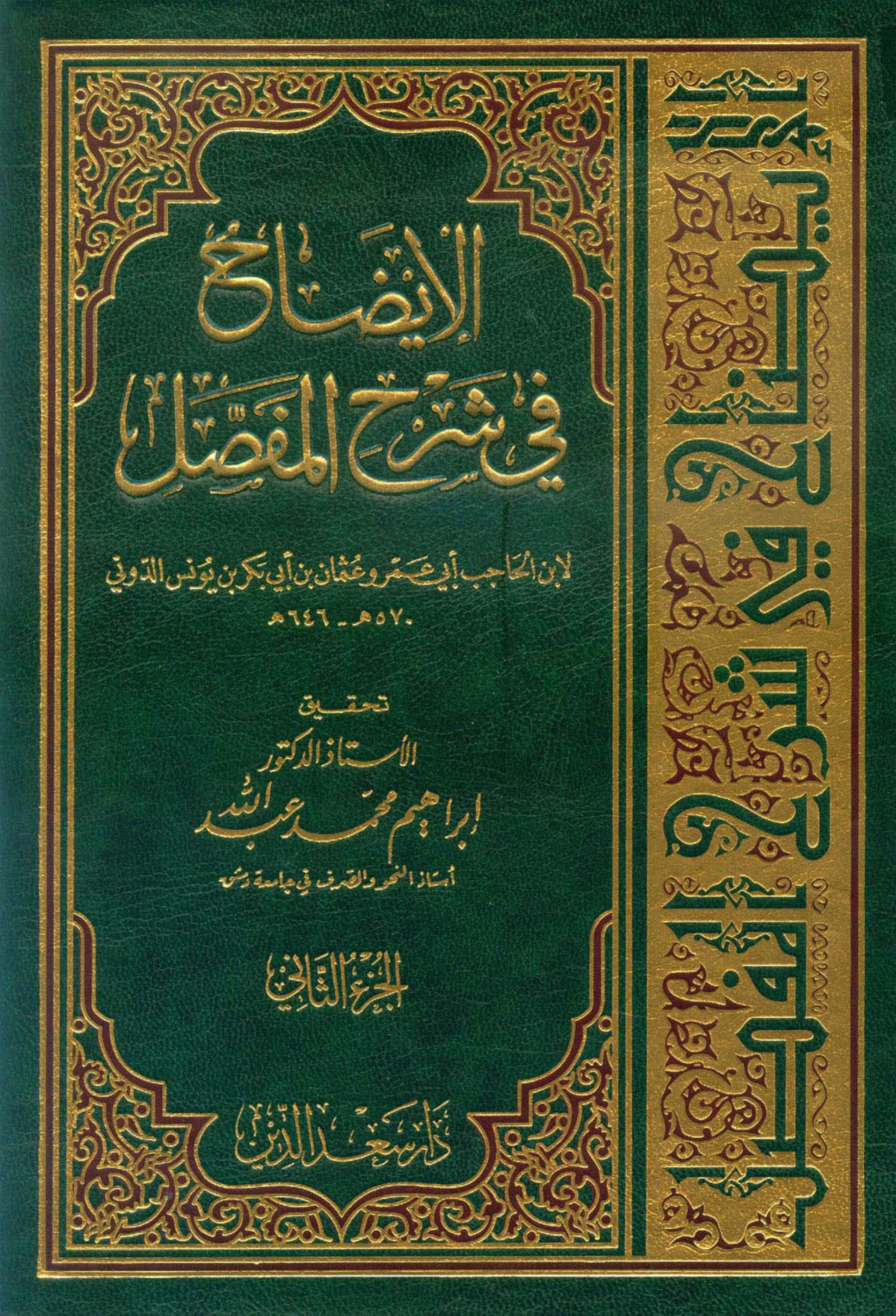

الإيضاح
في شرح المفصل
لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني
٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ
تحقيق
الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق
الجزء الثاني
دار سعد الدين


الإيضاح في شرح المفصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

العنوان : الإيضاح في شرح المفصل

المؤلف : ابن الحاجب

المحقق : أ. د. إبراهيم محمد عبد الله

عدد الصفحات الجزء الأول : ٧٢٤

عدد الصفحات الجزء الثاني : ٧٠٤

قياس الصَّفحة : ١٧,٥ × ٢٥

موافقة الطِّباعة : ٧٧٩٤٦ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٤

عدد النُّسخ : ١٠٠٠ نسخة



دمشق - عين الكرش - جادة كرجية حداد
ص ب ٣١٤٣ تيليفاكس: ٢٣١٩٦٩٤



لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني

٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور

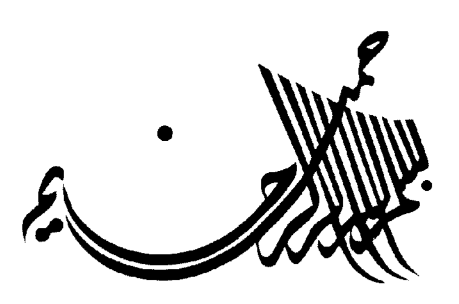
إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الثاني

دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع





القسم الثاني
الأفعال



قال صاحبُ الكتاب:

«الفعلُ ما دَلَّ على اقترانِ حَدَثٍ بزمانٍ».

قال الشيخُ: قوله: «ما دل على اقترانِ حَدَثٍ بزمانٍ» ليس بجيِّدٍ، لأَنَّ الفعلَ يدُلُّ على الحَدَثِ والزمانِ جميعاً، وإذا قالَ: ما دَلَّ على اقترانِ حَدَثٍ فقد جَعَلَ الاقْترانَ نَفْسَه هو المدلولَ، وخرَجَ الحَدَثُ والزَّمانُ عن الدِّلالةِ، ولا يَنْفَعُه كونُهما مُتَعَلَّقَ الاقْترانِ، لأَنَّك تقولُ: «أَعْجَبَني اقترانُ زيدٍ وعمرٍو دونَهُما»، فثبَتَ باعتبارِ الاقْترانِ، ولا يَثْبتُ باعتبارِ مُتَعَلَّقِه، وكذلك كُلُّ مضافٍ ومضافٍ إليه، وإنْ كان مُتَعَلَّقاً له لا يَلْزَمُ من إخْبارِك عن المضافِ إخبارُك عن المضافِ إليه[1].

فإنْ قيلَ: / المقصودُ من الحَدِّ تمَيُّزُه، وهو يتميَّزُ بذلك سَوَاءٌ كان الحَدَثُ والزَّمانُ من مدلولِه أوْ لا، فَحَصَلَ المقصودُ من الحَدِّ[2]. ١٨٣ب

قلنا: الاقترانُ ليس من مدلولِه ألبَتَّة، وإنَّما جاءَ لازماً لَمَّا دَلَّ على الحَدَثِ والزَّمانِ دلالةً واحدةً لَزِمَ اقترانُهما، إذْ لا يُعْقَل إلاَّ كذلك، فلم يكن لذِكْرِ الاقترانِ معنىً، ثمَّ لو سلَّمْنا أَنَّ الاقترانَ مدلولُ الفعلِ فالمقصودُ في[3] حدودِ هذه الأَلْفاظِ أَنْ يُذْكَرَ ما هو مدلولٌ له باعتبارِ وَضْعِه، ولا شَكَّ أَنَّ الحَدَثَ والزَّمانَ مدلولٌ[4] باعتبارِ وَضْعِه، فكان التعَرُّضُ[5] لهما باعتبارِ حدودِ الأَلْفاظِ هو الوجْهَ الأَلْيَقَ.

قولُه: «ولُحُوقُ المتَّصِلِ البارزِ من الضمائرِ».

أَرادَ الضميرَ المرفوعَ، وإلاَّ وَرَدَ عليه «غُلامُكَ» و«غُلامي» وشِبْهُهُ، فإنَّه ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ، وقد اتَّصَلَ بالاسْمِ، وإذا أَخَذَ المرفوعَ قَيْداً في ذلك استقامَ، ولذلك مَثَّل به دون غَيرِه فدَلَّ على أَنَّه المقصودُ.

قولُه: «الفعلُ الماضي[6] مبنيٌّ على الفتحِ إلاَّ أَنْ يَعْتَرِضَه ما يُوْجِبُ سكونَه» إلى آخره.

قال الشيخُ: جَرَى في الحَدِّ على المِنْهاجِ الأَوَّلِ، وَيَرِدُ عليه ما يَرِدُ في الأَوَّلِ، وإنَّما بُنِيَ على الفتح لأَنَّه مُشْبِهٌ لأَخيه المضارعِ من حيث إنَّ الماضي يقعُ صفةً كالمضارعِ، كقولك: «مَرَرْتُ برجلٍ

---

(١) انتقد ابن يعيش الزمخشري في حَدِّه للفعل. انظر شرحه للمفصل: ٧/٣

(٢) سقط من د: «من الحد».

(٣) في ط: «من».

(٤) سقط من د: «مدلول». خطأ.

(٥) في د: «التعريف». تحريف.

(٦) تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشري. انظر المفصل: ٢٤٤

ضَرَبَ» كما تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ يَضْرِبُ» وصِلَةً وشَرْطاً وحالاً كما يقع «يَضْرِبُ»[١]، وقد أُعْرِبَ المضارعُ[٢] فجُعِلَ للماضي[٣] حَظٌّ من الحركاتِ التي هي آلةُ الإعْرابِ، وبُنِيَ على الفتحِ لأَنَّه أَخَفُّ، وشَبَهُهُ به من حيث إنَّه يقعُ موقعَه كما ذكَرْنا[٤].

قولُه: «فالسكون عند الإعلال».

يَعْني إذا كان آخرُه ياءً أَوْ واواً مفتوحاً ما قبلها، فإنَّها تنقلِبُ أَلِفاً، والأَلِفُ لا تكونُ إلاَّ ساكنةً.

قولُه: «ولُحُوقُ بعضِ الضمائرِ».

يَعْني لُحُوقَ الضميرِ المتَّصلِ المرفوعِ المتحرِّك، وإذا وُجِدَتْ هذه الشرائطُ وَجَبَ سُكونُه، فإنْ فُقِد واحدٌ منها رَجَعَ إلى أَصْلِه في الفتحِ، فمِثالُ فِقْدانِ كَوْنِه متحرِّكاً قولُك: «ضَرَبَا»، ومثالُ فِقْدانِ كَوْنِه مرفوعاً قولُك: «ضَرَبَني»، ومثالُ فِقْدانِ كَوْنِه مُتَّصِلاً قولُك: «ما ضَرَبَ إلاَّ أنا»، والضَّمُّ مع واوِ الضميرِ ظاهِرٌ.

قولُه: «ومن أَصْنافِ الفعلِ المضارعُ» إلى آخره.

قال الشيخُ: ذَكَر المضارعَ ولم يُصِفِ الحالَ[٥] والاستقبالَ من جهةِ أَنَّ لفظَهما واحدٌ، فبَوَّبَ له وحَدَّه بما به كان كذلك، وهو حروفُ المضارَعَةِ ولم يتعرَّضْ في الحَدِّ للمدلولِ لذلك.

«وذلك قولُك للمخاطَبِ أَوْ للغائبةِ: تَفْعَل».

يُريدُ مُجَرَّداً عن الضميرِ المتَّصِلِ، وإلاَّ فهو في الغائبيْنِ[٦] بالتاءِ أَيضاً، كقولك: «المرأتانِ تَخْرُجانِ».

«وللغائبِ يَفْعَلُ»، يريدُ مِثْلَ ذلك، وإلاَّ وَرَدَ عليه يَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ أَيْضاً، فإنَّه للغائبِ، وهو بالياءِ، فلا يُمْكِنُ حَمْلُه على العمومِ لذلك، فإنْ قُصِدَ تحقيقُ ذلك قيلَ: التاءُ للمخاطَبِ مُطْلَقاً وللغائبة والغائبتَيْن، والياءُ للغائبِ مطلقاً[٧]، وأَمَّا الهمزةُ والنُّونُ فأمْرُهما ظاهِرٌ، فالهمزةُ للمتكلِّم مُفْرَداً مُطْلَقاً، والنُّونُ للمتكلِّم غَيْرَ مفردٍ مطلقاً.

---

(١) سقط من ط من قوله: «من حيث إن الماضي» إلى «يضرب». خطأ.

(٢) سقط من ط: «المضارع». خطأ.

(٣) سقط من ط: «للماضي». خطأ.

(٤) انظر تعليل بناء الماضي على الفتح في أسرار العربية: ٣١٥-٣١٦.

(٥) في د: «ولم يصنف للحال».

(٦) في ط: «للغائبين».

(٧) بعدها في ط: «دون الغائبة والغائبين».

«وتُسمَّى الزَّوائدَ الأَرْبعَ».

هذا اصْطِلاحُ النحويِّين.

«ويَشْتَرِكُ فيه الحاضِرُ والمستَقْبَلُ».

هذا هو المذهَبُ المشهورُ، ومنهم مَنْ زعَمَ أَنَّه ظاهِرٌ في الحالِ[1] مجازٌ في الاستقبالِ، ومنهم مَنْ عَكَسَ، والصحيحُ أَنَّه مُشْتَرَكٌ[2]، لأَنَّه يُطْلَقُ عليهما إطلاقاً واحداً، كإِطْلاقِ المشتَرَكِ، فوَجَبَ القولُ به كسائِرِ المشتَرَكاتِ.

قولُه: «واللَّامُ في قولك: «إنَّ زيداً ليَفْعَلُ» مُخَلِّصَةٌ للحالِ».

هذا مَذْهَبُ الكوفيِّين[3]، جَعَلَه ههنا قولَهُ، وإِنْ كان يُخالِفُه، وقد صَرَّحَ بذلك في قولِه في الحرفِ: «ويجوزُ عندنا «إنَّ زيداً لسوف يقوم»[4]»، قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝﴾[5]، و﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[6]، ولا يُجيزُه الكوفيُّون، وإنَّما قالَ به ههنا ليَقْوَى أَمْرُ المضارَعَةِ، وذلك أَنَّ اسْمَ الجنسِ نَحْوَ: رجل يَقَعُ على آحادٍ مُتَعَدِّدةٍ على البَدَلِ والمضارِعِ كذلك، ثمَّ يتَمَيَّزُ الاسْمُ لكُلِّ واحدٍ من آحادِه إذا قُصِدَ إليه بحَرْفِ التعريفِ على البَدَلِ أَيْضاً، وكذلك المضارِعُ يَتَمَيَّزُ[7] لكُلِّ واحدٍ من مَدْلولَيْه بحرفٍ على البَدَلِ فتَقْوَى المشابَهَةُ وإذا لم تُذْكَرِ اللَّامُ فلا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إنَّه يَتَمَيَّزُ بحرفٍ لكُلِّ واحدٍ من مَدْلولاتِه، لأَنَّه لا يتميَّزُ إلاَّ بحَرَفِ الاستقبالِ لأَحَدِ مَدْلوليه دون الآخَرِ، فلأَجْلِ ذلك اغْتُفِرَ جَعْلُ اللَّامِ للحالِ، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: هو يتمَيَّزُ بقرينةٍ تَنْضَمُّ إليه في[8] نَحْوِ: الآنَ والساعةِ، فيكونُ للمدلولِ الآخرِ بذلك، ويُسْتَغْنى عن كَوْنِ اللامِ للحالِ لأَنَّ المشابَهَةَ إنَّما وقَعَتْ في شِيَاعِه وتَخْصيصِه

---

(١) يريد حقيقة في الحال. انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٢٦

(٢) أي: حقيقة في الحال والاستقبال، وهو ظاهر كلام سيبويه، وصرح به المبرد وابن السراج ورجحه ابن مالك، انظر الكتاب: ١/ ١٣-١٥، ٣/ ١١٧، والمقتضب: ٢/ ١-٢، والأصول في النحو: ١/ ٣٩، وأسرار العربية: ٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٨، ١/ ٢٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٢٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ٥.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، ومغني اللبيب: ٢٥١

(٤) انظر المفصل: ٣٢٨

(٥) الضحى: ٩٣/ ٥

(٦) مريم: ١٩/ ٦٦، والآية ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝﴾. ومن قوله: «قال الله تعالى» إلى نهاية الآية سقط من ط.

(٧) في ط: «لم يتميز». مقحمة.

(٨) في ط: «من».

بالحرفِ، لا في تعيينِ أَحَدِ مدلولَيْه بقرينةٍ من خارجٍ[1].

على أنَّ المضارعَ موضوعٌ لكُلِّ واحدٍ من مَدْلولَيْه وهما مختلفان دالاً عليه كوَضْعِ المشْتَركاتِ، ورجلٌ موضوعٌ لواحدٍ من مَدْلولاته الذي هو في المعنى حقيقةٌ واحدةٌ، لا اختلافَ فيه[2]، ودخولُ اللّام في الرَّجل يَجْعَلُه دالاً على ما لم يَدُلَّ عليه قبلَ ذلك، وهو الرجلُ المعَيَّنُ، ودخولُ حَرْفِ الاستقبالِ ليس كذلك، وإنَّما هو في التحقيقِ قرينةٌ يَتَّضحُ بها مدلولُه في قَصْدِ المتكَلِّمِ من غَيْرِ زيادة، إلاّ أنَّ التشبيهَ بينهما في أَمْرٍ جامعٍ لهما، هو أنَّهما جميعاً مَوْضوعانِ لمتعدِّدٍ على البَدَلِ، ثم يَصيرُ كُلُّ[3] واحدٍ منهما لُمتَعَيِّنٍ بحَرْفٍ يَدْخُلُ عليه بعد أن كان شائعاً، فهذا هو الوَجْهُ الذي تَشَابها فيه، وإلاّ فهما مختلفان في الشِّياع من وجهٍ وفي التخصيصِ من وجهٍ على ما تَبَيَّنَ، ولَمَّا أَشْبَهَ المضارعُ الاسْمَ هذا الشَّبَهَ المذكورَ جُعِلَ له في الإِعْرابِ حَظٌّ، فأُعْرِب بالرَّفعِ والنَّصْبِ والجَزْمِ مكانَ الجَرِّ على ما ذَكَرَ.

قال: «وهذا[4] إذا كان فاعلُه ضميرَ اثْنَيْنِ أَوْ جماعةٍ أَوْ مخاطَبَ مؤنث».

الإِشارَةُ إلى المضارعِ إذا كان فاعلُه ضميرَ اثْنَيْن أَوْ جماعةٍ أَوْ مُخاطَبٍ مؤَنَّث، «لَحِقَتْه» يَعْني المضارعَ «معه» يَعْني الضميرَ في حالِ الرفْعِ، «نونٌ مكسورَةٌ بعدَ الأَلِفِ» التي هي ضميرُ الاثْنَيْن، ولم يُعَيِّنْها لذلك للعِلْمِ بها، «مفتوحَةٌ بعد أُخْتَيْها» يَعْني الواوَ التي هي للجَمْعِ والياءَ التي هي ضميرُ المخاطَبِ المؤَنَّثِ [في نَحْوِ: تَضْرِبينَ][5].

وقولُه: «إذا كان فاعلُه ضميرَ اثْنَيْنِ» يَعْني مُخاطَبَيْن أَوْ غائبَيْنِ، لأَنَّ الاثْنَيْن إذا كانا مُتَكلِّمَيْن فهو مضارعٌ وفاعلُه ضميرُ اثْنَيْن، ولا يَلْحَقُه شيءٌ ممَّا ذَكَرَ، كقولك: «نحن نَفْعلُ»، وكذلك قولُه: «أَوْ جماعة»، إلاّ أَنَّه يُسْتَثْنَى من الجماعة جماعَةُ المؤَنَّث، لأَنَّه ليس كذلك، وإنَّما تَرَكَه غَيْرَ مُسْتَثْنىً لأَنَّه سيَذْكُرُ بعد ذلك أَنَّه مَبْنِيٌّ، ثمَّ مَثَّلَ بقولك: هما يَفْعَلانِ، وأَنْتما تَفْعَلانِ، وهم يَفْعَلونَ، وأَنْتم تَفْعَلونَ، وأَنتِ تَفْعَلِينَ، فعُلِمَ أَنَّه لم يَقْصِدْ إلاّ الغائبَ والمخاطَبَ.

وقولُه: «وجُعِلَ في حالِ النَّصْبِ كغَيْرِ المتحرِّكِ».

---

(١) في ط: «الخارج».

(٢) في ط: «فيها».

(٣) في د: «لكل». تحريف.

(٤) في المفصل: ٢٤٤: «وهو».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يَعْني المجزومَ، وإنَّما اختارَ هذا اللَّفْظَ لِيُنَبِّهَ على أَنَّه شُبِّه حَذْفُها[1] بحَذْفِ الحركةِ في الجَزْمِ، لأنَّ الجَزْمَ بحَذْفِ الحركةِ، وهي التي كانت للرَّفْعِ والنَّصْبِ، ولَمَّا كان ثُبوتُ النونِ علامَةً للرفعِ جُعِلَ حَذْفُها للجَزْمِ تشبيهاً لها بالحركةِ، ولَمَّا حُذِفَتْ بالجزمِ لم يَبْقَ للنَّصْبِ شيءٌ يخُصُّه فحُمِلَ النَّصْبُ على الجَزْمِ، وكان في قولِه: «كغَيْرِ المتحرِّكِ» تنبيهٌ على التشبيهِ بالحركاتِ وحَذْفِها وعلى تَعَذُّرِ علامةٍ للنَّصْبِ حتَّى حُمِلَ على الجَزْمِ.

وإنَّما أُعْرِبَ ما لَحِقَه/ ضميرُ الاثْنَيْنِ والجماعَةِ بالنُّونِ تشبيهاً له بالتثنيةِ والجَمْعِ[2] في ١٨٥أ الأَسْماء، لأَنَّه مثْلُه في اللَّفْظِ، فأُجْرِيَ مُجْرَاه، ولم يُمْكِنْ أَنْ تُجْعَلَ حروفُ العِلَّةِ إِعْراباً لأَنَّها ضمائِرُ، فلو جُعِلَتْ إِعْراباً والإِعْرابُ يَخْتَلِفُ لأَدَّى إلى اخْتِلافِ الاسْمِ الواحِدِ وهو على حالِه في المعنى، وذلك غَيْرُ مُستقيمٍ، فوَجَبَ أَنْ يُلْحَقَ ما به يكونُ الإِعْرابُ، فأُلْحِقَ [الفعلُ][3] الحرفَ المُشَبَّهَ بحروفِ[4] العِلَّةِ، وهو النُّونُ، وجُعِلَ الإِعْرابُ به مُثْبَتاً ومحذوفاً كما جُعِلَ إِعْرابُ المتحرِّكِ منه على ما تقَدَّمَ في قولِه: «كغير المتحرِّك».

وإنَّما أُعْرِبَ المخاطَبُ المؤنَّثُ بالحرفِ لشَبَهِه بهما من حيث أُلحِقَ آخِرُه[5] حَرْفَ عِلَّةٍ، هي ضميرٌ، فأُجْرِيَ مُجْرَى «يَفْعَلون»[6]، ويُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إنَّما أُعْرِبَ هذا القِسْمُ [من الفعلِ][7] بالحرفِ لتعَذُّرِ الحركةِ، [يَعْني أَمْثِلَةَ الخمسةِ][8]، لأَنَّها لو جُعِلت على ما قبلَ الضميرِ لتعَذَّرَ من غَيْرِ وَجْهٍ، لأَنَّ الفاعِلَ مع الفعلِ كالجُزْءِ منه، فلا يَليقُ بالإِعْرابِ أَنْ يكونَ قَبْلَه، ولأن الحركَةَ قبل الأَلفِ لا يُمْكِنُ اخْتِلافُها، وقبلَ الواوِ لا يُمْكِنُ مع السُّكونِ، وقبلَ الياءِ كذلك، ولا يُمْكِنُ أَنْ تكون الحركةُ على الضمائِرِ أَنْفُسِها، لأَنَّها أَسْماءٌ، فكيف تُعْرَبُ بإِعْرابِ الفعلِ، ولأَنَّها مَبْنِيَّةٌ، فكيف يَصِحُّ إِعْرابُها، ولأَنَّ منها ما لا يَقْبَلُ الحركةَ أَلبَتَّةَ، وهو الأَلِفُ، ومنها ما تُسْتَثْقَلُ، وهو الواوُ والياءُ.

---

(١) أي: حَذْف النون من الأفعال الخمسة.

(٢) سقط من د: «والجمع». خطأ.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في د: «الحروف».

(٥) في د: «حيث إنه ألحق بآخره».

(٦) انظر تعليل إعراب الأفعال الخمسة بثبوت النون في الإيضاح في علل النحو: ٧٣-٧٥، وأسرار العربية: ٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٥٠-٥١.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قولُه: «وإذا اتَّصَلَتْ به نونُ جماعَةِ المؤَنَّثِ رَجَعَ مَبْنيّاً».

أَيْ: صارَ [مبنيّاً كما في الأَصْلِ][1]، وإنَّما بُنِيَ لِمَا ذكَرْناه مِن[2] تعَذُّرِ الإعْرابِ بالحركاتِ في بابِ «يَفْعَلانِ»، وتعذُّرِ الإعْرابِ بالحرفِ أَيْضاً، إذْ لا حَرْفَ للأَفْعالِ إلاَّ النُّونُ، ولا يُمْكِنُ الجَمْعُ بينها وبَيْنَ نونِ الضميرِ، لأَنَّه[3] كان يُؤَدِّي إلى إعْرابٍ بحرفٍ في كلمةٍ ليسَتْ على مثالِ ضاربون وضارِبِيْن، لأَنَّ إعْرابَ الفعلِ بالحروفِ إنَّما كان حَمْلاً على مشابَهَةٍ من أَسْماءِ الفاعلينَ في قولك: ضاربون وضارِبِينَ، فالْتُزِم أَنْ يكونَ آخِرُهُ[4] حَرْفَ علَّةٍ كما كان ثَمَّةَ كذلك، ولَمَّا كان «يَضْرِبْنَ» ليس آخِرُهُ[5] حَرْفَ علَّةٍ تعَذَّرَ إعْرابُه بالحروفِ، لِعَدَمِ المشابَهَةِ، وقد قالَ سيبويه: إنَّما بُنِيَ لشَبَهِه بفَعَلْنَ[6]، ويَرِدُ عليه أَنَّ «يَفْعَلْنَ» المقْتَضِي للإعْرابِ قائمٌ[7]، و«فَعَلْنَ» المقْتَضِي للبناءِ قائمٌ، فكيف يُشَبَّهُ ما قامَ فيه/ مُقْتَضِي الإعْرابِ بما قامَ فيه مُقْتَضِي البناءِ؟ ويَرِدُ عليه[8] أَيْضاً أَنَّه لو صَحَّ أَنْ يكونَ «يَفْعَلْنَ» مُشَبَّهاً بفَعَلْنَ[9] لصَحَّ أَنْ يقالَ: إنَّ «لم يَفْعَلا» مُشَبَّهٌ بفَعَلا[10] و«لم يَفْعَلُوا» مُشَبَّهٌ بفَعَلُوا[11]، وذلك غَيْرُ مستقيمٍ.

185ب

ويُجابُ عن ذلك أَنَّ «يَفْعَلْنَ» وإنْ كان فيه مُقْتَضِي الإعْرابِ إلاَّ أَنَّه وُجِدَ[12] مانعٌ[13]، وهو مُشَابَهَتُه لِمَا هو أَصْلٌ في البناءِ، وَوَجْهُ المشابَهَةِ إلْحاقُ ضميرِ فاعلٍ بارزٍ، وهو نونٌ متحرِّكةٌ، وأَمَّا النَّقْضُ بـ «لم يَفْعَلُوا» و«لم يَفْعَلا» فَيُجابُ عنه بأَنَّ «لم يَفْعَلا» فَرْعٌ لِيَفْعَلان. وما جاءَ صورةُ «لم يفعلا» إلاَّ بعد الإعْرابِ، فكيف يستقيمُ تشبيهُهُ بعد أَنْ أُعْرِبَ في وَجْهٍ من وجوهِهِ بالمبنيِّ لِيُبْنَى؟ هذا ما لا يستقيمُ.

وأَيْضاً فإنَّ الأَصْلَ «يَفْعَلانِ»، وليس بين «يَفْعَلان وفَعَلا» مِثْلُ المشابَهَةِ التي ذكَرْناها.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «في».

(٣) في د: «ولأنه».

(٤) في د: «يكون في آخره».

(٥) في د: «ليس في آخره».

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧

(٧) بعدها في د: «في يفعلن».

(٨) سقط من د: «عليه».

(٩) في د: «لفعلن».

(١٠) في د: «لفعلا».

(١١) في د: «لفعلوا».

(١٢) سقط من ط من قوله: «مستقيم» إلى «وجد». خطأ.

(١٣) بعدها في د: «راجح».

قولُه: «لأَنَّها» [أي: نونُ جماعةِ المؤنَّثِ، قولُه][1]: «منها» أيْ: من الضمائرِ، وإنَّما بُنِيَتْ [الأَفْعالُ المضارِعَةُ][2] مع النونِ المؤكِّدةِ لِمَا ذكَرْناه من تَعذُّرِ الإِعْرابِ في نَحْوِ: يَفْعَلْنَ.

قولُه: «ذِكْرُ وُجُوهِ إِعْرابِ المضارِعِ» إلى آخره.

قال الشيخُ: لأَنَّ الفِعْلَ تَخْتَلِفُ صيغَتُه لاخْتِلافِ معانيه، فكان مُسْتَغْنياً عن الإِعْرابِ، بخِلافِ الأَسْماءِ، فإنَّها تَعْتَوِرُها معانٍ مختلفةٌ وهي على صيغَتِها، وإنَّما أُعْرِبَتْ لشَبَهٍ لفظي على ما تَقَدَّمَ، وأُعْرِبَ بالرفعِ والنصبِ والجَزْمِ مكانَ الجَرِّ، وإنَّما لم يَنْجَرَّ لِمَا تقدَّمَ، ودخَلَ الرفعُ والنصبُ وإِنْ كان مدلولُه في الاسْمِ الفاعِليَّةَ والمفعوليَّةَ، وهما مُتَعذِّران في الفعلِ، أَلاَ تَرى أَنَّ الفعلَ لا يقَعُ فاعِلاً ولا مفعولاً، وإنَّما صَحَّ دخولُهما دون الجرِّ لمشابَهَةِ عامِلِهما لعامِلِهما في الاسْمِ، أَلاَ ترى أَنَّ عامِلَ الرفعْ في الفعلِ[3] عامِلٌ معنويٌّ نظيرُ عامِلِ المبتدأ [والخبر][4]، والعامِلُ للنصبِ في الفعلِ أَصْلُه «أَنْ»، وعند قوم لا يكون إلاَّ «أَنْ»[5]، و«أَن» الناصبةُ للفعلِ توافِقُ أَنَّ الناصبةَ للاسْمِ لفظاً ومعنىً، فلمَّا اشْتَرَكا في عوامِلِ الرَّفعِ والنَّصْبِ شُرِّكَ بينهما فيه، ولَمَّا تعذَّرَ عامِلُ الجَرِّ من كلِّ وَجْهٍ تعذَّرَ الجَرُّ، وعُوِّضَ [في الفعلِ][6] عنه الجزْمُ، وجُعِلَ العامِلُ[7] فيه أَمْراً مخصوصاً به دون الاسْمِ.

وقولُه: «بل هو فيه»، «هو» ضميرُ الفعلِ، و«فيه» ضميرُ الإِعْرابِ و«من الاسْمِ المشبَّهِ به بمَنْزِلةِ الأَلِفِ والنونِ» يَعْني الفعلَ، «من الأَلِفَيْن» يعني الاسْمَ، «في مَنْعِ الصَّرْفِ» يَعْني الإِعْرابَ.

قولُه: «وما ارْتَفَعَ به الفعلُ/ وانْتَصَبَ وانْجَزَمَ غَيْرُ ما اسْتَوْجَبَ به الإِعْرابَ». ١٨٦أ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في د: «عامل الفعل في الرفع»، خطأ.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، ذهب سيبويه والبصريون إلى أن المضارع رفع بوقوعه مَوْقع الاسم، وذهب الكسائي إلى أَنَّه يرتفع بالزوائد التي في أوله، وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أَنَّه مرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، انظر الكتاب: ٣/ ٩-١١، والمقتضب: ٢/ ٦، وأسرار العربية: ٢٨-٢٩، والإنصاف: ٥٥٠-٥٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٥-٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣١.
وظاهر كلام ابن الحاجب هنا أن الفعل مرفوع بالابتداء كما رفع به المبتدأ عند البصريين، وردَّ سيبويه هذا القول، انظر الكتاب: ٣/ ١١، والمقتضب: ٢/ ٦.

(٥) لعله يشير إلى رأي الخليل في أَنَّه لا ينتصب فعل ألبتة إلاّ بأن مضمرة أو مظهرة، وكان يقول: إن «أَنْ» مضمرة بعد إذن، انظر الكتاب: ٣/ ٥-٦، والمقتضب: ٢/ ٦-٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٠.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في ط: «العوامل»، تحريف.

يَعْني أنَّ العاملَ غَيْرُ المقتضي كما كان ذلك في الأَسْماءِ، وإن اختَلَفَ المقتضي [للإعْرابِ في الاسْمِ والفعلِ][1] في نَفْسه، ثمَّ ذكَرَ العاملَ لكُلٍّ واحدٍ مُرتَّباً، فابْتَدأ بعاملِ الرفعِ[2] فقالَ: «هو في الارْتفاعِ بعاملٍ معنويٍّ»، ثمَّ قرَّرَ ذلك المعنى بأنَّه صِحَّةُ وُقُوعِهِ بحيث يَصِحُّ وقوعُ الأَسْماءِ ثمَّةَ، ثمَّ أوْرَدَ اعْتراضاً، وهو قولُك: «يضْرِبُ الزيدان» وشِبْهُه، وأَجَابَ عنه، ثمَّ أوْرَدَ في الفصلِ بعد ذلك اعْتِراضاً أَشْكَلَ منه، وهو الأَفْعالُ الواقعةُ خبراً في «كادَ» وأَخَواتِها، وأَجَابَ عنه بأنَّ الأَصْلَ أنْ تكونَ أَسماءً وإنَّما عُدِلَ عن الأَسْماءِ إلى الأَفْعالِ لغَرَضٍ، والغَرَضُ الذي أرادَه أنَّ هذه الأَفْعالَ لَمَّا كانَتْ لمقارَبَةِ حُصُولِ الشَّيْءِ والأَخْذِ فيه جُعِلَ ذلك الشَّيْءُ بلَفْظِ الحالِ ليكونَ ذلك[3] تَقْوِيَةً للمعنى المُرَاد، كما أنَّ «عسى» لَمَّا كانَتْ للرَّجاءِ، وهو مُسْتَقْبَلٌ، جُعِلَ المَرْجُوُّ معها[4] داخلاً عليه «أنْ» تقويةً لذلك المعنى، ثمَّ قُوِّيَ أنَّ ذلك الأَصْلُ بما وَرَدَ[5] في الشعرِ من قولِه:[6]

... ... وما كِدْتُ آئِبا ... ...

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في ط: «المرفوع».

(٣) سقط من ط: «ذلك».

(٤) سقط من ط: «معها».

(٥) سقط من سقط من ط: «من قوله: «عليه أن» إلى «ورد»»، خطأ.

(٦) البيت بتمامه:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً ... وكم مِثْلِها فارقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ

وقائله تأبَّط شرّاً، وهو في ديوانه: ٩١، والخصائص: ١/ ٣٩١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٣-١٤، والمقاصد: ٢/ ١٦٥-١٧٠، والخزانة: ٣/ ٥٤٠، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ٥٥٤.

فَهْم: قبيلة، وهي فهم بن عمرو بن قيس عيلان، والضمير في «مثلها» يعود إلى الحالة التي صدرت منع حين أحاط به بنو لحيان، ويجوز أن يعود إلى لحيان، وتصفر من صفير الطائر، الخزانة: ٣/ ٥٤١.

قالَ صاحِبُ الكتاب: «انْتِصابُه بأَنْ وأَخَوَاتِها»[1]، إلى آخره.

قالَ الشيخُ: خَصَّ «أَنْ» لأَنَّه مُتَّفَقٌ عليها، وفي غَيْرِها خِلاَفٌ، و«لَنْ» منهم مَنْ يقولُ: أَصْلُها لا أَنْ، وهو الخليل[2]، و«إِذَنْ» من إِذْ وأَنْ[3]، و«كي» ناصبةٌ بتقدير أَنْ[4]، فهؤلاءِ لا ناصبَ عندهم إلاَّ «أَنْ»[5]، وليس بمستقيمٍ، لأَنَّ لن وإذَنْ لهما معنى مُسْتقِلٌّ، ولو وُضِعَ مَوْضِعَهما ما ذكَرُوه لم يَسْتَقِمْ، وأَمَّا كي فهي ناصبةٌ بنفسِها على ما ذُكِرَ بدليلِ الاتِّفاق على أَنَّها ناصبةٌ بنفسها في قولهم: لكي نَفْعَلَ، ويزعُمُ هؤلاءِ أَنَّ كي في قولِكَ: لكي نَفْعَلَ غَيْرُها في قولك: جئْتُك كي تَفْعَلَ كذا، وأَنَّها في الأَوَّلِ مصدريَّةٌ، وفي الثاني حَرْفُ جَرٍّ، وهو بَعيدٌ، لأَنَّه لم يَثْبُتْ كَوْنُها حَرْفَ جَرٍّ إلاَّ في قولهم: كَيْمَه على احْتمالٍ ظاهرٍ[6]، فلا ينبغي أَنْ يُجْعَلَ أَصْلاً، ولأَنَّ المعنى في «جئْتُ لكي تَفْعَلَ وكي تَفْعَلَ» واحِدٌ.

قولُه: «ويُنْصَبُ بأَنْ مضمرةً بعد خمسةِ أَحْرُفٍ».

هذا مَذْهَبُ البصريِّين، والكوفيُّون يَزْعُمون أَنَّه مُنْتَصِبٌ بنَفْسِ هذه الخمسةِ من غَيْرِ إضْمارٍ[7]، والذي حَمَلَ البصريِّين على ذلك أَنَّهم وجدوا اللاَّمَ وحَتَّى حرفَيْ جَرٍّ، ومعناهما ههنا كمعناهما هناك[8]، فوَجَبَ[9] أَنْ يقدَّرَ ما دَخَلَتا عليه اسْماً، ولا يُقَدَّرُ الفعلُ اسْماً إلاَّ بحَرْفِ مَصْدرٍ، وحَرْفُ/ المَصْدرِ أَنْ وما وكي على اختلافٍ[10]، و«أَنْ» لا جائزٌ أَنْ تكونَ أَنَّ إذْ لا دُخُولَ ١٨٦ر

---

(١) في المفصل: ٢٤٦: «وأخواته».

(٢) والكسائي أيضاً، انظر الكتاب: ٣/ ٥، والمقتضب: ٢/ ٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ١٥، والجنى الداني: ٢٧١.

(٣) هو قول الخليل كما ذكر أبو حيان والمرادي، وما قاله الخليل هو أَنَّ «أَنْ» مضمرة بعد «إذن»، انظر الكتاب: ٣/ ١٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٠، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٩٥، والجنى الداني: ٣٦٣.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦، والمقتضب: ٢/ ٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ١٦-١٨، والجنى الداني: ٢٦١-٢٦٣.

(٥) هذه إشارة إلى مَذْهَب الخليل المتقدم ق: ١٨٥ب.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٦، والإنصاف: ٥٧٠-٥٧٥.

(٧) انظر في هذه المسألة الكتاب: ٣/ ٧، ٣/ ٢٨، ٣/ ٤١-٤٢، والمقتضب: ٢/ ٧، ٢/ ١٤، ٢/ ٢٦، والإنصاف: ٥٥٥-٥٥٩، ٥٩٣-٦٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٣-٢٧.

(٨) سقط من د: «هناك».

(٩) في ط: «ثم وجب».

(١٠) جاء في حاشية د: «الاختلاف راجع إلى كي». ق: ١٣٩ب، وانظر قسم الحروف، حروف الجَرّ «كي»، والجنى الداني: ٢٦٣.

لها على الفعلِ، ولا «ما» لأنَّ الفعلَ منصوبٌ، وهي لا تَنْصِبُ ظاهِرَةً، فكيف تَنْصِبُ مُضْمَرةً، ولا جائزٌ أَنْ تكونَ «كي»، أَمَّا عند مَنْ ليست عنده مصدريَّةً فظاهرٌ، وأَمَّا مَنْ قال: هي مصدريَّةٌ فلأَنَّ تقديرَها ههنا يُؤدِّي إلى تَغْييرِ المعنى في[1] حتَّى، وإلى التكريرِ مع الَّلامِ، وذلك قولُك: «سِرْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشمسُ»، فلو قدَّرْتَ ههنا كي لفَسَدَ المعنى، لأَنَّه ليس مَوْضِعَ تعليلٍ، وبعد اللَّامِ يُؤَدِّي إلى تقديرِ حَرْفٍ بمعناه مع إمْكانِ غَيْرِه.

والأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: ثَبَتَ إظْهارُهم لأَنْ مع الَّلامِ، فدَلَّ على أَنَّها هي المضْمَرَةُ فيها وفي غَيْرِها، لأَنَّه يَرِدُ على القولِ بكراهةِ إضْمارِ «كي» لِئَلاَّ يُؤَدِّيَ إلى اجتماعِ حرفَيْن بمعنى واحدٍ أَنَّهم فَعَلُوا ذلك مُظْهراً في قولك: جئت لكيْ تُكرِمَني، وإذا لم يكْرَهوه مُظْهَراً فكيف يَكْرهونه مُقَدَّراً، فكان ما ذكَرْناه ثانياً أَوْلَى.

وأَمَّا الواوُ والفاءُ [في جوابِ الأشياءِ السِّتَّة][2] فلأَنَّهما حرفا عَطْفٍ تَعَذَّرَ حَمْلُهما على وَجْهِ العطفِ ههنا إلاَّ بتَأْويلِ جَعْلِ[3] الأَوَّلِ اسْماً، وإذا جُعِلَ اسماً فلا يُعْطَفُ عليه الفعلُ إلاَّ بتأويلِ الاسْمِ، ثمَّ يُقالُ ما تقَدَّمَ، وبيان تَعَذُّرِ العَطفِ أَنَّكَ إذا قلْتَ: أَكْرِمْني فأُكْرِمَكَ كان الثاني مخالفاً للأَوَّلِ، أَلاَ ترى أَنَّ الأَوَّلَ أَمْرٌ والثاني إخْبارٌ، وكيف يستقيمُ أَنْ يكونَ الخَبَرُ معطوفاً على الأَمْرِ، فوَجَبَ تقديرُ الأَوَّلِ بمعنى لِيَكُنْ منْكَ إكْرامٌ، وإذا قُدِّرَ الأَوَّلُ إكْراماً وعُطِفَ «فأُكْرِمَكَ» عليه وَجَبَ تقديرُه بالاسْمِ، ولا يُقَدَّرُ الفعلُ اسْماً إلاَّ بما تقَدَّمَ، فيتعَيَّنُ تقديرُ أَنْ.

وأَمَّا «أَوْ» فإمَّا أَنْ تقدَّرَ عاطفةً فالكلامُ فيها كالكلام في الواوِ والفاءِ، وإمَّا أَنْ تقدَّرَ بمعنى إلى فالكلامُ فيها كالكلامِ في الَّلام وحتَّى، وإمَّا أَنْ تَقَدَّرَ بمعنى إلاَّ مُنْقَطعةً، و«إلاَّ» المنقطعةُ لا يقعُ بعدها إلاَّ الاسْمُ، فيجبُ حَرْفُ المصْدَرِ على ما ذُكِرَ، وذَكَرَ الواوَ ولم يذكُرْ شَرْطها، وهي مِثْلُ الفاءِ في أَنَّها لا يَثْبُتُ النصْبُ بعدها إلاَّ إذا وقَعَتْ بعد أَحَدِ الأَشْياءِ السِّتَّةِ كالفاءِ، إلاَّ أَنَّها تُفَارِقُها في أَنَّ معناها الجمعيَّةُ ومعنى الفاءِ السَّبَبِيَّةُ.

قولُه: «ولقولك: «ما تأتينا فتحدِّثنا» معنيان» إلى آخره.

---

(١) في ط: «مع».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والستة هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض. المفصل: ٢٤٦.

(٣) سقط من ط: «جعل».

قال الشيخُ: أحدهما[1] جارٍ على قياسِ أَخَواتِه/ ، وهو الذي ابْتَدأ به على أنْ يكونَ الأَوَّلُ 187 سبباً للثاني، وانْتَفى السَّببُ فيَنْتَفي المسَبَّبُ، وهو معنى قوله: «فكيف تُحَدِّثُنا».

والآخَر: أنْ تَقْصِدَ إلى أنَّ الفعلَ الثاني لم يَحْصُل عُقَيْبَ الأَوَّلِ، فكأنَّه نَفَى وقوعَهما بصفةِ أنْ يكونَ الثاني عُقَيْبَ الأَوَّلِ، كما تقول: «ما جاءني زيدٌ وعمرو» أيْ: ما جاآ بصفةِ الاجتماعِ، فيجوزُ أنْ يكونَ أَحَدُهما جاء[2]، فكذلك ههنا يجوزُ أنْ يكونَ الإتْيانُ وقَعَ دون الحديثِ، إذْ لم يَنْفِ إلاَّ مُعَاقَبةَ الثاني للأَوَّلِ، فكأنَّه نَفَى الأَوَّلَ بصفة مُعَاقَبَة الثاني له، لا أنَّه[3] نَفَى كلَّ واحدٍ منهما كما ذكَرَ في مسألةِ الواوِ، ولذلك قرَّرَ سيبويه المسألةَ بتقديرِ الإتْيان على سبيل الكثرةِ وانتفاءِ الحديثِ[4]، ليُوضِّحَ أنَّ النَّفْيَ لم يَرِدْ إلاَّ على ما ذكَرَه، ولم يُرِدْ سيبويه أنَّ مَدْلُولَ الكلامِ ذلك في كُلِّ مَوْضعٍ، وإنَّما أرادَ به التمثيلَ لبعضِ صُوَرِه ليُحقِّقَ المعنى المذكورَ، وقد جاءَ في الحديثِ عنه عليه السلامُ: «لا يَمُوتُ لأَحَدٍ ثلاثَةٌ من الوَلَدِ فَتَمسُّه النارُ إلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ»[5]، فهذا على الوجْهِ الثاني، لأَنَّ المقْصُودَ من النَّفْيِ نَفْيُ المَسِّ عُقَيْبَ الموتِ المذكورِ، كما أنَّ المقصودَ نَفْيُ الحديثِ عُقَيْبَ الإتْيان، ولا يستقيمُ على الوَجْهِ الأَوَّلِ، إذْ لا يُقَدَّرُ مَوْتُ الوَلَدِ سَبَباً للمَسِّ حتَّى يَنْتَفيَ لانْتفائه، بل الأَمْرُ بالعكسِ، [يَعْني أنَّ مَوتَ الوَلَدِ سبَبٌ لدخولِ الجنَّةِ][6]، ولا يستقيمُ أنْ يُحْمَلَ على تفسيرِ سيبويه بالكثرةِ، إذْ ليس المقصودُ أنَّ مَوْتَ[7] ثلاثةٍ من الوَلَدِ لكلِّ واحدٍ واقعٌ[8] كثيراً، ولكنْ لا يحصلُ بعده مَسٌّ، وإنَّما المقصود أنَّ مَسَّ النَّارِ لا يكونُ مع مَوْتِ ثلاثَةٍ من الوَلَدِ كما أنَّ المقصودَ ثمَّةَ أنَّ الحديثَ لا يكونُ بَعْدَ الإتْيانِ.

واتَّفَق أنَّ من صوَرِ المسألةِ أنْ يَقَعَ الأَوَّلُ كثيراً، ولا يقعَ الثاني، فمثَّلَها سيبويه لتتَّضِحَ ويتَبَيَّنَ الفَصْلُ بينه وبين المعنى الأَوَّلِ، لأَنَّه يُخالِفُه في ذلك، لا على أنَّ ذلك مُلازمٌ له لِمَا تَبَيَّن في المعنى.

قولُه: «ويَمْتَنِعُ إظهارُ أنْ مع هذه الأَحْرفِ».

---

(1) في د: «أحدها». تحريف.

(2) في د: «وقع».

(3) في ط: «لأنَّه»، تحريف.

(4) انظر الكتاب: 3/ 30، والمقتضب: 2/ 16-17

(5) الحديث في صحيح البخاري: 1/ 422 -كتاب الجنائز. وروايته «لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار».
وهو في مسند الإمام أحمد: 3/ 29.

(6) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(7) في ط: «يموت».

(8) في ط: «يقع».

يَعْني الخمسةَ المتقدِّمةَ إلاَّ اللاَّمَ [التي لكي][1] وَحْدَها، فإنَّ الإظْهارَ جاءَ مَعَها جائزاً مع غَيْرِ لا، [كقولك: «جئتك لتكرمَني» و«لأَنْ تُكرمَني»][2] ولازماً مع لا، [كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3]][4]، فصارَتْ على ثلاثةِ أَقْسامٍ، قسمٍ يجوزُ فيه الإظْهارُ، وقسمٍ لا يجوزُ فيه الإظْهارُ، وقسمٍ يَجبُ فيه الإظْهارُ، فالجائزُ فيه الإظْهارُ لامُ كَيْ بغير لا، والواجبُ فيه الإظْهارُ لامُ كي مع لا، والذي لا يجوزُ فيه الإظْهار البَوَاقي.

١٨٧ب وإنَّما أَوْجبوا[5] الإظْهارَ في مِثْلِ/ «لِئَلاَّ» كراهةَ دخولِ حَرْفِ الجَرِّ على حرفِ النَّفْيِ، ولا يلْزَمُ صحَّةُ دخولِه على الحرفِ في مِثْلِ: لِمَا ولأَنْ، لأَنَّ ذلك مع ما بعده في تأويلِ الاسْمِ فكأَنَّه لم يَدْخلْ إلاَّ على اسْمٍ، وجازَ مع اللاَّم ليحْصُلَ الفرقُ بينها وبين لام الجحودِ إذا قُصِدَ من أَوَّل الأَمْرِ.

ووَجَبَ في البواقي الإضْمارُ لأَنَّ أَمْرَها ظاهرٌ، وهي كثيرةٌ في الاسْتِعْمال، فحُذِفَتْ[6] تَخْفيفاً، وممَّا يجوزُ فيه إظْهارُ «أَنْ» حروفُ العَطْفِ، إذا عُطِفَ بها فعلٌ على اسْمٍ، مِثْلُ «يُعْجِبُني خروجُك وتقومَ وأَنْ تقومَ» إلاَّ أَنَّه لم يذكُرْها لأَنَّه لم يذكُرْ حروفَ العطْفِ الصريحةَ في العَطْفِ ههنا، وسيذكُرُها في بعضِ الفصولِ التي تأتي مخلوطةً مع هذه الواوِ والفاءِ.

قال صاحبُ الكتابِ: «وليس بحَتْمٍ أَنْ تَنْصِبَ الفعلَ المضارعَ في هذه المواضعِ، بل للعُدُول به إلى غيرِ ذلك من معنىً وجهةٍ من الإعْرابِ مَسَاغٌ».

قالَ الشيخُ: يَعْني بالمواضعِ ما بعد حتَّى وأَوْ والواوِ والفاءِ دون اللامِ، لأَنَّ اللام لا يكونُ بعدها إلاَّ المنصوبُ، ولذلك لم يذكُرْها في تفصيلِ المواضعِ، وقد وقعَ في بَعْضِ النُّسَخِ «من معنى وجهةٍ» بإضافةِ «معنى» إلى «وجهةٍ»[7] ووَقَعَ في بَعْضِها «من معنى وجهةٍ» بتنوينِ معنى وعَطْفِ «جِهَةٍ» عليه، والصورةُ في الخطِّ واحدةٌ، والوَجْهان مُتقاربان».

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) الحديد: ٥٧/ ٢٩. والآية: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في ط: «وجب».

(٦) في د: «فحذف».

(٧) في ط: «جهة». تحريف.

وقد تَمسَّكَ الكوفيون بأَنَّ الأَفْعالَ موضوعٌ إِعْرابُها لمعانٍ كوَضْعِ إِعْرابِ الأَسْماءِ بِمِثْلِ ما أَشارَ به ههنا في أَنَّ المعنى مُخْتَلِفٌ باختلاف الإِعْرابِ، ونحن لا نُنْكِرُ أَنَّك إِذا رَفَعْتَ الفعل كان ثمَّةَ معنى يُخالِفُه إِذا نصبتَه، وكذلك إِذا جزمتَه، إِلاَّ أَنَّا نقولُ: هذه المعاني هي معاني ما يَنْضَمُّ إِلى الأَفْعالِ، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: «أَنْ تُكْرِمَني» فمعناه إِثْباتُ الإِكْرامِ، وإِذا قلت: «لن تُكرِمَني» فمعناه نَفْيُ الإِكرامِ في المستقبل، وإِذا قلت: «لم تُكرِمْني» فمعناه نَفْيُ الإِكرامِ في الماضي، فهذه المعاني ليست بمعانٍ مُعْتَوِرَةٍ على الفعل حتَّى[1] يُجْعَلَ لها دلالَةٌ في الفعلِ كما فُعِلَ في معاني الاسْمِ[2]، وإِنَّما هي معانٍ لِمَا يَنْضَمُّ إِلى الفعلِ.

فإِنْ قُلْتَ: ما ذكَرْتَه من معاني الأسماءِ هي أَيْضاً لِمَا يَنْضَمُّ إِليها، أَلاَ تَرى أَنَّك إِذا قلْتَ: «قام[3] زيدٌ» كان المعنى نِسْبَةَ القيامِ إِلى زيد، وإِذا قلْتَ: «ضربْتُ زيداً»/ كان معناه وقوعَ الضَّرْبِ على زيدٍ، وكذلك الجَرُّ، وقد جُعِلَتْ للأَسْماءِ بهذا الاعتبار معانٍ، فلتَكُنْ للأَفْعال كذلك. ١٨٨أ

قلْتُ: ليس المعاني في الأَسْماءِ كوِزانها في الأَفْعال، أَلا تَرَى أَنَّها لو لم تُعْرَبْ لأَدَّى إِلى الْتِباسِها في مِثْلِ قولك: «ما أَحْسَنَ زيداً» وشِبْهِه، وذلك مُحَقِّقٌ ما ادُّعِيَ من المعاني، وليس كذلك الأَفْعالُ، فإِنَّها لو لَمْ تُعْرَبْ لكان ما انْضَمَّ إِليها ممَّا ذكَرْناه يُنْبِئُ عن المعاني، فقد وَضَحَ لك أَنَّ المعاني تَعْتَوِرُ على الأَسْماءِ أَنْفُسِها، وإِنْ كانتْ تتقَوَّمُ بما يَنْضَمُّ إِلَيْها، وأَنَّ المعاني في الأَفْعالِ لمجرَّدِ ما يَنْضَمُّ إِلَيْها دون أَنْ تَعْتَوِرَ عليها، فهذا معنى قولِه[4]: «للعُدُول به إِلى غيرِ ذلك من معنىً وجِهَةٍ من الإِعْراب مَسَاغٌ».

ثمَّ ابتدأ به[5] واحداً واحداً، وبيَّنَ الجهةَ التي يكونُ عندها منصوباً، والجهةَ التي يكونُ بها مرفوعاً فقال: «فله بعد حتَّى حالتان» إِلى آخر الكلام، ثمَّ قولُه[6] في تمثيله في النصبِ[7]: «كأَنَّكَ قلْتَ: كي أَدْخُلَها» يُوهِمُ أَنَّ[8] «حتَّى» لا تَنْصِبُ إِلاَّ بهذا المعنى، وليس الأَمْرُ كذلك، بل تنصِبُ بهذا المعنى وبغيرِه، وهو أَنْ تكونَ لمجرَّدِ الغايةِ من غيْرِ تعليلٍ، كقولك: «أَسيرُ حتَّى تَغِيبَ الشمسُ»، وليس ههنا تعليلٌ.

---

(١) في د: «الفعل نفسها حتى». مقحمة.
(٢) في ط: «الأَسماء».
(٣) في د: «ما قام». مقحمة.
(٤) في د: «قولك». تحريف.
(٥) أي: بالفعل المضارع.
(٦) سقط من د: «قوله». خطأ.
(٧) في د: «فالنصب». تحريف.
(٨) في د: «يوهِمُ في أن». مقحمة.

وقولُه : «أَوْ كان مُتقضِّياً» يريد ما بعد حتّى ، ويُوهِمُ أَنَّه في هذا الوجْهِ لا بُدَّ أَنْ يكونَ مُتقضِّيـاً وأَنَّ التعبيرَ عن[1] التَّقَضّي ، وليس الأَمْرُ كذلك فيهما ، لأَنَّ قولَكَ : «كنْتُ سِرْتُ أَمْسِ حتَّى أَدْخُلَ المدينـةَ» لا يَلْزَمُ منه تَقَضّي الدخولِ ولا الإِخْبارُ عنه[2] بالتَّقَضّي لو قُدِّرَ مُتَقَضِّياً ، لأَنَّ المعنى الإِخْبارُ[3] بوقوعِ الفعلِ قبلها ، ويكونُ مُتَعَلَّقُ «حتَّى» كان حينئذٍ مُتَرَقَّباً ، فأَنت مُخْبِرٌ بالسَّيْرِ وبدخُولٍ كان مُتَرَقَّباً عند السَّيْرِ مَقْصودٍ في التقديرِ لا في الوقوعِ ، ثمَّ هذا الدخولُ المتَرَقَّبُ قد يَقَعُ بعد ذلك في الوجودِ وقد لا يقعُ ، ولا يَتَغَيَّرُ ذلك المعنى ولا التعبيرُ عنه عمَّا كان عليه ، فلذلك تقولُ بعد وقوعِ الدُّخولِ أَوْ تقديرِه[4] : «كنت سِرْتُ أَمْسِ حتَّى أَدْخُلَ البلد» ، فتَجِدُ المعنى في هذا الإِخْبارِ على[5] كلا التقديرَيْن واحداً ، لأَنَّه لا تَعَرُّضَ له في إِثباتِ وقوعِ الدُّخولِ ولا نَفْيِه ، وإِنَّما هو مُخْبِرٌ عن دخولٍ كان مُتَرَقَّباً ، ولا يختلفُ بوقوعِ[6] الدُّخولِ بعد ذلك ولا بانْتفائِه ، فهذان المعنيان/ هما موضعُ النصبِ . ١٨٨ب

«وتَرْفَعُ إِذا كان الدُّخولُ يوجَدُ في الحالِ» .

يَعْني أَنَّ الرَّفْع يَجِبُ إِذا قُصِدَ[7] التعبيرُ عن وُقوعِ الدُّخولِ حالاً ، فقد تكونُ الحالُ مُحقَّقَةً ، وقد تكونُ مُقَدَّرةً كما تقَدَّمَ في الاستقبالِ في كلامه ، فمثالُ الحالِ تَحْقيقاً أَنْ تكونَ قد سِرتَ وأَنت داخِلٌ ، فتقولَ : «سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُ البلدَ» ، مُعَبِّراً[8] عن الدُّخولِ الحاصلِ تحقيقاً ، ومثالُ الحالِ تقديراً أَنْ يكونَ السَّيْرُ والدُّخولُ قد وَقَعا جميعاً ، وقصَدْتَ إِلى التعبيرِ عن الدُّخولِ الواقعِ في الوجودِ ، إِلاَّ أَنَّك قصدْتَ حكايةَ الحالِ وَقْتَ وجودِه ، فتقولُ : «سِرْتُ أَمْسِ حتَّى أَدْخُلُ المدينةَ» ، فتكونُ مُخْبراً عن سيرٍ حَصَلَ عنه دخولٌ في الوجودِ حاكياً للحالِ .

وبهذا تَبيَّنَ لك أَنَّ قولَه في النصبِ : «أَوْ كان مُتَقَضِّياً» غَيْرُ مستقيمٍ ، لأَنَّه إِذا كان مُتَقَضِّياً وقصَدْتَ التعبيرَ عنه وَجَبَ الرفْعُ على ما ظَهَرَ لك من وَجْهِ الرفعِ الثاني .

---

(١) في ط : «التعبير عبارة عن . . .» . مقحمة .

(٢) سقط من د : «عنه» .

(٣) في ط : «المعنى إنما هو الإخبار . .» .

(٤) في د . ط : «تعذّره» . تحريف .

(٥) في ط : «وعلى» . تحريف .

(٦) في ط : «وقوع» . تحريف .

(٧) في د : «إذا كان قصد» .

(٨) في د : «البلد لأن معبراً» . مقحمة .

وما بعد «حتّى» في وجْهَي الرفع[1] مُخْبَرٌ به حصولاً واجبٌ أنْ يكـونَ مُسَبَّباً عَمَّا قبلها، ولـم يذكُرِ السَّببيَّةَ فيها، وهو لازمٌ، وذكَرَه في الناصبةِ، وهو غَيْرُ لازمٍ، وإنَّما التزموا السَّببيَّةَ ههنا لَمَّا كان الكلامُ جملتَيْن، فكأنَّهم قصَدُوا إلى قوَّةِ الرَّبْطِ بينهما بمعنى السَّببيَّة ههنا[2]، وفي الأوَّلِ لم يَلْتزِموهـا للرَّبْطِ الحاصلِ بالجُزْئيَّة، وذلك أنَّ «حتى» في الوجْهِ الأوَّلِ جارٌّ ومجرورٌ، فهو جُزء مِمَّـا قبله، وفي الوَجْهِ الثاني جملَةٌ مستقلَّةٌ، وليس جزءاً ممَّا قبلها، فلا يَلْزَمُ من الْتزامِ السببيَّةِ في الجملتَيْـن ليَقْـوَى الرَّبْطُ الْتزامُ السببيَّةِ فيما الرَّبْطُ مُقَـوَّىً فيه بالجُزْئيَّـة، وإنَّمـا نصبُـوا في مَوْضِـعِ النَّصْـبِ المذكـورِ لأنَّـه أَمْكَنَ فيه تقديرُ الناصبِ، ألاَ تَرى أنَّ الفعلَ مُسْتَقْبَلٌ وأنَّ تقدير «أنْ» فيه متحقِّـقٌ لأنَّهـا للاسْتقبالِ، فصَـحَّ تَقْديرُهـا بخِـلافِ مَوْضِعِ الرَّفْعِ، فإنَّـه للحـالِ، وتقديـرُ «أنْ» مـع الحـالِ مُتنـاقِضٌ، لأنَّهـا للاستقبالِ، فلا تُجامعُ الحالَ، فلذلك جاءَ النَّصْبُ في مواضعِ الاستقبالِ، وفاتَ في مواضعِ الحالِ.

ومَثَّلَ صاحبُ الكتابِ في النصبِ بما يَتَحقَّقُ فيه الاستقبالُ، كدخولِ الجنَّة[3]، وفي الرَّفْعِ بما يَتَحقَّقُ فيه الحالُ، كانتفاءِ الرَّجاءِ عند المرضِ[4]، فإنَّه لو قُدِّرَ مُسْتَقْبَلاً فَسَدَ المعنى مـن جهـةِ أنَّ[5] انتفـاءَ الرَّجـاءِ المَقْصُـودُ بذِكْرِه خَطَرُ المرضِ/ ولا يَحْصُلُ ذلك حتى يكونَ انتفاءُ الرَّجاءِ حـاصلاً، وإذا كـان حـاصلاً وَجَـبَ الرَّفْعُ، وكذلك «شرِبَت الإبِلُ حتَّى يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنه» ولـو قُدِّرَ منصوبـاً لـم يَسْتَقِمْ، لأنَّ الغَـرضَ بذِكْـرِ جَرِّ البعيرِ بَطْنَه زيادةُ الارْتواءِ ولا يَحْصُلُ ذلك إلاَّ أنْ يكونَ حاصلاً، فلذلك[6] وَجَبَ الرَّفْعُ. ١٨٩أ

ومثَّل بالآيةِ[7] في الرَّفْعِ والنَّصْبِ، فأمَّا النصبُ فعلى أنَّ الإخْبارَ بالزِّلْزَالِ وبِقَوْلِ الرسـولِ كان[8] مُتَرَقَّباً عند الزِّلْزالِ، وليس فيه إخبارٌ بوقوعِ قـولِ الرسـولِ، وإنْ كـان الوقـوعُ قـد ثَبَـتَ بأمْرٍ آخَرَ[9]، وأمَّا قراءةُ الرَّفْـعِ فعلـى أنَّ الإخْبـارَ بـالزِّلْزالِ وبـالقَوْلِ الحـاصِلِ في الوجـودِ علـى

---

(١) جاء في حاشية د: «وجهي الرفع يعني الحال تحقيقاً أَوْ تقديراً لحكاية الحال الماضية». ق: ١٤١أ

(٢) سقط من د: «ههنا».

(٣) أي قول الزمخشري: «أسلمت حتى أدخل الجنة». المفصل: ٢٤٦-٢٤٧

(٤) أي قول الزمخشري: «مرض حتى لا يرجونه». المفصل: ٢٤٧

(٥) سقط من ط: «أن». خطأ.

(٦) سقط من د: «فلذلك». خطأ.

(٧) أي قولـه تعـالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾. البقـرة: ٢/ ٢١٤

(٨) في ط: «بالزلزال والقول كان...».

(٩) بعدها في د: «خارج».

حكايةِ الحالِ مُسَبَّباً عن الزِّلْزالِ[١].

ثمَّ قالَ: «كان سيري حتى أَدْخُلَها بالنصبِ، ليس إلاَّ».

هذا إذا جَعَلْتَ «كان» ناقصةً، وإِلَيْه أَشَارَ، وإِنَّمـا كـان ذلـك مـن جهـةِ أَنَّهـا تحتـاجُ إلـى خـبرٍ، وليس مَعَه[٢] ما يَصْلُحُ خبراً إلاَّ قولُـك: «حتـى أَدْخُلَهـا» ولا يصِـحُّ أن يكـونَ خـبراً إلاَّ أَنْ يكـونَ في تقديرِ الجارِّ والمجرورِ، وإذا كان كذلك وَجَبَ النصبُ، فَتَعَيَّنَ لذلك، ولو رَفَعْتَ لم يكـن لـ «كـان» خَبرٌ، لأنَّ «حتى أَدْخُلُها» [بالرَّفْعِ][٣] حينئذٍ جملةٌ مستقلَّةٌ بالإِخْبـارِ بهـا لا تَصْلُـحُ أَنْ تكـونَ خـبراً لـ «كان» لِفقْدانِ الضميرِ العائِدِ، ولِفَصْلِ «حتَّى» بين الاسْمِ وما وقعَ خبراً عنها.

«فإِنْ زِدْتَ أَمْسِ وعلَّقْتَه بكان»، يَعْني جعَلْتَه خـبراً، «أَوْ قلْـتَ: سـيراً متعبـاً»، وَجعلْتَـه أَيْضـاً خبراً، «أَوْ أَرَدْتَ كان التامَّةَ جازَ[٤] الوَجْهان[٥]» لأَنَّك لم تُضْطَرَّ ههنا إلى خَبَرٍ حتى يَجِبَ النصبُ، فلذلك جازَ الوَجْهان.

«وتقولُ: أَسِرْتَ حتَّى تَدْخُلَها، بالنصب».

ليس إلاَّ[٦]، لأَنَّ الرَّفْعَ فاسدٌ، أَلا تَرى أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يكونَ مُسَبَّباً عن الأَوَّلِ مُحَقَّقاً، وكيـف يستقيمُ أَنْ يكونَ المسبَّبُ مُحَقَّقاً ثابتاً والسَّبَبُ مَشْكُوكٌ فيه مَسْؤُولٌ عن وُقُوعِهِ؟ فلذلك لم يَجُزْ إلاَّ النَّصْبُ.

وتقولُ: «أَيُّهم سارَ حتى يدخلَها بالنصبِ والرَّفْـعِ» لأَنَّ السَّيْرَ ههنـا مُتَحَقِّـقٌ، وإِنَّمـا المسْؤُولُ عنه صاحِبُه، ويجوزُ أَنْ يَتحقَّقَ مُسَبِّبُ السَّيْرِ والسَّيْرُ ويُجْهَلَ صاحِبُه فيُسْأَلَ عنه، فلذلك جازَ الرَّفْعُ هنا دون التي قبلها.

---

(١) قرأ نافع وحده برفع «يقول» في الآية والباقون «يقول» نصباً، انظر كتاب السبعة في القراءات: ١٨١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٨٩، والنشر: ٢/ ٢٢٧

(٢) في ط: «معها».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في د: «جاء».

(٥) في المفصل: ٢٤٧: «جاز فيه الوجهان».

(٦) سقط من ط من قوله: «وتقول» إلى «إلا» خطأ.

قولُه: «وقُرِئَ قولُه تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾[1] بالنصب[2]».

النَّصْبُ على إِضْمارِ «أَنْ»[3] ظاهِرٌ[4]، والرَّفْعُ على الاشتراكِ بين «يُسْلِمُون» و«تُقَاتِلُونَهُمْ» على معنى التشريكِ بينهما في عاملٍ واحدٍ، حتَّى كأنَّك عطفْتَ جُزْءاً على جُزْءٍ[5].

«أَوْ على الابتداء».

يَعْني بقولِه: «أَوْ على الابتداء» على الاسْتِئْناف بجملة مُعْرَبَةٍ إعْرابَ نفسِها غَيْرَ مشرَّكٍ بينها وبين ما قبلها في عاملٍ واحدٍ، ومثَّلَها بقولِه[6]: «أَوْ هُمْ/ يُسْلِمُون»، لِيَظْهَرَ الفرْقُ بين هذا التقديرِ ١٨٩ب والتقديرِ الذي قَبْله، إذِ الجملةُ الاسميَّةُ لا تكونُ مَعْطُوفةً على جملة فِعْلِيَّة باعْتِبارِ التشريكِ، ولكنْ باعتبار الاسْتِقْلال، ومثالُ التقديرِ الأَوَّلِ في غَيْرِ الجملةِ الفعليَّةِ قولُك: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً منطلِقٌ»، عطفْتَ عمراً على زيدٍ على التشريك معه في عاملٍ واحدٍ، ولم تَجْعَلْه مُستقلاً، ومثالُ التقديرِ الثاني قولُك: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌ منطلقٌ»، عطفْتَ «وعمرو منطلقٌ» على أنَّه جملةٌ مستقلَّةٌ، لا باعتبارِ تَشْريكٍ في عاملٍ.

وقولُه: «هو قاتلي أوْ أَفْتَديَ منه» [أَيْ: إلى أَنْ أَفْتديَ منه][7]، «وإنْ شئْتَ ابْتَدَأْتَه» على معنى «أنا أَفْتَدي»، ولم يذكُرْ للرَّفْع إلاَّ تَقْديراً واحداً، وهو الثاني، لأَنَّ تقديرَ الأَوَّلِ مُتَعَذِّرٌ، لأَنَّه عَطْفٌ باعتبارِ تشريكٍ في إعْرابٍ، وليس ههنا قبل «أَوْ أَفْتَدي» ما يَصْلُحُ أَنْ يكونَ «أَفْتدي» مُشْتَرِكاً معه في الإعْرابِ، لأَنَّ الفعلَ لا مشارَكَةَ بينه وبين الأَسْماءِ في العواملِ، فلم يَبْقَ إلاَّ التقديرُ الثاني، وهو الاستِئْنافُ، ومثَّلَها بأَنا أَيضاً ليتَّضحَ، واسْتَشْهَدَ بقولِ امرئِ القيسِ[8]:

---

(١) الفتح: ٤٨/ ١٦. والآية ﴿قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾.

(٢) قرأ بن أبي كعب وعبد اللّه بالنصب، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٦٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٠٠، وشواذ ابن خالويه: ١٤٢

(٣) في د: «أن يسلموا».

(٤) سقط من ط: «ظاهر».

(٥) في ط: «عطفت خبراً على خبر». تحريف.

(٦) في د: «بقوله تعالى». خطأ لأن الكلام للزمخشري.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) البيت في ديوانه: ٦٦، والكتاب: ٣/ ٤٧، والمقتضب: ٢/ ٢٨، والخزانة: ٣/ ٦٠١، وورد بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٦٣

فقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نموتَ فَنُعْذَرا

وقال[1]: في الرَّفْعِ وَجْهانِ، وهذان الوَجْهان في الرَّفْعِ مِثْلُهما[2] في قوله[3]: «أوْ هُمْ يُسْلِمُون» سَوَاءٌ، لتَقَدُّمِ فِعْلٍ مُضَارِعٍ مرفوعٍ يجوزُ التشريكُ معه ولصِحَّةِ استِئْنافِه، فاستقام تَقْديرُ الوجْهَيْن.

«ويجوزُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[4] أنْ يكونَ «تَكْتُموا» مَنْصوباً ومَجْزُوماً»، وهما ظاهران، أَمَّا النَّصْبُ فعلى الجمعيَّةِ على ما تقدَّمَ، وأَمَّا الجزمُ فعلى الاشْتِراكِ بين الفعلَيْنِ في الجَزْمِ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ: هو عَطْفُ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ مُشْتَرَكَةٍ ولا مُنْقَطِعَةٍ عنها، أَمَّا التشريكُ فغيرُ مستقيمٍ، لأنَّ الرافعَ للفاعِلِ[5] الأَوَّلِ غَيْرُ الرافعِ للفاعِلِ[6] الثاني، فكيف يستقيمُ التشريكُ والعاملُ متعدِّدٌ مختلفٌ؟ ولا يستقيمُ أنْ تكونَ مُنْقَطِعَةً، لأنَّه لا وَجْهَ للجزمِ حينئذٍ، فلَمْ يَبْقَ إلاَّ العَطْفُ المذكورُ، ثمَّ مثَّل بالبيتِ[7] الذي يَتَعَذَّرُ[8] فيه تقديرُ الجمعيَّةِ ليتَّضِحَ به وَجْهُ العَطْفِ جَزْماً.

قولُه: «وتقولُ: زُرْني وأَزورَكَ بالنصب» على معنى الجَمْعيَّة، ولذلك فسَّرَه بقوله: «يَعْني لتجتمعَ الزيارتان»، وقد وَقَعَ في المفصل «لتجتمع» بالنصب، وهو غلَطٌ لأنَّ المعنى/ على أنَّه يُفَسِّرُ مدلولَ «زُرْني وأَزورك» ولا يستقيمُ تفسيرُها مع النصبِ لأَمْرَيْن[9]: ١٩٠أ

أَحَدُهما: أنَّها مُسْتَقِلَّةٌ[10]، ولا تكون جُمْلَةً إلاَّ مَعَ الجَزْمِ لا مَعَ النصبِ.

---

(١) أي الزمخشري نقلاً عن سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٤٧، والمفصل: ٢٤٨-٢٤٩

(٢) في د: «مثلها» تحريف.

(٣) في د: «في مثْلِ قوله تعالى». خطأ. والضمير في «قوله» عائد إلى الزمخشري.

(٤) البقرة: ٢/ ٤٢. وتتمة الآية: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٥) في ط: «للفعل». تحريف.

(٦) في ط: «للفعل». تحريف.

(٧) أي:

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاتَه فإنَّك إن تفعل تسفَّه وتجهل

نسب هذا البيت في الكتاب: ٣/ ٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٣٤ إلى جرير، وورد في شرح ديوانه لمحمد بن حبيب: ١٠٣٦ مع المقطوعات التي وجدت في كتب الأدب واللغة وقوله: أذاته: أذاه.

(٨) في د: «يبعد».

(٩) في د: «لأحد أمرين».

(١٠) في ط: «أنها جملة مستقلة».

والآخَرُ: أنَّ مَعْنى قولك: «زُرْني وأزُورك»[1] لتجتمع الزيارتان، وليس معناه لِتَجْتَمِعَ الزيارتان[2]، فصحَّ أنْ يكُونَ الأوَّلُ تَفْسيراً دون الثاني، وأيْضاً فإنَّ النَّصْبَ مُفْسِدٌ للمعنى من جهةٍ أُخرى، وهو أنَّه يَصيرُ تعليلاً للأوَّلِ وهو هو، فكأنَّه علَّلَ الشيْءَ بنَفْسِه، فكأنَّه قال: لتجتمعَ الزيارتان، لِتَجْتَمِعَ الزيارتان، فكان مِثْلَ قولك: «ضربْتُه لأضرِبَه» وهو فاسدٌ.

ومثَّلَ النَّصْبَ بما لا يستقيمُ مَعَه سِوَاه[3]، لأنَّ الجزْمَ والرَّفْعَ في البيت[4] غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، أمَّا الجَزْمُ فقد ذكَرَه، وأمَّا الرَّفْعُ فَيَدُلُّ على الاستئنافِ، والغرضُ الاجتماعُ بدليل قولِه[5]:

... ... إنَّ لِصَوتٍ أنْ يُنادِيَ داعيَانِ

ولا يَنْهَضُ هذا المعنى إلاَّ بالنَّصْبِ.

ثمَّ قالَ: «وبالرَّفْع» يَعْني في المثال[6] لا في البيت، لأنَّ الرَّفْعَ يُضْعِفُ معناه، ثمَّ مَثَّلَ الرَّفْعَ بما لا يَسْتَقِيمُ مَعَه سِوَاه، وهو قولُه: «دَعْني ولا أعُودُ» لتَعَذُّرِ النَّصْبِ والجَزْمِ على العَطْف، أمَّا النصبُ فيفْسُدُ المعنى لأنَّه يَصيرُ المعنى لِيَجْتَمِعْ تَرْكُكَ لي وتَرْكي لِمَا تَنْهاني عنه، وقد عُلِمَ أنَّ طلَبَه لِتَرْكِه إنَّما هو في الحال بقرينة أَلَمِه[7] بتَأديبه، فيفُوتُ مقصودُ طالب الأدَب، والغَرَضُ من هذا الكرم لِمَنْ أُدِّبَ حُصُولُ مَقْصُودِ مؤدِّبِه ولا يَحْصُلُ مَقْصودُهُ إلاَّ بتَرْكِ العَوْدِ في المستقبل، ولا يستقيمُ الجزمُ، لأنَّه إنْ جَزَم عَطْفاً كان فاسداً على ما يُذْكَرُ بعده، وإنْ جَزَم بلا على أنَّها للنَّهْي، وتكونُ جملةً نَهْيِيَّةً معطوفةً على جملةٍ أَمْرِيَّةٍ، وهي قولُك: دَعْني، فكأنَّه قالَ: دَعْني، ثمَّ شَرَعَ في جملةٍ أُخرى

(١) بعدها في د «بالجزم» ولا يجوز الجزم، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٣٥.
(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٤٥
(٣) جاء في حاشية د: «أي مثَّل النصب بشيء لايستقيم مع ذلك الشيء سوى النصب». ق: ١٩٠ب.
(٤) أي في بيت جرير المتقدم.
(٥) البيت بتمامه:

«فقلتُ ادْعِي وأدعُو إن أندى لصوتٍ أنْ ينادي داعيانِ».

نسب في الكتاب: ٣/ ٤٥، والمقاصد للعيني: ٤/ ٣٩٢، إلى الأعشى وليس في ديوانه، ونسبه القالي في اماليه: ٢/ ٩٠ إلى الفرزدق وليس في ديوانه طبعتي الصاوي وصادر، ونسبه الزمخشري في المفصل: ٢٤٨ إلى ربيعة بن جشم، وذكر ابن يعيش والعيني الاختلاف في نسبته إلى الحطيئة وربيعة بن جشم. انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٣٥، والمقاصد للعيني: ٤/ ٣٩٢، ولم أجده في ديوان الحطيئة، ونسبه صاحب اللسان(ندى) إلى مدثار بن شيبان النمري، وورد بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٥٦، والإنصاف: ٥٣١.
(٦) أي في قوله: «زرني أزورك». المفصل: ٢٤٨-٢٤٩
(٧) في ط: «الأمر».

ناهياً لنفسه عن العَوْدِ، كانَ فاسداً أيضاً من جهةِ المعنى لأَنَّه لا يَنْهضُ الموجبُ لِتَرْكِ التأديبِ إلاَّ بالخبرِ عن نَفْيِ العَوْدِ، لا بنَهْيِ نَفْسِه عن العَوْدِ، ولذلك لم يكن بَيْنَ النَّهْيِ وبين العَوْدِ تَنَاقُضٌ، [لأَنَّه رُبَّ إنسانٍ يَنْهَى نَفْسَه عن شيْءٍ ويَعُودُ فيه][1] أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ: أَنا أَنْهَى نَفْسي عن كَذا في كُلِّ وَقْتٍ، ثمَّ أَفْعَلُه، ولو قلْتَ: أَنا لا أَفْعَلُ كَذا ثمَّ أَفْعَلُه كان تَنَاقُضاً، والغَرَضُ نَفْيُ وُقُوعِ العَوْدِ في المستقبلِ، وهذا لا يَحْصُلُ إلاَّ بالخبرِ.

وقولُه: «وإنْ أَرَدْتَ الأَمْرَ أَدْخَلْتَ اللَّام».

١٩٠ب يريدُ أَنَّه لا يستقيمُ الجَمْعُ[2] بيْنه وبين«زُرْني» في الإعْرابِ، لأَنَّ/ «زُرْني» لا إعْرابَ لها عند البصريِّين[3]، و«أَزُرْكَ» مُعْرَبٌ، فكيف يُشَرَّكُ بين شيئَيْن في الإعْرابِ، وهو مُنْتَفٍ عن الأَصْلِ، هذا تناقُضٌ.

فإنْ قيلَ: اجْعَلْه مُشْتَرَكاً على الموضعِ، كما تقولُ: جاءَني هذا وزيدٌ، وتشَرِّكُ بين الاثنين في الإعْرابِ، وإن كان الإعْرابُ مُنْتَفِياً عن الأَوَّلِ فهو غَيْرُ مستقيمٍ لأَمْرَيْن[4]:

أَحَدُهما: أَنَّ مَنْ قالَ: «زُرْني» مُعْرَبٌ فهو مُعْرَبٌ لفظاً لا تقديراً.

والآخَرُ: هو أنَّ التَّشْريكَ باعتبارِ الموضعِ إنَّما يكونُ فيما ثَبَتَ له ذلك الإعْرابُ في الأَصْلِ ومنَعَه مانعٌ عارِضٌ كما في الأَسْماءِ.

وأمَّا فِعْلُ الأَمْرِ [بغيرِ اللَّامِ][5] فلا إعْرابَ له أَلْبَتَّةَ [على المذهَبِ الصحيحِ][6] لا أَصْلاً ولا فَرْعاً، فلا يَسْتَقيمُ تَقْديرُ الإعْرابِ فيه، واسْتَشْهَدَ بقولِ كَعْبٍ الغَنَويِّ[7]، وذَكَرَ النَّصْبَ بالواوِ في هذا البيتِ،

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «لايستقيم التشريك الجمع». مقحمة.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر معرب وخالف البصريون وذهبوا إلى أنَّه مبني على السكون، انظر المقتضب: ٢/ ٤، ٢/ ١٣١، وأسرار العربية، ٣١٧-٣٢٠، والإنصاف: ٥٢٤-٥٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٦١-٦٢

(٤) في د: «لأحد أمرين».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) البيت هو:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ... ويغضب منه صاحبي بقؤول

وهو بهذه النسبة في الكتاب: ٣/ ٤٦، والأصمعيات: ٧٦، والخزانة: ٣/ ٦١٩، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٩، والمنصف: ٣/ ٥٢

وإنْ لم يكُنْ في الحقيقةِ مِمَّا هو فيه، لأَنَّ الكلامَ في واوِ الجَمْعِ، وهذه ليست واوَ الجَمْعِ، وإنَّما هي واوُ العَطْفِ لِمُشَارَكَتِها لها في اللَّفْظ والمعنى الأَصْليِّ، ولا يستقيمُ أَنْ تكونَ هنا واوَ الجَمْعِ، لأَنَّ تلك إنَّما تَنْصِبُ بعد الأَشْياءِ السِّتَّةِ على معنى الجَمْعِيَّةِ، وليس ههنا منها سِوَى النَّفْيِ، ولو قُدِّرَ الجَمْعُ بها بين المَنْفِيِّ وبين ما بَعْدَها لكان فاسداً، لأَنَّ قولَه: «لَيْس نافِعي ويَغْضَبُ» إذا جَعَلْتَها ناصبةً بعد هذا النفْيِ كان المعنى نَفْيَ النَّفْعِ ونَفْيَ الغَضَبِ، فَيَفْسُدُ المعنى، إذ الغرضُ أَنَّ الذي يَغْضَبُ منه صاحِبُه لا يقولُه، وهذا عَكْسُه، وكذلك إذا جعَلْتَه في سِيَاقِ «وما أَنا للشَّيْءِ» أَدَّى إلى ذلك أيضاً وفسادٍ آخر، وهو تَأْخيرُ ما ذُكِرَ مَنْفِيَّاً، وهو قولُه: «بقَؤُولِ» وشَرْطُه التَّقْديمُ على واوِ الجَمْعِ، فلم يَبْقَ إلاَّ أَنْ تكونَ واوَ العَطْفِ، وتكونُ عاطِفَةً لـ«يَغْضَبَ»[1] على قوله: للشيْءِ، وإذا عُطِفَ الفعلُ على الاسْمِ وَجَبَ تقديرُه بتَأْويلِ الاسْمِ، ولا يُقَدَّرُ إلاَّ بأَنْ على ما تَقَدَّمَ، فيكونُ المعنى: وما أَنا للشَّيْءِ ولِغَضَبِ صاحبي بقَؤُولٍ، ويُحْتاجُ في استقامةِ المعنى إلى تقديرِ مُضَافٍ محذوفٍ، أَيْ: لقَوْلِ شَيْءٍ، ولقَوْلٍ يُوْجِبُ غَضَبَ صاحبي[2] لأَنَّ الغَضَبَ يقالُ فيه: مَقُولٌ، والتقدير: ولغَضَبِ[3] صاحبي بقَؤُولٍ، فحُذِفَ المضافُ لَمَّا كان مَعْلوماً/ ، والرَّفْعُ أَظْهَرُ من وَجْهَيْنِ: ١٩١أ

أَحَدُهما: أَنَّ عَطْفَ الفعلِ على اسْمٍ غَيْرِ مَصْدرٍ ضَعيفٌ.

والآخَرُ: أَنَّه لا تَقْديرَ يَلْزَمُ فيه، بخِلافِ النَّصبِ، لأَنَّه جُمْلَةٌ مَعْطوفةٌ على «ليس نافِعِي»، فهي داخِلَةٌ في حُكْمِ الصِّلَةِ، ولذلك احْتِيجَ فيها إلى ضميرٍ يَرْجِعُ إلى الذي، [وهو الهاءُ في منه][4] وَوَصْلِها بجملتَيْنِ إحْداهما مُنْتَفِيةٌ والأُخْرى مُثْبَتَةٌ، ولا بُعْدَ في ذلك.

ثمَّ مثَّل الرَّفْعَ بما يتَعَذَّرُ فيه النصبُ، وهو قولُه تعالى: ﴿وَنُقِرُّ﴾[5]، وإنْ كانت أيضاً عاطفةً بَعْدَ ما يُتَوَهَّم العَطْفُ فيها، وهو قوله: «لنُبيِّن»، لأَنَّه لو جُعِلَ معطوفاً عَلَيْه ضَعُفَ المعنى، إذ اللام في «لِنُبيِّن» للتَّعْليلِ عمَّا[6] تقَدَّم وهو قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم﴾ إلى قوله: ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾، فالمتَقَدِّمُ سببٌ

---

(١) في. ط: «الغضب». تحريف.

(٢) سقط من د. ط: «ولقول يوجب غضب صاحبي».

(٣) في د: «ولسبب غضب».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) الحج ٢٢/ ٥. الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾.

(٦) في ط: «لما».

للتبْيينِ، فلو جُعِل «ونُقِرُّ» مَعْطوفاً عليه لكان داخِلاً مع التَّبْيينِ في مُسَبِّبه[1] ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم﴾، وليس ما ذَكَرَ من قوله: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم﴾ إلى آخره سبباً في الإقْرار في الأَرْحامِ ما يشاءُ، فضَعُفَ النصبُ.

ثمَّ انتقلَ إلى ذِكْرِ الفاءِ الناصبةِ في جوابِ الأَشْياءِ السِّتَّةِ، فقال: «ما تأتينا فتُحَدِّثنا»، النصبُ واضحٌ على المعنيَيْنِ المتقدِّمَيْنِ، ويجوزُ الرَّفْعُ على الوجْهَيْنِ اللَّذَيْن ذكَرَهما.

أَحدهما: أَنْ يكونَ عَطْفاً للحَديثِ على الإتْيانِ مُشَرَّكاً بينه وبينه في النَّفْيِ مَرْفوعاً بما ارتَفَعَ كما تَقَدَّم مِثْلُه، ومثَّلَه بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[2]، لأَنَّ الظَّاهرَ فيه ذلك، إذِ المعنى على نَفْيِ الإِذْنِ ونَفْيِ العُذْرِ بظاهرِ قَوْلِه [تعالى][3]: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾[4]، ولأَنَّه نَفْيُ الإِذْنِ لَهُمْ، والظَّاهِرُ نَفْيُ الإِذْنِ في الاعْتِذارِ، فلا يَقْوَى إثْباتُ العُذْرِ منهم بعد ذلك، لأَنَّه في المعنى مُخَالَفَةٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مُسْتَأْنفاً، فيكونَ المعنى أَنَّهم يَعْتَذِرون، ويكونَ ذلك في موقفٍ آخَر، لأَنَّ المواقِفَ مُتَعدِّدةٌ، ويدُلُّ عليه قَوْلُه تَعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾[5] وأَمْثالُ ذلك، ولكنَّه ضَعيفٌ، والأَوْلَى أَنْ يُحْمَلَ[6] على التَّشْريك[7] في هذا الموضعِ لِسِياقِه[8] بعد قوله تعالى: ﴿يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾، وإنْ ثَبَتَ أنهم يَعْتَذِرُون في موقفٍ آخَر.

والثاني: أَنْ تكونَ جملةً[9] مُسْتَأْنَفَةً بنفسِها، فرَفْعُها على غَيْرِ التشريك، والجملةُ الأُولى مَنْفِيَّةٌ والثانية مُثْبَتَةٌ، ويكونُ المعنى على خِلافِ ما تَقَدَّمَ، لأَنَّ فيما تَقَدَّمَ نَفْيَ الإتْيانِ والحديث، وفي ١٩١ب هذا نَفَى الإتْيانَ وأَثْبَتَ الحديثَ، ثمَّ مثَّله بما لا يستقيمُ معَه إلاَّ الاسْتِقْلالُ/ بنَفْسِه[10] والإثْباتُ حتَّى

---

(١) في ط: «سببه» تحريف.

(٢) المرسلات: ٧٧/ ٣٦

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) التحريم: ٦٦/ ٧.

(٥) الأنعام: ٦/ ٢٣ وتتمة الآية ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.

(٦) أي قوله: «ما تأتينا فتحدثنا».

(٧) في الأصل ط: «عليه». وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٨) في د: «بسياقه».

(٩) سقط من ط: «جملة».

(١٠) في ط: «بنفيه». تحريف.

يَثْبُتَ كَوْنُ الجملةِ الأولى نَفْياً والثانيةِ مُثْبَتَةً، وإنْ خالَفَ التَّمْثيلَ في المعنى، وهو قولُه: ﴿ما تأتينا فأنت تَجْهَلُ أَمْرَنا﴾، إذْ لا يَشُكُّ مَنْ قيلَ له ذلك أَنَّ قولَه: «فأنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنا» مُثْبَتٌ بخلافِ ما تقَدَّمَ، فإنَّه مُحْتَمِلٌ، فمثَّلَ الاحتمالَيْن بما لا يَحْتَمِلُ سِواه ليوضِّحَه، ثمَّ مثَّلَ بقَوْلِ العَنْبري[1]:

غَيْرَ أَنَّا لم تأتِنَا بيَقِينِ ... فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْميلا

في الرَّفْعِ أَيضاً، وهو أيضاً لا يَحْتَمِلُ إلاَّ الرَّفْعَ، لأَنَّ المعنى على أَنَّ الآتي لم يَأْتِ بيَقينٍ، فنحن نرجو خِلافَ ما أَتَى به لانْتفاءِ اليقينِ عمَّا أَتَى به، ولا يستقيمُ على ذلك إلاَّ الرَّفْعُ، لأَنَّه لو جُزِمَ لدَخَلَ مع الإتْيانِ في النفْيِ، فَيَفْسُدُ[2] المعنى، إذ المعنى إِثْباتُ الرَّجاءِ[3]، ولو نَصَبَ لنَصَبَ على الجمعيَّةِ، ويجبُ أَنْ يكونَ أيضاً مَنْفياً معه.

فإنْ قلْتَ: لِمَ لا يستقيمُ النصبُ على المعنى الثاني للفاءِ، وهو أَنَّ هذا لا يكونُ عُقَيْبَ هذا، لأَنَّ معناهما أَنَّهما لا يَجْتَمِعَان؟

قلْتُ: يَفْسُدُ المعنى أَيضاً، لأَنَّ ذلك المعنى على أَنَّ الأَوَّلَ لا يكونُ عُقَيْبَه الثاني، حتَّى كأَنَّه وَصْفٌ له، وأَنْت لو قدَّرْتَ نَفْيَ الثاني على تقديرِ حُصُول الأَوَّلِ فَسَدَ المعنى فيهما جميعاً، إذ المعنى نَفْيُ الأَوَّلِ وإِثْباتُ الثاني، وهذا عَكْسُه.

ثمَّ مثَّلَ بقولِه[4]:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ

في الرَّفْعِ، وظاهِرُه أيضاً الرَّفْعُ، لأَنَّه أَرادَ أَنَّ النُّطْقَ حاصِلٌ لها على سبيلِ التَّجَوُّزِ لِمَا هي عليه من أَحْوالِها، ولم يَقْصِدْ أَنْ يدْخُلَ النَّفْيُ إلاَّ على السُّؤالِ، وعلى ذلك يكونُ الرَّفْعُ، وإنْ كان النَّصْبُ والجَزْمُ غَيْرَ مُمْتَنِعَيْن. ولذلك قالَ سيبويه: «لم يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَباً للآخِرِ، ولكنَّه جعَلَه

---

(١) كذا نسبه الزمخشري في المفصل: ٢٤٩، ونسب في الكتاب: ٣/ ٣١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٣٧ إلى بعض الحارثيين، وورد بلا نسبة في مغني اللبيب: ٥٣٣ والخزانة: ٣/ ٦٠٦-٦٠٧.

(٢) في د: «ولفسد».

(٣) في الأصْل. ط: «إثباته». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٤) عجز البيت: «وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ»

وقائله جميل بن عبد الله بن معمر، وهو في ديوانه: ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٣٧، والمقاصد للعيني ٤/ ٤٠٣، والخزانة ٣/ ٦٠١، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٧

القواء: التي لا تنبت، والسَّمْلَقُ: الخالية. الخزانة: ٣/ ٦٠١

يَنْطِقُ على كلِّ حالٍ»[1]، وقولُه: «لم يَجْعلِ الأَوَّلَ سَبَباً للآخِرِ» يَنْفي النَّصْبَ، وقولُه: «جَعَلَه ممَّا يَنْطِقُ على كُلِّ حالٍ» يَنْفي الجَزْمَ، لأَنَّه قَصَدَ إِلى الاستئنافِ.

وقولُه[2]: «ودَّ لو تأتيه فتُحدِّثُه»، يجوزُ النصبُ على جوابِ التَّمنِّي.

ويجوزُ الرَّفْعُ على وجهَيْن: أَحَدُهما: الاشْتِراكُ، والآخَر: الاستئنافُ.

قالَ[3]: «وقالَ ابْنُ أَحْمَر: البيت[4]».

بالرَّفْعِ والنَّصْبِ، أَمَّا النَّصْبُ فظاهِرٌ عَطْفاً على «لِيُلْقِحَها»، وتكونُ الجملةُ واحدةً، وهذا وإِنْ لم تكن الفاءُ فيه فاءَ الجوابِ، ولكنَّها فاءُ العَطْفِ، فوَجْهُ مجيئه بها كوَجْهِ مَجيئِه بواوِ العِطْفِ في واوِ الجَمْعِ.

١٩٢أ قال الشيخ[5]: أَخْبَرَ أَنَّ هذا/ المذْمومَ يُعالِجُ العاقِرَ لِيُلْقِحَها للنِّتاجِ[6]، فأَخْبَرَ عن حالِ مَنْ يَصِفُه بقلَّةِ العقْلِ أَنَّه بهذه الصِّفَةِ[7]، فالتعليلُ باللِّقاحِ والنِّتاجِ إِنَّما هو في حَقِّ المهْجُوِّ، لأَنَّه أَخْبَرَ أَنَّه[8] يفعلُ هذا لهذا الغرضِ فالجملةُ واحدةٌ، وإِذا رَفَعَ فَسَدَ المعنى ظاهراً، إِذْ ليس للرفْعِ إِلاَّ وَجْهان: إِمَّا العَطْفُ وإِمَّا الاستِئْنافُ، فإِذا عُطِفَ على «يُعَالِجُ» صار مُخْبِراً بالعلاجِ والنِّتاجِ، فَيَصيرُ أَسْوَأَ حالاً من المُعالِجِ، وإِذا كان قد ذَمَّ مُعالِجاً يَقْصِدُ إِلى اللِّقاحِ فذَمُّ مَنْ يُخْبِرُ بالنِّتاجِ تحقيقاً عن هذه المعالَجةِ أَوْلى، وكذلك الاستئنافُ يُوجِبُ أَنْ يكونَ مُخْبِراً به، فَيَفْسُدُ المعنى، وكان النصبُ هو الوَجْهَ، ووَجْهُ الرَّفْعِ أَنْ يُحْمَلَ على قَصْدِ الهُزْءِ والتهكُّمِ بهذا المعالِجِ، وهو بابٌ مُستَعْمَلٌ يَقْصِدُ المتكلِّمُ فيه إِلى ضِدِّ ما هو موضوعٌ له بالأَصالَةِ، فتقولُ لِمَنْ أَظْهَرَ فِعْلَ مَنْ ليس

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٧.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) سقط من د: «قال».

(٤) هو:

«يُعالِجَ عاقراً أَعْيَتْ عليه لِيُلْقِحَها فيُنْتِجُها حُوَارا».

وهو في ديوان ابن أحمر: ٧٣، والكتاب: ٣/ ٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٣٨، والحوار: بكسر الحاء وضمها: ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطمَ ويفصل. اللسان (حور).

(٥) في د: «قوله». والكلام لابن الحاجب.

(٦) في د: «النتاج»، تحريف.

(٧) في د: «الصيغة». تحريف.

(٨) سقط من ط: «أخبر أنه». خطأ.

بعاقِلٍ: ما هذا إلاَّ فِعْلُ العُقَلاءِ، وعلى ذلك حَمَل بَعْضُهم قولَه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[1] [أي: السَّفيهُ الغويُّ][2]، و ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[3]، [أي: الذليلُ اللَّئيمُ][4] وشِبْهَهُ، فيستقيمُ المعنى بهذا التقديرِ دون غيرِه.

وقولُه: «أُرِيدُ أَنْ تأتِيَني ثمَّ تُحَدِّثَني»[5].

فأَتَى بـ«ثمَّ»، ولم يَسُقْ هذه الفُصولَ إلاَّ لِبَيانِ وُجوهِ غَيرِ النَّصبِ في حتَّى وواوِ الجَمْعِ وفاءِ الجوابِ وأَوْ، ولكنَّه لَمَّا جرَّ ذِكْرُ الواوِ والفاءِ ذِكْرَ الواوِ والفاءِ[6] اللَّتَيْنِ للعَطْفِ جَرَّ ذِكْرُ الواوِ والفاءِ اللَّتَيْنِ للعَطْفِ[7] ذِكْرَ ثمَّ، لأَنَّها مِثْلُهما، فإذا نَصَبْتَ فبالعَطْفِ على ما قبلها، وإنْ رَفَعْتَ فعلى الاستئنافِ كما ذُكِرَ في واوِ العطفِ وفاءِ العطفِ على ما تقَدَّمَ.

وقولُه: «وخَيَّرَ الخليلُ في شِعْرِ عُرْوَةَ العُذْرِيِّ»[8].

فإِنْ نَصَبْتَ[9] فعَلَى العَطْفِ على «أَرَاها»، وإِنْ رَفَعْتَ[10] فعلى الاستئنافِ كما تقدَّمَ.

«وممَّا جاءَ مُنْقَطِعاً قولُ أبي اللَّحَّامِ التغلبيِّ»[11].

---

(١) هود: ١١/ ٨٧..

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) الدخان: ٤٤/ ٤٩ والآية ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾. وانظر الكشاف: ٣/ ٤٣٤-٤٣٥

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٥٢.

(٦) سقط من ط: «ذكر الواو والفاء». سقط.

(٧) سقط من ط: «جرَّ ذكر الواو والفاء اللتين للعطف». خطأ.

(٨) أي البيت:

فما هو إلاَّ أَنْ أَرَاها فُجَاءَةً ... فأُبْهَتُ حتَّى ما أَكادُ أُجِيبُ

نسب في الكتاب: ٣/ ٥٤ إلى بعض الحجازيين، ونسبه ابن يعيش إلى عروة العذري وقال: «وقيل: هو لبعض الحارثيين». شرح المفصل: ٧/ ٣٩، ونسبه البغدادي إلى عروة بن حزام في الخزانة: ١/ ٥٣٤، ٣/ ٦١٥

(٩) في د: «نصب».

(١٠) في د. ط: «رفع».

(١١) أي البيت:

على الحَكَمِ المأْتيِّ يوماً إذا قَضَى ... قضيَّتَه أَنْ لا يَجُورَ ويَقْصِدُ

نسب في الكتاب: ٣/ ٥٦ إلى عبد الرحمن بن أُمِّ الحكم، ونسبه ابن يعيش إلى عبد الرحمن وقال: «وقيل لأبي اللحام التغلبي» شرح المفصل: ٧/ ٤٠، وصحَّح ابن منظور نسبته إلى أبي اللحام التغلبي في اللسان (قصد)، وهو بهذه النسبة في الخزانة: ٣/ ٦١٤

لأنَّ العَطفَ على «يَجُورُ» غَيْرُ مُسْتقيمٍ، إذْ غَرَضُه أنْ يَنْفِيَ الجَوْرَ ويُثْبِتَ القَصْدَ[1]، ليَحصُلَ المدْحُ، وإذا شُرِّكَ بَيْنه وبَيْن الجَوْرِ دَخَلَ في النفْيِ، فيَصيرُ نافياً للجَوْرِ ونافياً للعَدْلِ، ولا يَحْصُلُ مَدْحٌ، بل يَتَناقَضُ، فوَجَبَ أنْ يُحْمَلَ على أنَّه مُسْتأنَفٌ ليكون مُثْبَتاً، فيكونَ الجَوْرُ مَنْفيّاً والقَصْدُ مُثْبتاً، فيَحْصُلَ المَقْصودُ ويَرْتفعَ التَّناقُضُ[2].

١٩٢ب ومَثَّلَ/ بقوله: «عليه أَنْ لا يَجُورَ، ويَنْبغي له كذا[3]» كنايةً عَمَّا يُناقِضُ الجَوْرَ، فلا يَسْتقيمُ أَنْ يكونَ مُشَرَّكاً بينه وبين «يَجُورُ»، لِئَلاَّ يَفْسُدَ المعنى ويَحْصُلَ التَّناقُضُ، وإذا جُعِلَ مُسْتَأْنَفاً حَصَلَ الجَوْرُ مُنْتَفِياً وضِدُّه مُثْبَتاً، فيستقيمُ المعنى ويَزُولُ التَّناقُضُ.

وذكَرَ في هذا الفصلِ الفاءَ والواوَ جميعاً مع ثُمَّ، وإنْ كان تَقَدَّمَ ذِكْرُهما لِيُؤْنِسَ بأَنَّ ذِكْرَ ثُمَّ كان لأَجْلِهما، وقدَّم «ثُمَّ» لأنَّ الفَصْلَ لأَجلِها لا لأَجْلهما، واللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في د: «العدل» وهو بمعنى القصد. اللسان (قصد).

(٢) من قوله: «العطف على..» إلى «التناقض» نقله البغدادي عن الإيضاح لابن الحاجب. انظر الخزانة: ٣/ ٦١٤

(٣) بعدها في د: «وكذا». وليست في المفصل: ٢٥٢

المجزوم

قال صاحبُ الكتابِ: «تَعْملُ فيه حروفٌ وأسْماءٌ» إلى آخره.

قال الشيخُ: فالحروفُ [العامِلَةُ في الفعلِ المضارعِ][1] لم ولَمّا ولامُ الأَمْرِ ولا في النَّهْيِ وإنْ في الجزاءِ وإذْما على المختارِ، وهي عند بَعْضِهم من الأسْماءِ المكتسبَةِ للشرْطِ بما كَحَيْثُما[2]، فهي إذاً الظرفيَّةُ ضُمَّت إليها ما، وليس بالقويِّ لِفَوَاتِ مَعْنى الظرفيَّةِ فيها، إذْ معناها في الظَّرْفيَّةِ لِمَا مَضَى، ومَعْنى الشرطِ لِمَا[3] يُسْتَقْبَلُ في الشرْطِ والجَزَاءِ جميعاً، فكيفَ يكونُ الظَّرْفُ الواحدُ بالنسبةِ إلى فعلٍ واحدٍ ماضياً مستقْبَلاً، هذا مِمَّا لا يَسْتَقِيمُ، وغايَةُ ما يُقَدِّرونه أنَّه لا يَبْعُدُ أنْ يُزَادَ حَرْفٌ فَيُغَيِّرَ بَعْضَ المَعْنى قبل دخولِه، كما في قولك: «لم يَخْرُجْ وإنْ خَرَجَ».

وأَمَّا الأَسْماءُ [العامِلةُ في الفعلِ المضارعِ][4] فقد تقَدَّم ذِكْرُ جميعِها في صِنْفِ المبنيِّ، لأَنَّها مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنى الشرطِ، وذُكِرَتْ معها أَيٌّ، وإنْ لم تكن مبنيَّةً على ما تقَدَّمَ، وهي مَنْ ومَا ومَهْما وحَيْثُما وأَيْنَ ومَتَى وأَيّ وأَنَّى وكيفَمَا في قَوْلِ بعضِ النحويِّين[5]، وإذا ما في لغةٍ ضعيفةٍ[6].

وهذه الأَسْماءُ العاملُ فيها شَرْطُها على الصَّحيحِ، وقيلَ: جوابُها، وليس بشيءٍ لجوازِ «أَيَّ رجلٍ تضربْ فإنِّي أُكْرِمُه»، فهذا ليس له جوابٌ يَصِحُّ عَمَلُه في اسْمِ الشرطِ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ العاملُ الشَّرْطَ[7]، ولا يَرِدُ على هذا إلاّ[8] أنَّ الاسْمَ عاملٌ في الفعلِ، فكيف يكونُ الفِعْلُ عاملاً

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) «إذما» عند سيبويه حرف، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦-٥٩، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على اسميَّتها، انظر المقتضب: ٢/ ٤٧، والأصول لابن السراج: ٢/ ١٥٩، والإيضاح العضديّ: ١/ ٣٢١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٦٧، ٤/ ٧٢، والجنى الداني: ١٩١، وما سلف ورقة: ١٢٨ب من الأصل.

(٣) في د. ط: «ما».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) أجاز الكوفيون الجزم بـ«كيف» قياساً ومنعه البصريون، وحكى أبو عمر في حروف الجزاء كيفما، انظر الكتاب: ٣/ ٦٠، والبصريات: ٣٤٦، والإنصاف: ٦٤٣-٦٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٧١، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥١، ومغني اللبيب: ٢٢٥

(٦) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٦٠-٦١، والمقتضب: ٢/ ٥٦-٥٧، ومجالس ثعلب: ٧٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨١

(٧) انظر في هذه المسألة شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٠، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٤٩، ومغني اللبيب: ١٠٠، وما سلف ورقة: ١٢٨أ من الأصل.

(٨) سقط من ط: «إلا». خطأ.

فيه؟ لأنَّا نقولُ: عَمِلَ كلُّ واحدٍ منهما من جِهَةٍ، وليس عَمَلُهما من جهةٍ واحدةٍ، والممْتَنِعُ أَنْ يكونَ من جهةٍ واحدة، كما في قولك: «يومُ القتالِ حَسَنٌ» فإنَّه لا يستقيمُ أَنْ يكُونَ العامِلُ في يومِ القتالَ، لأَنَّه معمولٌ لِيَوْمٍ من الوَجْه الذي يَعْمَلُ فيه لو قُدِّرَ بخِلافِ ما نحن فيه، فإنَّ الفعلَ يَعْمَلُ في ١٩٣أ اسْمِ الشرطِ باعتبارِ تعلُّقه،/ واسْمُ الشَّرطِ يَعْمَلُ في الفعلِ باعتبارِ تَضَمُّنه حَرْفَ الشَّرْطِ، فالوَجْهُ الذي عَمِلَ الفعلُ به غَيْرُ الوَجْهِ الذي عَمِلَ الاسْمُ فيه به، فثَبَتَ أَنَّ العامِلَ في اسْمِ الشرْطِ الفعلُ الواقعُ بعده إذا كان متعلِّقاً له، فإنْ وقَعَ الفعلُ الذي بعده غَيْرَ واقعٍ عليه كان الشرطُ مبتدأً وما بَعْدَه خَبَرُه، وإنْ دَخَلَ على اسْمِ الشرطِ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ اسْمٌ مضافٌ كان في مَوْضعِ خَفْضٍ، ويكونُ الاسْمُ الذي قَبْلَه مَعْمولَ الفعلِ إنْ كان واقعاً عليه، أو مُبْتَدأً إنْ كان غَيْرَ[1] واقعٍ عليه[2]، كقولك: «بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ» و«غلامَ مَنْ تضرِبْ أَضْرِبْه» و«غلامُ مَنْ يخرُجْ أَخْرُجْ معه».

قال: «ويُجْزَم بـ «إنْ» مضمرةً»، إلى آخره.

قال الشيخُ: لأَنَّ هذه الأَشياءَ الخمسةَ[3] مُتَضَمِّنةٌ مَعْنى الطَّلَبِ، والطَّلبُ لا يكونُ إلاَّ لِغَرضٍ، فقد تَضَمَّنَتْ في المَعْنى أَنَّها سَبَبٌ لمسَبَّبٍ، فإذا ذُكِرَ المسبَّبُ عُلِمَ أَنَّها هي السَّبَبُ، وهذا مَعْنَى الشرطِ والجزاء، فلذلك قالَ الخليلُ: «إنَّ هذه الأَوائلَ كُلَّها فيها مَعْنى إنْ»[4] نظراً إلى المعنى المذكورِ، وهذا بِخلافِ الخَبَرِ[5]، فإنَّ الخبرَ لا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ لِغَرضٍ آخَر خارجٍ عنه بِخلافِ الطَّلبِ، فإنَّه لا يكونُ إلاَّ لِغَرضٍ خارجٍ عنه، وإلاَّ كان عَبَثاً، ومن ثَمَّةَ لم يُقَلْ: «أَكْرَمَني زيد فأُكْرِمَهُ»، ولذلك امْتَنَعَ الجزْمُ بعد النَّفْي، فلم يُقَلْ: «ما تأْتينا تَجْهَلْ أَمْرَنا»[6]، لا للتعليلِ الذي ذكَرَه في الفصلِ الذي يأْتي.

قولُه: «وما فيه مَعْنى الأَمْرِ والنهْيِ».

كذلك لأَنَّ الجَزْمَ إنَّما كان لتضمُّنِها مَعْنى الطَّلَبِ، فلا فَرْقَ بين أَنْ يكونَ بصيغةِ الأَمْرِ أَوْ بغَيْرِها لحُصُولِ المَعْنى المتَضَمَّنِ.

---

(١) سقط من د: «غير». خطأ.

(٢) سقط من د: «عليه». خطأ.

(٣) أي: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض.

(٤) الكتاب: ٤/ ٩٤، مَذْهَب الخليل أن جازم جواب الطلب هو الطلب نفسه، ومذهب سيبويه أن جازمه هو إن الشرطية المقدرة، انظر الكتاب: ٣/ ٩٣-٩٤، والمقتضب: ٢/ ٨٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٦٥-٢٦٦

(٥) في حاشية د: «أي النفي». ق: ١٤٤ب.

(٦) في د: «ما تأتينا فتحدثنا فتجهل أمرنا». تحريف.

قولُه: «وحَقُّ المضْمَرِ أَنْ يكونَ من جِنْسِ المظْهَرِ».

يَعْني أَنَّ الشرْطَ المقدَّرَ إِنَّما يكونُ من جِنْسِ الفعلِ المصَرَّحِ به في الإِثْباتِ والنفْيِ، والغَرَضُ مَسْأَلةُ «لا[1] تَدْنُ مَنَ الأَسَدِ يأكُلُكَ»، فإِنَّا[2] إذا قدَّرْنا فعْلَ الشَّرْطِ من جِنْسِ المُظْهَرِ وَجَبَ أَنْ يكونَ نَفْياً، فيكونَ التقديرُ: إِنَّك إِنْ لا تَدْنُ منه يأكُلْكَ، لأَنَّ الأَوَّلَ نَفْيٌ، وإِذا قُدِّرَ كذلك فَسَدَ المَعْنى، إذ انْتِفاءُ الدنُوِّ ليس سَبَباً لِلأَكْلِ في العادةِ.

قالَ صاحبُ الكتابِ: «ولذلك امتَنَعَ الإِضْمارُ في النفْيِ، فلم يُقَلْ: ما تأتينا تُحَدِّثْنا».

وهذا الكلامُ غَيْرُ مستقيمٍ، فإِنَّه لم يَمْتَنِعْ الإِضْمارُ في النفْيِ لِمَا ذَكَرَه من تَعَذُّرِ تَقْديرِ النفْيِ في المسأَلةِ التي فَرَضَها/ من قولك: «ما تأتينا تُحدِّثْنا»، فإِنَّه لو كان كذلك لجازَ «ما تأتينا تَجْهَلْ أَمْرَنا» لصحَّةِ تَقْديرِ النَّفْيِ، ولكان[3] الجوابُ بعد النَّهْيِ مُمْتَنِعاً لامْتِناعِ «لا تَدْنُ من الأَسَدِ يأكُلْكَ» لِتَعَذُّرِ تقديرِ النفْيِ في هذه المسأَلةِ، وليس امْتِناعُ التقديرِ في مسأَلةٍ[4] يَفْسُدُ المَعْنى فيها بذلك التقديرِ بالذي[5] يَمْنَعُ أَصْلَ البابِ مع استقامةِ المَعْنى فيَجِبُ التعليلُ بما ذَكَرْنا[6] آنِفاً من فَوَاتِ مَعْنى الطلبِ من النَّفْيِ، لأَنَّه خَبَرٌ مَحْضٌ، فكان كالإِثباتِ، وقد تقَدَّمَ الكلامُ على النصبِ بالفاءِ عُقَيْبَه وإِجْرائِه[7] مُجْرَى الطَّلَبِ. ١٩٣ر

وقد أَجازَ الكِسائيُّ «لا تَدْنُ من الأَسَدِ يأكُلُكَ»[8] وشِبْهَهُ، وحُجَّتُه أَنَّه يُقَدِّرُ الإِثْباتَ نظراً إلى قُوَّةِ المَعْنى، فَجَعَلَ القرينةَ المعنويَّةَ حاكمةً على القرينةِ اللَّفْظِيَّةِ، فَجَوَّزَ الجَزْمَ على مَعْنى أَنَّ الدنُوَّ سبَبٌ له لا نَفْيُه، وإذا ثبَتَ ذلك في لغةِ[9] العربِ فلا بُعْدَ فيه.

«وإِنْ لم تَقْصِدِ الجزاءَ».

---

(١) في ط: «والعرض ولذلك امتنع لا....». مقحمة.

(٢) سقط من ط: «فإنَّا».

(٣) في ط: «أو لكانَ».

(٤) في ط: «المسألة». تحريف.

(٥) في د. ط: «الذي».

(٦) في د: «ذكر».

(٧) في الأصل. ط: «وأجرى به». تحريف. وما أثبت عن د.

(٨) انظر الكتاب: ٣/ ٩٧، والمقتضب: ٢/ ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٤٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٦٥، ٢/ ٢٦٧

(٩) في ط: «كلام».

يَعْني بَعْدَ هـذهِ الأَشْياءِ الخمسةِ ، لأَنَّ وِزَانَها في المجزومِ وِزَانُ المنصوبِ بعد «حتَّى» وأَخواتِه ، فكان جائزاً أن يُعْدَلَ به إلى جهةٍ أُخْرى من الإِعْرابِ ، وتلك الجهةُ الرَّفْعُ على الصفةِ إنْ كان قبله ما يَصْلُحُ وصفاً له ، أَوْ على الحالِ إنْ كان كذلك ، أَوْ على الاسْتِئْنافِ ، وقد تُقدَّرُ الثلاثةُ ، وقد يُقَدَّرُ اثنان منها ، ومَثَّلَ بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾[١] ، فهذا يجوزُ فيه الجزْمُ على الجوابِ ، والرَّفْعُ على الصفةِ أو الاستِئْنافِ[٢] ، وبقوله تعالى : ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٣] ، وهذا ظاهرٌ في الحالِ ، لأَنَّ المَعْنى : ذَرْهُمْ على هذه الحالةِ التي هم عَلَيْها ، ولا يَبْعُدُ أَنْ يكونَ استِئْنافاً إخْباراً بِلَعِبِهم على جهةِ الاسْتِئْنافِ ، ومَثَّلَ في القَطْعِ بقوله : «لا تَذْهَبْ به تُغْلَبُ عليه» ، وهو ما لا يجوزُ فيه إلاَّ الرَّفْعُ ، لأَنَّ الجزْمَ لا يستقيمُ ، إذْ يَصيرُ المَعْنى : فإنَّك إنْ لا تَذْهَبْ به تُغْلَبْ عليه ، وهو عكْسُ المَعْنى ، فَيَصيرُ مِثْلَ «لا تَدْنُ من الأَسَدِ يأْكُلْك» . والرَّفْعُ على الحالِ غَيْرُ مستقيمٍ ، إذْ يصيرُ المَعْنى : لا تَذْهَبْ به في حالِ كوْنك مَغْلوباً عَلَيه ، والغَرَضُ الإِخْبارُ بالغَلَبةِ بعد الذهابِ لا النَّهْيُ عن الذَّهابِ في حالِ الغَلَبَةِ ، فإنْ قلْت : اجعَلْه حالاً مقَدَّرةً فهو أَيضاً ضعيفٌ من جهةِ أَنَّ الغَرَضَ الإِخْبارُ بأَنَّكَ تُغْلَبُ عليه إذا ذهَبْتَ به ، وإذا/ جعَلْتَه حالاً كان نَهْياً عن الذهابِ في حالِ كَوْنكَ مقدَّراً غَلَبَتُكَ ، وهما مَعْنَيان مُخْتَلِفان . ١٩٤أ

وقولُه : «قُمْ يَدْعُوك» .

أَيْضاً الوَجْهُ فيه الرَّفْعُ على القَطْعِ ، لأَنَّ المُرادَ بذكْرِ «يَدْعُوك» تعليلُ الأَمْرِ بالقيامِ ، فلا يَحْسُنُ جَعْلُه مجزوماً لِئَلاَّ يَنْعَكسَ المَعْنى ، إذْ يصيرُ القيامُ سَبَباً للدُّعاءِ ، وهو عكْسُ المَعْنى ، ولا يسقيمُ أَنْ يكونَ حالاً لِئَلاَّ يَفُوتَ مَعْنى التعليلِ المذكورِ ، فَتَعَيَّنَ القَطْعُ لِيَحْصُلَ المَعْنى المُرادُ ، ومنه بَيْتُ الكتابِ[٤] :

---

(١) مريم : ١٩/ ٥-٦ ، والآيتان ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝ ﴾ .

(٢) انظر إعْراب القرآن للنحاس : ٣/ ٦-٧ .

(٣) الأَنْعام : ٦/ ٩١

(٤) البيت بتمامه :

وقالَ رائدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُها ... فكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضي لمِقْدارِ

نسب في الكتاب : ٣/ ٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٥١ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه ، وذكر البغدادي نسبته إلى الأخطل وأنه لم يجده في ديوانه ، انظر الخزانة : ٣/ ٦٥٩-٦٦٠ .

قولُه : أَرْسوا أيَ أقيموا ، ونزاولها : مضارع زاوَلَ الشيْءَ أي حاوله وعالجه ، والضمير في نزاولها قد يعود إلى الحرب أو إلى الخمرة ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٥٢ ، والخزانة : ٣/ ٦٥٩-٦٦٠

... ... أَرْسُوا نُزَاوِلُها ... ...

والكلامُ فيه كالكلامِ في «قُمْ يَدْعُوكَ»، إِذْ الغَرَضُ تَعْليلُ الأَمْرِ بالإِرْساءِ بالمزاوَلَةِ[1] للخَمْرِ، فلا يَحْسُنُ جَزْمُه ولا جَعْلُه حالاً كما تقَدَّمَ.

وقولُه: «ذَرْهُ يقولُ ذاك، ومُرْهُ يَحْفِرْها»

يجوزُ فيه الأَمْران[2]، والحالُ أَظْهَرُ في «ذرْهُ يقولُ ذاك»، إِذ المَعْنى: ذَرْهُ على هذه الحالِ، والقَطْعُ أَظْهَرُ في «مُرْهُ يَحفِرُها» لأَنَّ المَعْنى لا يَقْوَى إِذا كان التقديرُ: مُرْهُ حافِراً لها إِلاَّ على تَأْويلِ التقديرِ، والجَزْمُ في هذين المثالين ظاهِرٌ، وقولُ الأَخطلِ[3]:

كُرُّوا إِلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرونَهما كما تَكُرُّ إِلى أَوْطانِها البَقَرُ

يجوزُ فيه الجَزْمُ على أَنْ يكونَ الكَرُّ سبَباً للعمارة، ويجوزُ [الرَّفْعُ على][4] القَطْعِ على أَنْ يكون مُخْبَراً[5] به مُسْتَأْنَفاً بَعْدَ الأَمْرِ بالكَرِّ، وعلى أَنْ يكونَ حالاً مقدَّرَةً كما في «مُرْهُ يَحْفِرُها»، وقولُه تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾[6] يجوزُ أَنْ يكونَ مَجْزوماً على الجوابِ، وعلى أَنْ تكونَ لا ناهيةً[7]، ويجوزُ أَنْ يكونَ مَرْفوعاً على الحالِ من الضميرِ في «اضْرِبْ»، أَوْ على الاسْتِئْنافِ.

قولُه: «وتقولُ: إِنْ تأتِني تَسْأَلُني أُعْطِكَ».

لأَنَّ الفعلَ المتوسِّطَ لم يَدْخُلْ عليه جازِمٌ ولا ناصِبٌ، إِذْ ليس شَرْطاً ولا جَزاءً، بل واقعٌ مَوْقع

---

(١) في ط: «والمزاولة». تحريف.

(٢) في حاشية د: «الأمران أن يكون حالاً وأَنْ يكون قطعاً» ق: ١٤٥أ.

(٣) البيت في ديوانه: ١٧٦، والكتاب: ٣/ ٩٨-٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٥٢، والحَرَّة: الأرض ذات الحجارة السود، والبيت في خطاب بني سُلَيْم.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في الأصل. ط. «المخبر». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

(٦) طه: ٢٠/ ٧٧ وتتمة الآية ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾.

(٧) بعدها في د: «وهو قراءة ابن كثير»، وهو خطأ، إذ ابن كثير قرأ بالجزم قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ من سورة طه: ٢٠/ ١١٢. انظر كتاب السبعة: ٤٢٤ والكشف: ٢/ ١٠٧ والنشر: ٢/ ٣٢٢، وقرأ بالجزم قوله تعالى: ﴿لا تخاف﴾ حمزة، والباقون بالرفع، انظر كتاب السبعة: ٤٢١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٠، والكشف: ٢/ ١٠٢

الحالِ، فَيَجِبُ رَفْعُه، فإنْ كان الفعلُ صالحاً بَدَلُه مِمَّا قبله أَوْ صالحاً أَنْ يُبْدَلَ منه ما بعْدَه صحَّ جَزْمُ الجميعِ، فمِثالُ الأَوَّلِ ما ذكَرَه من قولِه[1]:

متى تأتنا تُلْمِمْ . . . .

فلولا أَنَّ الإِلْمامَ نوعٌ من الإتْيانِ لم يَصِحَّ[2] إبْدالُه منه ولم[3] يَجُزْ الجزْمُ، ومِثالُ الثاني قولك: «إنْ تَأْتِني أُحْسِنْ إِلَيْكَ أُعْطِكَ ديناراً»، فلَوْلا أَنَّ إِعْطاءَ الدِّينارِ نَوْعٌ مِن الإحْسانِ لم يَصِحَّ الجزْمُ فيهما.

قولُه: «وتقولُ: إنْ تَأْتِني آتِكَ فأُحَدِّثْك بالجَزْمِ» إلى آخره.

194ب ذكَرَ في هذا الفصلِ ما وَقَعَ بعد حُروفِ العَطْفِ[4] مجزوماً على العَطْفِ/ ومَقْطوعاً جَرْياً على ما ذَكَرَه في المنصوبِ، حيث ذكَرَ بعد تلك الأَفْعالِ المنصوبةِ حروفَ العَطْفِ، فكذلك فَعَلَ ههنا، فيَجُوزُ هنا ما جازَ ثَمَّةَ[5]، فإنْ جَزَمْتَ في هذه المسألةِ فَعَلى العَطْفِ، وإنْ قَطَعْتَ فَعَلى الاسْتِئْنافِ، وإذا استَأْنَفْتَ الجملةَ كان لك في تقديرِها وَجْهان:

أَحَدُهما: أَنْ تَجْعَلَها مُشْتَرَكاً بَيْنها وبَيْنَ الإتْيانِ في المُسَبَّبِيَّةِ كما في مَعْنى المجزومِ، إلاَّ أَنَّك أَتَيْتَ بأَحَدِ المُسَبَّبَيْنِ بالفعلِ الصريحِ فجزَمْتَه، وأَتَيْتَ في الثاني بما مَقْصُودُكَ به الجملةُ المستقلَّةُ لا العَطْفُ على مُجَرَّدِ الفعلِ، فكان مِثْلَ قولك: «إنْ تَأْتِني أُكْرِمْكَ وما أُسِيءُ إِلَيْكَ».

والثاني: أَنْ تَجْعَلَه مَقْطوعاً عن المُسَبَّبِيَّةِ، وإنَّما أَتَيْتَ به مُخْبِراً[6] بوُقُوعِه بَعْدَ الإتْيانِ على مَعْنى التَّعْقيبِ، لا على مَعْنى أَنَّه مُسَبَّبٌ، فهذانِ وَجْهانِ مُسْتقيمان، فأَجْرِهما فيما أَتى مِثْلَه.

---

(1) البيت بتمامه:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

وقائله عبد الله بن الحرّ كما في المفصل: 254، وسر الصناعة: 678، والخزانة: 3/ 663، وورد بلا نسبة في الكتاب: 3/ 86، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 66، والإنصاف: 583، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 53، 10/ 20.

أَلَمَّ الرجل بالقوم: أتى منزلهم، وتأجّجا: فعل ماض والألف للإطلاق. وانظر الخزانة: 3/ 663.

(2) في د: «لصح». تحريف.

(3) في د: «لم». تحريف.

(4) في د: «حرف».

(5) سقط من ط: «ثمة».

(6) في د: «مجزوماً». تحريف.

قال: «وكذلك الواوُ وثُمَّ».

يَعْني في جَوَازِ الجزْمِ والرَّفْعِ، ثـمَّ مَثَّلَ بقَوْلِه تعـالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾[1]، وقُرِئَ جَزْماً ورَفْعاً[2]، فالجَزْمُ عَطْفٌ على مَوْضعِ «فلا هاديَ له»، ويَصِحُّ العَطْفُ على المَوْضِعِ إذا قُصِدَ كما يصِحُّ على اللَّفْظِ، فيكونُ التَّشْريكُ بيْنَهما في المُسَبَّبِيَّةِ، ومَنْ قَرَأَ «وَيَذَرُهم» بالرَّفْعِ كانَ على وَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أَنْ يَقْصِدَ إلى عَطْفِ الجملةِ بِمـا هـي جُمْلةٌ، لا باعْتِبـارِ عَطْفِ مُجَـرَّدِ الفِعـلِ على مَوْضِـعِ الجَـزْمِ المتقَـدِّمِ، فعلـى ذلـك يكونـان أَيضـاً مُشْـرَكَيْنِ في المُسَبِّبِيَّةِ، ويجـوزُ أَنْ يكـونَ إخْبـاراً بوقوعِ[3] ذلك لا على تشريكٍ بَيْنَه وبَيْن ما قَبْله، كما ذُكِرَ في الفاءِ[4].

قولُه: «وسَأَلَ سيبويْهِ الخليلَ عن قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾[5]»، فأَجابَـه بِمِثْـلِ مـا سـأَلَهُ عنه[6]، وقَصَدَ إلى تَنْبيهِه بِمِثْلِه على أَنَّ مَوْضعَ الأَوَّلِ جزْمٌ، فعُطِـفَ الثاني على المَوْضِـعِ، كمـا في قولِه تعالى: ﴿ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ ﴾ وهذا شائعٌ[7] فصيحٌ، ثمَّ مثَّلَه[8] بما هو أَبْعَـدُ منه في التقديرِ، وهو قولُه[9]:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَـى ... ولا سـابِقٍ شـيئاً إذا كـان جائيـاً

---

(١) الأعراف: ٧/ ١٨٦، وتتمة الآية: ﴿ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾.

(٢) قرأ حمزة والكسائي «ويذرهم» بالياء مع الجزم، وقرأ الباقون بالرفع، انظر كتاب السبعة في القراءات: ٢٩٨-٢٩٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٨٥، والنشر: ٢/ ٢٧٣

(٣) في د: «إخباراً محضاً بوقوع».

(٤) بعدها في د: «وبقيته ظاهرة».

(٥) المنـافقون: ٦٣/ ١٠، والآيـة: ﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ١٠٠

(٧) في د: «سائغ».

(٨) أي الخليل.

(٩) هو زهير بن أبي سلمى، والبيت في ديوانه: ١٦٩، والكتاب: ١/ ١٦٥، ٣/ ١٠٠، والخزانة: ٣/ ٥٨٨، وحكى البغدادي في الخزانة: ٣/ ٦٦٦ نسبته إلى زهير وصرمة الأنصاري وعبد اللّه بن رواحة، وليس في ديوان ابن رواحة، ونسب في الكتاب: ١/ ٣٠٦، إلى صرمة الأنصاري وذكر ابن الأنباري وابن يعيش نسبته إلى زهير وصرمة، انظر الإنصاف: ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٥٦، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٣٥٣، ٢/ ٤٢٤

والفَرْقُ بَيْنَهما هو أَنَّ الأَوَّلَ مُحَقَّقٌ فيه مَوْضعُ الجزم، لأَنَّك لو جعَلْتَ مَوْضعَ «فَأَصَّدَّقَ» فِعلاً لكان مجزوماً، والثاني غَيْرُ مُحَقَّقٍ فيه مَوْضعُ الجَرِّ وهو قولُه: «لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى»/ إلاَّ بتأويلٍ بَعِيدٍ، وهو تَقْديرُ المَعْدومِ موجوداً، [كالباءِ المقدَّرةِ في «لَسْتُ بمُدْرِكٍ»][1]، فلذلك كان الأَوَّلُ فَصيحاً والثاني ضعيفاً.

١٩٥أ

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«فصل: وتقولُ: واللهِ إنْ تأْتِني لا أفْعَلُ» إلى آخره.

قال الشيخُ: عَقْدُ هذا البابِ أنَّه[1] إذا اجْتَمعَ الشَّرْطُ والقَسَمُ فإنْ تقَدَّمَ القَسَمُ في أوَّل الكلامِ كانَ الحُكْمُ في الجوابِ لَهُ، وَوَجَبَ أنْ يكونَ الفعلُ ماضياً أوْ في حُكْمِه كمسألة الكتابِ[2]، وهو قولُه: «واللَّه إنْ أتَيْتَني لا أفْعَلُ» بالرَّفْعِ، أَمَّا كَوْنُ الجوابِ للقَسَمِ فلأنَّه تقَدَّمَ في أوَّلِ الكلامِ، فدَلَّ على أنَّه المقْصُودُ عند المتكلِّم، فَجَعْلُ آخِرِالكلامِ لِمَا هو المقْصودُ أوْلَى، وأمَّا كَوْنُ الفعلِ ماضياً أوْ في حُكْمِه فلأنَّه لَمَّا امْتَنعَ عَمَلُ الشرْطِ في الجزاءِ بِجَعْلِه للقَسَمِ أرادُوا أنْ يكونَ الشَّرْطُ غَيْرَ مَعْمولٍ في اللَّفْظِ ليَتَناسَبَ مَعَ أخيه.

فإنْ توسَّط القَسَمُ وهو مُقَدَّمٌ على الشرْطِ أيْضاً فلا يَخْلو إمَّا أنْ تَجْعَلَه[3] مُعْتَرِضاً، أوْ تَجْعَلَه مُعْتَبَراً، فإنْ جَعَلْتَه مُعْتَرِضاً كانَ ما بَعْده لِمَا قبله، إذْ وُجودُ المعتَرِضِ وعَدَمُه في أحْكامِ ما مَعَه سَوَاءٌ، وهي مسألةُ الكتابِ كقولك: «أنا واللَّهِ إنْ تَأْتني لا آتِكَ»[4]، وإنْ جعلْتَ القَسَمَ في هذه المسألة مُعْتَبَراً كانَ حُكْمُه حُكْمَ المسألةِ الأُولى على السَّوَاءِ، فإنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ على القَسَمِ كان الكَلاَمُ في كَوْنِه مُعْتَرِضاً وغَيْرَ مُعْتَرِضٍ كذلك، فإنْ جعلْتَه مُعْتَرِضاً قُلْت: «إنْ تأتني واللَّه لا آتك» بالجَزْمِ، وإنْ جَعَلْتَه مُعْتَبَراً قُلْتَ: «إنْ تأْتني فواللَّه لا آتيكَ»، ولا فَرْقَ بين أنْ يكونَ القَسَمُ في المسألةِ الأُولى مُرَاداً أوْ مَلْفوظاً به، أوْ مَلْفوظاً بما يدلُّ عليه، فمثالُ الملْفوظ[5] بما يَدُلُّ عليه قَوْلُهُ تعالى: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾[6] وشِبْهُهُ، ومثالُ ما هو مُرَادٌ وإنْ لم يكُنْ في اللَّفْظِ ما يَدُلُّ عليه قَوْلُه تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[7]، فلَوْلا تَقْديرُ القَسَمِ لم يَجُزْ أنْ يُقالَ: «إنْ أكْرَمْتَني إنِّي أُكْرِمُكَ»، وإذا قُدِّرَ القَسَمُ وَجَبَ ذلك لأنَّ المعامَلَةَ له على ما تقَدَّمَ، وقولُ مَنْ قال: التقديرُ:

---

(١) في ط: «هذا الفصل في أنه».

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٨٤، والمفصل: ٢٥٦

(٣) في د: «تجعل القسم...».

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٨٤، والمفصل: ٢٥٦

(٥) في د: «اللفظ».

(٦) الأحزاب: ٣٣/ ٦٠، والآية ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ﴾.

(٧) الأنعام: ٦/ ١٢١

«فإنَّكم» فحُذِفَت الفاءُ مَرْدودٌ بأنَّ ذلك ضعيفٌ[1]، وبأنَّه لا يكونُ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ، [كقوله[2]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـناتِ اللّــهُ يَشْـكُرُها ... لا يَذْهب العُـرْفُ بـين اللّـهِ والنَّـاسِ][3]

---

(١) أجاز الأخفش والمبرد حَذْف الفاء الرابطة في الاختيار، وقيده غيرهما بالضرورة، انظر الكتاب: ٣/ ٦٤، والمقتضب: ٢/ ٧٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٧٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٥، والجنى الداني: ٦٩

(٢) هو الحطيئة، والبيت في ديوانه: ٢٨٤، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤٨٩

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«ومن أَصْناف الفعل مِثالُ الأَمْرِ»

قال صاحِبُ الكتابِ: «وهو الذي على طَرِيقةِ المُضارِعِ للفاعِلِ المخَاطَبِ».

قال الشيخُ: فقولُه: «على طريقةِ المضارعِ للفاعِلِ المخَاطَبِ» هذا حَدٌّ لصيغةِ الأَمْرِ، ولَمَّا كان قولُه: / «على طَرِيقَةِ المضارِعِ» يَحتَاجُ إلى تَبْيينٍ بَيَّنَه بعد ذلك، وكان يَنْبَغي أَنْ يُنَبِّهَ على كيفيَّةِ آخِرِ هذه الصيغة، فإنَّه لا يَبْقَى على ما كانَ في المضارِعِ مُطْلَقاً، بل على ما كانَ في المضارِعِ في حال الجَزْمِ صَحِيحِه ومُعْتَلِّه ومذكَّرِه ومؤَنَّثِه ومُثَنَّاه ومَجْموعِه، فقالَ: «لا تُخالِفُ بصيغتِه صيغَتَه إلاّ في حَذْفِ[1] الزَّائدة»، فقد تَحَقَّقَ الحَدُّ أوَّلاً، وجاء[2] في الثاني بتَفْسيرِ بَعْضِ اللَّفْظِ الذي اشْتَمَلَ عليه الحَدُّ، ولا يُعْنَى بصيغَةِ الأَمْرِ في اصْطِلاحِ النَّحَوِيِّين والأُصُولِيِّين غَيْرُ ذلك[3]، وإنْ كانت العِباراتُ عن الأَمْرِ مُتَعَدِّدةً إلاَّ أَنَّهم خَصُّوا هذا النَّوْعَ بقَوْلِهم: صيغَةُ الأَمْرِ، وسِرُّه هو أنَّ هذه الصِّيغَةَ لا تكونُ ظاهرةً إلاّ للأَمْرِ، ولا تُسْتَعْمَلُ في غَيْرِه ظاهرةً، وهي صيغَةٌ مَخْصُوصَةٌ وغَيْرُها يُسْتَعْمَلُ في الأَمْرِ وفي غَيْرِه، فكانَتْ هذه أَوْلَى بأَنْ تُطْلَق عليها صيغَةُ الأَمْرِ، ولا تكونُ إلاّ[4] للمُخَاطبِ دُون الغائبِ، والمتَكَلِّمِ، لأَنَّهم لو جَعَلُوها للمتكلِّمِ والغائبِ مع المخاطَبِ لأَدَّى[5] إلى اللَّبْسِ، فلم يُعْرَف هل المأمورُ مُخَاطَبٌ أو غائبٌ [أَوْ مُتَكَلِّم][6].

فإنْ قِيلَ: فلِمَ خَصُّوها بالمخاطَبِ دون الغائِبِ والمتكَلِّمِ قلْتُ: لأَنَّهم لو جَعَلُوها للغائبِ أَوْ للمتكَلِّم[7] لَقَلَّ استِعْمالُها، لأَنَّ المأْمُورَ المخاطَبَ هو الواقِعُ كثيراً، وأَمَّا الغائبُ والمتكَلِّمُ فَقَلَّ أَنْ يَقَعَ له أَمْرٌ، وإذا كانَ كذلك كانَ استِعْمالُها لِمَا كَثُرَ -لأَنَّها بابٌ مِنْ أَبْوابِ الاخْتِصارِ- أَوْلَى من استِعْمالِها فيما لم يَكْثُرْ إذا تَعَيَّنَ جَعْلُها لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ خوفَ اللَّبْسِ كما تقَدَّمَ.

ثمَّ بَيَّنَ كَيْفِيَّةَ صَوْغِ هذه الصِّيغَةِ فقالَ: «إذا حَذَفْتَ الزائدة»[8]، فإنْ كان ما بَعْدَها مُتَحرِّكاً

(١) في المفصل: ٢٥٦: «إلا أن تنزع».
(٢) في د: «وجاءني». تحريف.
(٣) انظر شرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٦٧
(٤) في ط: «ولا يكون ذلك إلاّ...».
(٥) في الأصل. ط: «جعلوها لهما معه لأَدّى». وما أثبت عن د. وهو أوضح.
(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٧) في د: «المتكلم».
(٨) في المفصل: ٢٥٦: «إلا أن تَنْزِع الزائدة».

بقِيَّته على حالِه، وإنْ كان ما بَعْدَها ساكناً زِدْتَ همزةَ الوَصْلِ [إلاَّ في «خُذْ» و «كُـلْ» و«مُـرَّ»][1] لِئَـلاَّ تَبْتَدِئَ بالسَّاكن مَضْمومَةً إنْ كان بَعْدَ السَّاكِنِ ضَمٌّ [لازِمٌ][2] مَكْسُورةً فيما عَدَاه.

ثمَّ أَوْرَدَ اعْتِراضاً وهو الفِعْلُ المضارِعُ مِـنَ الرُّبـاعِيِّ بـالهمزةِ، ومَضْمُونُـه أَنَّه إذا حُذِفَ حَرْفُ المضَارَعَةِ وبَعْدَه ساكِنٌ وَجَبَ الإتْيانُ بهَمْزةِ الوَصْلِ، وهذا كذلك وهَمْزَتُه هَمْزَةُ قَطْعٍ، وأَجابَ عـن ذلك بما مَعْناه أَنَّ هـذه الهَمْزَةَ في التَّقْديرِ ثابِتَـةٌ، لأَنَّ حُروفَ المضارَعَـة هـي حُروفُ الماضي بدَليـلِ دَحْرَج يُدَحْرِجُ وجَميعِ الأَفْعال، فوَجَبَ أَنْ يكـونَ الأَصْـلُ يُؤَكْـرِمُ، وإنَّمـا حُذِفَـتْ لِعَـارِضٍ، وهـو وُجودُ حَرْف المضارَعَة، فإذا قُصِدَ إلى/ بناءِ الصِّيغَة وَجَـبَ حَـذْفُ حَرْفِ المضارَعَـة، فَـيَزُولُ المانعُ ١٩٦أ لإثْباتِ الهمزةِ، فَيَجِبُ رَدُّها لِـزَوالِ مانِعِهـا وَوُجـودِ سَبَبِها، وإذا وَجَـبَ رَدُّهـا كـان حُكْمُهـا حُكْـم الدَّالِ في «دَحْـرَجَ»، فيُسْتَغْنَى عـن اجْتِلابِ هَمْزةِ وَصْلٍ، فهـذا مَعْنـى قولِـه: «والأَصْلُ في تُكْـرِمُ تُؤَكْرِمُ»، فَعَلى ذلك خَرَجَ «أُكْرِمْ».

قولُه: «وأَمَّا ما ليس للفاعِلِ المخاطَبِ»[3]

يَعْني إذا قَصَدْتَ الأَمْرَ لغَيْرِ الفاعِلِ المخاطَبِ فإنَّك لا تَأْمُرُ بهذه الصِّيغة لِمَـا تَقَـدَّمَ مـن وُجُـوبِ اخْتِصاصِها بالفاعِلِ المخاطَبِ، فإذا قصَدْتَ إلى أَمْرِ مَـنْ ليـس بفـاعِلٍ ولا مُخَـاطَبٍ، أَوْ إلـى فـاعِلٍ وليس بمُخَاطَبٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ وليس بفاعِلٍ زِدْتَ لامَ الأَمْرِ داخِلَةً على المضارِعِ وهو علـى صيغتِـه، كقَوْلِكَ في الأَوَّلِ: «لِيُضْرَبْ زَيدٌ» و«لأُضْرَبْ أَنا» وفي الثاني «لِيَضْرِبْ زيدٌ»، و«لأَضْـرِبْ أَنـا»، وفي الثالث: «لِتُضْرَبْ أَنت».

«وقد جاء قليلاً أَنْ[4] يُؤْمَرَ الفاعِلُ المخاطَبُ باللاَّمِ[5]».

وسِرُّ الامْتِناعِ ما ذكَرْناه من طَلَـبِ الاخْتِصـارِ، وحُصُولُهـا[6] بهـذه الصيغـة للفـاعل المخـاطَب وجَوَازُها لانْتِفاءِ اللَّبْس، لأَنَّهم امْتَنَعُوا من إجْراءِ صيغةِ الأَمْرِ للغَائِبِ والمتكَلِّمِ خَوْفَ اللَّبْـسِ، ولـم يَمْتَنِعُوا من أَمْرِ الفاعِلِ المخاطَبِ باللاَّمِ لأَنَّه لا لَبْسَ، لأَنَّ صيغةَ الفعلِ المضـارعِ تُشْعِرُ بخصوصيَّتِهـا

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من المفصل: ٢٥٧: «المخاطب».

(٤) في د: «أو». تحريف.

(٥) في المفصل: ٢٥٧: «بالحرف».

(٦) في ط: «وحصوله». تحريف، والضمير في «حصولها» عائد على صيغة الأمر.

بِمَنْ هي لَه، بِخِلافِ ما لو أُجْرِيَ صيغةُ الأَمْرِ على الغائبِ، فإِنَّه كان يَتحقَّقُ اللَّبْسُ.

قولُه: «وهو مَبْنيٌّ على الوَقْفِ»

يريدُ صيغَةَ الأَمْرِ التي ذَكَرَها في الفصلِ الأَوَّلِ، وَبه استَغْنَى عن أَنْ يَذْكُرَ حالَ آخِرِها على ما بَيَّنَاه، إلاّ أَنَّه لا يَكْفيه[1] إلاّ أَنْ يُبيِّنَ أَنَّه يَجْري مَجْرَى المَجْزُومِ مُطْلَقاً، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: اضْرِبا واضْرِبُوا واضْرِبي واغْزُ وارْمِ واخْشَ ليس مَبْنياً على السُّكونِ، فوَجَبَ الاحْتياجُ إلى التَّبْيينِ على ما تَقَدَّمَ.

«وقال الكوفيون: هو مجزومٌ باللاّمِ مَقَدَّرةً[2]».

قال: وهذا خَلْفٌ من القَوْلِ[3]، لأَنَّ حَرْفَ المضارَعَةِ هو[4] عِلَّةُ الإِعْرابِ، فإذا انْتَفَى فيجبُ انْتِفاءُ الإِعْرابِ، كما أَنَّ الاسْمَ إذا انْتَفَى سَبَبُ إِعْرابِه وَجَبَ انْتِفاؤُه، فهذا أَجْدَرُ، فإِنْ زعموا أَنَّ حَرْفَ المضارعة مُقَدَّرٌ[5] فليس بمستقيمٍ لأَنَّ حَرْفَ المضارَعَةِ من جُمْلَةِ صيغَةِ الكلمةِ، كالميمِ في اسْمِ الفاعِلِ فلا يستقيمُ تقديرُ الميمِ، كذلك/ تَقْديرُ حَرْفِ المضارَعَةِ، واللَّهُ أَعْلَمْ. ١٩٦ب

(١) سقط من ط: «إلا أَنَّه لا يكفيه». خطأ.

(٢) في المفصل: ٢٥٧: «مضمرة».

(٣) انظر ما سلف ق: ١٩٠ب.

(٤) في ط: «وهو». تحريف.

(٥) في د: «مقدرة».

«ومن أَصْنافِ الفعلِ المتعدِّي وغَيْرُ المتعدِّي»

قال صاحِبُ الكتاب: «فالمتعدِّي على ثلاثةِ أَضْرُبٍ» إلى آخره.

قال الشيخُ: كلُّ فِعْلٍ توقَّفَتْ عَقْلِيَّةُ مَعْناه على مُتَعَلَّقٍ، كقَتَلَ وعَلِمَ، فإنَّه لا يُعْقَلُ مَعْنى مِثْلِ ذلك إلاَّ بمُتَعَلَّقٍ، لأَنَّه من المعاني النِّسْبِيَّةِ، وكلُّ معنىً نِسْبِيٍّ لا يُعْقَلُ إلاَّ بما[1] هو مَنْسوبٌ إِلَيْه، فمثل ذلك هو المعْنِيُّ بالمتعدِّي، وغَيْرُ المتعَدِّي ما لا تَتَوقَّفُ عَقْلِيَّتُه على مُتَعَلَّقٍ لـه، ولا يَـرِدُ علـى ذلـك أَنَّ غَيْرَ المتعَدِّي بهذا التفسيرِ تَتَوقَّفُ عَقْلِيَّتُه على فاعِله، لأَنَّ فاعِلَه مَحَلَّه وليس متعلَّقاً له.

ومَنْ زعَمَ أَنَّ الفعلَ لا تتوقَّفُ عَقْلِيَّتُه من حيث كونُه فعْلاً على مَنْ يقومُ به، لأَنَّا نعْقِلُ العِلْمَ، ولا يَخْطُرُ ببالِنا مَنْ يقومُ به، ولذلك نقولُ في حَدِّه: صفةٌ تَتَعَلَّقُ بالشَّيْءِ على ما هوعليه من غَـيْرِ أَنْ تَتَعَرَّضَ إلى ذِكْرِ الفاعِلِ، ولو كان الفاعِلُ مَأْخوذاً في عَقْلِيَّته لوَجَبَ التَّعَرُّضُ له في حدِّه كما وَجَبَ التَّعَرُّضُ لمتَعلَّقه ليس[2] بمستقيمٍ، فإِنَّ المعاني[3] لا تُعْقَلُ مع قَطْعِ النَّظَرِ عن المحَلِّ، وإِنَّما لم تُذْكَـرْ في حَدِّ العِلم ونَحْوِه للاسْتِغْناءِ بقولِهم: صفةٌ[4]، لأَنَّ ذلك من مَعْقُولها.

وأَمَّا الزَّمان والمكان فواضِحٌ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهما مِمَّا تَتَوقَّفُ عَقْلِيَّةُ الفعـلِ عَلَيْهمـا، فإِنَّا نَعْقِلُ ذلك مع الذُّهولِ عن الزَّمان والمكان، ولو كان من عَقْلِيَّته لم يُمكن عَقْلِيَّة حقيقتِه مـع الذُّهـولِ عن ذلك، نعم هو[5] لا يوجَدُ إلاَّ كذلك، كما أَنَّ الجِسْمَ لا[6] يُوجَدُ إلاَّ في مكانٍ وزمانٍ، ولم يكـن ذلك من حقيقتِه.

«فالمتعدِّي علـى ثلاثـة أَضْرُبٍ» لأَنَّ المتعَلَّقـاتِ لا تَزِيـدُ علـى ثلاثـةٍ، فلذلـك لـم تَـزِدْ الأَفْعـالُ المتعدِّيَةُ على ذلك، فما تَتَوقَّفُ عَقْلِيَّتُه على واحِدٍ فهـو المتعـدِّي إلـى واحـدٍ، وكذلـك المتعـدِّي إلـى اثْنَيْن وإلى ثلاثةٍ.

---

(١) في د: «لما». تحريف.

(٢) في ط: «وليس» تحريف، وقوله: «ليس بمستقيم» جواب قوله: «ومن زعم».

(٣) جاء في حاشية د: «لعل المصنف أراد بالمعاني الإضافيات، فإن المعنى من حيث هو هو لا تتوقف عقليته على المحل كتصور العلْم من حيث هو العلم». ق: ١٤٦ب.

(٤) في ط: «صيغة». تحريف.

(٥) سقط من ط: «هو».

(٦) في د: «الجسم العنصري لا .....».

قولُه: «وغَيْرُ المتعدِّي ما تخصَّصَ بالفاعِلِ»[1].

قد تقدَّمَ في بَيَانِ غَيْرِ المتعدِّي ما هو واضِحٌ من قوله، لأَنَّ تخصيصَه بفاعِلِه إنَّما هو أثَرُ ما ذكَرْناه، فكان التَّبْيينُ به أَوْلَى.

ثمَّ قالَ: «وللتَّعْدِيَةِ أَسْبابٌ ثلاثةٌ».

يعني أنَّ ثَمَّةَ أَلْفاظاً تُزَادُ على الفعلِ، فَيَصيرُ بها في المَعْنى مُتوقِّفاً عَقْلِيَّتُه على أمْرٍ لم يكن قَبْلَ ذلك، لا أنَّه لا يكونُ التَّعدِّي إلاَّ به، لأَنَّ الفعلَ يكونُ بأَصْلِ[2] مَعْناه مُتَعَدِّياً من غَيْرِ شيءٍ من هذه الزِّيادات، وليس يَعْني أَيضاً أنَّ هذه الأَلْفاظَ باعْتِبارِ لفْظِها تُوجِبُ أَنْ يكونَ الفعلُ مُتَعَدِّياً، بلْ لا بُدَّ من اعْتبارِ مَعْنى التَّصْيِيرِ بها، لأَنَّ أَلفاظَها تكونُ للتَّصْيِيرِ[3] وغَيْرِه، فالتي للتَّصْيِيرِ هي التي تكونُ للتَّعْدِية، أَلا تَرَى أَنَّك تقولُ: «أَكَبَّ زيدٌ»/ ولا يُوجِبُ ذلك تَعْدِيةً، و«مَوَّتَ المالُ» ولا يكونُ ذلك تَعْدِيةً، و«نَجَّرْتُ بالقَدُومِ» ولا تُوجِبُ الباءُ تَعْدِيَةً، وإنَّما[4] إذا كان مَعْناها التَّصْيِيرُ كانت للتَّعْدِيَةِ، أَلا ترى أَنَّك إذا قُلْتَ في «ذَهَبَ زيدٌ»: «أَذْهَبْتُ زيداً» صار مُتَعَدِّياً بالهَمْزَةِ بعد أَنْ لم يكُنْ، لأَنَّها أَفادَتْ التَّصْيِيرَ مع بَقاءِ المَعْنى[5] الأَوَّلِ في أَصْلِه، والتَّصْيِيرُ لا يُعْقَلُ إلاَّ بِمُتَعَلَّقٍ هو مُصَيَّرٌ، فمهما وُجِدَ مَعْنى التَّصيير اقْتَضَى ذلك، ويَبْقى الفعلُ على ما كان عَلَيْه قبل ذلك، فلذلك إذا أُلْحِقَ غَيْرُ المُتَعَدِّي حَرْفَ التَّصْيِيرِ صارَ مُتَعَدِّياً إلى واحِدٍ، والمُتَعَدِّي إلى واحِدٍ يَصيرُ مُتَعَدِّياً إلى اثنَيْن، والمُتَعَدِّي إلى اثنَيْن يَصيرُ مُتَعَدِّياً إلى ثلاثة.

١٩٧أ

وقولُه: «غَضَّبْتُ عليه الضَّيْعَةَ».

في المُتَعَدِّي بحَرْفِ الجَرِّ غَيْرُ مستقيمٍ، إذْ مَعْنى التَّصْيِيرِ فيه به مفقودٌ، أَلا تَرى أَنَّك تقولُ: «غَضَّبْتُ الضيعةَ»، و«غَضَّبْتُه الضيعةَ»، و«غَضَّبْتُ عَلَيْه الضَّيْعَةَ»، فلا تَجِدُ «على» أَفادَت تَصْيِيراً، فبَطَلَ أَنْ يكونَ من قَبِيلِ ما نحن فيه، نعم يَصِحُّ أَنْ يُقالَ في كلِّ جارٍّ ومجرورٍ: إنَّ الفعلَ مُتَعَدٍّ إِلَيْه لا باعْتِبار هذا التَّعدِّي الذي[6] نَحْنُ فيه، كما تقولُ: يتعدَّى إلى الظَّرْفِ وغَيْرِه، ولسنا نَعْني هذا التعدِّي، فكان ذِكْرُ «على» للتَّعَدِّي في هذا المكان غَيْرَ مستقيمٍ.

---

(١) في المفصل: ٢٥٧: «وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل».
(٢) في ط: «بجعل». تحريف.
(٣) سقط من ط من قوله: «بها لأن» إلى «للتصيير». خطأ.
(٤) في ط: «وأَمَّا». تحريف.
(٥) في ط: «معنى». تحريف.
(٦) سقط من ط: «متعدٍّ إليه لا باعتبار هذا التعدي الذي». خطأ.

قالَ: «والأَفْعالُ المُتَعَدِّيَةُ إلى ثلاثةٍ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ».

الأَوَّلُ مَنْقولٌ بالهَمْزةِ، وهو فِعْلان بالاتِّفاق أَعْلَمْتُ وأَرَيْتُ كما ذَكَرَ، وبقيَّةُ أَفْعالِ القُلوب مُخْتَلَفٌ فيها، فالصَّحيحُ أَنَّها لا تَجْري هذا المَجْرَى[1]، فإنَّ التعدِّي بإلْحاقِ الهمزةِ ليس بقياسٍ فيما كان مُتَعَدِّياً إلى واحدٍ[2]، فكَيْفَ في المُتَعَدِّي إلى اثنَيْن، ولا سيَّما إذا كان بابُه أَلْفاظاً مَحْصورةً، وغايَةُ ما مَعَ القائلِ بذلك إلْحاقُه بأَعْلَمْتُ وأَرَيْتُ، وليس بالجيِّدِ، فإنَّ الإلْحاقَ في اللُّغةِ إنَّما يكونُ بَعْدَ عِلْمِ القاعدةِ بالاسْتِقْراءِ فيما كَثُرَ [اسْتِعْمالُه، وهذا ممَّا قَلَّ اسْتِعْمالُه][3].

قولُه: «وضَرْبٌ مُتَعَدٍّ إلى مَفْعولٍ واحدٍ، وقد أُجْرِيَ مُجْرَى أَعْلَمْتُ لموافَقَتِه له في مَعْناه، فعُدِّيَ تَعْدِيَتَه».

هذا الضَّرْبُ مُتَعَدٍّ في الحقيقةِ إلى واحدٍ، لأَنَّه فِعْلٌ لا تَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّتُه إلاَّ على مُتَعَلَّقٍ واحدٍ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ من ذلك.

فإنْ زَعَمَ زاعمٌ أَنَّ الثاني والثالثَ بالنسبةِ إلى «أَنْبَأْتُ وأَخْبَرْتُ» كالثَّاني والثالثِ بالنِّسبةِ إلى أَعْلَمْتُ، لأَنَّك تَجِدُ تَعَلُّقَ القَبيلَيْنِ بهما تَعَلُّقاً واحداً، فَتلك شُبْهَةٌ، وَوَجْهُ التَّبْيينِ/ في ذلك أَنَّ الإعْلامَ مَنْقولٌ عن «عَلِمْتُ»، و«علِمْتُ» الدَّاخِلُ على النَّسَبِ يَتَعَلَّقُ باثْنَيْن، فإذا عُدِّيَ بالهمزةِ صار مُتَعَدِّياً إلى ثلاثةٍ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ مُتَعَلِّقاً بثلاثةٍ، وأَمَّا المَفْعُولانِ في باب أَنْبَأْتُ وأَخْبَرْتُ فهما نَفْسُ النَّبَأِ والخَبَرِ والحَديثِ، وهو نَفْسُ الفعلِ، وإنَّما ذُكِرَ لِبَيانِ نَوْعِ ذلك الحديثِ والخَبَرِ، أَلا تَرى أَنَّك إذا قلْتَ: «رَجَعَ القَهْقَرَى» فإنَّما يَنْتَصِبُ على المَصْدرِ، لأَنَّه رُجُوعٌ وإنْ[4] كان لنوعٍ، فكذلك[5] ههنا المَفْعُولُ الثاني والثالثُ حَديثٌ وخَبَرٌ، وإنْ كان لنَوْعٍ مَخْصُوصٍ، بخِلافِ قولك: أَعْلَمْتُ، فإنهما من مُتَعَلَّقاته[6] لا مِنْ هذه الجهةِ، والسِّرُّ فيه أَنَّ الإعْلامَ يَتَعَلَّقُ بمُصَيَّرٍ وبحديثٍ هو

١٩٧ب

(١) أجمع النحاة على تعدية أعلم وأرى إلى ثلاثة مفاعيل، وأَلْحق سيبويه والمبرد «نَبَّأَ» وزاد آخرون أَنْبَأَ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّث، ومذهب الأخفش أنَ التعدية بالهمزة قياسية في باقي أفعال القلوب، انظر الكتاب: ١/ ٤١، والمقتضب: ٣/ ١٢١، ٣/ ١٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، وشرح الشافية له: ١/ ٨٤

(٢) انظر مذاهب النحويين في تعدية الفعل بالهمزة في شرح الشافية للرضي: ١/ ٨٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ٥٣-٥٤

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في د: «رجوع مخصوص وإن...».

(٥) في ط: «النوع مخصوص فكذلك».

(٦) في د: «من باب متعلقاته».

مركَّبٌ من جُزْأين، [أي: صيِّر عالماً بالإِعْلام][1]، والجميعُ مِنْ مُتَعَلَّقاته، وليس شَيْءٌ منها نَوْعاً له، فهو من مُتَعَلَّقِ العِلْمِ لا نَفْسُ العِلْمِ ولا نَوْعُهُ، وأَمَّا الإِنْباءُ والإِخْبارُ فيتعَلَّقُ بالمخبَرِ، ولا يتعلَّقُ بالخَبَرِ هذا التعلُّقَ لأَنَّه نَفْسُ الخَبَرِ، فإِذا ذُكِرَ نوعُه كان في المَعْنى مَصْدَراً لِبَيانِ النَّوْعِ.

يَبْقَى أَنْ يُقالَ: كيف صَحَّ أَنْ يَقَعَ ما ليس بفعلٍ في المَعْنى مَصْدَراً، وهو المفعولُ الثاني والثالثُ.

والجوابُ عن ذلك أَنَّه لم يكُنْ مَصْدَراً باعْتبارِ كَوْنِه زَيْداً وقائماً، ولكنْ باعْتبارِ كَوْنِه حَديثاً مَخْصُوصاً، فالوَجْهُ الذي صَحَّ الإِخْبارُ به عن الحَديثِ إِذا قلْتَ: «حدَّثني زيدٌ عمرٌو منطلقٌ» هو الذي صحَّحَ وُقُوعه مَصْدَراً، ومِثْلُ ذلك «قلْتُ: زيدٌ منطلقٌ» إذا قُلْنا: إِنَّ «قال» غَيْرُ مُتَعَدٍّ، فالحديثُ الواقعُ بعد القَوْلِ بهذا الاعْتبارِ كالمفعولِ الثاني والثالثِ في باب أَنْبأْتُ وأَخْبَرْتُ.

فإِنْ قِيلَ: فإِذا كانَ عندكم بمَثابَةِ ما يَقَعُ بعد القولِ، والقَوْلُ يُخْتارُ فيما بعده الحكايةُ، وليس ما[2] نحن فيه كذلك، فدَلَّ على المخالَفَةِ.

فالجوابُ: أَنَّ القَوْلَ أَكثَرُ ما يُؤْتَى به لِحكايةِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فجاءَت الحكايةُ فيه على حَسَبِ القَصْدِ به[3]، بخلافِ «أَنْبَأْتُ» و«أَخْبَرْتُ»، فإِنَّه ليس بهذه المَثابَةِ.

فإِنْ قلْتَ: فقد يكونُ القولُ لا على جِهَةِ الحكايةِ، كقولك عن نَفْسِك: «قلْتَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ».

فالجوابُ: أَنَّ هذا وإِنْ قُدِّرَ قليلٌ، فأُجْرِيَ مُجْرَى أَصْلِ البابِ، بِخلافِ ما نحن فيه.

وقولُه: «وقد أُجْرِيَ مُجْرَى «أَعْلَمْتُه»[3]» يريدُ في الصورة لَمَّا كان المفعول الثاني/ والثالثُ بالنَّظَرِ إلى مُفْرَدَيْهما لا يَتَحَقَّقُ مَعنى المَصْدَرِيَّةِ فيهما في الظَّاهِرِ، فأُجْرِيَ مُجْرَى مَفْعُولَي أَعْلَمْتُ في التسميةِ[4] لموافَقَتِهما له في الصُّورةِ والتَّقْديرِ بوَجْهٍ. ١٩٨أ

فإِنْ قِيلَ: فما المانعُ أَنْ يكونَ «أَنْبَأَ» كأَعْلَمَ، فتكونَ مُتَعَلَّقاتُه كمتعَلَّقاتِ «أَعْلَمَ»، فتكونَ مَفْعُولاتٍ على الحقيقةِ.

فالجوابُ: أَنَّ الإِعْلامَ هو تَصْيِيرُ غَيْرِكَ عالِماً، ومُتَعَلَّقُ العِلْمِ ليس عِلْماً، وإِنَّما هو مَعْلومٌ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «ممَّا».

(٣) سقط من ط: «به».

(٣) في المفصل: ٢٥٨: «أعلمت».

(٤) سقط من ط من قوله: «لا يتحقق» إلى «التسمية». خطأ.

مُتَعَلَّقٌ للعِلْمِ كتَعَلُّقِ الضربِ بالمضْروبِ، ثمَّ يَحْصُلُ في النَّفْسِ حَديثٌ عن المَعْلومِ، وهي حقيقةٌ أُخْرى غَيْرُ المَعْلُومِ، وإنْ وافقَتْه في نِسْبَة شَيْءٍ إلى شَيْءٍ، فليس[1] نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ من مُتَعلَّقِ الحديثِ، بل هي نَفْسُ الحَديثِ، بخِلافِ ما ذكَرْناه من المعلومِ، فإنَّه مُتَعَلَّقٌ للعِلْمِ، فدَلَّ ذلك على أنَّ الحديثَ مع «حدَّثْتُ» والخَبَرَ مع «أخْبَرْتُ» ليس بمُتَعَلَّقٍ للفعْلِ، بل هو هو، وأنَّ المعلوماتِ مع «عَلِمْتُ» ليسَتْ بالعِلْمِ، وإنَّما هي مُتَعَلَّقٌ للعِلْمِ، فثَبَتَ الفَرْقُ بين «أَعْلَمْتُ» و«حَدَّثْتُ».

«وضَرْبٌ مُتَعَدٍّ إلى مفعولَيْن وإلى الظَّرْفِ المُتَّسَعِ فيه».

هذا الضَّرْبُ إذا جُعِلَ فيه الظَّرْفُ مفعولاً فهو على سبيلِ المجازِ لا التحقيقِ، مثْلُه في قولك: «ضُرِبَ يومُ الجمعةِ»، ولا يَتَحَقَّقُ الاتِّساعُ في مِثْلِ ذلك إلاَّ إذا بُنِيَ للمفعولِ، أوْ أُضْمِرَ من غَيْرِ «في»، وإلاَّ فلا حاجَةَ إلى إخْراجِه عن أَصْلِه مع اسْتِقامَتِه من غَيْرِ ضرورةٍ ولا اسْتِحسانٍ.

«ومن النحويِّين مَنْ أَبَى الاتِّساعَ في الظروفِ[2] في الأَفْعالِ ذاتِ المفعولَيْن[3]».

وسبَبُه أنَّ جَعْلَ الظَّرْفِ مُتَّسَعاً فيه إنَّما هو على التشبيه بالمفعولِ به، وإنَّما يَحْسُنُ ذلك فيما كَثُرَ، والمُتَعَدِّي إلى ثلاثةٍ لم يَكْثُرْ كَثْرَةَ المُتَعَدِّي إلى اثْنَيْن وإلى واحدٍ، فلذلك كَرِهَ بَعْضُهم الاتِّساعَ فيه مَعَ المَفْعُولَيْن، وأمَّا المُتَعَدِّي إلى ثلاثةٍ فالأَكْثَرُ على أنَّه لا يُتسعُ فيه[4]، إذْ ليس في الأفْعالِ ما يتَعَدَّى إلى أَرْبعةٍ فيُشَبَّهَ هذا به، وجَوَّزَ[5] ابْنَ خروفٍ، وهو مَذْهَبُ الأَخْفشِ[6].

ثمَّ قالَ: «والمُتَعَدِّي وغَيْرُ المُتَعَدِّي سِيَّانِ في نَصْبِ ما عَدَا المفعولَ به من المفاعيلِ الأَرْبعةِ».

١٩٨ب يَعْني المفعولَ المطْلَقَ والمفعولَ فيه والمفعولَ لَهُ والمفعولَ مَعَه، لأَنَّ هذه/ كُلَّها نِسْبَةُ المُتَعَدِّي وغَيْرِ المُتَعَدِّي[7] إليها واحِدٌ، فكما انْتَصَبَتْ بالمُتَعَدِّي تَنْتَصِبُ بغيرِ المُتَعَدِّي، وكذلك ما يَلْحَقُ بالمفعولِ من الحالِ والتمييزِ وغيرِه، حكْمُ المُتَعَدِّي وغَيْرِ المُتَعَدِّي في نَصْبِه سَوَاءٌ.

---

(١) في ط: «في نسبة شيء فالحديث في نفسه هو نسبة شيء إلى شيء فليس...».
(٢) في المفصل: ٢٥٨: «الظرف».
(٣) انظر ما سلف ورقة: ٧٤أ من الأصل.
(٤) سقط من ط من قوله: «مع المفعولين» إلى «فيه». خطأ.
(٥) لعل الأصح: «وجوزه».
(٦) سقط من د. ط من قوله: «وجوز» إلى «الأخفش».
وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٦، وما سلف ورقة: ٧٤أ.
(٧) سقط من د: «وغير المتعدي». خطأ.

«ومن أَصْنافِ الفعلِ المبنيُّ للمَفْعُول»

قال صاحِبُ الكتابِ: «هو ما اسْتُغْنِيَ عن فاعِلِه، فأُقِيمَ المفعولُ مُقَامَه وأُسْنِدَ إِلَيْـه مَعْـدُولاً بـه عن صيغةِ فَعَلَ إلى فُعِل» إلى آخره.

قال الشيخُ: قد اعْتُرِضَ على قوله: «هو ما اسْتُغْنِيَ عن فاعِلِه» لأَنَّ المرفوعَ عنـده ههنـا فـاعِلٌ على ما تقَدَّمَ من مَذْهَبِـه في أَنَّ مَفْعـولَ مـا لـم يُسَـمَّ فاعِلُه فـاعِلٌ ولذلـك حَـدَّ الفـاعِلَ بمـا يُدْخِلُه في حَدِّه[1]، وإذا كان عنده فـاعِلاً فكيـف يَسْتقيمُ أَنْ يقـولَ: «مـا اسْتُغْنِيَ عـن فاعِلـه، وأُقِيـمَ المفعـولُ مُقَامَه»؟ وهل هذا إلاَّ تَصْريحٌ منه بأَنَّ المرفوعَ هنا غَيْرُ فاعِلٍ؟ وأُجِيبَ عنه بأَنَّـه أَرَادَ أَنَّ الفـاعِلَ علـى ضَرْبَيْن: فاعِلٍ[2] قامَ به الفعلُ، وفاعِلٍ أُسْنِدَ إِلَيْه الفعلُ من غَيْرِ قيامٍ بـه، فَقَوْلُـه: «مـا اسْتُغْنِيَ عـن فاعِلِه» أَرادَ به فاعِلَه الذي يقومُ به الفِعْلُ، فعلى هذا يَصِحُّ أَنْ يكونَ هـذا فـاعلاً أَيْضـاً، لأَنَّـه داخِـلٌ تحت حَـدِّ الفـاعِلِ الـذي ذكَـرَه، ولا يُخْرِجُه كَوْنُه فـاعِلاً بذلـك الاعْتبـارِ عَـنْ أَنْ يكـونَ مفعـولاً في المَعْنى، لأَنَّ الجِهَةَ التي كان بها مفعولاً في المَعْنى غَيْرُ الجهةِ التي كان بها فاعِلاً.

وقوْلُه: «معْدُولاً عن صيغةِ فَعَلَ إلى فُعِلَ».

يُريدُ بِصيغةِ فَعَلَ صيغةَ كُلِّ فِعْلٍ أُسْنِدَتْ على[3] جِهَة قيامِها بِمحَلِّها، وبقوله: فُعِلَ كُلَّ صيغـةٍ أُسْنِدَتْ لا على جِهَةِ قيامِها، ولم يُرِدْ وَزْنَ فَعَلَ الذي هو مَفْتوحُ الفـاءِ والعَيْـنِ، ولا فُعِـلَ الـذي هـو مَضْمومُ الفـاءِ مكسـورُ العَيـنِ لأَنَّ عَلِـمَ واسْـتَخْرَجَ مُنْدَرِجٌ تحـت فَعَـلَ، وإنْ لـم يكُـنْ على وَزْنـه، واسْتُخْرِجَ وانْطُلِقَ مُنْدَرِجٌ تحت فُعِلَ، وإِنْ لم يكُن على وَزْنه، لأَنَّ المقصودَ ما ذكَرْناه، فإذنْ صيغـةُ فَعَلَ عَلَمٌ على كُلِّ فِعْلٍ أُسْنِدَ على جهةِ قيامِه به[4]، وفُعِلَ علَـمٌ لكُـلِّ صِيْغـة أُسْـنِدَتْ لا علـى جِهَـة قِيامِهِ به[5]، فانْدَرَجَ تحت كُلٍّ واحدٍ منهما ما كانَ على وَزْنه وما ليس على وَزْنه.

قولُه: «ويُسَمَّى»، أَيْ[6]: هذا الفعلُ المَوْضُوعُ له صيغةُ فُعِلَ «فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه».

---

(١) انظر ما سلف: ق: ١٣١أ.

(٢) سقط من د: «فاعل». خطأ.

(٣) في ط: «أسندت صيغته على...».

(٤) سقط من ط: «به». خطأ.

(٥) سقط من ط: «به». خطأ.

(٦) سقط من د. ط: «أي».

قال: «والمفاعيلُ سَوَاءٌ في صِحَّةِ بنائِه لها[1]».

١٩٩أ يُريدُ أَنَّه يَصِحّ أَنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ الذي حُذِفَ فاعلُه باعْتبارِ قيامِه/ به إلى أيِّ المفاعيلِ شئْتَ، إلاَّ ما استَثْناه، وهو المفعولُ الثاني في باب «عَلِمْتُ» والثالثُ في باب «أَعْلَمْتُ» والمفعولُ لَهُ والمفعولُ مَعَه، فأَمَّا الأَوَّل والثاني فإنَّما امتَنَعَ أَنْ يُسْنَدَ إليه الفعلُ لأَنَّه مُسْنَدٌ في المَعْنى، لأَنَّ قولَكَ: «عَلِمْتُ زيداً قائماً» مُسْنَدٌ فيه قائمٌ إلى زيد، فلو ذهبْتَ تُسْنِدُ «عَلِمْتُ» إلى قائم وهي جملةٌ واحدةٌ لجعَلْتَ قائماً مُسْنَداً[2] ومُسْنداً[3] إليه فكَرِهوه لذلك مع الاسْتِغْناء عنه، لأَنَّه إذا ذُكِرَ أَحَدُهما فلا بُدَّ من ذكْرِ الآخرِ، وإذا لم يكَنْ بُدٌّ من ذكْرِ الآخَرِ فالْتَزَموا الإِسْنادَ إِلَيْه حتَّى لا يَلْزَمَهم ما ذُكِرَ، والمفعولُ الثالثُ في بابِ «أَعْلَمْتُ» كذلك.

وأَمَّا المفْعُول لَهُ فإنَّما لم يُبْنَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه لأَحَدِ أَمْرَيْن:

أَحَدُهما: أَنَّه في المَعْنى كأَنَّه جَوابٌ لسائِلٍ سَأَلَ عَنِ العِلَّةِ، فلو ذَهَبْتَ تُقيمُه مُقَامَ الفاعِلِ لذَهَبَ هذا المَعْنى منه.

والثاني: أَنَّه مُقَدَّرٌ باللَّامِ، وهي فيه غالباً، واللَّام لها مَعْنى غَيْرُ ذلك، فَلو ذَهَبْتَ تُقيمُه هذا المقامَ لم يُعْلَمْ أَنَّه من هذا القَبيلِ، فَتُرِكَ لذلكَ.

وأَمَّا المفعولُ مَعَه فامْتَنَعَ[4] لأَمْرَيْنِ[5] أَيْضاً:

أَحَدُهما: أَنَّ حَرْفَ العَطْفِ يَسْتَدْعِي مُتَقَدِّماً، فلو حَذَفْتَه لذَهَبَ ما يَسْتَدْعيه.

والآخَرُ: أَنَّ إقامَتَه هذا المقامَ تُخْرِجُه عن حَقيقَتِه، لأَنَّ مَعْنى كَوْنِه مَفْعولاً مَعَه أَنَّه مشْتَرَكٌ بَيْنَه وبين فاعلٍ في الفعلِ، فإذا حذفْتَ الفاعِلَ ذَهبَت المشارَكَة، فَزَال كَوْنُه مَفْعولاً معه، فلم يستقِمْ لذلك.

قولُه: «وإذا كان للفعلِ غَيْرُ مفعولٍ فبُنِيَ لواحِدٍ[6]» إلى آخره.

يريدُ أَنَّه لا يُقَامُ[7] مُقَامَ الفاعِلِ إلاَّ واحِدٌ، ويَبْقَى ما كانَ على ما كانَ، فلذلك تقولُ: «أُعْلِمَ

---

(١) في د: «بناء الفعل للمفاعيل»، وهو مخالف لنص المفصل: ٢٥٩

(٢) سقط من ط: «مسنداً». خطأ.

(٣) في د: «مسنداً».

(٤) سقط من د: «فامْتَنَع». خطأ.

(٥) في د: «لأحد أمرين».

(٦) في د: «مفعول بل له مفاعيل»، وهو مخالف لنص المفصل: ٢٥٩

(٧) في د: «يقوم».

زيدٌ عَمْراً خيرَ النَّاسِ» برَفْعِ زَيْدٍ ونَصْبِ ما عَدَاه، لأَنَّه لم تَـدْعُ ضَـرورةٌ إلاَّ لِمُسْنَدٍ[1] إلَيْه، والمُسْنَدُ إلَيْه لا يكونُ إلاَّ واحِداً، فوَجَبَ أَنْ يَبْقَى ما عَدَاه على حالِه.

ثمَّ قالَ: «وللمفعولِ به المُتعَدَّى إلَيْه بغَيْرِ حَرْفٍ من الفَضْلِ على سائِرِ ما بُنِي له» إلى آخره.

يُرِيدُ أَنَّ المفعولَ به الصَّرِيحَ إذا وُجِدَ مع بَقِيَّةِ المفاعِيلِ لا يُقَام مَقامَ الفاعِلِ سِـوَاهُ، هـذا مَذْهَبُ البصريِّين، والكوفيُّون يَخْتارُونه ولا يُوْجِبُونه[2]، والسِّرُّ في وُجُوبِه أَنَّه إذا حُذِفَ الفاعِلُ فـالأَوْلَى أَنْ يُقامَ مُقَامَه ما كان أَقْرَبَ إلى الفعلِ، وليس في المفاعيلِ ما هو أَقْرَبُ إلى الفعلِ من المفعولِ/ به، لأَنَّـه من مَعْقُولِيَّته، كما أَنَّ الفاعِلَ من مَعْقُولِيَّته، فإذا حُذِفَ أَحَدُهما وَجَبَ إقامَةُ الآخَرِ مُقَامَـه، ولا يَـرِدُ على ذلك إلاَّ المفعولُ المطْلَقُ، فإنَّه أَقْرَبُ إلى الفِعْلِ حيث كانَ واصِلاً إلَيْـه بغَيْـرِ واسِـطَة، والجـوابُ عنه أَنَّه ليس فيه دِلالةٌ زائِدةٌ، بل هو في المَعْنَى نَفْسُ الفِعْـلِ، والغَـرَضُ إقامَـةُ شـيْءٍ يُسْنَدُ إلَيْـه، فلـو أَقَمْتَه أَسْنَدْتَ الشيءَ إلى نَفْسِه، فكان مُمْتَنِعاً من حيث المَعْنَى، بِخِلافِ ما ذكَرْناه.

199ب

فإنْ قِيلَ: فَقَوْلُك: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ» وأَمْثالُه هو الذي يَسْتَقِيمُ إقامَتُه مُقَامَ الفـاعِلِ، وفيـه مَعْنًى زائِدٌ على مَعْنَى الفعلِ، [وهو الصفةُ][3]، فلِمَ لَمْ يكُنْ أَوْلَى.

فالجوابُ عنه مِنْ وَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أَنَّه لم يَخْرُجْ عن كَوْنِه كأَنَّكَ نَسَبْتَ الشيءَ إلى نَفْسِه لأَنَّ الضَّـرْبَ الشَّديدَ ضَـرْبٌ، فكان غَيْرُه أَوْلَى إذا وُجِد.

والآخَرُ: هو أَنَّك لم تُسْنِدْ إلاَّ[4] إلى ضَرْبٍ خاصٍّ، ولذلك يُحْكَمُ على «شديد» بأَنَّـه صفـةٌ، وإنَّما تكونُ الصِّفةُ بعد تَتِمَّةِ الاسْمِ، فصارَ قولُك: «ضُرِبَ ضَرْبٌ» و«ضُـرِبَ ضَـرْبٌ شـديدٌ» في أَنَّ الإسْنادَ إلى ضَرْبٍ فيهما سَوَاءً.

فإنْ قِيلَ: فالمفعُولُ به المُتَعَدَّى إلَيْه بحَرْفٍ هو في المَعْنـى مُقْتَضَـى الفعـلِ، فلِـمَ كـان المفعـولُ بـه بغَيْرِ حَرْفٍ أَوْلَى، وقد قلْتَ: إنَّ الأَوْلَوِيَّةَ فيه على بَقِيَّةِ المفاعيلِ لأَجْلِ الاقْتِضاءِ، والفعلُ يَقْتَضِيهما جميعاً اقْتِضاءً واحِداً؟

---

(1) في د: «إلا المسند». تحريف. وفي ط: «إلا إلى المسند إليه . . . . .».

(2) انظر المقتضب: 4/ 50، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 129، وشرح الكافية للرضي: 1/ 84-85

(3) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(4) سقط من ط: «إلا». خطأ.

فالجوابُ: أنَّ العَرَبَ لَمَّا عَدَّت الفعلَ إلى أَحَدِهما بنَفْسِه وإلى الآخَر بواسطةٍ صارَ[1] في الصُّورةِ كأنَّه أَقْوى منه باعْتِبارِ اقْتِضاءِ[2] الفعلِ، فجَعَلوه أَوْلى لذلك.

فإنْ قلْتَ: فَهَبْ أنَّ المفعولَ بغَيْرِ حَرْفٍ أَوْلى منه، فَلِمَ لا يكونُ المفعولُ بحَرْفٍ مُقَدَّماً على بقيَّةِ المفاعيلِ الْتِزاماً لأنَّه من مُقْتَضَى الفعلِ وليسَتْ تلك من مُقْتَضَياته؟

فالجوابُ: أنَّه لَمَّا كان مُتَعدَّىً إلَيْه بحرفِ جَرٍّ[3] أَجْرَوْه مُجْرَى أَمْثالِه، ممَّا يَتَعَدَّى الفعلُ إلَيْه بحَرْفِ جَرٍّ، ليكونَ البابُ كُلُّه على حالٍ واحدةٍ، فأَجْرَوا قولهم: «اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ من الذَّنْبِ» أَعْني: «من الذنب» مُجْرَى قولهم: «استغفَرْتُ اللَّهَ في الدَّارِ» أَعْني «في الدار»، وإنْ كان «من الذَّنْبِ» من مُقْتَضَيَاته، وليس «في الدار» مِثْلَه في اقْتِضاءِ الفعلِ لَمَّا شارَكَه في بابِ الجارِّ والمجرور، فجَعَلوا[4] الحُكْمَ في الكُلِّ[5] سَواءً، وإنْ كان الذي مِنْ مُقْتَضَياتِه أَوْلَى[6]، ولكنْ على سبيلِ الالْتِزام.

٢٠٠أ قولُه: «وأمَّا سائرُ/ المفاعيلِ فمستويةُ الأَقْدامِ» إلى آخره.

يَعْني أنَّها سَواءٌ في صِحَّةِ بناءِ الفعلِ لكُلِّ واحدٍ منها، ومثَّل بـ«اسْتُخِفَّ بزَيدٍ» إلى آخره وبيَّنه.

ثمَّ قالَ: «ولك[7] في المفعولَيْنِ المتغايرَيْن أَنْ تُسْنِدَ[8] إلى أيِّهما شئْتَ».

هذا الإطْلاقُ يُوهِمُ أنَّه يَجُوزُ مُطْلَقاً، وشَرْطُه أنْ لا يَقَعَ لَبْسٌ، فلو قلْتَ: «أَعْطَيْتُ العَبْدَ الجارِيَةَ» لم تُقِمْ[9] مُقَامَ الفاعلِ إلاّ الأَوَّلَ، لأنَّك لو أَقَمْتَ كُلَّ واحدٍ [منهما][10] لوَقَعَ اللَّبْسُ، فلا تَعْرِفُ الآخِذَ من المأْخُوذِ، وكذلك لو لم تَبْنِ للمفعول به[11] وقلْتَ: «أَعْطَيْتُ العَبْدَ الجاريَةَ» لكانَ

(١) في ط: «فصار». تحريف.
(٢) سقط من ط: «اقتضاء». خطأ.
(٣) سقط من ط: «جر».
(٤) في ط: «فجعل».
(٥) في ط: «الجميع».
(٦) في الأصل. ط: «وإنْ كان ذلك أَوْلَى». وما أثبت عن د، وهو أوضح.
(٧) في د: «وذلك». تحريف. انظر المفصل: ٢٥٩
(٨) في ط: «تنسب». وهو مخالف لنص المفصل: ٢٥٩
(٩) في ط: «تفهم». تحريف.
(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(١١) سقط من د: «للمفعول به».

تقديمُ الآخِذِ مُعْتَبَراً خَوْفَ اللَّبْسِ، وكذلك إذا قلْتَ: «أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً»، فإنَّه[1] لا يجوزُ تَقْدِيُم المفعولِ الثاني على الأوَّلِ إلاَّ عند انْتفاء اللَّبْسِ، فلو قلْتَ: «أَعْلَمْتُ عَمْراً زيداً قائماً» وزيدٌ هو المُعْلَمُ لم يَجُزْ، لِئَلاَّ[2] يُلْبِسُ، وكذلك إذا بَنَيْتَه لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه لم تُقِمْ مُقَامَ الفاعِلِ إلاَّ الأوَّلَ لِئَلاَّ يُلْبِسَ، إلاَّ أَنَّك إذا أقَمْتَ الأَوَّلَ في البابَيْنِ مُقَامَ الفاعِلِ جازَ التقديمُ والتأخيرُ لانْتفاءِ اللَّبْسِ، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذا قلْتَ: «أُعْطِيَ العَبْدُ الجاريةَ» أَوْ «أُعْطِيَ الجاريةَ العَبْدُ» كان اللَّبْسُ مُنْتَفِياً، بِخِلافِ حالِه في المنصوبِ، فإنَّك لو قدَّمْتَ وَقَعَ اللَّبْسُ، أَلاَ تَرى أَنَّك إذا قلْتَ: «أَعْطَيْتُ العَبْدَ الجاريَةَ» فَمَفْهومٌ أَنَّ العَبْدَ هو الآخِذُ، ولو ذهبْتَ تقول: «أَعطَيْتُ الجاريةَ العَبْدَ» فتُقَدِّمُ وأَنْتَ تَقْصِدُ المَعْنى الأَوَّلِ وقَعَ اللَّبْسُ، إذْ لا إعْرابَ[3] مخْصوصٌ في أَحَدِهما يُمَيِّزُه، وكذلك بابُ «أَعْلَمْتُ» عند تسميةِ الفاعِلِ، وعند حَذْفِه حُكْمُه ما ذكَرْناه من لُزومِ التقديمِ للمفعولِ الأَوَّلِ عند تسميةِ الفاعِلِ خَوْفَ اللَّبْسِ، ومن وُجُوبِ إقامَةِ المفعولِ الأَوَّلِ مُقامَ الفاعِلِ عند حَذْفِه، فإذا قامَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ المُرَادَ فيهما جازَ التقديمُ فيهما جميعاً عند تسميةِ الفاعِلِ، وجازَ إقامَةُ أَيِّهما شئْتَ مُقَامَ الفاعِلِ عند حَذْفِ الفاعِلِ، ومثالُه: قولُك: «أَعْطَيْتُ زيداً دِرْهماً» فجائزٌ أن تقولَ: «أَعْطَيْتُ دِرْهماً زيداً» لأَنَّه لا[4] يُلْبِسُ، إذْ مَعْلومٌ أَنَّ زيداً هو الآخِذُ، وجائزٌ أَنْ تقولَ: «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيداً[5]»، إذْ لا إلْباسَ[6]، وكذلك إذا قُلْتَ: «أَعْلَمْتُ زيداً كتابَهُ[7] مُسْتَعاراً» فيجوزُ أَنْ تُقَدِّمَ إذْ لا لَبْسَ في أَنَّ زيداً هو المُعْلَمُ/ لاسْتحالَةِ إِعْلامِ الكتابِ، وجائزٌ أَنْ تقولَ: «أُعْلِمَ زيداً الكتابُ مُسْتَعاراً» لانْتفاءِ اللَّبْسِ، إلاَّ أَنَّ إقامَةَ المفعولِ الأَوَّلِ إذا[8] انتفى اللَّبْس أَحْسَنُ، لأَنَّه فاعلٌ[9] في المَعْنى، فكان أَقْرَبَ إلى إقامتِه مُقَامَ الفاعِلِ، وكذلك المفعولُ الأَوَّلُ في باب «أَعْلَمْتُ» لأَنَّه في المَعْنى عالِمٌ، فكان مِثْلَ زيدٍ في الإعْطاءِ.

٢٠٠ب

---

(١) في ط: «فلأنه».

(٢) في ط: «لأنه».

(٣) في ط: «إذ الإعْراب». تحريف.

(٤) سقط من د: «لا». خطأ.

(٥) سقط من ط: «زيداً». خطأ.

(٦) في ط: «يلبس».

(٧) في ط: «الكتاب».

(٨) في ط: «وإن».

(٩) سقط من ط: «فاعل». خطأ.

«ومن أصْنافِ الفعلِ أَفْعَالُ القلوبِ وهي سبعة [١]»

قال الشيخُ: هذه الأَفْعالُ كُلُّها اشْتَرَكَتْ في أَنَّها موضوعةٌ[٢] في المَعْنى [٣] لحُكْمِ الذِّهنِ يَتَعلَّقُ[٤] بشَيْءٍ على صفةٍ، فلذلك اقْتَضَتْ مفعولَيْن، وفائدَتُها الإِعْلامُ بأَنَّ النِّسبَةَ حاصلَةٌ عَمَّا دَلَّ علَيْه الفِعْلُ من عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ، فإنَّ الخبرَ قد يكونُ عَنْ عِلْمٍ وقد يكونُ عن ظَنٍّ، فإذا قُصِدَ التَّعرُّضُ لتَعْريفِ ما الخَبَرُعنه أُتِيَ بالفعلِ الدَّالِّ على ذلك، وأُدْخِلَ على المفعولَيْنِ المذكورَيْنِ.

وقولُه: «إذا كُنَّ بمَعْنىمعرفةِ الشيْءِ على صفةٍ».

فيه مسامَحَةٌ، لأَنَّها ليسَتْ كُلُّها للعِلْمِ، وإنَّما بَعْضُها لذلك، ثمَّ ولو قُدِّرَ أَنَّها للعِلْمِ لم يَحْسُن التعبيرُ عنه بمَعْرِفَةِ الشَّيْءِ على صفةٍ، لأَنَّ لَفْظَ المَعْرفةِ إنَّما وُضِعَ لأَحَدِ مَدْلولَي العِلْمِ، وهو المُتَعلِّقُ بالمفرَدِ خاصَّةً، فإطْلاقُه على العِلْمِ بالاعْتبارِ الآخَرِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذا قلْتَ: «عَرَفْتُ زيداً قائماً» فإنَّما تَحْكُمُ على «قائماً» بالحالِ دون الخَبَرِ في المَعْنى، وإذا قلْتَ: «علمْتُ زيداً قائماً» احْتَمَلَ الحالَ واحْتَملَ المفعولَ الثاني الذي هو في المَعْنى خَبَرٌ، فقد ظَهَرَ لك الفَرْقُ بين معاني هذه الأَفْعالِ وبين المعرفةِ من الوجهَيْنِ المذكورَيْنِ.

وقولُه: «ويُسْتَعْمَلُ أُرِيْتُ استعمالَ ظَنَنْتُ».

و«أُرِيْتُ» ههنا أصلُه[٥] أنْ يكونَ مُعْدَّىً بالهمزة عن «رَأَيْتُ» التي بمَعْنى عَلِمْتُ، فاستُعْمِلَتْ بمعنى «ظَنَنْتُ» لَمَّا كثُرتْ في كلامهم، [وحينئذٍ يَتَعدَّى إلى مَفْعُولين][٦]، وأَكْثَرُ[٧] الخَبَرِ عن ظَنٍّ فَجَرَتْ للظَنِّ، وكذلك ما تَصرَّفَ منْها.

«ويقولون في الاسْتِفْهامِ خاصَّةً: متى تقولُ زيداً منطلقاً، بمَعْنى تظنُّ[٨]».

---

(١) سقط من د: «وهي سبعة».

(٢) سقط من ط: «موضوعة».

(٣) سقط من د. ط: «في المعنى».

(٤) في د: «متعلق».

(٥) في د. ط: «وأصل أريت ههنا».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في ط: «وكثر».

(٨) تجاوز ابن الحاجب بعض كلام الزمخشري. انظر المفصل: ٢٦٠

يريدُ أنَّ فِعْلَ القَوْلِ إذا كان مُسْتَقْبَلاً للمخاطَبِ مُسْتَفْهَماً عنه جَرَى مَجْرَى «ظَنَّ» على اللُّغة الفصيحة، وسِرُّه ما تَقَدَّم من أنَّ القَوْلَ إنَّما حُكِيَت الجملةُ بعده لَمَّا كان أكْثَرَ ما يُطْلَقُ على حكايةِ ما قِيلَ لَفْظاً ومَعْنى، فلمَّا كان ههنا[1] واقِعاً مَوْقِعَ ما لا يَصِحُّ أنْ يكونَ حكايةً أُعْمِلَ عَمَلَ الظَّنِّ[2]، وقول [بَعْضِ][3] النحويِّينَ: إنَّه بمَعْنى الظَّنِّ تَسامُحٌ[4]، وإلاَّ فقد يُقال: «ما تقولُ[5] في هذه المسألة» و«مَتَى تقولُ زَيْداً مُنْطَلقاً بمَعْنى ما تعْتَقِدُ/ أوْ ما تَعْلَمُ أوْ ما تَظُنُّ، ولو كان بمَعْنى الظَّنِّ لم يَصِحَّ الاستفهامُ بها عَمَّا يُعْلَمُ، ولا الجوابُ بما يكونُ مَعْلوماً، ونحن نَعْلَمُ خِلافَه.

٢٠١أ

«وبنو سُلَيْمٍ يَجْعلون بابَ قُلْتَ أَجْمَعَ مِثْلَ ظَنَنْتُ[6]».

يَعْني في عَمَلِه لَمَّا رأَوْه مُتَعَلِّقاً بجزأَيْنِ كتَعَلُّقِ العِلْمِ والحُسْبانِ أَجْرَوْه مُجْراه[7] في نَصْبِ مُتَعَلَّقِه إذا ذُكِرَ، فالحقُّ إذَنْ أنَّ القَوْلَ على حالِه في المَعْنى الأَصْليِّ، وإنَّما حَسُنَ إجْراؤُه فيما ذكَرْناه لَمَّا كان مُوافِقاً لأفْعالِ القلوبِ في المُتَعَلَّقِ، وقد تقَدَّمَ الفَرْقُ بَيْنَهما من جهةِ أنَّ مُتَعَلَّقَ القولِ ليس كمُتَعَلَّقِ الحُسْبانِ، لأنَّ مُتَعَلَّقَ الحُسْبانِ مفعولٌ به مُحَقَّقٌ بمَنْزِلةِ المفعولَيْنِ في «أَعْطَيْتُ زيداً درْهماً»، ومُتَعَلَّقُ القَوْلِ هو القَوْلُ في المَعْنى، وإنَّما يكونُ فيه خُصوصيَّةٌ لذكْرِ[8] خاصَّتِه، [وهو تَعْيينُ القَوْلِ بكَوْنِه زيداً منطلقاً][9]، فيُتَوَهَّمُ أنَّه مُتَعَلَّقٌ له، وليس كذلك، كما تُوُهِّمَ أنَّ المفعولَيْنِ الثاني والثالثَ في «أنبأْتُ» وأخواتِها مُتَعَلَّقٌ لها كتَعَلُّقِ «أَعْلَمْتُ»، وليس كذلك، فإذن ضَعُفَ نَصْبُ المفعولَيْنِ في باب «قُلْتُ» وقَوِيَ نَصْبُ المفعولَيْنِ في باب «أَنْبَأْتُ»، وقَوِيَ النَّصْبُ في الاستفهامِ المذكورِ لَمَّا كان الأَمْرُ المقوِّي للحكايةِ مَفْقوداً.

ثمَّ قالَ: «ولها[10] ما خلا حَسِبْتُ وخِلْتُ وزَعَمْتُ معانٍ أُخَرُ لا تَتَجاوزُ عليها مَفْعولاً واحداً».

---

(١) في د: «كان الاستفهام ههنا». وضمير كان يعود إلى القول.

(٢) في الأصل. ط: «عمله». وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) ظاهر كلام سيبويه والمبرد أن القول هنا بمعنى الظن، انظر الكتاب: ١/ ١٢٢-١٢٣، ٣/ ١٤٢، والمقتضب: ٢/ ٣٤٩، وذهب الأعلم وابن خروف والأندلسي وضياء الدين بن العلج وابن الحاجب إلى أن القول قد يعمل عمل الظن دون معناه، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ٨٠

(٥) سقط من ط: «ما تقول». خطأ.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ١٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٩٥

(٧) سقط من ط: «مجراه». خطأ.

(٨) في ط: «بذكر».

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) بعدها في د: «أي: لأفعال القلوب». وخلا منها المفصل: ٢٦١

لأنَّ تَعَدِّيها إلى مفعولَيْن إنَّما كان بالنَّظَرِ إلى اقْتِضائها الجزْأَيْن، فإذا كانت قد وُضِعَتْ لمَعْنى آخَرَ لا يَقْتَضِي إلاَّ أمْراً واحداً وَجَبَ أنْ لا تَتَعَدَّى إلاَّ إلى واحد، لأنَّ التَّعَدِّي أمْرٌ معنويٌّ، فثَبَتَ تعدُّدُ مُتَعَلَّقه وإفْرادُه على حَسَبِ المَعْنى، وكذلك «ظَنَنْتُ» إذا أَرَدْتَ بها التُّهَمَةَ، لأنَّ الاتِّهامَ إنَّما يَقْتَضي مُتَّهماً، وكذلك «عَلِمْتَ» إذا قَصَدْتَ بها عِلْمَ الشَّيْءِ في نَفْسِه إنَّما تَقْتَضِي واحداً، وفسَّرَها بعَرَفْتُه، لأنَّ وَضْعَ «عَرَفْتُه» لذلك خاصَّةً، وبهذا يَتَبَيَّنُ أنَّ تفسيرَ الجميع بالمعرفةِ أوَّلاً غيرُ سديد.

قولُه: «ورأَيْتُه بمَعْنى أَبْصَرْتُه».

لأنَّ الإبصارَ إنَّما يَقْتَضي واحداً، و«وجَدْتُ الضالَّةَ»: أَصَبْتُها في نَفْسِها.

«وكذلك «أُرِيتُ الشيءَ» بمَعْنى بُصِّرْتُه أو عُرِّفْتُه».

قولُه: «أوْ عُرِّفْتُهُ» فيه نَظَرٌ إذْ لم يثْبُتْ «رأَيْتُ الشيءَ في نَفْسه» بمَعْنى عَرَفْتُه، وإنَّما ثَبَتَ «رَأَيْتُه» بمَعْنى «عَلِمْتُهُ على صفة»[1] وبمَعْنى أَبْصَرْتُه بِعَيْني[2]، فاستِعْمالُ «أُرِيتُ» على مَعْنى «عُرِّفْتُ» على خِلافِ ذلك، ولا يَسْتقيمُ الاسْتِدْلالُ بقوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[3] فإنَّه غَيْرُ واضِحٍ في «عَرِّفْنا» لظهوره في بَصِّرْنا[4]/ . ٢٠١ب

قولُه: «و«أَتَقُولُ إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ» أيْ: أَتَفَوَّهُ بذلك».

يُوْهِمُ أنَّ المَعْنى في الكَسْرِ غَيْرُ المَعْنى في الفَتْحِ، والتَّحْقيقُ أنَّ المَعْنى واحدٌ في المَوْضِعَيْن، وكذلك إذا قلْتَ: «أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» و«أَتَقُولُ زيداً مُنْطَلِقاً» في أنَّ المَعْنى واحدٌ، وهو السُّؤالُ عمَّا قامَ به من القولِ الذي هو مُخْتَصٌّ بهذه النِّسبةِ، وَوَجْهُ النَّصْبِ كوَجْهِ نَصْبِ مفعولَيْ «أَعْلَمْتُ»[5]

---

(١) سقط من د من قوله: «أو عرفته» إلى «صفة». خطأ.

(٢) قال ابن منظور: «ورأيت زيداً حليماً علمته وهو على المثل برؤية العين». اللسان (رأى)، وانظر تهذيب اللغة: ١٥/ ٣٢٥، والصحاح (رأى).

(٣) البقرة: ٢/ ١٢٨، والآية ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا﴾.

(٤) في ط: «أبصرنا»، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا﴾: «منقول من رأى بمعنى أبصر أو عرف» الكشاف: ١/ ٩٤، وفسر الطبري والقرطبي قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا﴾ على أنَّه من رؤية البصر، انظر جامع البيان للطبري: ١/ ٥٥٣ والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٢٧، وأنكر أبو حيان ثبوت رأى بمعنى عرف وردَّ عليه الآلوسي، انظر: البحر المحيط: ١/ ٣٩٠، وروح المعاني: ١/ ٣٨٥-٣٨٦

(٥) في ط: «علمت».

كما تقدَّمَ، وَوَجْه الرَّفْعِ ما تقدَّمَ من قَصْدِ حكايةِ الجملةِ.

وإِنَّما لم يذكُرْ أنَّ «زَعَمْتُ» لها وَجْهان أيضاً مِثْلَ غَيْرِها مَعَ أَنَّهم يقولون: زَعَمْتُ بمَعْنى كَفَلْتُ[1]، وهو لَفْظُ «زعَمْتُ» المُتَعَدِّيَةُ إلى المفعولَيْن لأنَّه قَصَدَ إلى اسْتِعْمالِ هذه الألْفاظِ مَعَ بقائِها أفْعالاً من أفْعالِ القلوبِ[2].

فإنْ قيل: و«رأَيْتُ» إذا كانَتْ من رُؤْيةِ العَيْنِ فهي بمَعْنى «أَبْصَرْتُ» وليستْ من أفْعالِ القلوبِ.

فالجوابُ: أنَّها وإنْ كانتْ للإِبْصَارِ فَمَعْناها أَيْضاً عِلْمٌ بالحاسَّةِ، فلم تَخْرجْ عن مَعْنى العِلْمِ، وكذلك إذا وَرَدَ «وجَدْتُ الضَّالَّةَ» بمَعْنى أَصَبْتُها، فإنَّ «وجَدْتُ» مِثْلُه ثَمَّةَ، إلاَّ أنَّه ثَمَّةَ بمَعْنى «أَصَبْتُها على صفةٍ»، وههنا «أَصَبْتُها في نَفْسِها»، فكانت مِثْلَها، وليس كذلك «زَعَمْتُ» بمَعْنى كَفَلْتُ مع «زعَمْتُ» التي من هذا البابِ.

قولُه: «ومن خصائصِها أنَّ الاقتصارَ على أَحَدِ المفعولَيْن» إلى آخره. وإِنَّما اخْتَصَّتْ [أَفْعالُ القلوبِ][3] بامتناعِ[4] الاقْتِصارِ على أَحَدِ مَفْعُولَيْها لأَنَّهما في المَعْنى مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ، فكما لا يصِحُّ قطعُ المبتدأ عن الخبرِ ولا الخبرِ عن المبتدأ فكذلك[5] مَفْعولاها[6]، بِخِلافِ بابِ «كَسَوْتُ»، فإنَّه لا رَبْطَ بين مفعوليها، فلذلك جازَ ذِكْرُ أَحَدِهما دُون الآخَرِ بِخِلافِ هذا البابِ [أَيْ بابُ أَفْعالِ القُلوبِ][7].

قال: «فأمَّا المفعولان معاً فلا عَلَيْكَ أَنْ تَسْكُتَ عنهما في البابَيْنِ».

يَعْني هذا وبابَ «كَسَوْتُ»، وقد اخْتَلَفَ النَّاسُ في جَوازِ قَطْعِها عن المفعولَيْنِ من غَيْرِ أَنْ يقْتَرِنَ بها زيادةُ فائدةٍ، فمَنَعَه بعضُهم نظراً إلى أنَّه لا يخلو أَحَدٌ من عِلْمٍ أَوْ حُسْبانٍ[8]، فلو قيل: عَلِمْتُ وحَسِبْتُ

---

(١) انظر اللسان (زعم).

(٢) بعدها في د: «ولا كذلك زعمت».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في د: «بمنع».

(٥) سقط من ط من قوله: «المعنى مبتدأ» إلى «فكذلك». خطأ.

(٦) انظر الأصول في النحو: ١/ ١٨١

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) يجوز حَذْف مفعولي «أظن» عند وجود قرينة، فإنْ لم يكن قرينة فمذهب سيبويه وابن خروف وابن طاهر منع الاقتصار على «أظن» وفاعلها، انظر: الكتاب: ٢/ ٣٦٥-٣٦٨، والأصول في النحو: ١/ ١٨١، وأسرار العربية: ١٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧٣-٧٤

لم تكنْ فيه فائدَةٌ، فيكونُ امْتناعُه لامْتِناع فائدَته، وهو وجْهٌ قويٌّ في ذلك، أَوْ لأَنَّ هذه الأفعالَ قد تُلُقِّيَتْ بما يُتَلَقَّى به القَسَمُ، فكما لا بُدَّ للقسمِ من جوابٍ، فكذلك لا بُدَّ لهذه الأَفعالِ من مفعولَيْن[1].

واسْتَدَلَّ الآخَرون بقولهم: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[2]، [أَيْ: يَخَل المسموعَ حَقّاً][3]، فقد ذُكِرَ الفعلُ مَقْطوعاً عن المفعولَيْن وعن الزِّيادةِ[4].

٢٠٢أ وأُجيب بأنَّ هذا/ مثَلٌ قد عُلِمَ معناه، فكانت الزيادةُ معلومةً، إذْ المفعولان[5] محذوفان مُقَدَّران[6]، لأنَّ المَعْنى: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلِ المسموعَ صحيحاً، إذْ مَعْنى «مَنْ يَسْمَعْ» مَنْ يَرْكَنْ إلى الاستِماعِ، أَوْ لأَنَّ هذا مَثَلٌ والمَثَلُ غَيْرُ مَقيسٍ عليه[7].

وقد اعْتَرُضَ بقَوْلِهم: «ظَنَنْتُ ذاكَ»، وهو اقْتِصارٌ على أَحَدِ المفعولَيْن، وأُجيبَ عنه بأَنَّه إشارَةٌ إلى الظَّنِّ المدْلولِ عليه بـ«ظَنَنْتُ»[8] والمفعولان محذوفان، لأَنَّ ذلك إنَّما يُقَالُ بعد تقَدُّمِ ذِكْرِ ما يَصِحُّ أَنْ يكونا مفعولَيْن، كقولِ قائلْ: «ظَنَنْتُ زيداً قائماً» فتقولُ[9]: «ظَنَنْتُ ذاكَ» أَيْ ظَنَنْتُ ذاكَ الظَّنَّ، أَيْ ظنّاً مثْلَه، وإذا أُشيرَ إلى ظنٍّ مَخْصُوصٍ بمُتَعَلِّقٍ مخصوصٍ وَجَبَ أَنْ يكونَ مفعولاه[10] في المَعْنى مثْلَهما، فيُحْذَفَ للعلْمِ به[11]، ومن ثمَّةَ وَهِمَ بَعْضُهم في أَنَّ ذاكَ إشارَةٌ إلى المفعولَيْن جميعاً، وجوَّزَ مِثْلَ ذلك لَمَّا كان عبارةً عن المفعولَيْن، كما جُوِّزَ «أَنْبَأْتُه ذاك» و«قُلْتُ له ذاكَ»، وهو في مَوْضعِ الجملةِ، فكذلك ههنا، وهذا غَلَطٌ، فإنَّ مَفْعولَي «أَنْبَأْتُ» وأخواتِه وما يَقَعُ بعد القَوْلِ ليس من مُقْتَضَياتِ

---

(١) سقط من د من قوله: «أو لأن هذه..» إلى «مفعولين». خطأ.

(٢) انظر جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٦٣، ومجمع الأمثال: ٢/ ٣٠٠

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) أجاز ابن السراج والسيرافي الاقتصار على فاعل أظن مطلقاً، انظر الأصول في النحو: ١/ ١٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧٤

(٥) في د: «والمفعولان».

(٦) سقط من د. ط: «مقدران».

(٧) سقط من د من قوله: «أو لأن...» إلى «عليه». خطأ.

(٨) مَذْهَب سيبويه والبصريين أن «ذاك» في مثْل «ظننت ذاك» إشارة إلى المصدر، وذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أَنَّه إشارة إلى الحديث، انظر: الكتاب: ١/ ٤٠-٤١، والأصول في النحو: ١/ ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ٥٧.

(٩) في د: «تقول».

(١٠) في ط: «مفعولاً». تحريف.

(١١) وقع هنا اضطراب في ط بسبب التقديم والتأخير في العبارة.

الإنْباءِ والقولِ، وإنَّما هو النَّبأُ والقولُ بعَيْنِه، ولكنَّه على وَجْهٍ من التخصيصِ ألاَ تَرى أنَّ قَوْلَك: «زيدٌ منطلقٌ» نَوْعٌ مخصوصٌ من النبأ وقولُك: «زيدٌ منطلقٌ» نوعٌ مَخْصوصٌ من القَوْلِ، فوَضَحَ أنَّه مَصْدَرٌ محقَّقٌ، وإنَّما وقعَتْ صورةٌ هي صورةُ الجملةِ، لأنَّ النوعَ المخصوصَ منه لا يكونُ إلاَّ كذلك، فجاءَت الجملة من ضَرُورةِ الخُصوص، فإذا عُدِل عن الخصُوصيَّة جاءَ المَصْدَرُ فيه[1] مُفْرداً، فتقولُ: «أنْبَأْتُه الإنْباءَ» و«أنْبَأْتُه ذلك» تَعْني الإنْباءَ، وليس مَفْعولا ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ كذلك، فإنَّه من مُتَعَلِّقه، ووَضْعُه أنْ يَتَعَلَّق بالشيْءِ على صفةٍ، فإذا علَّقْتَه ههنا بالحديث بجُمْلَته احْتَجْتَ إلى صفةٍ يكونُ الحديثُ عليها وإلاَّ خالَفْتَ وَضْعَه، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ: إنَّه لمَّا تضَمَّن الصِّفَةَ والذَّاتَ جميعاً أغْنَى عن ذِكْرِهما مُفَصَّلَيْن، فإنَّكَ أوْقَعْتَ الظَّنَّ على الجملة بلَفْظ واحدٍ على أنَّه الأوَّلُ، وذلك يُوْجِبُ ذِكْرَ الصِّفَةِ، ولو ذكَرْتَ الجملة مُفَصَّلَةً وأنت تَعْني بها الحَديثَ وأنَّه مَظْنونٌ بكَماله لوَجَبَ[2] أنْ تَذْكُرَ صفةً أُخْرى يكونُ عليها الحديثُ، / فهذا أجْدَرُ، فوَضَحَ بذاك أنَّ ذاكَ في «ظَنَنْتُ ذاكَ» لا يستقيمُ جَعْلُه مفعولاً بالحديثِ[3] ولا غيْرِه، ووجَبَ جَعْلُه مَصْدَراً. ٢٠٢ب

«وتقولُ: ظَنَنْتُ به، إذا جعلْتَه مكان ظَنِّك».

فيكون المفعولان أيضاً محذوفَيْن[4]، ويكونُ «به» فَضْلَةً كالظرفِ لبَيان مَوْضعِ الظنِّ[5]، لا على أنَّه أحَدُ المفعولَيْن، كما تقولُ: «ظننْتُ في الدارِ»، إلاَّ أنَّ الفَرْقَ بيْنَهما أنَّ الدارَ ظَرْفٌ مُحَقَّقٌ لوُقُوعِ الظَّنِّ فيه[6]، والمجرورُ ههنا ظَرْفٌ مقدَّرٌ لمحَلِّ ما تعلَّقَ به الظَّنُّ، وكذلك لو صَرَّحْتَ بالمفعولَيْن مع مِثْلِ ذلك كان مُسْتَقيماً، كقولك: «ظَنَنْتُ بزيد وجْهَهُ حَسَناً»، فـ«وَجْهَه حسناً» هما المفعولان، و«بزَيْدٍ» إنَّما ذُكِرَ ليُبَيِّنَ به مَحَلَّ ما تَعلَّقَ به الظَّنُّ، وهو مع حَذْفِ المفعولَيْن أحْسَنُ لقيامه بالفائدةِ، ومع المفعولَيْن تَقِلُّ فائدَتُه، لأنَّ المفعولَيْن يَحْصُلُ منْهما ذلك، [كقولك: «ظَنَنْتُ وَجْهَ زيدٍ حسناً»][7]، وقَولُ مَنْ قال: إنَّه مفعولٌ بدليلِ قَوْلهم: «ظَنَنْتُ به خيراً» لا يستقيمُ، لِمَا تَقَدَّم من أنَّه خلافُ وَضْعِه، ووَجْهُه أنَّه مَصْدَر أيْضاً، أيْ: ظَنَّ خَيْرٍ، كما تقولُ: ظَنَنْتُ سوْءاً، وظَنَنْتُ ظَنَّ سَوْءٍ بمَعْنى

(١) سقط من د: «فيه».
(٢) سقط من ط: «لوجب». خطأ.
(٣) في د. ط: «لحديث».
(٤) بعدها في د: «وتكون به جاراً».
(٥) هذه عبارة سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ٤١
(٦) في د: «الظرفية» مكان «الظن فيه». تحريف.
(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

واحدٍ، و الـذي يدلُّك على ذلك أَيضاً أَنَّك لـو جَمَعْـتَ بـين ذلـك وبـين المفعولَيْـن لكـان مستقيماً، كقولك: «ظَنَنْتُ بزيد خيراً وُدُّه باقياً»، فذكَرْتَ المفعولَيْن كما[1] في قَوْله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[2]، فقوله: «غيرَ الحَـقِّ» و«ظَـنَّ الجاهليَّـةِ» مَصْـدَران أَحَدُهمـا للتشبيهِ والآخَـرُ توكيدٌ لغَيْرِ مَضْمونِ الجملةِ[3]، [لأَنَّ «تَظنُّونَ باللَّه» يَحْتَمِلُ أَنْ يكون حقّاً وغَيْرَ حَقٍّ، فلمَّا قـال: «غيرَ الحَقِّ» تَبَيَّنَ، وتقديرُ الكلامِ: تظنُّون باللَّه غَيْرَ الحقِّ ظنّاً كظَنِّ الجاهليَّة، فالظَّنُّ الثاني للتشبيهِ، و الظَّنُّ الأَوَّلُ توكيد لغَيْرِ الحَقِّ الذي هو غَيْرُ مَضْمونِ الجملةِ][4]، والمفعولان مَحْذوفان، أَي: إِخْـلافَ وَعْـدِهِ حاصلاً، فهذا مِمَّا يُبَيِّنُ به أَنَّ «به»[5] في قولك: «ظَنَنْتُ به» ليس مفعولاً لظَنَنْتُ.

«فإِنْ جَعَلْتَ الباءَ زائدةً بمَنْزِلَتِها في «أَلْقَى بيده» لم يَجُزِ السكوتُ عليه».

جَعْلُ الباء زائدة في مِثْل ذلك يتوقَّفُ على السماع، ولـم يثْبُـت «ظَنَنْـتُ بزيـدٍ قائماً» وإِذا كـان كذلك فلا مَعْنى لقوله: «فإِنْ جعَلْتَ الباءَ مَزيدة» فإِنَّه يُوهِمُ صِحَّةَ ذلك، وليس بصحيحٍ.

قال: «ومن خصائصِها[6] أَنَّها إِذا تقدَّمَتْ أُعْمِلَتْ».

أَمَّا إِذا تقدَّمَتْ فالوَجْهُ الإِعْمالُ، و هو الثابتُ كثيراً، وقـد نُقِـلَ جـوازُ الإِلْغـاءِ[7]، ولا بُعْـدَ فيه، لأَنَّ المَعْنى في صِحَّةِ الإِلْغاء قائمٌ تقدَّمَتْ أَوْ تأَخَّرتْ و هو أَنَّ مُتَعَلَّقَها له إِعْرابٌ مُسْتَقِلٌّ قبل دُخُولِهـا/ ٢٠٣أ فجُعِلَ بعد دخولها على أَصْلِه وجُعِلَتْ هي تُفِيدُ معناها خاصَّةً، و هذا حاصِلٌ تقدَّمَتْ أَوْ تأَخَّرتْ.

وإِنَّما كَثُرَ إِعْمالُها مُتَقَدِّمةً لأَنَّ المقْتَضِي إِذا تقَدَّمَ كان أَقْوى منه إِذا تأَخَّرتْ بدليل قولهم: «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ»، وامتناع«ضربتُ لِزَيْد»، وإِذا كـان كذلـك فـلا بُعْـدَ في الْتزامِ النصبِ عنـد التقديـمِ أَو[8] القوَّةِ، وإِذا توسَّطَتْ أَوْ تأَخَّرتْ حصَلَ بَعْضُ الضَّعْفِ، فيَقْـوَى الرُّجـوعُ إِلـى أَصْـلِ مفعولَيْهـا كما

---

(١) سقط من ط: «كما». خطأ.

(٢) آل عمران: ٣/ ١٥٤

(٣) في الأصل. ط: «لغيره» مكان «لغير مضمون الجملة»، وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) سقط من ط: «به». خطأ.

(٦) في المفصل: ٢٦١: «ومنها» مكان قوله: «ومن خصائصها».

(٧) أجاز الأخفش والكوفيون إلغاء المتقدم، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٨٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ٦٤، والأشموني: ٢/ ٢٨، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٥٨

(٨) في ط: «إذا».

تقَدَّمَ فحَصَلَ من ذلك أَنَّها إذا تقدَّمَتْ قَوِيَ الإعْمالُ أو التُزِمَ على قولٍ[1]، وإذا توسَّطَتْ كان الإِلغاءُ أَقْوى منه إذا تقدَّمَتْ، وإذا تأخَّرتْ كان الإِلْغاءُ أَقْوَى منه إذا توسَّطتْ.

«ويُلْغَى المَصْدَرُ إلْغاءَ الفعلِ».

لأَنَّ الفعلَ مُرادٌ، فيجوزُ إعْمالُه وإلغاؤه، إذ الجميعُ سَوَاءٌ.

«ولا يكونُ الإلغاءُ في[2] سائرِ الأَفْعالِ».

يَعْني في بَقِيَّةِ الأَفعالِ [المُتَعَدِّيةِ إلى المفعولَيْن غَيْرِ أَفْعالِ القلوبِ][3]، من جهةِ أَنَّ مُتَعَلَّقاتها غَيْرُ مُرْتبطةٍ بأَنْفُسِها حتَّى تَبْقى على حالِها، أَلاَ تَرى أَنَّ قولَك: «أَعْطَيْتُ زيداً درْهماً» لو أَلْغَيْتَه لم يستقمْ أَنْ يَنْتَظِمَ زَيْدٌ مع الدرهم كَلاماً[4]، إِذْ لا رَبْطَ[5] بَيْنَهما قبل ذلك ولا بَعْدَه بخِلافِ ما نحن فيه.

«ومنها أَنَّها تُعَلَّقُ».

والفَرْقُ بين التَّعْليقِ والإِلْغاءِ أَنَّ الإِلْغاءَ عبارَةٌ عن قَطْعِها[6] عن العملِ مع جَوازِ الإِعْمالِ ببقائِها على أَصْلِها، والتعليقُ قَطْعُها عن العملِ لمانعٍ مَنَعَ من إعْمالِها، وذلك عند دُخولِ حَرْفِ الابْتداءِ والاستفهامِ والنَّفْيِ، لأَنَّك لو أَعْمَلْتَها لجعَلْتَ ما بعد لامِ الابتداءِ وحَرْفِ الاستفهامِ والنفيِ معمولاً لِمَا قَبْلَه، فيَخْرُجُ عن أَنْ يكونَ له صَدْرُ الكلامِ، وهو موضوعٌ في صَدْرِ الكلامِ، فلا يَعْمَلُ ما قَبْلَه فيما بَعْدَه، فوَجَبَ الإِلْغاءُ[7] لذلك.

ومَوْضِعُه مَوْضِعُ نَصْبٍ باعْتبارِ المَعْنى، لأَنَّه مُتَعَلَّقُ الظَّنِّ، إلاَّ أَنَّه جملةٌ مُسْتَقِلَّة، وكونه مُتَعَلَّقاً للظنِّ باعتبارِ[8] المَعْنى لا يُخْرِجُه عن أَنْ يكونَ[9] له صَدْرُ الكلام، أَلا تَرى أَنَّك إذا قلْتَ: «زيدٌ ما

---

(١) إذا وقع العامل في صدر الكلام فلا يجوز عند جمهور البصريين إلاَّ الإعمال، انظر: الكتاب: ١/ ١١٩، والمقتضب: ٢/ ١١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٠، وارتشاف الضرب: ٣/ ٦٤-٩٥

(٢) في المفصل: ٢٦٢: «وليس ذلك في......»

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من د: «كلاماً».

(٥) في ط: «رابط».

(٦) سقط من ط: «قطعها». خطأ.

(٧) أي: التعليق.

(٨) سقط من د: «باعتبار». وجاء مكانها: «في».

(٩) سقط من د: «يكون».

ضَرَبْتُه» أَو«زيدٌ هل ضَرَبْتَه» لم يَخرُجْ بوقوعِه خبراً للمبتدأ عن أَنْ يكونَ له صَدْرُ الكلامِ، لأَنَّه وَقَعَ في جُمْلتِه في صَدْرِ الكلامِ، فقد وُفِّرَ عليه ما يَقْتَضيه، فكذلـك ههنا، وإِذا دَخَلَ على هذه الجملةِ كان في المَعْنى المسنَدُ إِليه هو المفعولَ الأَوَّلَ، والمسنَدُ هو المفعولَ الثاني.

٢٠٣ب وقد اخْتُلِفَ/ في «علمْتُ هل قامَ زيدٌ[1]» فجوَّزَه قومٌ، ومَنَعَه قومٌ مع اتِّفاقِهم على «عَلِمْتُ أَزيدٌ عِنْدكَ أَمْ عمرو»، فأَمَّا مَنْ أَجازَه فإِنَّه نظَرَ إِلى صورَةِ الجملةِ، وهي حاصلَةٌ في الموضعَيْن مثلَها في «أَزيدٌ قائمٌ أَمْ عمرو»، والذي مَنَعَ زَعَمَ أَنَّ[2] مضْمونَ الاسْتِفْهامِ لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ مُتَعَلَّقاً للعلْمِ إِلاَّ بتَأْويلٍ[3]، وهو أَنْ يكونَ ما يُقالُ في جوابِه -والذي يُقَالُ[4] في جوابِ الاسْتِفْهامِ مع أَمْ أَحَدُ الشيئَيْنِ- مَنْسوباً إِلَيْه ذلك الحُكْمُ، فيَحْصُلَ تَعَلُّقُ العِلْمِ بشيْءٍ على صفةٍ، فإِذا قُلْتَ: «عَلِمْتُ أَزيدٌ عندكَ أَمْ عمرو»[5] فَمَعْناه: عَلِمْتُ أَحَدَهما مُعَيَّناً على صفةٍ، وهو كَوْنُه عندك، لأَنَّ ذلك هو[6] الذي يُقالُ في جوابِه، وأَمَّا إِذا قالَ: «هل زيدٌ قائمٌ» فليس جوابُ هذا نسبةَ قيامٍ إِلى زيدٍ أَوْ نَفْيَه حتى يَصِحَّ أَنْ يُقالَ: إِنَّ العِلْمَ إِذا دَخَلَ عليه تَعَلَّقَ بذلك حَسَبَ ما تَعَلَّقَ مع أَمْ، وإِنَّما جوابُه نَعَمْ أَوْ لا، فهو غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، فكيف يَصِحُّ تَعَلُّقُ العِلْمِ بِمِثْلِ ذلك؟

ويُجابُ [عن ذلك][7] بأَنَّ مَعْنى «نَعَمْ» «نَعَمْ[8] زيدٌ قائمٌ»، ومَعْنى «لا» «ما زيدٌ قائمٌ»، ولولا ذلك لم يَسْتَقِمْ أَنْ يكونَ «نَعَمْ» أَوْ «لا» كلاماً، فحصَلَ المَقْصودُ من مَحْكومٍ علَيْه ومحكومٍ به في الجوابِ، وهو المصَحِّحُ للتعليقِ.

ومِثْلُ الهمزةِ وأَمْ «عَلِمْتُ أَيُّ الرجلَيْن جاءَك» وما أَشْبَهَه[9] مِمَّا معناه طَلَبُ التَّعْيينِ، فهو في الجوازِ[10] سَواءٌ.

---

(١) بعدها في ط: «أم عمرو». مقحمة، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٣

(٢) في د: «زعم نظراً أدق من ذلك، وذلك أن. . .».

(٣) في د: «بالتأويل».

(٤) سقط من ط: «في جوابه، والذي يقال». خطأ.

(٥) انظر المسائل المنثورة: ١٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ٦٩

(٦) سقط من ط: «هو».

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من ط: «نعم».

(٩) في د: «وما أشبهها».

(١٠) في الأصل: «الجواب». وما أثبت عن د. ط.

قولُه: «ولا يكونُ التعليقُ في غَيْرِها».

ليس بمستقيمٍ على ظاهرِه، فإنَّ «عَرَفْتُ» و«عَلِمْتُ» الذي بمَعْنى «عرفتُ» يُعَلَّقُ أيضاً، وكذلك ما أَشْبَهَها من أَفْعالِ القلوبِ يُعَلَّقُ أيضاً مع الاستفهام، نعم التَّعْليقُ مَخْصوصٌ بأفْعالِ القلوبِ دونَ سائرِ الأَفْعالِ[1]، وسَبَبُه مع النَّفْيِ وحَرْفِ الابتداء[2] ما تقَدَّمَ من أَنَّها جملةٌ مستقلَّةٌ دَخَلَ عليها ما يَصُدُّ عن[3] عَمَلِ الأَوَّلِ فيها، فاسْتقامَ ذِكْرُها مَقْطوعةً عن إعْمالِ الفعلِ فيها، وليس لمُتَعَلَّقٍ من مُتَعَلَّقاتِ الأَفْعالِ هذا المَعْنى حتى يستقيمَ تعليقُها، كما أنَّه لم يَسْتَقِمْ إلغاؤُها لفَواتِ ذلك المَعْنى، وسَبَبُه مع الاستفهامِ في المُتَعَدِّيةِ إلى مفعولَيْن ما ذكَرْناه، وفي المُتَعَدِّيةِ[4] إلى واحدٍ أنَّ المقصودَ: عَلِمْتُ جوابَ ذلك، وهذا إنَّما يستقيمُ مع العِلْمِ دون غَيْرِه، فلذلك لم تُعلَّقْ إلاَّ أفْعالُ القلوبِ.

«ومنها أَنَّك تَجْمَعُ فيها بَيْن ضميرَي الفاعِلِ والمفعولِ، فتقولُ: عَلِمْتُني مُنْطَلِقاً».

وسَبَبُه أَنَّهم إنَّما كَرِهوا ذلك في غيْرِها، وإنْ كان هو الأَصْلَ[5] لمَا ثَبَتَ/ من أنَّ غيْرَها قَلَّ أنْ يكونَ في الوجودِ فاعلُه ومفعولُه لشَيْءٍ واحدٍ، فلمَّا كانَ كذلك كَرِهوا أنْ يأْتُوا بالضَّميرَيْنِ لهما، فيَسْبِقَ إلى الوَهْمِ أَنَّهما مختلفان قضاءً بالأَكْثَرِ، فَيَقَعَ اللَّبْسُ، فَعَدَلُوا إلى لَفْظِ النفسِ [بالضمير لها][6] ليكونَ إيذاناً باتِّحادِهما لِمَا فيه من زيادةِ لَفْظٍ ليس في المضْمَرِ. ٢٠٤أ

وأَمَّا أَفْعالُ القلوبِ فإنَّها كثيراً ما يَقَعُ فاعلُها ومَفْعولُها لشيْءٍ واحدٍ، بل هو الأَكْثَرُ، لأَنَّ علْمَ الإنْسانِ وظَنَّه بأُمورِ نَفْسِه أَكْثَرُ وقوعاً من غيْرِه، وإذا كان كذلك فقد زالَ ذلك المَعْنى المُقْتَضِي لتَغْييرِ الأَصْلِ، فبقِيَتْ على أَصْلِها، وحُمِلَ عليها قولُهم: عَدِمْتُني وفقَدْتُني[7]، لأَنَّهما ضِدُّ «وجَدْتُ»،

---

(١) أجاز يونس تعليق غَيْر أفعال القلوب، انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٩-٤٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٩٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ٧٣

(٢) في ط: «والابتداء». وسقط «حرف». خطأ.

(٣) في ط: «يصدر من..». تحريف.

(٤) سقط من ط: «وفي المتعدية». خطأ.

(٥) في حاشية د: «في غيرها أي في غَيْر أفعال القلوب، مثْل «ضربتني» و«قتلتني» وإن كان الإتيان بضمير المتصل هو الأصل». ق: ١٥٢أ.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) حكاهما الفراء، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٩٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ٧٥

و«وجَدْتُ»[1] منها[2]، فحُمِلَتْ على ضِدِّها[3]، ولا بُعْدَ في أَنْ يُحْمَلَ الشيْءُ على ضِدِّه، واللّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) سقط من ط: «ووجدت». خطأ.

(٢) أي أفعال القلوب.

(٣) في ط: «فحملتا على ضدهما».

قالَ:

«ومن أَصْناف الفعلِ الأَفْعال الناقصةُ وهي كانَ وأَصْبَحَ وصارَ وأَمْسى[1]» إلى آخره.

قال الشيخُ: هذه الأَفْعال كُلُّها اشْتَرَكَتْ في أَنَّها لِتَقْريرِ الشيْءِ على صفةٍ، ومن ثمَّ احْتِيجَ فيها إلى الجزْأَيْن، وهو معنى قوله: «يَدْخُلْن دُخولَ أَفْعالِ القلوبِ»، وإن اختلفَتْ جهاتُ الاحْتِياجِ، إِذْ جِهَةُ الاحْتِياجِ ثمَّةَ تَبْيينُ مُتعلَّقِ الخبرِ أَبالظَّنِّ هو أَمْ بالعِلْمِ؟ وجِهَةُ الاحْتِياجِ ههنا كَوْنُها لتَقْريرِ الشيْءِ على صفةٍ، فلا بُدَّ من ذِكْرِ ذلك الشيْءِ وصِفَتِه، ثمَّ إِنَّها تَخْتلفُ بعد ذلك بحَسَبِ[2] معانيها.

قولُه: «ويُسمَّى المرفوعُ اسْماً والمنصوبُ خبراً».

يَعْني اسْماً مضافاً إلى ما ذُكِرَ مَعَه، وكذلك الخَبَرُ، فإِنْ كان المذكورُ «كان» قيلَ: اسْمُ كان وخَبَرُ كان، وكذلك غيْرُها، وإنَّما نَسَبُوه إلى «كان» إِشْعاراً بأَنَّه مَعْمُولُه ومتعَلَّقُه، وإلاَّ فليس هو اسماً لكان ولا خبراً عنها في الحقيقةِ، وقد يُضافُ الشيْءُ إلى الشيْءِ بأَدْنى مُلابَسَةٍ[3]، ولم يقولوا في مِثْلِ «ضَرَبَ زيدٌ عمراً» اسْمٌ وخَبَرٌ، بل فاعِلٌ ومَفْعُولٌ، لِيُفَرِّقوا بين البابَيْن في أَسْماءِ متعَلَّقاتها في الإعْرابِ، فجَعَلوا الاسْمَ والخبرَ لمتعَلَّقاتِ الأَفْعال الناقصةِ المذكورةِ، فإذا قالوا: اسْمٌ وخَبَرٌ عُلِمَ أَنَّهم قَصَدُوا إلى هذا النوعِ من الأَفْعالِ، وأَيضاً فإِنَّ المرفوعَ والمنصوبَ ليس كنَحْوِ المرفوعِ والمنصوبِ في «ضَرَبْتُ»، إذْ منصوبُ «ضربْتُ» مفعولٌ في الحقيقةِ، وليس منصوبُ «كان» كذلك.

ثمَّ بَيَّنَ/ كَوْنَهُنَّ نَواقِصَ من حيث إِنَّه لو اقْتُصِرَ على المرفوعِ لم يَسْتَقِمْ، فكانتْ ناقصةً، أي: عند اقتصارِكَ فيها على المرفوعِ خاصَّةً، بخِلافِ غَيْرِها من الأَفْعالِ، فإِنَّك لو اقتصَرْتَ على المرفوعِ لكان مُسْتقيماً، ولم تكنْ ناقصةً، وسبَبُه ما تقَدَّمَ من أَنَّ وَضْعَها لتقريرِ الشيْءِ على صفةٍ، فإذا قَطَعْتَها عن الصفةِ استَعْمَلْتَها في غَيْرِ مَوْضِعِها، فلم يستقمْ لذلك. ٢٠٤ب

قالَ: «ولم يَذْكُرْ سيبويْهِ منها إلاَّ كان وصار وما دام وليس»، إلى آخره.

---

(١) سقط من د: «وأصبح وصار وأمسى».

(٢) في د: «باختلاف».

(٣) في د. ط: «سبب».

أَمَّا «ما دامَ» فَلِكَثْرتِها، وأَمَّا الأُخَرُ فلأَنَّها لم تُسْتَعْملْ إلاَّ كذلك، واسْتَغْنى[1] عن البواقي بما بَيَّنه من المعنى، وهو قولُه: «وما كان نَحْوَهُنَّ من الفعلِ، مما لا يَسْتَغْني عن الخَبَرِ[2]»، يُريدُ ما وُضِعَ لِمَا ذكَرْناه من تقريرِ الشيْءِ على صفةٍ، فهذا معنى قوله: «ممَّا لا يَسْتَغْني عن الخبرِ».

قولُه[3]: «ومِمَّا يجوزُ أَنْ يُلْحَق بِهِنَّ آضَ وعادَ وغدا وراحَ».

لأَنَّ أَحَدَ وَجْهَي اسْتِعْمالِها لتَقْريرِ الشيْءِ على صفةٍ، فَوَجَبَ عند ذلك أَنْ تكونَ منها لمُشاركَتِها لها في المعنى الذي كانتْ ناقصةً به.

قالَ: «وقد جاءَ «جاءَ» بمعنى صارَ في قَوْلِهم[4]: ما جاءَتْ حاجَتَك[5]».

[أَيْ: ما صارَتْ هي حاجَتَك][6]، وهل يُقْتَصرُ في ذلك على هذا المَحَلِّ أَوْ يُعَدَّى إلى غَيْرِه؟ فيه نظَرٌ، والأَوْلَى أَنْ يُعَدَّى، لأَنَّهم يقولون: «جاءَ البُرُّ قَفيزَيْنِ وصَاعَيْن»[7]، على أَنَّه قد قيل: إنَّ قَفيزَيْن حالٌ، وهو ضعيفٌ[8]، لأَنَّهم لم يَقْصِدوا الإِخْبارَ عن البُرِّ بالمجيءِ في نَفْسِه، وإنَّما قَصَدوا حصولَه على هذه الصفةِ، فوَجَبَ أَنْ يكون مِمَّا نحنُ فيه، [أَيْ: بمعنى صار][9]، وإذا ثَبَتَ ذلك صحَّ اسْتِعْمالُه في غَيْرِ الموضعِ المذكورِ.

وأَما قولهم: «حتَّى[10] قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ».

---

(1) أي: سيبويه.

(2) الكتاب: ١/ ٤٥.

(3) أي: الزمخشري.

(4) في المفصل: ٢٦٣: «في قول العرب».

(5) أول من تكلم بهذا القول الخوارج حين أتاهم ابن عباس. انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٩٠-٩١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٢، والهمع: ١/ ١١٢

(6) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(7) قصر ابن مالك والأندلسي وأبو حيان استعمال جاء بمعنى صار على هذا القول، وجعله الفراء وابن الحاجب مطرداً ووافقهما الرضي، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٢، وارتشاف الضرب: ٢/ ٨٤، وحاشية الصبان: ١/ ٢٢٩

(8) صَحَّحَ أبو حيان هذا الرأي، انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٤

(9) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(10) في د: «فلان شحذت شفرته حتى..»، وفي المفصل: ٢٦٣: «أرهفت شفرته حتى..».

[أَيْ: صارَتْ][1]، فالظَّاهر أنَّه مخصوصٌ بِمَحَلِّه، فإنَّه لم يُعْرَفْ في غَيْرِه، إذْ لا يقـالُ: «قَعَدَ كاتِباً» على نَحْو «صارَ كاتِباً»[2]، ولكنْ لا يَبْعُدُ أنْ يُقَالَ: «قَعَدَ زيدٌ كأَنَّه سُلْطانٌ» على نَحْوِ ما نحن فيه، [أَيْ: بمعنى صارَ][3] مِنْ إرادَة ثُبُوتِه على هذه الصفةِ، فيكونُ مخصوصاً بِمثْلِ ذلك.

قالَ: «وحالُ الاسْمِ والخبرِ مِثْلُها[4] في بابِ الابتداء»، إلى آخره.

قولُه: «مِثْلُها» ضميرُ الحالِ المضافةِ إلى الاسْمِ والخَبَرِ جميعاً، وإذا كان كذلك كان حالُ الاسْمِ كحالِ المبتدأ، وحالُ الخبرِ كحالِ الخبرِ في مُرادِه، لأنَّه أَضَافَ الحالَ إلَيْهما، وأَخْبَرَ عنها بإضافةِ المِثْلِ إلى المبتدأ والخبرِ، ثمَّ خصَّصَ المِثْلِيَّةَ التي أرادَها بكَوْنِ الاسْمِ معرفةً والخبرِ/ نكرةً، وليس ينبغي أنْ تُجْعَلَ المِثْلِيَّةُ في ذلك خاصَّةً، بل المِثْلِيَّةُ فيه وفي غَيْرِه من أَحْكامِ المبتدأ والخبرِ، إلاَّ أنْ تكونَ «كان» مانعةً منه، فَيَتَماثَلُ البابان[5] في أنَّه يجوزُ أنْ يَقَعَ المبتدأُ معرفةً ونكرةً بشَرْطِه، ويكونُ الخبرُ مُفْرداً وجملةً بالتَّقاسيمِ والشُّروطِ التي مَضَتْ، وما[6] خَصَّصَ به حُكْمٌ من الأَحْكامِ المذكورةِ.

205أ

قولُه: «ونَحْوُ قَوْلِ القَطَامِي[7]»:

قِفي قَبْلَ التفرُّقِ ياضُباعا ... ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوَداعا

وما أَنْشَدَه بعده «من القَلْبِ الذي يُشَجِّعُ عليه أَمْنُ الإلْباسِ»[8]، يريدُ أنَّ القياسَ على خِلافِ ما جاؤُوا به في الشِّعْرِ، وهو رَفْعُ المعرفةِ ونَصْبُ النكرةِ، فخالفوا في ذلك للضرورةِ لَمَّا كان غَيْرَ مُلْبِسٍ.

---

(1) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(2) يرى الكسائي والفراء أن استعمال «قعد» بمعنى «صار» مطرد، انظر شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 348، وارتشاف الضرب: 2/ 84

(3) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(4) كذا في الأصل. د. شرح المفصل لابن يعيش: 7/ 91، وفي المفصل: 263؛ وط: «مثلهما». تحريف.

(5) في حاشية د: «قوله: إلاَّ أن تكون مانعةً»، لا يجوز «كان زيد اضربْه» أَوْ «لا تضربه» مع جواز «زيد اضربْه» و «لا تضربه»، وقوله: «مانعة» أي: كان مانعة في الشعر، كما قال في المفصل، قوله: فيتماثل البابان، أي: باب المبتدأ والخبر وباب اسْم كان وخبرها بدون المانع». ق: 152ب.

(6) ما بمعنى الذي.

(7) البيت في ديوانه: 31، والكتاب: 2/ 243، والمقتضب: 4/ 94، والمقاصد للعيني: 4/ 295، والخزانة: 1/ 391 وضباعاً: ترخيم ضباعة بنت زفر. الخزانة: 1/ 392

(8) بعدها في د: «بالإعراب».

وقَوْلُهُ[1]:

فَـــإِنَّكَ لا تُبَـــالي بَعْـــدَ حَـــوْلٍ　　　أَظَبْـــيٌ كَـــانَ أُمَّـــكَ أَمْ حِمَـــارُ

وَجْهُ كَوْنِه من هذا البابِ أَنَّ الاستفهامَ الواقعَ بعده «ظَبْيٌ» يُقَدَّرُ بالفعلِ، فتقديرُه: أَكَانَ ظَبْيٌ أُمَّكَ، لأَنَّ تقديرَ الاستفهامِ بالفعلِ أَوْلَى، فإِذا قُـدِّرَ الفعـلُ فيجبُ أَنْ يكونَ على حَسَبِ المفسِّرِ، والمفسِّرُ «كان» فَوَجَبَ أَنْ يكونَ التقديرُ: أَكانَ ظَبْيٌ أُمَّكَ، وهـو عَيْـنُ ما قُصِدَ في الأَبْياتِ الأُخَرِ، فهذا وَجْهُ تقديرِ كَوْنِ اسْمِ «كان» ههنا نكرةً وخبَرِها معرفةً.

وقد ظنَّ بَعْضُ الناسِ أَنَّ مَوْضِعَ الاسْتِشْهادِ[2] أَنَّ الضميرَ في «كان» ضميرُ «ظَبْيٍ»، وضميرُ النكرةِ نكرةٌ[3]، وقد أُخْبِرَ عنه بالمعرفةِ، فكانَ من هذا الباب لذلك[4]، وهذا غَيْرُ مستقيم، فإِنَّك لو قلت: «جاءني رجلٌ وكان راكباً» لَكَان مستقيماً، ولم يُعَدَّ الاسْمُ خارجاً عن القياسِ لكَوْنه ضميرَ نكرةٍ، [يَعْني: الضميرُ في «كان» في قولك: «جاءَني رجلٌ وكانَ راكباً» معرفةٌ، وإن كان ضميرَ «رجلٌ» وهو نكرةٌ][5].

فإِنْ قيلَ: ليسَتْ هذه من قَبِيلِ ما نحن فيه، فإِنَّ الذي نحن فيه أَنْ يكونَ الاسْمُ نكرةً والخَبَرُ مَعْرِفةً، وما مَثَّلْتَ[6] به نكرتان، لأَنَّ ضمير النكرةِ[7] نكرةٌ[8]، و«راكباً» نكرةٌ.

---

(١) بعدها في د: «من ذلك»، وقائل البيت هو خداش بن زهير، وهو في شعره: ٦٦، والكتاب: ١/ ٤٨، والمقتضب: ٤/ ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٩٤-٩٥، ونسبه العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٤١٥ إلى زرارة بن فَرْوان، وحكى البغدادي نسبته إلى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث وخداش بن زهير وزرارة بن فروان، انظر الخزانة: ٣/ ٢٣٠-٢٣٢، وورد بلا نسبة في مغني اللبيب: ٦٥٣.

(٢) سقط من ط: «أن موضع الاستشهاد».

(٣) سقط من ط: «نكرة». خطأ.

(٤) استشهد سيبويه والمبرد وابن يعيش بالبيت على أن وقوع اسْم كان نكرة وخبرها معرفة من ضرورات الشعر، انظر الكتاب: ١/ ٤٨، والمقتضب: ٤/ ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٩٥

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في ط: «مثل».

(٧) في ط: «الرجل». تحريف.

(٨) يرى سيبويه والمبرد أن ضمير الغائب العائد إلى نكرة نكرة، انظر الكتاب: ١/ ٤٨-٤٩، والمقتضب: ٤/ ٩١-٩٤، ويرى الرضي أن الضمير يصير معرفة إذا عاد إلى نكرة مختصة، انظر شرح الكافية له: ٢/ ١٢٨، وارتشاف الضرب: ١/ ٤٦٠

فالجوابُ: أَنَّه كما يَمتَنِعُ أَنْ يكونَ اسْمُ «كان» نكرةً وخَبَرُها معرفةً فيمتَنِعُ[1] أَنْ يكون اسْمُها نكرةً من غَيْرِ مُصَحِّحٍ، ولو لم يكُنْ الضميرُ معرفةً لَمَا صَحَّ، بدليلِ امْتِناع «كان رجلٌ قائماً»، ثمَّ لو قُدِّرَ ضاربٌ معهودٌ بَيْنَكَ وبَيْن مخاطَبِك لصَحَّ أَنْ تقولَ: «جاءَني اليَوْمَ رجلٌ» واتَّفَقَ أَنْ كانَ ذلك الضارِبَ، وهذه[2] عَيْنُ ما أَنْكَرَ، وليستْ مِثْلَ قولك: «كان رجلٌ الضارِبَ»، هذا ما لا يُشَكُّ فيه، والنحويُّون وإن اختلفوا في أَنَّ ضميرَ النكرةِ معرفةٌ[3] فلم يَخْتَلِفوا في صِحَّةِ وقُوعِها مَحَلَّ المعرفةِ، وإنَّما الخِلافُ في أَنَّ المعرفةَ/ راجعةٌ إلى ما يَتَعَيَّنُ مدلولُه وجوداً أَوْ على أَيِّ وَجْهٍ كان[4]، ولذلك يُقالُ بالإِجْماع: «ضَرَبْتُ رجلاً وهو راكبٌ»، ولولا أَنَّ الضميرَ في حُكْمِ المعرفةِ لم يَصِحَّ وقوعُه مبتدأً. ٢٠٥ب

وقد أُوْرِدَ على التقديرِ الأَوَّل[5] أَنَّ الدَّاخِلَ عليه همْزَةُ الاسْتِفْهامِ المعادِلَةُ لأَمْ يجبُ أَنْ يكونَ الواقعُ بعد أَمْ مُعَادِلاً له، وإذا جُعِلَ الواقعُ بعد الهمزةِ «كان» المقدَّرةُ لم يكن الواقعُ بعد «أَم» المُعادِلَة[6] كذلك، أَلا تَرى أَنَّك لو قلْتَ: «أَضَرَبْتَ زيداً أَمْ عَمْراً» لم يستقم حتى تقولَ: «أَزيداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً»، لأَنَّ الغَرَضَ بدُخولِ الهمزةِ وأَمْ المعادِلَة بَيْن شَيْئَيْن نِسبَتُهما باعتبارِ ما جُعِلَ لهما عند المتكلِّم على حالٍ واحدةٍ، فَقُصِدَ ذِكْرُ أَحَدِهما بعد الهمزةِ، والآخَرِ بعد أَمْ لذلك الغَرَضِ، وإذا كان كذلك فقد أَوْقَعْتَ بعد الهمزة ههنا «كان» المقدَّرَةَ وأَوْقَعْتَ بعد أَمْ لَفْظَ حمارٍ، فلم تُعادِلْ بين الأَمْرَيْن اللَّذَيْنِ جِيءَ بالهمزةِ وأَمْ لهما، والجوابُ من وجْهَيْن:

أَحَدُهما: أَنَّه لَمَّا كانت «كان» المقدَّرَةُ واجباً حَذْفُها لَمَّا وَقَعَ [كانَ][7] مُفَسِّراً لها كانَ حُكْمُها لذلك حُكْمَ العَدَمِ[8]، فقد وَقَعَ بعد همزةِ الاستفهامِ ما قُصِدَ به المُعادَلَةُ بينه وبين ما بعْدَ أَمْ، وهو حمار، فهذا وَجْهٌ يُسَوِّغُ ذلك.

والآخَرُ: أَنَّ «كان» المقدَّرَةَ لَمَّا لم تكُنْ مقصودةً كان تقديرُها ووجودُها كالعَدَمِ، فلم يُذْكَرْ بعد

---

(١) لعل الأصح: «يمتنع».

(٢) في ط: «وهذا».

(٣) في ط: «ضمير النكرة هل هو نكرةٌ أَوْ معرفة»

(٤) بعدها في ط: «لذيك».

(٥) في حاشية د: «قوله: على التقدير الأَوَّل أن يكون «كان» في قوله: «أظبي كان أمك» مفسَّراً لكان الذي اقتضاه همزة الاسْتفهام وتقديره: «أكان ظبي أمك»». ق: ١٥٣أ

(٦) في د: «المعَادل».

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) في حاشية د: «لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر»، ق: ١٥٣أ.

الهمزةِ مقصوداً إلاَّ ظبْيٌ، وهو المعادِلُ.

والأَوْلى بَعْدَ ذلك أَنْ يُقالَ: إنَّ «ظَبْيٌ»[1] مبتَدأٌ، و«كان أُمَّك» خَبَرٌ له، و«حمارٌ» عَطْفٌ على ظَبْيٍ، وصَحَّ الابْتداءُ بالنكرةِ لَمَّا كانَتْ بعد الهمزةِ المعادِلَةِ لأَمْ، كما صَحَّ «أَرَجُلٌ في الدارِ أَم امرأَةٌ»، إلاَّ أَنَّه يَخْرُجُ البيتُ عن مقصودِ التمثيلِ لِمَا تقَدَّمَ أَوَّلاً من إبْطالِ كَوْنِ الضميرِ نكرةً.

ولو قالَ قائلٌ: إنَّ «كان» ههنا لا ضميرَ فيها، وإنَّ أصلَ الكلامِ: أَظَبْياً كان أُمُّك أَمْ حماراً، فـ«ظَبْياً» هو الخبَرُ في الأَصْلِ، و«حماراً» معطوفٌ علَيْه، فلمَّا قُصِدَ إلى القَلْبِ قُلِبَ مع بقاءِ كُلِّ شيْءٍ في مَوْضِعِه، والمعنى على ما كانَ عليه.

فإنْ قيلَ: فهذا يُؤَدِّي إلى جَوَازِ تَقْديمِ اسْمِ كان علَيْها، لأَنَّه[2] لَمَّا رُفِعَ «ظبياً» على تقديرِكم جَعَلَه اسماً لـ«كان»[3]، وهو مُقَدَّمٌ.

فالجوابُ: أَنَّه لم يُقْصَدْ إلى جَعْلِه اسماً تَحْقيقاً، وإنَّما قُصِدَ إلى جَعْلِه اسْماً صورةً، ألا ترى أَنَّه في المعنى خَبَرٌ على ما/ كان علَيْه لو كانَ منصوباً، فيكونُ ذلك هو الذي سَوَّغَ بقاءَه مُقَدَّماً، وهذا لا بُعْدَ فيه إلاَّ حَذْفَ التاءِ من «كانت»، فإنَّه إذا بَقِيَ الأَمْرُ على ما كان عليه في الأَصْلِ، فالأَصْلُ: أَظَبْياً كانت أُمُّك، وقد حُذِفَت التاءُ، وحَذْفُ التاءِ مُشْعِرٌ بجَعْلِ الضميرِ فيها مُسْتَتِراً على أَنَّه اسْمُها[4]، فيُبْطِلُ هذا ذلك[5] التقدير. ٢٠٦أ

وجوابُه أَنْ يُقالَ: هذا كُلُّه مِنْ قَبِيلِ الشُّذوذِ، وحَذْفُ التاءِ أَيضاً من قَبِيلِ الشذوذِ، إلاَّ أَنَّه شُذوذٌ يَلْزَمُ منه شذوذٌ ثانٍ، ويُمْكِنُ أَنْ يُقَوَّى ذلك بأَنْ يُقالَ: لَمَّا جَعَلَ الظَّبْيَ في الصورةِ مُخْبَراً عنه صارَ «كان» كأَنَّه في الصورةِ راجعٌ إلَيْه، وصارَ «أُمُّك» كأَنَّه في الصورةِ غَيْرُ الاسْمِ، فشُبِّهَ بما فيه ضميرُ المذكَّرِ وبما لم يَقَعْ منسوباً إلى مؤنَّثٍ، ومِثْلُ ذلك يَفْصِلُه[6] عن قولهم: «كان هندٌ قائمةً»، فإنَّه يُناسِبُ حَذْفَ التاءِ المذكورةِ.

---

(١) سقط من ط من قوله: «مقصوداً إلاَّ . . .» إلى «ظبي». خطأ.

(٢) في ط: «لأنها». تحريف.

(٣) سقط من ط: «لكان».

(٤) في ط: «اسماً». تحريف.

(٥) في د: «هذا على ذلك. .».

(٦) في حاشية د: «يَفْصله، لأن هذا قبيح وذلك ليس بقبيح، وإنْ كانا يتناسبان في حَذْف التاء». ق: ١٥٣ب.

قولُه: «وكان على أَرْبعةِ أَضْرُبٍ، ناقصةٍ كما ذكرَ[١]، وتامَّةٍ بمعنى وَقَعَ ووُجِدَ».

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ «كان» وأَخَواتِها مَوْضوعةٌ لتَقْريرِ الشيْءِ على صفةٍ وقد تَبَيَّنَ بذلك نُقْصانُها، وقد استُعْمِلَ «كان» بمعنى «حصَلَ الشيْءُ في نَفْسِه»، فعلى ذلك لا تَقْتَضي إلاَّ مرفوعاً لا غَيْرُ، مِثْلُ قَعَدَ وجَلَسَ، ولذلك سُمِّيت تامَّةً في هذا الوجه لانْتفاءِ المعنى الذي سُمِّيَتْ به ناقصةً[٢]، ومَثَّلَ بقولهم: «كانت الكائنةُ»، أَيْ: حَصَلَتْ، وكذلك «المَقْدورُ كائنٌ» و«كُنْ فَيَكُونُ»[٣].

وزائدةٌ تَعْرِفُها بأَنْ يكونَ وُجودُها كالعَدَمِ، وهذا مَعْنى الزائدِ في كُلِّ مَوْضعٍ، وهو الذي يَبْقى الكلامُ بَعْد حَذْفه على معناه قَبْلَه إلاَّ في التأْكيدِ، [لأَنَّك إنْ أَرَدْتَ التأْكيدَ بكان لا يكونُ وجودُه وعدَمُه على السَّوِيَّة، ولكنْ في إعْرابِ الجملةِ دخولُ «كان» وعدَمُه على السَّوِيَّةِ، كقولك: «زيدٌ كانَ ضَرَبَ»][٤]، ومثَّلَه [في الكتاب][٥] بقولهم: «إنَّ من أَفْضَلِهم كان زيداً» يَعْني: إنَّ من أَفْضَلِهم زيداً، وكذلك البيتُ[٦]، وكذلك «لم يُوجَدْ كان مِثْلُهُمْ»[٧].

وأَمَّا التي فيها ضميرُ الشَّأْنَ فهي وإنْ جُعِلَتْ قِسْماً داخلةً في أَقْسامِ النَّاقصةِ، لأَنَّها لتقريرِ الشيْءِ على صفةٍ، ولا بُدَّ لها من اسْمٍ وخبرٍ، إلاَّ أَنَّها لَمَّا كانت تَخْتَصُّ بأَحْكامٍ لا يُشارِكُها فيها[٨] بَقِيَّةُ أَقْسامِ الناقصةِ جُعْلَتْ قِسْماً برَأْسِهِ[٩] تنبيهاً على تلك الأَحْكامِ، منها أَنَّ اسْمَها لا يكونُ إلاَّ

---

(١) في د: «وقع». وهو مخالف لنص المفصل: ٢٦٤.

(٢) في د: «الناقصة».

(٣) يس: ٣٦/ ٨٢، غافر: ٤٠/ ٦٨

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الكتاب: ٢/ ١٥٣؛ والمفصل: ٢٦٥

(٦) أي:

«جِيادُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامَى ... على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ»

والبيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٩٩، والأشموني: ١/ ٢٤١، والمقاصد للعيني: ٢/ ٤١، والخزانة: ٤/ ٣٣

وتَسامى: أصله تتسامى من السمو، والمسوَّمة: الخيل التي جُعلت عليها علامة، والعراب: الخيل العربية. الخزانة: ٤/ ٣٤-٣٥

(٧) هذا من قول العرب: «ولَدَت فاطمة بنت الخُرْشُب الكملة من بني عَبْس لم يوجد كان مثلهم». انظر المقتضب: ٤/ ١١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٠٠

(٨) في ط: «فيه». تحريف.

(٩) في د: «برأسها».

ضميراً، ومنها أنَّه لا يكونُ إلاَّ للحديثِ، ومنها أنَّه لا يكونُ إلاَّ مُبْهَماً ومنها أنه لا يكـونُ خبرُهـا إلاَّ
٢٠٦ب جملةً، ومنها أنَّه/ لا يكونُ فيه ضميرٌ يعودُ[1] على اسْمِها.

«وقولُه عزّ وجلّ: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[2] يَتَوجَّه على الأَرْبَعَةِ».

فإذا كانَتْ ناقصةً كان «قلبٌ» اسْمَها و«لَهُ» خبَرَهـا، وإنْ كـانَتْ تامّةً[3] كـان «قلْبٌ» فاعلَهـا، و«لَهُ» مُتَعلِّقٌ بها، وإنْ كانَتْ زائدةً كان «لَـهُ قَلْـبٌ» مبتـدأً وخبراً، والمعنى: لِمَنْ لـه قلـبٌ، وإذا[4] كانَتْ لضميرِ الشَّأنِ كـان فيهـا ضميرُ الحديثِ، هـو اسْمُها، و«لَـهُ قَلْـبٌ» مبتـدأٌ وخـبرٌ في مَوْضِـعِ خبرِها، فقد تَحقَّقَ تَوَجُّهها على الأَوْجُهِ الأَرْبَعَةِ.

«وقيلَ في قوله:[5]
بتَيْهـــاءَ قَفْـــرٍ . . . . البيت

إنَّ «كان» فيه بمعنى صارَ» لِتَعذُّرِ[6] حَمْلِها على أَحَدِ الوجوهِ[7] الأَرْبَعة، فالتَّامَّةُ والزَّائدةُ والتي فيها ضميرُ الشَّأْنِ امْتِناعُها واضِحٌ.

أَمَّا التامَّةُ فلأَنَّه يَجِبُ أَنْ يكونَ «فراخاً» حالاً، فيَـلْزَمُ أَنْ يكـونَ البَيْـضُ في حـالِ كَوْنـه فِراخـاً، وهو فاسِدٌ، وأَمَّا الزائدةُ فتَفْسُدُ من حيث اللَّفْظُ ومن حيـث المعنـى، أَمَّـا اللَّفْـظُ فَلِنَصْـبِ «فراخـاً». وأَمَّا المعنى فللإِخْبارِ عن البَيْضِ بأَنَّه فِراخٌ، وأَمَّا التي فيها ضَميرُ الشَّأْنِ فللأَمْرَيْنِ بعَيْنِهما، والنَّاقِصةُ

---

(١) سقط من د: «يعود». خطأ.
(٢) ق: ٥٠/ ٣٧، والآية: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾.
(٣) سقط من ط: «وإن كانت تامة». خطأ.
(٤) في د: «وإن».
(٥) البيت بتمامه:
«بتَيْهـــاءَ قَفْـــرٍ والمَطِـــيُّ كأَنَّهـــا قَطَـا الحَزْنِ قـد كـانَتْ فِرَاخـاً بيوضُهـا»
وقائله ابن أحمر، وهو في ديوانه: ١١٩، والخزانة: ٤/ ٣١-٣٣، ونسبه ابن يعيش في شـرح المفصـل: ٧/ ١٠٢ إلى ابن كنزة، وورد بلا نسبة في الأشموني: ١/ ٢٣٠.
التيهاء: المَفازة التي لا يهتدى فيها، والقفر: المكان الخالي، يصف المطيَّ بسرعة السير، فإنها بمنزلة قطا تركت بيوضاً صارت فراخاً، الخزانة: ٤/ ٣١
(٦) في د: «ولتعذر». تحريف.
(٧) في ط: «الأوجه».

إنَّما لم تَسْتَقِمْ لأَنَّه يُؤَدِّي إلى عَكْسِ المعنى، لأَنَّها تُشْعِرُ ههنا بأَنَّ الفراخَ سابقةٌ على البَيْضِ، لأَنَّ المعنى يَصيرُ: كان البَيْضُ فِراخاً، وهو عَكْسُه، لأَنَّ المعنى[1]: كان الفِراخُ بَيْضاً، فلمَّا كان مُؤَدِّياً إلى عَكْسِ المعنى تَعَذَّرَ حَمْلُه على ذلك، فَحُمِلَ على «صارَ»، والمعنى عليه.

قَوْلُه: «ومعنى صارَ الانْتِقالُ».

قد تقَدَّمَ أَنَّ هذه الأَفْعالَ الناقصةَ كُلَّها لتقريرِ الشيْءِ على صفةٍ، وبه احْتاجَتْ إلى الخبرِ، فكانت ناقصةً، ثمَّ كُلُّها مُشْتَرِكةٌ في أَنَّها تُثْبِتُ للخبرِ حُكْمَ معناها، ولَمَّا كان معنى «صارَ» الانتقالَ وَجَبَ أَنْ يكونَ ذلك الحكْمُ ثابتاً للخبرِ، فإذا قلْتَ: «صار زيدٌ عالماً» ففي عالمٍ حكْمُ الانتقالِ، لأَنَّه الحالُ التي انْتَقَلَ إلَيْها، وهذه الانْتِقَالُ قد يكونُ إلى صفةٍ حقيقيَّةٍ، كقولك: «صارَ زيدٌ عالماً» و«صارَ الطِّينُ خَزَفاً»، وقد يكونُ لمجرَّدِ نِسْبةٍ، كقولك: «صارَ زيدٌ منِّي قريباً» و«صارَ زيدٌ غنيّاً وفقيراً»، وقد يكونُ باعْتِبارِ المواضعِ كقولك: «صارَ زيدٌ إلى عمرٍو»، [أي: انتقلَ إلَيْه][2]، وكُلُّ ذلك سَواءٌ لصحَّةِ مَعْنى الانْتِقالِ.

---

(١) في الأصل. ط: «لأنه». وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٢٠٧أ

«فصل: وأَصْبَح وأَمْسى وأَضْحى على ثلاثةِ / معانٍ،

أَحَدُها: أَنْ تَقْرِنَ مَضْمونَ الجملةِ بالأَوْقاتِ الخاصَّةِ التي هي الصَّباحُ والمساءُ والضُّحى على طريقةِ كان».

يَعْني أَنَّها تكونُ ناقصةً، وإذا كانتْ ناقصةً وَجَبَ أَنْ يُعْطَى الخَبَرُ حُكْمَ معناها، ومعناها الدِّلالةُ على الدُّخولِ في هذه الأَوْقاتِ فوَجَبَ أَنْ يكونَ الخَبَرُ داخلاً في هذه الأَوْقاتِ في حالِ نِسْبَتِه لِمَنْ هو لَهُ، فإذا قلْتَ: «أَصْبَحَ زيدٌ عالماً»، فقد أَعْطَتْ «أَصْبَحَ» لـ«عالماً» حُكْمَ الإِصْباحِ حتى صارَ المعنى أَنَّه مَنْسوبٌ إلى صاحبِه في وَقْتِ الصَّباحِ دون غيْرِه، وكذلك أَمْسى وأَضْحَى.

والثاني[1]: أَنْ تُفيدَ مَعْنى الدُّخولِ في هذه الأَوْقاتِ، وحينئذٍ تكونُ تامَّةً، لا خَبَرَ لها، لأَنَّ المعنى: دَخَلَ في هذا الوقتِ، كما تقول[2]: أَظْهَرْنا وأَعْتَمْنا، فهي في هذا البابِ ككانَ التامَّةِ، ومن ذلك قولُه[3]:

ومِنْ فَعَلاتي أَنَّني حَسَنُ القِرَى ... إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْباءُ أَضْحَى جَليدُها

فقولُه: «أَضْحَى جليدُها» أَيْ: دَخَل في وقْتِ الضُّحى[4].

والثالثُ: أَنْ تكونَ بمَعْنى صارَ، والكلامُ فيه كالكلامِ في صارَ، ومنه قولُه[5]:

ثُمَّ أَضْحَوْا كأَنَّهم وَرَقٌ جَفْـ ... ـفَ فَأَلْوَتْ بهِ الصَّبا والدَّبُورُ

---

(١) أي المعنى الثاني من معاني هذه الأفعال، والمعنى الأول تكون فيه ناقصة

(٢) سقط من ط من قوله: «وحينئذ تكون...» إلى «تقول». خطأ.

(٣) هو عبد الواسع بن أسامة كما ورد في المفصل: ٢٦٦، وشرحه لابن يعيش: ٧/ ١٠٤، وورد بلا نسبة في الأشموني: ١/ ٣٦، والدرر: ١/ ٨٥

(٤) بعدها في د: «والجليد الجمد، قال الشاعر:

رآني جليداً وهْوَ كالشَّمْسِ صورةً ... فذُبْتُ وبالشَّمْسِ الجليدُ يذوبُ»

«والجمد بالتحريك: الماء الجامد، الجَمْدُ بالتسكين: ما جمد من الماء». اللسان (جمد).

(٥) هو عديّ بن زيد، والبيت في ديوانه: ٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٠٥، والدرر: ١/ ٨٤ وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ١/ ١٠٤، والأشموني: ١/ ٢٣٠.

«الصبا: ريح تستقبل البيت». اللسان (الصبا).

«الدبور: ريح تأتي من دبر الكعبة». اللسان (دبر).

لأنَّه لا يَسْتَقيمُ أَنْ يُرَادَ[١] اعتبارُ الوقْتِ لأَنَّهم على هذه الصِّفَةِ في هـذا الوقـتِ وغَـيْرِه، وليـس المقصودُ أَنَّهم في الضُّحَى على هذه الصفةِ، إذْ ليس للتخصيصِ وَجْهٌ، وإِنَّما المعنى: ثمَّ صاروا.

قولُه: «وظَلَّ وباتَ على معنَيَيْنِ أَحَدُهما: اقْتِرانُ مَضْمونِ الجملةِ بالوقتَيْنِ الخاصَّيْنِ».

ويَعْني بالوقْتَيْنِ الخاصَّيْنِ النَّهـارَ واللَّيْـلَ، فالنَّهـارُ لظـلَّ، واللَّيْـلُ لبـاتَ، والمَعْنـى بالنِّسبةِ إلـى الوَقْتَيْنِ كمعنى أَصْبَحَ في الوَجْهِ الأَوَّلِ، والوَجْهُ الثاني ظاهِرٌ [أَنَّها تامَّةٌ[٢]].

قولُه: «والتي في أَوَائِلها الحرْفُ النَّافي في مَعْنىً واحدٍ، وهو اسْتِمْرارُ الفعلِ بفاعِلِه في زَمَانِه».

يَعْني ما زالَ[٣] وما بَرِحَ وما فَتِئَ وما انْفَكَّ دون مـا دَامَ، فإِنَّهـا ليسـت للنَّفْـي، [بـل مَصْدَرِيَّةٌ، ومعناها التَّوقِيتُ][٤].

قولُه: «وهو اسْتِمْرارُ الفِعْلِ بفاعِلِه» يَعْني اسْتِمْرارَ الخَبَرِ، وقولُه: «بفاعِلـه» يَعْنـي بِمَـنْ نُسِـبَ إليه، وقولُه: «في زمانه» يَعْني مِـنْ حـينِ صَلَـحَ لـه، وفي عبارَتـه بَعْـضُ التعَسُّـفِ، لأَنَّـه جَعَـلَ الخَـبَرَ فِعْلاً، وجَعَلَ المَنْسُوبَ إِلَيْه فاعِلاً له، وكُلُّ ذلك على غَيْرِ الاصْطِلاحِ، والأَوْلَى أَنْ يقولَ: اسْتِمْرارُ الخَبَرِ بِمَنْ نُسِبَ إِلَيْه/ من حينَ صلَحَ له، ويُحْتَمَلُ أَنْ يريدَ باسْتِمْرارِ الفعـلِ نَفْـسَ هـذه الأَفْعـالِ التـي هي ما زال [وأَخَواتُها][٥]، و«بفاعِلِه» يَعْني بأَسْمائِها، لأَنَّها فاعلاتٌ في التحقيـقِ[٦]، فيكـونُ المعنى أَنَّ ثُبُوتَ هذه الأَفْعالِ بِحَسَبِ معانيها حاصِلٌ لفاعِلِيها، ومعانيها ثُبُوتُ أَخْبارِها على الصفـةِ المرادَة بها، وهو مَعْنى الاسْتِمْرارِ مـن حـينَ صَلَـحَ لـه، وهـذا أَشْبَهُ مـن حيـث جَرَى اللَّفْظُ علـى مـا هـو الاصطلاحُ بِخِلافِ الأَوَّلِ. ٢٠٧ب

قولُه: «ولدُخولِ النَّفْيِ فيها على النَّفْيِ جَرَتْ مَجْرَى كان».

لأَنَّ «زالَ» معناها النَّفْيُ، و«ما» معناها النفْيُ، فـإِذن صـارَ المعنـى: انْتَفَـى النَّفْـيُ، وإِذا انْتَفَـى النَّفْـيُ وَجَبَ الإِثْباتُ، فصارتْ بمعنى ثَبَتَ مُسْتَمِراً، وإِذا كان كذلك لم يَجُزْ أَنْ تقولَ: «مازالَ زيـدٌ إِلاَّ عالماً»،

---

(١) سقط من ط: «أن يراد».
(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٣) في د: «يعني زمان ما زال».
(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٦) سمى سيبويه اسْم كان فاعلاً، انظر الكتاب: ١/ ٤٩ - ٥٠.

لأنَّ «إلاَّ» لا يستقيمُ أنْ تكونَ للإخراجِ، فلا تكونُ «إلاَّ» للتفريغ، [لأنَّ «إلاَّ» لا تجيءُ إلاَّ للإخْراجِ أوْ التفريغِ، وههنا لا يَصْلُحُ أنْ تكونَ للإخْراجِ، فتكونَ للتَّفْريغ][1]، وإذا كان كذلك فشَرْطُ التَّفْريغ أنْ يكونَ في مِثْلِ ذلك بعد نَفْيٍ، ولا نَفْيَ ههنا لِمَا ثَبَت من أنَّ «مازال» للإثْباتِ، ثمَّ لو سُلِّمَ أنَّها تكونُ بعد الإثْباتِ لوَجَبَ أنْ يكونَ المُخْرَجُ مَنْفياً، وإذا كان مَنْفياً بإلاَّ لكَوْنه بَعْد الإثْباتِ تَنَاقَضَ مع «مازالَ»، لأنَّ «مازالَ» لإثْباتِه، و«إلاَّ» يكونُ لنَفْيه، فيصيرُ مُثْبَتاً مَنْفياً في حالٍ واحدةٍ، وهو مُحَالٌ.

«وخُطِّئَ ذو الرُّمَّة بقوله[2]:

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً».

لِمَا ذكرْناه من الوجهَيْن، [سواءٌ كان المقدَّمُ مَنْفِيّاً أوْ مُثْبتاً، لأنَّ الاسْتِثْناءَ من النَّفْيِ إثْباتٌ، ومن الإثْباتِ نَفْيٌ، ويَلْزَمُ التناقُضُ][3]، وقد قِيلَ: إنَّ قَوْلَه: «على الخَسْفِ» هو خَبَرُ «ما تَنْفَكُّ»، كأنَّه قالَ: ما تَنْفَكُّ مُهَانةً، ثمَّ استَثْنَى «إلاَّ مُنَاخَةً» بعد أنْ كَمُلَ اسْمُها وخَبَرُها على أنَّه حالٌ مُسْتَثْنى من أَحْوالٍ عامَّةٍ مُقَدَّرةٍ، أيْ: ما تَنْفَكُّ على الخَسْفِ في حالٍ من الأَحْوالِ إلاَّ في حالِ الإناخَةِ[4]، فإنَّه تَحْصُلُ لها راحةٌ، فيكونُ المرادُ بالإناخَةِ إناخَةَ البعيرِ، وهو جَعْلُه بارِكاً، فإنَّه حينئذٍ تَحْصُلُ[5] له راحةٌ، ويكونُ المَعْنيُّ بمُناخة[6] في وَجْهِ الإفْسادِ، [أيْ: الذي يَلْزَمُ التَّناقُضُ منه][7]، أيْ: مقصورةً على الخَسْفِ أيْ: الذُّلّ لا تُفارِقُه حتَّى يَحْصُلَ بها الغَرَضُ، [أي: بالإناخَةِ، غَرَضُ الشَّاعِرِ، وهو قَوْلُه: «أوْ نَرْمي بها بَلَداً قَفْراً][8]، إلاَّ أنَّ التقديرَ المصَحَّحَ ضعيفٌ من وجهَيْنِ:

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) عجز البيت: «على الخَسْفِ أو نَرْميْ بها بَلَداً قَفْراً».
وهو في ديوان ذي الرمة: ٢٤٠، والكتاب: ٤/ ٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٠٦، والدرر ١/ ٨٨، والخزانة: ٤/ ٤٩، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ١٥٦، ومغني اللبيب: ٧٦.
والخسف: النقيصة، وبات على الخسف أي: جائعاً، والحراجيج: جَمْع حرجوج وهي الناقة الضامر.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) قال بهذا الرأي الفراء والأخفش والزجاج والفارسي، انظر الحلبيات ٢٧٨، والجنى الداني: ٥٢١، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٢/ ١١٢، وذكره ابن يعيش ولم ينسبه، وحكاه ابن مالك مع آراء أخرى دون نسبة، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥٧ -٣٥٨، ومغني اللبيب: ٧٦.

(٥) سقط من ط: «تحصل».

(٦) في ط: «لمناخة». تحريف.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

أَحَدُهما: أَنَّه اسْتِثْناءٌ مُفْرَّغٌ، والاسْتِثْناءُ المفرَّغُ قَلَّ أَنْ يأتِيَ في المثْبَتِ، وإِنَّما يأتي في النَّفْيِ.

والآخَرُ: أَنَّ الاسْتِثْناءَ المفَرَّغَ إِنَّما يكونُ المُسْتَثْنى منه مُقَدَّراً قَبْلَه، وهذا إِنَّما يُقَدَّرُ المستَثْنى منه بَعْده، لأَنَّه مُسْتَثْنى من الأَحْوالِ للضميرِ المستَقِرِّ في قوله: «على الخَسْفِ»، لأَنَّ التقديرَ: ما تَنْفَكُّ مُهَانَةً في جميعِ الأَحْوالِ إلاَّ في حالِ الإناخَةِ، فكانَ المسْتَثْنى منه مُقَدَّراً بَعْده، وذلك لم يُعْهَدْ في الاسْتِثْناءِ المفَرَّغِ.

قولُه: «وتَجِيءُ مَحْذوفاً منها/ حَرْفُ النَّفْيِ». ٢٠٨أ

وذلك مع القَسَمِ، لأَنَّه قد عُلِمَ أَنَّه مُرَادٌ، كما تقولَ: «واللَّهِ يقومُ زيدٌ»، وذلك جارٍ في حَرْفِ النَّفْيِ في هذه الأَفْعالِ وفي غَيْرِها على ما يَأْتي في القَسَمِ.

قالَ: «وما دامَ تَوْقيتٌ للفعلِ».

قال الشيخُ: إِنْ أَرادَ بقوله: «للفعلِ» دامَ نَفْسَها أَوْ خَبَرَها فليس ذلك بِمُسْتقيمٍ، إِذْ ليستْ تَوْقيتاً لنَفْسِها ولا خَبَرِها، وإِنْ أَرادَ بقوله: «للفعلِ» الذي يَصْحَبُها فلم يُبَيِّنْ لها خصوصيَّةً وهو[1] مقصودُه[2]، إِذْ ذلك مَعْنى لَفْظَةِ «ما» في كُلِّ مَوْضعٍ، إذا كانت للظَّرْفيَّةِ، كقولك: «أَجْلِسُ ما جَلَسْتَ» و«أَكْتُبُ[3] ما كَتَبْتَ» وشِبْهِ ذلك، والغَرَضُ تَبْيينُ معناها المتميِّزةِ به[4] باعْتبارِ حاجَتِها إلى الخَبَرِ، لا تَبْيينُ مَعْنى لفظةِ «ما» التي للظَّرْفيَّةِ، فإِنَّ ذلك يَعُمُّ ما الظرفيَّةَ[5] أَيْنما وقَعَتْ.

والأَوْلَى أَنْ يُقالَ: «وما دامَ» تَوْقيتٌ لأَمْرٍ بمدَّةِ ثُبوتِ خَبَرِها لاسْمِها، فقَوْلُه: «تَوْقيتٌ لأَمْرٍ» يَعْني به ما يَصْحَبُها من فِعْلٍ أَوْ مُشَبَّهٍ به، وقولُه: «بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِها لاسْمِها» ممَّا تَتَمَيَّزُ به «ما دامَ» دونَ غَيْرِها ممَّا يكونُ ظَرْفاً، فإِنَّ ذلك تَوْقيت لأَمْرٍ بمدَّةِ ثبوتِ ذلك الفعلِ الواقعِ معها لفاعِلِه.

وإِذا قلْتَ: «أَجْلِسُ ما دُمْتَ قائماً» فقَوْلُك: «ما دُمْتَ قائماً» تَوْقيتٌ للجُلوسِ بمدَّةِ ثُبوتِ القيامِ مَنْسوباً إلى المخاطَبِ، فهذا هو المعنى الذي تَتَميَّزُ به عن سائرِ الأَفْعالِ التي تَصْحَبُها «ما»

---

(١) في ط: «وهي».

(٢) سقط من د: «وهو مقصوده».

(٣) سقط من ط: «أكتب».

(٤) في حاشية د: «أي: مَعْنَى مادام، المتميزة به يعني معناها» ق: ١٥٥ أ.

(٥) سقط من ط من قوله: «فإن ذلك يعم ما الظرفية». خطأ.

الظرفيَّةُ، فكان التَّعرُّض[1] لبيانِه أهمَّ من التَّعَرضِ لبيانِ الأَمْرِ العامِّ الذي لا خُصوصيَّةَ لها فيه.

ثمَّ بيَّنَ كَوْنَها ظرفيَّةً بتَشْبيهِها بالمصادرِ التي وقَعَتْ ظرْفاً إيْذاناً بأَنَّها المصدريَّةُ استُعْمِلَتْ ظَرْفاً.

قالَ: «ولذلك كان مُفْتَقِراً إلى أَنْ يُشْفَعَ بكلامٍ، لأَنَّه ظرْفٌ لا بُدَّ له مِمَّا يقعُ فيه».

وهذا واضِحٌ، لأَنَّ المفعولَ فيه ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ، وإذا كان ذلك مفعولاً فيه وَجَبَ أَنْ يكونَ مَعَه فِعْلٌ مذكورٌ أَوْ شِبْهُهُ مِمَّا يكونُ الظرفُ به فَضْلَةً، إذْ الظرفُ لا يكونُ أَحَدَ جُزْأَي الجملة، ومن ثمَّ لم يكنْ بُدٌّ من كلامٍ يُشْفَعُ به حتَّى تَسْتَقيمَ ظَرْفيَّتُه.

قالَ: «و«ليس» معناها نَفْيُ مَضْمونِ الجملةِ في الحالِ».

هذا مَذْهَبُ الأَكْثَرين[2]، وقد ذهَبَ بَعْضُهُم إلى أَنَّه للنَّفي مُطْلَقاً حالاً كان أَوْ غَيْرَه[3]، ولا بُعْدَ في ذلك، قال اللّٰهُ تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4]، وهذا / نَفْيٌ لكَوْنِ العذابِ مَصْروفاً عنهم يَوْمَ القيامةِ فهو نَفْيٌ في المستقبلِ، وهو عَيْنُ ما زعموا خِلافَه، لأَنَّهم يقولون: لو قلْتَ: «ليس زيدٌ قائماً غداً» لم يَسْتَقِمْ، وهذا ليس العذابُ مصروفاً عنهم يومَ القيامةِ، وقد صَرَّحَ[5] في قولِه: «ولا تقولُ: «ليس زيدٌ قائماً غداً»»، وهو خِلافُ الوارِدِ [في القرآنِ، إلاَّ أَنْ يُرادَ به الحالُ المستَقْبَلَةُ][6].

٢٠٨ب

قالَ: «والذي يُصَدِّقُ أَنَّه فِعْلٌ لُحوقُ الضمائِرِ وتاءِ التأنيثِ».

يَعْني باللُّحُوقِ[7] لُحوقَ الضمائرِ البارزةِ المتَّصلةِ على ما تقَدَّمَ، لأَنَّها من خواصِّ

---

(١) في ط: «المتعرض». تحريف.

(٢) في د: «مذهب سيبويه والأكثرين»، وعبارة سيبويه: «وليس للنفي» الكتاب: ٤/ ٢٣٣، وقال ابن السراج: «وإنما أعملوا «ما» عمل «ليس» لأن معناها مَعْنى ليس لأنها نفي كما أنها نفي)) الأصول في النحو: ١/ ٩٧، وانظر الأصول أيضاً: ١/ ٩٢، وكتاب اللامات: ٨، وصرح الفارسي بأنها لنفي الحال فقال: «من شبه «ما» بليس فنصب بها فلدخولها على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ولأنها نفي الحال كليس)) المسائل البصريات: ٦٤٦

(٣) صحح ابن مالك هذا القول، انظر شرح التسهيل له: ١/ ٣٨٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٦، والجنى الداني: ٤٩٩.

(٤) هود: ١١/ ٨ وتتمة الآية ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

(٥) أي الزمخشري.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من د: «باللحوق».

الأَفْعالِ[1]، وقد تقَدَّمَ في حَـدِّ الاسْـمِ مـا يُرْشِـدُ إِلـى فِعْليَّتِهـا ودُخولِهـا تحت حَـدِّ الفعـلِ، وعِلَّـةِ[2] تَجَرُّدِها عن الدِّلالة على الزمانِ الماضي، وسيأتي في المشْتَرَكِ بيانُ إِعْلالِها على هذه الزِّنَةِ.

قالَ: «وهذه الأَفْعالُ في تَقْديمِ خَبَرِها على ضَرْبَيْنِ» إِلى آخره.

قال الشيخُ: كُلُّها مُشْـتَرِكةٌ في صِحَّـةِ تقديـمِ أَخبارِهـا علـى أَسْـمائِها، لأَنَّهـا أَفْعـالٌ مـن حيـث الجملةُ، فَتُصُرِّفَ في معمولِها بتَقْديمِ أَحَدِهما على الآَخَرِ، أَمَّا تقديـمُ أَخْبارِهـا عليهـا فقـد انقَسَـمت باعْتبارِه إِلى ثلاثةِ أَقْسامٍ:

قِسْمٍ جائزٍ اتِّفاقاً، وهو ما عَدَا ما أَوَّلُه «ما»، وما عَـدَا ليـس، وقِسْـمٍ لا يجـوزُ تقديـمُ أَخْبارِهـا عليها، وهو ما أَوَّلُه «ما» خِلافاً لابْنِ كَيْسان، فإِنَّه أَجازَ ذلك في غيرِ«ما دامَ»[3]، وقِسْمٍ اختُلِـفَ فيـه اختلافاً ظاهراً، وهو «ليس»[4].

فأَمَّا ما جاز تقديم الخبر فيه وِفاقاً فواضِـحٌ أَمْرُه، لأَنَّهـا أَفْعـالٌ مُتَصَرِّفـةٌ لـم يَمْنَـعْ مـن التقديـمِ علَيْها مانعٌ، فجازَ، وهو كثيرٌ في كلامهم، [وذلك مِثْلُ: كان وصارَ][5].

وأَمَّا امتناعُ التقديمِ فيما أَوَّلُه «ما» وهي نافيةٌ فلأَنَّه لا يتقدَّمُ على النفيِ مـا في حَـيِّزِه مـع أَنَّـه لـم يُسْمَعْ عنهم، وأَمَّا «ما دام» فمحَـلُّ اتِّفـاقٍ في الامتنـاعِ، وعِلَّتُـه واضحـةٌ، وهـو أَنَّهـا مَصْدَريَّـةٌ، ولا يتقدَّمُ على المصدرِ ما في حَيِّزِه، وهو في «ما دامَ» أَوْلَى، وشُبْهَةُ ابن كَيْسانَ فيما أَوَّلُه ما النافية أَنَّها لَمَّـا دخلَتْ على النَّفْيِ صارَ معناه إِثْباتـاً، فَتَوَهَّـمَ أَنَّ حُكْـمَ النفـيِ يَـزُولُ بِـزَوالِ[6] مَعْنـى النفْـيِ، وليـس بمستقيمٍ، فإِنَّه لو قِيلَ: «ما أَبَى زيدٌ أَكْلاً» لَكانَ معناه إِثْباتاً للأَكْلِ، ولو قِيلَ: «أَكْلاً مـا أَبَـى زَيـدٌ» لـم يَجُـزْ لأَنَّ حُكْمَ النَّفْيِ ثابِتٌ، وإِنَّما اتَّفق أَنَّه دَخَلَ على فِعْلٍ معناه النَّفْيُ، فصارَ المعنى بالآَخرةِ إِثْباتاً، ولـولا أَنَّ

---

(١) من أجل فعلية ليس انظر المقتضب: ٤/ ٨٧، والحلبيات: ٢١٠، والمسائل المنثورة: ٢٠٧-٢٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٩، والجنى الداني: ٤٩٣ - ٤٩٤، والأشباه والنظائر في النحو: ٣/ ١٠

(٢) في ط: «وعلته».

(٣) أجاز ابن كيسان والكوفيون إلاَّ الفراء تقديم خبر ما اتصل بما من الأفعال الناقصة عليها إلاَّ مادام، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٣ - ١١٤ وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٧

(٤) أجاز سيبويه والسيرافي ومتقدمو البصريين تقديم خبر ليس عليها، ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج، انظر الكتاب: ١/ ٤٦، والأصول في النحو: ١/ ٨٩ - ٩٠، والحلبيات: ٢٨٠ - ٢٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥١.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في د. ط: «لزوال».

٢٠٩أ مَعْنى النفيِ حاصِلٌ لم يَرْجع الإثْباتُ الذي دَخَلَ عليه نَفْياً، فكيفَ/ يزولُ مَعْنى النفيِ وباعتبارِه قد حَصَلَ المعنى مُثْبَتاً؟ فالوَجْهُ ما عليه العامَّة، ولذلك لم يُعْرَفْ مِثْلُ ذلك واقِعاً في كلامهم.

وأَمَّا «ليس» فقد زَعَمَ بعضُهم أَنَّه يتقدَّمُ خبرُها علَيْها مِثْلَ «كان» واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، و«يومَ يأتيهِمْ» مَعْمولٌ لـ«مَصْروفاً»، وإذا تقدَّم المعمولُ دَلَّ على جَوَازِ تقَدُّمِ العامِلِ، لأَنَّه فَرْعُ تقدُّمِه، وإلى ذلك ذَهَبَ الزمخشريُّ[2]، [وهو مَذْهَب البصريِّين][3]، فإِنَّه قالَ: «وقد خُولِفَ في «ليس» فَجُعِلَ من الضَّرْبِ الأَوَّلِ»، يَعْني من الذي لا يَجوزُ تقديمُ خَبَرِها عليها، ثمَّ قالَ: «والأَوَّلُ هو الصحيحُ»، يَعْني بالأَوَّلِ دخولَها فيما يَتَقَدَّم الخَبَرُ علَيْها، لأَنَّه قال: «وما عداها يَتَقَدَّم خَبَرُها على اسْمِها وعليها»، ولم يتقدَّمْ إلاَّ حُكْمُ ما أَوَّلُه «ما»، فقد دخلَتْ «ليس» في قوله[4]: «وما عداها»، فإذا قالَ بعد ذلك: «والأَوَّلُ هو الصَّحيحُ» فهو حُكْمٌ على هذا القول بالصِّحةِ، وهو تقديمُ خبَرِها عليها.

وقد مَنَعَ قومٌ تقديمَ خبَرِها عليها، وعِلَّته أَنَّه لم يثْبُتْ مُصَرَّحاً تقديمُه، ولأَنَّها فعلٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ معناه نَفْيٌ، فكان كالحَرْف في[5] امْتِناعِ تقديمِ ما في حيِّزِه عليه.

قالَ: «وفصَّلَ سيبويه في تقديمِ الظَّرْفِ وتأخيرِه بَيْن اللَّغْوِ منه والمُسْتَقَرِّ» إلى آخره.

يُريدُ بالمستَقَرِّ ما كان خبراً مُحْتاجاً إِلَيْه، وجَعَلَه مُسْتَقَرّاً لأَنَّه يَتَعَلَّقُ بالاستقرار فالاستقرارُ فيه، فهو مُسْتَقَرٌّ فيه، ثمَّ حُذِفَ «فيه» اختصاراً، ويريدُ بقوله: «لَغْواً» ما كان فَضْلَةً، وسمَّاه لَغْواً[6] لأَنَّكَ لو حَذَفْتَه لكانَ الكلامُ مُسْتَغنياً عنه لا حاجَةَ به إِلَيْه.

ووَجْهُ اسْتِحْسانه لذلك أَنَّه مُحْتاجٌ إِلَيْه، فكان في تقديمِه إِشْعارٌ من أَوَّلِ وَهْلَةٍ[7] بأَنَّه خَبَرٌ لا فَضْلَةٌ، وفي تأخيرِه إِيْذانٌ بأَنَّه لَغْوٌ لا خَبَرٌ، فلمَّا أَفادَ هذه الإِفادةَ بتقديمِه وتأخيرِه حَسُنَ ذلك فيه على حَسَبِ المعنَيَيْنِ.

---

(١) هود: ١١/ ٨.

(٢) حكى عنه ذلك ابن مالك، في شرحه للتسهيل: ١/ ٣٥١

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، وانظر ٢/ ٨١.

(٤) في د: «قولهم». تحريف. والضمير عائد على الزمخشري، انظر المفصل: ٢٦٩.

(٥) في د: «كالحروف مثل ما في..».

(٦) في د. ط: «فضلة».

(٧) في د. ط: «الأمر».

ومثَّلَ المُسْتَقرَّ بقوله: «ما كان فيها أحَدٌ خَيرٌ منْك[٤]» واللَّغْو بقوله: «ما كان أحَدٌ خَيْراً منْكَ فيها»[١]، ثمَّ قالَ - يَعْني سيبويه -: «وأهْلُ الجَفَاء يقرؤُون: ﴿وَلَمْ يَكُن كُفُوًا لَّهُۥ أَحَدٌۢ﴾[٢]»، وهذا الكلامُ غَيْرُ سَديدٍ، فإنه إنْ كان اعْتِراضاً صحيحاً فلا يَنْدفعُ بأنَّ أهْلَ الجَفَاء يقرؤُون خلافَه، لأَنَّ أَهْلَ الإجْماع يَقْرؤُونه على خِلافِ ذلك، والمعْتَمَدُ عليه لا على ما نُقِلَ آحاداً إنْ[٣] صَحَّ النقلُ فيه، وإنْ لم يكن اعْتِراضاً لازِماً فيُجابُ بما يَدْفَعُه، ويُبَيَّنُ به أنَّه غَيْرُ لازِمٍ.

وأوْلَى ما يُقالُ فيه بعد تَسْليمِ القاعدة الأولى، [وهي تقديمُ غَيْرِ الفَضْلَةِ وتأخيرُ الفضلة][٤] أنَّه عَرَضَ هُهنا مانعٌ/ يَمْنَعُ من حُكْمِ القاعدةِ المتقدِّمة، وهو الاهْتمامُ بتَناسُبِ الفواصلِ، لأَنَّه لو أُخِّرَ لتغيَّرت الفواصلُ، وأمْرُها أهَمُّ من تأخيرِ اللَّغْوِ، فَوَجَبَ لأجْلِ صِحَّةِ الفواصلِ تقديمُه، وإنْ كان لَغْواً، فإنْ وَرَدَ أنَّه يُمْكنُ أنْ يُقَدَّمَ على ما يُصَحِّحُ الفواصل[٥] لا عليهما جميعاً فَيُحْتاجُ إلى جوابٍ في تقديمه علَيْهما جميعاً، وإذا كان أصلُه التأخيرُ، وإنَّما قُدِّمَ لتصحيحِ الفواصلِ، فما وَجَبَ لأَمْرٍ يُقَدَّرُ[٦] بقَدْرِه، فكان[٧] تقديمُه على الاسْمِ يُغْني عن تقديمِه عَلَيْهما جميعاً، ولعَلَّ سيبويه إنَّما قَصَدَ إلى الإجابة عن هذا[٨] الاعتراضِ خاصَّةً، والذي[٩] يَدُلُّ عليه أنَّه مُقَدَّمٌ أيضاً على ما ذُكِرَ أنَّها قراءَةُ أهْلِ الجَفَاء، فكأنَّ أمْرَ الفواصلِ ظاهرٌ في عِلَّةِ تقديمِه على «أحدٍ»، ولو قُدِّرَ أنَّه قَصَدَ ذلك فالجوابُ أيضاً غَيْرُ سَديدٍ لِمَا تَقَدَّمَ [من القراءَةِ العامَّةِ][١٠].

والجوابُ السَّديدُ أنْ يُقالَ: إنَّما قُدِّمَ عليهما جميعاً لأنَّه لَمَّا وَجَبَ تَقْديمُه على أحَدٍ كُرِهَ الفصْلُ بين الجزأَيْنِ اللَّذَيْن هما مسنَدٌ ومسندٌ إليه، فقُدِّمَ عليهما جميعاً لذلك، فهذا أوْلَى مِمَّا ذَكَرَه من قراءَةِ أهْلِ الجَفَاءِ، فإنَّ قراءَةَ أهْلِ الجفاءِ لا تَنْفَعُ في دَفْعِ اعتراضٍ وَقَعَ على قراءَةِ أهْلِ الإجْماع.

٢٠٩ب

---

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٥٥

(١) انظر الكتاب: ١/ ٥٦

(٢) الإخلاص: ١١٢/ ٤، وانظر الكتاب: ١/ ٥٦، وشواذ ابن خالويه: ١٨٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٢٤٦، والبحر المحيط: ٨/ ٥٢٨

(٣) سقط من د: «إن». خطأ.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في الأصل. ط: «القوافي» وما أثبت عن د.

(٦) في د: «تقيد».

(٧) في ط: «كان».

(٨) في الأصل. ط: «قصد عن الإجابة إلى هذا». خطأ، وما أثبت عن د.

(٩) في د: «الذي».

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قالَ: «ومن أَصْنافِ الفعلِ أَفْعالُ المقارَبَةِ».

قال صاحِبُ الكتابِ: «منها عَسَى، ولها مَذْهبانِ» إلى آخِرِه.

قال الشيخُ: هي أَفْعال وُضِعَتْ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رَجاءً أَوْ حُصُولاً أَوْ أَخْذاً فيه، فالأَوَّلُ: عسى، والثَّاني: كادَ وأَوْشَكَ، والثالثُ: بقيَّتُها [كجَعَل وأَخَذَ][1]، ولمَّا كانت «عَسَى» للرَّجاءِ دَخَلَها مَعْنى الإِنْشاءِ، فلم تَتَصرَّفْ، بل لَزِمَتْ مَعْنىً واحداً، لأَنَّ تَصَرُّفَها يُنافِي مَعْنى الإِنْشاءِ، لأَنَّها إذا تصَرَّفَتْ دَلَّتْ على الخبرِ فيما مَضَى وفي الحالِ وفي المستقبلِ، وذلك مُناقِضٌ لمعنى الإِنْشاءِ، إذْ لا يستقيمُ أَنْ يكونَ لماضٍ ولا لمستَقْبَلٍ، وأَيْضاً فإِنَّ الخَبَرَ ما يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، والإِنْشاءُ بِخلافِه، فلا يستقيمُ الجَمْعُ بَيْنَهما.

قولُه: «ولها[2] مَذْهبانِ».

يَعْني في الاسْتِعْمالِ باعْتِبارِ الظَّاهِرِ، أَحَدُهما: أَنْ تَأْتِيَ لها باسمٍ وخبَرٍ، وخبَرُها يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ «أَنْ»[3] مع الفعلِ، وإِنْ كانَ أَصْلَه[4] عندهم الاسمُ، وإنَّما عُدِلَ إلى الفعلِ تَنْبيهاً على الدِّلالةِ على ما هو المقصودُ في الرَّجاءِ وأُتِيَ بأَنْ تَقْوِيَةً لمَا يُفيدُه الرَّجاءُ من الاستقبالِ في مُتَعَلَّقِه، فلذلك عَدَلُوا عن الاسْمِ إلى الفعلِ، وشَبَّهَها[5] في هذا الاستعمالِ بقولهم: «قَارَبَ زيدٌ الخُروجَ» تَحْقيقاً لقضيَّةِ الإِعْرابِ، وإلاَّ فليس/ في «قَارَبَ زيدٌ الخروجَ» مَعْنى رَجاءٍ ولا إِنْشاءٍ، وإنَّما هو تَمْثيلٌ تقديراً لتحقيقِ الإِعْرابِ[6] اللفظيِّ، كأَنَّ أَصْلَها ذاك، ثمَّ دَخَلَها مَعْنى الإِنْشاءِ والرَّجاءِ، كما يُقالُ في «ما أَحْسَنَ زيداً»: إنَّ معناه في الأَصْلِ شَيْءٌ حسَّن زيداً. ٢١٠أ

والمذهَبُ الثاني: أَنْ تُسْتَعْمَلَ داخلةً على أَنْ والفعلِ خاصّةً مُسْتَغْنًى بذلك عن اسْمٍ قَبْلَها، وهذا الاستعمالُ في الاستِغْناءِ بأَنْ والفعلِ عن الجُزْأَيْنِ كاستغنائهم في «ظَنَنْتُ أَنْ يقومَ زيدٌ» عن الجزْأَيْن جميعاً، وسِرُّه اشتِمالُ ذلك على مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إِلَيْه، وهو المقصودُ بهذه الأَفْعالِ، فلمَّا كان

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٢) في د: «وله». وهو مخالف لنص المفصل: ٢٦٩
(٣) سقط من د: «أن» خطأ.
(٤) في ط: «الأصل».
(٥) أي الزمخشري.
(٦) في ط: «بالإعراب». تحريف.

ذلك موجوداً استُغْنِيَ به[1] عن ذكرِ الجملة مُحَقَّقةً، ألا تَرى أنَّ مَعْنى قولك: «ظَنَنْتُ أنْ يقومَ زيدٌ» ظَنَنْتُ زيداً يقومُ، ومعنى قولك: «عَسَى أنْ يقومَ زيدٌ»: عَسى زيدٌ أنْ يَقُومَ، فلمَّا كان بمعناه استُغْنِيَ عن الأَصْلِ لذلك.

قال: «ومِنْها كادَ».

وهي مَوْضوعة لِمُقَارَبَةِ الخَبَرِ على سبيلِ حُصُولِ القُرْبِ لا على رَجَائِه، وهو خَبَرٌ مَحْضٌ بقُرْبِ خَبَرِها، فلذلك جاءَتْ مُتَصَرِّفةً تَصَرُّفَ الأَفْعالِ.

«وخبَرُها مَشْروطٌ فيه أنْ يكونَ فعلاً مضارِعاً».

تنبيهاً على أنَّه المقصودُ بالقُرْبِ ودِلالةً على مَعْنى الحال على وَجْهِ[2] تأكيدِ القُرْبِ، فقالَ[3]: «كادَ زيدٌ يَخْرُجُ» لذلك.

«وقد شُبِّه عسى بكاد[4]».

لَمَّا كانت كادَ وعَسَى مُشْتركتَيْن في أَصْلِ مَعْنى المقارَبَةِ، وإن اخْتَلَفتا[5] في وُجوهِ المقارَبَةِ حُمِلتْ كُلٌّ واحدةٍ منهما على صاحبتِها تشبيهاً بها ومشاركتِها[6] لها في أَصْلِ معناها، كما قالوا: «لا أبا لزيدٍ»[7] لمشاركتِه للمضافِ في أَصْلِ معناه، فدخَلَتْ لذلك «أنْ» في كادَ وحُذِفَتْ من عسى.

قالَ: «وللعَربِ في عَسى ثلاثةُ مَذاهِبَ».

ثمَّ ذكَرَ أَحَدَ المذهبَيْن الأَوَّلَيْن، ودخولَها على المضْمَرِ باعتِبارِ المَذْهَبِ الأَوَّلِ في احْتِياجِها إلى اسْمٍ وخَبَرٍ، فإنْ قَصَدَ إلى استِعْمالِها بالنسبةِ إلى المضْمَرِ والظَّاهِرِ جميعاً فهي أَرْبَعةٌ، عَسَيْتُ[8]، و«عَسَاني أَنْ أَفْعَلَ»، وهذان وَجْهان في المضْمَرِ باعْتِبار الوَجْهِ الأَوَّلِ للظَّاهِرِ، والوَجْهان الآخَرانِ: «عَسى زيدٌ أَنْ يَفْعَلَ» و«عَسَى أَنْ يَفْعَلَ زيدٌ»، وإنْ قَصَدَ إلى استِعْمالِها بالنسبةِ إلى المضْمَرِ فهو وَجْهانِ:

---

(١) سقط من ط: «به».

(٢) في ط: «وجهه». تحريف.

(٣) في ط: «فيقال»، والضمير في «فقال» عائد إلى الزمخشري، انظر المفصل: ٢٦٩

(٤) جاء في حاشية د: «لأن عسى للرجاء والرجاء لم يوجد إلا في المستقبل، وكاد لقرب الفعل». ق: ١٥٦ب.

(٥) في د: «اختلفت». تحريف.

(٦) لعل الصواب: «ولمشاركتها».

(٧) بعدها في د: «لمشاركته المضاف في أصل معناه كما قالوا: لا أبا لزيد» عبارة مقحمة.

(٨) بعدها في د: «بمعنى لعل».

أَحَدُهما: عَسَيْتُ، إلى آخرِها، والآخَرُ: عَسَاكَ، إلى آخرِها، ويَسْقُطُ الوَجْهان الأوَّلان لأنَّ أَحَدَهما هو الذي/ وَقَعَ هذا المضْمَرُ مَوْقعَه، والآخَرُ لا يَسْتقيمُ أنْ يكونَ مُضْمَراً، لأنَّه «أنْ» والفعلُ لَفْظاً، فلا يستقيمُ تغييرُه، والظَّاهرُ أنَّه قَصَدَ اسْتِعْمالَها مع المضْمَرِ خاصَّةً باعْتبارِ الوجْهَيْن الأوَّلَيْنِ، فجَعَلَ في الوجْهِ الأوَّلِ وجْهَيْن: عَسَيْتُ وعَسَاني إلى آخرِهما على ما ذكَرَ في المضْمَراتِ، وجَعَلَ في الثاني وَجْهاً واحداً باعتبارِ فاعِلِ الفعلِ الواقعِ بعد أنْ، وليس ذلك من أحْكامِ عَسَى، وإنَّما ذلك قياسُ إضْمارِ الأَسْماءِ، فلم يكنْ لذِكْرِه مع «عسى» وَجْهٌ.

٢١٠ب

وأمَّا «كادَ» فلم يَأْتِ إلاَّ على نَحْوٍ واحدٍ، وهو قياسُ الأَفْعالِ في الظَّاهرِ والمضْمَرِ، وقد ضَمَّ بَعْضُهم فاءَها مع المضْمَرِ [كقولك: «كُدْتُ»][1]، كأنَّه جَعَلَها من الواو، وليس بالقَوِيِّ، والفَصْلُ بين «عَسَى» و«كاد» واضحٌ من قولِه، وقد تقَدَّمَ ما يُرْشِدُ إليه.

قالَ: «وقولُه تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[2]».

قال الشيخُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ في «كادَ» فقال بَعْضُهم: هي في الإثْباتِ نَفْيٌ، وفي النفْيِ إثْباتٌ[3]، وتَمسَّكوا في الإثْبات بأنَّك إذا قلْتَ: «كادَ زيدٌ يَخْرُجُ»، فالخروجُ غَيْرُ حاصِلٍ، فهذا مَعْنى كَوْنِها نَفْياً في الإثْباتِ، وتمسَّكوا في النَّفْيِ بِمثْلِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4]، ومَعْلومٌ أنَّهم فَعَلُوا، وبقَوْلِه[5]:

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لم يَكَدْ ... رَسيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

على ما سيأْتي، وهذا مَعْنى الإثْباتِ في النَّفْيِ، وهذا مَذْهَبٌ فاسدٌ، فإنَّ قَوْلَه: «كادَ زيدٌ يَخْرُجُ» معناه إثْباتُ مُقَارَبَةِ الخروجِ، وهذا مَعْنى مُثْبَتٌ، وأَخْذُ النفْيِ للخروجِ ليس من مَوْضُوعِه، وإنَّما هو من قضيَّةٍ عقليَّةٍ، وهو أنَّ الشَّيْءَ إذا كان مَحْكوماً عَلَيْه بقُرْبِ الوجودِ عُلِمَ أنَّه غَيْرُ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذكر سيبويه عن بعض العرب الضم في «كدت»، انظر الكتاب: ٣/ ١١، ٤/ ٤٠، ٤/ ٣٤٣، والسيرافي: ١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٢٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٦

(٢) النور: ٢٤/ ٤٠

(٣) هو مَذْهَب ثعلب، انظر مجالس ثعلب: ١٤١-١٤٢، وضعف ابن مالك وابن هشام هذا الرأي، وصححا أن إثباتها إثبات ونفيها نفي، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٩٩، ومغني اللبيب: ٧٣٧-٧٣٨

(٤) البقرة: ٢/ ٧١، والآية ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾.

(٥) هو ذو الرمة، والبيت في شرح ديوانه: ١١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٢٥، والخزانة: ٤/ ٧٤-٧٥ ورسيس الهوى: مَسُّه، ويبرح: يزول، وهو فعل تامٌّ، انظر الخزانة: ٤/ ٧٥

موجود، وأَمَّا مَدْلولُ «كاد» فمُثْبَتٌ، وهو قُرْبُ الخروجِ، ولو صَحَّ أَنْ يُقالَ في مِثْلِ ذلك: إنَّه نَفْيٌ لصَحَّ أَنْ يُقالَ في قولك[1]: «قَرُبَ خروجُ زيدٍ»: إنَّه مَوْضوعٌ للنَّفْي، وهذا غَيْرُ مستقيمٍ مَعْلومٌ فَسَادُه، وأَمَّا الكلامُ على النفْيِ فسَيَأْتي على[2] الفريقِ الآخَرِ.

والمذهَبُ الثاني أَنَّه في الإثبات إثْباتٌ وفي النفي نَفْيٌ[3]، والمذهَبُ الثالثُ أَنَّه في الإثْباتِ إثباتٌ وفي النفْيِ[4] للماضي إثْباتٌ وفي المستَقْبَلِ على قياسِ الأَفْعالِ[5]، وتَمَسَّكَ هؤلاءِ في النفْيِ في الماضي بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[6]، وقد فَعَلُوا، ولم يَسْتَمِرَّ لَهُمْ أَنْ يقولوا مِثْلَه في النَّفْي على المستقبلِ لِمَا رَأَوْه من قوله تعالى: : ﴿ إِذَآ / أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[7]، والمعنى فيه نَفْيُ مُقَارَبَةِ الرُّؤْيَةِ، فلو قالوا بإثْباتِ الرُّؤْيَةِ لفَسَدَ المعْنى، وما ذكَروه في نَفْيِ الماضي فغَيْرُ مستقيمٍ، لأَنَّا نَعْلَمُ مِنْ قياسِ لغَتِهم أَنَّ المُثْبَتَ إذا دَخَلَ عليه النَّفْيُ انْتَفى، فإذا قلْتَ: «قَرُبَ خُروجُ زيدٍ» كان مَعْناه إثْباتُ قُرْبِ الخروجِ، فإذا قلْتَ: ما قَرُبَ خروجُ زَيْدٍ كان معناه نَفْيَ قُرْبِ الخُروجِ، هذا مَعْلومٌ من لغتِهم، فيجِبُ رَدُّ قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ إلَيْه، فيكونُ المعنى: وما قارَبُوا الفعلَ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلوا لِمَا دَلَّ عليه سِيَاقُ الآيةِ من تَعَنُّتِهم واسْتِفْسارِهم فيما لا يُحْتاجُ فيه إلى التفسيرِ، ولا يُؤْخَذُ وُقُوعُ الذَّبْحِ من قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾، وإنَّما يُؤْخَذُ من قوله تعالى[8]: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾.

211أ

هذا هو الوَجْهُ الذي ينبغي حَمْلُ الآيةِ علَيْه وما كان مِثْلَها، جَرْياً على القاعدةِ المعْلومةِ من كلامِهم، وقد وافَقُوا في دُخولِ النفي على المستقْبَلِ أَنَّه يكونُ معناه نَفْيَ القُرْبِ على قياسِ الأَفْعالِ، ولا فَرْقَ في قياسِ لغةِ العرَبِ في دخولِ النَّفْيِ على الماضي أَوْ على المستقْبَلِ، فثَبَتَ بذلك[9] أَنَّ

---

(١) سقط من ط من قوله: «في مِثْلِ ذلك» إلى «قولك». خطأ.

(٢) في ط: «في».

(٣) هو ظاهر كلام المبرد، وصححه ابن مالك وابن هشام والرضي، انظر: المقتضب: ٣/ ٧٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٤) سقط من د من قوله: «نفي والمذهب». إلى «النفي». خطأ.

(٥) بعدها في د: «أن يكون خبرها منفياً»، وانظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٦-٣٠٧

(٦) سلفت الآية ق: ٢١٠ب.

(٧) سلفت الآية ق: ٢١٠ب.

(٨) سقط من ط من قوله: «وقوع الذبح» إلى «تعالى». خطأ.

(٩) سقط من ط: «بذلك».

المَذْهَبَ الصحيحَ جَرْيُ «كادَ» مَجْرَى الأَفْعالِ في الإثْباتِ والنفْيِ، فإذا قيلَ: «كادَ زيدٌ يَفْعَلُ» فمعناه إثْباتُ قُرْبِ ذلك الفعلِ، وإذا قيلَ: «ما كادَ زيدٌ يَفْعَلُ» كان نَفْيَ قُرْبِ ذلك الفعلِ، فصارَ في «كادَ» ثلاثَةُ مذَاهِبَ، المَذْهَبُ الحَقُّ جَرْيُه على قِياسِ الأَفْعالِ، والمذهَبُ الثاني مخالَفَتُه للأَفْعالِ في الإثْباتِ والنَّفْيِ جميعاً، والمذهَبُ الثالثُ: مخالَفَتُه في النفْيِ للماضي وجَرْيُه على قياسِ الأَفْعالِ في غَيْرِ ذلك، وبَيْتُ ذي الرُّمَّه الذي هو[1]:

إذا غَيَّر الهَجْرُ المُحِبِّينَ لم يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

على نَفْيِ مُقَارَبَةِ الزَّوالِ، وهو أَبْلَغُ من نَفْيِ الزَّوال، كقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ﴾ سَواءٌ على ما ذُكِرَ.

والتمسُّكُ به في أنَّ معناه الإثْباتُ ضعيفٌ، ومُسْتَنَدُه ما رَوَاه بَعْضُ الرُّواةِ من أنَّ ذا الرُّمَّةِ لَمَّا أَنْشَدَ هذا البيتَ قيلَ له: أَقْرَرْتَ بزَوَالِ الحُبِّ، وذلك إنَّما أَخَذُوه من قوله/ تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾، فلولا أنَّ معناها في النَّفْيِ إثْباتٌ لم يكنْ لأَخْذِهم عليه معنىً، والصَّوابُ ما قدَّمْناه، وهذا غَيْرُ مَرْوِيٍّ عمَّنْ يُؤْبَه به[2] بوَجْهٍ صحيحٍ[3]، ثمَّ ولو قُدِّرَ روايتُه بوَجْهٍ صحيحٍ فهو عَمَّنْ يَرَى هذا المذهَبَ الفاسدَ، والرَّدُّ عليهم كالرَّدِّ على مَنْ يَرَاه الأَوَّلَ[4].

«ومنها أَوْشَكَ يُسْتَعْمَلُ استعمالَ عَسَى في مذهَبَيْها».

[يَعْني ناقصةً، كما تقولُ: «عَسَى زيدٌ أَنْ يَقُومَ»، وتامَّةً كما تقولُ: «أَوْشَكَ أَنْ يقومَ زيدٌ»][5].

«واستعمالَ كادَ» ولم يُرِدْ أَنَّها بمعنى عَسَى وبمعنى[6] كادَ، لأَنَّ «أَوْشَكَ» ليس فيه مَعْنى رجاءٍ ولا إنْشاءٍ، وإنَّما معناها مَعْنى «كادَ» في إثْباتِ قُرْبِ الحُصولِ، وإنَّما استُعْمِلَتْ لفظاً استِعْمالَ البابَيْنِ لمشارَكَتِها لهما في أَصْلِ البابِ، فأُجْرِيَتْ مُجْرَاهما جميعاً في الاستعمالِ، والقياسُ استعمالُها

٢١١ب

(١) تقَدَّم البيت ق: ٢١٠ب.

(٢) في د. ط: «له»، «أَبَهَ له وبه أَبْهاً: فَطِنَ». اللسان (أبه).

(٣) انظر هذه الرواية في أمالي المرتضى: ١/ ٣٣٢-٣٣٣، والخزانة: ٤/ ٧٥.

(٤) في د. ط: «الآن».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في د: «ومعنى».

استعمال «كادَ» لموافَقَتِها لها في المعنى [لِوُجودِ المقارَبَةِ][1].

ومنها «جَعَلَ» وأَخَواتُها[2]، وهذه معناها دُنُوُّ خَبَرِها على مَعْنى الأَخْذ فيه والشُّروعِ، فهي مُخَالِفةٌ لِعَسَى لانْتِفاءِ[3] مَعْنى الإِنْشاءِ والرَّجاءِ، ومخالفةٌ لكادَ لحُصولِ الشُّروعِ فيما أَخْبَرْتَ به مَعَها، وليس في «كادَ» شُروعٌ، والجميعُ[4] من بابٍ واحدٍ باعْتبارِ أَصْلِ المقارَبَةِ، ولم تُسْتَعْمَلْ هذه الأَفْعَالُ إِلاَّ بالفعلِ المضارعِ مُجَرَّداً عن أَنْ، لأَنَّ خَبَرَها مُحَقَّقٌ في الحالِ أَكْثَرَ من الخَبَرِ في «كادَ» وإذا كان استعمالُ «كادَ» بفعلِ الحالِ فهذه أَجْدَرُ، ومن ثَمَّ لم يَجُزِ الإِتْيانُ بأَنْ على حالٍ بخِلافِ «كادَ»، لأَنَّه في «كادَ» يَصِحُّ تقديرُه مُسْتَقْبَلاً على وَجْهٍ، فصَحَّ دخولُ «أَنْ» لذلك[5]، وههنا لا وَجْهَ لتقديرِه مُسْتَقْبَلاً لكَوْنِه مَشْروعاً فيه، فقد تَحَقَّقَ فيه مَعْنى الحالِ، فلم يكُنْ لدُخولِ «أَنْ» وَجْهٌ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) عبارة الزمخشري: «ومنها كرب وأخذ وجعل». المفصل: ٢٧٢

(٣) في د: «في انتفاء».

(٤) في د: «والكلُّ».

(٥) دخول أن في خبر كاد ضرورة عند سيبويه والبصريين، انظر الكتاب: ٣/ ١٢، ٣/ ١٥٩ وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٩١، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٠، ولم يمنع ابن يعيش من دخول أن في خبر كاد على تأويله بمعنى قرب، انظر شرحه للمفصل: ٧/ ١٢٧

«ومن أَصْنافِ الفعلِ فِعْلا المَدْحِ والذَّمِّ»

قال صاحِبُ الكتابِ: «وُضِعَا للمَدْحِ العامِّ والذَّمِّ العامِّ».

قال الشيخُ: المُرادُ بأَفْعالِ المدْحِ والذَّمِّ عند النحويِّين أَفْعالٌ وُضِعَتْ لإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ لا كُلُّ فِعْلٍ قُصِدَ به مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ، وإِنْ صَحَّ إِطْلاقُ المَدْحِ والذَّمِّ عليها، إلاَّ أَنَّ التبويبَ لِمَا ذكَرْناه من الإنْشاءِ، ولذلك لم يكُنْ شَرُفَ وفَخُمَ وعَظُمَ وما أَشْبَهَها من أَفْعالِ المَدْحِ المرادَةِ ههنا، إِذْ لا إِنْشاءَ فيها.

وقوله: «للمَدْحِ العامِّ».

يَعْني لِمَدْحٍ لا خُصوصيَّةَ فيه، لأَنَّك إذا قلْتَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ» فقد مَدَحْتَه مُطْلَقاً من غَيْرِ تَعْيينِ خَصْلَةٍ مُعَيَّنةٍ مَدَحْتَه لها، فهذا مَعْنى قولِهِ: «للمَدْحِ العامِّ»، وكذلك الذَّمُّ.

وقولُه: «وفيهما أَرْبَعُ لغاتٍ[1]».

الظَّاهِرُ أَنَّه أَرَادَ «فيهما» في الأَصْلِ قبل نَقْلِهما إلى مَعْنى/ الإنْشاءِ، إِذْ لم يُسْمَعْ «نَعِمَ الرَّجُلُ زيدٌ»، فإِنْ قيلَ: فقد جاءَ «نِعِمَّا» و«نِعْمَا» وهي التي للإنْشاءِ. ٢١٢أ

فالجوابُ أَنَّه عَرَضَ ثَمَّ عارِضٌ أَوْجَبَ تَحْريكَ العَيْنِ وهو سُكُونُ الميمِ، فلا يَلْزَمُ من العُدولِ إلى الأَصْلِ في الموضعِ الذي تعَذَّرَ فيه اللَّفْظُ المُنْتَقَلُ إِلَيْه العُدُولُ إلى الأَصْلِ في الموضعِ الذي لا تعَذُّرَ فيه، والذي يدُلُّ على ذلك أَنَّ حَبَّذا أَصْلُه حَبَّ وحُبَّ بالفَتْحِ والضَّمِّ جميعاً[2] قَبْلَ النقْلِ، وبعد النقْلِ التُزِمَ الفتْحُ ولم يَجُزِ الضَّمُّ، وهذا كذلك.

وهذ الأَفْعالُ امْتازَتْ بأُمورٍ:

منها أَنَّ فاعلَها لا يكونُ إلاَّ أَحَدَ ثلاثةِ أَشْياءَ، إِمَّا مُعَرَّفاً باللَّامِ، وإِمَّا مُضافاً إلى المعَرَّفِ[3]، وإِمَّا مُضْمَراً مُمَيَّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ، وإِنَّما كان كذلك من جهةِ أَنَّهم قَصَدوا إِبْهامَ الممدوحِ أَوَّلاً ثمَّ تفسيرَه، فلذلك أَتَوْا به على هذه الصفةِ.

ووَجْه الإِبْهامِ فيما فيه الأَلِفُ واللَّامُ أَنَّه قُصِدَ إلى مَعهودٍ في الذِّهْنِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ في الوُجودِ، كقولِك:

---

(١) انظر اللغات في نعم وبئس في شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٥-٦.

(٢) في د: «فيها» مكان «جميعاً».

(٣) سقط من ط: «وإما مضافاً إلى المعرف». خطأ.

«ادْخُلِ السُّوقَ» وإنْ لم يكن بَيْنَك وبين مخاطَبِك سوقٌ مَعْهودٌ في الوُجودِ، وهذا التَّعْريفُ باللَّامِ نَحْوُ[1] التَّعْريفِ الذي ذكَرْناه في بابِ أُسامة، وإنِ اخْتَلَفتْ جِهاتُ التعريفِ، وإذا كان كذلك ثَبَتَ فيه إبْهامٌ باعْتبارِ الوجودِ، فالوَجْهُ الذي حُكِمَ بتعريفه غَيْرُ الوجهِ الذي حُكِمَ بإبْهامه، ووزانُه في الإبْهامِ والتعريفِ قولُك: «قَتَلَ فُلاناً أسامَةُ»، فإنَّ أُسامةَ[2] ههنا وإنْ كان مَعْرِفةً باعتبارِ الذِّهْنِ، إلاَّ أنَّه نكرةٌ باعْتبارِ الوُجودِ، ولهذا المعنى ظَنَّ بَعْضُ النحويِّين أنَّه موضوعٌ للجِنْسِ بكَمَاله، يَعْني المعَرَّفَ باللَّامِ[3]، كما ظَنَّ بَعْضُهم أنَّ أُسامَةَ موضوعٌ للجِنْسِ بكَمَاله، وهذا[4] خَطَأٌ مَحْضٌ في البابَيْن جميعاً[5]، ألا تَرى أنَّك إذا قلْتَ: «نِعْم الرَّجُلُ» لم تُرِدْ جميعَ الرِّجال، هذا مَقْطوعٌ به في قَصْدِ المتكلِّم، ولذلك وَجَبَ أنْ يكونَ المفسِّرُ له مُطَابقاً، ووَجَبَ إذا قُصِدَ التثنيةُ أنْ يُثَنَّى، ولو كان على ما زعَمُوا لوَجَبَ أنْ يُطابَقَ بجميعِ الجِنْسِ وأَنْ لا يُثَنَّى وأَنْ لا يُجْمَعَ، لأنَّ أَسْماءَ الأَجْناسِ لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ إذا قُصِد بها الجِنْسُ.

فإنْ زعَمُوا أنَّ المخصوصَ بالمَدْحِ مرفوعٌ على الابْتداءِ في الأَصْلِ، و«نِعْمَ الرجُلُ» خَبَرُه، والجملةُ إذا وَقَعَتْ خبراً فلا بُدَّ من[6] ضميرٍ يعودُ عَلَيْه، أَوْ ما يقومُ مَقَامَه، وما[7] لَمْ يُقَدَّرْ هذا الفاعِلُ اسْمَ جِنْسٍ لم يَصِحَّ لِعَدَمِ الضميرِ أَوْ ما يَقومُ مَقَامَه. ٢١٢ب

فالجوابُ: أنَّ هذه الشُّبْهَةَ لا تُعارِضُ الأُمورَ القَطْعِيَّةَ، وما ذكَرْناه مَقْطوعٌ به، وأَيْضاً فما ذكَرْتُموه إنَّما هو أَحَدُ احتمالَيْن في الإعْرابِ، فإنْ تَعَذَّرَ أَحَدُهما تَعَيَّنَ الآخَرُ[8]، وما ذكَرْناه مُتَعيِّنٌ، [وهو أنْ يكونَ زَيدٌ مبتدأً، والجملة قبله خبراً][9]، وأيضاً فإنَّا مُتَّفِقون على صِحَّةِ «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، وزيدٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مبتدأً كما زعَمْتُم، وخبَرُه «نِعْمَ»، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: الضميرُ عائِدٌ على

---

(١) في ط: «ونحو». تحريف.

(٢) في د: «فأسامة».

(٣) مَذْهَب الجمهور أن «أل» التي في فاعل نعم وبئس جنسية، وظاهر كلام سيبويه أنها للجنس حقيقة، وذهب قوم إلى أنها جنسية مجازاً، وذهب جماعة منهم ابن ملكون والجواليقي إلى أنها عهدية شخصية، وذهب قوم إلى أنها عهدية في الذهن لا في الخارج، انظر الكتاب: ٢/ ١٧٧، والمقتضب: ٢/ ١٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٣٠، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٦-١٧، والأشموني: ٣/ ٢٩-٣٠

(٤) في ط: «وهو».

(٥) وافق الرضي ابن الحاجب وذهب إلى أن «أل» ليست لاستغراق الجنس، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٢

(٦) في الأصل: «فلا بُدَّ فيه من»، زيادة غَيْر لازمة.

(٧) في ط: «ولما».

(٨) في حاشية د: «وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل هو زيد» ق: ١٥٨ب.

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

زيد، لأنَّه يجبُ أنْ لا يكونَ عائداً على متقدِّمٍ[1]، وإلاَّ وَرَدَ «نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيدان» و«نِعْمَ رجالاً الزيدون» وأيْضاً فإنَّه كانَ يفُوتُ الإبْهامُ الذي هو مَقْصودٌ في غَرَضِ هذا الباب.

فإنْ زَعَموا أنَّ الأَصْلَ كان كذلك، فلمَّا[2] نُقِلَ إلى مَعْنى الإنْشاءِ جُعِلَ الضميرُ مُبْهَماً، ثُمَّ فُسِّرَ، فلا بُعْدَ أنْ يُقال فيما نحن فيه كذلك، [بأنْ تكونَ الألِف واللّام للعَهْدِ في «نِعْمَ الرَّجُلُ» ثمَّ لَمَّا أُرِيد الإنْشاءُ صارَ للجِنْسِ][3] فإنَّا لا نُنْكِرُ أنْ يكون الأَصْلُ كذلك ثمَّ غُيِّر، وإنَّما الكلامُ في مَدْلولِه في حالِ استِعْمالِه للإنْشاءِ، والتحقيقُ في جوابِ شُبْهَتِهم أمْرانِ:

أَحَدُهما: أنَّ الأَصْلِ أنْ يكونَ الرَّجُل لزيدٍ المذكورِ مُضْمَراً عائداً علَيْه فاستُعْمِلَ تارةً مُضْمَراً وتارةً مُظْهراً، وحَصَلَ الإبْهامُ بتأخيرِ المفسِّرِ عنه.

والآخَرُ: أنَّهم لَمَّا قَصَدوا إلى مَقْصودٍ[4] مَعْهودٍ في الذِّهْنِ كان كاسْمِ الجِنْسِ الذي له شُمولٌ في المعنى، فكما يَصِحُّ أنْ يقومَ اسْمُ الجِنْسِ مَقامَ الضميرِ صَحَّ أنْ يُقام الاسْمُ باعْتبارِ المعْقُولِ في الذِّهْنِ مُقَامَ الضميرِ، لأنَّه مُنْدَرِجٌ تحته ما يقَدَّرُ من آحادِه في المعنى، فإنْ قَصَدوا بقولهم: اسْمُ جِنْسٍ هذا المعنى فهو مستقيمٌ، وإنْ قَصَدوا تحقيقَ وَضْعِه للجملة على التفصيلِ فهو مردودٌ بما[5] تقَدَّمَ.

والكلامُ في المضافِ إلى ما فيه الألِفُ واللّامُ وفي المُضْمَرِ كذلك، وقد ألْحَقَ بعضُهم الموصولَ كمَنْ وما في صحَّةِ وقوعِه فاعِلاً لهذه الأَفْعالِ بما فيه الألِفُ واللّامُ[6]، وحُمِل عليه قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[7] ونظائرُه، ولا بُعْدَ في ذلك، ويجوزُ أنْ يكونَ الفاعِلُ في مِثْلِ ذلك مُضْمَراً، وتكونَ «ما»

(١) سقط من ط: «على متقدم». خطأ.

(٢) في ط: «لَمّا». تحريف.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من د: «مقصود». خطأ.

(٥) في ط: «كما».

(٦) أجاز الفراء والفارسي والجرمي أن تقوم ما الموصولة مقام ذي الألف واللام بعد نعم وبئس، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٥٦-٥٧، والبغداديات: ٧٠-٧١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨، ٣/ ١٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٦، وحمل أبو حيان ما الموصولة هذه على الجنس، انظر البحر المحيط: ٤/ ٢٥٥، ٤/ ٢٥٦، ٥/ ٦٩.

(٧) البقرة: ٢/ ٩٠، والآية ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، وانظر البغداديات: ٧٠

هي التمييزَ موصوفةً باشْتَرَوْا/ ، و«أَنْ تَكْفُروا» المخصوصَ [بالذَّمِّ][1] على القولَيْن ، ولا بُعْدَ في الآخَرِ. ٢١٣أ

ومنها[2] أنَّه لا بُدَّ من أَنْ يكونَ بعد الفعلِ والفاعِلِ اسْمٌ مرفوعٌ ، هو المخصوصُ بالمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ ، لأَنَّ وَضْعَها على الإِبْهامِ أَوَّلاً ، ثمَّ التَّفْسيرِ ، فوَجَبَ لذلك ذِكْرُ المخصوصِ ، لأَنَّه التَّفْسيرُ للمُبْهَمِ أَوَّلاً ، فلو قُطِعَ عَنْهُ لكانَ خروجاً بها عن مَوْضُوعِها ، وهو غَيْرُ مُسْتَقيمٍ ، وفائِدةُ الإِبْهامِ ثمَّ التفسيرِ أَنَّ الشيْءَ إذا أُبْهِمَ ثمَّ فُسِّرَ كان أَوْقَعَ في النفسِ لِمَا جَبَلَ اللّهُ تعالى النفوسَ عليه من التَّشَوُّقِ إلى مَعْرِفةِ ما قُصِدَ إِبْهامُه ، ولأَنَّه إذا ذُكِرَ كذلك كان مذكوراً مرتَّيْن ، والمذكورُ مرتَّيْن أَبْلَغُ من المذكورِ مَرَّةً واحدةً.

قالَ : «وقد يُجْمَعُ بين الفاعِلِ الظَّاهِرِ وبين المميِّزِ تأكيداً[3]».

لأَنَّه قد يُسْتَغْنَى عنه ، فلذلك كان تأكيداً ، ولا بُعْدَ في الإِتْيانِ بالتمييزِ ، وإِنْ كانَ في الكلامِ ما يدُلُّ عليْه ، كقولِه تعالى : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾[4] ويُمْكِنُ أَنْ يُقالَ : إنَّ التمييزَ في مِثْلِ ذلك بعيدٌ ، لأَنَّه مُشَبَّهٌ بقولك : «عندي قَمْحٌ قَمْحاً» ، لأَنَّ قولَك : «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً» كذلك ، بخِلافِ قولِه تعالى : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ، فإِنَّ ذِراعاً ههنا تمييزٌ لِمَا ليسَتْ فيه دلالة على ذِرَاعٍ ، وإِنَّما أُخِذَتْ من دليلٍ من خارِجٍ ، بخِلافِ قولك : «نِعْمَ الرَّجُل رَجُلاً» ، ومن أَجْلِ ذلك مَنَعَه بَعْضُهم[5] ، وجَعَلَ قَوْلَه : «زاداً» في البيتِ[6] مفعولاً بـ«تزَوَّدْ» ، كأَنَّه قال : تَزَوَّدْ زاداً مِثْلَ زادِ أَبيك فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبيكَ ، ولكنَّه قَدَّمَ وأَخَّرَ.

---

(١) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(٢) عاد إلى الكلام على الأمور التي امتازت بها أفعال المدح والذم ، انظر ما سلف ق : ٢١٢أ .

(٣) بعدها في د : «له» . وليست في المفصل : ٢٧٣ ، و سقط من ط من قوله : «قال : وقد . . .» إلى «تأكيداً» ، وجاء مكانه «فصل : قوله : وإنما كان تأكيداً» ، وهذا ليس من كلام الزمخشري .

(٤) الحاقة : ٦٩/ ٣٢ ، والآية ﴿ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾ .

(٥) منع سيبويه وابن السراج والسيرافي وابن جني الجَمْع بين الفاعل الظاهر وبين المميز وأجازه المبرد والفارسي وابن مالك ، انظر الكتاب : ٢/ ١٧٥-١٧٨ ، والمقتضب : ٢/ ١٥٠ ، والأصول لابن السراج : ١/ ١١٧-١١٨ ، والخصائص : ١/ ٨٣ ، ١/ ٣٩٥-٣٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١٤-١٥ .

(٦) أي :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فينا فنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبيكَ زادا

وقائله جرير ، وهو في ديوان : ١٣٥ ، والخصائص : ١/ ٨٣ ، ١/ ٣٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ١٣٢ ، والخزانة : ٤/ ١٠٨-١١١

وقولُه تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[1] أوْرَدَها لإشْكالِها، وإلاَّ فهي مُنْدَرِجةٌ في عُمومِ ما ذَكَرَه، وتَبْيينُها ما[2] ذكَرَه[3]، وهو أنَّ الفاعِلَ مُضْمَرٌ، و«ما» مُمَيِّزٌ، و«هي» المخصوصُ بالمَدْحِ، وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[4] فهذه يُحْتَمل أنْ تكونَ مِثْلَها، إلاَّ أنَّ «ما» تكونُ مَوْصوفةً، فكان التقديرُ: إنَّ اللَّه نِعْمَ الشيْءُ شَيْئاً يَعِظُكُمْ به، فتكونُ «ما» تمييزاً، و«يَعِظُكُمْ به» صفةً لَهُ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ «ما» موصولةً فاعِلاً على قَوْلِ مَنْ جَوَّزَ ذلك في مِثْلِ ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ ﴾[5]، فَيَجْري فيه القَوْلانِ الجارِيانِ في مِثْلِ ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ ﴾، إلاَّ أَنَّ المخصوصَ في «بِئْسَ ما اشْتَرَوْا به» مَذْكورٌ، / وهو ﴿ أَن يَكْفُرُوا۟ ﴾، والمخصوصُ ههنا محذوفٌ للعِلْمِ به، وتقديرُه: إنَّ اللَّهَ نِعِمَّاَ يَعِظُكُمْ به ذلك، وهو أَداءُ الأَمانةِ، والحُكْمُ بالعَدْلِ. ٢١٢ب

«وفي ارْتفاعِ المخصوصِ بالمَدْحِ مَذْهبان: أَحَدُهما: أَنْ يكونَ مُبْتَدأً خَبَرُه ما تقَدَّمَ من الجملة».

وقد تقَدَّمَ الكلامُ على ذلك، وبَيانُ أَنَّه الحامِلُ لِمَنْ زَعَم أَنَّه اسْمُ جِنْسٍ، وإيْضاحُ ذلك.

«والثاني[6]: أَنْ يكونَ خَبَرَ مبتدأ».

كأنَّه لَمَّا تقَدَّمَ ذِكْرُ الفاعِلِ مُبْهَماً قُدِّرَ سُؤالٌ عنه وأُجيبَ بقَوْلِه: هو زيدٌ، ثمَّ استُعْمِلَ على هذا النَحْوِ في هذا المعنى المقصودِ فصارَتْ في حُكْمِ جملة واحدة لعُروضِ هذا المعنى المقصودِ فيها، وهذا الثاني أَوْلَى من وَجْهَيْن: لفْظاً ومعنىً، أَمَّا اللَّفْظُ فلأَنَّ المبتدأَ إذا كان خبَرُه فِعْلاً فالوَجْهُ أَنْ لا يتقدَّمَ عليه، وفي جَعْلِ ذلك كذلك خروجٌ عن هذه القاعدةِ، وهو بعيدٌ.

والآخَرُ[7]: أَنَّه إذا وَقَعَ خبَرُ المبتدأ جملةً فلا بُدَّ من ضميرٍ، ولا ضميرَ، وما توهَّموه مِنْ أَنَّ الرَّجلَ للجِنْسِ قد تقدَّمَ فَسادُه، ولو جُوِّزَ لكان وُقوعُ الجِنْسِ مَوْقِعَ الضميرِ شاذّاً قليلاً أَيْضاً.

ومن حَيْثُ المعنى هو أَنَّ الإبْهامَ يُناسِبُ التفسيرَ، وإذا جُعِلَ زيدٌ خَبَرَ مبتدأ كان التفسيرُ فيه

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٧١، والآية ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾.

(٢) في د: «وتنبيهاً على ما..». تصحيف.

(٣) سقط من ط: «وتبيينها ما ذكره».

(٤) النساء: ٤/ ٥٨

(٥) البقرة: ٢/ ٩٠، وانظر ما سلف ق: ٢١٢ب.

(٦) في د: «المعنى». تحريف.

(٧) أي الوجه الآخر من جهة اللفظ.

مُحَقَّقاً، وهو المفهومُ منه، وإذا جُعِلَ مبتدأً لم يكنْ ذلك مُحَقَّقاً، فظَهَرَ أنَّ الوَجْهَ هو الثاني.

وأمَّا ما يَلْزَمُ من أنَّ فيه حَذْفاً للمبتدأ فذلك كثيرٌ شائعٌ لا[1] شُذُوذَ فيه ولا بُعْدَ، فلم يُقابِلْه أمْرٌ ممَّا تقدَّمَ.

«وقد يُحْذَفُ المخصوصُ إذا كان مَعْلوماً، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[2]» أي: نِعْمَ العَبْدُ هُوَ، وهو ضميرُ أيُّوبَ، وهو على هذا الوَجْهِ الثاني خبرُ مبتدأ محذوف، أَيْ: هُوَ هُوَ، وكذلك كُلُّ[3] ما أَتَى من نَحْوِ قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[4]، وليس ذلك من قَبِيلِ[5] «أنا أنا» و«شِعْرِي شِعْرِي»، وإنَّما ذلك من نَحْوِ: «زيدٌ أخوك» وأشْباهه، ألاَ تَرى أنَّ الضميرَ الأوَّلَ في قولك: هو هو يَعُودُ على العَبْدِ الموضوعِ مُبْهَماً، و«هو» الثاني المَخْصُوصُ بالمَدْحِ يَعُودُ على «أيُّوبَ»، فكأنَّك قلتَ: العَبْدُ المذكورُ أيُّوبُ، فظَهَرَ أنَّه من نَحْوِ[6] قَوْلِك: «زيدٌ أخوكَ» وشِبْهِه، وهذا واضحٌ.

قالَ: «ويؤَنَّثُ الفِعْلُ ويُثَنَّى الاسْمان ويُجْمَعان».

إنَّما ذَكَرَ ذلك لِيُعْلَمَ/ أنَّ هذا الفعلَ يجوزُ فيه ما يجوزُ في الأَفْعالِ من إلْحاقِ العلامة في المؤَنَّثِ ٢١٤أ وامْتِيازِه بِجَوازِ[7] حَذْفِها، وإنْ كان مُؤَنَّثاً حقيقيّاً بخلافِ غَيْرِه من الفِعْلِ، لأَنَّه غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، فأَشْبَهَ الحروفَ فَجَرَى مَجْرَاها في تَرْكِ إلْحاقِ العلامة، وكُلُّ ذلك سائغٌ.

وأمَّا ما ذَكَرَه للتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ فلِرَفْعِ إبْهامِ عمَّن يَظُنُّ أنَّه اسْمُ جنسٍ فيَتَوهَّمُ أنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، أَوْ عمَّنْ يظُنُّ أنَّه لمَّا كانَ الإنْشاءُ في المَدْحِ يلْزَمُ فاعلُه طريقةً واحدةً كما في «حَبَّذا»، وكما في الضميرِ فيه[8] نفسِه.

وقولُه: «هذه الدَّارُ نِعْمَتِ البَلَدُ».

فألْحقوا العلامةَ بنِعْمَ وإنْ كان الفاعِلُ البَلَدَ، لأَنَّه قد عُلِمَ أنَّه قُصِدَ إلى تَفْسيرِها بالدَّارِ، إذْ

---

(١) في د: «شائع سائغ لا...».

(٢) ص: ٣٨/ ٣٠، والآية ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾.

(٣) سقط من د: «كل».

(٤) النساء: ٤/ ٥٨، وسلفت الآية ق: ٢١٣أ.

(٥) في د. ط: «نحو»، وانظر ما سلف: ١/ ١٦٨.

(٦) في د: «مثل» وسقط من ط: «نحو».

(٧) في د: «وبجواز». تحريف.

(٨) في ط: «في».

التقديرُ: نعْمَت البَلَدُ هي، فلمَّا كانَ كذلك جازَ إلْحاقُ العلامَة، وشبَّهَه[1] بقولِه: «مَنْ كانَتْ أُمُّك» في كَوْنه أَنَّثَ الضميرَ في «كانَتْ» مع كَوْنه لمذكَّرٍ، وهو «مَنْ» لَمَّا كانَ في المعنى هو الأُمَّ، فالتَّأنيثُ في «كانَتْ» وإنْ كان الفاعِلُ مذكَّراً لَمَّا كانَ لمؤنَّثٍ مذكورٍ في المعْنى، كالتَّأنيثِ في «نِعْمَت» وإنْ كان لمذكَّرٍ لَمَّا كانَ لمؤنَّثٍ مَذْكورٍ في المعْنى، وكذلك البيتُ في قولِه[2]:

... ... نِعْمَـــــت زَوْرَقُ البَلَـــــد

أَنَّث وإنْ كانَ الفاعِلُ مذكَّراً لَمَّا كانتْ لمؤنَّثٍ مذكورٍ في المعْنى، وهو قولُه: «أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ».

قالَ: «ومن حَقِّ المخصوصِ أَنْ يُجانِسَ الفاعِلَ».

لأَنَّه في المعنى تَفْسيرٌ، وإذا كان تفسيراً لَهُ وجَبَتْ مُطابَقَتُه له، وهذا يُوْضِحُ لك الرَّدَّ على مَنْ قالَ: إنَّه للجِنْسِ، ثمَّ أَوْرَدَ اعْتِراضاً على ذلك وهو قولُه تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾[3] الآية، وذلك أَنَّ الفاعِلَ ههنا مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ بمَثَلٍ، فيكونُ[4] التقديرُ: ساءَ المَثَلُ، وقد ذُكِرَ القومُ، وليس هو مُطابِقاً للمَثَلِ في المعنى.

وأَجابَ عنه بأَنَّه على حَذْفِ مضافٍ تَقْديرُه: ساءَ مَثَلاً مَثَلُ القَوْمِ، فعلى ذلك يكونُ مُطابِقاً، وكذلك أَوْرَدَ قَوْلَه تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾[5] وتقديرُ الاعْتِراضِ مِثْلُ الأَوَّلِ سَوَاءً.

وأَجَابَ عَنْه بأَمْرَيْن:

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) في د: «وقوله». تحريف. والبيت بتمامه:

أَوْ حُـرَّةٌ عَيْطَـلٌ ثَبْجَـاءُ مُجْفَـرَةٌ ... دَعَـائِمَ الـزَّوْرِ نِعْمَـتْ زَوْرَقُ البَلَـد

وقائله ذو الرمة، وهو في شرح ديوانه: ١٧٤، والخزانة: ٤/ ١١٩، والحرة: الكريمة وأراد بها الناقة، والعيطل: الطويلة العنق، وثبجاء بفتح المثلثة وسكون الموحدة: الضخمة الثَّبَج وهو الصدر، والمجفرة: العظيمة الجنب، والدعائم: القوائم، والزور بفتح الزاي: أعلى الصدر، والزورق: السفينة، والبلد: الأرض. الخزانة: ٤/ ١١٩-١٢٠.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٧٧، وتتمة الآية: ﴿ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾.

(٤) في د: «فيجب أن يكون...».

(٥) الجمعة: ٦٢/ ٥، والآية: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

أَحَدُهما: مِثْلُ ما تقَدَّمَ، وهو أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ، كأَنَّه قالَ: بِئْسَ مَثَلُ القَومِ مَثَلُ الذين كذّبوا.

والآخَرُ: أَنْ يكونَ «الذين كَذّبوا» صفةً للقومِ، ويكونَ المخصوصُ مَحْذوفاً/ أي: بِئْسَ مَثَلُ القومِ المكذِّبينَ هُوَ، و«هو» ضميرُ المَثَلِ المتَقَدِّم قبلَ «بِئْسَ» وهو قولُه تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ كما تقولُ: «زيدٌ بِئْسَ الرَّجُلُ»، أي: بِئْسَ الرَّجُلُ هو، وبهذَيْنِ التأويلَيْنِ يكونُ المخصوصُ مُطَابِقاً، فيستقيمُ المعنى به[1]. ٢١٤ب

قالَ: «وحَبَّذا مِمَّا يُناسِبُ هذا البابَ».

لأَنَّه إِنْشاءٌ للمَدْحِ، فهو من البابِ في التَّحقيقِ، وإِنَّما ذُكِرَتْ على حِدَةٍ لِمَا خُصَّتْ به من أَحْكامٍ لفظيَّةٍ، وهو أَنَّ فاعلَها لا يكونُ إلاَّ لَفْظَ «ذا» بخلافِ «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، فإِنَّ فاعِلَهما على ما تقَدَّمَ، وإِنَّما خَصُّوا «ذا» لأَنَّه من الأَسْماءِ المُبْهَمَةِ، والغَرَضُ الإِبْهامُ، فكانَ مناسِباً للمعنى المَقْصُودِ، واخْتَصَّتْ دون أَخَواتِها لأَنَّها اللَّفْظُ السابقُ، لأَنَّه مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ، والمذَكَّرُ المفْرَدُ هو السَّابِقُ، وما عَدَاه فَرْعٌ علَيْه على ما تقَدَّمَ في ذِكْرِ عِلَلِ مَنْعِ الصَّرْفِ، وعُدِلَ عن ضَمِّ الفعلِ وإِنْ كان جائزاً في الأَصْلِ على قَوْلٍ وواجباً على قَوْلٍ[2]، لأَنَّه لَمَّا نُقِلَ إلى مَعْنى الإِنْشاءِ جُعِلَ على صيغةٍ مخصوصةٍ تنبيهاً على قَصْدِ النقلِ عمَّا كان عليه فيه.

ومنْها[3] أَنَّ تمييزَها غَيْرُ واجبٍ ذِكْرُه، بل يَجُوزُ أَنْ تقولَ: «حَبَّذا زيدٌ» و«حَبَّذا رَجُلاً زيدٌ»، ومنْها أَنَّ المخصوصَ إذا لم يكُنْ مُفْرَداً مذكَّراً كان غَيْرَ مُطَابِقٍ للفاعِلِ في اللَّفْظِ، كقولِك: «حَبَّذا الزَّيْدان»، فلذلك جُعِلَتْ على حِدَةٍ.

وأَصْلُها حَبُبَ من مِثْلِ قولِه[4]:

فقُلْتُ اقْتُلوها عَنْكُمُ بِمِزاجِها ... وحُبَّ بها مَقْتُولةً حينَ تُقْتَلُ

---

(١) في د: «كذلك».

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٩، والأشموني: ٣/ ٤٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٠٠

(٣) أي من الأحكام التي خصت بها حبذا.

(٤) هو الأخطل، والبيت في ديوانه: ٢٦٣، والمقاصد للعيني: ٤/ ٢٦، وشرح شواهد الشافية: ١٤-١٥، والخزانة: ٤/ ١٢٢، ورواية الديوان «فأَطْيِبْ بها...».

فيجوزُ أَنْ يكونَ من حَبَّ الذي أَصْلُه حَبُبَ، وهو الظَّاهِرُ[١]، لموافقته له في اللَّفْظ، ويجوزُ أَنْ يكونَ من حَبُّ الذي أَصْلُه حَبِبَ ثمَّ غُيِّر وهذا أَبْعَدُ[٢] لِمَا فيه من التَّغْيِيرِ من غَيْرِ حاجَةٍ.

قالَ: «وهذا الاسْمُ في مِثْلِ إِبْهامِ الضميرِ في نِعْمَ».

يَعْني أَنَّه مُبْهَمٌ غَيْرُ مُرادٍ به مُعَيَّنٌ، مِثْلُ إِبْهامِ الضميرِ في «نِعْمَ».

قالَ: «ومن ثَمَّ فُسِّرَ بما فُسِّرَ به».

يَعْني أَنَّه مُمَيَّزٌ بنكرةٍ تُبَيِّنُ جِنْسَه كما مُيِّزَ الضميرُ في «نِعْمَ» بذلك، فتقولُ: «حَبَّـذا رَجُـلاً زيـدٌ» كما تقولُ: «نِعْمَ رجُلاً زيدٌ».

ثمَّ قالَ: «إلاّ[٣] أَنَّ الظَّاهِرَ فُضِّلَ على المُضْمَرِ بأَن استَغْنَوا معه عـن المفسِّرِ فقيـلَ: حَبَّذا زيـدٌ، ولم يقولوا: نِعْمَ زيدٌ».

٢١٥أ يَعْني بالظَّاهِرِ لَفْظَ ذا في قولك: «حبَّذا» بخلاف «نِعْمَ» إذا كان الفاعلُ مُضْمَراً، فإنَّه ليـس/ في اللَّفْظ ما يُشْعِرُ بالفاعِلِ، فلمَّا كان الفاعِلُ لَفْظاً يَخْتَصُّ به استُغْنِيَ عن المفسِّرِ، ولمَّا لم يكُنْ في «نِعْمَ» لَفْظٌ مُخْتَصٌّ [بالفاعِلِ][٤] احْتِيجَ إلى المفسِّرِ.

ثمَّ قالَ: «ولأَنَّه كان لا يَنْفَصِلُ المخصوصُ عن الفاعِلِ في «نِعْمَ» ويَنْفَصِلُ في «حَبَّذا»».

هذا وَجْهٌ آخَرُ في وُجُوبِ ذِكْرِ التَّمييزِ في «نِعْمَ» وجَوازِ حَذْفِه في «حبَّذا» يَعْني أَنَّـه لـو لـم يُفْعَـل ذلـك لالْتَبَسَ الفاعِلُ بالمخْصوصِ في نِعْمَ، بخِلافِ حَبَّذا، يُريدُ أَنَّه كـان يَلْتَبِسُ في كثيرٍ مـن المواضـعِ لا في كُلِّ المواضِعِ، وبيانُ مَوْضِعِ الالْتِباسِ أَنَّكَ لـو قلْـتَ: «نِعْـمَ السُّـلْطانُ» وأَنـت تريـدُ: نِعْمَ رجلاً السُّلْطانُ لـم يُعْـرَفْ هـل[٥] السُّلْطانُ فـاعِلٌ أَوْ مَخْصُـوصٌ والفـاعِلُ مُضْمَرٌ؟ وفي التصريـحِ بقولـك[٦]: «نِعْـمَ رجُـلاً السُّلْطانُ» ما يَتَعَيَّن بـه الفـاعِلُ مـن المخصـوصِ، فهـذا وشِـبْهُهُ مواضِـعُ[٧] اللَّبْـسِ بخِـلافِ «حَبَّذا»، فإنَّـه مَعْلومٌ أَنَّ فاعِلَه ذا، فإذا ذُكِرَ بعده الاسْمُ المخصوصُ تَعَيَّنَ لذلك، ولم يَلْتَبِسْ بالفاعِلِ أبداً.

---

(١) انظر المقتضب: ٢/ ١٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٣

(٢) سقط من ط: «أَبْعَدُ». خطأ.

(٣) في المفصل: ٢٧٦: «غير».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في د: «أن».

(٦) في ط: «تقول». تحريف.

(٧) في ط: «وشبهه يعين مواضع اللبس..».

قالَ:

«ومن أصْنافِ الفعلِ فِعْلا التعجُّبِ».

قالَ الشيخُ: التعجُّبُ الذي يَعْنيه النحويُّونَ هي الألْفاظُ التي تَدُلُّ على إنْشاءِ التعجُّبِ، لا ما يدُلُّ على التعجُّبِ، ألا ترى أنَّكَ لو قلْتَ: «تَعَجَّبْتُ من زيدٍ» وأشْباهَه لم يكُنْ من بابِ التعجُّبِ الذي يُبَوِّبُ له النحويُّون، ولم يَحُدَّه اسْتِغْناءً بذِكْرِ الصيغةِ وحَصْرِها في «ما أفْعَلَه» و«أفْعِلْ بِهِ»، إذ المقصودُ إنَّما هو الصيغةُ، فإذا انْحَصَرتْ حَصَلَ المقصودُ، إلاَّ أنَّ ذِكْرَها باعْتبارِ المعنى أوَّلاً هو الأَوْلَى، ثمَّ بعد ذلك يُذْكَرُ[1] ما هو شَرْطٌ لها باعتبارِ اللَّفْظِ كما يُفْعَلُ في سائرِ الحدودِ النحويَّةِ.

قالَ: «وهما صيغتان: ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به»[2].

فكَنَى بأَفْعَلَ وأَفْعِلْ[3] عن كُلِّ ما يَصِحُّ أنْ يُبْنَى علَيْهما، وكَنَى بالضَّميرَيْنِ في المثالَيْنِ عن كُلِّ ما يُنْسَبُ إليه فِعْلُ التعجُّبِ.

قالَ: «ولا يُبْنَيان إلاَّ مِمَّا يُبْنَى منه أَفْعَلُ التفضيلِ».

قد تقَدَّم ذِكْرُ ذلك بوجوهِه وعِلَلِه، فلا حاجةَ إلى إعادَتِه[4].

قالَ: «إلاَّ ما شَذَّ من قَوْلِهم: ما أَشهاها وما أَمْقَتَه»[5].

فالشُّذوذُ فيهما جميعاً أنَّه من المفعولِ دون الفاعلِ، والقياسُ أنْ يكونَ من الفاعلِ، لأنَّه يُقال: شَهِيتُ/ الطعامَ، ومَقَتُّ الرجُلَ، فلا شذوذَ فيه من هذه الجهة، فلم يَكُنْ شذوذُه إلاَّ بِما[6] ذكَرْناه[7]. ٢١٥ب

---

(١) في ط: «ذكر».

(٢) عبارة الزمخشري «هما نحو قولك: ما أَكْرَمَ زيداً وأَكْرِمْ به»، المفصل: ٢٧٦

(٣) بعدها في د: «به».

(٤) انظر ما سلف ق: ١٦٩أ.

(٥) بعدها في د: «أي: مشتهاة وممقوتاً»، وليست في المفصل: ٢٧٦، وتصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشري.

(٦) في د: «ممَّا».

(٧) ظاهر كلام سيبويه أن قولهم: «ما أَمْقَتَه وما أَشْهاه» تعجب من المفعول وأنهما أجريا على فَعُل وإن لم يستعمل، وانتقد ابن مالك النحويين لأنهم عَدُّوا «ما أمقته وما أشهاه» من شواذ التعجب لاعتقادهم أن الثلاثي منهما مهمل، وذكر أن الثلاثي منهما مستعمل وهما شهي بمعنى اشتهاه ومَقُت إذا صار مقيتاً، وفي اللسان (مقت): «مَقُتَ مَقَاتة ومَقَتَه: أبغضه»، وفيه أيضاً (شهى) «شَهِيَ الشيء: أحبه»، وانظر: الكتاب: ٤/ ٩٩-١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٦

وأَمَّا «ما أَوْلاَه» فشُذوذُه أَنَّه استُعْمِلَ من الرُّباعيِّ بالهمزةِ من قولك: أَوْلَيْتُه خيْراً وأَعْطَيْتُه كذا، ولا يُقالُ في هذا المعنى: وَلِيَ ولا عَطَى، ولذلك قالَ[1]: «للمَعْروفِ» ليُبَيِّنَ أنَّه من قولك: «أَوْلَيْتُه المعروفَ»، لا من قولك: وَلِيَ، لأَنَّ ذاكَ بمعنى آخَرَ[2].

واستَغْنَى في «أَعطى» بما يُفْهَمُ من قَوْلِهم[3]: ما أَعْطَاه، لأَنَّ المعنى على الإِعْطاءِ، وبما تقَدَّم في مِثْلِه في أَفْعَلِ التفضيلِ من قوله: «أَعْطاهُمْ للدِّينار والدِّرْهَمِ»، وذلك إِنَّما يكونُ من الإِعْطاءِ.

قالَ: «وذكَرَ سيبويه أَنَّهم لايقولون: ما أَقْيَلَه استغناءً عنه بـ «ما أَشَدَّ[4] قائلتَه»[5]».

وَوَجْهُ ذلك أَنَّه كَثُرَ وُقوعُ هذا المعنى والتعبيرُ عَنْه بـ «ما أَكْثَرَ قائلَتَه»، فلو كان «ما أَقْيَلَه» جارياً في كلامِهم على القياسِ في هذا البابِ لكان واقعاً في لغتِهم، ولَمَّا لم يقع في لغتِهم دَلَّ على أَنَّه مُسْتَثْنَى عندهم، فهذه طريقُ سيبويه في استِثْناءِ «ما أَقْيَلَه» من البابِ، وهذا جارٍ في كُلِّ ما يَأْتي مِثْلُه.

ثمَّ قالَ: «ومعنى «ما أَكْرَم زيداً» شَيْءٌ جَعَلَه كريماً»، إلى آخِرِه.

يُريدُ أَنَّ ذلك أَصْلُه قبل نَقْلِه إِلى التَّعَجُّبِ، وإلا فليس معناه بعد النقلِ ذلك، وهو الذي أَرادَ بقوله بعد ذلك: «إِلا أَنَّ هذا النقْلَ من كُلِّ فِعْلٍ خَلاَ ما استُثْنِيَ منه مُخْتَصٌّ[6] ببابِ التَّعَجُّبِ» يريدُ أَنَّ ذلك وإِنْ كانَ أَصْلُه لِتَصْحيحِ الإِعْرابِ فهو بمعنى التَّعَجُّبِ، ثمَّ شَبَّهَه في أَصْلِه بقولهم: «أَمْرٌ أَقْعَدَه عَنِ الخروجِ»[7]، لأَنَّه من بابِ «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[8]، [يَعْني: ما أَقْعَدَه إِلاَّ أَمْرٌ، وما أَهَرَّ ذا نابٍ إِلاَّ شَرٌّ][9]، والمُصَحِّحُ للابتداءِ بالنكرةِ هنا كَوْنُه في مَعْنى كلامٍ هو فيه فاعِلٌ، ولذلك احْتاجَ أَنْ يشَبِّهَه بأَمْرٍ في قولهم: «أَمْرٌ أَقْعَدَه عَنِ الخروجِ» ليصِحَّ الابتداءُ بالنكرة.

وكان الأَوْلَى أَنْ يذكر بَقِيَّةَ المذاهبِ في الإِعْرابِ في «ما أَكْرَم زيداً» ههنا ويَسْتَغْنِيَ عن الفَصْلِ

---

(١) أي: الزمخشري.

(٢) قال الجوهري: «ولي الوالي وولي الرجل البيع ولايةً فيهما، وأَوْلَيْتُه معروفاً»، الصحاح (ولي).

(٣) في د: «قوله».

(٤) في المفصل: ٢٧٦: «أكثر»

(٥) الكتاب: ٤/ ٩٩، وفيه «أكثر قائلته».

(٦) في د: «محقق». تحريف. وهو مخالف لنص المفصل: ٢٧٦

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٦

(٨) انظر ما سلف ورقة: ٣٨ب من الأصل.

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الذي بعد ذلك، لأنَّه في الحقيقة تتمَّةٌ له، وما ذكَرَه ههنا أَحَدُ المذاهبِ الثَّلاثة، وهو مَذْهَبُ سيبويه، لأنَّه[1] يَجْعَلُ «ما» مبتدأً، وما بَعْده جُمْلةٌ في مَوْضعِ الخَبَرِ، / وهو عَيْنُ ما ذكَرَه ههنا، ثمَّ أَعَادَ ذلك ٢١٦أ في الفَصْلِ الذي يَلِيه، وذكَرَ معه المذهبَيْن الآخَرَيْنِ[2]، وليس لفَصْلِه معنى.

فإنْ زَعَمَ زاعِمٌ أَنَّه تَكلَّمَ هنا في المعنى وثَمَّةَ في الإِعْرابِ فليس بمستقيمٍ لأَنَّ المَقْصُودَ إنَّما هو الإِعْرابُ، والمعْنَى الأَصْلِيُّ أَمْرٌ تقديريٌّ، والإِعْرابُ مَبْنِيٌّ علَيْه، فهو المقصودُ.

والآخَرُ[3]: أنَّه قد ذكَرَ بَعْده «أَفْعِلْ بِهِ» واسْتَوْفَى عند ذِكْرِه الأَصْلَ والإِعرابَ جميعاً، والكلامُ على الجميعِ سَوَاءٌ.

قالَ: «إلاَّ أَنَّ هذا النَّقْلَ من كُلِّ فِعْلٍ خَلاَ ما استُثْنِي منه».

يُريدُ بـ «ما استُثْنِيَ منه» ما تقَدَّمَ ذِكْرُه في أَفْعَلِ التَّفْضيلِ على ذلك التفصيلِ.

«وأَمَّا قَولُهم: «أَكْرِم بزَيْدٍ»، فقيلَ: أَصْلُه: «أَكْرَمَ زيدٌ»».

على التفصيلِ الذي ذَكَرَه[4]، ولا يكونُ على ذلك فيه ضميرٌ، لأَنَّ فاعِلَه مذكورٌ بَعْده.

قالَ: «وفي هذا ضَرْبٌ مِنَ التَّعَسُّفِ»[5].

لِمَا فيه من مُخَالَفَةِ القياسِ في وجوهٍ مُتَعَدِّدةٍ.

منها: اسْتِعْمالُ الهمْزَةِ لصَيْرورةِ الشَّيْءِ ذا كذا في «أَكْرَمَ»[6]، [وحقُّه أَنْ يَتَعَدَّى الفعلُ إلى

---

(١) في الأصل. ط: «لأن سيبويه»، وما أثبت عن د.

(٢) أحدهما أن تكون «ما» استفهامية وهو مَذْهَب الفراء وابن درستويه والكوفيين والآخر أن تكون موصولة وهو أحد قولي الأخفش، انظر أسرار العربية: ١١٢-١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١-٣٢، وما سلف ورقة: ٥ب من الأصل، وورقة: ١٢٠ب من الأصل.

(٣) أي الوجه الآخر في الردِّ على الزاعم، والوجه الأول هو أن المقصود إنما هو الإِعْراب.

(٤) يرى الكوفيون والزجاج أن مَعْنى «أَفْعِلْ به» أَمْرٌ واستحسنه الزمخشري، ويرى جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر وهو خبر في المعنى، انظر: الكتاب: ٤/ ٩٧، والبغداديات: ٣٤، والمقتضب: ٤/ ١٧٥، ٤/ ١٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٠، وارتشاف الضرب: ٣/ ٣٤-٣٥، والأشباه والنظائر: ٢/ ٣٨٠

(٥) مراد الزمخشري أَنَّ إخراج «أَفْعِلْ به» على لَفْظ الأَمْر مع أَن معناه الخبر ضرب من التعسُّف.

(٦) أي أَنَّ أصل «أَكْرِمْ بزَيْدٍ»: أَكْرَمَ زيدٌ، كما ذكر الزمخشري في المفصل: ٢٧٦، والهمزة بمعنى الصيرورة حينئذ، انظر البغداديات: ٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ٣٤

مفعولٍ واحدٍ، لا إلى مفعولَيْن][1].

ومنها: نَقْلُ الفِعْلِ عن صيغةِ الخَبَرِ إلى صيغةِ الأَمْرِ.

ومنها: زيادَةُ الباءِ على الفاعِلِ، وكُلُّ ذلك خُروجٌ عن القياسِ.

ثمَّ ذكَرَ وَجهَيْن ليس فيهما ما في ذلك، وإنَّما فيهما اسْتِعْمالُ الهَمْزةِ للتَّعَدِّي أَوْ للتَّصْيِيرِ، وتقريرُ ذلك أَنْ يُقالَ: إنَّه أَمْرٌ في الأَصْلِ من «أَكْرَمْتُه» أَيْ جَعَلْتُه كريماً، والباءُ مَزِيدَةٌ على المفعولِ، وفيه على هذا ضميرٌ، فاستَعْمَلَ الهمزةَ للتَّعَدِّي، وهو كثيرٌ، واستَعْمَلَ الباءَ زائدةً على المفعولِ، وهو كثيرٌ، واستَعْمَلَ صيغةَ الأَمْرِ للأَمْرِ وهو القياسُ، ثُمَّ نُقِلَ إلى مَعْنى التعجُّبِ، كما نُقِلَ[2] على التقديرِ الأَوَّلِ، فلم يَلْزَمْ فيه ذلك التعسُّفُ الذي في التقديرِ الأَوَّلِ، وإنَّما يَلْزَم فيه الإِضْمارُ الذي لا يَتَغَيَّرُ، وليس بِمُسْتَبْعَدٍ، أَلاَ تَرى أَنَّ مِثْلَ هذه الصيغةِ في بابِ[3] الإِنْشاءِ للمَدْحِ قد جَرَى الضميرُ فيها هذا المَجْرَى، فلم يُغَيَّرْ عن لَفْظِ الوَحْدَةِ في قولك: «نِعْمَ رَجُلاً» و«نِعْمَ رَجُلَيْن» و«نِعْمَ رِجالاً»، فكذلك ههنا، وقد أَجابَ[4] بقولِه إنَّه «جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، فلم يُغَيَّرْ عن لَفْظِ الوَحْدَةِ».

٢١٦ب والوَجْهُ الثاني[5]: أَنْ تَجْعَلَ الهمزةَ لِما جُعِلَتْ له في الوَجْهِ/ الأَوَّلِ، وهو على الأَمْرِ أيضاً، كأَنَّ أَصْلَه: أَكْرِمْ، أَيْ: صَيِّرْ ذا كَرَمٍ، ثمَّ عُدِّي بالباءِ فصارَ الفاعِلُ فيه مُصَيَّراً غَيْرَه صائراً ذا كَرَمٍ، كما تقولُ: قُمْتُ، فتكونُ أَنْتَ القائِمَ، ثمَّ تقولُ: قُمْتُ بزيْدٍ، فتأْتي بالباءِ للتعدِّي، فَيَصيرُ الداخِلَةُ هي عليه هو الفاعِلَ لذلك الفعلِ قبلَ دُخولِها، فصارَ مَعْنى: «أَكْرِمْ بزَيْدٍ» في الأَصْلِ على هذا التأويلِ صَيِّرْ زيداً صائراً ذا كَرَمٍ، فَأَفادَ[6] التَّصْيِيرُ فيه مَجِيْءَ الباءِ للتعَدِّي، لأَنَّ هذا المعنى مُسْتَفادٌ من باءِ التَّعدِّي، وأَمَّا كَوْنُه صائراً ذا كذا فَمُسْتَفادٌ من الصيغةِ التي هي «أَكْرِمْ».

قالَ: «واخْتَلَفُوا في «ما»، فَهِيَ عند سيبويه»، إلى آخرِه.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من ط: «إلى مَعْنى التعجب كما نقل». خطأ.

(٣) سقط من ط: «باب».

(٤) في د: «أجاز». تحريف.

(٥) أي الوجه الثاني في همزة «أَكْرَمَ» الذي هو أصل «أَكْرِمْ» في صيغة التعجب، والوجه الأول أن تكون الهمزة للتعدي أو للصيرورة.

(٦) في د: «فإذن». تحريف.

يُريدُ في الأَصْلِ، فقالَ سيبويه: إنَّها بمعنى شَيْءٍ[1] مبتداٌ ما بَعْدَه خَبَرُه، كما تقَدَّمَ في أَوَّلِ الفَصْلِ الذي قبله، وهو الوَجْهُ، إذْ لا يَلْزَمُ فيه ما يَلْزَمُ[2] في غيْرِه، [وهو حَذْفُ الخَبَرِ][3]، وقالَ الأَخْفَشُ: هي مَوْصُولةٌ، وصِلَتُها[4] ما بَعْدَها، وفيه تعسُّفٌ، لأَنَّه يَحْتاجُ فيه إلى تَقْديرِ خَبَرٍ مَحْذوفٍ، ونحن نَقْطَعُ باسْتِقْلالِه كلاماً من غَيْرِ نَظَرٍ إلى مَحْذوفٍ.

وقالَ قومٌ: إنَّها استفهامٌ مُبْتَدأٌ، وما بَعْده خَبَرُه[5]، كأَنَّ الأَصْلَ: أَيُّ[6] شَيْءٍ حَسَّنَ زَيْداً، وليس بالجَيِّدِ، لأَنَّ صِيَغَ الاسْتِفْهامِ لم يَثْبُتْ فيها نَقْلٌ إلى إنْشاءٍ آخَرَ، بِخِلافِ صِيَغِ الأَخْبارِ، فإنَّها تُنْقَلُ إلى الإنْشاآتِ كثيراً، فثَبَتَ أَنَّ الوَجْهَ ما صارَ إلَيْه سيبويه.

قالَ: «ولا يُتَصَرَّفُ في الجملةِ التعَجُّبِيَّةِ» إلى آخره.

لأَنَّها جَرَتْ كالمَثَلِ، والأَمْثالُ لا تُغَيَّرُ، أَوْ لأَنَّها بمجموعِها تَدُلُّ على إنْشاءِ التعجُّبِ، فلَزِمَتْ طريقةً واحدةً كما لَزِمَتْ نِعْمَ وبِئْسَ طريقةً واحدة للإنْشاءِ[7].

قالَ: «وقد أَجازَ الجَرْميُّ وغَيْرُه الفَصْلَ»[8].

نظراً إلى ما وَرَدَ من قَوْلِهم: «ما أَحْسَنَ بالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ»[9] ووَجْهُه أَنَّ الظُّروفَ اتُّسِعَ فيها فجَرَى فيها ما لم يَجْرِ في غَيْرِها.

قالَ: «ويُقالُ: «ما كانَ أَحْسَنَ[10] زيداً» للدَّلالةِ على المضِيِّ».

كأَنَّهم لَمَّا قَصَدُوا إلى التعجُّبِ مِمَّا[11] مَضَى أَتَوْا بالفعلِ الدَّالِّ على الزَّمانِ الماضي مَعَ فِعْلِ

---

(١) سقط من ط: «بمعنى شيء».

(٢) سقط من ط: «فيه ما يلزم». خطأ.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من ط: «وصلتها». خطأ.

(٥) انظر ما سلف ق: ٥ب، ق: ١٢٠ب من الأصل.

(٦) سقط من ط: «أي». خطأ.

(٧) في الأصل. ط: «لذلك»، وما أثبت عن د.

(٨) في د: «وغيره كالمازني الفصل»، وعبارة الزمخشري: «الجرمي وغَيْره الفصل من أصحابنا»، المفصل: ٢٧٧

(٩) أجاز الجرمي والمازني وأبو علي الفارسي الفصل بالظرف، انظر البغداديات: ٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٩، ومنعه الأخفش والمبرد، انظر المقتضب: ٤/ ١٧٨، ٤/ ١٨٧

(١٠) في المفصل: ٢٧٧: «ما أحسن». وفي شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٥٠: «ما كان أحسن».

(١١) في د: «فيما». تحريف.

٢١٧أ التَّعَجُّبِ مُشْعِراً بذلك، ولك أَنْ تقولَ: «ما أَحْسَنَ ما كان/ زَيدٌ»، ولك أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهما فتقولَ: «ما كان أَحْسَنَ ما كانَ[1] زيدٌ»، والأَوْلَى هي الصيغةُ الأُولى، إذْ لا حاجةَ إلى التكريرِ، والإِتْيانُ بها مَعَ الفعلِ الذي جِيْءَ به للمَعْنى المُتَعَجَّبِ مِنْه هو القياسُ، لأَنَّه هو المَقْصُودُ بالمضِيِّ.

«وقد حُكِيَ: «ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها»، و«ما أَمْسَى أَدْفَأَها»[2]».

وإِدْخالُ «أَصْبَحَ وأَمْسَى» ههنا في الدّلالةِ على الوَقْتِ الذي حَصَلَ فيه المتعَجَّبُ منه كإِدْخالِ «كانَ» في الدّلالةِ على وَقْتِ[3] المتعَجَّبِ منه، وإِن اختلفَتْ جِهاتُ الأَزْمانِ.

قولُه: «والضَّميرُ للغَدَاةِ».

إِنَّما يَعْني في: «ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها»، وإِلاَّ فهو في قوله: «ما أَمْسَى أَدْفَأَها» [لايكونُ][4] للعَشِيَّةِ، وإِنَّما استَغْنَى بتنبيهِه على ضميرِ الغداةِ لأَنَّه يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَه: «ما أَمْسَى أَدْفَأَها» يكونُ [الضميرُ فيها][5] للعَشِيَّةِ.

---

(١) سقط من ط: «ما كان». خطأ.

(٢) أجاز الكسائي والفراء والأخفش زيادة أمسى وأصبح بين ما التعجبية وفعل التعجب، وهذا شاذ عند جمهور البصريين، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٥١-١٥٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ٣٩

(٣) في ط: «الوقت». تحريف.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«ومن أصناف الفعل الثلاثيُّ».

قال صاحِبُ الكتابِ: «للمُجَرَّدِ منه ثلاثَةُ أَبْنِيةٍ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ».

قال الشيخُ: لايكونُ الثلاثيُّ على أَكْثَرَ من ذلك، لأنَّ أوَّلَه مُلْتَزَمٌ فيه الفَتْحُ، وآخِرُه لا اعْتِدادَ به في البِنْيَةِ، لأنَّه مَحَلُّ التَّغْييرِ، فلم يَبْقَ إلاَّ وَسَطُه، ولم يَجِيْء ساكناً أَصْلاً، والحركاتُ ثلاثٌ، فوَجَبَ أنْ لا يَزيدَ على ثلاثةِ أَبْنيةٍ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، وأَمَّا الكَسْرُ في الفاءِ فليس بأَصْلٍ أيضاً، فلذلك حُكِمَ في[1] «شَهِدَ» إذا قيل: شِهْد أو شِهِدَ أَوْ شَهْد أَنَّها فُروعٌ على شَهِدَ، ولذلك حُكِمَ على نِعْمَ وبِئْسَ بذلك، وحُكِمَ على «لَيْسَ» أيضاً، وسيأتي ذلك.

ثمَّ قالَ: «وكُلٌّ واحِدٍ من الأَوَّلَيْنِ».

يَعْني فَعَل وفَعِل على وَجْهَيْن: مُتَعَدٍّ وغيرِ مُتَعَدٍّ، وقد تقَدَّمَ مَعْنى التَّعَدِّي، وهو كَوْنُه تَتَوَقَّفُ عَقْليَّتُه على مُتَعَلَّقٍ، وغَيْرُ المتعَدِّي ما لا تَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّتُه على مُتَعَلَّقٍ، وقد تقَدَّمَ مُبَيَّناً[2].

قولُه: «ومضارِعُه على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ»[3].

يَعْني مُضارِعَه على اخْتِلاف وَجْهَيْه، فتكونُ أَرْبعةَ أَقْسامٍ: يَفْعِل مُتَعدٍّ، وغَيْرُ مُتَعَدٍّ، ويَفْعُلُ مُتَعَدٍّ وغيرُ مُتَعَدٍّ[4]، فلذلك مَثَّلَ بأَرْبَعَةِ أَمْثِلة، فضَرَبَه يَضْرِبُه للأَوَّلِ، وجَلَسَ يَجْلِسُ للثَّاني، وقَتَلَه يَقْتُلُه للثَّالثِ، وقَعَدَ يَقْعُد للرَّابعِ.

«ومثالُ فَعِلَ» والكلامُ في مُضَارِعه[5] في تَقْسيمه إلى أَرْبَعة أَمْثِلةٍ كالكلامِ في مُضارِعِ فَعَلَ، إلاَّ أَنَّ مَوْضعَ يَفْعُلُ ثمَّةَ يَفْعَلُ ههنا، فيكونُ «يَفْعَلُ» ههنا مُتَعدِّياً وغيرَ متعَدٍّ، ويَفْعِلُ مُتَعَدِّياً وغَيْرَ مُتَعَدٍّ، فمِثالُ الأَوَّلِ: شَرِبَه يَشْرَبُه، ومثالُ الثاني: فَرِحَ يَفْرَحُ، ومثالُ الثالثِ: وَمِقَه يَمِقُه، ومثالُ الرابع: وَثِقَ يَثِقُ، والثالثُ بناءٌ واحِدٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، ومضارِعُه على بناءٍ واحِدٍ، وهو يَفْعُلُ، فلذلك[6]

٢١٧ب

(١) في ط: «على».

(٢) في د: «وقد تقَدَّم مَعْنى التعدي مبيناً».

(٣) في المفصل: ٢٧٧: «ومضارعه على بناءين مضارع فَعَل على يَفْعِل ويَفْعُل».

(٤) سقط من ط: «ويفعل متعدٍّ وغير متعد». خطأ.

(٥) في الأصل ط: «في مضارع فعل»، وما أثبت عن د.

(٦) في د: «لأنه».

لم يَجِيءْ إلاَّ على بِنْيَةٍ واحدةٍ[1]، وهو يَفْعُلُ.

قالَ: «وأمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ فليس بأصْلٍ».

كأَنَّهم قَصَدُوا إلى مُخالَفَةِ عَيْنِ الماضي للمضارعِ، ولذلك فَعِلَ يَفْعَلُ هو القياسَ، والكَسْرُ لم يَجِيءْ لمضارِعِه إلاَّ في أَلْفاظٍ مَحْصورَةٍ [كحَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ][2]، وهي[3] في الصحيحِ لا تزيدُ على خمسةٍ[4]، ويَجُوزُ فيها الوَجْهانِ، وفي مُعْتَلِّ الفاءِ أَكْثَرُ من ذلك.

وأمَّا مَجِيءُ مضارِعِ فَعُلَ على وَفْقِ عَيْنِ الماضي فكأنَّهم كَرِهُوا مشارَكَتَه لعَيْنِ المتعَدِّي في الماضي والمُسْتَقْبَلِ فخصُّوه بالضَّمَّةِ لذلك.

«ومن ثَمَّ لم يَجِيءْ إلاَّ مَشْروطاً».

يَعْني لم يَجِيءْ مُضَارِعُ فَعَلَ المفتوحُ العَيْنِ مَفْتوحاً عَيْنُه إلاَّ أَنْ تكونَ عَيْنُ الفِعْلِ أَوْ لامُهُ أَحَدَ حُروفِ الحَلْقِ لِمَا بَيْنَها وبَيْنَ الفَتْحِ من المناسَبَةِ، فكأنَّهم أرادُوا مَجِيئَها مناسِبَةً لحركَتِها، واعْتَدُّوا باللاَّمِ، وإنْ كانَتْ بَعْدَها لِمَا يَلْزَمُ من انْتقالٍ إلى عُلُوٍّ، ولم يَعْتَدُّوا بحَرْفِ الحَلْقِ إذا كانَ فاءً لأنَّه لا يَلْزَمُ منه الانْتقالُ إلى عُلُوٍّ، كما مَنَعوا في اللُّغةِ الفصيحةِ الإمالَةَ بالغَيْنِ الواقعةِ في نابغ[5]، ولم يَمْنَعُوا بالغَيْنِ الواقِعَةِ في غِلاَبٍ نَظَراً إلى ذلك.

ثمَّ قالَ: «إلاَّ ما شَذَّ من نَحْوِ: أَبَى يَأْبَى ورَكَنَ يَرْكَنُ».

فكأَنَّهم لَمَّا عَلِموا أَنَّهم إذا فَتَحوا انْقَلَبَتْ الياءُ أَلِفاً، والأَلِفُ من حروفِ الحَلْقِ، فصارَ للفَتْحِ وَجْهٌ في مِثْلِ ذلك، وإنْ كان على خِلافِ القياسِ من حيث إنَّ فيه دَوْراً[6]، وذلك أَنَّ الفَتْحَ لا يكونُ إلاَّ بحَرْفِ الحَلْقِ، فَيَتَوقَّفُ الفَتْحُ على حَرْفِ الحَلْقِ، ويَتَوَقَّفُ كَوْنُه حَرْفَ حَلْقٍ على الفتحِ، وأَمَّا «رَكَنَ يَرْكَنُ» فقد جَعَلَه شاذّاً، وقد نُقِلَ أنَّه يقالُ: رَكَنَ يَرْكُنُ كنَصَرَ يَنْصُرُ[7]، ورَكِنَ يَرْكَنُ كعَلِمَ

(١) في د: «مخصوصة».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من ط: «وهي».

(٤) انظر السيرافي: ١٢٢-١٢٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٥

(٥) في ط: «بالغ»، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨-١٩

(٦) انظر تعريف الدور فيما سلف ق: ١٨أ.

(٧) انظر إصلاح المنطق: ٢١١، ٢١٧-٢١٨، والحلبيات: ١٢٣، والصحاح (ركن).

يَعْلَم[1]، فالأَوْلَى على ذلك أَنْ يقالَ: هو من تداخُلِ اللُّغتَيْن[2]، لأَنَّه أَقْربُ من مُخالَفَةِ القياسِ، ولذلك حُكِمَ على فَضِلَ يَفْضُلُ/ أَنَّه من تَدَاخُلِ اللغتَيْن[3]، ومعنى تَدَاخُلِ اللُّغتَيْنِ أَنْ يَثْبُتَ للماضي جِهتان بناآن، وللمُضارِعِ لكُلِّ واحدٍ منهما بناءٌ واحدٌ، ثمَّ يَتَكَلَّمُ العربيُّ بأَحَدِ بناءَيْ الماضي مع بناءِ المضارِعِ الذي ليس له، فيُتَوَهَّمُ أَنَّه جارٍ علَيْه، وليس كذلك، ومثالُه ما ذكَرَه في فَضِلَ يَفْضُلُ، لأَنَّ العربَ تقولُ: فَضَلَ بالفَتْحِ، وفَضِلَ بالكَسْرِ، ومُضارِعُ فَضَلَ[4] بالفتحِ[5] يَفْضُلُ بالضَّمِّ، ومضارِعُ فَضِلَ بالكَسْرِ يَفْضَلُ بالفتْحِ[6]، فإِذا سُمِعَ بعد ذلك فَضِلَ يَفْضُلُ عُلِمَ أَنَّه من تَدَاخُلِ اللغتَيْن. ١٢١٨أ

وهذا الفعلُ معناه من الفَضْلَةِ، لا من قولك: فَضَلْتُه إذا غَلَبْتَه في الفَضْلِ، لأَنَّ ذلك ليس في ماضيه إلاَّ الفَتْحُ، وليس في مُضارِعِه إلاَّ الضَّمُّ، لأَنَّه من باب فاعَلَني فَفَعَلْتُه أَفْعُلُه[7].

قالَ: «ولِلْمَزيدِ فيه خمسةٌ وعِشْرون بناءً».

يَعْني: وللثُّلاثيِّ المزيدِ فيه، لأَنَّ الرُّباعيَّ سيَأْتي بعد ذلك، وإِنَّما كلامُه في الثُّلاثِيِّ.

«والزِّيادَةُ[8] إما[9] أَنْ تكون من جِنْسِ حروفِ الكلمةِ أَوْ من غَيْرِ جِنْسِها».

وللإِلْحاقِ وغيرِ الإِلْحاقِ، وقد تقَدَّمَ بيانُ ذلك كلِّه في الأَسْماءِ، [ثم ذكَر المُوازِنَ للرُّباعيِّ على سبيل الإِلحاقِ][10].

---

(١) ذكر الخليل أنها لغة سفلى مضر، انظر العين: ٥/ ٣٥٤، والمخصص: ١٢/ ٣٠، وفي البحر المحيط: ٥/ ٢٦٩ أنها لغة قيس وتميم، وانظر شرح الشافية للجاربردي: ٧٩

(٢) في د: «اللغات».

(٣) بعدها في د: «وأَما فَعِل يَفْعُل مِثْل فضل يَفْضُل ومتَّ تموتُ فمن تداخل اللغتين»، وهذا كلام الزمخشري في المفصل: ٢٧٧

(٤) سقط من د: «فضل». خطأ.

(٥) في د: «الفتح».

(٦) حكى ابن السكيت والجوهري هاتين اللغتين، انظر إصلاح المنطق: ٢١٢، والصحاح (فضل)، وانظر الخصائص: ١/ ٣٧٤-٣٨٥

(٧) انظر الصحاح والقاموس (فضل).

(٨) في ط: «في الزيادة». تحريف.

(٩) في المفصل: ٢٧٩: «والزيادة لا تخلو إما».

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قالَ: «وأَبْنِيةُ المَزيدِ فيه على ثلاثَةِ أَضْرُبٍ، مُوَازِنٍ للرُّباعيِّ على سبيلِ الإلْحاقِ، ومُوَازِنٍ له على غَيْرِ سبيلِ الإلْحاقِ[1]، وغيْرِ مُوازِنٍ له، فالأَوَّلُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ: مُلْحَقٍ بدَحْرَجَ نحو: شَمْلَلَ[2] وحَوْقَلَ[3] وبَيْطَرَ[4] وجَهْوَرَ[5] وقَلْنَسَ[6] وقَلْسَى[7]». إلى آخره.

فهذِهِ كُلُّها مُلْحَقَةٌ بدَحْرَجَ، لأَنَّهم زادُوا في كُلٍّ واحدٍ منها زيادةً ليُوافِقَ دَحْرَجَ في وَزْنِهِ على الوَجْهِ الذي قدَّمْناه في الأَسْماءِ وعلى ما سَيَأتي في آخرِ هذا الفَصْلِ.

«ومُلْحَقٌ بتَدَحْرَجَ» على ما ذُكِرَ، ومُلْحَقٌ بـ«احْرَنْجَمَ» على ما ذُكِرَ أَيْضاً.

والثاني[8]: وهو المُوازِنُ على غَيْرِ سبيلِ الإلْحاقِ نحو: أَخْرَجَ وجَرَّبَ وقاتَلَ، فهذه الثَّلاثَةُ وإنْ وافَقَتْ «دَحْرَجَ» في وَزْنِهِ بما زِيْدَ فيها فلَيْسَتْ للإلْحاقِ لِمَا ذكَرْناه من أَنَّ حَرْفَ الإلْحاقِ هو الذي ليس له مَعْنى[9] وُضِعَت الكلمةُ به له.

فأَمَّا الهمزة في أَفْعَلَ فمَوْضوعَةٌ لمعانٍ كالتَّعَدِّي وغيرِهِ، وكذلكَ تَضْعيفُ العَيْنِ في مِثْلِ «جَرَّبَ»، وأَمَّا الأَلفُ في نحوِ: «قاتَلَ» فموضوعةٌ لأَنْ يكونَ من غَيْرِكَ إلَيْكَ ما كان مِنْكَ إلَيْهِ، وهذ كُلُّه بخلاف/ حُروفِ الإلْحاقِ وههنا وَجْهٌ آخَرُ يُشْعِرُ بالإلحاقِ في الأَوَّلِ[10] دون الثاني، وهو مُوَافَقَةُ المصْدَرِ منه[11] لمصدرِ المُلْحَقِ به[12] بخِلافِ مصادرِ غَيْرِ المُلْحَقِ، واعْتَمَدَ صاحِبُ الكتابِ على ذلك ٢١/ب

(١) سقط من د: «وموازن له على غَيْر سبيل الإلحاق». خطأ.

(٢) أي: أسرع، انظر الصحاح (شمل) وشرح الشافية للرضي: ١/ ٦٧

(٣) أي: ضعف وهرم، الصحاح (حقل)، وفي المنصف: ٣/ ٧ «حوقل: الشيخ الضعيف»، وانظر سفر السعادة: ٢٤١

(٤) أي: عَمِل البيطرة، الصحاح (بطر)، وانظر المنصف: ٣/ ٨

(٥) «جَهْوَرَ في كلامه جَهْوَرة: إذا أعْلاه» المنصف: ٣/ ٨، وانظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٦٨

(٦) «قَلْنَسَ الشيْءَ: غطّاه وسَتَرَه». اللسان (قلنس).

(٧) قلسيته: ألبسته القلنسوة، انظر: الكتاب: ٤/ ٢٨٦، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٦٨، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٠

(٨) الأول هو الملحق بالرباعي على سبيل الإلحاق.

(٩) في ط: «ليس لمعنى».

(١٠) في د: «بالأول».

(١١) في حاشية د: «أي من الذي تزعم أَنَّه ليس من باب الإلْحاق»، ق: ١٦٢أ.

(١٢) سقط من ط: «به». خطأ.

لسُهُولَتِه[1]، والتحقيقُ ما بَدَأْنا به، لأَنَّه جارٍ في الأَسْماءِ والأَفْعالِ، وما ذكَره مُقَيَّدٌ[2] بالأَفْعالِ دون الأَسْماءِ، لأَنَّ الأَسْماءَ لا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ المُلْحَقِ فيها من غَيْرِه بمَصْدَرٍ[3]، إِذْ ليس لها مصادرُ.

والثالثُ: غَيْرُ مُوازِنٍ نَحْوُ: انْطَلَقَ واقْتَدَرَ، إلى آخره، فهذه غَيْرُ مُوازِنَةٍ للرُّباعِيِّ بوَجْهٍ[4]، ولَيْس «اسْتَخْرَجَ» مُوازِناً لـ«احْرَنْجَمَ»، لأَنَّا لم نَعْنِ بالمُوازَنَةِ صورةَ حَرَكاتٍ وسَكَنات، وإِنَّما عَنَيْنا به[5] وقوعَ الفاءِ والعَيْنِ واللَّامِ في الفَرْعِ مَوْقِعَها في الأَصْلِ المُلْحَقِ به والزيادة، وإِنْ كان ثَمَّةَ زيادةٌ لغَيْرِ الإِلْحاقِ فلا بُدَّ من مُماثَلَةٍ في المُلْحَقِ.

و«اسْتَخْرَجَ» بالنِّسبةِ إلى «احْرَنْجَمَ» على خِلافِ ما ذكَرْناه في الأَصْلِيَّةِ والزِّيادة جميعاً، أَمَّا الأَصْلِيَّةُ فهو أَنَّ الخاءَ وهي فاءٌ وقَعَتْ مَوْقِعَ النُّونِ الزائدةِ في الأَصْلِ، وليس ذلك في مِثْلِ المُلْحَقِ، وأَمَّا باعْتبارِ الزائدِ فهو أَنَّ النُّونَ واقِعَةٌ في الأَصْلِ بعد الفاءِ والعَيْنِ، وليس في الفَرْعِ نونٌ في مَوْضِعِها ولا في غَيْرِه.

قالَ: «فما كان على فَعَل فهو على مَعانٍ لا تُضْبَطُ كَثْرةً وسَعَةً».

لأَنَّه أَخَفُّ أَبْنيتِهم في الأَفْعالِ، فتَصرَّفُوا فيه في مَعَانٍ كثيرةٍ لخِفَّتِه فقَلَّ أَنْ تَجِدَ فِعْلاً من أَبْنِيتِهم غَيْرَه له مَعْنى إلاَّ وقد استُعْمِلَ فَعَلَ فيه، فهذا وَجْهُ كَثْرةِ مَعَانيه، وغَيْرُه ليس مِثْلَه في الخِفَّة، فلم تكْثُرْ مَعَانيه، فتَعَرَّضَ النحويُّون لذِكْرِها لحَصْرِها وقِلَّتِها، وإِنْ كان ذلك كُلُّه أَمْراً لُغويّاً في التحقيقِ.

قالَ: «وبابُ المغَالَبَة[6] مُخْتَصٌّ بفَعَل يَفْعُل منه».

لَمَّا كانَ بابُ المغَالَبَةِ مُخْتَصّاً بماضٍ مَخْصوصٍ ومُضارِعٍ مَخْصوصٍ فأَمْكَنَ ضَبْطُه ذَكَرَه، وهذا أَوْلَى بقَواعِدِ النَّحْوِ، فإِنَّها راجِعَةٌ إلى ضَوابِطَ كُلِّيَّةٍ تُعْرَفُ بها تَفَاصِيلُ أَنْواعِها.

«إلاَّ ما كان معْتَلَّ الفاءِ كوَعَدْتُ أَو معْتَلَّ العَيْنِ أَوْ اللَّامِ من بناتِ الياءِ كبِعْتُ ورَمَيْتُ»/. ٢١٩أ

فإِنّه لم يَأْتِ فيه الضَّمُّ، وإِنَّما أَتَى فيه الكَسْرُ، لأَنَّهم لو بَنَوْه على الضَّمِّ في العَيْنِ لأَدَّى إلى ما ليس مِنْ أَبْنِيَةِ كلامِهم في مِثْلِه، أَلاَ تَرَى أَنَّهم لم يَقُولوا في بابِ وَعَدَ: يَوْعُدُ مَضْموماً، ولا في بابِ باعَ: يَبُوعُ،

---

(١) في ط: «لشموله».
(٢) في ط: «يتقيد».
(٣) في د: «لمصدر».
(٤) بعدها في ط: «من الوجوه».
(٥) سقط من د: «به».
(٦) في د: «المفاعلة». تحريف.

ولا في بابِ رَمَى: يَرْمُو، وإنَّما أَتَوْا بذلك كُلِّه مَكْسوراً أو مَفتوحاً في بابِ وَعَدَ خاصَّةً، لأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ، كقَوْلِهم في[1]: «وَضَعَ»: يَضَعُ، وإنَّما لم يَبْنُوا يَفْعُلُ من بابِ وَعَدَ اسْتِثْقالاً لـه، ولـم يَبْنُوا يَفْعُلُ من بابِ باعَ ورَمَى لِمَا يُؤَدِّي من انْقِلابِ الياءِ التي هي عَيْنٌ ولامٌ واواً لانْضِمامِ ما قَبْلَها، فتَخْتَلِفُ حُروفُ الكلمةِ، ولأنَّه يُؤَدِّي إلى إِبْدالِ الأَخَفِّ بالأَثْقَلِ مع الغُنْيَةِ عنه بالبناءِ الآخَرِ الذي هو أَصْلٌ أيضاً، فلمَّا كان كذلك لم يَسْتَعْمِلوه[2] أيضاً في هذا البابِ إلاَّ ما كان من جِنْسِ كَلامِهِم.

قالَ: «وعن الكِسائيِّ أَنَّه اسْتَثْنَى أَيْضاً ما فيه أَحَدُ حُروفِ الحَلْقِ وأَنَّه يُقالُ فيه: أَفْعَلُه بالفَتْحِ».

يَعْني أَنْ تكونَ عَيْنُه أَوْ لامُهُ أَحَدَ حُروفِ الحَلْقِ دونَ الفاءِ، وإنَّما أَبْهَمَ لأَنَّه قد تقَدَّمَ ما يُشْعِرُ بذلك، واسْتِثْناءُ الكسائِيِّ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لا في النَّقْلِ ولا في المعْنى[3]، أَمَّا في النَّقْلِ فقد نَقَلَ الثِّقاتُ: فاخَرَني فَفَخَرْتُه أَفْخُرُه[4]، وهو عَيْنُ ما خالفَ فيه، وأَمَّا في المعْنَى فإنَّ ما فيه أَحَدُ حُروفِ الحَلْقِ لم يَلزَمْ في قياسِ كلامِهِم الفَتْحُ دون الضَّمِّ حتَّى يكونَ الضَّمُّ مُخْرِجاً له عن قياسِ لُغَتِهم، بل استُعْمِلَ فيه الضَّمُّ والفَتْحُ جميعاً، أَلا تَراهُمْ يقولون: دَخَلَ يَدْخُلُ ونَحَتَ يَنْحِتُ، وهو مُماثِلٌ لبابِ فَعَلَ الذي ليس فيه حَرْفُ حَلْقٍ في كَوْنِهم يقولون: يَفْعُلُ ويَفْعِلُ بالضَّمِّ والكَسْرِ، فإذا استَعْملوا الضَّمَّ فإنَّما استَعْملوا أَحَدَ البناءَيْنِ[5] اللَّذَيْنِ هما قياسُه، فكذلك إذا استَعْملوا يَفْعُلُ ممَّا فيه حَرْفُ حَلْقٍ فإنَّما استَعْملوا أَحَدَ الأَبْنيةِ التي هي قياسُه، فوَضَحَ من حيث المعنى أَنَّه ليس كبابِ وَعَدَ ورَمَى في امْتِناعِ يَفْعُلُ فيه.

قولُه: «قالَ سيبويه: وليس في كُلِّ شيْءٍ يكونُ هذا أَلاَ تَراهم لايقولون[6]: نازَعَني فَنَزَعْتُه، استُغْنِي عنه بغَلَبْتُه».

219ب وما ذكَرَه سيبويه في ذلك لا يُخْرِجُه عَنْ أَنْ يكونَ/ قياساً، كما أَنَّه لم يَخْرُجْ بابُ التعجُّبِ عن القياسِ لامْتِناعِهم في: «ما أَقْيَلَه»، وإنَّما قامَ دليلٌ خاصٌّ في هذا الموضِعِ[7]، والدَّليلُ الخاصُّ هو أَنَّه كَثُرَ استِعْمالُهم هذا المعنى، ولم يَرِدْ عنهم فيه مِثْلُ ذلك، وإنَّما وَرَدَ في مَوْضِعِه: غَلَبْتُه،

---

(1) سقط من د: «في».

(2) في د: «يستعملوا».

(3) انظر رأي الكسائي في الخصائص: ٢/ ٢٢٣، والممتع: ١٧٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٧١، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٦

(4) هذا ما نقله أبو زيد في نوادره: ٢٢٥، انظر اللسان (فخر).

(5) في ط: «البابين».

(6) في الكتاب: ٤/ ٦٨، والمفصل: ٢٧٨: «ألا ترى أنك لا تقول...»، وانظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٧١

(7) في ط: «هذه المواضع».

فدَلَّ ذلك على أنَّه في هذ الموضعِ الخاصِّ مُطَّرَحٌ، وتَقْريرُ دَليلِه أنْ يُقالَ: لو كان ذلك جائزاً لَوَرَدَ، ولم يَرِدْ، فدَلَّ على أنَّه غَيْرُ جائزٍ.

قالَ: «و«فَعِل» يكْثُرُ فيه الأَعْراضُ من العِلَلِ[1]»، إلى آخره.

لَمَّا لم يُمْكِنْ حَصْرُه لانْتشارِ مَعَانيه ذَكَرَ الكَثْرَةَ، [وَحَصَرَ][2] في العِلَلِ والأَحْزانِ وأَضْدادِها، ثمَّ مثَّلَ لكُلِّ واحِدٍ من الأَقْسامِ، وقد يكونُ «فَعِل» لغيْرِ ذلك كعَلِمَ وسَمِعَ ورَكِنَ وأَشْباهِ ذلك.

وقَوْلُهُ: «يَكْثُرُ فيه الأَعْراضُ من العِلَلِ والأَحْزانِ».

تَنبيهٌ على أنَّ هذه المعاني تكونُ فيه كثيراً، لا على مَعْنى أنَّه يكونُ فيها أَكْثَرَ مِنْه[3] في[4] غَيْرِها، فإنَّ «فَعِل» في غَيْرِ ذلك أَكْثَرُ منه في ذلك، ولكنَّ العِلَلَ والأَحْزانَ فيه أَكْثَرُ منها في غيرِه، فلذلك قالَ: «يكْثُرُ[5] فيه»، ولم يَقُلْ: يكثُرُ[فَعِل][6] فيها، وهو تنبيهٌ دقيقٌ.

«وفَعُل للخِصالِ التي تكونُ في الأَشْياءِ».

قالَ: ولذلك لم يَأْتِ مُتَعدِّياً، لأَنَّ الخِصالَ التي وُضِعَ لها لم يَأْتِ شيْءٌ منها مُتَعَلِّقاً، فلذلك كان غَيْرَ مُتَعَدٍّ، كحَسُنَ وقَبُحَ.

قالَ: «وتَفَعْلَلَ يجيءُ مُطَاوعَ فَعْلَلَ».

الغَرَضُ منه أَنْ يَذْكُرَ مَعْنى فَعْلَلَ المُلْحَقِ، لأَنَّه المذكورُ بَعْد فَعُل في تَرْتيبِه، لأَنَّ كلامَه في الثُّلاثيِّ، ولكنْ لَمَّا كان المُلْحَقُ والأَصْليُّ مُشْتَرِكَيْنِ جَمَعَهما[7] وجَعَلَ الفَصْلَ لتَفَعْلَلَ، وإنْ كان غَرَضُهُ فَعْلَل، لئَلاَّ يطولَ الكلامُ، ومَعْنى كَوْنِ الفعلِ مُطاوِعاً كَوْنُه دالاً على مَعْنىً حَصَل عن تعَلُّق فِعْلٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ به، كقولك: كَسَرْتُه فانْكَسَرَ، فقَوْلُكَ: انْكَسَرَ عبارةٌ عن مَعْنىً حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، وهو الكَسْرُ به، أَيْ: بهذا الذي قامَ بِه أَثَرُ الكَسْرِ، وهو الانكِسارُ، وهذا الذي يُعْنَى

---

(١) في د: «الأعراض والعلل»، وهو مخالف لنص المفصل: ٢٧٨

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من د: «منه». خطأ.

(٤) في د: «من».

(٥) في د: «قال: العلل والأحزان يكثر...»، زيادة على المفصل: ٢٧٨

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في ط: «جميعهما». تحريف.

بالمطاوعِ، وقد يُتَكلَّمُ بالمُطَاوعِ وإنْ لم يكُنْ معه ما هو مُطَاوَعٌ كقولك: انْكَسَرَ الإناءُ، ولا يَلْزَمُ ذِكْرُ ما هو مُطَاوِعٌ له مَعَه، وإنَّما يَلْزَم/ ما ذكَرْناه، وهو أَنْ يكونَ له فِعْلٌ مُتَعَدٍّ المُطَاوِعُ أَثَرُه. ٢٢٠أ

ثمَّ لَمَّا تكلَّمَ على تَفَعْلَلَ باعْتبارِ مُطَاوَعَتِه لِفَعْلَلَ صارَ الفِعْلُ[1] في الظَّاهِرِ لتَفَعْلَلَ، فكَمَّلَه باعتبارِه، فقال: «وبناءً مُقْتَضياً»، يَعْني تَفَعْلَلَ كَتَسَهْوَكَ وتَرَهْوَكَ، أَمَّا تَسَهْوَكَ فقد نُقِلَ سَهْوَكْتُه فَتَسَهْوَكَ، أَيْ: أَهْلَكْتُه فَهَلَكَ[2]، فهو جارٍ على المطاوَعَةِ، وأَمَّا «تَرَهْوَكَ» فَعَلى ما ذَكَرَ مِن كَوْنِه مُقْتَضِياً غَيْرَ جارٍ على مُطَاوِعٍ له، يُقَالُ: تَرَهْوَكَ في مَشْيِه إذا ماجَ[3].

قالَ: «وتَفَعَّلَ يجيءُ مُطاوِعَ فَعَّلَ»، إلى آخرِه.

قد[4] تقدَّمَ مَعْنى المُطاوَعَةِ، نَحْوُ كَسَّرْتُه فتَكَسَّرَ، قالَ: «وبمعنى التَّكلُّفِ» والتَّكَلُّفُ مَعْناه أَنْ يُتَعَانَى ذلك الفعْلُ ليَحْصُلَ بمُعَاطاته[5]، فالقَصْدُ تَحْصِيلُه[6] كتَشَجَّعَ، مَعْناه استَعْمَلَ[7] الشَّجاعَةَ وكَلَّفَ نَفْسَه إيَّاها لتَحْصُلَ، وكذلك الحِلْمُ والمروءَةُ، ثمَّ لما كانَ هذا المعنى مُلْتَبِساً بتَفَاعَلَ من حيث إنَّ كُلَّ واحدٍ منهما غَيْرُ ثابتٍ في الأَصْلِ لِمَنْ[8] نُسِبَ إلَيْه فَرَّقَ بَيْنَهما بما هما مُخْتَلِفانِ فيه، وهو أَنَّ «تَفَعَّل» المقْصودُ فيه مُمَارَسَةُ ذلك الفِعْلِ ليَحْصُلَ فلذلك قال: «لأَنَّ هذا يَطْلُبُ أَنْ يَصيرَ حَلِيماً».

وأَمَّا تَفَاعَلَ فهو أَنْ يُظْهِرَ الفِعْلَ، وهو على خِلافِه، لا لِيُحَصِّلَه، بل لِيُظْهِرَه[9] أَنَّه عليه وليس به، فقد حَصَلَ الفَرْقُ بينهما بما ذكَرَ.

قالَ: «ومنه تَقَيَّسَ[10] وتَنَزَّرَ[11]».

(١) كذا في الأصل. د. ط، ولعل الصواب: «الفصل».
(٢) في اللسان (سهك): «سَهْوَكْتُه فتَسَهْوَكَ أَيْ: أَدْبَرَ وهلَكَ».
(٣) بعدها في د: «أي تبختر»، انظر الصحاح (رهك) وشرح الشافية للرضي: ١/ ٦٨، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٠
(٤) قبلها في د: «قوله»، مقحمة.
(٥) في ط: «بمعاناته».
(٦) في ط: « والقصد ما يقصد تحصيله»، مقحمة.
(٧) في ط: «استعمال». تحريف.
(٨) في د: «لما».
(٩) سقط من ط: «ليظهره». خطأ.
(١٠) بعدها في د: «أي: نسب نفسه إلى القيس»، وليس في المفصل: ٢٧٩
(١١) بعدها في د: «أي: نسب نفسه إلى النزار»، وليس في المفصل: ٢٧٩

وإنَّما فَصَلَه مِنْ ذلك لأَنَّه مُخالفٌ له من وَجْهٍ آخَرَ، وذلك أنَّ المعانيَ الأُوَلَ كُلَّها يُمْكِنُ أَنْ يُتمرَّنَ عَلَيْها لتَحْصُلَ بَعْدَ أَنْ لم تكُنْ، لأنَّ الإنْسانَ قد يُمَرِّنُ نَفْسَه على الحِلْمِ والمروءَةِ والصَّبْرِ حتَّى يَحْصُلَ ذلك، ولا يُمْكِنُ ذلك في مِثْلِ: تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ، فإنَّه إذا لم يكُنْ من هذه القبيلةِ لا يكونُ منها أبداً، وإنَّما أُدْخِلَ فيه لأنَّ الغَرضَ اسْتِعْمالُ ذلك ليَحْصُلَ عند النَّاسِ اعْتِقادُ ذلك، فلمَّا كان الغَرَضُ من الأَمْرَيْن حُصولَ ذلك مُعْتَقَداً أجْراهُما مُجْرَىً واحِداً، فقد ظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَهما.

قالَ: «وبمعنى اسْتَفْعَلَ».

الظَّاهِرُ أنَّه أرادَ «بمعنى استَفْعَلَ» أَصْلَ مَعْنى اسْتَفْعَلَ، وأَصْلُ معناه طَلَبُ ذلك الفِعْلِ، كقولك: اسْتَعْلَمَ واسْتَعْطى، أَيْ: طَلَبَ/ العِلْمَ والعَطَاءَ، ثمَّ مثَّلَ بتَكَبَّرَ وتَعَظَّمَ وتَعَجَّلَ الشيْءَ ٢٢٠ب وتَيَقَّنَه، كأَنَّه طلَبَ الكِبْرَ من نَفْسه والعَظَمَةَ، كقولهم في استَفْعَلَ: استَخْرَجْتُه أيْ: لم أَزَلْ أَطْلُبُ خُروجَه من نفسي حتَّى خَرَجَ، وأمَّا تَعَجَّلَ فظاهِرٌ، وتَيَقَّنَه كتَكَبَّرَ، كأَنَّه طَلَبَ التَّيَقُّنَ[1] من نَفْسه حتى حَصَلَ، فلذلك يُطْلَقُ «تَيَقَّنَ» في مَوْضِع «عَلِمَ»، و«تَقَصَّاه»، و«تَبَيَّنه» مثْلُ «تَيَقَّنه»، لأنَّ الطَّلَبَ من نَفْسه[2]، ويجوزُ أَنْ يكونَ تَقَصَّاه واسْتَقْصاهُ بمعنى طَلَبَ غايَتَه وأَقْصاه من غَيْرِه أيْضاً، فيكونَ على الأَصْلِ في مَعْنى اسْتَفْعَلَ من غَيْرِ تأْويلٍ.

«وللعَمَلِ بعد العَمَلِ في مُهْلَةٍ»، نَحْوُ تَجرَّعَه، أَيْ: شَرِبَه جُرْعَةً بعد جَرْعَةٍ، وتَحسَّاه أَي: حُسْوَةً بعد حُسْوَةٍ[3]، وتَعَرَّقَه أَيْ: أَخَذَ ما عليه[4] من اللَّحْم شيئاً بعد شيْءٍ[5]، وتَفَوَّقه إذا[6]: شَرِبَه فُوَاقاً بعد فُوَاقٍ[7]، ومنه تَفَهَّم وتَبَصَّرَ وتَسَمَّعَ، كأنَّه حَصَلَ له فَهْمُه شيئاً بعد شيْءٍ.

«وبمعنى اتِّخاذِ الشيْءِ، نَحْوُ: تَدَيَّرْتُ المكانَ» أي: اتَّخَذْتُه داراً، و«تَوَسَّدْتُ التُّرابَ» أَي:

---

(١) في د. ط: «اليقين».

(٢) بعدها في الأصل: «بعده» وبعدها في ط: «بعد العمل»، وكلاهما مقحم، لأن المراد أن الطلب واقع من نفسه لا من غيره، وانظر عبارة الشارح بعد قليل.

(٣) «حَسَا الطائر الماء: وهو كالشُّرْب للإنْسان». اللسان (حسا) و«الحُسْوَة بالضم: الشيء القليل» القاموس (حسا).

(٤) سقط من د: «أي: أخذ ما عليه». خطأ.

(٥) «عَرَقَ العظم عَرْقاً ومَعْرَقاً كمَقْعَد أكل ما عليه من اللَّحْم كتَعَرَّقه» القاموس (عرق).

(٦) في د: «أي».

(٧) «فَوَّقَ السَّهْمَ جعل له فُوْقاً والفصيلَ سقاه اللَّبَن فُوَاقاً وفُوَاقاً. . . . . . . وتَفَوَّقَ تَرَفَّع والفصيل شَرِبَ اللَّبَن فُوَاقاً فُوَاقاً». القاموس (فوق).

اتخذْتُه وِسادةً، «ومنه تَبَنَّاه» أَيْ: اتَّخَذَه ابْناً، وإنَّما فَصَلَه[١] لأَنَّ اتِّخاذه ابْناً لا يُصَيِّرُهُ على الحقيقةِ مَوْجوداً فيه ذلك المعنى الحِسِّيُّ، كأَنَّه قَصَدَ إلى الفَصْلِ بين الأُمورِ الحسِّيَّةِ والأُمورِ المعنويَّةِ.

«وبمعنى التَّجنُّبِ».

وهو في هذا البناءِ كمَعْنى همزة السَّلْبِ في قولك: أَعْجَمْتُ الكتابَ، أَيْ: أَزَلْتُ عُجْمَتَه، كذلك ههنا مَعْنى[٢] تَحَوَّب أَي: أَزالَ الحُوبَ[٣] عن نَفْسِه.

قالَ: «وتَفَاعَلَ لِمَا يكونُ مِنَ اثْنَيْن»، إلى آخِرِه.

تَفَاعَلَ فَرْعُ فاعَلَ الذي يكونُ للاثنَيْن فصاعِداً، ومعناه نِسْبَةُ الفِعْلِ إلى فاعله مُتَعَلِّقاً بمَنْ شارَكَه فيه على ذلك النَّحْوِ، فلذلك كان بناؤُه يَقْتضي التعَدِّي، وإنْ لم يكن الفعلُ مُتَعَدِّياً، لأَنَّ المُشَارِكَ يكونُ هو المفعولَ، فهو بمثابةِ همزةِ التَّعْدِيةِ، وإن اخْتَلَفا في المعنى، ولذلك ساقَه بَعْضُهم في أَسْبابِ التَّعدِّي وجَعَلَه مع الهمزةِ والتضعيفِ وحَرْفِ الجَرِّ، ولم يَعُدَّه الكثيرُ[٤]، إمَّا لأَنَّه ليس[٥] مِثْلَ ذلك في المعنى لأَنَّ تلك[٦] بمعنى التَّصْيِيرِ/، وإمَّا لأَنَّ هذا قد يُبْنَى ولا يَتَعَدَّى إلى أَكْثَرَ ممَّا كان مُتَعَدِّياً إلَيْه، كقولك: ضارَبْتُه وذلك في كُلِّ فِعْلٍ كانَ مَفْعُولُه الأَصْلِيُّ هو الذي اشْتَرَكَ معه في مَعْنى فاعَلَ، فصارَ هو المتَعَلَّقَ الأَصْلِيَّ، وهو المفعولُ الذي يَقْتَضِيه هذا البناءُ، فلمَّا اتَّحدَ مُتَعَلَّقُهما لم يُزَدْ مفعولٌ آخَرُ، فمن أَجْلِ ذلك جاءَ في هذه المواضعِ غَيْرَ زائدٍ مَفْعولاً لأَجْلِ هذا البناءِ، فأُسْقِطَ من بابِ أَسْبابِ التَّعَدِّي لذلك. ٢٢١أ

و«تَفَاعَلْتُ» مِثْلُهُ في المعنى، وإنَّما نَقَصَ عنه مفعولاً من حيث إنَّ وَضْعَه إلى المشْتَرِكَيْنِ[٧] فيه من جهةٍ واحدةٍ، فوَجَبَ أَنْ يكونَ الفاعِلُ والمَفْعولُ اللَّذان كانا في فاعَلَ فاعلاً له، فوَجَبَ نَقْصُه عنه مَفْعولاً، ولذلك تقولُ: جاذَبْتُ زيداً الثَّوْبَ، فإذا عَبَّرْتَ بتَفَاعَلَ قلت: تَجاذَبْنا الثَّوْبَ، فيَصيرُ

---

(١) أي فصل الزمخشري قوله: «تبناه» عن قوله: «تديرت المكان وتوسدت التراب» بقوله: «ومنه تبناه»، المفصل: ٢٧٩

(٢) سقط من ط: «معنى».

(٣) «التَّحَوُّبُ: التَّوَجُّع والحَوْبُ والحُوْب: الإثم»، اللسان (حوب).

(٤) انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٩٧-٩٨، وارتشاف الضرب: ٣/ ٥٥

(٥) سقط من ط: «ليس». خطأ.

(٦) بعدها في د: «الهمزة والتضعيف»؛ ولعل مقصوده بقوله: «تلك» همزة التعدية.

(٧) في د: «المشترك».

الفاعِلُ والمفْعُولُ اللّذان كانا[1] في فاعَلَ فاعِلاً لتَفَاعَلَ، وسِرُّه ما ذكَرْناه من أنَّ وَضْعَ الأوَّل على مَعْنى نِسْبَتِه إلى فاعلٍ مع تَعَلُّقِه بغَيْرِه في أنَّه فَعَلَ مِثْلَ ذلك، ووَضْعُ الثاني نِسْبَتُه إلى المُشْتَرِكَيْن[2] فيه من غَيْرِ قَصْدٍ إلى تَعَلُّقٍ له، فلذلك جاءَ الأوَّلُ زائداً على الثاني بمفعولٍ أبداً، فهذا مَعْنى قوله: «ولا يَخْلُو من أنْ يكونَ من فاعَلَ»، إلى آخره.

قولُه: «ويَجيءُ ليُرِيَكَ الفاعِلَ أنَّه في حالٍ ليس فيها»، إلى آخره.

وهذا مَعْنى ثانٍ لتَفَاعَلَ، وهو كثيرٌ، وحاصِلُهُ راجعٌ إلى الإخْبارِ عن فاعِله بأنَّه على [حالِ][3] المعنى المشْتَقِّ منه تَفَاعَل، وهو في الحقيقةِ على غَيْرِها، فإذا قُلْتَ: تَجاهَلَ زيْدٌ فمعناه أنَّه على حالِ الجَهْلِ في الصُّورةِ وليس عليها في الحقيقةِ[4].

وَوَقَعَ لَفْظُ الكتابِ: «ويَجيءُ ليُرِيَكَ الفاعِلُ» بالرَّفْع في الفاعِلِ، وفي بَعْضِ النُّسَخ «ليُرِيَكَ الفاعِلَ» بالنَّصْبِ، وكِلاهما ضعيفٌ، أمَّا الرَّفْعُ فلأنَّه يَلْزَمُ منه أنْ يكونَ اللَّفْظُ جاءَ ليُرِيَ الفاعلُ أنَّه على تلكَ الصِّفةِ، وقد يكونُ اللَّفْظُ جاءَ ليُرِيَ[5] غَيْرُ الفاعِلِ أنَّ الفاعِلَ على[6] حالٍ ليس فيها، كقولِك للمُخاطَبِ: / تَعَامَيْتُ وتَجاهَلْتُ، فإنَّه لا يَصلُحُ ههنا أنْ يُقَالَ: جِيءَ باللَّفْظِ ليُرِيَ الفاعِلُ ٢٢١ب أنَّه[7] في حالٍ ليس فيها، فإنَّ الفاعِلَ ههنا قد يكونُ غَيْرَ قاصِدٍ إلى إرادَةِ ذلك، بل قاصِدٌ إلى أنْ لا يَطَّلِعَ عليه أحَدٌ.

وأمَّا النَّصْبُ فضعيفٌ [أيضاً، لأنَّه يَصيرُ المعنى: ويَجيءُ لَفْظُ تَفَاعَلَ ليُعْلِمَ اللَّفْظُ أنَّ الفاعِلَ على حالٍ ليس فيها، وهو مَجَازٌ بعيدٌ، مع ذلك، فإنَّه][8] على خِلافِ ما يُعَبَّرُ به عن مَعَاني الألْفاظِ هو وغَيْرُه.

---

(١) سقط من ط: «كانا».

(٢) في د: «مشتركين».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) بعدها في د: «كقوله:

ليس الغَبِيُّ بسَيِّدٍ في قومِه ... لكِنَّ سَيِّدَ قومِهم متغابي».

(٥) سقط من ط من قوله: «الفاعل أنه على...» إلى «ليري»، خطأ.

(٦) في ط: «الفاعل جاء على...».

(٧) في د: «الفاعل على أنه....».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

والوَجْهُ أَنْ يكونَ «وليس فيها» بالواوِ ليكونَ من كلامِ المُخْبِرِ بمَعْناه لا صفةً لحالٍ، فيَلْزَمُ دُخُولُها في حُكْمِ إرادَةِ الفاعِلِ، فيَجِيءُ التَّناقُضُ، ويكونُ المعْنى حينئذٍ: ويجيءُ بمعنى[1] إراءَةِ[2] الفاعِلِ أنَّه في حالٍ، ثمَّ قالَ المفَسِّرُ [أي: المُخْبِرُ][3]: «وليس فيها»، أَيْ: وتلك الحالُ في الحقيقةِ مُنْتَفِيَةٌ عنه[4]، لأَنَّ الفاعِلَ[5] يُرِي أَنَّه في حالٍ مُنْتَفِيَةٍ، فيستقيمُ المعنى، لأَنَّه لا يَنْفَكُّ معناه عن أنَّ الفاعِلَ أَرَى مِنْ نَفْسِه ذلك، وأَنَّه في الحقيقةِ ليس كذلك، وإنَّما جاءَ الخَلَلُ من مَجِيءِ «ليس» فيها صفةً لحالٍ، فإذا جُعِلَتْ بالواوِ خَرَجَتْ عن ذلك فاستقامَ.

قالَ: «وبمنزلةِ فَعَلْتُ»، إلى آخره.

لأَنَّ المعْنى أَنَّ ذلك حَصَلَ لفاعِلِه، كقَوْلِك: قامَ وقَعَدَ، ولا يَلْزَمُ أن يكونَ للصيغةِ[6] التي بمعنى فَعَلْتُ وهي على غَيْرِ صيغةِ فَعَلْتُ.

«ومُطاوِعَ فاعَلْتُ[7]»، إلى آخِرِه.

وقد تقَدَّمَ مَعْنى المطاوَعَةِ في فَصْلِ تَفَعْلَلَ لِفَعْلَلَ[8]، وهذا مِثْلُه لِفاعَلَ فلا حاجةَ إلى إعادَتِهِ.

قالَ: «وأَفْعَلَ للتعدية في الأَكْثَرِ نَحْوُ: أَجْلَسْتُه وأَمْكَنْتُه»، إلى آخره.

قال الشيخُ: قد تقَدَّمَ مَعْنى التَّعْدِيَةِ، وهو أَنْ تَجْعَلَ الفِعْلَ لفاعِلٍ مُصَيِّرٍ لِمَنْ كان فاعِلاً له قبلَ تَعْدِيته مَنْسوباً إليه ذلك الفِعْلُ[9]، فلذلك يَصيرُ غَيْرُ المتعدِّي مُتعدِّياً، والمتعدِّي إلى واحدٍ يَتَعَدَّى إلى اثْنَيْن، والمتَعَدِّي إلى اثْنَيْن يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ، كقولك: أَخْرَجْتُه وأَشْمَمْتُه الطِّيبَ، وأَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً مُنْطَلِقاً.

ويكونُ أَفْعَلُ أيْضاً «للتَّعْريضِ للشيْءِ وأَنْ يُجْعَلَ بسبَبٍ منه».

---

(١) في د: «لمعنى».

(٢) في ط: «إرادة»، تحريف.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من د: «عنه».

(٥) في د: «لا أن الفاعل»، تحريف.

(٦) في د: «الصيغة». تحريف.

(٧) في د: «تفاعل». تحريف، وفي ط: «فاعل»، وهو مخالف لنص المفصل: ٢٨٠

(٨) في د: «انفعل لفعل». تحريف. ولم يأت فصل مطاوعة انفعل لفعل بعد.

(٩) في ط: «وذلك». تحريف.

يَعْني التَّعريضَ للاسْمِ المشتَقِّ هو مِنْه، كقولك: أَقْتَلْتُه إذا عَرَّضْتُه للقَتْلِ[1]، وأَبَعْتُه إذا عَرَّضْتُه للبَيْعِ، وهو قليلٌ، «ومنه أَقْبَرْتُه» يَعْني: ومِنْ أَفْعَلَ الذي للتَّعْريضِ، وإنَّما/ نَوَّعَه لأَنَّ الأَوَّلَ تَعْريضٌ لِفعْلٍ مَنْسوبٍ إلَيْه يَتَعلَّقُ بالفِعْلِ[2] من بَيْعٍ وقَتْلٍ، والثَّاني تَعْريضٌ لِمَا ليس كذلك، ألا تَرى أنَّ جَعْلَه ذَا قَبْرٍ ليس مِثْلَ جَعْلِه [الشيءَ][3] مُعَرَّضاً للبَيْعِ والقَتْلِ، لأنَّ القَبْرَ[4] ليس فِعْلاً له يتعَلَّقُ بالمفعولِ، فأَرادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ البابَيْنِ سَوَاءٌ في أَنَّه تَعْريضٌ للشيْءِ سَواءٌ كان ذلك الشيْءُ فِعْلاً لفاعِلِ أَفْعَلَ[5] على الصفةِ المذكورةِ أَوْ غَيْرَ ذلك. ٢٢٢أ

ثمَّ قالَ: «أَوْ لِصَيْرورةِ الشَّيْءِ ذَا كذا».

أَيْ لصَيْرورَتِه مَنْسوباً إِلَيْه المعنى المشتَقُّ هو مِنْهُ على وَجْهٍ مَّا، كأَغَدَّ البعيرُ، أي: صارَ ذا غُدَّةٍ[6]، وأَجْرَبَ، أَيْ: صارَ ذا جَرَبٍ[7]، وكان يَنْبَغي أَنْ يَفْصِلَ بين «أَغَدَّ» و«أَجْرَبَ» و«أَنْحَزَ»[8] و«أَحَالَ»[9]، لأَنَّ «أَغَدَّ» معناه أَنَّه صارَ مَنْسوباً إليه ما اشْتُقَّ منه على جهةِ قِيامِه به، وهذا على جهةِ قِيامِه بمالِه[10].

«ومنه أَلامَ» يَعْني أَفْعَلَ الصَّيْرورة، وإنَّما فَصَلَه لأَنَّه مخصوصٌ بما كان الفاعِلُ آتياً بذلك الشيْءِ المشتَقِّ هو منه، إذْ مَعْنى أَلامَ: أَتَى بما يُلامُ عليه[11]، فهو مُشارِكٌ له فيما ذكَرْناه، إلاَّ أَنَّ الفاعِلَ ههنا آتٍ به، وليس الأَوَّلُ كذلك، وكان يَنْبَغي أَنْ يَفْصِلَ بين «أَلام» و«أَرابَ»[12] وبين أَصْرَمَ النَّخْلُ وأَجَدَّ، لأَنَّ هذا ليس مِثْلَه في أَنَّه آتٍ بذلك المعنى وبين الأَوَّلِ أيضاً لأَنَّه ليس مِثْلَه في أَنَّ

---

(١) في د: «أقتلته أي عرضته إذاً للقتل».

(٢) في ط: «بالمفعول»، وهو أظهر.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) انظر السيرافي: ١٦٧

(٥) في ط: «الفعل». تحريف.

(٦) انظر الصحاح (غدد)، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٨٨، وشرحها للجاربردي: ٦٣

(٧) انظر السيرافي: ١١٨، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٨٨، واللسان (جرب).

(٨) «النُّحاز والقَرْح وهما داءان يصيبان الإبل، وأَنْحَزَ القومُ: أصاب إبلهم النحاز». اللسان (نحز)، وانظر السيرافي: ١٦٨

(٩) «أَحَالَ الشيْء: أتى عليه حول كامل» اللسان (حول)، وانظر السيرافي: ١٦٨

(١٠) انظر السيرافي: ١٦٨

(١١) قال الرضي: «ألام الرجل أي: صار صاحب قوم يلومونه»، شرح الشافية: ١/ ٨٨، وانظر السيرافي: ١٦٩

(١٢) قال الرضي: «أَراب أي صار ذا ريبة»، شرح الشافية: ١/ ٨٨، وانظر اللسان (ريب).

المعنى قد حَصَلَ، وإنَّما المعنى قارَبَ وَقْتُ حُصولِه، فَنُزِّلَتْ مُقارَبَتُه له مَنْزِلَةَ حُصُولِه، ألاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُول: أصْرَم النَّخْلُ[1]، وأَجَدَّ الزَّرْعُ[2]، وهو لم يُصْرَمْ ولم يُجَدّ[3]، بِخِلافِ ما تقَدَّمَ، فإنَّه على مَعْنى حُصولِ ذلك الشيْءِ ودُخولِه في الوُجودِ.

«ومنه» يَعْني أَفْعَلَ للصيرورةِ «أَبْشَرَ وأَفْطَرَ»، أي: صارَ ذا فِطْرٍ وذا بُشْرَى[4]، وإنَّما فَصَلَه لأَنَّه مُطاوِعٌ، فأَفْطَرَ وأَبْشرَ مُطاوِعُ فَعَّلَ، قالوا: بَشَّرْتُه فأَبْشَرَ، وفَطَّرْتُه فأَفْطَرَ، وأَقْشَعَ مطاوِعُ قَشَعَ، يُقالُ: قَشَعَ الرِّيحُ السَّحابَ فأَقْشَع وانْقَشَعَ[5]، وأَمَّا «أَلَبَّ»[6] فليس لدُخولِه مع ما توسَّطَه مَعْنى، لاَنَّ «أَلَبَّ بالمكان» بمعنى أَقَامَ به، وليس مُطاوِعاً لشيْءٍ، وأَظُنُّه أَكَبَّ فَصُحِّفَ[7]، لأَنَّه يقالُ: كَبَبْتُه فأَكَبَّ وانْكَبَّ[8]، كما يُقال: قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحابَ فأَقْشَعَ وانْقَشَع، فيستقيمُ حينئذٍ.

٢٢٢ب

ثمَّ قالَ: «ولِوُجودِ الشَّيْءِ على صِفَةٍ».

معناه لوُجودِ مَفْعولِ الفِعْلِ على الصِّفَةِ المشْتَقِّ الفِعْلُ منها، كقولِك: أَحْمَدْتُ الرجُلَ، أيْ: وجَدْتُه مَوْصوفاً بالحَمْدِ، ومنه ما ذكَرَه في الحكايةِ[9].

«وللسَّلْبِ»، يَعْني ولسلْبِ المعْنَى المشْتَقِّ أَفْعَلَ منه عَمَّن تَعَلَّقَ به الفعْلُ، كقولك: أَعْجَمْتُ الكتابَ، أيْ: أَزَلْتُ عُجْمَتَه[10]، وأَشْكَيْتُه أي: أَزَلْتُ شِكايَتَه، وقد يَجِيءُ ذلك سَلْباً عَمَّن نُسِبَ إليه الفِعْلُ، وذلك إذا لم يكُن الفعلُ مُتَعَدِّياً، كقولهم: أَقْسَطَ، أيْ: أَزَالَ عنه القِسْطَ، وهو

---

(١) «صَرَمَ النَّخْل: جَزَّه، واصطرام النخل: اجترامه»، اللسان (صرم).

(٢) «جَدَّ النخل: صرمه، وأَجَدَّ النخل: حان له أن يُجَدَّ» اللسان (جدد)، وفي ط: «وأجَزَّ» مكان «وأَجَدَّ»، «جَزَّ الزرع وأَجَزَّ: حان أن يزرع»، اللسان (جزز).

(٣) في ط: «يُجَزَّ».

(٤) في د: «وبشرى».

(٥) «انْقَشَعَ الغيم وأَقْشَعَ وتَقَشَّعَ وقَشَعَتْه الريح أي: كشَفَتْه فانقشع». اللسان (قشع).

(٦) في المفصل: ٢٨٠ «أكب» وكذا في شرحه لابن يعيش: ٧/ ١٥٩

(٧) في د: «فصحفت».

(٨) قال الجوهري: «كبه الله لوجهه أي: صرعه فأكب، وهذا من النوادر أن يقال: أَفَعَلْتُ أنا، وفعَلْتُ غيري» الصحاح«كبب»، وقوله: «من النوادر» يعني مجيء فعل مُتَعَدِّياً وأفعل لازماً، وانظر الخصائص: ٢/ ٢١٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٨٨، وشرحها للجاربردي: ٦٤

(٩) أي كلام عمرو بن معد يكرب لمجاشع بن مسعود السلمي وقد سأله فأعطاه، انظر المفصل: ٢٨٠، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٩١

(١٠) في ط: «العجمة».

الجَوْرُ، ولذلك كان مَعْنى أَقْسَطَ عَدَل، وقَسَطَ: جَارَ[1]، فهو من هذا الباب، فكان يَنْبَغي أَنْ يقولَ: ومنه أَقْسَطَ.

«ويَجِيءُ بمعنى فَعَلْتُ».

وهو واضحٌ، فإنَّه مُمَثَّلٌ[2] بما جاءَ فيه فَعَل.

قالَ: «وفَعَّل يُؤَاخِي أَفْعَلَ في التَّعْدِيةِ».

وقد تقَدَّمَ مَعْنى التعديةِ، «ومنها[3] خطَّأْتُه»، وإنَّما فَصَلَ قولَه: خَطَّأْتُه إلى آخرِها[4] لأَنَّه مُخالفٌ في أنَّه لم يُصَيِّرْه في الحقيقةِ فاعلاً للفعْلِ المُشْتَقِّ هو منْه، وإنَّما جَعَلَه مَنْسوباً إلى ذلك الفِعْلِ، ألا تَرَى أنَّ مَعْنى «خَطَّأْتُه» قُلْتُ له: أَخْطَأْتَ أَوْ نَسَبْتُه إلى الخَطَأ، وكذلك «فَسَّقْتُه» أيْ: قلْتُ له: يا فاسِقُ، أَوْ نَسَبْتُه إلى الفِسْقِ، وليس المعنى صَيَّرْتُه فاسِقاً، أيْ: فاعلاً لفعْل الفُسُوق[5]، كما في قولك: غَرَّمْتُه[6] وفَرَّحْتُه وكذلك: جَدَّعْتُه، أي: قلْتُ له: جَدْعاً[7]، وعَقَّرْتُه، أي: قلت له: عَقْراً.

قال: «وفي السَّلْبِ».

أي[8] يُؤَاخِي أَفْعَلَ فيه[9] أيضاً، وقد تقَدَّمَ مَعْنى السَّلْبِ، فقولُه: فَزَّعْتُه أي: أَزَلْتُ الفَزَعَ عنه[10]، وكذلك البواقي على ما ذَكَرَ.

قالَ: «وفي كَوْنِه بمعنى فَعَل».

---

(١) قال ابن منظور: «ففي العَدْل لغتان: قَسَطَ وأَقْسَطَ، وفي الجَوْر لغةٌ واحدة قَسَطَ». اللسان (قسط).

(٢) في الأصل. ط: «مثل»، وما أثبت عن د، وهو أحسن.

(٣) في المفصل: ٢٨١: «ومنه».

(٤) أي إلى آخر الأمثله التي جاء بها الزمخشري في المفصل: ٢٨١، وهي «خطأته وفسقته وزنَّيته وجَدّعْته وعَقَّرْتُه».

(٥) في ط: «الفسق»، نقل الجاربردي كلام ابن الحاجب هنا بتصرف، انظر شرح الشافية للجابردي: ٦٦

(٦) «الغرم: الدَّين». اللسان (غرم).

(٧) انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٩٤

(٨) في د: «يعني».

(٩) سقط من د: «فيه».

(١٠) سقط من د: «عنه».

يَعْني أَنَّ فَعَّل يُؤَاخِي أَفْعَل في كَوْنِه بمعنى فَعَلَ، كقولك: زِلْتُهُ وزَيَّلْتُه، ومِزْتُه ومَيَّزْتُه، وهما بمَعْنى واحِدٍ كما كان قِلْتُ وأَقَلْتُ بمعنى واحِدٍ.

قالَ: «ومَجِيئُه للتكثيرِ هو الغالِبُ علَيْه».

يَعْني أَنَّ ذلك هو أَصْلُهُ والأَكْثَرُ في اسْتِعْمالِهم إيَّاه[1]، فكانَ الأَوْلَى تَقْديمَهُ، ولكنَّه قَدَّمَ غَيْرَه لمؤاخاته لأَفْعَلَ، وقد جاءَ عُقَيْبَه، وشَرْطُه التكثيرُ في الفعلِ أَوْ في الفاعِلِ أَوْ في المفعولِ، فمثالُ الأَوَّلِ/ ٢٢٣أ : جَوَّل وطَوَّفَ ومثالُ الثاني: مَوَّتَتِ الإبِلُ، ومثالُ الثالث: غَلَّقْتُ الأَبْوابَ، فإِنْ فُقِدَ ذلك لم يَسُغْ[2] استعمالُهُ، فلذلك كان قولُك: مَوَّتَتِ الشاةُ خَطَأً، لانْتِفاءِ جميعِ ذلك، لأَنَّ هذا الفعلَ لا يَسْتَقيمُ تكثيرُه بالنِّسبةِ إلى الشَّاة، ولا يَسْتَقيمُ تكثيرُها وهي واحدةٌ، وليس ثَمَّةَ مَفْعولٌ، فيكونَ التكثيرُ له، فلذلك قالَ في هذه المسألة: «ولا يُقَالُ للواحِدِ» بخلافِ قولِك: قَطَّعْتُ الثَّوبَ، فإِنَّ ذلك سائغٌ، وإنْ كان الفاعِلُ واحِداً، فظاهِرُ كلامِه يُوهِمُ أَنَّ هذا البناءَ لا يُقالُ للواحِدِ، ولكنَّه أَطْلَقَه لتقَدُّم قوله: «وهو يُجَوِّلُ ويُطَوِّفُ»، أَيْ: يُكْثِرُ الجَوَلانَ والطَّوَافَ، فَعُلِمَ أَنَّ التكثيرَ قد يكونُ في الفعلِ نَفْسِه، وقد يكونُ في الفاعِلِ، فقولُه: «ولا يُقالُ للواحِدِ» لم يُرِدْ به إلاَّ ما لم يَسْتَقِمْ فيه تكثيرُ الفعلِ، وإنَّما يكونُ التكثيرُ في الواحِدِ هو المصَحِّحَ.

قالَ: «وفاعَلَ لأَنْ يكونَ مِنْ غَيْرِكَ إِلَيْكَ ما كان مِنْكَ إِلَيْه».

قال الشيخُ: أَرادَ لأَنْ يكونَ من غَيْرِ الفاعِلِ إلى الفاعِلِ ما كان من الفاعِلِ إلَيْه، فقَدَّرَ الفاعِلَ مُخاطَباً، وكان الأَوْلَى أَنْ يقولَ: أَنْ يكونَ مِنْكَ إلى غَيْرِك ما كانَ منه إِلَيْكَ، فإنَّه هو المفهومُ أَوَّلاً من قولك: «خاصَمْتُ زيداً»، أَلا تَرَى أَنَّكَ مُسْنِدٌ إلى نَفْسِكَ أَوَّلاً الخِصامَ وتُوقِعُه على زيْدٍ، فكان الأَوْلَى[3] من التَعَرُّضِ أَوَّلاً للمَفْعولِ دونَ الفاعِلِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ مَعْنى فاعَلَ نِسْبَةُ الفِعْلِ إلى الفاعِلِ واقِعاً على مَنْ شارَكَه[4] في أَصْلِ الفِعْلِ المشْتَقِّ هو منه، وقد تقَدَّمَ تحقيقُ ذلك في فَصْلِ تَفَاعَلَ.

قالَ: «فإذا كنْتَ الغالِبَ قُلْتَ: فاعَلَني فَفَعَلْتُه».

وقد تقَدَّمَ ذِكْرُ فَعَلْتُ في المُغَالَبَة وتفصيلُ مُضَارِعِه.

---

(١) سقط من ط: «إياه».

(٢) في ط: «يتسع». تحريف.

(٣) في د: «أولى».

(٤) في ط: «يشاركه».

«ويَجِيءُ مَجِيْءَ فَعَلْتُ».

يَعْني أَنَّه يأتي بمعنى نِسْبَةِ فَعَلَ إلى فاعِلٍ لا غَيْرُ، كما يَأْتي فَعَلَ، كقولك: سافَرْت بمَعْنى نِسْبَةِ السَّفَرِ إلى مُسافِرٍ، وليس ثَمَّةَ فعلٌ ثلاثيٌّ من لَفْظِ سافَرْت بمعناه فَيُمَثَّلَ به[1]، كما في شَغَلْتُه وأَشْغَلْتُه، ومِزْتُه ومَيَّزْتُه، ولذلك يَجِيءُ فيه بَعْضُ اللَّبْسِ على القاصِرِ [في الفهْمِ][2].

«وبِمَعْنى أَفْعَلْتُ كقَوْلِكَ[3]: عافَاكَ اللَّهُ».

يَعْني/ بمعنى أَفْعَلْتُ في التَّعْدِيةِ، لأَنَّ مَعْنى «أَجْلَسْتُ زيداً»[4] صَيَّرْتُه[5] ذا جُلُوسٍ، ومعنى «عافاكَ اللَّهُ» أَيْ: صَيَّرَكَ ذا عافيةٍ، فشَبَّهَه به في ذلك، وخَصَّ أَفْعَلَ وإِنْ كانَ فَعَلَ قد يَأْتي لذلك لكَثْرةِ أَفْعَلَ فيه، ولو كان لِعَافَاكَ فِعْلٌ ثلاثيٌّ مِنْ معناه لازِمٌ، وعَافاكَ مُعَدٍّ له لاتَّضَحَ أَمْرُ التَّعْدِيةِ فيه، مِثْلُ: بَعُدَ وباعَدْتُه، وكان تَمْثِيلُهُ بباعَدْتُه أَوْلَى لأَنَّه حينئذٍ مِثْلُ جَلَس وأَجْلَسْتُه، ولكنَّه جاءَ مُلْبِساً لأَنَّه مَوْضوعٌ في أَصْلِه لِمَا ذكَرْناه، ولا يُقالُ: عَفَا زيدٌ، بمعنى قامَتْ به عافِيَةٌ[6]، وعافَيْتُه بمعنى صَيَّرْتُه قائمَةً به العافيةُ، كما في بَعُدَ وباعَدْتُه، ولكنَّه واضِحٌ بما ذكَرْناه، وكذلك «طارَقْتُ النَّعْلَ» أَيْ: صَيَّرْتُها ذاتَ[7] طِرَاقٍ، وتَقْرِيرُه على نَحْوِ ما قُرِّرَ في «عافاكَ اللَّهُ»، وإشْكَالُه كإِشْكَالِهِ.

«وبمعنى فَعَّلْتُ».

يَعْني للتكثيرِ، لأَنَّه هو بابُ فَعَّلْتُ الكثيرُ، وهو واضِحٌ في ضاعَفْتُ وناعَمْتُ، لأَنَّ في معناه ضَعَّفْتُ ونَعَّمْتُ، فيتَّضِحُ الأَمْرُ في مِثْلِ ذلك كما تقَدَّمَ.

قالَ: «وانْفَعَلَ لا يكونُ إلاَّ مُطَاوِعَ فَعَلَ».

---

(١) نقل الجوهري «سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُوراً إذا خرجت للسَّفَر»، الصحاح (سفر)، ونقل ابن منظور ما ذكره الجوهري بصيغة: «ويقال»، اللسان (سفر)، وقال الفيروزآبادي: «السَّافِر والمسافر لافعل له»، القاموس (سفر)، وانظر شرح الشافية للجاربردي: ٦٨

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في المفصل: ٢٨١ «نحو».

(٤) في ط: «أجلسته».

(٥) في د: «زيداً أي صيرته..».

(٦) في د: «العافية».

(٧) في الأصل. ط: «صيَّرته ذا»، وما أثبت عن د. قال ابن منظور: «النَّعْلُ والنعلة: ما وقيت به القدم من الأرض مؤنثة»، اللسان (نعل).
«طارَقَ نَعْلَيْن: خَصَفَ إحداهما فوق الأخرى، وطِرَاق النعل: ما أُطْبِقَتْ عليه فخرزت به»، اللسان (طرق).

قد تقَدَّمَ مَعْنى المطاوَعَة، فلا حاجَةَ إلى إعَادَتِه،[1] وقد اختّصَّ بناءُ انْفَعَلَ بها، ولكنَّه في الأَكْثَرِ يكونُ المطاوِعُ على فَعَلَ، كقولك: كَسَرْتُه فانْكَسَرَ، وقد جاءَ مُطاوِعاً لغَيْرِه قليلاً[2].

«ولا يَقَعُ إلاَّ حيْثُ يكونُ عِلاجٌ وتَأْثيرٌ».

يَعْني أَنَّهم خَصُّوا هذا البناءَ بالمعاني الواضِحَةِ للحِسِّ دونَ المعاني المجَرَّدَةِ عَنْه مختصَّةً بالعِلْمِ خاصَّةً دونَهُ، كأَنَّهم لَمَّا خَصُّوه بالمطاوَعَةِ الْتَزَمُوا أَنْ تكونَ جَلِيَّةً واضِحَةً، فلذلك لا يُقالُ: عَلِمْتُه فانْعَلَمَ ولا عَرَفْتُه فانْعَرَف، وكذلك ما كانَ مِثْلَهُ، ولذلك كان قولُهُم: انْعَدَم ليس بجَيِّدٍ[3].

«وقالوا: قُلْتُه فانْقَالَ»، لأَنَّ المَقُولَ مُعَالَجٌ بتَحْريكِ اللِّسانِ والشَّفَتَيْنِ وإخْراجِ الصَّوْتِ، وكُلُّ ذلك من بابِ المَحْسوسِ للمُخَاطَبِ والمُخاطِبِ، فإِنْ أُطْلِق «قُلْتُه فانْقَالَ» على إرادة المعنى المفهومِ من القَوْلِ، وذلك ليس فيه ما اشْتُرِطَ من غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ إِلى أَلْفاظٍ مُحَقَّقةٍ أَوْ مُقَدَّرةٍ كانَ في الامْتِناعِ نَظيرَ «انْعَدَم».

قالَ: «وافْتَعَلَ يُشارِكُ انْفَعَلَ في المُطاوَعَةِ كقولك: غمَمْتُه فاغْتَمَّ».

224أ قال الشيخُ: إلاَّ أَنَّه يكونُ لغَيْرِ المُطاوَعَةِ، بخِلافِ/ انْفَعَلَ، فإنَّه لا يكونُ إلاَّ مُطَاوِعاً، وقد تَقَدَّمَ معنى المُطاوَعَةِ.

«وبمَعْنى تَفَاعَلَ».

يَعْني أَصْلَ مَعْنى تَفَاعَلَ، وهو الموضوعُ لمُتَعَدِّدَيْنِ[4] مُشْتَرِكَيْنِ في أَصلِ الفِعْلِ المشْتَقِّ هو مِنْهُ، كقولك: تَضَارَبُوا وتَخاصَمُوا كما تقَدَّمَ، فجاءَ افْتَعَلَ أَيْضاً كذلك قليلاً، كَقَوْلِكَ: اخْتَصَمُوا بمعنى تَخَاصَمُوا واجْتَوَروا بمعنى تَجَاوَرُوا.

«وبمَعْنى الاتِّخاذِ».

وقد تقَدَّمَ مَعْنى الاتِّخاذِ وأَنَّه بمعنى جَعْلِ الفاعِلِ ما اشْتُقَّ منه الفعلُ له كقَوْلِكَ: توسَّدْتُ التُّرابَ، أَيْ: جَعَلْتُ التُّرابَ وِسَادَةً، وقد استُعْمِلَ «افْتَعَلَ كذلك، كقولك: اذَّبح، إذا اتَّخَذَ[5]

---

(1) في د: «إعادتها».

(2) من هذا القليل أَنَّه جاء مطاوعاً لأَفْعلَ، انظر شرح الشافية للرضي ١/١٠٨، وشرح الشافية للجاربردي: ٧٢

(3) انظر شرح الشافية للجاربردي: ٧٢

(4) في د: «لمتعدد». تحريف.

(5) في د: «اتخذته».

ذَبيحة، وكذلك اطَّبَخَ واشْتَوَى، وفَصَلَ بَيْنَهما لأنَّ لهذا مُطَاوَعًا[1] في المعنى كقَوْلِهم: وَزَنْتُ له فاتَّزَنَ، وكِلْتُ له فاكْتَالَ، يُقَالُ: كالَ البائعُ، واكْتَالَ المشْتَرِي، أيْ: أَخَذَه مَكيلاً، وأَخَذَه مَوْزونًا[2]، كما فَصَلَ قولَه: أَبْشَرَ وأَفْطَرَ وأَقْشَعَ عمَّا قبلَه لذلك[3]، لِيُنبِّهَ على أنّ[4] منه ما هو مُطاوِعٌ ومنه ما هو غَيْرُ ذلك.

«وبمَنْزِلةِ فَعَلَ كقولك: خَطِفَ واخْتَطَفَ».

وليس يَعْني فَعَلَ بفَتْحِ العَيْنِ، وإنَّما أرادَ فَعَلَ الذي لا زيادَةَ فيه، ولذلك يُقالُ: فَعَلَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ بفَتْحِ العَيْنِ وكَسْرِها وضَمِّها، وهو واضِحٌ لأنَّه جاءَ افْتَعَلَ فيما جاءَ فيه فَعَلَ على ما تقَدَّمَ من أنَّه[5] أَوْضَحُ مِمَّا يَأتي بمعنى فَعَلَ، وليس منه فَعَل.

«وللزِّيادة على مَعْناه».

يَعْني على مَعْنى فَعَلَ، كأنَّه من بابِ التَّكثيرِ في ذلك الفِعْلِ، كما جاءَ فَعَّلَ للتكثيرِ.

«قالَ سيبويه: أَمَّا كَسَبْتُ فإنَّه يقولُ: أَصَبْتُ[6] وأَمَّا اكْتَسَبْتُ فهو التَّصَرُّفُ والطَّلَبُ[7]»، يُريدُ أنَّ مَعْنى كَسَبْتُ حُصُولُ الكَسْبِ على أيِّ وَجْهٍ كانَ، ومعنى «اكْتَسَبْتُ» تكثيرٌ لمعنى أَصْلِ الكَسْبِ، ومن ذلك قولُه تَعَالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[8]، وفيه تَنْبِيهٌ على لُطْفِ اللَّهِ تعالى بخَلْقِه ورحْمَتِه لهم، فأَثْبَتَ لهم ثَوابَ الفِعْلِ على[9] أيِّ صفةٍ كانَ، ولم يُثْبِتْ علَيْهم عِقَابَ[10] الفِعْلِ إلاَّ على وَجْهِ مُبَالَغَةٍ واعْتِمالٍ فيه.

قالَ: «واستَفْعَلَ لطَلَبِ الفعل».

---

(١) في د: «هذا مطاوع».

(٢) قال ابن منظور: «واكتاله وكاله له.. يقال: كالَ المعطي، واكْتالَ الآخذُ». اللسان(كيل).

(٣) انظر ما سلف ق: ٢٢٢أ.

(٤) في د: «أنه».

(٥) في ط: «وأنه». تحريف.

(٦) في الكتاب: ٤/ ٧٤: «أصاب».

(٧) في المفصل: ٢٨٢ «والطالب» وفي شرح ابن يعيش: ٧/ ١٦٠ «والطلب».

(٨) البقرة: ٢/ ٢٨٦

(٩) في د: «الفعل الكسب على..».

(١٠) في ط: «عذاب».

ومَعْناه نِسْبَةُ الفِعْلِ إلى فاعِلِه لإرادَتِه تَحْصيلَ الفِعْلِ المشتَقِّ هو منه، كما ذُكِرَ في الأَمْثِلَةِ.

٢٢٤ب ثُمَّ قالَ: «ومَرَّ مُسْتَعْجِلاً»، كالاعْتِراضِ على البابِ، وبَيَّنَ أنَّ مَعْناه أنَّه طالِبٌ ذلك/ من نَفْسِه، فصارَ جارِياً على قياسِ البابِ بهذا التَّأْويلِ.

«ومنه استَخْرَجْتُه».

يعْني اسْتَفْعَلَ الذي هو لِطَلَبِ[1] الفِعْلِ، وإنَّما فَصَلَه لأنَّه يُسْتَعْمَلُ بمعنى أخْرَجْتُه، لأنَّ الطَّالِبَ للشَّيْءِ قد يُحَصِّلُه فيصيرُ بمثابَةِ الفعلِ المتَعَدِّي، فلمَّا أُطْلِقَ «اسْتَخْرَجْتُه» على الطَّالِبِ المحَصِّلِ للخروجِ صارَ بمعنى أَخْرَجْتُه، إلاَّ أنَّ في «اسْتَخْرَجْتُه» مَعْنى الطَّلَبِ، فنبَّهَ على أنَّه منه، وإنْ وافَقَ «أَخْرَجْتُه» في مَعْنى الحُصُولِ.

«وللتَّحَوُّل» عن مَعْناه، يَعْني ولِنِسْبَةِ الفِعْلِ إلى فاعِلٍ لإثْباتِ صفاتِ الأَمْرِ المشتَقِّ هو منه بعد أنْ لم يكُنْ كذلك، كقولهم: «اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ»، أَيْ: صارَتْ صفاتُها كصفاتِ التَّيْسِ، و«اسْتَنْوَقَ الجمَلُ» أيْ: صارَت صِفَتُه صفَةَ النَّاقَةِ، وكذلك «اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ»[2]، أَيْ: صارَتْ صِفَتُه صفةَ النَّسْرِ.

«ولِلإصابَةِ على صِفَةٍ».

وقد تقَدَّمَ ذلك في بابِ أَفْعَلَ، ومِنْه قولُهم: استَعْظَمْتُه[3]، أَيْ: وَجدْتُه كذلك، كما تقولُ: أَحْمَدْتُه، أَيْ: وجَدْتُه مَحْموداً.

«وبِمَنْزِلَةِ فَعَلَ» كقولهم[4]: قَرَّ واسْتَقَرَّ، وهو واضِحٌ.

«وافْعَوْعَلَ بناءُ مُبالَغَةٍ وتَوْكيدٍ».

كما[5] في أَصْلِ فَعَّلَ في تكثيرِ ما اشْتُقَّ منه، فلذلك كان «اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ» مُبالَغَةً في كَثْرَة

---

(١) في د: «طلب».

(٢) جاء في المثل «إن البغاث في أرضنا يستنسرُ»، انظر المستقصى ١/ ٤٠٢، ومجمع الأمثال: ١/ ١٠، والبغاث مثلثة الباء، انظر القاموس (البغاث).

(٣) بعدها في د: «إلى آخره».

(٤) في د: «كقولك».

(٥) في ط: «لما». تحريف.

العُشْبِ، وكذلك اخْشَوْشَنَ واحْلَوْلَى، وبذلك فَسَّره الخليل[1] على ما ذَكَر[2].

قال: «ومِنْ أَصْنافِ الفِعْلِ الرباعيُّ للمجَرَّدِ مِنْه بناءٌ واحِدٌ».

وهو فَعْلَلَ، «وللمَزِيدِ فيه بناآن: افْعَنْلَلَ وافْعَلَّلَ».

ذَكَرَ للمَزِيدِ فيه بناءَيْن، وأَسْقَطَ الثالثَ، وهو أَكْثَرُ مِنَ البناءَيْنِ اللَّذَيْن ذكَرَهُما، وهو تَفَعْلَلَ، كقولك: تَدَحْرَجَ، وهو وَهْمٌ منه[3] وقد ذَكَرَ تَفَعْلَلَ في تقاسيم الأَبْنيةِ المتقَدِّمَة، إلاَّ أَنَّه باعْتبارِ زيادَة التَّاء واللَّامِ جميعاً، و«تَدَحْرَجَ» ليس من ذلك، لأَنَّ[4] لامَيْه أَصْلِيَّتان، وإِن اتَّفَقا[5] في أَنَّهما يُوزَنان جميعاً بتَفَعْلَلَ، و«افْعَلَلَّ» كاقْشَعَرَّ لا يَأْتي إلاَّ مُضَاعَفاً بلامَيْه الأَخيرَتَيْن، كاقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ، ولذلك يقول بَعْضُهم: افْعَلَلَّ نظراً إلى ما يَصيرُ إِلَيْه بَعْدَ الإِدْغامِ، ومِنْهم مَنْ يقولُ: افْعَلَّلَ نظراً إلى ما هو أَصْلُه قَبْلَ الإِدْغامِ[6]، وهذا أَوْلَى، لأَنَّه لو جاء مِنْهُ مُعْتَلُّ اللَّامِ لوَجَبَ أَنْ يكونَ غَيْرَ مُدْغَمٍ لوجوبِ إِعْلالِ الثاني، كما في قولهم: احْوَاوَى في بابِ افْعَالَّ، وهو بابٌ أَيْضاً لا يَجيءُ إلاَّ مُضَاعَفاً، فلمَّا جاءَ في المعْتَلِّ لم/ يُمْكِنْ إِدْغامُه لِفَواتِ المُمَاثَلَةِ بالإِعْلالِ، وكذلك ارْعَوَى في بابِ افْعَلَّ، فَظَهَرَ أَنَّ الوَجْهَ أَنْ يُقَالَ: افْعَلَّلَ لا افْعَلَلَّ. ٢٢٥أ

قالَ: «وكِلا بناءَي المَزيدِ فيه غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وهما في الرُّباعيِّ نَظيرُ انْفَعَلَ وافْعَلَّ وافْعَالَّ».

يَعْني أَنَّهم لَمَّا خَصُّوا من الثلاثيِّ ما زادُوا فيه أَلِفاً ونوناً للمعاني التي هي غَيْرُ مُتَعَلِّقَة خَصُّوا ما زادُوا فيه أَلِفاً ونوناً من الرُّباعيِّ بِمِثْلِ ذلك فكَمَا أَنَّهم جَعَلُوا انْفَعَلَ في الثلاثيِّ غَيْرَ مُتَعدٍّ لِمَا ذكَرْناه فكذلك احْرَنْجَمَ في الرُّباعيِّ، قال سيبويه: «زادُوا نوناً وأَلِفاً في هذا كما زادوهما في الثلاثيِّ»[7]، وكذلك لَمَّا خَصُّوا بابَ افْعَالَّ في الثلاثيِّ وهو مَزِيدٌ فيه هَمْزَةُ وَصْلٍ قبل الفاءِ مُضاعَفاً لامُهُ ساكناً ما قبلهما فكذلك جَعَلُوا مِثْلَه في الرُّباعيِّ، لأَنَّ اقْشَعْرَرَ زِيدَتْ فيه هَمْزةٌ، وهو مُضاعَفُ اللَّامِ ساكنُ ما قبلهما فَشَبَّهوه به كما شَبَّهوا افْعَنْلَلَ بانْفَعَلَ، واللَّهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ.

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٧٥، والمنصف: ١/ ٨١-٨٢، والممتع: ١٩٧، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١١٢، وشرح الشافية للجاربردي: ٧٥

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) سقط من د: «منه».

(٤) في د: «وتدحرج من ذلك ليس لأن..» . خطأ.

(٥) في د: «اتفقت». تحريف.

(٦) انظر المنصف: ١/ ٩٠-٩١

(٧) قال سيبويه: «وليس في الكلام احْرَنْجمْتُه لأَنَّه نظير انْفَعَلْتُ في بنات الثلاثة زادوا فيه نوناً وألف وصل كما زادوا في هذا»، الكتاب: ٤/ ٧٧





القسم الثالث

الحروف



قالَ صاحِبُ الكتابِ:

«الحَرْفُ ما دَلَّ على مَعْنىً في غَيْرِه» إلى آخره

قال الشيخُ: مَعْنى قولِهم: «في غَيْرِه» أي أنَّ المعنى الذي دَلَّ عليْه الحَرْفُ يتعلَّقُ[1] بمُتَعَلَّقٍ[2] لا بُدَّ من ذِكْرِه من حيث الوَضْعُ[3]، بخِلافِ الاسْمِ والفعلِ، لأَنَّهما يَدُلاَّنِ على المعْنَى من غَيْرِ أنْ يَتَوَقَّفَ مَعْناهما على مُتَعَلَّقٍ مِنْ حيث الوَضْعُ، وبيانُ ذلك أَنَّ «مِنْ» في قوْلك: «سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ» معناه[4] أَنَّ ابْتداءَ سَيْرِي من البَصْرةِ، فلم يكُنْ بُدٌّ من ذِكْرِ المتعلَّقِ الذي هو البَصْرةُ، بخِلافِ ما لو قلت: «ابْتِداءُ سَيْرِي حَسَنٌ»، فإنَّه يَصِحُّ من غَيْرِ أَنْ يُذْكَرَ مُتَعَلَّقُه، فهذا مَعْنى قولهم: في نَفْسه في الاسْم والفعل [وفي غَيْرِه في الحَرْفِ، ولذلك لم يَقَعْ مُخْبَراً عَنْه ولا به، بخِلافِ الاسْمِ والفِعْلِ][5].

وقد أُوْرِدَ[6] على قَوْلِ النحويين: الحَرْفُ لا يُخْبَرُ عَنْه ولا يُخْبَرُ[7] به أَنَّه قد أُخْبِرَ عنه بقَوْلكم: لا يُخْبَرُ عنه، فإنَّه خَبَرٌ[8] عنه، وهذا بعَيْنِه يُورَدُ على الفعلِ إذا قيل: لا يُخْبَرُ عنه ويُخْبَرُ به، فإنَّ ذلك خَبَرٌ عنه.

وجَوابُه أَنَّ المَحْكومَ بكَوْنِه لا يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه إنَّما هو أَلْفاظُ الحروفِ باعْتِبارِ معانيها المستَعْمَلَةِ هي فيها، وأَمَّا قولُه: «الحَرْفُ» فليس من ذلك، وكذلك قولُهم: «مِنْ» حَرْفُ جَرٍّ[9]،

---

(١) في د: «متعلق».

(٢) في د: «المتعلق». تحريف.

(٣) ذهب بهاء الدين بن النحاس إلى أن الحَرْف دال على مَعْنى في نفسه، ونسب ابن يعيش والمرادي إلى أبي علي الفارسي أَنَّه انتقد من يقول: إن الحَرْف دال على مَعْنى في غَيْره ولكن الفارسي صرّح بأن الحَرْف دال على مَعْنى في غَيْره في البغداديات: ٥٣، وذكر السيوطي أن الشريف الجرجاني ذهب إلى أَنَّه لا مَعْنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره. انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٣-٤، والجنى الداني: ٢٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٣/ ٣-٦

(٤) في ط: «ومعناه». تحريف.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في ط: «ورد».

(٧) سقط من د: «يخبر».

(٨) في ط: «أخبر».

(٩) في د: «الجر».

فإنَّه أُخْبِرَ عن الحَرْفِ، ولو لا أنَّه خَبَرٌ عن الحَرْفِ لم يَصْدُقْ قولُنا: حَرْفُ جَرٍّ، ولكنْ ليس ذلك المَعْنِيَّ/ بقولهم، فإنَّ هذا لم يُخْبَرْ عنه باعْتبارِ لَفْظِه ومعناه المستَعْمَلِ هو فيه، وإنَّما أُخْبِرَ عنه باعْتبارِ لَفْظه، وهو بهذا المعنى اسْمٌ، ألا تَرَى أنَّك تقولُ: «من» مبتدأٌ، وحَرْفُ [جَرٍّ][1] خَبَرُ مبتدأ[2] [محذوفٍ][3]، ولا يقعُ مبتداً إلاَّ الأَسْماءُ. ٢٢٥ب

فإنْ قيلَ: كيف يَصِحُّ أنْ يكونَ اسْماً وقد أُخْبِرَ عنه بأنَّه حَرْفٌ وهل هذا إلاَّ تَنَاقُضٌ؟

فالجوابُ أنَّ الوَجْهَ الذي كان به اسماً غَيْرُ الوَجْهِ الذي أُخْبِرَ عنه بأنَّه حَرْفٌ، ألا تَرَى أنَّك تقولُ في «مِنْ» وشِبْهِها: هذه الكلمةُ حَرْفٌ[4]، ولا يَشُكُّ ذو عَقْلٍ أنَّ قَوْلَكَ هذه اسْمٌ، ومع ذلك فقد أَخْبَرْتَ عَنْه بأنَّه حَرْفٌ، لأنَّ لَفْظَ الكلمةِ صالحٌ إطْلاقُه على الاسْمِ والفعلِ والحرفِ جميعاً، فإذا قلْتَ: هذه الكلمةُ حَرْفٌ وأنت تَعْني «مِنْ» أَوْ غَيْرَها كان ذلك صحيحاً، فكذلك إذا قلْتَ: «مِنْ»[5] حَرْفٌ[6]، لأنَّكَ لم تَقْصِدْ إلاَّ إلى[7] نَفْسِ اللَّفْظِ باعْتبارِ كَوْنِه كلمةً، وهذا بعَيْنِه يُجَابُ به عن الفعلِ، فإنَّهم لم يَعْنُوا بقولهم: لا يُخْبَرُ عنه إلاَّ في حالِ استِعْمالِهِمْ له على حَسَبِ وَضْعِه في معناه في مِثْلِ قولِكَ: ضَرَبَ زيدٌ، فأمَّا إذا قُلْتَ: الفعْلُ يُخْبَرُ به فليس هو المُرَادَ، لأنَّك لم تَسْتَعْمِلْ لَفْظَ ما هو فِعْلٌ بمعناه، وإنَّما[8] استَعْمَلْتَ اسْمَه، كما[9] استَعْمَلْتَ اسْمَ الحَرْفِ في قولك: الحَرْفُ[10]، وكذلك إذا قلْتَ: «ضَرَبَ» فعْلٌ ماضٍ، فإنَّك وإن استَعْمَلْتَ اللَّفْظَ لم تَسْتَعْمِلْه باعتِبارِ مَعْناه الموضوعِ هو له، ألاَ ترى أنَّكَ لا تَعْني بقَوْلِكَ: «ضَرَبَ» إلاَّ نَفْسَ اللَّفْظِ، ولم

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في ط: «المبتدأ».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من ط: «حرف». خطأ.

(٥) سقط من ط من قوله: «أو غيرها كان...» إلى «من». خطأ.

(٦) بعدها في ط: «جر».

(٧) سقط من ط: «إلى».

(٨) سقط من ط من قوله: «فليس هو....» إلى «إنما». خطأ.

(٩) في د: «ثم». تحريف.

(١٠) جاء بعدها في ط: «فليس هو المراد لأنك لم تستعمل لَفْظ ما هو فعل بمعناه وإنَّما الفعل، وبيانه أنَّه إذا قيل: أزيد قائم؟ فقلت: نعم كان المحذوف» عبارة مضطربة.

تَسْتَعْمِلُه باعتبارِ معناه الموضُوعِ هو له، وإنَّما قصَدْتَ إلى حكايَةِ اللَّفْظةِ[1] الواقعَةِ في كلامٍ غَيْرِ ذلك، فهذا هو الوَجْهُ في صِحَّةِ قَوْلِهم: الحَرْفُ لا يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، والفِعْلُ لا يُخْبَرُ عَنْه.

قالَ: «ومن ثمَّ لم يَنْفَكَّ من اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ يَصْحَبُه».

يَعْني: ولكَوْنِه مَوْضوعاً لمعنىً في غَيْرِه مُحْتاجاً إلَيْه في الاسْتِعْمالِ وَجَبَ أن يذكر معه غيره، ووجب أن يكون فعلاً أو اسماً لئلا يُؤَدِّي إلى تسلسل، فلم يكن بُدٌّ من فعل أو اسْم يصحبه.

قال: «إلاَّ في مَوَاضِعَ مَخْصوصَةٍ حُذِفَ فيها الفِعْلُ واقْتُصِرَ على الحَرْفِ، فَجَرى مَجْرَى النَّائِبِ».

قولُه: «إلاَّ في مَواضِعَ» ليس بسَديدٍ، لأنَّه يُوْهِمُ صِحَّةَ اسْتِعْمالِ الحَرْفِ في بَعْضِ المواضِعِ من غَيْرِ مُتَعلَّقٍ، وليس بصحيحٍ، فإنَّ المحْذوفَ إذا كان مُرَاداً فهو في حُكْمِ الموجودِ، ألاَ ترى أنَّه لا بُدَّ لكُلِّ فاعِلٍ من رافِعٍ، ولا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: إلاَّ في بعضِ المواضِعِ، وإنْ كان الرَّافِعُ قد يكونُ/ ٢٢٦أ محذوفاً، وكذلك النَّاصِبُ وغَيْرُه ممَّا يجوزُ فيه الحَذْفُ وهو مُحْتاجٌ إلَيْه.

فإنْ قيلَ: يَصِحُّ جَعْلُه استِثْناءً مُنْقطِعاً تَبْييناً لجوازِ حَذْفِ المتَعَلَّقِ، قيلَ: ليسَتْ هذه عبارَةَ الاسْتِثْناء المنْقَطِعِ، فإنَّ الاستثناءَ المنْقَطِعَ بمثابَةِ لكنْ[2]، ولا يَقَعُ بَعْدَه إلاَّ الاسْمُ أَوْ ما في معناه، فلو قالَ: إلاَّ أنَّه يكونُ كذا وكذا كانَ مُسْتَقيماً، وأمَّا مِثْلُ هذه العبارَةِ فلا تُحْمَلُ إلاَّ[3] على الاسْتِثْناءِ المفَرَّغِ[4]، كأنَّه قالَ: لم يَنْفَكَّ في كُلِّ مَوْضعٍ إلاَّ في مواضعَ مَخْصوصَةٍ.

وقولُه: «حُذِفَ فيها الفِعْلُ واقْتُصِرَ على الحَرْفِ» ليس بسَديدٍ أَيْضاً، لأنَّه يُوْهِمُ أنَّ الحَذْفَ إنَّما يكونُ في الفِعْلِ دون الاسْمِ، لأنَّه وَقَعَ إثْباتاً بعد النَّفْيِ، ولأنَّه في مَحَلِّ التَّعْليمِ، فإذا ذَكَرَ حُكْماً وخَصَّصَه بقِسْمٍ أَشْعَرَ ذلك أنَّ غَيْرَه ليس مِثْلَه، وقد يُحْذَفُ الاسْمُ أَيْضاً، فلا مَعْنَى لخُصُوصِيَّةِ ذِكْرِ الفِعْلِ، وبيَانُه أنَّه إذا قِيلَ: أَزَيْدٌ قائمٌ[5]؟ فقلْتَ[6]: نَعم كانَ المحذوفُ الاسْمَ، كما أنَّه إذا قالَ: أقامَ

---

(١) في د: «اللفظ». تحريف.

(٢) انظر ما سلف الورقة: ٨٥ب من الأصل.

(٣) سقط من ط: «إلا». خطأ.

(٤) في الأصل: «الاستثناء المنقطع المرفوع»، خطأ. وما أثبت عن د. ط.

(٥) في ط: «قام». تحريف.

(٦) في د: «قلت».

زَيدٌ؟ فقلْتَ: نَعم كانَ المحذوفُ[1] الفعْلَ، وكذلك «بَلَى»[2] في قولِك: «أمَا زيدٌ قائمٌ» و«أمَا قامَ زيدٌ»، فقد تَبَيَّنَ أَنَّ الفِعْلَ والاسْمَ سِيَّانِ في صِحَّةِ حَذفِهما مع الحَرْفِ، إلاَّ أنَّ بَعْضَ ما مَثَّلَه يَخْتَصُّ بالفِعْلِ لتَعَذُّرِ معناه في الاسْمِ، مِثْلُ قولِه: «يازيدُ» و«كأَنْ قَدِ»[3].

(١) سقط من ط من قوله: «الاسم كما أنه . . . .» إلى «المحذوف». خطأ.

(٢) في ط: «وكذلك قولك: بلى».

(٣) قال النابغة الذبياني:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنا لَمَّا تَزَلْ برِحَالِنا وكأَنْ قَدِ

والبيت في ديوانه: ٣٠

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ حروفُ الإضافَةِ»

قالَ: «سُمِّيَتْ بذلك لأَنَّ وَضْعَها على أَنْ تُفْضِيَ بمعاني الأَفْعالِ إلى الأَسْماءِ».

قال الشيخُ: أيْ تُوصِلُ معاني[1] الأَفْعالِ إلى الأَسْماءِ، فَسُمِّيَتْ[2] باعْتبارِ معناها، كما قيلَ: حروفُ النَّفْيِ وحروفُ الاستفهامِ، وغَيْرُ ذلك، فَسُمِّيَتْ حُروفَ الإضافةِ[3] وحُروفَ الجَرِّ، لأَنَّها تُضيفُ معانِيَ الأَفْعالِ إلى الأَسماءِ أي: تُوصِلهُ، وكذلك تَجُرُّه، أو يكونُ[4] الجَرُّ المُرَادُ به نَفْسُ الإِعْرابِ فكأَنَّها أُضيفَتْ إلى الإعْرابِ الذي هو مَعْمولُها، كما يُقالُ: حُروفُ النَّصْبِ وحروفُ الجَزْمِ، وكُلُّها اشْتَرَكَتْ في أَنَّها تُوصَلُ[5] على ذلك[6]، وإنِ اخْتَلَفَتْ مَعَانيها وزادَ ذلك على ما يُفَسَّرُ.

قولُه: «وهي فَوضَى في ذلك» أي: مُسْتَوِيةٌ، «وإنِ اخْتَلَفَتْ بها وجوهُ الإِفْضاءِ» أي[7]: في[8] الإضافَةِ والإِيْصالِ.

ثمَّ قالَ: «وهي على ثلاثَةِ أَضْرُبٍ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: فإنْ قيلَ: فَلِمَ لَمْ يَجْعَلْ «مِنْ» مِنْ قَبيلِ ما اسْتُعْمِلَ حَرْفاً وفعْلاً، لأَنَّه أَمْرٌ مِنْ «مانَ يَمينُ»[9]، و«إلى» مِنْ قَبيلِ ما اسْتُعْمِلَ حَرْفاً واسْماً لأَنَّ إلىً معناه نِعْمةٌ، وجَمْعُهُ آلاءٌ[10]، وكذلك غَيْرُهما.

فالجوابُ: أَنَّه لا يَصيرُ «مِنْ» فِعْلاً إلاَّ بإِعْلالٍ وتَغْييرٍ، ولم يُرِدْ إلاَّ أَنَّه يكونُ على ذلك بأَصْلِ

---

(١) في د. ط: «معنى».

(٢) في ط: «سميت».

(٣) سقط من ط من قوله: «وحروف الاستفهام» إلى «الإضافة».

(٤) في ط: «ويكون». تحريف.

(٥) في ط: «وصلت». تحريف.

(٦) في الأصل: «توصل يعني على ذلك». وما أثبت عن د. ط.

(٧) سقط من ط: «أي».

(٨) في ط: «إلى».

(٩) «مان يَمينُ مَيْناً: كذَبَ». اللسان (مين).

(١٠) «الآلاءُ: النِّعَمُ، واحدُها أَلَىً بالفتح وإِلْيٌ وإِلَىً». اللسان (ألا).

وَضْعِهِ من غَيْرِ إعْلالٍ، وإلاَّ وَجَبَ أنْ يقولَ: اللاَّمُ حَرْفٌ وفِعْلٌ في قولك: لِ عَمْراً [أَمْراً][1] من قولك: وَلِيَ يَلِي، وهذا بَعينه يُجابُ به إذا قيل: إنَّ «عَلى» يكونُ حَرْفاً وفِعْلاً، ولم يَذْكُرْها إلاَّ اسْماً وحَرْفاً، فكان/ يَجِبُ أنْ يَجْعَلَها قِسْماً برأسِه، فيُقَالَ: إنَّها لا تكونُ فِعْلاً إلاَّ بإعْلالٍ، ألاَ ٢٢٦ب تَرى أنَّك تقولُ: عند تَصْحيحِها لانْتفاءِ مُوجِبِ الإعْلالِ: عَلَوْتُ وعَلَونَ، فتَرْجِعُ إلى لفْظٍ آخَرَ غَيْرِ ذلك، ولذلك لم يَذْكُرْها مُسْتَعْمَلَةً فِعْلاً [من حيث هو هو][2].

فإنْ قيلَ: فاسْتِعْمالُها اسْماً كاسْتِعْمالِ إلىً التي هي النِّعْمةُ اسماً[3]، وقد ذكَرْتُم أنَّه[4] تَرَكَ ذِكْرَها لمَّا كانت إنَّما تكونُ كذلك بالإعْلالِ، فَلِمَ لم يقولوا في «على» إذا كانت اسْماً: إنَّها لاتكونُ كذلك إلاَّ بالإعْلالِ فتَتْركوا ذِكْرَها مُسْتَعْمَلَةً اسْماً؟

فالجوابُ: أنَّ «على» الاسميَّةَ ليسَتْ كإلىً التي هي النِّعْمَةُ، لأنَّ إلىً بمعنى النِّعْمةِ اسْمٌ مُتَمكِّنٌ، وأَلفُه مُنْقَلِبَةٌ عن ياءٍ قَطْعاً[5]، فلم تَصِرْ كذلك إلاَّ بالإعْلالِ، وأمَّا «على» الاسْميَّةُ فمَبْنيَّةٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنةٍ، والمَبْنيَّاتُ بالأَصالة لايُقَدَّرُ لألفاتِها أُصولٌ، بل هي كألِفاتِ الحروفِ، فلذلك حُكِمَ باسْتِعْمالِها حَرْفاً واسْماً، لأنَّها[6] كذلك في أَصْلِ وَضْعِها حَرْفاً واسْماً من غَيْرِ إعْلالٍ.

فإنْ قيلَ: فقد ذَكَرَ «خلا» وأخَواتِه حَرْفاً وفِعْلاً، و«خَلاَ» الفِعْلُ تقولُ فيه: خَلاَ يخلو وخَلَوْتُ، فلا يَصيرُ كذلك إلاَّ بالإعْلالِ، فهو مِثْلُ «عَلى» في الفِعْليَّةِ، فلِمَ ذَكَرَه في الفِعْليَّة ولم يذكُرْ «على»؟

فالجوابُ: أنَّ «خَلاَ» وأَخواتِها التي ذَكَرَها في الفِعْليَّة ليسَتْ «خَلاَ» التي تقولُ فيها: خَلَوْتُ، وإنَّما هي «خَلاَ» الواقِعَةُ في الاستثناءِ، وتلك[7] غَيْرُ مُتَصَرِّفةٍ بمَثابَةِ «على» في الأسْماءِ، وألِفاتُ الأفعالِ التي لا تَصَرُّفَ لها يُلْجِيءُ إلى تَغْييرِها كألِفاتِ غَيْرِ المتمكِّنِ من الأَسْماءِ فهذا وَجْهُ ذِكْرِها في الفِعليَّة دون ذِكْرِ «على».

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) من أجل اسمية «على» انظر الجنى الداني: ٤٧٠-٤٧٢

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) سقط من د: «قطعاً».

(٦) سقط من ط: «لأنها». خطأ.

(٧) سقط من د: «وتلك». خطأ.

ثمَّ قالَ: «و«مِنْ» مَعْناها ابْتداءُ الغايةِ»، إلى آخرِه.

قال الشيخُ: وتَعْرِفُها بأَنْ يَصِحَّ مَعَها «إلى» للانتهاءِ لفظاً أوْ تقديراً[1]، كقولك: سِرْتُ مِن البَصْرَةِ إلى بَغْدادَ، وقد تأتي لغَرَضِ الابتداءِ دون أنْ يُقْصَدَ إلى انْتهاءٍ مَخْصوصٍ إذا كان المعنى لايَقْتَضِي إلاَّ المُبْتَدأَ منه، كقولك: أَعُوذُ بالله مِنَ الشيطانِ، و«زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» وأَشْباهِ ذلك[2].

وتكونُ مُبَعِّضَةً، وتَعْرِفُها بأَنْ يَصِحَّ مَوْضِعَها بَعْضٌ، كقَوْلك: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّراهِمِ»، وقد ٢٢٧أ تكونُ مُبَيِّنةً، وتَعرِفُها بأَنْ تكونَ كالصِّفةِ لِما قَبْلَها، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ / مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[3]، أيْ الذي هو الوَثَنُ[4]، وقد قيل: إنَّ المُبَعِّضَةَ[5] ما يكونُ المَذْكورُ قَبْلَها لَفْظاً أو مَعْنىً بَعْضاً ممَّا بَعْدَها، والتي للتَّبْيينِ عَكْسُ ذلك[6]، فعلى هذا إذا قلْتَ: أَخَذْتُ دِرْهَماً من الدراهمِ فهي مُبَعِّضةٌ على التفسيرِ الثاني مُبَيِّنةٌ على التفسيرِ الأَوَّلِ.

«ومَزِيدةً» وتَعْرِفُها بأَنْ تُسْقِطَها فيبقى الكلامُ على أَصْلِ معناه، كقولك: «ما جاءَني من أَحَدٍ».

وقولُه: «ولا تُزَادُ عند سيبويه إلاَّ في النفْيِ»[7] ليس بمستقيمٍ لأَنَّها تُزَادُ في قولك: «هلْ جاءَكَ مِنْ أَحَدٍ» باتفَّاقٍ، فلو قالَ: في غَيْرِ الواجِبِ كان أَسَدَّ.

«والأَخْفشُ يُجَوِّزُ الزيادةَ في الواجِبِ[8]، ويَسْتَشْهِدُ بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[9]».

---

(١) في ط: «وتقديراً». تحريف.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣٣.

(٣) الحج: ٢٢/ ٣٠، وتتمة الآية ﴿وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾.

(٤) كذا قدر المرادي في الجنى الداني: ٣١٠.

(٥) في د. ط: «البعضية».

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٢١-٣٢٢.

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٥، ومعاني الحروف للرماني: ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣٨، والجنى الداني: ٣١٧.

(٨) في المفصل: ٢٨٣: «الإيجاب».
وممن رأى زيادة من في الإيجاب الكسائي وابن جني وابن مالك، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٧٢-٢٧٣ وكتاب الشعر: ٢٢٥، والمسائل البصريات: ٢٤٧، والمحتسب: ١/ ١٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣٨-١٣٩، والجنى الداني: ٣١٨.

(٩) نوح: ٧١/ ٤، والآية: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

ووَجْهُ اسْتِدْلالِه[1] أنَّه قد جاءَ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[2]، وقد جاء «يَغفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ»[3]، فإنْ لم تُحْمَلْ على الزيادةِ تناقَضَ، وليس بمستقيمٍ، لأنَّه يُثْبِتُ أصْلاً في العربيَّةِ بما ليس بثَبَتٍ[4]، لكونِه مُحْتَمِلاً غَيْرَ ما ذكَرَه، وذلك أنَّ قولَه تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ إنَّما ورَدَ في قومِ نوحٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ قومُ نوحٍ إنَّما يُغْفَرُ لهُمُ البَعْضُ، و«يَغْفِرُ الذُّنوبَ جميعاً» إنَّما ورَدَ في هذه الأُمَّةِ، فَصَحَّ حَمْلُ تلكَ على التَّبعيضِ وزالَ وَهْمُ التَّناقُضِ، ثمَّ ولو سُلِّمَ أنَّ الآيَتَيْنِ لإحْدَى الأُمَّتَيْنِ لجازَ أنْ يكونَ «يَغْفِرُ الذُّنوبَ جميعاً» لِبْعضِهم، و﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ لبَعْضِهم، فَيَصِحَّ أنْ تُحْمَلَ [«مِنْ»][5] على التَّبْعيض، ويَزُولَ وَهْمُ التَّناقُضِ، وإذا ثَبتَ ذلك سَقَطَ الاسْتِدْلالُ، فإذَنْ الوَجْهُ ما ذكَرَه سيبويه، ومَنِ اسْتَقْرَى كلامَ العَرَبِ أدْنَى اسْتِقْراءٍ عَلِمَ انْتِفاءَ صِحَّةِ «ماتَ مِنْ رَجُلٍ» و«ضَرَبَ مِنْ رَجُلٍ» وشِبْهِه.

فإنْ قيلَ: فقد ثَبَتَ قولُهُم: «قد كان مِنْ مَطَرٍ»[6]، ومعناه: كان مَطَرٌ فقد أُجيبَ عن ذلك بأَنْ قيلَ: هو على الحِكايَةِ، كأَنَّ قائلاً قال: هل كان مِنْ مَطَرٍ؟ فأُجيبَ بقوله: قد كانَ مِنْ مَطَرٍ، وأَسَدُّ مِنْ ذلك أنَّه على مَعْنى التبعيضِ كقولك: أَخَذْتُ مِن الدَّراهِمِ، كأَنَّكَ قلْتَ: قد كانَ شيءٌ مِنْ مَطَرٍ، ولا بُعْدَ في مِثْلِ ذلك، فَحُذِفَ الموصوفُ وأُقِيمت الصفةُ مقامَه، كقولِه تعالى: ﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ ﴾[7].

قالَ: «و«إلى» مُعَارِضَةٌ لـ «مِنْ» دالَّةٌ على انتِهاءِ الغايَةِ» إلى آخره.

---

(١) في د. ط: «استشهاده».

(٢) الزمر: ٣٩/ ٥٣.

(٣) سقط من د: «وقد جاء: يغفر لكم من ذنوبكم». خطأ.

(٤) في د: «يثبت»، وفي ط: «بمثبت».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٢٣، ومغني اللبيب: ٣٦٠، والأشموني: ٢/ ٢١٢.

(٧) النحل: ١٦/ ٦٧، وتتمة الآية: ﴿ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾، وجاء بعد الآية في د: «التقدير وإنَّ لكم شيئاً من الثمرات».

والكلامُ [فيها][1] في الانْتِهاءِ كالكلامِ في «مِنْ» في الابْتِداء. / ٢٢٧ب

«وقد تكونُ[2] بمعنى المصاحَبَةِ، [كقولهِ[3] تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[4].

أَيْ مع أَمْوالِكُمْ، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5]، أَيْ مَعَ اللَّهِ][6]، وقد جاءَتْ «إِلى» وما بَعْدَها داخِلٌ في الحُكْمِ فيما قَبلها، وجاءَتْ وما بَعْدَها غَيْرُ داخِلٍ في الحُكْمِ فيما قَبْلَها[7]، فمِنهم مَنْ حَكَمَ بالاشتراكِ، ومنهم[10] مَنْ حَكَمَ بظُهورِ الدُّخولِ، ومِنْهم مَنْ حَكَمَ بظُهورِ انْتِفاءِ الدُّخولِ، وعليه النحويُّون[8]، ووُجوبُ دُخولِ المَرافِقِ والكَعْبَيْنِ في الغَسْلِ ليس مِنْ ظاهِرِ الآيَةِ[9]، وإنَّما حُمِلَ على ذلك من السُّنَّةِ، فلم يُصَرْ إِلَيْهِ إلاَّ بدليلٍ.

ثمَّ قالَ: «وحَتَى في معناها» يَعْني في الانْتِهاءِ، «إلاَّ أَنَّها تُفَارِقُها في أنَّ مَجْرورَها يَجِبُ أَنْ يكونَ آخِرَ جُزْءٍ من الشَّيْءِ أَوْ ما يُلاقِي آخِرَ جُزْءٍ منه، لأنَّ الفِعْلَ المعَدَّى بها الغَرَضُ فيه أَنْ يَنْقَضِيَ ما تَعَلَّقَ بِهِ شَيْئاً فَشَيْئاً حتَّى يأتِيَ عَلَيْه».

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في المفصل: ٢٨٤: «وكونها».

(٣) في المفصل: ٢٨٣: «في نحو قوله».

(٤) النساء: ٤/ ٢، وتتمة الآية: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾.

(٥) الصف: ٦١/ ١٤، والآية، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من د. ط: «في الحكم فيما قبلها».

(١٠) سقط من ط «من حكم بالاشتراك ومنهم من». خطأ.

(٨) انظر هذه المسألة في مجالس ثعلب: ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤-١٥، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٤٩-٤٥٠، والجنى الداني: ٣٨٥، ومغني اللبيب: ٥٨٨.

(٩) أي قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٥/ ٦].

قال[1] : لـمَّا كانَ وَضْعُها لهذا الغَرَضِ وَجَبَ أنْ لايكونَ بَعْدَها إلاَّ ذلك . وإلاَّ انْتَفَى الغَرَضُ المَقْصُودُ ، وإذا كانَتْ عاطِفَةً فأمْرُها كذلك فيما كان آخِرَ جُزْءٍ دون مُلاقِيه ، كأَنَّ أصْلَها أنْ تكونَ جارّةً ، وإنَّما اسْتُعْمِلَتْ عاطفةً لَمَّا اشْتركَتْ مَعَ الواوِ في المعْنَى لِثُبوتِ الحُكمِ في الأَمْرَيْنِ ، فاسْتُعْمِلت على خِلافِ أصْلِها في أَظْهَرِ مَعْنَيَيها لَّما أَشْبَهَتْهُ وهو الواوُ ، فلذلك تقولُ : «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رأسَها» خَفْضاً ونَصْباً ، ولا تقولُ : «نِمْتُ البارِحَةَ حتَّى الصَّباحَ» بالنصْبِ لِمَا ذكَرْناه[2] .

قولُه : «ومِنْ حَقِّها أنْ يَدْخُلَ ما بَعْدَها فيما قَبْلَها» .

بِخِلافِ «إلى» على الأَظْهَرِ عند النَّحْويِّين[3] .

قالَ : «ولا تَدْخُلُ على المضْمَرِ[4] ، فتقولَ : حَتَّاه كما تقولُ : إلَيْه» .

لأَنَّهم لو قالوا : حَتَّاه لأَثْبَتُوا مَعَ المضْمَرِ أَلِفاً فيما غُيِّرتْ أَلِفُ أَمْثاله إلى الياءِ ، كقولك : علَيْه وإلَيْه ولدَيْه ، وذلك كُلُّ أَلِفِ آخِرَ حَرْفٍ أو اسْمٍ غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ اتَّصَلَ به مُضْمَرٌ ، ولو قَلَبُوها ياءً لغَيَّروا أَلِفاً ، وتَغْييرُها على خِلافِ قِياسِ أَصْلِ كلامِهم من غَيْرِ حاجَةٍ لاسْتِغْنائهم عَنْها بـ«إلى» ، وهذا ظاهِرٌ في التَّعْليلِ فيمن قالَ : إنَّ «إلى» كـ«حَتَّى» ، ودون هذا القولِ فيمن[5] قال بالاشْتراك ، ودون القَوْلِ بالاشْتِراك فيمَنْ[6] قالَ بمُخالَفَتِها[7] في الظُّهورِ ، إلاَّ أنَّه يَصِحُّ اسْتِعْمالُها بمَعْناها على كُلِّ حالٍ ، فاسْتُغْنِيَ عنها لَمَّا أدَّى أَمْرُها إلى ما ذكَرْناه .

قَوْلُه : «وتكونُ عاطِفَةً ومُبْتَدَأً ما بَعْدَها الكلامُ[8] » إلى آخره .

وسيأتي ذِكْرُ العاطفةِ في حروفِ العَطْفِ/ و«مُبْتَدَأً ما بَعْدَها» . ٢٢٨أ

يَعْني واقِعاً بَعْدَها الجمَلُ المسْتَقِلَّةُ ، وليس يَعْني خُصوصيَّةَ المبتدأ .

---

(١) في د : «قوله» . تحريف .

(٢) سقط من ط : «لما ذكرناه» .

(٣) انظر ما سلف ق : ٢٢٧ب .

(٤) في ط والمفصل : ٢٨٤ : «مضمر» .

(٥) في الأصل ط : «ودونه فيمن» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

(٦) في الأصل ط : «ودونه فيمن» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

(٧) في ط : «لمخالفتها» . تحريف .

(٨) سقط من المفصل : ٢٨٤ : «الكلام» .

قالَ: «ويجوزُ في مَسْأَلةِ السَّمكةِ الوجوهُ الثلاثَةُ».

وخَصَّ مسْأَلةَ السَّمَكة دونَ «البارِحَةِ»[1] لِمَا ذكَرْناه آنفاً من أنَّ العاطفَةَ لا تكونُ إلاَّ مَعَ آخِرِ جُزْءٍ لا مَعَ ما يُلاقِيه، فلذلك أَضْرَبَ عَنْها، ووَجْهُ وُقوعِها ابتدائيَّةً على أَنْ يكونَ الخبَرُ مَحْذوفاً، كأنَّه قالَ: حتَّى رَأْسُها مأكولٌ، وقد أباه بَعْضُ البصريِّين، وليس بالجيِّدِ[2] لقوَّةِ الدِّلالةِ على خُصوصيَّةِ الخَبَرِ المحذوفِ كما في سائِرِ الأَخْبارِ المَحْذوفةِ، فلا وَجْهَ لِمَنْعِه، والأَوْلَى ما اخْتارَه [المصنِّفُ][3].

ثمَّ قالَ: «و«في» مَعْناها الظَّرْفِيَّةُ».

قال الشيخُ: ثمَّ مَثَّل بظَرْفيَّةٍ مُحقَّقةٍ وظَرْفيَّةٍ مُقَدَّرَةٍ، وهو قولُه: «نَظَرَ في الكتابِ» و«سَعَى في الحاجَةِ»، وقالَ: إنَّها بمَعْنى «على» في قولِه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4]، وإنَّما حُكِمَ بأنَّها بمَعْنى «على» لِمَا في الكلامِ من مَعْنى الاسْتِعْلاءِ، والمَوْضعُ صالحٌ لهُما على حَسَبِ ما يَقْصِدُه المتكلِّمُ من مَعْنى الظَّرْفِيَّةِ والاسْتِعْلاءِ[5]، وكذلك ما كانَ مِثْلَهُ، تقولُ: «جُلِسَ في الأَرْضِ»، و«جَلَسَ على الأَرْضِ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[7]، وأَمَّا نَحْوُ «جَلَسْتُ في الدَّارِ» فهذا مَوْضعُ «في» دون «على»، والَّذي يُمَيِّزُ بين مَوْقِعَيْهِما أَنَّ كُلَّ ما كانَ فيه من مَعْنى الاحْتِواءِ أَوْ ما نُزِّلَ مَنْزِلَتَه فهو مَوْضعُ «في»، وكُلُّ ما كان فيه[8] مَعْنى الاسْتِعْلاءِ دون الظَّرْفِيَّةِ[9] فهو مَوْضعُ «على»، وكُلُّ ما

---

(١) أي: «نمت البارحة حتى الصباح».

(٢) انظر معاني الحروف: ١١٩، والجنى الداني: ٥٥٣، ومغني اللبيب: ١٣٨.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) طه: ٢٠/ ٧١، والآية ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾.

(٥) ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن «في» في الآية بمعنى «على»، وقال البصريون: هي على بابها، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٦، والمقتضب: ٢/ ٣١٩، ومعاني الحروف: ٩٦، والجنى الداني: ٢٥١، ومغني اللبيب: ١٨٣.

(٦) يونس: ١٠/ ٢٢، وتتمة الآية: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾.

(٧) المؤمنون: ٢٣/ ٢٨، وتتمة الآية: ﴿فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٨) في د: «في».

(٩) في د: «ظرفية».

كان فيه مَعْنى الاسْتقْرار[1] ومعنى الاسْتِعْلاءِ[2] فهو صالِحٌ لكُلِّ واحِدٍ منهما، فلذلك حَمَلَ صاحِبُ الكتابِ[3] قَوْلَه تَعالى: ﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ على بابِها في الظَّرْفيَّةِ[4]، ولم يعْتَدَّ بقولِ مَنْ قالَ: إنَّها بمَعْنى «على» [يَعْني جَعَلَ المجازَ راجِحاً على الاشْتِراكِ][5]، وقد تَبيَّنَ وَجْهُ القَوْلَيْنِ [جميعاً][6].

ثمَّ قالَ: «والباءُ مَعْناها الإلْصاقُ» إلى آخِرِه.

قال الشيخُ: هذا مَعْناها العامُّ، وقد قِيلَ: إنَّها تكونُ على ما ذَكَرَ من الاسْتِعانةِ والمصاحَبَةِ[7].

قالَ: «وتكونُ مَزِيدةً في المنْصوبِ كقَوْلِه تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [8]».

وهذا وإنْ كان كثيراً فلَيْس بقياسٍ، / وإنَّما القِياسُ في نَحْوِ[9] قولك: «ما[10] زيْدٌ بقائمٍ» وقولُه تعالى: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [11] أوْرَدَها على أنَّها مَزِيدةٌ[12]، ولا تكونُ مَزِيدةً إلاَّ على أنْ يكونَ المفْتونُ اسْمَ مَفْعولٍ على ظاهِرِه، وقد تَقَدَّمَ في المصادِرِ من قوله: إنَّ المفْتُونَ مَصْدرٌ[13]، وإذا

228ب

---

(1) في د: «استقرار».

(2) في د: «استعلاء».

(3) أي الزمخشري.

(4) في د: «بالظرفية» انظر الكشاف: 2/ 441.

(5) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(6) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(7) جعل سيبويه مَعْنى الإلصاق هو الأصل في مَعْنى الباء، ولم يذكر غيره، انظر الكتاب: 4/ 217، والجنى الداني: 36، 46، ومغني اللبيب: 106.

(8) البقرة: 2/ 195، والآية ﴿ وَأَنفِقُوا۟ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾، انظر إعراب القرآن للنحاس: 1/ 292، ومعاني الحروف: 38، والجنى الداني: 51-52.

(9) سقط من ط: «نحو».

(10) في ط: «ليس».

(11) القلم: 68/ 6، وقبل الآية: ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ﴾، القلم: 68/ 5

(12) زيادة الباء في الآية مَذْهَب الأخفش وأبي عبيدة، انظر معاني القرآن للأخفش: 712، والمسائل المنثورة: 23، والبصريات: 544، وإعراب القرآن للنحاس: 5/ 6-7، ومغني اللبيب: 116.

(13) انظر ما سلف ورقة: 161ب من الأصل.

كان مَصْدراً لم تكن الباءُ مَزيدةً، وبيانُ ذلك أنّا إذا جعَلْناها زائدةً وجعَلْنا المفْتُونَ مَصْدراً صارَ التقديرُ: أيُّكُمُ الفِتْنَةُ، وليس بسَديد، فثَبَتَ أنّه لايَسْتقيمُ تقْديرُ[1] الباء زائدةً مع كوْنِ المفْتُونِ مَصْدراً، وكذلك لا يَسْتقيمُ أنْ تكونَ الباءُ غَيْرَ مَزيدةٍ، والمفْتُونُ غَيْرُ مَصْدرٍ، إذْ يصيرُ المعْنى: ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ ﴾[2] بأيِّكُمْ صاحِبُ الفِتْنَة، والأَوْلَى جَعْلُها غَيْرَ زائدةٍ، والمفْتُونُ مَصْدرٌ على ما تَقَدَّمَ في المصادِرِ، فيكونُ المعْنى: «فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرون» بأيِّكُمْ الفِتْنَةُ[3] جواباً لقَوْلهم: إنَّه لمجنونٌ، أيْ: بأيِّكُمُ الجُنونُ، ويَضْعُفُ جَعْلُها غَيْرَ زائدة على مَعْنى في[4]، والمفْتونُ صاحِبُ الفِتْنَة، إذْ يَصيرُ المعْنى: بأيِّكُمْ صاحِبُ الفِتْنَة، والخطابُ له ولَهُمْ[5]، ولا يَسْتَقيمُ أنْ يُقالَ لجماعَةٍ واحدةٍ: «بأيِّكُم زَيْدٌ»، فلا بُدَّ من التَّعَدُّدِ في الفِرْقَتَيْن.

فإنْ قِيلَ[6]: فهذا بعَيْنه يُقالُ إذا جُعِلَ المفْتُونُ بمعْنى الفِتْنَة أيْضاً.

فالجوابُ: أنَّه ليس مِثْلَه، ألا تَرَى أنَّه يَصِحُّ أنْ يُقالَ للاثْنَيْن: بأيِّهما الفِتْنَةُ، ولا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: بأيِّهما صاحِبُ الفِتْنَة على بقاء الباء غَيْرَ زائدة، وسبَبُه أنَّ الفِتْنَةَ مَعْنىً يَصِحُّ قِيامُهُ بكُلِّ واحدٍ منْهما، فَصَحَّ الاسْتفهامُ عن مَحَلِّه بقَولكَ: بأيِّهما الفِتْنَةُ، وصاحِبُ الفِتْنَةِ ليس بمُسْتقيم[7] أنْ يُجْعَلَ مَحَلاً لنَفْسه حتَّى يُقَالَ: بأيِّ الرَّجُلَيْنِ صاحِبُ الفِتْنَة، فظَهَرَ الفَرْقُ بَيْن المسْألَتَيْن، وقولُه[8]:

. . . . سُودُ المحَاجِرِ لا يَقْرأْن بالسُّوَرِ

---

(١) في ط: «بتقدير».

(٢) القلم: ٦٨/ ٥.

(٣) في ط: «المفتون». تحريف.

(٤) انظر ما سلف ورقة: ١٦٢أ من الأصل.

(٥) تكلم أبو علي الفارسي على قوله تعالى: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝ ﴾، وأورد ثلاثة أقوال، انظر المسائل المنثورة: ١٢٣.

(٦) في د: «قلت».

(٧) في د: «يستقيم».

(٨) صدر البيت: «هُنَّ الحَرَائرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ».

ذكر البغدادي في الخزانة: ٣/ ٦٦٧، أن هذا البيت وقع في شعرين أحدهما للراعي النميري والثاني للقتال الكلابي، وهو في ديوان الراعي: ٨٧، وديوان القتال: ٥٣، وورد بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٣٠١، وكتاب الشعر للفارسي: ٤٤٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨٧، ومغني اللبيب: ٢٧، ١١٥.

الكلامُ فيه كالكلامِ في قوله تعَالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾.

«وفي الْمَرفوعِ في قولِه تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1]».

وهذا نَادرٌ، وهو في «كَفَى» كثيرٌ[2]، وقد زِيدت في مَفْعولِ «كَفَى» كثيراً أيْضاً، كقَوْلِك: «كَفَى به فَضْلاً عِلْمُه»، ومنه[3]:

وكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحمَّدٍ إيَّانا

وقد جاءَت الباءُ للتَّعْديةِ، كقَوْلِكَ، «قُمْتُ بزيدٍ»، وجاءَتْ بمعنى «في» كقولِك[4]: «ظَنَنْتُ بزيدٍ»، وقد قيلَ: إنَّها في قولهم: «بِعْتُ هذا بهذا» للمُقَابَلَةِ[5]، [يَعْني: قابَلْتُ هذا بذا][6].

قولهُ: «واللاَّمُ للاخْتِصاصِ» إلى آخِرِه/. ٢٢٩أ

قال الشيخُ: لِتُؤذِنَ بأَن بَيْن[7] الأَوَّلِ والثاني نِسْبَةً باعْتِبار ما دَلَّ عليه مُتَعلَّقُه.

قالَ: «وقد تكونُ زائدةً»[8] في مِثْلِ قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[9]، وهو قليلٌ، وقد تكونُ

---

(١) النساء: ٤/ ٧٩، ١٦٦، الرعد: ١٣/ ٤٣.

(٢) في ط: «وهو في كتاب اللّه كثير»، تحريف، قال الرماني: «تدخل على الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. وقد دخلت على الفاعل في غَيْر هذا الموضع وهو شاذ»، معاني الحروف: ٣٧، وانظر الجنى الداني: ٤٩.

(٣) نسب البيت في الكتاب: ٢/ ١٠٥ إلى الأنصاري، ونسبه ابن الشجري في أماليه: ٢/ ١٦٩ إلى كعب بن مالك الأنصاري، ونسبه أيضاً في أماليه: ٢/ ٣١١ إلى حسّان، وحكى العيني والبغدادي الاختلاف في نسبته إلى حسّان بن ثابت وكعب بن مالك الأنصاري وبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، انظر المقاصد: ١/ ٤٨٦، والخزانة: ٢/ ٥٤٥-٥٤٦، ولم أجده في ديوان حسّان بن ثابت، وهو في ديوان كعب بن مالك: ٢٨٩، وورد بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢٧٣، والجنى الداني: ٥٢، واختلف في زيادة الباء في البيت وانظر الجنى الداني: ٥٢-٥٣.

(٤) في د: «في قولك».

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٥١، والجنى الداني: ٤١، ومغني اللبيب: ١١٠.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من ط: «بين». خطأ.

(٨) في المفصل: ٢٨٦: «وقد تقع مزيدة».

(٩) النمل: ٢٧/ ٧٢، والآية: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾، وانظر المقتضب: ٢/ ٣٧، والبحر المحيط: ٧/ ٩٥، والجنى الداني: ١٠٧، ومغني اللبيب: ٢٣٧.

بمعنى الواوِ في القَسَمِ للتَّعَجُّبِ، كقَوْلِه[1]:

لِلَّهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

قالَ: «و«رُبَّ» للتقليل، ومن خصائِصها أَنْ لا تَدْخُلَ إلاَّ على نكرةٍ ظاهرةٍ أو مُضْمَرةٍ».

قالَ الشيخُ: لأَنَّ وَضْعَها لتَقْليلِ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ[2]، فوَجَبَ وقُوعُ النكرةِ دون المعرفةِ لحُصولِ مَعْنى الجِنْسِ بها دون التعريْف[3]، فلو عَرَّفْتَ لوَقَعَ التَّعْرِيْفُ زِيادةً[4] ضائعةً، كما في قولِك: كُلُّ رَجُلٍ، وَوَجَبَ وَصْفُها لتَحْصُلَ الإفادَةُ بالنَّوْعِ، لأَنَّ الصِّفَةَ تُخَصِّصُ الجِنْسَ المذكورَ أَوَّلاً فَيَصِيرُ بها نوْعاً.

«والمضمَرةُ حَقُّها أَنْ تُفَسَّرَ بمنصوبٍ، كقَوْلِك: «رُبَّهُ رجُلاً»».

وهذا الضميرُ عند البصريِّين مجهولٌ يُرْمَى به من غَيْرِ قَصْدٍ إلى ظاهرٍ يُقْصَدُ قَصْدُه، ثمَّ يُمَيَّزُ لإبْهامه، كما في قولِك: «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»، ولذلك لايكونُ عندهم إلاَّ مُفْرَداً مُذَكَّراً، وإنْ ثُنِّيَ مُمَيِّزُه أَوْ جُمِعَ، وعند الكوفيِّين ضميرٌ راجعٌ إلى مَذْكورٍ، كأَنَّ قائلاً قالَ: هل مِنْ رَجُلٍ كريمٍ فقيلَ له[5]: رُبَّهُ رَجُلاً، ولذلك يُثَنَّى ويُجْمَعُ ويُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ على حَسَبِ مُمَيِّزِه، فيُقَالُ: رُبَّهما رَجُلَيْنِ ورُبَّهم رِجالاً[6]، وكِلا القوْلَيْن مُشْكِلٌ.

---

(١) اختلف في نسبة البيت، فقد نُسبَ في الكتاب: ٣/ ٤٩٧ إلى أميّة بن أبي عائذ وأنشده السكري في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٧ وقال: «وقال أبو ذؤيب أيضاً، قال أبو نصر: وإنَّما هي لمالك بن خالد الخناعي»، وحكى ابن يعيش والبغدادي الاختلاف في نسبته إلى أمية بن أبي عائذ وأبي ذؤيب ومالك بن خالد الخناعي والفضل بن العبّاس الليثي، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٩٩، والخزانة: ٢/ ٣٦١، ٤/ ٢٣١، وجاء البيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٢٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦٩، والأشباه والنظائر: ٣/ ٣٤٥.
والحِيَد: جَمْع حَيْد وهو كل نتوء في القرن والجبل، والمشمخر: الجبل الطويل العالي، والظيان: ياسمين البر، والآس: الريحان.

(٢) الراجح أن رب حَرْف تقليل، وصحَّح ابن مالك أنها للتكثير، وهو ظاهر مَذْهَب سيبويه، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٦، ٢/ ١٦١، والمقتضب: ٤/ ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٧٦، والجنى الداني: ٤٣٩-٤٤٥.

(٣) في د: «تعريف».

(٤) في د: «زائدة».

(٥) سقط من د: «له».

(٦) انظر في هذه المسألة: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٨٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٥، والجنى الداني: ٤٤٩.

أَمَّا قولُ البصريِّين فيَلْزَمُهم جَوازُ: «رُبَّ رجلٍ» كما جاز «رُبَّه رَجُلاً» إذْ لا فَرْقَ بَيْنهما على ماتَقَرَّر، وأَمَّا قَوْلُ الكوفيِّين فيَلزَمُهم أَنْ يُجيزوا رُبَّه ورُبَّهما وَحْدَها، ولا حاجةَ إِلى هذا التميز، فإِنَّه مُضْمَرٌ[1] لمتقدِّمِ الذِّكْرِ، ويَلْزَمُهم أَيْضاً جوازُ «رُبَّ الرَّجلِ» مِنْ طريقِ الأَوْلَى لأَنَّ المضْمَرَ أَعْرَفُ، فإِذا جازَ هذا[2] معه جازَ مع المعَرَّفِ بالأَلِفِ واللاَّم[3]، والأَوْلَى ما قالَه البصْريُّون، ويُجابُ عن ذلك الإِشْكالِ بأَنَّه[4] وإِن كان مُضْمَراً يُرْمَى به مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فلا بُدَّ مِن أَنْ يتقَدَّمَ ما يُرْشِدُ إِلى المفسِّرِ له، أَلاَ تَرى أَنَّكَ لو قلْتَ: «جاءني زيدٌ» فقيل: «نِعْمَ رجُلاً» كان كلاماً مستقيماً، وإِنْ حُكِمَ بأَنَّ الضَّميرَ الذي في «نعْمَ» غَيْرُ مَقْصودٍ [به][5] قَصْدُ زيدٍ، بل مُبْهَمٌ[6] من غَيْرِ قَصْدٍ إِلى مَذْكورٍ، ومَعَ ذلك[7] فقد أَرْشَدَ/ المذكورُ[8] المتَقَدِّمُ[9] إِلى حَذْفِ المخْصوصِ الذي هو تَفْسيرٌ له في المعنى، وكذلك إِذا قلْتَ: «رُبَّه رجُلاً» كان الضميرُ فيه كالضَّميرِ في «نِعْمَ» بَعْدَ تقَدُّمِ الذِّكْرِ، وكان المذكورُ المتقدِّمُ يُرْشِدُ إِلى تَخْصيصٍ في المعنى كما أَرْشَدَ إِلى المخصوصِ[10] بالَمدْحِ في قولك: «نِعْمَ رجُلاً»، وتَقْريرُه[11] أَنْ يقولَ قائلٌ: «هل مِنْ رجُلٍ كريم» فيُقالَ: «رُبَّه رجُلاً»، فالمُرادُ برجُلٍ ههنا «رجلاً كريماً»، وأَرْشَدَ إِلَيْه ما تقَدَّمَ ذِكْرُه، ولا يَلْزَمُ من إِرْشادِه إِلى مِثْلِ ذلك أَنْ يكونَ الضميرُ في «رُبَّه» له على ما تقرَّرَ في «نِعْمَ رَجُلاً» بعد تقَدُّمِ ذِكْرِ زيدٍ.

٢٢٩ب

«ومنها» يَعْني: ومِنْ خصائصِها «أَنَّ الفعلَ الذي تُسلِّطُه[12] على الاسْمِ يَجِبُ تأَخُّرُه عنها وأَنَّه يَجِيءُ محذوفاً في الأَكْثَرِ» إِلى آخره.

---

(١) في ط: «مفسر». تحريف.

(٢) سقط من د: «هذا».

(٣) سقط من د: «واللام».

(٤) في الأصل. ط: «بأنها». تحريف. وما أثبت عن د.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) سقط من ط: «مبهم». خطأ.

(٧) في ط: «هذا».

(٨) في د: «الذكر».

(٩) سقط من ط: «المتقدم».

(١٠) في الأصل. ط: «مخصوص». وما أثبت عن د.

(١١) في ط: «وتقديره».

(١٢) في د: «يسلط». وهو مخالف للمفصل: ٢٨٦.

أَمَّا وُجوبُ تأخُّرِه فلأَنَّها لإنشاءِ التقليلِ، وكُلُّ ما وُضِعَ للإنشاءِ فمَوْضِعُه صَدْرُ الكلامِ، فلذلك وَجَبَ لها صَدْرُ الكلامِ، فوَجَبَ تأَخُّرُ[1] الفعلِ، وأَمَّا حَذْفُه فلأَنَّ المعْنى فيه معلوم، وما كان هذا وَضْعَه من الأَفْعالِ في مواضِعَ مَعْلومَةٍ كانَ مَحْذوفاً كما في قولِك: «زيدٌ في الدَّارِ»، وقيلَ[2]: إنَّما حُذِفَ مُتعلَّقُها لأَنَّها لا تَقَعُ إلاَّ جَواباً[3]، فكان مُتَعلَّقُها معلوماً فاسْتُغْنِيَ عنه بقرينةِ ما تقَدَّمَ كما اسْتُغْنِيَ عن مُتَعَلَّقِ بسمِ اللَّهِ بقرائنِ الحالِ، ولعلَّ المصنِّفَ أشارَ إلى ذلك بقوله: «كما حُذِفَ مَعَ الباءِ في بِسْمِ اللَّهِ»، ولذلك لمَّا قدَّره مَلْفوظاً به قَدَّرَه بـ«لَقِيتُ»، فدَلَّ ذلك على أَنَّ غَرَضَه تَشْبيهُه ببِسْمِ اللَّهِ، قال الأَعْشى[4]:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُه ذلك اليَوْ ... مَ وأَسْرَى من مَعْشَرٍ أَقْيالِ

فحَكَمَ على أَنَّ «هَرَقْتُه» ليس بُمتَعَلَّقٍ لرُبَّ لبَقاءِ المجرورِ بغَيْرِ صفةٍ، وهو غَيْرُ مُسْتقيمٍ، فَوَجَبَ جَعْلُه صفةً، وإذا وَجَبَ جَعْلُه صفةً لم يَبْقَ المتعلَّقُ إلاَّ محذوفاً.

قولُه: «ومنْها أَنَّ فعلَها يَجبُ أَنْ يكونَ ماضياً»، وإنَّما كان كذلك لأَنَّها لتَقْليلِ ما ثَبَتَ، فلذلك لم يَسْتَقِمْ أَنْ يكونَ[5] الفعلُ إلاَّ ماضياً، ولا يَرِدُ على ذلك مِثْلُ قولِهم: «رُبَّ رجُلٍ يُسافِرُ غداً»، فإنَّ ذلك ليس هو الفعْلَ المتعلَّقَ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[6]، فإنَّه ليس الفعْلَ المتَعَلَّقَ[7].

قولُه: «ولا يَجُوزُ سَأَلْقَى أَوْ لأَلْقَيَنَّ».

أَمَّا «لأَلْقَيَنَّ» فظاهرٌ لتعَذُّرِ كَوْنِها صفةً، وأَمَّا «سَأَلْقَى» فلا بُعْدَ فيه، ويكونُ صفةً، وإنَّما

---

(١) في ط: «فموضعه صدر الكلام أما وجوب تأخر...». خطأ.

(٢) في د: «وقد قيل».

(٣) ممن قال بهذا ابن يعيش في شرحه للمفصل: ٨/ ٢٩، وانظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٥٩-٤٦٠، والجنى الداني: ٤٥٣-٤٥٤.

(٤) البيت في ديوانه: ١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٢٩، والمقاصد للعيني: ٣/ ٢٥١، والخزانة: ٤/ ١٧٦.
والرَّفْد بفتح الراء: القدح الضخم، وأَسْرَى جَمْع أسير، والمعشر: الجماعة، وأَقْيال: جَمْع قَيْل بفتح القاف مخفف كسَيْد وهو الملك، الخزانة: ٤/ ١٧٧.

(٥) سقط من ط: «أن يكون».

(٦) الحجر: ١٥/ ٢، وتتمة الآية: ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾.

(٧) انظر تخريج مجيء المضارع في الآية بعد «ربَّما» في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤٤.

الذي منَعَه هو أنْ تَجْعَلَه أنْ يكونَ مُتَعَلِّقاً .

٢٣٠أ قوْلُه : «وتُكَفُّ بـ«ما» فتَدْخُلُ حينَئذٍ على الاسْمِ والفِعْلِ»/ .

يَعْني فتكونُ داخِلةً على الجُمَلِ خاصَّةً ، لأَنَّهم لَمَّا قَصَدوا إلى تَقْليلِ النِّسَبِ المفهومَةِ من الجمَلِ أَتَوْا بصورةِ الجملةِ مفيدةً مَعْناها وأَدْخَلُوا «رُبَّ» مكفوفةً بما إيْذاناً بذلك ، فإذا قُلْتَ : «رُبَّما قَامَ زَيْدٌ» فإنَّما قَلَّلتَ النِّسْبَةَ المفهومَةَ من قَولِك : «قامَ زَيْدٌ» ، واستَشْهَدَ بقولِ أبي دُوَاد[1] :

رُبَّمـــا الجـــامِلُ المُؤَبَّـــلُ فيهـــمْ وعَنَـــاجِيجُ بَيْنَهُـــنَّ المِهَـــارُ

ومعنى البيتِ يقولُ : إنَّ هؤلاءِ ذَوُو إبلٍ كثيرةٍ ، وخَيْلٍ مُتَوَالِدةٍ وليْسوا فُقَراءَ وليست «رُبَّ» في هذا الموضعِ وما أَشْبَهَه من قَوْلِه تَعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[2] ومن قولِه[3] :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَه . . . .

لتحقيقِ التَّقْليلِ ، ولكنَّها لتَحْقيقِ الشَّيءِ خاصَّةً ، كأَنَّهم نَقَلُوها من مَعْنى التقليلِ إلى التحقيقِ كما نَقَلوا «قَدْ»[4] إذا دَخَلَتْ على المضارعِ من مَعْنى التقليلِ إلى التحقيقِ دونَه ، كقولِه تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[5] [وقولِـــه : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴾[6]][7] ، فهذا كذلك .

«وفيها لُغاتٌ» ، وليس فيه شيْءٌ .

---

(١) البيت في ديوانه : ٣١٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٤٣ ، والجنى الداني : ٤٥٥ ، والمقاصد للعيني : ٣/ ٣٢٨ ، والخزانة : ٤/ ١٨٨

الجامل : الجماعة من الإبل لا واحد لها من لفظها ، وإبل مُؤَبَّلة إذا كانت للقنْيَة ، والعَنَاجيج : الخيل الطِّوال الأعناق واحدها عنجوج ، والمهار بكسر الميم في الجَمْع وضمِّها في المفرد وهو ولد الفرس ، الخزانة : ٤/ ١٩٠ .

(٢) الحجر : ١٥/ ٢ .

(٣) سلف البيت ص : ١٤٥ .

(٤) سقط من ط : «قد» . خطأ .

(٥) النور : ٢٤/ ٦٤ ، والآية : ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ .

(٦) الأحزاب : ٣٣/ ١٨ ، وتتمة الآية : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلا قَلِيلاً ﴾ .

(٧) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

قالَ: «وَ«واوُ» القَسَمِ أُبْدِلَتْ[1] عن الباءِ الإِلصاقيَّة».

قال الشيخُ: شَرْطُ إِبْدالِها حَذْفُ الفِعْلِ، ولذلك قيل: هي عِوَضٌ مِنَ الفعلِ، بِخلافِ البـاء، فإِنَّ الفِعْلَ محذوفٌ معها حَذْفاً من غَيْرِ عِوَضٍ، ومن ثَمَّ جازَ «أَقْسَمْتُ باللَّه»، ولـم يَجُزْ: «أَقْسَمْتُ واللَّهِ»[2]، ومن ثَمَّ أَجابَ مَنْ مَنَعَ العطْفَ علـى عـامِلَيْن [مختلفَيْنِ][3] في قولـه تعـالـى: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ ﴾[4] لَمَّا اعْتُرِضَ عليه بأَنَّه قد عَطَفَ بالواوِ التـي هـي في قولـه تعـالـى: ﴿ وَٱلنَّهَارِ ﴾ - وهـي[5] واوُ العَطْـفِ علـى عـامِلَيْنِ [مُخْتَلِفَيْـنِ][6] أَحَدُهمـا[7] الفِعْـلُ المحْـذوفُ[8]، والآخَرُ الواوُ التي هي حَرْفُ جَرٍّ خافِضَةُ اللَّيْلِ بأَنَّ هذه الـواوَ جُعِلَـتْ بَـدَلاً مـن الفعـلِ وهـي حَـرْفُ جَرٍّ، فصارَتْ عامِلَةً للعمَلَيْن جميعاً، فأُجْرِيَتْ مُجْرَى عامِلٍ واحِدٍ عَمِـلَ عَمَلَيْـنِ[9]، وذلـك جـائزٌ بالاتِّفاقِ، كقولِك: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً وخالدٌ بَكْراً»، وهذا وإِنْ كانَ ظاهِرُه حسناً فإِنَّـه مَنْقـوضٌ[10] بمِثْلِ قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝ ﴾[11]، فإِنَّه قد عُطِفَ على عامِلَيْنِ[12] [مُخْتَلِفَيْنِ][13] من غَيْرِ أَنْ يكـونَ أَحَدُهمـا عِوَضـاً عـن العـامِلِ الآخَـرِ، وهـو قولُـه: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝ ﴾[14]،

---

(1) في المفصل: ٢٨٧: «مبدلة».

(2) لا يظهر فعل القسم مع الواو، وأجازه ابن كيسان، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٧٧، والهمع: ٢/ ٣٩.

(3) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(4) الليل: ٩٢/ ١-٢.

(5) سقط من د: «وهي». خطأ.

(6) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(7) في د: «أحد». تحريف.

(8) أي: أقسم.

(9) انظر المقتضب: ٢/ ٣٣٦-٣٣٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٧.

(10) في ط: «وإن كان ظاهراً حسناً لو لم يكن منقوضاً». تحريف.

(11) الانشقاق: ٨٤/ ١٨.

(12) سقط من ط: «عاملين». خطأ.

(13) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(14) الانشقاق: ٨٤/ ١٦.

وكذلك ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝ ﴾[1].

«ثمَّ التَّاءُ مُبْدَلَةٌ عن الواوِ في «تَاللَّه» خاصَّةً».

٢٣٠ب وهي عوضٌ مِثْلَ الواوِ، وإنَّما حُكِمَ/ بأَنَّ الباءَ أَصْلٌ لأَنَّها هي الثابتةُ للإِلْصاقِ في غَيْرِ هذا البابِ، ولم تُوجَد التَّاءُ والواوُ إلاَّ في هذا البابِ، ولأَنَّها هي المُصَرَّحُ بها مع الفعْلِ، ولأَنَّها أَعَمُّ، ولمَّا كَثُرَ تَصَرُّفُهم في القَسَمِ وخَفَّفُوا بحَذْفِ الفعلِ قَصَدُوا إلى أَنْ وضَعوا حَرْفاً يُشْعِرُ به وبحَرْفِ الجَرِّ جميعاً، وهو الواوُ، وخَصُّوه بالمظهَرِ لأَنَّ القَسَمَ بالمضْمَرِ قليلٌ، وعلَّةُ ذلك الكَثْرَةُ، فَخَصُّوه بما كَثُرَ فيه، وهو المظْهَرُ، ثمَّ لمَّا كَثُرَ القَسَمُ باللَّه خاصَّةً قَصَدوا إلى تَخْفيفٍ أَكْثَرَ مِنْ ذلك فعَوَّضوا عن الواوِ التي هي حَرْفُ عِلَّةٍ حَرْفاً صحيحاً وهو التاءُ، وما رَوَاه الأَخْفشُ من قولهم: «تَرَبِّ الكعْبَةِ» شاذٌّ[2].

قولهُ: «وقولُهم: مِ[3] اللَّهِ قيلَ: أَصْلُه مِنْ».

قال الشيخُ: اختَلَفَ الناسُ فقالَ بَعْضُهم: هي «مِنْ» مِنْ قولِهم: «مِنْ رَبِّي لأَفْعَلَنَّ كذا»[4]، فَحُذِفَتْ النونُ تَخْفيفاً، لأَنَّه مَحَلُّ تَخْفيفٍ، وخُصَّ الحَذْفُ عِنْدَ دخولِها على اللَّه مُلْتَزَماً لمَا فيه من الاسْتِثْقالِ لو بُقِّيَتْ مِنَ التحريك[5] لالتقاءِ السَّاكِنَيْن، وإنَّما جازَ ضمُّها لأَنَّها مَنْقولةٌ عن «مِنْ» في قولِهم: «مِنْ رَبِّي»، وتلك يجوزُ ضَمُّ ميمِها[6]، وإنَّما جازَ ضَمُّ ميمِها إيْذاناً بأَنَّها القَسَمِيَّةُ لا التي للتَّبْيينِ وغَيْرِها، ولم يَأْتِ[7] الفتْحُ لأَنَّه يُوهِمُ بالاستِفْهاميَّةِ والشَّرْطيَّةِ.

ومنهم مَنْ قالَ: أَصْلُه أَيْمُنُ فحُذِفَتْ ياؤُها ونونُها تَخْفيفاً[8]، فبقيَ مُ اللَّهِ، ثمَّ أَجازوا الكَسْرَ

---

(١) التكوير: ٨١/ ١٧-١٨.

(٢) انظر ما رواه الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٤٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٤، والجنى الداني: ٥٧

(٣) الميم مثلثة، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٠١، وحكى أبو حيان عن الكسائي والأخفش «مُ اللَّه بميم مضمومة ومِ اللَّه بميم مكسورة»، انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨١، والهمع: ٢/ ٤٠.

(٤) ذهب إلى هذا الزمخشري، ودفعه ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٣، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٤.

(٥) في ط: «من لزم التحريك».

(٦) في د. ط: «ضمها»، مكان «ضم ميمها».

(٧) في د: «يجئ».

(٨) ذهب سيبويه إلى أصل «مُ اللَّه» «أَيْمُ اللَّه»، انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٩، والمسائل البصريات: ٨٩٧، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨١.

لأنَّه أَخَفُّ، واستُدِلَّ على ذلك بِجوازِ الضَّمِّ[1].

ومنهم مَنْ قال: هُوَ حَرْفٌ برأسه مُبْدَلٌ مِنَ الواوِ في قولِكَ: واللَّهِ، إلاَّ أَنَّه خُصَّ باسْمِ اللَّهِ كما خُصَّ التاءُ بذلك[2]، وكلُّ ذلك مُحتَمَلٌ، إلاَّ أَنَّه يَلْزَمُ مَنْ قالَ: إنَّها حَرْفٌ برأسِه أَنَّ يَعُدَّها في حروفِ الجَرِّ كما عَدَّ الواوَ والتاءَ، فيقولَ: وتاءُ القَسَمِ وميمُه[3].

قالَ: «و«على» للاستِعْلاء».

ومَثَّلَ بالاستِعْلاءِ المعْنَويِّ في قَوْلِه[4]: «عَلَيْهِ دَيْنٌ»، وبالحِسِّيِّ في قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[5]، وهو اسْمٌ بمَعْنى «فَوْق» في مِثْلِ قَوْلِه: «أَخَذْتُ مِنْ على زَيْدٍ»[6]، أيْ مِنْ فَوْقِه، والدليلُ على أنَّه اسْمٌ دُخُولُ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْه، فإذا لمْ يدخُلْ عَلَيْه حَرْفُ الجَرِّ فهو حَرْفٌ لا غَيْرُ، ويَجِبُ أَنْ يكونَ مَبنيّاً أَيْضاً في حالِ الاسميَّةِ لِحُصولِ ما يَقْتَضِي البناءَ، وهو مُشابَهَتُه للحَرْفِ في لفْظِه/ وأَصْلِ معناه، والدَّليلُ على صِحَّةِ ذلك العِلْمُ ببناءِ «عَنْ» إذا وقَعَتْ اسْماً، فلو كانَتْ «على» مُعْرَبَةً لوَجَبَ أَنْ تكونَ «عَنْ» مُعْرَبَةً عند وقُوعِها اسْماً، وأَيْضاً فلو كانتْ مُعْرَبَةً في الاسْميَّةِ لوَجَبَ أَنْ تَبْقَى أَلِفُها في قولِكَ: «مِنْ عَلَيْه»، فَتَقُولَ: «مِنْ عَلاه»، كما تقولُ: «مِنْ رَحاهُ»، وإنَّما يَقْلِبونَ الأَلِفَ ياءً في الآخِرِ مع المضْمَرِ فيما[7] ثَبَتَ أَنَّه غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، كقولِك: لَدَيْه وعَلَيْه وإلَيْه، وأَمَّا المتَمَكِّنُ فلَمْ يَأْتِ عَنْهُم قَلْبُ أَلِفِه ياءً في مِثْلِ قولِك: مِنْ رَحاهُ ومِنْ عصاه. [٢٣١أ]

قالَ: «و«عَنْ» للبُعْدِ والمجاوَزَةِ»، إلى آخرِه.

قالَ: وهي تُوصِلُ مَعْنَى الفِعْلِ إلى الاسْمِ على طريقِ مُجاوَزَةٍ، وأَوْرَدَ «جَلَسْتُ عن يَمينِه» كالاعْتِراضِ، وأَجابَ بتَقْديرِ المجاوَزَةِ بقَوْله: مُتَراخِياً عن بَدَنِه، كأَنَّه تَجاوَزَ مَوْضِعَه إلى المَوْضِعِ

---

(١) بعدها في د: «برأسه».

(٢) دفع ابن مالك هذا القول، انظر شرحه للتسهيل: ٣/ ٢٠٣، وحكاه أبو حيان دون نسبة، انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨١.

(٣) انظر هذه الأقوال في شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٣٥ - ٣٦، والجنى الداني: ١٣٩.

(٤) في د: «قولهم». والضمير عائد على الزمخشري.

(٥) المؤمنون: ٢٣/ ٢٨، وتتمة الآية ﴿فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٦) لم يمثل الزمخشري بهذا، انظر المفصل: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٧) في د: «فما» تحريف.

الذي بِحِيالِ يَمينِهِ، وقد تكونُ اسْماً بِمَعْنى جانِبٍ، كقَوْلِهم: «جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمينِهِ»، والكلامُ في اسْميتِها وبِنائِها كالكلامِ في «عَلَى».

قالَ: «والكافُ للتَّشْبيهِ».

فهي[1] تُوصِلُ مَعْنى الفِعْلِ إلى الاسْمِ على سَبيلِ التَّشْبيهِ، كقَوْلِك: «الَّذي كَزَيْدٍ أَخُوكَ»، فالكافُ أَوْصَلَتْ مَعْنى اسْتِقْرارِ هذا المُبْهَمِ إلى زَيْدٍ على سَبيلِ التَّشْبيهِ، ومَثَّل بما يَتَعَيَّنُ أَنْ تكونَ فيه حَرْفاً وبما يَتَعَيَّنُ أَنْ تكونَ فيه اسْماً بقَوْلِه: «الذي كَزَيْدٍ» تتَعَيَّنُ فيه الحَرْفيَّةُ، لأَنَّه وَقَعَ صِلَةً، ولا يَقَعُ الاسْمُ المفرْدُ صِلَةً، وقَوْلُه[2]:

يَضْحَكْـنَ عَـنْ كـالبَرَدِ المُنْهَـمِّ

تَتَعَيَّنُ الاسْميَّةُ لدُخولِ حَرْفِ الجَرِّ علَيْه.

قولُه: «ولا تَدْخُلُ على الضَّميرِ».

لأَنَّهم كَرِهوا دُخولَها على الضَّميرِ، فيُؤَدِّي إلى مِثْلِ قَولِهم: كَكَ، ولا يَخْفَى تَهْجينُه، فَرفَضوا دخولَه[3] على المضْمَراتِ بأَسْرِها لأَنَّه بابٌ واحِدٌ أَدَّى إلى ما يُستهْجَنُ مَعَ الاستغْناءِ عنه بمِثْلٍ، فاسْتَعْملوا مِثْلَ مَعَ المضْمَرِ والمُظْهَرِ جميعاً، ولم يَسْتَعْمِلوا الكافَ إلاَّ مَعَ المُظْهَرِ إلاَّ ما شَذَّ من نَحْوِ ما رُوِيَ[4]:

وأُمَّ أَوْعـالٍ كَهـا أَوْ أَقْرَبـا

---

(١) في د: «هي».

(٢) هو العجاج، والبيت في ملحق ديوانه: ٢/ ٣٢٨، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٤٤، والأشموني: ٢/ ٢٢٥.

والمُنْهَمُّ: الذائب، أي: يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب.

(٣) في ط: «دخولها».

(٤) الرجز للعجاج، وهو في ملحقات ديوانه، ٧٤ [تحقيق د. عزة حسن - بيروت ١٩٧١] والكتاب: ٢/ ٣٨٤، والمقاصد للعيني: ٣/ ٢٥٣، والخزانة: ٤/ ٢٧٧، وشواهد الشافية: ٣٤٥ وأُمُّ أَوْعال: هضبة في ديار بني تميم، وقبل البيت.

«خَلَّى الذِّنابات شَمَالاً كَثَبَا»، والذِّنابات جَمْع ذِنَابة بالكسر، وهو آخرُ الوادي، والكثب: القريب، والرجز في وصف حمارِ الوحش أرادَ أَنْ يَرِدَ الماء مع أُتُنه فرأى الصيَّاد.

[وقوله[1]:

فـإنْ يَـكُ مـن جِـنٍّ لأَبْـرَحُ طارِقـاً وإنْ يَكُ إنْسـاً ما كَهَا الإنْسُ تَفْعَلُ][2]

قالَ: «ومُذْ ومُنْذُ لابْتداءِ الغايَةِ في الزَّمان»، إلى آخِرِه.

قال الشيخُ: لا خِلافَ أَنَّ مُذْ ومُنْذُ مُخْتَصٌّ[3] بالزَّمانِ، وإنَّما الخِلافُ في «مِنْ» هل هي لغَيْرِ الزَّمانِ أَوْ عامَّةٌ في الزَّمانِ وغَيْرِه، فالبصريُّونَ يخُصُّونَها بغَيْرِ الزَّمانِ، والكوفيُّون يُعَمِّمونها[4]، ويَسْتَدِلُّون بقولِه تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ / يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[5]، وبقَوْلِ الشاعرِ[6]: ٢٣١ب

. . . . أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ . . . .

وإذا كانت حَرْفاً كانَ مَعْناها الابْتِداءُ في الماضي والظَّرْفِيَّةُ في الحاضِرِ، فمِثالُ الماضي قولُكَ: «ما رَأَيْتُه مُذْ يَوْمِ الجمعةِ»، يَعْني أَنَّ ابتداءَ انْتِفاءِ الرُّؤْيَةِ[7] ومُبْتَدأَه ذلك اليَوْمُ، ومِثالُ الحاضِرِ قولُكَ: «ما رأَيْتُه[8] مَذْ شَهْرِنا»، تَعْني أَنْ انْتِفاءَ الرؤْيةِ في الشهرِ جميعِه[9]، وقد تَقَدَّم ذِكْرُ كَوْنِهما اسْمَيْن.

---

(١) هو الشنفرى، والبيت في أعجب العجب في شرح لامية العرب: ١٤٨، والمقاصد للعيني: ٣/ ٢٦٩، والخزانة: ٤/ ٥٤١، وقوله: لأبرح جواب قسم مقدر، واللام الموطئة محذوفة أي: والله فلئن يك من جنٍّ لأبرح. الخزانة: ٤/ ٥٤١.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في د: «تخص»، وفي ط: «تختص».

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٦، والمقتضب: ٣/ ٣٠-٣١، والإنصاف: ٣٧٠-٣٧٦.

(٥) التوبة: ٩/ ١٠٨، والآية ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ﴾.

(٦) البيت بتمامه:

«لِمَـنِ الدِّيـارُ بقُنَّـةِ الحِجْـرِ أَقْوَيْنَ مِـن حِجَـجٍ ومِـن دَهْـرِ».

وقائله زهير بن أبي سلمى، وهو في شعره: ١١٤، والإنصاف: ٣٧٠-٣٧١، والمقاصد للعيني: ٣/ ٣١٢، والخزانة: ٤/ ١٢٦، وورد بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١١، ومغني اللبيب: ٣٧٣، والقُنَّة: أعلى الجبل، والحجر بكسر الحاء: منازل ثمود، الخزانة: ٤/ ١٢٧.

(٧) سقط من د: «الرؤية». خطأ.

(٨) في د: «رأيت».

(٩) هذا مَذْهَب البصريين، وذهب الكوفيون وابن مالك إلى أن الاسْم بعد مذ ومنذ يرتفع بتقدير فعل محذوف، انظر المقتضب: ٣/ ٣٠-٣١، والإنصاف: ٣٨٢-٣٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٦-٢١٧، والجنى الداني: ٥٠١-٥٠٣.

قالَ: «وحَاشَا مَعْناها التَّنْزيه».

قال الشيخُ: واسْتُعْمِلَتْ للاسْتِثْناء فيما يُنَزَّه عن المُسْتَثْنى منه، كقولك: «ضَرَبْتُ القَوْمَ حَاشَا زيدٍ»، ولذلك لايَحْسُنُ «صَلَّى النَّاسُ حَاشَا زيدٍ» لفَوَاتِ مَعْنى التَّنْزيهِ فيه، وقد جاءَ النصْبُ بها على أَنْ تكونَ فِعْلاً اسْتُعمِلَ في الاستثناء كما استُعْمِلَ «خَلاَ» و«عَدَا» و«ليس» و«لايكونُ»، كأنَّه منقولٌ مِنْ حَاشَى يُحَاشِي أَيْ: جانَبَ، كأنَّه قالَ: جانَبَ بَعْضُهم زَيْداً.

وأمَّا قولهُ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[1]، إلى آخره. فقد فَسَّره[2] بمَصْدرٍ، والأَوْلَى أَنْ يُقالَ: إنَّه اسْمٌ من أَسماءِ الأَفعالِ، كأنَّه بمعنى بَرِىءَ اللَّهُ من السُّوءِ، ودُخُولُ الَّلامِ في فاعِلِه كدُخولِ الَّلامِ في فاعِلِ «هَيْهاتَ» كقوْلِه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[3]، ولعلَّه لم يَقْصِدْ إلاَّ اسْمَ الفِعْلِ وفَسَّرَه بالمصْدرِ لكَوْنه اسْماً، فَقَصَدَ إلى تَفْسيرِه باسْمٍ، ولذلك نَصَبَ «بَرَاءةً»[4]، ولا يُنْصَبُ إلاَّ بفعْلٍ مُقَدَّرٍ، فكَأَنَّ المعْنَى بَرِئَ اللَّهُ من السُّوءِ، فصارَ حاصِلهُ التفسيرَ بالفعلِ، وإذا فُسِّرَ بالفعلِ فهو اسْمُ فِعْلٍ.

قالَ: «وكَيْ في قَوْلِهم: كَيْمَهْ من حروفِ الجَرِّ بمعنى لِمَهْ».

ولم يَذْكُرْها في الحروفِ المتقدِّمَة، وكانَ الأَوْلَى ذِكْرَها ثَمَّةَ، لأَنَّه إنَّما فَصَّلَ ما أَجْمَلَه أَوَّلَ البابِ، ولذلك ذكَرَها ذِكْرَ حاصِرٍ لها، فقَسَمَها وذكَرَ أَعْدَادَ كُلِّ قسمٍ منها، وإنَّما أَهْمَلَ ذِكْرَها لقِلَّةِ اسْتِعْمالِها أَوْ لوُقوعِ الخِلافِ فيها، فإنَّ الكوفيِّين يَجْعَلونها حَرْفاً ناصباً للفعل بمَعْنى السَّببيَّة ويَتأَوَّلون قولَهم: كَيْمَهْ بمعنى«كَيْ تَفْعَلَ ماذا»[5]، والذي يَدُلُّ على[6] أَنَّه إنَّما تَرَكَها لذلك أَنَّه ذكَرَ هذا التأْوِيلَ عَنْهم في فَصْلٍ سَيأْتي في هذا القِسْمِ، قالَ: «وماأَرَى هذا القَوْلَ بعيداً من الصَّوابِ»[7]،

---

(١) يوسف: ١٢/ ٣١، والآية ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(٢) في الأصل. ط: «ففسره». وما أثبت عن د.

(٣) المؤمنون: ٢٣/ ٣٦.

(٤) هو من قَوْل الزمخشري: «وقوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بمعنى براءة للّه من السوء» المفصل: ٢٩٠، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٤٨.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلاّ حَرْف نصب، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أَنَّ تكون حَرْف جر، انظر الإنصاف: ٥٧٠- ٥٧٤، وانظر ما سلف ورقة: ١٨٦أ من الأصل.

(٦) في د: «عليه». تحريف.

(٧) المفصل: ٣٢٤.

فتَصْويبُه إيَّاهُ هو الذي حَسَّنَ عنده إسْقاطَه، وكونُه عند البصريِّين حَرْفَ جَرّ حَسَّنَ عنده ذِكْرَه في التفصيلِ[1] /. ٢٣٢أ

قالَ: «وتُحْذَفُ حروفُ الجَرِّ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: حَذْفُ حروفِ الجَرِّ يَجيءُ تارةً سَماعاً في مَوْضِعٍ وقياساً في مَوضِعٍ، فالسَّماعِيُّ طَرِيقُه النَّقْلُ بمواضِعِه كقولِك: استَغْفَرْتُ اللّهَ الذَّنْبَ، [أي: من الذنب][2]، وأَمَرْتُ زيداً الخَيْرَ، [أي: بالخَيْرِ][3]، وقولِهم: «اللّهِ لأَفْعَلَنَّ [كذا]» أيْ: باللّهِ][4]، وإذا حَذَفْتَ حَرْفَ[5] الجرِّ وَجَبَ النَّصْبُ لأَنَّه مفعولٌ فلا وَجْهَ إلاَّ النَّصْبُ[6].

والقياسِيُّ حَذْفُ حروفِ الجَرِّ مع أَنْ وأَنَّ على اختِلافِ أَلفاظِها، تقولُ: «عَجِبْتُ أَنَّكَ قائمٌ» و«جئْتُ أَنَّكَ أَكْرَمْتَني»، أي: مِنْ أَنَّكَ ولأَنَّك، وإذا حَذَفْتَ حروفَ الجَرِّ عن «أَنْ» و«أَنَّ» فالصحيحُ أَنَّها في مَوْضِعِ نَصْبٍ إجراءً لها مُجْرَى ما حُذِف منه أولاً[7] حَرْفُ الجَرِّ فيما تَقَدَّم على الوَجْهِ المذكورِ، وقد زَعَمَ الخليلُ أَنَّها في مَوْضِعِ خَفْضٍ[8]، وهذا يَدُلُّ على أَنَّه قَدَّرَها مُضْمَرَةً مِثْلَها في قولِهم: «اللّهِ لأَفْعَلَنَّ كذا» بالخَفْضِ، فَيَبْقَى النَّظَرُ في الأَوْلَوِيَةِ[9] أَلْحَذْفُ هو أَم الإضمارُ، والأَوْلَى الحَذْفُ، لأَنَّه الكثيرُ الشَّائعُ، والإضمارُ نادِرٌ قليلٌ، فكان حَمْلُ هذا المُلْبِسِ على ما هو

---

(١) في ط: «الفصل»، تحريف.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في د: «حروف».

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٧، والمقتضب: ٢/ ٣٢١، وحكى الأخفش أن من العرب من جَرَّ المقسم به دون جارّ ولا عوض، انظر معاني القرآن له: ٤٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٩٩، وذهب الكوفيون إلى أَنَّه يجوز الخفض في القسم بإضمار حَرْف الخفض من غَيْر عوض، وذهب البصريون إلى أَنَّه لا يجوز ذلك إلاّ بعوض، انظر الإنصاف: ٣٩٣-٣٩٩، وانظر ما سيأتي ق: ٢٨٤ أ من الأصل.

(٧) سقط من د: «أولاً».

(٨) وهو مَذْهَب الكسائي أيضاً، انظر الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٧، والمقتضب: ٢/ ٣٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٥٠، وارتشاف الضرب: ٣/ ٥١-٥٢.

(٩) في د: «بالأولوية».

كثيرٌ في كلامِهم أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ على النَّادِرِ، ولذلك قَالَ[1] : «وتُضمَرُ قليلاً»، وذلك هو إِضْمارُ «رُبَّ» في مِثْلِ قولهم[2] :

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ

أَيْ : ورُبَّ قاتِمِ الأَعْماقِ، على أَنَّه قد اخْتُلِفَ هل الخافِضُ رُبَّ مُضْمَرَةً[3] أَوْ الواوُ النائبةُ عَنْها كنيابَةِ الواوِ عن الباءِ في قولِك : واللَّهِ[4]، وقُوِّيَ ذلك بأَنَّها يُؤْتَى بها أَوَّلَ الكلام، ولو كانت «رُبَّ» مُضْمَرَةً بَعْدَها لكانت عاطفةً، ولو كانَتْ عاطفةً لاسْتَدْعَتْ معطوفاً عليه، ووقُوعُها في أَوَّلِ الكلامِ يَدْفَعُ كَوْنَها عاطفةً، فثبَتَ أَنَّها بمَعنى رُبَّ، وهذا هو الذي[5] أَشارَ إِلَيْه المصَنِّفُ في قوله : «وواوُ رُبَّ»[6]، ما أدْري إِنْ ذكَرَ المصنِّفُ هذا[7] ولم يُرِدْ ههنا بإِضمارِ «رُبَّ» إِضْمارَها بعد الواوِ لما[8] ثَبَتَ من أَنَّ مَذْهَبَه أَنَّ الواوَ هي الخافضةُ لِعَدِّه إِيَّاها في حروفِ الخَفْضِ، وإِنَّما أَرادَ إِضْمارها في مِثْلِ قولهم[9] :

---

(١) أي : الزمخشري.

(٢) الرجز لرؤبة، وهو في ديوانه : ١٠٤، والمنصف : ٢/ ٣، والمقاصد للعيني : ١/ ٣٨ والخزانة : ١/ ٣٨، والقتمة : الغبرة، الأعماق : جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بَعُدَ من أطراف المفاوز، وخاوي من خوى المنزل إذا خلا، والمخترق بفتح الراء، مكان الاختراق، من الخرق بالفتح، استعمل في قطع المفاوز فقيل : خرقت الأرض إذا جبتها. الخزانة : ١/ ٣٩.

(٣) في د : «مقدرة».

(٤) ذهب المبرد والكوفيون إلى أنَّ واو رب حَرْف جَرّ لنيابتها عن رب، وذهب البصريون إلى أن العمل لرُبَّ مقدرة، انظر المقتضب : ٣/ ٥٧، والمسائل البصريات : ٨٧٢، والإنصاف : ٣٧٦-٣٨١، وارتشاف الضرب : ٢/ ٤٦٢، والجنى الداني : ٧٥، ١٥٤.

(٥) في ط : «وهو الذي» وسقط «هذا».

(٦) لم أجده في المفصل.

(٧) سقط من ط : «ماأدري إن ذكر المصنف هذا».

(٨) في د : «ولما» تحريف.

(٩) الرجز لرؤبة، وهو في ديوانه : ١٥٠، والمقاصد للعيني : ٣/ ٣٣٥، وورد بلا نسبة في الإنصاف : ٥٢٩، والجنى الداني : ٢٣٧، ومغني اللبيب : ١١٩ - ١٢٠.
وجاء مَوْضِع البيت في د : «بل بلد أي : بل ربِّ بلد، مثْل قَوْل العجاج : كيف أصبحت؟ قال : خير، أي بخير، فقالوا : كيف خالدٌ قلت : خيرٍ، تَقَضَّى حاجة وتفوت حاج، جَمْع حاجة، قَتَمُه». ق : ١٧١ ب.

بَــلْ بَلَــدٍ مِــلءُ الفِجــاجِ قَتَمُــهْ

فهذا الذي قَصَدَ إليْه، ولذلك جَعَلَه قليلاً.

وقولُ رُؤْبَةَ: «خَيْرٍ» شاذٌّ لايُعْمَلَ عليْه[1]، واللاَّمُ في مِثْلِ قَوْلِهِم: «لاهِ أَبُوكَ» حُذِفَتْ لكَثْرتِه في كلامِهم وجَرْيِهِ مَجْرَى المَثَلِ، ولذلك لم يَقْتَصِروا على إِضْمارِ لامِ الجَرِّ/ وَحْدَها بل حَذَفُوا مَعَها ٢٣٢ب لامَ التعريفِ وهي مُرَادَةٌ أَيْضاً، لأنَّ الأَصلَ «لِلَّهِ أَبُوكَ»، فاللَّامُ الأُولى المَكْسورَةُ هي لامُ الجَرِّ، واللاَّمُ الثانيةُ السَّاكنةُ هي لامُ التعريفِ، واللاَّمُ الثالثةُ المفتوحةُ هي أَوَّلُ الاسْمِ الدَّاخِلِ عليْه حَرْفُ التعريفِ، وهل هي عَيْنٌ والفاءُ مَحْذوفَةٌ، أَوْ هي فاءٌ[2]؟

اخْتُلِفَ فيه[3]، وليس هذا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ، فحُذِفَتْ لامُ الجَرِّ ولامُ التعريفِ، وبقيَ الاسْمُ مُجَرَّداً عَنْهما مَقْصوداً فيه معناهما لِمَا ذَكَرْناه من جَرْيِهِ مَجْرَى المَثَلِ وكَثْرَةِ وُقوعِهِ في الكلامِ.

---

(١) انظر الكامل للمبرد: ٢/ ٩٢، وسر الصناعة: ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٥٣.

(٢) بعدها في الأصل: «والعين محذوفة».

(٣) أجاز سيبويه أن يكون الأصل «إله» فعَالاً ككتاب و«لاَه» بوزن فَعَلٍ، وعلى القول الأول يكون المحذوف فاء، انظر الكتاب: ٢/ ١١٥، ٢/ ١٩٥، ٣/ ٤٩٨.

وذهب المبرد والفارسي إلى أن الأصل «لاه» على وزن فَعَل، إلا أن اللام في «لاه أبوك»، هي لام الجَرّ عند المبرد ودفعه الفارسي وجزم بأنها فاء الكلمة، وإلى ذلك ذهب ابن يعيش، وجزم ابن الشجري بأن المحذوف من «لاه» فاء الكلمة، انظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٢/ ١١٥، وكتاب الشعر للفارسي: ٤٥-٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣-١٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٥٤، ٩/ ١٠٤-١٠٥، واللسان «أله»، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٧٢-٤٧٣.

«ومن أصْنافِ الحَرْفِ الحروفُ المشَبَّهةُ بالفعلِ وهي: إنَّ وأنَّ»، إلى آخرِه.

قال الشيخُ: قد تقدَّم وَجْهُ شَبَهِها[1] بالفعلِ في المرفوعاتِ[2].

قالَ: «وتَلْحَقُها «ما» الكافَّةُ فَتَعْزِلُها عن العَمَلِ».

لأنَّها ممَّا لايَدْخُلُ على الفعلِ، فلمَّا دَخَلَتْ على هذه الحروفِ أخْرَجَتْه[3] عن شَبَهِ الفعلِ[4]، أوْ لأنَّها لَّما اتَّصَلَتْ به[5] صارَتْ كالجُزْءِ منه فأخْرَجَتْهُ عن شَبَهِه الذي هو بناءُ آخِرِه على الفَتْحِ، واتِّصالُ الضَّمائرِ به كاتِّصالِها بالفعْلِ، فلذلك ابْتُدِئَ بَعْدَها الكلامُ، ولمَّا بَطَلَ عَمَلُها لما ذكَرْناه صَحَّ وقوعُ الجملتَينِ بَعْدَها، لأنَّها إنَّما اقْتَضَتْ الاسميَّةَ لُمشابَهتِها للفعلِ، وإذا خَرَجَتْ عن مُشابَهةِ الفِعْلِ صَحَّ وقُوعُ الجملَتَيْنِ بَعْدَها، ومَثَّلَ بوقوعِ الاسميَّةِ بقَوْلِه تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[6]، وقولِه[7]:

... ... لعَلَّمـا أنْـتَ حـالِمُ

وبوقوعِ الفِعْليَّةِ بقولِه: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾[8]، وقولِه[9]:

أَعِـدْ نَظَـراً يـا عَبْدَ قَيْـسٍ لعَلَّمـا   أَضَـاءَتْ لـكَ النَّـارُ الحمـارَ المقَيَّـدا

---

(١) في ط: «تشبيهها».

(٢) انظر ما سلف ورقة: ٤٥ب.

(٣) في ط: «أخرجتها». وهو أوضح.

(٤) في الأصل: «عن شبهها»، وفي ط: «الشبه»، وما أثبت عن د.

(٥) أعاد الضمير إلى «الحرف المشبه بالفعل».

(٦) الكهف: ١٨/ ١١٠، والآية: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ ...﴾.

(٧) البيت بتمامه:

«تَحَلَّلْ وعـالِجْ ذاتَ نَفْسِـكَ وانْظُـرَنْ   أَبـا جُعَـلٍ لَعَلَّمـا أنـتَ حـالِمُ»

نسب في الكتاب: ٢/ ١٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٥٨، إلى ابن كُراع العكلي، وورد بلا نسبة في الخزانة: ٤/ ٢٩٧.

(٨) الممتحنة: ٦٠/ ٩، والآية: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَـٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ ...﴾.

(٩) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ١/ ١٨٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٥٧

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ «ما» مَزيدةً، وهو ضعيفٌ[1]، ولم يُسْمَعْ إعْمالُ هذه الحروفِ مع «ما» إلاَّ في قَوْلِ الشاعِرِ[2]:

قالَتْ ألاَ لَيْتَما هذا الحمامَ لنا ... إلى حَمَامَتِنا ونِصْفَهُ فَقَدِ

وقولُ صاحبِ الكتاب[3]: «إلاَّ أنَّ الإعْمالَ في لَيْتَما ولعَلَّما وكأنَّما أكْثَرُ منْه في إنَّما وأنَّما ولكنَّما» شيءٌ اختارَه من طريقٍ قياسيٍّ، وكانَ الأَوْلَى أنْ يقولَ مَوْضعَ قوله: «أكْثَرُ»: «أَوْلَى»، لأنَّ هذا لم يَأْتِ عنهم فيه نَصْبٌ، ووَجْهُ القياسِ أنَّه ثَبَتَ النَّصْبُ بعد «ليتَمْا» فيُحْمَلُ عليها لعلَّما وكأنَّما، لأنَّها قويَّةٌ في تَغْييرِ مَعْنى[4] الابتداء، وحُمِلَتْ علَيْها أُخْتاها في ذلك[5]، وأَمَا «إنَّما» و«أنَّما»[6] و«لكنَّما» وإن كانَتْ من أَصْلِ البابِ إلاَّ أنَّها لم تُغَيِّرْ مَعْنى الجملةِ فيما كانَتْ له، فلم تَقْوَ قُوَّةَ البَوَاقِي.

قالَ: «إنَّ وأنَّ هما يُؤَكِّدانِ مَضْمونَ/ الجملةِ ويُحقِّقانِه إلاَّ أنَّ المكسورَةَ الجملَةُ مَعَها على اسْتِقلالِها بفائدتِها». ٢٣٣أ

قال الشيخُ: لأنَّ وَضْعَ «إنَّ» لتأكيدِ الجملةِ من غَيْرِ تَغْييرٍ لمعناها، فوَجَبَ أَنْ تَسْتَقلَّ بالفائدةِ بعد دخولِها كما تَسْتَقِلُّ قبل دخولِها، وأَمَّا المفتوحَةُ فوَضْعُها وَضْعُ المَوْصولاتِ في أنَّ الجملَةَ مَعَها كالجُمْلَةِ[7] مَعَ المَوْصُولِ، فلذلك صارَتْ مع جُمْلَتِها في حُكْمِ الجُزْءِ[8]، فاحْتاجَتْ إلى جُزْءٍ آخَرَ يَسْتَقِلُّ مَعَها الكلامُ، فتقولُ: «إنَّ زَيْداً قائمٌ» وتَسْكُتُ، وتقولُ: «أَعْجَبَني أنَّ زَيْداً قائمٌ»، فلا تَجِدُ بُدّاً من هذا الجُزْءِ الذي مَعَها لكَوْنِها صارَتْ في حُكْمِ الجزءِ الواحدِ، إذْ مَعْنى قولِك: «أَعْجَبَني أنَّ زيداً قائمٌ»: أعْجَبَني قِيامُ زَيْدٍ، فكما أنَّ قولَك: «قِيامُ زيدٍ» لا يَسْتَقِلُّ بالفائدَةِ ما لم يَنْضَمَّ إليْه جُزْءٌ آخرُ

---

(١) روى الأخفش والرماني عن العرب قولهم: «إنَّما زيداً قائمٌ»، انظر الكتاب: ٢/ ١٣٧، والأصول في النحو: ١/ ٢٣٢، ومعاني الحروف للرماني: ٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤٨

(٢) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ١٦، والكتاب: ٢/ ١٣٧، والخصائص: ٢/ ٤٦٠، والمقاصد للعيني: ٢/ ٢٥٤، والخزانة: ٤/ ٢٩٧

(٣) أي: الزمخشري.

(٤) سقط من ط من قوله: «أنَّه ثبت» إلى «معنى». خطأ.

(٥) في د: «في تغيير مَعْنى الابتداء» مَوْضِع «في ذلك».

(٦) سقط من د: «وأنما».

(٧) في د: «كالجمل».

(٨) في ط: «مع جملتها كالجزء».

فكذلك المفتوحَةُ مع جُمْلَتِها، ولذلك وَقَعَتْ فاعِلةً ومفعولةً ومُضافاً إلَيْها وغَيْرَ ذلك مِمَّا يَقَعُ فيه المفْرداتُ.

قالَ: «ولا تُصَدَّرُ بها الجُمْلَةِ كما تُصَدَّرُ بأُخْتِها».

لأَحَدِ الأَمْرَيْن:

أَحَدُهما: أَنَّها[1] لو[2] صُدِّرَتْ بها لوَقَعَتْ مُبتدأةً، والمبتدأُ مُعَرَّضٌ لدُخولِ «إنَّ» [المكسورةِ][3]، فيُؤَدِّي إلى اجتماعِهما، ومِثْلُه مُسْتَكْرَهٌ، ففَرُّوا من تَصْديرِها حتَّى لا يُؤَدِّيَ إلى اجتِماعِ مَا يَسْتكْرِهون اجتماعَه.

والثاني: أَنَّ «أَنَّ» قد تكونُ بمعنى «لعَلَّ» من قولهم: «ائتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَحْماً»[4]، وفي قولِه تعالى: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[5]، وتلكَ[6] لها صَدْرُ الكلامِ، فقَصَدوا إلى أنْ تكونَ هذه مُخالفةً لتلكَ في المَوْضعِ ليُعْلَمَ من أَوَّلِ الأَمْرِ الفَصْلُ بيْنَهما، فإذا قُدِّمَتْ عُلِمَ أَنَّها بمعنى لَعَلَّ، وإذا أُخِّرَتْ عُلِمَ أَنَّها المصدريَّةُ، ولم يَعْكِسُوا لأَنَّه يُؤَدِّي[7] إلى أَنْ تَقَعَ التي بمعنى لَعَلَّ مُتأَخِّرةً، وتلكَ لا يَسْتقيمُ تأْخيرُها كما لا يَسْتَقيمُ تأْخيرُ لعَلَّ، وهذه إذا أَخَّروها فإنَّما أَخَّروا ما يَسُوغُ تأْخيرُه، وإنَّما الْتَزَموا فيه أَحَدَ الجائزَيْنِ لغَرَضٍ، فكان وِزانُه وِزانَ تَقْديمِ الاسْتفهام إذا وَقَعَ خَبَراً في مِثْلِ قولهم: «متى القتالُ» سَواءً.

قالَ: «والذي يُمَيِّزُ بَيْن مَوقِعَيْهما أنَّ ما كان مَظنَّةً للجملةِ وَقعَتْ فيه المكسورةُ».

---

(١) في د: «أنه».

(٢) في د: «لما». تحريف.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ١٢٣، ومعاني الحروف للرماني: ١١٢، والجنى الداني: ٤١٧

(٥) الأنعام: ٦/ ١٠٩، والآية: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَاۚ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠٩﴾.

وانظر الكتاب: ٣/ ١٢٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٩٠، والمسائل المنثورة: ١٧٥، ومعاني الحروف للرماني: ١١٢، والجنى الداني: ٤١٧-٤١٨

(٦) بعدها في د: «إذا كانت بمعنى لعل».

(٧) في ط: «لأنه كان يؤدي».

قال الشيخُ: التمييزُ بما ذكَرَه أوْلى[1] منَ التمييزِ بما ذكَرَه غَيْرُه، قالَ الفارسيّ: / كُلُّ ما صَحَّ ٢٣٣ب فيه وقوعُ الاسْمِ والفعلِ فـ«إنَّ» فيه مكسورةٌ، وما لَمْ يَقَعْ فيه إلاَّ أَحَدُهما فـ«إنَّ» فيه مفتوحةٌ[2]، وأَمَّا صاحِبُ الُجمَلِ[3] فَعَدَّدَ مواضعَ المكسورةِ[4] تَعْديداً ثمَّ قالَ: والمفتوحَةُ فيما سوى ذلك[5]، وما ذكَرَه هذا[6] أَوْلَى مِمَّا ذكَرَه الفارسيُّ، لأَنَّه ذكَرَ المعْنَى الذي من أَجْلِه[7] امْتَنَعَ في المكسورةِ الفَتْحُ وفي المفتوحةِ الكَسْرُ، فذَكَرَ الحُكْمَ بعلَّتِه وذلك أنَّ «إنَّ» المكسورةَ وَضْعُها تأكيدٌ للجملة مع بقائِها على استِقْلالِها، فوَجَبَ أَنْ لاتَقَعَ إلاَّ في مَوْضعِ الُجمْلةِ[8] المستقلَّةِ، والمفتوحةُ تَصيرُ الجملةُ معها بتأويلِ مَصْدرٍ، والمصدرُ مُفْرَدٌ، فوَجَبَ أَنْ لاتَقَعَ إلاَّ في مَوْضِعِ المفردِ، وهذا مستقيمٌ واضحُ التعليلِ، وما ذكَرَه الفارسيُّ ليس فيه ما يُشْعِرُ بمثلِ ذلك، ولأَنَّه لايَنْتَقِضُ ما ذكَرَه [المصنِّفُ][9] لأَنَه مبنيٌّ على أَمْرٍ مُحَقَّقٍ وما ذكَرَه أبو عليٍّ مُنْتَقِضٌ.

أَمَّا بيانُ أَنَّ هذا لايَنْتَقِضُ أَنَّه قد عُلِمَ أَنَّ وَضْعَ إنَّ المكسورةِ لِمَا ذَكَرْناه، فعلم أَنَّها لاتقع إلاَّ في مَوْضعِ الجُمَلِ، وعُلِمَ أَنَّ وَضْعَ المفتوحةِ مَعَ ما بَعْدَها[10] في تأويلِ المفردِ، فوَجَبَ أَنْ لا تَقَعَ إلاَّ في مَوْضعِ المفردِ.

وأَمَّا بيانُ انْتِقاضِ ما ذَكَرَه أَبو عليٍّ ففي نَحْوِ قولِك: «مَنْ يُكْرِمْني فإِنِّي أُكْرِمُهُ»، [أَيْ: فإِكْرامي حاصِلٌ له][11]، فهذا مَوْضعٌ يَصِحّ فيه وقُوعُ الاسْمِ والفعلِ جميعاً، ولم يَتَعَيَّنْ الكَسْرُ

---

(١) في د: «بما ذكره المصنف أولى».

(٢) عبارة الفارسي «وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل، فإنَّ اخْتَصَّ الموضع بالاسم دون الفعل والفعل دون الاسْم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة» الإيضاح: ١٢٩

(٣) في د: «الزجاجي» مكان صاحب الجمل.

(٤) في د: «مواضع إن المكسورة».

(٥) عدد الزجاجي أربعة مواضع لكسر همزة إنَّ ثمَّ قال: «وهي في سائر ذلك مفتوحة». الجمل: ٥٧.

(٦) كتب تحتها في د: «مصنف».

(٧) في ط: «لأَجله».

(٨) في د: «الجمل».

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) في د: «وعلم أن أن المفتوحة وضع ما بعدها».

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فيه، بل جائزٌ فيه الفَتْحُ والكَسْرُ على تأويلَيْنِ يَرْجِعانِ إلى الضَّابِطِ الأَوَّلِ [للمُصَنِّفِ][1]، وإذا رُجِعَ إلى ضابِطِ أَبي عليٍّ وَجَبَ الكَسْرُ، لأَنَّه مَوْضعٌ يَقَعُ فيه الاسْمُ والفِعْلُ، أَلا تَرَى أَنَّك تقولُ: «مَنْ يُكْرِمْني فأُكْرِمُه»[2]، و«مَنْ يُكْرِمْني فزَيدٌ يُكْرِمُهُ»، فقد وَقَعَ بعد فاءِ الجزاءِ الاسْمُ والفعْلُ، ولم يَتَعَيَّن الكَسْرُ.

فإنْ زَعَمَ زاعِمٌ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: «مَنْ يُكْرِمني فأُكْرِمُه» فتأويلُه: فأَنا أُكْرِمُه، فلم يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ بعد الفاءِ [الجزائيةِ][3] إلاَّ الاسْمُ فهو فاسِدٌ من وَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أَنَّك تقولُ: «مَنْ يُكْرِمْني فلْيُكْرِمْ زيداً»، ولا يُمْكِنُ تقديرُ الاسْمِ في مِثْلِ ذلك.

والآخَرُ: أَنَّا لَوْ سلَّمْنا ذلكَ لكانَ حاصِلُه أَنَّه مَوْضِعٌ يَتَعَيَّنُ الاسْمُ[4] دونَ الفِعْلِ، فَيَتَعَيَّنُ الفَتْحُ، وهو غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، فصارَ مُنْتَقِضاً[5] على كُلِّ تقديرٍ سواءٌ كانَ مَوْضِعاً للفِعْلِ أَوْ مَوْضِعاً للاسمِ أَوْ مَوْضِعاً لهما.

٢٣٤أ فإنَّ زَعَمَ زاعِمٌ/ أَنَّ الكَسْرَ بتأويلِ مَعْنىً يَصِحُّ فيه الأَمْرانِ، [يَعْني الاسْمَ والفعلَ][6]، والفَتْحُ بتأويلِ أَمْرٍ لا يَصِحُّ فيه إلاَّ أَحَدُهما، [أَعْني الاسمَ][7]، فَقَدِّرْ في كُلِّ مَوْضِعٍ أَمْراً خاصّاً به، أُبْطِلَ ذلك بقولِك: «زيدٌ إنَّ أَباه أَبوكَ»، ولو قُدِّرَ ههنا باعتِبارِ أَمْرِه الخاصِّ لم يُقَدَّرْ إلاَّ الاسْمُ، فدَلَّ على أَنَّ تقديرَ الخاصِّ لا اعْتِدادَ به، ولذلك كُسِرَ في قولِك: «إنَّ أَباكَ[8] أبو زيد»، وكذلك قولُه[9]:

وكُنْتُ أُرَى زَيْداً كما قِيلَ سَيِّداً ... إذا إنَّه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «من يكرمني فإني أكرمه»، مقحمة.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في ط: «يتعين فيه الاسم..».

(٥) في ط: «نقضاً».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) في د: «أباه».

(٩) البيت من الخمسين التي لا يعرف قائلوها، وهو في الكتاب: ٣/ ١٤٤، والمقتضب: ٢/ ٣٥١، والخصائص: ٢/ ٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦١، والخزانة: ٤/ ٣٠٣

اللهازم: جَمْع لهزمة بكسر اللّام والزاي، وهما عظمان ناتئان تحت الأذنين.

يجوزُ فيه[1] الفَتْحُ والكَسْرُ، والموضعُ مَوْضعٌ لايَقَعُ فيه إلاَّ الاسمُ.

ومَثَّلَ بما يُقَرِّرُ[2] ضابِطَه المذكورَ، فأتى بتَمْثيلِ الكَسْرِ في مَوَاضِعِ الجُمَلِ والفَتْحِ في مَواضِعِ الإفْراد، ثمَّ أَوْرَدَ ما هو كالاعتراضِ على القاعدةِ المذكورةِ، وهو الفَتْحُ بَعْدَ «لولا» وبَعْدَ «لو»، وقَرَّرَ أنَّ الفَتْحَ بعد «لولا»[3] إنَّما كانَ لأَنَّه مَوْضعٌ لايُذْكَرُ خَبَرُ المبتدأ، فإذاً لم تَقَعْ «أَنَّ» وما عَمِلَتْ فيه إلاَّ في مَوْضعِ المبتدأ خاصَّةً، فوَجَبَ الفَتْحُ لوُقوعِهِ مَوْقعَ المفْرَدِ، ولوكُسِرتْ لم يكُنْ مُسْتقيماً، لأَنَّه يُؤَدِّي إلى ذِكْرِ الخَبَرِ مَعَ كَوْنِه قد اطُّرِحَ ذِكْرُه في الاستعمالِ، وليس هذا الموقعُ[4] كموقعِها بعد «إذا»، لأَنَّ خَبَرَ مبتدأ «إذا» جائزٌ ذِكْرُه وحَذْفُه، فإنْ كُسِرَتْ كانت الجملةُ هي الأَصليَّةَ، ولم يُقَدَّرْ حَذْفٌ ودَخَلَت «إنَّ» علَيْها بكَمَالِها، وإنْ فُتِحَتْ لم تَقَعْ إلاَّ في مَوْضِعِ المبتدأ خاصَّةً، وقُدِّرَ الخَبَرُ مَحْذوفاً، فجازَ الكَسْرُ على تأويلِ إثْباتِ الخَبَرِ بعد «إذا» وذلك سائغٌ، ولوكسَرْتَ بعد «لولا» لكانَ فيه إثْباتُ الخَبَرِ للاسْمِ بعد «لَوْ» و«لَوْلا»، وهو مُطَّرَحٌ في استعمالِهم.

ولم يُرِدْ بقَوْلِه: «كلُّ ما[5] كان مَظَنَّةً للجملةِ وقَعَتْ فيه المكسورةُ».

إلاَّ وقوعَ المكسورةِ في مَوْضعِ الجملةِ المقدَّرةِ[6] بكمَالِها على استقْلالِها بفائِدَتِها، وهي هنا لم تَقَعْ مَوْقعَ[7] الجملةِ بكمَالِها لمَا تقدَّمَ من أَنَّه يُؤَدِّي إلى ذِكْرِ خَبَرِ الاسْمِ الواقعِ بَعْدَ «لولا»، وهو باطِلٌ، فوَجَبَ أَنْ لايصحَّ وقُوعُها إلاَّ مَوْقعَ الاسْمِ المفرَدِ، ليَتَوفَّرَ على «لولا» ما تَقْتَضيه من وجوبِ حَذْفِ خَبَرِ[8] الاسْمِ الواقعِ بَعْدَها.

وأَجابَ عن الفَتْحِ في «أَنَّ» الواقعةِ بعد «لو» في قولِك: «لو أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ لانطَلَقْتُ»، / وهو مَوْضعٌ ظاهِرُه وقوعُ الجملةِ، أَلا تَرى أَنَّ «لو» في قولِك: «لو قامَ زَيْدٌ لقُمْتُ» لايَقَعُ بَعْدَها إلاَّ 234ب

---

(1) سقط من ط: «فيه».

(2) في ط: «يقدر». تحريف.

(3) سقط من ط من قوله: «وبعد لو...» إلى «لولا». خطأ.

(4) في ط: «الموضع».

(5) في د: «كلما»، تحريف، وفي المفصل: 293: «ما كان..» وسقط «كل».

(6) في ط: «المذكورة»، تحريف.

(7) في ط: «موضع».

(8) سقط من ط: «خبر». خطأ.

الجملةُ، بأنْ قال: «التقدير»[1]: «لو وَقَعَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»[2]، أيْ: لو وَقَعَ انْطِلاقُك»، فلم تَقَعْ «أَنَّ» مَوْضِعَ الجملةِ، وإنَّما وَقَعَتْ مَوْضِعَ[3] الفاعِلِ، كما في قولِه تعالى: ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[4]، فوَجَبَ الفَتْحُ ولم يَجُزِ الكَسْرُ، لأَنَّه كان يُؤَدِّي إلى تَحْقِيقِ الجملةِ الاسْمِيَّةِ بعد حَرْفِ الشرطِ، وهو فاسدٌ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: «لو زيدٌ قائمٌ لقُمْتُ» لم يَجُزْ، لأَنَّ هذه الجملةَ[5] اسميَّةٌ، ولا مَسَاغَ فيها[6] لتقديرِ الفعلِ، وإنَّما جازَ «لو زيدٌ قامَ لقُمْتُ» على أَنْ يكونَ زيدٌ فاعِلاً لفِعْلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عليه ما بَعْدَه، فكأَنَّكَ قلْتَ: «لو قامَ زيدٌ»، وإذا وقَعَتْ «أَنَّ» وَجَبَ تقديرُها بالاسمِ المفْرَدِ المحْذوفِ فِعْلُهُ فلم تَقَعْ إلاَّ في مَوْضِعِ المفْرَدِ، فلذلك وَجَبَ الفَتْحُ.

وقولُه في التَّمثيلِ: «لأَنَّ تقديرَ «لو أَنَّك مُنْطَلِقٌ لانْطَلَقْتُ» أي[7]: «لو» وَقَعَ[8] أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ» خطأٌ، ولعله في أَصْلِ[9] التَّصْنِيفِ: «لو أَنَّكَ تَنْطَلِقُ»، لأَنَّ مِنْ شَرْطِ «لَوْ» إذا وَقَعَ «أَنَّ» بَعْدَها أَنْ يكونَ الخَبَرُ فِعْلاً إذا أَمْكَنَ[10]، ليكونَ في الصورةِ عِوَضاً من الفِعْلِ المحْذوفِ بَعْدَها، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ ﴾[11] و﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ ﴾[12] و﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[13]،

---

(١) سقط من المفصل: ٢٩٣: «التقدير».

(٢) في د: «تنطلق».

(٣) في ط: «موقع».

(٤) الإسراء: ١٧/ ١٠٠، والآية ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾.

(٥) في د: «جملة».

(٦) في الأصل. ط: «بها»، وما أثبت عن د.

(٧) سقط من ط: «أي».

(٨) في ط: «لوقع» مكان «لو وقع». تحريف.

(٩) سقط من ط: «أصل».

(١٠) انظر ما سلف: ١/ ١٤٢..

(١١) النساء: ٤/ ٦٦، والآية: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾.

(١٢) النساء: ٤/ ٦٤، وتتمة الآية: ﴿ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾.

(١٣) النساء: ٤/ ٦٦، وتتمة الآية: ﴿ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾.

[وقوله[1]:

ولـو أَنَّ مـا أبْقَيـتِ منِّـي مُعَلَّـقٌ   بِعُـودِ ثُمَـامٍ مـا تَـأَوَّدَ عُودُهـا

وقوله[2]:

لَـوْ أَنَّ حَيّـاً مُـدْرِكُ الفَـلاحِ   أَدْرَكَـهُ مُلاَعِـبُ الرِّمَـاحِ][3]

فقَوْلُه في التمثيلِ: «لأنَّ تقديرَه: لو أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ» وإيقاعُه[4] الاسْمَ خَبَراً عن «أَنَّ» الواقعةِ بَعْدَ «لو» مُخَالَفَةٌ لهذه القاعدةِ، وقد صَرَّحَ بذلك عند ذِكْرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فقالَ: «ولذلك وَجَبَ في «أَنَّ» الواقِعَةِ بعد «لو» أَنْ يكونَ خَبَرُها فِعْلاً كقَوْلِك: لو أَنَّ زيداً جاءَني لأَكْرَمْتُه، ولو قلْتَ: «لو أَنَّ زيْداً حاضِرِي لأَكْرَمْتُه» لم يَجُزْ»[5].

وقولُه ههنا: «لو أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ» مِثْلُ «لو أَنَّ زيْداً حاضِرِي»، وقد صَرَّحَ بأَنَّه مُمْتَنِعٌ، على أَنَّه قد أَطْلَقَ أَيْضاً ثَمَّةَ ما يَجِبُ تَقْيِيدُه، وهو قولُه: «وَجَبَ في «أَنَّ» الواقِعَةِ بَعْدَ «لو» أَنْ يكونَ خَبَرُها فِعْلاً»، وهذا ليس على إطْلاقِه إلاَّ إذا لم يَتَعَذَّرِ الفعلُ باعتِبارِ المعْنَى المقصودِ، أَلاَ تَرَى إلى قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[6]، و«أَقْلامٌ» خَبَرٌ عن «أَنَّ» المفتوحَةِ الواقعةِ بعد «لو» بِلا خِلافٍ/ لَّما لم يُمْكِنْ أنْ يَقَعَ مَوْضِعَه فِعْلٌ بمعْناه. ٢٣٥أ

ثمَّ أَوْرَدَ إلغاءَ[7] «أَنَّ»[8] الواقعةِ بعد «ظَنَنْتُ» وأَخَواتِها اعْتِراضاً على فَتْحِ «أَنَّ» في مَوْضِعِ

---

(١) حكى العيني نسبة البيت إلى أبي العوام بن كعب بن زهير بن أبي سلمى والحسين بن مطير وكثير عزة، وقال: «والأول أصح»، المقاصد: ٤/ ٤٥٧، وانظر ديوان كثير عزة: ٢٠٤، والبيت بلا نسبة في أمالي القالي: ١/ ٤٣، والثمام بضم الثاء: نبت ضعيف، تأوّد: اعْوَجَّ.

(٢) الرجز للبيد، وهو في شرح ديوانه: ٣٣٣، والمقاصد للعيني: ٤/ ٤٦٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب: ٢٩٩، والأشموني: ٤/ ٤٢، وملاعب الرماح هو عامر بن مالك.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في د: «وإيقاع المصنف».

(٥) المفصل: ٣٢٣.

(٦) لقمان: ٣١/ ٢٧، وتتمة الآية: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٧) سقط من د: «إلغاءَ». خطأ.

(٨) سقط من د. ط: «أن».

الجملةِ[1]، وتقْرِيرُ[2] الاعتراضِ أنَّ «أنَّ زيداً قائمٌ» بَعْدَ قولِك: «ظَنَنْتُ أنَّ زيداً قائمٌ» في مَعْنى الجملةِ على استقْلالِها بفائدَتِها، ألا تَرَى أنَّها سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولَيْن، ولولا ذلك لم تَسُدَّ مَسَدَّهُما لوَضْعِها مُتَعَلِّقةً بمُسنَدٍ ومُسْنَدٍ إلَيْه، فأجابَ عن[3] ذلك بما ليس بمَذْهَبِ الجماعَةِ، وإنَّما هو مَذْهَبُ بَعْضِ النحويِّين[4]، وإنَّما اختارَه لمَّا اسْتَصْعَبَ السُّؤالَ وظنَّ أنَّه لا يندفِعُ إلاَّ بارتكابِه، ولَعَمْري إنَّ دَفْعَه بارْتكابِه واضِحٌ، لأنَّه إذا جَعَلَ المفْتوحةَ إنَّما وَقَعَتْ في مَوْضِعِ المفعولِ الأَوَّلِ خاصَّةً، والثَّاني مُقَدَّرٌ لم تَقَعْ إلاَّ في مَوْضِعِ المفْرَدِ، فوَجَبَ الفَتْحُ كما وَجَبَ في «لوْلا» و«لَوْ»، ويَلْزَمُه على ذلك أُمُورٌ:

أحَدُها: وُجوبُ الرَّفْعِ فيهما إذا أُسقِطَتْ «أنَّ» وذِكْرُ الخَبَرِ، لأنَّه عنده مَوْضِعُ الجملةِ.

والآخَرُ: يَجِبَ علَيْه أنْ يَكْسِرَ «أنَّ» إذا لم يَقْصِدْ إلى حَذْفِ الخَبَرِ.

والآخَرُ: أنَّه يَجِبُ علَيْه جَوازُ ذِكْرِ المفعولِ الثاني، لأنَّ حَذْفَ المفعولِ الثاني أقَلُّ أُمورِه أنْ يكونَ غَيْرَ واجِبٍ إنْ لم يُقَلْ: ذِكْرُه واجِبٌ.

فالأَوْلَى أنْ يُجابَ عن[5] مَذْهَبِ الجماعةِ الذين[6] لا مَحْذوفَ عِنْدَهُمْ، فيُقالَ: ليس الموضِعُ مَوْضِعَ جملةٍ، وإنَّما هو مَوْضِعُ المفْرَدِ، ألا تَرَى أنَّه منصوبٌ بـ«ظَنَنْتُ» والجمَلُ[7] المستقلَّةُ لا تَعْمَلُ فيها الأَفْعالُ، والمفعولُ فَضْلَةٌ، فكيف يكونُ جملةً وهو فَضْلَةٌ، فإذن لم تَقَعْ «أنَّ» مَوْضِعَ جملةٍ، وإنَّما وَقَعَتْ مَوْضِعَ[8] مُفْرِدٍ، فإنْ زَعَمَ زاعِمٌ أنَّه كانَ الكلامُ مُحْتاجاً[9] إلى مفعولٍ ثانٍ، وهو بَعْدَ دُخولِ «أنَّ» غَيْرُ مُحْتاجٍ.

---

(١) في ط: «الجمل».

(٢) في ط: «وتقدير».

(٣) في د: «فأجاب المصنف عن..».

(٤) من هؤلاء الأخفش، فقد ذهب إلى أنَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها في مقام المفعول الأول والمفعول الثاني مقدر، وسيبويه والمبرد لا يقدران، انظر الكتاب: ٣/ ١٢٠-١٢١، والمقتضب: ٢/ ٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ٧٦

(٥) في ط: «على».

(٦) في ط: «الذي». تحريف.

(٧) في د: «والجملة».

(٨) سقط من ط: «جملة وإنَّما وقعت موضع». خطأ.

(٩) في د: «أن الكلام كان محتاجاً».

فالجوابُ: أنَّ ذلك الاحْتِياجَ إنَّما كانَ مِنْ جِهَةِ أنَّ الظَّنَّ إنَّما وُضِعَ ليتَعلَّقَ بالشَّيْءِ على صفَةٍ، فاحْتِيجَ إلى ذِكْرِ اثْنَيْن[1] لهذا الغَرَضِ، فلمَّا دَخَلَتْ «أنَّ» ولَزِمَ فيها أنْ يكونَ لها اسْمٌ وخَبَرٌ حَصَلَ المقصودُ مَعَها[2] مِنْ مُتَعَلَّقِ الظَّنِّ، فلم يَحْتَجْ إلى مَفْعولٍ ثانٍ، وسَدَّ ذلك مَسَدَّ المفعولَيْنِ فاسْتَقَامَ الجوابُ على مَذْهَبِ الجماعةِ، وانْتَفَى الاعْتِراضُ اللاَّزِمُ على/ ارْتِكابِ[3] المَذْهَبِ الأَوَّلِ، فَظَهَرَ ٢٣٥ب أنَّ المَذْهَبَ هو مَذْهَبُ الجماعَةِ.

قالَ: «ومن المواضعِ ما يَحْتَمِلُ المُفْرَدَ والجملةَ»، إلى آخرِه.

قال الشيخُ: على حَسَبِ ما قَصَدَ [المصنِّفُ][4]، ثمَّ مثَّلَ بمسألةِ «الإيضاح» للفارسيِّ، وهي «أوَّلُ ما أقولُ أنّي أحْمَدُ اللّهَ»[5]، وذَكَرَ فيها تأويلَ الفَتْحِ والكَسْرِ مِثْلَ ما ذكَرَهُ الفارسيُّ.

فأمَّا وَجْهُ الفَتْحِ فمستقيمٌ واضِحٌ[6]، وأمَّا ما ذَكَرَه من وَجْهِ الكَسْرِ فباطِلٌ غيرُ[7] مُسْتقيمٍ، وذلك أنَّهم جعَلوا الخَبَرَ مَحْذوفاً، والكَسْرَ مَحْكِيّاً بعد القَوْلِ، كأنَّه قال: أوَّلُ ما أقولُ: إنِّي أحْمَدُ اللّهَ ثابتٌ أوْ مَوْجودٌ، وإذا جُعِلَ الكَسْرُ مَحْكِياً مُتَعَلَّقاً لـ«أقولُ» كان عَيْنَ[8] القَوْلِ، وكذلك كُلُّ ما يُحْكَى بعد القَوْلِ، ألاَ تَرَى إلى قولك: «أعْجبني قَوْلُ زَيْدٍ: إنَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ»، فالذي أَعْجَبَكَ هو نَفْسُ القَوْلِ الذي هو: إنَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ[9]، وكذلك كُلُّ ما يُحْكَى بَعْدَ القول، وإذا وَجَبَ أنْ يكونَ القَوْلُ هو في المعْنَى مُتَعَلَّقَه كانَ التقديرُ: أَوَّلُ إنِّي أحْمَدُ اللّهَ، وإذا كان التقديرُ: أوَّلُ إنِّي أحْمَدُ اللّهَ كانَ المبْتَدأُ «أَوَّلُ»، وأَوَّلُ من بابِ أَفْعَلِ التفضيلِ، ولا يُضافُ أَفْعَلُ التفضيلِ[10] إلاَّ إلى شَيْءٍ هو بَعْضُه على حَسَبِ معناه، فيجِبُ أنْ

---

(١) في ط: «الاثنين».

(٢) سقط من د: «معها».

(٣) في الأصل. ط: «ارتكابه». وما أثبت عن د.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) انظر الإيضاح للفارسي: ١٣٠، والكتاب: ٣/ ١٤٣، والمسائل المنثورة: ٢٣٥.

(٦) بعدها في د: «على تقدير أن تكون ما مصدرية خبراً لأول، تقديره: أول قولي حَمْدُ اللّه». وقع تحريف في قوله: «ما مصدرية»، والصواب «أن مصدرية».

(٧) سقط من ط: «غير»، خطأ.

(٨) في د: «غير». تحريف.

(٩) سقط من ط من قوله: «فالذي أعجبك» إلى «منطلق». خطأ.

(١٠) سقط من د: «أفعل التفضيل».

يكونَ الإخْبارُ بقولِك: ثابِتٌ أَوْ موجودٌ إنَّما[1] وَقَعَ[2] عن «أَوَّلُ إنّي أَحْمَـدُ اللَّـهَ» و«أَوَّلُ إنّـي أَحْمَـدُ اللَّـهَ» باعْتبارِ الحروفِ الهمزةُ وباعْتبارِ الكلماتِ «إنِّي»، فيكونُ الإخْبارُ بموجودٍ في المعْنَى عن الهمزةِ أو «إنِّـي»، وهو فاسِدٌ، إذْ لم يُقْصَدْ ذلك ولم يُرَدْ، ولو أُرِيدَ لم يكُنْ له معنىً، فَبَطَلَ تأويلُ الكَسْرِ على ذلك[3].

ولِلكَسْرِ وَجْهٌ مستقيمٌ غَيْرُ ما ذكَرَاه[4]، وهو أَنْ يكونَ القَوْلُ عامّاً في الحَمْدِ وغَـيْرِه[5]، فيكـونَ «أَوَّلُ» مضافاً إلى أَقْوالٍ مُتَعَدِّدَةٍ، منْها: «إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، ومنها غَيْرُه، ثمَّ أَخْبَرَ بما هـو أَوَّلُها، وهـو قولُك: إنِّي أَحْمَدُ اللَّـهَ، وحكـاه بأنَّـه قَـوْلٌ، وبَعْضُ الأَقْوالِ قَـوْلٌ كما تقـولُ: أَوَّلُ الأَقْـوالِ التـي تكَلَّمْتُ بها اليَوْمَ «زيدٌ مُنْطَلِقٌ»، ولا حاجَةَ إلى خَبَرٍ مَحْذوفٍ، بل يكونُ قولُك: «إنِّـي أَحْمَـدُ اللَّـهَ» هو الخَبَرَ، وَوَجَبَ أَنْ يكونَ جملةً لأَنَّكَ أَخْبَرْتَ به عمَّا مَعْناه جُمْلَةٌ، لأنَّـه قَـوْلٌ، لأنَّ أَوَّلَ الأَقْـوالِ قَوْلٌ، كما لو قُلْتَ «قَوْلي زيدٌ قائِمٌ»، فَثَبَتَ/ أنَّ تأويلَ الكَسْـرِ الصَّحيـحَ هـو هـذا التـأويلُ، وأَنَّ مـا ذكَرَاه لم[6] يَصْدُرْ عن فَطانةٍ، بل صَدَرَ عن ذُهولٍ، فكان خطأً لِمَا ذكَرْناه. ٢٣٦أ

ومِنَ المواضِعِ المُحْتَمِلَةِ أَيْضاً ما ذكَرَه، وهو مِثْلُ ما أَنْشَدَه من الفَتْحِ والكَسْرِ بعـد «إذا»[7]، فـإذا فَتَحْتَ فإنَّما قَصَـدْتَ إلـى وُقُـوعِ «أَنَّ» واسْـمِها وخَبَرِهـا في مَوْضِـعِ المبتـدأ خاصَّـةً، فيكـونُ المَوْضِـعُ مَوْضِعَ[8] مُفْرَدٍ، لأَنَّكَ لم تَقْصِدْ إلاّ إليْه، ولذلك وَجَبَ تقديرُ حَذْفِ الخَبَرِ لتكْمُـلَ[9] الجملـةُ، وإذا كَسَرْتَ فإنَّما قَصَدْتَ إلى إدْخالِ «إنَّ» على المبتدأ والخبرِ على اسْتِقْلالِهما بفائدَتِهما، فلـم تَقَـعْ «إنَّ» إلاّ في مَوْضِعِ الجملةِ، ولذلك لم يُحْتَجْ إلـى تقديـرِ محـذوفٍ، لأَنَّ الجملـةَ حاصِلـةٌ بكمَالِهـا لِوُقُـوعِ «إنَّ» المكسورةِ، وقد تقَدَّم ذلك.

---

(١) في ط: «وإنما»، تحريف.

(٢) سقط من ط: «وقع». خطأ.

(٣) نقل الرضي هذا الوَجْه عن ابن الحاجب، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥١، ومغني اللبيب: ٤٦٣.

(٤) في د: «ذكره المصنف وأبو علي»، وفي ط: «ذكرناه».

(٥) في د: «وفي غيره».

(٦) في د: «وأنما ما ذكروه لأنه لم...». تحريف.

(٧) أي في قَوْل الشاعر:

«وكنـتُ أُرى زيـداً كمـا قِيْـلَ سَـيِّداً ... إذا إنَّـه عَبْـدُ القَفَـا واللَّهَـازِمِ»

وتقدم البيت ورقة: ٢٣٤أ.

(٨) في ط: «موضوع». تحريف.

(٩) في د: «لتكملة».

قالَ: «وتكْسِرُها بعد حَتّى التي يُبْتَدَأُ بَعْدَها الكلامُ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: إنَّما كُسِرَتْ بعد حتَّى الابتدائيَّةِ لأَنَّه مَوْضِعُ الجملةِ[1]، فإذا قُصِدَ إليْها بكَمالِها وَجَبَ الكَسْرُ، وإنْ قُصِدَ إلى المبْتَدأ خاصَّةً في الموضعِ الذي يَصِحُّ قصْدُه وَجَبَ الفَتْحُ[2]، ووَجَبَ تقديرُ الخَبَرِ عند مَنْ جَوَّزَ حَذْفَه[3]، مثالُه قولُك: «عَرَفْتُ أُمورَ زيدٍ حتَّى أَنَّ أَكْلَه باللَّيْلِ» إنْ قَصَدْتَ إلى كَوْنِها جملةً مُستَقِلَّةً كَسَرْتَ، وإنْ قَصَدْتَ إلى كَوْنِها في مَعْنى المفردِ فَتَحْتَ وقدَّرْتَ الخَبرَ محذوفاً، كأنك قلْتَ: حتى كونُ أكلِه بالليل معروفٌ، كقولك: «أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسُها» [بالرفع، أي: حتَّى رأسُها][4] مَأْكولٌ.

قال: «وإنْ كانت العاطِفَةَ أو الجارَّةَ فَتَحْتَ»[5].

وهذا لا إشْكالَ فيه، لأَنَّ العاطفةَ للاسْمِ المفرَدِ والجارَّةَ لايقَعُ بعدهما[6] إلاَّ المفْرَدُ، فلا يَصِحُّ بعدهما[7] إلاَّ «أَنَّ» المفتوحَةُ كما تقدَّمَ.

قالَ: «ولكَوْنِ المكسورَةِ للابْتِداءِ[8] لم تُجامعْ لامُه إلاَّ إيَّاها»، إلى آخره.

قال الشيخُ: يَعْني أَنَّ لامَ الأبْتِداءِ لم تدخُلْ إلاَّ مع «إنَّ» [المكسورةِ][9] مِنْ بَيْنِ[10] سائرِ هذه الحروفِ لكَوْنِها للابْتِداءِ، فلم تكُنْ بَيْنَهما مخالَفَةٌ تَمْنَعُ من اجْتماعِهما، أَلاَ تَرى أَنَّ مَعْنى قولِك: «لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» مِثْلُه في[11] «إنَّ زيداً مُنْطلِقٌ»، فَصَحَّ أَنْ تكونا[12] في جملةٍ واحِدَةٍ، إذْ لا مُنافاةَ/ ٢٣٦ب

(١) في د. ط: «جملة».

(٢) سقط من ط: «وجب الفتح» خطأ.

(٣) أجازه الفارسي، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥١.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) بعدها في د: «إن». وليست في المفصل: ٢٩٤.

(٦) في د. ط: «بعدها». تحريف.

(٧) في د. ط: «بعدها». تحريف.

(٨) في د: «في الابتداء».

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) سقط من د: «بين».

(١١) سقط من د: «في».

(١٢) في ط: «يكون». تحريف.

بَيْنَهما، بِخلافِ غَيْرِها من أَخَواتِها، لِمَا بَيْن اللاَّمِ وأَخَواتِ «إنَّ» مِنَ المنافاةِ[١]، ألاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَك: «لزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» مُنافٍ لقَوْلك: «لعَلَّ زيداً مُنْطَلِقٌ»، فتَعَذَّرَ حصولُهما في جملةٍ[٢] واحدةٍ لأَدائِه إلى المُنافاةِ ثمَّ أَوْرَدَ اعْتِراضاً بقولِه[٣]:

... ... ولكنَّني مِنْ حبِّها لَعَمِيدُ

فقد دخلَتِ اللَّامُ مع غَيْرِ «إنَّ»، وأَجابَ عن ذلك، ولا بُدَّ من تقديرِ المُنافاةِ بَيْنَ اللَّامِ وبين «لكنَّ» لِيثْبُتَ الامْتِناعُ حتَّى يَصِحَّ التأويلُ، وليس المُنافاةُ بينهما في الظُّهورِ كالمنافاةِ التي في «لعَلَّ» و«لَيْتَ»، وَوَجْهُ المُنافاةِ هو أَنَّ وَضْعَ «لكنَّ» للمُخالَفَةِ بَيْنَ ما بَعْدَها وما قَبْلَها، فهي لا تأتي إلاَّ متوسِّطةً بين كلامَيْن مُتَغايِرَيْنِ، واللاَّمُ مُنْقَطِعٌ ما بَعْدَها عَمَّا قَبْلَها [سَواءٌ كان بين كلامَيْن مُتَغايِرَيْنَ أَوْ لم يكن][٤]، فجاءَت المُنافاةُ لذلك، إذْ لا يُمْكِنُ اجْتِماعُ حَرْفَيْنِ أَحَدُهما يَقْتَضِي الاتِّصالَ والآخَرُ يقتَضِي الانْفِصالَ، لأَنَّهما يُؤَدِّيان إلى كَوْنِ الشيْءِ مُتَّصِلاً غَيْرَ مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلاً غَيْرَ مُنْفَصِلٍ، وذلك باطِلٌ وإذا تَقَرَّرَت المُنافاةُ وَوَرَدَ ظاهِرٌ وَجَبَ تَأْويلُه إذا أَمْكَنَ وتأويلُه ما ذَكَرَه من أَنْ يُقدَّرَ الأَصْلُ «ولكِنْ إنَّني»، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى النُّونِ من «لكنْ»، فحُذِفَتْ على ما يَقْتَضِيه قِياسُ النَّقْلِ، فَبَقِيَ «ولكِنْ نَّني» فاجْتَمَعَت النُّوناتُ فحُذِفَتِ الأُولى تَخْفيفاً، ثمَّ مَثَّلَه في النَّقْلِ والتَّخْفيفِ بقولِه تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[٥]، وهو بالاتِّفاقِ أَصْلُه «لكن أنا»، فنُقِلَتْ حركَةُ الهمزةِ إلى النُّونُ من لكنْ [وحُذِفَتِ الهَمْزَةُ][٦] فَبَقِيَ «لكِنْ نَا»، ثُمَّ أُدْغِمَت النُّونُ الأُولى في الثانيةِ فَبَقِيَ «لكنَّا»، ولذلك وَجَبَ الوقْفُ بالأَلِف بلا خلافٍ كما يُوقَفُ على «أنا» [بالأَلِف][٧]، وهو في مِثْلِ ذلك أَوْلَى لذَهابِ الهمْزةِ فيه، ولذلك وَصَلَه ابنُ عامرٍ بالأَلِفِ فقرَأَ «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي»[٨]، وإعْرابُ «هو» مبتدأٌ و«اللَّهُ» بَدَلٌ منه أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، و«رَبِّي» خَبَرُ المبتدأ، والجملةُ خَبَرٌ عن «أنا» في قولك: «لكنَّا»، والضميرُ العائدُ عليه هو

---

(١) في الأصل. ط: «لما بينهما من المنافاة»، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٢) في الأصل. ط: «كلمة». وما أثبت عن د.

(٣) تقدَّم هذا الشطر ورقة: ١١٨أ من الأصل، وانظر الإنصاف: ٢٠٨.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) الكهف: ١٨/٣٨.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) أثبت ابن عامر الألف في الوصل والوقف، انظر كتاب السبعة: ٣٩١، والحجة للقراء السبعة: ٥/ ١٤٥- ١٤٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٦١، والتبصرة: ٥٧٥، والنشر: ٢/ ٣١١.

الضميرُ في «ربِّي»، لأنَّ المبتدأ للمتكلِّم فوجَبَ أنْ يكونَ الضميرُ للمتكلِّم أيضاً.

ثمَّ أخذَ يُبيِّنُ مَواضعَ دُخُولِ هذه اللَّامِ مَعَ «إنَّ»، فقالَ:

«ولَها إذا جامَعَتْها ثَلاثَةُ مَداخِلَ».

قالَ الشيخُ: الضَّميرُ في/ قولِه: «ولَها» لِلَّام، وفي[1] «جامَعَتْها» ضميرُ «إنَّ»، لأنَّه خَبَرٌ عن قولِه: «ثلاثَةُ مَدَاخِلَ»، وثلاثَةُ المَداخِلِ إنَّما هي اللامُ، فوَجَبَ أنْ يكونَ الضميرُ في «لها» للاَّمِ، وإلا فَسَدَ المعنى، وأصْلُ هذه اللاَّمِ أنْ تَدْخُلَ على المبتدأ، ولكنَّهم لَمَّا أدْخَلُوا «إنَّ» كَرِهُوا أنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهما لاتفاقِهما في المعنى، فَفَصَلوا بَيْنَهما في اللَّفْظِ، فإذا فَصَلوا بَيْنَ «إنَّ» وبين الاسْمِ دَخَلَتْ عليه لِزَوَالِ المانعِ، وإنْ لم يُفْصَلْ بَيْنَهما وبَيْنَه دخلَتْ على الخَبَرِ أوْ على ما يَتَعَلَّقُ بالخبرِ بشَرْطِ تَقدُّمِه على الخَبَرِ، فَمثالُ الأوَّلِ قولُكَ: «إنَّ في الدَّارِ لزَيْداً»، ومثالُ الثاني: «إنَّ زيداً لقائمٌ»، ومثالُ الثَّالث: «إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكلٌ»، وما أَنْشَدَه مِنْ قَوْلِه[2]: ٢٣٧أ

إنَّ امْرَأً خَصَّني عَمْداً مَوَدَّتَهُ ... على التَّنائي لَعِنْدي غَيْرُ مَكْفُورِ

ولو قيلَ: «آكِلٌ لَطَعَامَكَ»[3] أوْ «غَيْرُ مَكْفُورٍ لَعِنْدي» لم يَجُزْ لِمَا ذكَرْناه من أنَّ الأَصْلَ دخولُها على المبتدأ، وإنَّما وَجَبَ الفَصْلُ بَيْنَهما لانتِفاءِ ما ذكَرْناه من اجتماعِ حَرْفَيْنِ لِمَعْنًى[4] واحدٍ، وما وَجَبَ لِضَرورةٍ تُقَدَّرُ بقَدَرِها.

فإذا[5] قُلْتَ: «إنَّ زَيْداً لآكِلٌ[6] [طعَامَكَ][7]» فقد حَصَلَ الفَصْلُ بينها وبين «آكِل»، وهو أَحَدُ جُزْأَيْ جُمْلَتِها، فلا وَجْهَ لتأخيرِه إلى الفَضْلَةِ [وهو طَعَامُكَ][8] مَعَ زوَالِ مانعِ الدُّخولِ، فلذلك امْتَنَعَ تأخيرُها إلى ما ذكَرْناه.

---

(١) سقط من د: «في».

(٢) في د: «وما أنشده سيبويه لابن زبيد الطائي»، تحريف في كلمة «لابن». والبيت لأبي زبيد الطائي، وهو في ديوانه: ٧٨، والكتاب: ٢/ ١٣٤، وسر الصناعة: ٣٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٥، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ٤٠٣-٤٠٤، ومغني اللبيب: ٧٥٢، والتنائي: البعد، ومكفور: مجحود.

(٣) في د: «طعامك». تحريف.

(٤) في د: «بمعنى».

(٥) في د: «فأما إذا...».

(٦) في الأصل. ط: «آكل». تحريف. وما أثبت عن د.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وقد ظَنَّ بَعضُهم أنَّ لها مَدْخَلاً غَيْرَ ذلك، وهو الضميرُ الذي يكونُ فَصْلاً بين الاسْمِ والخَبرِ[1]، كقَوْلِكَ: «إنَّ زَيْداً لهُوَ الظَّرِيفُ»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾[2]، وهذا لايَخْلو إمَّا أنْ يكونَ على لُغَةِ مَنْ يَجْعَلُه[3] مبتدأً أوْ يَجْعَلُه فَصْلاً[4]، فإنْ كانَ على الأَوَّل فهي[5] لامُ الابْتِداء، [وحينَئذٍ دخلت اللَّام على الخَبَرِ][6]، وإنْ كانَ على الثَّاني فلم تَدْخُلْ إلاَّ على أَمْرٍ يَتعلَّقُ بالخَبَرِ في المعْنَى، لأَنَّه دَخَلَ لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِه خَبَراً وبَيْنَ كَوْنِه نَعْتاً، إلاَّ أَنَّ تَمْثِيله في مُتَعَلِّقِ الخَبَرِ بمعمولاته يُشْعِرُ بأَنَّه لم يَقْصِدْ سِوَاه، وكذلك قولُه: «إذا تَقَدَّمَهُ»، فإنَّ هذا لا يكونُ إلاَّ مُتَقَدِّماً على الخَبَرِ، فلذلك اعْتُرِضَ عليه بهذا المدْخَلِ الزَّائِد، وإذا حُمِلَ[7] مُتَعَلَّقُ الخَبَرِ على عُمُومِه[8] دَخَلَ هذا المَدْخَلُ فيه، ولا يَضُرُّ قولُه[9]: «إذا تَقَدَّمه»، لأَنَّ مِن المتَعَلِّقاتِ ما يَتَأَخَّرُ فَيَمْتَنِعُ دخولُ اللَّام [علَيْه، كقولِك: «إنَّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعامك»][10].

٢٣٧ب

قالَ: «وتقولُ: عَلِمْتُ أَنَّ/ زَيْداً قائمٌ، فإذا جِئْتَ باللَّامِ كَسَرْتَ وعَلَّقْتَ الفعل»، إلى آخره.

قال الشيخُ: فالفَتْحُ على ما تَقَدَّم من تأْويله وتأْويلِ غَيْرِه، فإذا جِئْتَ باللَّامِ وَجَبَ الكَسْرُ[11] على كُلِّ تأويلٍ، أَمَّا على تأويله[12] فلأَنَّه لا يُمْكِنُ تقديرُ مفعولٍ آخَر لبُطْلانِ أَنْ تكونَ اللَّامُ مَعَ المَفردِ، وعلى تأْويلِ الجماعَةِ ظاهرٌ، وهو أَنَّه لمَّا جاءَت اللَّامُ عُلِمَ أَنَّه لاعَمَلَ لـ«عَلِمْتُ» فيما دَخَلَتْ فيه، فصارَتْ جملةً على حِيالِها مُستقلَّةً، وإذا دَخَلَتْ «أَنَّ» على[13] الجُمَلِ المستقلَّةِ وهي على

---

(١) في د: «وخبره».

(٢) الصافات: ٣٧/ ١٧٢.

(٣) في د: «يجعل». تحريف.

(٤) انظر ما سلف ورقة: ١١٦ أ من الأصل، وانظر الكتاب: ٢/ ٣٩٢-٣٩٣، والمقتضب: ٤/ ١٠٤-١٠٥، وامالي ابن الشجري: ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٥) في د: «فهو».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في د: «حملت».

(٨) في الأصل «معموله». تحريف. وما أثبت عن د. ط.

(٩) في ط: «وقوله»، تحريف.

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١١) بعدها في د: «وعلقت الفعل».

(١٢) أي: الزمخشري.

(١٣) في د. ط: «مع».

استِقْلالِها وَجَبَ الكَسْرُ، ولذلك لم تَقَع اللّامُ مَعَ «أَنَّ» المفتوحَةِ لِتَنَاقُضِ معناهما.

قالَ: «ومِمَّا يُحْكَى مِنْ جَرَاءَةِ الحجّاجِ على اللّهِ أنَّ لِسانَه سَبَقَ في مَقْطَعِ ﴿ وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ﴾[1] إلى فَتْحِه[2] إنَّ».

ويَقَعُ في بعض النُّسخ «إلى فَتْحةِ أَنَّ»، وليس بجيِّد، لأَنَّ «إنَّ» في التلاوةِ مَكْسورةٌ، فلا وَجْهَ لإضافةِ فَتْحةٍ إليها على سبيلِ الإثْباتِ، فالوَجْهُ إذنْ أَنْ يُقالَ: «إلى فَتْحِه إنَّ» فيُضافَ الفتحُ[3] إلَيْه، لأَنَّه هو النَّاطِقُ، وتَثْبُتُ «إنَّ» على حالِها مَكْسورةً، والحُكْمُ على الحجَّاجِ بأنَّه أسقط الَّلامَ تَعَمُّداً لا يَثْبُتُ، لأَنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ أَسْقَطَ الَّلامَ غَلَطاً كما فَتَحَ «إنَّ» أَوَّلَ الأَمْرِ غلَطاً، وقد أَثْبَتَ [المصنِّفُ][4] أَنَّه فتحها غلطاً وسهواً بقولِه: «أَنَّ لسانَه سَبَقَ»، وهذا مَعْنى الغَلَطِ، ثمَّ حَكَمَ عليْه بإسْقاطِ الَّلام تَعَمُّداً، وهذا أمرٌ يُؤَدِّي إلى الكُفْرِ، فلا مَعْنى لإثْباتِه من غَيْرِ ثَبَتٍ[5]، فإنَّ ذلك لا يَفْعَلُه مُسْلِمٌ[6].

---

(١) العاديات: ١٠٠/ ١، والآية ﴿ وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا ۝ ﴾.

(٢) في المفصل: ٢٩٥: «فتح».

(٣) سقط من ط: «الفتح».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) قرأ أبو السمال والحجاج بفتح أنَّ وإسقاط الَّلام من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ۝ ﴾ العاديات: ١٠٠/ ١١، انظر الشواذ لابن خالويه: ١٧٨، والكشاف: ٤/ ٢٢٩، والتفسير الكبير للرازي: ٣٢/ ٦٦، والبحر المحيط: ٨/ ٥٠٥، وروح المعاني للآلوسي: ٣٠/ ٢٢٠.

(٦) جاء بعدها في د:

«وقيل: بل ثبت بثبت، وذلك لأنّ[1] كان يَؤُمُّ عند الكعبة، فسبق لسانه بـ ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ۝ ﴾ بفتح أَنَّ وترك الَّلام من «لخبير»، وقال «خبير» عامداً، فلمَّا أَتَمَّ الصلاة قال لسعيد جبير: أرأيت كيف أصلحته؟ قال: أخطأت في الأول وكفرت في الثاني، فهَمَّ بقتل سعيد وهو دخل[2] بيت الله، فأتى الحجَّاج بالمنجنيق وخرَّب بيت الله وأهلك السعيد، وهذا مشهور، وقيل: إنه رئي في المنام قال: قُتِلْتُ بكل واحدة مَرَّةً، وقُتِلْتُ سبعين مرة بسعيد بن جبير». ق: ١٧٥/ أ.

---

(١) جاءت هكذا والصواب: «لأنه».

(٢) جاءت هكذا والصواب: «داخل».

قالَ:

«ولأنَّ مَحَلَّ المكْسورَةِ وما عَمِلَتْ فيه الرَّفْعُ جازَ في قولك: « إنَّ زَيْداً ظَرِيفٌ وعَمْراً»»، إلى آخره.

قال الشيخُ: قَدَّمَ التعليلَ لجَوازِ العَطْفِ على المحَلِّ قَبْلَ ذِكْرِ الحُكْمِ، وذلك سائغٌ، وهو مِثْلُ قوله: «ولكَوْنِ المكْسورَةِ للابتداء»، والغَرَضُ في تقديمِ مِثْلِ ذلك أنْ يكونَ الحُكْمِ إذا ذُكِرَ ثَبَتَ مِنْ أوَّلِ أَمْرِه مُعَلَّلاً، وإذا ثَبَتَ من أوَّلِ أَمْرِه مُعَلَّلاً في النَّفْسِ كانَ له اسْتِقْرارٌ ليس لغَيْرِه، وإنْ ثَبَتَ تَعْليلُه بعد ذلك، [لكِنْ معرفَةُ الحُكْمِ بَعْدَ تَعْليلِه أَبْلَغُ من معرفَتِه قَبْلَ تَعْليلِه، لأَنَّه آكَدُ في النَّفْسِ][1].

وَوَجْهُ العَطْفِ على المحَلِّ أَنَّ مَوْضِعَ «إنَّ» وما عَمِلَتْ فيه رَفْعٌ، لكَوْنِ المعْنَى لم يَتَغَيَّرْ، فجازَ[2] العَطْفُ لذلك، ولو قيلَ: إنَّ العَطْفَ على مَحَلِّ زيدٍ على تقديرِ زيادةِ «إنَّ» لكانَ حَسَناً، لأَنَّ هذا/ مُشَبَّهٌ بقولِهم: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعِداً»[3] قال الشاعرُ[4]:

٢٣٨أ

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا

والأَمْرانِ مستقيمان، فإنَّه لو قيلَ في قولِه: «فلسنا بالجبالِ ولا الحَديدا»:

إنَّ العَطْفَ على مَحَلِّ الجارِّ والمجرورِ جميعاً كان سديداً، فكذلك ههنا.

قالَ: «وفيه وَجْهٌ آخَرُ ضعيفٌ، وهو عَطْفُه على ما في الخبرِ من الضميرِ».

وهذا إنَّما يكونُ في الموضعِ الذي يكونُ الخَبَرُ فيه له عَمَلُ رَفْعٍ حتَّى يَصِحَّ العَطْفُ على مَرْفوعِه، فأَمَّا إذا كانَ جامداً تَعَذَّرَ أَنْ يُقَدَّرَ ذلك فيه، لأَنَّه لا مَرْفوعَ له يُعْطَفُ عليه، كقولك: «إنَّ زيداً غُلامُكَ وعَمْرٌ»، وإنَّما جَعَلَه ضعيفاً لأَنَّ شَرْطَ العَطْفِ على المضْمَرِ المرفوعِ المتَّصلِ أَنْ يُؤَكَّدَ بالمنْفَصِلِ، كقولك: «زيدٌ قام هو وعمرٌ» وإذا كانَ ذلك فيما ارْتَفَعَ بالفعل فَلأَنْ يكونَ فيما ارْتَفَعَ بالاسْمِ أَجْدَرُ.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في الأصل. ط: «فجاء». وما أثبت عن د.

(٣) في د: «بقائم ولا قاعد ولا قاعداً».

(٤) هو عُقَيْبة بن هُبيرة الأَسدي كما في الكتاب: ١/ ٦٧، والإنصاف: ٣٣٢، والخزانة: ١/ ٣٤٣، وورد البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٢٩٢، ٢/ ٣٤٤، ٣/ ٩١، والمقتضب: ٢/ ٣٣٨، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٢٠٧، وأسجح: ارفق.

وفيه وَجْهٌ آخَرُ ليس بضعيفٍ، وهو أنْ يقدَّرَ مُبْتَدأً مُسْتقِلاً بنَفْسه من غَيْرِ تَشْريكٍ بَيْنه وبَيْن ما قَبْلَه، مِثْل قولِك: «قام زيدٌ وعمرٌ مُنْطَلِق»، رُفِعَ «عَمْرٌ» بالابتداءِ على حُكْمِ الاسْتِقْلالِ، كذلك إذا قلت: «إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْرٌ»، فيُجْعَلُ «عَمْرٌ» مَرْفوعاً على الاستقلالِ وخبرُه محذوفٌ دَلَّ عليه ما قَبْلَه.

قالَ: «و«لكنَّ» تُشَايعُ «إنَّ» في ذلك دون سائرِ أَخَواتِها»، إلى آخِرِه.

قال الشيخُ: وإنَّما شايَعَتْها لكَوْنِها لم تُغَيِّرْ مَعْنَى الجملةِ التي بعدها كما لاتُغَيِّرُه «إنَّ»، فإنَّ قلْتَ: كيف ثَبَتَتْ مُخالفَتُها لـ «إنَّ» باعْتبارِ اللّامِ[1] وثَبَتَتْ مُشَايَعَتُها لها باعتبارِ العَطْفِ على المَحَلِّ قُلْتُ: أَمَّا مُخَالَفَتُها لها باعْتبارِ اللّامِ فقد ذُكِرَ بأَمْرٍ واضحٍ، وأَمَّا مُشَايَعَتُها لها باعْتبارِ العَطْفِ فلأَنَّ العَطْفَ لم يكُنْ مُتَعَلِّقاً بأَمْرٍ تَقَدَّمها حتَّى تَحْصُلَ المُخالَفَةُ بَيْنَها وبين «إنَّ» بذلك كما حَصَلَتْ في اللّامِ لذلك، وإنَّما العَطْفُ باعْتبارِ ما بَعْدَها، وما بَعْدَها لايتغيَّرُ حُكْمُه ومعناه بدخولِها كما لا يَتَغَيَّر بـ «إنَّ»، فلمَّا تَشَايَعَا في المعْنَى الذي مِنْ أَجْلِه صَحَّ العَطْفُ في «إنَّ» صَحَّ العَطْفُ فيها أَيْضاً لمُوافَقَتِها في ذلك.

وأمَّا سائرُ أَخَواتِها فمُخالِفَةٌ لها في المعْنَى الذي مِنْ أَجْلِه صَحَّ العَطْفُ لمُخَالَفَةِ المعْنَى بدخولِها ما كانَ علَيْه قَبْلَ دخولِها، أَلاَ تَرَى أَنَّ قولَك: «لَيْتَ زَيْداً قائمٌ» ليس بمعنى «زيدٌ قائمٌ»، فلذلك تَعَذَّرَ العَطْفُ/ علَيْها، إذْ لا يُمْكِنُ تَقْديرُها كالعَدَمِ كما أَمْكَنَ تقديرُ «إنَّ»، فَظَهَر الفَرْقُ بين البابَيْن في ٢٣٨ب المعْنَى الذي لأَجْله صَحَّ العَطْفُ.

قالَ: «وقد أَجْرَى الزَّجّاجُ الصفةَ مَجْرَى المعطوفِ وحَمَلَ[2] علَيْه قولَه تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[3].

يَعْني أَنَّه جَعَل ارْتِفاعَ «عَلاَّمُ الغُيوب» على أَنْ يكون صفةً لـ «رَبِّي» المنصوبِ بـ «إنَّ» باعْتبارِ[4] التأويلَيْنِ المذكورَيْن أَوَّلاً، [أَحَدُهما أَنْ يُعْتَبَر «إنَّ» مع اسمِها في مَحَلِّ الرَّفْعِ، والثاني: أَنْ يَجْعَلَ

(١) سقط من د: «اللام». خطأ.

(٢) في د: «وعطف»، وهو مخالف للمفصل: ٢٩٦.

(٣) سبأ: ٣٤/٤٨، وما ذهب إليه الزجاج أجازه الفراء والجرمي، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٥٧-٢٥٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٤.

(٤) في د: «اعتبار». تحريف.

اسْمَ «إِنَّ» في محلِّ الرَّفْع][1]، وهذا الذي صارَ إليه الزَّجَّاجُ ليس بشيْءٍ، فإنَّه يُمْكِنُ حَمْلُ الآيَةِ على غَيْرِ ما ذكَرَه، وهو أنْ يكونَ «عَلاَّم الغُيوب» خبراً بعد خَبَرٍ، أَوْ خَبَر مُبْتَدأ مَحْذوفٍ أَوْ بدلاً من الضميرِ في «يَقْذِف»، أَوْ فاعلاً لـ «يَقْذِفُ» على أَنْ لاضميرَ فيه، واستُغْنِيَ عن العائِدِ لظاهرٍ مُوافِقٍ للأوَّلِ في المعنى، مثْلُه في قوله تعالى: «إِنَّا لانُضيعُ أَجْرَ المُصْلِحينَ»[2]، [فإنَّ «إِنَّا» مَعَ ما في حَيِّزِه خَبَرٌ للَّذين، وحُذِفَ الرَّاجِعُ، تقديرُهُ (أَجْرُهم)، فَوُضِعَ الظَّاهِر وهو «المُصْلِحين» مَقامَ المضْمَرِ وهو «هُمْ» في «أَجْرِهم»][3]، وإذا احتَمَلَ غَيْرَ ما ذكَرَه احْتِمالاً ظاهِراً فحَمْلُه على وَجْهٍ لم يَثْبُتْ إلاَّ بتَقْديرٍ[4] ليس بمُسْتقيمٍ، لأنَّ الأُصولَ لاتَثْبُتُ إلاَّ بِثَبَتٍ[5]، فَثَبَتَ أَنَّ قَوْلَ الزَّجَّاج ليس بشَيْءٍ.

قالَ: «وإنَّما يَصِحُّ الحَمْلُ على المَحَلِّ بَعْدَ مُضِيِّ الجملة».

هذا مَذْهَبُ البصريِّين، وهو الصَّحيحُ، والكوفيُّون يُجيزون العَطْفَ مُطْلَقاً مَضَت الجملَةُ أَوْ لم تَمْضِ[6]، فيُجَوِّزون «إنَّ زيداً وعَمْرٌ قائمان»، والمبَرِّدُ والكسائيُّ يُجيزانِ العَطْفَ قبل مُضِيِّ الجملةِ بشَرْط أَنْ يكونَ الاسْمُ الأَوَّلُ غَيْرَ مُعْرَبٍ[7]، مِثْلُ قولِك: «إنَّكَ وزيدٌ ذاهبان»، والذي غَرَّ الجميعَ ما جاءَ عن بَعْضِ العَرَب «إنكَ وزيدٌ ذاهبان»[8]، وليس بمُسْتَقيمٍ ولا يَثْبُتُ بمِثْلِه[9] حُجَّةٌ، لأَنَّه على خِلافِ القياسِ واسْتِعْمالِ الفُصَحاءِ، والوَجْهُ ما قالَه البصريُّون، وبَيانُ أَنَّه لا يَسْتَقيمُ في

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٧٠، والآية ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في د: «بتقديره».

(٥) نقل الشيخ يسن كلام ابن الحاجب من قوله: «على أن يكون صفة لربي» إلى «بثبت» عن شرح المفصل بتصرف، انظر حاشية الشيخ يسن: ١/ ٢٢٦.

(٦) انظر الإنصاف: ١٨٥-١٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٥٠-٥١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٤.

(٧) الإطلاق مَذْهَب الكسائي، ووافقه الفراء إن كان الاسْم مبنياً، والمبرد لم يقل بهذا، قال الرضي: «قوله: خلافاً للمبرد والكسائي، الظاهر أن هذا مَذْهَب الفراء، والإطلاق مَذْهَب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو»، شرح الكافية: ٢/ ٣٥٥، وقال الأزهري: «المعروف عن الفراء أَنّه يشترط بناء الاسم» شرح التصريح: ١/ ٢٢٨، وظاهر كلام المبرد أَنّه يشترط استكمال الخبر، انظر المقتضب: ٤/ ١١١، ١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٥١، والأشموني: ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٨) انظر الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٩) في ط: «لمثله».

المعْنَى إلاَّ ذلك أَنَّه[1] لو عُطِفَ قبل مُضِيِّ الجملة فَقيلَ: «إنَّ زيداً وعَمْرٌ ذاهبان» لأدَّى إلى أَنْ يَعْمَلَ عاملان مختلفان في مَعْمولٍ واحدٍ، وذلك أَنَّ زيْداً منصوبٌ بـ«إنَّ»، وخَبَرُه لايكونُ إلاَّ مَعْمولاً لإنَّ، لأنَّه[2] لابُدَّ لها مِنْ مَرْفوعٍ هو خَبَرٌ، وارْتفاعُ عَمْرٍ إنَّما هو بتَقْديرِ عَطْفِه على المَحَلِّ الذي هو الابتداءُ على تقديرِ الخُلُوِّ من «إنَّ» أَوْ جَعْلِها مع مَعْمولِها كالمبتدأ المجَرَّد، وخَبَرُه يجبُ أَنْ يكونَ مَرْفوعاً بِمِثْلِ ما ارْتَفَعَ به، فإذا قيلَ: «قائمان» وجُعِلَ/ خبراً لَهُما أدَّى إلى أَنْ يكونَ معمولاً لـ«إنَّ» معمولاً للابتداءِ، وهو باطِلٌ، ولا يُمْكِنُ تَقْديرُ عَمَلَيْن فيه حتَّى يُقالَ: إنَّه مَرْفوعٌ رَفْعَيْن، رَفْعٌ بـ إنَّ ورَفْعٌ بالابْتداء للقَطْعِ بأَنَّ اسْماً واحداً لايكونُ فيه رَفْعان، ولأَنَّه لا عَلامَةَ إلاَّ الأَلِفُ، والأَلِفُ لاتكونُ إلاَّ رفْعاً واحداً، فهذا ظاهِرٌ في ثُبوتِ مَذْهَبِ البصريِّين وبُطْلانِ ما سِواه. ١٢٣٩أ

وليس قَوْلُ من قالَ[3]: «إنَّ زيداً وعَمْرٌو قائمٌ» من قَبيلِ المَمْنوعِ، لأَنَّ «قائمٌ» إمَّا أَنْ يُقَدَّرَ خبراً عن عَمْرٍو، فيكونَ خَبَرُ زيد مُتَقَدِّماً تَحْقيقاً فلم يُعطَفْ إلاَّ بَعْدَ مُضِيِّ الجملةِ، وإمَّا أَنْ يُجْعَلَ «قائمٌ» خبراً عن الاسْمِ الأَوَّلِ، وخَبَرُ الثاني مَحْذوفٌ، فيكونَ على التقديمِ والتأخيرِ، كأَنَّكَ قلْتَ: «إنَّ زيْداً قائمٌ وعَمْرٌ»، فلم يُعْطَفْ إلاَّ بَعْد مُضِيِّ الجملةِ تقديراً، بخلاف «إنَّ زيْداً وعَمْرٌ قائمان»، فإنَّ ذلك غَيْرُ مُمْكنٍ تقديرُه فيه، وسِرُّه زَوَالُ المعْنَى الذي ذكَرْناه في الإفْسادِ في مثْلِ هذه المسائلِ، لأَنَّ الإفْسادَ إنَّما جاءَ من جِهةِ تَشْريكِهما جميعاً في خَبَرٍ واحِدٍ، فأَمَّا إذا جُعِلَ لكُلِّ واحدٍ خَبَرٌ فقد انْتَفَى المعْنَى الذي كان من أَجْلِه الامْتِناعُ.

قالَ: «وزَعَمَ سيبويهِ أَنَّ ناساً من العَرَبِ يَغْلَطُون»[4]، إلى آخرِه.

فَجَعَلَه[5] من بابِ الغَلَطِ لأَنَّه على خِلافِ القياسِ واسْتِعْمالِ الفُصَحاءِ وبَيَّنَ[6] وَجْهَ الوَهْمِ لهم في ذلك ومَثَّلَه بقوله[7]:

---

(١) في د: «إلا ما قاله البصريون لأنه..».

(٢) في د: «إنَّ». تحريف.

(٣) في د: «قول القائل».

(٤) قال سيبويه: «واعلم أَنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أَجْمَعُون ذاهبُون، وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبان..». الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٥) أي: سيبويه.

(٦) أي: سيبويه.

(٧) تقدَّم البيت ورقة: ١٩٤ب من الأصل.

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى　　　ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كان جائِيا

وهو في الحقيقةِ عَكْسُه، لأَنَّ هؤلاءِ قَدَّروا الثَّابتَ مَحْذوفاً[1]، والقائلُ: «ولا سابِقٍ شيئاً» قَدَّرَ المحْذوفَ ثابتاً، لأَنَّ قَبْلَه «بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى»، فَتَوَهَّمَ أَنَّ الباءَ ثابتةٌ لكَونِ الموضعِ مَوْضعاً يَصِحُّ دخولُها فيه، فَتَوَهَّمَ ثباتَها فقالَ: «ولا سَابِقٍ»، وجَمَعَ بَيْنَهما من جهةِ أَنَّ الجميعَ اشْتَرَكوا[2] في أَنَّهم تَوَهَّمُوا شَيْئاً، والأَمْرُ على خِلافِهِ وإِنِ اخْتَلَفَ[3] تَفْصِيلُ المتوَهَّم.

قالَ: «وأَمَّا قَوْلُه تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[4] فعلى التقديمِ والتأخير».

يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهما: أَنْ يُريدَ أَنَّ الخَبَرَ المذكورَ بعد قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[5] خَبَرٌ عن «الذين آمنوا» مُقَدَّراً تَقْديمُه، و﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ لم يُعْطَفْ إِلاَّ بَعْدَ تَمامِ الجملة تَقْديراً[6]، وهو أَحَدُ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقَدَّما في قولِك: «إِنَّ زيداً قائمٌ وعَمْرٌو».　٢٣٩ب

والآخَرُ: أَنْ يكونَ قولُه: «فَعَلَى التقديم»[7] أَيْ: فَعَلَى تَقْديرِ الخَبَرِ مُقَدَّماً على «الصَّابِئُونَ»، وتقديرِ «الصَّابِئُونَ» مؤخَّراً عنه، ويكونُ العَطْفُ إِنَّما وَرَدَ بَعْدَ مُضِيِّ جُمْلَةٍ مُقَدَّمَةٍ على المعْطوفِ[8]،

---

(١) جاء في حاشية د: «الثابت محذوفاً، وهو «إن»، وإلا يلزم أن يكون المؤكد منصوباً وهو أجمعون»، ق: ١٧٦ب.

(٢) في د: «اشترك».

(٣) في د: «اختلفت». تحريف.

(٤) المائدة: ٥/ ٦٩، والآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾.

(٥) بعدها في د: «وهو «فلهم أجرهم»، خطأ، إذ آية المائدة ليس فيها هذه العبارة وإنَّما وردت في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾» البقرة: ٢/ ٦٢.

(٦) بعدها في د: «والآخر»، مقحمة.

(٧) في ط: «تقدير». تحريف.

(٨) بعدها في ط: «أي: تحقيقاً، والأول تقديم الخبر تقديراً».

ويَصِحُّ التعبيرُ بالتقديمِ والتأخيرِ عن ذلك، لأَنَّ الكلامَ في أَنَّ العَطْفَ إِنَّما يكونُ بَعْدَ مُضِيِّ الجملةِ، فإذا قُدِّرَ مُضيُّها بتأويلِ تَقْديمِ خَبَرٍ مَحْذوفٍ، وتأخيرِ المعطوفِ عنه صَحَّ أَنْ يقالَ: على التقديمِ والتأخيرِ، وإِذا صَحَّ التعبيرُ عن ذلك بِمثْلِ هذه العبارةِ فهو أَوْلَى من أَوْجُهٍ[1]:

أَحَدُها: أَنَّ هذا ليس فيه إِلاَّ الحَذْفُ، وذلك الوَجْهُ[2] فيه الحَذْفُ وتَغْييرُ الموضِعِ، ومُخالَفَةُ أَمْرٍ أَوْلَى مِنْ[3] مُخالَفَةِ أَمْرَيْنِ.

وثانيها: أَنَّ قَوْلَه[4] بعد ذلك: «كأَنَّه ابْتَدأَ، و«الصَّابِئُون» بَعْدَ ما مَضَى الخَبَرُ» تَفْسيرٌ لذلك[5]، فإِنَّه لايكونُ مُبْتَدِئاً[6] بَعْدَ مُضِيِّ الخَبَرِ إِلاَّ والخَبَرُ مُرادٌ.

وثالثُها: هو أَنَّ مَذْهَبَ سيبويهِ في قولك: «زيدٌ وعَمْرٌ قائمٌ» أَنَّ الخَبَرَ للثاني، وخَبَرُ الأَوَّلِ مَحْذوفٌ[7]، وهذا مِثْلُه، واستَدَلَّ على ذلك بقَوْلِه[8]:

نَحْـــنُ بِمـــا عِنْدنـــا وأَنْـــتَ بِمـــا عِنْـــدَكَ راضٍ والـــرَّأْيُ مُخْتَلِـــفُ

وَوَجْهُ الاسْتِدْلالِ أَنَّه لو كان خَبَراً عن «نحن» لوَجَبَ أَنْ يُقالَ: راضون، ولَمَّا قالَ: راضٍ دَلَّ على أَنَّه خَبَرٌ لأَنْتَ، وهذا مِثْلُه.

«وأَنْشدوا[9]:

وإِلاَّ فَـــاعْلَمُوا أَنَّـــا وأَنْتُـــمْ بُغَـــاةٌ مَـــا بَقِينـــا في شِـــقَاقِ».

وهذا[10] مُماثِلٌ لِما نَحْنُ فيه من جهةِ أَنَّه يُوهِمُ أَنَّه عَطْفٌ على مَوْضِعِ «أَنَّ» قبلَ تَمامِ الجملة

---

(١) في د: «وجوه».

(٢) أي: الوَجْه الأول من الوجهين السابقين.

(٣) سقط من د: «من»، خطأ.

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) سقط من ط: «لذلك».

(٦) في ط: «متعدياً»، تحريف.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٧٥-٧٦، ٢/ ١٥٥-١٥٦.

(٨) تقَدَّم البيت ورقة: ٣٣ ب من الأصل.

(٩) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه: ١٦٥، والكتاب: ٢/ ١٥٦، والإنصاف: ١٩٠، والمقاصد للعيني: ٢/ ٢٧١، والخزانة: ٤/ ٣١٥.

(١٠) في د: «وهو».

كما في قوله تعالى: «والصَّابِئُونَ»، والتقديرُ فيه كالتقدير فيما تَقَدَّمَ، وهو أَنْ يُقَدَّرَ خَبَرٌ مَحْذوفٌ تَتمُّ الجملةُ باعْتِبارِه، وقولُه: «وأَنْتُم بُغَاةٌ» بَعْدَ مُضِيِّ الجملة، أَوْ «بُغاةٌ» الذي بَعْدَ «أَنْتُم» خَبَرٌ عن «أَنَّ» مُقَدَّرٌ تقديمُه، فلم يُعْطَفْ إلاَّ بَعْدَ تَمامِ الجملةِ على كُلِّ تَقْديرٍ كما تَقَدَّمَ، سواء، وفي[1] إيْرادِ هذا البَيْتِ دليلٌ على أَنَّ[2] «أَنَّ» المفتوحةَ إذا وَقَعَتْ في المَوْضعِ الذي كان يَصْلُحُ لجملةٍ يجوزُ فيها من العَطْفِ ما يجوزُ في المكْسورَةِ[3]، أَلاَ تَرَى أَنَّ «أَنَّ» ههنا مفتوحةٌ، وقد تقَدَّمَ من قوله:[4] إنَّ العَطْفَ على المحَلِّ إنَّما يكونُ في «إنَّ» المكسورةِ، فأَمَّا نَحْوُ «أَعْجَبَني أَنَّ زَيْداً قائمٌ وعَمْرٌ» فهذا لايُجيزُه أَحَدٌ على العَطْفِ على المحَلِّ/، ويجوزُ أَنْ يكونَ إيرادُ البَيْتِ ليس للعَطْفِ على المَوْضعِ، ولكنْ للدِّلالةِ على حَذْفِ الخَبَرِ من أَوَّلٍ[5] استِغْناءً عنه بثانٍ، أَوْ على تقديرِ[6] تقْديمِ خَبَرٍ جاءَ في اللَّفْظِ مُؤَخَّراً على التأْويلَيْنِ المتُقَدِّمَيْن، ويكونُ إعْرابُ قوله: «وأَنْتُم» في البيت ليس على العَطْفِ على الموضعِ[7] ولكنْ مبتدأٌ مستَقِلٌّ بجملَتِه، والعَطْفُ لم يَقَعْ إلاَّ باعْتِبارِ[8] الجملِ لا باعْتِبارِ تَشْريكٍ في عاملٍ كما في قولك: «لَيْتَ زيداً قائمٌ وعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ»، وقد ذَكَرَ في تفسيرِه سِرّاً في تأْخيرِ الخَبَرِ عن الأَوَّلِ وتَرْكِ ذِكْرِه أَوَّلاً في مِثْلِ ذلك بأَنْ قالَ ما مَعْناه أَنَّكَ إذا قُلْتَ: «إنَّ زيداً مَشْنُوءٌ وعَمْرٌو» تُوُهِّمَ أَنَّ لزيدٍ مَزِيَّةً في الإِخْبارِ عنه بالشَّنَاءَةِ على عَمْرٍو ولثُبُوتِ الحُكْمِ له أَوَّلاً، وما يَثْبُتُ في التفسيرِ[9] أَوَّلاً أَقْوَى ممَّا يَثْبُتُ ثانياً، ولَمَّا كانَ غَرَضُ المتكلِّمِ التسويَةَ بَيْنَهما تَرَكَ ذِكْرَ الخَبَرِ أَوَّلاً ليأْتيَ الحُكْمُ[10] بالشَّنَاءَةِ عنهما دُفْعَةً واحدةً حتَّى لايكونَ لأَحَدِهما مَزِيَّةٌ على الآخَرِ في ذلك الحُكْمِ، وهو مَعْنًى حَسَنٌ.[11]

قالَ: «ولا يجوزُ إدْخالُ «إنَّ» على «أَنَّ»».

---

(١) في ط: «في»، تحريف.

(٢) سقط من ط: «أنَّ».

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٣.

(٤) نقل كلام الزمخشري بمعناه، انظر المفصل: ٢٩٥-٢٩٦.

(٥) في ط: «الأول».

(٦) سقط من ط: «تقدير»، خطأ.

(٧) سقط من د: «على الموضع». خطأ.

(٨) في د: «والعطف إنَّما وقع باعتبار..».

(٩) في ط: «النفس».

(١٠) في ط: «بالحكم».

(١١) انظر الكشاف: ١/ ٣٥٤.

وقد تقدَّمَ عِلَّةُ ذلك، لأنَّا قد بيَّنَّا أنَّ «أنَّ» في كلامِهم لا تكونُ أوَّلاً لعِلَّتَيْنِ:[1]

إحْداهما[2]: أنَّه يُؤَدِّي إلى مُجامَعَتِها لأُخْتِها، ولابُدَّ من الفَصْلِ، وإذا جاءَ الفَصْلُ صَحَّ أنْ يُقَالَ: «إنَّ عندنا أنَّ زَيْداً في الدَّارِ»، وقَوْلُ النحويِّينَ: لا تُصَدَّرُ الجملةُ بأنَّ المفتوحةِ ليس على ظاهِرِه، وإنَّما يَعْنُون إذا وَقَعَتْ في الموضعِ الذي تَتَعَرَّضُ فيه لإدخالِ «إنَّ» المكْسورةِ عليها، أوْ في المَوْضعِ الذي تَدْخُلُ فيه «لَعَلَّ» على الوَجْهَيْنِ المتَقَدِّمَيْنِ في عِلَّةِ ذلك، فمنْ ذلك قَوْلُهم «لَوْلا أنَّ زَيْداً»، فهذا أوَّلُ الجملةِ، والخَبَرُ مُقَدَّرٌ بعد ذلك، ولكنَّه جازَ لأنَّه مَوْضعٌ لا تَقَعُ فيه «إنَّ» المكسورةُ ولا «لَعَلَّ»، كذلك قولُهم[3]:

. . . . إذا أنَّــه عَبْــدُ القَفَـــا واللَّهـــازِمِ

و«أنَّه عَبْدُ القَفَا» مُقَدَّرٌ بالمُبْتَدأ، والخَبَرُ مُقَدَّرٌ بعد ذلك، ولذلك أوَّلَه بقولِه[4]: «فإذا العُبوديَّةُ حاصِلةٌ»[5]، وهذا يَقْدَحُ في تعليلِ مَنْ علَّلَ بأنَّها إنَّما امْتَنَعَ تَصْديرُها لأدائها إلى إدْخالِ «إنَّ» عليها[6]، إذْ لو كان ذلك صَحيحاً لم يَجُزْ وقُوعُها مُتَقَدِّمَةً مفتوحَةً بعد «إذا»، لأنَّه يُؤَدِّي إلى إدْخالِ «إنَّ» عليْها، ألا تَرَى أنَّ «إنَّ» المكسورَةَ يَصِحُّ وقُوعُها أيْضاً بَعْدَ «إذا»، فلو كان/ هذا التعليلُ ٢٤٠ب صحيحاً لامْتَنَعَ وقُوعُها مُصَدَّرَةً بها الجملةُ بَعْدَ «إذا» لِمَا يُؤَدِّي إلى دُخولِ «إنَّ» [المكْسورَةِ][7] عليها كما قالوه[8] في التَصْديرِ بها في قَوْلِك: «أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ عندي»، وأنَّه امْتَنَعَ[9] لِمَا يُؤَدِّي إلَيْه مِنْ إدْخالِ «إنَّ» [المكسورَةِ][10] عليها، فإذن التعليلُ المستقيمُ هو إرادةُ الفَرْقِ بَيْنَها وبين «أنَّ» التي بمعنى «لَعَلَّ»، لأنَّه أمْرٌ مُحَقَّقٌ في جميعِ مَوَاقِعِها ومُطَّرِدٌ غَيْرُ مُنْتَقِضٍ، والتعليلُ بذلك إنَّما هو لأمْرٍ يُؤَدِّي إلى مُسْتَكْرَهٍ لا لأمْرٍ مُحَقَّقٍ، وهو مع ذلك مُنْتَقِضٌ على ما تَقَرَّرَ.

---

(١) انظر تعليل ذلك في الكتاب: ٣/ ١٢٤، والمقتضب: ٢/ ٣٤٣، والمسائل المنثورة: ١٧٦.

(٢) لم يذكر العلَّة الثانية.

(٣) تقدَّم البيت ورقة: ٢٣٤ أ من الأصل.

(٤) أي: الزمخشري، انظر المفصل: ٢٩٤.

(٥) بعدها في د: «أو ثابتة»، وليست في المفصل: ٢٩٤.

(٦) مَذْهَب سيبويه أنهم كرهوا الابتداء بأنَّ لئلاَّ يُشبِّهوها بالأسماء التي تعمل فيها إنَّ. انظر الكتاب: ٣/ ١٢٤.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) في ط: «كما أن يقولوا».

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠١، ٢/ ٣٩.

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قالَ: «وتُخَفَّفانِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهما، ومِنَ العربِ مَنْ يُعْمِلُهما»، إلى آخِرِه.

قالَ الشيخُ: قولُه: «وتُخَفَّفانِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهما» لا يَخْلو إمَّا أَنْ يُرِيدَ فيما وَقَعَ بَعْدهما مَلْفوظاً به، أَوْ فيما يُقَدَّرُ، فإنْ[1] أَرادَ فيما يُلْفَظُ به، وهو الظاهِرُ لأَنَّ «إنَّ» المكسورةَ لا يُقَدَّرُ بَعْدَها شَيْءٌ مَحْذوفٌ، كان غَيْرَ مُستقيمٍ من وَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أَنَّ المفتوحَةَ لم يكُنْ لها عَمَلٌ في هذا الاسْمِ الملفوظِ به في مِثْلِ قولِك: «عَلِمْتُ أَنْ زيدٌ مُنْطَلِقٌ»، لأَنَّ التقديرَ «علمْتُ أَنَّه زيدٌ مُنْطَلِقٌ» كما صَرَّحَ به آخِراً فقال: «وتقولُ: عَلِمْتُ[2] أَنْ زيدٌ مُنْطَلِقٌ والتقديرُ: أَنَّه زيدٌ مُنْطَلِقٌ». فكيفَ يَبْطُلُ عمَلُها عند التخفيفِ فيما لم يكُنْ لها عَمَلٌ فيه؟

والآخَرُ: هو أَنَّه قالَ: «ومن العربِ مَنْ يُعْمِلُهُما»، وجَعَلَ إِعْمالَهما جميعاً سائِغاً، وإِعْمالُ «أَنْ» المفتوحةِ في الظَّاهِرِ بَعْدَها شاذٌّ.

وإنْ أَرادَ[3] فيما يُقَدَّرُ فهو غَيْرُ مُسْتقيمٍ، لأَنَّه ذَكَرَ المكسورَةَ مَعَها، ولا مُقَدَّرَ مع المكسورَةِ، ولأَنَّه[4] [لَمَّا][5] ذَكَرَ مثالَ إِعْمالِ «أَنْ» المفتوحةِ أَنْشَدَ[6]:

فلو أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سأَلْتِني ... فِراقَكِ لم أَبْخَلْ وأَنْتِ صَديقُ

وجَعَلَ إِعْمالَها[7] في الظَّاهِرِ.

والأَوْلى أَنْ يُقالَ: «وتُخَفَّفانِ فيُلْغَيانِ فيما يُذْكَرُ بَعْدَهما، ومن العربِ مَنْ يُعْمِلُ «إنْ» المكسورةَ، وهو كثيرٌ وإِعْمالُ «أَنْ» المفتوحَةِ في الملفوظِ بَعْدَها ضرورَةٌ، ويَلْزَمُ تقديرُ اسْمِها ضميرَ شَأْنٍ مَحْذوفاً، وتكونُ الجملةُ التي بَعْدَها في مَوْضعِ خَبَرِها، وإِنَّما قَدَّرَ النحويُّون ضميرَ الشأْنِ في

---

(١) في د: «إنْ».

(٢) في المفصل: ٢٩٧: «وتقول في المفتوحة: علمت..».

(٣) قولُه: «وإنْ أراد» معطوف على قوله: «فإنْ أرادَ فيما يلفظ به..».

(٤) في ط: «لأنه».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) لم أقف على قائل البيت، وورد بلا نسبة في المنصف: ٣/ ١٢٨، والمخصص: ١٧/ ١٤٨، والإنصاف: ٢٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٧١-٧٣، واللسان (صدق)، ومغني اللبيب: ٢٩، والمقاصد للعيني: ٢/ ٣١١، والخزانة: ٢/ ٤٦٥، ويوم الرخاء يعني به قبل إحكام النكاح.

(٧) في د: «وجعل المصنف إعمالها..».

«أن» المفتوحَةِ المخفَّفَةِ كيفما وقَعَتْ ولم يُقَدِّروه في «إنْ» المكسورةِ ألْبَتَّة لأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهما: أنَّهم وجَدُوها داخِلَةً على الفِعْلِ الذي لا يَدْخُلُ على المبتدأ والخبرِ، فلو لم يُقَدَّر الضميرُ لخَرَجَتْ عن حقيقةِ وَضْعِها، بِخِلافِ «إن» المكسورةِ، فإنَّها لا تَدْخُلُ إذا دَخَلَتْ على فِعْلٍ إلاَّ وهو مِنَ الأَفْعالِ الداخِلَة/ على المبتدأ والخبرِ، فكانَ في ذلك تَوْفِيةٌ لِمَا تَقْتَضيه، وهذا التعليلُ ١٢٤١أ مستقيمٌ على مَذْهَبِ البصريِّين، فلذلك لم يُجِيزوا «إنْ قامَ لزيدٌ»[1].

والوَجْهُ الثاني: أنَّهم وجَدُوا «إن» المكسورَةَ عامِلَةً وهي مُخَفَّفَةٌ في الفصيحِ من الكلامِ، قالَ اللَّهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2] فجاءَ منصوباً في قراءَةِ كُلِّ مَنْ خَفَّفَ[3]، ولم تَجِئْ «أَنْ» المُخَفَّفَةُ المفْتُوحَةُ عامِلَةً في ملفوظٍ بَعْدَها إلاَّ ما ذكَرْناه مِنَ الضرورةِ، وهي أَوْلى في العَمَلِ بعد التخفيفِ من المكسورَةِ بدليلِ جَوازِ العَطْفِ على المكْسورةِ بالرَّفْعِ، وتقديرِ وُجودِها كالعَدَمِ، فإذا جاءَ الإِعْمالُ فيها[4] مَعَ ذلك فإعْمالُ المفتوحَةِ أَجْدَرُ، فلذلك قَدَّروا مَعَها ضميرَ الشَّأنِ، والذي يدُلُّكَ على ذلك وأَنَّ[5] العَرَبَ تَقْصِدُه قَوْلُ الشَّاعِرِ[6]:

فِي فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنَّ «إن» المخففة نافيه لا عمل لها، وهي عند البصريين مخففة من الثقيلة قد تعمل وقد تهمل، وإن وليها فعل لم يكن في الغالب إلاّ فعلاً ماضياً ناسخاً، انظر الكتاب: ٢/ ١٤٠، والبغداديات: ٣٧-٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٤-٣٥، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٤٩، والجنى الداني: ٢٠٩

(٢) هود: ١١/ ١١١

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر «وإنْ» «كلا لما» مخففة، انظر كتاب السبعة في القراءات: ٣٣٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٣٦-٥٣٧، والنشر: ٢/ ٢٩٠، والتيسير: ١٢٦، والإتحاف: ٢٦٠

(٤) في د: «في المكسورة».

(٥) في الأصل. ط: «أن»، وما أثبت عن د.

(٦) هو الأعشى، والبيت الشاهد ملفق من بيتين وردا في ديوان الأعشى وهما:

في فتي كسيوف الهند قد علموا ... أنْ ليس يَدْفَعُ عن ذي الحيْلة الحيَلُ
إمَّا تَرَيْنَا حُفَاة لا نعالَ لنا ... إنَّا كذلك ما نَحْفَى ونَنْتَعِلُ

ديوانه: ٥٩

والبيت الشاهد بالرواية التي أثبتها ابن الحاجب ورد منسوباً إلى الأعشى في الكتاب: ٢/ ١٣٧، ٣/ ١٦٤، ٣/ ٤٥٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢، والإنصاف: ١٩٩، والمقاصد للعيني: ٢/ ٢٨٧، والخزانة: ٣/ ٥٤٧.

فلولا أنَّ الضميرَ مُقَدَّرٌ لم يَسْتَقِمْ تَقْديمُ الخبرِ ههنا، فالذي سَوَّغَ التقديمَ كَوْنُها جملةً واقعةً خَبَراً، وقالَ سيبوَيْهِ[1]: «لم يَحْذِفوا» يَعْني في أن المفتوحةِ المَخَفَّفَةِ، «لأنْ يكونَ الحذْفُ يُدْخِلُه في حُروفِ الابْتداءِ بِمَنْزِلةِ إنَّ[2]، ولكنَّهم حذفوا» يَعْني النونَ من المفتوحةِ «كما حَذَفوا الإضْمارَ» يَعْني ضميرَ الشَّأنِ الذي هو اسْمُها، «وجَعَلُوه[3] علماً لِحَذْفِ الإضمارِ» يَعْني حَذْفَ النونِ، فَفُهِمَ من ذلك أنَّ اسْمَها لابُدَّ من تقديرِهِ مُضْمَراً، وقال أيْضاً[4]: «لاتُخَفِّفُها في الكلامِ أبداً وبَعْدَها الأسْماءُ إلاَّ وأنْتَ تُريدُ الثقيلةَ مُضْمَراً فيها اسْمٌ[5] مَعْلومٌ[6]»، وقالَ أيْضاً في هذا البابِ[7]: «والدَّليلُ على أنَّهم إنَّما يُخَفِّفونَ على إضْمارِ الهاءِ أنَّكَ تَسْتَقْبِحُ «قَدْ عَرَفْتُ أنْ يَقولُ ذاك»، حتى تقولَ: «أنْ لايَقُولُ ذاكَ[8]»، أوْ تُدْخِلَ السِّينَ[9] أوْ قَدْ»، وهذا كُلُّه تَصْريحٌ بوُجوبِ الإضْمارِ على ما ذكَرْنا.

فإنْ زَعَمَ زاعِمٌ أنَّ التقديمَ إنَّما جازَ لبُطْلانِ عَمَلِ «أنْ» فصارَ مبتدأً وخَبَراً، والمبتدأُ والخَبَرُ يَسوغُ فيه التقديمُ، فهو باطِلٌ بامْتِناعِ «إنْ مُنْطَلِقٌ لَزَيْدٌ»، فدَلَّ ذلك على أنَّهم يَعْتَبِرون بعد تَخْفيفِها في امْتِناعِ تَقْديمِ الخَبَرِ ما يَعْتَبرونه مَعَ التشديد.

قالَ: «ويَقَعُ بَعْدهما الاسْمُ والفعْلُ».

قال الشيخُ: [والفعلُ الذي يَقَعُ بَعْدَ المكسورةِ يَجِبُ أنْ يكونَ من الأفْعالِ الدَّاخلةِ على المبتدأ والخَبَرِ][10]، وإنَّما كان كذلك لِمَا ذكَرْناه من أنَّ أصْلَ وَضْعِها[11] أنْ تدخُلَ على المبتدأ والخَبَرِ/ في المعنى، وقد تَبَيَّنَ أنَّه لايُقَدَّرُ فيها ضميرُ شَأْنٍ يكونُ اسْماً لها بدليلِ ﴿وإنْ كُلاًّ﴾[12]، فاعْتُبِرَ في الفعلِ

٢٤١ب

(١) الكتاب: ٢/ ١٣٧.

(٢) بعدها في الكتاب: «ولكنَّ».

(٣) في الكتاب: «وجعلوا الحذف».

(٤) الكتاب: ٣/ ١٦٣-١٦٤.

(٥) في الكتاب: «الاسم».

(٦) سقط من الكتاب: «معلوم».

(٧) الكتاب: ٣/ ١٦٥.

(٨) سقط من الكتاب: «يقول ذاك».

(٩) في الكتاب: «أو تدخل سوف أو السين..».

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١١) في د: «وضع إن مكسورة».

(١٢) هود: ١١/ ١١١، سلفت الآية: ٢/ ١٨١.

الذي بَعْدَها أَنْ يكونَ كذلك ليُوَفَّرَ علَيْها ما تَقْتَضيه من الجملة الاسميَّةِ.

«وجَوَّزَ الكوفيُّون غَيْرَه».

وقد وَقَعَ ذلك في كلامِهم نادراً على ما أَنْشَدَه من قوله[1]:

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   حلَّتْ علَيْكَ عُقُوبَةُ المتعمِّدِ

وليس بالجيِّدِ لأَنَّه مُخَالِفٌ للقياسِ واسْتِعْمالِ الفُصَحاءِ، أَمَّا مُخَالَفَتُه لاسْتِعْمالِ الفُصَحاءِ فلأَنَّه لم يُوجَد في القرآنِ ولا في كلامٍ فَصيحٍ.

وَوَجْهُ مَذْهَبِ الكوفيين إذا صَحَّ[2] التَّمسُّكُ بِمَا رَوَوْه تقديرُ الضميرِ في مِثْلِ ذلك، أَوْ تَنْزيلُ الجملةِ الخبريَّةِ الفعليَّةِ مَجَرَى الاسميَّةِ، كما أَجْرَوا «إِنَّما قامَ زيدٌ» مُجْرَى «إِنَّما زيدٌ قائمٌ» وكما أَجْرَوا «عَلِمْتُ ما قامَ زيدٌ» مُجْرَى «عَلِمْتُ ما زيدٌ قائماً»، فلا بُعْدَ في مِثْلِ ذلك [فَقَوْلُنا: «إِنَّما قامَ زيدٌ» حصر الأَوَّلِ في الثاني و«إِنَّما زيدٌ قائمٌ» حَصْرُ الثاني في الأَوَّلِ][3].

قالَ: «وتَلْزَمُ المكسورَةَ اللَّامُ في خَبَرِها».

سَواءٌ أُعْمِلَتْ أَوْ لم تُعْمَلْ، لأَنَّه لو لم يُدْخِلوا اللَّامَ لالْتَبَسَتْ بالنافيةِ مع الجملتَيْنِ جميعاً، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: «إِنْ زيدٌ مُنْطَلِقٌ» و«إِنْ قامَ زَيْدٌ» جازَ أَنْ يكونَ المعْنَى: ما زيدٌ مُنْطَلِقٌ وما قامَ زيدٌ، وجازَ أَنْ تكونَ المخَفَّفَةَ، فيكونَ المعنى: زيدٌ مُنْطَلِقٌ وقامَ زيدٌ، وإذا جِئْتَ باللَّام تَمَيَّزت المخَفَّفَةُ، وسُمِّيت هذه اللَّام الفارِقَةَ لذلك[4].

قالَ: «والمفْتُوحَةُ يُعَوَّضُ[5] عَمَّا ذَهَبَ مِنْها أَحَدُ الأَحْرُفِ الأَرْبَعَةِ حَرْفُ النَّفْي وقَدْ وسَوْفَ والسِّين».

---

(١) هي عاتكة بنت زيد بن نفيل، والبيت في المقاصد للعيني: ٢/ ٢٧٨، والخزانة: ٤/ ٣٤٨، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ٦٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٧٢

(٢) في د: «ووجه ما قاله الكوفيون «إنْ تزينك لنَفْسُك وإنْ تَشِينُكَ لَهِيَه» إذا صَحَّ...»، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) بعدها في د: «قال الشاعر:

أَنا ابْنُ أُبَاة االضَّيْمِ من آلِ مالك   وإنْ مالكٌ كانتْ كِرَامَ المعادن»

والبيت للطرماح، وهو في ديوانه: ٥١٢، والمقاصد للعيني: ٢/ ٢٧٦.

(٥) بعدها في د: «في الأكثر»، وليست في المفصل: ٢٩٧

وأَرَادَ أَنَّها تُعَوِّضُ مع الفِعْلِ، ولكنَّه استَغْنَى عنه، لأَنَّ «قَدْ» و«سَوْف» و«السِّينَ» لا تَدْخُلُ إلاَّ على الأَفْعالِ، فَعُلِمَ أَنَّ التَّعْويضَ فيه، ولمَّا أُدْخِلَ حَرْفُ النَّفْيِ مَعَهَا اغْتُفِرَ[1] أَمْرُه، وكانَ الأَوْلَى أَنْ يُبَيِّنَ ذلك، ثمَّ أَخَذَ يُمَثِّلُ فلم يُمَثِّلْ على ترتيبٍ مستقيمٍ لا على ما قَدَّمَه مِنْ[2] أوَّلِ الفَصْلِ ولا على تَرتيبٍ آخَرَ، وذلك أَنَّ الذي رتَّبَه هو تَقْديمُ تخفيفهما وإبْطالُ العَمَلِ فيهما، ثمَّ إعْمالُهما، ثمَّ وقُوعُ الاسْمِ والفِعْلِ بَعْدَهما، وتَمْثيلُه أَوَّلاً مُستَقيمٌ في المكسورَةِ مُلْغاةً ثُمَّ مُعْمَلَةً، ثمَّ مثَّلَ بَعْدَ ذلك بالمَفْتوحَةِ المُعْمَلَة، وكانَ الأَوْلَى تقْديمَه المَفْتوحَةَ المُلْغاةَ لأَنَّها الوَجْهُ، وإعْمالُها شاذٌّ، فَتَرَكَ تَمْثيلَه ههنا بالكُلِّيَّة ثُمَّ ذكَرَه في آخِرِ الفَصْلِ، ثُمَّ مَثَّل بدُخُولِ المكْسورَةِ على الفِعْلِ، وهو مُسْتَقيمٌ لو كانَ قَدَّمَ بتمْثيلِ ٢٤٢أ المَفْتوحَةِ/ مُلْغاةً، ثُمَّ مَثَّل بمَذْهبِ الكوفيِّين في دُخُولِها على الفِعْلِ غَيرِ الدَّاخِلِ على المُبْتَدأ والخَبَرِ، ثُمَّ مَثَّلَ بما ذكَرْنا أَنَّه يَنْبَغي تَقْديمُه، وهو بأَنْ المفتوحَةِ المُلْغاة[3]، فقالَ: «وتقولُ: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، والتقديرُ: أَنَّه زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، قالَ اللَّه تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]».

وكانَ يَنْبَغي أَنْ يُمَثِّلَ بالمَفْتوحَةِ الدَّاخِلَةِ على الفِعْلِ على حَسَبِ تَرْتيبِه، وقَد تَقَدَّمَ الكلامُ على جميعِ ذلك، وأَنْشَدَ[5]:

في فِتْيَةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

والتقديرُ: أَنَّه هالكٌ على ما تَقَدَّمَ.

ثمَّ مثَّل بدُخول «أَن» المفتوحَةِ على الفِعْلِ فقالَ: «وتقول[6]: عَلِمْتُ أَنْ لا يَخْرُجُ زَيْدٌ وأَنْ قد خَرَجَ وأَنْ سَيَخْرُجُ وأَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ».

والتقديرُ عنْدنا أَنَّه في الجميعِ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُه، والتَزَمُوا تَعْويضَ هذه الحُروفِ تَنْبيهاً على أَنَّها لَيْسَتْ «أَن» الناصبةَ للفِعْلِ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ، ولم يُمْكِنْهُم التَّعْويضُ بها مَعَ حَرْفِ النَّفْيِ لِتَعَذُّرِ

---

(١) في حاشية د: «قوله: اغتفر لأَنَّ «لا» ما كان مختصاً بالفعل بخلاف قد وسوف والسين»، ق: ١٧٨أ.

(٢) في ط: «في».

(٣) بعدها في د: «لأن إلغاءها أكثر».

(٤) يونس: ١٠/١٠

(٥) تقدَّم البيت: ٢/ ١٨١.

(٦) سقط من المفصل: ٢٩٨: «وتقول».

اجْتِماعِها مَعَها [لِعَدمِ المُلاءَمَةِ بَيْنَهما][1]، فاسْتَغْنَوْا بَحرْفِ النَّفْيِ لَمَّا كانَ زِيادَةً مُضَادّاً لها، أَلاَ تَرَى أَنَّه لايَصِحُّ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَه وبَيْنَ السِّينِ وأُخْتِها ولا بَيْنَه وبَيْنَ قَدْ، لأَنَّ تلكَ حُروفُ إِثْباتٍ فلا يَصِحُّ جَمْعُها مَعَ حُروفِ[2] النَّفْيِ.

قالَ: «والفِعْلُ الذي يَدْخُلُ على المَفْتوحَةِ مُشَدَّدَةً أَوْ مُخَفَّفَةً يَجِبُ أَنْ يُشاكِلَها في التَّحقيقِ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: كأَنَّهم قَصَدُوا إلى المُشاكَلَةِ بَيْنَ «أَنْ» والفِعْلِ الذي يَدْخُلُ علَيْها، وذلك لأَنَّهم لو أَدْخَلُوا علَيْها غَيْرَ أَفْعالِ التَّحْقِيقِ لكان مَعَها كالمُضادِّ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: «أَتَمَنَّى أَنَّكَ تَقومُ» لكانَ «أَنَّكَ» دالاً على ثُبوتِ ما في حَيِّزِه وتَحْقِيقِه، و«أَتَمَنَّى» دالٌّ على تَوَقُّعِه والشَّيءُ الواحِدُ لايكونُ مُتَوَقَّعاً حاصِلاً، فلذلك لم يُدْخِلُوا علَيْها إلاَّ هذه الأفْعالَ، وما قارَبَها، فلمَّا ثَبَتَ امْتِناعُ دُخولِ أَفعالِ الرَّجاءِ والطَّمَعِ على المُشَدَّدةِ في كِلا وَجْهَيْها الْتَزَمُوا أَنْ لا يُدْخِلُوا أَفْعالَ التَّحْقيقِ إلاَّ على المشدَّدةِ لتَحْصُلَ المُشاكَلَةُ بَيْنَهما كما حَصَلَتْ في غَيْرِهما.

قالَ: «وما فيه[3] وَجْهان».

يَعْني: وما لَهُ جِهَتانِ شُبِّهَ بكُلِّ واحِدٍ منْهما، فأُدْخِلَ علَيْهما[4] جميعاً كَظَنَنْتُ لانْتِفاءِ ما ذكَرْناه بالنِّسبةِ إلَيْهما، فإذا أَدْخَلْته على المُشَدَّدة/ أَو المُخَفَّفَة فلأَنَّكَ قَصَدْتَ ثُبُوتَه، والأَشْياءُ تَثْبُتُ بالظَّنِّ بخِلافِ ٢٤٢ب تَمَنِّيها والطَّمَعِ فيها، وإذا أَدْخَلْتَه على «أَن» النَّاصِبَةِ للفِعْلِ اسْتَقامَ أَيْضاً، لأَنَّه بمَعْنى المَصْدرِ، فيَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مَظْنوناً، وقد عُلِمَ بذلك مَواضِعُ «أَن» الناصبةِ ومَواضِعُ «أَنَّ» المُثَقَّلَةِ والمُخَفَّفَةِ منها، وذلك أَنَّ لَفْظَ «أَنْ» إِمَّا أَنْ يُذْكَرَ بفِعْلٍ قَبْلَها مُسَلَّطاً علَيْها أَوْ لا، فإِنْ كانَ بفِعْلٍ مُسَلَّطٍ عَلَيْها فلا يَخْلو إِمَّا أَنْ يكونَ فِعْلَ تَحْقِيقٍ أَوْ [فِعْلَ][5] ظَنٍّ أَوْ غَيْرَهُما، والأَوَّل يَتَعَيَّنُ للمُشَدَّدَةِ والمُخَفَّفَةِ منْها، والثَّاني يجوزُ فيه الأَمْرانِ[6]، والثالثُ يَتَعَيَّنُ للناصبةِ[7]، وإِنْ لم يَكُنْ قَبْلَها فِعْلٌ مُسَلَّطٌ عَلَيْها فلا يَخْلو إِمَّا أَنْ تكونَ مُصَدَّراً بها الجملَةُ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «حرف».

(٣) في حاشية د: «قوله: وما فيه، أي أن التي فيها وجهان للشك واليقين» ق: ١٧٨ب.

(٤) في حاشية د: «عليهما، أي على أن المصدرية والمخففة» ق: ١٧٨ب.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في الأصل. ط: «والثاني يتعين للناصبة». خطأ، وما أثبت عن د.

(٧) في الأصل. ط: «والثالث يجوز فيه الأمران». خطأ، وما أثبت عن د.

أَوْلا ، فإنْ صُدِّرَ بها الجملَةُ تَعَيَّنت النَّاصبةُ للفعْلِ ، مِثْلُ قَوْلِه تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[١] ، وإنْ لم يُصَدَّرْ بها جازَتَا جميعاً ، كقولِك : «حَسَنٌ أنْ تَقومَ» و«حَسَنٌ أنَّكَ تقومُ» وبهذا الضابطِ تَعْلَمُ مَوْضعَ[٢] تَعْيينِ «أَن» الناصبةِ وتَعيينِ غَيْرِها ومَوْضعَ تَجْويزِ الأَمْرَيْنِ مُنْشِئاً كُنْتَ أوْ سامعاً .

قالَ : «وتَخْرُجُ المكسورَةِ إلى مَعْنى أَجَلْ» .

هذا قَوْلُ كثيرٍ من النَّحويِّين[٣] وقد ردَّه بَعْضُهم[٤] ، وحَمَلَ البيْتَ الذي هو[٥] :

بَكَرَ العَوَاذِلُ . . . .

على أنَّه أرادَ «إنَّ» المُؤَكِّدَةَ[٦] ، وأَدْخَلَها على اسْمِها وحَذَفَ الخَبَرَ للعلْمِ به ، يَعْني أنَّ الأَمْرَ كذلك ، وليس ببعيدٍ عن الصَّوابِ ، بل هو الظَّاهِرُ ، والذي يَجْعَلُها بمَعْنى نَعَمْ يَجْعَلُ هذه الهاء هاءَ السَّكْتِ كأنَّه قالَ : إنَّ ، وأَلْحَقَ هاءَ السَّكْتِ بها للوَقْفِ ، وما وَرَدَ في[٧] كلامِ ابنِ الزُّبَيْرِ[٨] جواباً

---

(١) البقرة : ٢/ ١٨٤ .

(٢) في د : «وهذا ضابط تعلم به موضع» .

(٣) انظر الكتاب : ٣/ ١٥١ ، ومعاني الحروف للرماني : ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢-٣٣ .

(٤) منهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، انظر غريب الحديث : ٢/ ٢٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ١٤٨ ، ووقع تحريف في اسمه فجاء بلفظ «أبو عبيدة» في الجنى الداني : ٣٩٨ ، ومغني اللبيب : ٣٦ ، والهمع : ١/ ١٤١ ، وذكر أبو عبيدة مجيء «إنَّ» بمعنى أجل ولم يعقب ، انظر مجاز القرآن : ٢/ ٢١-٢٢ .

(٥) سقط من د : «الذي هو» ، والبيت :

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ

والشاهد في البيت الذي يليه وهو :

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاَ ... كَ وقد كَبِرْتَ فقُلْتُ : إنَّهْ

والبيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وهما في ديوانه : ٦٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/ ٧٨ ، وهما بلا نسبة في الكتاب : ٣/ ١٥١ ، والثاني منهما بلا نسبة في الكتاب : ٤/ ١٦٢ «والصَّبُوح : الشرب صباحاً ، أي يلمنني على ذلك بعد المشيب» ، شرح المفصل لابن يعيش : ٨/ ٧٨ .

(٦) بعدها في ط : «المكسورة» .

(٧) في د : «من» .

(٨) هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، بويع بالخلافة سنة ٦٤هـ وقتل سنة ٧٣هـ ، انظر فوات الوفيات : ٢/ ١٧١-١٧٥ ، والإصابة : ٤/ ٨٩-٩٥ .

للقائِلِ[1] له: «لَعَنَ اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْني إليك»[2]: «إنَّ وراكِبَها»[3] ليس له وَجْهٌ إلاَّ مَعْنى نَعَمْ، ولولا ذلك لكان القولُ بأنَّها الناصبةُ في البيت مُتَعَيِّناً، وإذا ثَبتَ في غَيْرِهِ احْتَمَلَ البَيْتُ الوَجْهَيْن، إلاَّ أَنَّ حَمْلَه على الناصبةِ أَوْلَى، لأَنَّه الأَكْثَرُ، فإنْ عُورِضَ بحَذْفِ الخَبَرِ فَحَذْفُ الخبرِ سائغٌ كثيرٌ[4] عند قيامِ القرينةِ أكْثَرَ من اسْتِعْمالِ «إنَّ» بمعنى نَعَم، فكان أَوْلَى لذلك.

قالَ: «وتَخْرُجُ المفتوحةُ إلى مَعْنى لعَلَّ، كقولِك: ائتِ السُّوقَ أَنَّك تَشْتَري لحْماً»[5].

أيْ: لعَلَّكَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[6] في قراءة مَنْ قَرأ / ٢٤٣أ بالفَتْح[7]، لأَنَّها لو جُعِلَتْ مُتَّصلةً بما قَبْلَها لتَغَيَّرَ المعْنَى إلى خِلافه، وصارَ عُذْراً لهم، والآيَةُ سِيقَتْ رَدّاً عليهم في قوله تعالى: ﴿لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾، فقيلَ: «وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنون» رَدّاً علَيْهم في المعنى، كما جاءَ هذا المعْنَى في غَيْرِ مَوْضِعٍ، ويَدُلُّ علَيْه ما بعد ذلك مِنْ قولِه تعالى: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[8]، فهذا يُعْلِمُك أَنَّ الكلامَ جاءَ رَدّاً علَيْهم لاتَصْديقاً لَهُمْ[9]، فإذا حُمِلَ «أَنَّها» على الاتِّصال، بـ «يُشْعِرُكُمْ» على أنَّه[10] فاعِلٌ لـ«يُشْعِرُكُمْ» صارَ المعْنَى تَوْبيخَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهم لايُؤْمِنون، وهو عَكْسُ المعْنَى المتَقَدِّم، لأَنَّه في المعْنَى تَحْقيقٌ لِمَا قَصَدوه، وقد عُلِمَ أَنَّه رَدٌّ علَيْهم، فكيفَ يَرُدُّ عليهم قولَهم بتحقيقِه؟

وقد حَمَلَه بَعْضُهم على أَنْ تكونَ «لا» زائدةً[11]، فيَسْتقيمُ المعنى، لأَنَّه يَصيرُ تَوْبيخاً لِمَنْ يَزْعُمُ

---

(١) في د: «في جواب القائل».

(٢) بعدها في د: «قال».

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣.

(٤) بعدها في د: «إذا كان نكرة عند..».

(٥) انظر ما سلف: ق: ٢٣٣ أ من الأصل.

(٦) الأنعام: ٦/ ١٠٩، وسلفت الآية ق: ٢٣٣ أ من الأصل.

(٧) قرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي «أنها» بالفتح، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو «إنها» مكسورة الألف، وذكر سيبويه أن أهل المدينة يقولون: «أنها» بالفتح، انظر الكتاب: ٣/ ١٢٣، وكتاب السبعة: ٢٦٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥ والنشر: ٢/ ٢٦١، والتيسير: ١٠٦.

(٨) الأنعام: ٦/ ١١٠، والآية ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ﴾.

(٩) في د: «لقولهم».

(١٠) في د: «أنها».

(١١) ذهب إلى هذا الكسائي والفراء، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٩٠، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٨٤.

أَنَّهم يُؤْمِنون، وفيه رَدٌّ لقَوْلِهم، ويجوزُ أَنَّها على ظاهِرِها لغَيْرِ «لَعَلَّ» على مَعْنى التعليلِ لتوْبيخِهم على ذلك، وجَواباً لسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، كأَنَّه قِيلَ[1]: لِمَ وُبِّخُوا على ذلك؟ فقيل: لأَنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنون.

قالَ: «لكنَّ هي للاسْتِدْراكِ»، إلى آخره.

قالَ الشيخُ: وَضْعُ «لكنَّ» على أَنْ يكونَ ما بَعْدَها مُخالفاً لِمَا قَبْلَها على ما تَقَرَّرَ عند ذِكْرِ دُخُولِ اللام مَعَ «إنَّ»، فإذا كان ما قَبْلَها نَفْياً كانَ ما بَعْدَها إِثْباتاً وبالعَكْسِ، وليس المَقْصودُ صورَةَ النفْيِ والإِثْبات، وإنَّما المُعْتَبَرُ المعْنَى، فلو قلْتَ: «سافَرَ زَيْدٌ لكنَّ عَمراً أَقامَ» استقامَ[2]، لأَنَّ المعْنَى: لكنَّ عَمْراً ما سافَرَ[3]، وكذلك لو قلْتَ: «ما سافَرَ زَيْدٌ لكنَّ عَمْراً لم يُقِمْ» كانَ مُستَقِيماً، لأَنَّ المعنى: لكنَّ عَمْراً سافَرَ، فاستَقامَ في الجميعِ لحُصولِ الغَرَضِ في المُخالَفَةِ بَيْنَ ما بَعْدَها وما قَبْلَها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[4]، لأَنَّ المعْنَى: ولكنَّ اللّهَ ما أَراكَهُمْ كثيراً، فاستَقامَ لهذا المعْنَى على ما تَقَدَّمَ، وإنَّما فُهِمَ ذلك من قَوْلِه: «ولكنَّ اللّهَ سَلَّمَ» لكونِه جاءَ في سياقِ «لَوْ»، و«لَوْ» تَدُلُّ على امْتِناعِ الشَّيْءِ لامْتِناعِ غَيْرِه، فدَلَّ[5] على أَنَّ الإِراءَةَ مُمْتَنِعةٌ في المعنى، فلمَّا قِيلَ: «ولكنَّ اللّهَ سَلَّمَ» عُلِمَ إِثْباتُ ما فُهِمَ إِثْباتُه أَوَّلاً، وهو سَبَبُ/ التسليمِ، وهو نَفْيُ الرُّؤْيَةِ، فَعُلِمَ أَنَّ المعنى: ولكنَّ اللّهَ ما أَراكَهُم كثيراً ليُسَلِّمَكُمْ، فحُذِفَ السَّبَبُ وأُقِيمَ المُسبَّبُ مُقامَه. ٢٤٣ب

قالَ: «وتُخَفَّفُ فَيَبْطُلُ عَمَلُها كما يَبْطُلُ عَمَلُ «إنَّ» و«أَنَّ»».

لم يُرِدْ تَشْبيهَها بهما في جَوازِ الإِعْمالِ لأَنَّها لا تَعْمَلُ إذا خُفِّفَتْ، بخلافِ «إنَّ» و«أَنَّ»، وإنَّما لم يُعْمِلوها لأَنَّها أَشْبَهَتْ بالتخفيفِ «لكنْ» العاطفَةَ في اللَّفْظِ والمعنى، فأُجْرِيَتْ مُجْرَاها في تَرْكِ العَمَلِ، بخِلافِ «إنْ» و«أَنْ»، فإنَّهما ليس لَهُما ما يَجْرِيانِ عليْه في مَنْعِ العَمَلِ.

«وتَقَعُ في حروفِ العَطْفِ على ما سَيَجِيءُ بيانُه إنْ شاءَ اللّهُ تعالى».

---

(١) سقط من د: «قيل»، خطأ.

(٢) في د: «جاز».

(٣) بعدها في د: «أو المعْنَى ما سافر».

(٤) الأنفال: ٨/ ٤٣.

(٥) في د: «يدل».

قالَ:

«كأَنَّ للتشبيهِ رُكِّبتِ الكافُ مع أَنَّ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: جَعَلَ «كأَنَّ»[1] مُرَكَّبَةً من كاف التشبيهِ و«أَنَّ»، ولا دليلَ يَدُلُّ على ذلك لاحْتمالِ أَنْ تكونَ كلمةً برَأْسِها للتشْبِيهِ، كما أَنَّ «لَيْتَ» كلمةٌ[2] برَأْسِها للتَّمنِّي[3]، وهو الأَوْلى لأَوْجُهٍ[4]:

أَحَدُها: أَنَّ التَرْكيبَ على خِلافِ الأَصْلِ.

وثانيها: أَنَّ [«إنَّ»][5] وأَخَواتِها غَيْر مُرَكَّبَةٍ[6].

وثالثها: أَنَّها لو كانت مُرَكَّبَةً[7] لأَدَّى إلى[8] أَنْ يكونَ جاراً ومَجْروراً[9]، ولايستقيمُ من الجارِّ والمجرورِكلامٌ، ونحنُ نَقْطَعُ بأَنَّه كلامٌ مُسْتَقِلٌّ، ولايُفيدُه أَنَّ الأَصْلَ «إنَّ زَيْداً كالأَسَدِ»، فإنَّه لَمَّا أَدْخَلَ حَرْفَ الجَرِّ وَجَبَ أَنْ تكونَ «أَنَّ» مفتوحةً [وإذا وَجَبَ أَنْ تكونَ «أَنَّ» مفتوحةً][10] صارَ جاراً ومجروراً، والذي أَوْقَعَ مَنْ قالَ بالتركيب ما رأَى من صورةِ الكافِ في قوله: «إنَّ زيداً كالأَسَدِ» واسْتِقامَةَ تَقْديمِها صورةً لتَدُلَّ على التشبيهِ من أَوَّلِ الأَمْرِ، وهذا[11] لو سَلِمَ من الوَجْهِ الثالثِ لكانَ جَيِّداً، ولكنَّه غَيْرُ مستقيمٍ لِمَا ذَكَرْناه.

---

(١) في د: «جعل المصنف كأن...».

(٢) سقط من د: «كلمة».

(٣) مَذْهَب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه وأَنَّ، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة، انظر الكتاب: ٣/ ١٥١، والمسائل المنثورة: ١٨٨ والخصائص: ١/ ٣١٧، والجنى الداني: ٥٦٨، ومغني اللبيب: ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) في د: «وهو اولى أَنْ تكون غَيْر مركبة لوجوه..».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) بعدها في د: «فهي مثلها».

(٧) سقط من ط: «وثالثها أنها لو كانت مركبة». خطأ.

(٨) في د: «لو كانت مركبة من كاف التشبيه وأَنَّ ولا دليل على ذلك الاحتمال مع أَنَّه يُؤَدِّي إلى..».

(٩) بهذه الأوجه استدلَّ صاحب «رصف المباني» على أن كأن بسيطة، انظر رصف المباني: ٩٧-٩٨، والجنى الداني: ٥٦٩.

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١١) سقط من ط: «وهذا». خطأ.

قال: «وتُخَفَّفُ فَيَبْطُلُ عَمَلُها»، إلى آخره.

قال الشيخُ: إذا خُفِّفَتْ جازَ إعْمالُها وإلْغاؤُها[1]، إلاَّ أنَّ الإلْغاءَ أكْثَرُ، وهذا مِمَّا يَدُلُّكَ على أنَّها ليسَتْ مُرَكَّبَةً، لأنَّها لو كانَتْ مُرَكَّبَةً لكان حُكْمُها حُكْمَ «أَنْ» المفتوحةِ، و«أَنْ» المفتوحةُ لاتَعْمَلُ إلاَّ في المُضْمَرِ[2] على ما تَقَرَّر، وهذه إنَّما تَعْمَلُ في الظاهِرِ، وأمَّا قولُه[3]:

ويَوْمــاً تُوَافِينــا بوَجْــهٍ مُقَسَّــمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَــةٌ تَعْطُـو إلـى وارِقِ السَّــلَمْ

فإنَّما جاءَ الخَفْضُ فيه على أَنْ تكون «أنْ» زائدةً، وأمَّا النَّصْبُ والرَّفْعُ فعَلَى أَنْ تكونَ مَخَفَّفَةً من الثقيلةِ، فإذنْ ليس الخَفْضُ إلاَّ بتأويل الجَرِّ بالكافِ و«أَنْ» حَرْفٌ زائدٌ كما تُزادُ بَعْدَ لَمَّا في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا﴾[4] وشِبْهِهِ، إلاَّ أنَّ زِيادَتَها مَعَ الكاف قليل/ . ٢٤٤أ

قالَ: «لَيْتَ مَعْناها التَّمَنِّي»[5].

ولذلك وَجَبَ أَنْ تكونَ مُتَقَدِّمَةً [في أَوَّلِ الكلام][6].

«ويجوزُ عند الفَرَّاءِ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى أَتَمَنَّى».

فَيُنْصَبُ بها الجُزْآنِ تَشْبيهاً لها بِفعْلِ التَّمَنِّي لَمَّا وافَقَتْه في معناه، فتقولُ: «لَيْتَ زَيْداً قائماً»، كما يُقالُ: «أَتَمَنَّى زيداً قائماً»، والكسائِيُّ يُجَوِّزُ ذلك على تقدير «كانَ»[7]، فيقولُ: «لَيْتَ زيداً قائماً»

---

(١) بعدها في د: «كما في إنَّ».

(٢) سقط من ط: «إلا في المضمر». خطأ.

(٣) اختلف في اسمه، فقد نسب البيت في الكتاب: ٢/ ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٨٣ إلى ابن صَريم اليشكري، ونسبه صاحب الإنصاف: ٢٠٢ إلى زيد بن أرقَم، وذكر العيني والبغدادي الاختلاف في نسبته إلى أرقم بن علباء اليشكري وابن صريم اليشكري وباغت اليشكري، انظر المقاصد: ٢-/ ٣٠١، والخزانة: ٤/ ٣٦٤-٣٦٥، وورد بلا نسبة في المنصف: ٣/ ١٢٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣.
توافينا: تأتينا، المقسَّم: المحسَّن، تعطو: تُناول وضُمِّن مَعْنى تميل، وارِق: لغة في مورِق، السَّلمَ: ضرب من الشجر، الخزانة: ٤/ ٣٦٦.

(٤) العنكبوت: ٢٩/ ٣٣، والآية ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾.

(٥) في المفصل: ٣٠٢: «ليت هي للتمني».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سلفت الإشارة إلى هذين المذهبين، انظر ورقة ٤٦ ب من الأصل.

على معنى: لَيْتَ زَيْداً كان قائماً، وما ذكروه لادليلَ علَيْه إلاَّ ما توهَّموه[1] مِنْ قوله[2]:

يـــالَيْتَ أَيَّـــامَ الصِّبَـــا رَوَاجِعَـــا

وهذا مُحْتَمِلٌ أَنْ يُوَجَّهَ على ما ثَبَتَ من لغتِهم، فلا يَنْبغي أَنْ يُحْمَلَ على وَجْهٍ لم يَثْبُتْ مَعَ احْتِماله ما ثَبَتَ عَنْهم، والوَجْهُ أَنْ يُحْمَلَ على أَنَّ خَبَرَ «لَيْتَ» مَحذوفٌ و«رَوَاجِعا» حالٌ من الضمير المقدَّرِ[3] فيه، فيكونُ التقديرُ: يالَيْتَ أَيَّام الصِّبا لنا رَوَاجِعًا، فـ«رَوَاجِعًا» حالٌ من الضميرِ المرفوعِ المُسْتَتِرِ في «لَنَا»[4] الرَّاجعِ إلى أَيَّام، مِثْلُ قولك: «زَيْدٌ في الدَّارِ قائماً»، وهذا سائغٌ في لغتِهم ثابتٌ، فَحَمْلُه علَيْه أَوْلَى من حَمْلِهِ على ما لم يَثْبُتْ في لغَتِهم مِثْلُه، وكذلك الكلامُ[5] عليه وعلى الكسائيِّ واحِدٌ، وإِنْ كان ما ذكَرَه الكِسائيُّ قد ثَبَتَ أَيْضاً مِثْلُه في إِضْمارِ «كان» إلاَّ أَنَّه[6] قليل ليس بقياسٍ، وهذا كثيرٌ جارٍ على طريقِ القياسِ فيما دَلَّ علَيْه القرينَةُ، فكانَ المَصِيرُ إِلَيْه أَوْلَى.

قال: «وتقولُ: لَيْتَ أَنَّ زَيْداً خارِجٌ، وتَسْكُتُ»، إلى آخره.

فتُدْخِلُها على «أَنَّ» المفتوحةِ، وتَسُدُّ مَسَدَّ ما تَحْتاجُ إليه من اسْمها وخَبَرِها كما سَدَّتْ في قولك: «ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً خارِجٌ»، ومَنْ زَعَمَ أَنَّ ثَمَّةَ خَبَراً مَحْذوفاً فَيَلْزَمُه أَنْ يُقدِّرَ ههنا مِثْلَه، إذْ لا فَرْقَ[7] بين البابَيْنِ في ذلك[8].

«لعَلَّ» مَعْناها التَّوَقُّعُ، وقد يكونُ التَّوَقُّعُ[9] للمَرْجُوِّ والمَخُوفِ، ولكنَّه كَثُرَ في المَرْجُوِّ حتى صارَ غالباً علَيْها، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[10]، فهذا لتَوَقُّعِ المَخُوفِ، وقولُه تعالى:

---

(١) أي الفراء والكسائي وأتباعهما.

(٢) تقَدَّم الرجز ورقة: ٤٦ ب-٤٧أ من الأصل.

(٣) في ط: «من الضمير المرفوع المقدر».

(٤) في ط: «أنا» تحريف.

(٥) في ط: «والكلام...».

(٦) سقط من ط: «إلاَّ». خطأ.

(٧) في د: «ولا فرق».

(٨) انظر الحلبيات: ٢٥١-٢٥٢، والمسائل المنثورة: ١٨٨، ٢٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩، وما سلف ورقة: ٢٣٤ ب من الأصل.

(٩) سقط من ط: «التوقع».

(١٠) الشورى: ٤٢/ ١٧، والآية ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾﴾.

﴿ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾[1] تَرَجٍّ للعبادِ، هذا أَوْرَدَه اعْتِراضاً، لأنَّ الكلامَ واردٌ على غَيْرِ الحِكايَةِ، والتَّوَقُّعُ مِنَ الباري تَعَالَى مُسْتَحيلٌ، لأنَّه إنَّما يكونُ فيما جُهِلَتْ عاقِبَتُه، / فَهُو مُسْتَحيلٌ في حَقِّ العالِمِ بالمعلوماتِ كُلِّها، فأجابَ عن ذلك بأنَّه [واردٌ][2] على طريقِ رَدِّ مَعْناه إلى المخاطَبِ، كأنَّ التَّوَقُّعَ ممَّنْ تَعَلَّقَ به، وهُمُ المخاطَبُون، ومِثْلُه قَوْلُه تَعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾[3] في أَنَّه شَكٌّ ممَّنْ يُقَدَّرُ رائِياً لَهُمْ، أَيْ: لو رآهُمْ راءٍ لكانَتْ هذه حالَه، وكذلك قولُه تعالى: ﴿ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةً ﴾[4] وأَمْثالُه، ومِنْهم مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ «لَعَلَّ» مَعْناها في مِثْلِ ذلك التَّعْليلُ[5]، وهو يَقِفُ عليه[6] في مِثْلِ ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[7]، ومِنْهم مَنْ يَزْعُمُ أَنَّها في حَقِّ اللَّهِ لِتَحْقيقِ ما تَعَلَّقَتْ به[8]، ويَقِفُ عَلَيْه[9] في قَوْلِه تَعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[10]، فإنَّه لم[11] يَتَذَكَّرْ ولم يَخْشَ، ولو كانَ لِتَحْقيقِه لوَجَبَ حُصُولُه.

وأُجيبَ عن ذلك بأنَّه قد تَذَكَّرَ بقَوْلِه: آمَنْتُ [في حالِ الفَرَقِ][12]، وهو غَيْرُ مُسْتَقيمٍ، لأنَّه لم

٢٤٤ب

---

(١) البقرة: ٢/ ١٨٩، ووردت في غَيْرِ سورة.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) الصافات: ٣٧/ ١٤٧، وفي معنى «أو» خمسة أقوال، انظر معاني الحروف للرماني: ٧٨، والجنى الداني ٢٢٩.

(٤) البقرة: ٢/ ٧٤، والآية ﴿ ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةً ﴾.

(٥) أثبت الكسائي والأخفش وابن مالك هذا المعنى لـ«لعل»، انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٣١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧، والجنى الداني: ٥٨٠ والأشموني: ١/ ٢٧١.

(٦) في حاشية د: «أراد المصنف بقوله: «وهو يقف عليه»، أي: الزاعم بكون«لعل» للتعليل، يَقِفُ: يُرَدِّدُ خاطره في مِثْل قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾، لأنَّ العلَّة في حق الله مُحَال» ق: ١٨٠ أ.

(٧) الشورى: ٤٢/ ١٧.

(٨) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤٦.

(٩) في حاشية د: «ويقف أي: يتردَّد خاطره في قوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ لأنَّ غَيْره قال بالعلة لقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ ق. ١٨٠ أ.

(١٠) طه: ٢٠/ ٤٤.

(١١) في ط: «ولم» وسقط «فإنه».

(١٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يُرْسَلْ إِلَيْه لذلك التَّذكُّرِ، وإِنَّما أُرْسِلَ إِلَيْه للتَّذكُّرِ النَّافع.

قالَ: «وقَدْ لَمَحَ فيها مَعْنى التَّمَنِّي مَنْ قَرأَ «فَأَطَّلِعَ»»[1].

وذلك لأَنَّها لَمَّا[2] كَثُرَتْ في الاسْتِعْمالِ لتَوَقُّعِ المَرْجُوِّ، وتَوَقُّعُ المَرْجُوِّ مُلازِمٌ لمَعْنى التَّمَنِّي أُجْرِيَتْ مُجْرَى التَّمَنِّي، فأُجِيبَ كما يُجَابُ التَّمَنِّي.

«وقد أَجازَ الأَخْفَشُ «لَعَلَّ أَنَّ زَيْداً قائِمٌ»».

وليس بالجَيِّدِ[3]، إِذْ ليس مَعَه إِلاَّ مُجَرَّدُ القياسِ، واللُّغَةُ لا تَثْبُتُ قياساً، فإِنْ زَعَمَ أَنَّها مِثْلُها فَلْيَجِزْ «لكنَّ أَنَّ زيداً قائِمٌ»، ولا مُجيزَ له، وقد جاءَ في الشعر[4]:

لعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليْكَ مِنَ اللَّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا

لَمَّا رآَها للتَّوَقُّعِ كَعَسَى، وكانَ اسْتِعْمالُ «عَسَى» بأَنْ والفِعْلِ اسْتَعْمَلَها كذلك، فقالَ: «لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ»، وليس بالقَوِيِّ لمُخَالَفَتِه القِياسَ[5] واستِعْمالَ الفُصَحاء، وَوَجْهُه ما ذَكَرْناه.

---

(1) غافر: ٤٠/ ٣٥-٣٦، والآيتان ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ﴾.

وفي ط: أن قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلَعَ﴾ من سورة الصافات، وليس كذلك، والآية التي في سورة الصافات هي: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ۝﴾، الصافات: ٣٧/ ٥٥.

(2) سقط من ط: «لمّا».

(3) ضَعَّفَ ابن مالك رأي الخفش، انظر شرح التسهيل له: ٢/ ٤٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤٧.

(4) البيت لمتمِّم بن نويرة، وهو في المفضليات: ٢٧٠، والكامل للمبرد: ١/ ١٩٦، ٢/ ٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٨٦، والخزانة: ٢/ ٤٣٣-٤٣٤، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٧٤، ونسب في شروح سقط الزند: ٥٥٧، إلى عنترة وليس في ديوانه.

والملمَّة: البليَّة، والأَجْدَعُ: المقطوع الأنف.

(5) في ط: «لقياس».

«ومن أصْنافِ الحروفِ حُروفُ العَطْفِ».

قال صاحِبُ الكتابِ: «العَطْفُ على ضَرْبَيْنِ، عَطْفُ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ وعَطْفُ[1] جملةٍ على جملةٍ» إلى آخره.

قال الشيخُ: حروفُ العَطْفِ هي الحروفُ[2] التي يُشَرِّكُ بها بَيْن المتْبوعِ والتَّابعِ في الإعْرابِ، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ المتْبوعِ بها، وكلامُهُ الآنَ فيها نَفْسِها، فإذا وَقَعَ بَعْدَها المُفْرَداتُ فلا إشْكالَ، وإذا وَقَعَتْ/ ٢٤٥أ الجمَلُ بَعْدَها فإنْ كانَتْ منَ الجُمَلِ التي هي صالِحَةٌ لمَعْمولِ ما تَقَدَّمَ كانَ حُكْمُها حُكْمَ المفْرَدِ في التَّشْريك، كقولك: «أصْبَحَ زيدٌ قائماً وعَمْرٌ قاعداً» وشِبْهِه، وإنْ كانَتْ غَيْرَ ذلك فلا يَخْلو إمَّا أنْ تكونَ فِعْلِيَّةً تَقَدَّمَ قَبْلَها ما يَصِحُّ أنْ يكونَ الفِعْلُ مَعْطوفاً علَيْه باعْتِبارِ عامِلِه أَوْ لا، فإنْ كانَ كذلك عُطِفَ على ما تَقَدَّمَ باعْتِبارِه دونَ مَعْمولِه من فاعِلٍ ومَفْعولٍ لتَخالُفِهما في ذلك، كَقولِك: «أُريدُ أنْ يَضْرِبَ زيْدٌ عَمْراً ويُكْرِمَ خالدٌ بَكْراً»، فَعَطَفْتَ «يُكْرِمَ» خاصَّةً دون مَعْمولِه على «يَضْرِبَ» خاصَّةً، وبَقِيَ مَعْمولُ كُلٍّ واحدٍ منهما[3] على ما كان علَيْه لو لم يُعْطَفْ، لتَعَذُّرِ عَطْفِه، لأنَّ فاعِلَ الثاني ومَفْعولَه مُتَعَذِّرٌ عَطْفُهما على فاعِلِ الأوَّلِ ومَفْعولِه، لاسْتِقْلالِ كُلِّ واحدٍ منْهما بالعَمَلِ في ذلك بخِلافِ الفِعْلَيْن، فإنَّ مَعْنى التشْريكِ فيهما حاصِلٌ مُرادٌ، فَصَحَّ فيهما ما لا يَصِحُّ في معمولِهما.

وإنْ كانَت الجملَةُ المعطوفَةُ على غَيْرِ ذلك كقولك: «قام زَيْدٌ وخَرَجَ عَمْرٌ» فمِثْلُ ذلك المُرادُ به حُصولُ مُضْمونِ الجُمَلَتيْنِ، حَتَّى كأنَّه قالَ: «حَصَلَ قِيامُ زَيدٍ وخُروجُ عَمْرٍ»، وهذا أوْلى ممَّا قالَه الإمامُ[4] في «البُرْهان»[5] من أنَّ مَجِيءَ حروفِ العَطْفِ في الجمَلِ إنَّما هو على سبيلِ تَحْسينِ[6] الكلامِ لا لِمَعْنىً غَيْرِ

---

(١) سقط من ط: «وعطف». خطأ.

(٢) سقط من د: «الحروف».

(٣) سقط من ط: «منهما».

(٤) جاء في حاشية د: «المراد بالإمام الجرمي، وله كتاب في أصول الفقه يسمى كتاب البرهان» ق: ١٨٠ ب.
لم أجد في كتب التراجم التي وقفت عليها إشارة إلى أنَّ الجرمي ألف في أصول الفقه كتاباً، إذ اشتهر باللغة والنحو، انظر فهرست ابن النديم: ٩٠، ونزهة الألباء: ١٤٣-١٤٥، وإنباه الرواة: ٢/ ٨٠-٨٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٨-٩.
والإمام هو عبد الملك بن عبد الله بن محمد الجويني إمام الحرمين، أبو المعالي النظار الأصولي المتكلم، توفي سنة ٤٧٨هـ، انظر طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ١٦٥-٢٢٢.

(٥) انظر كتاب البرهان في أصول الفقه للجويني: ١/ ١٨١-١٨٣، والجنى الداني: ١٥٨.

(٦) سقط من ط: «تحسين». خطأ.

ذلك، فإنَّا على قَطْعٍ نَعْلَمُ الفَرْقَ بَيْن قَوْلِ القائِلِ: «قامَ زيدٌ وخَرَجَ عَمْرٌ» وبَيْن قولِه: «قامَ زيدٌ ثُمَّ خَرَجَ عَمْرٌ»، ولو كان الأَمْرُ على ما ذَكَرَه لوَجَبَ أَنْ يكونَ الجميعُ سَوَاءً، أَوْ نقولَ بامْتِناعِ «ثُمَّ» لأَنَّه لا حاجَةَ إِلَيْهما، وبهذا[1] يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَعْنى الواوِ على ما ذكَرْناه من تقديرِ حُصُولِ الأَمْرين، أَلا تَرَى أَنَّ «ثُمَّ»[2] أَفادتك التَّراخِيَ فيهما، فالذي فَهِمْتَ فيه التَّراخِيَ مع «ثُمَّ» هو الذي يُقَدَّرُ فيه الحُصُولُ مَعَ الواوِ، وإِنَّما أَشْكَلَ مَعَ الواوِ لَمَّا[3] كان ذلك يَحْصُلُ لو أُسْقِطَتْ، وليس ذلك بِمُخْرِجٍ للواوِ[4] عما ذكَرْناه.

وقَوْلُه: «وبَيْنَ الفِعْلَيْن في إِسْنادِهما إلى زَيْدٍ».

ليس بالجَيِّدِ لأَنَّه ههنا في تَبْيِينِ مَعْنى العاطِفِ، وليس العاطِفُ/ ههنا بالمُصَيِّرِ الفِعْلَيْنِ لِزَيْدٍ، ٢٤٥ب وإِنَّما صَيَّرَهما لِزَيْدٍ نِسْبَةُ الأَوَّلِ إلى ظاهِرِه والثاني إلى مُضْمَرِه دونَ حَرْفِ العَطْفِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: «إِنْ يُكْرِمْني زَيْدٌ يُكْرِمْ أَخِي»، فقد أَسْنَدْتَ الفِعْلَيْن إلى زَيْدٍ، وليس ثَمَّةَ عَطْفٌ، وإِنَّما جاءَ التَّشْرِيكُ في الفاعِلِ مِمَّا ذكَرْناه، فَثَبَتَ أَنَّ العَطْفَ في «زيدٌ يَقُومُ ويَقْعُدُ» ليس على مَعْنى ما ذَكَره، وإِنَّما هو على أَحَدِ أَمْرَيْن:

إِمَّا أَنْ يُرَادَ التَّشْرِيكُ بَيْن الثاني والأَوَّلِ في عامِلِ الأَوَّلِ، وإِنْ كانَ مَعْنَوِياً، فيكونَ بِمَثابَةِ قَوْلِك: «لن يَقُومَ زَيْدٌ ويَخْرُجَ» في العامِلِ اللَّفْظِيِّ، لأَنَّ حُكْمَ التَّشْرِيكِ في العامِلِ المعْنَوِيِّ كحُكْمِه في العامِلِ اللَّفْظِيِّ.

وإِمَّا أَنْ يكونَ الغَرَضُ عَطْفَ الجملةِ على الجملةِ من غَيْرِ قَصْدٍ إلى تَشْرِيكٍ في المفْرَدات، فيكونَ بِمَثابَةِ قَوْلِكَ: «قامَ زَيْدٌ وخَرَجَ عَمْرٌ» على ما تَقَدَّمَ.

قالَ: «فالواوُ للجَمْعِ المُطْلَقِ من غَيْرِ أَنْ يكونَ المَبْدوءُ به داخِلاً في الحُكْمِ قَبْلَ الآخَرِ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: حروفُ العَطْفِ على ثلاثَةِ أَقْسامٍ كما ذَكَرَ، قِسْمٌ يُشَرِّكُ بين المَتْبوعِ والتَّابِعِ في الحُكْمِ، وهي الواوُ وثُمَّ وحَتَّى، وقِسْمٌ يَثْبُتُ الحُكْمُ به لأَحَدِهما[5] مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، وقِسْمٌ يَثْبُتُ الحُكْمُ به لأَحَدِهِما بعَيْنِه.

---

(١) في د: «ولهذا».

(٢) في ط: «أَنَّ». تحريف.

(٣) في ط: «ولَمَّا». تحريف.

(٤) في ط: «يخرج الواو».

(٥) سقط من ط: «وقسم يثبت الحكم به لأحدهما». خطأ.

فالأَوَّلُ قد ذُكِرَ، والثاني: «أَوْ» و«إِمَّا» و«أَمْ»، والثالث: «لا» و«بَلْ» و«لكِنْ»، ثُمَّ كُلُّ واحِدٍ من الأَقْسامِ تَفْتَرِقُ آحادُه بِمَعانٍ يَخْتَصُّ كُلُّ واحِدٍ مِنْها بِمَعْنىً.

فالواوُ للجَمْعِ المُطْلَقِ بَيْنَهما مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لتَقْديمٍ ولا تَأْخيرٍ ولا مَعِيَّةٍ لا على سَبِيلِ الظُّهورِ ولا على سَبِيلِ الاشْتِراكِ، بل هي أَجْنَبِيَّةٌ عَنْ ذلك، وإِنَّما المُعَبَّرُ عَنْه في الوُجُودِ لا يَخْرُجُ عَنْ ذلك [أي: المجموع][1]، فإِنَّكَ إذا قُلْتَ: «قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌ» فجائزٌ أَنْ يكونَ قِيامُهما مَعاً، وجائزٌ أَنْ يكونَ [قِيامُ][2] زَيْدٍ قَبْلَ [قِيامِ][3] عَمْرٍو، وجائزٌ أَنْ يكونَ العَكْسُ، ووِزانُ الواوِ في ذلك وِزانُ رَجلٍ في أَنَّ مَدْلولَه في قولك: «جاءَني رجُلٌ» يَجوزُ أَنْ يكونَ عالماً، ويجوزُ أَنْ يكونَ جاهلاً، وليس لرَجُلٍ دلالةٌ على كُلِّ واحدٍ منهما، فكما أَنَّ رَجُلاً لا دلالَةَ له على ذلك فكذلك الواوُ لا دلالَةَ لها على واحدٍ مِمَّا ذَكَرْناه، ويَقَعُ الغلَطُ/ كثيراً في الفَرْقِ بين ما يَحْتَمِلُه المدْلولُ في الوُجُودِ وبَيْنَ ما يَحْتَمِلُه اللَّفْظُ من حَيْثُ الوَضْعُ، فَلْيُتَنَبَّهْ لذلك. ٢٤٦أ

واسْتَدَلَّ صاحبُ الكتاب[4] على فَسادِ قَوْلِ مَنْ قالَ بالمَعِيَّةِ[5] بقَوْلِهم: «جاءَني زَيْدٌ اليَوْمَ وعَمْرٌ أَمْسِ» وعلى فَسادِ قَوْلِ مَنْ قال بأَنَّ الأَوَّلَ قبلَ الثاني أو بالعَكْسِ بقَوْلِهم: «اخْتَصَمَ بَكْرٌ وخالدٌ» مِنْ جِهَةِ أَنَّ «اخْتَصَمَ» لا يُعْقَلُ إِلاَّ بفاعِلَيْنِ في وَقْتٍ واحِدٍ، فلو ذَهَبْتَ تَجْعَلُها للتَّرْتيبِ لأَدَّى إلى أَنْ لا يكونَ لَها فاعلانِ في وَقْتٍ واحدٍ، بل فاعلٌ واحدٌ، وذلك مُحَالٌ، وكذلك قَوْلُه[6]: «سِيَّانِ قُعُودُكَ وقِيامُكَ»، لأَنَّكَ لو ذهَبْتَ تَجْعَلُها للتَّرْتيبِ لفَسَدَ المَعْنى، لأَنَّه يُؤَدِّي إلى الإِخْبارِ عَنِ الواحِدِ بالمُسَاواةِ، وهو مُحَالٌ.

قالَ: «وقَوْلُ سِيبَوَيْهِ: ولم تَجْعَلْ للرَّجُلِ مَنْزِلَةً يكونُ[7] بِها أَوْلَى مِن الحِمارِ، كأَنَّكَ قُلْتَ:

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) أي الزمخشري.

(٥) ذهب بعض فقهاء الحنفية إلى أن الواو للمعية، وذكر ابن مالك أن المعطوف بالواو إذا عري من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٨، والجنى الداني: ١٦٠، ومغنى اللبيب: ٣٩٢.

(٦) أي: الزمخشري.

(٧) في الكتاب: ١/ ٤٣٧، والمفصل: ٣٠٤ «منزلة بتقديمك إياه يكون...».

مَرَرتُ بهما»[1] .

يَعْني إذا قُلْتَ : «مَرَرْتُ بزَيْدٍ وحِمارٍ» ، ولم يُرِدْ بِنَفْيِ المَنْزِلَةِ إلاَّ باعْتِبارِ نِسْبَةِ المُرورِ إلَيْه ، وإلاَّ فلا يَشُكُّ ذُو أَرَبٍ أَنَّ تقديمَ زيدٍ على الحمارِ لمنْزِلته وشَرَفِه ، وذلك جارٍ في كَلامِهم كثيراً ، لأَنَّهم يُقَدِّمُونَ الأَشْرَفَ ، ولكنْ ليس للغَرَضِ الذي نَحْنُ فيه ، ولم يَقْصِدْ سيبويهِ إلاَّ ما نحن فيه[2] من أَنَّ التقديمَ لا يُوجِبُ له مَزِيَّةً على الحِمارِ بالنِّسْبَةِ إلى المرُورِ .

وأَمَّا الفاءُ فمَعْناها أَنَّ الثاني عُقَيْبَ الأَوَّلِ من غَيْرِ مُهْلَةٍ ، كقوْلِك : «جاءَ زَيْدٌ فعَمْرٌ» ، فقد فارَقَت الواوَ[3] لِمَا فيها من الترتيبِ ، والتَّعْقيبُ فيها على حَسَبَ ما يُعَدُّ في العادَةِ تَعْقيباً ، لا على سَبِيلِ المُضَايَقَةِ ، فَرُبَّ شَيْئَيْنِ يُعَدُّ الثاني عُقَيْبَ الأَوَّلِ في العادَةِ ، وإنْ كانَ بَيْنَهما أَزمانٌ كثيرةٌ ، كقَوْلِه تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا ﴾[4] .

و «ثُمَّ» معناها الترتيبُ إلاَّ أَنَّ بيْنَهما مُهْلَةً ، فقد فارَقَت الواوَ بالترتيبِ ، وفارَقَت الفاءَ بالمُهْلَةِ ، وقَوْلُ سيبوَيْهِ في قَوْلِهم : «مَرَرْتُ برَجُلٍ ثُمَّ امْرَأَةٍ» : «فالمُرورُ ههنا مُروران»[5] ، لأَنَّه لَمَّا دلَّتْ «ثمّ» على المُهْلَةِ وَجَبَ الحُكْمُ بانقطاعِ/ المُرورِ بالرجلِ قَبْلَ المُرورِ بالمَرْأَةِ ، فيكونُ المرُورُ بالمَرْأَةِ مُروراً ثانياً ، ٢٤٦ب وأَوْرَدَ[6] الآيَتَيْنِ[7] اعْتِراضاً على القَوْلِ في مَعْنى الفاءِ و«ثُمَّ» ، أَمَّا الفاءُ فهي في ظاهِرِ الآيَةِ تَدُلُّ على أَنَّ الثاني قَبْلَ الأَوَّلِ ، وهو عَكْسُ ما تَقَدَّمَ ، وأَمَّا «ثُمَّ» في الآيةِ فكذلك ، وأَجابَ عن الفاءِ بقَوْلِه : «مَحْمولٌ على أَنَّه لما أَهْلَكَها حكَمَ بأَنَّ[8] البَأْسَ جاءَها» ، فكأَنَّه قالَ : أَهْلَكْناها ، فحكَمَ عُقَيْبَ

---

(١) قال سيبويه : «وذلك قولك : مررت برجل وحمار قَبْلُ ، فالواو أشركت بينهما فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار ، كأنك قلت : مررت بهما» ، الكتاب : ١/ ٤٣٧-٤٣٨ .

(٢) سقط من ط : «ولم يقصد سيبويه إلاّ ما نحن فيه» .

(٣) في ط : «فارقت الفاء الواو» .

(٤) المؤمنون : ٢٣/ ١٤

(٥) الكتاب : ١/ ٤٣٨ .

(٦) أي : الزمخشري .

(٧) هما قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ ، الأعراف : ٧/ ٤
وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ . طه : ٢٠/ ٨٢ .

(٨) سقط من ط : «بأن» . خطأ .

الإهْلاكِ بأَنَّ البَأْسَ جاءَها، وهو ظاهِرٌ في الجَوَابِ، ويَجُوزُ أَنْ يكونَ المُرادُ بـ «أَهْلَكْناها» حَكَمْنا بإهْلاكِها فجاءَها بأْسُنا عُقَيْبَ الحُكْمِ علَيْها، ومَعْنى «الحُكْم علَيْها» إرادَةُ وقُوعِه بِهِمْ.

وأَجابَ عن «ثُمَّ» بأَنَّ المُرادَ بقَوْلِه: «ثُمَّ اهْتَدَى»[1] ثمَّ دامَ ذلك، لأَنَّ الغُفْرانَ مُتَوَقِّفٌ على العاقِبَةِ، وهو ظاهِرٌ في الجَوَابِ، ويَجُوزُ أَنْ يكونَ المُرَادُ بقَوْلِه: «ثُمَّ اهْتَدَى» إلى سُلُوكِ سُبُلِ الاسْتِقامَةِ فيما يَقَعُ له من الوَقائعِ بَعْدَ ذلك.

قالَ: «وحَتَّى».

مَعْناها الغَايَةُ والانْتِهاءُ وأَنَّ ما قَبْلَها تقَضَّى شيئاً فشيئاً إلى أَنْ بَلَغَ إِلَيْه، فلذلك وَجَبَ أَنْ يكونَ جُزْءاً من المعطوفِ علَيْه، وهي مَحْمولَةٌ عندهم على الجارَّةِ، فلذلك لم يَأْتِ فيها ما يُلاقِي آخِرَ جُزْءٍ [منه][2]، كقولِك: «نِمْتُ البارِحَةَ حتَّى الصَّباحَ»، وجاءَ ذلك في الجارَّةِ، وجَعَلُوا للأَصْلِ على الفَرعِ مَزِيَّةً[3]، وبمَعْناها المذكورِ تُفَارِقُ أَخَوَاتِها الثلاثَ [وهي الواوَ والفاءُ وثُمَّ][4].

و «أَوْ» و«إِمَّا» و«أَمْ» الثلاثةُ لإِثْباتِ الحُكْمِ لأَحَدِ المذكورَيْنِ من غَيْرِ[5] تَعْيينٍ، وهو في «أَوْ» و«إِمَّا» ظاهِرٌ، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذا قُلْتَ: «جاءَني زيدٌ أَوْ عَمْرٌ» فأَنْتَ مُثْبِتٌ المَجِيءَ لواحدٍ منْهما لا بِعَيْنِه، ولا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ المتَكَلِّمُ شاكّاً، بل قد يُبْهِمُ ذلك على السَّامعِ، وقد يكونُ المتَكَلِّمُ شاكّاً.

وأَمَّا تَحْقيقُه في «أَمْ» فإِنَّكَ إذا قُلْتَ: «أَزيدٌ عنْدَكَ أَمْ عَمْرٌ» فأَنْتَ عالمٌ بأَنَّ أَحَدَهُما عنْده، ولكنَّكَ لا تَعْلَمُه بعَيْنِه، فقد تَضمَّنَ كلامُكَ إِثْباتَ الحُكْمِ لواحِدٍ منْهما من غَيْرِ تَعْيينٍ، وإِنَّما لم تَقَع «أَمْ»[6] في الأَمْرِ[7] لأَنَّ وضْعَها للاسْتِفْهامِ، فضَادَّت الأَمْرَ لذلك، لأَنَّ الجملةَ الواحِدَةَ لا تكونُ أَمْراً اسْتِفْهاماً، وإِنَّما وَقَعَتْ/ في الخَبَرِ إذا كانَتْ خَبَرِيَّةً، لأَنَّها مُقَدَّرَةٌ بجُمْلَتَيْنِ مُخْبَرٍ بالأُولَى[8] أَوَّلاً، ٢٤٧أ

---

(١) طه: ٢٠/ ٨٢.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في د: «للأصل مزية على الفرع».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في ط: «المذكورين، قال الشيخ: معطوف ومعطوف عليه من غَيْر تعيين..»، زيادة مقحمة، والكلام من قوله: «وأو وإما..» لابن الحاجب.

(٦) سقط من ط: «أم». خطأ.

(٧) سقط من ط: «الأمر». خطأ.

(٨) في ط: «في الأولى».

ثـمَّ وَرَدَ[١] الشَّـكُّ بَعْـدَ ذلـك، فَجِـيءَ بالجملـةِ الاسْـتِفْهاميَّةِ، ولذلـك تقـولُ في إعْـرابِ قولِـك: «أَمْ شاءٌ»[٢]: خَبَرُ مبْتَدأ، وتقديرُه: أم هيَ[٣] شاءٌ، فهذا مَعْنى قوله[٤]: «والمُنْقَطِعَةُ تَقَعُ في الخَبَرِ أَيْضاً»، وإلاَّ فالتحقيقُ أَنَّ «أَمْ» لاتَقَعُ في الخَبَرِ أَصْلاً لِمُلازَمَتِها الاسْتِفهامَ.

ثُمَّ مثَّلَ بالمُنْقَطِعَةِ خاصَّةً وَوُقُوعِها في الاسْتِفْهامِ والخَبَرِ جميعاً على ما فَسَّرَه، فقالَ: «تقـولُ في الاستِفْهامِ: أَزَيْدٌ عِنْـدَكَ أَمْ عِنْـدَكَ عَمْـرٌو»، فكَـرَّرَ «عِنْـدَكَ»[٥] لتَحقُّـقِ أَنَّهـا المُنْقَطِعَـةُ، لأَنَّ المُتصلَـةَ لا تكونُ كذلك، بل يَلْزَمُ أَنْ يَقَعَ المَشْكوكُ فيه [أَحَدُهما][٦] بَعْدَ الهَمْـزَةِ، والآخَـرُ بَعْـدَ «أَمْ»، إنْ كـانَت القَضِيَّةُ في أَحَدِ جُزْأَيْ الجمْلَـةِ[٧]، كقَوْلِـك: «أَزَيْـدٌ عِنْـدَكَ أَمْ عَمْـرٌو» و«أَقـائمٌ زَيْـدٌ أَمْ قـاعِدٌ»، ولـو قُلْتَ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ في الدَّارِ»، أَوْ «أَعِنْـدَكَ زَيْـدٌ أَمْ عَمْـرٌو» لـم يكـن مُسْتقيماً، فـإنْ كـانَ الشَّـكُّ في جُمْلَتَيْنِ ولم يَشْتَرِكا في أَحَدِ الجُزْأَيْنِ وَجَبَ ذِكْرُهما جميعاً كُلٌّ واحِـدَةٍ مِنْهـما في المَوْضِـعِ الـذي كـانَ مَوْضِعَ المفْرَدِ، كقولِك: «أَقَامَ زيدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرٌو»، ولذلك لا تَتَمَيَّزُ هذه عن «أَمِ» المُنْقَطِعَةِ إلاَّ بالقَصْدِ لاحْتِمالِ الأَمْرَيْنِ جميعاً في جميعِ مَوَاضِعِها.

وأَمَّا «أَم» المُنْقَطِعَةُ فَوَضْعُها على أَنْ تأتِيَ كالإِضْرابِ عـنِ الجملـةِ المتَقَدِّمَـةِ اسـتِفْهاميَّةً كـانَتْ أَوْ خَبَرِيَّةً، وقد مَثَّلَهُما جميعاً.

قالَ: «والفَصْلُ بَيْن «أَوْ» و «أَمْ» كقولِك: أَزَيْدٌ عندك أَمْ عَمْرٌو»، إلى آخره.

قال الشيخُ: قد تَقَدَّمَ أَنَّ وَضْعَ «أَمْ» للعلْـمِ بأَحَدِ الأَمْرَيْـنِ [لا على التَّعْيِيـنِ][٨]، وأَمَّـا «أَوْ» فلَيْسَـتْ كذلك، فإذا عُلِمَ الفَرْقُ بَيْنَهما فأَنْتَ مع «أَمْ» عالِمٌ بأَنَّ أَحدَهمـا عنـدَه مُسْتَفْهِمٌ عـن التَّعْيِـينِ، ومـع «أَوْ» مُسْتَفْهِمٌ عن واحِدٍ منْهما على حَسَبِ ما كانَ في الخَبَرِ، فإذا قُلْتَ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو» فَمَعْناه هل واحِدٌ

---

(١) في ط: «أورد».

(٢) وذلك قولهم: «إنها لإبلٌ أَمْ شاءٌ»، انظر الكتاب: ٣/ ١٧٢، والمسائل المنثورة: ١٩٠.

(٣) في د: «أهي». تحريف.

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) لم يكرر الزمخشري وابن يعيش «عندك»، انظر المفصل: ٣٠٥، وشرحه لابن يعيش: ٨/ ٩٧.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في د: «جملة».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

منهما[1] عندَكَ، ومن ثمَّ كانَ جوابُه بـ «نَعَمْ» أَوْ «لا» مُسْتقيماً، ولم يكن ذلك مُسْتقيماً في «أَمْ» لأنَّ السُّؤالَ عن التَّعْيينِ، ولا إشْكالَ في الفَرْقِ بَيْنَهما في مِثْلِ هذه المسائلِ وإنَّما/ الإشْكالُ في اسْتِعْمالهما على ٢٤٧ب غَيْرِ ذلك، وهو أَنَّهم اسْتَعْمَلوا الهمزةَ و«أَمْ» في مَعْنى التَّسْوِيَةِ من غَيْرِ اسْتِفْهامٍ، كقولِكَ: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ»، واسْتَعْمَلوا الجملَتَيْنِ والثانيةُ مَعْطوفَةٌ بأَوْ في مَعْنى الحالِ، كقَوْلِك: «أنا أَضْرِبُ زَيْداً قامَ أَوْ قَعَدَ»، فمِثْلُ ذلك يَلْتَبِسُ فيه مَوْضِعُ «أَمْ» بمَوْضِعِ «أَوْ»، وأَوْرَدَ سيبويه قَوْلَه[2]:

مـا أُبـالي أَنَـبَّ بـالحَزْنِ تَيْـسٌ ... أَمْ لَحَـاني بظَهْـرِ غَيْـبٍ لَئِيـمِ

على أَنَّه مخصوص[3] بأَمْ، وأَوْرَدَ قَوْلَه[4]:

ولَسْتُ أُبَـالي بَعْـدَ مَـوْتِ مُطَـرِّفٍ ... حُتُـوفَ المنايَـا أَكْـثَرَتْ أَوْ أَقَلَّـتِ

على أَنَّه من مَوَاضِعِ «أَوْ»، والفَرْقُ بَيْنَهما أَنَّ قَوْلَه: «أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ» وَقَعَ مَفْعولاً لـ«أُبالي»، فوَجَبَ أَنْ يكونَ مِنْ مَواضِعِ «أَمْ» إذْ لا مَعْنى للحالِ فيه، وإِنَّما المُرادُ ههنا المُبالَى بِه، وأَيْضاً فإِنَّه لا ضَميرَ في «أَنَبَّ» فيكونَ لصاحِبِ[5] الحالِ، فيكونَ حالاً.

وأَمَّا قَوْلُه: «حُتُوفَ المَنايا» فقد ذَكَرَ مَفْعولَ «أُبالي» وهو قولُه: «حُتُوفَ المنايا»، فلم يَبْقَ إلاَّ الحالِ، وفي كُلِّ واحِدٍ من الفِعْلَيْنِ ضميرُ صاحِبِه، وأَوْرَدَ[6] قَوْلَه[7]:

إذا ما انْتَهى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَه ... أَطَالَ فأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فأَقْصَرَا

---

(١) سقط من سقط من ط: «من قوله: «على حسبَ...» إلى «منهما». خطأ.

(٢) هو حسّان بن ثابت، والبيت في ديوانه: ٤٣٤، والكتاب: ٣/ ١٨١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٣٤، والمقاصد للعيني: ٤/ ١٣٥، والخزانة: ٤/ ٤٦١-٤٦٤، وورد البيت بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٩٧-٢٩٨. النبيب: صوت التيس عند النزو، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٣٤.

(٣) في د. ط: «مختص».

(٤) البيت من الخمسين، وهو في الكتاب: ٣/ ١٨٥، والخزانة: ٤/ ٤٦٧-٤٦٩

(٥) في ط: «كصاحب». تحريف.

(٦) أي: سيبويه.

(٧) هو زِيادَةُ بن زيد العذري، والبيت بهذه النسبة في الكتاب: ٣/ ١٨٥، والخزانة: ٤/ ٤٦٩-٤٧١، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٠٢
ومعنى البيت: إذا بلغ علمي إلى مَوْضِعٍ بلغت إليه ولم أتجاوزه، أي لا أتكلم بما لا أعلمه سواء كان علمي مطيلاً أو متناهياً. الخزانة: ٤/ ٤٧٠

على أَنَّه مِنْ مَواضِع «أَوْ»، وقد ظَهَرَ الأَمْرُ فيه بما[1] تَقَدَّمَ، فهذه هي المواضعُ التي يَلْتَبِسُ فيها مَوْضِعُ «أَمْ» بَموضِعِ «أَوْ».

وكثيراً ما يَقَعُ فيها المتأخرون في كلامهم وأَشْعارِهم، فلا يَفْرِقُونَ بَيْنَهما، وشَرْطُ اسْتِعْمالِ «أَمْ» في هذه المَواضِعِ أَيْضاً أَنْ يَسْبِقَها الهمزَةُ، وشَرْطُ اسْتِعْمالِ «أَوْ» أَنْ لا يَسْبِقَها همزةٌ على نَحْوِ ما تَقَدَّم في الأَمْثلةِ.

قالَ: «ويُقَالُ في «أَوْ» و«إِمَّا»: إِنَّهما للشَّكِّ».

وإِنَّما قالَ: «ويُقَالُ» تَنْبيهاً على أَنَّ ذلك ليس بلازِمٍ، إِذْ قد يكونُ المَتَكَلِّمُ غَيْرَ شاكٍّ، بل يكونُ مُبْهِماً، وأَمَّا في الأَمْرِ فيُقَالُ: للتَّخْييرِ والإِباحَةِ، على أَنَّ وَضْعَها ما تَقَدَّمَ مِنْ إِثْباتِ الحُكْمِ لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ، إِلاَّ أَنَّه إِنْ حَصَلَتْ قَرينةٌ يُفْهَمُ مَعَها أَنَّ الآمِرَ غَيْرُ حاجِزٍ في الآخَرِ[2]، مِثْلُ قَوْلِه[3]: «جالِسِ الحَسَنَ أَوْ ابْنَ سيرينَ، وتَعَلَّمْ إِمَّا الفِقْهَ وإِمَّا النَّحْوَ» سمي إِباحَةً، وإلا سُمِّيَ تَخْييراً، وهو لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ في المَوْضِعَيْنِ، أَمَّا في التَّخْييرِ فلا إِشْكالَ، وأَمَّا في الإِباحَةِ فإِنَّك إِذا قُلْتَ: «تَعَلَّمِ الفِقْهَ/ أَوْ النَّحْوَ» فَتَعَلَّمُ المأمورَ أَحَدَهما، فإِنَّه مُمْتَثِلٌ لا مَحالَةَ، وإِنَّما أَخَذْتَ نَفْيَ الحَجْرِ عن الآخَرِ من أَمْرٍ خارِجٍ عن ذلك. ٢٤٨أ

وقد اسْتَشْكَلَ بَعْضُهم وقُوعَ «أَوْ» في النَّهْيِ في مِثْلِ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[4]، وههنا لو انْتَهى عن أَحَدِهما لم يَمْتَثِلْ، ولا يُعَدُّ مُمْتَثِلاً إِلاَّ بالانتهاءِ عَنهما جميعاً، ومن ثَمَّ حَمَلَها بَعْضُهم على أَنَّها بمَعْنى الواوِ[5]، وقالَ: التقديرُ: آثِماً وكَفُوراً، والأَوْلَى أَنْ تَبْقَى على بابِها، وإِنَّما جاءَ التَّعْميمُ فيهما من أَمْرٍ وراءَ ذلك، وهو النَّهْيُ الذي فيه مَعْنى النَّفْيِ، لأَنَّ المعْنَى قَبْلَ وجُودِ النَّهْي: تُطِيعُ آثِماً أَوْ كَفُوراً، أَيْ: واحداً منهما، فإذا جاءَ النَّهْيُ وَرَدَ على ما كان

---

(١) في د: «لما».

(٢) في ط: «عن».

(٣) أي: الزمخشري.

(٤) الإنسان: ٧٦/ ٢٤، وبعد الآية في د: «أي واحداً منهما».

(٥) ظاهر كلام سيبويه والمبرد أن «أو» في الآية بمعنى الواو، انظر الكتاب: ٣/ ١٨٤، والمقتضب: ٣/ ٣٠١، وذهب الفارسي إلى أنها بمعنى الواو، وذكر ابن مالك أَنَّه إذا وقع نهي أو نفي قبل أو كانت بمعنى الواو مردفة بلا ومثَّل بالآية، ومجيء أو للجمع المطلق كالواو مَذْهَب جماعة من الكوفيين والأخفش والجرمي، انظر المسائل المنثورة: ١٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٦٤، والجنى الداني: ٢٣٠، ومغني اللبيب: ٦٥

ثابتاً في المعنى[١]، فَيَصِيرُ المعْنَى ولا تُطِعْ واحِداً مِنْهما، فَيَجِيءُ التَّعْمِيمُ فيهما من جِهَةِ النَّهْيِ الدَّاخِلِ، وهي على بابِها فيما ذكَرْناه، لأَنَّه لا يَحْصُلُ الانْتِهاءُ عن أَحَدِهما حتى يَنْتَهِيَ عَنْهما، بخِلاف الإثْبات، فإنَّه قد يُفْعَلُ أَحَدُهما دونَ الآخَرِ، فهذا مَعْنى دقيقٌ يُعْلَمُ به أَنَّ «أَوْ» في الآيَةِ على بابِها وأَنَّ التَّعْميمَ لم يَجِيءْ منها، وإنَّما جاءَ من جِهَةِ المضْمومِ إلَيْها على ما ذكَرْناه.

قالَ: «وبَيْن «أَوْ» و«إمَّا» من الفَصْل» إلى آخره.

قال الشيخُ: أَمَّا الفَصْلُ بَيْنَ «أَمْ» وأُخْتَيْها فَوَاضِحٌ في الاسْتِفْهامِ وغَيْرِه، وأَمَّا الفَصْلُ بين «أَوْ» و«إمَّا» فليس إلاَّ باعْتِبارِ أَمْرٍ لفْظِيٍّ، وهو أَنَّه يُشْتَرَطُ في «إمَّا» أَنْ تكونَ مُتَقَدِّمَةً قَبْلَ المعطوفِ علَيْه «إمَّا» أُخْرى، كقوْلِك: «جاءَني إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمْرٌ» وقد بَيَّنَ إفادَةَ التقديمِ، وهذا التقديمُ واجِبٌ في «إمَّا» وجائِزٌ في «أَوْ» بشَرْطِ أَنْ يكونَ المتَقَدِّمُ[٢] «إمَّا» أَيْضاً، كقولِك: «جاءَني إمَّا زيْدٌ أَوْ عَمْرٌ» [ثُمَّ ذكَرَ مَذْهَبَ أَبي عليٍّ فقالَ][٣]: «ولم يَعُدَّ الشيخُ أَبو عليٍّ الفارسيُّ «إمَّا» في حُروفِ العَطْف لدُخُولِ العاطِفِ علَيْها ووُقُوعِها قبل المعطوف عليه»[٤].

وكلا الأَمْرَيْنِ مُخَيِّلٌ[٥] لِمَا صارَ إلَيْه[٦]، أَمَّا الأَوَّلُ فلمَا ثَبَتَ من أَنَّهم لايجمعون بَيْنَ حَرْفي عَطْفٍ، وأَمَّا الثاني فلمَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ حَرْفَ[٧] العَطْفِ شَرْطُه التَّوَسُّطُ[٨] بين المعطوفِ والمعطوفِ علَيْه.

٢٤٨ب والجَوابُ: / أَنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَوَّلاً أَنَّ الواوَ في «وإمَّا» حَرْفُ عَطْفٍ دَخَلَ على «إمَّا»، بل قولُنا: «وإمَّا» هو حَرْفُ العَطْفِ، ولا بُعْدَ في أَنْ تكونَ صورَةُ الحَرْفِ مُسْتَقِلَّةً حَرْفاً في مَوْضِعٍ وبَعْضَ حَرْفٍ في

---

(١) ذكر المرادي هذا الوَجْه في الجنى الداني: ٢٣١

(٢) في د: «المقدم».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، والضمير في «فقال» يعود إلى الزمخشري.

(٤) ذهب الفارسي والرماني إلى أن «إمّا» ليست عاطفة، ونقل ذلك عن يونس وابن كيسان، انظر الإيضاح للفارسي: ٢٨٩، والمسائل المنثورة: ٤٠، والبغداديات: ١١٨، ومعاني الحروف للرماني: ١٣١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٧٣، والجنى الداني: ٥٢٩

(٥) في ط: «محتمل».

(٦) سقط من د: «لما صار إليه».

(٧) في د: «حروف». تحريف.

(٨) في ط: «المتوسط». تحريف.

مَوْضِع، ثمَّ ولو سُلِّمَ ذلك فلا بُعْدَ في أنَّ ذلك[1] يكونُ دَخَلَ على[2] «إمَّا» لغَرَضِ الجَمْعِ بَيْنَه وبين «إمَّا» المتقدِّمة، وتكون «إمَّا» نَفْسُها لغَرضِ الجَمْعِ بَيْنَ ما بَعْدَها وبَيْنَ ما بَعْدَ[3] «إمَّا» المتَقَدِّمَة، وهذا هو الصحيحُ، والذي يُحَقِّقُه أنَّهم يقولون: «جاءَني إمَّا زيْدٌ أَو عمْرٌ»، فَيُوقِعُون «أوْ» في مَوْقِعِ قولِهم: «وإمَّا» فلولا أنَّها حَرْف عطفٍ لم يَقَعْ حَرْفُ العَطْفِ بمَعْناها من كُلِّ وَجْهٍ، و«أوْ» عَطْفٌ بالاتِّفاق، ويُحَقِّقُ ما قَدَّمْنا أنَّهم لَمَّا أَوْقَعُوا «أوْ» مَوْقعَ قَوْلِهم: «وإمَّا» اسْتَغْنوا عن الواوِ قَبْلَها[4] لما ذكَرْناه مِنْ أنَّ الغَرَضَ بالواوِ في «وإمَّا» عَطْفُها على «إمَّا»[5] أُخْتِها، فلمَّا انْتَفَى ما جِيءَ بها لأَجْلِه حذفُوها.

وأَمَّا وقوعُها قَبْلَ المعطوفِ علَيْه فنقولُ: ليست المتقدِّمةُ حَرْفَ عَطْفٍ باتِّفاقٍ، فلا مَعْنى لقَوْلِ القائِلِ: إنَّ حَرْفَ العَطْفِ مُتَقَدِّم، وإنَّما قُدِّمَ حَرْفٌ مُشْعِرٌ بالشَّكِّ فيما يَأتي بَعْدَه، وقُصِدَ أَنْ يكونَ على لَفْظِ ما بَعْدَه لِمَا فيه من مَعْنى الشَّكِّ[6]، فَثَبَتَ أنَّ الأُولى للشَّكِّ المَحْضِ من غَيْرِ عَطْفٍ، والثانيةَ لهما جميعاً.

و«لا وبَلْ ولكِنْ».

ثلاثَتُها يَحْصُلُ مَعَها ثُبوتُ الحُكْمِ لواحِدٍ بعَيْنِه، ثمَّ تَفْتَرِقُ بَعْد ذلك، فـ«لا»[7] تُفارِقُهما في أنَّ الحُكْمَ للأَوَّلِ دونَ الثاني، كقَوْلِك: «جاءَني زيدٌ لا عَمْرٌ».

وأَمَّا الفَرْقُ بين «بل» و«لكِنْ» وإنْ اتَّفقا في أنَّ الحُكْمَ للثاني فهو أنَّ «لكِنْ» وَضْعُها على مُخَالَفَةِ ما بَعْدَها لِمَا قَبْلَها، والكلامُ ههنا في عَطْفِ المفرد بها، ولا يستقيمُ تقديرُه إلاَّ مُثْبَتاً لامْتِناعِ تقديرِ النَّفْي في المُفْرَدِ، وإذا وَجَبَ أَنْ يكونَ مُثْبَتاً وَجَبَ أَنْ يكونَ ما قَبْلَها نَفْياً كقَوْلِك: «ما جاءَني زيدٌ لكِنْ عَمْرٌ»، ولو قُلْتَ «جاءَني زيدٌ لكِنْ عمرٌ» لم يَجُزْ لما ذكَرْناه.

٢٤٩أ وأَمَّا «بل» فللإِضْرابِ مُطْلَقاً مُوجَباً[8] كانَ الأَوَّلُ أَوْ مَنْفِيَّاً، / فإذا قُلْتَ: «جاءَني زيدٌ بل عَمْرٌ» فقد

---

(١) سقط من ط: «ذلك».

(٢) في د: «دخل الواو على».

(٣) سقط من ط: «بعدها وبين ما بعد». خطأ.

(٤) أي: قبل أو

(٥) سقط من د. ط: «إمَّا».

(٦) وقع اضطراب في ط بسبب التقديم والتأخير.

(٧) في د: «فلفظة لا».

(٨) في ط: «مثبتاً».

أَضْرَبْتَ عن نِسْبَةِ المجيءِ إلى زيْدٍ وأَثْبَتَّه لعَمْرٍ، فهـو إذنْ من بـابِ الغَلَـطِ، فـلا يَقَـعُ مِثْلُه في القـرآنِ ولا في كلامٍ فَصيحٍ، وأَمَّا إذا قُلْتَ: «ما جاءَني زيْدٌ بل عَمْرٌ» فيجوزُ أنْ يكونَ من بابِ الغَلَطِ[1]، فيكونُ «عَمْـرٌ» غَيْرَ جاءٍ، كأَنَّكَ قُلْتَ: «ما جاءَني عَمْرٌ»، ويجوزُ أنْ تكون مُثْبِتاً لعَمْرٍ المَجِيْءَ، فلا يكونُ غَلَطاً.

---

(١) سقط من ط من قوله: «فلا يقع مثله» إلى «الغلط». خطأ.

«ومن أَصْنافِ الحَرْفِ حروفُ النَّفْي وهي:
ما ولا ولم ولما ولن وإنْ».

قال الشيخُ: فـ«ما» لنَفْيِ الحالِ كقَوْلِك: «ما زيدٌ مُنْطَلِقاً» أَوْ «مُنْطَلِقٌ» على اللُّغَتَيْنِ، والدَّليلُ على أَنَّها لنَفْيِ[1] الحالِ[2] أَنَّ المفهومَ مِنْ قولِك: «ما زيدٌ قائماً» نَفْيُ القيامِ في الزَّمَنِ الذي أَخْبَرْتَ به، فإِنْ زَعَمَ زاعِمٌ أَنَّ ذلك مِنْ قَبِيلِ الإِخْبارِ عن الشَّيءِ كما في قولِك: «زيدٌ قائمٌ» فليس بمستقيمٍ، لأَنَّه لو كانَ كذلك لكانَتْ لمجرَّدِ النفيِ، ولو كانت لمُجَرَّدِ النفيِ لجازَ أَنْ تقولَ: «إِنْ تُكْرِمْني ما أُكرِمْكَ» و«أَريدُ أَنْ ما تقومَ» كما جازَ ذلك في «لا» في مِثْلِ قولِك: «إِنْ تُكرِمْني لا أُكرِمْكَ» و«أُريدُ أَنْ لا تقومَ»، ولمَّا لم يَجُزْ ذلك دَلَّ على أَنَّ فيها زيادةً تَمْنَعُ، وليس إلاَّ ما ذكَرْناه، ووَجَبَ[3] الحُكْمُ به، وامْتَنَعَ «إِنْ تُكْرِمْني ما أكْرِمْكَ»[4].

لَمَّا كانَتْ «ما»[5] للحالِ كَرِهوا أَنْ يُدْخِلوا علَيْها حَرْفَ الاسْتِقْبالِ كما امْتَنَعَ في الإِثْباتِ «إِنْ يُكْرِمْني قد أَكْرَمْتُكَ».

ولا بُعْدَ في اسْتِعْمالِها للماضي والمستقبَلِ عند قيامِ القَرائِنِ، قال اللّهُ تَعالى حكايةً[6] عن الكُفَّارِ: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾[7] و﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[8]، وفي الماضي حكايةً[9] قولِهم: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[10]، فإِنَّه وَرَدَ للتَّعْليلِ على مَعْنى: كَرَاهَةَ أَنْ يقولوا عند إقامةِ

---

(١) في د: «أن «ما» لنفي».

(٢) في ط: «للحال» وسقط «نفي». خطأ.

(٣) في د: «وجب».

(٤) سقط من ط من قوله: «و «أريد أن لا تقوم» إلى «أكرمك»». خطأ.

(٥) في د: «إمَّا». تحريف.

(٦) في د: «خبراً».

(٧) الدخان: ٤٤/ ٣٥، والآية: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ﴿٣٥﴾﴾.

(٨) الأنعام: ٦/ ٢٩، والآية: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾﴾.

(٩) في د: «خبراً».

(١٠) المائدة: ٥/ ١٩، والآية: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾.

الحُجَّةِ عليهم: ما جاءَنا في الدُّنْيا من بَشيرٍ ولا نَذيرٍ، وهذا للماضي المُحقَّقِ، وأَمْثالُ ذلك كثيرةٌ[1].

وقد أَوْرَدَ قَوْلَ سيبويه مُقَرِّراً لمعنى الحالِ[2]، لأَنَّه جَعَلَها في النفْيِ جواباً لـ قَدْ في الإثباتِ، ولا ريبَ أَنَّ «قد» للتقريبِ من الحالِ، فلذلك جُعِلَ جواباً لها في النفي، ثمَّ جَعَلَ سيبويهِ فيها مَعْنى التأْكيدِ لأَنَّها جرَتْ مَوْضعَ «قَدْ» في النفيِ، فكما أَنَّ «قد» فيها مَعْنى التوكيد فكذلك ما جُعِلَ جواباً لها.

قالَ: «و«لا» لنفْيِ المستقبلِ في قَوْلِك: «لايَفْعَلُ»».

فموْضوعُ «لا» لنَفْيِ المستَقْبَلِ، إذا قلْتَ: «لا يقومُ زيدٌ» فمعناه نَفْيُ القِيامِ في المُستقْبَلِ كما في «لَنْ»، وإنْ كانَتْ «لَنْ» آكَدَ مِنْها، ثمَّ قَرَّرَه بقَوْلِ سيبويه: «هو نَفْيٌ لقَوْلِ القائلِ: هو يَفْعلُ، ولم يَقَعِ الفِعْلُ»[3]، وإذا لم يَقَعْ فهو مُسْتَقْبَلٌ.

قوْلُه: «وتَنْفي بها نَفْياً عاماً في قولك: «لا رَجُلَ في/ الدَّارِ» مُسْتقيمٌ. ٢٤٩ب

وأَمَّا قوْلُه: «وغَيْرَ عامٍّ في قولك: «لا رَجُلٌ في الدَّارِ ولا امْرَأَةٌ»».

فهذا غَيْر مستقيمٍ، ولا خلافَ عِنْدَ أَصْحابِ العُمومِ أَنَّه مُسْتَفادٌ منه العمومُ كما في «لا رَجُلَ في الدَّارِ»، وإِنْ كانَ «لا رَجُلَ في الدَّارِ» أَقْوَى في الدَّلالةِ علَيْه، إمَّا لكَوْنه نَصّاً أَوْ لكَوْنه أَقْوَى ظُهوراً، وسببُ العُمومِ أَنَّها نكرةٌ في سِيَاقِ النفي، والنكرةُ في سِيَاقِ النفيِ تَعُمُّ فلم يَصِحَّ قولُه: «وغَيْرَ عامٍّ في قولك: لا رَجُلٌ في الدَّارِ ولا امْرأَة»، لما تَبَيَّنَ أَنَّه عامٌّ، والظاهِرُ أَنَّ[4] التَّصْنيفَ «وتَنْفي بها نَفْياً عامّاً في قوْلِك: لا رجلَ في الدَّارِ، ولا رجُلٌ في الدار ولا امْرَأَةٌ، وغَيْرَ عامٍّ في قولك: «لازيدٌ في الدار ولا عَمْرٌ»، فنُقِلَ مُخَلَّطاً.

قوْلُه: «ولِنَفْيِ الأَمْرِ».

غَيرُ مستقيمٍ في ظاهِرِه، لأَنَّه إنْ أَرادَ به الأَمْرَ الذي هو ضِدُّ النَّهيِ فليس صيغَةُ النهيِ موضوعَةً لِنَفْيِه، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذا قُلْتَ: «لا تَزْنِ» فليس المقصودُ منه نَفْيَ الأَمْرِ بالزِّنا، لأَنَّه لو كانَ كذلك فَزَنَى المَنْهِيُّ لم يَعْصِ، لأَنَّه لم يَحْصُلْ سِوَى نَفْيِ الأَمْرِ به، ونَفْيُ الأَمْرِ به لا يَجْعَلُه مُحَرَّماً كما في

---

(١) في د: «كثير».

(٢) قال سيبويه: «وأَما «ما» فهي نفيٌ لقوله: هو يفعَلُ إذا كان في حال الفعل فتقول: «ما يَفْعَلُ»». الكتاب: ٤/ ٢٢١

(٣) قال سيبويه: «وتكون «لا» نفياً لقوله: «يفعَلُ ولم يقع الفعلُ»». الكتاب: ٤/ ٢٢٢

(٤) في ط: «منه». تحريف.

جميع المُباحات، وإنْ أَرادَ به الأَمْرَ الذي هو واحِدُ الأُمورِ لم يكنْ مستقيماً، لأَنَّ ما تَقَدَّمَ قَبْلَه لِنَفْيِ الأَمْرِ أَيْضاً، أَلاَ تَرَى أَنَّ قولَكَ: «لا رَجُلٌ» و«ولا زَيْدٌ» نَفْيٌ لأَمْرٍ، وكُلُّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فيه كذلك، فلم يكُنْ لتخصيصِ النَّهيِ بذلك على هذا التفسيرِ مَعْنىً، والظَّاهِرُ أَنَّه لم يَقْصِدْ إلاَّ الوَجْهَ الأَوَّلَ، وأَرادَ أَنْ لا تَخْرجَ «لا» عن مَعْنى النفيِ، ولكنَّه كان يَحْتاجُ إلى أَنْ يُبَيِّنَ مَعَ ذلك أَنَّها لِطَلَبِ التَّرْكِ، ولعَلَّه اسْتَغْنَى عنه بقوله: «ويُسَمَّى النَّهْيَ»، ولو قالَ: «وهو النَّهْيُ» كانَ أَقْرَبَ إلى المَقْصودِ.

قالَ: «والدعاءِ في قولهم: لا رَعَاه اللَّهُ»[1].

فالظاهِرُ أَنَّه عَطَفَ قولَه: «والدُّعاء» على الأَمْرِ، كأَنَّه قالَ: ولِنَفْيِ الدُّعاءِ، وذلك يُفْهَمُ مِنْ غَرَضِه في أَنَّ مَقْصودَه جَعْلُها للنَّفْيِ في كُلِّ مَوْضِعٍ، وإذا جُعِلَ[2] الناهيةُ كذلك فَهِيَ ههنا أَقْرَبُ، والكلامُ علَيْه كالكلامِ عليْه في النَّهيِ، وإنْ حُمِلَ قولُه: «والدُّعاء» مَعْطوفاً على قَوْلِه: «ولِنَفْيِ» كانَ مَعْناه وللدُّعاءِ، أَيْ: وتكونُ للدُّعاءِ كانَ مُسْتقيماً، ولا يَرِدُ علَيْه ما تَقَدَّمَ، إلاَّ أَنَّ الظَّاهِرَ مِن سِياقِ كلامِه خِلافُه على ما تَقَدَّمَ.

قالَ: «و«لمْ» و«لَمَّا» لِقَلْبِ مَعْنى المُضارِعِ إلى الماضي ونَفْيِه».

۲٥٠أ «لمْ» و«لَمَّا» تدخُلان[3] على المضارِعِ فَتَقْلبان[4] مَعْناه إلى الماضي، أَلاَ تَرَى أَنَّك/ إذا قُلْتَ: «لم يَقُمْ» و«لَمَّا يَقْعُدْ» فمعناه نَفْيُ الماضي، حتَّى كأَنَّك قُلْتَ: «ما قامَ» و«ما قَعَدَ»، فـ«يَقُومُ» و«يقْعُدُ» وغَيْرُهما في مِثْلِ ذلك أَلْفاظُ المضارَعَةِ[5] بلا خلاف، ومعناهما الماضي بقرينةٍ دخَلَتْ علَيْهما، وهي «لم» و«لَمَّا»، فهذا لا يُخالِفُ أَحَدٌ فيه، وقد عَبَّرَ بَعْضُهم عن ذلك بأَنْ قالَ: «لمْ» و«لَمَّا» تَقْلِبُ لَفْظَ الماضي إلى المُضارِعِ[6]، وهؤلاءِ وإنْ لم يكُنْ بَيْنَهم وبين الآخَرينَ خلافٌ في المعْنَى إلاَّ أَنَّ العبارةَ ليست بِجَيِّدةٍ لأَنَّ قَوْلَهم: «تَقْلِبُ لَفْظَ الماضي إلى المضارِعِ» مِمَّا يُوهِمُ صحَّةَ دخولِ «لم» على الماضي،

(١) في المفصل: ٣٠٦: «في قولك: لا رعاك اللَّه».

(٢) في ط: «جعلت».

(٣) في الأصل. ط: «تدخل». وما أثبت عن د.

(٤) في ط: «فيقلب».

(٥) في د. ط: «مضارعة».

(٦) ظاهر كلام سيبويه أن «لم» تصرف لَفْظ الماضي إلى المضارع دون معناه، وصحَّح ابن مالك أنها تغير مَعْنَى المضارع دون لفظه، انظر: الكتاب: ٣/ ١١٧-٤/ ٢٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٠٩-١١٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٧، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٤٤، والجنى الداني: ٢٦٧

وليس كذلك، [لأنَّ «لمْ» و«لمَّا» تَجْزِمانِ المضارِعَ][1] وأَيْضاً فإِنَّه يُوهِمُ أَنَّ المضارعَ على مَعْناه، لأَنَّه لم يَقُلْ إلاَّ: إِنَّها قَلَبَتْ[2] ذلك اللَّفْظَ إلى لَفْظِ المضارِع، ولم يَتَعَرَّضْ أَنَّ مَعْنى المُضِيِّ مُرَادٌ، فكان الأَوَّلُ أَوْلَى لذلك، وبَيْنَهما[3] مِنَ الفَرْقِ ما ذكَرَه، وليس في بَقِيَّةِ الفَصْلِ إِشْكالٌ.

قالَ: «و«لن» لتأكيدِ ما تُعْطِيه «لا» مِنْ نَفْيِ المستقبلِ».

ومَثَّله بالمثالَيْن[4] لِمَا في قولِه تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾[5] من القَرائنِ التي تَدُلُّ على قَصْدِ المبالَغَةِ في النَّفْيِ، فلذلك عَبَّرَ بما يَدُلُّ على تَوْكيدِ النَّفْيِ.

وقالَ الخليلُ: أَصْلُها «لا أَنْ»[6]، وقال الفَرَّاءُ: أَصْلُها «لا» قُلِبَتْ أَلِفُها نوناً[7]، وكلا القولَيْن غَيْرُ جَيِّدٍ، أَمَّا قَوْلُ الخليلِ فغيْرُ مُسْتقيمٍ لأَنَّه لا يجوزُ أَنْ تقولَ: «لا أَنْ تقوم»، ويجوزُ «لَنْ تَقُومَ»، ولو كانَ أَصْلاً لكانَ الظَّاهِرُ جوازَه.

فإِنْ زَعَمَ زاعِمٌ[8] أَنَّها غُيِّرَتْ لفظاً ومَعْنى فليس بمُسْتقيمٍ لِمَا يَلْزَمُ من مُخالَفَةِ القياسِ من غَيْرِ حاجَةٍ، ومُخَالَفَةُ القياس فيها من أَوْجُهٍ[9]:

مِنْها: أَنَّ قِياسَ الحروفِ الإِفْرادُ[10]، ومِنْها أَنَّ قِياسَ الهَمْزَةِ أَنْ لا تُحْذَفَ [من غَيْرِ مُوجِبِ الحَذْفِ، وهنا كذلك][11]، ومِنْها أَنَّ قياسَ ما بَعْدَ «أَنْ» أَنْ لا يَتَقَدَّمَ علَيْها، وههنا يجوزُ أَنْ تقولَ: «زيداً لن أَضْرِبَ» فلو كانَتْ «لا أَنْ» لم يَجُزْ.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في ط: «تقلب».

(٣) أي: بين «لم» و«لمَّا».

(٤) هما «لا أَبرح اليومَ مكاني» و«لن أَبرح اليوم مكاني» المفصل: ٣٠٧

(٥) يوسف: ١٢/ ٨٠، وتتمة الآية: ﴿ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ﴾.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٥، والمقتضب: ٢/ ٨، ومعاني الحروف للرماني: ١٠٠، والجنى الداني: ٢٧١

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ١٥، والجنى الداني: ٢٧٢

(٨) سقط من د. ط: «زاعم».

(٩) في د: «وجوه».

(١٠) سقط من ط قوله: «منها أن قياس الحروف الإفراد». خطأ.

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وأمَّا قَوْلُ الفَرَّاءِ فَيَرِدُ علَيْه ما وَرَدَ على الخليل في مُخالَفَةِ القياسِ من أَنَّ أَصْلَ الحروفِ أنْ لا يُبْدَلَ فيها، ومن أَنَّ تقديمَ المعمولِ على «لا» غَيْرُ سائغٍ، لا تقولُ: «عَمْراً لا يَضْرِبُ زيدٌ»، فَثَبَتَ أَنَّ القَوْلَ ما قالَه سيبويهِ، [وهو أَنَّه غَيْرُ مُرَكَّبٍ][1]، وهو الصَّحيحُ.

قالَ: «و«إنْ» بمنزِلةِ «ما»».

يَعْني في مَعْناها وقد تَقَدَّمَ، وتدخُلُ على الجمَلِ كما تدخُلُ «ما»، ومَثَّل بالجملةِ الفعليَّةِ الماضيةِ والمُضارِعَةِ والاسميَّةِ، واخْتُلِفَ في العَمَلِ، وأَكْثَرُ الناسِ لا يُجيزونَه، وأَجازَه المبرِّدُ حَمْلاً لها/ على أُخْتِها «ما»[2]، وهو مُجَرَّدُ قياسٍ، واللغَةُ لا تَثْبُتُ قياساً، والدَّليلُ على أَنَّ اللغةَ لا تَثْبُتُ قياساً الإِطْباقُ على أَنَّ البِئْرَ[3] والبَحْرَ[4] لا تُسَمَّى قارورةً، وإِنْ كانَ مُسْتَقَرّاً فيها، ولو كانت اللُّغَةُ تَثْبُتُ[5] بالقياسِ لسُمِّيَ ذلك كُلُّه قارُورةً[6]، وليس رَفْعُ الفاعلِ في مِثْلِ «قامَ زيْدٌ» وإنْ لم يُسْمَعْ من العربِ عَيْنَ[7] هذا اللَّفْظِ بقياسٍ، بل داخلٌ بطريقٍ عامٍّ عنهم، وهو عِلْمُنا من اسْتِقْراءِ كلامِهم بأَنَّ كُلَّ ما نُسِبَ إِلَيْه الفعْلُ فهو مَرْفوعٌ، ودَخَلَ «قام زيْد» ونظائرُه في هذا العُمومِ، وَوِزانُه أَنْ يقولَ الشارعُ[8]: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[9] فإذا حَرَّمْنا المِزْرَ، [وهو ما يُعْمَلُ من الذُّرَةِ والشعيرِ][10]، لم نُحَرِّمْه بالقياسِ، وإِنَّما حَرَّمناه بطريقِ العمومِ، وإنْ[11] لم يكنْ للمِزْرِ بخُصوصيَّته ذِكْرٌ، كما في قولِك: «قامَ زيْدٌ».

فإنْ زَعَمَ المبرِّدُ أَنَّه من باب رَفْعِ الفاعِلِ فليس بمُسْتَقيمٍ، فإِنَّه لا يَلْزَمُ من العِلْمِ بإعْمالِهم «ما»

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) نقل المبرد والرماني أن سيبويه يمنع إعمال «إنْ» عمل «ليس»، وفهم ابن مالك من كلام سيبويه أنَّه يعملها، وأجاز إعمالها أكثر الكوفيين، انظر الكتاب: ٣/ ١٥٢، ٤/ ٢٢١، والمقتضب: ٢/ ٣٦٢، ومعاني الحروف للرماني: ٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٥، والجنى الداني: ٢٠٩

(٣) في الأصل ط: «البيت». تحريف. وما أثبت عن د.

(٤) بعدها في د: «والفسْقية»، وكتب تحتها «البركة والحوض».

(٥) سقط من ط: «اللغة تثبت».

(٦) بمثل هذا استدل ابن الأنباري على أن اللغة يقتصر فيها على السماع، انظر لمع الأدلة: ٩٩-١٠٠

(٧) في ط: «غير». تحريف.

(٨) في ط: «الشيخ».

(٩) الحديث في صحيح البخاري: ٤/ ١٥٧٩

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والمِزْر: نبيذ الشعير كما ورد في صحيح البخاري: ٤/ ١٥٧٩

(١١) في د: «بالقياس بل بعموم قوله عليه السلام: "كل مُسْكِر حرام" وإن...».

العِلْمُ[1] بإِعمالِهِم[2] «إِنْ» وأَيْضاً فإِنَّ إِعْمالَ «ما» على خِلافِ القياسِ عند الذين يُعْمِلُونها[3]، وما خَرَجَ عن القياسِ لا يُقاسُ علَيْه.

(١) سقط من د: «العلم».

(٢) في د: «إعمالهم».

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٥٧، والمقتضب: ٤/ ١٨٨-١٨٩، والخصائص: ١/ ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٦٩

«ومن أَصْنافِ الحَرْفِ حروفُ التَّنْبيه وهي: هَا وأَلاَ وأَمَا».

تَدْخُلُ على الجمَلِ كُلِّها لتُنَبِّهَ المخاطَبَ على ما يُذْكَرُ بَعْدَها خَشْيَةَ أَنْ يَفُوتَه لغَفْلتِه شيءٌ منها، إلاَّ أَنَّ[1] «ها» اختَصَّتْ بدخولِها أَيْضاً تَنْبيهاً على المفرَداتِ من أَسْماءِ الإِشارةِ والضَّمائِرِ على ما مَثَّله فيه.

فإِذنْ لا تَدْخُل «ألاَ» و«أَمَا» إلاَّ أَوَّلَ الكلامِ على الجُمَلِ، وأما «ها» فَتَدخُل كما يَدْخُلانِ، وتَدْخُلُ على الضَّمائِرِ وأَسْماءِ الإشارةِ، وإِنْ لم تكنْ أَوَّلَ الكلامِ.

---

(١) سقط من د: «أن».

«ومن أَصنافِ الحروفِ حروفُ النِّداءِ»[1]

وعَدَّدَها وساقَ «وا» من حروف النداء لأَنَّه جَعَلَ المندوبَ منادى، وليس بمُنادَى في التحقيقِ، لأَنَّ المُنادَى هو المطْلوبُ إِقْبالُه، والمندوبُ ليس كذلك[2]، ولذلك لم تَدْخُلُ «وا» إلاَّ في النُّدْبَةِ خاصَّةً، ولو قلْتَ: «وا زيدُ» وأَنْتَ تَقْصِدُ به النداءَ لم يَجُزْ.

وأَمَّا «يا» فَمُشْتَرَكَةٌ في المنادَى والمَنْدوبِ جميعاً، وأَمَّا بَقِيَّتُها فَمُخْتَصَّةٌ بالمنادى، فإذن هذه الحروفُ على ثلاثَةِ أَقْسامٍ، قِسْمٌ للمنادَى وقِسْمٌ للمندوب، وقِسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهما، وقَسَّمَها[3] أَيْضاً على ثلاثَةِ أَقْسامٍ، للقريبِ والبعيدِ والمَتَوَسِّطِ، فوَجَبَ إِخْراجُ «وا» مِنْ هذه / القِسْمةِ، ولذلك جَعَلَها قِسماً برأْسِه فقال: «و«وا» للندبة خاصةً». ٢٥١أ

وأَوْرَدَ قولَهم: «ياأَللَّهُ» خاصَّةً اعْتِراضاً على قَوْلِهم: إنَّ «يا» للبعيدِ، وأَجابَ عنه بأَنَّ البُعْدَ بالنِّسْبَةِ إِلى اللَّه تعالى إِنَّما هو بالنِّسبةِ إِلى البُعْدِ من إِحسانِه واسْتجابَةِ دُعائِه، وإِذا اسْتَقْصَرَ الإِنسانُ نَفْسَه في ذلك فهو بعيدٌ بهذه النِّسبةِ، فَصَلَحَ استعمالُ حَرْفِ البُعْدِ لذلك.

(١) في د: «ثم ذكر حروف النداء» مكان «ومن أصناف الحروف حروف النداء».

(٢) انظر ما سلف ورقة: ٥٦ب من الأصل.

(٣) أي الزمخشري.

«ومن أَصْنافِ الحُروفِ حُروفُ التصديق
وهي: نَعَمْ وبَلَى»، إلى آخرها.

قالَ الشيخُ: سُمِّيتْ حروفَ تصديقٍ[1] لأَنَّكَ تُصَدِّقُ بها ما يقولُه المتكلِّمُ، وذلك في غَيْرِ «بلى» واضحٌ، وقد تكونُ «بلى» تَصْديقاً في مثْلِ قَوْلِ القائلِ: «أَلَمْ أُحْسِنْ إليك»؟ فتقولُ: بَلَى، فهذا تَصْديقٌ لقَوْله، لأَنَّ مَعْنى قَوْله: «أَلَمْ أُحْسِنْ إلَيْكَ» إنِّي أَحْسَنْتُ إلَيْكَ، ولكنَّه لو قال: «أَحْسَنْتُ إلَيْك» فقلْتَ[2]: بَلَى، لم يَجُزْ، لأَنَّ مِنْ شَرْطِها أَنْ يكونَ النَّفْيُ في كلامِ مَنْ تُجيبُه لِتُثْبِتَ بها ما دَخَلَ عليه النَّفْيُ في كلامِ المُجاب على ما سَيَأْتي.

فأَمَّا «نَعَمْ» فَتُصَدِّقُ بها ما يقولُه المتكلِّمُ، فإنْ كان اسْتِفْهاماً أَثْبَتَّ بها ما بَعْدَ الاستفْهامِ من إثْباتٍ أَوْ نَفْيٍ، فإذا قالَ القائلُ: «أَقامَ زَيْدٌ» فقُلْتَ: نعم فقد[3] أَثْبَتَّ القيامَ، وإذا قال: «أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ» فقُلْتَ: نَعَمْ فقد نَفَيْتَ القيامَ، لأَنَّها إثْباتٌ لِمَا بَعْدَ الاسْتِفْهامِ في كلامِ المُجابِ، وبَعْدَ الاسْتِفْهامِ ههنا النَّفْيُ، فتكونُ إثْباتاً للنَّفْيِ المذكورِ.

وأَمَّا «بَلَى» فلا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ بَعْدَ النَّفْيِ لإثْباتِ المَنْفِيِّ، فإذا قالَ القائلُ: «أَلَمْ يَقُمْ زَيْد» فَقُلْتَ: بَلَى فمعناه: قَامَ، كقَوْلِه تَعالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[4]، ولذلك قال المفسِّرون: لو قالُوا[5]: نَعَمْ لكانَ كُفْراً لِمَا ذكَرْناه[6]، وأَمَّا قولُه تَعالى: ﴿بَلَىٰ﴾ بَعْدَ قَوْله تَعالى: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾[7] فلأَنَّ مَعْنى «لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَاني» ما هَدَاني، فَجِيءَ بـ «بلى» لإِثْباتِ المنفيِّ في المعنى،

---

(١) في د: «سميت بذلك».

(٢) في د. ط: «فقال».

(٣) سقط من د: «فقد».

(٤) الأعراف: ٧/ ١٧٢، والآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾.

(٥) في د: «قال». تحريف.

(٦) قال القرطبي: «ولو قالوا: نعم لكفروا»، الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٢

(٧) الزمر: ٣٩/ ٥٧-٥٩، والآيات: ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٥٩﴾﴾.

ولذلك حَقَّقَه بقَوْلِه تَعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾، وهي من أَعْظَمِ الهِدايات، فَصَحَّ أَنْ تَرِدَ «بَلَى» لِمَا ذكَرْناه من مَعْنى النَّفْيِ، ولولا ذلك لم تأْتِ «بَلَى».

«و«أَجَلْ» لا يُصَدَّقُ بها إلاَّ في الخَبَرِ خاصَّةً».

هذا هو المعروفُ من كلامِهم، وقد زَعَمَ بَعْضُهم أَنَّه يجوزُ أَنْ تَقَعَ بعد الاسْتِفْهامِ أَيْضاً، وليس بمعروفٍ[1].

«و«إِنَّ» كذلك».

يَعْني يُجَابَ بها في الخبرِ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ اسْتِعْمالَ «إِنَّ» في ذلك/ قليلٌ، وأَنَّ البيت[2]: ٢٥١ب

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ . . . .

مُحْتَمِلٌ أَنْ تكونَ «إِنَّ» هي النَّاصبةَ مَحذوفةَ الخَبَرِ، أَيْ: إِنَّه كذلك.

«و«جَيْرِ» نَحْوُها».

أَيْ: نَحْوُ «أَجَلْ»، أَوْ نَحْوُ «إِنَّ»، والكَسْرُ أَكْثَرُ فيها، وقد تُسْتَعْمَلُ بمعْنى «حَقّاً»[3]، وإذا جاءَتْ كذلك فَعِلَّةُ بنائِها، إمَّا لأَنَّها[4] اسْمٌ من أَسْماءِ الأَفْعالِ بمَعْنى «حَقَّ ذلك»[5]، كما تقولُ في تَفْسيرِ «هَيْهاتَ لذلك»: بُعْداً لَهُ، وكثيراً ما تُفَسَّرُ أَسْماءُ الأَفْعالِ بالمصادرِ، وإمَّا لأَنَّه مُوافِقٌ لـ «جَيْرِ» الذي هو حَرْفٌ في لفْظِهِ وأَصْلِ معناه، إِذْ مَعْناه[6] في الحرفيَّةِ التحقيقُ والإِثباتُ، كما قُلْناه في «على» إِذا كانت اسْماً، ومَعْنى البيت في قَوْلِه[7]:

---

(١) عن الأخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام، انظر الجنى الداني: ٣٦١، ومغني اللبيب: ١٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ٢٦٠

(٢) سلف البيت ورقة: ٢٤٢ب من الأصل.

(٣) انظر الجنى الداني: ٤٣٣-٤٣٥، ومغني اللبيب: ١٢٨، وارتشاف الضرب: ٣/ ٢٦٢

(٤) سقط من ط: «لأنها». خطأ.

(٥) ذهب عبد القادر الجرجاني إلى أن «جير» اسْم فعل بمعنى «أعترف»، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤١

(٦) سقط من ط: «إذ معناه». خطأ.

(٧) هو مضرس بن ربعي الأسدي، انظر المقاصد للعيني: ٤/ ٩٨، والدرر: ٢/ ٥٢، وورد بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٢٤، والجنى الداني: ٣٦٠، وللبيت رواية أخرى هي: «. . . . . . إن كانت رِوَاءً أسافلُهْ»، وهو بهذه الرواية لطفيل الغنوي، وهو في ديوانه: ٨٤، والجنى الداني: ٤٣٤، =

وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ   أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أُبيحَتْ دَعَاثِرُهْ

الظَّاهِرُ أنَّه أَرادَ بالفِرْدَوْسِ مكاناً مَعْروفاً، ولذلك أَجَابَ بقوله: أَجَلْ جَيْرِ، إلى آخره، ووقع في المفصَّل «أَنْ كانَتْ» بالفَتحْ وفي غَيْرِه «إنْ» بالكَسْر، ولكُلٍّ مَعْنىً، فالفَتْحَ على مَعْنى أنَّ ذلك قد تَحقَّقَ لأَجْلِ إباحَةِ حيضانه[1] وما تَهَدَّمَ مِنْه، والكَسْرُ على مَعْنى إنَّ ذلك قد تَحَقَّقَ إنْ كان قد حَصَلَ الإباحَة لِدَعَائِرِه، فَظَهَرَ أَنَّ الفَتْحَ في المعْنَى المُرادِ أَقْوى من الكَسْر.

«و«إيْ» لاتُستَعْمَلُ إلاَّ مَعَ القَسَمِ».

يَعْني بَعْدَها، ولم يُسْمَعْ[2] ذلك إلاَّ مَعَ غَيْرِ الفِعْل، فلا يُقالُ: إيْ أَقْسَمْتُ باللَّه، ولكنْ إيْ[3] باللَّهِ وإيْ واللَّهِ، وإيْ لَعَمْري، وذلك راجعٌ إلى الاسْتِقْراءِ في كَوْنِه لم يُسْتَعْمَلْ إلاَّ كذلك، وإلاَّ فهيَ وغَيْرُها لولا[4] تخصيصُهم في ذلك سَوَاءٌ.

«وفي «إيْ اللَّهِ»[5] ثلاثَةُ أَوْجُه».

أَحَدُها: أنْ تُفْتَحَ الياءُ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ على خِلاف القياسِ في مِثْلِ ذلك، لأَنَّ قِياسَ السَّاكِنَيْنِ إذا كانَ الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ولِينٍ أَنْ يُحْذَفَ الأَوَّلُ، كما جاءَ الوَجْهُ الثالثُ، ولكنَّهم كَرِهوه ههنا لِئَلاَّ يَجِيْءَ لَفْظُه كلَفْظِ اسْمِ اللَّهِ وَحْدَه مَكْسورَةً هَمْزَتُه، فلا يُعْرَفُ معناه، فَفَتَحُوا لِيَظْهَرَ أَمْرُها[6] بالفَتْحِ.

والثاني: أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَها وبَيْنَ السَّاكِنِ الذي بَعْدَها، وهو على خِلافِ القِياسِ أَيْضاً، ولكنَّه شَبَّهَه بِمِثْلِ قولِهم: ضَالِّين[7] وجَانٌّ، لأَنَّ الثاني مُشَدَّدٌ تَشْبيهاً للمُنْفصلِ بالمُتَّصلِ كَرَاهَةَ أَدائِه لِمَا ذكَرْناه.

= والخزانة: ٤/ ٢٣٦، قُلْنَ: أي: النساء قلن إن ارتحلن عن هذا الماء فإنَّ أول مشرب نرده الفردوس، والفردوس ماء لبني تميم، والدعاثر جَمْع دُعْثور بالضم وهو الحوض المتثلم، الخزانة: ٤/ ٢٣٥-٢٣٦

(١) في د: «حياضه»، وجمع حَوْض: أحواض وحياض، ويجمع على حيضان. انظر الصحاح (حوض)، والتاج (حيض).

(٢) في ط: «يستعمل».

(٣) في ط: «وإنما يقال: إي. . . ».

(٤) في ط: «في». تحريف.

(٥) في ط. المفصل: ٣١١: «والله». تحريف. انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٢٥

(٦) في د: «معناه».

(٧) في د: «ضالّ».

والوجه الثالث: وهو الجاري على القياسِ، وهو حَذْفُ الياءِ لالْتِقاءِ السَّاكِنْيِن، فيكـونُ لَفْظُـه ٢٥٢أ لَفْظَ[1] «إِللَّهِ»[2].

(١) سقط من د. ط: «لفظ».

(٢) ساق السيرافي وابن سيدة الأوجه الثلاثة السابقة، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٥٠٠، والمخصص: ١٣/ ١١٤

«ومن أَصْنافِ الحرْفِ/ حروفُ الاسْتِثْناءِ وهي إلاَّ وحاشا وعَدَا وخَلاَ في بَعْضِ اللغاتِ».

قولُه: «في بَعْضِ اللُّغاتِ» راجعٌ إلى «عَدَا وخَـلاَ» في الظَّـاهِرِ لأَنَّ جَعْلَهمـا حَرْفَيْـنِ إنَّمـا هـو في بَعْضِ اللُّغاتِ[1]، ولا يَنْبغي أَنْ يكونَ «حاشَا» مَعَهما في ذلك، لأَنَّ كَوْنَها حَرْفاً هو اللغـةُ المعروفَةُ، فهي على العَكْسِ من «خَلاَ وعَدَا»، فلا يَنْبغي أَنْ تُشَرَّكَ مَعَهما في قوله: «في بَعْضِ اللُّغاتِ» فيُوهِـمَ التَسْوِيَةَ، وهو على[2] خِلافِ ما علَيْه أَمْرُها[3].

---

(١) انظر ذلك في الكتاب: ٢/ ٣٠٩، والمقتضب: ٤/ ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٩-٢٣٠

(٢) سقط من د. ط: «على».

(٣) في ط: «أمرهما».

«ومن أصْنافِ الحَرْفِ حَرْفا الخِطابِ
وهما الكافُ والتَّاءُ اللَّاحِقَتانِ علامَةً للخِطاب»، إلى آخره.

قال الشيخُ: والفَرْقُ بَيْنَهما وبَيْن أَسْماءِ الخِطابِ أَنَّ تِلكَ موضوعَةٌ لِمَنْ تُخاطِبُه كما وُضِعَت الأَسْماءُ كُلُّها مُسْنَدَةً أَوْ مُسْنَداً إِلَيْها كقولك: «ضَرَبْتَ»، فهذا فاعِلٌ نُسِبَ إِلَيْه الفِعْلُ كما تقولُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، وإِنْ كانَتْ فيه دلالَةٌ على الخِطابِ لأَنَّ وَضْعَه على أَنَّه اسْمٌ للمُخاطَبِ، وهذه مَوْضُوعَةٌ[1] علامَةً على اسْتِقْلالِ الكلامِ واسْتِغْنائه عنها باعْتِبارِ المسنَدِ والمسنَدِ إِلَيْه[2]، فَوِزانُها وِزانُ التنوينِ وياءِ النَّسَبِ[3]، إلاَّ أَنَّها انقَسَمَتْ إلى قسمَيْن: قِسْمٌ يُبَيَّنُ به الخِطابُ بالجملة، كقولك: «أَرَأَيْتَكُمْ» وشِبْهِه، وقِسْمٌ يُبَيَّنُ به الخِطابُ بالمفرَدِ، وذلك على ضَرْبَيْنِ: قِسْمٌ يُبَيِّنُ به صاحبُ الاسْمِ لإِبْهامه، كقولك: إِيَّاكَ وأَنْتَ، وقِسْمٌ يُبَيَّنُ به غَيْرُ صاحِبِ الاسْمِ الملحَقَةِ هي به لاسْتِغْنائه عن بَيَانِها، كقَوْلِك: ذاكَ وذلك وشِبْهِه، فأَمَّا كَوْنُها حَرْفاً في ذلك وبابِه فمُتَّفَقٌ عَلَيْه، وأَمَّا كَوْنُها حَرْفاً في مِثْلِ «إِيَّاك» فمُخْتَلَفٌ فيه، وقد تَقَدَّمَ في المضْمَراتِ ما يُغْني فيه عن الإِعادة[4].

وأَمَّا كَوْنُها حَرْفاً في «أَرَأَيْتَكُمْ» أَعْني الكافَ والميمَ فلأَنَّها لو كانت الكافُ اسْماً لكانَتْ مفعولاً لـ «أَرأَيت»[5]، وكان يجبُ أَنْ يقولَ: أَرَأَيْتُموكم لأَنَّ الخطابَ لجماعة، فإذا كان لجماعَةٍ وَجَبَ أَن يكونَ بالتَّاءِ والميمِ كما لو قالَ: «عَلِمْتُموكُمْ قائمين»، فلمَّا جاءَ على[6] غَيْرِ ذلك عُلِمَ أَنَّه على غَيرِ هذا الوجْهِ.

فإِنْ قُلْتَ: فهذا يَلْزَمُكَ أَيْضاً، فإِنَّ التاءَ عندكَ للجماعةِ، وهي اسْمٌ، فينبغي أَنْ يكون «أَرَأَيْتُموكُمْ».

قُلْتُ: لَمَّا كانت الكافُ والميمُ لمجرَّدِ الخطابِ اخْتُصِرَت التاءُ والميمُ بالتاء[7] وَحْدَها، للعِلْمِ بأَنَّهم جماعَةٌ بقَوْلِك: «كُمْ»، أَلاَ تَرَى أَنَّ الميمَ لم يُؤْتَ/ بها مَعَ التَّاءِ إلاَّ لتَجْعَلَها للجماعَةِ، فالكافُ والميمُ أَجْدَرُ. ٢٥٢ب

---

(١) في د: «وهذه التاء في "أنت" موضوعة. .».

(٢) بعدها في د: «للخطاب».

(٣) في د: «النسبة».

(٤) انظر ما سلف ورقة: ١١٣ب-١١٤أ من الأصل.

(٥) في د: «بأرأيت».

(٦) سقط من ط: «على».

(٧) سقط من ط: «والميم بالتاء». خطأ.

فإنْ قُلْتَ: فاجْعَلْها على ما ذَكَرْتَ، والكافُ والميمُ اسْمٌ[1]، قُلْتُ: لا يَسْتقيمُ لأُمورٍ:

منها: جَوازُ «أَرَأَيْتَك زَيْداً ما صَنَعَ»، ولو جَعَلْتَ الكافَ مفعولاً لم يَسْتَقم المعنى، لأَنَّه يَصيرُ المفعولُ الأَوَّلُ هو المُخاطَبَ، ويَصيرُ مُخْبَراً عنه بقوْلِك: «زيْداً ما صَنَعَ»، وليس فيه ضميرٌ يَرْجِعُ إِلَيْه، والمعنى على خِلافه.

ومِنها: لزومُ مِثْلِ «عَلِمْتُكُمْ قائمينَ»، والسِّرُّ فيه أَنَّ كُلَّ واحدٍ من التاءِ والميمِ والكافِ والميمِ[2] مُسْتَقِلٌّ في الاسْمِيَّة، فوَجَبَ أَنْ يُعْطَى كُلُّ واحدٍ منهما ما يَسْتَحِقُّه في وَضْعِه لأَنَّه اسْمٌ مُسْتَقِلٌّ، بخِلافِ «أَرَأَيْتَكُم»، فإنَّ التاءَ أُتْبِعَتِ الكافَ والميمَ بَياناً لها وعلامَةً للمُخاطَبِ، فاسْتُغْنِيَ عن الميمِ التي هي بَعْضُ مَدْلولاتِ الكافِ والميمِ، فلذلك اسْتُغْنِيَ عنها في «أَرَأَيْتكُمْ»، ولم يُسْتَغْنَ عنها في مِثْلِ «عَلِمتُموكُمْ قائِمِينَ».

قالَ: «وتَلْحَقُها التثنيَةُ والجَمْعُ»».

يعني أَنَّ كافَ الخِطابِ تَلْحَقُها الميمُ والأَلفُ التي تَدُلُّ على أَنَّه مَعَها للتثنيةِ، والميمُ وَحْدَها لتَدُلَّ مَعَها على أَنَّه للجَمْعِ، والنونُ تَدُلُّ على أَنَّه للجَمْعِ المؤَنَّث، وتُكْسَرُ لتَدُلَّ على أَنَّه للمُخاطَبِ المؤَنَّثِ، فَيَصيرُ لفْظُها كلَفْظ ضميرِ المُخاطَبِ سَواء[3]، وليس يَعْني أَنَّها تُثَنَّى وتُجْمَعُ ولذلك قالَ: «كما تَلْحَقُ الضمائر»، ومَثَّلَ بذلك في بقيَّةِ الفَصْلِ.

قالَ: «ونَظيرُ الكافِ الهاءُ والياءُ[4]، وتَثْنيتُهما وجَمْعُهما».

قد تَقَدَّمَ الكلامُ فيما يَلْحَقُ بإِيَّا وأَنَّه إنْ كانَ كافاً فللخطابِ وإِنْ كانَ غَيْرَها فللمُتَكَلِّمِ والغائِبِ[5] والخِلافُ فيها وبَيانُ ما هو الأَصَحّ فلا وَجْهَ لإِعادَتِه[6].

---

(١) في الأصل. ط: «اسمين». تحريف. وما أثبت عن د.

(٢) سقط من ط: «والميم». خطأ.

(٣) سقط من د: «سواء».

(٤) في د: «ونظير الكاف في «إيَّا» الهاء في «هذه» والياء في «هذي»، وتثنيتهما...»، وهو مخالف للمفصل: ٣١١

(٥) في د: «فللتكلم والغيبة».

(٦) انظر ما سلف ورقة: ١١٣ب-١١٤أ من الأصل.

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ حُروفُ الصِّلَة
وهي إنْ وأَنْ وما ولا ومِنْ والباءُ»، إلى آخره.

يَعْني بِحروفِ الصِّلَة[1] حُروفَ الزيادةِ، وسُمِّيَتْ حروف الصِّلةِ[2] لأَنَّه يُتَوَصَّلُ بها إلى زِنَةٍ أَوْ إعْرابٍ لم يكن عند حَذْفِها.

فأَمَّا «إنْ» فَتُزادُ بعد «ما» النافيةِ قياساً كثيراً وبعد «ما» المصْدريَّةِ قليلاً، وبَعْدَ «لَمَّا» في قولك: «لَمَّا إنْ جاءَ زَيْدٌ أكْرَمْتُه» أَيْضاً قليلاً.

٢٥٣أ وقولُ الفَرَّاء: إنَّهما حَرْفا/ نَفْيٍ تَرادَفا كتَرادُفِ حَرْفَي التوكيدِ في قولك: «إنَّ زَيْداً لقائمٌ»[3]، [فإنَّ «إنَّ» واللاَّمَ فيه للتوكيدِ][4] ليس بالجَيِّدِ[5]، لأَنَّه لم يُعْهَد اجْتِماعُ حَرْفَيْنِ بمَعْنىً واحِدٍ، ومِثْلُ «إنَّ زَيْداً لقائمٌ» قد فُصِلَ بَيْنَهما لذلك.

وأَمَّا «أَنْ» فَتُزادُ بعد «لَمَّا» وقَبْلَ «لو» بعد القَسَم كثيراً، وقَلَّتْ في مِثْل قَوْلِهم[6]:

... ... كأَنْ ظَبْيَةٍ ... ...

وأَمَّا مِثْلُ قولِه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[7] و﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾[8] و﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾[9] فاخْتُلِفَ فيه، فأجازَ بَعْضُهم أَنْ تكونَ «أَنْ» زائدةً في الجميعِ، وجَعَلَها بَعْضُهم مَصْدريَّةً في قولِه تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾، مُخَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ في قولِه تَعالى:

---

(١) في د: «يعني بها...».
(٢) في د: «صلة».
(٣) عزا ابن مالك والمرادي هذا الرأي إلى الكوفيين وردّاه، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧١، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٥، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٧
(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٥) في د: «بجيد».
(٦) تقدَّم البيت ورقة: ٢٤٣ب من الأصل.
(٧) الأعراف: ٧/ ١٨٥، والآية: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾.
(٨) الجن: ٧٢/ ١٦، والآية: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾.
(٩) يونس: ١٠/ ١٠٥، وتتمة الآية: ﴿حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ و﴿وأَنْ لَوِ اسْتقامُوا﴾[1].

وأمَّا «ما» فتُزادُ بعد «إن» الشَّرْطيَّة و«متى» و«أَيْنَ» و«إذا» و«أيّ»، وكيفَما عند البصريِّين[2]، وليسَتْ[3] في «إذْما» على القَوْلِ بأَنَّها اسمٌ و«حَيْثُما» زائدةً[4]، لإفادَتِها ما لم يكُنْ مُسْتَفاداً دُونَها.

وقد عُدَّتْ زائدةً في مثْلِ «إنَّما زيْدٌ مُنْطَلِقٌ»[5]، والأَوْلَى أنْ لا يُحْكَمَ بزيادَتِها، لأَنَّها مفيدةٌ ما لم يُسْتَفَدْ عند حَذْفِها من أَوْجُهٍ[6]:

منْها: كَفُّها لـ«إنَّ» عن العملِ، ومِنْها: تَهْيِئَةُ وقوعِ الجملِ الفعليَّةِ بعدها، ومنها أَنَّها تفيدُ الحَصْرَ، فإذا قلْتَ: «إنَّما زيْدٌ قائمٌ» فمعناه: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ، وليس ذلك مَعْنى «إنَّ زيْداً قائمٌ»، ويَظْهَرُ ذلك بقولهم: «إنَّما ضَرَبَ زيْدٌ»، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قَدَّرْتَ ضارِباً غيرَه لكانَ خَلْفاً، كما لو قُلْتَ: «ما ضَرَبَ إلاَّ زيْدٌ»، فَثَبَتَ أَنَّها غَيْرُ زائدةٍ.

وتُزَادُ بين غَيْرٍ ومُضافِها وبَيْنِ مِثْلٍ ومُضافِها، [يقال: «غَضِبْتُ من غَيْرِ ما شَيْءٍ»، وقال تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[7]][8]، وتُزَادُ لتأكيدِ النكرةِ في شِيَاعِها، كقولك: «جِئْتُ لأَمْرٍ ما»، ومِنهم مَنْ يَجْعَلُها في مِثْلِ ذلك صفةً[9]، وتُزادُ بعد بَعْضِ حروفِ الجَرِّ كقولِه تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[10]، ولَيْسَتْ في مثْلِ «حَيْثُما» و«إذْما» زائِدةً، لكَوْنها هي التي صَحَّحَت الشَّرْطيَّةَ والعَمَلَ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: «حَيْثُ تكُنْ أَكُنْ» لم يَجُزْ [لعَدَمِ دخولِ «حَيْثُ» على «ما»][11]،

---

(١) انظر إعْراب الآيات السابقة في: إعْراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٦، والتبيان في إعْراب القرآن: ٦٠٥، ١٢٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢٤، والبحر المحيط: ٤/ ٤٣٢-٤٣٣، ٥/ ١٩٦، ٨/ ٣٥٢

(٢) لعل الصواب «عند غَيْر البصريين»، انظر ما سلف ورقة: ١٩٢ب من الأصل.

(٣) في د: «وليس». تحريف.

(٤) انظر ما سلف ورقة: ١٩٢ب من الأصل.

(٥) انظر ما سلف ورقة: ٢٣٢ب من الأصل.

(٦) في د: «وجوه».

(٧) الذاريات: ٥١/ ٢٣، والآية: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) انظر معاني الحروف للرماني: ٨٧-٨٨، والجنى الداني: ٣٣٤-٣٣٥

(١٠) آل عمران: ٣/ ١٥٩، والآية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾.

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ولو قُلْتَ: «حَيْثُما تكَنْ أَكُنْ» كانَ الجَزْمُ واجباً، وأَفادَت الشَّرْطَ، وما ذلك إلاَّ بدُخولِ «مـا»، فـدَلَّ على أَنَّها غَيْرُ زائدةٍ، وكذلك «إِذْ ما» على النَّحْوِ المذكورِ في «حَيْثُ»، وهـي زائـدةٌ في مِثْلِ «لاسِيَّما زيدٍ»، ولكنَّهم كَثُرَ استِعْمالُهم لها مَعَها حتى صَارَتْ كالواجِبِ.

وأَمَّا «لا» فتُزادُ بعد «أَنْ» المصْدَرِيَّة مُطْلقـاً، كقَوْلـه تعـالى: ﴿ لِّئَلا يَعْلَمَ ﴾[(١)] و﴿ مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ ﴾[(٢)] وشِبْهِه، وبعد حَرْف العَطْفِ المتقَدِّم/ علَيْه النَّفْيُ كقَوْلـه تعـالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾[(٣)]، وقَوْله تعـالى: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[(٤)]، وقولـه[(٥)]: «مـا جـاءَني زَيْـدٌ ولا عَمْـرٌ»، وفي مِثْلِ هذا نَظَرٌ، فإِنَّه مُفيدٌ نَفْيَ المجْيءِ عن كُلٍّ واحدٍ منْهما نَصّاً، ولـو لـم تَـأْتِ بـ«لا» لجـازَ أَنْ يكـونَ نَفْيُ المجْيْءِ عَنْهما على جهةِ الاجتماعِ، ولكنَّه خِلافُ الظَّاهِرِ، فلذلك كان القَوْلُ بالزِّيادةِ أَوْلَى لبَقاءِ الكلامِ[(٦)] بإِثْباتِها على حالِه عند عَدَمِها، وإِنْ[(٧)] كـانَتْ دِلالتُه عنـد مَجيئِها أقـوى، وهـو مـن بـابِ التأْكيد، والزِّياداتُ فيها مَعْنى التأكيد، فلا تَخْرُجُ بقُوَّةِ دِلالة الكـلامِ بهـا عـن أَنْ تكـونَ زائـدةً، لأَنَّ دِلالةَ[(٨)] الكلامِ المؤكَّدِ أَقْوَى من دلالَةِ غَيْرِ المؤكَّدِ، ولذلك لو تَعَارَض خَبَرانِ أَحَدُهما مُؤَكَّدٌ والآخَرُ غَيْرُ مُؤَكَّدٍ قُدِّمَ المؤَكَّدُ ما لم يُعَارَض التأكيدُ بوجْهٍ آخَرَ مثله، ولا يُخْرِجُه ذلك عن أَنْ يكونَ زائداً.

وقبل «أُقْسِمُ» قليلاً [في مِثْلِ قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾[(٩)]][(١٠)] وشَـذَّتْ [بَعْدَ الفاءِ][(١١)] في مِثْلِ[(١٢)]

(١) الحديد: ٥٧/ ٢٩، سلفت الآية: ٢/ ١٨٢.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٢، والآية: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾.

(٣) فصلت: ٤١/ ٣٤، والآية: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾.

(٤) الفاتحة: ١/ ٧، والآية: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾.

(٥) أي: الزمخشري، المفصل: ٣١٣، وفي د: «وقولهم».

(٦) في د: «لبقاء صورة الكلام...».

(٧) في د: «عدمها لا لمعناه، وإن..».

(٨) سقط من د: «دلالة».

(٩) القيامة: ٧٥/ ١، والآية: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴿١﴾ ﴾.

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٢) سقط من د: «مثل».

قولِه تَعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾[1] وشِبْهِهِ، وشَذَّتْ في مِثْلِ قَوْلِه[2]:

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

وأَمَّا «مِنْ» فَتُزادُ في غَيْرِ الواجبِ قياساً كقَوْلِك: «ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ» لإفادَةِ تأكيدِ التعميمِ فيما تَدْخُلُ عليه، ولذلك جازَ «ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ» و«ما من رجلٍ عندي» ولم يَجزْ «ما من زيد» ولا «ما زيد من قائم» لتَعَذُّرِ مَعْنى العمومِ فيهما، إلاَّ أَنَّ[3] التعميمَ قد يكونُ في كلامٍ يُقْصَدُ به الحُكْمُ على جُمْلَةِ الجِنْسِ بما[4] تَعَلَّقَ به كقَوْلِك: «ما مِنْ رَجُلٍ عالِمٍ» و«ما جاءَني مِنْ رَجُلٍ»، لأَنَّ القَصْدَ ههنا نَفْيُ العِلْمِ والمجيءِ عن جملةِ الجِنْسِ، وقد تكونُ في كلامٍ يُقْصَدُ به واحدٌ غَيْرُ مُخْتَصٍّ من جُمْلَةِ الجِنْسِ أيضاً، وذلك في مِثْلِ: «هل جاءَكَ مِنْ رَجُلٍ»، أَلاَ تَرَى أَنَّه لم يُرِدْ [به][5] الاستِفْهامُ عَنْ مَجيءِ جميعِ الرجالِ، وإنَّما استُفْهِمَ عن مَجيءِ واحدٍ منْهم، أَيِّ رجلٍ كانَ، فافتَرَقَ العُمومانِ فيهما، [أَيْ عُموم الجنس وعموم الفَرْدِ][6]، وقد أَجازَ الأَخْفَشُ والكوفيُّون زيادتَها في الواجِبِ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ علَيْهم في ذلك[7].

وأَمَّا الباءُ فَتُزادُ في النَّفْيِ في الخبرِ في مِثْلِ: «ما زيدٌ بقائِمٍ» قياساً، وتُزادُ في غَيْرِه سماعاً، كقَوْلِك: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ» و«حَسْبُكَ بزيدٍ» و﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[8]، و«أَلْقى بيده»، وقد تَقَدَّمَ ذلك.

---

(١) الواقعة: ٥٦/ ٧٥

(٢) هو العجاج والرجز في ديوانه: ١/ ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٣٦، والخزانة: ٢/ ٩٥، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٨، والخصائص: ٢/ ٤٧٧،
«في بئر لا حور، يريد في بئر حور، وهي بئر نَقْص، سرى الحروريّ وما شعر، يقول: نقص وما درى، و"لا" لغو»، ديوان العجاج: ١/ ٢٠-٢١، وجاء بعد البيت في د: «وحور مصدر هنا بمعنى الهلاك».

(٣) في الأصل. ط: «لأن» مكان «إلا أن». تحريف. وما أثبت عن د.

(٤) في ط: «مما».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) انظر ما سلف ورقة: ٢٢٧أ من الأصل.

(٨) النساء: ٤/ ٧٩، الرعد: ١٣/ ٤٣، وانظر ما سلف ورقة: ٢٢٨ب من الأصل.

«ومِنْ أصْنافِ الحَرْفِ حَرْفا التفسير وهما أيْ وأَنْ»

إلاَّ أنَّ «أيْ» أَعَـمُّ مـن أُخْتِهـا لوقوعِهـا في كُـلِّ مَوْضِـعٍ ، ولا تَقَـعُ «أنْ» إلاَّ بَعْـدَ فِعْـلٍ فيـه مَعْنى القَوْلِ/ ، كقَوْلِه تَعالى : ﴿ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾[1] ، وهل تَقَعُ بعـد لَفْظِ القَوْلِ نَفْسِه كقَوْلِك : «قال زيْدٌ أنِ افْعَلْ كَذا» فيـه نَظَـرٌ ، [لأنَّـه مـا جـاءَ عـن العَـرَبِ][2] ، وقـد حَمَـل بَعْضُهـم ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾[3] على ذلـك ، وقَبْلَـه فِعْـلٌ بلَفْظِ القَوْلِ ، [فيجوزُ أنْ يكونَ مُتصِلاً بالقَوْلِ][4] ، ومَنَعَ بَعْضُهـم ذلـك لكَوْنِهـا عنـده لا تكـونُ بعـد لَفْظِ القَوْلِ[5] .

٢٥٤أ

---

(١) الصافات : ٣٧/ ١٠٤-١٠٥

(٢) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(٣) المائدة : ٥/ ١١٧

(٤) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(٥) أجاز ابن عصفور أن تجيء أن المفسرة بعد صريح القول ، انظر : مغني اللبيب : ٣٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٢٢٣ ، والمسائل العضديات : ٣٣ ، والكشاف : ١/ ٣٧٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٣٤ .

«ومن أَصْناف الحَرْفِ الحَرْفان المصْدريّان وهما ما وأَنْ».

وأَسْقَطَ «أَنَّ» وهي من الحروفِ المصدريَّة، إذْ لا فَرْقَ بين قولِك في تقديرِ المصدرِ: «أعْجَبَني أَنْ تقومَ» و«أَعْجَبَني أَنَّكَ قائمٌ»، وإنْ اسْتُفيد بـ«أَنْ» الاسْتِقْبالُ فلا يَضُرُّ فيما نحن فيه لصِحَّةِ تقديرِ المصْدَرِ فيهما جميعاً، والظّاهِرُ أَنَّه أَسْقَطَها لتقدُّمِ ذِكْرِها في غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وتَخْتَصُّ «أَنَّ» بأَنَّ صِلَتَها لا تكونُ إلاَّ جُمْلَةً اسميَّةً، وأُخْتَاها لا تكونُ صلتُهما إلاَّ جملةً فِعْلِيَّةً، تقولُ: «أَعْجَبَني أَنَّ زيداً قائمٌ» [أَيْ: قِيامُ زيدٍ][1]، و«أَعْجَبَني أَنْ تقومَ»، [أَيْ: قيامُكَ][2]، و«أَعْجَبَني ما قُمْتَ»، وتُقَدَّرُ «أَنْ» و«ما» مَصْدراً باعْتِبارِ أَفْعالهما، وتُقَدَّرُ «أَنَّ» مَصْدراً باعْتِبارِ فِعْلِ خَبَرِها، فإنْ لم يكنْ له فِعْلٌ قُدِّرَ بالكَوْنِ، كقَوْلِك: «أَعْجَبَني أَنَّ زيداً أَخُوكَ»، [أَيْ: كَوْنُه أَخَاكَ][3]، فإنْ لم يكنْ لفِعْلِ «ما» و«أَنْ» مَصْدرٌ قُدِّرَ بمعناه كقَوْلِه تَعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[4]، فَيُقَدَّرُ بالتَّوَقُّعِ، أَيْ: وفي تَوَقُّعِ قُرْبِ أَجَلِهم.

وشَرْطُ «ما» إذا كانَتْ مَصْدريَّةً أَنْ لا يعود علَيْها ضميرٌ، وإلاَّ رَجَعَتْ مَوْصولةً أَوْ مَوْصوفَةً، [كقولِك: أَعْجَبَني ما تقولُه» احْتَمَلَ الأَمْرَيْنَ][5] لأَنَّها ههنا حَرْفٌ، والحروفُ لا تُضْمَرُ.

وأَمَّا «أَنْ» و«أَنَّ» فلا يقعان إلاَّ حَرْفَيْنِ، فلا يَجْري فيهما لَبْسٌ، فإذا قُلْتَ: «أَعْجَبَني ما صَنَعْتَ» فلا يخلو إمَّا أَنْ تُقَدِّرَ ضميراً يعودُ على «ما»، وإمَّا أَنْ تُقَدِّرَ المفعولَ غَيْرَ ذلك، فإنْ قُدَّرْتَ الأَوَّلَ كانت مَوْصولةً، وإلاَّ فهي مصدريَّةٌ، فعلى المعْنَى الأَوَّلِ يكونُ الذي أَعْجَبَكَ ما تَعَلَّقَتْ بِه الصِّناعَةُ، كبابٍ أَوْ حَصيرٍ أَوْ ما أَشْبَهَه، وعلى الثاني يكونُ ما أَعْجَبَكَ نَفْسَ الصناعَةِ لا المصنوعَ من حركَاتِه المخْصوصَةِ بتلك الصناعَةِ، لأَنَّ[6] التقديرَ في الأَوَّلِ: أَعْجَبَني المصنوعُ، وفي الثاني: أَعْجَبَني الصناعَةُ، وهذا إنَّما يَجِيءُ مِثْله في الأَفْعالِ المتعدِّيَةِ المحذوفِ مَفْعولُها أَوْ غَيْرِ المتعدِّيةِ إذا احْتَمَلَ أَنْ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) الأعراف: ٧/ ١٨٥، وسلفت الآية ورقة: ٢٤٤ ب من الأصل.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في د: «فيكون».

يكونَ الفاعِلُ لِمَا[1] ولغيرِه، كقَوْلِك: «أَعْجَبَني ما سَارَ» بَعْدَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ ما يَصْلُحُ أَنْ يكونَ سائراً، فيُمكِنُ/ تقديرُ الضميرِ لِمَا فيكونُ مَوْصولاً، ويمكنُ تقديرُه لِمَا تَقَدَّمَ، فيكونُ[2] مصدراً، فيكونُ التقديرُ في الأَوَّل: أَعْجَبَني السَّائِرُ، وفي الثاني: أَعْجَبَني السَّيْرُ، فأَمَّا غَيْرُ ما ذُكِرَ فيَتَعَيَّنُ لأَحَدِهما كقَوْلِك: «أَعْجَبَني ما قُمْتَ وما قَعَدْتَ»، فهذا يَتَعَيَّنُ للمَصْدرِ، إِذْ لا يُمْكِنُ تقديرُ ضميرٍ راجعٍ إلى الأَوَّلِ ليكونَ موصولاً، ولذلك تَعَيَّنَ قَوْلُه تَعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[3] للمَصْدرِ، [أَيْ: بِرُحْبِها][4]، وكذلك[5] تعيَّنَ قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝﴾[6]، لأَنْ تكونَ مصدريَّةً، لأَنَّ الفِعْلَ ذُكِرَ مفعولُه راجعاً إلى غَيْرِ «ما» وضميرُ الفاعِلِ إلى غَيْرِها أيضاً، ولا يُمْكِنُ تقديرُ ضميرٍ آخَرَ لها، فَتَعَيَّنَتْ للمصدرِ، فأَمَّا مَنْ حَمَلَها على الموصولَةِ فذاك بتأْويلِ جَعْلِ «ما» لِمَنْ يَعْلَمُ[7]، فيكونُ إِذن الضميرُ راجعاً لها، فَتَتَعَيَّنُ الموصولةُ[8]، وكذلك قَوْلُه[9]:

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالي ... ...

فَتَعَيَّنُ للمصدريَّةِ لكونِ الفعلِ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، وفاعلُه مُظْهَرٌ، فَتَعَذَّرَ تقديرُ ضميرٍ يعودُ إِلَيْه.

قولُه: «وبَعْضُ العربِ يَرْفَعُ الفِعْلَ بعد «أَنْ» تشبيهاً بما».

---

(١) في الأصل: ط. «له»، وما أثبت عن د: وهو أوضح.

(٢) في د: «لما تقَدَّم من أن يكون مصدراً فيكون..».

(٣) التوبة: ٩/ ٢٥، والآية ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) سقط من د: «كذلك».

(٦) الشمس: ٩١/ ٥.

(٧) في ط: «يعقل».

(٨) ذكر الفارسي الوجهين في «ما» من الآية السالفة، وقوّى الموصولة، وصحّح ذلك الزمخشري، وحكى ابن يعيش الوجهين، انظر البغداديات: ٧٨، والكشاف ٤/ ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤٣، وارتشاف الضرب: ١/ ٥٤٧.

(٩) عجز البيت: «وكان ذهابُهنَّ لـه ذَهاباً»، وورد بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤٣، والجنى الداني: ٣٣١، والدرر: ١/ ٤٥.

وهذا شاذٌّ، وعلَيْه ما رُوِيَ شاذاً في قَوْلِه تعالى: ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[1] برَفْع يُتِمُّ، وكذلك ما أنشدَه من قوله[2]:

أَنْ تَقْـرَآنِ علـى أَسْـمـاءَ ويَحْكُمـا ... مِنِّـي السَّـلامَ وأَنْ لا تُشْـعِرَا أَحَـدا

لا وَجْهَ إلاَّ ما ذَكَرَ، [وهو بمَعْنى «ما»][3]، فأَمَّا تَشْبِيهُ «ما» بـ «أَنْ» في العَمَلِ فأَبْعَدُ، وعلَيْه ما يُرْوَى من قَولِه: «كما تكونُوا يُوَلَّى عليْكُمْ»[4]، فجاءَ «تكونوا» محذوفاً نونُه، والوجْهُ إثْباتُه [كما في روايته الأُخرى][5].

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٣٣، والآية ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾.

قرأ مجاهد «يُتِمُّ» بضمِّ الياء وكسر التاء وضم الميم المشددة، انظر القراءات الشاذة لابن خالويه: ١٤، والبحر المحيط: ٢/ ٢١٣، ويمكن حمل هذه القراءة على حَذْف واو الجماعة والاكتفاء بضمة قبلها، وهذه لغة في هوازن وعليا قيس، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٩١.

(٢) ورد البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٣٢٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٤٩، والخصائص: ١/ ٣٩٠، والمنصف: ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، والمقاصد للعيني: ٤/ ٣٨٠، والخزانة: ٣/ ٥٥٩.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) الحديث في كشف الخفاء: ٢/ ١٦٦، وشعب الإيمان للبيهقي: ٦/ ٧٣، [٧٣٩١]، وكنز العمال: ٦/ ٨٩، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ الألباني ١/ ٤٩٠، والرواية فيها «كما تكونوا».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د: قال ابن هشام: «والمعروف في الرواية «كما تكونون» المغني ٧٧٩، وانظر الأشموني: ٣/ ٢٨٢، وشرح التصريح: ٢/ ٢٣٢، والخزانة: ٣/ ٥٦١.

«ومن أصْناف الحَرْفِ حروفُ التَّحضيض
وهي لَوْلا ولَوْما وهَلاَّ وألاَ».

قال الشيخُ: هذه الحروفُ معناها الأَمْرُ إذا وقَعَ بعدها المضارعُ والتَّوْبيخُ إذا وقَعَ بَعْدَها الماضي، فإذا قلْتَ: «هَلاَّ تَضْرِبُ زيداً»، و«هَلاَّ تُسْلِمُ» فأَنْت حاضٌّ على ما وقَعَ بَعْدَها طالِبٌ له، وإذا قُلْتَ: «هَلاَّ ضَرَبْتَ زيْداً» فأَنْتَ مُوَبِّخٌ له على تَرْكِ ذلك، ولَمَّا كانَ معناها في وَجْهَيْها ذلك افْتقرتْ إلى وقوعِ الفعلِ بعدها كحَرْفِ الشَّرْطِ، لأَنَّ التَّحْضيضَ والتَّوْبيخَ إنَّما يكونان بالفعلِ كما أَنَّ الشَّرْطَ كذلك، فإنْ وَقَعَ بعدها اسْمٌ مرفوعٌ أَوْ منصوبٌ كانَ بإضْمارِ رافعٍ أَوْ ناصبٍ، كَقَوْلك لِمَنْ يضرِبُ قوماً: «هَلاَّ زيداً»، أَيْ: هَلاَّ تَضْرِبُ زيْداً، وتقولُ: «هَلاَّ زيْداً ضَرَبْتَه»، فيَلْزَمُ النَّصْبُ، لأَنَّ الفعْلَ الذي يُقَدَّرُ إنَّما يكونُ من جِنْسِ الدَّالِّ علَيْه، فيكونُ/ التقديرُ: هَلاَّ ضَرَبْتَ زيْداً. ٢٥٥أ

وأَمَّا قَوْلُه[١]: «هَلاَّ خَيْراً مِنْ ذلك» لِمَنْ يَفْعَلُ فعْلاً غَيْرَ مَرْضيٍّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يقَدَّرَ فعْلٌ مُتعَدٍّ وفعْلٌ غَيْرُ مُتعَدٍّ، فلذلك جازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ، فالنَّصْبُ على تقديرِ [«هَلاَّ تَفْعَلُ»][٢] أَوْ «هَلاَّ فَعَلْتَ»، والرَّفْعُ على مَعْنى «هَلاَّ يكونُ» أَوْ «هَلاَّ كان»، وَوَجَبَ النَّصْبُ في البيت الذي هو[٣]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَني ضَوْطَرَى لولا الكَميَّ المُقَنَّعا

لأَنَّ القرينَةَ المُصَحِّحَةَ للحَذْفِ «تَعُدُّون»، فَيجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ «تَعُدُّون» فيكونَ التقديرُ: هَلاَّ تَعُدُّون، فوَجَبَ النَّصْبُ لذلك.

قالَ: «ولـ «لَوْلا» و«لَوْما» مَعْنىً آخَرُ، وهو امتِناعُ الشَّيْءِ لوجودِ غَيْرِه».

أَيْ يَمْتَنِعُ جوابُها لوجودِ مُبْتَدَئِها، فلذلك تَعَيَّنَ حَذْفُ خبرِها[٤] على ما تَقَدَّمَ في المبتدأ،

---

(١) أي: الزمخشري.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) قائل البيت جرير، وهو في ديوانه: ٣٣٨، والخصائص: ٢/ ٤٥، والخزانة: ١/ ٤٦١، ونسبه ابن يعيش إلى جرير وقال: «وقيل: للأشهب بن رميلة»، انظر شرحه للمفصل: ٨/ ١٤٥، وورد البيت بلا نسبة في الكامل للمبرد: ١/ ٢٧٨، وكتاب الشعر للفارسي: ٥٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٩، ١/ ٣٣٤،
النِّيب بكسر النون: جَمْع ناب وهي الناقة المسنَّة، وضَوْطَرَى: الرّجل الضخم اللئيم، والكميّ: الشجاع، والمقنَّع: الذي على رأسه البيضة.

(٤) في د: «خبره».

كقَوْلك: «لَوْلا زيدٌ لكانَ كذا» و«لَوْما زيدٌ لكانَ كذا»، وليست هذه التي للتحضيضِ لاختِلافِ مَعْنى البابَيْن، ألاَ تَرَى أَنَّ تلكَ معناها تَحْضِيضٌ على الفعلِ الذي وَقَعَ بَعْدَها، ولذلك الْتُزِمَ الفعلُ فيها، وهذه معناها ارْتِباطُ الجملَتين[1] على مَعْنى أَنَّ الثانيةَ امْتَنَع مَضْمونُها لحُصولِ مَضْمونِ الأَوْلى.

---

(١) في د: «جملتين».

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ حَرْفُ التقريب».

قد يُسَمَّى تقريباً ويُسَمَّى حَرْفَ تَوَقُّعٍ ويُسَمَّى حَرْفَ توكيدٍ، ويُسَمَّى حَرْف تَحْقيقٍ، كُلُّ ذلك باعْتبارِ معناه، وهو يُفيدُ ذلك.

فأَمَّا مَعْنى التقريبِ فيه فهو أَنَّكَ إذا قلْتَ: «قد قام زَيْدٌ» كان دالّاً على أَنَّ قيامَه قَريبٌ من إخْبارِك، بخلافِ قَوْلِك: «قامَ زيدٌ» فإنَّه ليسَتْ فيه هذه الدِّلالةُ، فَثَبَتَ أَنَّها مُسْتفادَةٌ مِنْ «قَدْ»، ومن ثمَّ اشْتُرِطَتْ في الماضي إذا وَقَعَ حالاً لَفْظاً أَوْ تقديراً، كقولك: «جاءَ زَيْدٌ وقد ضَرَبَ غلامَه»، ولو قلْتَ: «جاء زيدٌ وضَرَبَ غلامَه» مِنْ غَيْرِ تَقْديرِ «قَدْ» لم يَجُزْ، لأَنَّ الماضي لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ حالاً لتَضادِّهما في المعنى، وقد تَقَدَّمَ ذلك، ولذلك قال[1] في بَيانه: «تُقَرِّبُ الماضي من الحال»، وقَرَّرَه بقَوْلِهم: «قد قامَت الصَّلاةُ».

وأَمَّا كَوْنُها للتوكيدِ فَلِمَا ذكَرَه سيبويْه من أَنَّه جوابُ قَوْلِك: «هَلْ فَعَلَ»[2] و«لَمَّا يَفْعَلْ»[3]، وفيهما مَعْنى التوكيدِ، فإذا كانَ جَوَابَ المُؤَكَّدِ كانَ تَوْكيداً.

وأَمَّا كَوْنها بمعنى التَّوَقُّعِ فَلِمَا ذكَرَه الخليلُ مِنْ قَوْلِه: «هذا الكلامُ لقَوْمٍ يَنْتَظِرونَ الخَبَرَ»[4]، ومَعْنى ذلك أَنَّك إِنَّما تُخْبِرُ[5] بذلك مَنْ يَنتَظِرُ الإِخْبارَ به في ظَنِّك أَوْ عِلْمِك، ومنْه قولُهم[6] «قَدْ قَامَت الصَّلاةُ»، ولذلك قال[7]: «لابُدَّ فيه من مَعْنى التَّوَقُّعِ»، وهذا كُلُّه إذا دَخَلَ على الماضي، فأَمَّا إذا دَخَلَ/ على المضارِعِ فهو للتقليلِ على ما ذَكَرَه، كقَوْلِهم: «إنَّ الكذوبَ قَدْ يَصْدُقُ»، وأَلفاظُ التقليل قد استُعْمِلَتْ للتَّحْقيقِ كقَوْلِه تَعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[8]، وقولِه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ

٢٥٥ب

---

(١) أي: الزمخشري.

(٢) قال سيبويه: «فمن تلك الحروف «قد» لا يُفْصَلُ بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: أفعل [وفي نسخة أ: هل فعل] كما كانت «ما» جواباً لـ «هل فعل». الكتاب: ٣/ ١١٤.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٢٣.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٢٣.

(٥) في د. ط: «تجيز». تصحيف.

(٦) سقط من د: «قولهم».

(٧) أي: الزمخشري.

(٨) الحجر: ١٥/ ٢، وتتمة الآية: ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾.

﴿ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾[(١)]، وقد جَعَلَها بَعْضُهم على بابِها في التقليل بتأْويلٍ[(٢)]، وقَدْ تَقَدَّمَ ذكره في «رُبَّ»[(٣)].

«ويجوزُ الفصلُ بينها[(٤)] وبين الفعلِ بالقَسَمِ».

لكَثْرَةِ استعمالِهم لها مَعَ كَوْنِ الجملةِ مُعْتَرِضَةً، فإنَّ الجملةَ القَسَمِيَّةَ قد تَعْتَرِضُ بَيْنَ الجُزْأَيْنِ، كقولك: «قامَ واللَّهِ زَيْدٌ»، وإذا اعتَرَضَتْ لم يكُنْ لها جَوابٌ لَفْظِيٌّ، ولكنْ يكونُ ما اعْتَرَضَتْ فيه في المعْنَى هو الجوابَ، فيقَدَّرُ محذوفاً أَوْ يُستَغْنَى عنه.

ويجوزَ حَذْفُ الفعلِ بعدها إجْراءً لها مُجْرَى ما هو[(٥)] جَوَابُها وهي «لَمَّا»، فلمَّا جَوَّزوا حَذْفَ الفعل في «لَمَّا» لِمَا تَقَدَّمَ حَمَلوا ما هو جَوابُها علَيْها في جَوازِ الحَذْفِ أَيْضاً، وشَرْطُه حُصُولُ قرينةٍ دالَّةٍ علَيْه، وإلاَّ فلا يجوزُ حَذْفُه.

---

(١) الأحزاب: ٣٣/١٨، وتتمة الآية ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾.

(٢) من هؤلاء ابن إياز، فقد جعلها للتقليل في وقوع الفعل أو في متعلقه، انظر الجنى الداني: ٢٥٧، ومغني اللبيب: ١٨٩، وانظر معاني الحروف للرماني: ٩٩.

(٣) انظر ما سلف: ورقة: ٢٣٠ أ من الأصل.

(٤) في المفصل: ٣١٧، وشرحه لابن يعيش: ٨/١٤٨: «بينه».

(٥) سقط من د: «ما هو».

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ حُرُوفُ الاسْتِقْبالِ»

هي الحروفُ التي تُخَلِّصُ الفعلَ المضارِعَ للاستقبالِ الذي هو أَحَدُ مَدْلولَيْه بعد أَنْ كانَ شائعاً، وهي ما ذَكَرَه، وحَرْفُ الشرطِ أَيْضاً، وإِنْ كان الشرْطُ[1] مُفِيداً ذلك إلاَّ أَنَّه لم يَذْكُرْه ههنا لتقدُّمِ ذِكْرِه لهذا المعْنَى ولغَيْرِه، وذلك أَنَّه قال في ذلك الفصلِ: «خَلاَ[2] أَنَّ «إِنْ» تَجْعَلُه للاستقبالِ وإِنْ كانَ ماضياً»[3]، وقولُ الخليلِ: إنَّ «سَيَفْعَلُ» جوابُ «لَنْ يَفْعَلَ» كما أَنَّ «لَيَفْعَلَنَّ» جوابُ «لا يَفْعَلُ»[4] يُريدُ أَنَّ «سيَفْعَلُ» لا يُجابُ بها القَسَمُ في الإِثْباتِ، كما أَنَّ «لَنْ» لا يُجَابُ بها القَسَمُ في النَّفْيِ، وعكْسُهما «لَيَفْعَلَنَّ» و«لا يَفْعَلُ».

«وفي «سَوْفَ» دِلالةٌ على زِيادَةِ تَنْفيسٍ».

كأَنَّهم لَمَّا زادوا على السِّين غَيْرَها جَعَلُوها أَفْسَحَ مِنْها، وقالوا: «سَوَّفْتُه» فوضعوا فِعْلاً مُوافِقاً لِسَوْفَ في اللَّفْظ والمعنى، وإِنْ كانَ حَرْفاً كما قالوا مِنْ «آمين»: «أَمَّنَ»، وإِنْ كانَ اسْماً من أَسْماءِ الأَفْعالِ، [لأَنَّ الحروفَ ما لها اشْتِقاقٌ مُطْلَقاً، وكذا الجَوامِدُ من الأَسْماءِ في أَصْلِ وَضْعِها][5].

قَوْلُه: «و«أَنْ» تَدْخُلُ على المضارِعِ والماضي فيكونان[6] معها[7] في تأويلِ المَصْدَرِ».

وقد تقَدَّم ذلك، إلاَّ أَنَّها إذا دخَلَتْ على الماضي لم يَكُنْ للاسْتقبالِ بل يكونُ الماضي على مَعْناه في المضيِّ، فلو قلْتَ: «يُعْجِبُني أَنْ قامَ غداً» لم يَجُزْ، بِخِلافِ «إِنْ» التي للشَّرْطِ، فإِنَّها تَقْلِبُ الماضي إِلى مَعْنى المستَقْبَلِ.

قَوْلُه: «ومِنْ ثمَّ لم يكُنْ بُدٌّ مِنْها في خَبَرِ «عَسَى»».

قد تقَدَّم ذِكْرُ ذلك/ . ٢٥٦أ

---

(١) سقط من د: «الشرط».

(٢) في د: «الفصل وهو قوله: خلا . . .».

(٣) المفصل: ٣٢٠.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢١٧، بتصرف.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في ط: «فيكون»، تحريف. وهو مخالف للمفصل: ٣١٧.

(٧) في المفصل: ٣١٧: «معه».

قَوْلُه: «ولَمَّا انْحَرَفَ الشاعِرُ في قَوْلِه[1]:

عَسَى طيِّيءٌ مِنْ طَيِّيءٍ بَعْدَ هذه ... سَتُطْفِىءُ غُلاَّتِ الكُلَى والجَوَانِحِ».

جاءَ بالسِّينِ تَوْفِيراً لِمَا تَقْتَضِيه «عَسَى» من مَعْنى الاستقبالِ، إلاَّ أنَّ وَضْعَ السِّينِ مَوْضِعَ «أَنْ» شاذٌّ، وسَبَبُه إمَّا لأَنَّ «أَنْ» أَكْثَرُ في الاسْتِعْمَالِ فخَصُّوها لكَثْرَتِها، وإمَّا لأَنَّه مُقَدَّرٌ بالمصْدرِ، لأَنَّ مَعْنى «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ»: قارَبَ زيدٌ الخُرُوجَ، والسِّينُ ليسَتْ مَصْدَرِيَّةً فَخُصَّتْ «أَنْ» لذلك.

---

(1) هو قَسَّام بن رواحة كما في الخزانة: ٤/ ٨٧ -٨٨، وورد البيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٨، ٨/ ١٤٩، والجنى الداني: ٤٦٠، ومغني اللبيب: ١٦٤.

الغُلاَّت: جَمْع غُلَّة بالضم حرارة الجوف، قال ابن يعيش: «والمعنى: عسى طيِّيءٌ تقتصُّ من طيِّيءٍ أي: بعضهم يقتص من بعض فتبرد غلات الكلى أي: حرُّ غلات الحقد والغيظ» شرح المفصل: ٨/ ١٤٩.

«ومِنْ أَصْناف الحَرْف حَرْفا الاسْتِفْهام، وهما الهمزةُ وهل».

قالَ: ويَدْخُلانِ[1] على الجملَتَيْنِ الفِعْلِيَّةِ والاسميَّة، فيَصيرُ مَعْناهما السُّؤالَ عن مَضْمونِهما بَعْدَ أَنْ كان خَبَراً، كقَوْلِك: «أَزيْدٌ قائمٌ» و«أَقامَ زَيْدٌ» و«هل زَيْدٌ قائمٌ» و«هل قامَ زَيْدٌ»، إلاَّ أَنَّ الهَمْزَةَ أَعَمُّ تَصَرُّفاً [مِنْ «هَلْ»][2]، إمَّا لأَنَّها الأَصْلُ في [الاسْتِفْهام][3]، و﴿هَلْ﴾ مَحْمولَةٌ علَيْها كما يقولُ سيبويْه[4]، وإمَّا لأَنَّها أَخْصَرُ منها في اللَّفْظ، فتَصَرَّفوا فيها لسهولة اللَّفْظِ بها أَكْثَرَ مِنْ أُخْتِها.

فَمِنْ خصائِصها أَنَّها تَقَعُ مع «أَمْ» المُتَّصِلَة، ولا تَقَعُ مَعَها[5] «هل» على ما تَقَدَّمَ، وأَمَّا «أَمْ» المُنْقَطِعَةُ فَتَقَعُ فيهما جميعاً، فإذا قلْتَ «أَزيْدٌ عندكَ أَمْ عَمْرٌ» فهذا الموضِعُ لا يَقَعُ فيه «هل» ما لَمْ يُقْصَدْ إلى «أَمْ» المُنْقَطِعَة.

ومِنْها: أَنَّها يَقَعُ الاسْمُ بَعْدَها منصوباً بتَقْديرِ ناصِبٍ أَوْ مَرْفوعاً بتَقْديرِ رافِعٍ يُفَسِّرُه ما بَعْدَه، كقَوْلك: «أَزيْداً ضَرَبْتَ» و«أَزيْدٌ قامَ» ولا تقولُ: «هل زَيْداً ضَرَبْتَ»، ولا «هل زيْدٌ قامَ» إلاَّ على ضَعْفٍ[6]، وهو قولُه في فَصْلٍ تَقَدَّمَ: «والمَرْفوعُ في قولِهم: «هل زيدٌ خَرَجَ» فاعِلُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه الظاهِرُ»[7]، ولم يَقْصِدْ به إلاَّ تَوجيهَ الوَجْهِ الضعيفِ، لا على أَنَّ ذلك سائغٌ في السَّعَة، وهذا ممَّا يُقَوِّي قَوْلَ سيبويْه في أَنَّ أَصْلَها أَنْ تكونَ بمَعْنى «قَدْ»[8]، فاقْتَضَتْ وقوعَ الفِعْلِ، وكما لا يُقالُ: «قَدْ زيْداً ضَرَبْتَ» لا يُقالُ: «هل زيْداً ضَرَبْتَ».

ومِنْها: أَنَّها تُسْتَعْمَلُ لإِنْكارِ[9] إثْباتِ ما يَقَعُ بَعْدَها، كقَوْلِك: «أَتَضْرِبُ زَيْداً وهو أَخوكَ»

---

(١) في د: «إنهما يدخلان....».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٩٩، ٤/ ٢١٧.

(٥) في د: «مع».

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٩٩، والمقتضب: ٢/ ٧٥.

(٧) المفصل: ٢٢.

(٨) انظر الكتاب: ١/ ١٠٠، ٣/ ١٨٩.

(٩) في د: «لارتكاب». تحريف.

و﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1]، ولا تَقَعُ «هَلْ» هذا المَوْقِعَ، وليس مِثْلُ قولِه تَعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾[2] مِنْ ذلك، لأَنَّ ذلك إِنْكارٌ لإِثْباتِ ما وَقَعَ بعدها[3]، وهذا نَفْيٌ له مِنْ أَصْلِه.

ومِنْها: أَنَّها تَقَعُ قَبْلَ الواوِ والفاءِ وثُمَّ على ما مَثَّل، ولا تَقَعُ «هَلْ»، وإذا امْتَنَعَ «هل زيداً ضَرَبْتَ» فامْتِناعُ هذا أَجْدَرُ/ على ما تَقَدَّمَ. ٢٥٦ب

قال: «وعِنْدَ سيبوَيْه أَنَّ «هَلْ» بمَعْنى «قَدْ»»[4] إلى آخره.

فأَصْلُ قَوْلِك: «هل خَرَجَ زيْدٌ»: «أَهَلْ خَرَجَ زيْدٌ»، إلاَّ أَنَّهم الْتَزَمُوا حَذْفَ الأَلِفِ لكَثْرَةِ وقوعِها في الاسْتِفهام[5]، ولذلك جاءَتْ بمَعْنى «قَدْ» في مِثْلِ قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ ﴾[6]، ودخولُ الهمزةِ علَيْها في مِثْلِ قولِه[7]:

... ... أَهَلْ رَأَوْنا ... ...

---

(١) الأعراف: ٧/ ٢٨، والآية ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

(٢) الرحمن: ٥٥/ ٦٠.

(٣) في د: «إنكار ما ثبت بعدها».

(٤) انظر الكتاب: ١/ ١٠٠، ٣/ ١٨٩، وما سلف ٢/ ٢٣٤.

(٥) هذا كلام سيبويه بتصرف يسير، انظر الكتاب: ١/ ١٠٠، ٣/ ١٨٩.

(٦) الإنسان: ٧٦/ ١، وتتمة الآية ﴿ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٨٩، ومعاني الحروف للرماني: ١٠٢.

(٧) البيت بتمامه:

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بشِدَّتنا ... أَهَلْ رأَوْنا بسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَمِ

وقائله زيد الخيل، وهو في ديوانه: ١٥٥، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٦/ ٦٧، وورد بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١، وكتاب الشعر للفارسي: ٨٨، والخصائص: ٢/ ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٥٣، والخزانة: ٤/ ٥٠٦.

يربوع: أبو حيٍّ من تميم، والقُفُّ: ما ارتفع من الأرض في صلابة، وسَفْحُه: وَجْهُه، انظر أمالي ابن الشجري: ١/ ١٠٩، واللسان (قفف)، والأكم بفتح الهمزة والكاف، جَمْع أكمة، وهي ما ارتفع من الأرض.

شاذٌّ

قالَ: «وتُحْذَفُ الهَمْزَةُ إذا دَلَّ علَيْها الدّليلُ».

حَذْفُ الهَمْزَةِ شاذٌّ[1]، وإنَّما يَقَعُ للضَّرورَةِ، وسِرُّه أَنَّ الحروفَ التي تَدُلُّ على الإِنْشاءِ لها صَدْرُ الكلامِ، فلو جازَ حَذْفُها لجازَ تأخيرُها، ولم يَجُزْ تأخيرُها فلم يَجُزْ حَذْفُها.

«وللاستفهامِ صَدْرُ الكلامِ». وقد تَقَدَّمَ.

---

(١) حذف همزة الاستفهام ضرورة عند سيبوية والمبرد وظاهر كلام الرضي وابن هشام أنه سائغ، انظر الكتاب: ٣/ ١٧٤، والمقتضب: ٣/ ٢٩٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٨٩ والمغني: ٧.

«ومن أَصْنافِ الحروفِ حَرْفا الشَّرْطِ وهما إِنْ ولَوْ» إلى آخره.

وهو كُلُّ حَرْفٍ دَخَلَ على جُمْلَتَيْنِ فِعْلِيَّتَيْنِ، فَجَعَلَ الأُولَى سَبَباً للثانيةِ، ولم يَقَعْ من الحُروفِ كذلك إلاَّ «إِنْ» و«لَوْ»، وفي «إِذْما» خِلافٌ[1]، إلاَّ أنَّ «إِنْ» يَرْتَبِطُ بها الشَّرْطُ والمَشْروطُ في الاستقبالِ، و«لو» يَرْتَبِطان بها في المُضِيِّ على سبيلِ التقديرِ، كقَوْلِكَ في «إِنْ»: «إِنْ أَكْرَمْتَني أَكْرَمْتُكَ»، فمعناه الاستقبالُ فيهما، وفي «لو»[2]: «لَوْ أَكْرَمْتَني أَكْرَمْتُكَ»، فمعناه المُضِيُّ على سَبيلِ التقديرِ، لأَنَّها إذاً دَلَّتْ على ارْتباطٍ كانَ معدوماً، وأَمَّا الثاني فلأَنَّه إذا كانَ الأَوَّلُ مَعْدوماً فالأَوَّلُ فيها مُرْتَبِطٌ بالثاني على سبيلِ تقديرِ الأَوَّلِ، وظاهِرُها الدِّلالَةُ على أَنَّ الثاني مُنْتَفٍ، فيَلْزَمُ منه انْتِفاءُ الأَوَّلِ ضرورةَ أَنَّ انْتفاءَ المُسَبَّبِ يَدُلُّ على انْتفاءِ السَّبَبِ، وظاهِرُ كلامِ النحويِّين في قَوْلِهم: «لَوْ: حَرْفٌ يَدُلُّ على امْتناعِ الشَّيءِ لامْتِناعِ غَيْرِه»[3] أَنَّهم يَعْنُونَ بذلكَ[4] امْتناعَ الجوابِ لامْتناعِ الشَّرْطِ، لأَنَّهم يَذْكُرونَه مَعَ «لَوْلا»، فيقولون: لَوْلا حَرْفٌ يَدُلُّ على امْتِناعِ الشَّيءِ لوجودِ غَيْرِه، وهذا المُمتَنِعُ هو الثاني باتِّفاقٍ، ويقولونَ في «لَوْ» حَرْفٌ يَدُلُّ على امْتِناعِ الشَّيْءِ لامْتِناعِ غَيْرِه، وما ذكَرْناه أَوْلَى، لأَنَّ انتفاءَ السَّبَبِ لا يَدُلُّ على انْتفاءِ المُسبَّبِ، لِجوازِ أَنْ يكونَ ثَمَّةَ أَسْبابٌ أُخَرُ، وانْتِفاءُ المسبَّبِ يَدُلُّ على انْتفاءِ كُلِّ سَبَبٍ، فَصَحَّ أَنْ يُقالَ: إِنَّها يَمْتَنِعُ فيها/ الأَوَّلُ لامْتِناعِ ٢٥٧أ الثاني[5]، لأَنَّ الثاني[6] هو المُسَبَّبُ، فيَدُلُّ انْتِفاؤُه على انْتِفاءِ السَّبَبِ، أَلاَ تَرَى إلى قولِه تعالى:

---

(١) انظر ما سلف ورقة: ١٩٢ ب من الأصل.

(٢) سقط من د: «لو».

(٣) قال سيبويه: «لَوْ لِمَا كان سيقع لوقوع غيره»، الكتاب: ٤/ ٢٢٤، وقال الرماني: «ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره»، معاني الحروف: ١٠١، ووجه ابن مالك قَوْل النحويين: «لو تَدُلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول» على وجهين، انظر شرحه للتسهيل: ٤/ ٩٥، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٧١.

(٤) سقط من د: «بذلك».

(٥) ممن ذهب إلى القول بهذا ابن الخباز والرضي، ونقل ابن هشام كلام ابن الحاجب الوارد هنا ملخصاً وردَّه، وذهب المرادي إلى أن «لو» تَدُلُّ على تعليق فعل بفعل، انظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٠، والجنى الداني: ٢٧٣ -٢٧٤، ومغني اللبيب: ٢٩٠-٢٩١، والهمع: ٢/ ٦٤.

(٦) في ط: «لأن امتناع الثاني».

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]، فإنَّما سِيقَ[2] للدِّلالةِ على انْتفاءِ التَّعَدُّدِ في الآلِهَةِ بامْتناعِ الفسادِ، فدَلَّ امْتناعُ الفَسادِ على امْتناعِ الآلِهَةِ، لأنَّ امْتناعَ [تَعَدُّدِ][3] الآلِهَةِ هو المقْصودُ بالدِّلالةِ علَيْه ههنا بامْتناعِ الفسادِ، لا أنَّ[4] امْتناعَ الفسادِ لامتناعِ الآلِهَةِ لأمْرَيْنِ:

أحَدُهما: أنَّه خِلافُ ما يُفْهَمُ مِنْ سياقِ أمْثالِ هذه الآيَةِ[5].

والآخَر: أنَّه لا يَلْزَمُ مِنَ انْتفاءِ الآلِهَةِ انْتفاءُ الفَسادِ، لجوازِ وقُوعِ ذلك، وإنْ لم يكُنْ تَعَدُّدٌ في الآلِهَةِ، لأنَّ المُرادَ بالفسادِ ههنا خُروجُ هذا النظامِ الموجودِ في السَّموات والأرْضِ عن[6] حالِه التي هو[7] جارٍ علَيْها في العادَة، وذلك جائزٌ أنْ يَفْعَلَه اللَّهُ تعالى وإن انْتَفَى تَعَدُّدُ الآلِهَة[8]، وإذا تَحقَّقَ أنَّ معناها[9] في الظاهِرِ على أنَّ الثاني مُنْتَفٍ فيَلْزَمُ منه نَفْيُ الأوَّلِ ثَبَتَ أنَّ معناها انْتفاءُ الأوَّلِ لانتفاءِ الثاني.

وقد تأتي[10] على مَعْنى أنَّ الأوَّلَ مُرْتَبِطٌ بالثاني على سبيلِ التقديرِ كما تَقَدَّمَ، إلاَّ أنَّه لا يكونُ الثاني مُنْتَفياً، وذلك في مِثْلِ قوله في الحديث[11]: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللَّهَ لم يَعْصِه»، وفي مِثْلِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ ﴾[12]، ألا تَرَى أنَّ الشَّرْطَ ههنا نَفْيُ الخَوْفِ، والمشروطُ نَفْيُ العِصْيانِ، فَسِياقُ الكلامِ أنَّ[13] بَيْنَ نَفْيِ الخَوْفِ ونَفْيِ

(١) الأنبياء: ٢١/ ٢٢.

(٢) في ط: «سيقت».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في ط: «الفساد لأنَّ امتناع». تحريف.

(٥) في الأصل. ط: «الدلالة». وما أثبت عن د. والهمع: ٢/ ٦٤.

(٦) في د: «على». تحريف.

(٧) في د: «هي».

(٨) من قوله: «لأن انتفاء السبب لا يدلُّ على انتفاء المسبب» إلى «الآلهة» نقله السيوطي في الهمع: ٢/ ٦٤ بتصرف.

(٩) في ط: «معناه» والضمير عائد على «لو».

(١٠) أي: لو.

(١١) في د: «قوله عليه السلام في الحديث»، وهو قول لعمر بن الخطاب وسلف: ١/ ١٧٤.

(١٢) لقمان: ٣١/ ٢٧، وتتمة الآية ﴿ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

(١٣) في ط: «الكلام على أن...».

العِصْيانِ ارْتِباطاً على سَبيلِ التقديرِ، فلـو قُـدِّرَ نَفْـيُ العِصْيـانِ مُنْتَفِياً علـى مـا تَقَـدَّمَ فيمـا هـو ظـاهِرُ «لَوْ»[1] لوَجَبَ ثبوتُ العِصْيانِ، إذْ نَفْيُ نَفْيِ الشَّيْءِ إثْباتٌ له، فيكـونُ قـد أثْبَـتَ لـه العِصْيـانَ، وهـو نَقيضُ المعْنَى الذي سِيقَ له الحَديثُ، لأنَّه سِيقَ للمَـدْحِ، فكيـفَ يَمْدَحُـه بالعِصْيـانِ؟ وكذلـك الآيَـةُ سِيقَتْ على أنَّ بين ثُبُوتِ كَوْنِ ما في الأَرْضِ من شَجَرَةٍ أقْلاماً وكَوْنِ البَحْـرِ مِـداداً وبَيْـن نَفْـي النَّفَـادِ عن كلماته ارْتِباطاً، فلو قُدِّرَ نَفْيُ النَّفَادِ مُنْتَفِياً على ما ذَكَرْناه مِنْ ظاهِرِ كلامهم في «لَوْ» لأَدَّى إلى أنْ يكونَ النَّفَادُ حاصِلاً، إذْ نَفْيُ النَّفْيِ إثْباتٌ له، فيَلْزَمُ منه خِلافُ ما عُلِمَ، لأنَّ[2] / سِـيَاقَ الآيَـةِ علـى ٢٥٧ب خِلافِه وخِلافِ المعْقُولِ، ولكنْ مِثْلُ ذلك إنَّما يَأْتي عند قِيـامِ القَرائـنِ الدَّالَّـةِ علـى ثُبُـوتِ[3] الثـاني، وذلك قد يكونُ من خارِجٍ، وقد يكونُ مَعْلوماً من نَفْسِ سِياقِ الكلامِ الذي تَضَمَّنَتْه «لو».

فَمِثالُ الأَوَّلِ[4] قَوْلُه: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ»، لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ العِصْيـانَ عـن مِثْلِـه مُنْتَفٍ، فـإذا قال: «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لم يَعْصِه» عُلِمَ بهذه القرينةِ أنَّه لم يُرِدْ نَفْيَ ما وَقَعَ جواباً.

والثاني[5] كقَوْلِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآيَةُ، أَلاَ تَـرَى أَنَّ ذِكْـرَ أَشْـجارِ الأَرْضِ، وتَعْـدادَ[6] البحارِ على أنَّها أقْلامٌ ومِدادٌ مِمَّا يُفْهَمُ منه أنَّ المُرادَ نَفْيُ النَّفَادِ لا حُصُولُه، فعُلِمَ من سِياقِ الآيَةِ نَفْيُ النَّفادِ.

وبَقِيَ الرَّبْطُ بَيْنَ شَرْطِها وجَوَابِها على تقديـرِ الثُّبُـوتِ، وكذلـك إذا قُلْـتَ لِمَـنْ جـاءَك فـأَثْنَيْتَ عليْه: «ولو لَمْ تَجِئْني لأَثْنَيْتُ عليكَ»، فمِثْلُ ذلك يُعْلَمُ أنَّه لم يَقْصِدْ إلى نَفْـيِ الثـاني، وإنَّمـا قَصَـدَ إلى الرَّبْطِ بين الأَوَّلِ والثاني على سَبيلِ الإثْباتِ تقديراً.

وقد يُقالُ: إنَّ الانْتفاءَ في الجميعِ مُقَدَّرٌ[7]، ويكونُ قَوْلُكَ لِمَنْ أَثْنَيْتَ عليْه لَمَّا جـاءَك: «ولـو لـمْ تَجِئْني لأَثْنَيْتُ عليْكَ» أنَّ[8] الثَّناءَ المُرْتَبِطَ بنَفْيِ المَجيءِ مُنْتَفٍ، والثَّنـاءُ الـذي حَصَـلَ ليـس هـو الثَّنـاءَ المُرْتَبِطَ بنَفْيِ المَجيءِ، ولكنْ لَمَّا كانا جميعاً ثَناءً تُوُهِّمَ أنَّه يَتَعَذَّرُ تَقْديرُ انْتِفائه، وهذا وإنِ اسْـتَقامَ فيمـا

---

(١) في الأصل ط: «ظاهرها»، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٢) في د. ط: «أن».

(٣) سقط من د: «ثبوت». خطأ.

(٤) أي: قيام القرائن من خارج.

(٥) أي: المعلوم من نفس السياق.

(٦) في د: «وتعدّد».

(٧) في د: «في الكل يقدر».

(٨) في د: «لأن». تحريف.

وَقَعَ الجوابُ فيه بلَفْظِ الإثْباتِ فإنَّه يَعْسُرُ فيما وَقَعَ الجوابُ فيه بلَفْظِ النفْيِ، وسَبَبُه أَنَّه ههنا الإكْرامان خاصَّان، فأَمْكَنَ أَنْ يُقَدَّرَ ما أُثْبِتَ غَيْرَ ما انْتَفَى، وأَمَّا في النفْيِ فيَنْتَفي كُلُّ ما يَشْمَلُه لعُمومِ النفيِ، فإذا قَدَّرَ نَفْيَ النَّفْيِ لَزِمَ الإثْباتُ، فيَتَناقَضُ المعنيَانِ، المعْنَى[1] الذي فُهِمَ مِنَ القَرينَةِ، وهو النَّفْيُ مُطْلَقاً، والمعنى الذي فُهِمَ مِنْ ظاهِرِ جَوابِ «لَوْ»، فوَجَبَ أَنْ يُتَمَسَّكَ في النَّفْيِ بما تَقَدَّمَ من القرينَةِ، وسبَبُه أَنَّ دِلالةَ «لَوْ» على انْتِفاءِ جَوابِها دِلالَةُ ظهورٍ، وما ذكَرْناه في النَّفي[2] من القرائنِ مفيدةٌ للعِلْمِ، فلذلك خَرَجَ بها عن ظاهِرِها في مِثْلِ ما تَقَدَّمَ مِنَ الأَمْثِلَةِ.

قال: «ولا يَخْلو الفِعْلانِ في بابِ «إنْ» من أَنْ يكونا مضارِعَيْن» إلى آخره.

قال الشيخُ: إذا كانا مُضارِعَيْن فليس فيهما إلاَّ الجَزْمُ، هذا واضِحٌ وكذلك في الأَوَّلِ، فأَمَّا إنْ كان الثاني مُضارِعاً فجائزٌ فيه/ الجَزْمُ والرَّفْعُ، أَمَّا الجَزْمُ فواضِحٌ، وهو الكثيرُ، وأَمَّا الرفعُ فلأَنَّه لَمَّا بَطَلَ عَمَلُ «إنْ» لفظاً في الشَّرْطِ الذي هو أَقْرَبُ إِلَيْها جُعِلَتْ غَيْرَ عاملة في الجوابِ الذي هو أَبْعَدُ عَنْها، ويُشْبِهُ ذلك قَوْلُهم: «واللَّهِ إنْ أَكْرَمْتَني لأُكْرِمَنَّكَ»، وامْتِناعُ «واللَّهِ إنْ تُكْرِمْني لأُكْرِمَنَّكَ»، وكذلك «إنْ زيداً ضربْتَه ضَرَبْتُه»[3]، وضَعْفُ «إنْ زَيْداً تَضْرِبْه أَضْرِبْه»، لأَنَّه لَمَّا أُلْغِيَ الشَّرْطُ باعْتِبارِ الجوابِ لفظاً كُرِه أَنْ يَعْمَلَ لفظاً في الشرط مع إلْغاءِ أَمْرِه اللَّفْظِيِّ في الجوابِ، فَجِيءَ بما لا يَظْهَرُ فيه إعْرابٌ، فوُضِعَ مَوْضِعَ المضارِعِ، ليكونَ كأَنَّه مُلْغىً باعْتِبارِهما جميعاً، ولَمَّا حُذِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ في قولِكَ: «إنْ زَيْداً ضَرَبْتَه ضَرَبْتُه» كُرِه أَنْ يُؤْتَى بالمفَسِّرِ مجزوماً مَعَ الفَصْلِ بَيْنَه وبَيْنَ الأَوَّلِ[4] لضَعْفِه عن العَمَلِ مع الفَصْلِ، فَخُصَّ بالماضي ليكونَ كأَنَّه مُلْغىً من حَيْثُ اللَّفْظُ لحُصولِ[5] الفَصْلِ بَيْنَه وبَيْنَ عامِلِه.

١٢٥٨أ

وقد زَعَمَ المبَرِّدُ أَنَّ رَفْعَه وإنْ كانَ الشَّرْطُ ماضياً كرَفْعِه إذا كان الشَّرْطُ مضارِعاً على وَجْهِ الشُّذوذِ على تقديرِ حَذْفِ الفاءِ[6] في مِثْلِ قَوْلِه[7]:

---

(١) سقط من د: «المعنى».

(٢) سقط من د. ط: «في النفي».

(٣) سقط من د: «ضربته». خطأ.

(٤) في ط: «العامل».

(٥) في د: «ولحصول». تحريف.

(٦) انظر المقتضب: ٢/ ٧٢، والكامل للمبرد: ١/ ١٣٤، وما سلف ورقة: ١٩٥ أ من الأصل.

(٧) نسب الرجز في الكتاب: ٣/ ٦٧، والصحاح «بجل» إلى جرير بن عبد الله البجلي ونسب في فرحة الأديب: ١٠٧، والخزانة: ٣/ ٣٩٦، إلى عمرو بن الخُثارم البجلي، وحكى العيني في المقاصد: ٤/ ٤٣٠، نسبته إلى جرير وعمرو البجليين وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٧٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٥٨.

يـا أَقْــرَعُ بْــنَ حـابِسٍ يـا أَقْــرَعُ إِنَّــكَ إِنْ يُصْــرَعْ أَخُــوكَ تُصْــرَعُ

فَيَجْعَلُه شاذّاً على حَذْفِ الفاءِ على ما هو أَصْلُ مَذْهبِه، كما يقولُه هو وغَيْرُه في مِثْلِ قولِه[1] :

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـناتِ اللّـهُ يَشْـكُرُها ... ...

وأَمَّا وُقُوعُ المضارِعِ شَرْطاً والجزاءِ ماضياً فقليلٌ، ويَجِبُ في الأَوَّلِ الجَزْمُ، كقَوْلِـك: «إِنْ تُكْرِمْني أَكرَمْتُكَ»، وإِنَّما قَلَّ استعمالُه لأَنَّ الجزاءَ في المعْنَى بَعْدَ الشَّرْطِ، وإذا جاءَ الشَّرْطُ الذي هو أَسْبَقُ في المعْنَى بصيغَةِ المُسْتَقْبَلِ فالجزاءُ بذلك أَجْدَرُ.

والعامِلُ في فِعْلَي الشَّرْطِ[2] في التحقيقِ هو حَرْفُ الشرْطِ[3]، أَوْ ما تضَمَّنَ مَعْنى[4] حَرْفِ الشَّرْطِ، لأَنَّه هو الذي اقْتضاهما جميعاً، فوَجَبَ أَنْ يكونَ العَمَلُ فيهما له، فالذي أَوْجَبَ عَمَلَه في الأَوَّلِ يُوجِبُ عَمَلَه في الثاني، ومَنْ قال: إِنَّ العامِلَ حَرْفُ الشَّرْطِ والفِعْلُ جميعاً فلَيْس بمُسْتقيمٍ[5] لِمَا ذكَرْناه[6]، ولأَنَّه لم يَثْبُتْ كَوْنُ فِعْلٍ عاملاً في فِعْلٍ[7] لا مُسْتَقلاً ولا مُشْتَرِكاً، وما ذكَرْناه عَمَلُ حَرْفٍ في فِعْلٍ، وذلك ثابتٌ باتِّفاقٍ، وهذا القَوْلُ أَبْعَدُ مِنْ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الفِعْلَ والفاعِلَ هما العامِلانِ في المفعولِ[8]، لأَنَّ ذلك ثَمَّةَ يُوهِمُ أَنَّ المفعوليَّةَ إِنَّما كانَتْ مُقْتَضاةً بالفعلِ والفاعِلِ جميعاً، فيُتَوَهَّمُ أَنَّ الفاعِلَ مَعَ الفِعْلِ هما اللَّذانِ تَقَوَّمَتْ بِهِما المفعوليَّةُ، وليس كذلك ههنا، / فإِنَّ الشَّرْطَ مُقْتَضٍ[9] لهما جميعاً اقْتِضاءً واحِداً، فليس عملُه في أَحَدِهما بأَوْلَى من الآخَرِ، وليس جَعْلُ

٢٥٨ب

(١) سلف البيت ورقة: ١٩٥ أ من الأصل.

(٢) بعدها في ط: «والجزاء».

(٣) هو مَذْهَب ابن جني والسيرافي، انظر الخصائص: ٢/ ٣٨٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٤

(٤) سقط من د. ط: «معنى». خطأ.

(٥) في د: «بالمستقيم».

(٦) هو مَذْهَب الخليل وسيبويه والمبرد، وضعفه ابن مالك وذهب إلى أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط، انظر: الكتاب: ٣/ ٦٢-٦٣، والمقتضب: ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٤، وانظر مسألة عامل الجزم في جواب الشرط في: الإيضاح في علل النحو: ١٤٠، وأسرار العربية: ٣٣٦-٣٤٠، والإنصاف: ٦٠٢-٦١٥

(٧) سقط من ط: «في فعل». خطأ.

(٨) هو مَذْهَب الفراء، وهناك أقوال أخرى، انظر أسرار العربية: ٨٥-٨٧، والإنصاف: ٧٨-٨٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٢٨.

(٩) في ط: «متضمن». تحريف.

الشَّرْطِ عاملاً في المشْروطِ بأَوْلَى من العَكْسِ، فإنْ زَعَمَ أنَّ للتَّقَدُّمِ أثراً في ذلك فهو فاسِدٌ، لأَنَّـه إنَّما تَقَدَّمَ لكَوْنِه شَرْطاً لا لأَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بالعَمَلِ، ولذلك لم يَجُزْ تأْخيرُه، [والعامِلُ يجوزُ تأْخيرُه][1] ما لم يكُنْ فيه مانعٌ، ولذلك وَجَبَ تقديمُ قولِك: «مَنْ ضَرَبْتَ»، وإنْ كانَ العامِلُ «ضربْتُ» لأَمْرٍ عَرَضَ[2] في وجوبِ تقديمِ المعمولِ وتأْخيرِ[3] العامِلِ، فَثَبَتَ أنَّ تقديمَ الشَّرْطِ على الجزاءِ لا يَقْتَضي عمَلاً فيه، وأنَّه ليس تقديرُ عملِه فيه بأَوْلَى مِنْ عمَلِ الجزاءِ فيه.

وأمَّا أَسْماءُ الشَّرْطِ إذا وَقَعَتْ مبتَدأَةً على الشَّرْطِ المتقدِّمِ كقولِك: «مَنْ يُكْرِمْني أُكرِمْه» وأَشْباهِهِ فقد قيلَ: الخَبَرُ الجملةُ التي هي شَرْطٌ، وقد قيل: إنَّ الخَبَرَ الجملةُ التي هي[4] الجزاء[5] وقال قومٌ: مبتدأٌ[6] لا خَبَرَله، والصحيحُ أنَّ الخَبَرَ الجملةُ التي هي شَرْطٌ[7]، وبيَانُه من أَوْجُهٍ[8]:

منْها أنَّ الجوابَ قد[9] يَدْخلُه الفاءُ، ودخولُ الفاءِ[10] في الخبرِ مُمْتَنِعٌ، كقَوْلِك: «مَنْ يُكْرِمْني فإنِّي أُكْرِمُه»، فإنْ قلْتَ: دُخولُ الفاءِ ههنا على الخبرِ كدُخولِها على الخبرِ في قولِك: «الذي يُكْرِمُني فإنِّي أُكْرِمُه»، وإذا جازَ دخولُها على خبرِ المبتدأ[11] المشبَّهِ بالشرطِ[12] فدخولُها على [خَبَرِ][13] الشرطِ أَجْدَرُ.

قلْتُ: إنَّما دخلَتْ في هذه المسألةِ تشبيهاً له بما ليس بخَبَرٍ، وإلاَّ كانَ مُمْتَنِعاً، ولو ذهَبْتَ تُدْخِلُ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «عارض».

(٣) في د: «وتأَخُّر».

(٤) سقط من ط من قوله: «وقد قيل» إلى «هي». خطأ.

(٥) في د: «جزاء».

(٦) في د: «وقيل: مبتدأ..».

(٧) ذكر ابن هشام الأقوال في خبر اسْم الشرط الواقع مبتدأ، ورجح أن يكون فعل الشرط، انظر مغني اللبيب: ٥٢٠-٥٢١، والهمع: ٢/ ٦٤

(٨) في د: «وجوه».

(٩) في الأصل. ط: «منها أنَّه قد»، وما أثبت عن د.

(١٠) سقط من ط: «ودخول الفاء». خطأ.

(١١) سقط من د: «المبتدأ».

(١٢) في ط: «على الخبر المشبه بالشرط...». تحريف.

(١٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الفاءَ في الشَّرْطِ على التشبيه بدخولِها في «الذي» لأدَّى إلى الدَّوْرِ، فَثَبَتَ أنَّها إنَّما دَخَلَتْ في[1] الجزاء لأنَّه ليس بخَبَرٍ، وأنَّ دخولَها في خَبَرِ «الذي» لِشَبَهِها بما ليس بخبرٍ.

الآخَرُ[2]: أنَّه يُؤَدِّي إلى جَعْلِ الجملتَيْنِ جملةً واحدةً، بمثابَةِ قَوْلِك: «زيْدٌ قامَ أَبوه»، ونحن نقطعُ بأنَّهما جملتان ربَطَ بَيْنَهما الشَّرْطُ مع بقائِهما على الجملتين.

والآخَرُ: أنَّه قد ثَبَتَ أنَّهم يقولون: «ما أَنْسَهُ لا أَنْسَ زيْداً» ولو كانَ الجزاءُ هو الخَبَرَ لوَجَبَ فيه الضميرُ، فلمَّا وَجَبَ في الأَوَّلِ دون الثاني دَلَّ على أنَّ الشَّرْطَ هو الخَبَرُ[3].

والآخَرُ: هو أنَّه اسْمٌ باشَرَ جملَةً لمعنًى ليست صلـةً لـه [ولا صفـةً][4]، فوَجَبَ أنْ يكونَ مـا/ ٢٥٩أ بَعْدَه الخَبَرَ قياساً على «مَنْ يُكْرِمُني»، فإنَّ الاتِّفاقَ على أنَّه ثمَّ مبتدأٌ، وما بَعْدَه خَبَرُه.

وَشُبْهَةُ مَنْ قالَ: إنَّ الجزاءَ هو الخَبَرُ ما يَلْمَحُه من[5] مَعْنى أنَّ المتكلِّمَ بذلك قاصِدٌ إلى الإِخْبارِ بأنَّه يُكْرِمُ مَنْ يُكْرِمُه، والفعلُ في المعْنَى خَبَرٌ عن المفعول، بدليلِ صحَّةِ قولِك: «ضُرِبَ زيْدٌ»، فيَجْعَلُه لأجْلِ ذلك هو الخَبَرَ، وهذا فاسِدٌ لِمَا تَقَدَّمَ، ولأنَّه إذا لَمَحَ ذلك في الجزاءِ فَمِثْلُه في الشَّرْطِ حاصِلٌ، لأنَّه مُسْنِدٌ الإِكْرامَ الأوَّلَ إلى المضْمَرِ العائِدِ على المُبْهَم، وجَعْلُ الفعلِ المسْنَدِ إلى ضميرِ[6] المبتدأ خبراً عن المبتدأ أَوْلَى من جَعْلِ الواقِعِ على المضْمَرِ، لأنَّ ذاك هو الخَبَرُ على الحقيقة.

وأمَّا مَنْ قالَ: إنَّه مُبْتَدأٌ لا خَبَرَ لَهُ فخارِجٌ عن المعْنَى وقياسِ العربيَّةِ، وهذا لَمَّا رأى قَوْلَهم: «أقائمٌ الزيدان» يُسَمَّى مبتدأً ولا خَبَرَ له ظنَّ أنَّ ذلك يُمْكِنُ اطِّرادُه، وليس بمستقيمٍ، وإنَّما صَحَّ «أقائمٌ الزيدانِ» لأنَّ اسْمَ الفاعِلِ بمَعْنى الفعلِ، فكأنَّه قال: أيقومُ الزيدان؟ بخلافِ قولِك: «مَنْ يُكْرِمُني»، فإنِّي حاكمٌ عليْه بالفعل، فلا بُدَّ أنْ يكون مُتَعَلَّقاً له أوْ مبتدأً هو خَبَرُه[7].

قولُه: «وإنْ كانَ الجزاءُ أمْراً أوْ نَهْياً»، إلى آخره.

---

(١) في د: «على».

(٢) في د: «والثالث». تحريف. وهذا الوَجْه الثاني من الأوجه التي بدأ بذكرها.

(٣) في ط: «دل على أنَّه هو الخبر»، وبعد كلمة «الخبر» في د: «وهو أَنْسَه».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في د: «في».

(٦) في ط: «الضمير». تحريف.

(٧) في حاشية د: «أي: يكون «يكرمني» متعلَّقاً له أي: خبراً لـ مَنْ أوْ مَنْ مبتدأ و«يكرمني» خبره». ق: ١٨٩ب.

قال الشيخُ: فاءُ الجزاءِ يجبُ مَجيئُها في مَوْضعٍ ويَمتَنِعُ في مَوْضعٍ، ويجوزُ في مَوْضعٍ، فلا بُدَّ من التَّعَرُّضِ لبيانِ ذلك ليُعْرَفَ الواجِبُ والمُمتَنِعُ والجائِزُ.

فأمَّا المَوْضعُ الذي يَمتَنِعُ دخولُ الفاءِ فيه فأنْ يكونَ ماضياً لَفْظاً أوْ مَعْنى مُتَصَرِّفاً قُصِدَ به الاستقبالُ[1] بحَرْفِ الشَّرْطِ، كقوْلِك: «إنْ أكْرَمْتَني أكْرَمْتُك»، و«إنْ أسْلَمْتَ لم تَدْخُلِ النَّارَ»، فإنَّ هذين جُزْأَين أحَدُهما ماضٍ لفْظاً، والآخَرُ ماضٍ مَعْنى، ولكنَّه قُصِدَ بهما الاستقبالُ بقرينةِ «إنْ»، لأنَّها تَقْلِبُ مَعْنى الماضي مُسْتَقْبَلاً، سَواءٌ كانَ بلَفْظِ المُضِيِّ أوْ بمَعْنى المُضِيِّ قبلَ دخولِها، وقَوْلُنا: «مُتَصَرِّفاً» احْتِرازٌ من قولِه تعالى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[2]، ومِثْلِ قَوْلِهم: «إنْ أكْرَمْتَني فليس زيْدٌ/ بِمُكْرِمِكَ»، فإنَّه ماضٍ يُوهِمُ أنَّه قُصِدَ بِه الاستقبالُ بقرينَةِ «إنْ»، ويَجِبُ فيه دخولُ الفاءِ. ٢٥٩ب

وأمَّا الجائزُ فكُلُّ مَوْضعٍ وَقَعَ فيه الجزاءُ مضارعاً مُثْبَتاً أوْ مَنْفياً بلا، كقَوْلِك: «إنْ أكْرَمْتَني أُكْرِمْكَ»، و«إنْ أكْرَمْتَني فأُكْرِمُكَ» و«إنْ أكْرَمْتَني لا أُكْرِمْكَ» و«إنْ أكْرَمْتَني فلا أُكْرِمُكَ»، إلاَّ أنَّ حَذْفَ الفاءِ أكْثَرُ، وهو في المُثْبَتِ أوْلى، ومنْه قَوْلُه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾[3] [بالرفْعِ][4] على قراءَةِ حَمْزَةَ[5]، وهو قليلٌ.

وأمَّا في النَّفْيِ فَحَذْفُ الفاءِ والجَزْمُ، وهو الأكْثَرُ، وجاءَ أيْضاً إثْباتُها والرَّفْعُ كثيراً، كقَوْلِه تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾[6] في قراءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثيرٍ[7].

---

(١) في د: «الاستقلال». تحريف.

(٢) النساء: ٤/ ١٩، وتتمة الآية ﴿شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٨٢، والآية: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) قرأ حمزة وحده «إن تضل» بكسر الألف ورفع الراء في «فتذكر»، وقرأ الباقون بفتح الهمزة في «أن» ونصب الراء في «فتذكر»، انظر كتاب السبعة: ١٩٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٢٠-٣٢١، والنشر: ٢/ ٢٣٦

(٦) طه: ٢٠/ ١١٢، وتتمة الآية ﴿ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾.

(٧) قرأ ابن كثير «فلا يخَفْ ظلماً» على النهي، والباقون قرؤوا «فلا يخاف» بالألف على الخبر، انظر كتاب السبعة: ٤٢٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٠٧، والنشر: ٢/ ٣٢٢، وما سلف ورقة: ١٩٤أ من الأصل.

وأَمَّا الواجِبُ دخولُها فيه فماعَدَا ما ذكَرْناه في المُمْتَنِع والجائزِ، كقَوْلِك: «إنْ أكْرَمْتَني فأكرِمْ زيْداً» أوْ «فلا تُكْرِمْ زيْداً» أوْ «فقدْ أكْرمتُكَ أمسِ» أوْ «فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أوْ «فَعَسى أنْ تُكْرِمَ عمراً» أوْ «فليس زيدٌ مُنْطَلِقاً» أوْ «فما زيدٌ مُنْطَلِقاً» أوْ «فَلَنْ يَقُومَ زيْدٌ»، وكذلك ما أشْبَهَه.

وسبَبُ وجوبِ الفاء قَصْدُهُمْ إلى الإيْذانِ بأنَّ المذكورَ مَفْهومٌ منه الجوابُ لكَوْنه في الظَّاهِرِ غَيْرَ صالحٍ له، أمَّا الأمْرُ والنَّهْيُ وأشْباهُهما مِنَ الإنْشاآت فلأنَّ الجزاءَ قضيَّةٌ خبريَّةٌ[1] مُعَلَّقَةٌ على الشَّرْطِ، فإذا وَقَعَتْ إنشائيَّةً كانَتْ في الظَّاهِرِ غيْرَ صالحة، فَجِيْءَ بالفاء للإيْذانِ بأنَّها مُؤَوَّلَةٌ بما يَصِحُّ أنْ تكونَ جَزَاءً، فكان المعْنَى في قَوْلِك: «إنْ تُكْرِمْني فأكْرِمْ عَمْراً»: إنْ تُكْرِمْني فهو سَبَبٌ لتَنْجيزِ طَلَبي إكْرامَ عَمْرٍ مِنْكَ، فكانَتْ مُؤْذِنَةً[2] بالقَصْدِ إلى هذا التأويلِ.

وأمَّا في الإخْبارِ في مِثْل قَوْلك: «إنْ أكْرَمْتَني فزيْدٌ مُنْطَلِقٌ» فإنَّ الجزاءَ أصْلُه الفعْلُ فَجِيْءَ بالفاءِ إيْذاناً بأنَّها مُؤَوَّلَةٌ بأنَّ الجزاءَ ما اشْتَمَلَ[3] مِنْ مُشْتَقِّ الخَبَرِ[4] أوْ لتَحْقِيقِه[5] إنْ لم يكُنْ مُشْتَقّاً، كقَوْلِك لأبيك: «إنْ أكْرَمْتَني فأنْتَ أبي»، أيْ: هو سَبَبُ تَحْقِيقِ ذلك.

وأمَّا في الماضي المحَقَّقِ كقَوْلِك: «إنْ تُكْرِمْني فقَدْ أكْرَمْتُك أمْسِ» فلأنَّ الجزاءَ في المعْنَى إنَّما يكونُ في الاسْتِقْبالِ فَجِيءَ بالفاءِ إيْذاناً بتأويل / ما يَصَحِّحُ ذلك، فمَعْنى قَوْلِك: «إنْ تُكْرِمْني فَسَبَبُه[6] إكْرامي لك أمْسِ» على مَعْنى تَحْقِيقِ ذلك. ٢٦٠أ

وأمَّا وجوبُها مع حَرْفِ التنفيسِ فكَقَوْلِك: «إنْ يَقُمْ زيدٌ فسيقومُ عَمْرٌ» وكقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾[7]، ومَعَ ما يَنْفي الفِعْلَ[8] كذلك، كقَوْلِك: «إنْ

---

(١) في د: «جزئية». تحريف.

(٢) في ط: «فكانت الفاء مؤذنة».

(٣) في ط: «الجزاء مشتمل على ما اشتمل...».

(٤) في ط: «الجزاء».

(٥) في ط: «تحقيقه».

(٦) في د: «فسبب». تحريف.

(٧) التوبة: ٢٨/٩، وتتمة الآية: ﴿ إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٨) في الأصل. ط: «ينفيه»، وما أثبت عن د، وهو أوضح.

يَقُمْ زيدٌ فلَنْ يقُومَ عَمْرٌ»، ومَعَ «ما» [النافيَةِ][1] كقَوْلك: «إنْ يَقُمْ زيْدٌ فما يقومُ عَمْرٌ»، ومَعَ «ليس» كقَوْلك: «إنْ يَقُمْ زيدٌ فليس عَمْرٌ مُنْطَلِقاً»، ومع «عَسَى» كقَوْلِك: «إنْ يَقُمْ زيدٌ فعَسَى أَنْ تُكْرِمَ عَمْراً»[2].

فأَمَّا وجوبُها مَعَ حَرْفِ التنفيسِ، وما يَنْفيه فلأَنَّه مُفيدٌ للاستقبالِ، وحَرْفُ الشَّرْطِ المسَلَّطُ علَيْه مفيدٌ للاستقبالِ، فكَرِهوا الجَمْعَ بَيْن حَرْفَي الاستقبال كما كَرِهوه في قولك: «إنْ سَوْفَ تَقُمْ أَقُمْ»، وهو غَيْرُ جائزٍ، فكذلك ههنا، فأَتَوْا بالفاءِ القاطِعَةِ «إنْ» عن إفادَةِ الاستقبالِ فيما بَعْدَها لِيَصِحَّ الإِتْيانُ بما يَدُلُّ على الاستقبالِ، فوَجَبَ لذلك أَنْ تقولَ: «إنْ تُكْرِمْني فَسَوْفَ أُكْرِمُكَ» و«فلَنْ أُكْرِمَكَ».

وأَمَّا وجوبُها مَعَ «ما» فلِمَا ذَكَرْناه مِنْ كَوْنِها[3] للحال، فيُنافي حَرْفَ[4] الاستقبالِ، وإذا كَرِهوا الجَمْعَ بين حَرْفَيْنِ لمعْنىً[5] واحدٍ فالجَمْعُ بين حَرْفَيْن مُخْتَلِفَيْن أَبْعَدُ.

وأَمَّا وجوبُها مع الأَفْعالِ غَيْرِ المتَصَرِّفَةِ فلأُمورٍ:

أَحَدُها: أَنَّها أَشْبَهَت الحروفَ، ولذلك لم تَتَصَرَّفْ، فأُجْرِيَتْ مُجْراها في وجوبِ الفاءِ.

والثاني: أَنَّ الماضي عِوَضٌ عن المستقبلِ في الشَّرْطِ وجوابِه، وهذه لا مُسْتَقْبَلَ لها، فلم يَصِحَّ وقوعُ الماضي في مَوْضعِ الجزاءِ.

والثالث: أَنَّ وَضْعَها على أَنْ لا تَقْبَلَ دِلالةَ الزَّمانِ المستقبلِ، و«إنْ» هذه للاستقبال[6] فيما يَقَعُ جواباً لها، فكَرِهوا الجَمْعَ بَيْنَهما، فيُؤَدِّي إلى التناقُضِ.

والرابع: أَنَّها لا تَعْدُو أَنْ تكونَ إنْشائيَّةً كـ«عسى» أَوْ حاليَّةً كـ«ليْس»، وكلاهما مُنافٍ لِمَا تقَدَّمَ في الإِنْشاءِ وما تَقَدَّمَ في «ما»، وإذا وَجَبَ في الإِنْشاءِ و«ما» على ما تَقَدَّمَ وَجَبَ في «عَسَى» و«ليس».

وأَمَّا امْتِناعُ الفاءِ مَعَ ما ذكَرْناه فلأَنَّه فِعْلٌ صالِحٌ لأَنْ يكونَ جَزاءً من غَيْرِ تأويلٍ، فلم تَصِحَّ فيه

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) بعدها في د: «كما تقدم».

(٣) في د: «كونه».

(٤) في د: «حرفي».

(٥) في د: «بمعنى».

(٦) في ط: «و«إنْ» تفيد الاستقبال».

فاءٌ تُخْرِجُه[1] عن مَقْصودِه، [وهو أَنْ يَقَعَ بنَفْسِه جَزَاءً][2]، فيَلْزَمُ حَذْفُ الفاءِ فيه.

وأمَّا جَوازُ/ الأَمْرَيْنِ في المضارعِ المُثْبَتِ والمَنْفيِّ بلا[3] فلأَنَّه إذا[4] كانَ يَسُوغُ أَنْ يكونَ نَفْسُه ٢٦٠ب جَزاءً فلم يَحْتَجْ إلى الفاءِ، ويَسُوغُ أَنْ يُقَدَّرَ في المُثْبَتِ خَبَرَ مبتدأ محذوف فيَسُوغُ دخولُ الفاءِ، وفي المَنْفيِّ يَسُوغُ أَنْ تُقَدَّرَ «لا» نافِيَةً على مَعْناها في الاستقبالِ، فتَدْخُلَ الفاءُ[5] مِثْلَها حينَئِذٍ في قَوْلِك: «إنْ تُكْرِمْني فلَنْ أُكْرِمَك».

فإنْ قلْتَ: فهذا يَقْتَضي وجُوبَها، فإنَّ وضْعَها للاستقبال.

قُلْتُ: وَضْعُها للاستقبالِ ما لم يكُنْ حَرْفُ استقبالٍ، أَلا تَرَى إلى صِحَّةِ قَوْلِك: «أُريدُ أَنْ لا تَقومَ»، [لأَنَّ «أَنْ» أَفادَ مَعْنى الاستقبالِ][6]، ولو كانَتْ «لا» ههنا للاستقبالِ لم يستقِمْ، فدَلَّ ذلك على صِحَّةِ تَجْريدِها عن[7] مَعْنى الاستقبالِ، فجازَ الأَمْرانِ لذلك.

فإنْ قُلْتَ: فلِمَ لَمْ يَجُزْ الأَمْران في «ما» فَيُقالَ: «إنْ أَكْرَمْتَني ما أُكْرِمْك» و«إنْ أَكْرَمْتَني فما أُكْرِمُك»، ولِمَ تَعَيَّنَ[8] وجُوبُ الفاءِ؟

قُلْتُ: الذي مَنَعَ أَنْ تَقولَ: «أُريدُ أَنْ ما تقومَ» في مَوْضِعِ «أَنْ لا تَقُومَ» هو الذي مَنَعَ ذلك، وهو أَنَّ «ما» معناها الحالُ، فلم يَسْتَقِمْ أَنْ تُجَامِعَ ما يُناقِضُها، فلم يُقَلْ: «أَنْ ما تَقُومَ»، لأَنَّ «أَنْ» للاستقبالِ، والحالُ يُناقِضُه، فلذلك لم يُقَلْ: «إنْ تُكْرِمْني ما أُكْرِمْك» لأَنَّ الشَّرْطَ والجزاءَ للاستقبالِ، والحالُ يُناقِضُه، فلم يَجُزْ في «ما» ما جازَ في «لا».

فإنْ قُلْتَ: فالمضارعُ في الإِثْباتِ صالحٌ لأَنْ يكونَ نفس الجوابِ فكانَ قياسُه أَن يَمتَنِعَ دخولُ الفاءِ فيه كالماضي.

---

(١) في د: «لخروجه»، وفي ط: «فتخرجه».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من ط: «بلا». خطأ.

(٤) في د: «إذ».

(٥) سقط من د. ط: «الفاء».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في د: «تجريد لا عن...».

(٨) في ط: «يتعين».

قُلْتُ: كذلك كانَ قياسُه، ولذلك كانَ الأَكْثرُ على ذلك، ولكنَّه لَمّا كانَ يُمْكِنُ تقديرُ المبتدأ محذوفاً صَحَّ دُخُولُ الفاءِ على هذا التأويلِ، فَيصيرُ بمَثابةِ ما ذُكِرَ فيه المبْتدأ.

فإنْ قُلْتَ: فلِمَ لَمْ يُقَدَّرْ ذلك في الماضي، وحينئذٍ يجوزُ إدْخالُ الفاءِ.

قُلْتُ: لا يُمْكِنُ ذلك في الماضي، لأَنَّه إذا قُدِّرَ ذلك صارَ الفعْلُ في سِياقِ خبرِ المبتدأ، فيَلْزَمُ منه مَعْناه، وهو المُضِيُّ، وتَبْطُلُ إفادَةُ الاستقبالِ فيه لانْقِطاعه عن الشَّرْطِ، فَيَخْتَلُّ مَعْنى الجزاءِ، لأَنَّه حينئذٍ يَصيرُ ماضياً من جهةِ الفعل مُسْتَقْبَلاً مِنْ جهةِ الشَّرْطِ[1]، وذلك غَيْرُ مستقيمٍ.

فإنْ قلْتَ: فقد جاءَ الماضي مُصَرَّحاً به في قولِك: «إنْ أَكْرَمْتَني اليَوْمَ فقد أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ» فكيفُ يكونُ تقديرُ كَوْنِه ماضياً في المعنى/ مُفْسِداً؟ ٢٦١أ

قُلْت: صَحَّ ثَمَّةَ لأَنَّ المُضِيَّ مقصودٌ ليس إلاَّ، والجَزَاءُ على التأويلِ المتقدِّمِ، وأَمّا ههنا فلم يُقْصَدْ به من حَيثُ المعْنَى إلاّ الاستقبالُ والفِعْلُ غَيْرُ صالحٍ له لا بِنَفْسِه ولا بالشَّرْطِ، فلذلك اخْتَلَّ ههنا، ولم يَخْتَلَّ ثَمَّةَ، فثَبتَ أَنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ دُخولِ الفاءِ في المضارعِ جَوازُ دُخَولِها في الماضي، وامْتِناعُ دخولِها في «إنْ أَكْرَمْتَني لَمْ أُكْرِمْكَ» كامْتِناعِها[2] في الماضي سَوَاءٌ.

«وقد تَجيْءُ الفاءُ محذوفةً في الشذوذِ كقَوْلِه[3]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشْكُرُها ... ...

ومِثْلُ ذلك مُتَّفَقٌ على تأويله، وإنَّما الخِلافُ في مِثْلِ قولِك: «إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمُك»، فالمبرِّدُ يقولُ: على حَذْفِ الفاءِ أيْضاً[4]، وسيبويه يقولُ: على التقديمِ، كأَنَّه قالَ: أُكْرِمُكَ إنْ تُكْرِمْني»[5]، وهو قريبٌ.

قَوْلُه: «ويُقامُ «إذا» مُقَامَ الفاءِ».

يَعْني إذا كانَ المَوْضِعُ للابْتِداءِ والخبرِ، لا في غَيْرِه، كقولِك: «إنْ تُكْرِمْني إذا زيدٌ يُكْرِمُكَ»،

---

(١) في ط: «الجزاء».

(٢) في ط: «بامتناعها». تحريف.

(٣) سلف البيت ورقة: ٢٥٨أ من الأصل.

(٤) انظر ما سلف ورقة: ٢٥٨أ من الأصل.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٦٦-٦٧، والمقتضب: ٢/ ٦٩

فأَمَّا في غَيْرِه فلا[1]، لو قُلْتَ: «إنْ تُكْرِمْنِي إذا أكْرِمْ زيداً»[2] لم يَجُزْ لأَنَّها التي للمُفاجَـأةِ، فـلا يَقَـعُ بَعْدَها إلاَّ الجملةُ الخَبَرِيَّةُ، لأَنَّ وَضْعَها لمفاجَأَةِ أَمْرٍ مَحْكُومٍ عليْه بحُكْمٍ، وذلك إنَّما يكـونُ في الجُمَـلِ الخبرِيَّةِ، فلا يَسْتقيمُ في الأَمْرِ والنَّهْيِ ولا في جميـعِ الإنْشـاآت، وإنَّمـا لـم يكُـنْ في[3] الجملـةِ الفعليَّـةِ الخبرِيَّةِ كَرَاهَةَ أَنْ تَلْتَبِسَ بـ «إذا» التي للشَّرْطِ، لأَنَّ وَضْعَ تلـك علـى وُقُـوعِ الفِعْـلِ بَعْدَهـا لاقْتِضائِهـا الشَّرْطَ، فَخَصُّوا هذه بالاسميَّةِ لِيَحْصُلُ الفرْقُ بيْنهما.

قال: «ولا تُسْتَعملُ «إنْ» إلاَّ في المعاني المحتَمَلَةِ المشْكوكِ في كَوْنِها».

قالَ الشيخُ: هذا راجعٌ إلى الوَضْعِ[4] لهذا المعنى، ولذلك استَقْبحوه في مِثْـل «إنْ احْمَـرَّ البُسْـرُ آتِكَ»، ولذلك لـم يَصْـدُرْ[5] «إنْ بُعِثْنـا كـانَ كـذا» إلاَّ مـن شـاكٍّ أوْ مُقَـدِّرٍ للشَّـكِّ كمـا تُقَـدَّرُ الأَشْـياءُ الثابتَةُ، وهي في الحروف بِمثَابَةِ «متى» في الأَسْماءِ، بِخلافِ «إذا»، فإنَّها ظاهِرةٌ في الثَّابِتِ، فتقـولُ: «إذا طَلَعَـتِ الشَّـمْسُ أَتَيْتُـكَ» و«مَتـى أَكْرَمْتَنِـي أَكْرَمْتُـك»، وإنْ كـانَتْ «إذا» قـد اسْتُعْمِلَتْ كثـيراً في المشكوكِ فيه بخِلافِ/ «مَتَى» و«إنْ» في الثَّابِتْ، فتقولُ: «إذا أَكْرَمْتَني أَكْرَمْتُك»، ولا تقـولُ: «مَتَـى ٢٦١ب ماتَ زَيْدٌ كانَ كذا» ولكِنْ «مَتَى دَخَلْتِ الدَّارَ فأَنْتِ طالِقٌ».

قَوْلُه: «وتَجِيءُ مَعَ زيادَةِ «ما» في آخِرِها للتأكيدِ».

قال: والأَحْسَنُ حينَئذٍ أَنْ يكونَ فِعلُها مُستَقْبَلاً مُؤَكَّداً بـالنُّونِ، كقَوْلِـه تَعـالى: ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾[6] وأَمْثالُه كثيرٌ في القرآن، وقد تَقَدَّمَ ذلك.

قال: «والشَّرْطُ كالاسْتِفْهامِ».

فقد تَقَدَّمَ تعليلُه في أَنَّ كل مايَدُلُّ على الإنشاءِ فلَهُ رُتْبَةُ التَّقَدُّمِ[7]، ولم يُسْتَثْنَ مِنْ ذلك إلاَّ بابُ «زيداً

(١) سقط من ط: «فلا». خطأ.

(٢) في الأصل. ط: «أكرمك زيد». تحريف. وما أثبت عن د.

(٣) في ط: «لم يكن ذلك في...».

(٤) في ط: «الموضع». تحريف.

(٥) في ط: «يصدق».

(٦) الزخرف: ٤٣/٤١، وتتمة الآية: ﴿ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴾.

(٧) سقط من ط من قوله: «فقد تقدم» إلى «التقدم». خطأ.

أَكْرِمْ» و«زيداً لا تُكْرِمْ»، أَمَّا «زيداً أَكْرِمْ» فإمَّا أَنْ يكونَ لكَثْرَته في كلامِهِم جَعَلُوا له في التقديم والتأْخيرِ شيْئاً ليس لِغَيْرِه، وإمَّا لكَوْنِه مُجرَّداً عَنِ الحَرْف الدَّالِّ على الإنْشاء، فإنِ اعْتُرِضَ بقولِهم: «زيداً لِيَضْرِبْ عَمْرٌو» فهو قليلٌ، ثمَّ التحقيقُ فيه أَنَّه محمولٌ على «زيداً اضْرِبْ»، لأَنَّه مِثْله في المعنى[1].

وأَمَّا «زيداً لا تَضْرِبْ» فَمَحْمولٌ على الأَمْرِ، فإنَّهما أَخَوانِ في الكَثْرَةِ والطَّلَبِ، فلمَّا جازَ ما تَقَدَّمَ في الأَمْرِ جازَ مِثْله في النَّهْيِ، ولَمَّا كانَ الشَّرْطُ كالاسْتِفْهامِ في الإنْشاءِ ووجودِ الحَرْفِ الدَّالِّ على ذلك وَجَبَ له صَدْرُ الكلامِ الذي هو فيه، فلم يَجُزْ «عَمْراً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ» ولا أَشْباهُ ذلك[2].

فأَمَّا إذا تَقَدَّمَ مِثْلُ قولِك: «أَنْتِ طالِقٌ إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ» فهذا ممَّا اخْتُلِفَ فيه، فمِنْهم مَنْ يقول[3]: هو الجزاءُ[4]، ومِنْهم مَنْ يقولُ: هو[5] جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ دلَّتْ على الجزاء[6]، وليس هذا الخِلافُ بالمُسَوِّغ: «زَيْداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، لأَنَّ القائلَ بأَنَّ الذي تَقَدَّمَ هو الجزاءُ مُلْتَزِمٌ بأَنَّ جملةَ الشرط التي هي الإنْشاءُ لا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ ممَّا في حَيِّزِها علَيْها[7]، وما تَقَدَّمَ جُمْلَةٌ أُخْرى لَيْسَتْ جَزَاءً من جملة الشرط، فلم يكُنْ مِثْلَ قَوْلِك: «زيداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ».

والوَجْهُ أَنَّ الجزاءَ مُقَدَّرٌ[8] مِثْلَه، إلاَّ أَنَّه حُذِفَ للعِلْمِ به ويَتَمَسَّكُ مَنْ ذَهَبَ إلى الأَوَّلِ بأَنَّ هذا الكلامَ المُتَقَدِّمَ لو كانَ إخْباراً مُطْلَقاً وليس مُعَلَّقاً على الشَّرْطِ لَوَجَبَ أَنْ تَطْلُقَ وإنْ لم تَدْخُلِ الدَّارَ، ولَمَّا لم يكُنْ ذلك وكانَ بمَثابَةِ ما لو قالَ: إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فأَنْتِ طالِقٌ بالإجْماعِ وَجَبَ أَنْ/ يُقْضَى عليه بالجوابِ، إذْ لا مَعْنى للجواب إلاَّ ما عُلِّقَ على الشَّرْطِ، وهو مَعْنى قويٌّ، إلاَّ أَنَّ الأَحكامَ اللَّفْظِيَّةَ تُعارِضُه.

---

(١) انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٤٣

(٢) أجاز الكسائي تقديم معمول الشرط على أداة الشرط، ووافقه الفراء وأجاز تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط، ومنع البصريون ذلك، انظر الإنصاف: ٦٢٣-٦٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٨

(٣) في د: «قال».

(٤) هم الكوفيون وأبو زيد الأنصاري والمبرد، انظر النوادر لأبي زيد: ٢٨٣، والمقتضب: ٢/ ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨٦

(٥) في د: «إنه»، وفي ط: «هي».

(٦) هم البصريون، انظر الإنصاف: ٦٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٧، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٨

(٧) سقط من ط: «عليها».

(٨) في ط: «مقدم». تحريف.

فَمِنْها: أَنَّه لَوْ كانَ هو الجوابَ لوَجَبَ دخولُ الفاءِ مِنْ طريقِ الأَوْلَى، وبَيانُ[1] الأَوْلَوِيَّةِ هو أَنَّه إذا[2] تأَخَّرَ فالإِجْماعُ على وُجوبِ [دُخولِ][3] الفاءِ [على جوابِ الشرطِ][4] مَعَ تَقَدُّمِ ما يُشْعِرُ بالجَزاءِ، وهو الشَّرْطُ، فلأَنْ يَلْزَمَ إذا تَقَدَّمَ على الشرطِ أَوْلَى.

ومِنْها أَنَّه كان يَجِبُ جَزْمُه إذا كان ممَّا يَقْبَلُ الجَزْمَ، كقَوْلِك: «تُكْرِمُني إِنْ أُكْرِمْكَ»، فوُجوبُ الرَّفْعِ دليلٌ على أَنَّه ليس بالجزاءِ، فإِنْ زَعَمَ أَنَّ رَفْعَه إِنَّما كانَ لِتَقَدُّمِه على عامِلِه لزِمَه[5] أَنْ يُبْطِلَ عَمَلَ كُلِّ مَعْمولٍ إذا تَقَدَّمَ، وهو خِلافُ الإِجْماعِ.

ومِنْها: أَنَّه كانَ يلْزَمُه أَنْ يُجيزَ «عَمْراً إِنْ تَضْرِبْ زيداً أَضْرِبْ»، فيكونَ «عَمْراً» معمولاً للجَزاءِ، لأَنَّ الجَزاءَ يَصِحُّ تَقْديمُه في هذا الموضِعِ، فَلْيَصِحَّ تقديمُ معمولِه.

ومِنْها: أَنَّه يَجُوزُ أَنْ يُقالَ: «زيداً اضْرِبْ إِنْ تَقُمْ»، ولا يجوزُ أَنْ يُقالَ[6]: «إِنْ تَقُمْ زيداً اضْرِبْ»، [لأَنَّ مَعْمولَ الجَزاءِ صارَ فاصِلاً بَيْن الشَّرْطِ والجَزاءِ، وهو أَجْنَبِيٌّ بالنسبَةِ إِلى الشَّرْطِ][7]، ولو كانَ ما تَقَدَّمَ جَزاءً لكان حُكْمُ الجَزاءِ في امْتِناعِ تَقْديمِ مَعْمولِه علَيْه على ما كانَ علَيْه، فلمَّا لم يكُنْ ذلك دَلَّ على أَنَّه ليس بالجَزاءِ.

ومِنْها: أَنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «اضرِبْ غُلامَه إِنْ تَضْرِبْ زَيْداً»ن ولو كان ذلك هو الجَزاءَ لجازَ الإِضْمارُ لأَنَّه في النِّيَّةِ مُؤَخَّرٌ عن زيْدٍ، فيكونُ مِثْلَ «ضَرَبَ غلامَه زيدٌ»، فلمَّا لم يَجُزْ ذلك دَلَّ أَنَّه ليس بالجَزاءِ.

وما ذكَرُوه[8] مِنَ المعْنَى لا يُنافِي تقديرَ الجوابِ وتَعْليقَ هذا الخَبَرِ، والذي يَدُلُّ علَيْه أَنَّ القائلَ لو شَرَعَ في قَوْلِه: «أَنْتِ طالِقٌ» ولم يَخْطُرْ بباله شَرْطٌ، ثمَّ خَطَرَ له قَبْلَ تَمامِ اللَّفْظِ أَنْ يُعَلِّقَه على شَرْطٍ صَحَّ تَعْليقُه بذلك، ولو كانَ جواباً للشَّرْطِ لم يَسْتقمْ أَنْ يَجْعَلَه له بعد أَنْ لَفَظَ بأَكْثَرِه من غَيْرِ

---

(١) في ط: «من طريق أولى على الجزاء وبيان...».

(٢) في د: «لو».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في ط: «لزم».

(٦) في د: «تقول».

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) أي القائلون بأن الجملة المتقدمة في مِثْل «أنت طالق إنْ دخلت الدار» هي الجزاء، وهم الكوفيون والمبرد وأبو زيد، انظر ما سلف ورقة: ٢٦٢أ.

خُطُورِه، ألاَ تَرَى أنَّه لو قالَ: «زيداً» فَنَصَبَه بما بَعْدَه لم يكُنْ بُدٌّ قبل ذِكْرِه زَيْداً أنْ يكـونَ قـاصِداً إلـى ما ذَكَرَه بَعْدَه، كقولِك: «زَيْداً ضَرَبْتُ» وشِبْهِه، فلمَّا صَحَّ أنْ يَذْكُرَ الشَّرْطَ بَعْدَ أنْ ذَكَرَ مـا قَبْلَـه مـن غَيْرِ خُطُورِ الشَّرْطِ/ دَلَّ على أنه ليس جواباً له، والسِّرُّ فيه هـو أنَّـه لا يُحْكَـمُ على الكـلامِ بالخَبَرِيَّـةِ مُطْلَقاً إلاَّ بَعْدَ تَمامِه، فإذا لم يَتِمَّ صَـحَّ تَعْلِيقُه كمـا في غَيْـرِ ذلـك مـن الأَحْكـامِ[1]، كقولـك: «جاءَ القومُ إلاَّ زيداً» على ما تَقَدَّمَ في الاسْتِثناءِ.

٢٦٢ب

فإنْ قلْتَ: فإذا صَحَّ تَعْلِيقُه قَبْـلَ التَّمـامِ في المعنـى، فلِـمَ لا يَصِـحُّ جَعْلُـه جَـزَاءً في المعنـى، وإنْ شَرَعَ فيه وهو[2] غَيْرُ جَزَاءٍ.

قُلْتُ: لا يستقيمُ أنْ يكونَ الشيءُ[3] جزَاءً بَعْدَ أنْ شُرِعَ فيه وهو غَيْرُ جَزَاءٍ لأنَّه بمثابَةِ الجُـزْءِ مـن الجملةِ بخلافِ مضمونات الجُمَلِ فإنَّها ليسَتْ مأخوذةً مـن أَحَـدِ الأَجْزاءِ، ألاَ تَـرَى أنَّـك لـو قُلْـتَ: «قائِمٌ»، وأَنْتَ تَقْصِدُ به الإِخْبارَ عن زيدٍ، فتقولُ: «زيدٌ قائِمٌ» لم يَجُزْ أنْ تَجْعَلَه بعد ذلك غَـيْرَ خَـبَرٍ ولا خَبَراً عن غَيْرِ زيدٍ.

فإنْ قُلْتَ: لو قالَ القائِلُ: «قائِمٌ» قـاصِداً بـه الإِخْبـارَ عـن زَيْـدٍ، ثـمَّ بَـدَا لـه في الإِخْبـارِ عنـه، وقَصَدَ الإِخْبارَ عن عَمْرٍو لجازَ أنْ يقولَ: «عَمْرٌو»، ولا يُفْهَمُ منه إلاَّ الإِخْبارُ عن عَمْرٍو، فدَلَّ ذلـك على أنَّ حُكْمَ المفردِ حُكْمُ ما ذكَرْتَ من النَّسَبِ.

قُلْتَ: هذا المثالُ تَخْييلٌ لأَنَّ السامعَ لو عَلِمَ غَلَطَه في باطِنِه لحَكَمَ بالفسادِ عليـه، ولكنَّـه لَمَّا لـم يَعْلَمْ، وكانت حالُه حالَ المخْبِرِ عن عَمْرٍو لم يَحكُمْ بالخَطَأ، فَظَهَرَ الفَرقُ بَيْنَهما.

قالَ: «ولا بُدَّ من أنْ يَلِيَهما الفِعْلُ».

يَعْني «إنْ» و«لو» لأنَّهما حَرْفا شَرْطٍ، والشَّرْطُ إنَّما يُعْقَلُ بالفِعْلِ، فالْتَزَموا فيهما وقـوعَ الفِعْـلِ لفظاً أَوْ تَقديراً، ونحوُ قولِه تَعالى: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[4] الآيَة، لا بُدَّ فيه من تقديرِ الفِعْلِ، لِيَوَفِّر

---

(١) في ط: «الكلام».

(٢) سقط من د: «وهو».

(٣) سقط من ط: «الشيء». خطأ.

(٤) الإسـراء: ١٧/ ١٠٠، والآيـة: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ قَتُورًا ﴿١٠٠﴾﴾.

على «لو» ما ذُكِرَ من مُقْتضاها، فـ«أَنْتُم» إذن فاعِلٌ لـ «تَمْلِكُ» المقدَّرِ، وهو الذي كانَ اللَّفْظُ به لو ذُكِرَ الفعلُ واواً، لأَنَّه ضميرُ المخاطَبِ المتَّصِلُ بالفعلِ المضارعِ، كقَوْلِك: «تَضْرِبون» و«تَأْكلون»، وكذلك «تَمْلِكونَ»، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ تَعَذَّرَ الاتِّصالُ، فعُدِلَ إلى المُنْفَصِلِ المرفوعِ، لأَنَّه فاعِلٌ، وضميرُ المُنْفَصِلِ المَرْفوعِ للمَخَاطَبِينَ المذكَّرِينَ[1] لا يكونُ إلاَّ «أَنْتُم»، فوَجَبَ الإتْيانُ بها مَوْضِعَ تلك الواوِ التي كانَتْ عند ذِكْرِ الفِعْلِ، فقيل: «لو أَنْتُم».

ولو قالَ قائلٌ: إنَّ «أَنتُم» تأكيدٌ للضميرِ المرفوعِ في قولِك: «تَمْلِكُونَ» المحذوفِ، والفعلُ والفاعِلُ جميعاً محذوفانِ لم يكنْ بعيداً، ولكنَّ الأَوَّلَ أَوْلَى[2].

قولُه: «ولذلك لم يَجُزْ «لو زيدٌ ذاهِبٌ» ولا «إِنْ عمرو خارِجٌ».

لأَنَّه ليس بَعْدَه فِعْلٌ يكونُ تفسيراً للفعلِ المقدَّرِ، ولا يستقيمُ/ أَيْضاً تقديرُ الفِعْلِ لأَنَّ «زيدٌ ذاهِبٌ» مبتدأٌ وخبَرٌ، ولا يكونُ المبتدأُ فاعلاً، فامْتَنَعَ ذلك. ٢٦٣أ

قولُه: «ولطَلَبِهما الفِعْلَ»، إلى آخره.

قد أَطْلَقَ ذلك، والصَّوابُ أَنْ يُقالَ: «إِنْ كانَ الخَبَرُ مِمَّا يَصِح التعبيرُ عنه بالفِعْلِ»، فأَمَّا إذا لم يكُنْ كذلك لم يَقَعْ إلاَّ الاسْمُ»[3]، كما في قولِه تَعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[4]، وليس عِلَّةُ وُجُوبِ الفعلِ ههنا كعِلَّةِ وجوبِه في «لو زيدٌ ذَهَبَ»[5]، لأَنَّه في قَوْلِكَ: «لو زيدٌ ذَهَبَ» لأَمرَيْنِ مَعْنَوِيَّيْنِ[6] كما تقدَّمَ، وهو ههنا لأَمْرٍ، اسْتِحْسانيٍّ[7] لفْظِيٍّ، أَلاَ تَرَى أَنَّهم لو قالوا: «لو أَنَّ زيداً ذاهِبٌ لأَكْرَمْتُك» لكانَ المعْنَى مستقيماً كما يقولون: «لو أَنَّ زيداً أَخُوك»، ولكنَّهم الْتَزَمُوا

---

(١) في ط: «المذكورين». تحريف.

(٢) انظر مغني اللبيب: ٧٠٢، والبحر المحيط: ٦/ ٨٤

(٣) انظر ما سلف: ١/ ١٤٢، ٢/ ١٦٢.

(٤) لقمان: ٣١/ ٢٧، وتقدمت الآية ورقة: ٣٦ب.

(٥) في ط: «ذاهب». تحريف.

(٦) في حاشية د: «معنويين، اقتضاء «لو» فعلاً، والمفسِّر فعل وهو «ذهب»» ق: ١٩٢أ.

(٧) في حاشية د: «قوله: «لأمر استحساني» في «ولو أنَّ ما في الأرض»، لأنه يضمر فيه «لو ثبت أنَّ ما في الأرض» ليكون «أنَّ» مع ما في حيِّزه فاعل «ثبت»، ولا يكون فعل ظاهر دليلاً عليه» ق: ١٩٢أ

وقُوعَ الفِعْلِ إذا أَمْكَنَ ليكونَ في الصورةِ مُوافِقاً لقَوْلِه تَعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[1]، فإنَّه عِوَضٌ مِنَ[2] اللَّفْظ بالفِعْلِ المَحْذوفِ، والفَرْقُ بَيْنَهما أَنَّ في قَوْلِك[3]: «لو أَنَّ» ما يَدُلُّ على الفِعْلِ المَحْذوفِ، وهو قَوْلُكَ «أَنَّ»، لأَنَّ مَعْناها الثُّبوتُ، فكأَنَّكَ قلْتَ: لو ثَبَتَ أَن، فاسْتُغْنِيَ عن مُفَسِّرٍ[4] بَعْدَ ذلك مِنْ حَيْثُ المعنى، بِخِلافِ «إِنْ امْرُؤٌ»، فإنَّه ليس ثَمَّةَ ما يَدُلُّ على الفِعْلِ المَحْذوفِ، فاحْتِيجَ إلى تَفْسيرِه بِفِعْلٍ مِثْله في المعنى، فَقِيلَ: «إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ»، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ[5] في مِثْلِ ذلك.

قالَ: «وتَجِيءُ «لو» في مَعْنى[6] التَّمَنِّي»، إلى آخره.

وهذه يَلْزَمُ أَنْ يَلِيَها الفِعْلُ لأَنَّها كالشَّرْطِ في اقْتِضاءِ الفِعْلِ، فالمُقْتَضِي للفِعْلِ فيها ثابِتٌ في مَعْنَيَيْها، [وهما الشَّرْطُ والتَّمَنِّي][7]، ولذلك حُمِلَ «لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»[8] على كُلِّ واحدٍ من مَعْنَيَيْها جميعاً، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: «لو[9] زيدٌ مُكْرِمي»، ولو قُلْتَ: «لو[10] زيدٌ يُكْرِمُني» لكانَ زيدٌ فاعِلاً بفِعْلٍ مقدَّرٍ، كما قِيل في الشَّرْطِ سَواءً.

ومَثَّلَ في التي للتَّمَنِّي بقولِه: «لو تأتيني» آتياً بها في أَوَّلِ الكلامِ لِيَنْفِيَ وَهْمَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّها مصدريَّةٌ في مِثْلِ ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[11] وأَشْباهِه، كأَنَّه قِيلَ: وَدُّوا إِدْهانَكُم[12]، فإذا مَثَّلَ [المُصَنِّفُ][13] بقَوْلِه: «لو تأتيني فتحدثُني» بَطَلَ هذا الوَهْمُ، وقد تَقَدَّمَ ذلك والكلامُ على النَّصْبِ والرَّفْعِ في بابِه.

---

(١) النساء: ٤/ ١٧٦، والآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾.

(٢) في د: «عن».

(٣) سقط من ط: «قولك».

(٤) في ط: «مفسره».

(٥) سقط من ط: «الكلام».

(٦) في المفصل: ٣٢٣: «وقد تجيء لو بمعنى..».

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) تقدَّم المثل ورقة: ١٣٦أ من الأصل.

(٩) سقط من د: «لو». خطأ.

(١٠) سقط من د: «لو». خطأ.

(١١) القلم: ٦٨/ ٩.

(١٢) ذكر الفراء والفارسي وابن مالك «لو» في الحروف المصدرية، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢٩ والجنى الداني: ٢٨٨

(١٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قالَ: « و«أمَّا» فيها مَعْنى الشَّرْطِ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: «أمَّا» فيها مَعْنى الشرطِ لتَفْصيلٍ غَيْرِ لازمٍ أنْ تُذْكَرَ أقْسامٌ مُتَعَدِّدةٌ، بل قد تُذْكَرُ بها أقْسامٌ، وقد يُذْكَرُ بها[1] قِسْمٌ واحِدٌ، ولا يُنافِي ذلك أنْ تكونَ للتفصيلِ لِما في نفس المتَكَلِّم، فيَذْكُرُ/ ٢٦٣ب قِسْماً ويَتْرُكَ الباقي، كقَوْلِه تَعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[2]، ولم تُكَرَّرْ بعد ذلك، إلاَّ أنَّهُمُ الْتَزَمُوا حَذْفَ الفعْلِ بَعْدَها لجَرْيِه على طرِيقَةٍ واحدةٍ، كما الْتَزَمُوا حَذْفَ مُتَعلِّقِ الظَّرْفِ إذا وَقَعَ خَبَراً، لأنَّ[3] المعْنَى: مَهْما يكُنْ مِنْ شَيْءٍ، أوْ مَهْما يُذْكَرْ مِنْ شَيْءٍ، فَحُذِفَ ذلك لِمَا ذَكَرْناه.

ثمَّ الْتَزَموا أنْ يَقَعَ بَيْنَها وبَيْنَ جَوَابِها[4] ما يكونُ كالعِوَضِ من الفِعْلِ المحْذوفِ، ثمَّ اخْتُلِفَ في ذلك الواقِعِ، فَمِنْهم مَنْ يقولُ: هو أحَدُ أجْزاءِ الجملةِ الواقِعَةِ بَعْدَ الفاءِ، قُدِّمَ علَيْها لذلك الغَرَضِ، ومِنْهم مَنْ يقول: هو مُتَعَلِّقُ الفعْلِ المحْذوفِ، وما بَعْدَ الفاء جملة مُسْتَقِلَّةٌ، وليس ما تَقَدَّمَ بجُزْءٍ لها لا فَضْلةً ولا غَيْرَها[5]، ومِنْهم مَنْ يقولُ: لايخلو إمَّا[6] أنْ كانَ[7] ما تَقَدَّمَ على الفاءِ ممَّا يَصِحُّ عَمَلُ ما بَعْدَها فيه مع تَقَدُّمِه علَيْه أوْ لا فإنْ كانَ[8] الأوَّلُ فهو كالقائلِ الأوَّلِ، وإنْ كانَ الثاني فهو كالقائلِ الثاني[9]، فَعَلَى هذا إذا قِيلَ: «أمَّا عَمْرواً فإنِّي أضْرِبُ»، فمَنْ زَعَمَ أنَّه جُزْءٌ ممَّا بَعْدَ الفاءِ حَكَمَ علَيْه بأنَّه مَفْعولٌ لـ «أضْرِبُ»، ومَنْ زَعَمَ أنَّه مَعْمولٌ للفعْلِ المحْذوفِ قَدَّرَ «مَهْما تَذْكُرْ زيداً» أوْ «مَهْما يَذْكُرْ أحَدٌ زيْداً»، فيكونُ جُزْءاً من أجْزاءِ الجملةِ المحذوفةِ.

وفي هذه المسألَةِ وأشْباهِها يقولُ القائلُ بالتَّفْصيلِ: إنَّ الاسْمَ الواقِعَ بَعْدَ «أمَّا» من معمولِ الفِعْلِ المقَدَّرِ، والصَّحِيحُ أنَّ كُلَّ اسْمٍ ذُكِرَ بَعْدَها فهو جُزْءٌ[10] مِنَ الجملةِ الواقعةِ بَعْدَ الفاءِ، والذي

---

(١) سقط من ط قوله: «بها أقسام وقد يذكر بها». خطأ.

(٢) آل عمران: ٣/٧، وتتمة الآية: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾.

(٣) في د: «خبراً، وهو استقر لأن..».

(٤) في ط: «بينهما جوابها». تحريف.

(٥) في د. ط: «غيره».

(٦) سقط من د: «لا يخلو إما».

(٧) لعلَّ الأصح: «يكون».

(٨) سقط من ط من قوله: «على الفاء ممَّا..» إلى «كان». خطأ.

(٩) ذكر الرضي المذاهب في الفاصل بين أمَّا والفاء دون نسبة، انظر شرحه للكافية: ٢/ ٣٩٥

(١٠) في الأصل. ط: «فجزء». وسقط «هو». وما أثبت عن د.

يَدُلُّ على ذلك أَنَّ وَضْعَها لِتَفْصيلِ[1] أَنْواعِ ما ذُكِرَ بعدها أَحَدُ الأَنْواعِ المُرادةِ وذِكْره[2] باعتبارِ ما تَعلَّقَ به من الجملة الواقِعَة بَعْدَ الفاء، وإنَّما قَصَدُوا تَقْديمَه تَنبيهاً على أَنَّه هو النَّوْعُ المُرادُ تَفْصيلُ جِنْسه، وكانَ قِياسُهُ أَنْ يكونَ مرفوعاً على الابتداء، ولذلك كانَ قَوْلُهم: «قامَ زَيْدٌ وأَمَّا عَمْروٌ فقد ضَرَبْتُه» بالرَّفْعِ أَقْوَى، ولوْلا «أَمَّا» لكانَ النَّصْبُ أَقْوَى لأَنَّ الغَرَضَ الحُكْمُ على هذا المذكورِ على حَسَبِ الجملةِ الواقِعَة بَعْدَ الفاءِ، ولكنَّهم خالَفُوا الابْتِداءَ إيْذاناً من أَوَّلِ الأَمْرِ بأَنَّ تَفْصيلَه باعتبارِ صِفَتِه التي هو علَيْها في الجملةِ الواقِعَة بَعْدَ الفاء، أَلا تَرَى أَنَّك تَفْرُقُ بين يومِ الجمعةِ في قولِك: «يَوْمُ الجمعة ضَرَبْتُ فيه» و«ضَرَبْتُ يَوْمَ الجمعة»/ ، وإنْ كانَ يَوْمُ الجمعةِ في الموضِعَيْنِ مَضْروباً فيه، إلاَّ أَنَّه في الأَوَّلِ ذُكِرَ [أَوَّلاً][3] لِيُحْكَمَ[4] علَيْه، فلمَّا حُكِمَ علَيْه بقولِهم: «ضَرَبْتُ فيه»، وضميرُه في المعْنَى هُوَ هُوَ عُلِمَ أَنَّ الضَّرْبَ واقعٌ فيه، وليس ذِكْرُه لِيَدُلَّ على أَنَّه الذي وَقَعَ فيه الفِعْلُ، وفي الثاني ذُكِرَ دالاًّ على أَنَّه الذي وَقَعَ فيه الفعل من أَوَّلَ الأَمْرِ، فلمَّا كانَ كذلك قُصِدَ إلى أَنْ يُوقَعَ الاسْمُ المرادُ بعد: «أَمَّا»[5] من أَوَّلِ الأَمْرِ على حَسَبِ ما هو في جُمْلَتِه كما يَقَعُ «يَوْمَ الجمعة ضَرَبْتُ» كذلك، فهذا هو الغَرَضُ في وقُوعِ الأَسْماءِ بعد «أَمَّا» على حَسَبِ معناها وإِعْرابِها التي كانَتْ علَيْه.

264أ

ويَبْطُلُ مَذْهَبُ مَنْ قالَ: إنَّ العامِلَ الفِعْلُ مُطْلَقاً لوُجوبِ نَصْبِ مِثْلِ ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[6]، ووجوبِ رَفْعِ «أَمَّا اليَتيمُ فحَرامٌ قَهْرُه»، ولو كانَ الفِعْلُ هو العامِلَ لكانَ نِسْبَتُه إلى هذا نِسْبَةً واحِدةً، فكانَ يَجوزُ الأَمْرانِ في الجميع.

وأَمَّا قَوْلُ القائلِ بالتفصيل ففاسدٌ أَيْضاً، لأَنَّه إذا سَلَّم المعْنَى في «أَمَّا» وجَوَّزَ أَنْ يكونَ التقديمُ لغَرَضِ التفصيلِ وبقائِه[7] على حالِه تنبيهاً على ما ذَكَرْناه وَجَبَ أَنْ يُعَمِّمَ[8]، وإلاَّ خالَفَ بها

---

(1) في ط: «للتفصيل». تحريف.

(2) في ط: «ذكر».

(3) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(4) في ط: «الحكم». تحريف.

(5) في ط: «في» تحريف.

(6) الضحى: 93/ 9

(7) في ط: «وإبقاء». تحريف.

(8) في د: «يعم». تحريف.

مَوْضوعها، لأَنَّه قد وافَقَ على أنَّ مَوْضوعَها[1] في مِثْلِ «أمَّا يَوْمَ الجمعةِ فزيْدٌ مُنْطَلِقٌ» على ماذكَرْناه، وإذا ثَبَتَ ذلك[2] في هذه المسألَة، وأشْباهِها وَجَبَ فيما عَدَاه، وإلاَّ خالَفَ الموضوعَ فيها، أوْ رَجَعَ إلى قَوْلِ مَنْ يقولُ: إنَّ العاملَ الفِعْلُ مُطْلَقاً، وقد أبْطَلْناه، ثمَّ ما فرَّ[3] منه في بَعْضِ المسائِلِ لازِمٌ[4] له في جميعِها، لأنَّ ما بَعْدَ فاءِ الجَزَاءِ لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها، ألاَ تَرَى أنَّك لو قُلْتَ: «إنْ تُكْرِمْني زيْداً فأكْرِمْ» لم يَجُزْ، فإذاً المانعُ من التقديمِ في المسائِلِ عنده حاصِلٌ، فتَخْصيصُه بَعْضَها دونَ بَعْضٍ تَحَكُّمٌ، وَوَجْهُ صِحَّةِ التقديمِ في هذا[5] البابِ دون غَيْرِه، ما ذَكَرْناه من قَصْدِ الغَرَضِ في التنبيهِ على أنَّ المذكورَ بَعْدَها هو المقصودُ بالتفصيلِ على حالِه، فَخُولِفَ القياسُ في امْتِناعِ التقديمِ للقَصْدِ إلى حُصُولِ هذا الغَرَضِ، ولذلك اتَّفَقْنا نحن ومَنْ قالَ بالتفصيلِ على التقديمِ على الفاءِ، وأمَّا القائِلُ الآخَرُ فقد أبْطَلْنا مَذْهَبَه من أصْلِه، فَصَحَّ أنَّ الوَجْهَ ما ذَكَرْناه وأنَّ ما عَدَاه باطِلٌ.

قالَ: «وإذَنْ جوابٌ وجزاءٌ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: لسْنا نَعْني بالجوابِ جَوَابَ مُتَكَلِّمٍ/ على التحْقيقِ، بل قَدْ يكونُ جَوَاباً لمتكَلِّمٍ، ٢٦٤ب وقد يكونُ جَوَاباً لتقديرِ ثُبُوتِ أمْرٍ، فمثالُ الأَوَّلِ ما ذَكَرَه، ومثالُ الثاني قولُك: «لو أكْرَمْتَني إذَنْ أكْرَمْتُك» وأشْباهُه، لأنَّه في تقديرِ جَوَابِ مُتَكَلِّمٍ سَأَلَ ما ذا يكونُ مُرْتَبِطاً بالإكْرامِ؟ فأجابَه بارْتِباطِ إكْرامِه[6]، وأمَّا مَعْنى الجَزَاءِ فيها فَوَاضِحٌ، وقال الزَّجَّاج: تأويلُها إنْ كانَ الأمْرُ كما ذكرْتَ فإنِّي أُكْرِمُك تنبيهاً على أنَّ فيها مَعْنى الجزاءِ حتى صَحَّ تقديرُه مُصَرَّحاً به[7]، وقد تَقَدَّمَ[8] الكلامُ علَيْها[9] باعْتِبارِ العَمَلِ وأنَّ لها أَحْوالاً ثلاثاً:

---

(١) سقط من ط: «لأنه قد وافق على أن موضوعها». خطأ.

(٢) في د: «ثبت أن ذلك». مقحمة.

(٣) في ط: «فسره». تحريف.

(٤) في د: «المسائل فهو لازم».

(٥) سقط من د: «هذا».

(٦) في ط: «إكرامه به...».

(٧) تأويل «إذن» على هذا الوَجْه منسوب إلى الفارسي في ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٩٨، والهمع: ٢/ ٦، وإلى الشلوبين في حاشية الصبان: ٣/ ٢٩١، وذكره الرضي والأزهري دون نسبة، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣٦-٢٣٧، والجنى الداني: ٣٦٤، وشرح التصريح: ٢/ ٢٣٤

(٨) في د: «وتقدم».

(٩) في ط: «عليه».

أَحَدُها: العَمَلُ لزوماً، وهو إذا[1] لم يَعْتَمِدْ ما بَعْدَها على ما قَبْلَها، وكانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبلاً، وليس مَعَها واوٌ أَوْ فاءٌ.

والثاني: العَمَلُ جَوَازاً وهو إذا[2] كانَتْ كذلك ومَعَها واوٌ أَوْ فاءٌ لا لِتَشْرِيكِ مُفْرَدٍ.

والثالثُ: الإِلْغَاءُ، وهو إذا ما فُقِدَ بَعْضُ شَرَائِطِها أَوْ كُلُّها، فإذا أُلْغِيَتْ وَجَبَ أَنْ يكونَ حُكْمُ الفِعْلِ بَعْدَها في اللَّفْظِ[3] حُكْمَه فيما[4] لو كانَتْ مَعْدومَةً، كـ«ظَنَنْتُ» إذا أُلْغِيَتْ، فتقولُ: «إِنْ أَكْرَمْتَني إذنْ أُكْرِمْكَ» بالجَزْمِ، و«لَئِنْ أَكْرَمْتَني إذنْ لا أُكْرِمُكَ» بالرفعِ، وكذلك ما أَشْبَهَه، ومنه قولُه[5]:

لَئِنْ عادَ لِيْ عَبْدُ العزيزِ بمِثْلِها ... وأَمْكَنَني مِنْها إذنْ لا أُقِيلُها

فلا يجوزُ في «أُقِيلُها» إلاَّ الرَّفْعُ لأَنَّه مُعْتَمِدٌ على ما قَبْلَها[6]، فهي كالمَعْدومِ[7]، وإذا كانَ[8] مُعْتَمِداً فقد سَبَقَ القَسَمُ أَوَّلَ الكلامِ قَبْلَ الشَّرْطِ، فوَجَبَ أَنْ يكونَ له، فكأَنَّك قُلْتَ: «واللَّهِ لا أُقِيلُها»، لأَنَّ الشَّرْطَ إذا تَقَدَّمَه[9] القَسَمُ كانَ أَيْضاً مُلْغَىً [لَفْظاً][10] باعْتِبارِ جَوَابِه على ما تَقَدَّمَ.

وإِنَّما لم تَعْمَلْ إلاَّ في المُسْتَقْبَلِ إجراءً لها مُجْرَى النَّوَاصِبِ كُلِّها، ولذلك ظُنَّ أَنَّها مُرَكَّبَةٌ من «إذ» و«أَنْ»، ونُقِلَتْ حركَةُ الهَمْزَةِ، والنَّصْبُ عند هؤلاءِ بـ«أَنْ»، وليس بشَيْءٍ[11].

وإِنَّما لم تَعْمَلْ مُعْتَمِداً ما بَعْدَها على ما قَبْلَها لأَنَّه لَمَّا قَبْلَها قَبْلَ مَجِيئها، ومَجِيئُها في مِثْلِه

---

(١) في د: «إنْ».

(٢) في د: «وهو ما إذا..».

(٣) في د: «اللفظية».

(٤) سقط من د. ط: «فيما».

(٥) هو كثير عزة، والبيت في ديوانه: ٣٠٥، والكتاب: ٣/ ١٥، والمقاصد للعيني: ٤/ ٣٨٢ والخزانة: ٣/ ٥٨٠.
وعبد العزيز هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم، والضمير في «مثلها» راجع لمقالة عبد العزيز وهي حكمك أو: سلني حوائجك، وقوله: «لا أقيلها» أي: العثرة، وهي غَيْر مذكورة في الكلام، والإقالة: الرّدّ، الخزانة: ٣/ ٥٨٣.

(٦) في ط: «قبله».

(٧) في الأصل. ط: «كالعدم»، وما أثبت عن د.

(٨) في ط: «كانت». تحريف.

(٩) في د: «سبقه».

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١١) انظر ما سلف ورقة: ١٨٦ أ من الأصل.

لِغَرَضٍ مَعْنى يَحْصُلُ بلَفْظِها مَعَ بقاءِ المعْنَى الأَوَّلِ، فَبَقِيَ[1] كما كانَ عليْه قَبْلَ مَجيئِها إيذْاناً بِبقاءِ المعْنَى وكَرَاهَةَ أَنْ يُتَوهَّمَ تَغْيِيرُ المعْنَى فيه بِسَبَبِها، بخلافِ قَوْلِك: «زيْدٌ لن أُكْرِمَه» وشِبْهِها، فإنَّه ليس كذلك، ولذلك شُبِّهَتْ بـ«ظَنَنْتُ» إذا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ، لأَنَّ الجُزْأَيْنِ اللَّذَيْنِ مع[2] باب[3] «ظَنَنْتُ» أَيْضاً عند تَوَسُّطِها على حالِهما في المعْنَى قبلَ دُخولِها/ ، وإذا أَلْغَيْتَ «ظَنَنْتُ» مع تَعَلُّقِها ٢٦٥أ التَّعَلُّقَ المعنويَّ الذي لا يَنْفَكُّ عنه لاسْتِقْلالِ الجُزأَيْنِ فَلأَنْ تُلْغَى «إذن» أَوْلَى، لأَنَّها لا تَعَلُّقَ لها بما بَعْدَها تَعَلُّقاً يَقْتَضِي العَمَلَ، ولو كانَ لها تَعَلُّقٌ فليس كتَعَلُّقِ عَوَامِلِ الأَسْماءِ، لأَنَّ ذاكَ مَعْنَويٌّ وهذا لَفْظِيٌّ، ومن ثَمَّةَ كانَ الإِلْغاءُ في «ظَنَنْتُ» جائِزاً وهو ههنا واجِبٌ.

قال: «وفي مِثْلِ قولِك: «إِنْ تأتِني آتِكَ وإِذنْ أُكْرِمكَ» ثلاثَةُ أَوْجُهٍ».

فالجَزْمُ على أَنَّ ما بَعْدَها مُعْتَمِدٌ على ما قَبْلَها، وهو جوابُ الشرطِ في الاشْتِراكِ، فكأَنَّه قال: «إِنْ تأْتِنِي آتِكَ وأُكْرِمْكَ» كما تقولُ: «إِنْ تأتِني إذنْ أُكْرِمْكَ».

والرَّفْعُ على مَعْنى أَنْ تكونَ جملةً غَيْرَ مَعْطوفٍ فِعْلُها[4] عَطْفاً على[5] الجزاءِ، وجازَ الرَّفْعُ لوُقوعِ الواوِ في الجملةِ، والنَّصْبُ على أَنْ[6] تكونَ أَيْضاً جملةً مُسْتَقلةً، وجازَ النَّصْبُ على تقديرِ إلْغاءِ الواوِ لأَنَّها لَيْسَتْ لِتَشْرِيكِ مُفْرَدٍ، وإذا لم تكُنْ لِتَشْرِيكِ مُفْرَدٍ فجائِزٌ[7] مَعَها الرَّفْعُ والنَّصْبُ، فقد ثَبَتَ جوازُ الأَوْجُهِ الثلاثةِ في مِثْلِ ذلك.

---

(١) في ط: «فيبقى». والأصح «بقي».

(٢) في ط: «في».

(٣) سقط من ط: «باب».

(٤) في ط: «عليها». تحريف.

(٥) سقط من د. ط: «على».

(٦) في د: «وأن». تحريف.

(٧) في د: «فجاز».

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرفِ حَرْفُ التعليل
وهو كَيْ، يقولُ القائلُ: قَصَدْتُ فلاناً، فتقولُ له: كَيْمَهْ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: وَقَعَ في المفصَّلِ «حرفُ التعديلِ»[1] بالدَّالِ، فيجوزُ أَنْ يكونَ أَصْلُ التصنيفِ حَرْفَ التعليلِ، فإنَّ مَعْناه التعليلُ، إذْ هو سُؤَالٌ عنه، ويجوزُ أَنْ يكونَ على ذلك، لأَنَّ تَعْديلَ الشيْءِ إِجْراؤُه على ما يَنْبغي، وإذا كانَ ذلك[2] سُؤالاً عن العِلَّةِ، والعِلَّةُ فيها تَقْوِيَةٌ للحُكْمِ وإِثْباتٌ له[3] على أَنَّه على ما يَنْبغي صَحَّ أَنْ يُسَمَّى حَرْفَ التَّعْديلِ.

وقد ذَكَرَها[4] في حُروفِ الجرِّ، وهي عند البصريِّينَ على ما ذَكَرَه، لأَنَّها حَرْفُ جَرٍّ دَخَلَتْ على «ما» الاستفهاميَّةِ كدخولِ اللَّامِ التي[5] بمعنى التَّعْليلِ[6]، والهاءُ هاءُ السَّكْتِ كما تَلْحَقُ في مِثْلِ «لِمَهْ»، إلاَّ أَنَّه لا يُعْرَفُ حَذْفُها مِنْها بِخِلافِ «لِمَ» و«عَمَّ» وأَشْباهِهما.

وأَمَّا حَذْفُ الأَلِفِ من «ما» الاسْتِفْهامِيَّةِ[7] عند دُخُولِ عامِلِ الجَرِّ علَيْها فَمُطَّرِدٌ في اللغةِ الفصيحةِ اسْماً كانَ الدَّاخِلُ علَيْها أَوْ حَرْفاً، وسيَأْتي ذلك مُعَلَّلاً في مَوْضِعِه.

وعِنْدَ الكُوفِيِّين أَنَّها ليسَتْ حَرْفَ جَرٍّ، وإِنَّما هي «كَيْ» الدَّاخِلَةُ على الفِعْلِ، والفِعْلُ مُقَدَّرٌ ههنا، كأَنَّه قِيلَ: كَيْ تَفْعَلَ ماذا؟[8] وقالَ المصنِّفُ: «وما أَرَى هذا القَوْلَ بعيداً عَنِ الصَّوَابِ»، / وتَقْرِيبُه من الصَّوَابِ يَتَوَقَّفُ على ثُبوتِ أَمْرَيْنِ ولم يَثْبُتا: ٢٦٥ب

أَحَدُهما: تَقَدُّمُ فِعْلٍ عامِلٍ في الاسْتِفْهامِ، لأَنَّهم يُقَدِّرونَه بـ: «كَيْ تَفْعَلَ ماذا»، فيكونُ «ماذا»[9] في مَوْضِعِ نَصْبٍ مَعْمولاً للفِعْلِ المقَدَّمِ، ومِثْلُ ذلك لا يُعْرَفُ في لغَةِ العَرَبِ، ولذلك لا

---

(١) في المفصل: ٣٤٢ وشرحه لابن يعيش: ٩/ ١٤ «التعليل».

(٢) في د: «كذلك».

(٣) سقط من د. ط: «له».

(٤) أي: «كيمه»، وانظر ما سلف ورقة: ٢٣١ ب من الأصل.

(٥) سقط من د: «التي».

(٦) في الأصل. ط: «بمعناها»، وما أثبت عن د.

(٧) سقط من ط: «ما الاستفهامية». خطأ.

(٨) انظر ما سلف ورقة: ٢٣١ ب من الأصل.

(٩) سقط من د: «فيكون «ماذا»». خطأ.

يجوزُ أَنْ يُقالَ: «فَعَلْتَ ماذا»؟ بالاتِّفاقِ، وهو مِثْلُه.

والثاني: أَنْ يكونَ ناصِباً حُذِفَ فِعْلُه، ولم يَثْبُتْ مِثْلُ ذلك، ولو قُلْتَ لقائلٍ قالَ: أَتضْرِبُ زيْداً: لن[1] زيداً، لم يَجُزْ ذلك، فَثَبَتَ أَنَّه بَعيدٌ بذلك من الصَّواب.

فإذن الوَجْهُ ما اخْتارَه البصريُّونَ، وأَمَّا الرَّدُّ بأَنَّ «ما» إذا كانت اسْتِفْهامِيَّةً غَيْرَ مُتَّصلةٍ بجارٍّ لا تُحْذَفُ أَلفُها فليس بالقوي[2]، فإنَّه قد جاءَ حَذْفُ أَلفِها في الوَقْفِ على إبْدالِ الهاءِ مِنْه، كقَوْلِ المسْتَفهِمْ: مَهْ[3]، ومِنْه ما نُقِلَ[4] من قَوْلِ أَبي الدَّرْداءِ[5] عند قُدومِه المدينَةَ وسَماعِ ضَجيجِ[6] النَّاسِ: مَهْ، فلا وَجْهَ للرَّدِّ به، فإنَّه سائغٌ.

«وانْتِصابُ الفِعْلِ بَعْدَ «كَيْ» يجوزُ أَنْ يكونَ بها نَفْسِها، أَوْ بإِضْمارِ أَنْ».

والذي يَدُلُّ علَيْه قولُهم: «لِكَيْ تَفْعَلَ»، ويَجوزُ أَنْ يكونَ بتَقْديرِ[7] «أَنْ»، ويَدُلُّ علَيْه أَمْرانِ:

أَحَدُهما: ما ثَبَتَ مِنْ كَوْنِها حَرْفَ جَرٍّ، فتكونُ كاللَّامِ،[8] فكما وَجَبَ في اللَّام أَنْ يكونَ النَّصْبُ فيها بإِضْمارِ «أَنْ»، فكذلك هذه.

والثاني: ما ثَبَتَ من إظْهارِ «أَنْ» بَعْدَ «كَيْ»[9]، ولولا أَنَّها مُقَدَّرةٌ لم يَسُغْ إظهارُها، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: «لَنْ[10] أَنْ[11] أَضْرِبَ زَيْداً» لم يَجُزْ، والمذاهِبُ فيها ثلاثَةٌ:

---

(١) في د: «كي».

(٢) في د: «بقوي».

(٣) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢٤، وشرح الكافية له: ٢/ ٢٣٩.

(٤) في د: «نقله». تحريف.

(٥) هو عويمر أبو الدرداء، واختلف في اسمه فقيل: هو عامر وعُويمر لقب له، واختلف في اسْم أبيه، فقيل: عامر أو مالك أو ثعلبة، ولاه معاوية قضاء دمشق في خلافه عمر، مات في خلافة عثمان، انظر الإصابة: ٤/ ٧٤٧-٧٤٨.

(٦) في ط: «صريخ».

(٧) في د: «تقدير».

(٨) في ط: «كالكلام». تحريف.

(٩) في الأصل. ط: «من إظهارها بعدها»، وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(١٠) في ط: «كي». تحريف.

(١١) سقط من د: «أن». خطأ.

مِنْهم مَنْ يقولُ النَّصْبُ بـ «كي» نَفْسها،[1] ويَسْتَدلُّ بما ذُكِرَ أَوَّلاً، ويُجيبُ إذا عُورِضَ بوَجْهَي المَذْهَبِ الآخَرِ بمَنْعِ كَوْنِها حَرْفَ جَرٍّ، أَوْ بأَنَّ ذلك شاذٌّ نادرٌ، فلا يُعارِضُ المسْتَعْمَلَ الشَّائعَ، وبأَنَّ إظْهارَ «أَنْ» بَعْدَها قليلٌ أَيْضاً مَشْروطٌ بما، فلا يُعارِضُ ما ذكَرَه.

والمَذْهَبُ الثاني أَنَّ النَّصْبَ بإِضْمارِ «أَنْ»[2]، ويُجيبُ عن وَجْهِ المذهَبِ الأَوَّلِ بأَنَّ الَّلامَ [في «لكَيْ يَفْعَلَ»][3] زائِدةٌ للتأْكيدِ، وحَسُنَ دخولُها على «كَيْ» وإِنْ كانَتْ بمَعْناها لاخْتِلافِ اللَّفْظَيْنِ.

والمَذْهَبُ الثالِثُ: أَنَّ لها حالَيْنِ، فهي في مِثْلِ «لكي» هي العامِلَةُ، وهي فيما عَداه جائِزٌ فيها الأَمْرانِ[4].

---

(١) هو قَوْل سيبويه والرماني، انظر الكتاب: ٣/ ٥-٧، ومعاني الحروف للرماني: ١٠٠، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٩٢.

(٢) هو رأي الخليل والأخفش، انظر الكتاب: ٣/ ٥-٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣٩، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٩٢، وما سلف ورقة: ١٨٥ ب من الأصل.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) هو مَذْهَب البصريين، انظر المقتضب: ٢/ ٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣٩-٢٤٠، وحكى سيبويه أن بعض العرب يجعل «كي» مِثْل «حتى»، انظر الكتاب: ٣/ ٦.

«ومِنْ أَصْنافِ الحروفِ حَرْفُ الرَّدْعِ

وهو «كَلاَّ»، قال سيبويْهِ: هو رَدْعٌ وزَجْرٌ»[1].

قال الشيخ: شَرْطُه أَنْ يَتَقَدَّمَ ما يُرَدُّ بها/ في غَرَضِ المتكلِّمِ سواءٌ كانَ من كلامِ المتكَلِّمِ على ٢٦٦أ سبيلِ الحِكايَةِ أَوْ الإِنْكارِ[2] أَوْ مِنْ كلامِ غَيْرِه، فمثالُ الأَوَّلِ قولُه تعالى: «كَلاَّ»[3] بعد قَوْلِه: «يقولُ الإِنْسانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ المفَرُّ»[4]، وبعد قَوْلِه: «يَوَدُّ المُجْرِمُ»[5]، وما ذَكَرَه مِنَ الآيَةِ، ومِثالُ الثاني قولُه تعالى: ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾[6]، لأَنَّ قَوْلَه: «قالَ: كَلاَّ»، خَبَرٌ[7] ما يُقالُ بَعْدَ تَقَدُّمِ القَوْلِ الأَوَّلِ من الغَيْرِ[8]، ومثالُ الثالثِ قولُكَ: «أَأَنا أُهِينُ العالِمَ؟ كلاَّ».

وقد تكونُ بمَعْنى حَقّاً، وعلَيْه حُمِلَ مَوَاضِعُ في القرآنِ[9].

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٥، ومعاني الحروف للرماني: ١٢٢، وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٢، والجنى الداني: ٥٧٧.

(٢) في د: «للإنكار».

(٣) القيامة: ٧٥/ ١١، والآية: ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾.

(٤) القيامة: ٧٥/ ١٠.

(٥) المعارج: ٧٠/ ١١، والآية ﴿ يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴾، وبعدها بثلاث آيات ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ المعارج: ٧٠/ ١٥.

(٦) الشعراء: ٢٦/ ٦١-٦٢، وتتمة الآية الثانية ﴿ قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾.

(٧) في الأصل. ط: «حكاية». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

(٨) «غير» لا تكون إلاّ نكرة ولا تدخلها الألف واللام، انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٩، والمخصص: ١٤/ ١٠٩.

(٩) ذهب الكسائي وغَيْره إلى أن «كلا» تأتي بمعنى حقاً، انظر معاني الحروف للرماني: ١٢٢، والجنى الداني: ٥٧٧.

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ اللاَّماتُ
وهي لام التعريف ولام جواب القسم»، إلى آخره.

قالَ الشيخُ: لامُ التعريفِ هي اللّامُ التي تدخُلُ على الاسْمِ فَتَجْعَلُه مُعَيَّناً بوَجْهٍ ما بَعْدَ أَنْ كانَ لواحِدٍ مِنَ الجِنْسِ، وتُسْتَعْمَلُ على وجهَيْن:

أَحَدُهما: أَنْ يُرَادَ بها تَعْريفُ ما كان مُنْكَّراً باعْتبارِ حقيقَتِه، وهي على وَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أَنْ يُرَادَ بها كُلِّيَّةُ ذلك المعنى، فيَلْزَمَ منه شمولُ جميعِ الجنسِ، كقَوْلِك: «الرَّجُلُ خيْرٌ من المرأَة».

والثاني: أَنْ يُرَادَ بها الحقيقةُ باعْتبارِ قِيامِها بواحِدٍ، فيُقَالَ: «دخَلْتُ السُّوقَ في بَلَدِ كذا»، وإِنْ لم يكُنْ بَيْنَكَ وبَيْنَ مُخاطَبِكَ[1] سوقٌ مَعْهودٌ، وإنَّما هو على ما ذكَرْتُ، وقد تقَدَّم بيانُ ذلك في بابِ أُسامَةَ، وأَنَّه مِثْلُه في وَجْهِ التعريفِ، ولهذا المعْنى قال المحقِّقُونَ: إنَّ مِثْلَ ذلك قد يَجْري مجرى المنكَّرِ، فقالوا في مِثْلِ قَوْلِه[2]:

ولقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنيني

إنَّ قَوْلَه: «يَسُبُّني» صفةٌ لكَوْنِه لم يَقْصِدْ لئيماً مَعْهوداً، فَجَرَى في ذلك مَجْرَى المْنكَّرِ لَمَّا كانَ باعْتِبارِ الوُجودِ مِثْلَه.

والوَجْهُ الثاني: تَعْريفُ مَعْهودٍ مُتَمَيِّزٍ بَيْنَكَ وبَيْن مُخاطَبِك، كقولك: «ما فَعَلَ الرَّجُلُ» لِرَجُلٍ مُتَمَيِّزٍ بَيْنَك وبَيْن مخاطَبِك.

وقد اخْتُلِفَ في لفْظِها، فقيلَ: هي وَحْدَها للتعريفِ، والهَمْزَةُ هَمْزَةُ وَصْلٍ مُجْتَلَبَةٌ للنُّطْقِ بالسَّاكِنِ، وهو مَذْهَبُ سيبوَيْه، واسْتُدِلَّ له بأَنَّها هَمْزَةُ وَصْلٍ، فوَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ بأَنَّ الحَرْفَ هو اللّام قياساً على ما تَلْحَقُه هَمْزَةُ الوَصْلِ من نَحْوِ، اضْرِبْ واعْلَمْ.

وقيلَ: إِنَّها مَعَ الهمزةِ للتعريفِ [وهو مَذْهَبُ الخليلِ][3]، وأَصْلُها أَلْ كَهَلْ

---

(١) في ط: «المخاطب».

(٢) هو رجل من بني سلول كما في الكتاب: ٣/ ٢٤، والمقاصد للعيني: ٤/ ٥٨، والخزانة: ١/ ١٧٣، والبيت بلا نسبة في الكامل للمبرد: ٣/ ٨٠، والخصائص: ٣/ ٣٣٠، ٣/ ٣٣٢.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وبَل»[1]، واستُدِلَّ له بأنَّ حروفَ المعاني ليس فيها ما وُضِعَ على حَرْفٍ مُفْرَدٍ ساكنٍ، فوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ على ما ثَبَتَ دونَ ما لم يَثْبُتْ، وإذا عُورِضَ بما تَقَدَّمَ قال: خُفِّفَت الهَمْزَةُ بطَرْحِها في الوَصْلِ لكَثْرَةِ الاستعمالِ، وإذا عُورِض/ الأوَّلون بما ذُكِرَ للخليلِ أجابوا بأنَّها لو كانَتْ أَصْلِيَّةً لم يَجُزْ تَخْفيفُها ٢٦٦ب لذلك، كما لم يَجُزْ تَخْفيفُ «أَمْ» و«أَنْ» وأَشْباهِهِما، ولو جازَ تَخْفيفُها لكان على الوَجْهِ المعروفِ في تَخْفيفِ الهَمْزَةِ لا بالطَّرْحِ، ولمَّا جاءَتْ كذلك دَلَّ على أنَّها ليسَتْ أَصْلِيَّةً، وكِلاَ القَوْلَيْنِ سائغ[2].

«ولامُ جوابِ القَسَمِ كقَوْلِك: «واللَّهِ لأَفْعَلَنَّ»»[3].

هي اللَّام[4] المفتوحةُ التي تدخُلُ على الجملةِ المثبَتَةِ اسْمِيَّةً كانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً لتَدُلَّ على أَنَّ ما بَعْدَها هو المُقْسَمُ عليْه، كقَوْلِك: «واللَّهِ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، و«لَيَخْرُجَنَّ» و«لقد خَرَجَ»، وقد جاءَ حَذْفُها نادراً مَعَ الماضي دون غَيْرِه، والأَفْصَحُ لُزومُ النُّونِ لها مَعَ المُضارِعِ، و«قَدْ» مَعَ الماضي، لأَنَّه فِعْلٌ مُؤَكَّدٌ في المعْنَى وله ما يَخُصُّه في التأكيد، فكانَ ذِكْرُه أَوْلَى، ولذلك اخْتُصَّ المضارِعُ بالنُّونِ والماضي بـ«قد»، لأنَّهما الحَرْفانِ اللَّذانِ يُؤَكَّدانِ بهما، والذي يُحَقِّقُ ذلك قَوْلُهم: «واللَّهِ إِنَّ زَيْداً لَمُنْطَلِقٌ» فيأتونَ بـ«إِنَّ» التي هي أَيْضاً لتوْكيدِ الاسْمِ، ويُلْزِمُونَ مَعَها اللَّامَ في الأَكْثَرِ لذلك، ولو أَمْكَنَ تَقَدُّمُ اللَّامِ وتأَخُّرُ «إنَّ» لكانَ قياسُه أَنْ يأْتِيَ، ولكنَّهم لَمَّا كانَ وَضْعُ «إِنَّ» عندهم صَدْرَ الكلامِ تَعَذَّرَ علَيْهم ذلك، ولم يَجْمَعوا بَيْنَهما لِئَلاَّ يَجْمَعوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ لمَعْنًى[5] واحدٍ، ولم يُؤَخِّروا «إِنَّ» لأَنَّها أَقْوَى من اللَّامِ في اللَّفْظِ والمعنى والعَمَلِ، فكانَ بقاؤُها على أَصْلِها أَوْلَى.

---

(١) كذا نسب المبرد إلى الخليل، انظر المقتضب: ١/ ٨٣، ودرج على ما نسبه ابن الحاجب إلى سيبويه والخليل غَيْر واحد من النحويين كالزمخشري وابن يعيش والرضي، انظر المفصل: ٣٢٦، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ١٧ وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣٠-١٣١، وظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يختلف مع الخليل في أنَّ «أل» حَرْف ثنائي بمنزلة «قد» وألفه ألف وصل، انظر الكتاب: ٣/ ٣٢٤-٣٢٥، ٤/ ١٤٦-١٤٨، ولم يذكر السيرافي خلافاً بين الخليل وسيبويه في هذه المسألة، وأشار إلى أن ابن كيسان ذهب إلى أن الألف في «أل» قطع حذفت لكثرة استعمالها، انظر السيرافي: ٣٦٤، وأشار ابن مالك إلى أن الخليل وسيبويه متفقان في أنَّ أداة التعريف هي «أل»، وإنَّما الخلاف بينهما في الهمزة أهي زائدةٌ أم أصلية، انظر شرحه للتسهيل: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، وما نسبه ابن الحاجب إلى سيبويه هو قَوْل ابن جني، انظر المنصف: ١/ ٦٥، وسر الصناعة: ٣٣٢.

(٢) في د: «القولين شائع سائغ».

(٣) سقط من د: «كقولك: «والله لأفعلنَّ»».

(٤) سقط من د: «اللام».

(٥) في د: «بمعنى».

والمَوَطِّئةُ[1] للقَسَم: هذه اللَّامُ هي اللَّامُ لتـي تَدْخُـلُ علـى الشَّـرْطِ بَعْـدَ تَقَـدُّم القَسَـم لَفْظاً أَوْ تقديراً ليُؤْذَنَ بأَنَّ الجوابَ له لا للشَّرْطِ، فهذا مَعْنى تَوْطِئَتِها، وليست [اللامُ هذه][2] جوابَ القَسَم، وإنَّما الجوابُ ما يأتي بعد الشَّرْطِ، كقَوْلك: واللَّه لَئِنْ أَكْرَمْتَني لأُكْرِمَنَّكَ»، ولو قُلْـتَ: «واللَّـهِ لَئِـنْ أَكْرَمْتَني أُكْرِمْكَ» أَوْ «فإنِّي أُكْرِمُكَ» وما أَشْبَهَهِ ممَّا يُجَابُ به الشَّرْطِ لم يَجُزْ، وقـد تَقَـدَّمَ ذِكْرُ ذلـك وتَعْليلُه، وقد وَقَعَ الجـوابُ للشَّـرْطِ في كـلامِ المتـأخِّرين مـن الشـعراءِ والمصَنِّفـين كثيراً، وكُلُّـه خَطَـأٌ لايُوَجَد مِثْله في القرآنِ مع كَثْرَةِ ذلك فيه ولا في كلامٍ فصيحٍ.

«ولامُ جوابِ «لو» و«لولا»».

هي اللَّامُ التي تدخُلُ لتُؤْذِنَ بأَنَّ ما دخَلَتْ علَيْه هو اللاَّزِمُ لِمَـا دَخَـلَ علَيْـه «لَـو»[3]، كقَوْلِـك: «لو جِئْتَني لأَكْرَمْتُكَ»، فاللاَّمُ مُؤْذِنَةٌ بأَنَّ المدخول علَيْه هو اللازِمُ للمَجِيءِ.

وما يَتَعَلَّقُ بمَعْنى «لو» قد تَقَدَّمَ، ويجوزُ حَذْفُها، ويكونُ الرَّبْطُ بَيْنَهما بدلالةِ «لَوْ» لأَنَّهـا شَـرْطٌ لـ «إِنْ» في كونِها شَرْطاً، فكما[4] جازَ أَنْ تقولَ: «إِنْ أَتَيْتَني أَتيْتُـكَ» جـاز «لـو أَتَيْتَنـي أَتَيْتُـكَ»، ولهـذا المعنى/ جَعَلَها[5] توكيداً. ٢٦٧أ

ويجـوزُ حَـذْفُ الجـوابِ أَيْضـاً، ومَوْضِـعُ ذِكْـرِ ذلـك مَوْضِـعُ ذِكْـرِ «لـو»، لأَنَّ الجـوابَ مِـنْ مُقْتَضَاها، والكلامُ ههنا على مُجَرَّدِ اللاَّمِ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ ذلك جائزٌ عند قيامِ قرينةٍ تَدُلُّ علَيْـه كقَوْلِـه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[6] و﴿ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً ﴾[7] وما أَشْبَهَ ذلك.

«ولامُ الآمِرْ».

هي التي[8] تدخُـلُ علـى الفعـلِ المضـارعِ لِتُـؤْذِنَ بأَنَّـه مَطْلـوبٌ للمُتَكلِّـمِ، كقولـك: «لِيَضْـرِبْ

(١) في د: «اللام الموطئة».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في الأصل. د: «الأول». تحريف. وما أثبت عن ط.

(٤) في د. ط: «كما».

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) الرعد: ١٣/ ٣١، وتتمة الآية: ﴿ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾.

(٧) هود: ١١/ ٨٠، والآية: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾.

(٨) في ط: «هي اللَّام التي».

زَيْدٌ»، وشَرْطُها أَنْ يكونَ الفعلُ لغَيْرِ الفاعِلِ المخَاطَبِ كقولك: «لِيَضْرِبْ عَمْروٌ» و«لِتُضْـرَبْ أَنْـتَ» و«لأَضْرِبْ أَنا»[1]، إِلاَّ في لغةٍ قليلةٍ يُدْخِلونَها علـى الفعْـلِ وإِنْ كـانَ للفـاعِلِ المُخـاطَبِ، فيقولـون: «لِتَضْرَبْ أَنْتَ»، ومنه قراءَةٌ شـاذَّةٌ، وهـو «فَبِذلـك فَلْتَفْرحُـوا»[2]، ومـارُوِيَ في الصحيـحِ مـن قَوْلِـه علَيْه السَّلامُ: «لِتأخُذُوا مَصَافَّكُم»[3].

وَوَضْعُها على الكَسْرِ، لأَنَّها في اخْتِصاصِها بالفعل المجزومِ كاخْتِصـاصِ لام الجَرِّ بالمجرورِ، فكمـا أَنَّ تلك لا تكونُ إِلاَّ مكسورةً مع الظاهِرِ فكذلك هذه، والفعلُ لا مضمَرَ له، فتعَيَّنَ أن تكون مكسورةً مُطْلقاً.

وإذا اتَّصَلَ بها واوٌ أَوْ فاءٌ أَوْ ثمَّ جازَ تَسْكينُها، كقَوْلِه تعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ ﴾[4]، وإِسْكانُها مَـعَ الفاءِ أَكْثَرُ مِنْهما، ومَعَ الواوِ أَكْثَرُ من «ثُمَّ»، ووجْهُه أَنَّ الفاءَ اتَّصَلَـتْ بهـا اتِّصـالاً مَعْنوِيّـاً وصُورِيّـاً، وهي على حَرْفٍ واحِـدٍ، فصـارَتْ كـالجُزْءِ منْهـا لَفْظاً ومَعْنًى، فَشُبِّهَ قولُـك: «فَلْيَ» مِـنْ قَوْلِـك: «فَلْيَضْرِبْ» بـ «كَتْفٍ»، ونَقَصَت الواوُ عَمَّا ذكَرْناه صورَةَ الاتِّصال، لأَنَّها لا[5] تُكْتَبُ مَعَها مُتَّصِلَـةً، بخِلافِ الفاءِ، فكانَتْ أَضْعَفَ في الاتِّصالِ منْها، ونَقَصَتْ «ثُمَّ» عَنْهـا مِـنْ حَيْـثُ إِنَّهـا كلمـةٌ مستقلَّةٌ ليسَتْ على حَرْفٍ واحِدٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّها يُوقَفُ علَيْها ويُبْتَدأُ بها بَعْدَها. بِخِلافِ الواوِ والفاءِ، فإِنَّـه لا يَصِحُّ الوَقْفُ علَيْهما، لأَنَّهما كالجُزْءِ مِمَّا اتَّصَلا بِه لكَوْنِهما على حَرْفٍ واحِدٍ.

ويجوزُ حَذْفُها في ضَرورةِ الشعرِ[6]، وهو شاذٌّ بِمَثابَةِ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ في الأَسْماءِ، والأَفْصَحُ

---

(١) لعل قوله: «ولتضرب أنت، ولأضرب أنا» في غَيْر موقعه.

(٢) يونس: ١٠/ ٥٨، قراءة «فلتفرحوا» بالتاء هي قراءة أبي عن النبي، انظر القراءات الشاذة لابن خالويه: ٥٧، والكشاف: ٢/ ١٩٤، والقراءات الشاذة وتوجيهها للشيخ القاضي: ٥٣.

(٣) الحديث بهذا اللَّفْظ في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٠، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٥٣-٣٥٤ وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٦١.

وفي صحيح مسلم: ١/ ٤٢٣ [المساجد ١٥٩] حديث بلفظ «عن أبي هريرة أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ص فيأخذ الناس مصافَّهم»، وفي سنن الترمذي: ٨/ ٣٦٥، حديث بلفظ «على مصافكم كما أنتم»، وفي مسند الإمام أحمد: ٥/ ٩٦، حديث بلفظ «لتأخذوا مناسككم».

(٤) الحج: ٢٢/ ٢٩، والآية ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾.

(٥) سقط من ط: «لا». خطأ.

(٦) أجاز الكسائي والفراء حَذْف لام الأمر في غَيْر الشعر، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٦٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٢، والجنى الداني: ١١٣.

رَفْعُ الفعلِ، وإنْ كانَ القَصْدُ الطَّلَبَ به، فإنَّه يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ» وإنْ كانَ الغَرَضُ طَلَبَ الضَّرْبِ منه، كما يَصِحُّ في الماضي في مِثْلِ قَوْلِهِم: «غَفَرَ اللَّهُ له»، وهو في المُضارِعِ أجْدرُ من حَيْثُ اللَّفْظ والمعْنَى جميعاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[1]، ويَدُلُّ على/ أنَّه للطَّلَبِ قولُه تعالى بعد ذلك: «يَغْفِرْ لكُمْ»[2] مجزوماً، فلولا أنَّه طَلَبٌ لم يَصِحَّ الجَزْمُ لأنَّه ليس ثمَّ وَجْهٌ سِوَاه، وما ذُكِرَ مِنْ غَيْرِه غَيْرُ مستقيمٍ[3].

٢٦٧ب

«ولامُ الابْتداءِ هي اللَّامُ المَفْتوحَةُ في قَوْلِكَ: «لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ»».

قال الشيخُ: هي اللَّامُ التي تَدْخُلُ على المبتَدأ لتُؤْذِنَ بأنَّه المحْكومُ علَيْه.

وقَوْلُه: «والفِعْلُ المضارِعُ» وتَمْثيلُه بقولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[4] غَيْرُ مُسْتقيمٍ، لأنَّ هذه هي لامُ الابْتداءِ أُخِّرَتْ لأجْلِ «إنَّ» فإنْ زَعَمَ زاعِمٌ أنَّه ذَكَرَها في أنَّها قد دَخَلَتْ على المُضارِعِ فَلْيقُلْ: أيْضاً تَدْخُلُ على الحَرْفِ وعلى كُلِّ ما يَصْلُحُ أنْ يكونَ خَبَراً، كقَوْلِك: «إنَّ زيْداً لفي الدَّارِ» و«إنَّ زيداً لَطعَامَكَ آكِلٌ»، وأشْباه[5] ذلك، والتمثيلُ بِمثْلِ ذلك بقَوْلِه تعالى: «لأَقْسِمُ»[6] على قراءَةِ ابن كَثِيرٍ أوْلَى[7]، [لكَوْنِه بَياناً لتَوْطِئَةِ القَسَمِ][8].

---

(١) الصف: ٦١/ ١١، والآية: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾. وفي ط: أن الآية من سورة النور وهو خطأ.

(٢) الصف: ٦١/ ١٢، والآية: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾.

(٣) جعل المبرد «يغفر» جواباً لـ «هل» في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾. الصف: ٦١/ ١٠ انظر المقتضب: ٢/ ٨٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٤٢٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٥٩.

(٤) النحل: ١٦/ ١٢٤، والآية: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾.

(٥) في د: «آكل، وقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾، وأشباه..»، وليس هذا مَوْضع الآية.

(٦) القيامة: ٤٠/ ١، والآية: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾.

(٧) روى هذه القراءة عن ابن كثير قنبل، انظر كتاب السبعة: ٦٦١، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٧٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٤٩.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قَوْلُه: «ويجوزُ عندنا «إنَّ زَيْداً لسَوْفَ يَقومُ» ولا يُجَوِّزُه الكوفيُّون». [1]

وإنَّما جازَ عند البصريِّين لأَنَّ اللَّامَ عِنْدَهم لَيْسَتْ للحالِ، وإنَّما هي لامُ الابْتِداءِ أُخِّرَتْ لِمَا ذَكَرْناه، فجازَ أَنْ تُجامعَ ما مَعْناه الحالُ والاستقبالُ، إذْ لا مُناقَضَةَ بَيْنَهما [2]، وعند الكوفيِّين أَنَّها للحالِ، فإذا جَامَعَتْ «سَوْفَ» تَناقَضَ المعنى، لأَنَّه يَصيرُ حالاً باللامِ مُسْتَقْبَلاً بسَوْفَ، وهو مُتَناقِضٌ، وكانَ يَلْزَمُه [3] أَنْ لا يُجيزَه أَيْضاً، لأَنَّه قد تَقَدَّمَ من قوله: «إنَّها للحالِ»، فقد وافَقَ الكوفيِّينَ في كَوْنِها للحالِ، وخالَفَهم في مُجامَعَتِها لسَوْفَ، والذي يَدُلُّ على ما ذَكَرَه البصريُّون قولُه تعالى: ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [4]، فقد دَخَلَتْ اللَّامُ مَعَ وُجُودِ «سَوْفَ».

وأَمَّا اللَّامُ الفارِقَةُ فَهِيَ التي تُؤْذِنُ بأَنَّ «إنْ» التي في أَوَّلِ الكلامِ هي المُخَفَّفةُ من الثقيلةِ، وليسَت النافيةَ، كقَوْلِه تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾ [5]، أَلاَ تَرَى أَنَّك لو أَسْقَطْتَها فُهِمَ النَّفْيُ؟ فإذا قلْتَ [6]: «إنْ زيدٌ لقائمٌ» فالمفْهومُ إثْباتُ القِيامِ، والمعنى: زيدٌ قائمٌ، وإذا قلْتَ: «إنْ زيدٌ قائمٌ» فالمفْهومُ نَفْيُ القيامِ، والمعنى: ما زيدٌ قائمٌ.

وقد زَعَمَ بَعْضُ الكوفيِّين أَنَّها أَيْضاً للنفيِ مع اللاَّمِ، وأَنَّ اللَّامَ بمَعْنى «إلاَّ» [7]، فيَزْعُمُ أَنَّك إذا قُلْتَ: «إنْ زيدٌ لقائمٌ» فمَعْناه: «ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ»، فقد وافَقَ في أَصْلِ المعنى، لأَنَّه بإلاَّ يَصيرُ مُثْبَتاً، ولكنَّه خالَفَ في التقديرِ وفي مَعْنى الحَصْرِ الذي يَلْزَم من النفيِ والإثْباتِ، وعلى الوَجْهَيْن حُمِلَ قَوْلُه تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾.

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، ٢/ ٣٥٦.

(٢) بعدها في ط: «وبينها».

(٣) أي: الزمخشري.

(٤) مريم: ١٩/ ٦٦، والآية: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾.

(٥) الطارق: ٨٦/ ٤، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي «لما» خفيفة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة «لمّا» مشددة، انظر كتاب السبعة: ٦٧٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٦٩، والتيسير: ٢٢٣، والإتحاف: ٤٣٨.

(٦) في د: «قلنا».

(٧) انظر: الإنصاف: ٦٤٠-٦٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٤-٣٥، والجنى الداني ١٣٣-١٣٤.

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ تاءُ التأْنيثِ».

هذه التَّاءُ تدْخُلُ لتُؤْذِنَ بأَنَّ مَنْ أُسْنِدَ إِلَيْه الفِعْلُ مُؤَنَّثٌ فاعلاً كانَ أَوْ مَفْعولاً، كقَوْلِك: «ضَرَبَتْ/ هِنْدٌ» و«ضُرِبَتْ هِنْدٌ»، وإِنَّما قالَ: لتُؤْذِنَ بأَنَّ الفاعِلَ مُؤَنَّثٌ[1] جَرْياً على مَذْهَبِه في أَنَّ مَفْعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه فاعِلٌ، ولذلك أَدْخَلَه في حَدِّ الفاعِلِ على ما تَقَدَّمَ، وسمَّاه فاعِلاً في غَيْرِ مَوْضِعٍ، وهو[2] مَذْهَبُ كثيرٍ[3] من المتقدِّمين البصريِّين. ٢٦٨أ

وقد تَقَدَّمَ بيانُ مَوْضِعِ جَوَازِها ومَوضِعِ وُجوبِها في المذكَّرِ والمؤَنَّثِ، وإِنَّما كانَتْ ساكنةً لأَنَّها إِنَّما تَلْحَقُ الماضي وهو مَبْنِيٌّ، فوَجَبَ إِسْكانُها، وإِنَّما حُرِّكَتْ تاءُ التأْنيث التي تَلْحَقُ الاسْمَ لأَنَّها لَمَّا امْتَزَجَتْ مَعَ الاسْمِ امْتِزَاجَ أَلِفِ التأْنيثِ والأَلِفِ والنون في نَحْوِ: صَحْراءَ وسَكْرانَ، والاسمُ معرَبٌ وجَبَ أَنْ يكون الإِعْرابُ عليها مِثْلَه في صحراء وسَكْرانَ، فلذلك جاءَتْ واجباً لها التَّحَرُّكُ في الاسْمِ والسُّكونُ في الفِعْلِ، على أَنَّ دَلالتَهما مختلفَةٌ، أَمَّا التي تَلْحَقُ الفِعْلَ فدَلالتُها ما ذَكَرْناه، وأَمَّا التي تَلْحَقُ الاسْمَ فدَلالَتُها الإِيْذانُ بأَنَّ ما دَخَلَتْ علَيْه نَفْسه مُؤَنَّثٌ وهذه الدَّلالَةُ خلافُ تِلْكَ[4]، فإِنَّ تِلْكَ الدَّلالَةَ لتأْنيث فاعِلِ ما دَخَلَتْ علَيْه التَّاءُ، وهذه الدَّلالَةُ لتأْنيثِ نَفْسِ ما دَخَلَتْ علَيْه[5] التاء.

ودُخولُها في الأَسْماء المُشْتَقَّة فرْعٌ على دُخُولِها في الفِعْلِ، وهي في التحقيقِ في ذلك على نَحْوِ ما هِيَ في الفِعْلِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: «مَرَرْتُ بامرأَةٍ قائمة»[6] فإِنَّما أَنَّثْتَ لأَنَّ الفاعِلَ المُضْمَرَ في قَوْلك: «قائمة» مُؤَنَّثٌ، فهو بمَثابَةِ قَوْلِك: «مررْتُ بامْرأَةٍ قامَتْ»، والذي يُوَضِّحُ ذلك قَوْلُكَ: «مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِمَةٍ جارِيَتُه»، فإِنَّما أَنَّثْتَ «قائمةً» لأَنَّ الفاعِلَ مُؤَنَّثٌ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: «مَرَرْتُ بامْرأَةٍ قائمٍ غُلامُها» لم تُؤَنِّثْ لأَنَّ الفاعِلَ[7] غَيْرُ مُؤَنَّثٍ، فهذا يُوضِّحُ[8] أَنَّ دخولَها في هذه الأَسْماءِ على نَحْوِ دخولِها في الأَفْعالِ.

---

(١) نقل كلام الزمخشري بتصرف، انظر المفصل: ٣٢٨.

(٢) في ط: «وهذا».

(٣) في ط: «مذهب الكوفيين وكثير». انظر ما سلف ورقة: ٣٠ب من الأصل.

(٤) بعدها في د: «الدلالة».

(٥) في د: «عليها». تحريف.

(٦) سقط من د: «قائمة». خطأ.

(٧) في د: «الفعل». تحريف.

(٨) في د: «موضح».

وأَمَّا دُخُولُها في الأَسْماءِ غَيْرِ المُشْتَقَّة فمَحْمولٌ على المشتَقَّة بوَجْه [1] مِنَ الشبَّهِ على ما تقَـدَّمَ في المذكَّرِ والمؤَنَّثِ، على أَنَّه غَيْرُ جارٍ قياساً إلاَّ في مُفْرَدِ النَّباتِ والثَّمَرِ كقَوْلك: ثمرة وشجرة.

قَوْلُه: «وإذا لَقِيَها ساكِنٌ بَعْدَها وَجَبَ تَحْريكُها على قياسِ الْتقاءِ الساكنَيْنِ» [2].

وأَصْلُه الكَسْرُ كما سيَأْتي، ولا يُرَدُّ ما حُذِفَ لِسُكونِها قَبْلَ حَرَكَتِها العارِضَة، إذ العارِضُ في مِثْلِ ذلك غَيْرُ مُعْتَدٍّ به، بدليلِ وجُوبِ الحَذْفِ في مِثْلِ قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [3]، فكذلك هذا، وهذا يُوضِحُ أَنَّه لا يجوزُ أَنْ يُقالَ: «رَمَاتِ المرْأَةُ»، / وأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهم: «رَمَاتَا» في قَوْلك: «المرْأَتانِ رَمَاتَا» [4] فَلِشُبْهةٍ ليسَتْ في مِثْلِ «رَمَتِ المرْأَةُ»، وذلك أَنَّهم رَأَوْا هذه الضَّمائرَ المتَّصلةَ تتَنَزَّلُ مِنَ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ منه بدليلِ قَوْلِهم: يقولانِ وقُولا، أَلاَ تَرَى أَنَّه لو لمْ يكُنِ المضْمَرُ مُنزَّلاً منزِلةَ الجُزْءِ لم تَثْبُت الواوُ في قَوْلِك: قُولا، ولم يكن الإعْرابُ بَعْدَ الأَلِفِ في «يَقُولانِ» فلمَّا رأَوْا هذا الامْتِزاجَ في هذه الضَّمائِرِ أَجْرَوُا الحَرَكةَ في «رَمَاتَا» مُجْرَى الحركةِ الأَصْلِيَّةِ، وجعلوها مِثْلَها في «قُولا». ٢٦٨ب

---

(١) في ط: «لوجه».

(٢) لم أر هذا القول في المفصل: ٣٢٨، ولا في شرحه لابن يعيش: ٩/ ٢٧.

(٣) البيِّنة: ٩٨/ ١، والآية: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١﴾.

(٤) حمل هذا على الضرورة، انظر البغداديات: ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٢٨، والممتع: ٥٢٥-٥٢٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣٠، والجنى الداني: ٥٨.

«ومِنْ أصْنافِ الحَرْفِ التَّنْوينُ
وهو على خمسةِ أَضْرُبٍ»، إلى آخره.

التَّنْوينُ نونٌ ساكنَةٌ تَتْبَعُ حركةَ الآخِرِ، لَيْسَتْ بنونِ التأكيدِ في الفعْلِ، وهذا التعريفُ يَجْمَعُ جُمْلَةَ أَنْواعِ التَّنْوينِ، واحْتُرِزَ من النونِ المؤكِّدةِ في الفِعْلِ، لأَنَّها لو لم يُحْتَرَزْ مِنْها لدَخَلَتْ[1]، لأَنَّها نونٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ حركةَ الآخِرِ، وليسَتْ بتنوينٍ.

«وهو على خمسةِ أَضْرُبٍ»

أَحَدُها: الدَّالُّ على المكانةِ، وهو كُلُّ تنوينٍ لَحِقَ مُعْرَباً لم يُشْبِه الفِعْلَ من الوجْهَيْن من الوجوهِ المذكورَةِ في مَنْعِ الصَّرْفِ، كقَوْلك: «زيدٌ» و«عَمْروٌ» و«رجلٌ».

والثاني: تنوينُ التنكيرِ، وهو تَنْوينٌ يَدُلُّ على أنّ[2] ما دَخَلَ علَيْه نَكِرَةٌ، كقَوْلك: صَهْ وصَهٍ، وما أَشْبَهَه، وليس التنوينُ في رَجُلٍ تنوينَ تنكيرٍ، وإنْ كانَ الاسْمُ نَكِرَةً، أَلا تَرَى أَنَّه لو جُعِلَ عَلَماً لم يَزُلْ منه تنوينُه، ولو كانَ تنوينَ تنكيرٍ لوَجَبَ زَوَالُه عند زَوالِ التنكيرِ، وأَمَّا زَوَالُه عند مَجيءِ اللّامِ للتعريفِ فليس زَوَالَه لكونه للتنكيرِ، بدليل ما ذَكَرْناه، وإنَّما زالَ لتضادٍّ بَيْنَه وبَيْنَ اللاَّمِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو سَمَّيْتَ رَجُلاً بِحَسَنٍ فتَنْوينُه ليس للتنكيرِ من غَيْرِ رِيبَةٍ، ولو أَدخَلْتَ اللّامَ علَيْه مَعَ بقائِه عَلَماً لزَالَ إجْماعاً، وليس ذلك لأَنَّه كانَ للتنكيرِ، فكذلك رَجُلٌ.

والثالثُ: العِوَضُ من المضافِ إِلَيْه، وهو كُلُّ تنوينٍ لَحِقَ مُضافاً عِنْدَ حَذْفِ المضافِ إِلَيْه، كقَوْلك: يَوْمَئِذٍ وساعَتَئِذٍ وحينَئِذٍ.

والرَّابعُ: التنوينُ النائبُ مَنابَ حَرْفِ الإِطْلاقِ، [كقَوْله[3]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ ... وقُولي إنْ أَصَبْتُ لقَدْ أَصَابَنْ][4]

وهو تنوينُ التَّرَنُّم، وهو كُلُّ تنوينٍ جُعِلَ مكانَ حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ في القَوَافي المطْلَقَة.

---

(١) سقط من ط: «لأنها لو لم يحترز منها لدخلت..». خطأ.

(٢) سقط من ط: «أن». خطأ.

(٣) هو جرير، والبيت في ديوانه: ٦٤، والكتاب: ٤/ ٢٠٥، والخصائص: ١/ ١٧١، والخزانة: ١/ ٣٤، وورد بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩، والإنصاف: ٦٥٥.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

والخامسُ: التنوينُ الغالي[1]، وهو كُلُّ تنوينٍ لَحِقَ قافيةً مُقَيَّدةً للترنُّم، وهو قليلٌ، [كقَوْلِه[2]:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقَنْ][3].

وقد زادَ بَعْضُهم تنوينَ المُقَابَلَةِ، وهو كُلُّ تنوينٍ لَحِقَ جَمْعَ المؤنَّثِ السالمَ في نَحْوِ: عَرَفاتٍ وأَذْرِعَاتٍ[4] ومُسْلماتٍ، لأنَّه جِيءَ بِهِ ليكونَ في جَمْعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ مُوازِناً للنُّونِ في جَمْعِ المذكَّرِ السَّالمِ في نَحْوِ: مُسْلِمون، وهو مستقيمٌ[5]، لأنَّه إنْ[6] لم يُذْكَرْ قِسْماً امْتَنَعَ دخولُه في جميعِ الأَقْسامِ المفصَّلَةِ، لأنَّ امْتناعَه/ في تنوينِ التنكيرِ والعِوَضِ والنائبِ مَنَابَ حَرْفِ الإطْلاقِ والغالي واضحٌ، بَقِيَ دخولُه في تنوين التَّمكينِ[7]، ولا يستقيمُ، لأنَّه لو كانَ كذلكَ لوَجَبَ أنْ لا يُصْرَفَ جَمْعُ المؤنَّثِ إذا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثاً، كمُسْلماتٍ إذا سُمِّيَتْ به امْرأَةٌ، لأنَّ فيه العلميَّةَ والتَّأنيثَ باتِّفاقٍ، فلو كانَ تنوينَ التَّمكينِ[8] لم يَجزْ بقاؤُه كما لا يجوزُ صَرْفُ زينبَ باتِّفاقٍ، نَعَمْ يَدْخُلُ في تنوينِ[9] التَّمكينِ[10] على مَذْهَبِ مَنْ يقولُ: هذه مُسْلماتُ بغَيْرِ تنوينٍ إذا سُمِّيَ به امرأةٌ، وهو مَذْهَبٌ رديءٌ لم يَصِرْ إلَيْه ذو تَحْقيقٍ[11]، وقد تكلَّمَ المصنِّفُ في تفسيره على قَوْلِه تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[12] في كَوْنِه صُرِف بما[13] يَلْزَمُه أنْ لا[14] يَصْرِفَ مُسلماتٍ إنْ سُمِّيَ به امرأةٌ، وليس بشيءٍ.

٢٦٩أ

---

(١) زاده الأخفش والعروضيون، وهذه تسميتهم، وأنكره الزجاج والسيرافي، وجعله ابن يعيش ضرباً من تنوين الترنم، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٣٤، والجنى الداني: ١٤٧، ومغني اللبيب: ٣٧٨.

(٢) سلف البيت ورقة: ٢٣٢ أ من الأصل.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في ط: «غرفات». تحريف.

(٥) انظر المقتضب: ٤/ ٣٨، وسر الصناعة: ٤٩٥-٤٩٦، والجنى الداني: ١٤٥، ومغني اللبيب: ٣٧٦.

(٦) سقط من د: «إنْ». خطأ.

(٧) في د: «التمكن».

(٨) في د: «التمكن».

(٩) في د: «التنوين». تحريف.

(١٠) في د: «التمكن».

(١١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٣٤، وسر الصناعة: ٤٩٦-٤٩٧.

(١٢) البقرة: ٢/ ١٩٨، وتتمة الآية: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾. وانظر الكشاف: ١/ ١٢٣.

(١٣) في ط: «فيما».

(١٤) سقط من د: «لا». خطأ.

«والتنوينُ ساكِنٌ».

لأنّه حَرْفٌ مبنيٌّ، وأَصْلُ البناءِ السُّكونُ، فإنْ لَقِيَ ساكناً آخَرَ فحُكْمُهُ أَنْ يُحَرَّكَ بالكَسْرِ[1] كما سيأتي.

وقد يُحْذَفُ تخفيفاً تَشْبيهاً لـه بحَرْفِ المَدِّ واللِّينِ كما شُبِّه بـه في غَيْرِ مَوْضِعٍ، ومنـه القراءَةُ الشاذَّةُ في قولِه تعالى: ﴿أَحَدُ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝﴾[2]، وفي قَوْله[3]:

... ... ولا ذاكرَ اللّهَ ... ...

بنَصْبِ اسْمِ اللّهِ سَوَاءٌ خَفَضْتَ ذاكِراً أَوْ نصبْتَه، وكِلاهما جائزٌ، وخَفْضُه على العَطْفِ على [معمولِ][4] غَيْرٍ وجَعْلِ «لا» زائدةً، كقَوْلـه تعالى: «ولا الضَّالِّينَ»[5]، ونَصْبُه على أَنَّ «لا» بمَعْنى غَيْرٍ، وهي مُتَعَذِّرٌ فيها الإِعْرابُ، فوَجَبَ أَنْ يكون إِعْرابُها على ما هو من تَتِمَّتِها، وهو ما بَعْدَها، كقَوْلِك: «جاءَني رجلٌ لا عالِمٌ ولا عاقِلٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿لا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ۝﴾[6].

---

(١) سقط من ط: «بالكسر».

(٢) الإخلاص: ١١٢/ ١-٢، قراءة «أحد» بغير تنوين الدال لنصر بن عاصم وأبي عمرو، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٣٠٠، وكتاب السبعة: ٧٠١، والقراءات الشاذة لابن خالويه: ١٨٢، والبحر المحيط: ٨/ ٥٢٨.

(٣) سلف البيت ١/ ٣٣٢.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) الفاتحة: ١/ ٧، والآية: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝﴾.

(٦) الواقعة: ٥٦/ ٤٤.

«ومِنْ أصْنافِ الحَرْفِ النونُ المؤَكِّدةُ وهي على ضَرْبَيْنِ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: هذه النونُ مُخْتَصَّةٌ بالفعلِ المضارعِ وصيغَةِ الأَمْرِ، لأنَّ صيغَةَ الأَمْرِ[1] مأخوذةٌ من الفِعْلِ المضارعِ[2]، لتأكيدِ الفعلِ الدَّاخلةِ هي علَيْه، فقَوْلُك: اضْرِبَنْ آكَدُ مِنْ قَوْلِك: اضْرِبْ، ووِزانُها في المضارعِ وِزَانُ «قد» في الماضي في مَعْنى التوكيدِ، إذْ قولُك «قد خَرَجَ» آكَدُ مِنْ قولِك: «خَرَجَ».

وشَرْطُها أَنْ يكونَ الفعلُ بمعنى الطَّلَبِ أَوْ ما يُشْبِهُهُ[3] به، ويَلْزَمُ أَنْ يكونَ مُسْتَقْبَلاً، لأَنَّ الطَّلَبَ إنَّما يَتَعلَّقُ بغَيْرِ الموجودِ، فلا يكونُ إلاَّ في المُسْتَقْبَلِ، وإنَّما خُصَّتْ بالطَّلَبِ لأَنَّ الطَّالِبَ إنَّما يَطْلُبُ في العادَةِ ما هو مُرَادٌ له، فكانَ ذلك مُقْتَضِياً لتأكيدِه، لأَنَّ غَرَضَه في تَحْصيلِه، بخِلافِ الخَبَرِ، فإنَّ هذا المعْنَى مفقودٌ فيه.

وإنَّما دَخَلَتْ/ في القَسَمِ وإنْ لم يكُنْ[4] فيه مَعْنى الطَّلَبِ، إذْ قد يُقْسِمُ الإنْسانُ على ما يَعْلَمُه ٢٦٩ب مِمَّا هو ليس من[5] مَطْلُوبِه ولا مِنْ غَرَضِه، كقَوْلِ مَنْ أَتَى كبيرةً: «واللَّهِ لأُعَاقَبَنَّ»، وأَمْثالُ ذلك كثيرٌ[6]، إمَّا لأنَّه في الغالِبِ إنَّما يُقْسِمُ على ما هو مَطْلوبُ المتكلِّم وحُمِلَ بَقِيَّةُ البابِ علَيْه لأَنَّه منه، وإمَّا لأَنَّه فِعْلٌ اشْتَمَلَ على مُسْتَقْبَلٍ فيه[7] ما يَقْتَضِي تَوكيدَه وهو القَسَمُ كما اشْتَملَ فعلُ الطَّلَبِ على ما يَقْتَضي توكيدَه من المعْنَى المذكورِ آنِفاً، فأُجْرِيَ مُجْرَى الطَّلَبِ، وهذا أَيْضاً هو الوَجْهُ في جَوازِ تَوْكيدِ الفعلِ بهذه النُّونِ في قَوْلِه تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[8] ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ ﴾[9]، لأَنَّه فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ اشْتَمَلَ على ما يَقْتَضِي تَوْكيدَه، وهو «ما» المَزيدةُ على حَرْفِ الشَّرْطِ، كاشْتِمالِ فِعْلِ القَسَمِ

---

(١) في الأصل. ط: «لأنها» مكان «لأن صيغة الأمر». وما أثبت عن د.

(٢) في الأصل. ط: «منه» مكان «من الفعل المضارع»، وما أثبت عن د.

(٣) في ط: «أو أشبه».

(٤) في ط: «يلزم».

(٥) سقط من ط: «من».

(٦) في ط: «كثيرة».

(٧) سقط من ط: «مستقبل فيه». خطأ.

(٨) مريم: ١٩/ ٢٦، وتتمة الآية ﴿ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَـٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾.

(٩) الزخرف: ٤٣/ ٤١، وتتمة الآية: ﴿ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴾.

على القَسَمِ، واشْتِمالِ فِعْلِ الطَّلَبِ على الطَّلَبِ المقْتَضِي لتَوْكيدِهِ.

وهي على ضَرْبَيْنِ: خفيفةٌ وثَقيلَةٌ، وكِلاَهما في المعْنَى والدُّخُولِ سَوَاءٌ، إلاَّ أنَّ الخفيفَةَ لاتَدْخُلُ على فِعْلِ الاثْنَيْنِ وفِعْلِ جماعَةِ النساءِ خِلافاً ليونُسَ[1]، وإنَّما لم تَدْخُلْ علَيْهما لوقُوعِهما بَعْدَ الألِفِ، فيَلْزَمُ اجتماع ساكنين مُتَعَذِّرٍ[2] فيهما حُكْمُ التقاءِ السَاكِنَيْنِ، لأنَّه إمَّا أنْ يَبْقَيا ساكِنَيْنِ، وإمَّا أنْ يُحَرَّكَ الثاني وإمَّا أنْ يُحْذَفَ الأوَّلُ، فبَقَاؤُهما ساكِنَيْنِ يُؤَدِّي إلى ما ليس من كلامهم، وتَحْريكُ الثاني يُؤَدِّي إلى خُروجِها عَنْ حُكْمِها، لأنَّ وَضْعَها على أنْ لا تَقْبَلَ الحركَةَ بدليلِ امْتِناعِ: «اضْرِبَنِ اليَوْمَ»[3]، ولو جازَ تَحْريكُها ثمَّةَ لوَجَبَ تَحْريكُها هنا، وحَذْفُ الأوَّلِ يُؤَدِّي إلى لَبْسِ الواحِدِ بالمثَنَّى في فِعْلِ الاثْنَيْنِ، ألاَ تَرَى أنَّه لو حُذِفَ[4] الألِفُ في قَوْلِك: «اضْرِبانْ» لبَقِيَ[5] «اضْرِبَنْ» فيَلْتَبِسُ بفِعْلِ الواحِدِ، وإلى حَذْفِ ما عُلِمَ الْتِزامُهم الإتْيانَ به للفَصْلِ بَيْنَ نونِ الضمير ونونِ التأكيدِ، بدليلِ التزامِهم للألِفِ[6] في قَوْلِهم: «اضْرِبْنانِّ» وكَوْنُها مُشَدَّدَةً لا أثَرَ له، لأنَّ الخفيفة فَرْعُها[7]، فلا تأتي إلاَّ على النَّحْوِ الذي أتَتْ فيه الثقيلةُ، لئَلاَّ يُؤَدِّي إلى أنْ يكونَ للفَرْعِ على الأصْلِ مَزِيَّةٌ، أوْ يُقالُ في جَمْعِ المؤنَّث: إنَّها ألِفٌ مُشَبَّهة بألِفِ التثنيَةِ[8]، فكما امْتُنِعَ من حَذْفِ تلك امْتُنِعَ من حَذْفِ هذه، ويُقَوِّي ذلك كَسْرُ المشدَّدَةِ ككَسْرِها بَعْدَها في فِعْلِ الاثْنَيْنِ، وإذا تَعَذَّرَ ذلك وَجَبَ امْتِناعُ/ دُخُولِها فيهما، والمشَدَّدَةُ مفتوحةٌ إلاَّ في فِعْلِ الاثْنَيْنِ وفِعْلِ جماعَةِ المؤنَّثِ، فإنَّها فيهما مكسورَةٌ تَشْبيهاً لها بنونِ[9] التثنيةِ لوقوعِها بعد الألِفِ. ٢٧٠أ

قولُه: «فإنْ دخَلَتْ في الجَزَاءِ بغَيْرِ «ما» ففي الشِّعْرِ».

مستقيمٌ، وتَعْليلُه بقوله: «تَشْبيهاً للجزاءِ بالنهيِ» غَيْرُ واضِحٍ، والأوْلَى أنْ يُقالَ: تشبيهاً له

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٥٢٧، والمقتضب: ٣/ ٢٤، وهو قَوْل الكوفيين، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٣٨.

(٢) في ط: «الساكنين ومتعذر..».

(٣) سقط من ط: «اليوم». خطأ.

(٤) في ط: «أنك لو حذفت».

(٥) سقط من ط: «اضربان لبقي». خطأ.

(٦) في الأصل. ط: «له». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٧) في د: «فروعها». تحريف.

(٨) في الأصل. د: «التأنيث». تحريف. وما أثبت عن ط.

(٩) في ط: «في نون». تحريف.

بالجَزَاءِ الدَّاخِلِ فيه «ما»(١)، لأنَّه جَزَاءٌ مِثْلُه، وهذا أَوْضَحُ وأَقْرَبُ.

وأَمَّا دخولُها في النَّفْيِ فقليلٌ أَيْضاً تشبيهاً بالنهيِ(٢)، لأَنَّه مُشْتَمِلٌ على مَعْنى النَّفْيِ، وأَمَّا دخولُها في مِثْلِ «رُبَّما يقولَنَّ ذاكَ» فتَشْبيهٌ بالنَّفْيِ، وكُلٌّ ذلك قليلٌ، وإِنْ كانَ بَعْضُه أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ، وهذه النونُ إِنَّما تَدْخُلُ على سبيلِ الجَوَازِ للغَرَضِ المتَقَدِّمِ ذِكْرُه، وحَذْفُها جائزٌ(٣) إلاَّ في فِعْلِ القَسَمِ، [لأَنَّ القَسَمَ مِنْ مَوَاضِعِ التأكيدِ، فلذلك احْتِيجَ إِلَيْها](٤) والمؤَكَّدِ بما في الشَّرْطِ، فإِنَّ طَرْحَها ضعيفٌ.

قَوْلُه: «وإِذا لَقِيَها(٥) ساكِنٌ بَعْدَها حُذِفَتْ حَذْفاً، ولم تُحَرَّكْ»، إلى آخره.

يَعْني إِذا لَقِيَ الخفيفةَ، وإِلاَّ فالثَّقيلَةُ ثابِتَةٌ أَبداً، وإِنَّما ذلك حُكْمُ الخفيفةِ، وإِنَّما حُذِفَتْ كَرَاهَةَ أَنْ تُجْرَى مُجْرَى ما هو مِثْلُها في الأَسْماءِ، وهو التنوينُ، قَصْداً إلى أَنْ يكونَ لِمَا يَدْخُلُ على الاسْمِ مَزِيَّةٌ على ما يَدْخُلُ على الفعلِ، فتُحْذَفُ لذلك، فيقولون في: «لا تَضْرِبَنْ» إذا وَصَلُوه بقولِهم: «ابْنَكَ»: «لاتَضْرِبَ ابْنَكَ»،

ومنه قولُه(٦):

ولا تُهينَ الفقيرَ ... ...

ولَوْ لا ذلك لوَجَبَ أَنْ يُقالَ: لاتُهِنِ الفقيرَ، بكَسْرِ النونِ وحَذْفِ الياءِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ. ولكنَّهم لَمَّا أَرادوا «لاتُهِيْنَنْ» وحَذْفَ النونِ لِمَا ذكَرْناه وَجَبَ أَنْ يَبْقى «لا تُهِينَ».

---

(١) في الأصل ط: «فيها». وما أثبت عن د: وهو أوضح.

(٢) سقط من ط: «من قوله: «لأنه جزاء..» إلى «بالنهي». خطأ.

(٣) سقط من د: «وحذفها جائز». خطأ.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في المفصل ٣٣٢: «وإذا لقي الخفيفة..».

(٦) البيت بتمامه:

«ولا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ».

وقائله الأَضْبَط بن قُرَيْع السعدي، وهو بهذه النسبة في أمالي القالي: ١/ ١٠٨، وشواهد الشافية للبغدادي: ١٦٠، والخزانة: ٤/ ٥٨٨، وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٨٥، والإنصاف: ٢٢١.

«ومِنْ أصْنافِ الحَرْفِ هاءُ السَّكْتِ

وهي التي في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴾»[1]، إلى آخره.

قال الشيخُ: هاءُ السَّكْتِ هاءٌ ساكنةٌ تَلْحَقُ [آخِرَ الاسْمِ][2] في الوَقْفِ لبيانِ الحركةِ أوْ حَرْفِ المَدِّ، ووزانُها في الوَقْفِ ليُتَوَصَّلَ[3] بها[4] إلى بَقاءِ الحَرَكةِ في الوقفِ وِزانُ[5] همزةِ الوَصْلِ التي يُتَوَصَّلُ بها إلى الابْتِداءِ بالسَّاكِنِ، فإذا وَصَلْتَ حَذَفْتَها كما تَحْذِفُ ألفَ الوَصْلِ عند الوَصْلِ لفقْدانِ المعْنَى الذي جِيءَ بها لأجْلِه، ولذلك استُحِبَّ لكُلِّ قارِىءٍ مذْهَبُه إثْباتُ الهاءِ في مِثْلِ «كتابِيَهْ»[6] و«ماليَهْ»[7] و«سُلْطانِيَهْ»[8] و«ماهِيَهْ»[9] أنْ يَقِفَ ثمَّ يَبْتَدِىءَ، فإنْ كانَ مذْهَبُه الحَذْفَ[10] في الوَصْلِ حَسُنَ له الوَقْفُ بها والوَصْلُ بحَذْفِها، كقراءةِ حَمْزَةَ والكِسائِيِّ: ﴿ ٱقْتَدِهْ / قُل ﴾[11]، وقراءةِ حمزةَ: ﴿ مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ ﴾ و﴿ سُلْطَـٰنِيَهْ ۝ خُذُوهُ ﴾[12]، فإنْ وُصِلَتْ لِمَنْ يَحْذِفُها فالوَجْهُ

٢٧٠ب

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ٢٨.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في ط: «التوصل»، تحريف.

(٤) سقط من ط: «بها». خطأ.

(٥) في ط: «ووزان». تحريف.

(٦) الحاقة: ٦٩/ ١٩، والآية: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ﴾. وانظر الحاقة: ٦٩/ ٢٥.

(٧) الحاقة: ٦٩/ ٢٨.

(٨) الحاقة: ٦٩/ ٢٩، والآية ﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَـٰنِيَهْ ﴾.

(٩) القارعة: ١٠١/ ١٠، والآية ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾.

(١٠) سقط من ط: «الحذف». خطأ.

(١١) الأنعام: ٦/ ٩٠، والآية: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾، قرأ حمزة والكسائي بغير هاء في الوصل، ويقفان بالهاء، انظر كتاب السبعة: ٢٦٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٣٨-٤٣٩، والنشر: ٢/ ١٤٢.

(١٢) الحاقة: ٦٩/ ٢٨-٢٩-٣٠، والآيات ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَـٰنِيَهْ ۝ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾، قرأ حمزة ويعقوب «عني ما لي» و«سلطاني» بحذف الهاءَيْن في الوصل والباقون بإثباتهما في الحالين، انظر التيسير: ٢١٤، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٧١٩، والإتحاف: ٤٢٢.

إِثْباتُها، وإِنْ كانَ الوَصْلُ مُسْتكْرَهاً كما ذكَرْناه، ولكنَّه يَجْرِي الوَصْلُ لهُمْ مَجْرَى الوَقْفِ، فيكونُ كأَنَّه مَوْقُوفٌ علَيْه في النِّيَّةِ، ولذلك كان الوَجْهُ المختارُ في قراءَةَ وَرْشٍ[1] ﴿ كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّي ﴾[2] بإِسْكانِ الهاءِ مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ، ولولا نِيَّةُ الوَقْفِ لوَجَبَ التحريكُ.

قولُه: «وكُلُّ مُتحرِّكٍ ليسَتْ حركتُه إِعْرابيَّةً يجوزُ الوقْفُ علَيْه[3] بالهاءِ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: ليس على عُمومه، فإِنَّ «ضَرَبَ» و«قَتَلَ» ليسَتْ حَرَكتُه إِعْرابِيَّةً، ولا يُوقَفُ عليه[4] بالهاء، وكذلك قولُك: «لا رَجُلَ» و«يا زيدُ» وأَمْثالُ ذلك.

«وحَقُّها أَنْ تكونَ ساكنةً».

لأَنَّها لغَرَضِ الوَقْفِ، كما أَنَّ حُكْمَ هَمْزَةِ الوَصْلِ أَنْ تكونَ متحَرِّكةً لأَنَّها لغَرَضِ الابْتِداءِ، ولا تَقِفُ إِلاَّ على ساكِنٍ، ولا تَبْتَدِئُ إِلاَّ بمُتَحرِّكٍ، وأَمَّا مِثْلُ قَوْلِه: ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾[5] فمَنْ قَرَأَ بالإِسْكانِ فليسَتْ بهاءِ السَّكْتِ على المختارِ[6]، لأَنَّها لم تَلْحَقْ كلاماً مُسْتَقِلاً فيُوقَفَ علَيْه، وإِنَّما هي مَوْصولَةٌ إِجماعاً مع إِثْباتِ الهاءِ من غَيْرِ اسْتِكْراهٍ لذلك، وإِنَّما هي هاءُ الإِضْمارِ، ويجوزُ تسكينُ[7] هاءِ الإِضْمارِ إِذا وقَعَتْ في مِثْلِ هذا المَوْقِعِ.

قَوْلُه: «وتَحْريكُها لَحْنٌ».

---

(١) هو عثمان بن سعيد، الملقب بورش، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر في زمانه، توفي سنة ١٩٧، غاية النهاية: ١/ ٥٠٢-٥٠٣.

(٢) الحاقة: ٦٩/ ١٩-٢٠، والآيتان ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ۝ ﴾. وانظر التيسر: ٣٦، والتبصرة: ٣٠٩-٣١٠، والنشر: ١/ ٤٠٩، والإتحاف: ٦٠.

(٣) في د: «عليها». وفي المفصل: ٣٣٢، «يجوز عليه الوقف بالهاء».

(٤) في د: «عليها».

(٥) آل عمران: ٣/ ٧٥، والآية ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾.

(٦) قرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة في الموضعين من الآية السابقة بإسكان الهاء، انظر كتاب السبعة: ٢٠٨-٢١٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٤٩-٣٤٠، والتيسير: ٨٩، وارتشاف الضرب: ١/ ٤٦٨.

(٧) في د: «إسكان».

وتَخْطِئَةُ القائلِ[1] :

يا مَرْحَبَاهُ بِحِمارِ عَفْراءْ

مُنَاقِضٌ لِمَا ذَكَرَه في قَوْلِه : ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾[2] فمَنْ أَسْكَنَ القافَ[3] ، فإنَّه ساقَهُ في أَنَّ الهاءَ مُحَرَّكَةٌ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وإذا جَعَلَها مُحَرَّكَةً لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ لم يَسْتَقِمْ إِنْكارُهُ على مَنْ حَرَّكَ في قوله : «يا مَرْحَبَاهُ» لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وكذلك ساقَه[4] أبو عليٍّ الفارسيِّ لذلك[5] ، وليس بالجيِّدِ ، فإنَّ تَحْريكَ هاءِ السَّكْتِ ووصْلَها ضعيفٌ ، فلا ينبغي أَنْ يُصَارَ إِلَيْه مَعَ الاستِغْناءِ عنه .

والوَجْهُ في قِراءَةِ مَنْ قَرَأَ «ويَتَّقْه» أَنَّها هاءُ الإِضْمارِ مِثْلُها فيمَنْ حَرَّكَ الهاءَ والقافَ جميعاً[6] ، وإِنَّما سَكَّنَ القافَ على النَّحْوِ الذي سُكِّنَ به كَتِفٌ وعَضُدٌ ، ولا حاجَةَ حينَئِذٍ إِلى جَعْلِها هاءَ السَّكْتِ ، فإنَّه يَلْزَمُ مِنْه ثلاثَةُ أُمورٍ ضعيفةٍ ، منْها ما ذكَرْناه من التشبيه بكَتْفٍ ، ومِنْها وَصْلُ هاءِ السَّكْتِ وإِلْحاقُها فيما ليس بمَوْقُوفٍ علَيْه ، لأَنَّ قَوْلَه : «فأُولئكَ» جوابُ الشَّرْطِ ، ولا يُوقَفُ على الشَّرْطِ دونَ جَزَائه ، ومنْها تَحْريكُها[7] ، وعلى ما ذكَرْناه لا يَلْزَمُ إلاَّ أَمْرٌ واحدٌ[8] ، وهو مع ذلك دون الأَمْرَيْنِ في الظَّاهِرِ ، فالمَصِيرُ إِلى ذلك هو الوَجْهُ ، وعلى كَوْنِ الهاءِ ضميراً في «يَتَّقْهِ» يستقيم[9]

---

(١) هو عروة بن حزام ، والبيت بهذه النسبة في شرح المفصل لابن يعيش : ٩/ ٤٦ ، والخزانة : ٤/ ٥٩٢ ، وورد بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٩٢ ، والمنصف : ٣/ ١٤٢

(٢) النور : ٢٤/ ٥٢ ، والآية : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ .

(٣) قرأ حفص عن عاصم «ويَتَّقْه» ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلسة الكسرة ، انظر كتاب السبعة : ٤٥٧-٤٥٨ ، ٢١١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ١٤٠-١٤٢ ، والتيسير : ١٦٢-١٦٣ ، والتبصرة : ٢٧٤ ، وشرح الملوكي : ٤٥٨ ، والبحر المحيط : ٦/ ٤٦٨ ، والنشر : ١/ ٣٠٦-٣٠٧

(٤) أي : قوله تعالى في الآية السابقة .

(٥) انظر التكملة للفارسي : ٧-٨

(٦) هذا قَوْل قال به عبد القاهر الجرجاني ، ووافقه الرضي ، انظر شرح الشافية للرضي : ٢/ ٢٤٠ ، وشرحها للجاربردي : ٢٤١

(٧) في د : «تحريك هاء السكت» .

(٨) في حاشية د : «وهو تشبيه المنفصل بالمتصل» . ق : ١٩٨أ .

(٩) في الأصل . ط : «وعلى ذلك يستقيم» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

الرَّدُّ على مَنْ قالَ: «يا مَرْحَبَاه بحمارِ عَفْراء» في البَيْتَيْنِ[1] وفي غَيْرِهما، ولا يستقيمُ/ الرَّدُّ مَعَ إِثْباتِ ٢٧١أ مِثْلِه في القُرْآنِ من جملَةِ القراءاتِ السَّبْعِ، والظَّاهِرُ أَنَّه وَقَعَ من أبي عليٍّ الفارِسي وَهْماً [من حيث إِنَّه اعْتَقَدَ أَنَّ الضميرَ في «وَيَتَّقْه» هاء السَّكْتِ][2]، ثمَّ اتُّبِعَ في[3] ذلك من غَيْرِ رَوِيَّةٍ وتَثَبُّتٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّه على ذلك مُلْحَقٌ به هاءُ السَّكْتِ في الوَصْلِ وهي مُحَرَّكَةٌ، وذلك هو الذي أُنْكِرَ في «يامَرْحَبَاهُ»، فكيف يستقيمُ إِيْرادُه لغَةً مستقيمةً مَعَ مَثَلٍ رُدَّ ولم يُرَدَّ؟ وهل هذا إلاَّ تَنَاقُضٌ بَيِّنٌ لا شُبْهَةَ فيه بَعْدَ هذا البيان؟.

---

(١) أي في البيت: «يا مَرْحباه بحمار عفراء» وبيت الراجز:
«يا مرحباه بحمار ناجيه»، وورد هذا البيت بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٣٥٨، والمنصف: ٣/ ١٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٤٦-٤٧، والخزانة: ١/ ٤٠٠، والناجية: ماء لبني أَسد وموضع بالبصرة، الخزانة: ١/ ٤٠٠.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من ط: «في».

«ومِنْ أصْنافِ الحَرْفِ شِيْنُ الوَقْفِ».

قال الشيخُ: هذه لغاتٌ[1] ضعيفةٌ لا مُعَوَّلَ علَيْها، ولم تأْتِ في كلامٍ فَصِيحٍ، وقد اخْتُلِفَ في ذلك مَعَ ضَعْفه، فمِنْهم مَنْ يقولُ: ما ذَكَرَه[2] مِنْ إلحاقِ الشينِ بَعْدَ النُّطْقِ بالكافِ، ومِنْهم مَنْ يقولُ: إِبْدالُ[3] الكافِ شيناً[4]، فيكونُ من قَبِيلِ الإِبْدالِ لا مِنْ قَبِيلِ وَصْلِ[5] الحَرْفِ[6].

والأَوْلَى أَنْ تكونَ الترجمةُ «ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ حَرْفُ الوَقْفِ».

إِذِ الوَقْفُ ليس هو الحَرْفَ، أَلاَ تَرَى أَنَّه قالَ: «وهي الشينُ»[7]، والشِّينُ[8] ليسَتْ وَقْفاً، وإِنَّما هي حَرْفٌ يُوقَفُ علَيْه، ووَقَعَ في آخِرِ الحكايَةِ المذكورة[9]: «قالَ قومي»[10] بإِضافَتِه إلى ياءِ المتكَلِّم، وليس بمستقيمٍ مِن حَيْثُ المعْنَى والنَّقْلُ جميعاً، أَمَّا المعْنَى فإِنَّه مخاطِبٌ لأَميرِ المؤمنين الذي لغَتُه لغَةُ[11] أَفْصَحِ الناسِ [أَعْني لغةَ قُرَيْشٍ][12]، فكيفَ يَلِيقُ بمَنْ يَمُتُّ إِلَيْه ويُخاطِبُه أَنْ يكْذِبَ ويُسِيْءَ علَيْه الأَدَبَ.

---

(١) أي الكشكشة والكسكسة.

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) سقط من ط: «إبدال». خطأ.

(٤) ذكر المبرد وثعلب هذين القولين، انظر الكامل للمبرد: ٢/ ٢٢٣، ومجالس ثعلب: ١١٦، وانظر أيضاً جمهرة اللغة: ١/ ١٥٣، والصحاح (كشش)، وانظر في نسبة هذه اللغة وقرينتها الكتاب: ٤/ ١٩٩، ومجالس ثعلب: ٨١، والسيرافي: ٤٧٠-٤٧٢، وسر الصناعة: ٢٢٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٠٩، والمزهر: ١/ ٢٢١

(٥) في د: «فصل». تحريف.

(٦) في ط: «الحروف».

(٧) في د: «وهي شين الكشكشة»، وهو مخالف للمفصل: ٣٣٣

(٨) في د: «وسين الكسكسة».

(٩) أي حكاية دخول الرّجل على معاوية، انظر هذه الحكاية في الكامل للمبرد: ٢/ ٢٢٣، والسيرافي: ٤٧٢، والمفصل: ٣٣٣، وشرح الشافية للجاربردي: ٣٥٣

(١٠) كذا الرواية في شرح الشافية للجاربردي: ٣٥٣

(١١) سقط من ط: «لغة». خطأ.

(١٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وأَمَّا النَّقْلُ فاتِّفاقُ الـرُّواةِ علـى أَنَّـه قـالَ: «قَوْمُـكَ» وفي بَعْضِها «قَوْمُـك يـا أَمِـيرَ المؤمنـين»[1]، والظَّاهِرُ أَنَّه وَهْمٌ أَوْقَعَ[2] فيه ما اشْتَمَلَتِ الحكايةُ علَيْه من قَوْلِه: «وجَرْمٌ من فُصَحاءِ الناس»[3].

---

(١) كذا الرواية في الكامل للمبرد: ٢/ ٢٢٣

(٢) في ط: «وقع». تحريف.

(٣) هذا كلام الأصمعي، انظر الكامل للمبرد: ٢/ ٢٢٣

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ حَرْفُ الإنْكارِ وهي[1] زيادَةٌ تَلْحَقُ الآخِرَ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: هذه الزيادةُ لهذا المعْنَى إنَّما وَقَعَتْ في غَيْرِ الكلامِ الفَصِيحِ، وهي إمَّا مَدَّةٌ مُجَرَّدَةٌ، وإمَّا مَدَّةٌ قَبْلَها «إنْ» مكسورةً نونُها لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ هي والمَدَّةُ المذكورةُ، والظَّاهِرُ أَنَّهم لم يَزيدوا «إنْ» إلاَّ فيما آخِرُه ساكنٌ مُحَافَظَةً على صورتِه، لِئَلاَّ يُحَرَّكَ إنْ كانَ صحيحاً، أَوْ يُحْذَفَ إنْ كانَ مَدّاً.

فإنْ قِيلَ: فقد ثَبَتَ مَجِيئُها في قَوْلِهم: «أَأَنا إنِيه»[2]، فقد لَحِقَتِ المتحرِّكَ، أَلاَ تَرَى أنَّها بعد النُّونِ المحَرَّكَةِ في «أَنا»؟

٢٧١ب فالجواب/ أنَّه لما كان يَلْزَمُ في الوَقْفِ على «أَنا» وإنْ لم يكُنْ في الوَصْلِ أَلِفٌ - أنْ يكونَ بالأَلِفِ، والأَلِفُ ساكنةٌ، صارَ حُكْمُه حُكْمَ ما آخِرُه أَلِفٌ، لأنَّه في الوَقْفِ كذلك، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذا وقَفْتَ على «أَنا» لَزِمَ إثْباتُ الأَلِفِ، فتقولُ: أنا، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: أنانْ، فصارَ في حُكْمِ ما آخِرُه أَلِفٌ مُطْلَقاً، لأنَّ هذه الزِّيادَةَ إنَّما تكونُ في الوَقْفِ، فلو لم تُزَدْ «إنْ» لقيل: أَأَناه، فَتَحْذِفُ إحْدى الأَلِفَيْنِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فجازَ مَجِيءُ «إنْ» لَمَا ذكَرْناه من قَبْلُ.

«ولها مَعْنَيانِ».

على ما ذَكَرَه، إلاَّ أنَّ الأَخْفش قَصَدَ في تَفْسيره في «آلأميروه» بقوله: «كأَنَّك تَهْزَأُ به» إلى أنْ تَجْعَلَها بمعنى واحدٍ، وهو إنْكارُ ما ذُكِرَ لا غَيْرُ[3]، لأنَّ بابَ التَّهَزِّي بإيْرادِ الكلامِ على ضِدِّ ما هو له ليس مِنْ بابِ المُشْتَرَكِ، أَلاَ تَرَى أنَّ كُلَّ كلامٍ يَصِحُّ إيرادُه لذلك، وليس كُلُّ كلامٍ مُشْتَرَكاً، كقَوْلِك لِمَنْ ظَهَرَ لك منه خِلافُ ما يَقْتَضيه العَقْلُ: ما هذا إلاَّ عَقْلٌ راجِحٌ، وإنَّما تَعْني ضِدَّ ذلك، وعلى ذلك حَمَلَ بَعْضُهم قَوْلَه تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾[4]، وقَوْلَه: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ۝ ﴾[5]، وغَيْرَ ذلك.

---

(١) في د: «وهو»، مخالف للمفصل: ٣٣٤

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٤١٩-٤٢٢، والمسائل المنثورة: ١٣٥-١٣٦

(٣) ذهب الرضي إلى أن الأولى أن يقال: إنه لإنكار كَوْنه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية، انظر شرحه للكافية: ٢/ ٤١٠

(٤) هود: ١١/ ٨٧، وسلفت الآية ورقة: ١٩٢أ من الأصل.

(٥) الدخان: ٤٤/ ٤٩، وسلفت الآية ورقة: ١٩٢أ من الأصل.

وهذه الزِّيادَةُ ليْسَتْ كزِيادَةِ النُّدْبَةِ في الْتِزامِهم فيها بالألفِ ما لم يَقَعْ لَبْسٌ، وإنَّما هذه[1] زيادةٌ تابعَةٌ لمَا قَبْلَها، فإنْ كانَ مُتَحَرِّكاً فلا إشْكالَ في أَنْ تكونَ أَلفاً بعد المفتوحِ وياءً بَعْدَ المكْسورِ، و واواً بَعْدَ المضمُومِ، وإنْ كانَ ساكناً فحُكْمُه حُكْمُ المكْسورِ، لأَنَّ الكَسْرَ يَلْزَمُها لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فيَجِبُ أَنْ تكونَ المدَّةُ ياءً، فتقولَ فيمَنْ قالَ: ضَرَبْتُ[2] عَبْدَ المُطَّلبِ: أَعَبْدَ المُطَّلبيه، وتقولُ في النُّدْبَةِ: واعَبْدَ المُطَّلباه، فقد تَبَيَّنَ[3] أَنَّها مُخَالِفَةٌ لزِيادَةِ النُّدْبةِ لمَا ذكَرْناه[4]، وأَمَّا قَوْلُهم في النُّدْبَةِ[5]: وا غُلامَكيه ووا غُلامَكُمُوه في غُلامِ المرأةِ المخاطَبَةِ وغُلامِ الجماعَةِ المخَاطَبِينَ، فإنَّما خُولفَ به قياسُ النُّدْبَةِ كَرَاهَةَ اللَّبْسِ، ألاَ تَرَى أَنَّه لو قيلَ في غُلامِ المرأةِ: واغُلامَكاه، وفي غُلامِ الجماعَةِ: واغُلامَكُمَاه لالْتَبَسَ الأَوَّلُ بالمُخاطَبِ المذكَّرِ والثاني بالمخاطَبِينَ.

قالَ: «وَإِنْ أَجَبْتَ مَنْ قال: لَقِيتُ زيداً وعَمْراً»، إلى آخره.

ذكَرَ هذا الفَصْلَ ليَنبِّهَ على أَنَّها تَلْحَقُ الآخرَ على أيِّ صفةٍ كانَ بخلافِ/ علامَةِ النُّدْبَةِ، فإنَّها لا تَلْحَقُ إلاَّ المندوبَ، لأَنَّها للإيْذانِ بأَنَّ ما دَخَلَتْه مُتَفَجَّعٌ[6] علَيْه، فاخْتَصَّتْ به، لأَنَّ معناها لا يَتَعَدَّاه، وأَمَّا هذه فللإِنْكارِ بمَضْمونِ[7] الجملة، فَلَحِقَتْ آخرَ الجملةِ على أيِّ حالٍ كانَتْ، فَمِنْ ثَمَّ جازَ إلْحاقُها في آخرِ كُلِّ كلامٍ، ولم يَجُزْ في تِلْك[8] إلاَّ إلْحاقُها بالمندوبِ خاصَّةً. ٢٧٢أ

وتُتْرَكُ هذه الزِّيادَةُ عند الدَّرْجِ، بخلافِ زيادةِ النُّدْبَةِ، فإنَّه جائزٌ إثْباتُها في الوَصْلِ، إمَّا لأَنَّ الغَرَضَ ثَمَّ تَطْويلُ الصَّوْتِ لأَجْلِ[9] المعْنَى المقصودِ، ولذلك لم يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ النِّداءِ ولا التَّرْخيمُ بخلافِ زيادَةِ الإِنْكارِ، وإمَّا لشَبَهِها بهاءِ السَّكْتِ في مُحافَظَتِهم بها على بَيانِ حَرَكَةِ آخرِ الكلمةِ بدليلِ قَوْلِهم: أَعَبْدَ المُطَّلبيه، بخلافِ «واعَبْدَا لمُطَّلباه»، فكانَتْ في ذلك كهاءِ السَّكْتِ، وتَشْبيهُهُ إيَّاها بزيادةِ «مِنْ» تَشْبيهٌ لفْظِيٌّ لا مَعْنًى فيه يَقْتَضِي أَنْ تكونَ محذوفةً في الوَصْلِ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في ط: «هي».

(٢) في ط: «أكرمت».

(٣) في ط: «ثبت».

(٤) بعدها في ط: «في الندبة».

(٥) سقط من ط: «في الندبة».

(٦) في ط: «أدخلته عليه متفجع عليه..». تحريف.

(٧) في ط: «فلإنكار مضمون».

(٨) في ط: «ذلك».

(٩) في الأصل. ط: «إلى»، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

«ومِنْ أَصْنافِ الحَرْفِ حَرْفُ التذكُّرِ[1]»

وهي زيادةٌ على نَحْوِ زيادةِ الإِنْكارِ، ولكنَّها لا تكونُ إلاّ مَدَّةً مُجَرَّدَةً عن «إنْ»، وهي في الشذوذِ أَبْعَدُ مِنْ تلكَ، ولذلك لم يَقَعْ في كلامِ مَنْ يُؤْبَهُ به[2]، ومَوْضِعُها آخرُ[3] كُلِّ كلمةٍ يَقِفُ المتكلِّمُ عليْها ليتذكَّرَ ما يَتَكَلَّمُ به بَعْدَها، فلذلك لم تَلْحَقْ إلاّ ما هو بَعْضُ الكلامِ في قَصْدِ المتكلِّمِ، عَكْسُ زيادَةِ الإِنْكارِ، أَلا تَرَى أَنَّه لو قَصَدَ إلى قَوْلِه: «قامَ زيدٌ» مِنْ غَيْرِ زيادَةٍ لم يكُنْ لتَذَكُّرِه عند فَراغِه مِنْ «زيد» معنىً، فلا وَجْهَ لإلحاقِ زيادةِ التذكُّرِ مَعَ انْتِفاءِ معناها، فإنْ لَحِقَتْ آخِرَ كلامٍ باعْتِبارٍ ما فلأَنَّه في قَصْدِ المتكلِّمِ له تَتِمَّةٌ باعْتِبارٍ آخَرَ، كقوْلِهم: «هذا سَيْفُني» إذا قَصَدَ المتكلِّمُ إلى الإِخْبارِ عن المُشارِ إلَيْه بأَنَّه سَيْفٌ موصوفٌ بصفةٍ في حُكْمِه، ولكنَّه ذَهَلَ عن اللَّفْظِ الذي يُعَبَّرُ به أَوْ عن نَفْسِ المعْنَى مَعَ عِلْمِه بأَنَّه كانَ قاصِداً إلى صفةٍ[4]، ولكنَّه نَسِيَها، وهو قاصِدٌ الآنَ[5] إلى تذكُّرِها[6]، ولذلك أَوْرَدَ قَوْلَهم: «هذا سَيْفُني» في حَقِّ مَنْ قَصَدَ إلى الإِخْبارِ بسَيْفٍ موصوفٍ، وجازَ أَيْضاً إدْخالُها على اللاّمِ للتعريفِ في قولهم: أَلِي[7] وشِبْهِه إذا قُصِدَ إلى الإِخْبارِ عن مَعْهودٍ ثمَّ ذُهِلَ عن/ اللَّفْظِ أَوْ عَنِ المَدْلولِ، على ما تَقَدَّمَ، هذا آخِرُ قِسْمِ الحروفِ من الكتابِ[8]، ويَتْلوه القِسْمُ الرابعُ، وهو المشْتَرَكُ، فلْنَسْأَلِ اللَّهَ تَعالى بالاستعانَةِ على إتْمامِه بحُسْنِ تَوفيقِه[9]، وصَلَّى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ وآلِه[10].

٢٧٢ب

---

(١) في الأصل: «الردع». تحريف. وفي د: «التذكير»، وما أثبت عن ط. والمفصل: ٣٣٥

(٢) في ط: «له»، يقال: أَبَه به وله، انظر اللسان (أبه).

(٣) في ط: «وموضعها في آخر..».

(٤) في ط: «وصفه».

(٥) سقط من ط: «الآن».

(٦) في ط: «إلى أن يذكرها».

(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٣٢٥، ٤/ ١٤٧، وسر الصناعة: ٦٥٠

(٨) في ط: «من كتاب المفصل».

(٩) في ط: «توفيقه بالتوسل بمحمد سيّد البشر وشفيع المشفع في المحشر وآله وصحبه».

(١٠) سقط من د من قوله: «هذا آخر» إلى «وآله».



القسم الرابع

المشترك

« نَحْوُ[1] الإمالةِ والوَقْفِ وتخفيفِ الهمزةِ والتقاءِ السَّاكِنَيْن ونظائرِها »

قال الشيخ: الصوابُ في لقبِ هذا القسمِ المشْتَرَكُ بفَتْحِ الراءِ، لأنَّه عبارةٌ عن الأَحْكامِ التي تُشْتَرَكُ فيها[2]، فهو مُشْتَرَكٌ فيه[3]، وقد وقعَ في بعضِ النُّسَخِ «المشترِك» بكَسْرِ الراءِ، وليس بصواب، لأنَّ المشتَرِك[4] هو الذي اشْتَرَكَ مع غَيْرِه في شَيْءٍ، وليس هذا كذلك، وقد صَرَّحَ به في قوله في أَوَّلِ كُلِّ صِنْفٍ: «يشترِك فيه كذا وكذا»، فقالَ في الإمالَة: «يشتَرِكُ فيها الاسم والفعل[5]»، فثَبَتَ[6] أَنَّ الصَّوابَ الفَتْحُ، وإنَّما وَهِمَ مَنْ كَسَرَ من أَجْلِ أَنَّه كان الأَصْلُ أَنْ يُقالَ: «المشتَرَكُ فيه»، فلمَّا لم يَجِدْ «فيه» مذكورةً تَوَهَّمَ الكَسْرَ، وحَذْفُ «فيه» ههنا إمَّا للكَثْرَةِ وإمَّا لكَوْنِه جُعِلَ لقَباً.

فمِنْ ذلك الإمالة[7]. قال:

«وهي أَنْ تَنْحُوَ بالأَلِفِ نَحْوَ الكَسْرَةِ».

وقد عَبَّر غيْرُه بـ«أَنْ تَنْحُوَ بالفتحة نَحْوَ الكَسْرَة»[8]، وقالَ قومٌ: «بالأَلف نحْوَ الياء[9]»، وقال قومٌ: «بالفتحةِ والأَلف نَحْوَ الكَسْرَةِ والياء[10]»، والجميعُ خَيْرٌ من عبارَته[11]، لأَنَّه إذا قال: «بالأَلِفِ نَحْوَ الكسرةِ» فإمَّا أَنْ يريدَ نَحْوَ[12] الكَسْرَةِ التي قبلها أو الكسرةِ التي عليها، وكِلاَهما غَيْرُ مستقيم،

(١) في د. ط: «قال صاحب الكتاب: المشترك نحو..»

(٢) في ط: «فيه».

(٣) سقط من ط: «فهو مشترك فيه».

(٤) في الأصل: «لأنه». وما أثبت عن د. ط.

(٥) بعدها في د: «والحرف». وليست في المفصل: ٣٣٥.

(٦) في د: «فقد ثبت».

(٧) في ط: «ومن أصناف المشترك الإمالة».

(٨) هو قول الفارسي وابن الحاجب والجاربردي، انظر التكملة: ٢٢٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤، وشرحها للجاربردي: ٣٧٠.

(٩) كذا قال المبرد وابن يعيش، انظر المقتضب: ٣/ ٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٥٤.

(١٠) هو قول مكي وابن الأنباري وابن الجزري، انظر الكشف: ١/ ١٦٨، وأسرار العربية: ٤٠٦، والنشر: ٢/ ٣٠، وانظر أيضاً الأصول في النحو: ٣/ ١٦٠، والحلبيات: ٤٨، والتكملة: ٢٢٣.

(١١) بعدها في د: «إلاَّ الأولى».

(١٢) في د: «يريد بالألف نحو».

لأَنَّها لا تَقْبَلُ الكسرة، وليس قبلها كَسْرَةٌ، وأَوْلَى الباقية «أَنْ تَنْحُوَ بالفتحة نَحْوَ الكسرة»، لأَنَّه قد تكونُ الإمالَةُ من غَيْرِ أَلِفٍ في مِثْلِ: «رَحْمه»[1] و«الكِبَر»[2] و«من المحاذِرِ»[3]، فإذا فُسِّرَت الإمالَةُ بالألِف خَرَجَ ذلك عن أَنْ يكونَ إمالةً، وهو إمالَةٌ، فثَبَتَ أَنَّ الوَجْهَ أَنْ يُقالَ: «بالفتحة نَحْوَ الكَسْرَة» ليَشْمَلَ جميعَ أَنْواعِ الإمالة، ثمَّ عَلَّله بالتَّجانُسِ اللفظيِّ والتقديريِّ/ جميعاً على ما يَذْكُرُه في ٢٧٣أ الأَسْبابِ، وشَبَّهَهُ في تَغْييرِه بَعْضَ التغييرِ للتَّجانُسِ بما يُشْرَبُ من الحروفِ صَوْتَ غَيْرِه لذلك، كقولهم: «يَصْدر» و«الصِّراط» وأَشْباهِه على ما سيأْتي، ويُبَيَّنُ بعِلَّتِه[4] في صِنْفِ إِبْدالِ الحروفِ.

ثمَّ ذَكَرَ أَسْبابَ الإمالةِ وتَرَكَ منها ماليس بالقويِّ أَوْ كان وقوعُه قليلاً، فممَّا ليس بالقويِّ الإمالةُ لأَجْلِ الإمالة [كَسُكارى وعِمَادي][5]، وممَّا ليس بالكثيرِ وقوعاً - وإنْ كان قويّاً - الإمالةُ للتَّشاكُلِ، كإمالةِ «ضُحَاها»[6] ليُشاكِلَ «جَلاَّها»[7]، على ما ذَكَرَه في فَصْلِه.

ثمَّ شَرَعَ في شروطٍ وتفاصيلَ ومَوَانعَ، فابْتدَأَ بالشَّرْطِ في الكسرةِ[8] قبلَ الألف، وبَيَّنَ أَنَّها إنَّما تُؤَثِّرُ إذا وَلِيَتْ حَرْفَ الأَلِفِ أَوْ فَصَلَ[9] بينهما ساكنٌ، لأَنَّ السَّاكِنَ ليس بحاجِزٍ مُعْتَدٍّ به، فإنْ لم يكُنْ كذلك لم يكُن السَّببُ مُؤَثِّراً لفَوَاتِ شَرْطِه، وإنَّما لم يُؤَثِّرْ لبُعْده عن الأَلِفِ، فلم يُعْتَدَّ بذلك، وإنَّما أَمَالوا نَحْوَ: «يريدُ أَنْ يَضْرِبَها» و«عندها»، وإنْ كان شاذّاً، لأَنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ، فكانتْ مع الأَلِفِ كحَرْفٍ واحِدٍ، فكأَنَّه لم يُفْصَلْ بين الكسرةِ والأَلِفِ إلاَّ بحَرْفٍ واحدٍ في قولك: «يَضْرِبُها» أَوْ

---

(١) هي إمالة فتحة ماقبل الهاء إلى الكسرة، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٤.

(٢) هي إمالة فتحة ماقبل الراء إلى الكسرة، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٤.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ١٢٤، والسيرافي: ٣٥١-٣٥٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨.

(٤) في ط: «تعليله».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) الشمس: ٩١/ ١، والآية: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝ ﴾.

(٧) الشمس: ٩١/ ٣، والآية: ﴿ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝ ﴾، وجاء بعد «جلاَّها» في د: «وهو قراءة عاصم»، «قرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم «وضحاها» بفتح أواخر آي هذه السورة وسورة الليل وسورة والضحى، وقرأ الكسائي بإضجاع ذلك كله وبإمالة ذوات الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء في مثل «والشمس وضحاها» وسورة «والضحى»، وقرأ حمزة «والشمس وضحاها» «والليل إذا يَغْشى» كسراً، ويفتح «تلاها» و«طحاها»، وقرأ نافع ذلك كله بين الكسر والفتح» كتاب السبعة: ٦٨٨، وانظر الكشف: ١/ ١٩٠، والنشر: ٢/ ٤٩.

(٨) في د: «بالشروط، ومنها بالكسرة..»

(٩) في ط: «وفصل»، تحريف.

بحَرْفَيْنِ أوَّلُهما ساكِنٌ في «عِنْدَها»[1].

وأمَّا إمالةُ[2] «درْهَمان» وشِبْهِه فأَضْعَفُ مِمَّا تقدَّمَ[3]، لأَنَّ الهاءَ[4] ليستْ مع الألفِ، فتكونَ لاجْتِماعِ الهاءِ مع الأَلفِ[5] كأنَّها مَدَّةٌ واحدةٌ لخفائِها، وإنَّما هي مُسْتَقِلَّةٌ وحْدَها [للميمِ الفاصلةِ بينهما][6]، ولكنْ لَمَّا كانت من صفتِها الخفاءُ قُدِّرَتْ كالعَدَمِ، ويَدُلُّكَ على أنَّ[7] الهاء مع الأَلفِ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بها قولُهم[8]: «رُدُّ» و «رُدَّ» و «رُدِّ»، فإذا قالوا: «رُدَّها» فَتَحوا لا غَيْرُ، لأَنَّ الفعلَ كالواقعِ قبلَ الألفِ، فكما[9] وَجَبَ[10] أنْ يُقالَ: «رُدَّا»[11] وَجَبَ أنْ يُقالَ: رُدَّها.[12]

قولُه: «وقد أَجْرَوا الأَلْفَ المنفصلةَ مُجْرَى المتَّصِلَةِ[13]»، إلى آخره.

[هذا][14] كلامٌ[15] في تفصيلِ أنَّ سببَ الإمالة يَعْمَلُ في الأَلفِ وإنْ كانت منفصلةً كما يَعْمَلُ فيها إذا كانت متَّصلةً[16]، ويَعْمَلُ أيضاً إذا كان هو في[17] نَفْسِه عارِضاً كما يَعْمَلُ إذا كان أَصْلاً، إلاَّ أنَّ ذلك ليس مِثْلَه إذا كان أَصْلاً، والأَلفُ المنفصلةُ التي أَرادَها هي أَلِفُ التنوين، [مِثْل «زيداً»][18] أوْ ما

---

(١) سقط من د: «في عندها».

(٢) في د: «وإمالة». وسقط: «أما».

(٣) انظر شرح الشافية للجاربردي: ٣٧٢.

(٤) في الأصل. ط: «لأنها» مكان «لأن الهاء». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٥) في الأصل. ط: «لاجتماعهما معها». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في د: «ذلك» مكان «أن»، تحريف.

(٨) في ط: «بها في قولهم»، مقحمة.

(٩) سقط من ط من قوله: «فإذا قالوا» الى «فكما»، خطأ.

(١٠) في ط: «أوجب».

(١١) في ط: «ردَّها».

(١٢) سقط من ط: «وجب أن يقال: ردّها»، خطأ.

(١٣) في الأصل. د: «الأصلية»، تحريف. وما أثبت عن ط. والمفصل: ٣٣٦، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ٥٧.

(١٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٥) في ط: «الكلام».

(١٦) بعدها في د: «كرحا».

(١٧) سقط من ط: «في».

(١٨) سقط في الأصل. ط. وأثبته عن د.

ضاهاها [كعندها][1] دون غيْرِها، لأنَّها امْتَزَجَتْ حتى صارَتْ كأنَّها من بِنْيَةِ الكلمةِ، ولذلك يَعْسُرُ إثْباتُ الانْفصالِ فيها، وتحقيقُه هو أنَّ التنوين حَرْفٌ من حروفِ المعاني، فكانت كلمةً برأسِها، فإذا أُبْدِلَ منه الألفُ كان في حُكْمِه، فوَجَبَ أنْ يُحْكَمَ بأنَّه ليس من بِنْيَةِ الكلمة التي هو فيها، وليس ذلك بمَثابَةِ / الألفِ المنفصلةِ عن السببِ في غَيْرِه، ألا تَرى أنَّه لا يَحْسُنُ أنْ يُقالَ: «منْ هؤلاء» فَيُعْتَدَّ بالكسرةِ ٢٧٣ب التي في «منْ»، لأنَّه ليس بينهما ما يَجْعَلُهما كالكلمةِ الواحدةِ، لأنَّ «منْ» كلمةٌ تَسْتَقِلُّ بنَفْسِها، و«هؤلاءِ» كلمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ أيْضاً، فلم تكُنْ[2] بمثابةِ الألفِ في «زيداً» ولا بمنزلةِ الألفِ في[3] «عندها».

ثمَّ مَثَّل بقوله: «رأيتُ زيداً» في المنفصلةِ و«مررْتُ ببابه» في الكسرةِ[4] العارضةِ، ويعني[5] بالعارضِ ما كان مجيئُه في الكلمةِ لأمْرٍ في بَعْضِ أَحْوالِه، كحركةِ الإعْرابِ في قولك[6]: «في بابه»، ألاَ تَرى أنَّها[7] لا تَلْزَمُ، لأنَّكَ تقولُ: «أعْجَبَني بابُه»، بخلافِ الكسرةِ في نَحْوِ[8]: عالِمٍ، فإنَّها لا تَنْفَكُّ، ولذلك كان السَّبَبُ أقْوَى من هذا[9] إلاَّ في الرَّاءِ في نَحْوِ «بأنْصارٍ» وشِبْهِهِ لعلَّةٍ في الراءِ على ماسيأتي في فَصْلِها المخْتَصِّ بها.

قولُه: «والألفُ في الآخِرِ لا يَخْلُو»، إلى آخره.

قال الشيخُ: هذا الفَصْلُ حاصِلُه راجعٌ إلى أنَّ الألِفَ في الاسْمِ إذا كانت لاماً ثالثةً عن[10] واوٍ لا[11] تُؤَثِّرُ فيها الأسْبابُ المذكورةُ دون ما سِوَاها من اللاَّمات، ألاَ تَرى أنَّ نَحْوَ قولك: «رِضَا» لا يُمَالُ؟ وأمَّا ما سِوَى ذلك فهو مُمَالٌ لقيامِ سبَبِ الإمالةِ، فالأفْعالُ الثلاثيَّةُ كُلُّها مُمَالةٌ لقيامِ سببِ

---

(١) سقط في الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «فليست» مكان «فلم تكن».

(٣) سقط من ط: «زيداً ولا بمنزلة الألف في»، خطأ.

(٤) في د: «المكسورة»، تحريف.

(٥) في د: «يعني».

(٦) في ط: «قوله».

(٧) في الأصل: «أنه»، تحريف. وما أثبت عن د. ط.

(٨) سقط من د: «نحو».

(٩) في حاشية د: قوله: «كان ذلك السبب أقوى» يعني الكسرة الأصلية، «من هذا» يعني من الكسرة العارضة، وقبله قال: ويعمل السبب إذا كان عارضاً كما يعمل إذا كان أصلياً». ق: ١٩٩ب. وقوله: «قال» يعني ابن الحاجب.

(١٠) في ط: «ثالثة منقلبة عن...».

(١١) في الأصل. ط: «ولا»، تحريف. وما أثبت عن د.

الإمالةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ في «دَعَا» وشِبْهِهِ: دَعِي كما تقدَّمَ، وكذلك الأَسْماءُ إذا لم توجَدْ هذه الشرائطُ المذكورَةُ في المَنْعِ مُمَالَةٌ أَيْضاً، كقولك: رَحِي، لأَنَّك تقولُ: رَحَيَان، و«مُصْطَفِي» لأَنَّك تقولُ: مُصْطَفَيَان، ولم يُمَلْ «عَصَا» لأَنَّه لا يُقَالُ فيه: عَصَيَان، [بل «عَصَوان»][1]، فلم يكُنْ فيه سبَبُ الإمالةِ.

بَقِيَ أَنْ يُقالَ: لِمَ[2] لمْ يُمَلْ نَحْوُ «رِضا» وسبَبُ الإمالةِ قائمٌ، وهو الذي احْتاجَ الى الفَصْلِ لأَجْلِه، وإلاَّ فهو في غُنْيَةٍ عن جميع الفصل؟

وجوابُه أَنَّ[3] انْقِلابَها عن الواو مناسبٌ للتفخيم، فلم يُؤَثِّرْ فيه السَّبَبُ الخارجُ عنه[4]، وأَثَّرَ إذا كانت هي في نَفْسِها تَنْقَلِبُ ياءً لقُرْبِ السَّبَبِ منها، لأَنَّه فيها، فلا يَلْزَمُ من تأثيرِ الأَقْرَبِ [وهو كسرةٌ][5] تأْثيرُ الأَبْعَدِ، [وهي كسرةُ الياء في «رضِيْتُ» لأن هذا فعلٌ، و«رِضا» اسمٌ، والكسرةُ لا تَغْلِبُ][6]، فمِنْ أَجْلِ ذلك أُميلَ «دَعِي» ولم يُمَلْ «رِضَا»، لأَنَّها في «دَعا» تَنْقَلِبُ ياءً وفي «رِضا» لا تَنْقَلِبُ ياءً، فغُلِّبَ ما فيها من مناسَبَةِ التفخيمِ على ما ذُكِرَ.

ثمَّ أَوْرَدَ اعْتِراضاً على الأَلِفِ الثالثةِ في الأَسماءِ عن الواوِ، وهو قولُهم: «العُلِي» مُمَالاً، وأَجابَ بأَنَّ فيه من السَّبَبِ مِثْلَ ما في «دَعَا»، لأَنَّه جَمْعُ الفُعْلَى[7] المنقلبةِ فيه الواوُ ياءً، فصارتْ كأَنَّها ياءٌ، كما في «دَعا»، بل هو أَظْهَرُ/ .

ثمَّ ذَكَرَ الأَلِفَ التي هي عَيْنٌ وأَنَّها لا يُمالُ منها من الأَفْعالِ إلاَّ ما كان في فِعْلٍ يُقالُ فيه: فَعِلْتُ، فدَخَلَ فيه بابُ «مال» وبابُ «خافَ» لأَنَّهما جميعاً عند اتِّصالِ ضميرِ الفاعِلِ به يُقالُ فيه: فَعِلْتُ، كقولك: مِلْتُ و«خِفْتُ»، هذا مذهبُه، فأَمَّا مَنْ لا يرى أن نحو «بِعْتُ» عند هذا الاتِّصال يُنْقَلُ إلى هذا البناء فلا يُقَيِّدُ الإمالةَ بما ذَكَرَه، لبقاءِ بابِ «باعَ»[8] غَيْرَ مذكورٍ، وهو مُمَالٌ[9]، فيَحْتاجُ

(١) سقط في الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من ط: «لمَ»، خطأ.

(٣) سقط من ط: «أن»، خطأ.

(٤) بعدها في ط: «نحو رضا».

(٥) سقط في الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) سقط في الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في ط: «العلى»، تحريف. وفي د: «الفعلى».

(٨) بعدها في د: «وهاب».

(٩) انظر التكملة: ٢٢٦.

أَنْ يقولَ: إنْ كان من ذواتِ الياءِ أَوْ يُقال فيه: فَعِلْتُ، ولذلك وقَعَ هذا الفَصْلُ مُعَلَّماً عليه في كثيرِ من النُّسَخِ، وجُعِلَ مَوْضِعَه «والمتوسِّطةُ[1] إنْ كانت ياءً أُمِيْلَتْ»[2]، فدَخَل فيه[3] بابُ «باعَ»، وإنْ كانَتْ واواً أُمِيلَتْ أَيضاً إنْ كان يُقالُ فيه: فَعِلْتُ، فدَخَلَ فيه بابُ «خافَ»، وخَرَجَ في الفصلَيْنِ جميعاً عن الإمالةِ ما كان مِن الأسماء من ذوات الواو على أيِّ حالٍ كان، وما كان من الأفعال من ذوات الواوِ مِمَّا لا يُقالُ فيه: فَعِلْتُ، نَحْوُ: جَالَ وحَالَ.

وقال[4]: فإنْ قِيلَ: فالسببُ في الأخيرةِ في نَحْوِ[5] «دعا» و«غزَا» كَوْنُها تَصيرُ ياءً عند بناءِ «فُعِلَ» كقولك: «غُزِيَ» و«دُعِيَ»[6] فلِمَ لا يكونُ مِثْلُ ذلك سبباً في نَحْوِ: «جالَ» و«حالَ» [و«قالَ»][7]، لأنك تقولُ: جِيْلَ وحِيْلَ وقِيْلَ؟

فالجوابُ فيه من ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُها: أَنَّ انْقلابَ الياءِ في «دُعِيَ» ياءً لكسرةٍ[8] لازمةٍ في أَصْلِ بنائه، والكسرةُ في نَحْوِ: «قِيْلَ» عارضةٌ[9] ليستْ في أَصْلِ البناءِ، فكانت الياءُ بعدها عارضةً.

والثاني: أَنَّ الياءَ في «دُعِيَ» مُحَرَّكَةٌ قَوِيَتْ بالحركةِ، فظَهَرَ أَمْرُها، والياءُ في نَحْوِ «قِيْلَ» مَيِّتَةٌ ساكنةٌ، فلا يَلْزَمُ من اعْتبارِ ما قَوِيَ اعتبارُ ما ضَعُفَ.

والثالثُ: أَنَّ بابَ «دُعِيَ» لا يجوزُ فيه تغييرُ الياءِ عن حالها ولا الكسرةِ التي قبلها بخلافِ بابِ «قِيْلَ»، فإنَّ الكسرةَ يجوزُ أَنْ تُشَمَّ ضَمّاً وأَنْ تَبْقى ضمَّةً على أَصْلِها، وتَبْقى الواوُ واواً، فلا يَلْزَمُ من اعتبارِ ياءٍ لا تُغَيَّرُ ولا تزولُ[10] عن يائيَّتِها[11] اعتبارُ ياءٍ مُعَرَّضةٍ هي وسبَبُها جميعاً للزَّوالِ.

---

(١) في ط: «موضعه، فصل قوله: والمتوسطة».

(٢) في المفصل: ٣٦٦ «والمتوسطة إن كانت في فعْلٍ يقال فيه: فَعِلْتُ كطاب وخاف أُميلت».

(٣) في ط: «أميلت، قال الشيخ: ويدخل».

(٤) أي: ابن الحاجب.

(٥) سقط من د: «نحو».

(٦) انظر التكملة: ٢٢٣، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٢.

(٧) سقط في الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) في ط: «ياء بالكسرة»، تحريف.

(٩) في د: «في نحو قيل، لأن أصله قُوِلَ وجِيْلَ عارضة..».

(١٠) سقط من د. ط: «ولا تزول».

(١١) في الأصل: «بابها»، وفي ط: «يائها». وما أثبت عن د.

فظَهَرَ الفَرْقُ بين البابَيْنِ من ثلاثة أَوْجُهٍ ، والفَرْقُ بين ما كان من الأَسـماءِ على فَعِلٍ ومن[1] الأَفْعالِ على «فَعِلَ» أنَّ الكسرةَ في الفعلِ تظهَرُ، فقَوِيَ أَمْرُها لظهورِها[2] فناسبَت الإمالةَ ، وهي في الاسْمِ لا تظهَرُ أبداً ، إذْ لا يُتَصَرَّفُ فيه كما يُتَصَرَّفُ في الفعلِ ، فلم يَلْزَمْ من إمالةِ الفعلِ إمالةُ الاسْمِ / لذلك . ٢٧٤ب

ثمَّ ذكَرَ سبباً آخَرَ[3] من أسبابِ الإمالةِ لم يَتقدَّمْ[4] ذِكْرُه ، وهو سبَبٌ ضعيفٌ ، ولذلك لـم يَعْتَـدَّ به إلاَّ بعْضُ المُمِيلين ، وهو الإمالةُ للإمالةِ[5] ، لأنَّهـا ليست كسرةً مُحَقَّقةً ولا ياءً ، فـلا يَـلْزَمُ[6] من اعتبار الكسرةِ والياءِ في مناسَبَتِهما للإمالةِ اعتبارُ ما نُحِيَ[7] به نَحْوُهما[8] .

ثمَّ ذَكَرَ الموانعَ للإمالةِ ، وبيَّن حروفَ الاسْتِعْلاءِ ، وهي سبعةُ أَحْرُفٍ على ما ذَكَرَ ، وإنَّما منعَـتْ هذه لأنَّها يَسْتَعْلِي عند النُّطْقِ بها اللسانُ إلى الحَنَكِ الأَعْلـى ، والإمالـةُ انْخِفـاضٌ ، فكُـرِه الجَمْـعُ بـين هذين الأَمْرَيْنِ من[9] الاسْتِعْلاءِ والانْخِفاضِ .

ثـمَّ ذَكَـرَ أنَّ[10] بـابَ «رَمَـى» و«بـاعَ» مُسْـتَثْنىً ، فيُمـالُ «طـابَ»[11] و«خـافَ» و«صَغَى»[12] و«طَغى» ، وإنْ كان هذا المانعُ قائماً [لبيانِ الأَصْلِ][13] والفَرْقُ بينه وبين غَيْرِه أنَّ السبَبَ في هذا البابِ قويٌّ ، وهو إمَّا ياءٌ في الألفِ المُمالةِ نَفْسِها ، وإمَّا كسرةٌ[14] عليها بخِلافِ غَيْرِها ، فإنَّ

---

(١) في د : «وبين» .

(٢) بعدها في د : «في خفت» .

(٣) سقط من ط : «آخر» .

(٤) في د : «يقدم» .

(٥) فسرها الرضي بأنها الإمالة للفواصل ، وقسمها الى ضربين ، انظر شرحه للشافية : ٣/ ١٣-١٤ ، وانظر الكشف : ١/ ١٩١ .

(٦) في ط : «ويلزم» مكان «فلا يلزم» ، تحريف .

(٧) في ط : «تجيء» ، تحريف .

(٨) نقل الجاربردي قول ابن الحاجب من «لم يعتد» الى «نحوهما» في شرحه للشافية : ٣٧٧ .

(٩) في ط : «أي» .

(١٠) سقط من ط : «أن» ، خطأ .

(١١) في ط : «طلب» ، تحريف .

(١٢) «صغا يَصْغُو ويَصْغِي صُغُوّاً أي : مال» ، الصحاح (صغا) .

(١٣) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(١٤) في ط : «الكسرة» .

السببَ إنَّما يكونُ قبلها أوْ بعدها، فلا يَلْزَمُ من اعتبارِ هذا المانعِ في الموضعِ الذي كان السبَبُ فيه ضعيفاً[1] لبُعْدِه اعتبارُه[2] في الموضعِ الذي كان السببُ فيه قوياً لقُرْبِه.

ثمَّ مَثَّلَ[3] بوقُوعِ ذلك قَبْلَها وبَعْدَها، ثمَّ جَعَلَ ما بعدها بحَرْفٍ، أوْ بحَرْفَيْن مِثْلَه إذا وَلِيَها، ثمَّ ذَكَرَ أنَّه إذا كان قبلها كذلك لم يكُنْ مانعاً عند الأكْثَرِ، والفَرْقُ بينهما أنَّها إذا كانت قبلها كان ذلك اسْتِفالاً[4] بعد اسْتِعْلاءٍ، وإذا كانت بعدها وأُميلَتْ كان اسْتِعْلاءً بعد اسْتِفالٍ[5]، والاسْتِفالُ بعد الاسْتِعْلاءِ سَهْلٌ، بخلافِ الاسْتِعْلاءِ بعد الاسْتِفالِ[6]، ولذلك اعْتُبِرَتْ وإنْ بَعُدَتْ بَعْدَها، ولم تُعْتَبَرْ إذا بَعُدَتْ قبلها، فأمَّا مَنْ سَوَّى بينهما فلا إشْكالَ، قال سيبويه: «سَمِعْناهم يقولون: أرادَ أنْ يَضْرِبَها زيدٌ[7]» إلى آخره.

قولُه[8]: «فَتَحوا»، أي: لم يُميلوا، وهذا إنَّما يكونُ على مَنْ يُجْري الألفَ المنفصلةَ مُجْرَى المتَّصلة، فيُجْري المانعَ المنفصلَ أيضاً مُجْرَى المتَّصِلِ، وليس باللغةِ الفصيحةِ، واللغةُ الفصيحةُ أنَّ الإمالةَ في الرَّحَى جيِّدةٌ سَوَاءٌ وقَعَ بعدها حَرْفُ استِعْلاءٍ[9] أوْ لم يَقَعْ، وكذلك / «مرَرْتُ بمالِ قاسِمٍ» ٢٧٥أ و«بمالِ مَلِقٍ»[10]، فلم تَجِئ [الإمالةُ][11] في مِثْلِ ذلك إلاَّ ما كانت فيه الإمالةُ ضعيفةً لانْفصالِ الألِفِ أوْ لعُروضِ الكسرةِ، فانْفِصالُ الألِفِ مِثْلُ «يَضْرِبُها قَبْلُ»، والكسرةُ العارضةُ مِثْلُ «مررْتُ بمالِ قاسِمٍ».

---

(١) اضطربت العبارة في ط فجاءت على النحو التالي «فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب إنما يكون قبلها أو بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا المانع الذي كان السبب فيه ضعيفاً».

(٢) في ط: «واعتباره»، تحريف.

(٣) في الأصل: «مثله»، وما أثبت عن د. ط.

(٤) في ط: «استثقالاً»، تحريف.

(٥) في ط: «استثقال»، تحريف.

(٦) في ط: «والاستثقال»، تحريف.

(٧) الكتاب: ٤/ ١٣١.

(٨) أي سيبويه، قال: «وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيدٌ، ويقولون: أرادَ أنْ يضربَها قبلُ، فنصبوا للقاف وأخواتها»، الكتاب: ٤/ ١٣١.

(٩) في ط: «الاستعلاء».

(١٠) «رجل مَلِقٌ: يعطي بلسانه ما ليس في قلبه» اللسان (ملق).

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قولُه: «والرَّاءُ غَيْرُ المكسورةِ تَمْنَعُ مَنْعَ[1] المُسْتَعْلِيَةِ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: للراءِ حُكْمٌ في الإمالةِ ومَنْعِها ليس لغَيْرِها من الحروفِ، وسَبَبُه ما[2] فيها من التكريرِ، فإذا وَلِيَت الألفَ وهي غَيْرُ مكسورةٍ صارتْ كأنها بفَتْحتَيْنِ[3] أَوْ ضَمَّتَيْنِ، فلم يَقْوَ سَبَبُ الإمالةِ فيها بخلافِ غَيْرِها من الحروفِ، فلذلك لم يُمَلْ «راشد» و«حمار» وأُمِيلَ عالمٌ، وإذا وَلِيَتْها مكسورةً ولا[4] يكونُ ذلك إلاَّ بَعْدَها كان لها من الأَثَرِ ما ليس لغَيْرِها من الأسبابِ لأَنَّها تَصِيرُ ككسرتَيْنِ اجْتَمعَتا، والواحدةُ كانت سبباً في مِثْلِ عالمٍ، فيَقْوَى السَبَبُ فيها، فَمِنْ ثَمَّةَ لم يُؤَثِّرْ فيها الموانعُ في غَيْرِها، فلذلك أُمِيلَ طاردٌ وغارمٌ ولم يُمَلْ نَحْوُ: خالد [لعَدَمِ الرَّاءِ المكسورةِ بعد ألفِ خالدٍ][5]، وكذلك إذا كان مَوْضِعَ حَرْفِ الاسْتِعْلاءِ قبلها[6] راءٌ، فإنَّ الرَّاءَ تَغْلِبُ الألفَ[7] كما غَلَبَت[8] المُسْتَعْلِيَةَ، لأَنَّها إذا انْفَتَحَتْ قبلها[9] فإنَّما[10] صارت مِثْلَ المُسْتَعْلِيَةِ بما ذَكَرْناه من التكريرِ، فإذا غَلَبَت المكسورةُ المُسْتَعْلِيَةَ فلأَنْ تَغْلِبَها أَجْدَرُ لأَنَّ الراءَ المكسورةَ كأَنَّها بكَسْرَتَيْنِ، والمفتوحةَ قبلها كأَنَّها بفتحتَيْنِ، وقد كانت الكسرةُ الواحدةُ تَغْلِبُ الفتحةَ الواحدةَ، فغَلَبَت الكَسْرتان أيضاً الفتحتَيْنِ.

«تقولُ: «مِنْ قرارِك»، وقُرِئَ «كانَتْ[11] قَوارِير» [12]».

تمثيلُه[13] بقوله: «من قرارِك» ظاهِرُ الاستقامةِ، وأَمَّا تمثيلُه بقوله: «كانت قواريرَ» فمُلْبِسٌ، لأَنَّ

---

(١) عبارة الزمخشري: «والراء غير المكسورة إذا وليت الألف منعت منع» المفصل: ٣٣٧.

(٢) في د: «بما».

(٣) رسمت في ط: «بفتحتج»، تحريف.

(٤) في ط: «فلا».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) أي قبل الألف.

(٧) في الأصل. ط: «فإنها تغلبها»، وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٨) في د: «تغلب».

(٩) في د: «انفتحت ماقبلها»، مقحمة.

(١٠) في ط: «فإنها».

(١١) في الأصل. د: «من»، تحريف.

(١٢) الإنسان: ٧٦/ ١٥، وسلفت الآية ق: ٢٥ب، وانظر التكملة: ٢٢٨.

(١٣) في ط: «يمثله»، تحريف.

الغَرَضَ ههنا بيانُ أنَّ الرَّاءَ المكسورةَ تَغْلبُ غَيْرَ المكسورةِ، وفي نَحْـوِ «قَوَارِيـرِ» ليـس ثمَّـةَ راءٌ مفتوحـةٌ غَلَبَتْها المكسـورَةُ، ولا يُمْكِـنُ أَنْ يُقـالَ: إنَّ التمثيـلَ لغَلَبَـةِ[1] [الـراءِ][2] المكسـورةِ حَـرْفَ الاسْتِعْلاءِ، [وهو القافُ في «قوارير»][3]، فإنَّ ذلك قد تقدَّمَ قبله حُكْماً ومثالاً، وشَرَعَ في حُكْمِ غَـيْرِه، فـلا وَجْـهَ لذكْرِ ذلك فيه، والظاهِرُ أَنَّه أرادَ التمثيلَ بغَلَبَةِ الرَّاءِ المكسـورةِ الـرَّاءَ[4] المفتوحـةَ في آخـرِ الكلمـةِ علـى اللُّغةِ الضعيفةِ في أنَّها وإنْ بَعُدَتْ بَعْدَ الألفِ[5] اعْتُبِرَتْ سبباً ومانعاً على / ما تُعْتَبَرُ فيـه إذا[6] قَرُبَـتْ، فَيَصِحُّ التمَسُّكُ[7] حينَئذٍ على ذلك. ٢٧٥ب

ثمَّ بَيَّـنَ أنَّ الـرَّاءَ إذا بَعُـدَتْ بعـد الألـفِ لـم تُؤَثِّـر في سبَبٍ ولا مَنْـعٍ عنـد الأَكْثَرِ، لأَنَّهـا ليسَـتْ كحروفِ الاسْتِعْلاءِ، وإنَّما هي مُجْراةٌ مُجْرَاها لِمَا ذَكَرْناه، فلا يَـلْزَمُ مـن اعتبـارِ المُسْتَعْلِيَةِ مانعـةً لِمَـا ذَكَرْناه[8] وإنْ بَعُدَتْ اعتبارُها[9] هي إذا بَعُدَتْ، فاللُّغـةُ الجَيِّـدةُ إمالـةُ كـافِرٍ دون قـادِرٍ[10]، والأُخـرى بالعَكْسِ[11] منها نظراً إلى اعتبارِ الرَّاءِ عند البُعْدِ[12] سبباً ومانعاً أَوْ إلغاؤُها[13].

قالَ: «ومِمَّا شَذَّ[14] عن القياس قولُهم: «الحَجَّاجُ والناسُ» مُمَالَيْنِ».

يَعْني في حالِ الرفْعِ، لأَنَّهما حينَئذٍ، لا سبَبَ من أَسبابِ الإمالةِ فيهما، فإمالَتُهما علـى خـلافِ

---

(١) في ط: «لغلبته»، تحريف.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في ط: «والراء»، تحريف.

(٥) في د: «بعدها»، وسقط من ط: «بعد الألف».

(٦) في ط: «وإذا»، تحريف.

(٧) في ط: «التمثيل».

(٨) سقط من ط من قوله: «فلا يلزم» إلى «ذكرناه»، خطأ.

(٩) في د: «اعتبار الراء» مكان «اعتبارها».

(١٠) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١٣٧، والسيرافي: ٣٤٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٣.

(١١) أي واللغة الأخرى بالعكس، وهي فتح «كافر» وإمالة «قادر»، انظر الكتاب: ٤/ ١٣٧-١٣٨، والسيرافي: ٣٤٥.

(١٢) في ط: «البعيد»، تحريف.

(١٣) في ط: «إلغاؤهما»، تحريف.

(١٤) في المفصل: ٣٣٧ «وقد شذ».

القياسِ[1]، لانْتِفاءِ السبَبِ، وكذلك إِمالةُ مالٍ وبابٍ، لأَنَّهما من ذواتِ الواوِ، والثلاثيُّ المعتَلُّ العَيْنِ من ذواتِ الواوِ لا يُمَالُ، لأَنَّه لا سبَبَ للإِمالةِ فيه، وأَمَّا إِمالةُ «غـابَ» [مـن الغَيْـب][2] فليـس بشـاذٍّ، لأَنَّه من ذواتِ الياءِ، وهما[3] من ذواتِ الواوِ، فسبَبُ الإِمالةِ فيه من غَيْرِ مانعٍ، ولا سبَبَ للإِمالـةِ في مال وباب.

«وقالوا: العَشَا[4] والمَكا[5] والكِبَا[6]» فأمالوا، وهو أَيضاً شـاذٌّ لأَنَّ الأَخيرةَ مـن ذواتِ الـواو لا تُمَالُ، ولا تُؤَثِّرُ في إِمالَتِها كسرةٌ على ما تقدَّمَ، فلذلك كان إِمالةُ ذلك شاذّاً، وكذلك كان قياسُ الرِّبَا أَنْ لا يُمَالَ[7]، ولذلك أَوْرَدَه اعْتِراضاً، وأَجابَ بأَنَّ السبَبَ لَمَّا كان قوياً أَثَّرَ، وهو كَوْنُهـا كسـرةً علـى الراءِ، فهو الذي حَسَّنَ منه كونُه خارجاً عن[8] القياسِ المذكورِ.

«وقد أَمالَ قومٌ «جادّ» و«جوادّ» نظراً إِلى الأَصْلِ».

[وهو جادِدٌ وجَوَادِدُ][9]، قال[10]: وكان ينبغي أَنْ يكونَ عنـد[11] ذِكْرِ تفصيـلِ الكسـرةِ لَمَّا ذَكَرَ

---

(١) يمال «الحجاج» إن كان علماً على الشذوذ، وإن كان صفة فلا يمـال، وإمالـة «النـاس» مكسـوراً ليسـت شـاذة، انظر الكتاب: ٤/ ١٢٧-١٢٨، والمقتضب: ٣/ ٥١، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩، وانظر إمالة «الناس» عند القراء في شرح اللمع لابن بَرْهان: ٧٤٥-٧٤٦، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في ط: «ذوات الياء، فإمالته كإمالة ناب، وقد وقع ههنا مال وناب ولا وجه له معهما لأنه من ذوات الياء وهما..».

(٤) العَشَا بالفتح والقصر: مصدر الأعشى، وهو الذي يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل وألفـه منقلبـة عـن واو. انظر الصحاح (عشا) والسيرافي: ٣٢٥.

(٥) المكا بالفتح والقصر: جُحْر الثعلب والأرنب، وهو من الواو لقولهم: مِكْـو، انظر الصحـاح (مكـا)، وشـرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٦٣.

(٦) الكبا مكسوراً مقصوراً: الكُناسة، وهو من الواو لقولهم: كَبَوْتُ. انظر الصحـاح (كبـا)، والسـيرافي: ٣٢٥-٣٢٧، والمخصص: ١٥/ ١٣٧.

(٧) جاءت كلمة «الربا» بالواو والياء، وأمالها حمزة والكسائي حيث وقعـت، انظر الصحـاح (ربـا)، والكشـف: ١/ ١٩٠.

(٨) في ط: «على»، تحريف.

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) أي ابن الحاجب.

(١١) في ط: «يكون هذا الكلام عند».

أنَّها تُعتَبَرُ عارضـةً وأصليَّةً، لأنَّ هـذا الفَصْلَ في أنَّها تُعتَبَرُ مُقَـدَّرةً كما تُعتَبرُ ملفوظاً بها مُحَقَّقةً، والفصيحُ تَرْكُ اعتبارِها، وإنْ كان السكونُ عارِضاً، لأنَّه وإنْ كان عارضاً في التقديرِ فقد صارَ لازماً في اللَّفْظِ، بخِلافِ سكونِ الوَقْفِ العارِضِ في نَحْوِ: هذا ماشْ فإنَّه ليس بلازمٍ، فلا يَلْزَمُ من إلْغاءِ ذلك السبَبِ الذي زالَ زَوَالاً لا يَرْجِعُ إليه إلْغاءُ هذا السبَبِ الذي زالَ زَوَالاً يَرْجِعُ[1] إليه غالباً، فمِنْ ههنا ضَعُفَ اعتبارُ السبَبِ في جادٍّ[2]، فإنَّ أصْلَه جادِدٌ[3]، وقَوِيَ اعتبارُه في ماشٍ / في الوَقْفِ، وإنَّما شَبَّهَه به لاجْتِماعِهما جميعاً في أصْلِ العُروض. ٢٧٦أ

قولُه: «وقد أُمِيلَ ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[4]»، إلى آخره.

قال الشيخ: ذَكَرَ في هذا الفَصْلِ سبباً آخَرَ من أسبابِ الإمالةِ التي لم يَذْكُرْها[5] مع الأسبابِ المتقدِّمةِ، وقد تقدَّم عُذْرُه في ذلك، فكان يَنْبغي أنْ يكونَ ذلك يَلِي الفَصْلَ المُشْتَمِلَ على الإمالةِ لأجْلِ الإمالةِ، لأنَّهما سببان لم يَذْكُرْهما أوَّلاً، وهما من الأسبابِ، فإذا لم يَذْكُرْهما مع الأسبابِ لعُذْرٍ ذَكَرْناه، [وهو تَشَاكُلُها لـ «جَلاَّها»][6] كان الأولى أنْ يَذْكُرَهما مُجْتَمِعَيْن، لأنَّهما من جِنْسٍ واحدٍ، فلا وَجْهَ للتفرقةِ بينهما، وقد ذَكَرْنا أنَّه من الأسبابِ القويَّةِ، وليس كالإمالةِ لأجْلِ الإمالةِ في الضَّعْفِ على ماتقدَّمَ.

قولُه: «وقد أمالوا الفتحةَ» إلى آخره.

لم تُمَلِ الفتحةُ إلاَّ مع الرَّاءِ مكسورَةً بعدها لِمَا في إمالتِها من الكُلْفَةِ، فلم يَقْوَ عليها إلاَّ الرَّاءُ المكسورَةُ لِمَا ذَكَرْناه من تقديرِ كسرتَيْنِ بخلافِ غَيْرِها من الحروفِ وبخلافِ ما بعده أَلِفٌ من الفَتحاتِ، فإنَّه يَعتَمِدُ عليها فيزولُ ما في النَّحْوِ بها إلى الكَسْرَةِ من الكُلْفَةِ، وذلك معلومٌ عند النُّطقِ.

---

(١) في الأصل. ط: «زوالا لا يرجع»، مقحمة. وما أثبت عن د.

(٢) الأفصح أن لا يمال «جادّ»، وأجاز قوم إمالته، انظر الكتاب: ٤/ ١٣٢، والسيرافي: ٣٣٤، والحلبيات: ٥٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٧.

(٣) بعدها في د: «كخاف أصله خَوِف».

(٤) الشمس: ٩١/ ١، وانظر ماسلف ق: ٢٧٣أ.

(٥) في ط: «تذكر».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«والحروف لا تُمَالُ» لأنَّ أَلفاتِها لا أَصْلَ لها في الياءِ حتى تُطْلَبَ مجانَستُها بالإمالةِ وقلَّةِ[1] تصَرُّفِهم فيها، والإمالةُ من بابِ التصرُّفِ، فأَمَّا إذا سُمِّيَ بها فتَصيرُ من قَبيلِ الأَسماءِ، فإنْ كان فيها سَبَبُ الإمالة اعْتُبِرَ، وإلاَّ فلا، فلذلك يُمَالُ «حتَّى» إذا سُمِّيَ به، ولا[2] يُمَالُ «على»[3] ونَحْوُها إذا سُمِّيَ بها، لأَنَّكَ لو سمَّيْتَ بـ«حتّى» وثَنَّيْتَه لقلت: حَتَّيَان، ولو سمَّيْتَ بـ«على» لقلت: عَلَوان، [وكذلك «إلى»، لأَنَّك تقولُ في تَثْنِيَته: إلَوَان، وفي جَمْعِه: إلَوَات][4].

وأَمَّا إمالَتُهم «بَلى» و«لا» في «إمَّالا» و«يا» في النداءِ فلمَا في ذلك من[5] التضَمُّنِ للجملةِ المتضَمِّنَةِ للفعلِ أَوْ للاسْمِ أَوْ الاسمَيْنِ[6]، فصارَ كأَنَّه فِعْلٌ أَو اسْمٌ لإغنائها عن ذلك.

«والأَسماءُ غَيْرُ المتمكِّنةِ يُمَالُ المستَقِلُّ منها بنفسه» إلى آخره.

حُكْمُها حُكْمُ الحروفِ لِمَا ذَكَرناه، وإنَّما أُمِيلَ المستَقِلُّ منها من الجهةِ التي أُميلَ بها[7] «بلى» ونَحْوُها، فلذلك أَمالوا [«ذا»][8] و«أَنَّى» و«متى»، ولم يميلوا «إذا» ونَحْوَها، والأَفْعالُ غَيْرُ المَتَصرِّفةِ ليس منها ما يَقْبَلُ الإمالةَ إلاَّ «عسى»، لأَنَّ بَقِيَّتَها لا أَلفَ فيها، وإنَّما أُميلَتْ مع عَدَمِ التصرُّفِ / لِمَا تحقَّقَ من قولِهم: عَسَيْتُ وعَسَينا[9]، فلمَّا كانت تصيرُ إلى الياءِ عند اتِّصالِ هذه الضمائرِ صارَتْ كالمتصَرِّفِ[10] في ظهورِ الياءِ فيه، فأُميلَتْ لذلك، ولذلك قال المَبَرِّدُ: «وإمالَةُ «عسَى» جَيِّدةٌ»[11].

٢٧٦ب

(١) في ط: «ولقلة».

(٢) في د: «لا».

(٣) بعدها في د: «وبلى وحتى».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في د: «في»، تحريف.

(٦) في د: «للاسمين».

(٧) في د: «به»، تحريف.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) في د: «وعسيا».

(١٠) في ط: «كالمتصرفة».

(١١) المقتضب: ٣/ ٥٣، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨، وشرحها للجاربردي: ٣٨٦.

«ومن أَصنافِ المشْتَرَكِ الوَقْفُ تَشْتَرِكُ فيه الأَضْرُبُ الثلاثةُ، وفيه أَربَعُ لغاتٍ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منها يَصِحُّ الوَقْفُ عليه، [تقولُ في الاسْم: «هذا زيدٌ»، وفي الفعلِ: «زيدٌ يَضْرِبُ»، وفي الحرفِ: «جَيْر» و«إن»][1].

قالَ: «وفيه أَربَعُ لغاتٍ».

وليس يَعْني أَنَّ الأَربَعَ تجتَمِعُ، لأَنَّ منها ما يُضادُّ بَعْضُه بعضاً، كالإِسْكانِ والرَّوْمِ، [وكالرَوْمِ][2] والإِشْمامِ، وإِنَّما أَرادَ بيانَ ما يكونُ لأَجْلِ الوَقْفِ، وإِن اخْتَلَفَتْ مَحَالُّه[3]، وعلى ذلك كان ينبغي أَنْ لا يَقْتَصِرَ على أَرْبَعٍ، إِذْ من جُمْلَةِ أَحكامِ الوَقْفِ الإِبْدالُ في مِثْلِ «رأَيْتُ زيداً»، وفي مِثْلِ «رحمة»، وفي مِثْلِ[4] «هذا الكَلَوْ»[5]، ونَقْلُ الحركةِ إِلى ماقبلها في مِثْلِ «هذا البَكُرْ»، والحَذْفُ في مِثْلِ القاضِ والدَّاعِ، وإِلْحاقُ هاءِ السَّكْتِ، وكُلُّ ذلك قد ذَكَره في أَثناءِ فصولِ[6] الصِّنْفِ، فلا وَجْهَ لتَخْصيصِه أَرْبعاً[7] منها، فإِنْ خصَّها[8] لشُهْرَتِها فالتضعيفُ ليس مِثْلَ الباقي في الشُّهْرَةِ، فلو أَسْقَطَ التضعيفَ أَيضاً وذَكَرَه في أَثناءِ الفصولِ لكان لتخصيصِ الثلاثةِ وَجْهٌ[9].

وقولُه: «الإِسكانُ الصريحُ».

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في ط: «مماله»، تحريف.

(٤) في د: «ومثل».

(٥) أبدلت الهمزة في «الكلأ» حرفاً من جنس حركتها، وهي الضمة هنا لأن الهمزة وقعت آخراً وقبلها فتحة، وهذا إحدى لغات الوقف عند من يحققون الهمزة في الوصل، وهم أكثر العرب إلا أهل الحجاز، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٩، والسيرافي: ٤٣١-٤٣٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١١-٣١٣، وشرحها للجاربردي: ٢٨٦.

(٦) في د: «أثناء أصناف فصول».

(٧) في ط: «لتخصيصه بذكر أربعة».

(٨) في د: «خصصها».

(٩) في ط: «لثلاثة أوجه»، تحريف.

احْتِرَازٌ[1] بالصريحِ عن[2] الرَّومِ والإِشْمامِ، فإنَّ الرَّوْمَ تبْعيضٌ[3] للحركةِ، فتَقْرُبُ من الإِسكان، والإِشْمامُ ضَمُّ الشَّفَتَيْن بعد الإِسْكان[4]، فاحْتَرزَ بالصريحِ عنهما[5]، أي ليس معه بَعْضُ حركةٍ ولا ضَمُّ شَفَتَيْنِ بعد الإِسْكان، فهو مضادٌّ للإِسْكانِ الصريحِ وللرَّوْمِ، أَمَّا مُضَادَتُّه للإِسْكانِ الصريحِ فلأَنَّ حقيقةَ الإِسْكانِ الصريحِ أَنْ لا تُضَمَّ معه الشَّفَتان، وحقيقةُ الإِشْمامِ أَنْ تُضَمَّ معه الشَّفَتان، فلو قُدِّرَ اجْتماعُهما لكان جَمْعاً[6] للضِّدَّيْنِ، نَفْيُ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ وثبوتُه في مَحَلٍّ واحدٍ، وأَمَّا مُضادَتُّه للرَّوْمِ فلأَنَّ الرَّوْمَ إتْيانٌ[7] ببعضِ الحركةِ، والإِشْمامُ إِسْكانٌ ثمَّ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ، فكان اجتماعُهما يُؤَدِّي إلى ثُبوتِ الإِسْكانِ ونَفْيِه في مَحَلٍّ واحدٍ، ثمَّ ذَكَرَ اصْطِلاحَ الكُتَّابِ في صُوَرِ هذه اللغاتِ.

٢٧٧أ قال/ : «والإِشْمامُ مُخْتَصٌّ بالمرفوع».

لأَنَّه ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ لِيُؤْذِنَ بأَنَّ الحركةَ كانتْ ضمَّةً، فوجَبَ أَنْ لا يكونَ إلاَّ في مضمومٍ.

قال: «ويَشْتركُ[8] في غيْرِه المجرورُ والمرفوعُ والمنصوبُ غيْرُ المنوَّنِ».

هكذا وقَعَ في النُّسَخِ المشهورةِ، وليس بمستقيمٍ لأَنَّ قولَه: «ويَشْتَرِكُ» فاعلُه المجرورُ والمنصوبُ، وقولُه: «في غَيْرِه» لا وَجْهَ له إلاَّ في غَيْرِ الإِشْمامِ، وإذا كان كذلك لم يَسْتَقِمْ لأَدائه إلى أنَّ غَيْرَ الإِشْمامِ يكونُ في المنصوبِ والمجرورِ دون غَيْرِهما، لأَنَّه في مَحَلِّ البيان لذلك[9]، ومعلومٌ أَنَّ المرفوعَ مع المجرورِ والمنصوبِ في غَيْرِ الإِشْمامِ سَواءٌ، أَلاَ تَرَى أَنَّك تُسَكِّنُ وتَرُومُ وتُضَعِّفُ في المرفوع كما تفعلُ ذلك في المنصوبِ والمجرورِ؟ فلم يكُنْ لتخصيصِ المجرورِ والمنصوبِ فائدةٌ.

ووقعَ في بعض النُّسَخِ «ويَشْتَرِكُ في غَيْرِه المرفوعُ والمنصوبُ والمجرورُ»[10]، وهو الصواب،

---

(١) في د. ط: «احترز».

(٢) كذا في الأصل. د. ط. والصواب «من». انظر اللسان (حرز).

(٣) في الأصل. ط: «تضعيف». وما أثبت عن د. وهو أشبه.

(٤) بعدها في ط: «وهو مضاد».

(٥) كذا في الأصل. د. ط. والصواب «منهما».

(٦) في ط: «جميعاً»، تحريف.

(٧) في د: «الإتيان».

(٨) في المفصل: ٣٣٨ «ومشترك». وفي شرحه لابن يعيش: ٩/ ٦٧ «ويشترك».

(٩) في ط: «في محل البيان المذكور لذلك»، مقحمة.

(١٠) لم ترد العبارة هكذا في المفصل: ٣٣٨، ولا في شرحه لابن يعيش: ٩/ ٦٧.

ولعلَّه كان كذلك، أَوْ لعلَّه كـان «ويَشْتَرِكُ في غَيْرِه مع المجرورِ والمنصوبِ»، ويكونُ في «ويَشْتَرِكُ» ضميرُ المرفوعِ لتقدُّمِ ذِكْرِه، أَوْ كان «ويَشْتَرِكُ في غَيْرِه هو والمجرورُ والمنصوبُ»، ثم ضَمَّنَ الفَصْلَ[1] ذِكْرَ المنصوبِ المنَوَّنِ، وأَنَّه يُبْدَلُ من تنوينِه أَلِفٌ، وهو لغةٌ من لغاتِ الوَقْفِ.[2]

ومَثَّلَ بأمثلةٍ متعدِّدَةٍ لِيُؤْذِنَ أَنَّ الأَسماءَ على اخْتِلافِها مستويةٌ في ذلك إِلاَّ ما سيأْتي في بابِ «عصا».

والتضعيفُ هو أَنْ يُشَدَّدَ الآخِرُ، وشَرْطُه أَنْ لا يكونَ آخِرُه همزَةً ولا حَرْفَ عِلَّةٍ ولا ساكناً ما قبله[3]، أَمَّا كَوْنُه ليس بهمزةٍ فلأَنَّ تضعيفَ الهمزةِ مُسْتَثْقَلٌ، فكُرِه في الحَرْفِ المُسْتَثْقَلِ، وأَمَّا كَوْنُه صحيحاً فلأَنَّ حروفَ العِلَّةِ أَيْضاً ثَقُلَتْ على أَلْسنَتِهم حتَّى غَيَّروها بضُروبٍ من التغييرات، فكُرِه التثقيلُ فيها حتَّى كان الحَذْفُ فيها مناسباً لأَجْلِ الوَقْفِ، فلأَنْ لا يُثَقَّلَ أَجْدَرُ، وأَمَّا كَوْنُها مُتَحَرِّكاً ما قبلها فلِئَلاَّ يُجْمَعَ بين ثلاثِ سَوَاكِنَ الحَرْفِ الموقوفِ عليه والحَرْفِ المُدْغَمِ والحَرْفِ الذي قَبْلَه، وذلك مُطَّرَحٌ في كلامِهم وَصْلاً ووَقْفاً، وليس من ذلك بابُ «دَوَابّ»، لأَنَّ حَرْفَ المدِّ واللِّينِ قامَ مَقَامَ الحركةِ، فيجوزُ أَنْ يكونَ معه مايكونُ مع الحركةِ وَصْلاً ووَقْفاً.[4]

قولُه: «وبَعْضُ العربِ يُحَوِّلُ ضَمَّةَ الحَرْفِ الموقوفِ عليه وكَسْرَتَه على الساكنِ قَبْلَه»، إلى آخره.

هذه أَيضاً لغةٌ من لغاتِ الوَقْفِ كما تقَدَّمَ[5]، وشَرْطُه / أَنْ يكون ماقَبْلَ الآخِرِ ساكناً، لأَنَّه إذا لم يَكُنْ ساكناً تَعَذَّرَ أَنْ تُنْقَلَ عليه حركةٌ[6]، لأَنَّ المحَرَّكَ لا يقبلُ حركةً أُخرى، وأَنْ يكونَ مضموماً أَوْ مكسوراً مُطْلَقاً أَوْ مفتوحاً غَيْرَ مُنَوَّنٍ في الهمزةِ، ولا يكونُ مفتوحاً في غَيْرِ الهمزةِ أَصْلاً، لأَنَّه إذا كان مفتوحاً في الهمزةِ وغَيْرِ الهمزةِ لم يَخْلُ إِمَّا أَنْ يكونَ مُنَوَّناً أَوْ غَيْرَ مُنَوَّنٍ، فإِنْ كان مُنَوَّناً فأَمْرُه ظاهرٌ، ٢٧٧ب

---

(١) في د: «الفعل»، تحريف.

(٢) انظر شرح الشافية للجاربردي: ٢٦٣.

(٣) سقط من د: «ماقبله»، خطأ. أسقط ابن الحاجب هنا شرطاً رابعاً، وهو أن يكون الحرف الآخر الموقوف عليه متحركاً في الوصل، وكذا فعل الزمخشري وابن يعيش، انظر المفصل: ٣٣٨، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ٧٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١٤-٣١٥، وارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٧.

(٤) سقط من د. من قوله: «لأنَّ حرف المد» إلى «ووقفاً»، خطأ.

(٥) الوقف بالنقل «قليل كقلة التضعيف إلا في الهمزة» شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢١، ولم ينقل عن أحد من القراء أنه وقف بالنقل إلا عن أبي عمرو، فقد وقف على قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ بالنقل. انظر كتاب السبعة: ٦٩٦ وارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٩.

(٦) بعدها في ط: «المحرَّك».

لأنَّ حركتَه واجبٌ بقاؤُها على مَحَلِّها، فكيف يَصِحُّ نَقْلُها؟ وإنْ كان بغَيْرِ تنوينٍ في غَيْرِ الهمزةِ فلا بُدَّ أَنْ يكونَ معه ما يَنُوبُ مَنابَ التنوينِ، فيُنَزَّلَ مَنْزِلةَ المُنَوَّنِ، فيَجْرِيَ مَجْرَاه، أَوْ لأَنَّ حَذْفَ التنوينِ فيه عارضٌ، فأُجْرِيَ مُجْرَى الأَصْلِ، وليس كذلك المفتوحُ غَيْرُ المُنَوَّنِ من[1] المهموزِ في الحُكْمِ، بل حُكْمُه حُكْمُ المرفوعِ والمجرورِ [في الثِّقَلِ][2]، لأَنَّ الهمزةَ مُسْتَثْقَلٌ سُكُونُها مع سُكُونِ ماقبلها، فكان نَقْلُ حركتِها إلى ماقبلها لِمَا في النُّطْقِ بها ساكنةً بعد الإِسْكانِ من الثِّقَلِ مُناسباً مُغْتَفَراً معه تَرْكُ اعتبارِ ذلك الأَصْلِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا وقَفْتَ على قولك: «رأَيْتُ الخَبْءَ» بالإِسكانِ أَدْرَكْتَ فيه من الثِّقَلِ ما ليس في قولك: «رأَيْتُ البَكْرْ»[3]، فلهذا المعنى كان الوَقْفُ على الهمزةِ المفتوحةِ غَيْرِ المُنَوَّنةِ كالوَقْفِ على المرفوعِ والمجرورِ في هذا البابِ، ومن ثَمَّةَ قالوا: «هذا الرِّدُؤْ» و «مَرَرْتُ بالبُطِئْ»[4]، ولو يقولوا: «هذا حِبُرْ» و «مرَرْتُ بقُفِلْ»، وإنَّما فعلوا ذلك في بابِ المهموزِ لِمَا في المهموزِ[5] من الاسْتِثْقالِ عند سُكُونه وسُكُونِ ماقبله، ولذلك اسْتَثْناها في قوله: «دون الفتحةِ في غَيْرِ الهمزةِ»، وكان ينبغي أَنْ يقولَ: إذا لم يكن الساكنُ حَرْفَ لِيْنٍ، ولا الموقوفُ عليه حَرْفَ لِيْنٍ، ولا مُخْرِجاً إلى ماليس من أَبْنيةِ الأَسْماءِ في غَيْرِ الهمزةِ، فالأَوَّلُ كيومٍ [وقَوْمٍ][6] وقَوْلٍ، ولا يُقالُ فيه: يَوُمْ ولا [قَوُمْ][7] ولا قَوُل لِمَا يُؤَدِّي إليه من الثِّقَلِ من تَحْرِيكِ حَرْفِ اللِّيْنِ، والثاني نَحْوُ: ظَبْيٍ وغَزْوٍ، ولا يُقالُ فيه: هذا ظَبو، ولا «مررْتُ بغَزِي» لِمَا فيه من تغييرِ حروفِ الكلمةِ إلى غَيْرِها، والثالثُ نَحْوُ قولك: «هذا حِبْرٌ» و «مرَرْتُ بقُفْلٍ»، ولا يُقالُ: «هذا حِبُرْ» ولا «مرَرْتُ بقُفِلْ».

٢٧٨أ وقلنا: «في غَيْرِ الهمزةِ» احترازاً من «هذا الرِّدُؤْ» و «مرَرْتُ/ بالبُطِئْ»، فإنَّ ذلك اغْتُفِرَ عند كثيرٍ

---

(١) في د: «في».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) منع سيبويه النقل في الاسم المنصوب غير المنون، ونسب ابنا الأنباري ويعيش إلى الكوفيين تجويزه، وحكاه أبو حيان عن الأخفش والجرمي والكسائي والفراء، أما إذا كان الاسم المنصوب منوناً فلم يثبت النقل فيه إلا في لغة ربيعة، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٣، والتكملة: ٨، ٢٠، والسيرافي: ٤٢٣، والإنصاف: ٧٣١-٧٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٧٢، وارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٩.

(٤) هذه اللغة في الوقف مسموعة في تميم وأسد، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٧، والسيرافي: ٤٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١١.

(٥) في ط: «الهمزة».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

من أَهْلِ هذه اللغةِ[1]، وإنْ أَدَّى إلى ما ليس من أَبنيةِ الأَسماءِ لِمَا ذَكَرْناه من اسْتِثْقالِ الهمزةِ الساكنةِ بعد الساكنِ، وإنْ كان أَصحابُ هذه اللغةِ كلُّهم يُحرِّكون اسْتِثْقالاً للهمزةِ، إلاَّ أَنَّ منهم مَنْ يُحرِّكُ كما ذكَرْناه على قياسِ النَّقْلِ، ومنهم مَنْ يُعَوِّضُ عن الحركةِ حركةَ ماقبلها لِيَخْرُجَ عن البناءِ المُطَّرَحِ في الأَسماءِ الذي أَدَّى إليه[2] النَّقْلُ المذكورُ، فيقولُ: «هذا الرِّدِئْ» و «مرَرْتُ بالبُطُؤْ»[3] كما ذكَرَه.

قولُه: «وقد يُبْدِلون من الهمزةِ حَرْفَ لينٍ»، إلى آخره.

هذه لغةٌ أَيضاً من لغاتِ الوَقْفِ، ولكنْ مَحَلُّها المهموزُ، وهو راجعٌ إلى الإِبْدالِ، فحُكْمُ هذه اللغةِ أَنْ تُبْدَلَ كُلُّ همزةٍ وقَعَتْ آخِراً حَرْفَ لِيْنٍ من جِنْسِ حركتِها[4]، فإنْ كان ماقبلها مفتوحاً نطَقْتَ به على حالِه وبالحَرْفِ المُبْدَلِ من الهمزةِ على حالِه، فتقولُ: «هذا الكَلَوْ» و «رأَيْتُ الكَلاَ» و «مرَرْتُ بالكَلَيْ» [بالياءِ الساكنةِ مع فَتْحِ اللاَّمِ][5]، وإنْ كان ساكناً أَبْدَلْتَها كذلك ثمَّ حرَّكْتَ ماقبلها بحركةِ تلك الهمزةِ، فيُوافقون أَصْحابَ النَّقْلِ، إلاَّ أَنَّ هؤلاءِ يَقْلِبونها حَرْفَ لينٍ، وأُولئك يُبْقُونها همزةً، فيقولُون[6]: «هذا الخَبُوْ» و«رأَيْتُ الخَبَا» و «مرَرْتُ بالخَبِيْ» وكذلك البُطُؤ والرِّدُؤ، وقومٌ منهم يَكْرهون «هذا الرِّدُؤ» و «مرَرْتُ بالبُطِئ» كما كَرِه أولئك ذلك مع الهمزةِ، فيَفِرُّون إلى الإِتْباعِ على النَّحْوِ [المذكورِ][7]، فيقولون: «هذا الرِّدِى» و «مرَرْتُ بالبُطُو».

ثمَّ قالَ: «وأَهْلُ الحجازِ يقولون: «الكَلاَ» في الأَحْوالِ الثلاثِ».

قاصداً بذلك تَبْيِينَ أَنَّ هذه اللُّغَةَ لغةٌ في الوَقْفِ، لا لغةُ مَنْ[8] يُخفِّفُ[9] الهمزةَ من حيث كونُه همزاً[10]، أَلاَ ترى أَنَّ أَهْلَ الحجازِ من لغتِهم تخفيفُ الهمزةِ؟ إذا وقفوا على الكَلأَ أَبْدلوا الهمزةَ أَلفاً

---

(1) انظر ماسلف ق: ٢٧٧ب.

(2) في ط: «إليها»، تحريف.

(3) هم ناس من بني تميم، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٨، والسيرافي: ٤٣٢-٤٣٣.

(4) انظر ماسلف ق: ٢٧٦ب.

(5) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(6) في د: «فتقول».

(7) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(8) في ط: «في».

(9) في ط: «تخفيف».

(10) في ط: «همزة».

في الأَحْوالِ الثلاث، لأَنَّهم يقفون بالإِسْكانِ، فتَصيرُ ساكنةً، وما قبلها مفتوحٌ، فحكْمُها أَنْ تُقْلَبَ أَلفاً، فتَبَيَّنَ بذلك أَنَّ اللُّغةَ المتقدِّمةَ ليسَتْ لمجَرَّدَ تخفيفِ الهمزةِ، فتَجْريَ على قياسِ تخفيفه كما جَرَتْ لغةُ أَهْلِ الحجازِ، وإِنِ اتَّفَقا في بعضِ صُوَرِ الأَلفاظِ، كما[1] في «رأَيْتُ الكَلاَ» في حالِ النَّصْبِ، ولذلك لو وَقَفَ أَهْلُ الحجازِ على الخَبْءِ في الأَحْوال [الثلاثِ][2] لحذَفوا الهمزةَ حَذْفاً، وسَكَّنوا الباءَ وقالوا: «هذا الخَبْ»، و«مررْتُ / بالخَبْ». ٢٧٨ب

ثمَّ قالَ: «وعلى هذه العِبْرَة يقولونَ في أَكْمُؤ: أَكْمُو[3] وفي أَهْنِئ أَهْنِي».

يَعْني أَهْلَ الحجازِ، وعِلَّتُه كعِلَّةِ قولك: الكَلاَ، لأَنَّها[4] إِذا سَكَنَتْ تَدَبُرُها حركةُ ما قبلها، فقُلِبَتْ حَرْفاً من جِنْسِ حركَتِه، وشبَّه همزةَ «أَكْمُؤ» عند الوَقْفِ بهمزة «جُؤْنة»[5] وهمزةَ «أَهْنِئ» بهمزةِ «ذِئْب» لوضوحِ أَمْرِ همزةِ «جُؤْنة» و«ذِئْبٍ» في كَوْنِهما ساكنَتَيْن في الأَصْلِ كما شَبَّهَ همزةَ الكَلاَ عند الوَقْفِ بهمزةِ رأْسٍ.

قولُه: «وإِذا اعْتَلَّ الآخِرُ وما قبله ساكنٌ»، إلى آخره.

يَعْني في الإِسْكانِ والرَّوْمِ والإِشْمامِ وإِبْدالِ التنوينِ أَلفاً في النَّصْبِ، لا في نَقْلِ الحركةِ إِلى ماقبله، فلا يُقالُ: «هذا ظَبُوْ» كما يُقالُ: «هذا بَكُرْ»، وإِنَّما تَرَكَ ذِكْرَه لظهوره.

«والمتَحَرِّكُ ما قَبْلَه إِنْ كان ياءً قد أَسْقَطَها التنوينُ»، إلى آخره.

الاسْمُ المعْتَلُّ المتَمَكِّنُ ممَّا قبلَ آخره مُتَحرِّكٌ لا يكونُ إلاَّ ياءً أَوْ أَلفاً، إِذْ ليس في الأَسماءِ المتَمَكِّنة ما آخِرُه واوٌ قبلها حركةٌ، لأَنَّها إِنْ كانتْ فتحةً انقلَبَت الواوُ أَلفاً كعَصاً، وإِنْ كانتْ كسرةً قُلِبَت الواوُ ياءً، كقولك: غازٍ، وإِنْ كانت ضمَّةً قُلِبَت الضَّمَّةُ كسرَةً، فتَنْقَلِبُ الواوُ ياءً أَيضاً، كقولك:

---

(١) سقط من ط: «كما»، خطأ.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من د: «أكمو»، خطأ.

(٤) في د: «لأنك».

(٥) «سلَّة مستديرة يجعل فيها الطيب والثياب». اللسان (جأن)، وذهب الجوهري وابن سيدة إلى أن الهمز ليس أصلاً في جؤنة، انظر الصحاح (جون) والمخصص: ١١/ ٢٠٢، والأكثرون على أن الأصل فيها الهمز وأن الواو مبدلة منها، انظر المقتضب: ١/ ٦١، والحلبيات: ٥٨، وسر الصناعة: ٥٧٣، والخصائص: ١/ ٢٦٥، وشرح الملوكي: ٢٦٥، والممتع: ٣٦٢.

قَلَنْسٍ[1] وعَرْقٍ[2] وأَدْلٍ [أَصْلُها قَلَنْسو وعَرْقُوٌ وأَدْلُوٌ][3]، ولذلك لم يَذْكُرْ إلاَّ الياءَ والألفَ، وما آخرُه واوٌ من غَيْرِ المتمكِّنِ نادرٌ، وحُكْمُه في الوَقْفِ كحُكْمِه في الوَصْلِ، ولذلك لم يذكُره، فما آخِرَه ياءٌ قبلها كسرةٌ إنْ كانت مُسْقَطَةً للتنوين في الوَصْلِ فالمختارُ أنْ يُوقَفَ بحَذْفِها، مِثْلُ قاضْ [في قاضي][4] وعَمْ [في عَمِي][4] وجَوَارْ [في جَوَارِي][4]، ومن العَرَبِ مَنْ يَرُدُّها فيقولُ: قاضي[5]، والوَجْهُ الأَوَّل[6]، لأَنَّ التنوينَ حَذْفُه عارِضٌ، فكأنَّه موجودٌ، فتبقى الياءُ محذوفةً كما كانت محذوفةً[7] في الوَصْلِ، ومَنْ رَدَّها كأنَّما نظَرَ إلى ذهاب التنوين[8] لفظاً، والياءُ إنَّما كانت حُذِفَتْ لاجْتِماعها معه لفظاً، فلمَّا حُذِفَ التنوينُ لأَجْلِ الوَقْفِ ذهبَ المانعُ للياءِ فرَجَعَتْ، فقيل: قاضي وإنْ لم يُسْقِطْها التنوينُ فالوجْهُ إثباتُها في الوَقْفِ على ما كانت عليه في الوَصْلِ في الثَّبات، فيُقالُ: القاضي، ويا قاضي، وبعضُ العربِ يَحْذِفُها في الوَقْفِ، فيقولُ: القاضْ، وياقاضْ[9]، والوَجْهُ الأَوَّلُ، لأنَّها كانَتْ ثابتةً في الوَصْلِ، ولم يَعْرِضْ في الوَقْفِ[10] مُوجِبٌ لحَذْفِها، فبَقِيَتْ على ما كانت عليه، ومَنْ حَذَفَها فإنَّما حَذَفَها للتخفيفِ، لأَنَّ الوقْفَ مَحَلُّ تخفيفٍ.

وقد / عَمَّمَ المرفوعَ والمجرورَ والمنصوبَ، ومَثَّلَ أيضاً بالمنصوب، وهو قولُه: «رأَيْتُ جَوَارِيَ»، ٢٧٩أ وجَعَلَ حُكْمَه كحُكْمِ المرفوعِ والمجرورِ في جَوَازِ الحَذْفِ، والذي ذَكَرَه غَيْرُه أنَّ المنصوبَ ليس مِثْلَ المرفوعِ والمجرورِ في جَوَازِ الحَذْفِ[11]، والذين يقولون: «هذا القاضْ» بحَذْفِ الياءِ لا يقولون: «رأَيْتُ

---

(١) مفردها قلنسوة، وهي من ملابس الرأس. اللسان (قلس).

(٢) مفردها عَرْقُوَة، وهي خشبة معروضة على الدلو. اللسان (عرق).

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) حكاه سيبويه عن بعض من يوثق بعربيته، انظر الكتاب: ٤/ ١٨٣، والسيرافي: ٤٤١.

(٦) أي حذف ياء «قاض» في الوقف، وقال عنه سيبويه: «فهذا الكلام الجيد الأكثر» الكتاب: ٤/ ١٨٣، وانظر السيرافي: ٤٤٢.

(٧) سقط من د. ط: «محذوفة».

(٨) في الأصل. ط: «ذهابها» مكان «ذهاب التنوين». وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٩) انظر السيرافي: ٤٤٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٠-٣٠١، وشرحها للجاربردي: ٢٧٨.

(١٠) في د: «الوصل»، تحريف.

(١١) انظر الكتاب: ٤/ ١٨٣-١٨٤، والتكملة: ٢١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٧٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠١.

القاضْ» بحَذْفِ الياءِ، [بل يقولون: «رأيتُ القاضي»][1]، لأَنَّ الياءَ لَمّا تَحَرَّكَتْ في الوَصْلِ صارتْ كالصحيحةِ، فأُجْرِيَتْ مُجْرَاها، فثَبَتَتْ وقْفاً كما ثَبَتَت الصحيحةُ بخلافِ الياءِ الساكنةِ وَصْلاً، فإنَّها لم تكنْ كالصحيحةِ، فلا يَلْزَمُ من حَذْفِ الياءِ الساكنةِ في الوَصْلِ حَذْفُ الياءِ المتَحَرِّكةِ، لأَنَّ هذه قَوِيَتْ بالحركةِ، وتلك ضَعُفَتْ بالسُّكونِ، وشَرْطُ جَوَازِ هذا الحَذْفِ أَنْ لا يُخِلَّ بالكلمةِ، إذْ ليس بإعْلالٍ، وإنَّما هو حَذْفٌ تخفيفيٌّ، فلذلك يُقالُ: «ياقاضْ»[2]، ولا يُقالُ: «يا مُرِ»[3]، لِمَا فيه من الإخْلالِ، أَلاَ تَرَى أَنَّه لا يَبْقى حينَئذٍ من حروفِ الكلمةِ إلاَّ الفاءُ، ولا يَلْزَمُ امْتناعُ «هذا مُرٍ» و«مرَرْتُ بمُرٍ» بحَذْفِ الياءِ وَصْلاً ووقْفاً[4]، لأَنَّ ذلك إعْلالٌ مُضْطَرٌّ إليه، والحَذْفُ في نَحْوِ «يامُرِيْ» حَذْفٌ تخفيفيٌّ، فلا يَلْزَمُ من اغْتِفارِ الإِخْلالِ بالإِعْلالِ اغْتِفارُ الإِخْلالِ لُمجَرَّدِ[5] التخفيفِ.

وإنْ كان آَخِرُ الاسْمِ أَلِفاً فالكثيرُ أَنْ يُوْقَفَ بالأَلفِ أَيضاً، سَوَاءٌ كانت مُسْقَطَةً للتنوينِ أَوْ غَيْرِ مُسْقَطَةٍ، والفَرْقُ بين بابِ «عصاً» وبابِ «قاض» في رَدِّ الأَلفِ ههنا وبقائها محذوفةً ثمَّةَ على قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّها الأَلفُ الأَصليَّةُ أَنَّ الأَلفَ خفيفةٌ والياءَ ثقيلةٌ، فاغْتُفِرَ رَدُّ الخفيفِ ولم يُغْتَفَرْ رَدُّ الثقيلِ، وإنْ كان حَذْفُ التنوينِ عارِضاً فيهما، وعلى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّها أَلفُ التنوينِ ظاهِرٌ، فإنَّه قبله فتحةٌ، وليس في قاضٍ قبله فتحةٌ، وعلى قَوْلِ مَنْ يَرَى الفَرْقَ ذَكَرَ الأوَّلَ في حالِ الرفْعِ والجَرِّ والثاني في حال النَّصْبِ، ومَذْهَبُ المبَرِّدِ أَنَّها الأَلفُ الأَصليَّةُ في الأَحْوالِ الثلاثةِ[6]، ولم يَذْكُرْهُ[7]، ومَذْهَبُ المازنيِّ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) هذا قول يونس وسيبويه، واختار الخليل: «ياقاضي» بإثبات الياء، انظر الكتاب: ٤/ ١٨٤، والسيرافي: ٤٤٣، والتكملة: ٢٢، والحلبيات: ٩٣.

(٣) وإنما يقال: «يا مُري»، وهو اسم فاعل من «أرَى يُري»، وانظر الكتاب: ٤/ ١٨٤، والسيرافي: ٤٤٤، والتكملة: ٢٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠١.

(٤) سقط من د: «ووقفاً».

(٥) في ط: «المجر»، تحريف.

(٦) الحال تؤنث وتذكر، ومن جمعها على أحوال ذكرها، ومن جمعها على حالات أنثها، انظر اللسان (حول). ولم أرَ هذا القول المنسوب إلى المبرد في المقتضب، ونسبه إليه الجاربردي في شرحه للشافية: ٢٦٥، وهو قول أبي عمرو والكسائي وأبي الحسن وابن كيسان وابن بَرْهان، انظر شرح اللمع لابن بَرْهان: ١٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٤، ونسب أبو بكر ابن الأنباري القول بأن الألف في المقصور المنون المنصوب أصلية إلى الكوفيين وجماعة من البصريين، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٤١٧-٤١٨.

(٧) أي: لم يذكر الزمخشري مذهب المبرد في المفصل.

أَنَّها أَلفُ التنوينِ في الأَحْوالِ الثلاثةِ[1]، ومَذْهَبُ سيبويه أَنَّهـا في الرفْعِ والجَرِّ الأَصليَّةُ، وفي النَّصبِ أَلفُ التنوينِ.[2]

ولكُلٍّ وَجْهٌ، فأَمَّا وَجْهُ مَذْهَبِ المبَرِّدِ فلأَنَّها[3] قد ثَبَتَ إِمالَتُها في مِثْلِ «رَحَى» في الأَحْوالِ الثلاثِ[4]، ولو كانتْ أَلفَ التنوينِ لـم يَصِحَّ إِمالَتُها، فـدَلَّ ذلك على أَنَّها الأَصليَّةُ / في الأَحْوالِ ٢٧٩ب الثلاثِ، وأَيضاً فإِنَّ الكُتَّابَ يكتبونها بالياءِ في الأَحوالِ الثلاثِ، وأيضاً فإِنَّها تقَعُ في المقصورِ قافيةً في الأَحْوالِ الثلاثِ، وكُلُّ ذلك دليلٌ على أَنَّها الأَصْليَّةُ.

ووَجْهُ مَذْهَبِ المازنيِّ أَنَّ التنوينَ إِنَّما أُبْدِلَ أَلفاً في نَحْوِ «رأَيْتُ زيدا» لوقوعِ الفتحةِ قبله، ولم يُبْدَلْ في «هذا زيدٌ» و«مرَرْتُ بزيْدٍ» لأَجْلِ الضمَّةِ والكسرةِ، فلمَّا كان بابُ[5] «عصا» في الأَحوالِ الثلاثِ قبل التنوين فيه فتحةٌ وُجِدَتْ علَّةٌ[6] قَبْلَه[7] ألفاً، فوَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ بأَنَّها أَلفُ التنوينِ في الأَحْوالِ الثلاثِ.

ووَجْهُ مَذْهَبِ سيبويه قياسُه على الصحيحِ، وقد تقرَّرَ أَنَّ الصحيحَ لا يُبْدَلُ في حالِ الرفْعِ والجَرِّ

---

(١) انظر مذهب المازني في التكملة: ٢٦، وسر الصناعة: ٦٧٦، ونسب هذا القول إلى الفراء والأخفش، انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٣، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٦٦.

(٢) كذا ذكر ابنا يعيش وعصفور عن سيبويه، وزاد ابن يعيش أن «بعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أن الألف في «عصا» لام الكلمة في الأحوال كلها، وقال السيرافي: »وهو المفهوم من كلامه» شرح المفصل: ٩/ ٧٦، وقال السيرافي بعد أن ساق كلام سيبويه: وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي الألف التي كانت في الحرف». السيرافي: ٤٥١.

وعبارة سيبويه «وأما الألفات التي تَذْهب في الوصل فإنَّها لا تُحْذَفُ في الوقف لأن الفتحة والألف أخفُّ عليهم» الكتاب: ٤/ ١٨٧.

وجزم الرضي بأنَّ «كلام سيبويه لا يعطي ما نُسبَ إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً، وما نُسبَ إليه مذهب أبي علي في التكملة» شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٣، وصرح الفارسي بما نسبه إليه في التكملة: ٢٦، وذكر ابن جني مذهب الفارسي دون نسبة، انظر سر الصناعة: ٦٧٦، والممتع: ٤٠٧.

(٣) في د: «فلأنه». وفي ط: «فإنه».

(٤) انظر المقتضب: ٣/ ٤٤، والتكملة: ٢٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١١.

(٥) سقط من ط: «باب».

(٦) في د: «وجدت عليه علة».

(٧) في ط: «قبلها»، تحريف.

من تنوينهِ شَيْءٌ وفي حالِ النَّصْبِ يُبْدَلُ، وإذا كان هذا حُكْمَ الصحيحِ فينبغي أَنْ يُحْمَلَ عليه ما أَشْكَلَ من المعتّلِ.

وما ذَكَرَه المبرِّدُ[1] إنّما يَسْتَتِبُّ له أَنْ لو كان مُتَّفَقاً عليه، وإِنَّما يَفْعَلُ ما ذَكَرَه من الإمالةِ والقافيةِ والكتابَةِ مَنْ يَعْتَقِدُ اعْتِقادَه، وإِلاّ فالوَجْهُ أَنْ لا يُمَالَ «رحى» في حالِ النصبِ، ولا يُكْتَبَ بالياءِ ولا يُجْعَلَ قافيةً.

وما ذَكَرَه المازنيُّ غَيْرُ مستقيمٍ، فإِنَّه في حالِ الرفْعِ والجَرِّ الضَّمَّةُ والكسرةُ مقدَّرَتان، فلا يَلْزَمُ من ثبوتِ قَلْبِ التنوينِ أَلفاً للفتحةِ عند انْتِفاءِ الضمَّةِ والكسرةِ لفظاً وتقديراً إِبْدالُها أَلفاً مع حصولِ الضمَّةِ والكسرةِ تقديراً، فظَهَرَ الفَرْقُ بينه وبين ما قاسَ عليه، وجَعَلَه أَصْلاً.

فالوَجْهُ إِذن ما قاله سيبويه، وإِنْ كان الجميعُ لا يَبْعُدُ، إِذْ من العربِ المُميلينَ مَنْ يُميلُ «رَحَى» في الأَحْوالِ الثلاث، فيَلْزَمُ أَنْ يكونَ الأَمْرُ في ذلك على مَذْهَبِ المبَرِّد، ومنهم مَنْ لا يُميلُه أَصْلاً، فيَلْزَمُ أَنْ يكونَ الأَمْرُ على مَذْهَبِ المازنيِّ، ومنهم مَنْ يُميلُه في حالِ الرفْعِ والجَرِّ، ولا يُميلُه في حالِ النصْبِ، فيَلْزَمُ أَنْ يكونَ الأَمْرُ على مَذْهَبِ سيبويه.

وأَكْثَرُ الرُّواةِ في قراءَةِ المُميلينَ على مَذْهَبِ المبَرِّد، مِثْلُ «غُزَّىً»[2]، وشِبْهِه، وقد جاءَ أَيْضاً على مَذْهَبِ سيبويه، وقد جاءَ أَيْضاً على مَذْهَبِ المازنيِّ، فظَهَرَ بذلك أَنَّ الجميعَ ثابتٌ في لغةِ العربِ، ولم يَبْقَ إِلاَّ النَّظَرُ في الأَقْوَى.

وما ذَكَرَه من قَلْبِ أَلِفِ التأْنيثِ واواً أَوْ ياءً لغةٌ ضعيفةٌ مختصَّةٌ بأَلفِ التأنيثِ، وأَمَّا قَلْبُ الأَلفِ همزةً فلا يختَصُّ، وهي ضعيفةٌ.

ووَجْهُ قَلْبِ الأَلفِ ياءً[3] أَنَّه قَصَدَ إِلى قَلْبِ الأَلفِ لخفائِها حَرْفاً من جِنْسِها يَقْرُبُ منها[4]، فقَلَبَها ياءً لأَنَّها أَبْيَنُ منها وأَخَفُّ من الواوِ.

ووَجْهُ قَلْبِها واواً مِثْلُه/ ، لأَنَّ الأَلفَ خَفِيَّةٌ[5]، والواوُ أَمْكَنُ منها ومن الياءِ، ووَجْهُ قَلْبِها همزةً ٢٨٠أ

---

(١) سقط من د: «المبرد»، خطأ.

(٢) بعدها في د: «وأخرى وبشرى»، انظر النشر ٢/ ٧٤.

(٣) سقط من د: «ياء»، خطأ.

(٤) أقحم بعدها في ط: «فعلاً».

(٥) في الأصل. ط: «خفيفة». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

كذلك، لأَنَّ الهمزةَ والألفَ من مَخْرَجٍ واحدٍ، وكُلٌّ ذلك ضعيفٌ.

ثمَّ ذَكَرَ الفعلَ المعْتَلَّ، فدَلَّ على أَنَّ ما تقدَّمَ مخصوصٌ[1] بالأَسماءِ، ولذلك قَسَمَه إلى منَوَّنٍ وغَيْرِ[2] مُنوَّنٍ، والفعلُ يكونُ آخِرُه ياءً أَوْ واواً أَوْ أَلفاً، أَمَّا الأَلفُ فلا تُحذَفُ لأَجْلِ الوَقْفِ لا في فعلٍ ولا في اسْمٍ، وأَمَّا الواوُ والياءُ وإِنْ كانتا تُحْذَفان في الأَسماءِ في الاخْتِيارِ تارةً في نَحْوِ: قاضٍ وفي غَيْرِ الاخْتِيارِ في نَحْوِ: القاض، فلا تُحْذَفان في نَحْوِ: «يَغْزُو» و«يَرْمِي» إلاَّ قليلاً والفَرْقُ بين «يَغْزُو» و«يَرْمِي» وبين «قاضٍ» ظاهرٌ، لأَنَّ التنوينَ مُرادٌ، فكأَنَّه موجودٌ، فلا تَثْبُتُ الياءُ معه، وقد تقدَّمَ.[3]

بَقِيَ الفَرْق بين «يَغْزُو» و«يَرْمِي» وبين «القاضي» على اللغةِ القليلةِ[4]، والفَرْقُ بينهما أَنَّ حَذْفَ[5] الواوِ والياءِ في[6] «يغْزُو» و«يَرْمِي» للدِّلالةِ على الجَزْمِ، فلو حُذِفَتا للتخفيفِ لأَدَّى إلى اللَّبْسِ، بخِلافِ بابِ «القاضي»، فإِنَّ حَذْفَ الياءِ فيه لا دلالةَ لها[7]، فلم يَلْزَمْ من التخفيفِ في الموضعِ الذي لا لَبْسَ فيه به[8] التخفيفُ في الموضعِ الذي يَحْصُلُ اللَّبْسُ به.

ويُوْقَفُ على الفعلِ المجزومِ بالإِسكان تارةً، وهو الكثيرُ، وبإِلْحاقِ[9] الهاءِ، فيُقالُ ما ذَكَرَ[10]، وهذا أَصْلٌ مُطَّرِدٌ في كُلِّ ما كانت حركَتُه بنائيَّةً، ما خَلاَ الفعلَ الماضي وشِبْهَهُ، فإِنَّه لا يُلْحَقُ هاءَ السَّكْتِ، وإِنْ كانت حركَتُه بنائيَّةً، والفَرْقُ بينه وبين ما سِواه أَنَّ حركتَه مُشَبَّهةٌ بحركةِ[11] الإِعرابِ لشَبَهِهِ بالمضارِعِ، ولذلك بُنِيَ على حركةٍ، فنُزِّلَ[12] منْزِلةَ المُعْرَبِ، ولذلك أَيْضاً لا يقالُ: «يازيْدُهْ» ولا «لا رَجُلَهْ»، وإِنْ كانت حركتُهما حركةَ بناءٍ، بخِلافِ الحركةِ في «لم يَغْزُ» و «لم يَرْمِ»، فإِنَّها لا

---

(١) في ط: «مختص».

(٢) في د: «وإلى غير».

(٣) انظر ماسلف ق: ٢٧٨ب.

(٤) أي حذف الياء من القاضي في الوقف. انظر ماسلف ق: ٢٧٨ب.

(٥) في ط: «نحدف»، تحريف.

(٦) في د: «من».

(٧) في ط: «فيها». والأشبه «له».

(٨) سقط من ط: «به».

(٩) في ط: «بإلحاق»، تحريف.

(١٠) أي الزمخشري، انظر المفصل: ٣٤٠.

(١١) في د: «لحركة».

(١٢) في ط: «فنزله».

شَبَهَ لها بالإعرابِ، فظَهَرَ الفَرْقُ بينهما.

ومنهم مَنْ يَزْعُمُ أنَّه إنَّما امْتَنَعَ إلْحاقُ الهاءِ في الماضي لشَبَهِه بهاءِ الضميرِ من غَيْرِ حاجةٍ[1] وفي المضارعِ اغْتُفِرَ لكَوْنِه عِوَضاً من المحذوفِ عند الجَزْمِ، وليس ببعيدٍ.

وإذا وَرَدَ مِثْلُ «إنَّهْ» أُجيبَ بأنَّها ليستْ هاءَ السَّكْتِ إنْ كانت التي تدخلُ على الضمائرِ[2]، وهي هاءُ السَّكْتِ إنْ كانت «إنَّ» بمعنى «نعم»[3] فلم تدخُلْ هاءُ السَّكْتِ في مَوْضِعٍ تَلْتَبِسُ فيه بالضميرِ[4] غَيْرَ ما / ذَكَرْناه لذلك السببِ المذكورِ، ولذلك الْتُزِمَ دخولُه في نَحْوِ: «رَهْ» و «قِهْ» لِما ٢٨٠ب أَدَّتْ إليه الضَّرورةُ، واغْتُفِرَ أَمْرُ[5] الالْتِباسِ، لأنَّه لا يُمْكِنُ الوَقْفُ عليه إلاَّ كذلك عند الابْتِداءِ به، لأنَّه يُؤدِّي إمَّا إلى الوَقْفِ على مُتَحَرِّكٍ، وإمَّا إلى الابْتِداءِ بساكنٍ، فوَجَبَ إلْحاقُ الهاءِ لذلك.

«وكُلُّ واوٍ أَوْ ياءٍ لا تُحْذَفُ فإنَّه[6] تُحْذَفُ في الفواصِلِ والقوافي»، إلى آخره.

للفَواصِلِ والقوافي في جَوَازِ الحَذْفِ شأنٌ ليس لغيرِهما، ولذلك يُحْذَفُ معهما ما لا يُحْذَفُ مع غَيْرِهما، وسبَبُه قَصْدُ تَناسُبِ الفواصلِ بعضِها مع بَعْضٍ، إنْ كان بعضُها محذوفاً، أَوْ قَصْدُ التخفيفِ فيها لتَعَدُّدِها، وليس مِثْلُ ذلك في غَيْرِ الفواصلِ والقوافي، ومَثَّلَ بمِثالِ «المُتَعالِ»[7]، وإنْ كان حَذْفُه سائِغاً في غَيْرِ الفواصلِ، إلاَّ أنَّها ليسَتْ باللغةِ القويَّةِ[8]، فتمثيلُه إذن بالمُتَعالِ[9] إنَّما هو على لغةِ مَنْ

---

(١) ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تقول: «ضَرَبْتُهْ» لأن هاء السكت تلتبس بالمفعول، وأجازه الخليل وسيبويه، ودفع السيرافي مذهب المبرد دون عزوه إلى أحد، انظر الكتاب: ٤/ ١٦٢، والكامل للمبرد: ١/ ٣٦٤، والسيرافي: ٣٩٨.

(٢) أي في «أنَهْ»، وجه ابنا جني ويعيش الهاء في «أنَهْ» على وجهين، أحدهما أن تكون بدلاً من ألف «أنا»، وثانيهما أن تكون لبيان حركة النون، انظر المنصف: ١/ ٩-١٠، وسر الصناعة: ٥٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٤٣، وشرح الملوكي: ٣١٥.

(٣) انظر ما سلف ق: ٢٤٢ب.

(٤) في ط: «بضمير».

(٥) في د: «أمن».

(٦) في د: «لا تحذف بعلة ما فإنها تحذف..». مخالف للمفصل: ٣٤٠، وسقط منه «فإنه».

(٧) الرعد: ١٣/ ٩، والآية ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾.

(٨) انظر الكتاب: ٤/ ١٨٤-١٨٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠١-٣٠٢.

(٩) في الأصل. ط: «بها»، وما أثبت عن د، وهو أوضح.

يُثْبِتُها في غَيْرِ الفواصلِ، فحينئذٍ يَنْهَضُ التمثيلُ بها، وكذلك «التَّنَادِ»[1]، وأَمَّا «يَسْرِ»[2] و«صَنَعُ»[3] في «صنَعُوا» فواضِحٌ في التمثيلِ، إِذْ لولا كونُه في الفواصِلِ والقوافي لم يَقْوَ حذْفُه.

قولُه: «وتاءُ التأْنيث تُقْلَبُ[4] هاءً في الوَقْفِ».

قال الشيخُ: هذه اللغةُ الفصيحةُ الكثيرةُ[5]، ووَجْهُها قَصْدُهم إلى التفرقةِ بينها وبين تاءِ الفعلِ لَمَّا ذَهبَتْ في الوَقْفِ الحركةُ التي كان بها التميزُ، وقُلِبَتْ هاءً دون غَيْرِها من الحروفِ، لأَنَّها أَشْبَهُ شَيْءٍ بالأَلفِ، وهي أَوْلَى مِنْ غَيْرِها من الحروفِ، لأَنَّها تناسبُ ما قبلها، وقد ثَبَتَ أَيْضاً كونُها للتأْنيثِ ولكنَّهم عَدَلوا عن الأَلفِ لئَلاَّ يُوهِمَ أَنَّها هي نَفْسُها للتأْنيثِ، فكانت الهاءُ أَوْلَى بها.

«و«هيهات» إِنْ جُعِلَ مُفْرَداً فبالهاءِ وإِلاَّ فبالتاءِ».

قد تقدَّمَ ذلك وأَنَّه أَمْرٌ تقديريٌّ[6]، إِذْ «هَيْهاتَ» اسْمٌ للفعلِ، فلا يَتَحَقَّقُ فيه إِفْرادٌ وجَمْعٌ[7]، وقد يَقِفُ بالتاءِ مَنْ يَصِلُه بالفتحِ، وقد يَقِفُ بالهاءِ مَنْ يَصِلُه بالكَسْرِ[8]، وإِنَّما ذلك

---

(١) غافر: ٤٠/ ٣٢، والآية ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾.

(٢) الفجر: ٨٩/ ٤، والآية ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾.

(٣) هذه كلمة من بيت هو:

لا يُبْعِدُ اللَّهُ إخْواناً تَرَكْتُهُمُ ... لم أَدْرِ بعد غداةِ البَيْنِ ما صَنَعُ

وقائله تميم بن أُبيّ بن مقبل، وهو في ديوانه: ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٨٣، وشرح شواهد الشافية: ٢٣٦، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٧٩.

(٤) في المفصل: ٣٤١ «وتاء التأنيث في الاسم المفرد تقلب..».

(٥) هذه إشارة إلى أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل منها، انظر ماسلف ق: ١٣٨ب.

(٦) انظر ما سلف ق: ١٢٥أ.

(٧) ظاهر كلام ابن جني أن «هيهات» إن كان مكسور التاء جمع تأنيث، انظر الخصائص: ٣/ ٤١.

(٨) ظاهر كلام سيبويه أن الوقف على «هيهات» بالهاء أو بالتاء راجع إلى اختلاف لغاتها في الوصل، فمن فتح تاءها في الوصل نزلها منزلة تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء، ومن كسر تاءها في الوصل وقف عليها بالتاء ونزلها منزلة تاء الجمع، ووقف البزي على قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/ ٣٦] بالهاء في الاثنتين، ووقف الكسائي على الثانية بالهاء، ووقف عيسى بن عمر وأبو عمرو على «هيهات» بالهاء.

انظر الكتاب: ٣/ ٢٩١-٢٩٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٨-٣٠٠، والعضديات: ١٦٨-١٦٩، والمحتسب: ٢/ ٩٠-٩٢، والتبصرة: ١٠٩، والتيسير: ٦٠.

لشَبَهِها بتاءِ التأْنيثِ لفظاً دون إفْرادٍ وجَمْعٍ.

وأمَّا «عِرْقات» فذاك يَتحقَّقُ فيه كَوْنُه اسْمَ جَمْعٍ أَوْ جَمْعاً[1] مُحقَّقاً، لأنَّ معناه جَمْعُ عِرْقٍ[2]، فإذا فُتِحَ في مَوْضعِ النصبِ دَلَّ على أَنَّه غَيْرُ جَمْعٍ، إذْ لو كان جَمْعاً لم يَجُزْ فتْحُ تائه، فحُكِمَ عليه بأنَّه اسْمُ جَمْعٍ، وإذا كُسِرَتْ في موضعِ النصبِ / دَلَّ على أنَّه جَمْعٌ[3]، إذْ لو كان اسْمَ جمْعٍ لم يَجُزْ الكَسْرُ، فتحَقَّقَ لذلك الوَجْهان المذكوران. ١٢٨أ

قولُه: «وقد يُجْرَى الوَصْلُ مُجْرَى الوَقفِ[4] في نَحْوِ قوله:

مِثْلَ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا[5]»، إلى آخره.

هذا وإنْ كان موقوفاً عليه إلاّ أنَّ القوافي إذا حُرِّكَتْ فإنَّما تُحَرَّكُ على نِيَّةِ وَصْلِها عند بعضِهم،

---

(١) في ط: «وجمعاً»، تحريف.

(٢) «عِرْقُ كل شيء: أصله. والعِرْقاة: الأصل الذي يذهب في الأرض». اللسان (عرق).

(٣) قال سيبويه: «وكلاً سمعنا من العرب» الكتاب: ٣/ ٢٩٢، وانظر البصريات: ٨٢٢-٨٢٣، والخصائص: ١/ ٣٨٤، ٢/ ١٣.

(٤) في الأصل. د: «وقد يجرى الوقف مجرى الوصل»، خطأ. وما أثبت عن ط. والمفصل: ٣٤٢، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ٨١.

(٥) الرجز لرؤبة، وهو في ديوانه: ١٦٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢٠، ونُسب إلى ربيعة بن صُبْح في شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ٢٦٥، وسفر السعادة: ٤٥-٤٦، ٧٣٥-٧٣٦، وورد اسمه في شرح شواهد الشافية للبغدادي: ٢٥٧ «ربيعة بن صُبَيْح»، وجزم الغندجاني أن الرجز مجهول القائل، انظر فرحة الأديب: ٢٠٧، وحكى العيني الاختلاف في نسبته الى رؤبة وربيعة بن صبح، انظر المقاصد: ٤/ ٥٤٩، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٨٢.

وجاء بعد هذا الشاهد في د:

«مَنْ لي من هجران ليلى مَنْ لي ... والحبلِ من حبالها المنحَلِّ
تَعَرَّضَتْ لي بمكانٍ حِلِّ ... تَعَرُّضَ المُهْرَةِ في الطِّوَلِّ

وقوله:

تَرَى مَرَادَ سَعْدِ المُدْخَلِّ ... بين رحا الحَيْزومِ والمَرْحَلِّ»

وأنشد ابن منظور قوله «تعرضت... تَعَرُّض المهرة..» ونسبه إلى منظور بن مَرْثَد الأسدي. اللسان (طول). وأنشد أيضاً قوله: «ترى..» دون نسبة. انظر اللسان (دخل).

ﻭ ﻣﻦ يقولُ: إنَّ تحريكَها لأنَّه قد زِيْدَ عليها حَرْفُ مدٍّ يُوقَفُ عليه[1] وهو الذي يُسَمَّى إطْلاقاً فليس ذلك في نِيَّةِ وَصْلٍ، وهو على كُلِّ تقديرٍ شاذٌ[2]، إلاَّ أنَّه على الأَوَّلِ شذوذُه من حيث إنَّه أُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ على ما ذكَرَ، وعلى الثاني شذوذُه من حيث إنَّه جَمَعَ بين الحركةِ والتشديد، وشَرْطُ أَحدِهما انْتِفاءُ الآخَرِ على ما تقَدَّمَ[3].

قالَ: «ولا يَخْتَصُّ بحالِ الضرورة، تقول[4]: ثلاثَهَ اَرْبَعهْ[5]» إلى آخره.

قال الشيخُ: أَطْلَقَ[6]، وليس بجيِّدٍ، فإنَّ مِثْلَ ذلك لا يأتي إلاَّ لضرورةٍ، ثمَّ مَثَّلَ بـ«ثلاثَهَ اَرْبَعهْ»[7]، وليس مِثْلَه لكَثْرَةِ مِثْلِ ذلك في الكلامِ غيْرَ موقوفٍ عليه، فلهذا المعنى اغْتُفِرَ فيه ما لا يُغْتَفَرُ في مِثْلِ ما ذَكَرَ، وأرادَ في «ثلاثَهَ اَرْبَعَهْ» إنْ قَصَدَ الإسْكانَ أنَّها لا تُقْلَبُ هاءً إلاَّ في الوَقْفِ، ووَصْلُهم «أَرْبَعَهْ» معها مع بقائِها هاءً إجْراءٌ للوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ، وإنْ قَصَدَ التحريكَ بنَقْلِ حركةِ الهمزةِ وَضَحَ الأَمْرُ، فإنَّها لا تُنْقَلُ الحركةُ عليها إلاَّ في الوَصْلِ بعد سكونِها وقَلْبِها هاءً في الوَقْفِ، فقد جَمَعَ بين حُكْمَي الوَصْلِ والوَقْفِ[8]، وهو معنى إجْراءِ الوَقْفِ مُجْرَى الوَصْلِ[9] [على حَدِّ قراءةِ قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝﴾[10] و﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝﴾[11]][12].

ولو قالَ قائِلٌ: إنَّ «ثلاثه» مبنِيٌّ على السكونِ، وليس سكونُه للوَقْفِ، فلا يَمْتَنِعُ وَصْلُ غَيْرِه

---

(١) في د: «عليها»، تحريف.

(٢) ذهب الرضي إلى أنه غير شاذ ولا ضرورة فيه، واستدل بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٢، والمفصل: ٣٤٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢٠، وشواهد الشافية للبغدادي: ٢٥٥ فمابعدها.

(٣) من قوله: «وأما من يقول» إلى «تقدم» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٢٨٨ ببعض التصرف.

(٤) في د: «وتقول»، مخالف للمفصل: ٣٤٣.

(٥) بعدها في ط: وفي التنزيل «لكنَّا هو اللَّهُ ربِّي»، وهو موافق للمفصل: ٣٤٣، وستأتي الآية.

(٦) في د: «قد أطلق».

(٧) في الأصل. ط: «ثلاثه وأربعه». وما أثبت عن د.

(٨) سقط من ط: «والوقف»، خطأ.

(٩) في ط: «إجراء الوصل مجرى الوقف»، تحريف.

(١٠) الأعلى: ٨٧/ ١٤.

(١١) المؤمنون: ٢٣/ ١، انظر كتاب السبعة: ١٤٨، والتبصرة: ٣٠٧، والنشر: ١/ ٤٠٨، والإتحاف: ٣١٧.

(١٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

معه[1] مع بقاءِ آخرِه ساكناً هاءً، فلا حُكْمَ للوَقْفِ فيه، لأنَّ ذلك إنَّما يكونُ [فيما يكونُ][2] في وَصْلِه تاءً مُحَرَّكةً وهذا واجبٌ له البناءُ على السكونِ، فصار سكونُه لا للوَقْفِ، والهاءُ لازمةٌ لسكونه، فلا حُكْمَ للوَقْفِ، فليس فيه إجْراءُ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ، وإنَّما فيه حُكْمُ الوَصْلِ خاصَّةً، [وهو نَقْلُ الحركةِ][3]، واتَّفَقَ أنَّ حُكْمَ الوَصْلِ كحُكْمِ الوَقْفِ، كما في قولك: «كَمْ» وأشْباهِها، فإنَّ حُكْمَ الوَصْلِ فيها كحُكْمِ الوَقْفِ، [بحيث لا تُغَيَّرُ في التركيب][4]، فيتَبَيَّنُ الفَرْقُ بين أسماءِ العَدَدِ وبين نَحْوِ «القَصَبَّا» بالوجْهَيْنِ المذكورَيْنِ / فلا ينبغي أنْ يُحْكَمَ على نَحْوِ «القَصَبَّا» بأنَّه سائغٌ من غيرِ ضرورةٍ ٢٨١ب حَمْلاً على «ثلاثهْ اربَعَهْ» لِمَا تَبيَّنَ من الفَرْقِ بينهما.[5]

وجَعلَ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[6] أيْضاً دليلاً على أنَّ ذلك سائغٌ من غيرِ ضرورةٍ، وليس نَحْوُ «لكنَّا» مثْلَ «القَصَبَّا»، فإنَّ ذلك جائزٌ أنْ يُقالَ فيه: «أنا» بالألفِ في الوَصْلِ، وإذا كان كذلك فليس فيه إجْراءُ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ، ووَجْهٌ آخَرُ، وهو أنَّه لَمَّا حُذفَ همزتُه بنَقْلِ حركتِها إلى ما قبلها وإدْغامِ نونِ «لكنْ» في نونِها قُصِدَ إلى تقويتِها بالألفِ التي تكونُ لها وَصْلاً في بَعْضِ اللُّغاتِ[7] ووَقْفاً على كُلِّ لغةٍ عِوَضاً عَمَّا حُذِفَ منها، أوْ قُصِدَ فِعْلُ ذلك رَفْعاً لِلَّبْسِ لِمَا يُوْهِمُ لَفْظ «لكنَّ» من أنَّها «لكنَّ» المُشَدَّدَةُ، فقد ظَهَرَ الفَرْقُ بينها وبين «القَصَبَّا» من وجْهَيْن أيضاً، فلا وَجْهَ لإجْراءِ البابِ مُجْرَى واحداً لِمَا ذَكَرْناه.

قالَ: «وتقولُ في الوَقْفِ على غَيْرِ المتمَكِّنة «أنا» بالألفِ، و«أنَهْ» بالهاءِ».

حُكْمُ «أنا» إذا وُقِفَ عليه أنْ لا يُوْقَفَ على النونِ اتِّفاقاً، ولا بُدَّ من إلْحاقِ الألفِ في اللغةِ

(١) سقط من ط: «معه»، خطأ.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) لم يأت الشارح بجواب لـ«لو» في قوله: «ولو قال قائل».

(٦) الكهف: ١٨/٣٨، وتتمة الآية: ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾.

(٧) بنو تميم يثبتون ألف «أنا» في الوصل في السعة وغيرهم لا يثبتونها، وضعَّف الزجاج هذه اللغة، والقراء جميعاً يطرحون الألف التي بعد النون من «أنا» إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع.
انظر كتاب السبعة: ١٨٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٨٧، والسيرافي: ٤٠٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/٩.

الفصيحة أو الهاء، وإِلْحاقُهم الألفَ إمَّا لأنَّها هي الأَصْلُ، بدليلِ إثْباتِ بعضِهم لها في الوَصْلِ[١]، وبدليلِ أَنَّ نَحْوَها من الضمائِرِ لم يُقْتَصَرْ فيه على النونِ، وإمَّا لأنَّها مَزيدةٌ في الوَقْفِ خيفةَ اللَّبْسِ بينها وبين «أَنْ»، لأَنَّ الوَقْفَ يُذْهِبُ حركتَها لو وُقِفَ عليها، وهذا الوَجْهُ يُقَوِّيه مَنْ وَقَفَ بالهاءِ لأَنَّها هاءُ السكْتِ.

قالَ: «و «هْو» بالإِسكانِ و«هُوَهْ» بإِلْحاقِ الهاءِ».

هذا جارٍ على القياسِ، لأَنَّ كُلَّ مُتَحَرِّكٍ حركتُه بنائيَّةٌ جائزٌ أَنْ يُوقَفَ عليه بالسكونِ وإِلْحاقِ الهاءِ، وكذلك «أَكْرَمْتُكَ» و«أَكْرَمْتُكَهْ» وما كان مثْلَه.

«و «ههنا» و «ههناه» و «هؤلاء» و «هؤلاه» إذا قُصِر[٢]».

يَعْني «هؤلا» إذا قُصِرَ وُقِفَ عليه بالألفِ وحْدَها[٣] وبالهاءِ، وثَنَّاه لذكْرِه مرَّتَيْن[٤]، إحداهما من غَيْرِ هاءٍ، والأُخْرى بالهاء، وإِلاَّ فههنا ليس[٥] فيه إِلاَّ القَصْرُ، فلا وَجْهَ لرَدِّ التثنيةِ إليه[٦].

«و «غلامي» و «ضرَبَني» و «غلاميَهْ» و «ضَرَبَنِيَهْ» بالإِسْكانِ وإِلْحاقِ الهاءِ فيمَنْ حَرَّكَ في الوَصْلِ».

ليس على إطْلاقِه، لأَنَّه يُؤْذِنُ بأَنَّ الوَقْفَ بإِثْباتِ الياءِ[٧] إِنَّما هي لغةُ مَنْ حرَّكَها[٨] خاصَّةً [في الوَصْلِ][٩]، والوَقْفَ بحَذْفِ الياءِ[١٠] إِنَّما هي لغةُ مَنْ سكَّنَ[١١] في الوَصْلِ، وليس ذلك صحيحاً، / أمَّا الأَوَّلُ[١٢] فهو الأَكْثَرُ، وقد يَحْذِفُ مَنْ يُحَرِّكُ في الوَصْلِ[١٣]، وقد جاءَ في ٢٨٢أ

---

(١) انظر ما سلف ق: ٢٨١ب.

(٢) في د: «قصرا». مخالف للمفصل: ٣٤٣.

(٣) سقط من ط: «وحدها».

(٤) في ط: «وثني ولذلك ذكره مرتين».

(٥) في ط: «بالهاء، ولأنها ههنا ليس»، تحريف.

(٦) سقط من ط: «إليه».

(٧) في الأصل. ط: «بالإثبات» وسقط «الياء». وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٨) في الأصل. ط: «حرك». وما أثبت عن د.

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) في الأصل. ط: «بالحذف». وسقط «الياء». وما أثبت عن د.

(١١) في د: «سكنها».

(١٢) أي الوقف بإثبات الياء ساكنة عند مَنْ حَرَّكَ في الوصل.

(١٣) وَهَّمَ الرضي ابن الحاجب في هذا. انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠١.

القرآنِ ﴿ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ ﴾[1] مفتوحاً في الوَصْلِ موقوفاً عليه بغيرِ ياءٍ في قراءَةِ أبي عمرو وقالون وحَفْص بخلاف، وفي قراءَةِ وَرْشٍ بلا خِلاف[2]، فتكونُ على مَذْهَبِه قراءَةُ وَرْشٍ غَيْرَ صحيحةٍ، لأَنَّه وَصَلَ مُحَرَّكاً، ووقَفَ بالحَذْفِ من غَيْرِ خِلافٍ.

وأَمَّا الثاني[3] فإنَّ الأَفْصَحَ الوَقْفُ بإثْباتِ الياءِ أيضاً، فإنَّ «جاءَني[4] غلامي» بإثْباتِ الياءِ في الوَصْلِ ساكنةً الوَقْفُ عليه بإثْباتِها أفْصَحُ[5]، قالَ اللَّهُ تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾[6]، فكُلُّ مَنْ أَثْبَتَها ساكنةً في الوَصْلِ وقَفَ[7] عليها ساكنةً مع كَوْنِه منادًى، فالوَقْفُ على غَيْرِ المنادَى بإثْباتِ الياءِ أَجْدَرُ، وكذلك جميعُ ما جاءَ في القرآنِ إلاَّ مَوَاضِعَ يسيرةً حُذِفَتْ خَطّاً[8] في المُصْحَفِ، فقرأَها بعضُهم على النَّحْوِ الذي ذَكَرَه[9]، فظَهَرَ أَنَّ ما ذَكَرَه غَيْرُ مستقيمٍ لا في الأَوَّلِ ولا في الثاني، وهو في الأَوَّلِ أَقْرَبُ، وأَمَّا الثاني فواضِحُ الفسادِ لِمَا بيَّنَّاه، ثمَّ مَثَّلَ بقراءَةِ أبي عمرو[10]، وليس تمثيلاً مستقيماً من وجْهَيْن:

---

(١) النمل: ٢٧/ ٣٦، الآية: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴾.

(٢) انظر كتاب السبعة: ٤٨٢ والكشف: ١/ ٣٣١-٣٣٣، ٢/ ١٧٠-١٧١، والتبصرة: ٢٨٤، والنشر: ٢/ ١٨٧-١٨٨، والإتحاف: ١١٦، ٣٣٦-٣٣٧.

(٣) أي حذف الياء في الوقف عند من سكنها في الوصل.

(٤) في ط: «جاء في»، تحريف.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ١٨٦، والتكملة: ٢٩.

(٦) الزخرف: ٤٣/ ٦٨، وتتمة الآية: ﴿ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾.

(٧) في د: «ووقف»، تحريف.

(٨) في ط: «خطأ»، تحريف.

(٩) أي الزمخشري، ومن قوله: «ليس على إطلاقه لأنه..» إلى «ذكره» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٢٨٠-٢٨١ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

(١٠) في قوله تعالى: ﴿ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴾ وهي من سورة الفجر: ٨٩/ ١٥، وفي قوله تعالى: ﴿ أَهَٰنَنِ ﴾، وهي من سورة الفجر: ٨٩/ ١٦، وقد خَيَّرَ أبو عمرو بين حذف الياء وإثباتها في «أكْرَمَنِ» و«أهَانَنِ»، انظر كتاب السبعة: ٦٨٤، والكشف: ١/ ٣٣٢، والنشر: ٢/ ١٩١.

أَحَدُهما: أَنَّها رؤوسُ الآَيِ[1]، ورؤوسُ الآَيِ قد تقَدَّمَ[2] أَنَّ لها شأْناً في الحَذْفِ ليس لغَيْرِها، فكيف يستقيمُ التعميمُ؟ ثم التمثيلُ بما صَرَّحَ أَنَّه في الحَذْفِ ليس كغَيْرِه.

وأَمَّا الثاني فلأَنَّه المشهورُ في[3] قراءةِ أَبي عمرو حَذْفُها وَصْلاً ووقْفاً، وعند ذلك لا تَبْقَى فيها شُبْهةٌ في الاسْتِدْلالِ، لأَنَّ غَرَضَه وَصْلُه بالياءِ ساكنةً، والوَقْفُ بغَيْرِ ياءٍ، وقد[4] تقَدَّمَ أَنَّ المشهورَ ليس كذلك، وكذلك البيتُ الذي أَنْشَدَه[5]، لا يستقيمُ دليلاً، لأَنَّها في القافيةِ، والقافيةُ لها شأْنٌ في الحَذْفِ، وأَيضاً فإِنَّه لا يستقيمُ وَصْلُها بياءٍ أَصْلاً، لأَنَّه يُفْسِدُ الوزْنَ، وإِنَّما يستقيمُ الاسْتِدْلالُ أَنْ لو ثبَتَ وَصْلُه بياءٍ ساكنةٍ، والوَقْفُ بحَذْفِها، وذلك متعَذِّرٌ في الشِّعْرِ.[6]

قالَ: «وضَرَبَكُمْ وضَرَبَهم وعليهم وبهم»، إلى آخره.

قال الشيخُ: وميمُ[7] الجَمْعِ وهاءُ الضميرِ للغائبِ لا خِلافَ في أَنَّ الوَقْفَ عليهما دون الإِلْحاقِ في لغةِ المُلْحِقِينَ[8] وغيرِهم بالإِسْكانِ[9]، وقد جاءَ عن بعضِهم فيهما الرَّوْمُ والإِشْمامُ في لغةِ مَنْ ضَمَّ الميمَ، وليس بالكثيرِ في الميمِ، وأَمَّا في الهاءِ فإِنْ كان قبلها ساكِنٌ/ صحيحٌ قَوِيَ، وإِلاَّ ضَعُفَ.[10] ٢٨٢ر

وقولُه: «فيمَنْ أَلْحَقَ وَصْلاً».

---

(١) في د: «آي».

(٢) سقط من ط: «ورؤوس الآي قد تقدم». خطأ.

(٣) في د: «من».

(٤) في ط: «قد».

(٥) أي الزمخشري، والبيت هو:

ومِنْ شانِىءٍ كاسِفٍ وجْهُهُ   إذا ما انْتَسَبْتُ لَه أنْكَرَنْ»

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ١٩، والكتاب: ٤/ ١٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٢-٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٨٦.

(٦) في الأصل. ط: «فيه». وما أثبت عن

(٧) في ط: «ميز»، تحريف.

(٨) أي فيمن ألحق الواو في ميم الجمع أو الياء في الوصل، انظر المقتضب: ١/ ٣٦، ١/ ٢٦٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٩.

(٩) انظر الكتاب: ٤/ ١٩٢، والمقتضب: ١/ ٢٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٨٦.

(١٠) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١٠، وشرحها للجاربردي: ٢٦٢.

يَعْني به[1] ميمَ[2] الجَمْعِ والهاءَ جميعاً.

وقولُه: «أَوْ حَرَّكَ»

يَعْني به[3] هاءَ الإضمارِ وَحْدَها، ويجوزُ أنْ يكونَ قَصَدَ بقوله: «فيمَنْ أَلْحَقَ وَصْلاً أَوْ حَرَّكَ» هاءَ الإضمارِ وحْدَها، لأنَّها المذكورةُ آخراً، واستَغْنَى عن تَقْييدِ «ضَرَبَكم» لأنَّ مَنْ أَسْكَنَ لا إشْكالَ في وقْفه، فيَبْقَى قولُه: «وضَرَبَكم» محمولاً على مَنْ أَلْحَقَ وَصْلاً، فلم يَحْتَجْ إلى تَقْييدٍ، (و «هذه» فيمَنْ قال: «هذهْ هِي أَمَةُ اللَّه»)، وهذا يُقَوِّي أنَّ التقييدَ فيما تقَدَّمَ للهاءِ، أَلاَ تَرَى أَنَّه لم يَحْتَجْ إلى بيانِ الوَقْفِ على لغةِ مَنْ يقولُ: «هذهِ أَمَةُ اللَّه»[4]؟

قال: «وتقولُ: حَتَّامْ[5] وفِيمْ وحَتَّامَهْ وفِيمَهْ بالإسْكانِ وإلْحاقِ الهاءِ»[6].

أَمَّا الإسْكان فلأنَّه لَمَّا حُذِفَت الألفُ مع حروفِ الجَرِّ لتَنَزُّلِها معها كالجُزْءِ الواحدِ صارَتْ نَسْياً[7]، فوُقِفَ عليها بالإسْكان كما يُوْقَفُ على المُتَحَرِّكِ، وأَمَّا إلْحاقُ الهاءِ فعلى أَصْلِ إلْحاقِ حركةِ البناءِ.

«ومَجِيءَ مَهْ»[8].

أَمَّا «مَجِيءَ مَهْ» و«مِثْلُ مَهْ»[9] فلم يُوْقَفْ عليه إلاَّ بالهاءِ، وسَبَبُه أَنَّ اتِّصالَ المجرورِ بالمضافِ ليس كاتِّصاله بالجارِّ، لاسْتِقْلالِ كُلٍّ واحدٍ منهما بمعناه[10]، فلم يشْتَدَّ الاتِّصالُ فيه اشْتِدادَه مع الحَرْفِ، [وهو «حَتَّامَ» و«فِيمَ»][11]، ولذلك زعَمَ بعضُ النحويِّين أَنَّ العَطْفَ على المُضْمَرِ المخفوضِ

---

(١) سقط من ط: «به».

(٢) في ط: «اسم»، تحريف.

(٣) سقط من د: «به».

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٥، ٤/ ١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٧.

(٥) في المفصل: ٣٤٣، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ٨٦: «وحتام» وسقط «تقول».

(٦) في المفصل: ٣٤٣، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ٨٦: «والهاء» وسقط «إلحاق».

(٧) بعدها في ط: «منسياً».

(٨) سقط من ط: «ومجيء مه».

(٩) من قولهم: «مَجيءَ مَ جِئْتَ» و«مِثْلُ مَ أنت»، انظر الكتاب: ٤/ ١٦٤، والسيرافي: ٤٠٥-٤٠٦، والتكملة: ٢٧.

(١٠) انظر تعليل الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٢٩٧، والجاربردي في شرح الشافية: ٢٧٥.

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩٧.

بالإضافةِ جائزٌ من غَيْرِ تكريرٍ[1]، وحمَل عليه قولَه تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[2]، وقال: هو معطوفٌ على الكافِ والميمِ في قوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، كأنَّه قال: أَوْ كَذِكْرِ قومٍ أَشَدَّ ذِكْراً[3]، ولذلك كتَبَ الكُتَّابُ «حتَّامَ» بالألف، لأَنَّها صارت متوسِّطةً، وكذلك «عَلاَمَ» و «إِلاَمَ» و «مِمَّ» و «عَمَّ» من غيرِ نونٍ[4]، كُلُّ ذلك لِمَا فُهِمَ من شدَّةِ الاتِّصال، ولم يُكْتَبْ مِثْلُ «مَ» مُتَّصلاً، ولا «مَجيءُ مَهْ» وأَشْباهُه ممَّا كان مُتَّصلاً باسْمٍ، فدَلَّ ذلك كُلُّه على أَنَّ اتِّصالَه بالجارِّ أَشَدُّ، فلمَّا كان كذلك كُرِه أَنْ يُوْقَفَ عليه بالإِسْكان، فيكونَ وقْفاً على كلمةٍ على حَرْفٍ [واحدٍ][5] بالإِسْكانِ[6]، كما كُرِهَ ذلك في مِثْلِ قولهم: «يازيدُ رَه»، وإِجْماعُهم على الوَقْفِ عليه[7] بالهاءِ يقَوِّي الوَقْفَ على «مَجيءُ مَهْ» بالهاء، لأَنَّه مِثْلُه في أَنَّه كلمةٌ واحدةٌ في حُكْمِ المُسْتَقِلِّ، فلا يُوْقَفُ عليه إِلاَّ بالهاءِ، كقولهم: قِهْ[8] وشِهْ[9]. /

٢٨٣أ

قالَ: «والنونُ الخفيفةُ تُبْدَلُ ألفاً في الوَقْفِ».

يَعْني إذا كان قبلها فتحةٌ تشبيهاً لها بالتنوينِ، لأَنَّها مِثْلُه في كَوْنِها نوناً ساكنةً في آخرِ الكلمةِ بعد حركةٍ، فقالوا في «اضْرِبَنْ» في الوَقْفِ[10]: «اضْرِبَا» كما قالوا في «رأَيْتُ زيداً»: «رأَيْتُ زيدا»، فإِنْ لم يكُنْ قبلها فتحةٌ وجَبَ حَذْفُها كما وَجَبَ حَذْفُ التنوينِ، بل حذفُها أَجدرُ، لأَنها ليست لازمةً في الوصْلِ بخلاف التنوين، ولأَنَّ[11] ما دَخَلَتْ عليه [النونُ][12] فَرْعٌ، فكانت فَرْعاً، فلا يكونُ لها على

---

(١) أجاز يونس والأخفش والكوفيون ذلك، انظر ما سلف ق: ١١٢أ.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٠٠، والآية: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾.

(٣) أجاز الزمخشري هذا الوجه، ورد عليه أبو حيان، انظر الكشاف: ١/ ١٢٥، والبحر المحيط: ٢/ ١٠٣-١٠٤.

(٤) في ط: «فصل».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في ط: «بإسكان».

(٧) سقط من د: «عليه».

(٨) بعدها في د: «ورَهْ وتِهْ».

(٩) في د: «وشبهه».

(١٠) في د: «بالوقف».

(١١) في ط: «لأن».

(١٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الأَصْلِ مَزِيَّةٌ، إلاَّ أَنَّكَ إذا حذَفْتَها في الوقْفِ أَزَلْتَ ما كان من أَحكامِها في الوَصْلِ، ورَدَدْتَ الفعلَ إلى حُكْمِه لو لم يكن التنوينُ أَلْبَتَّةَ، فلذلك قيلَ في «هل تَضْرِبُنْ»: «هل تَضْرِبُونْ»، وفي «هل تَضْرِبِنْ»: «هل تَضْرِبِيْنَ»، بخلافِ التنوينِ في اللُّغَةِ الفصيحةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّك تقولُ في قاضٍ: قاضْ، ولا تَرُدُّ الياءَ في الأَفْصَحِ عند زَوَالِ التنوينِ، [كقولك: القاضْ][1]، وإنْ كان من أَحْكامِه، والفَرْقُ بينهما أَنَّ التنوينَ لازمٌ في الوَصْلِ والوَقْفِ، فجُعِلَ للزومِه له مَزِيَّةٌ على ما ليس بلازِمٍ[2]، وأَيضاً فإنَّ التنوينَ مَسُوقٌ لمعنىً زائدٍ على معنى الاسْمِ، والنونُ في الفعلِ ليسَتْ مَسُوقةً لمعنىً زائدٍ، وإنَّما هو توكيدٌ مَحْضٌ، وهو معنى الزيادةِ، فجُعِلَ لِمَا جِيْءَ به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مَزِيَّةٌ، وأَيضاً فإنَّ النونَ في الفعلِ على وَجْهِ تَشْبيهِها بالتنوينِ، فجُعِلَ للأَصْلِ على الفَرْعِ مَزِيَّةٌ.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما سلف ق: ٢٧٨ب.

(٢) في د: «للازم»، تحريف.

«ومن أَصْناف المشْتَرَك القَسَمُ»

قال صاحبُ الكتابِ: «يَشْتَرِكُ فيه الاسْمُ والفعلُ، وهو جملةٌ فعليَّةٌ أَو اسْمِيَّةٌ يُؤَكَّدُ بها جملةٌ مُوْجَبَةٌ أَوْ مَنْفِيَّةٌ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: القَسَمُ جملةٌ إنشائيَّةٌ، يُؤَكَّدُ بها جملةٌ أُخرى، فإنْ كانتْ خبريَّةً فهو القَسَمُ لغَيْرِ الاسْتِعْطاف، [والاسْتِعْطافِ لا يكونُ إلاَّ بالباءِ][1]، وإنْ كانت طَلَبِيَّةً فهو القَسَمُ للاسْتِعْطافِ[2]، كقولك: «باللَّهِ أَخْبِرْني»، و«هل كان كذا».

قالَ: «ومِنْ شَأْنِهما أَنْ تَتَنَزَّلا مَنْزِلةَ جملةٍ واحدةٍ لأَنَّهما كالشرْطِ والجزاءِ»[3].

إذ الأُولى لم تُقْصَدْ بمُجَرَّدِها[4]، وإنَّما أُتِيَ بها لغَرَضِ الثانيةِ، فلا بُدَّ من الثانيةِ معها، فلمَّا ارْتَبَطَتا صارَتا كالجملةِ الواحدةِ، كالشَّرْطِ والجزاء، / نعم لو أُسْقِطَت الأُولى لاسْتَقَلَّت الثانيةُ، كما لو أُسْقِطَت الأُولى في الشَّرْطِ لاسْتَقَلَّ الجزاءُ إذا أُعْرِبَ بنَفْسِه، ولكنَّه لا يَصيرُ مُقْسَماً عليه، كما لا يكونُ جوابُ الشَّرْطِ جزاءً عند حَذْفِ الشَّرْطِ، وليس للقسَمِ في جوابه عمَلٌ، فلذلك جازَ حَذْفُ الأَول[5] عنه من غَيْرِ شريطةٍ، بخلافِ الشرطِ، فإنَّ له فيه[6] عمَلاً إذا كان مضارعاً أَوْ حَرْفاً يَدُلُّ على الجزائيَّةِ، كالفاءِ و«إذا»، فيُشْتَرَطُ عند حَذْفِ الشَّرْطِ إزالةُ ذلك، والقَسَمُ وإنْ كان له في الجواب أَلفاظٌ لأَجْلِها[7] فجائزٌ أَنْ يُحْذَفَ مع بقائِها، كقولك: «إنَّ زيداً قائمٌ»، وقد كان يُقالُ: «واللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، وأَمَّا حَذْفُ الثانيةِ فلا بُدَّ من قرينةٍ خاصَّةٍ تُشْعِرُ بذِكْرِها، كالجزاءِ وجوابِ «لو» وخَبَرِ المبتدأ ونظائِرِ ذلك.

٢٨٣ب

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن هشام في كلامه على الباء: «وخصت بجواز ذكر الفعل معها.. واستعمالها في القسم الاستعطافي». المغني: ١١٢.

(٢) في ط: «وإن كانت طلبية فهي التي قصد بها الاستعطاف». ومن قوله: «القسم جملة إنشائية» إلى «الاستعطاف» نقله مصطفى رمزي الأنطاكي عن ابن جني، انظر غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: ٣٣٣.

(٣) العبارة في المفصل: ٣٤٤ «ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء».

(٤) في ط: «لمجردها».

(٥) لعله أراد فعل القسم.

(٦) أي في جواب الشرط.

(٧) لعلها «لأجله».

قالَ: «ولكثْرَةِ القَسَمِ في كلامِهِم أكْثَرُوا التَّصَرُّفَ فيه»، إلى آخره.

قالَ الشيخُ: إذا كَثُرَ الشيْءُ في كلامِهِم خَفَّفُوه ليَخِفَّ على ألسنَتِهِم، كما فعلوا ذلك في النداءِ وأشْباهِه، لأنَّ الكثرَةَ تُناسِبُ التخفيفَ، ولذلك خَفَّفُوا هذه الجملةَ من غَيْرِ وَجْهٍ.

فمن ذلك حَذْفُهم الفعلَ جوازاً مع الباءِ ولزوماً مع الواوِ والتاءِ واللاَّمِ و«مِنْ»، لأَنَّهم جعلوا هذه الحروفَ الأربعةَ عِوَضاً من[1] الفعلِ، فلم يَجْمعوا بينها وبين الفعلِ قَصْداً للتخفيفِ، ومن ذلك حَذْفُ الخَبَرِ إذا وقَعَ المقْسَمُ به مبتدأً، كقولهم: «لعَمْرُكَ» و«يَمينُ اللّه» و«أَمانَةُ اللَّهِ»، و«أَيْمُنُ اللَّهِ»، ومن ذلك حَذْفُ نونِ «أَيْمُن»، فيقولون: «أَيْمُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ كذا»[2].

وقولُه: «وهمْزَتُه[3] في الدَّرْجِ».

دليلٌ على أنَّ الهمزةَ عنده همزةُ قَطْعٍ، وليس مذهبَ[4] سيبويه، ومَذْهَبُ سيبويه أَنَّها همزةُ وَصْلٍ جِيْءَ بها ليُنْطَقَ بالساكنِ، فليس حَذْفُها في الدَّرْجِ لتخفيفٍ من أَجْلِ القَسَمِ، ولكنَّه على قياسِ حَذْفِ هَمزاتِ الوَصْلِ في[5] الدَّرْجِ في كُلِّ مَوْضِعٍ[6]، وإنَّما الذي أشارَ إليه مَذْهَبُ الفرَّاءِ، فإنَّه يَزْعُمُ أَنَّها جَمْعُ يَمينٍ[7]، فهمزَتُه همزَةُ أَفْعُلٍ الذي للجَمْعِ، وهي قَطْعٌ، فإذا وُصِلَتْ فإنَّما كان ذلك من أَجْلِ[8] التخفيفِ في القسَمِ، وسيبويه يَزْعُمُ أَنَّها كلمةٌ اشْتُقَّتْ من اليُمْنِ[9] ساكنةَ الأوَّل، فاجْتُلِبَت الهمزةُ ليُنْطَقَ بالساكنِ، كما اجْتُلِبَتْ في امْرِئٍ وابْنٍ وأشباهِهما / من الأسماءِ التي وُضِعَت ساكنةَ الأَوَّلِ، فعلى ذلك لا تكونُ الهمزةُ مُخفَّفَةً في الوَصْلِ لأَجْلِ القَسَمِ على ما ذَكَرْناه، ومِنْ ذلك حَذْفُهم

٢٨٤أ

(١) في ط: «عن».

(٢) انظر المقتضب: ٢/ ٣٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٠١-٢٠٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٥.

(٣) أي همزة «أيمن».

(٤) في ط: «وليس هو مذهب».

(٥) سقط من ط: «في»، خطأ.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، والمقتضب: ١/ ٢٢٨، ٢/ ٣٣٠، والسيرافي: ٣٦٦-٣٦٧، والمنصف: ١/ ٦١.

(٧) وهو مذهب الزجاج وابن جني وابن كيسان وابن درستويه، انظر السيرافي: ٣٦٦-٣٦٧، والمنصف: ١/ ٦١، والصحاح (يمن) والمخصص: ١٣/ ١١٥، والإنصاف: ٤٠٤-٤٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٠٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨٠.

(٨) في الأصل. ط: «لأجل». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

(٩) كذا نسب الزجاجي والجاربردي إلى سيبويه، ولم أرَ في الكتاب ما يشير إلى ذلك، انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، والجمل للزجاجي: ٧٣، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٥٢.

نونَ «مِنْ» و«مُنْ»، وإِنْ كان قد ذُكِرَ أَنَّ في ذلك خلافاً، وأَنَّ منهم مَنْ يقولُ: إِنَّهما من «أَيْمُن»، ومنهم مَنْ يقولُ: إِنَّهما مِنْ «مِنْ»[1]، وعلى كِلاَ القولَيْنِ فالحَذْفُ لتخفيفِ القَسَمِ.

«وحَرْفِ القَسَمِ في «اللَّهِ» و «اللَّهَ»».

والمُرادُ واللَّهِ أَوْ باللَّهِ، ولكنَّ الحَذْفَ لأَجْلِ التخفيفِ، ومَثَّلَ بمثالَيْن مع الحَذْفِ تنبيهاً على أَنَّ النصْبَ والخفْضَ بعد الحَذْفِ جائزان[2] فيه على ما سَيَأْتي.

«ويُعَوَّضُ في «ها اللَّهِ» و «آاللَّهِ» و «أفاللَّهِ»[3]».

يَعْني أَنَّهم عَوَّضوا عنها حَرْفَ التنبيه وهمزةَ الاستفهامِ وقَطْعَ همزةِ الوَصْلِ، وكُلُّ ذلك للتخفيفِ المذكورِ.

«والإِبْدالُ عنه تاءً في «تاللَّهِ»».

لأَنَّ التاءَ أَخَفُّ من الواوِ.

«وإِيْثارُ الفتحةِ على الضَّمَّةِ».

في قولهم: «لعَمْرُكَ»، وإِنْ كانَتْ أَعْرَفَ وأَكْثَرَ في العُمْرِ، ولكنَّهم عَدَلوا عنها تخفيفاً.[4]

قالَ: «ويُتَلَقَّى القسَمُ بثلاثةِ[5] أَشْياء، باللاَّمِ وبإِنَّ وبحَرْفِ النفي».

وذلك للتنبيه على أَنَّ ما يُذْكَرُ بعده هو الذي جِيْءَ بالقَسَمِ تأْكيداً له، وهذا مخصوصٌ بالقَسَمِ لغَيْرِ الاسْتِعْطافِ، وهو الشائعُ الكثيرُ، وأَمَّا القَسَمُ للاسْتِعْطافِ فإِنَّما يكونُ جوابُه الجُمَلَ الطلبيَّةَ وما حُمِلَ عليها من قولهم: «أَقْسَمْتُ عليكَ لَمَّا فعَلْتَ» و «إِلاَّ فعَلْتَ»، وهذه الأَجوبَةُ في القَسَمِ إِنَّما تكونُ إِذا اخْتِيرَ ذِكْرُ الجملةِ المُقْسَمِ عليها بعده، فأَمَّا إِذا لم تُذْكَرْ بعده وذُكِرَ قبل القَسَمِ ما يَدُلُّ عليها أَوْ ذُكِرَ القَسَمُ مُعْتَرِضاً امْتَنَعَ ذلك، فإِذا قلْتَ: «زيدٌ قائمٌ واللَّهِ» أَوْ «زيدٌ واللَّهِ قائمٌ» لم يكُنْ ذلك في

---

(١) انظر ماسلف ق: ٢٣٠ب.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٧-٤٩٨، والمقتضب: ٢/ ٣٢١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٩٩، وما سلف ق: ٢٣٢ب.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٩، والمقتضب: ١/ ٢٥٣، ٢/ ٣٢١-٣٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٩٩-٢٠٠.

(٤) انظر المقتضب: ٤/ ١٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٩٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨٠.

(٥) في د: «بأحد ثلاثة»، وهو مخالف للمفصل: ٣٤٥.

شَيْءٍ منه، فإنْ ذَكَرْتَ بعد القَسَمِ ما يَصِحُّ أَنْ يكونَ له وما يَصِحُّ أَنْ يكونَ تتِمَّةً لِمَا قبله جازَ الأَمْران، فتقولُ: «زيدٌ واللّهِ إنَّ أباه قائمٌ» و «زيدٌ - واللّهِ - أبوه قائمٌ»، و «إنَّ» مخصوصةٌ بالجملةِ الاسميَّةِ، لأنَّها لا تدخُلُ إلاَّ على الاسْمِ، وأَمَّا اللاَّمُ وحَرْفُ النفيِ فيَدْخُلانِ على الجملتَيْنِ جميعاً، إلاَّ أَنَّ الفعليَّةَ إذا كان فعلُها مُضارِعاً الْتُزِمَ في الأَفْصَحِ معها نونُ التأْكيدِ، وإذا كان ماضياً الْتُزِمَ على الأَفْصَحِ معها «قد»، ولم يَحْتاجوا مع الاسميَّةِ إلى غَيْرِها[1]، لأَنَّها دخيلةٌ[2] / على الفعلِ أَصْلِيَّةٌ في الاسْمِ، فقُصِدَ إلى تَقْوِيتِها فيما ليسَتْ أَصْلاً فيه تنبيهاً على أَنَّه ليس من أَصْلِ مواضِعِها. ٢٨٤ب

وقولُه: «وقد حُذِفَ حَرْفُ النفيِ في قوله:[3]

تاللّهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ»، إلى آخره.

حَذْفُ حَرْفِ النَّفيِ جائزٌ مع الجملةِ الفعليَّةِ، ولا نَعْرِفُه مع الاسميَّةِ، وإنَّما حُذِفَ [حَرْفُ النفيِ][4] مع الفعليَّةِ دون الاسميَّةِ[5] إمَّا لأَنَّه يدلُّ على النفيِ فيه أَمران: حَذْفُ اللاَّمِ وحَذْفُ النونِ، وإمَّا لأَنَّه قد حُذِفَ عنه في غَيْرِ القَسَمِ، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[6]، فأُجْرِيَ في القَسَمِ مُجْرَاه في غَيْرِه، بخِلافِ الاسْمِ، فإنَّه خالٍ عمَّا ذُكِرَ من الأَمْرَيْنِ[7].

قولُه: «وقد أَوْقَعُوا موقعَ الباءِ بعد حَذْفِ الفعلِ الذي أَلْصَقَتْه بالمُقْسَمِ به أَربعةَ أَحْرُفٍ»، إلى آخره.

يريدُ أَنَّ هذه الحروفَ لا تستعْمَلُ إلاَّ مع حَذْفِ الفعلِ، لأَنَّه جَعَلَ شَرْطَ استعمالِها حَذْفَ

---

(١) أي: «إلى غير اللام».

(٢) في د: «داخلة».

(٣) في الأصل. ط: «قولهم». وما أثبت عن د. وفي المفصل: ٣٤٥ «قول الشاعر». وعجز البيت:

... ... «جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّه غَرِدُ»

وقائله أبو ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين: ١/ ١٢٤، ونسبه ابن يعيش إلى الهذلي، ونسبه ابن منظور إلى مالك بن خويلد الخناعي، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٩٧، واللسان (بقل).

قال ابن يعيش: «مبتقل يريد حمار وحش، يقال: ابتقل أي: رَعَى البقل» شرح المفصل: ٩/ ٩٨، و«مبتقل: يأكل البقل، رَبَاعٍ في سنِّه، غَرِدٌ في صوته، أيْ: يُطَرِّب» ديوان الهذليين: ١/ ١٢٤.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في الأصل. ط: «دونها». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٦) النساء: ٤/ ١٧٦، وتتمة الآية: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾، وبعد الآية في د: «أي لا تضلُّوا».

(٧) بعدها في د: «جميعاً».

الفعلِ، وذلك لأَنَّها عندهم عِوَضٌ من الفعلِ، فكَرِهوا الجَمْعَ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه[1] على عادتهم في ذلك.

وقولُه: «رَوْماً للاختِصاصِ» تعليلٌ لوَضْعِ هذه الحروفِ عن الباءِ، فالواوُ رامُوا بها اختِصاصَ[2] الظَّاهرِ بها، والتاءُ اختصاصَ اسْمِ اللَّه تعالى، واللاَّمُ اختْصاصَها بالتعجُّبِ، و«مِنْ» اختصاصَها بربِّي، فلا تستعْمَلُ اللاَّمُ إلاَّ فيما هو حقيقٌ[3] بالتعجُّبِ كقولك: «للَّهِ لَتُبْعَثُنَّ ولَتُحاسَبُنَّ» و«للَّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ ولا يَبْقَى من الناسِ أَحَدٌ» وشِبْهِه، ولا يُقالُ: «للَّهِ لقد قامَ زيدٌ»، إذْ ليس في ذلك وَجْهٌ للتعَجُّبِ، وقد جاءَت التاءُ أَيضاً في مِثْلِ التعَجُّبِ[4] كثيراً، ولكنَّها لم يَلْتَزِموا بها ذلك، بل استعملوها في غَيْرِه.

«وتُضَمُّ ميمُ «مِنْ» فيُقالُ: مُنْ رَبِّي إنَّكَ لأَشِرٌ».

تنبيهاً على القَسَمِ لِمَا في لفْظِها من الاشْتِراكِ وقِلَّتِها في القَسَمِ، فقَصَدوا إلى أَنْ يكونَ لها فيما قَلَّ دلالةٌ على أَنَّها المُقْسَمُ بها، ومن الناسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّها من «أَيْمُن»[5]، ولكنَّه اختِيْرَ ذلك لأَنَّها داخلةٌ على ربِّي كما تدخُلُ «مِنْ»، ولو كانتْ من «أَيْمُن» لدخلَتْ على اسْمِ اللَّه كما تدخُلُ «أَيْمُن»، ثمَّ لَمَّا اختَصَّت الضمَّةُ بـ«من» في هذا الموضعِ شبَّهوها لاختِصاصِها بما اختُصَّ مِثْلُها، كالفتحةِ مع «لَدُنْ» في «غُدْوَةً»، واختصاصِ التاءِ باسْمِ اللَّه تعالى واختصاصِ «أَيْمُن» باسْمِ اللَّهِ والكعبةِ/. ٢٨٥أ

«وإذا حُذِفَتْ نونُها فهي كالتاءِ».

يَعْني في أَنَّها تدخُلُ على اسْمِ اللَّهِ خاصَّةً، فيُقالُ: «مُ اللَّه» و«مِ اللَّه»، كما يُقالُ[6]: تاللَّه، ومن الناسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّها مِنْ «أَيْمُن» من حيث دخَلَتْ على اسْمِ اللَّه كما تدخُلُ «أَيْمُن»، ولو كانت مِنْ «مِنْ» لم تدخُلْ على اسْمِ اللَّهِ كما لا تدخُلُ «مِنْ»، ومِنَ الناسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ المضمومةَ من

---

(١) سقط من د. ط: «منه».

(٢) في ط: «الاختصاص»، تحريف.

(٣) في ط: «حقيقي»، تحريف.

(٤) في الأصل. ط: «ذلك». وما أثبت عن د.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن «من» في «من ربي إنَّك لأشرٌ» بمنزلة الواو والباء، وأجاز ابن يعيش أن تكون جارة وأن تكون منتقصة من «أيمن»، انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٩، والمقتضب: ٢/ ٣٣١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٠٠، والجنى الداني: ٣٢١.

(٦) في د: «تقول».

«أَيْمُن» لِمَا ذكَرْناه[1]، والمكسورَةَ مِنْ «مِنْ»[2]، لأَنَّه ليس في «أَيْمُن» كسرةٌ في ميمٍ[3]، ويَحْكُمُ بالكسرةِ على أَنَّها ميمُ «مِنْ»، ويَجْعَلُ ذلك أَوْلَى بالاعتبارِ مِنْ دخولِها على اسْمِ اللَّهِ، لأَنَّ كَسْرَ[4] ميم «أَيْمُن» لا وَجْهَ له في «أَيْمُن»، ودخولُ «مِنْ» على اسْمِ اللَّهِ لا مانعَ له إلاَّ من حيث الاستعمالُ، على أَنَّه قد سُمِعَ «مِنِ اللَّهِ» عن الأَخفشِ على ماذَكَرَه آخِراً[5]، والقياسُ يَقْتضي الجوازَ، فتَرَجَّحَ بذلك أَنَّ المكسورَةَ ميمُ «مِنْ» والمضمومَةَ ميمُ «أَيْمُن»، وظاهِرُ كلامِه أَنَّهما ميمُ «مِنْ» وإنْ دخَلَتا على اسْمِ اللَّهِ، لأَنَّه يأْخذُ الكَسْرَ دليلاً على أَنَّها ميمُ «مِنْ»، ويَحْمِلُ المضمومةَ على «مِنْ» المكسورةِ[6]، لأَنَّه قد ثبَتَ فيها الضمُّ مع نونِها، وقد ثبَتَ الحَذْفُ في أُخْتِها، [أَي في «مِنْ» المكسورةِ][7]، فلْيَكُن الحَذْفُ في الأُخرى، [أَيْ في «مِنْ» المضمومةِ][8]، بخِلافِ «أَيْمُن»، فإِنَّه لم يَثْبُتْ حَذْفُ همزتِها لا فيها ولا فيما يُشابِهُها [كأَفْلُسٍ][9] فكانَ القولُ بأَنَّها ميمُ «مِنْ» أَوْلَى.

قال: «والباءُ لأَصالتِها»، إلى آخره.

قال الشيخُ: لَمَّا كانت الباءُ هي الأَصْلَ دخلَتْ على كُلِّ مُقْسَمٍ به مُضْمَراً كان أَوْ مُظْهَراً، ولم يَلْزَمْ ذلك فيما كان فَرْعاً عنها لوَضْعِهم إيَّاه مختَصّاً كما ذكَرْناه في الواوِ والتاءِ، ولذلك[10] لَمَّا كانت الأَصْلَ دخلَ الفعلُ مُصَرَّحاً به عليها، إذْ لم توضَعْ عِوَضاً عنه، وإنَّما وُضِعَت لمعناها خاصَّةً، بخِلافِ الواوِ والتاءِ، فإِنَّهما جُعِلا عِوَضاً من اللَّفْظِ بالفعلِ، فلذلك لم يَجُزْ إِظْهارُ الفعل معهما[1]،

---

(١) هو مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٩، وما سلف ق: ٢٣٠ب.

(٢) ممن قال بهذا الزمخشري، انظر ما سلف ق: ٢٣٠ب.

(٣) حكى أبو حيان عن الكسائي والأخفش «مُ الله» بضم الميم و«مِ اللَّه» بكسرها، انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨١، وما سلف ق: ٢٣٠ب.

(٤) في د: «كسرة».

(٥) ذكر ابن مالك والرضي وأبو حيان قول بعضهم «مِنِ اللَّه» بكسر الميم والنون دون نسبة، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٠٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨١.

(٦) في الأصل. ط: «عليها» مكان «على من المكسورة». وما أثبت عن د.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) في د: «وكذلك».

معهما[1]، وكذلك استعملوها لمّا كانت أصْلاً في الاسْتِعْطاف، كقولك: «باللّهِ أخْبِرْني»، وهذه الباءُ أدْخَلَها النحويُّون على ما تقدَّمَ في حروفِ القَسَمِ كما تقَدَّمَ ذِكْرُهُ[2]، فظاهِرُ كلامِهم أنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بفعلٍ في معنى «أُقْسِمُ» على سبيلِ الاسْتِعْطافِ، ولو قيلَ: إنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بفعلٍ[3] بمعنى «أسْتَعْطِفُ» لكان جَيِّداً، ولو قيلَ: إنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بفعلِ الطلَبِ المذكورِ بعدها أوْ بما دَلَّ[4] على فعلِ الطلَبِ على أنَّها باءُ الاستعانة كما تقولُ: «باللّهِ حَجَجْتُ» لكان جيِّداً، والذي يُقَوِّيه[5] أنَّكَ تقولُ: «أخْبِرْني باللّهِ» و«باللّهِ أخْبِرْني» كما تقولُ: «بتَوْفيقِ اللّهِ حَجَجْتُ» و«حَجَجْتُ بتوفيقِ اللّهِ»، كأنَّك قلْتَ: أطْلُبُ منك الخَبَرَ مُسْتَعيناً باللّهِ في إخبارِكَ لي، ولذلك وجَبَ / أنْ لا يُجابَ إلاّ بفعلِ طلَبٍ، [كقولك: «باللّهِ إلاَّ فعَلْتَ»][6] أوْ في معنى الطّلَبِ [كقولك: «باللّهِ عَلِّمني»، أي: أطْلُبُ تعليمَك][7]، ولا يُجابُ بما يُجابُ به الأقْسامُ. ٢٨٥ب

«وتُحْذَفُ الباءُ فيَنْتَصِبُ المُقْسَمُ به بالفعلِ المضْمَرِ».

لأنَّ مَوْضِعَها[8] مُتَعَلِّقٌ للفعلِ[9]، فإذا حُذِفَ الجارُّ بَقِيَ مُتَعَلَّقُ الفعلِ خَلِيّاً عن المُعارِضِ له، فيجبُ نَصْبُه بدليلِ قولك: «كِلْتُ زيداً» و«كِلْتُ لزيدٍ» و«استَغْفَرْتُ من الذنبِ» و«استَغْفَرْتُ الذَّنْبَ»، وذلك مُطَّرِدٌ في كلامِهم، إلاَّ أنَّهم لم يَحْذِفوه[10] إلاَّ مع حَذْفِ الفعلِ، فلا يقولون: «حلفْتُ اللّهَ» ولا «أقْسَمْتُ اللّهَ» بل يقولون: «اللّهَ لأفْعَلَنَّ».

قالَ: «وقد رُوِيَ رفْعُ اليمين والأمانةِ على الابتداءِ محذوفَي الخَبَرِ».

وذلك أنَّ القَسَمَ جاءَ في كلامِهم جملةً فعليَّةً وجملةً اسميَّةً في مِثْلِ «لَعَمْرُكَ»، إلاَّ أنَّ الفعليَّةَ هي

---

(١) انظر ماسلف ق: ٢٣٠أ.

(٢) انظر ماسلف ق: ٢٣٠أ.

(٣) سقط من د: «بفعل»، خطأ.

(٤) في ط: «يدل».

(٥) في د: «يقربه».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) في د: «موضعهما»، تحريف.

(٩) في الأصل: «بالفعل». وما أثبت عن د. ط.

(١٠) في د: «يحذفوا».

الشائعةُ في كلامهم، فلذلك لم يَجُزْ أنْ تقولَ: «اللّهُ لأَفْعَلَنَّ» على تقديرِ «اللّهُ قسمي»، وقد جاء قولُهم: «أَمانةُ اللّه» و «يمينُ اللّه» تشبيهاً بقولهم: «لَعَمْرُكَ»، وهو قليل[1]، فإذن النَّصْبُ هو الوَجْهُ، والخَفْضُ على[2] إرادَةِ حَرْفِ الخَفْضِ، وهو قليلٌ أيضاً.[3]

«وتُضْمَرُ كما تُضْمَرُ اللاَّمُ».

يَعْني أَنَّهم يَخْفِضون المقْسَمَ به على إضمارِ حَرْفِ الخَفْضِ وإرادَتِه موجوداً كما يَخْفِضون في قولهم[4]: «لاه أَبوك»[5]، أَلاَ تَرى أَنَّ الخَفْضَ في قولهم: «لاهِ أَبوك» لا بُدَّ له من خافِضٍ، ولا خافِضَ إلاَّ الحَرْفُ المُقَدَّرُ[6]، فكذلك ههنا بالحَرْفِ المقدَّرِ.[7]

قالَ: «وتُحْذَفُ الواوُ ويُعَوَّضُ عنها[8] حَرْفُ التنبيه في قولهم: «لاها اللهِ ذا».

قالَ الشيخُ: يَلْزَمُ الخَفْضُ لوجود ما يقومُ مَقامَ حرفِ الجَرِّ، وهو حَرْفُ التنبيهِ كما يَلْزَمُ مع الواوِ والتاءِ وهمزةِ الاستفهامِ.

---

(١) بعدها في د: «قال امرؤ القيس:

فقلتُ يَمينَ اللّهِ أَبْرَحُ قاعداً ... ولو قَطَّعوا رأسي لدَيْكِ وأَوْصالي»

والبيت في ديوانه: ٣٢.

(٢) في ط: «والخفض جائز على».

(٣) أجاز الكوفيون الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض. انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٧-٤٩٨، والمقتضب: ٢/ ٣٣٦، والإنصاف: ٣٩٣-٣٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٠٠، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٧٩، والهمع: ٢/ ٣٨.

(٤) سقط من د: «في قولهم».

(٥) بعدها في د: «قال الشاعر:

لاه ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ

أَيْ: للّه ابْنُ عَمِّكَ، فحذف لام الجر ولام التعريف، وبقيت اللام الأصليَّة».

وعجز البيت «عَنِّي ولا أنت دَيَّاني فَتَخْزوني».

وقائله ذو الإصبع العدواني. وهو في المفضليات: ١٦٠.

(٦) بعدها في د: (يعني «للّه أبوك»). وقد اختلف في اللام في مثل «لاه أبوك» أهي فاء الكلمة أم حرف جر، انظر ما سلف ق: ٢٣٠أ.

(٧) في د: «فكذلك الحرف المقدر في المقسم به».

(٨) في د: «منها»، وهو الأصح، انظر اللسان (عوض).

«وقَطْعُ همزةِ الوَصْلِ»، لَمَّا كانت عِوَضاً عَمَّا ذَكَرَه.

قالَ: «وفي[1] «لاها اللَّهِ ذا» لغتان، حَذْفُ أَلِفِ «ها» وإِثْباتُها».

أَمَّا الحَذْفُ فوَجْهُه أَنَّها أَلفٌ لَقِيَتْ ساكناً بعدها، فقياسُها أَنْ تُحْذَفَ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، وأَمَّا إِثْباتُها فلا يَخْلو إِمَّا أَنْ تَثْبُتَ الهمزةُ معها أَوْ لا تَثْبُتَ، فإِنْ لم تَثْبُتْ - وهو الظاهرُ من كلامهم - فوَجْهُه أَنَّها[2] تَنَزَّلَتْ معها منزلةَ الجُزْءِ من الكلمةِ، فلم تُحْذَفْ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، لأَنَّهما الْتَقَيا على حَدِّهما، كما في قولك: «الضالِّين» وشِبْهِه، وإِنْ ثَبَتَت الهمزةُ - وليس[3] ببعيدٍ من كلامهم - فوَجْهُه أَنَّ همزةَ اسْمِ اللَّهِ لها شأْنٌ في جوازِ القَطْعِ ليس لغيْرِها، بدليلِ قولهم: «يا أَللَّهُ» / وقولهم: «أَفأَللَّهِ»، فلم يجتمعْ ساكنان أَلْبَتَّةَ، فثبَتَتْ أَلِفُ «ها»[4]، لأَنَّها لم تَلْقَ ما يُوجِبُ حَذْفَها. ٢٨٦أ

قولُه: «وفيه قولان، أحدهما وهو[5] قولُ الخليلِ أَنَّ «ذا» مُقْسَمٌ عليه، وتقديرُه «لا واللَّهِ للأَمْرُ ذا»[6] فحذِفَ[7] «الأمر»[8] لكثرةِ الاستعمالِ»[9] ثمَّ قالَ: «ولذلك لم يَجُزْ أَنْ يُقاسَ عليه».

فلم يُعَلِّلْ ما ذَكَرَه من أَنَّ تقديرَه «للأَمْرُ ذا»، وإِنَّما علَّلَ امْتناعَ القياسِ عليه لأَجْلِ كَثْرَةِ الاستعمالِ في هذا دون غيْرِه، ولم يَدُلَّ على ما ادَّعاه أَلْبَتَّةَ، وقد دَلَّ الأَخْفَشُ بما ذَكَرَه على دَعْواه.[10]

---

(١) في د: «وهي في..»، زيادة ليست في المفصل: ٣٤٨.

(٢) أي «ها»، لأنها عوض عن حرف القسم الذي هو كجزء من الكلمة، كذا قال الجاربردي في شرح الشافية: ٢٣٢، وانظر الكتاب: ٣/ ٤٩٩، والمقتضب: ٢/ ٣٢٢.

(٣) في ط: «الهمزة معهما وليس». مقحمة.

(٤) بعدها في د: «في قوله: ها الله».

(٥) سقط من المفصل: ٣٤٨ «وهو».

(٦) في الأصل. ط: «عليه، كأنه قيل: الأمر ذا». وما أثبت عن د والمفصل: ٣٤٩، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ١٠٥.

(٧) في د: «فحذفت»، مخالف للمفصل: ٣٤٩.

(٨) في د: «للأمر»، مخالف للمفصل: ٣٤٩.

(٩) ذهب الخليل إلى أن «ذا» من جملة المقسم عليه، أي من جملة جواب القسم، انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٩-٥٠٠، والمقتضب: ٢/ ٣٢٢.

(١٠) ذهب الأخفش إلى أن «ذا» من قولهم: «لاها اللَّه ذا» من تمام القسم إما صفة لله أو مبتدأ محذوف الخبر، ووافقه المبرد والأعلم، انظر المقتضب: ٢/ ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٦، واضطرب ابن يعيش فنسب إلى الخليل قوله: إن «ذا» من جملة المقسم به، وإلى الأخفش قوله: إنَّ «ذا» من جملة جواب القسم، أي المقسم عليه، انظر شرحه للمفصل: ٩/ ١٠٦.

ولو قيلَ: إنَّ ذا هو المُقْسَمُ عليه لا على الوَجْهِ الذي ذَكَرَه الخليلُ، بل على معنى «لا يَفْعَلُ ذا» و «لا يكونُ[1] ذا» لكان مستقيماً، ودليلُه أَنَّ المعنى المستعْمَلَ فيه هذا اللفظُ هو أَنْ يكونَ المُقْسَمُ عليه مَنْفِيّاً، دليلُه استِقْراءُ كلامِهم، وإذا كان كذلك وَجَبَ تقديرُه مَنْفِيّاً، وإذا قُدِّرَ[2] مَنْفِيّاً بَطَلَ تقديرُ الخليلِ.

ويَبْطُلُ تقديرُ الأَخْفَشِ لأَنَّه يَجْعَلُ المُقْسَمَ عليه محذوفاً، لأَنَّ الحَذْفَ على خلافِ الأَصْلِ، وإذا استقامَ الإثْباتُ فلا معنى للعُدولِ إلى الحَذْفِ، ويَضْعُفُ أيضاً من جهةِ أَنَّ الإشارَةَ إلى القَسَمِ في القَسَمِ لم[3] يَجِئْ مِثْلُه في كلامِهم، بخِلافِ ما ذَكَرْناه من حَذْفِ بعضِ المُقْسَمِ عليه.

وما ذَكَرَه الأَخْفَشُ من قوله: «لا ها اللّهِ ذا لقد كان كذا» لا نُسَلِّمُه، فإنَّ مِثْلَ ذلك لا نَعْرِفُه في كلامِهم، ثمَّ ولو قَدَّرْنا صِحَّتَه فلا يُنازَعُ في أَنَّ المُتَكَلِّمَ مُريدٌ للنفْيِ بقوله: «لا»، وإذا ثَبَتَ ذلك ثَبَتَ ما قلناه، فيكونُ قولُه: «لقد كان كذا» إثْباتاً لغَيْرِ ما نَفَاه بقَسَمٍ آخَرَ مقَدَّرٍ، فيستقيمُ ذلك مع جَرَيانِ ما ذَكَرْناه من التأويلِ.

قال: «والواوُ الأُولى في نَحْوِ ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝﴾[4] للقَسَمِ، وما بعدها للعطفِ».

وقد اخْتَلَفَ الناسُ في مِثْلِ هذه الواوِ الثانيةِ[5] مع اتِّفاقِهم على أَنَّ الواوَ الأُولى للقَسَمِ، فمنهم مَنْ قالَ: هي واوُ العطفِ على ما ذَكَرَه صاحِبُ الكتابِ[6]، ومنهم مَنْ قال: هي واوُ قَسَمٍ آخَرَ، واستَدَلَّ مَنْ قالَ: هي واوُ العطفِ - وهو مَذْهَبُ الخليلِ وسيبويه -[7] بأَنَّها[8] لو كانت واوَ قَسَمٍ لم يَخْلُ إمَّا أَنْ يكونَ ما بعدها مُشَرَّكاً مع ما قبلها أَوْ لا، فإنْ كان / مُشَرَّكاً وَجَبَ واوُ العطفِ أيضاً، وإنْ كان غَيْرَ مُشَرَّكٍ وجَبَ أَنْ يكونَ لكُلِّ واحدٍ منهما جوابٌ يَسْتَقِلُّ[9] به، لأَنَّه قُدِّرَ غَيْرَ مُشَرَّكٍ،

٢٨٦ب

---

(١) في د: «فعل».

(٢) في د: «قرر».

(٣) سقط من ط: «لم»، خطأ.

(٤) الليل: ٩٢/ ١.

(٥) أي في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝﴾. الليل: ٩٢/ ٢.

(٦) أي الزمخشري.

(٧) والأخفش والمبرد والنحاس، انظر الكتاب: ٣/ ٥٠١، ومعاني القرآن للأخفش: ٧٤٠، والمقتضب: ٢/ ٣٣٦-٣٣٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٤١.

(٨) في الأصل. ط: «بأنه». وما أثبت عن د.

(٩) في ط: «مستقل».

ويكونُ مع ذلك جملةً بعد جملةٍ، والأَحْسَنُ بعد ذلك أَنْ تكونَ في الجُمَلِ واوُ العطفِ، فثَبَتَ أَنَّ الواوَ ليسَتْ واوَ القَسَمِ، وإذا ثَبَتَ ذلك وَجَبَ أَنْ تكونَ واوَ العطفِ شَرَّكَتْ بين المُقْسَمِ به ثانياً مع[1] المُقْسَمِ به أَوَّلاً، فلم تَحْتَجْ إلاّ إلى جوابٍ واحدٍ، لأَنَّ القَسَمَ واحدٌ، واسْتَدَلُّوا أيضاً بأَنَّكَ لو جعَلْتَ موضِعَها الفاءَ أَوْ «ثمَّ» لكان المعنى على حالِه، وهما حَرْفَ عَطْفٍ، فكذلك الواوُ.[2]

وشُبْهَةُ مَنْ ظنَّ أَنَّها واوُ عَطْفٍ صورتُها بعد صورةِ معطوفٍ عليه، [وهو قولُه: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝﴾ مع أَنَّه قَسَمٌ بالاتِّفاقِ، فكذلك الباقي بالقياسِ عليه][3]، وذلك مدفوعٌ بما ذَكَرْنا.

وأَقْوَى ما قالوا[4] فيه بالنظَرِ إلى المعنى أَنَّها لو كانتْ واوَ عطْفٍ لكان عَطْفاً على عامِلَيْنِ[5]، وهو ممتَنِعٌ، وهذا ممّا[6] يَرِدُ على مَنْ يَمْنَعُ «في الدارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عَمْرو»، وهو مَذْهَبُ سيبويه وأصحابِه، وأَمَّا مَنْ يُجيزُه فلا وُرودَ لذلك عليه[7]، وتقريرُه هو أَنَّ قولَك: «واللَّيلِ» مخفوضٌ بحَرْفِ الخَفْضِ[8] الذي هو واوُ القَسَمِ، وقولَكَ «إذا يَغْشَى» منصوبٌ بالفعلِ المُقَدَّرِ الذي هو «أُقْسِمُ»[9]، فتَحَقَّقَ معمولان لعامِلَيْنِ مُتغايِرَيْنِ، كما في قولك: «إنَّ في الدارِ زيداً»[10]، فإذا جُعِلَت الواوُ في قولك: «والنَّهارِ إذا تَجَلَّى» للعَطْفِ كان قولُك: «والنَّهارِ» معطوفاً على «اللَّيْلِ» خَفْضاً، وكان «إذا تَجَلَّى» معطوفاً على «إذا يَغْشَى» نَصْباً، فقد تَحَقَّق مُمَاثَلَتُه لقولك: «إنَّ في الدارِ زيداً والحُجْرَةِ عمراً» سَوَاءً، وذلك مُمْتَنِعٌ، فيكونُ هذا ممتنعاً، فوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ على غَيْرِ العطفِ، ولا وَجْهَ إلاّ أَنْ تكونَ واوَ القَسَمِ.

---

(١) في ط: «ومع»، تحريف.

(٢) انظر استدلال الخليل في الكتاب: ٣/ ٥٠١-٥٠٢.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) أي القائلون بأن الواو للقسم، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٧.

(٥) بعدها في د: «مختلفين».

(٦) في د: «إنما».

(٧) انظر ما سلف ق: ١٣٠ أ-ب.

(٨) في ط: «الجر».

(٩) منع ابن هشام هذا التعليق، وعلقه بحال، انظر مغني اللبيب: ١٠٠.

(١٠) الصواب «إن في الدار زيداً والحجرةِ عَمْراً». انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٧.

وقد أجابَ الزمخشريُّ[1] في تفسيرِه عن هذا السُّؤَال فقال: «لَمَّا تَنَزَّلَت الواوُ التي للقَسَمِ منزلةَ الباءِ والفعلِ حتى لم يَجُزْ ذِكْرُ الفعل معها صارَتْ كأنَّها هي العاملَةُ نَصْباً وخَفْضاً، فصارَتْ كعاملٍ واحدٍ له عملان، وكُلُّ عاملٍ له عَمَلان فما فوقَهما جائزٌ أَنْ يُعْطَفَ على معمولاته بعاطفٍ واحدٍ باتِّفاقٍ، كقولك: «قامَ زيدٌ يومَ الجمعةِ وعمروٌ يومَ السبتِ»، وهذا / قد تَنَزَّلَ منزلةَ العاملِ الواحِدِ، فأُجْرِيَ مُجْرَاه»[2]. ٢٨٧أ

ثمَّ قالَ تقريراً لذلك ما معناه: وإنَّما يَلْزَم ذلك لو قيلَ: «أُقْسِمُ باللَّيْلِ إذا يَغْشَى والنَّهارِ إذا تَجَلَّى»، فهذا هو الذي يُشْبِهُ «إنَّ في الدارِ زيداً والحُجْرةِ عمراً»، والسُّؤَالُ عندنا في أَصْلِه مُنْدَفِعٌ، لأَنَّا نُجيزُ «إنَّ في الدارِ زيداً والحُجرَةِ عمرا»[3]، فلا وُرودَ له.

وما أَجابَ به الزمخشريُّ[4] قوَّةٌ منه واسْتِنْباطٌ لمعنىً دقيقٍ لو[5] تَمَّ له، ويَلْزَمُه[6] أَنْ لا يُجيزَ كما[7] ذَكَرَ «أُقْسِمُ باللَّيْلِ إذا يَغْشَى والنَّهارِ إذا تَجَلَّى»، وقد جاءَ مِثْلُ ذلك في القرآنِ، قالَ اللَّهُ تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝﴾[8]، فقد جاءَ ذلك مع التصريحِ بالفعلِ والحَرْفِ، فبَطَلَ ما أَجابَ به من أَنَّ ذلك إنَّما كان من أَجْلِ الواوِ، وبَقِيَ السُّؤَالُ قائماً عليه، إلاَّ أَنَّ ما ذكَرْناه عليه يَدْفَعُ جوابَه، ويَدْفَعُ أَصْلَ السؤالِ أيضاً، لأَنَّه يُوجِبُ جوازَ العطف على عاملَيْنِ[9] في عَيْنِ[10] ما مَنَعوه وجعلوه دليلاً على أَنَّها واوُ القَسَمِ، فثَبَتَ أَنَّها واوُ العطف بما تقدَّمَ أَوَّلاً، وأَنَّ السؤال لا وُرودَ له على الوَجْهِ الذي ذكَرْناه، لا على الوَجْهِ الذي يَلْتَزِمُه مانِعُو «إنَّ في الدارِ زيداً والحُجْرَةِ عمراً»، واللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في د: «المصنف».

(٢) نقل ابن الحاجب كلام الزمخشري بالمعنى، وذكر الرضي جواب الزمخشري، انظر الكشاف: ٤/ ٢١٤-٢١٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٧.

(٣) سقط من ط من قوله: «والسؤال عندنا» إلى «عمرا» خطأ.

(٤) في ط: «المصنف».

(٥) في ط: «ولو».

(٦) في ط: «يلزمه».

(٧) في ط: «لما»، تحريف.

(٨) التكوير: ٨١/ ١٥-١٨.

(٩) بعدها في د: «مختلفين».

(١٠) في ط: «غير» تحريف.

«ومن أَصنافِ المشْتَرَكِ تخفيفُ الهمزةِ»

قالَ: «تَشْتَرِكُ فيه الأَضْرُبُ الثلاثةُ».

قال الشيخ[1]: «لا تُخَفَّفُ الهمزةُ إلاَّ إذا تَقَدَّمَها[2] شيءٌ»، يَعْني أَنَّها إذا كانتْ أَوَّلَ كلمةٍ[3] مُبْتدأ بها، فلا بُدَّ أَنْ تكونَ مُحَقَّقةً لتعَذُّرِ تَسْهيلِها، إذْ لو سُهِّلَتْ لجُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ لانْتفاءِ مُوجبِ الحَذْفِ والبدلِ، ولو جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ لقَرُبَتْ من الساكنِ، فكَرِهوا أَنْ يَبْتَدِئوا بما يَقْرُبُ من الساكنِ، لأَنَّه مَرفوضٌ في كلامِهم أَوْ مُتَعَذِّرٌ.

قالَ: «وفي تخفيفِها ثلاثةُ أَوْجُهٍ».

وقد فَسَّرَ ثلاثةَ[4] الأَوْجُهِ، وفَسَّرَ بَيْنَ بَيْنَ بأَنْ تَجْعَلَها[5] بين الهمزةِ والحَرْفِ الذي منه حَرَكَتُها، هذا هو الكثيرُ في بَيْنَ بَيْنَ، وقد جَوَّزَ بعضُهم في بعضِ الهَمَزاتِ أَنْ تُجْعَلَ بين الهمزةِ والحَرْفِ الذي منه حركَةُ ما قبلها، مِثْلُ «يَسْتَهْزِئُون» و «سُئِلَ»، فيجَوِّزُ أَنْ تُجْعَلَ في «يَسْتَهْزِئون» / بين الهمزةِ والياءِ، وفي «سُئِلَ» بين الهمزةِ والواوِ[6]، وبذلك قرأ بعضُهم، كحمزَةَ[7] في الوَقْفِ، لأَنَّ من أَصْلِه تخفيفَ الهمزةِ في الوَقْفِ، وليس ذلك المختارَ عندنا[8]، والمشهورُ عندنا لغةً وقراءَةً فيما هو مُسَهَّلٌ بَيْنَ بَيْنَ ما ذَكَرَه، وأَمَّا الإِبْدالُ والحَذْفُ فواضِحٌ.

287ب

---

(١) بعدها في ط: «قوله».

(٢) في د: «سبقها»، مخالف للمفصل: ٣٤٩.

(٣) في ط: «الكلمة».

(٤) في ط: «الثلاثة». وهو جائز على مذهب الكوفيين، انظر ماسلف ق: ٩٦ب، ١٥٨أ.

(٥) في ط: «بجعلها».

(٦) نسب مكي هذا القول إلى الأخفش، وذكر الرضي أن بعضهم نسبه إلى الأخفش، ونسبه أبو حيان إلى أبي الحسن شريح، وكلام الأخفش يفيد أنه على مذهب سيبويه في جعل الهمزة بين بين في «سئل». انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٢ ومعاني القرآن للأخفش: ٢٠٤، والكشف: ١/ ١٠٦، والتبصرة: ٩٤، ١٠٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٦، وارتشاف الضرب: ١/ ١٣٣.

(٧) في ط: «الهمزة» مكان «كحمزة»، تحريف. وفي د: «لحمزة»، وانظر كتاب السبعة: ١٥٩، والكشف: ١/ ٨٥، ١/ ١١٦، ١/ ٢٤٧.

(٨) في د. ط: «وذلك ليس بالجيد عندنا».

ثمَّ أَخَذَ يَقْسِمُ الهمزة فقال: «ولا تَخْلُو إمَّا أَنْ تَقَعَ ساكنةً أَوْ متَحَرِّكَةً»[1] وهو حَصْرٌ في المعنى.

قالَ: «فإنْ كانت ساكنةً فيُبْدَلُ منها الحَرْفُ الذي[2] منه حركَةُ ما قبلها»[3].

والأَوْلَى أَنْ يقولَ ههنا: فإنْ كانت ساكنةً لم يَخْلُ ما قبلها من أَنْ يكونَ ساكناً أَوْ مُتَحَرِّكاً، فإنَّها قد تُسَكَّنُ في الوَقْفِ[4] وقبلها ساكنٌ، فتكونُ ساكنةً وما قبلها[5] ساكنٌ، فلا يَدْخُلُ ذلك في تقسيمه، فَلْيتكَلَّمْ عليه، فإذا كانت كذلك نُظِرَ إلى الساكنِ قبلها، فإنْ كان صحيحاً حُرِّكَ[6] تقديراً بحركَتِها، ووُقِفَ عليه بالسكونِ أَو الرَّوْمِ على حَسَبِ ما ذُكِرَ في الوَقْفِ، وإنْ كان مُعْتَلاً، فإنْ كان واواً أَوْ ياءً مَدَّتَيْنِ زائدَتَيْنِ أَوْ ما يُشْبِهُ[7] المَدَّةَ كياءِ التصغيرِ قُلِبَت الهمزةُ حَرْفاً من جِنْسِه وأُدْغِمَ[8] فيه، ووُقِفَ عليه على مُقْتَضَى الوَقْفِ، كقُرُوٍّ وهنِيٍّ ومَرِيٍّ، وإنْ كان ياءً أَوْ واواً غَيْرَ[9] ذلك فحكْمُه حُكْمُ الصحيحِ، وقد تقَدَّمَ، وإنْ كان أَلفاً فلا يَخْلُو إمَّا أَنْ يُقَدَّرَ الوَقْفُ بالسُّكونِ أَوْ لا، فإنْ قُدِّرَ بالسُّكونِ وَجَبَ قَلْبُها أَلفاً، ثمَّ إمَّا أَنْ يُجْمَعَ بين الأَلفَيْنِ أَوْ يُحْذَفَ إحداهما لاجْتماعِ الأَلفَيْنِ، وإمَّا أَنْ يوقَفَ بالرَّوْمِ، فيُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، وإلى ههنا ينتهي قِسْمُ الساكنةِ التي قبلها ساكنٌ، وهو قِسْمٌ لم يَشْتَمِلْ عليه كلامُه.

ثمَّ ولو قُدِّرَ أَنَّ نَحْوَ الخَبْءِ وهَنْءٍ ومَرْءٍ يَدْخُلُ في حُكْمِ المتحرِّكةِ الساكنِ ما قبلها، لأَنَّ الحُكْمَ فيه كذلك لأَنَّها تُقَدَّرُ متَحَرِّكةً [في حالِ الوَقْفِ][10] فلا يَدْخُلُ نَحْوُ «يشاءُ» لأَنَّها إذا قُلِبَتْ أَلفاً، وهو الكثيرُ، لم تدخُلْ في حُكْمِ المتحرِّكةِ التي قبلها أَلفٌ، أَلاَ تَرَى أَنَّ تلك يَجِبُ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، وهذه[11] المختارُ فيها أَنْ تُقْلَبَ أَلفاً، ثمَّ يَتَفَرَّعُ عن ذلك وجهان، فثَبَتَ أَنَّ الوَجْهَ تقسيمُها إلى / ماذكَرْناه، وإلى ههنا ينتهي الكلامُ عليها.

٢٨٨أ

---

(١) اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشري، انظر المفصل: ٣٤٩.

(٢) في ط: «والذي»، تحريف.

(٣) اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشري، انظر المفصل: ٣٤٩.

(٤) في د: «للوقف»، وفي ط: «للوقوف».

(٥) في د. ط: «وقبلها»، وسقط «ما».

(٦) في ط: «صحيحاً نحو الخبء حرك».

(٧) في ط: «أشبه».

(٨) في ط: «وأدغمت».

(٩) في ط: «وغير»، تحريف. وقوله: «غير ذلك» أي: غير مدتين زائدتين.

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١١) في ط: «وهذا»، تحريف.

ثمَّ يَنْتَقِلُ إلى القِسْمِ الآخَرِ، وهو أنْ تكونَ ساكنةً متحرّكاً ماقبلها، فحُكْمُها ما ذَكَرَ من قَلْبِها[1] حَرْفاً من جِنْسِ حركةِ ماقبلها، ووَجْهُ ذلك أنَّه لَمَّا قُصِدَ إلى تَسْهيلِها، والحَذْفُ مُخِلٌّ، والتسهيلُ مُتَعَذِّرٌ، وَجَبَ الإبْدالُ، ولا حركةَ لها تُبْدَلُ إليه، وحركةُ ما بعدها لم تأْتِ، فوَجَبَ إبْدالُها باعتبارِ حركةِ ما قبلها، فكانت ألفاً بعدَ المفتوحِ وواواً بعدَ المضمومِ وياءً بعدَ المكسورِ، ومَثَّلَ بكُلٍّ ذلك مُتّصلاً ومُنْفَصِلاً تنبيهاً على أنَّ الحُكْمَ واحِدٌ.

ثمَّ انْتَقَلَ إلى القِسْمِ الثاني من أَصْلِ القِسْمةِ، وهو إذا كانت مُتَحَرِّكَةً، وهو قولُه: «وإمَّا أَنْ تقع متحَرِّكةً».

ثمَّ قَسَمَ ذلك إلى ما يكونُ ما قبلها فيه ساكناً ومتَحَرِّكاً، فتكلَّمَ على الساكنِ فقالَ: «يُنْظَرُ إلى الساكنِ، فإنْ كان حَرْفَ لِيْنٍ لم يَخْلُ من أنْ يكونَ ياءً أَوْ واواً أَوْ ألفاً، فإنْ كان ياءً أَوْ واواً مَدَّتَيْنِ زائدتَيْنِ أَوْ ما يشْبِهُ المَدَّةَ كياءِ التصغيرِ قُلِبَتْ إليه وأُدْغِمَ فيها: كقولك: خَطِيَّة[2] ومَقْرُوَّة[3] وأُفَيِّس[4]»[5].

في أَفْؤُس، جَمْعُ فأْسٍ، وإنَّما فعلوا ذلك، وإنْ كان قياسُ[6] تسهيلِ مِثْلِها النَّقْلَ والحَذْفَ لأنَّهم لو فعلوا ذلك لحَرَّكوا ما لا أَصْلَ لمِثْلِه في الحركةِ، فوَجَبَ بقاؤُه ساكناً، [لأنَّ ياءَ التصغيرِ لا تَقْبَلُ الحركةَ، بل هو ساكنٌ أبداً، والحَرْفُ المُدْغَمُ ساكنٌ لا يَقْبَلُ الحركةَ][7]، فلمَّا وَجَبَ بقاؤُه لم يَبْقَ إلاَّ الإبدالُ والتسهيلُ، كَرِهوا التسهيلَ لِمَا فيه من شَبَهِ الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ، فلم يَبْقَ إلاَّ الإبْدالُ، ولم يَجُزْ أَنْ تُبْدَلَ باعتبارِ حركتِها لِمَا يُؤَدِّي إليه من التعَذُّرِ أَو الاستِثْقالِ، فوَجَبَ إبْدالُها باعتبارِ الحَرْفِ الذي قبلها، فلذلك قالوا: خَطِيَّة ومَقْرُوَّة[8].

قالَ: «وقد الْتُزِمَ ذلك في نَبِيٍّ وبَرِيَّةٍ».

---

(١) في ط: «قبلها»، تحريف.

(٢) أصلها خطيئة.

(٣) أصلها مقروءة.

(٤) تصغير «أَفْؤُس» جمع فأس، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٤٧، والمقتضب: ١/ ١٦٠-١٦١، والتكملة: ٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٤-٣٥.

(٥) تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشري. انظر المفصل: ٣٤٩.

(٦) سقط من ط: «قياس»، خطأ.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) انظر تعليل الجاربردي في شرح الشافية: ٣٩١-٣٩٢.

هذا على قَوْلِ مَنْ يقول[1] : إنَّ نَبِيّاً مُشْتَقٌّ من النَّبأ ، والبَرِيَّة مِن «بَرَأَ اللّهُ الخَلْقَ» ، وأَمَّا مَنْ يَرَى أنَّ النَّبِيَّ مُشْتَقٌّ من النَّبْوِ ، وهو الارتفاعُ ، والبَرِيَّةَ من البَرَى ، وهو التراب[2] ، فلا مَدْخَلَ لهما في الهمزةِ أصْلاً ، ثمَّ ولو سُلِّمَ أنَّه من الهمزةِ فلا يَصِحُّ قولُه : «وقد الْتُزِمَ» ، لأنَّه قد ثَبَتَ أنَّهم يقولون : نَبِيئاً بالهمزة ، وبَرِيئَةً بالهمزةِ ، فكيف يَصِحُّ دَعْوَى الْتِزامِ تَرْكِ الهمزةِ مع ثُبوتِ الهمزةِ ثُبوتاً لا يُمْكِنُ دَفْعُه ؟[3]

٢٨٨ب فأمَّا «نَبِيئ» فهي / قراءَةُ [نافع][4] وأَهْلِ المدينةِ[5] ، وأمَّا «البَرِيئَةُ»[6] فهي قراءَةُ أَهْلِ المدينةِ وبعضِ أَهْلِ الشامِ[7] ، فثَبَتَ أنَّه لا يُمْكِنُ دَعْوَى الْتِزامِ تَرْكِ الهمزةِ في نَبِيئ وبَرِيئَة بعد تسليمِ اشْتِقاقِهما أنَّهما من الهمزةِ ، نعم يُمْكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّ بعضَ[8] مَنْ لغَتُه الهمْزُ - واشْتِقاقُ نَبِيٍّ وبَرِيَّة عنده من الهمْزِ - لا يَهْمِزُ ، وهذا أَمْرٌ تقديريٌّ لا يقومُ عليه دليلٌ إذا نُوزِعَ فيه ، فلا معنى لالْتِزامِ ذلك مع ما ذَكَرْناه .

ثمَّ قالَ : «وإنْ كان ألفاً» .

---

(١) في ط : «قال» .

(٢) ظاهر كلام سيبويه والمبرد أن النبي مهموز اللام وصححه الرضي ، وأجاز الفراء أن يكون مشتقاً من النبأ ومن النَّبْوَة ، وذهب يونس إلى أن البرية مشتق من «برأ» ، وأجاز الفراء أن يكون مشتقاً من البَرَى . انظر الكتاب : ٣/ ٤٦٠-٤٦١ ، ٣/ ٥٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣/ ٢٨٢ ، وإصلاح المنطق : ١٥٨ ، والمقتضب : ١/ ١٦١-١٦٢ ، والصحاح (نبأ) ، وشرح الشافية للرضي : ٣/ ٣٥ ، واللسان (نبأ) (نبا) .

(٣) وافق الزمخشري الفارسي في قوله : «وقد التزم ذلك في نبيٌّ وبَرِيَّة» المفصل : ٣٤٩ ، وانتقده الجاربردي في ذلك ، انظر الحلبيات : ٣٤٣ ، وشرح الشافية للجاربردي : ٣٩١ .

(٤) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(٥) حكى ابن سيدة عن الزجاج أن جماعة من أهل المدينة يهمزون النبيِّين والأنبياء . انظر المخصص : ٢/ ٣٢١ ، والنشر : ١/ ٤٠٦ ، والإتحاف : ٥٨ ، وحكى ابن السكيت وابن سيدة عن يونس أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون النبي والبريَّة ، وقال سيبويه : «وقالوا : نبيٌّ وبريَّة فألزمها أهل التحقيق البدل . . وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء» . الكتاب : ٣/ ٥٥٥ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٣/ ٢٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٧٣-٢٧٤ ، وإصلاح المنطق : ١٥٩ ، والمخصص : ١٤/ ٨ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ البينة : ٩٨/ ٦ ، وانظر البينة : ٩٨/ ٧ .

(٧) قرأ نافع وابن عامر «البريئة» وقرأ الباقون «البريَّة» بلا همز ، انظر كتاب السبعة : ٦٩٣ ، والكشف : ٢/ ٣٨٥ ، والنشر : ١/ ٤٠٧ ، والإتحاف : ٥٩ .

(٨) في ط : «بعضاً» ، تحريف .

كانَ التقسيمُ يقتضي أَنْ يَذْكُرَ الواوَ والياءَ الأَصْلِيَّتَيْنِ والمَزِيدَتَيْنِ لمعنىً، إلاَّ أَنَّه أَخَّرَ ذِكْرَهما بعد الألفِ ليَذْكُرَهما مع الصحيحِ، إذِ الحُكْمُ واحدٌ، فقال: «وإِنْ كان أَلفاً جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ».

وإِنَّما كان كذلك من جهةِ أَنَّ نَقْلَها لا يُمْكِنُ، وإِبْدالُها على نَحْوِ ما تقدَّمَ لا يُمْكِنُ، إِذْ لا يستقيمُ أَنْ تَقْبَلَ حركةً، وقد فُرِضَتْ متحرِّكةً، وأَيضاً فإِنَّ الأَلفَ لا تُدْغَمُ ولا يدْغَمُ فيها، فوَجَبَ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، واغْتُفِرَ اجْتِماعُ السكونِ وشِبْهِ السكونِ لِمَا في الأَلفِ من قُبُولِ المَدِّ أَكْثَرَ ممَّا في الواوِ والياءِ، فلا يَلْزَمُ من رَفْضِ ذلك مع الياءِ والواوِ رَفْضُهُ[1] مع الأَلفِ، أَوْ يُقالُ: أَمْكَنَ مع الواوِ والياءِ غَيْرُ ذلك، فلم تكُنْ حاجةٌ إِلى ارْتِكابِه، ولم يُمْكِنْ ذلك مع الأَلفِ، فعُدِلَ إِلى جَعْلِها بَيْنَ بَيْنَ، ثمَّ مَثَّلَ بها على اخْتِلافِ أَحوالِها.

ثمَّ انْتَقَلَ إِلى فصلٍ آخَرَ، وهو إِذا كان قبلها ياءٌ أَوْ واوٌ أَصْلِيَّتانِ أَوْ مَزِيدتانِ لمعنىً وأُلْحِقَ به الحَرْفُ الصحيحُ، لأَنَّ الحُكْمَ فيهنَّ واحدٌ، وهو أَنْ تُنْقَلَ حركةُ الهمزةِ إِلى الساكنِ وتُحْذَفَ، وإِنَّما[2] فُعِلَ ذلك لأَنَّ إِبْدالَها لا يُمْكِنُ، لأَنَّه ليس قبلها حركةٌ يُرْجَعُ بها[3] إليها[4]، ولأَنَّه كان يُؤَدِّي إِلى اسْتِثْقالٍ كاستِثْقالِها[5] أَوْ إِلى اجْتِماعِ ساكِنَيْن، وجعْلُها بَيْنَ بَيْنَ أَيضاً غيرُ مستقيمٍ لِما تقدَّمَ من أَداءِ ذلك إِلى اجتماعِ الساكنِ[6] وشِبْهِ الساكنِ[7]، فكان كاجتماعِ الساكِنَيْنِ، فوَجَبَ النَّقْلُ فيها، وإِنَّما لم يَحْذِفوا من غَيْرِ نَقْلٍ لأَنَّه كان يُؤَدِّي ذلك إِلى الإِخْلالِ بإِسْقاطِ حَرْفٍ بحركتِه مَجَّاناً من غَيْرِ حاجةٍ إِلى ذلك، وإِنَّما لم يَنْقُلوا الحركةَ ويُبْقوا الهمزةَ لأَنَّهم لو فعلوا ذلك لم يكُنْ في ذلك / تخفيفٌ، إِذِ الهمزةُ الساكنةُ مُسْتَثْقَلَةٌ أَيضاً، وإِنَّما لم يَنْقُلوا ويُبْقوها ساكنةً ثمَّ يُسَهِّلوها بالحركةِ التي صارَتْ قبلها على ما يُجَوِّزُه[8] الكوفيُّون مُطَّرِداً، ونُجِيزُه نحن[9] فيما سُمِعَ من نَحْوِ: المَراةِ

٢٨٩أ

(١) في ط: «ورفضه»، تحريف.

(٢) في د: «وتحذف الهمزة وإنما».

(٣) في ط: «به»، تحريف.

(٤) في الأصل: «إليه». وما أثبت عن د. ط.

(٥) أي الهمزة.

(٦) في د: «الساكنين»، تحريف. وفي ط: «ساكن».

(٧) هذا التعليل شبيه بتعليل المبرد في المقتضب: ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٨) في ط: «جوزه».

(٩) سقط من ط: «نحن».

والكَمَاة[١]، لأَنَّه تغييرٌ مُتعدِّدٌ مع استْثقالٍ، فكان ما تقَدَّمَ أَقْرَبَ، فلذلك الْتُزِمَ عندنا، وقد أَجازَ الكوفيُّون ذلك مُطَّرِداً على سبيلِ الجَوَازِ لا على سبيلِ اللُّزومِ.

قالَ: (وقد الْتُزِم ذلك في «يَرَى»[٢] و«أَرَى» «يُرِي»).

هذا الالْتِزامُ الذي ذَكَرَه في ذلك صحيحٌ، لا مَدْفَعَ له بوَجْهٍ، بخلاف ما ذُكِرَ آنفاً في نَبيٍّ وبَرِيَّة، لأَنَّ «يَرَى» مضارِعُ «رَأَى» باتفاقٍ، ولا همزَةَ في «يَرَى» باتفاقٍ، وهو مُلْتَزَمٌ كذلك، فعُلِمَ أَنَّ تخفيفَه مُلْتَزَمٌ، [وكذلك «أَرَى» مُعَدَّى من «رَأَى» باتفاقٍ، فأَصْلُه «أَرْأَى»، وقد الْتُزِمَ «أَرَى»[٣]، فعُلِمَ أَنَّ تخفيفَه مُلْتَزَمٌ][٤]، وكذلك «يُرِي» مضارِعُ «أَرَى»، وقد تَحَقَّقَ تقديرُ الهمزةِ عَيْناً في الماضي، فوَجَبَ تقديرُها عَيْناً في المضارِعِ، فعُلِمَ أَنَّ «يُرِي» أَصْلُه «يُرْئِي»، وقد الْتُزِمَ فيه «يُرِي»، فعُلِمَ أَنَّ تخفيفَ الهمزةِ فيه[٥] مُلْتَزَمٌ، ولم يَلْتَزِموا ذلك فيما كان مِثْلَه في الوَزْنِ، كمضارِعِ «نَأَى» وهو قولُهم: «يَنْأَى»، ولا يَلْتَزِمون «يَنَا»، وكذلك «أَنْأَى»، فإِنَّه مِثْلُ «أَرْأَى» في الزِّنَةِ ومَوْضِعِ الهمزةِ، ولا يَلْتَزِمون «أَنَا»، وكذلك مضارِعُه وهو قولُهم: «يُنْئِي»، ولا يَلْتَزِمون «يُنِي»، نعم أَجْرَوْه مُجْرَى «يَرَى» و«أَرَى» «يُرِي» على سبيلِ الجَوَازِ، مِثْلُه في تخفيفِ الهمزةِ في غَيْرِه، والفَرْقُ بين البابَيْنِ أَنَّ بابَ «يَرَى» و«أَرَى» و«يُرِي» خُفِّفَتْ همزَتُه الْتِزاماً لكَثْرَته في الكلامِ، والكَثْرَةُ تناسِبُ التخفيفَ، بخِلاف ما ذَكَرْناه من مُمَاثِلِه، فإِنَّه لم يَكْثُرْ كَثْرَتَه، فبَقِيَ على الجوازِ، فلا يَلْزَمُ من الْتِزامِ التخفيفِ إِنْ كان جائزاً لهذا السبَبِ الذي[٦] يَقْتَضي الالْتِزامَ الْتِزامُ التخفيفِ مع انْتِفاءِ هذا السَّبَبِ المذكورِ، فظَهَرَ الفَرْقُ بين البابَيْنِ.

ثمَّ انْتَقَلَ إِلى القِسْمِ الآخَرِ من الهَمَزاتِ، وهو ما إِذا كانت مُتَحَرِّكةً وقبلها مُتَحَرِّكٌ، ولم يَبْقَ

---

(١) جوز الكوفيون قياساً قلب الهمزة المفتوحة خاصة ألفاً بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المرَاة والكَمَاة، وحكى سيبويه قولهم: المراة والكماة وقال: «ومثله قليل». الكتاب: ٣/ ٥٤٥، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٤٦-٥٤٨، والمقتضب: ١/ ١٥٩-١٦١، والتكملة: ٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤١.

(٢) في المفصل: ٣٤٩، «في باب (يرى)».

(٣) فيه نظر، فقد حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم «قد أرْآهم» على الأصل، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٦، والمخصص: ١٤/ ٨، واللسان (رأى)، ونسب ابن سيدة لغة الهمز في حروف المضارعة إلى تيم الرِّباب، انظر اللسان (رأى).

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) سقط من ط: «فيه».

(٦) سقط من ط: «الذي»، خطأ.

غيْرُه، فذَكَرَ في ضِمْنِ كلامه تقسيمَها، ولم يَسْتَوْفِهِ إلاَّ على مَذْهَبِ سيبويه [بأَنْ يَجْعَلَ كُلَّ الهمزاتِ بَيْنَ بَيْنَ][1]، والأَوْلَى أَنْ يُقالَ: هذه الهمزَةُ تَنْقَسِمُ باعتبارِ حركةِ ما قبلها بالانْقسامِ العقليِّ إلى تسعةِ أَقسامٍ: مفتوحةٍ وقبلها أَحَدُ ثلاثِ حركات، ومضمومةٍ كذلك، ومكسورةٍ كذلك، فصارتْ تسعةً / ، كـ«سَأَلَ»[2] و«مائة» و«مُؤَجَّلاً» و«ورَؤُوف» و«مُسْتَهْزِئون» و«رُؤُوس» و«سَئِمَ» و«سُئِلَ» و«مُستَهزئين»، فأَمَّا المفتوحةُ المضمومُ ما قبلها فتُقْلَبُ واواً [كـ«جُؤَن»][3]، والمفتوحةُ المكسورُ ما قبلها تُقْلَبُ ياءً باتِّفاقٍ فيهما، وإنَّما كان كذلك لأَنَّه تَعَذَّرَ النَّقْلُ فيها لتَحَرُّكِ ما قبلها، وتعَذَّرَ جَعْلُها بَيْنَ بَيْنَ لأَنَّها تصيرُ كالأَلف، والأَلفُ لا يكونُ قبلَها إلاَّ فتحةٌ[4]، فقُصِدَ إلى أَنْ يكونَ ما قبلها كذلك، فلم يَبْقَ إلاَّ إبْدالُها، وإبْدالُها إمَّا أَنْ يكونَ باعتبارِ حَرَكتِها، أَوْ باعتبارِ حركةِ ماقبلها، تعَذَّرَ إبْدالُها بحركتِها، لأَنَّ الأَلفَ لا تَقْبَلُ حركةً، ولا يكونُ قبْلَها ضَمٌّ، فوجَبَ إبْدالُها باعتبارِ حركةِ ما قبلها، فأُبدِلَتْ بعد الضمَّةِ واواً، وبعد الكسرةِ ياءً.

٢٨٩ب

وأَمَّا المضمومةُ المكسورُ ماقبلها[5] والمكسورةُ المضمومُ ما قبلها فقد زعَمَ الأَخْفَشُ أَنَّهما تُقْلَبان حَرْفاً من جِنْسِ حركةِ ما قبلَهما، فيقْلِبُها في «مُسْتَهْزِئون» ياءً، وفي «سُئِلَ» واواً[6]، والشُّبْهَةُ في ذلك أَنَّه لو جعَلوها[7] بَيْنَ بَيْنَ لأَدَّى في «مُسْتَهْزِئون» إلى شِبْهِ الواوِ الساكنةِ وقبلها كسرةٌ، وفي «سُئِلَ» إلى شِبْهِ الياءِ وقبلها ضَمَّةٌ، فكما كَرِهوا شِبْهَ الأَلفِ وقبلها غَيْرُ فتحةٍ فَلْيَكْرَهْ شِبْهُ الياءِ والواوِ وقبلهما كسرةٌ وضَمَّةٌ، وهذا غَيْرُ مستقيمٍ لأَمْرَيْنِ:

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الكتاب: ٣/ ٥٤١-٥٤٣، والمقتضب: ١/ ١٥٥-١٥٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٤..

(٢) في ط: «سأل». وسقطت الكاف، خطأ.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في ط: «الفتحة».

(٥) سقط من ط من قوله: «فأبدلت بعد الضمة...» إلى «قبلها»، خطأ.

(٦) تبع الرضي ابن الحاجب في عزو هذا القول إلى الأخفش، وساقه الجاربردي دون نسبة. وحكى المبرد والفارسي عن الأخفش قلب الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها ياء في نحو «مستهزئون»، وعقب المبرد فقال: «وليس على هذا القول أحد من النحويين» المقتضب: ١/ ٥٧، وساق ابن الجزري ما نسبه ابن الحاجب إلى الأخفش على أنه مذهب بعض النحويين، وذكر أن بعضهم نسبه إلى الأخفش وردَّه. انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٠٢-٢٠٤، والتكملة: ٣٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٦، وشرحها للجاربردي: ٣٩٨، والنشر: ١/ ٤٤٤.

(٧) في د. ط: «جعلها».

أَحَدُهما[1] : أَنَّ ذلك في الألفِ مُتَعَذِّرٌ، وهو في الياءِ والواوِ مُسْتَثْقَلٌ، فلا يَلْزَمُ من امْتِناعِ شبه المُتَعَذِّرِ امْتناعٌ[2] شِبْهِ المُسْتَثْقَلِ، ثمَّ ولو سُلِّمَ التسويةُ فيهما في التَّعَذُّرِ والاسْتِثْقالِ ففي مَحَلِّ الاتِّفاقِ فَرُّوا إلى ما لا اسْتِثْقالَ فيه ولا تَعَذُّرَ، نَحْوُ: مُوَجَّلاً ومِيَة، لأَنَّ الواوَ المفتوحةَ المضمومَ[3] ما قبلها، والياءَ المفتوحةَ المكسورَ ما قبلها تَصِحَّانِ[4]، وفي مَحَلِّ النِّزاعِ يكونُ الفرارُ من شِبْهِ المُسْتَثْقَلِ إلى مُسْتَثْقَلٍ مُحَقَّقٍ، وهو بالفِرارِ منه أَوْلَى، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: «مُسْتَهْزِيُون» و«سُوِلَ» أَتَيْتَ بياءٍ مضمومةٍ قبلها كسرةٌ وواوٍ مكسورةٍ قبلها ضَمَّةٌ، وذلك مرفوضٌ في كلامِهم، وأَنت فرَرْتَ مِمَّا يُشْبِهُ المرفوضَ، فكيف تَفِرُّ من شِبْهِ مرفوضٍ إلى ما هو مرفوضٌ[5] حقيقةً؟

فثَبَتَ أَنَّ الوَجْهَ مَذْهَبُ سيبويه في ذلك، وبَقِيَّةُ الهَمَزاتِ المذكورَةِ تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ لأَمْنِ ما ذَكَرْناه في نَحْوَ: مُؤَجَّلاً / ومِئَة، وانْتِفاءِ ما يُخِلُّ في نَحْو: «مُسْتَهْزِيون» و«سُيِلَ»، فَجُعِلَتْ في بَقِيَّةِ الأَقسامِ بَيْنَ بَيْنَ[6]، وكذلك ما خالف فيه الأَخْفَشُ حُكْمُه[7] هذا الحُكْمُ عند غَيْرِه، وقد تقَدَّمَ أَنَّ بعضَ النحويِّينَ يُجيز فيما خالَفَ فيه الأَخْفَشُ، وهو بابُ «مُسْتَهْزِئون» و «سُئِلَ» أَنْ تُجْعَلَ بين الهمزةِ والحَرْفِ الذي منه حركةُ ما قبلها، فتُجْعَلَ في «يَسْتَهْزِئون» بين الهمزةِ والياءِ، وفي «سُئِلَ» بين الهمزةِ والواوِ[8].

290أ

قالَ: «وقد تُبْدَلُ منها حروفُ اللِّينِ».

وذلك راجعٌ إلى السماعِ المَحْضِ، فيُتَّبَعُ تجويزُه فيما سُمِعَ، ثمَّ أَوْرَدَ مُسْتَشْهِداً على ذلك «مِنْساة» و «سَالَتْ»[9]، ثمَّ أَنْشَدَ عَجُزَ بيت عبد الرحمن مُسْتَشْهِداً به على مِثْلِ ذلك، وهو

---

(1) لم يذكر ابن الحاجب الأمر الثاني.

(2) في ط: «وامتناع»، تحريف.

(3) في ط: «والمضموم».

(4) في ط: «يضمان»، تحريف.

(5) سقط من ط: «إلى ما هو مرفوض»، خطأ.

(6) بعدها في ط: «وقد تقدم».

(7) في د: «جملة»، تحريف.

(8) انظر ما سلف ق: 285ب.

(9) في د: «وسال»، وقوله: «وسالَت» من بيت هو:

سَالَتْ هذيلٌ رسولَ اللّـهِ فاحشةً ... ضَلَّتْ هذيلٌ بما جاءَتْ ولم تُصِبِ

وقائله حسان بن ثابت، وهو في ديوانه: 123، والكتاب: 3/ 468، 3/ 554، والكامل للمبرد: 2/ 100، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 111، 9/ 114، وشواهد الشافية: 339.

قولُه: [1]

. . .   .   يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بالفِهْرِ واجِي

وأصْلُه «واجِئٌ»، فقُلِبَت الهمزةُ ياءً، وقد أنْشَدَه سيبويه أيضاً على مِثْلِ ذلك[2]، وهو عندي وَهْمٌ[3]، فإنَّ هذه الهمزةَ موقوفٌ عليها، فالوَجْهُ أنْ تُسَكَّنَ لأَجْلِ الوَقْفِ، وإذا سَكَنَت دَبَّرَها[4] حركةُ ما قبلها، فيَجِبُ في التسهيل أنْ تُقْلَبَ ياءً، فليس لإيرادِهم لها فيما خَرَجَ عن القياسِ من إبْدالِ الهمزةِ حَرْفَ لِيْنٍ وَجْهٌ مستقيمٌ، وقد اعْتُذِرَ لهم في ذلك بأنْ قِيلَ: القصيدةُ مُطْلَقةٌ بالياء، وياءُ الإطْلاقِ لا تكونُ مُبْدَلَةً عن همزةٍ، لأنَّ المُبْدَلَةَ عن الهمزةِ في حُكْمِ الهمزةِ بدليل قولهم: «رُؤْيا»[5]، فجَعَلَها ياءً للإطلاقِ ضرورةً، فصَحَّ إيْرادُهم لها فيما خَرَجَ عن القياسِ في قَلْبِ الهمزةِ حَرْفَ لِيْنٍ.

والجوابُ أنَّ ذلك لا يَدْفَعُ كَوْنَ التخفيفِ جارياً[6] على القياسِ، لأنَّ الضرورةَ في جَعْلِ الياءِ مُبْدَلَةً عن الهمزةِ ياءَ إطْلاقٍ[7]، لا أنَّ إبْدالَها ياءً على خلافِ القياسِ، لأنَّهما أمْرانِ مُتقاطعانِ، فتخفيفُها إلى الياءِ أمْرٌ وجَعْلُها ياءَ إطْلاقٍ أمْرٌ آخَرُ، والكلامُ إنَّما هو في إبْدالِها ياءً، فلا يَنْفَعُ العُدولُ

---

(1) صدر البيت: «وكُنْتَ أذَلَّ من وَتِدٍ بقاعٍ».
وهو منسوب إلى عبد الرحمن بن حسان في الكتاب: ٣/ ٥٥٥، والمقتضب: ١/ ١٦٦، والكامل للمبرد: ٢/ ١٠٠، والخصائص: ٣/ ١٥٢، وشواهد الشافية: ٣٤١.
«يُشَجِّج: مبالغة يَشُجُّ رأسه إذا جرحه وشق لحمه، والفهر بكسر الفاء: الحجر ملء الكف ويؤنث، والواجي: الذي يدق، اسم فاعل من وجأت عنقه بالهمز إذا ضربته». شواهد الشافية: ٣٤٤.
وجاء قبل هذا البيت في د:

فأمَّا قولُكَ الخلفاءُ منَّا   فهُمْ مَنَعوا وريدَكَ من وداجِي
ولولاهُمْ لكُنْتَ كحوتِ بَحْرٍ   هَوَى في مُظْلِمِ الغَمَراتِ داجِي»

والبيتان في شواهد الشافية: ٣٤٣ قبل البيت الشاهد.
(2) عبارة سيبويه «وليس ذا بقياس مُتْلَئِبٍّ». الكتاب: ٣/ ٥٥٤.
(3) ردَّ الرضي والجاربردي على سيبويه في هذه المسألة، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٩، وشرحها للجاربردي: ٤٠٠.
(4) في شرح شواهد الشافية للبغدادي: ٣٤١ «جرها».
(5) بعدها في د: «دون ريَّا».
(6) في شواهد الشافية: «جائزاً».
(7) في شواهد الشافية: «للإطلاق».

إلى الكلام في جَعْلِها ياءَ إطْلاقٍ[1]، فثبَتَ أنَّ قَلْبَها ياءً في هذا المَحَلِّ قياسُ[2] تخفيفِ الهمزةِ، وأنَّ كَوْنَها إطْلاقاً لا يَضُرُّ في كَوْنِها جاريةً على القياسِ في التخفيفِ نَعَمْ يَضُرُّ في كَوْنِه جَعَلَ ما لا يَصِحُّ أنْ يكونَ إطْلاقاً إطْلاقاً، وتلك قضيَّةٌ ثانيةٌ، هذا بعد تسليمِ أنَّ الياآت والواواتِ والألفاتِ المُنْقَلِباتِ عن الهمزةِ لا يَصِحُّ أنْ تكونَ إطْلاقاً، وهو في التحقيقِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، / إذْ لا فَرْقَ في حَرْفِ الإطْلاقِ بين أنْ يكونَ عن همزةٍ وبين أنْ يكونَ عن[3] غَيْرِ ذلك كما في حَرْفِ الرِّدْفِ وألفِ التأسيسِ.[4] ٢٩٠ب

ثمَّ قال: «وقد حَذَفوا الهمزةَ في (كُلْ) و (مُرْ) و (خُذْ)» إلى آخره.

وهذا أيضاً بابٌ من الحَذْفِ على غَيْرِ قياسٍ، وقياسُه أنْ تُقْلَبَ حَرْفَ لِيْنٍ واجباً إذا ابْتُدِئَ بها[5] على ما سيأتي في مِثْلِها، وجائزاً إذا اتَّصَلَتْ بشَيْءٍ قبلها، إلاَّ أنَّهم حَذَفوها على غَيْرِ قياسِ تخفيفِ الهمزةِ لأَمْرٍ عَرَضَ فيها، وهو كَثْرَةُ استعمالِهم لها، فناسَبَ ذلك حَذْفَها على ما ذَكَرْناه في «يَرَى»[6]، إلاَّ أنَّه في «يَرَى»[6] الْتزامٌ جارٍ على القياسِ، وهو ههنا الْتزامٌ فيما لم يَجْرِ على القياسِ، لأَنَّ تخفيفَها عند الابْتداء بها لازمٌ مع اسْتِثْقالِ[7] لأَجْلِ همزةِ الوَصْلِ التي تَنْضَمُّ إليها، وهو قولُك: «أُوْخُذْ» و «أُوْكُلْ» [و «أُوْمُرْ»][8]، فصارَ الاسْتِثْقالُ حاصلاً مع الجَرَيانِ على قياسِ تخفيفِ الهمزةِ، ففَرُّوا إلى الحَذْفِ للتخفيفِ لأَجْلِ كَثْرَةِ الاستعْمالِ، فثَبَتَ أنَّ هذا الالْتزامَ وإنْ كان على خلافِ قياسِ تخفيفِ الهمزةِ مِثْلُ الالْتزامِ في «يَرَى» وإنْ كان على قياسِ تخفيفِ الهمزةِ.

وقد جاءَ في صيغةِ الأَمْرِ من «أَمَرَ» «يَأْمُرُ» الوَجْهان الأَصْلُ والفَرْعُ، فلك أنْ تقولَ: «أُؤْمُرْ»، ولك أنْ تقولَ: «مُرْ»[9]، لأَنَّه لم يَكْثُرْ كثْرَةَ «خُذْ» و «كُلْ»، ولم يَقِلَّ قِلَّةَ «إيْسِرْ»[10] من «أَسَرَ

---

(١) في شواهد الشافية: «للإطلاق».

(٢) في شواهد الشافية: «في مثل هذا مثل قياس..»، تحريف.

(٣) سقط من ط: «عن همزة وبين أن يكون عن»، خطأ.

(٤) من قوله: «وأصله واجئ» إلى «التأسيس» نقله البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٣٤١-٣٤٢ عن شرح المفصل لابن الحاجب، ونقل بعد ذلك عن الزمخشري فيما كتبه من مناهيه على المفصل ما يبين مراد سيبويه.

(٥) سقط من د: «بها»، خطأ.

(٦) في د: «ينأى» في الموضعين، تحريف.

(٧) في ط: «الاستثقال».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) انظر شرح الملوكي: ٣٦٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥٠.

(١٠) في ط: «وإسر»، تحريف.

يَأْسِرُ»، فجَرَى ما كَثُرَ على التخفيفِ المذكورِ وما لم يَكْثُرْ على القياسِ المذكورِ وما تَوَسَّطَ بينهما على الوَجْهَيْن جميعاً لقُرْبِه من البابَيْنِ جميعاً.

قالَ: «وإذا خُفِّفَتْ همزةُ الأَحْمَرِ على طريقِها فتحَرَّكَتْ لامُ التعريفِ اتَّجَه لهم في ألفِ اللاَّمِ طريقان»، إلى آخره.

وطريقُها أَنْ تُنْقَلَ حركتُها إلى ما قبلها، فتتحَرَّكُ لامُ التعريفِ بحركتِها، فلمَّا تَحَرَّكَتْ بحَرَكتِها نظَرَ بعضُهم إلى الحركةِ المحققَّةِ، فاستَغْنَى عن همزةِ اللاَّمِ، لأَنَّها لم يُؤْتَ بها إلاّ[1] لِسُكونِ اللاَّمِ، ومنهم مَنْ نظَرَ إلى أَنَّ الحركةَ عارضةٌ، فجعَلَها في حُكْمِ الساكنِ، فبَقَّى[2] الهمزةَ داخلةً[3] عليها، وذلك كُلُّه عند الابتداءِ.[4]

قالَ[5] في هذا المذهَبِ [الأَوَّلِ][6]: «هو القياسُ».

وليس عندي بالقياسِ، ولا ما عليه الفصحاءُ المحقِّقونَ للهمْزِ، ولا على ما عليه القراءَةُ الصحيحةُ / فيمَنْ خَفَّفَ الهمزةَ. ٢٩١أ

أَمَّا وجْهُ كونِها ليس بالقياسِ فلأَنَّ قياسَ كلامِ العربِ أَنْ لا يُعْتَدَّ بالعارِضِ[7]، بدليلِ امتناعِ رَدِّ الواوِ في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[8]، والواوِ في ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ ﴾[9]، وأمثالُ ذلك كثيرةٌ، فثَبَتَ أَنَّ العارضَ في كلامهم قياسُه أَنْ لا يُعْتَدَّ به، والشُّبْهَةُ لِمَنْ ظَنَّ أَنَّها القياسُ ما توهَّمه في صيغةِ الأَمْرِ من نَحْوِ «قُلْ» و«سِرْ» وشِبْهِه، وتقريرُه أَنَّ أصلَه «أُقْوُلْ»، و«إِسْيِرْ»، فلمَّا أُعِلَّ بنَقْلِ حركةِ العَيْنِ

(١) سقط من ط: «إلا»، خطأ.

(٢) في ط: «فتبقى».

(٣) في ط: «دالة»، تحريف.

(٤) بعدها في ط: «بها».

(٥) في ط: «قوله».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والمذهب الأول هو حذف الهمزة التي قبل اللام.

(٧) في حاشية د: «وهو حركة اللام». وكما قال ابن الحاجب الحركة العارضة لا يعتد بها، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٥، والمقتضب: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، والبغداديات: ٤٤-٤٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥١.

(٨) البينة: ٩٨/ ١، وتتمة الآية: ﴿ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾.

(٩) يونس: ١٠/ ١٠١، وتتمة الآية: ﴿ مَاذَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾.

إلى الفاءِ حُذِفَت العَيْنُ لالْتقاء الساكنَيْنِ، فلمَّا تَحَرَّكَت الفاءُ اسْتُغْنِيَ عن الهمزة، ولولا الاعْتدادُ[1] بالعارضِ لقيلَ في «قُلْ»: «أُقُلْ» وفي «سِرْ»: «إسِرْ»، ولمَّا لم يُقَلْ ذلك دَلَّ [على][2] أنَّ العارِضَ في مثْلِ ذلك يُعْتَدُّ به، وهو أَشْبَهُ عندهم بما اعتمدَ عليه غيْرُهم، وكذلك قولُهم: «يَسَلُ» إذا خُفِّفَت الهمزةُ، قِيلَ في الأَمْرِ: «سَلْ»، ولولا الاعْتِدادُ بهذه الحركةِ العارضةِ لوَجَبَ أنْ يُقالَ: «إسَلْ».

والجوابُ عن ذلك أنَّ[3] فعلَ الأَمْرِ فَرْعُ المضارعِ، فما اعْتَلَّ[4] في المضارعِ فهو ثابتٌ في الأَمْرِ، فإذا أُمِرَ من المضارعِ حُذِفَ حَرْفُ المضارَعَةِ، ثمَّ نُطِقَ بما بعده، فإن احْتِيجَ إلى همزةٍ اجْتُلِبَتْ، وإلاَّ فلا، فإذن لم يكُنْ للهمزةِ في مثْلِ «قُلْ» تحقيقٌ، لأنَّه لم يُنْطَقْ بالمضارعِ فيه إلاَّ متحرِّكاً، والأَمْرُ فَرْعٌ عليه، فلم تكُنْ ثَمَّةَ همزةٌ بوَجْهٍ، بخلافِ ما نحن فيه.

الثاني[5]: أنَّ الحركةَ في «قُلْ» مع مُوجِبِها كلمةٌ واحدةٌ، فصارَتْ في حُكْمِ الأَصْلِيِّ اللُّزومِ، وليست الحركةُ في اللاَّمِ كذلك[6]، لأنَّها كلمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، فلا يَلْزَمُ من اعتبارِ ما صارَ لازماً لا يُنْطَقُ به إلاَّ كذلك اعتبارُ ما ليس بلازمٍ، ولذلك كَثُرَ قولُهم: «أَلَحْمَر»، ولم يَقُلْ أحدٌ: «أُقُلْ» ولا «إسَلْ»[7].

الثالث: أنَّ الإعْلالَ قضيَّةٌ واجبةٌ لمُوْجِبٍ قَوِيٍّ، وتَخْفيفُ الهمزةِ ليس بحَتْمٍ، بل أَمْرٌ جائزٌ، فلا يَلْزَمُ من اعتبارِ الأَمْرِ الواجبِ اعتبارُ[8] الأَمْرِ الجائزِ، وهذا يَخْتَصُّ بالفَرْقِ بين بابِ «قُلْ» وباب «أَلَحْمَر»، ولا يَنْدَرِجُ فيه بابُ «سَلْ»، لأَنَّه أيضاً تخفيفُ همزةٍ، ولكنْ يُقالُ فيه: إنَّه كَثُرَ اسْتِعْمالُهم إيَّاه مخفَّفاً، حتى صارَ كاللاَّزمِ للإعْلالِ لكَثْرَتِه في كلامهم، فتَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ ما ذَكَرْناه [في «قُلْ»][9]، فقد ثَبَتَ بما ذَكَرْناه أنَّ مثْلَ هذا العارضِ / القياسُ أنْ لا يُعْتَدَّ به.

٢٩١ب

---

(١) في د: «ولو اعتد».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في ط: «عن ذلك من وجوه، أحدها: أن...».

(٤) في ط: «اعتقل»، تحريف.

(٥) الوجه الأول قوله: «أن فعل الأمر فرع المضارع».

(٦) في د: «في اللام في قو الحمر كذلك» والصواب: «في قولك: الحمر كذلك».

(٧) في ط: «إسر»، تحريف. أجاز الأخفش مثل «إسَلْ زيداً» حكاه عنه المبرد وقال: «وهذا غلط شديد». المقتضب: ١/ ٢٥٤، وذكر ابن خالويه أن «إسَلْ» لغة عبد القيس، انظر ليس في كلام العرب: ٣١-٣٢، والمنصف: ١/ ٧٠، والمخصص: ١٢/ ٢١٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥١.

(٨) سقط من ط: «اعتبار»، خطأ.

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فإنْ قِيلَ: إذا جعَلْتُم الحركةَ فيه كحركةِ ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾ [1] فينبغـي أنْ لا تُجِيزوا الحَـذْفَ في الهمـزةِ لِعُـروضِ الحركـةِ، كما لا تُجيزون رَدَّ الـواوِ في «لـم يكُنِ الذيـن»، لأنَّهما جميعـاً لازِمـان للسُّكونِ الأَصْليِّ، وقد جَعَلْتُم العُروضَ لا اعْتِدادَ به.

قُلْتُ: فيه وَجْهان:

أَحَدُهما: أَنَّها لَمّا كانَتْ كالجُزْءِ مِمَّا بعدها نُزِّلَتْ معها كجُزْءٍ منها، على ما تقَرَّرَ في نَحْـوِ: «قُـلْ» و «سَلْ»، فأُجْرِيَتْ مُجْرَاه لهذا الشَّبَهِ. [2]

وثانيها: أَنَّه مَبْنِيٌّ على أنَّ الهمزةَ أَصْـلٌ خُفِّفَـتْ لكَثْرَةِ استعمالِها عنـد الاستغناء عنهـا، فكمـا حُذِفَتْ عند الاستغناءِ عنهـا[3] في قولـك: «ضَرَبْـتُ الرجـلَ» حُذِفَـتْ عنـد الاستغناءِ عنهـا في قولـك مُبْتَدِئاً: «لَحْمَرُ» [4].

ثمَّ ذَكَرَ أَحْكاماً تُبْنَى على الاعْتِدادِ بالحركة[5] ونَفْيِ الاعْتِدادِ بها، فكُلُّ مَوْضِـعٍ جُعِلَـتْ مُعْتَـدّاً بهـا فواجِبٌ أَنْ يكونَ حُكْمُها حُكْمَ كلمةٍ متَحَرِّكٍ أَوَّلُها، فلا يُحْذَفُ قبلها حَرْفُ علَّـةٍ، ولا يُحَـرَّكُ سـاكنٌ، فلذلك تقولُ على هذه اللغةِ في «لَحْمَر»: وما لَحْمَر و«خُذوا لَحْمَر» و «مِنَ لَحْمَر» و «زيدٌ لَحْمَرُ».

وكُلُّ مَوْضِعٍ لم تُجْعَلْ مُعْتَدّاً بها فواجِبٌ أَنْ يكونَ حُكْمُها حُكْمَ كلمـةٍ سـاكنٍ أَوَّلُهـا، فيُحْـذَفَ قبلها حَـرْفُ العِلَّـةِ ويُحَـرَّكَ السـاكنُ، فلذلـك تقـولُ: «فِلَحْمَـرِ» و «مِلَحْمَـر» و «خُـذُ لَحْمَـرَ» و «مِـنَ لَحْمَرِ» و «زيدٌ لَحْمَرُ» وعلى ذلك قال:

«ومِثْلُ لَحْمَر ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [6]».

---

(١) البينة: ٩٨/ ١، وسلفت الآية: ٢/ ٣٤٥.

(٢) في ط: «السبب».

(٣) سقط من ط قوله: «فكما حذفت عند الاستغناء عنها»، خطأ.

(٤) اضطربت العبارة في ط فجاءت: «حذفت عند الاستغناء عنها في قولك: ضربت الرجل، حذفت عند الاستغناء عنها، وما لحمر ومَنْ لحمر وزيد لحمر في قولك مبتدئاً: لحمر».

(٥) في د: «بحركة لحمر».

(٦) النجم: ٥٣/ ٥٠، والآية: ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾.

يَعْني: و«مِثْلُ لَحْمَر» فيمَنْ اعْتَدَّ بالحركة، فحَذَفَ الهمزةَ، «عادَ لُّولَى» في قراءَة أبي عمرو[1]، لأنَّه لم يُحَرِّك الساكِنَ، لكَوْنِه قَدَّرَ اللاَّمَ مُتَحَرِّكَةً أصْلاً، ولو لم يُعْتَدَّ بها لوَجَبَ أَنْ يُحَـرِّكَ التنوينُ، وكذلك «مِن لأَّنَ».

ثمَّ قالَ: «ومَنْ قالَ: «أَلَحْمَر» قال: «مِنَ لاَن»».

يَعْني أنَّ مَنْ لم يَعْتَدَّ بالحركةِ العارضةِ وجَعَلَ[2] اللاَّمَ في حُكْمِ الساكِنِ حتَّى أَوْجَبَ دخولَ الهمزةِ على ما كان[3] عليه قبل النَّقْلِ، فهؤلاءِ يقولون: «مِنَ لاَن» بتحريكِ النونِ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، لأَنَّ السكونَ الذي أَوْجَبَ عندهم المَجِيْءَ بالهمزةِ يَقْتَضِي أَيضاً أَنْ يُحَرِّكَ الساكنُ الذي قبله لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، وتَحْريكُ نونِ «مِنْ» بالفَتْحِ[4] على اللغةِ الفصيحةِ، فوَجَبَ أَنْ يُقالَ: «مِنَ لاَنَ» بفَتْحِ النونِ.[5]

ثمَّ ذكَرَ لغةً أُخرى على قَوْلِ[6] مَنْ قالَ: «أَلَحْمَر» غَيْرَ مُعْتَدٍّ بالحركةِ، وهم الذين يَحْذِفون نونَ «مِنْ» لسكونِها / وسكونِ لامِ التعريفِ بعدها إِجْراءً لها مُجْرَى حَرْفِ العِلَّةِ لكَثْرَتِها معها في الكلامِ، فيقولون: «مِلْكَذِبِ» في «مِنَ الكَـذِبِ»، فهـؤلاءِ إِذن لـم يَعْتَـدُّوا بالحركـةِ العارِضَـةِ في قولهـم: «أَلَحْمَر»، حَذَفوا النونَ لالْتقاءِ الساكِنَيْنِ، كما يَحْذِفونها في «مِلْكَذِبِ»، لأَنَّ السكونَ في مِثْلِ «مِلْكَذِبِ» وفي[7] مِثْلِ «مِلاَنَ» إِذا لم يُعْتَدَّ بالحركةِ سَوَاءٌ، فإِذا سَوَّغوا الحَذْفَ في مِثْلِ «مِلْكَذِبِ» سَوَّغوه في مُمَاثِلِه، وهو «مِلاَنَ».

قالَ: «وإِذا الْتَقَتْ همزتان في كلمةٍ واحدةٍ»، إِلى آخره.

(١) قرأ أبو عمرو ونافع بنقل حركة الهمزة على اللام وإدغام التنوين في اللام ونسب الفراء هذه القراءة إلى الأعمش، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٠٢، والكشف: ١/ ٩٢، ٢/ ٢٩٦، والتيسير: ٢٠٤، والنشر: ١/ ٤١٠، والإتحاف: ٤٠٣.

وانظر الكلام على هذه القراءة في البصريات: ٢٢٢، والبغداديات: ٤٥، والخصائص: ٣/ ٩١.

(٢) كذا في الأصل. د. ط. ولعل الصواب: «جعل».

(٣) في د: «كانت».

(٤) في د: «بالفتحة».

(٥) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٥٢، وشرحها للجاربردي: ٤٠١.

(٦) في د: «لغة».

(٧) في ط: «في»، تحريف.

انتقَلَ إلى الكلامِ في تخفيفِ الهمزةِ إذا اجْتَمَعَ مع الهمزة[1]، فعُلِمَ أنَّ ما تقَدَّمَ على تقديرِ الانْفِرادِ، ثمَّ قَسَّمَ ذلك إلى ما يكونُ في كلمةٍ أَوْ في كلمتَيْنِ، وذلك حاصِرٌ.

فإنْ كان في كلمةٍ لم تَخْلُ الثانيةُ من أَنْ تكونَ ساكنةً أَوْ لا، فإنْ كانت ساكنةً وَجَبَ قَلْبُها حَرْفاً من جِنْسِ حركةِ ما قبلها، لا خِلافَ في ذلك، كقولك: «آدم» و «أُوْتُمِنَ» و «إِيْت»[2]، وإنَّما فعلوا ذلك كراهَةَ اجْتماعِ الهمزتَيْنِ مع عُسْرِ النُّطْقِ بالثانيةِ ساكنةً[3] بعد الأُولى، وإذا كانوا قد سَهَّلوا مثْلَها مُفْرَدةً مع انْتِفاءِ الأَمْرَيْنِ فلأَنْ تُسَهَّلَ ههنا أَوْلَى، فلذلك الْتُزِمَ، وإنْ كانتْ مُتَحَرِّكةً فلا يكونُ ما قبلها إلاَّ مُتَحَرِّكاً، فيَسْقُطُ السكونُ لعَدَمِه من كلامهم، فهذه يجبُ عند النحويِّين أَنْ تُقْلَبَ الثانيةُ حَرْفَ لِيْنٍ، وتُبَقَّى الأُولى على حَسَبِ ما كان يجوزُ فيها، وقَلْبُها حَرْفَ لِيْنٍ على حَسَبِ حركتِها، إنْ أَمْكَنَ ذلك كقولك: «أَيِمَّة» بياءٍ مَحْضَة[4]، وإنَّما لم يفعلوا ذلك في مثْلِ «أُوَيْدِم» لتَعَذُّرِه، لأَنَّه لا يُمْكِنُ أَنْ تُحَرَّكَ الأَلفُ، ولا يكونُ ما قبلها إلاَّ مفتوحاً، فوَجَبَ قَلْبُها باعتبارِ حركةِ ما قبلها، وإنَّما لم يفعلوا ذلك في «أَوَادم»[5] لأَنَّهم لو قلَبوها أَلفاً لذهَبَتْ حركتُها، وهم مُحافِظون عليها، وليس قبلها ما يُمْكِنُ رَدُّه إليه، لأَنَّها أيضاً فتحةٌ، فوَجَبَ حَمْلُه على ما ثَبَتَ فيما هو منه، وهو «أُوَيْدِم» فقلبوها واواً.

فإنْ قيلَ: فقد قَلَبوها ياءً في مثْلِ «جائي» وهي مضمومةٌ، وقياسُها على ما ذَكَرْتَ أَنْ تُقْلَبَ واواً.

قلْتُ: الأَوْلَى أَنْ يُقالَ: قُلِبَتْ واواً على ذلك القياسِ، ثمَّ قُلِبَت الواوُ ياءً لانْكِسارِ ما قبلها / ، ٢٩٢ب ويجوزُ أَنْ يُقالَ من الأَصْلِ: إنَّ أَصلَه أَنْ تُقْلَبَ حرفاً من جِنْسِ حركةِ ما قبلها، فلذلك قالوا: «أُوَيْدِم» و «جائي» بقَلْبِ الأولى واواً والثانيةِ ياءً، إلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مانعٌ في مثْلِ «أَوَادم» على ما تقَدَّمَ تقريرُ المَنْعِ، فيُرْجَعَ إليها في نَفْسِها إنْ أَمْكَنَ، كقولهم: أَيِمة، وكقولهم[6]: «أَوُوْلُ إلى كذا»، أَوْ إلى[7] الواوِ إنْ

---

(١) في د: «الهمز».

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٥٥٢، والمقتضب: ١/ ١٥٨، وسر الصناعة: ٦٦٥.

(٣) من قوله: «فإن كان في كلمة» إلى «ساكنة» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٤٠٣ بتصرف.

(٤) انظر في ذلك معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤٣٤-٤٣٥، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٥٧، والممتع: ٣٨٠.

(٥) سقط من ط من قوله: «لتعذره لأنه لا...» إلى «أوادم»، خطأ.

(٦) في د. ط: «وكقولك».

(٧) في ط: «أولى» مكان «أو إلى»، تحريف.

تَعَذَّرَ الأمْران، كقولك: أَوَادِم، والوَجْهان مستقيمان، ويَتَرَجَّحُ الأَوَّلُ بأَنَّ[1] الإِبْدالَ إِنَّما كان فيما ثَبَتَ في غيْرِ هذا الباب باعتبارِ حركةِ الحَرْفِ السابقِ، فكان جَعْلُ هذا هو الأَصْلَ أَوْلَى، وهو الوَجْهُ الأَوَّلُ، ولكنَّه قَدَحَ فيه قولُهم: «جاءٍ» وشِبْهُه، واحْتِيجَ إلى الجوابِ عنه بما تقَدَّمَ.

قالَ: «ومنه «جاءٍ» و«خَطَايَا»».

لأَنَّ أَصْلَ «جاءٍ» «جايِئ» باتِّفاقٍ، فمنهم مَنْ يقولُ: وقَعَت الياءُ بعد أَلِفِ فاعِلٍ، فوَجَبَ قَلْبُها همزةً، فصارَ «جائئ»، فاجْتَمَعَت همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، فوَجَبَ قَلْبُ الثانيةِ على ما تقَدَّمَ، ثمَّ أُعِلَّتْ كما أُعِلَّ «غازٍ» و «قاضٍ»[2]، فَبَقِيَ «جاءٍ»، وهو جارٍ مَجْرَى قاضٍ.[3]

ومنهم مَنْ يقولُ: كَرِهوا أَنْ يَهْمِزوا الياءَ فيُؤَدِّيَ إلى الاسْتِثْقالِ باجْتِماعِ الهمزتَيْنِ، ففَرُّوا إلى القَلْبِ، فجعلوا اللاَّمَ مَوْضِعَ العَيْنِ، والعَيْنَ مَوْضِعَ اللاَّمِ، فقالوا: جائي، ثمَّ أَعَلُّوه كما أَعَلُّوا «قاضٍ»، فوَزْنُه على القَوْلِ الأول فاعٍ، وعلى الثاني فالٍ، والثاني قولُ الخليلِ.[4]

وأَمَّا «خَطَايَا» فأَصْلُه خَطَايِئ، وقَعَت الياءُ بعد الأَلِفِ، فوَجَبَ قَلْبُها همزةً، كما يَجِبُ في صَحَايِف، فصارَ خطائِئ، فاجْتَمَعَتْ همزتان، فوَجَبَ قَلْبُ الثانيةِ على ما ذَكَرْناه في «جاءٍ»، والخليلُ يقولُ في جَمْعِ «خَطِيئَة» ما قالَه في «جاءٍ» من القَلْبِ الذي ذَكَرْناه[5]، فيقولُ: لَمَّا أَدَّى في «خَطَايِئ» إِبْدالُ الياءِ همزةً إلى اجْتِماعِ الهمزتَيْنِ رُفِضَ، وقُلِبَت اللاَّمُ إلى مَوْضِعِ العَيْنِ، والعَيْنُ إلى مَوْضِعِ اللاَّمِ، فصارَ «خطائي» على ما ذَكَرْناه في «جاءٍ»، فأَدَّى القولان بالآخرةِ إلى الرُّجُوعِ إلى

---

(١) في الأصل. ط: «فإن». وما أثبت عن د. وهو أصح.

(٢) في د: «أو قاض».

(٣) هذا قول سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٥٥٢، ٤/ ٣٧٦-٣٧٧.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٣٧٦-٣٧٧، والمقتضب: ١/ ١١٥-١١٦، والتكملة: ٢٦٤، والمنصف: ٢/ ٥١-٥٢، والإنصاف: ٨٠٥-٨٠٨.
وانتقد الرضي قول الخليل، انظر شرحه للشافية: ١/ ٢٥.

(٥) انظر مذهب الخليل وسيبويه في «خطايا» الكتاب: ٣/ ٥٥٣، ٤/ ٣٧٧، والمقتضب: ١/ ١٤٠-١٤١، والمنصف: ٢/ ٥٤-٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥٩، ٣/ ١٨١، وعقد ابن الأنباري مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين، وذكر أن الكوفيين والخليل ذهبوا إلى أن وزن «خطايا» فعالى، وأن البصريين ذهبوا إلى أن وزنها فعائل، انظر الإنصاف: ٨٠٥-٨٠٩.

«خَطَائِي»، فصارَ مِثْلَ تقديرِه في جَمْعِ «رَكايَا»، إذْ أَصْلُ رَكَايَا رَكَائِي، لأنَّ رَكِيَّةً[1] كصَحِيفةٍ، فجَمْعُه في الأَصْلِ رَكَائِي، والعَرَبُ في كُلِّ جَمْعٍ بعدَ أَلِفِه همزةٌ عارضةٌ/ في الجَمْعِ وياءٌ يَقْلِبونَ ٢٩٣أ الهمزةَ ياءً، والياءَ أَلفاً، فيقولون في رَكَائِي: رَكَايَا، فكذلكَ يَجِبُ أَنْ يقولوا في خَطَائِي: خَطَايَا، وقد بَيَّنَّا كَيْفِيَّةَ وصولِه إلى خَطَائِي الذي هو مِثْلُ رَكَائِي، وسيَأْتي ذلك في مَوْضِعِه مُعَلَّلاً، فلا معنى في اسْتِيفائِه ههنا.[2]

ثمَّ ذكَرَ الجَمْعَ بين الهمزَتَيْنِ[3] في كلمةٍ [واحدةٍ][4] وأَنَّه شاذٌّ في كلامِهم، وأَتْبَعَه بقراءَةِ الكوفيِّين وابْنِ عامرٍ قَصْداً منه لتضعيفِ قراءَتِهم[5]، كما فَعَلَ ذلك في غَيْرِ مَوْضِعٍ.

قالَ: «وإذا الْتَقَتَا في كلمتَيْن» إلى آخره.

وقَعَ في بَعْضِ النُّسَخِ «جازَ تحقيقُها»[6] بقافَيْن، وهو عندي تصحيفٌ، لأَنَّ التحقيقَ ضعيفٌ[7] عنده، فلا معنى لذِكْرِه متقدِّماً، وأَيضاً فإنَّه قد قالَ بعد ذلك عند ذِكْرِه الفَصْلَ بينهما بأَلفٍ: «ثمَّ منهم مَنْ يُحَقِّقُ»[8]، فلو كان الأَوَّلُ ذُكِرَ لجَوَازِ التحقيقِ لم يَكُنْ لذِكْرِ جوازِ التحقيق مع الفَصْلِ معنىً.

وقولُه: «وتخفيفُ[9] إِحداهما بأَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ».

---

(١) «الرَكِيَّة: البئر تُحْفَر»، اللسان (ركا).

(٢) انظر ما سيأتي ق: ٣٣١ب.

(٣) في د: «همزتين».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) أي قراءة قوله تعالى: «أئمة»، ووردت هذه الكلمة في خمس آيات من القرآن، أولها في سورة التوبة، وهي ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ التوبة: ٩/ ١٢.
قال مجاهد: «وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي «أئمة» بهمزتين» كتاب السبعة: ٣١٢، وقال مكي: «قوله: «أئمة» حيث وقع قرأ الكوفيون وابن عامر بهمزتين محققتين، وقرأ الباقون بهمزة وبعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة». الكشف: ١/ ٤٩٨، وانظر النشر: ١/ ٣٧٨، والإتحاف: ٥٠، واعترض ابن جني على قراءة تحقيق الهمزتين، وعدها شاذة، انظر سر الصناعة: ٧٢، والخصائص: ١/ ١٨٢، ٣/ ١٤٣.
وجاء بعد كلمة «قراءتهم» في د «أي عَدَّها ضعيفة».

(٦) في المفصل: ٣٥١، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ١١٨ «جاز تحقيقهما».

(٧) سقط من د: «ضعيف»، خطأ.

(٨) المفصل: ٣٥٢.

(٩) في د: «أو تخفيف»، مخالف للمفصل: ٣٥١.

غيرُ مستقيم، فإنَّه يكونُ تخفيفٌ فيهما[١] أوْ في[٢] إحداهما بغير ذلك[٣]، فلا وَجْهَ لحصره تخفيفَ إحداهما[٤] بأنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، والوَجْهُ إذن تَبْيِينُ كَيْفِيَّةِ التخفيف[٥] فيهما أوْ في إحداهما، فنقولُ: إذا اجْتَمَعَتا وقُصِدَ إلى التخفيفِ فجائزٌ أنْ تُخَفَّفا جميعاً، وجائزٌ أنْ تُخَفَّفَ إحداهما، فإنْ أُريدَ تخفيفُهما جميعاً فوجهان:

أَحَدُهما: أَنْ تُخَفَّفَ الأُولى على ما يَقْتضيه قياسُ التخفيف لو انْفرَدَتْ [عن الهمزة][٦]، ثمَّ تُخَفَّفَ الثانيةُ على ما يَقْتضيه قياسُ تخفيفِهما[٧] للاجْتماع على ما يُذْكَرُ.

والثاني: أَنْ تُخَفَّفا معاً على حَسَبِ ما يَقْتضيه تخفيفُ كُلٍّ واحدةٍ منهما لو انْفَرَدَتْ، وهذا واضحٌ.

فإنْ أُريدَ تخفيفُ إحداهما لم يَخْلُ إمَّا أنْ تكونا مُتَّفِقَتَيْن [في الحركةِ][٨] أوْ لا، فإنْ كانتا مُتَّفِقَتَيْن والأُولى جُزْءُ كلمةٍ فجائزٌ أنْ تُحْذَفَ إحداهما وتُسَهَّلَ الأُخرى على القياسِ المتقدِّمِ، وجائزٌ أنْ تُبْدَلَ الثانيةُ ألفاً بعد المفتوحِ، وياءً بعد المكسورِ، وواواً بعد المضمومِ، فإنْ لم تكونا كذلك خَفَّفْتَ أَيَّهما شِئْتَ على حَسَبِ ما يَقْتضيه قياسُ التخفيفِ في كُلٍّ واحدةٍ منهما لو انْفَرَدَتْ.[٩]

ثم ذَكَرَ إقْحامَ الأَلفِ بين الهمزتَيْن، ولم يَثْبُتْ ذلك إلاَّ في مِثْلِ «آأنتَ»[١٠] وشِبْهِه،

---

(١) أهل الحجاز يخففون الهمزتين، ذكره سيبويه: ٣/ ٥٥٠، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٦٥.

(٢) سقط من د. ط: «فيهما أو في».

(٣) قال سيبويه: «أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما». الكتاب: ٣/ ٥٤٩، وانظر التكملة: ٣٨، واختلفوا في ذلك، فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى واختار الخليل تخفيف الثانية، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٩، والمقتضب: ١/ ١٥٨-١٥٩، والتكملة: ٣٨، وسر الصناعة: ٧٨٨، والكشف: ١/ ٧٥.

(٤) في ط: «تحقيق أحدهما»، تحريف.

(٥) في ط: «التحقيق»، تصحيف.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في د: «تخفيفها».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) من قوله: «تخفيفهما جميعاً فوجهان» إلى «انفردت» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٤١٣، بتصرف.

(١٠) حكى سيبويه عن ناس من العرب أنهم يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، ووصفهم بأنهم أهل التحقيق، ثم ذكر أن من أهل الحجاز من يقول: آإنَّك وآأنت، وقال: «وهي التي يختار أبو عمرو». الكتاب: ٣/ ٥٥١، ونسب ابن يعيش هذه اللغة إلى بني تميم وهو ظاهر كلام سيبويه، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٧١، والمقتضب: ١/ ١٦٢-١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٢٠.

[كقوله:[1]

حُـزُقٌ إذا مـا القَـومُ أبْـدَوْا فكاهـةً تَفَكَّـرَ آإيَّـاه يَعْنُـونَ أمْ قِـرْدا

الحُزُقُ بالحاءِ المهملةِ ثمَّ الزَّاي المعجمةِ ثمَّ القافِ: القصير][2].

وأمَّا مِثْلُ «جاءَ أَحَدُهم»[3] فلا نعرفُ مِثْلَ ذلك فيه[4]، ثمَّ جوازُ التحقيقِ عند هذا الإقْحامِ يَدُلُّ[5] على أنَّه عنده دون الإقْحامِ غيرُ جَيِّدٍ، ثمَّ نَسَبَ ذلك إلى قراءَةِ ابن عامرٍ، فإنْ قَصَدَ إلى نسبتِها مع التحقيقِ فهو وجْهٌ ضعيفٌ عن ابن عامرٍ[6]، والمشهورُ خلافُه، وإنْ قَصَدَ إلى نسبتِها مع التخفيفِ فهو المشهورُ عن هشامٍ دون ابن ذَكْوَان، وليس لنسبَتِه ذلك إلى ابن عامرٍ دون أبي عمرو ونافعٍ معنىً، أمَّا أبو عمرو فلا / خلافَ عنه في ذلك، وأمَّا نافعٌ فلأنَّ قالُونَ[7] يقْرَأُ كذلك من غيرِ خلافٍ أيضاً[8]، فنِسبَةُ القراءةِ إلى مَنْ قُرِئَتْ عنه بلا خلافٍ أوْ مَنْ قَرَأَها أَحَدُ راوِيَتَيْه بلا خلافٍ أَوْلَى من نِسبَتِها إلى مَنْ قرأَها أَحَدُ راوِيَتَيْه بخلافٍ، فلا وَجْهَ لتخصيصِه ابْنَ عامرٍ.

٢٩٣ب

قالَ: «وفي «اقرأْ آيةً» ثلاثةُ أَوْجُهٍ».

وهِمَ في الوجهِ الثالثِ منها، لأنَّه قال: «وأنْ تُجْعَلا معاً بَيْنَ بَيْنَ»، وليست الساكنةُ تُجعَلُ بَيْنَ بَيْنَ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ معنى ذلك أنْ تُجْعَلَ بين الهمزةِ وبين حَرْفِ حركتِها، فإذا لم يَكُنْ لها حركةٌ فكيف

ا

---

(١) هو جامع بن عمر الكلابي كما في شواهد الشافية: ٣٤٩، ونسبه ابن منظور إلى رجل من الكلاب، اللسان (حزق)، وورد بلا نسبة في المفصل: ٣٥٢، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ١١٩، والدرر: ١/ ١٣٧.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) المؤمنون: ٢٣/ ٩٩، وانظر كتاب السبعة: ١٣٨.

(٤) من قوله: «لم يثبت ذلك» إلى «فيه» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٤١٤ عن شرح المفصل لابن الحاجب وتصرف فيه.

(٥) في ط: «فدل»، تحريف.

(٦) قال ابن مجاهد: «وقرأ ابن عامر ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ١٣/ ٥]، يهمز ثم يمدُّ ثم يهمز في وزن عاعنَّا يدخل بينهما ألفاً في رواية بعض أصحاب ابن عامر، وفيه اختلاف... والمعروف عن ابن عامر بهمزتين من غير ألف» كتاب السبعة: ٣٥٧-٣٥٨، وانظر كتاب السبعة: ٤٩٩-٥٠٠، ١٣٦-١٣٧.

(٧) في ط: «قالوا»، تحريف.

(٨) قرأ بالفصل بين الهمزتين بالألف والمد قالون وأبو عمرو وأبو جعفر وهشام، انظر الكشف: ١/ ٧٤، والتبصرة: ٧١-٧٢، والتيسير: ٣٢، والنشر: ١/ ٣٥٢-٣٥٣، والإتحاف: ٤٤-٤٥، ١٢٨.

يُعْقَلُ جَعْلُها بَيْنَ الهمزةِ وبين حركتِها[1]؟ فثَبَتَ أنَّه واهِمٌ.[2]

والتقسيمُ في الثلاثةِ صحيحٌ، لأنَّه لا يَخْلُو إمَّا[3] أنْ تُسَهَّلا جميعاً أو الأُولى دون الثانيةِ، أو الثانيةُ دون الأُولى، فهذا تقسيمٌ حاصِرٌ في المعنى، فالوَجْهُ أنْ تُخَفَّفا جميعاً، وتخفيفُهما جميعاً فيه وَجْهان:

أَحَدُهما: أنْ تُنْقَلَ حركةُ الثانيةِ إلى الأُولى، ثمَّ تُجْعَلَ الأُولى بَيْنَ بَيْنَ بعد تَحَرُّكِها.

والوَجْهُ الآخَرُ: أنْ تُقْلَبَ الأُولى ألفاً ثمَّ تُسَهَّلَ الثانيةُ بَيْنَ بَيْنَ، وتَسْهيلُ الأُولى دون الثانيةِ أنْ تُقْلَبَ ألفاً، وتُحَقَّقَ الثانيةُ، وتسهيلُ الثانيةِ دون الأُولى أنْ تُسَهَّلَ الثانيةُ بَيْنَ بَيْنَ، فحَصَلَ من التقسيمِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، انْقَسَمَ وَجْهٌ منها إلى وَجْهَيْن فصارَتْ أربعةَ أَوْجُهٍ، ذَكَرَ منها وجهَيْن وأَسْقَطَ منها[4] وجْهَيْن، وذَكَرَ وَجْهاً لا يُعْقَلُ ألْبَتَّةَ، وهو الوَجْهُ الثالثُ في كلامِه، هذا آخِرُ الهمَزاتِ باعتبارِ التخفيفِ، واللَّهُ أعْلَمُ بالصَّوابِ.

---

(١) في ط: «وبين حرف حركتها».

(٢) في ط: «وهم». وانتقد ابن يعيش الزمخشري في هذه المسألة، انظر شرحه للمفصل: ٩/ ١٢٠.

(٣) سقط من ط: «إما».

(٤) سقط من د: «منها».

«ومن أَصنافِ المشتَرَكِ الْتِقاءُ الساكِنَيْن»

قال صاحبُ الكتاب: «تشتركُ فيه الأَضْرُبُ الثلاثَةُ» إلى آخره.

قال الشيخُ: التقاءُ الساكنَيْنِ إنْ كان باعتبارِ كلمةٍ اشْتَرَكَ فيه[1] الاسْمُ والفعلُ، كقولك في الفعل: «قُلْ» و«قُمْ»، وفي الاسْمِ كقولك: «قاضٍ» و«غازٍ»، وليس في الحروف [من][2] حروفِ المعاني حَرْفٌ يَجْتَمِعُ فيه ساكنان [إلاَّ «جَيْرْ» بمعنى «حَقّاً»][3]، وذلك لعَدَمِ تصَرُّفِهم في الحَرْفِ[4]، والْتقاءُ الساكنَيْنِ فيما تقدَّمَ إنَّما جاءَ من قَبِيل التصرُّف.

وإنْ كان من كلمتَيْن جاءَ في الاسْمِ والفعلِ والحَرْفِ مُركَّباً[5] من كُلِّ واحدٍ من الأَقْسامِ الثلاثةِ، ومن كُلِّ واحدٍ مع أَخوَيْه مُقَدَّماً ومُؤَخَّراً، فتكونُ تسعةً، اسْمٌ مع اسْمٍ، واسْمٌ مع فعلٍ، واسْمٌ مع حرْفٍ، وفعلٌ / مع اسْمٍ، وفعلٌ مع فعلٍ، وفعلٌ مع حَرْفٍ، وحَرْفٌ مع اسْمٍ، وحَرْفٌ مع فعلٍ، وحرْفٌ مع حَرْفٍ، فمثالُ الأَوَّلِ «كمِ اسْتِخْراجُكَ»، ومثالُ الثاني «كمِ استَخْرَجْتَ»، ومثالُ الثالثِ «كمِ المالُ الذي عندك؟»، ومثالُ الرابعِ «اسْتَخْرِجِ اسْتِخْراجاً»، ومثالُ الخامسِ «اسْتَخْرِجِ اسْتَخْرِجْ»، ومثالُ السادسِ «اسْتَخْرِجِ المالَ»، ومثالُ السابعْ «عَجِبْتُ مِنَ اسْتِخْراجِك»، ومثالُ الثامنِ «قدِ اسْتَخْرَجْتَ»، ومثالُ التاسعِ «مِنَ الخُروجِ».

٢٩٤أ

قال: «ومتى الْتقَيَا في الدَّرْجِ».

لأَنَّهما[6] إذا الْتَقَيَا في غَيْرِ الدَّرْجِ اغْتُفِرَ أَوْ هَوَّنَ[7] من اجتماعِهما الوَقْفُ، وإنْ كان اجْتماعُهما على غَيْرِ حَدِّهما، كقولك: «عَمْرو» [في الوَقْفِ لا غَيْرُ][8]، و«زَيْدْ» وشِبْهَ ذلك، وسَبَبُ سهولته أَوْ إِمْكانِه أَنَّك تَقْطَعُ الصَّوْتَ عند الثاني، ولو وَصَلْتَه لم يُمْكِنْ وَصْلُه إلاَّ بالصَّوْتِ باقياً، فيَتَعَذَّرُ أَوْ

---

(١) في د: «فيها»، تحريف.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما سلف ق: ٢٥١ب.

(٤) في ط: «الحروف».

(٥) في د. ط: «تركيباً».

(٦) في ط: «لأنما»، تحريف.

(٧) في ط: «وهوّن».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢١٠، وشرحها للجاربردي: ٢٢٩.

يَعْسُرُ بقاؤه ساكناً مع اسْتِمْرارِ الصَّوْتِ، لِعُسْرِ انْتِقالِ اللِّسانِ ساكناً على مَخْرَجِ الحَرْفِ مرَّتَيْنِ.

قالَ: «وحَدُّهما أَنْ يكونَ الأَوَّلُ حَرْفَ لِيْنٍ والثاني مُدْغَماً».

ومعنى قوله: «وحَدُّهما» أي الصفةُ التي يُغْتَفَرُ أَمْرُهما عندها أَنْ يكونا[1] كذلك، وسبَبُه ما في حَرْفِ المَدِّ واللِّيْنِ من المَدِّ الذي يُتَوَصَّلُ به إلى النُّطْقِ بالساكنِ بعده مع اسْتِمْرارِ الصوتِ، وما في الحَرْفِ المشَدَّدِ من سهولة النطقِ بعَمَلِ اللسانِ فيه عملاً واحداً، ولا يَكْفي أَحَدُ هذينِ الأَمْرَيْنِ، وإِنْ كان اجْتِماعُ الساكنَيْنِ مُمْكناً اسْتِثْقالاً له، أَلاَ تَرَى إلى رفْضِهم نَحْوَ «قُوْمْ»، وإِنْ كان الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ولِيْنٍ، ووُجوبِ حركةِ الشينِ من قولِك: «يَشُدُّ»، وإِنْ كان ما بعدها مُشَدَّداً؟ إلاَّ أَنَّهم أَقاموا حَرْفَ المَدِّ واللِّيْنِ مُسَوِّغاً لاجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ في بابٍ واحِدٍ، وهو كُلُّ مَوْضِعٍ دخلَتْ فيه همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوَصْلِ المفتوحةِ، فإنَّهم يُبْدِلون الهمزةَ أَلفاً في نَحْوِ: «آلرجلُ عندكَ» و «آايْمُن اللَّهِ يَمينُكَ؟»، لِمَا يُؤَدِّي إليه من إلباسِ الخَبَرِ بالاسْتِخبارِ لو حُذِفَت الهمزةُ، فصار حَدُّ التقاء[2] الساكنَيْنِ باعتبارِ اغْتِفارِ أَمْرِهما إمَّا حالَ الوَقْفِ، وإمَّا لِمَا ذَكَرَه من حَرْفِ[3] المَدِّ واللِّيْنِ والإِدْغامِ في الثاني، وإمَّا في نَحْوِ أَلفِ الوَصْلِ مع المُبْدَلَةِ أَلفاً عند اجْتِماعِهما / مع همزةِ الاستفهامِ، ٢٩٤ب ويَزِيدُ مَنْ يَرَى أَنَّ نَحْوَ «قاف» و «ميم» وأَشْباهِهما من حروفِ الهجاءِ مبنيَّةٌ على السكونِ لعدَمِ التركيبِ[4]، وكذلك الأَسماءُ كُلُّها إذا عُدِّدَتْ تَعْديداً، وقد اختارَه في بعضِ المَوَاضِعِ، واختارَ أَنَّ سكونَه لأَجْلِ الوَقْفِ في مَوْضِعٍ آخَرَ.

قال: «لم يَخْلُ أَوَّلُهما من أَنْ يكونَ مَدَّةً أَوْ غيرَ مَدَّةٍ».

ويعني بالمدَّةِ أَنْ يكونَ حَرْفَ لِيْنٍ قبلَه حركةٌ من جِنْسِه، فإنْ كان مَدَّةً فإنَّه يُحْذَفُ سَوَاءٌ كان من كلمةٍ أَوْ من كلمتَيْنِ، فمثالُ الكلمةِ «خَفْ» و «بِعْ» و «قُلْ»، ومثالُ الكلمتَيْنِ «يَخْشَى القومُ» و «يَغْزُو الجيشُ» و «يَرْمي الغرضَ»، وإنْ كان غيرَ مَدَّةٍ صحيحاً أَوْ لِيْناً ليس قبله من جِنْسِه لم يُحْذَفْ، فلا بُدَّ من التحريكِ، وقياسُه أَنْ يُحَرَّكَ الأَوَّلُ إلاَّ في كُلِّ مَوْضعٍ كان اجْتِماعُ الساكنَيْنِ بإسْكانِ الأَوَّلِ لغَرَضٍ بعد أَنْ كان مُتَحَرِّكاً، فلو حُرِّكَ لزالَ الغَرَضُ الذي لأَجْلِه سُكِّنَ، فيَفُوتُ ما لأَجْلِه سُكِّنَ،

---

(١) في الأصل. ط. «يكون». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٢) سقط من د. ط: «التقاء».

(٣) في د. ط: «حروف».

(٤) انظر شرح الكافية للرضي: ١/١٦-١٧، وشرح الشافية له: ٢/ ٢٢٠، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٣١.

فتصيرُ أعمالاً مُتَعَدِّدةً لا فائدةَ فيها، فعند ذلك يكونُ[1] التحريكُ للثاني، فعُلِمَ بذلك المواضِعُ التي يُحَرَّكُ فيها الأَوّلُ والمواضعُ التي يحرَّكُ فيها الثاني.

وإنَّما كان تحريكُ الأوّلِ الأَصْلَ لأَنَّه إنْ كان من كلمتَيْن فالأَوّلُ آخِرُ كلمةٍ، فهو أَقْبَلُ للتغييرِ، فكان أَوْلَى به، وإِنْ كان من كلمةٍ لم يكن الثاني مُسَكَّناً[2] إلاَّ لغَرَضٍ، فوَجَبَ تحريكُ الأَوّلِ لِئَلاَّ يَفُوتَ ذلك الغَرَضُ، وأَمَّا إِسْكانُ الأَوَّلِ لغَرَضٍ فقليلٌ، ولذلك لم يُجْعَلْ أَصْلاً.

ثمَّ مَثَّلَ بما يُحَرَّكُ فيه أَوّلُ الساكنَيْنِ، فمنها «لم أُبَلِهْ»، وتحقيقُ الساكنَيْنِ فيه عَسِرٌ، وغايَةُ ما يُقالُ: إنَّ أَصلَه: «لم أُبالِي»، حُذِفَت الياءُ للجَزْمِ، وكَثُرَ في أَلسنتِهم حتى صار[3] كأَنَّ اللامَ هي الآخِرُ، فسُكِّنَتْ لفظاً، وحُذِفَت الأَلفُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ اللَّفْظِيَّيْنِ، ثمَّ أَدْخلوا هاءَ السَّكْتِ على اللاَّمِ باعتبارِ الحركةِ التقديريَّةِ، لأَنَّها لا تدخُلُ إلاَّ على مُتَحَرِّكٍ، فاجْتَمَعَ الساكنان اللَّفظيَّان[4] اللامُ والهاءُ، فكُسِرَت اللاَّمُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ اللفظيَّيْنِ، ولم تُرَدَّ الأَلفُ لأَنَّ كَسْرَتَها اللفظيَّةَ عارضةٌ، فاستعملوا هذه اللاَّمَ ساكنةً تقديراً من وَجْهٍ ومُتَحرِّكةً تقديراً من وَجْهٍ ومُتَحَرِّكةً عارضةً من وَجْهٍ، / فالأَوّلُ هو الذي حُذِفَت الأَلفُ لأَجْلِه، والثاني هو الذي جِيءَ بالهاءِ لأَجْلِه، والثالثُ ما في لفْظِ اللاَّمِ من الكَسْرِ لسكونِها وسُكونِ الهاءِ، وهو كما تَرَى من التعَسُّفِ.[5]

295أ

ومَثَّلَ من جملتِها بقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ اللَّهُ﴾[6]، وقد ساقَه ههنا في أَنَّها حركةٌ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وساقَه[7] في تفسيرِه على أَنَّها حركةُ الهمزةِ نُقِلَتْ إِلى الميمِ[8]، فهو ههنا وفي[9] غيرِ هذا

---

(1) في ط: «فعند ذلك لا يكون»، مقحمة.

(2) في ط: «ممكناً»، تحريف.

(3) في الأصل: «كان». وما أثبت عن د. ط.

(4) في د. ط: «ساكنان لفظيان».

(5) انظر الكتاب: 4/ 405، والمقتضب: 3/ 167-168، والعضديات: 147، والمنصف: 2/ 232، وشرح الشافية للرضي: 2/ 235.

(6) آل عمران: 3/ 1-2، والآيتان ﴿الٓمٓ ۝ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۝﴾.

(7) في ط: «ساقه».

(8) أجاز الكوفيون نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وهو ظاهر كلام الأخفش، ومنعه البصريون، انظر معاني القرآن للفراء: 1/ 9، ومعاني القرآن للأخفش: 172-173، 469، وإيضاح الوقف والابتداء: 456، والكشاف: 1/ 173، والإنصاف: 741-745.

(9) في د: «في»، تحريف.

الموضع من هذا الكتاب مُصَرِّحٌ بأَنَّ سُكونَ الميمِ وأَشْباهِها سكونُ بناءٍ ، ولذلك لَمَّا لاقَى ساكناً آخَرَ حَكَمَ بأَنَّ الحركةَ لالْتِقاءِ الساكِنَيْنِ ، ولو كان السكونُ[1] سكونَ وَقْفٍ لم يَسْتَتِبَّ له الحُكْمُ[2] ، وإنَّما حَمَلَ مَنْ جَعَلَ السكونَ فيها سكونَ وَقْفٍ أَمْران :

أَحدُهما : اسْتِبْعادُه البناءَ على السكونِ مع سكونِ ما قبلَ الآخِرِ ، لِمَا يُؤَدِّي إلى اجْتِماعِ الساكِنَيْنِ في غَيْرِ الوَقْفِ .

والثاني : مجيئُها مفتوحةَ الميمِ ، ولو كانتْ حركتُه لالتقاءِ الساكِنَيْنِ لأَتَتْ مكسورةً ، فهو الذي حمَلَه على ذلك ، وإذا جُعِلَ السكونُ سكونَ وَقْفٍ وأُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ كانت الميمُ باقيةً على نِيَّةِ السكونِ تقديراً ، والهمزةُ باقيةً على نِيَّةِ الثباتِ مُبْتَدأً بها ، وجائزٌ إذا أُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ أَنْ تُعْطَى أَيْضاً أَحْكامَ الوَصْلِ لفْظاً ، بدليلِ جَوَازِ قولهم : «ثلاثَهَ ارْبَعَهْ» ، فإنَّه نَقْلٌ لحركةِ الهمزةِ إلى الهاءِ ، وإجْراءُ الوَصْلِ[3] مُجْرَى الوَقْفِ قبل ذلك ، وإلاَّ لم تُقْلَبْ تاءُ التأْنيثِ هاءً .

وفي ذلك تعَسُّفٌ وحَمْلُ ما أَجْمَعَ[4] عليه القُرَّاءُ على الوَجْهِ الضعيفِ ، لأَنَّ إجْراءَ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ ليس بالقَوِيِّ في اللغةِ ، وبيانُ تَعَسُّفِه هو أَنَّ الأَسماءَ إذا جُرِّدَتْ عن التركيبِ فقَدْ فُقِدَ منها مُقْتَضِي الإعْرابِ ، وإذا فُقِدَ منها[5] مُقْتَضِي الإعْرابِ وَجَبَ البناءُ ، إذْ لا مُتَوَسِّطَ ، وإذا كان كذلك وَجَبَ الحُكْمُ بالبناءِ ، وإذا وَجَبَ الحُكْمُ بالبناءِ ورأَيْنا العَرَبَ أَسْكَنَتْها حكَمْنا بصحَّةِ البناءِ على السكونِ ، وإنْ كان قبله ساكنٌ ، لأَنَّه حَرْفُ مَدٍّ ولِيْنٍ ، أَوْ حَرْفُ لِيْنٍ ، والذي يَدُلُّ على ذلك أَنَّ بعضَ العربِ[6] يَكْسِرُ الميمَ[7] [من «أَلَم اللَّهُ»][8] ، ولا وَجْهَ لكَسْرِها إلاَّ البناءُ ، فثَبَتَ أَنَّها مَبْنِيَّةٌ ، وإنَّما

---

(١) سقط من ط : «السكون» .

(٢) مذهب سيبويه والمبرد ومكي أن السكون في مثل «واو» «زاي» «صاد» سكون وقف ، انظر الكتاب : ٣/ ٢٦٥ ، والمقتضب : ١/ ٢٣٦ ، والكشف : ١/ ٦٤ ، وشرح الشافية للرضي : ٢/ ٢٣٦ .

(٣) في ط : «للوصل» .

(٤) في ط : «اجتمع» .

(٥) سقط من ط : «منها» .

(٦) سقط من د : «العرب» ، خطأ .

(٧) في الأصل . ط : «يكسرها» . وما أثبت عن د .

(٨) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . أجاز الأخفش كسر الميم من «ألم اللَّهُ» وقال : «ولو كانت كسرت لجاز ، ولا أعلمها إلا لغة» معاني القرآن له : ١٧٢ ، وردَّه سيبويه ومكي . انظر الكتاب : ٤/ ١٥٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٣٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١/ ١٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩/ ١٢٤ ، وشرح الشافية للرضي : ٢/ ٢٣٦ .

وقرأ عمرو بن عبيد وأبو حيوة بكسر الميم في قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ ﴾ ، انظر البحر المحيط : ٢/ ٣٧٤ .

اغْتُفِرَ بناؤُها على السكونِ، وإنْ كان خِلافَ قياسِ ما وُضِعَ عليه كلامُ العربِ، لعُروضِ ذلك في بابِها كعُروضِ الوَقْفِ في مثلِ «زَيْدْ» / و «عَمْرو»، ألاَ تَرَى أنَّ الحركةَ لَمَّا كانتْ أَصْلاً في قولك: ٢٩٥ب «جاءَني زيدٌ وعَمْروٌ» اغْتُفِرَ[1] ما يَعْرِضُ من الْتِقاءِ[2] الساكنَيْنِ في الوَقْفِ، وكذلك هذه الأَسماءُ الغَرَضُ في وَضْعِها إنَّما هو التركيبُ لتَحْصُلَ الفائدةُ التركيبيَّةُ.

هذا هو المقصودُ في وَضْعِ الكلامِ، ولم تُوْضَعِ الأَلفاظُ لتُفيدَ مفرداتُها، [بل لتُفيدَ مُركَّباتُها][3]، بدليلِ أنَّه لا يُتَكَلَّمُ بها إلاَّ مع مَنْ يَعْرِفُ مُفْرادتِها قبل ذلك، وإذا كان الأَصْلُ التركيبَ فالأَصْلُ الإعْرابُ الذي هو مُسَبَّبُه، وقَطْعُها عن التركيبِ عارِضٌ، كما أَنَّ الوَقْفَ على الكَلِمِ عارِضٌ، فاغْتُفِرَ فيها الجَمْعُ بين الساكنَيْنِ كما اغْتُفِرَ في نَحْوِ «زيد» و «عَمْرو» في الوَقْفِ لَمَّا اشْتَرَكا في عُروضِ ذلك، وإنْ كان أَحَدُهما مُعْرَباً والآخَرُ مَبْنِيّاً لِمَا قَدَّمْناه من الدَّليلِ.

وأَمَّا شُبْهَةُ الفَتْحِ دون الكَسْرِ بعد أَنْ ثَبَتَ أَنَّه مَبْنِيٌّ فلِمَا يَحْصُلُ من الكَسراتِ والياءِ وتَرْقيقِ اسْمِ اللَّهِ تعالى بعد ثُبُوتِ تفخيمِه في الابتداءِ مع أَنَّ السكونَ عارِضٌ على ما قدَّمْناه، وإنَّما اشْتَرَطْنا الاسْمَ المُفَخَّمَ لئَلاَّ يَرِدَ مِثْلُ قولك: «مُرِيبِ الذي»[4]، فإنَّه يُكْسَرُ على المختارِ، وإنَّما شَرَطْنا[5] أنْ يكونَ السكونُ عارِضاً لفِقْدانِ سبَبِ الإعْرابِ، وهو التركيبُ، لئَلاَّ يَرِدَ مِثْلُ قولك: «مُنِيبِ اللّه».

وأَمَّا تحريكُ الثاني[6] فقد تقدَّمَ ما يُرْشِدُ إليه، وبيَّنَّا أنَّه إنَّما يكونُ في الموضعِ الذي سُكِّنَ[7] الأَوَّلُ لغَرَضٍ، [لأنَّ لغةَ بعضِ العربِ تَسْكِينُ عَيْنِ الكلمةِ الثلاثيَّةِ في جميعِ الكلماتِ][8]، فلو حُرِّكَ

---

(١) في ط: «واغتفر»، تحريف.

(٢) في د: «لالتقاء».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) ق: ٥٠/ ٢٥-٢٦، والآيتان: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾.

قرأ الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين، وقرئ «مُريبنَ الذي» بفتح النون، انظر التكملة: ١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٢٨.

(٥) في ط: «اشترطنا».

(٦) أي تحريك ثاني الساكنين.

(٧) في ط: «يُسكن».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وهي لغة بكر بن وائل وكثير من تميم، انظر الكتاب: ٤/ ١١٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣/ ١٢٥، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٧٨، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٤٠.

الأَوَّلُ لبَطَلَ الغَرَضُ الذي سُكِّنَ لأَجْلِه، وذلك مِثْلُ «انْطَلْقَ»[1]، أَمَّا «انْطَلْقَ» فإِنَّ أَصْلَه «انْطَلِقْ»، فلمَّا كان «طَلِقْ» مِثْلَ «كَتِف»[2] صارت اللامُ كالتاءِ، فسُكِّنَتْ كتَسْكِينِها، فاجْتَمَعَ ساكنان، فحُرِّكَ الثاني[3] فراراً من تَحْرِيكِ الأَوَّلِ لِمَا ذكَرْناه.

وأَمَّا «لم يَلْدَه» فأَصْلُه[4] «لم يَلِدْه»، فـ «يَلِدُ» مِثْلُ «كَتِفٍ»، فسُكِّنَت اللاَّمُ، فاجْتَمَعَ ساكنان، فحُرِّكت الدَّالُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ.

وأَمَّا «يَتَّقْه»[5] فأَصْلُه «يَتَّقِهْ» على أَنَّ الهاءَ هاءُ السَّكْتِ، وقد حَمَلَها أبو عليٍّ على ذلك في قراءَةِ حَفْصٍ[6]، وليس بمستقيم، فإِنَّ[7] قراءَةَ حَفْصٍ ظاهرةٌ في أَنَّ الهاءَ ضميرٌ[8]، لأَنَّها بعد قوله تعالى: ﴿ وَيَخْشَ ٱللَّهَ ﴾، فقولُه: «ويَتَّقْهِ» الهاءُ فيه ضميرٌ يعودُ على اسْمِ اللَّهِ تعالى، وإذا كان كذلك فوَجْهُه أَنَّ أَصْلَه «يَتَّقِيْه»، حُذِفَت الياءُ للجَزْمِ، / بَقِيَ «ويَتَّقِه»، سُكِّنَت القافُ تشبيهاً لـ «تَقِه»[9] بكَتَفٍ، فصار «ويَتَّقْه»، فلا ساكنَيْنِ حينَئِذٍ، فلا وَجْهَ لإِيْرادِه على ذلك فيما نحن فيه، وأَمَّا إذا قَدَّرْنا الهاءَ هاءَ السَّكْتِ وسَكَّنَّا القافَ على ما ذَكَرْناه اجْتَمَعَ ساكنان، القافُ والهاءُ، فحُرِّكَت الهاءُ بالكَسْرِ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وفيها ما تَرَى من ضَعْفٍ[10]، والثاني أَبْعَدُ مع ظهورِ انْتِفائه عن القراءَةِ

٢٩٦أ

---

(١) بعدها في ط: «ولم يلده ويتقه». والكلمتان من بيت شعري وآية وسيأتيان.

(٢) في لغة تميم، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣٨.

(٣) أي القاف، وانظر اختيار تحريكه بالفتح في الكتاب: ٢/ ٢٦٥، ٤/ ١١٥، والتكملة: ٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣٨.

(٤) بعدها في د: «في قول الشاعر في حق آدم وعيسى عليهما السلام:

ألاَ رُبَّ مولُودٍ وليس لَهُ أبٌ   وذي ولَدٍ لم يَلْدَه أبَوان»

والبيت منسوب إلى رجل من أزد السراة في الكتاب: ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: ٢٥٧، وشواهد الشافية: ٢٢، والخزانة: ١/ ٣٩٧، وورد بلا نسبة في الكامل للمبرد: ٣/ ١٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٢٦، وشرح الملوكي: ٤٥٧.

(٥) النور: ٢٤/ ٥٢، وسلفت الآية: ق: ٢٧٠ب.

(٦) انظر تخريج هذه القراءة ق: ٢٧٠ب.

(٧) في ط: «لأن».

(٨) ذهب إلى هذا عبد القاهر الجرجاني والرضي، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٠، وشرحها للجاربردي: ٢٤١.

(٩) في ط: «يتقه»، تحريف.

(١٠) بعدها في د. ط: «على ضعف».

المذكورةِ لِمَا[1] بيَّنَّاه، فلا وَجْهَ لحَمْلِه على هذا الوَجْهِ البعيدِ مع ظهورِه في وَجْهٍ جائزٍ مستقيمٍ.

وأَمَّا نَحْوُ «رُدَّ» و «لم يَرُدَّ» فالأَصْلُ فيه «أُرْدُدْ» و «لم يَرْدُدْ»، فسُكِّنَ الأَوَّلُ لغَرَضِ الإِدْغامِ عند أَصحابِ هذه اللغةِ، فاجْتَمَعَ ساكنان، فحُرِّكَ الثاني، لأَنَّه لو حُرِّكَ الأَوَّلُ لفاتَ الغَرَضُ الذي سُكِّنَ لأَجْلِه، وهو غَرَضُ الإِدْغامِ، فوَجَبَ تحْريكُ الثاني لذلك.

وأَمَّا أَهْلُ الحجازِ فوَجْهُ لغَتِهم أَنَّ الإِدْغامَ مشروطٌ فيه أَنْ يكونَ الثاني مُتَحَرِّكاً، لأَنَّ الأَوَّلَ لا بُدَّ من إِسْكانِه، فلو لم يُشْتَرَط تحريكُ الثاني[2] لأَدَّى إلى الْتِقاءِ[3] الساكنَيْنِ، بدليلِ إِجْماعِ الإِظْهارِ في «رَدَدْتُ» و«رَدَدْنَ»، إِلاَّ مَنْ لا يُؤْبَهُ لهم [كبَعْضِ بني بكْرِ بن وائلٍ، «ردَّتُ»، و«رَدَّنَ»[4]، وفي الحديثِ المشهورِ عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّمَ حين أُسْرِيَ به قال: «أُمَتُّهم»[5]، يَعْني «أَمَمْتُ الأَنبياءَ»][6]، ولا يُعْتَدُّ بلغتِهم، وإذا كان كذلك قَوِيَ الإِظْهارُ في «أُرْدُدْ» و «لم يَرْدُدْ» كما كان كذلك في «رَدَدْتُ» و «رَدَدْنَ».

وقد أُجِيبَ عن ذلك بأَنَّ السكونَ في «رَدَدْتُ» سكونُ بناءٍ لا يَقْبَلُ حركةً، والسكونُ في[7] «لم يَرْدُدْ» سكونٌ عارضٌ يَقْبَلُ[8] الحركةَ، فلا يَلْزَمُ من امتناعِ إِدْغامِ الأَوَّلِ امتناعُ إِدْغامِ الثاني، ولذلك جاءَ في[9] القرآنِ على كُلِّ واحدٍ[10] من اللُّغتَيْنِ، فثَبَتَ أَنَّ كِلْتَي اللُّغَتَيْنِ مستقيمةٌ، قال اللَّهُ تعالى:

---

(١) في ط: «ولما»، تحريف.

(٢) سقط من د: «الثاني»، خطأ.

(٣) في د. ط.: «اجتماع».

(٤) حكاها الخليل عن ناس من بكر بن وائل، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٥، وذكر الرضي عن السيرافي أنها لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٦.

(٥) ورد الحديث في الطبقات الكبرى لابن سعد: ١/ ١٦٧ برواية «... فحانت الصلاة فأَمَمْتُهم»، وبلفظ «حتى أممتهم..» في تفسير ابن كثير: ٤/ ٢٤٥.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من د: «في»، خطأ.

(٨) في ط: «بنقل»، تصحيف.

(٩) سقط من د: «في».

(١٠) في ط: «واحدة».

﴿ مَن يَرْتَدَّ ﴾[1]، فهذا على لغةِ بني تميمٍ[2]، وقال: «مَنْ يَرْتَدِدْ» في قراءة ابن عامرٍ ونافعٍ[3]، وهذا على لغةِ أهلِ الحجازِ، وقال: ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾[4]، وقال: ﴿ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴾[5]، فهذا على لغةِ أَهْلِ الحجازِ إِجْماعاً، واللغتانِ جيِّدتان، إلاَّ أَنَّ الإِدْغامِ في المضارعِ المجزومِ أَقْوَى منه في صيغةِ الأَمْرِ، أَلاَ تَرَى إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱضْمُمْ ﴾ و ﴿ ٱشْدُدْ ﴾ كيف اتُّفِقَ على إظْهارِه؟

٢٩٦ب وقولُه/ : «مَنْ يَرْتَدَّ» أَكْثَرُ القُرَّاء على إِدْغامه، وسِرُّ ذلك أَنَّ السكونَ في «أُضْمُمْ» و «أُشْدُدْ» سكونُ بناءٍ لا سكونُ إِعْرابٍ كما يقولُه البصريُّون[6]، فكان كسكونِ «رَدَدْتُ»، وسكونُ المضارعِ سكونُ إِعْرابٍ عارضٍ، والعارِضُ لا يُعْتَدُّ به، فكأَنَّه مُحَرَّكٌ على أَصْلِه، وأَيضاً فإِنَّه أُدْغِمَ قبل دخولِ الجازمِ، فجاءَ الجازمُ وهو مُدْغَمٌ، فبَقِيَ على حالِه.

فأَمَّا إذا قيل: «رُدُّوا» و «شُدُّوا» وشِبْهُه فهو مَحَلُّ إِجْماعٍ في الإِدغامِ، لأَنَّ حركةَ الثاني حركةٌ لازمةٌ [مُحافظةً لواوِ الجَمْعِ][7]، فلا وَجْهَ للإِظْهارِ، وإذا وَجَبَ الإِدغامُ في المضارعِ والماضي في نَحْوِ «شَدَّ يَشُدُّ» و «رَدَّ يَرُدُّ» مع قَبُولِه الإِسْكانَ في «شَدَدْتُ» و «لم يَرْدُدْ» فإِدْغامُ ما لا يَقْبَلُ الإِسْكانَ أَجْدَرُ، [كـ «رُدُّوا» و «شُدُّوا»][8].

قال: «والأَصْلُ فيما حُرِّكَ منهما أَنْ يُحَرَّكَ بالكَسْرِ»، إلى آخره.

قالَ الشيخُ: إِنَّما كان كذلك لأُمورٍ:

---

(١) المائدة: ٥/ ٥٤، والآية: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾.

(٢) «وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير» الكتاب: ٣/ ٥٣٠، وذكر المبرد أنها لتميم وقيس وأسد، انظر الكامل له: ١/ ٣٣٩، وانظر هاتين اللغتين في الكتاب: ٤/ ٤١٧-٤١٨، والتكملة: ٥، وشرح الملوكي: ٤٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، ٣/ ٢٤٦.

(٣) وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي «مَنْ يَرْتَدَّ» بدال واحدة مشددة مفتوحة، انظر كتاب السبعة: ٢٤٥، والكشف: ١/ ٤١٢-٤١٣.

(٤) القصص: ٢٨/ ٣٢، والآية: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ﴾.

(٥) طه: ٢٠/ ٣١.

(٦) انظر ما سلف ق: ١٩٠ب.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

أَحدُها: ما بين الكَسْرِ والسكونِ من المؤاخاةِ من حيث اختصاص كُلٍّ واحدٍ منهما بقَبِيلٍ من المعْرَباتِ، فلمَّا كان بينهما هذه المؤاخاةُ جُعِلَ الكَسْرُ عِوَضاً عنه عند الحاجةِ إلى الحركةِ.

الثاني: أنَّ الجَزْمَ في الأَفعالِ جُعِلَ عِوَضاً عن دخولِ الجَرِّ فيها لتعَذُّرِ دخولِ الجَرِّ، فلذلك جُعِلَ الكَسْرُ عِوَضاً من السكونِ في مَوْضعٍ تعَذُّرِ بقاءِ السكونِ على سبيلِ التَّقَاصِّ والتَّعارُضِ.

والثالث: أنَّ الغرضَ من تحريكِ الأوَّلِ التوصُّلُ[1] إلى النُّطْقِ بالساكنِ الثاني، وقد ثبَتَ الكَسْرُ في أَصْلِ ذلك، وهي الهمزاتُ التي يُتَوَصَّلُ[2] بها[3] إلى النُّطْقِ بالساكنِ.

قالَ: «والذي حُرِّكَ بغيْرِه فلأَمْرٍ».

يَعْني أنَّه لا يُعْدَلُ عن الكَسْرِ إلاَّ بمُعارِضٍ خاصٍّ يَقْتَضي غيْرَه جوازاً أَوْ وجوباً[4]، والجوازُ قد يكونُ على السَّوَاءِ، وقد يكونُ الأَصْلُ أَوْلَى، وقد يكونُ المعدولُ إليه أَوْلَى.

فالجَوازُ على السَّواءِ أَنْ يكونَ ما بعد الساكنِ الثاني ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ لفظاً أَوْ تقديراً في نفسِ الكلمةِ التي الساكنُ فيها، في مِثْلِ ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[5]، و«قالَتِ اغْزِي»[6]، وإنَّما قلنا: «ضمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ» احْترازاً من مِثْلِ ﴿أَنِ ٱمْشُواْ﴾[7]، و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾[8]، / فإنَّها ليسَتْ أَصْلِيَّةً، بدليلِ قولِكَ: «امْشِ» بالكَسْرِ، و«مرَرْتُ بامْرِئٍ» بالكَسْرِ، و«رأَيْتُ امْرَأً» بالفتْحِ، وإنَّما قلنا: «لفظاً أَوْ تقديراً» ليَشْمَلَ بابَ «قالَتِ اخْرُجْ» و«قالَتِ اغْزِي»، لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّ الشَّرْطَ حصولُ الضمَّةِ لفظاً، وإنَّما قلنا: «في نَفْسِ

٢٩٧أ

---

(١) في د: «التوسل».

(٢) في د: «يتوسل».

(٣) سقط من ط: «بها»، خطأ.

(٤) في ط: «ووجوباً»، تحريف.

(٥) يوسف: ١٢/ ٣١، والآية: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾.

قرأ حمزة وعاصم بكسر الساكن الأول ومثلهما أبو عمرو، انظر الكشف: ١/ ٢٧٤-٢٧٥، والتبصرة: ١٥٧، والتيسير: ٧٨.

(٦) بعدها في د: «أصله اغْزُوِي». وانظر شرح الشافية للجاربردي: ٢٤٣.

(٧) ص: ٣٨/ ٦، والآية ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾.

(٨) النساء: ٤/ ١٧٦، والآية ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾.

الكلمةِ التي الساكِنُ فيها» احْتِرازاً من مِثْلِ ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾[1]، فهذه ضمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ[2] بَعْدَ الساكنِ، ولكنَّها من كلمةٍ أُخرى، لأَنَّ حَرْفَ التعريفِ كلمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، فالضَّمَّةُ من كلمةٍ أُخرى، وإذا كانت منفصلةً كانت غيْرَ لازمة، فلذلك لم يُعْتَدَّ بها، بخلافِ ما تَقَدَّمَ، فمَنْ كَسَرَ فعلى الأَصْلِ، ومَنْ ضَمَّ فلكراهةِ الضَّمِّ بعد الكَسْرِ، فعُدِلَ إلى الضَّمِّ، ولذلك وَجَبَ ضَمُّ الهمزةِ في مِثْلِ «أُخْرُجْ» «أُقْتُلْ».

وإنَّما الْتُزِمَ ثمَّةَ [أَيْ في «أُخْرُجْ» و «أُقْتُلْ»][3] ولم يُلْتَزَمْ ههنا لأَنَّ الهمزةَ مع الضَّمَّةِ في كلمةٍ واحدةٍ، وليس ما ذَكَرْناه مع هذه الضَّمَّةِ في كلمةٍ واحدةٍ، فلا يَلْزَمُ من شِدَّةِ الكراهةِ لهذا الاستثقالِ الذي تَحَقَّقَ في كلمةٍ واحدةٍ شِدَّتُه فيما كان من كلمتَيْنِ، لكَوْنِ ذلك غيْرَ لازمٍ وَصْلاً ولا قَطْعاً، أَمَّا الوَصْلُ فلأَنَّه قد يَتَّصِلُ بغيْرِ ساكنٍ، وأَمَّا القَطْعُ فواضِحٌ، وأَمَّا نَحْوُ «اُخْرُجْ» فلازمٌ عند الابْتِداءِ أبداً، فلذلك كُرِه الكَسْرُ، وعُدِلَ إلى الضَّمِّ وجوباً.

وأَمَّا الجوازُ الذي اخْتِيرَ فيه[4] العدولُ عن الأَصْلِ فكُلُّ واوٍ هي ضميرٌ وقبلها فتحةٌ، نَحْوُ «اخْشَوُا القَوْمَ»، وإنَّما اخْتِيرَ لأَنَّه لَمَّا قُصِدَ إلى تحريكه كان تحريكُه بضَمَّةٍ[5] الحَرْفِ الذي كان يَليه أَوْلَى من حركةٍ أَجنبيَّةٍ، لِمَا في ذلك من مناسبَتِها والدِّلالةِ على المحذوفِ أَيْضاً، وللفَرْقِ بينها وبين «لو»، [كقوله تعالى: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[6]][7]، كما قالَ[8].

وأَمَّا موضعُ الجوازِ والمختارُ الأَصْلُ فواوُ «لو»، لأَنَّها ليسَتْ كواوِ الضميرِ فيما ذَكَرْناه، فَبَقِيَ الكَسْرُ فيها على الأَصْلِ، وأَمَّا الضَّمُّ فيها فتشبيهاً[9] بواوِ الضميرِ بعد تعليلِه بالعِلَّةِ الأُولى، فلا

---

(١) الأنعام: ٦/ ٥٧، والآية: ﴿قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَكَذَّبْتُم بِهِۦ مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾. وانظر سورة يوسف: ١٢/ ٤٠، ٦٧.

(٢) سقط من د: «أصلية»، خطأ.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في الأصل. ط: «وأما الجواز فاختير فيه..»، تحريف. وما أثبت عن د.

(٥) في د: «لضمة»، تحريف.

(٦) التوبة: ٩/ ٤٢، والآية: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) أي الزمخشري، انظر المفصل: ٣٥٣.

(٩) في د: «في تشبيهاً»، تحريف. وفي ط: «فلتشبيهها».

يستقيمُ تشبيهُها به مع تعليلِه بالعِلَّةِ الثانيةِ، لأَنَّ فيه نَفْيَها، لأَنَّه إنَّما ضُمَّ «اخْشَوُا القَوْمَ» ليُفْصَلَ بينه وبين / واوِ «لو»، فكيف يستقيمُ أَنْ يُقالَ: ضُمَّتْ واوُ «لو» تشبيهاً بها[1]، وفي ضَمِّها انْتِفاءُ الفَرْقِ المُوجِبِ لضَمِّ «اخْشَوُا القَوْمَ»؟ فصارَ في ضِمْنِ إِثْباتِ هذا الحُكْمِ انْتِفاءُ تلك العِلَّةِ.

٢٩٧ب

ومِثالُ العدولِ عن الأَصْلِ على غيرِ المختارِ الفَتْحُ في مِثْلِ «مُرِيْبَنَ الذي»[2]، ومثالُ الجوازِ على الاسْتِواءِ قولُهم: «رُدَّ» و «رُدُّ» و «رُدِّ» بالحركاتِ الثلاثِ في لغةِ بني تميمٍ[3]، أَمَّا الكَسْرُ فعلى الأَصْلِ، وأَمَّا الضَمُّ فللإتْباعِ، وأَمَّا الفَتْحُ فلِطَلَبِ الخِفَّةِ بعد كراهَةِ الكَسْرِ.

وأَمَّا الموضعُ الذي يَلْزَمُ فيه العدولُ عن الأَصْلِ فبابُ «رُدَّ» إذا لَقِيَه ضميرٌ بعده للغائبة، فإِنَّه يجبُ فيه الفَتْحُ، وإِنَّما الْتَزموا فيه الفَتْحَ لخَفاءِ الهاءِ، فكأَنَّ الحَرْفَ الذي قبلها قد وَلِيَ الأَلفَ[4]، فقَوِيَ أَمْرُ الفَتْحِ، فالْتُزِمَ لذلك، وإذا اتَّصَلَ به ضميرُ الغائبِ فالوَجْهُ ضَمُّه لِمَا ذُكِرَ من العِلَّةِ[5]، إلاَّ أَنَّه ليس في القوَّةِ كالأَلفِ، لأَنَّه لا يكونُ قبلَ الأَلفِ إلاَّ فتحةٌ[6]، وليسَت الواوُ مِثْلَها في الْتِزامِ[7] الضَّمِّ، وأَيضاً فإِنَّك إذا كَسَرْتَ انكَسَرَت الهاءُ، فتَنْقَلِبُ الواوُ ياءً، فيَزولُ مُسْتَلْزِمُ الضَّمِّ، ولهذا المعنى جاءَ الكَسْرُ في لغةِ بني عُقَيْلٍ[8]، ولا يُعْرَفُ الفَتْحُ إلاَّ فيما أَوْرَدَه ثعلبٌ[9]، فإنَّه قال: «شُدُّه» و «شُدَّه» و «شُدِّه»، فجَوَّزَ الثلاثةَ في ذلك، والظاهرُ أَنَّه وَهْمٌ منه في تجويزِه ذلك مع وجودِ الضميرِ، وظنَّ أَنَّ ما كان يجوزُ قبل اتِّصالِ الضميرِ باقٍ بعد اتِّصالِه، فإذا لَقِيَ نَحْوَ «رُدَّ» و «لم يُرَدَّ» ساكنٌ آخَرُ

---

(١) سقط من د: «بها»، خطأ.

(٢) ق: ٥٠/ ٢٥-٢٦، وانظر ما سلف ق: ٢٩٥ب.

(٣) الظاهر من كلام سيبويه أن الضم أشهر هذه اللغات، وأن الفتح لغة بني أسد وغيرهم من بني تميم، والكسر لغة كعب وغَنِيّ، وتبعه في ذلك ابن السراج، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٢-٥٣٤، والأصول: ٢/ ٣٦٣، وشرح الملوكي: ٤٥٤-٤٥٥.

(٤) قال الخليل: «لأن الهاء خفيَّة، فكأنهم قالوا: رُدَّا وأَمِدَّا وغُلاَّ إذْ قالوا: رُدَّها وغلَّها وأمِدَّها». الكتاب: ٣/ ٥٣٢.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٢، والتكملة: ٥-٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٥.

(٦) في ط: «الفتحة».

(٧) في د: «استلزام».

(٨) ذكر الرضي هذه اللغة دون عزو، وحكى الزمخشري أن الأخفش سمعها من بني عقيل. انظر المفصل: ٣٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٦.

(٩) غلَّط جماعة ثعلباً في ذلك، وقال الرضي: «والقياس لا يمنعه»، شرح الشافية له: ٢/ ٢٤٦.

بعده ساغَ الفَتْحُ والكَسْرُ، ولا بُعْدَ في الضَّمِّ.

أمَّا الكَسْرُ فعَلَى الأَصْلِ، ويَتَقوَّى لأنَّه إذا قُدِّرَ مَفْكوكَ الإدْغام [كما تقولُ: «أُرْدُدِ القَوْمَ»][1] كان الكَسْرُ لازِماً، وإذا كان لازِماً فالإدْغامُ إنَّما جاءَ عليه وهو على ما كان، [يَعْني غيْرَ مُدْغَم][2]، فينبغي أنْ يَبْقَى على حالِه.

وأمَّا الفَتْحُ فلأَنَّ الكلمةَ الأُولى مُنْفَصِلةٌ، فنُطِقَ بها على ما تَقْتَضِيه، ثمَّ جاءَ الساكِنُ الثاني، فَبَقِيَتْ على حالِها في الفَتْحِ، وهذا بعَيْنِه يَجْري في وَجْهِ الضَّمِّ، فلذلك قلنا: ولا بُعْدَ في الضَّمِّ.

٢٩٨أ ومِمَّا حَرَّكوه بحركةِ غَيْرِ الكَسْرِ والْتَزَموها قولُهم: «مُذُ اليومِ»[3]، لأَنَّها / حركَتُها الأَصليَّةُ، فكان تَحْريكُها بها أَوْلَى، ولِمَا فيه من الإتْباعِ، [أَي: إتْباعِ حركةِ الذالِ لحركةِ الميمِ][4]، وهذا يُشيرُ إلى تقويَةِ الضَّمِّ في «اخْشَوُا القومَ»، لأَنَّهم عَدَلوا عن أَصْلِ الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ إلى حركةٍ في التقديرِ تنبيهاً عليها مع ما بين الواوِ والضَّمِ من المناسبةِ، كما بين ضَمِّ الميمِ وضَمِّ الذالِ من المناسَبَةِ.

قالَ: «وليس في «هَلُمَّ» إلاَّ الفَتْحُ».

وإنَّما الْتُزِمَ الفَتْحُ فيها لأنَّه اسْمُ فِعْلٍ موضوعٌ على الفَتْحِ، كـ«رُوَيْدَ»، فلا وَجْهَ على ذلك لإيْرادِه في التقاءِ الساكنَيْنِ، وإنَّما وَرَدَ[5] في[6] ذلك على تقديرِ أنْ يكونَ أَصْلُه «هَلْ أُوْمم» أَوْ «ها اُلْمُمْ» على القولَيْنِ المتقدِّمَيْن في فَصْلِ «هَلُمَّ»[7]، فحينئذٍ يكونُ من بابِ التقاءِ الساكنَيْنِ، فإذا قُدِّرَ كذلك عُلِّلَ الْتِزامُ الفَتْحِ، لأَنَّه مُرَكَّبٌ، والتركيبُ يناسِبُ من التخفيفِ أَكْثَرَ من المفردِ، وأَيضاً فلتشبيهِه بخمسةَ عَشَرَ.

قولُه: «ولقد جَدَّ في الهَرَبِ من التقاءِ الساكنَيْنِ مَنْ قالَ: (دَأَبَّة) و(شَأَبَّةٌ)»، إلى آخره.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) ظاهر كلام ابن الحاجب أن الضم في «مُذ» واجب، وصرح بذلك في الشافية، وخالفه الرضي وذهب إلى أن الكسر جائز، وعدَّه ابن يعيش أكثر من غيره، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٠.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في د: «يرد».

(٦) سقط من د: «في».

(٧) انظر ما سلف ق: ١٢٤أ.

يعني أنه لم يَغْتَفِرْ أَمْرَهما مع وقوعِهما على حَدِّهما حتَّى فَرَّ عنهما لَمَّا أَمْكَنَ قَلْبُ الأَلفِ همزةً، فقالَ[1]: ﴿وَلا الضَّأْلِّيْنَ﴾[2]، وكذلك إذا وَقَفَ[3] على باب «النَّقْرِ» [يقولُ: النَّقُرْ][4] بحَرَكةِ الحَرْفِ الموقوفِ عليه، وكُلُّ ذلك فِرارٌ من التقاءِ الساكنَيْن، ولم يَفْعَلْ ذلك فيما مَنَعَ منه مانعٌ، فلم يُغَيِّر الواوَ والياءَ في مِثْلِ ﴿تَأْمُرُوٓنِّى﴾[5] و«خُوَيْصَّة»[6] لتَعَذُّرِ التغييرِ لبُعْدِ الهمزةِ عنهما، ولا فُعِلَ ذلك في مِثْلِ «رأَيْتُ النَّقَرْ» إلاَّ على شذوذٍ[7] لِمَا تقَدَّمَ من عِلَّتِه في مَوْضِعِه.

قالَ: «وكَسَرُوا نونَ «مِنْ» عند مُلاقاتِها كُلَّ ساكنٍ»، إلى آخره.

هذا الحُكْمُ المذكورُ في هذا الفَصْلِ هو من أَحْكامِ الفَصْلِ الذي قَبْلَ ما قَبْلَه، وهو قولُه: «والأَصْلُ فيما حُرِّكَ منهما»، وليس لتأْخيرِه عنه معنىً، فالأَصْلُ أَنْ تُحَرَّكَ نونُ «مِنْ» بالكَسْرِ على

---

(١) في ط: «قوله».

(٢) الفاتحة: ١/ ٧، والآية: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝﴾.

قرأ أبو أيوب السختياني بإبدال الألف في «الضالين» همزة مفتوحة، انظر المحتسب: ١/ ٤٦-٤٧، والمنصف: ١/ ٢٨١، وسر الصناعة: ٧٢، والخصائص: ٣/ ١٤٧-١٤٨، والكشف: ١/ ٦١، وذكر أبو حيان أن الإبدال في مثل هذا لغة لبني تميم وعُكل، انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٣٤١.

وجاء بعد الآية في د: «قال كثير:

ولِلأَرضِ أَمَّا سُودُها فتَخَلَّلَتْ ... بياضاً وأَمَّا بياضُها فادْهَأَمَّت

وقال آخر:

وبعد بياضِ الشَّيْبِ من كُلِّ جانبٍ ... على لِمَّتي حتى اشْعَأَلَّ بهيمُها

وعن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾.

ق ١١٦ب - ١١٧أ، وانظر المحتسب: ٢/ ٣٠٥.

البيت الأول في ديوان كثير: ٣٢٣، وشواهد الشافية: ١٧٠، وصواب عجزه «وأما بِيْضُها» والبيت الثاني جاء بلا نسبة في سر الصناعة: ٧٣، والممتع: ٣٢١، وشواهد الشافية: ١٦٩.

(٣) في ط: «وقعت»، تحريف.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) الزمر: ٣٩/ ٦٤، والآية ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ۝﴾.

(٦) تصغير خاصَّة، والخاصة: الذي اختصصته لنفسك. انظر اللسان (خصص).

(٧) انظر ماسلف ق: ٢٧٧ب.

ما تَقَرَّرَ[1] من أَصْلِ الْتِقاءِ الساكنَيْنِ، إلاَّ أَنَّهم الْتَزَموا مع لامِ التعريفِ الفَتْحَ على اللُّغَةِ الفصيحةِ، لكَثْرةِ وقوعِها مع[2] لُزومِ الكَسْرةِ قبلَها، فطلبوا تخفيفَه لذلك، والتزموه فقالوا: «مِنَ الرَّجُلِ»[3]، وبَقَّوا فيما عَدَاه على الأَصْلِ. / ٢٩٨ب

وأَمَّا نونُ «عن» فقياسُها أيضاً الكَسْرُ الذي الْتَزَموه في الأَفْصَحِ، وهي وإِنْ[4] كَثُرَتْ مع اللاَّمِ إلاَّ أَنَّها لم تَكْثُرْ كَثْرَةَ «مِنْ»، وليس قبل نونِها كسرةٌ، فافْتَرَقا لذلك، وأَمَّا ما حُكِيَ «عَنُ الرَّجُلِ» بضَمِّ نونِ «عن»[5] فلُغةٌ ليسَتْ بجيِّدةٍ[6]، ووجْهُها من حيث الجملةُ أَنَّهم شَبَّهوها بحَرْفِ العِلَّةِ لَمَّا انْفَتَحَ ما قبلها، كما شَبَّهوها لَمَّا انْكَسَرَ ما قبلها بحَرْفِ العِلَّةِ، فقالوا: مِلْعَنْبَر، [بحذف نونِ «مِنَ العَنْبَرِ»][7]، كما قالوا: «خُذُ العَنْبَرَ» [بحَذْفِ واوِ الجمعِ في اللفظِ][8]، فكذلك قالوا: «عَنُ الرَّجُلِ»، كما قالوا: «اخْشَوُا القَوْمَ».

(١) في ط: «تقدم».

(٢) في د: «لكثرة دخول وقوعها معها مع».

(٣) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٦، وشرحها للجاربردي: ٢٤٦.

(٤) في ط: «إن»، تحريف.

(٥) في الأصل. ط: «بالضم» مكان «بضم نون عن». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

(٦) قال الرضي: «وحكى الأخفش «عَنُ الرجل» بالضم، قال: «وهي خبيثة»». شرح الشافية: ٢/ ٢٤٧، وانظر ارتشاف الضرب: ١/ ٣٤٤، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٤٦.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«ومن أصنافِ المشتَرَكِ حُكْمُ أوائلِ الكَلِمِ

تشتَرِك فيه الأَضْرُبُ الثلاثةُ، وهي في الأَمْرِ العامِّ على الحركةِ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: الظاهِرُ أَنَّها[1] حُكْمُ أَوائِلِ الكَلِمِ، وإلاَّ فعِلْمُ أَوائِلِ الكَلِمِ ليس من المشتَرَكِ، لأَنَّ المشتَرَكَ عبارةٌ عن الأَحكامِ التي يَشْتَرِكُ[2] فيها اثنان أَوْ ثلاثةٌ، وليس العِلْمُ كذلك، ولو صَحَّ أَنْ يُقالَ: العِلْمُ مُشْتَرَكٌ فيه ههنا[3] لصَحَّ أَنْ يُعَبَّرَ عن جميعِ الأَبوابِ بالعِلْمِ، وليس هذا[4] هو المقصودَ، وإِنَّما المقصودُ ما يكونُ الاشْتِراكُ فيه حقيقةً كما بيَّنَّاه في أَوَّلِه، كالإِمالةِ والوَقْفِ.

وأَحكامُ أَوائِلِ الكَلِمِ تَحَرُّكٌ وسكونٌ، واشتَرَكَ في ذلك الاسْمُ والفعلُ والحرفُ، ثمَّ ذَكَرَ أَنَّ الأَصْلَ التَحَرُّكُ، لأَنَّ كُلَّ كلمةٍ تُقَدَّرُ مُنْفَصِلةً، فقياسُها أَنْ تُوضَعَ متَحَرِّكةَ الأَوَّلِ، لِئلاَّ يتعَذَّرَ النُّطْقُ أَوْ يَثْقُلَ[5]، فثَبَتَ أَنَّ الأَصْلَ الحركةُ.

قالَ: «وقد جاءَ منها ما هو على السكون»، إلى آخره.

الكلماتُ التي أَوائِلُها ساكنٌ تكونُ في الأَسماءِ والأَفعالِ والحروفِ، أمَّا الأَسْماءُ فعلى قسمَيْن: سماعِيٌّ وقياسِيٌّ.

فالسماعِيُّ أَلفاظٌ محفوظةٌ، وهي ما ذَكَرَها[6]، والقياسِيُّ «مصادرُ الأفعالِ التي بعد أَلِفاتِها إذا ابْتُدِئَ بها أَربعةُ أَحْرُفٍ فصاعِداً»، كقولك: «الانْطِلاق» وشِبْهِه، وإِنَّما قالَ: «بعد أَلفاتِها إذا ابْتُدِئَ بها أَربعةُ أَحْرُفٍ» ولم يَقُلْ: مصادرُ الأَفعالِ التي على أكثَرَ من أَربعةِ أَحْرُفٍ لأَنَّه في حَصْرِ ما أَوَّلُه ساكنٌ من المصادرِ، فلو قالَ ذلك لوَجَبَ أَنْ يكونَ قد حكَمَ على نَحْوِ «تَدَحْرَجَ» و«تناظَرَ» ونَحْوِهما بأَنَّ أَوائِلَ مصادِرِها ساكنةٌ، وليس بمستقيمٍ، لأَنَّك تقولُ في مَصْدرِه: «تَدَحْرُجٌ» / و«تَنَاظُرٌ»، ٢٩٩أ

---

(١) في ط: «أنه».

(٢) في د: «اشترك».

(٣) في د: «هنا».

(٤) سقط من د: «هذا».

(٥) نقل الرضي عن ابن جني أن الابتداء بالساكن متعسر لا متعذر، ولكن ابن جني صرح بفساد هذا القول، ونقل الجاربردي عن بعضهم تجويزه وردَّ عليه، انظر المنصف: ١/ ٥٣، والخصائص: ١/ ٩١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٥١، وشرحها للجاربردي: ٢٤٨.

(٦) أي ابن وابنة وابنم.

فوَجَبَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لأَلِفاتِ الأَفعالِ لِيَخْرُجَ عنه مِثْلُ ذلك، ولا يَرِدُ على ذلك إلاَّ مِثْلُ قولِهم: «أَهْرَاقَ» و «اسْطاعَ» فإِنَّ بعد أَلِفاتِها إِذا ابْتُدِئَ بها أَربعةَ أَحْرُفٍ، وليس أَوَّلُ مصادرِها ساكناً.

وجوابُه[1] أَنَّ ذلك شاذٌّ، فلا[2] يُعْتَدُّ به فيما نحن فيه، والوَجْهُ أَنْ نقولَ: أَصْلُه «أَرَاقَ» و«أَطَاعَ»[3]، وعند ذلك لا يَبْقَى بعد أَلِفِه أَربعةُ أَحْرُفٍ.

والآخَرُ[4]: أَنَّ هذه زيادةٌ على غيرِ قياسٍ، فلا يُعْتَدُّ بها، فكأَنَّكَ قلْتَ: «أَرَاقَ» و«أَطاعَ»، وليس بعد الأَلفِ إِلاَّ ثلاثةُ أَحْرُفٍ، وسيأْتي ذِكْرُ ذلك في صِنْفِ زيادةِ الحروفِ.

وأَمَّا الفعلُ فكُلُّ ما جاءَ فيه من سكونِ الأَوَّلِ جارٍ على قياسٍ، وهو قسمان:

أَحَدُهما: أَفعال المصادرِ التي ذكَرْناها ماضيةً وأَمْراً، وهو كُلُّ ما كان بعد أَلفه إِذا ابْتُدِئَ به أَرْبعةُ أَحْرُفٍ ماضياً وأَمْراً، ويَرِدُ على المصنِّفِ لكَوْنِه لم يُقَيِّدْ بالماضي والأَمْرِ، ولم يَحْتَرِزْ بذلك عن المضارعِ أَنْ يُقالَ: إِذا قُلْت: «انْطَلَقَ» و«اسْتَخْرَجَ»، فهذا فعلٌ بعد أَلفه إِذا ابْتُدِئ بها أَربعةُ أَحْرُفٍ فصاعداً، وليس أَوَّلُه ساكناً، فلا يستقيمُ ذلك لك[5] في الفعلِ، وإِن استقامَ في المصدرِ، لأَنَّ المصدرَ جارٍ في الجميعِ على ما ذَكَرَ، وإِنَّما جاءَتْ هذه المخالَفَةُ في الفعلِ، فإِنْ أُجيبَ على ذلك بأَنَّا قصَدْنا إِلى أَنْ تكونَ الأَلفُ المذكورةُ همزةَ[6] وَصْلٍ جيْءَ بها للنُّطْقِ بالساكنِ لم يستَقِم التعريفُ بذلك، لأَنَّه يُؤَدِّي إِلى الدَّوْرِ، وذلك أَنَّه[7] لا يُعْرَفُ أَنَّ المُجْتَلَبَ همزةُ وَصْلٍ إِلاَّ بعد أَنْ يُعْرَفَ كَوْنُ الأَوَّلِ ساكناً، ولا يُعْرَفُ كَوْنُه ساكناً إِلاَّ بعد أَنْ تُعْرَفَ أَنَّها همزَةُ وَصْلٍ، فالأَوْلَى أَنْ يُقالَ: «في الفعلِ ممَّا ليس بمضارعٍ»، فيَنْدَفِعَ هذا السُّؤالُ ويَرْتَفِعَ اللَّبْسُ.

والقِسْمُ الثاني من الأَفعال صِيَغُ الأَمْرِ من الثلاثيِّ غيْرِ المَزيدِ فيه، مِثْلُ «اضْرِبْ» و «اذْهَبْ»، ولا يَرِدُ على ذلك نَحْوُ «قِ» [و«عِ»][8] و«خَفْ»، فإِنَّ أَصْلَه السكونُ، وإِنْ قَصَدَ قاصِدٌ إِلى الاحْتِرازِ

---

(١) في الأصل: «وجوابها». وما أثبت عن د. ط.

(٢) في ط: «فلم».

(٣) انظر ماسلف ق: ١٧٦ ب.

(٤) أي الشق الآخر من الجواب، والأول قوله: «أن ذلك شاذ».

(٥) سقط من ط: «لك».

(٦) في ط: «المذكورة فتصير همزة»، مقحمة.

(٧) في ط: «لأنه».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

عنه أَمْكَنَه أَنْ يقولَ: «مِمَّا لم يَعْتَلَّ مضارِعُه من المعْتَلِّ الفاءِ والعَيْنِ»، فيَخْرُجَ بابُ «قِ» و«خَفْ»، ولا يَخْرُجَ نَحْوُ «ايْجَلْ»/ ، لأَنَّا قلنا: «مِمَّا لم يَعْتَلَّ مضارِعُه»، وهذا لم يَعْتَلَّ مضارِعُه، فهو داخِلٌ ٢٩٩ب في الأَوَّلِ، فإِنْ خِيْفَ من وُرودِ «رَ» وقُصِدَ إلى الاحْتِرازِ منه أَيضاً لكَوْنِه صيغةَ أَمْرٍ من الثلاثيِّ وليس ساكِنَ الأَوَّلِ[1] زِيْدَ الاحْتِرازُ عنه بخُصوصيَّتِه، لأَنَّه لا أَخَ له يُشارِكُه، فيُقْصَدَ إلى تَغْييرٍ عامٍّ، وإنَّما ذلك مُخْتَصٌّ بالأَمْرِ من «يَرَى» خاصَّةً، أَلا تَرَى أَنَّ[2] إِخْوانَه نَحْوَ «شَأَى» و «نأَى» لم يُفْعَلْ بها هذا الفعلُ؟ بل جَرَتْ[3] كما جَرَى بابُ «سَعَى»، فيُقالُ في الأَمْرِ: «إِنْأَ» و «إِشْأَ»[4]، كما يُقالُ: «اسْعَ»، فعُلِمَ أَنَّ ذلك مُخْتَصٌّ بلَفْظِ «يَرَى» والأَمْرِ منه.

وأَمَّا الحَرْفُ فلم يَأْتِ فيه ما أَوَّلُه ساكنٌ إلاَّ لامُ التعريفِ وحْدَها، والميمُ فَرْعٌ عليها[5]، وهذا على مَذْهَبِ سيبويه، لأَنَّ مَذْهَبَه أَنَّ اللاَّمَ وحْدَها للتعريفِ، وأَمَّا الخليلُ فمَذْهَبُه أَنَّ حَرْفَ التعريفِ «أَلْ»[6]، فعلى مَذْهَبِه ليس في الحروفِ ما أَوَّلُه ساكنٌ، لأَنَّ أَوَّلَ هذه الهمزَةُ، وهي مُتَحَرِّكَةٌ بالفَتْحِ، وإنَّما اسْتَمَرَّ بها التخفيفُ للكَثْرَةِ، وتخفيفُها للكَثْرَةِ لا يَجْعَلُ اللاَّمَ أَوَّلاً، فثَبَتَ أَنَّ ذلك إنَّما يَجْري على قَوْلِ سيبويه دون الخليلِ.

قالَ[7]: فإِذا وقعَت هذه الأَوائلُ في الدَّرْجِ نُطِقَ بها ساكنةً، لأَنَّه إنْ كان قبلها مُتَحَرِّكٌ فلا إشْكالَ، وإِنْ كان قبلها ساكنٌ حُرِّكَ الأَوَّلُ أَوْ حُذِفَ[8]، فيَصيرُ أَيضاً ما قبلها مُتَحَرِّكاً، فيُنْطَقُ بها على حالِها ساكنةً.

---

(١) في د: «الآخر»، تحريف.

(٢) في ط: «إلى».

(٣) في الأصل «حركت». وما أثبت عن د. ط.

(٤) شأَوْتُ القوم وشأَيْتُ القوم: سبقتهم. انظر اللسان «شأو».

(٥) من العرب من يبدل من لام التعريف ميماً، ونسب الزمخشري والجاربردي هذه اللغة إلى طيِّئ، وعزاها الرضي إلى حمير ونفر من طيِّئ، ونسبها الأخفش وتبعه الزمخشري إلى أهل اليمن، انظر معاني القرآن للأخفش: ١٨٢، والمفصل: ٣٢٦، ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣١، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٥٤، والجنى الداني: ١٤٠، ٢٠٧.

(٦) انظر ما سلف ق: ٢٦٦أ.

(٧) في ط: «قوله». والضمير يعود إلى ابن الحاجب.

(٨) في ط: «وحذف»، تحريف.

فأمَّا إذا وَقَعَتْ في موضعِ الابتداءِ، ولا[1] يُمْكِنُ الابتداءُ بالساكنِ أوْ يَعْسُرُ[2] تَوَصَّلوا[3] إلى الابتداءِ بالساكِنِ بأنْ زادوا همزةً مُتَحَرِّكَةً ليُمْكِنَ النُّطْقُ بالساكِنِ، كقولك في الابتداءِ: «اسْمٌ» «اسْتِغْفار» «استَخْرَجَ» «استَخْرِجْ»، «اضْرِبِ الرَّجُلَ».

قالَ: «وتُسَمَّى هذه الهمَزاتُ هَمَزاتِ الوَصْلِ».

لأنَّها تُوُصِّلَ بها إلى النُّطقِ بالساكِنِ[4]، لا أنَّها سُمِّيَت بهَمَزاتِ الوَصْلِ لأنَّها تُحْذَفُ في الوَصْلِ، لأنَّها حينئذٍ مفقودةٌ، فكيف تُضافُ مُثْبَتَةً إلى شَيْءٍ يجِبُ عندَه فِقْدانُها؟ وهي بتسميتِها بالعكسِ من ذلك أوْلى.

قالَ: «وحُكْمُها أنْ تكونَ مكسورةً»، إلى آخره.

لأنَّه قد ثَبَتَ أنَّ ما يُتَوَصَّلُ به إلى النُّطْقِ بها عند الوَصْلِ إذا كان قبلها ساكنٌ بحركةٍ هي كَسْرَةٌ، فجُعِلَتْ حركةُ الهمزةِ أيضاً تشبيهاً لها بذلك لعُروضِها أَصْلاً، أَوْ نقولُ: نُقَدِّرُ اجْتِلابَها[5] عَرِيَّةً عن الحركاتِ، فيَجِبُ أنْ / تكونَ مكسورةً لِمَا تقدَّمَ من أنَّ أَصْلَ التقاءِ الساكنَيْنِ الكَسْرُ، فإنْ عُدِلَ عن الكَسْرِ إلى غيْرِه فلعارِضٍ، فلا بُدَّ من بيانِه، وهو موضعان: ٣٠٠أ

أَحَدُهما: ما وَقَعَ بعد سكونِه ضمَّةٌ أَصليَّةٌ لفظاً أَوْ تقديراً، كقولك: «أُغْزُ» و «أُغْزِي»، ولا تقولُ: «أُبْنُوا» بالضمِّ، بل تقولُ: «إِبْنُوا» بالكَسْرِ، لأنَّ الضمَّةَ ههنا ليسَتْ أَصليَّةً، أَلاَ تَرَى أنَّه من قولك: «بَنَى يَبْنِي»، وإذا قلْتَ: «أُغْزِي» ضَمَمْتَ، لأنَّ بَعْدَ السكونِ ضمَّةً أَصْلِيَّةً تقديراً، لأنَّ أَصْلَه «غَزَا يَغْزُو»، وأَصْلُ «أُغْزِي» «أُغْزُوِي»، وإنَّما جاءَت الكَسْرَةُ من قِبَلِ الإعْلال، لا من أَصْلِ البِنْيَةِ، ويجبُ الضمُّ فيما ذَكَرْناه، ولا يجوزُ البقاءُ على الأَصْلِ، فلا تكونُ همزةُ «أُقْتُلْ» و «أُخْرُجْ» إلاَّ

(١) في ط: «فلا».

(٢) انظر ما سلف ق: ٢٩٨ب.

(٣) في د: «توسلوا».

(٤) منهم من قال سميت همزة وصل لأنها تسقط في الدرج فيتصل ماقبلها بما بعدها ومنهم من قال سميت كذلك لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وكلام سيبويه يحتمل الوجهين، انظر الكتاب: ٤/١٤٦، وإيضاح الوقف والابتداء: ١٥٣، والسيرافي: ٣٦٠، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٥٥.

(٥) في د: «اختلافها»، تحريف.

مضمومةً، بخلافِ قولِك: «أنِ اغْزو» و ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[1] على ما تقـدَّمَ، لأَنَّ[2] الحركـةَ التـي في بابِ «قالتِ اخْرُجْ» من كلمةٍ أُخرى، والحركةُ التي في بابِ «اُقْتُلْ» و «اُخْرُجْ» من كلمةٍ واحـدةٍ، فلمَّا كانت الهمزةُ من جملة الكلمةِ ههنا قَوِيَ أَمْرُ الضَّـمِّ فيـه، لأَنَّ العُـدولَ عـن الكَسْرِ في نَحْـوِ: «قـالتِ اخْرُجْ» إنَّما كان كراهَةَ الضمِّ بعد الكَسْرِ، وكذلـك في قولهـم: «اُقْتُـلْ»، وكراهَـةُ الضـمِّ بعـد الكَسْـرِ فيما كان من كلمةٍ أَشَدُّ فيما كان من كلمتَيْن، وهو في كلمتَيْن أَسْـهَلُ، فلذلـك جـاءَ الأَمْـرانِ في بـاب «وقالتِ اخْرُجْ» والْتُزِمَ العدولُ عن الأَصْلِ في بابِ «اُقْتُلْ»، و«اُخْرُجْ» لِمَا ذَكَرْناه.

والموضعُ الثاني: همزةُ لامِ التعريفِ على مَذْهَبِ سيبويه، فإِنَّهـا همـزَةُ وَصْـلٍ اجْتُلِبَـتْ للنُّطْـقِ بالساكنِ، ولكنَّها الْتُزِمَ فيها الفَتْحُ على ماتَقَدَّمَ.[3]

قالَ: «وإِثْباتُ شيْءٍ من هذه الهمَزاتِ في الدَّرْجِ خروجٌ عن كلامِ العرب»، إلى آخره.

قال الشيخُ: لأَنَّه إِنَّما جِيْءَ بها في الابتداءِ لِمَا ذَكَرْناه من الحاجة إِليها، فعُلِمَ أَنَّه لم يُؤْتَ بهـا إلاَّ لذلك، فإِذا أُتِيَ بها في غيْرِه كان خروجاً عن كلامِهم قَطْعاً، وما خَرَجَ عن كلامهم فهو لَحْـنٌ، وأَمَّا كَوْنُه لَحْناً فاحشاً فلأَنَّه إذا غُيِّرَتْ حركةٌ حُكِمَ بأَنَّها لَحْنٌ، فإِذا زِيْدَ حَرْفٌ وحركةٌ ليسَتْ من كلامِهـم كان أَفْحَشَ، إلاَّ أَنَّهم أَبْدَلوا من[4] هذه الهمزةِ أَلفاً في باب «آلحَسَنُ عندك» و «آيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ»؟.

وقد تقدَّمَتْ عِلَّةُ ذلك، وهو مِمَّا الْتَزَموه فراراً من ذلك الإِلْباسِ المتَقَدِّمِ / ذِكْرُه. ٣٠٠ب

قولُه: (وأَمَّا إِسْكانُهم أَوَّلَ «هو» و«هي»)، إلى آخره.

قال الشيخُ: أَوْرَدَ هذا الفَصْلَ مُعْتَرِضاً به، لأَنَّ أَوَّلَ الكلمةِ من قولك: «وهْو» و«لَهْوَ» و«فَهْـوُ» [و][5] «وهْيَ» الهاءُ[6]، وهي ساكنةٌ كسُكونِ قولك: «واسْـمُك» و«اسْتِخْراجُك»، فلِـمَ لا تُعَـدُّ مِمَّـا أَوَّلُه ساكنٌ ولم تُعَدَّ؟ وأَجابَ عن ذلك بأَنَّ «هو» و«هيَ» ولامَ الأَمْرِ أَوائلُها مُتَحَرِّكةٌ، بدليلِ قولـك:

---

(١) يوسف: ١٢/ ٣١، وانظر ما سلف ق: ٢٩٦ب.

(٢) سقط من ط: «لأن»، خطأ.

(٣) انظر ماسلف ق: ٢٦٦أ.

(٤) في د. ط: «عن».

(٥) زيادة ليستقيم السياق.

(٦) ذكر سيبويه التسكين في هـذه الكلمـات وعلله بكثرتهـا في الكـلام، وقـال: «وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها» الكتاب: ٤/ ١٥١، وانظر السيرافي: ٣٧٢، والحلبيات: ٨٩، وشرح اللمع: ٣٦٦-٣٦٧.

«هُوَ فَعَلَ كذا» «هِيَ فعَلَتْ كذا»، ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[1]، ثمَّ بيَّنَ سببَ الإسْكانِ فيه لتَنْتَفِيَ شُبْهَةُ ذلك، وذلك[2] أنَّه لَمَّا اتَّصلَ بها هذه الحروفُ وتَنَزَّلَتْ معها كالجُزْءِ نُزِّلَ قولُك: «وَهُوَ» مَنْزِلَةَ قولك: «عَضُدٌ»، وقولُك: «وَهِيَ» «ولِيَ»[3] من قولك: «ولْيُنْفِقْ» منزلةَ قولك: «كَتِفٌ»، وقد ثَبَتَ تخفيفُ نَحْوِ ذلك بالإسْكانِ[4]، فأُجْرِيَ هذا مُجْراه، فسُكِّنَ تخفيفاً عارضاً، فثَبَتَ أَنَّ أَصْلَها الحركةُ وأَنَّ السكونَ عارضٌ.

وأَمَّا إِسْكانُهم «ثمَّ هْوَ» وإنْ كانَتْ «ثُمَّ» ليسَتْ كالواوِ والفاءِ في تَنَزُّلِها منزلةَ الجُزْءِ لاسْتِقْلالها فلِحَمْلِها على أُخْتَيْها تشبيهاً بهما، ولذلك كان الإسْكانُ في «وَهْوَ» و «فَهْيَ» و «لِيُنْفِقْ» أَكْثَرَ منه في «ثُمَّ هْوَ» و«ثمَّ هْيَ» و «ثمَّ لْيُنْفِقْ»، وضَعُفَ في نَحْوِ ﴿ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾[5] لأَنَّه لم يَتَّصِلْ بما هو كالجُزْءِ ولا بما أَشْبَهَ ما هو كالجُزْءِ، ولذلك كان ذلك الوَجْهُ ضعيفاً، وهو مَرْوِيٌّ عن قالون[6].

---

(١) الطلاق: ٦٥/ ٧، والآية: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾.

(٢) سقط من ط: «وذلك»، خطأ.

(٣) في ط: «أولى»، تحريف.

(٤) في ط: «الإسكان»، تحريف.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٨٢، والآية: ﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ﴾.

(٦) اختلف النقل عن قالون في قوله تعالى: ﴿ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾ فمنهم من روى إسكان «يُمِلَّ هْوَ» ومنهم من روى الضمَّ. انظر النشر: ٢/ ٢٠٩، وقال أبو حيان: «وقُرِئَ شاذاً بإسكان هاء «هو»» البحر المحيط: ٢/ ٣٤٥، وانظر الإتحاف: ١٦٦.

«ومن أَصنافِ المشتَرَكِ زيادَةُ الحروفِ»

قالَ صاحبُ الكتابِ: «يشْتَرِكُ فيه الاسْمُ والفعلُ، والحروفُ الزوائِدُ هي التي يَشْمَلُها قولُكَ[1]: «اليَوْمَ تنساه» أَوْ «أَتاه سليمان»[2]».

قالَ الشيخُ: ولا مَدْخَلَ للحَرْفِ في مِثْلِ ذلك، إِذْ لم يَثْبُتْ تَصَرُّفُهم في الحرفِ بالاشتقاقِ كتَصَرُّفِهم في الاسمِ والفعلِ، وأَمْرُ الزيادةِ راجعٌ إلى معنى الاشتقاقِ[3]، لأَنَّ[4] معنى الزائِدِ هو الذي يَسْقُطُ في تصاريفِ الكلمةِ تحقيقاً أَوْ تقديراً، والحَرْفُ لا مَدْخَلَ له في ذلك، إِذْ لم يُتَصَرَّفْ فيه تَصَرُّفُهم في الاسْمِ والفعلِ، وأَمَّا الأسماءُ الجامدةُ فإِنَّهم حكَمُوا فيها بالزائِدِ والأَصْلِيِّ على معنى أَنَّها لو تُصُرِّفَ فيها لكان قياسُها أَنْ تكونَ كذلك حَمْلاً على نظائِرِها.

وأَمَّا الأَسماءُ الأَعجميَّةُ والمعَرَّبَةُ فأَكْثَرُهم أَيضاً يَحْكُمُ عليها بالأَصْلِيِّ والزائِدِ على معنى أَنَّها لو كانت من كلامِهم تقديراً لكان قياسُها أَنْ تكونَ كذلك، كما قلْناه في الجوامِدِ، ومنهم مَنْ لا يتعَرَّضُ لوَزْنِه والحُكْمِ عليه بزيادةٍ / في البعْضِ وأَصْلٍ في البعضِ، ويقولُ: إِنَّما ثَبَتَ ذلك في كلامهم، فأَمَّا ما[5] عَرَّبوه فلم يَثْبُتْ ذلك فيه.[6] ٣٠١أ

والحروفُ الزوائدُ هي ما ذَكَرَه، وقد ظَنَّ بعْضُ الناسِ أَنَّ حَصْرَها في «أَتاه سليمانُ» ليس بمستقيمٍ من حيث إِنَّه سَقَطَ[7] منها الواوُ، وأُجِيبَ بأَنَّ المرادَ «أَتاهو سليمان»، بوَصْلِ الهاءِ

---

(١) سقط من د: «قولك».

(٢) بعدها في د: «أو هويت السمان» والذي في المفصل: ٣٥٧ «السمان هويت»، وانظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٣٠، وشرحها للجاربردي: ٢٩٧.

(٣) يعرف الزائد بالاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة فيه والترجيح عند التعارض، وجعلها ابن عصفور وأبو حيان تسعة، انظر السيرافي: ٥٩٦، وشرح الملوكي: ١١٩، والممتع: ٣٩-٥٩، وارتشاف الضرب: ١/ ١٣.

(٤) في ط: «ولأن»، تحريف.

(٥) سقط من د: «ما»، خطأ.

(٦) نقل السيوطي عن صاحب البسيط أنهم اختلفوا في وزن الأسماء الأعجمية فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، وذهب آخرون إلى أنها توزن، واستبعد ضياء الدين بن العلج هذا القول، وذهب الجاربردي إلى أن الأسماء المعربة يحكم عليها بالأصلي والزائد، انظر شرح الشافية له: ٣٣١، وشرح الألفية للمرادي: ٥/ ٢٢٩، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٣٧.

(٧) في د: «أسقط».

بواوٍ، وعند ذلك تَحْصُلُ الواوُ.

قالَ: «ومعنى كَوْنِها زوائِدَ أنَّ كُلَّ حَرْفٍ وقَعَ زائِداً فإنَّه[1] منها، لا أنَّها أبداً تقَعُ زوائِدَ».

وأرادَ بحروفِ الزوائِدِ ما ذَكَرَه من أنَّ الزائِدَ لا يَخْرُجُ عنها، لا أنَّها تكونُ أبداً زوائِدَ، لأنَّه قد تكونُ الكلمةُ منها وكُلُّها أُصولٌ، كقولك: «سَلِمَ» و«نَمْل» و«هَمْل»[2] وأشْباهِ ذلك، وأرادَ أيضاً الزيادةَ[3] غيْرَ المكَرَّرَةِ، لأنَّه قد تقَدَّمَ أنَّ تلك تَجْرِي في الحروفِ كُلِّها، فعُلِمَ أنَّه لا اخْتِصاصَ لها، فإذا خَصَّصَ ههنا عُلِمَ أنَّه أرادَ غَيْرَ ذلك.

قالَ: «ولقد أسْلَفْتُ في قِسْمَي الأسْماءِ والأفْعالِ».

لأنَّه لَمَّا ذَكَرَ الأبنيةَ ورَتَّبها على مواضعِ الزيادةِ عُلِمَتْ مواضعُ الزيادَةِ وما يَقَعُ زائِداً، وهو كلامٌ يَتَعَلَّقُ بالزيادةِ ضِمْناً، ولكنَّه لم يَسْتَغْنِ عنه، لأنَّ غَرَضَه ههنا أنْ يُعَرِّفَ القوانينَ التي يُحْكَمُ بها بكَوْنِ[4] الشيْءِ زائِداً، ولم يتَعَرَّضْ لذلك ثَمَّةَ، فالغَرَضُ الذي ذَكَرَها ههنا باعتبارِه غَيْرُ الغَرَضِ الذي ذَكَرَها ثَمَّةَ باعتبارِه.

ثمَّ شَرَعَ فيها واحداً واحداً فقالَ: «الهمزَةُ[5] يُحْكَمُ بزيادَتِها إذا وقَعَتْ أوَّلاً وبعدها ثلاثَةُ أحْرُفٍ أُصولٌ».

قلْتُ: أمَّا إذا وقَعَتْ أوَّلاً وبعدها ثلاثَةُ أحْرُفٍ أُصولٌ فإنْ عُلِمَ ذلك بالاشتقاقِ فلا إشْكالَ، وهو كثيرٌ، وإنْ لم يُعْلَمْ بالاشتقاقِ فإنْ ثبَتَ أنَّ الثلاثةَ أُصولٌ زالَ الإشْكالُ أيضاً، لأنَّه قد ثَبَتَ مِثْلُه كثيراً، فكان حَمْلُه على الأكثرِ أوْلَى، وإنْ لم[6] يَتَحَقَّقْ أنَّها أُصولٌ لم يَخْلُ إمَّا أنْ يقومَ دليلٌ على زيادةِ بعضِها أوْ لا، فإنْ قامَ فلا إشْكالَ في الحُكْمِ بأصالتِها لتعَذُّرِ الزيادَةِ كما ذَكَرَه في إمَّعَةٍ وإمَّرةٍ[7]، وإلاَّ حُكِمَ بزيادَتِها.

---

(١) في المفصل: ٣٥٧: «زائداً في كلمة فإنه..».

(٢) «الهَمْلُ بالتسكين: مصدر قولك: همَلَت عينه: فاضت وسالت». اللسان (همل).

(٣) في الأصل: «الزوائد». وما أثبت عن د. ط.

(٤) سقط من ط: «بكون»، خطأ.

(٥) في المفصل: ٣٥٧: «فالهمزة».

(٦) سقط من ط: «لم»، خطأ.

(٧) انظر ما سلف ق: ١٧٤أ.

وما ذكَرَه في «أوْلَق» [1] في أنَّه يَحتَمِلُ الأمْرَيْنِ غيْرُ مستقيمٍ في التحقيق [2]، لأنَّه لم يَخْلُ إمَّا أنْ يقومَ دليلٌ على زيادةِ الواوِ أوْ لا، فإنْ قامَ دليلٌ/ على زيادتِها ثبَتَ أنَّ الهمزةَ أصْلِيَّةٌ، وإنْ لم يَقُمْ ثبَتَ أنَّ الهمزةَ زائدةٌ، وكان الحُكْمُ بزيادتِها أوْلَى من الواوِ نَظَراً إلى الأكْثَرِ في كلامهم، لأنَّ أفْعَلَ أكْثَرُ من فَوْعَل، وإذا لم يَقُمْ دليلٌ فجَعْلُه من بابِ الأكْثَرِ في كلامهم [3] أولَى، وإذا حُكِمَ بأنَّ «أرْنَب» أفْعَل لا فَعْلَلٌ ليكونَ من بابِ الأكْثَرِ مع كَثْرَةِ فَعْلَل كان حَمْلُ هذا على أنَّه أفْعَلُ أولَى، وما تُوُهِّمَ من الدليلِ [4] على أنَّ الواوَ في «أوْلَق» زائدةٌ وَهْمٌ قد [5] ذَكَرَه صاحبُ الصحاحِ، ووَهِمَ فيه، ذلك أنَّه قالَ: «وأوْلَق أفْعَل، لأنَّه يُقالُ: أُلِقَ» [6]، فذَكَرَ دليلاً على أنَّ الهمزةَ زائدةٌ والواوَ أصليَّةٌ، وهو دليلٌ على العكْسِ، لأنَّه إذا ثَبَتَ «أُلِقَ فهو مَألُوقٌ» [7] كانت الهمزةُ أصليَّةً فاءً من الفعلِ، فَعُلِمَ [8] أنَّ الهمزةَ في «أوْلَق» [9] أيضاً فاءٌ من الفعلِ، فيجبُ أنْ يكونَ وزنُه فَوْعَلاً، ثمَّ ذَكَرَ [10] بعد ذلك أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ فَوْعَلاً، لأنَّه يُقالُ: «مُؤَوْلَق»، وهذا أيضاً دليلٌ ثانٍ بأنَّ الهمزةَ أصليَّةٌ، إلاَّ أنَّ الدليلَ الأوَّلَ الذي جعَلَه لعَكْسِ مدلولِه أظْهَرُ في الدَّلالةِ لانتفاءِ الاحْتِمالِ عنه، لأنَّ مُؤَوْلَقاً يَحتَمِلُ أنْ يُقَدَّرَ أنَّه مُؤَفْعَلٌ، فتكونَ الهمزةُ زائدةً، وإذا عَلِمْتَ أنَّ الواوَ في أوْلَقَ زائدةٌ وَجَبَ أنْ تكونَ الهمزةُ أصْلِيَّةً،

٣٠١ب

---

(١) بعدها في د: «وهو نوع من الجنون». وانظر ما سلف ق: ١٧٤أ.

(٢) هذا الذي دفعه ابن الحاجب هنا أجازه فيما سلف ق: ١٧٤أ. وأجازه الرضي والجاربردي، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٣، وشرحها للجاربردي: ٣٢٠.

(٣) سقط من د: «في كلامهم».

(٤) في ط: «من معارضة الدليل»، مقحمة.

(٥) سقط من ط: «قد».

(٦) قال الجوهري: «والأوْلَق: شبه الجنون. . وهو أفعل لأنهم قالوا: أُلِقَ الرجل»، الصحاح (ولق). وخطأه ابن بري. انظر حاشية الصحاح (ولق).

(٧) بمثل هذا استدل سيبويه والمبرد على أن «أولق» فوعل، انظر الكتاب: ٣/ ١٩٥، والمقتضب: ٣/ ٣١٦، ٣/ ٣٤٢-٣٤٣، وذهب الكسائي إلى أنه على وزن أفعل، وجوزه الفارسي، وأجاز ابن جني فيه أن يكون على وزن أفعل وفوعل، وقال: «والوجه فيه ما عليه الكافة من كونه فوعلاً من أ ل ق، وهو قولهم: ألق الرجل فهو مألوق»، الخصائص: ١/ ٩. وانظر التكملة: ٢٣٢، والخصائص: ٣/ ٢٩١، والمنصف: ١/ ١١٦، وسفر السعادة: ٩٤-٩٥، وشرح الملوكي: ١٣٨، والممتع: ٢٣٥-٢٣٧.

(٨) في د: «فيعلم».

(٩) في ط: «ألق».

(١٠) أي الجوهري. وانظر الصحاح (ولق).

لأَنَّها لم تَقَعْ مع ثلاثةٍ، فلو جُعِلَتْ زائدةً لأَدَّى إلى أَنْ تكونَ الأُصولُ حَرْفَيْن، ولم يَثْبُتْ ذلك.

وأَمَّا الدليلُ على أَنَّ إِحْدَى الميمَيْن في إِمَّعَةٍ وإِمَّرَةٍ زائدةٌ أَنَّها لو كانت أَصليَّةً لأَدَّى إلى أَنْ تكونَ الفاءُ والعَيْنُ من جِنْسٍ واحدٍ، وهو نادرٌ في[1] كلامِهم، فكان العدولُ عنه أَوْلَى، فتقديرُ وقوعِ الهمزةِ أَصْلاً أَكْثَرُ من تقديرِ الفاءِ والعَيْنِ من جِنْسٍ واحدٍ، فحَمْلُه على الأَكْثَرِ أَوْلَى، ولو قيلَ في إِمَّرَةٍ: إنَّ الهمزةَ أَصْلِيَّةٌ بدليلِ الاشتقاقِ لأَنَّ المعنى أَنَّه يأْتَمِرُ بأَمْرِ كُلِّ واحدٍ لم يكُنْ بعيداً، وكان أَقْوَى من الاسْتِدْلالِ بغَيْرِه لأَنَّه هو الأَصْلُ في الحُكْمِ بالزيادةِ، فإذا وُجِدَ لم يُعَارَضْ بغَيْرِه، لكَوْنِها ٣٠٢أ إِنَّما يُصارُ إليها عند فِقْدانه، فأَمَّا إذا وقَعَتْ على غيرِ الصفةِ التي ذَكَرَها فالحُكْمُ عليها / بالأَصالةِ، لأَنَّه لم تَثْبُتْ كَثْرَةٌ في زيادَتِها، فيُحْمَلَ عليها، وإذا لم يُحْكَمْ بزيادَتِها فالأَصْلُ أَنْ تكونَ أَصْلاً إلاَّ أَنْ يقومَ دليلٌ خاصٌّ من الاشْتِقاقِ، فيُحْكَمَ بزيادَتِها كما[2] ذَكَرَه فيما اسْتَثْناه من قولهم: شَمْأَل ونِئْدُل، إلى آخرها.

أَمَّا شَمْأَلٌ فلقَوْلهم: شمَلَت الرِّيحُ، [ورِيحٌ شَمْأَلٌ][3]، وذلك دليلٌ واضحٌ على كَوْنِها زائدةً، وأَمَّا نِئدِلٌ[4] فمن النَّدْلِ من قولك: نَدَلْتُ الشيْءَ إذا أَخَذْتَه بسرعةٍ[5].

وأَمَّا جُرَائِض فلأَنَّهم قالوا: جِرْواضٌ، وجِرْيَاضٌ في معناه، وهو الضَّخْمُ[6]، فعُلِمَ أَنَّ الهمزةَ زائدةٌ لأَنَّه[7] ليس من بِنْيَةِ الكلمةِ، فوَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ بزيادَتِها.

وأَمَّا ضَهْيَأَةٌ فلأَنَّهم قالوا: امرأَةٌ ضَهْيَاء، فَعُلِمَ أَنَّ الهمزةَ زائدةٌ، لأَنَّه ليس في الكلام مِثْلُ ذلك أَصْلاً، وإذا عُلِمَ أَنَّ الهمزةَ زائدةٌ في ضَهْيَاءَ وَجَبَ الحُكْمُ بزيادتِها في ضَهْيَأَةٍ[8].

---

(١) في الأصل. ط: «من». وما أثبت عن د.

(٢) سقط من ط من قوله: «فالأصل أن تكون» إلى «كما»، خطأ.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما سلف ق: ١٧٤ب.

(٤) نصَّ الرضي على أنها بكسر النون والدال وسكون الهمزة، ونصَّ صاحب القاموس (ندل) على أنها بكسر النون وفتحها وضم الدال، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٣٣.

(٥) كذا قال الجاربردي في شرح الشافية: ٣٠٦، وقال الرضي: «كأنه ينْدل الشخص أي: يختلسه ويأخذه بغتة» شرح الشافية: ٢/ ٣٣٣.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٣٢٦، والسيرافي: ٦١٨، وسر الصناعة: ١٠٨، وسفر السعادة: ١٦٠، ١٩٩-٢٠٠.

(٧) سقط من د. ط: «زائدة لأنه».

(٨) انظر ما سلف ق: ١٧٥ب، ق: ١٧٧أ.

قالَ: «والألفُ لا تُزَادُ أَوَّلاً»، إلى آخره.

قالَ الشيخُ: كَوْنُها لم تُزَدْ[1] أوّلاً واضحٌ في التعليلِ لتَعَذُّرِ الابتداءِ بها[2]، وأمّا إذا وقَعَتْ غيرَ أوَّلٍ مع ثلاثةِ أَحْرُفٍ فصاعداً لم تكُنْ إلاّ[3] زائدةً، لأنّه كَثُرَ زيادتُها حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلومِ، ولذلك حُكِمَ بأنَّها لا تكونُ أَصْلاً إلاّ وهي مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ أوْ ياءٍ، وإنَّما لم يُثْبِتُوها أصْلاً لأنَّ الأُصولَ في الأَبنيةِ قابلةٌ للحركاتِ، فكَرِهوا أنْ يَضَعُوا منها ما لا يَقْبَلُ الحركةَ[4] ألْبَتَّةَ، فرَفَضُوه بخِلافِ غيْرِه، ولذلك لم يُوْقِعوها أيْضاً للإِلْحاقِ، لأنَّهم إذا أَلْحَقُوا فقد قَصَدوا إِجْراءَ البِنْيَةِ به مُجْرَى الأَصْلِيِّ فكَرِهوا أنْ يَضَعُوا للإِلْحاقِ ما لا يكونُ أَصْلاً، فلذلك أيضاً لم تقَعْ للإِلْحاقِ.

وقولُه: «ولا تَقَعُ للإِلْحاقِ إلاّ آخِراً».

فيه تَجَوُّزٌ، لأنَّها عند المحقِّقينَ إنَّما أُلحِقَتْ[5] ياءً، فتَحَرَّكَتْ وانْفَتَحَ ما قبلها فقُلِبَتْ أَلفاً، إلاّ أنَّ إلحاقَها في الموضعِ الذي تُقْلَبُ فيه أَلفاً مخصوصٌ أيضاً بأنْ تكونَ أَخِراً[6]، لأنَّها لو أُلْحِقَتْ في غَيْرِ الأَخِرِ لم يَخْلُ إمَّا أنْ تُلْحَقَ مُتَحَرِّكةً مفتوحاً ما قبلها أَوْ غيْرَ ذلك، فإنْ أُلْحِقَتْ على الأَوَّلِ انْقَلَبَتْ أَلفاً، فيزولُ وَجْهُ الإِلْحاقِ لِفَوَاتِ الحركةِ فيها، فيَفُوتُ المعنى الذي من أَجْلِه أُلْحِقَتْ، وإنْ أُلْحِقَتْ على الثاني وَجَبَ أَنْ تَبْقَى فيه على حالِها، فلا تكونُ أَلفاً.

فإنْ قلْتَ: فلِمَ لا يَجيءُ ذلك في إِلْحاقِها آخِراً عن الياءِ، فيُقالَ فيها آخِراً ما قِيْلَ فيها غَيْرَ / آخِرٍ. ٣٠٢ب

قُلْتُ: حركةُ الآخِرِ حركةٌ عارِضةٌ غيْرُ مُعْتَدٍّ بها في الزِّنَةِ، فلا يَلْزَمُ من صِحَّةِ إِلْحاقِها في الموضعِ الذي لا يُخِلُّ بمعنى الإِلحاقِ صِحَّةُ إِلْحاقِها في الموضعِ الذي أَخَلَّ بمعنى الإِلْحاقِ.

وقولُه: «وهي في قَبَعْثَرَى[7] كنَحْوِ ألفِ كتابٍ»، إلى آخره.

---

(١) في ط: «لا تزاد».

(٢) انظر تعليل ذلك في المقتضب: ١/ ٥٦، وسر الصناعة: ٦٨٧.

(٣) سقط من ط: «إلا»، خطأ.

(٤) في د: «حركة».

(٥) في ط: «لحقت».

(٦) في د: «أخيراً».

(٧) انظر ماسلف ق: ١٧٨ب.

يريدُ أَنَّها زيادةٌ[1] مَحْضَةٌ ليْسَتْ للإلْحاقِ، كما أنَّ ألِفَ كتابٍ ليْسَتْ كذلك[2]، لأنَّ شَرْطَ الإلْحاقِ أصْلٌ يكونُ[3] الفَرْعُ بالحرفِ الزائدِ لغَرَضِ الإتْيانِ به على زِنَةِ الأصْلِ، وليس في الأُصولِ سُداسِيٌّ، فيكونَ «قَبَعْثَرَى» بألِفِه مُلْحَقاً به، ولو كان ثمَّةَ أصْلٌ لحُكِمَ بكَوْنِه للإلْحاقِ، إذْ لا مانِعَ سوَى ما ذَكَرْناه، فتَعَذَّرَ لذلك، فهذا معنى قوله[4]: «لإنافَتِها على الغايةِ»، معناه لكَوْنِها زائدةً على نهايةِ ما بُنِيَتْ عليه الأُصولُ، لأنَّ نهايةَ الأُصولِ خمسةٌ، والألفُ في «قَبَعْثَرَى» أنافَتْ عليها، فعُلِمَ أنَّها لغَيْرِ الإلْحاقِ، وأمَّا كَوْنُها زائدةً فواضِحٌ.

قالَ: «والياءُ إذا حَصَلَتْ معها ثلاثَةُ أحْرُفٍ أُصولٌ فهي زائدةٌ أيْنَما وقَعَتْ»، إلى آخره.

لأنَّها[5] كَثُرَ زيادتُها مع ثلاثةِ أحْرُفٍ حتى حُكِمَ عليها بالزيادةِ، وإنْ لم يَثْبُت الاشتقاقُ، ولا مانعَ [من الأصَالةِ][6]، فإنْ قامَ مانعٌ يَمْنَعُ من زيادتها حُكِمَ بالأصالةِ على نَحْوِ ما تقَدَّمَ في الهمْزِ، ولذلك حُكِمَ بالأصالةِ في «يَأْجَج»[7] و«مَرْيم» و«مَدْيَن»[8] و«صِيْصِيَة»[9] و«قَوْقَيْتُ»[10].

أمَّا «يَأْجَج» فلأنَّه لو كانت زائدةً لوَجَبَ أنْ يكونَ ما بعدها أُصولاً، ولو كانت أُصولاً لوَجَبَ إدْغامُ العَيْنِ في اللاَّم، كما في «يَعَضُّ» و«يَضِلُّ» فلمَّا لم يُدْغَمْ دَلَّ على أنَّ الثانيةَ للإلحاقِ، وإذا وَجَبَ أنْ تكونَ كذلك وَجَبَ أنْ تكونَ فيه[11] الياءُ أَصْلِيَّةً، وإلاَّ أدَّى إلى أنْ تكونَ الأُصول حَرْفَيْن، وهو مُطَّرَحٌ.

وأمَّا «مَرْيَم» فإنَّما حُكِمَ بأصالةِ الياءِ فيه [الوجوهٍ:

(١) في د: «زائدة».

(٢) في د: «للإلحاق».

(٣) في ط: «.. الإلحاق بأصل أن يكون..».

(٤) أي الزمخشري، انظر المفصل: ٣٥٨.

(٥) في د. ط: «لأنه».

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) هو موضع من مكة على ثمانية أميال، انظر معجم البلدان (يأجج)، وجاء بعدها في د: «ومَأجَج» من أجَّ في سيره إذا أسرع. انظر معجم البلدان (ماجج).

(٨) «بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الياء المثناة: محاذية لتبوك» معجم البلدان (مدين).

(٩) «هي شوكة الحائك التي يسوي بها السداة واللحمة، وكل شيء امتنع به». اللسان (صيص).

(١٠) «القَوْقاة: صوت الدجاجة.. قَوْقَت الدجاجة: صوَّتت عند البيض» اللسان (قوا)، وجاء بعد «قوقيت» في د: «وضَوْضَيْتُ» وهو من الضوضاء، انظر المنصف: ٣/ ٢٧، واللسان (ضوا).

(١١) سقط من د: «فيه».

أَحَدُها :][1] أَنَّها[2] لو كانَتْ زائدةً لوَجَبَ أَنْ تكونَ الميمُ الأُولى أَصليَّةً، فيجبُ أَنْ يكونَ وَزْنُه فَعْيَلاً، وفَعْيَلٌ ليس من أَبْنيتهم. [3]

الثاني : هو أَنَّه لو كانت الياءُ زائدةً لوَجَبَ أَنْ يكونَ من بابِ «سَلِسٍ» [4]، وهو قليلٌ، وإِذا كانت أَصْلِيَّةً كان من باب «فَرَسٍ»، وهو أَكْثَرُ.

الثالثُ : أَنَّه[5] لو كانت زائدةً لوَجَبَ أَنْ تكونَ الميمُ أَصليَّةً، وزيادَةُ الميمِ أَوَّلاً أَكْثَرُ من زيادةِ الياءِ وسَطَاً، فحَمْلُه على الأَكْثَرِ أَوْلَى. / ٣٠٣أ

الرابعُ[6] : هو أَنَّها لو كانت زائدةً لأَدَّى إلى أَنْ يكونَ من بابِ المُهْمَلِ في كلامهم، لأَنَّ بابَ «مَرْيَم» مُهْمَلٌ، وإِذا كانت أَصلِيَّةً كان من باب «رامَ يَريمُ»، وهو من المستَعْمَلِ، فحَمْلُه على المستَعْمَلِ أَوْلَى.

وأَمَّا «مَدْيَنُ» [7] فيَجْري فيه الوَجْهُ الأَوَّلُ والثالثُ، ولا يَجْري فيه الثاني والرابع لأَنَّه لا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ من بابِ «سَلِسٍ»، وهو الثاني، ولا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ من المهْمَلِ لأَنَّ «مَدَنَ» [8] مستَعْمَلٌ، كما أَنَّ «دانَ» و«يَدِيْنُ» [9] مستَعْمَلٌ، وهو الرابعُ، فبَقِيَ الوَجْهان جارِيَيْنِ فيه.

وأَمَّا «صِيْصِيَةٌ» فإِنَّما حُكِمَ بأَصالةِ الياءِ الأُولى لأَنَّه لو كانتْ زائدةً لأَدَّى إلى أَنْ يكونَ من بابِ «بَبْر» [10]، وهو نادِرٌ، وبابُ «سَلِس» أَكْثَرُ منه، فحَمْلُه على الأَكْثَرِ أَوْلَى، وأَيضاً فإِنَّه لو حُكِمَ بزيادَتِها

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في الأصل. ط: «لأنها». وما أثبت عن د.

(٣) في د: «من أبنية كلامهم»، وهذا على الأغلب، فقد أجاب الفارسي ابن جني بأن وزن «رَهْيَأ» فَعْيَل، وذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب على فَعْيَل إلا ضَهْيَد وهو الرجل الصلب، وصَهْيَد، وهو موضع، انظر المنصف: ١/ ١٠٧، ١/ ١٤٠ وليس في كلام العرب: ٥٩، وسر الصناعة: ١٠٨، والمخصص: ١/ ٤٩، والممتع: ٨٤.

(٤) أي ما كانت فاؤه ولامه من جنس واحد.

(٥) سقط من ط: «أنه».

(٦) في الأصل. ط: «والآخر». وما أثبت عن د.

(٧) في ط: «وأما باب مدين».

(٨) «مَدَن بالمكان: أقام به، فعل ممات، ومنه المدينة». اللسان (مدن).

(٩) «دِنْتُ الرجل: أقرضته، ودان هو: أخذ الدَّيْن»، اللسان (دين).

(١٠) في د. ط: «يين»، وهو اسم واد بين ضاحك وضويحك. انظر ماسلف ق: ١٧٤أ. والبَبْر بباءين جنس من السباع. انظر المعرب: ٦٢، واللسان (ببر)، وجاء بعدها في د: «وهو عنب الأسود»، و«الببر: واحد الببور وهو الفرانق الذي يعادي الأسد». اللسان (ببر).

لأدَّى إلى أنْ يكونَ من المُهْمَلِ، إذْ ليس في كلامهم تركيبٌ من صادَيْنِ وياءٍ، وإذا حُكِمَ بأصالتِها كان من باب المستَعْمَلِ، لأنَّ الصَّادَ والياءَ [والصَّادَ][1] من بابِ المستَعْمَلِ، كقولهم: الصِّيْصُ بمعنى الشِّيْصِ، وهو الحَشَفُ من التَّمْرِ[2]، وأمَّا الياءُ الثانيةُ فأصْلِيَّةٌ أيضاً، لأنَّه من الرُّباعيِّ كـ«قَوْقَيْتُ».

وأمَّا «قَوْقَيْتُ» فإنَّما حُكِمَ بأنَّ الياءَ[3] أصْلِيَّةٌ لأنَّه لو حُكِمَ بزيادَتِها لوَجَبَ أنْ يكونَ من بابِ «سَلِسٍ»، وهو قليلٌ، وأيضاً فإنَّه كان[4] يكونُ «فَعْلَيْتُ»، وهو أيضاً قليلٌ، فكان جَعْلُها أصْلِيَّةً أوْلَى لدُخولِها في الأكْثَرِ من الوَجْهَيْنِ المذكورَيْنِ، وهو الحُكْمُ عليها بـ«فَعْلَلْتُ»، مِثْلُ «زَلْزَلْتُ»، وإنَّما[5] حَكَمْنا بأنَّ الواوَ أَصْلٌ لِئَلاَّ يُؤَدِّي إلى باب «بَبْر»[6] وهو نادرٌ، وإذا حكمْنا على أصالة الياء لَما أدَّى إليه من باب سَلِسٍ فلأَنْ نحكمَ بأصالة الواو لَما يؤدِّي إليه من باب بَبْرٍ[6] أوْلى، لأنَّ «سَلِساً» أكْثَرُ، ولأنَّه أيضاً كان[7] يكونُ «فَوْعَلْتُ»، و«فَعْلَلْتُ» أكْثَرُ [وقوعاً][8] من «فَوْعَلْتُ»، فحَمْلُه على الأكْثَرِ أوْلَى.

فإنْ قلْتَ: فحَمْلُه على «فَعْلَلْتُ» يُؤَدِّي إلى أنْ يكونَ من باب سَلِسٍ، وقد جعَلْتَه مانعاً من زيادَةِ الياءِ.

قُلْتُ: ليس كذلك، وإنَّما يكونُ من بابِ «صَرْصَرَ»، وهو كثيرٌ.

فإنْ قلْتَ: فيجِبُ على هذا أنْ يكونَ موضعُ الياءِ واواً، وإلاَّ فلا[9] يكونُ من بابِ «صَرْصَرَ»، لأنَّ الفاءَ والعَيْنَ مكَرَّران لامَيْن، وليس في «قَوْقَيْتُ» / ذلك، قلْتُ: هو كذلك، وأصْلُه «قَوْقَوْتُ»[10]، كما أنَّ أصْلَ «أغْزَيْتُ» «أغْزَوْتُ»، ولكنَّهم قلبوا الواوَ ياءً لزيادَتِها على الثلاثةِ، ٣٠٣ب

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) «الصِّيْص في بلحارث بن كعب: الحشف من التمر، والصيص لغة في الشِّيْصِ» اللسان (صيص).

(٣) سقط من د: «الياء»، خطأ.

(٤) في د: «فإنه لو كان».

(٥) سقط من ط: «وإنما».

(٦) في د. ط: «يين». في الموضعين.

(٧) في د: «ولأنه أيضاً لو كان».

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) في ط: «فلأن»، تحريف.

(١٠) ذكر ذلك الجوهري وابن جني وابن عصفور والرضي، انظر الصحاح (قوا)، والمنصف: ١/ ١٧٢، والممتع: ٥٩٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٦٩.

وهذا أَصْلٌ مُطَّرِدٌ في لغتِهم، فليس في ارْتكابِه خروجٌ أَلْبَتَّةَ عن لغتِهم، وإذا ثَبَتَ ذلك ثَبَتَ أَنَّ وَزْنَه «فَعْلَلْتُ» على ما تَقَرَّرَ.

قالَ: «وإذا حصَلَتْ معها أَربعةٌ فإِنْ كانت أَوَّلاً فهي أَصْلٌ[1]، وإلاَّ فهي زائدة[2]».

لأَنَّه لم يَثْبُتْ أَوَّلاً زيادتُها مع الأَربعةِ إلاَّ في الأَفْعالِ المضارِعَةِ لا في غَيْرِها من الأَسماءِ، فوَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ بالأَصالةِ، لأَنَّه الأَصْلُ، وأَمَّا إذا وقَعَتْ آخِراً فقد كَثُرَتْ زيادَتُها مع تاءِ التأْنيثِ كبُلَهْنِيَةٍ[3].

قالَ: «والواوُ كالأَلفِ لا تُزَادُ أَوَّلاً».

قال: ليس امْتناعُهم من زيادةِ الواوِ كامتناعِهم من زيادةِ الأَلفِ، لأَنَّ ذلك مُتَعَذِّرٌ، وإنَّما امْتَنَعوا منها لاستثقالها، وهي في غيرِ الأَوَّلِ لا تكونُ إلاَّ[4] زائدةً إلاَّ إذا عَرَضَ ما يَقْتَضِي أَصالَتَها كـ«عِزْوِيْت»[5]، والذي اعْتَرَضَ هو أَنَّه لو كانت زائدةً لوَجَبَ أَنْ تكونَ التاءُ أَصْلِيَّةً، فيكونَ وزنُه فِعْوِيْلاً، وفِعْوِيْلٌ ليس من أَبْنِيتهم[6]، فوَجَبَ أَنْ تكونَ أَصْلِيَّةً، وأَيضاً فإنَّها لو كانت زائدةً لوَجَبَ أَنْ يكونَ من باب «عَزَتْ»[7] وهو مُهْمَلٌ، وإذا جُعِلَت أَصْلِيَّةً كان من باب «عَزَا يَعْزو»، وهو مُسْتَعْمَلٌ، فحَمْلُه على المستَعْمَلِ أَوْلَى.

فإنْ قلْتَ: فإذا حكَمْتَ بأَصالتِها فهل تَحْكُمُ بزيادةِ التاءِ أَوْ أَصالتِها؟

قلْتُ: بزيادَتِها، لأَنَّه [قد كثُرَتْ زيادةُ التاءِ آخِراً، وإذا كثُرَتْ زيادةُ الحَرْفِ في مَوْضعٍ وجازَ أَنْ يكونَ أَصْلاً كان حَمْلُه على الزائدِ أَوْلَى على ما تقَدَّمَ في الهمزةِ وفي غيرِها، وأَيضاً فإنَّه][8]

---

(١) بعدها في ط. المفصل: ٣٥٨ «كيستعور»، وانظر ما سلف ق: ١٧٨ب، ق: ١٨٣أ.

(٢) بعدها في المفصل: ٣٥٨ «كسلحفية»، وانظر ماسلف ق: ١٨٣أ.

(٣) «البُلَهْنِيةُ: الرخاء وسعة العيش» اللسان (بله)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٩، ٤/ ٣٢٠، وسفر السعادة: ١٦٧، والممتع: ١٢٦، وجاء بعد «كبلهنية» في د: «للعيش الطيب الواسع وسُحَفْنية لمحلوق الرأس، وهبرية للقشرة في الرأس، وحذريه لكثير الحذر»، والمعروف أن الحذرية الأرض الغليظة، انظر السيرافي: ٥٥٧، ٦٤٥.

(٤) سقط من ط: «إلا»، خطأ.

(٥) اسم موضع وقيل: القصير، انظر السيرافي: ٦٤٦، والمنصف: ٣/ ٢٨، ومعجم البلدان (عزويت)، واللسان (عزا).

(٦) في د: «من أبنية كلامهم»، نصَّ سيبويه على أن «فعْويل» ليس في الكلام، وأفرد الفارسي مسألة لكلمة عزويت، انظر الكتاب: ٤/ ٣١٦، والبغداديات: ٢-٣ والمنصف: ١/ ١٦٩-١٧٢، وسفر السعادة: ٣٧٢.

(٧) أهمل صاحبا اللسان والقاموس مادة (عزت).

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

لو[1] كان يكونُ من المهْمَلِ، وإذا جُعِلَتْ زائدةً كان من المستَعْمَلِ.

قال: «والميمُ إذا وقَعَتْ أوَّلاً وبعدها ثلاثةُ أُصولٍ[2]»، إلى آخره.

وإنَّما حُكِمَ بزيادَتِها لِمَا ذكَرْناه من وقوعِها أوَّلاً في المشتَقَّاتِ زائدةً كثيراً غَيْرَ مُنْحَصِرٍ، فإذا جاءَ ما لا يُعْرَفُ اشتقاقُه فحَمْلُه على الكثيرِ أولى، فلذلك حُكِمَ بزيادتِها أوَّلاً مع ثلاثةِ أَحْرُفٍ، وإنْ لم يُعْلَم الاشْتقاقُ إلاَّ إذا عَرَضَ ما يَقْتضي أصالتَها، فحينئذٍ يُحْكَمُ بالدليل الخاصِّ فيها من نَحْوِ: مَعَدٍّ ومِعْزَى ومَأْجَجٍ ومَهْدَدٍ ومَنْجَنون ومَنْجَنِيق.

أَمَّا «مَعَدٌّ» فلأَنَّهم قالوا: «تَمَعْدَدُوا»، إذا انْتَسبوا إلى مَعَدٍّ [بْنِ عدنان، أوْ تكَلَّموا بلغتِه][3]، فوَجَبَ أَنْ يكونَ «تَفَعْلَلُوا»، إذْ «تَمَفْعَلَ» ليس[4] من أبنيةِ الفعلِ، وإذا[5] وَجَبَ أَنْ تكونَ في «تَمَعْدَدوا» أصليَّةً وَجَبَ / أَنْ تكونَ في مَعَدٍّ أَصْلِيَّةً، لأَنَّه لا يكونُ الحَرْفُ الواحِدُ في المشتَقِّ والمشتَقِّ منه مختلفاً، فحُكِمَ بهذا[6] الدليلِ الخاصِّ بالأَصالةِ، ولم يُعْتَبَرْ ذلك الدليلُ العامُّ لأَنَّه إنَّما يكونُ عند انْتفاءِ الدِّلالةِ الخاصَّةِ.

[304أ]

وأَمَّا «مِعْزَى» فحُكِمَ بأَصالةِ الميمِ لقولهم: مَعَزٌ[7]، وهو بمعناه[8]، فعُلِمَ أَنَّ تركيبَه من الميم والعينِ والزَّاي [المعجمة][9]، فعُلِمَ أَصالةُ الميمِ في المَعْزِ، وإذا كانت أَصلِيَّةً في المَعْزِ وَجَبَ أَنْ تكونَ أَصْلِيَّةً في مِعْزَى، لأَنَّه من بابٍ واحدٍ.

وأَمَّا «مَأْجَجٌ»[10] فإنَّما حُكِمَ بأَصالة الميم فيه[11] لأَنَّها لو كانت زائدةً لوَجَبَ أَنْ تكونَ الجيمان

---

(1) في ط: «قد».

(2) في المفصل: 358: «ثلاثة أحرف أصول».

(3) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، وانظر ما سلف ق: 175أ.

(4) سقط من د: «ليس»، خطأ.

(5) في ط: «إذا».

(6) في ط: «لهذا».

(7) كذا في الكتاب: 4/308، وسر الصناعة: 428، والممتع: 250، وانظر ماسلف ق: 175أ.

(8) في د: «معناه».

(9) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(10) انظر ماسلف ق: 302ب.

(11) سقط من ط: «فيه».

أَصْلِيَّتَيْن، ولو كانتا أَصْلِيَّتَيْن لوَجَبَ إِدْغامُ إِحْداهما في الأُخرى[1]، فوَجَبَ أَنْ لا تكونَ زائـدة، وإذا لم تكن زائدةً وَجَبَ أَنْ تكونَ أَصْلِيَّةً، [فيُقالَ: مَأَجٌ][2].

وأَمَّا «مَهْدَد» [اسم امرأةٍ][3] فكمَأْجَج.

وأَمَّا «مَنْجَنُون» فالميمُ أَصْلِيَّـةٌ، والنـونُ الثانيـةُ عنـد بعضهـم أَصْلِيَّةٌ، وعنـد بعضهـم زائـدةٌ[4]، والدليلُ على أَصالة الميم على القولَيْن جميعاً أَنَّها لو كانَتْ زائدةً والنونُ أَصْلِيَّةً لوَجَبَ أَنْ تكونَ الميـمُ زائدةً أَوَّلاً في بنات الأَرْبعة، ولم يَثْبُتْ ذلـك إلاَّ في الأَسـماء الجاريـة علـى الفعـل، نَحْوُ: مُدَحْرِج، وأَمَّا في غَيْرِه فلا، وأَيضاً فإنَّه كـان يُؤَدِّي إلـى مثـال مـا[5] ليـس مـن أَبْنيتهـم[6]، وهـو مَفْعَلُولٌ، وفي الحُكْمِ بأَنَّها أَصْلِيَّةٌ تكونُ فَعْلَلُولاً، وفَعْلَلُـولٌ مـن [أَبنيـةِ][7] كلامهـم، كقَرْطَبُوسٍ [للدَّاهيةِ][8]، ولـو كـانت زائـدةً والنـونُ زائـدةٌ لأَدَّى إلـى زيـادَةِ الميـمِ والنُّونِ في أَوَّلِ الأَسـماءِ التـي ليسَـتْ جاريـةً علـى الأَفعالِ، وذلك غيرُ معروفٍ في كلامهم إلاَّ في الجاريةِ على الأَفْعالِ، نَحْـوُ: مُنْطَلِـق[9]، وأَيضاً فإنَّـه كان يُؤَدِّي إلى ما ليس من أَبنيتهم[10]، وهو مَنْفَعُولٌ، فهو ليس من أَبْنيتهم[11].

فإنْ قلْتَ: فكمـا أَنَّ مَنْفَعـولاً ليـس مـن أَبْنِيَتِهـم[12] فَفَنْعَلُـولٌ ليـس مـن أَبْنِيَتِهـم[12]، وإذا كـان كذلك لم يكن جَعْلُها أَصلِيَّةً بأَوْلَى من جَعْلِها زائدةً لاسْتِواءِ البناءَيْن.

---

(١) كذا قال سيبويه وتبعه ابن السراج والفارسي، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٩، والأصول: ٣/ ٣٢٥، ٣/ ٢٣٧، والتكملة: ٢٣٨، وشرح الملوكي: ١٥٧، والممتع: ٢٥٢.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، وانظر المنصف: ١/ ١٤١-١٤٢، وسر الصناعة: ٤٢٦-٤٢٧، والممتع: ٢٥٢.

(٤) انظر ما سلف ق: ١٧٨أ.

(٥) سقط من د: «ما».

(٦) في د: «من أبنية كلامهم».

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) بعدها في د: «ومنقطع».

(١٠) في د: «من أبنية كلامهم».

(١١) سقط من د: «فهو ليس من أبنيتهم»، وفي ط: «وليس من....».

(١٢) في د: «من أبنية كلامهم».

قلتُ: إذا تَرَدَّدَ البناءُ بين أنْ يكونَ حَرْفُه[1] أَصليّاً أَوْ زائداً[2] وكِلاَ الوزنَيْنِ ليس من أَبْنِيَتِهم[3] فحَمْلُه على الزيادَةِ أَوْلى، وسِرُّ ذلك هو أَنَّ أبنيةَ الزوائدِ كثيرةٌ، وأَبنيَةُ الأُصولِ قليلةٌ، وإذا تَرَدَّدَ الحَرْفُ بين البناءَيْنِ فحَمْلُه على الأَكْثَرِ أَوْلَى.

فإنْ قلْتَ: فما الذي يُخْتارُ في النونِ بعد الحُكْمِ بأَصالةِ الميم؟

٣٠٤ب قلتُ: الأَكثرون على أَنَّ النونَ أَصليَّةٌ لموافقتِها / مع أَصالةِ الميمِ بناءَ الأُصول، كياء «يَسْتَعُور»[4]، [فإنَّها أَصْلِيَّةٌ، وهو اسْمُ مكان، كالهمزةِ في اصْطَبْلٍ][5]، وعندي أَنَّه يَلْزَمُهم أَنْ تكونَ النونُ زائدةً، لأَنَّهم حكَموا على خَنْدَرِيسٍ[6] بأَنَّ النونَ زائدةٌ، وقد قيل مَنْجَنِينٌ[7]، ومَنْجَنِينٌ[8] كخَنْدَرِيسٍ[9]، وإذا حُكِمَ بزيادَةِ النونِ في خَنْدَرِيسٍ لِئَلاَّ يُؤَدِّيَ إلى ما ليس من أَبنيتِهم وَجَبَ الحُكْمُ على زيادَةِ نونِ مَنْجَنِينٍ، وإذا وَجَبَ الحُكْمُ بزيادَتِها في مَنْجَنِينٍ وَجَبَ الحُكْمُ بزيادَتِها في مَنْجَنُونٍ، لأَنَّها هيَ هيَ، فلا وَجْهَ للفَرْقِ بينهما، فعُلِمَ بذلك أَنَّ المختارَ في نونِها إنْ قلنا: إنَّ النونَ في خَنْدَرِيسٍ زائدةٌ أَنْ تكونَ [في مَنْجَنِينٍ كذلك][10] زائدةً[11].

وأَمَّا «مَنْجَنِيقٌ» فالقولُ في الميمِ كالقولِ[12] في ميمِ «مَنْجَنونٍ»، وقد قال بعضُهم: إنَّه مَنْفَعِيلٌ، واستَدَلَّ عليه بأَنَّه جاءَ[13] «جَنَقُونا»[14]، فحَذْفُ الميمِ والنونِ من «جَنَقَ» دليلٌ على زيادَتِهما، وقولُ

---

(١) في د: «حروفه»، تحريف.

(٢) في ط: «وزائداً».

(٣) في د: «من أبنية كلامهم».

(٤) في الأصل. ط: «كيستعور»، وما أثبت عن د. وانظر ماسلف ق: ١٧٨ب.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) انظر ماسلف ق: ١٧٨أ.

(٧) منجنين لغة في منجنون، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٥٣، واللسان (منجنون).

(٨) سقط من ط: «ومنجنين».

(٩) نقل الجاربردي هذا عن بعض الشارحين ودفعه، انظر شرحه للشافية: ٣٣٤.

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١١) بعدها في د: «وهو مذهب سيبويه والمازني»، ضعف الرضي مذهب سيبويه في تجويزه زيادة النون الأولى في منجنين، انظر شرح الشافية له: ٢/ ٣٥٤-٣٥٥ وما سلف ق: ١٧٨أ.

(١٢) في د: «في الميم هنا كالقول».

(١٣) في الأصل. ط: «واستدل على أنه جاء». وما أثبت عن د.

(١٤) بعدها في د: «أي رميناهم بالمنجنيق»، خطأ.

الأكثرين على خِلافِ ذلك، لشُذوذِ «جَنَقُونا» في استعمالِ الفصحاءِ، فالوَجْهُ ما ذُكِرَ من أنَّ الميمَ أَصْلِيَّةٌ، وأَمَّا النونُ فالأكثرون على أَنَّها زائدةٌ[1]. [كما في خَنْدَرِيسٍ لقولهم في جَمْعِه: مَجَانِيْق ومَجَانِق، فسُقُوطُ النونِ في الجَمْعِ دليلٌ على زيادتِها، ويَلْزَمُ من زيادتِها أصالةُ الميمِ لِئَلاَّ يَجْتَمِعَ زيادتان في أَوَّلِ اسْمٍ غيْرِ جارٍ على فِعْلِه][2]، وهو عندهم كخَنْدَرِيسٍ في أَنَّ النونَ زائدةٌ، ولو قيلَ: إِنَّ النونَ أَصْلِيَّةٌ لم يكُنْ بعيداً عن الصوابِ.[3]

قال: «وهي غَيرَ أَوَّلٍ أَصْلٌ».

لأَنَّه لم تكثُرْ زيادَتُها، فالحُكْمُ بالأَصْلِ هو الأَصْلُ إلى أَنْ تَثْبُتَ الزيادةُ بدليلٍ خاص، وذلك في نَحْوِ دُلاَمِص، لأَنَّه من الدِّلاَصِ، [يُقالُ: دِرْعٌ دُلاَمِص ودُمَالِص أي: بَرَّاق][4]، و«قُمَارِص» لأَنَّه[5] من القَرْصِ[6]، [وهي الحموضةُ، يُقالُ: لَبَنٌ قُمَارِص و«قارِصٌ» أي: حامِضٌ][7]، و«هِرْمَاس» [من أسماءِ الأَسدِ][8] لأَنَّه[9] من الهَرْسِ[10]، [وهو الدَّقُّ والخَلْطُ، ومنه الهَرِيسَةُ][11]، و«زُرْقُم» لأَنَّه[12]

---

(١) في ط: «على أن النون زائدة»، وانظر ما سلف ق: ١٧٨أ.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) انظر ما سلف ق: ١٧٨أ.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ماسلف ق: ١٧٥أ، جعل سيبويه «دلامص» على فُعَامِل وقال: «وهو قليل» الكتاب: ٤/ ٢٧٤، وكذا في المقتضب: ١/ ٥٩، والأصول: ٣/ ٢٠٩، والسيرافي: ٥٦٣، وجوز المازني أن يكون دلامص رباعياً قريباً من لفظ دلاص، ونسب ابن عصفور إلى المازني والأخفش أنهما قالا بأصالة الميم، انظر سر الصناعة: ٤٢٨، والمنصف: ١/ ١٥٢، والممتع: ٢٤٥.

(٥) سقط من د: «لأنه».

(٦) ساق ابن دريد «قمارص» فيما جاء على فُعَالِل، وذكره ابن جني على أن الميم فيه زائدة، انظر جمهرة اللغة: ٣/ ٣٩٢، وسر الصناعة: ٤٢٩، وشرح الملوكي: ١٦٢، والممتع: ٢٤٠.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (قرص).

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) سقط من د: «لأنه».

(١٠) حكى الفارسي هذا عن الأصمعي، وأورد ابن دريد «هرماس» في باب فِعْلال، وأوجب ابن عصفور أن تكون الميم فيه أصلية، انظر جمهرة اللغة: ٣/ ٣٨٥، والتكملة: ٢٣٨، وسر الصناعة: ٤٢٩، والمنصف: ١/ ١٥٢، وشرح الملوكي: ١٦٢، والممتع: ٢٤٣.

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (هرس).

(١٢) سقط من د: «لأنه».

من الزُّرْقَةِ[1]، فلذلك حُكِمَ بزيادَتِها في هذه المَحَالِّ المخصوصةِ، وإنْ لم تَثْبُتْ كثرةٌ، لأَنَّ الاشْتقاقَ في هذا البابِ أَقْوَى الأَدِلَّةِ، فيُحْكَمُ به بالأَصالةِ والزيادةِ على خِلافِ الكَثْرَةِ في البابَيْنِ جميعاً، [أي: وقوعُ الميمِ زائدةً في أَوَّلِ الكلمةِ وبعد أَوَّلِ الكلمةِ][2].

«وإذا وقعَتْ أَوَّلاً في الخماسيِّ فهي[3] أَصْلٌ»، لأَنَّه لم تَثْبُتْ زيادَتُها في مِثْلِ ذلك، فوَجَبَ الحُكْمُ بالأَصالةِ[4].

قالَ: «ولا تُزَادُ في الفعلِ».

إذْ[5] لم يَثْبُتْ ذلك باشتقاقٍ[6]، ولذلك استَدْلَلْنا على أَصالةِ ميمِ مَعَدٍّ بقولهم: «تَمَعْدَدوا»، وأَمَّا قولُ مَنْ قال: «تَمَسْكَنَ»، إلى آخره[7]، فخارِجٌ عن القياسِ، [لأَنَّه من السُّكونِ][8]، فلا وَجْهَ للتَمَسُّكِ به.

فإنْ قلْتَ: لِمَ لَمْ يُجْعَلْ «تَمَعْدَدُوا» خارجاً عن القياسِ، فلا يُتَمَسَّكُ[9] به في أَصالةِ ميمِ مَعَدٍّ، كما لم يُتَمَسَّكْ بـ«تَمَدْرَعَ» في أَصالةِ[10] ميمِ «مَدْرَع» وبـ«تَمَسْكَنَ» في أَصالةِ ميمِ «مَسْكَنَ»[11]؟

٣٠٥أ قُلْتُ: لأَنَّ هذا معلومٌ بالاشتِقاقِ زيادَةُ الميمِ فيه، فلا وَجْهَ لمخالَفَةِ ذلك، وأَمَّا مَعَدٌّ / فلم يَثْبُتْ كَوْنُ الميمِ زائدةً باشْتِقاقٍ مِثْلَها فيما تقدَّمَ، فلا يَلْزَمُ من الحُكْمِ على «تَمَعْدَدُوا» بأَنَّه «تَفَعْلَلُوا» مع جَرْيِهِ على القياسِ وعَدَمِ المُناقِضِ الحُكْمُ على «تَمَسْكَنَ» بأَنَّها أَصْلِيَّةٌ مع وُجودِ المُناقِضِ لذلك، وهو دليلُ الاشتقاقِ على زيادَتِها.

---

(١) انظر ماسلف ق: ١٧٥ب.
(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٣) في المفصل: ٣٥٨: «أولا خامسة فهي».
(٤) في ط: «بأصالتها».
(٥) في د: «إذا»، تحريف.
(٦) في ط: «بالاشتقاق».
(٧) أي إلى آخر ما ذكره الزمخشري من مثل «تمدرع» و«تمندل».
(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
(٩) في ط: «تتمسكوا».
(١٠) في ط: «بأصالة».
(١١) في ط: «مسكين»، تحريف. اللغة الجيدة التي عليها أكثر كلام العرب هي «تَدَرَّعَ» و«تَسَكَّنَ»، انظر الأصول: ٣/ ٢٣٠، والمنصف: ١/ ١٢٩، وشرح الملوكي: ١٥٤، وسفر السعادة: ١٨٣.

قال: «والنونُ إذا وقَعَتْ آخراً بعد ألفٍ فهي زائدةٌ».

يَعْني إذا وقَعَتْ مع[1] ثلاثةِ أُصُولٍ، وإلاّ[2] فقد تَقَعُ آخراً في مِثْلِ: زمانٍ ومَكانٍ، وهي أَصليَّةٌ باتّفاقٍ، وإنْ لم يَذْكُرْ ذلك، لكَوْنِه صارَ معلوماً، وإنَّما حُكِمَ بزيادَتِها لكَثْرَتِها كذلك، إلاّ إذا قامَ دليلٌ خاصٌّ على الأَصَالَةِ في بَعْضِ المَحَالِّ، فيكونُ الحُكْمُ للدَّليلِ الخاصِّ كما ذكَرْناه[3]، وذلك نَحْوُ: فَيْنَانٍ، دَلَّ عليه الاشتقاقُ، لأنَّ معناه ذو فُنُونٍ[4]، فثَبَتَ أنَّ الياءَ زائدةٌ، وإذا ثَبَتَ زيادَةُ الياءِ وَجَبَ أَصالَةُ النُّونِ[5]، و«حَسَّانٌ» فيمَنْ صَرَفَ كذلك، لأَنَّه لَمّا صَرَفَه لم يكُنْ بُدٌّ من أنْ تكونَ النُّونُ أَصْلِيَّةً، لأنَّها لو كانَتْ زائدةً لوَجَبَ أنْ تكونَ فيه عِلَّتانِ مانعتانِ[6] من الصَّرْفِ، وهما العَلَميَّةُ والزيادَةُ، فلمَّا صَرَفَه وَجَبَ أنْ يُحْكَمَ بانْتِفاءِ مانعِ الصَّرْفِ، ولا يُمْكِنُ إزالَةُ العَلَميَّةِ للعِلْمِ بوجودِها، فوَجَبَ تقديرُ أَصالَةِ النونِ ليكونَ على عِلَّةٍ واحدةٍ، وعِلَّةٌ واحدةٌ لا تَمْنَعُ الصَّرْفَ.[7]

وأَمَّا «حِمارٌ قَبَّانٌ»[8] فمِثْلُ «حَسَّانٍ» سَوَاءٌ، لأَنَّه لا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَماً، لأَنَّه من بابِ «أُسامَةَ»، بدليلِ امْتِناعِ دخولِ حَرْفِ التعريفِ عليه، وإذا وَجَبَ ذلك وهو مُنْصَرِفٌ وَجَبَ أَنْ تكونَ نونُه أَصْلِيَّةً، وإلاّ كانت فيه مخالَفَةٌ للأَصْلِ المذكورِ.

وقولُه: «فيمَنْ صَرَفَ» راجعٌ إلى قوله: «حَسَّانٍ وحمارٍ قَبَّانٍ» لا إلى قوله: «فَيْنانٍ» لأنَّ فَيْناناً مُنْصَرِفٌ، فلا وَجْهَ لتَقْييدِه بالصَّرْفِ، وأَمَّا «حَسَّانٌ» و«حمارُ قَبَّانٍ» فهو الذي يَحْتَمِلُ التقييدَ.

قالَ: «وكذلك الواقعةُ في أَوَّلِ المضارِعِ والمُطاوِعِ».

---

(١) في الأصل: «معه»، وما أثبت عن د. ط.

(٢) سقط من ط: «وإلا»، خطأ.

(٣) في د. ط: «ذكره».

(٤) «الفَنُّ واحد الفنون وهي الأنواع، والفَنُّ: الحال»، اللسان (فنن).

(٥) النون الثانية في «فينان» أصل عند الخليل وسيبويه والمبرد، وجوز الأزهري أن تكون أصلية وزائدة، وقطع الجوهري بأنها زائدة، انظر الكتاب: ٣/ ٢١٨، والمقتضب: ٣/ ٣٣٦، وتهذيب اللغة: ١٥/ ٤٦٦، ١٥/ ٤٧٨، والصحاح (فنن).

(٦) سقط من ط: «مانعتان»، خطأ.

(٧) في ط: «لا تمنع من الصرف».

(٨) انظر ما سلف ق: ٨أ.

وذلك معلومٌ بالاشتقاقِ، فلا حاجةَ إلى بيانِه، وكذلك الثالثةُ الساكنةُ في نَحْوِ «شَرَنْبَثٍ»[1] و«عُرُنْدٍ» [للوتَرِ الغليظ][2].

قال: «وهي فيما عَدَا ذلك أَصْلٌ» إلاَّ إذا قامَ دليلٌ على زيادَتِها في مِثْلَ «عَنْسَلٍ»، وهو من ٣٠٥ب «عَسَلَ الذئب» إذا أَسْرَعَ[3]، [ويُقالُ: ناقةٌ عَسِلٌ أي: سريعةٌ][4]، و«عَفَرْنَى»، وهو من / العَفْرِ، وهو التراب[5] و«بُلَهْنِيَة»، وهو من البَلَهِ[6]، و«خَنْفَقِيق» من الخَفْقِ، لأَنَّه اسْمٌ لِلرِّيحِ التي تَخْفِقُ[7] [الأَشجارَ أي: تُحَرِّكُها][8].

قالَ: «والتاءُ اطَّرَدَتْ زيادَتُها في[9] نَحْوِ: تَفْعِيلٍ وتَفْعالٍ وتَفَعُّل وتَفَاعُلٍ».

لأَنَّها عُلِمَتْ زيادَتُها في ذلك بالاشتقاقِ.

وقولُه: «وفِعْلَيْهِما».

أَرادَ به فِعْلَيْ تَفَعُّلٍ وتَفَاعُلٍ، لأَنَّ فِعْلَيْ تَفْعِيلٍ وتَفْعالٍ ليس في أَوَّلِه تاءٌ، كقولك: كَرَّمَ تَكْرِيماً وسارَ تَسْيَاراً، وفِعْلا[10] تَفَعُّلٍ وتَفَاعُلٍ هما اللَّذانِ في أَوَّلِهما التاءُ، كقولك: تَكَلَّمَ وتَضَارَبَ، وكذلك تَفَعْلُلٌ وفِعْلُه، كتَدَحْرُجٍ و«تَدَحْرَجَ»، ولكنَّه تَرَكَه للعِلْمِ به واستغناءً[11] عنه بتَفَعُّلٍ.

قالَ: «وآخِراً في التأنيثِ والجَمْعِ».

---

(١) «أسد شَرَنبث: غليظ» اللسان (شربث)، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٢٣، والحلبيات: ٣٧٧، وسر الصناعة: ٧٥٤، وسفر السعادة: ٣١٨.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، انظر ماسلف ق: ١٧٥أ.

(٣) في ط: «السرعة» مكان قوله: «عسل الذئب إذا أسرع»، وانظر ماسلف ق: ١٧٤ب.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (عسل).

(٥) عَفَرْنَى: الأسد، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٠، ٤/ ٣٢٠، والتكملة: ٢٣٩، والصحاح (عفر) والممتع: ١٢٤.

(٦) انظر ماسلف ق: ٣٠٣ب.

(٧) الخنفقيق: الداهية، والخفيفة من النساء، والنون زائدة، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٩، ٤/ ٣٢٠، والمخصص: ٧/ ١٢٦، وشرح الملوكي: ١٨٥، وماسلف ق: ١٧٧ب.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) في ط. المفصل: ٣٥٩: «زيادتها أولاً في..».

(١٠) في ط: «فعلا».

(١١) في ط: «فاستغنى».

يَعْني بالتأْنيثِ مِثْلَ قولك: قائمة وقاعدة[١]، ويَعْني بالجَمْعِ إمَّا مِثْلَ زَنَادِقَة وجَوَارِيَة[٢]، وإمَّا مِثْلَ قائِماتٍ وقاعداتٍ، والظَّاهِرُ أَنَّه أرادَ الثاني، لأَنَّ تلك يُطْلَقُ عليها تاءُ التأْنيثِ، فكان حَمْلُها على الجَمْعِ في مِثْلِ «قائماتٍ» أَوْلَى.

(وفي نَحْوِ «رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ»).

وشِبْهِه لأَنَّه كثُرَ زيادتُها أيضاً في مثل[٣] ذلك بالاشتقاق، فحُكِمَ عليها بالزيادة مطلقاً.

«إلاَّ في نَحْوِ «تُرْتُب»[٤]»، إلى آخره.

وَقَعَ في بعض النُّسَخِ بعد قوله: «وعَنْكَبُوت»[٥] «إلاَّ[٦] في نَحْوِ: تُرْتَب[٧] وتَوْلَج[٨] وسَنْبَتَة[٩]»، وليس بمستقيمٍ لأَنَّه ذَكَرَ الزَّائِدَ قبلها واستَثْنَى منه، فلا ينبغي أَنْ يكونَ المستَثْنَى منه إلاَّ أَصْلِيّاً، لأَنَّه مُخْرَجٌ من الزائِدِ، و«تَرْتُبٌ» تاؤُها[١٠] زائدةٌ، فكيف يُسْتَثْنَى من الزَّائِدِ؟ وكذلك سَنْبَتَةٌ.

ووَقَعَ[١١] في بعض النُّسَخِ «وعنكبوتٌ، وهي فيما عَدَا ذلك أَصْلٌ[١٢] إلاَّ في نَحْوِ: تَرْتُبٍ وتَوْلَجٍ وسَنْبَتَةٍ»، وهو مستقيمٌ لولا ذِكْرُ تَوْلَجٍ مع تَرْتُبٍ وسَنْبَتَةٍ، لأَنَّ التاء في تُرْتَبٍ وسَنْبَتَةٍ زائدةٌ، وليسَتْ في تَوْلَجٍ كذلك، فلا يستقيمُ الجَمْعُ بينهما في حُكْمٍ واحدٍ باعتبارِ زيادَةِ التاءِ مع اختلافِها في ذلك،

---

(١) بعدها في د: «وضاربة».

(٢) بعدها في د: «وأشاعثة».

(٣) سقط من د من قوله: «قائمات أولى» إلى قوله: «مثل»، خطأ.

(٤) بعدها في د: «وتتفل». وليست في المفصل: ٣٥٩.

(٥) وزنها «فَعَلَلُوت»، انظر الكتاب: ٤/ ٣١٦، والمنصف: ١/ ١٣٩، ٢/ ٢٥٩، والممتع: ١٥٩، ٢٧٧.

(٦) العبارة في المفصل: ٣٥٩، وشرحه لابن يعيش: ٩/ ١٥٦: «وعنكبوت ثم هي أصل إلا في نحو ترتب..».

(٧) كذا نص الجوهري وابن منظور، بضم التاء وفتح العين، ومعناه الثابت، انظر الكتاب: ٣/ ١٩٦، والصحاح (رتب) وسفر السعادة: ١١٧، واللسان (رتب).

(٨) «هو المكان الذي تلج فيه» الكتاب: ٤/ ٣٣٣، وهو فَوْعَل من «وَلَج يَلِجُ» وأصله عند البصريين وَوْلَج، ووزنه عند البغداديين تَفْعَل، انظر سر الصناعة: ١٤٦، والممتع: ٣٨٣.

(٩) انظر ما سلف ق: ٨١أ.

(١٠) في ط: «تأولها»، تحريف.

(١١) في د: «وقد وقع».

(١٢) لم يرد مثل هذا في المفصل: ٣٥٩، ولا في شرحه لابن يعيش: ٩/ ١٥٦.

والوَجْهُ أَنْ يكون «وهي فيما عَدَا ذلك أَصْلٌ إلاَّ في نَحْوِ تُرْتَبٍ وتُدْرَأ[1] وسَنْبَتَةٍ» ، فيستقيمُ حينَئذٍ .

والوَجْهُ في كَوْنِ[2] التاءِ في تُرْتَبٍ زائدةً أَنَّها لـو كـانت أَصْلِيَّةً لوَجَبَ أَنْ يكونَ فُعْلَلاً ، وليس من أَبْنيتهم[3] ، والوَجْهُ في تُدْرأ أَنَّها لو كانت أَصْلِيَّةً لكان فُعْلَلاً ، وليس من أَبْنيتهم[3] إلاَّ عند الأَخفشِ[4] ، وقد يُقالُ : إنَّه تُفْعَلٌ أيضاً إمَّا بالاشتقاقِ وإمَّا لأنَّ بناءَ تُفْعَلٍ أَكْثَرُ ، فحَمْلُه عليه أَوْلَى ، وأَمَّا سَنْبَتَةٌ فلأَنَّهم يقولون : مَضَى سَنْبٌ من الدهرِ[5] ، [أي : قطعةٌ من الزمانِ][6] وسَنْبَتَةٌ من / الدهرِ ، وإذا عُلِمَ أَنَّها زائدةٌ في سَنْبٍ وسَنْبَةٍ وَجَبَ أَنْ تكونَ زائدةً في سَنْبَتَةٍ ، لأَنَّ الجميعَ من بابٍ واحدٍ .[7] ٣٠٦أ

«والهاءُ زيدَتْ مُطَّرِدةً[8] في الوَقْفِ لبيانِ الحركةِ وحَرْفِ[9] المَدِّ» ، إلى آخره .

قال الشيخُ : هاءُ الوَقْفِ حَرْفٌ من حروفِ المعاني ، فلا ينبغي أَنْ تُعَدَّ من حروفِ الزيادةِ كما لا تُعَدُّ الباءُ واللاَّمُ زائدةً في قولك : لِزَيْدٍ وبزَيْدٍ ، وإنَّما عُدَّتْ لكَوْنها امْتَزَجَتْ مع الكلمةِ حتى صارت معها كالجُزْءِ ، فأَشْبَهَتْ تاءَ التأْنيث ، فكما عُدَّتْ تاءُ التأْنيثِ عُدَّتْ هذه .[10]

فإنْ قلْتَ : فقد عُدَّتْ همزةُ الوَصْلِ في قولك : «اعْلَمْ» ، وهي للابتداءِ بالسَّاكنِ كهاءِ السَّكْتِ للوَقْفِ على المتَحَرِّك .

قلْتُ : ليست الهمزةُ في امْتِزاجِها بالكلمةِ كالهاءِ ، لأَنَّها لا يُمْكِنُ الابتداءُ بالكلمةِ التي هي

---

(١) انظر ماسلف ق : ١٧٤أ .

(٢) في د : «يكون» ، تحريف .

(٣) في د : «من أبنية كلامهم» .

(٤) انظر ماسلف ق : ٧٤أ .

(٥) انظر الصحاح (سنب) ، وشرح الشافية للرضي : ٢/ ٣٤٠ .

(٦) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(٧) أجاز الرضي الحكم بزيادة نون سنبتة لأن السبت معناه الحين ، انظر شرحه للشافية : ٢/ ٣٤٠ .

(٨) في ط . المفصل : ٣٥٩ : «زيدت زيادة مطردة» .

(٩) في ط . المفصل : ٣٥٩ : «أو حرف» .

(١٠) بعدها في د : «أيضاً» ، نسب ابن جني وابن يعيش وابن عصفور وأبو حيان إلى المبرد أنه لا يعد الهاء من حروف الزيادة ، وكلام المبرد يشير إلى أن الهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف ، وهو بذلك موافق لسيبويه ، انظر الكتاب : ٤/ ٢٣٦ ، والمقتضب : ١/ ٥٦ ، ٣/ ١٦٩ ، والسيرافي : ٥٥٧ ، وسر الصناعة : ٦٢ ، ٥٦٣ ، وشرح الملوكي : ١٠٥ ، ٢٠١ ، والممتع : ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب : ١/ ١٠٦ .

فيه[1] إلاّ[2] بها، بخلافِ هاءِ السَّكْتِ، فإنَّكَ مُخَيَّرٌ فيها، فكانت تلك بصيغةِ الكلمةِ أَشْبَهَ من هاءِ السَّكْتِ.

وزِيدت الهاءُ في جَمْعِ أُمٍّ، وهو[3] المُحَقَّقُ في زيادةِ الهاءِ باعتبارِ ما نحن فيه، والذي يَدُلُّ على زيادتِها أَنَّ «أُمٌّ» وَزْنُها فُعْلٌ لقولهم: الأُمُومَةُ[4]، وإذا ثَبَتَ أَنَّ البناءَ من الهمزةِ والميمَيْنِ ثَبَتَ أَنَّ الهاءَ زائدة، والكثيرُ استعمالُه بالهاءِ، وقد جاءَ بغَيْرِ هاءٍ قليلاً، وقالَ بعضُهم: إنَّ الأُمَّهاتِ للأناسِيِّ والأُمَّاتِ للبهائِمِ[5]، وقد ذُكِرَ.

وأَمَّا زيادَتُها في الواحدِ في مِثْلِ ما أَنْشَدَه فقليلٌ[6]، وأَمَّا زيادَتُها في الفعلِ فأَشَذُّ منه وأَقَلُّ، ولذلك قال: «وهو مُسْتَرْذَلٌ».

«وزِيْدَتْ في «أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً»» على غيرِ قياسٍ، و«أَهْرَاقَ» أَصْلُه «أَرَاقَ»، ثُمَّ قَلَبَ الهمزةَ بعضُهم هاءً فقال: هَرَاقَ، ثمَّ جاءَ بعضُهم فأَثْبَتَ الهمزةَ داخلةً على الهاءِ فقال: أَهْرَاقَ، وليس ذلك[7] بفصيحٍ لِمَا تَبَيَّنَ من جَرْيِهم فيه على مخالَفَةِ القياسِ، فمَنْ قالَ: «أَرَاقَ» قال: «يُرِيْقُ» و«مُرِيْقٌ» و«مُرَاق»[8]، ومَنْ قالَ: «هَرَاقَ» [على أَنَّها بَدَلٌ من الهمزةِ][9] قالَ: يُهَرِيقُ ومُهَرِيقٌ

---

(١) كذا في الأصل. د. ط، ولعل الصواب «فيها».

(٢) في ط: «لا»، تحريف.

(٣) في ط: «هو».

(٤) أي لقولهم في مصدره الأمومة، ذكره ابن جني عن ثعلب، انظر سر الصناعة: ٥٦٤، ٥٦٨، وشرح الملوكي: ٢٠٣.

(٥) قال المبرد: «أكثر مايستعمل أمهات في الإنس وأُمَّات في البهائم»، المقتضب: ٣/ ١٦٩، وزاد الرضي فقال: «وقد يجيء العكس»، شرح الشافية: ٢/ ٣٨٣، وانظر سر الصناعة: ٥٦٥، وشرح الملوكي: ٢٠٢.

(٦) أي البيت الذي أنشده الزمخشري، وهو:
«أُمَّهَتي خِنْدِفُ والياسُ أَبي»
وقائله قصي بن كلاب، وهو بهذه النسبة في جمهرة اللغة: ٣/ ٢٦٧، واللسان (أمم) والمقاصد للعيني: ٤/ ٥٦٥ مع شيء من التخليط برجز آخر، وشرح شواهد الشافية: ٣٠١، والخزانة: ٣/ ٣٠٦، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٥٦٣-٥٦٤ وشرح الملوكي: ٢٠٣، والممتع: ٢١٧، وخندف: امرأة الياس بن مضر، وهمزة إلياس همزة قطع، شواهد الشافية: ٣٠٥-٣٠٧.

(٧) سقط من ط: «ذلك».

(٨) سقط من د: «ومراق».

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ومُهَرَاقٌ[1]، ومَنْ قالَ: أَهْرَاق قال[2]: يُهْرِيقُ بإِسْكانِ الهاءِ، ومُهْرِيق ومُهْرَاق، وهي أَرْدَأُ الثلاثة لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّها من قَبِيلِ الوَهْمِ لإِدْخالهم الهمزةَ على الهاءِ التي هي[3] بَدَلٌ من الهمـزةِ لَمَّا تَغَيَّرَتْ صُورَتُها إِلى الهاءِ.[4]

٣٠٦ب وزِيْدَتْ في هِرْكَوْلَةٍ[5] وهِجْرَعٍ[6] [وهِبْلَعٍ][7] وهِلْقَامَةٍ[8] / لِمَا دَلَّ عليه الاشتقاقُ.

(ويجوزُ أَنْ تكونَ مَزِيدةً في قولهم: «قَرَنٌ[9] سَلْهَبٌ[10]»).

وإِنَّما لم يُحْكَمْ عليها بما حُكِمَ في هِجْرَعٍ لأَنَّه لـم تَثْبُـتْ زيادَتُها وَسَطاً كما ثَبَتَتْ أَوَّلاً، فكان الأَمْران مُحْتَمَلَيْن.

وأَمَّا هِلْقامَةٌ عند الأَخفشِ فلأَنَّه الكثيرُ البَلْعِ، دَلَّ الاشتقاقُ عنده علـى زيادَتِها، وذهَبَ غيْرُه إِلى أَصْلِيَّتِها، وزعَمَ أَنَّه ليس من اللَّقْمِ، لأَنَّ معناه البَلْعُ، وليس البَلْعُ بمعنى اللَّقْمِ، فلا يَلْزَمُ زيادَتُها بهذا الضَّرْبِ من الاشتقاق.

«والسِّينُ اطَّرَدَتْ زيادَتُها في «اسْتَفْعَلَ»».

وهو واضِحٌ.

---

(١) سقط من ط من قوله: «ومن قال: هراق» إلى «مهراق»، خطأ.

(٢) سقط من د: «قال»، خطأ.

(٣) سقط من ط: «هي».

(٤) انظر ماسلف ق: ١٧٦ب.

(٥) هي «الحسنة الجسم والخلق والمشية»، اللسان (هركل)، ذكر ابنا جني ويعيش أن الأخفش حكى عن الخليل أن الهاء زائدة في هركولة، انظر سر الصناعة: ٥٦٩، وشرح الملوكي: ٢٠٤، وذكر ابن جني مذهب الخليل دون عزو إلى الأخفش، انظر المنصف: ١/ ٢٥.

(٦) «الهجرع: الطويل الممشوق» اللسان (هجرع).

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذهب الأخفش إلى زيادة الهاء في هبلع وهجرع، انظر ماسلف ق: ١٧٤ب، وانظر سر الصناعة: ٥٧٠، والمنصف: ١/ ٢٦ وسفر السعادة: ٤٩٩، والممتع: ٢١٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٥.

(٨) هو الأكول. انظر اللسان (هلقم).

(٩) في د: «فرس». «القرن: الحبل يقرن به البعيران»، اللسان (قرن).

(١٠) «السَّلْهَبُ: الطويل»، اللسان (سلهب).

«ومع كافِ الضميرِ فيْمَن[1] كَسْكَس».

قلْتُ: ليس عَدُّ السِّينِ ههنا من حروفِ الزيادةِ بمستقيمٍ، لأنَّه حَرْفٌ جِيءَ به للوَقْفِ بعد تمامِ الكلمةِ، ولو صَحَّ عَدُّها لصَحَّ عَدُّ الشِّينِ فيْمَن[2] كَشْكَشَ، ولا سبيلَ إلى ذلك[3]، وإجْماعُهم على تَرْكِ عَدِّ الشِّينِ من حروفِ الزيادَةِ مع عِلْمِهم بوقوعِها هذا الموقعَ دليلٌ على أَنَّها ليسَتْ كالزيادات[4] في الامْتِزاجِ في بِنْيَةِ الكلمةِ، وإنَّما هي بعد الكافِ في هذه اللغةِ الرَّديئة بمَثابَةِ هاءِ السَّكْتِ بعد الحركةِ فيمَنْ يُلْحِقُها، بل هي أَبْعَدُ، لأَنَّها إنَّما تَلْحَقُ كافَ المؤنَّث، فلا يُتَوَهَّمُ امْتِزاجٌ معها كما يُتَوَهَّمُ الامْتِزاجُ في هاءِ السَّكْتِ في بعضِ الكلماتِ حتى تُشْبِهَ تاءَ التأْنيثِ.

وزِيْدَتْ في «أَسْطاعَ»، وزيادَةُ هذه السِّينِ في «أَسْطاعَ» على غيرِ قياسٍ، كما زيدت الهاءُ في «أَهْرَاقَ»، لأَنَّ معنى «أَسْطاعَ» «أَطاعَ»، كما أَنَّ معنى «أَهْرَاقَ» «أَرَاقَ»، فمضارِعُه «يُسْطِيعُ»، لأَنَّه رباعِيٌّ في التحقيقِ، ولا اعْتِدادَ بالسِّينِ كما لا اعْتِدادَ بالهاءِ، وليس محذوفةً من «اسْتَطَاعَ»[5]، لأَنَّ ذلك يُقالُ فيه: «إِسْطاعَ» بكَسْرِ الهمزةِ في الابتداءِ، والمرادُ «إِسْتطاعَ»، فمضارِعُه «يَسْطِيعُ» بفَتْحِ الياءِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾[6] في قراءَةِ الأَكثرين[7]، وأَمَّا هذه اللُّغةُ فمفتوحَةُ الهمزةِ مقطوعَةً بمعنى «أَطاعَ»، فمضارِعُه «يُسْطِيعُ» على ما تقَدَّمَ.[8]

وأَمَّا اسْمُ الفاعِلِ والمفعولِ فيَتَّفقان لفَوَاتِ ما بهما يَحْصُلُ الفَرْقُ، وهما الهمزةُ وحَرْفُ المُضارَعَةِ،

---

(١) في د: «في لغة من». زائدة على المفصل: ٣٦٠.

(٢) في د: «في لغة مَنْ».

(٣) بمثل هذا ردَّ الرضي والجاربردي على جَعْلِ السين من حروف الزيادة هنا، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٠-٣٨١، وشرحها للجاربردي: ٣٥٢. وانظر ماسلف ق: ٢٧١أ.

(٤) في ط: «كالزيادة».

(٥) ذهب الفراء إلى أن أصل «أَسْطاع» «اسْتطاع»، ونسب ابن خالويه هذا المذهب إلى الكوفيين، وردَّه ابن جني، انظر ليس في كلام العرب: ٢٣، وسر الصناعة: ٢٠٠-٢٠١، والممتع: ٢٢٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٠، وماسلف ق: ١٧٦ب.

(٦) الكهف: ١٨/ ٩٧، وتتمة الآية: ﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾.

(٧) كلُّهم قرأ «فما اسْطاعوا» بتخفيف الطاء غير حمزة، فإنه قرأ «فما اسطّاعوا» مشددة الطاء يريد «فما استطاعوا»، ثم يدغم التاء في الطاء، انظر كتاب السبعة: ٤٠١، والكشف: ٢/ ٨٠، والنشر: ٢/ ٣١٦.

(٨) انظر ماسلف ق: ١٧٦ب.

وهما يُحْذَفان في[1] ذلك، فيَبْقى «مُسْطِيعٌ» و«مُسْطاعٌ» فيهما جميعاً، ولا يَفْتَرِقان إلاَّ بالتقديرِ.

٣٠٧أ (واللاَّمُ زِيدتْ/ في[2] «ذلك» و«هنالك»)، إلى آخره.

وهو أَصْلٌ مُطَّرِدٌ في أَسماءِ الإشارَةِ إذا قُصِدَ بها الدَّلالةُ على البعيدِ[3]، وجَعْلُهم أيضاً إِيَّاها من حروفِ الزوائِدِ فيه تَجَوُّزٌ من وَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أَنَّ المبنيَّاتِ لا تدخُلُ في أبوابِ الزِّنَاتِ[4].

وثانيهما: أَنَّ اللاَّمَ جِيْءَ بها عند الكثيرِ للدِّلالةِ على البعيدِ، فلم تكن زائدةً.

وزِيْدَتْ في «عَبْدَلٍ»[5] و«زَيْدَلٍ»[6] و«فَحْجَلٍ»[7] باعتبار الاشتقاقِ[8].

وأَمَّا «هَيْقَلٌ» ففيه احتِمالٌ من جهةِ أَنَّهم قالوا: هَيْقٌ وهِقْلٌ [للذَّكَرِ من النَّعامِ][9]، وقالوا: هَيْقَلٌ للفَتِيِّ من النَّعَامِ، فإنْ جعَلْناه مُشْتَقّاً من الهَيْقِ فمعلومٌ أَنَّ لامَه زائدةٌ، لأَنَّه لا لامَ في الهَيْقِ، وإنْ جعَلْناه من الهِقْلِ كانت اللاَّمُ أَصْلِيَّةً لثُبوتِها لاماً فيما هو مُشْتَقٌّ منه، فمِنْ أَجْلِ ذلك جاءَ الاحتمالُ في أَصالتِها وزيادتِها[10]، واللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في د: «من».

(٢) في ط. المفصل: ٣٦٠ «واللام جاءت مزيدة في».

(٣) انظر المقتضب: ١/ ٦٠، والمنصف: ١/ ١٦٥-١٦٦، وشرح الملوكي: ٢١٠، والممتع: ٢١٣.

(٤) في ط: «الزيادات».

(٥) في معنى «عبد الله»، وظاهر كلام سيبويه أن اللام لا تزاد إلا في عبدل، وذلك ونحوه من أسماء الإشارة، وقال ابن منظور: «ولا يعرف سيبويه اللام زائدة إلا في عبدل»، اللسان (فحج)، وأنكر الجرمي كون اللام من حروف الزوائد وردَّه الرضي وذهب إلى أن زيادتها ثابتة، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧ وسر الصناعة: ٣٢١-٣٢٣، والمنصف: ١/ ١٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨١.

(٦) في معنى زيد، انظر المنصف: ١/ ١٦٦.

(٧) «الأفحج: الذي في رجليه اعوجاج.. والفَحْجَلُ: الأَفْحَجُ»، اللسان (فحج).

(٨) بعدها في د: «لقولهم: زيد وعبد وأفحج».

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. انظر اللسان (هقل).

(١٠) انظر شرح الملوكي: ٢١١-٢١٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨١.

«ومن أَصنافِ المشتَرَكِ إبْدالُ الحروفِ»

قالَ صاحبُ الكتابِ: «يقعُ الإبدالُ في الأَضْرُبِ[1] الثلاثة».

قالَ الشيخ: يقعُ الإبدالُ في الأَضْرُبِ[2] الثلاثة بخلاف الزيادة، فإنَّها لم تقَعْ في الحَرْفِ، لأَنَّ الزيادَةَ إِنَّما كانت باعتبارِ الاشتقاقِ أَوْ ما تَنَزَّلَ منزلتَه، والحَرْفُ أَجنبيٌّ عن ذلك، فأَمَّا الإِبْدالُ فقد يكونُ طريقُه الاشتقاقَ، فلا يكونُ في الحَرْفِ باعتبارِه، وقد يكونُ طريقُ معرفتِه كثرتَه على صورةٍ في موضعٍ وتغييرَ بعضِ حروفِه، فيُسْتَدَلُّ بتلك الكثرةِ على أَنَّها الأَصْلُ وأَنَّ القليلَ بَدَلٌ، فصار للبَدَلِ طريقان:

أَحَدُهما: الاشتقاقُ أَوْ ما تَنَزَّلَ منزلتَه، وذلك مخصوصٌ بالاسم والفعل.

وثانيهما: الكثرةُ المذكورةُ، وتجري في الاسْمِ والحَرْفِ، وأَمَّا الفعلُ فلا تَجْري فيه، لأَنَّه لم يقَعْ فيه من ذلك إلاَّ ما عُلِمَ اشْتِقاقُه، فامْتَنَعَ استعمالُه في مِثْلِه لذلك[3].

أَمَّا[4] قولُه: «وحروفُه حروفُ الزيادَةِ والطَّاءُ والدَّالُ والجِيْمُ» فوَهْمٌ، لأَنَّه لم يَحْصُرْها بذلك، ولم يَمْنَعْ من دخولِ غَيْرِها، فكان ما ذَكَرَه غَيْرَ جامعٍ لها، ولا مانعٍ[5] لغيْرِها، وبيانُ ذلك أَنَّ حَرْفَ البَدَلِ إِنَّما يُعْنَى به الحَرْفُ المُبْدَلُ لا المُبْدَلُ منه، بدليل أَنَّ العَيْنَ يُبْدَلُ منها، والباءُ يُبْدَلُ منها، وليسَتْ معدودةً في حروفِ الإِبْدالِ باتِّفاقٍ، فإذا كان كذلك فعَدُّه / السِّينَ من حروفِ البَدَلِ خطَأٌ، لأَنَّها لا تُبْدَلُ، وإِنَّما يُبْدَلُ منها، وقد تَبَيَّنَ أَنَّ عِدَّتَها باعتبارِ كَوْنِها مُبْدَلَةً لا مُبْدَلاً منها، فتَبَيَّنَ[6] بذلك أَنَّها غَيْرُ مانعةٍ، لأَنَّه أَدْخَلَ فيها غَيْرَها. ٣٠٧ب

وبيانُ أَنَّها غَيْرُ جامعةٍ هو أَنَّ الصَّادَ والزَّايَ تُبْدَلان من السِّيْنِ، ولم يَعُدَّهما ههنا من حروفِ البَدَلِ[7]، وقد تَبَيَّنَ كَوْنُهما منها، وقد ذَكَرَ في التفصيلِ على ما سيأْتي.

---

(١) في د: «بالأضرب». مخالف للمفصل: ٣٦٠.

(٢) في د: «بالأضرب».

(٣) في ط: «ولذلك»، تحريف.

(٤) في د: «وأما»، وسقط من ط: «أما»، خطأ.

(٥) سقط من ط: «لها ولا مانع»، خطأ.

(٦) في ط: «وبيّن».

(٧) عدَّ الزمخشري الصاد والزاي من حروف البدل، وهو قول السيرافي، ونسب ابن يعيش إلى الرماني القول به أيضاً، واختلف النحويون في عدَّة هذه الحروف فذهب المبرد وابن جني إلى أنها أحد عشر حرفاً وهي =

قالَ: «فالهمزةُ أُبْدِلت من حروفِ اللِّيْنِ ومن الهاءِ والعَيْنِ»، إلى آخره.[1]

قال الشيخُ: يَعْني بالمُطَّرِدِ جَرْيَ البابِ قياساً من غيْرِ حاجةٍ إلى سَماعٍ في آحادِه، ويَعْني بغَيْرِ المُطَّرِدِ ما تَوَقَّفَتْ آحادُه على السَّماعِ، ويَعْني بالواجِبِ ما لا يجوزُ غَيْرُه، ويَعْني بالجائِزِ[2] ما يجوزُ إبْدالُه وتَرْكُه على أَصْلِه.

فالواجِبُ إبْدالُها من أَلفِ التأنيثِ في نَحْوِ حَمْراءَ وصَحْراءَ، وهذا لأنَّ النحويِّين يَزْعُمون أنَّ الهمزةَ في نَحْوِ حَمْراءَ أَصْلُها أَلفٌ، فكُرِهَ اجتماعُ الأَلفَيْنِ، فقُلِبَت الثانيةُ همزةً لَمَّا أَدَّى اجتماعُهما إلى حَذْفِ إحداهما، لأَنَّهما ساكنتان[3]، ولو قيلَ: إنَّ الهمزةَ والأَلِفَ جميعاً جِيءَ بهما للتأنيثِ في الأَصْلِ لم يكُنْ ذلك بعيداً من الصَّوابِ.[4]

ثمَّ قال: «والمنقلبةِ لاماً في[5] نَحْوِ: كساءٍ ورِداءٍ[6]».

ولم يُبَيِّن انْقِلابَها عن واوٍ أَوْ ياءٍ أَوْ عن أَلِفٍ، لأَنَّ ذلك مُحْتَمَلٌ، فإنَّ بعضَ النحويِّين يَزْعُمُ أَنَّ الهمزةَ منقلبةٌ عن الأَلِفِ التي هي بَدَلٌ عن الواوِ والياءِ[7]، وبعضُهم يَزْعُمُ أَنَّ الهمزةَ مُنْقَلِبةٌ[8] عن نَفْسِ

= مجموعة في قولهم: «أجد طويت منها»، وزاد سيبويه عليها اللام، وتبعه في ذلك الفارسي والقالي، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، ٤/ ٢٤٠، وأمالي القالي: ٢/ ١٨٦، والتكملة: ٢٤٣-٢٤٤، والسيرافي: ٥٨٨، والمفصل: ٣٦٠، وشرح الملوكي: ٢١٣، ٥١٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٩٩.

(١) في د: «آخرها».

(٢) قسم الزمخشري إبدال الهمزة من حروف اللين إلى مطرد وغير مطرد، وقسم المطرد إلى واجب وجائز، انظر المفصل: ٣٦٠.

(٣) هو مذهب سيبويه والفارسي والمتقدمين، انظر المنصف: ١/ ١٥٥-١٥٧، ونسبه أبو حيان إلى البصريين، وذكر أن مذهب الزجاجي والكوفيين هو أن الهمزة علم التأنيث وليست مبدلة من الألف، انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٢٩٣.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول إلى الأخفش ورده ابن جني والجاربردي، انظر المنصف: ١/ ١٥٤، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٩٣، وشرح الشافية للجاربردي: ٢١٩.

(٥) سقط من ط. المفصل: ٣٦٠: «في».

(٦) بعدها في د: «فأصلهما كساو ورداي فَعَالٌ من الكِسْوَة، وفلانٌ حسَنُ الرِّدْية» وليست هذه العبارة في المفصل: ٣٦٠.

(٧) هو مذهب ابن جني والزمخشري، وبه فسر السيرافي كلام سيبويه وصحّحه ابن يعيش، انظر السيرافي: ٥٦٤-٥٦٥، وسر الصناعة، ٩٣، والمفصل: ٣٩٠، وشرحه لابن يعيش: ١٠/ ١١٠، وشرح الملوكي: ٢٧٦.

(٨) سقط من ط من قوله: «عن الألف التي هي. .» إلى «منقلبة»، خطأ.

الواوِ والياءِ أوَّلاً من غيْرِ واسطةٍ[1]، وظاهرُ كلامِه أنَّها عن الألفِ، لأنَّه قالَ: «ومن المنقلبةِ[2]»، فإنْ عَنَى به الواوَ والياءَ لم يَسْتَقِم، لأنَّها إذا أُبْدِلَ منها لم تكنْ منقلبةً، وإذا كانتْ عن الألفِ صَحَّ أَنْ تُوْصَفَ بكَوْنِها منقلبةً، لأنَّها انْقَلَبَتْ أوَّلاً ألفاً عن الواوِ والياءِ، ثمَّ أُبدِلَ منها، إلاَّ أنَّه يَضْعُفُ من حيث إنَّه لم يَذْكُرْ عن الياءِ بَدَلاً مُطَّرِداً واجباً ولا جائزاً، ويُجابُ عنه بأنَّ التقسيمَ لا يُوْجِبُه، وإنَّما يُوْجِبُ بَدَلاً عن الياءِ، وقد ذَكَرَه في نَحْوِ: «أَدَيْه» [أي: «يَدَيْه»][3]، و«في أَسْنانه أَلَلٌ» [أي: يَلَلٌ، فالهمزةُ فيها مُبْدَلَةٌ من الياءِ، واليَلَلُ: قصرُ الأسنان العُلْيا[4]][5]، لأنَّ قولَه: «مُطَّرِدٌ وغَيْرُ مُطَّرِدٍ» إنَّما هو تقسيمٌ[6] في حروفِ اللِّيْنِ، فلا يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ كُلُّ واحدٍ منها مُنْقَسِماً هذا / التقسيمَ. ١٣٠٨أ

وقولُه: «أَوْ عَيْناً في نَحْوِ: قائلٍ وبائعٍ[7]».

والكلامُ فيه كالكلامِ في كِسَاءٍ ورِدَاءٍ في الخلافِ والظُّهورِ والاعْتِراضِ والجوابِ.

«ومن كُلِّ واوٍ واقعةٍ أوَّلاً شُفِعَتْ بأُخرى لازمةٍ[8] في نَحْوِ: أَوَاصِلَ وأَوَاقٍ».

هكذا ذَكَرَه[9] غيْرُه من النحويِّين، [وأَصْلُهما «وَوَاصِلُ» و«وَوَاقٍ»، والعِلَّةُ في ذلك أَنَّ التضعيفَ في أوائلِ الكَلِمِ قليلٌ، نَحْوُ: دَدَنٍ، وأَكْثَرُ ما يَجِيءُ مع الفَصْلِ، نَحْوُ: كَوْكَبٍ ودِيْدَنٍ، فلمَّا نَدَرَ في الحروفِ الصِّحاحِ امْتَنَعَ في الواوِ لثِقَلِها مع أَنَّها تكونُ معْتَرِضةً لدُخولِ واوِ القَسَمِ أو العَطْفِ، فيَجْتَمِعُ ثلاثُ واواتٍ، وذلك مُسْتَثْقَلٌ][10].

---

(١) هو ظاهر كلام سيبويه ومذهبُ ابن جني، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، ٤/ ٣٤٨، وشرح الملوكي: ٢٧٦، وسفر السعادة: ١٠٩-١١٠، والممتع: ٣٢٦.

(٢) في المفصل: ٣٦٠ «والمنقلبة».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) كذا في الصحاح (يلل)، وانظر إصلاح المنطق: ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في ط: «يستقيم».

(٧) في المفصل: ٣٦٠ «قائل ونائل وبائع». وبعد قوله: «وبائع» جاء في د «وصائن» وليست في المفصل: ٣٦٠.

(٨) في ط: «لأنه»، تحريف.

(٩) في د: «ذكر».

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وفَسَّروا اللاَّزمَ[١] بما لا يُفارِقُ، واحتَرَزوا به عن مِثْلِ «وُورِيَ»[٢] و«وُوْصِلَ» و«وُوْعِدَ»، لأنَّه من قَبِيلِ الجائزِ بالاتِّفاقِ[٣] وزعموا أنَّ أصْلَه إنَّما هو «واصَلَ» و«واعَدَ»، وإنَّما انْقَلَبَت الألفُ فيه واواً لانْضِمامِ ماقبلها، وذلك عارِضٌ، فلذلك قيل في الأوَّلِ: لازِمٌ احْتِرازاً به عنه، وليس هذا بمستقيمٍ، لأنَّه إنْ صَحَّ في ذلك صَحَّ أنْ يُقالَ في «أُوَيْصِل»: إنَّ أصْلَه «واصِلٌ»، وإنَّما انْقَلَبَت الألفُ [فيه][٤] واواً لانْضِمامِ ماقبلها كما في ضُوَيْرِبٍ، فيكونُ عارِضاً كما في «وُورِيَ»، وكَوْنُ المُكَبَّرِ أصْلاً للمُصَغَّرِ أظْهَرُ من كَوْنِ ما سُمِّيَ فاعِلُه أصْلاً لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه لمُوافقةِ المصَغَّرِ المُكَبَّرَ في الأحكامِ، ومخالفةِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه لِمَا سُمِّيَ فاعِلُه[٥]، وإذا ثَبَتَ أنَّ احْتِرازَهم بذلك عن مِثْلِ «وُورِيَ» غَيْرُ مستقيمٍ.

فالأَوْلَى أنْ يُطْلَبَ غَيْرُ ذلك، وهو أنْ يُقالَ: «من كُلِّ واوٍ واقعةٍ أوَّلاً شُفِعَتْ بأُخْرَى مُتَحَرِّكةٍ»[٦]، فيَزُولَ الاعْتِراضُ بـ«وُورِيَ»، ويَظْهَرَ الفَرْقُ بينه[٧] وبين «أُوَيْصِل»، وذلك واضِحٌ في الصورةِ والمعنى، أمَّا في الصُّورَةِ فما ذَكَرْناه من التحَرُّكِ[٨]، وأمَّا في المعنى فلأنَّ الواوَيْنِ إذا تَحَرَّكَتا أُحِسَّ[٩] فيهما من الاسْتِثْقالِ مالا يكونُ فيهما إذا كانت الثانيةُ ساكنةً، وذلك مُدْرَكٌ ضرورةً، فالْتَزَموا إبْدالَها في الموضعِ الذي اشْتَدَّ فيه ثِقَلُها، وجَوَّزوه في الموضعِ الذي لم يَشْتَدَّ، فلذلك جاءَ «أُوَيْصِلُ» مُلْتَزَماً، وجاءَ «وُورِيَ» جائزاً، وإنَّما أَبْدَلوا الأُولى دون الثانيةِ لأنَّهم لو أبْدَلوا الثانيةَ لأَدَّى إلى وَهْمِ جوازِ تخفيفِها جَرْياً على قياسِ تَخْفيفِ الهمزةِ، فيَرْجِعُ الأَمْرُ إلى مِثْلِ ماكان مِمَّا[١٠] فُرَّ

(١) أي الإبدال اللازم.

(٢) بعدها في د: «مجهول وارَى».

(٣) في د: «باتفاق». وانظر المنصف: ١/ ٢١٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٧٨.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في د: «ماسمي فاعله لما لم يسم فاعله».

(٦) انتقد الرضي ابن الحاجب في اشتراطه تحرك الواو الثانية، وقال: «هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة» شرح الشافية: ٣/ ٧٧، وما ذكره الرضي مذهب جمهور النحويين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٣٣، ٤/ ٣٣٦، والمقتضب: ١/ ٩٤، والبغداديات: ٣-٤، وسر الصناعة: ٩٨، ٨٠٢، والمنصف: ١/ ٢١٨-٢١٩، وسفر السعادة: ١٠٩، وممن وافق ابن الحاجب في هذا الجاربردي، انظر شرحه للشافية: ٤١٨.

(٧) في د: «بينها».

(٨) في ط: «التحريك».

(٩) في ط: «أحسن»، تحريف.

(١٠) سقط من ط: «كان مما».

منه، [وهو إعْلالُ الأُولى بعد إعْلالِ الثانيةِ][1]، فأَبْدَلوا مالا يُؤَدِّي إلى ذلك، وهو الأُولى لأَنَّها إذا كانتْ أَوَّلاً الْتُزِمَتْ، فلا يُؤَدِّي إلى ما ذكَرْناه.

فإنْ زعَمَ زاعِمٌ أَنَّها قد تَتَّصِلُ بما قبلها فيُؤَدِّي إلى ذلك بعَيْنِه، [كما تقولُ: قَوَاطِع ووَوَاصِل بثلاثِ واواتٍ وَجَبَ إبْدالُ الأُولى منها همزةً][2].

قلتُ: اتِّصالُها عارِضٌ، وما ذَكَرْناه لازِمٌ، فكان إبْدالُ الأُولى / أَوْلَى. ٣٠٨ب

قالَ: «والجائزُ إبْدالُها من[3] كُلِّ واوٍ مضمومةٍ وقَعَتْ مُفْرَدَةً فاءً».

فهذا[4] غيرُ مستقيمٍ في الحَصْرِ، لأَنَّ بابَ «وُوْرِيَ» من قَبِيلِ الجائزِ، وليْسَتْ مفْرَدةً، وقد ذَكَرَ أَنَّ الواجِبَ أَنْ تُشْفَعَ [بأُخْرى][5] لازمةٍ، فإمَّا أَنْ يكونَ اللُّزومُ له أَثَرٌ في وُجُوبِ القَلْبِ أَوْ لا، فإنْ كان له أَثَرٌ فقولُه في الجائز: «مفردةً» غيرُ مستقيمٍ، لأَنَّه تَرَكَ المُشْفَعَةَ[6] غيرَ اللاَّزمةِ، وإنْ لم يكُنْ لِلُّزومِ[7] أَثَرٌ فلا معنى لجَعْلِه قَيْداً في الواجِبِ، فثَبَتَ أَنَّ ما ذَكَرَه غيرُ مستقيمٍ، ويَحْتاجُ على قياسِ ما ذَكَرَه[8] أَنْ يقولَ: وقَعَتْ مُفْرَدَةً أَوْ مشفوعَةً غيرَ لازمةٍ، وعلى ما بيَّنَّاه أَنْ يقولَ[9]: وقَعَتْ مضمومةً فاءً ليس بعدها واوٌ مُتَحَرِّكةٌ، فيدخُلَ[10] فيه «وُوْرِيَ» وبابُه، فيكونَ مستقيماً.

«أَوْ عَيْناً غيرَ مُدْغَمٍ فيها كأَدْؤُرٍ».

وإنَّما قالَ: «غيرَ مُدْغَمٍ فيها» احْترازاً من مِثْلِ التَّسَوُّرِ والتَّعَوُّذِ، لأَنَّها لا تُبْدَلُ، وإنَّما لم تُبْدَلْ لأَنَّها لم يَخْلُ إمَّا أَنْ يُبْدَلا جميعاً أَوْ إحداهما، فلو أُبْدِلا جميعاً لأَدَّى إلى اسْتِثْقالٍ بَيِّنٍ أَثْقَلَ من الأَصْلِ، أَلاَ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في الأصل. د. ط: «عن». وما أثبت عن المفصل: ٣٦١.

(٤) في د: «هذا».

(٥) سقط من الأصل. وأثبته عن د. وجاء مكانه في ط: «تقع»، تحريف.

(٦) في ط: «المشفوعة».

(٧) سقط من ط: «للزوم»، خطأ.

(٨) سقط من ط من قوله: «غير مستقيم» إلى «ذكره»، خطأ.

(٩) في ط: «يقال».

(١٠) سقط من ط: «فيدخل»، خطأ.

تَرَى أنَّ التَّعَوُّذ أثْقَلُ من التعوُذ، ولذلك لم يُدْغِموا همزةً في همزةٍ إلاّ في نَحْوِ سَأَّلَ[1] على ما سيَأْتي، ولو أَبْدَلوا إحداهما لانْفَكَّ الإدْغامُ الذي هو مقصودٌ في هذا البناءِ، فلم يكُنْ للإبْدالِ معنىً.

قولُه[2]: «أَوْ مشفوعةً عَيْناً».

قالَ[3]: حُكْمُ الواوِ التي هي عَيْنٌ مشفوعةٌ وغيْرُ مشفوعةٍ سَوَاءٌ في جوازِ الإبْدالِ ما لم تكُنْ مُدْغَمةً.

«وغَيْرُ المُطَّرِدِ إبْدالُها من الأَلفِ»، إلى آخره.

وهذا أيْضاً كان ينبغي أَنْ يَجْعَلَه من المُطَّرِدِ، لأَنَّ أَصحابَ هذه اللُّغةِ طَرَدوه[4]، وإنَّما لم يكُنْ مِثْلَ الأوَّلِ[5] لضَعْفِها لا لأَنَّه غيْرُ مُطَّرِدٍ، ولا مناقَضَةَ بين كَوْنِه مُطَّرداً وكَوْنِه في لغةٍ ضعيفةٍ، وأَمَّا مِثْلُ العأْلَم والخَأْتَمِ فهو على ضَعْفِه غيْرُ مُطَّرِدٍ[6]، وكذلك بقيَّةُ الأَمثلةِ في إبْدالِ الهمزةِ عن الأَلِفِ.

قالَ: «ومن الواوِ غيْرِ المضمومةِ».

يَعْني أَنَّه من قِسْمِ غيْرِ المُطَّرِدِ إبْدالُها عن الواوِ غيْرِ[7] المضمومةِ كيفما وقعَتْ، فيَحْتاجُ في كُلٍّ واحدٍ منها إلى السَّماعِ، والخلافُ مع المازنيِّ في المكسورَةِ على ماذَكَرَه[8]، لأَنَّه يَراه من قسمِ المُطَّرِدِ الجائِزِ، وغَيْرُه يراه غيْرَ مُطَّرِدٍ.

«ومن الياءِ في «قَطَعَ اللَّهُ أَدَيْه» و«في أَسْنانِه أَلَلٌ».[9]

---

(١) بعدها في د: «ودأَث». «دَأَث الطعام: أكله». اللسان (دأث).

(٢) سقط من د. ط: «قوله».

(٣) سقط من ط: «قال».

(٤) في ط: «اطردوه»، «اطَّرد الشيء: تبع بعضه بعضاً وجرى»، اللسان (طرد).

(٥) في ط: «الأولى». وهو أشبه.

(٦) انظر ماسلف ق: ٢٩٨ب.

(٧) في ط: «وغير»، تحريف.

(٨) الذي ذكره الزمخشري هو أن المازني يرى الإبدال من الواو المكسورة في أول الكلمة قياساً، وتبعه في ذلك ابنا الحاجب ويعيش، وعبارة المازني تفيد أن إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة مطرد عند بعض العرب، فقد قال: «واعلم أن الواو إذا كانت أولاً مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً». المنصف: ١/ ٢٢٨-٢٢٩، وعلى هذا يكون رأي المازني قريباً من رأي سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٣١، والمفصل: ٣٦٢، وشرحه لابن يعيش: ١٠/ ١٤، وشرح الملوكي: ٢٧٥.

(٩) انظر ما سلف ق: ٣٠٧ب.

وهو قليلٌ، ولا خلافَ / أنَّه غيرُ مُطَّرِدٍ. ٣٠٩أ

«ومن الهاءِ[١]».

يَعْني «وإبدالُ الهمزةِ من الهاءِ» في ماء وأَمْواءِ، وإِنَّما حُكِمَ بذلك لقولهم: مُوَيْهٌ ومِيَاهٌ وأَمْـواهٌ، والتصغيرُ والتكسيرُ يَرُدَّان[٢] الأَشـياءَ إِلـى أُصولهـا، وإِذا ثَبَـتَ أَنَّ أَصْلَهـا هـاءٌ ثَبَـتَ أَنَّ الهمـزةَ مُبْدَلـةٌ عنها، قال[٣]:

وبَلْـــــدَةٍ قالصَــــةٍ أَمْوَاؤُهـــــا ماصِحَـــةٍ رَأْدَ الضحـــى أَفْيَاؤُهـــا

يَعْني[٤] مرتفعـةً أَمْواؤُهـا، أَي كَثُرَتْ، لأَنَّهـا لا تَرْتَفِـعُ[٥] إلاَّ لكَثْرتهـا، «ماصِحَـةٍ رَأْدَ الضحـى أَفْيَاؤُهـا» يَعْني أَنَّهـا كثيرةُ الفَـيْءِ لكَثْرَةِ ظـلالِ أَشـجارِها حتـى يُذْهِـبَ ذلـك، «رَأْدَ الضُّحـى» وهـو ارتفاعُه، أَي: يُذْهِبُ أَثَرَ ذلك، وهو حَرُّ الشمسِ وأَثَرُنا.

«وفي «أَلْ فعلْتَ» و«أَلاَّ فعَلْتَ»».

لأَنَّ الكثيرَ «هل فَعَلْتَ» و«هَلاَّ فعَلْتَ»، فإذا قيلَ: «أَلْ فعَلْتَ» فالهمزةُ بَدَلٌ عَمَّـا هـو[٦] الكثيرُ في الاستعمالِ[٧]، ومنهم مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الهمزةَ والهاءَ في «هَـلاَّ» سَـوَاءٌ، ويَعُدُّهمـا جميعـاً مـن حـروفِ التحضيضِ[٨]، ولا أَحَدَ يَعُدُّ «هَـلْ» و«أَلْ» مـن حـروفِ الاسـتفهامِ، وسـبَبُه مـا في «هَـلْ» مـن الكـثرةِ الواضحةِ، وليس «هَلاَّ» بالنسبةِ إِلى «أَلاَّ» كـ«هل» بالنسبة إِلى «أَلْ»، فلذلك فُرِّقَ بينهما.

---

(١) في المفصل: ٣٦٢: «وإبدالها من الهاء».

(٢) في الأصل. ط: «يرد». وما أثبت عن د.

(٣) جاء الرجز بـلا نسبة في الحلبيات: ٤٠، والمنصـف: ٢/ ١٥١، وسر الصناعـة: ١٠٠، وشرح المفصـل لابـن يعيش: ١٠/ ١٥، وشواهد الشافية: ٤٣٧.
«قلَص المـاء في البئر: إذا ارتفـع، ورأد الضحـى بـالهمز والتسـهيل: بمعنـى ارتفاعـه، ومَصَحَ الظـل: ذهـب»، شواهد الشافية: ٤٤٠.

(٤) سقط من ط: «يعني»، خطأ.

(٥) في د: «ترفع»، تحريف.

(٦) في ط: «على ماهو»، تحريف.

(٧) روى أبو عبيدة أن من العرب من يقول: «أل فعلت»، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٦.

(٨) انظر معاني الحروف للرماني: ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٦، والجنى الداني: ٥٠٩.

«ومن العَيْنِ في قوله[1]:

أُبَابُ بَحْرٍ ضاحِكٍ زَهُوقِ».

وهو قليلٌ.[2]

«والأَلِفُ أُبْدِلَتْ من أُخْتَيْها ومن الهمزةِ والنُّونِ، فإِبْدالُها من أُخْتَيْها مُطَّرِدٌ في نَحْوِ: قالَ وباعَ ودَعَا ورَمَى»، إلى آخره.

سيأْتي ذلك مُعَلَّلاً في صِنْفِ[3] الإعْلال من هذا القسمِ.

وأَمَّا القَوَدُ[4] والصَّيَدُ[5] فكان قياسُه أَنْ يُقالَ [فيه][6]: القادُ والصَّادُ كما قالوا: بابٌ ونابٌ، إلاَّ أَنَّهم أَتَوْا به على أَصْلِه تنبيهاً على أَنَّه الأَصْلُ، وكثيراً ما يفعلون مِثْلَ ذلك، وما ذَكَرْناه مُطَّرِدٌ إلاَّ ما كان شاذّاً، وغَيْرُ مُطَّرِدٍ في نَحْوِ[7]: طائيٍّ وحاريٍّ وياجَل، وكان قياسُ طائيٍّ طَيْئِيّ، لأَنَّه نُسِبَ إلى طَيِّءٍ، فقياسُه أَنْ تُحْذَفَ الياءُ الثانيةُ كما تقَدَّمَ، فيَبْقى طَيْئِيٌّ، ثمَّ قَلَبُوا الياءَ أَلفاً على غيْرِ قياسٍ، فقالوا: طائِيٌّ، وقالوا في النسبةِ إلى الحِيْرَةِ: حارِيٌّ، فأَبْدَلوا الياءَ أَلفاً، وقالوا في «يَيْجَلُ» و«يَوْجَلُ»[8]: يَاجَلُ، فيجوزُ أَنْ يكونَ الأَلِفُ مُبْدَلاً عن الواو، ويجوزُ أَنْ يكونَ عن الياءِ، وهو

---

(١) ورد البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٦ والممتع: ٣٥٢، واللسان (أبب)، وشواهد الشافية: ٤٣٢، والضاحك من السحاب كالعارض إلا أنه إذا برق ضحك، وبئر زهوق: بعيدة القعر، انظر اللسان (زهق) وشواهد الشافية: ٤٣٦.

(٢) منع ابن جني أن يكون قوله: «أُباب» من باب الإبدال، وذهب إلى أنه من «أبَّ إذا تهيأ»، وتابع الرضي والجاربردي ابن الحاجب في أن هذا الإبدال قليل شاذ، ودفع البغدادي كل ذلك وانتقدهم فيما ذهبوا إليه، انظر سر الصناعة: ١٠٦-١٠٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٠٧، واللسان (أبب) وشرح الشافية للجاربردي: ٤٩١، وذهب ابن يعيش إلى أنه من باب الإبدال، انظر شرحه للمفصل: ١٠/ ١٦، والممتع: ٣٥٢.

(٣) في ط: «ضعف» تحريف.

(٤) هو القصاص. اللسان (قود).

(٥) «الصَّيَد: مصدر الأصيد، وهو الذي يرفع رأسه كبراً»، اللسان (صيد).

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) سقط من ط: «في نحو»، خطأ. وسقط من د: «نحو».

(٨) هي لغة أهل الحجاز، انظر الكتاب: ٤/ ١١١، وانظر اللغات في مضارع «وَجِلَ» الكتاب: ٤/ ١١١-١١٣، وما سيأتي ق: ٣١٦ب.

على غيْرِ قياسٍ، فلا تقولُ في «يَوْجَلُ»: يَاجَلُ، وإبْدالُها من الهمزةِ على ما ذَكَرَه في اللُّزومِ والجوازِ، وقد تقدَّمَ في تخفيفِ الهمزةِ، وإبْدالُها من النونِ في ثلاثةِ مَوَاضعَ / كما ذكَرَ. ٣٠٩ب

قالَ: «وهو مُخْتَصٌّ بالوَقْفِ»[1].

أَحَدُها: الوَقْفُ على المنصوبِ المنَوَّنِ في قولك: «رأيْتُ زيدا»، وهي اللُّغةُ الفصيحةُ، بخلافِ المضمومِ والمكسورِ لاسْتِثْقالِ الضَّمَّةِ مع الواوِ والكسرةِ مع الياءِ وخِفَّةِ الفتحةِ مع الأَلِفِ.[2]

والثاني: النونُ الخفيفةُ إذا انْفَتَحَ ماقبلها، كقولك: «اضْرِبَنْ»، و«لَنَسْفَعًا»[3] إذا وقَفْتَ تقولُ: «لَنَسْفَعَا»، لأنَّها في الفعلِ كالتنوينِ في الاسْمِ، فأُجْرِيتْ مُجْرَاه في انْقِلابها أَلفاً إذا انْفَتَحَ ماقبلها، [قال الشاعر[4]:

... ...   ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللَّهَ فاعْبُدا

وأَصْلُه: فاعْبُدَنْ، وقال آخَرُ[5]:

متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

يريد: تَأَجَّجَنْ][6].

---

(١) عبارة الزمخشري: «وإبدالها من النون في الوقف خاصة». المفصل: ٣٦٣.

(٢) ذكر أبو الخطاب أن أزد السراة يقلبون التنوين حرف مد في الرفع والجر والنصب فيقولون: جاء زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي، ونقل أبو حيان عن المازني أنها لغة قوم من اليمن ليسوا بفصحاء، ونقل الفارسي عن الأخفش لغة في تسكين الحرف الأخير في الأحوال الثلاثة كأن الاسم غير منون، ونسبها ابن برهان إلى ربيعة الفرس، انظر الكتاب: ٤/ ١٦٧، وكتاب الشعر: ١١١. والسيرافي: ٤٠٨، ٤٢١، وسر الصناعة: ٥٢٢، والخصائص: ٢/ ٩٧، وشرح اللمع لابن برهان: ١٠، وشرح الملوكي: ٢٣٤، وارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٢-٣٩٣.

(٣) العلق: ٩٦/ ١٥، والآية ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾.

(٤) هو الأعشى، وروي لهذا العجز غير صدر، فروايته في ديوان الأعشى: ١٣٧.
«وذا النُّصُبَ المنصوبَ لاتَنْسُكنَّه».
وفي الكتاب: ٣/ ٥١٠ «فإيَّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها».
وفي أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٨٥ «وصَلِّ على حِينِ العَشِيَّاتِ والضحى».

(٥) هو عبد الله بن الحر وسلف البيت ورقة: ١٩٤أ.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

والثالثُ: إِبْدالُها من نون «إذنْ» لأَنَّها كالتنوينِ ونُونِ الفعلِ لسكونها بعد الفتحةِ ووُقُوعِها آخِراً، فوقفوا عليها بالأَلِفِ كما وقَفُوا على التنوين [بالأَلفِ][1].

قال: «والياءُ أُبْدِلتْ من أُخْتَيْها».

فإبْدالُها من الأَلفِ في نَحْوِ: مُفَيْتِيحٍ، وهو كُلُّ موضعٍ وقعت الأَلفُ فيه بعد كسرةِ ياءِ التصغيرِ، أَوْ كسرةِ أَلفِ الجَمْعِ، فإنَّها تَنْقَلِبُ ياءً لانكسارِ ما قبلها محافظةً على صيغةِ التصغيرِ والجَمْعِ، فلا تَبْقَى أَلفاً لانْكِسارِ ماقبلها، فَتَنْقَلِبُ ياءً ضرورةً، وهو مُطَّرِدٌ إلاَّ في نَحْوِ: حُبَيْلَى وحُمَيْرَاء، وقد تقَدَّمَ.

«ومن الواوِ في نَحْوِ: مِيْقاتٍ[2]».

قال: ذَكَرَ أَمثلةً من أَبوابٍ شَتَّى، كُلُّها سَتَأْتي[3] مُفَصَّلةً في فصولِ الإِعْلالِ، فلا حاجةَ إِلى تفصيلِه ههنا.

«في نَحْوِ: «صِبْيَةٍ» و«ثِيَرَةٍ» و«عِلْيَان» و«يَيْجَل»».

لأَنَّ صِبْيَة من «صَبَا يَصْبُو»، فقياسُها صِبْوَةٌ، فإِبْدالُها على غيْرِ قياس، و«ثِيَرَة» جمْعُ ثَوْرٍ ككِوَزَةٍ جَمْعُ كُوزٍ[4]، فقياسُه أَنْ يُقالَ: ثِوَرَةٌ[5]، لأَنَّ مِثْلَ هذا الجَمْعِ إِنَّما تُقْلَبُ فيه الواوُ ياءً إذا وقعَتْ بعدها الأَلفُ، كثِيابٍ وسِيَاطٍ، فأَمَّا إذا لم تقَعِ الأَلفُ فقياسُها بقاؤُها على أَصْلِها، وكذلك الأَصْلُ في عِلْيَان[6] عِلْوَانٌ، لأَنَّه من «عَلاَ يَعْلُو»، ولم يَطْرَأْ ما يُوجِبُ تغييرَها، وكذلك الأَصْلُ في «يَيْجَلُ» «يَوْجَلُ»، لأَنَّه مضارعُ «وَجِلَ»، فقُلِبَتْ ياءً على غيْرِ قياسٍ.[7]

وإِبْدالُها من الهمزةِ قد تقَدَّمَ وجوبُه وجوازُه، فوجوبُه في نَحْوِ: إِيْتِ: وجوازُه في نَحْوِ: ذِيْبٍ ومِيْرَةٍ.[8]

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) بعدها في د: «وميعاد وموقظ، أصلها موقات وموعاد وميقظ»، وليس في المفصل: ٣٦٣.

(٣) في د: «يأتي».

(٤) «من الأواني معروف.. الكوب هو الكوز بلا عروة». اللسان (كوز).

(٥) انظر الكتاب: ٣٦١/٤، والمنصف: ٣٤٦/١-٣٤٧، وسر الصناعة: ٥٨٧، ٧٣٣-٧٣٤، وشرح الملوكي: ٤٧٦، والممتع: ٤٧١-٤٧٢.

(٦) «العلْيان بالكسر: الضخم الطويل». القاموس (علا).

(٧) انظر ما سيأتي ق: ٣١٦ب.

(٨) «المِئْرة بالهمزة: الذَّحْل والعداوة». اللسان (مأر).

«ومن أَحَدِ حَرْفَي التضعيفِ».

على غيْرِ قياسٍ، إلاَّ أَنَّه كَثُرَ في فَعَّلْتُ وتَفَعَّلْتُ، وقَلَّ في غيْرِه، كقولك: قَصَّيْتُ[1] وسَرَّيْتُ[2]، وقَلَّ في مِثْلِ «لا ورَبْيِكَ لا أَفْعَلُ»، لأنَّ مِثْلَ ذلك نادرٌ في كلامِهم[3]، وكذلك كُلُّ ما ذَكَرَه من غيرهما، فهو على خِلافِ الأَكْثَرِ، إلاَّ فيما كان راجعاً إِلَيْهِما، كاسْمِ الفاعِلِ والمفعولِ والمصدرِ/ . ٣١٠أ

«والتَّصْدِيةُ».

مَنْ[4] جَعَلَ التَّصْدِيةَ من «صَدَّدَ» فالياءُ مُبْدَلَةٌ عن أَحَدِ حَرْفَي التضعيفِ، سَوَاءٌ جُعِلَ من «صَدَّ يَصُدُّ» بمعنى «مَنَعَ»[5]، أَوْ «صَدَّ[6] يَصِدُّ» بمعنى «ضَجَّ»، ومَنْ جعَلَه من «الصَّدَى»، وهو حكايةُ الصوتِ فهو أَصْلُه الياءُ غيْرَ مُبْدَلةٍ.[7]

و«دَهْدَيْتُ»[8] أي: قلْتُ: دَهْ، و«صَهْصَيْتُ» أي قلْتُ: صَهْ[9]، فوَجَبَ أَنْ تكونَ الياءُ بَدَلاً عن أَحَدِ حَرْفَي التضعيفِ، لأَنَّه كَرَّرَ الفاءَ والعَيْنَ، وإِنْ كان وزنُه «فَعْلَلْتُ»، إلاَّ أَنَّ أَخْذَه من «دَهْ» و«صَهْ» يُؤْذِنُ بالتكريرِ فيه.

«و«مَكاكِيُّ» في جَمْعِ «مَكُّوكٍ»».

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ٣٠٢، والصحاح (قصص).

(٢) لعل الصواب «وتَسَرَّيْتُ» و«تَسَرَّيْتُ»: اتخذت سُرِّيَّة» اللسان (سرر)، و«سَرَوْتُ الثوب وسَرَيْتُه: إذا ألقيتُه»، وفسرت هذه الكلمة في حاشية د على أنها «تسريت»، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٢٤.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٢٤، والممتع: ٢٤٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٠.

(٤) في ط: «فيمن»، تحريف.

(٥) بعدها في د: «يمنع».

(٦) سقط من ط: «صدَّ»، خطأ.

(٧) ذهب أبو عبيدة إلى أن التصدية من «صَدَّ يَصِدُّ»، ووافقه الفارسي وابن عصفور وأنكر أبو جعفر الرستمي هذا القول، وذهب إلى أن التصدية من الصَّدَى، انظر سر الصناعة: ٧٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٢٥، والممتع: ٣٧٦.

(٨) «دَهْدَيْتُ الحجر أي: دحرجته، وأصله دَهْدَهْتُه» سر الصناعة: ٧٤٠، وانظر المنصف: ٧٧، والممتع: ٣٧٨، واللسان (دهده).

(٩) انظر سر الصناعة: ٢٣٣، ٧٤٠، ٧٤١، وشرح الملوكي: ٢٥٣، والممتع: ٣٧٨-٣٧٩.

أَصْلُه مَكَاكِيكُ، لأَنَّ مَكُّوكاً فَعُّول، وجَمْعُه فَعَاعِيلُ، فأُبْدِلَت الكافُ الأَخيرةُ ياءً، ثمَّ أُدْغِمَت ياءُ فَعَاعِيلَ فيها.[1]

و«دَيَاجٍ» جَمْعُ[2] دَيْجُوجٍ[3]، أَصْلُه دَيَاجِيْجُ، فقُلِبَت الجيمُ الأَخيرةُ ياءً، ثـمَّ خُفِّفَتْ[4] بحَذْفِ إحدى الياءَيْنِ على ما هو مُطَّرِدُ الجوازِ، فصارَ من بابِ جَوَارٍ، تقولُ: هذه دَيَـاجٍ، ومـرَرْتُ بدَيَـاجٍ، ورأَيْتُ دَيَاجِيَ.[5]

و«دِيْوانٌ[6]» أَصْلُه دِوَّانٌ، فقُلِبَت الواوُ الأُولى يـاءً، ودليلُه قولُهـم: دَوَاوِيْـن، ولـو كـانَتْ يـاءً لقيلَ: دَيَاوِيْن[7]، كما قيـلَ في دَيَجْوج: دَيَـاجِيج، وليسَـتْ مُبْدَلـةً لانْكسـارِ ماقبلهـا، لأنَّ الـواوَ إذا أُدْغِمَتْ صَحَّتْ، وإن انْكَسَرَ ما قبلها كقولهم: حِـوَّاء[8]، فَثَبَـتَ أنَّ إبْدالَهـا إنَّمـا هـو مـن أَجْلِ أَحَـدِ حَرْفَي التضعيفِ، لا مِنْ باب مِيْزان، فإنَّ ذلك قياسٌ، وهذا على غـيْرِ قيـاسٍ، وقَلَبُـوا ههنـا الأُولـى ولم يَقْلِبوا الثانيةَ، لأنَّه لو قَلَبُوا الثانيةَ لأَدَّى إلى قَلْبِهمـا[9] جميعـاً، أَلاَ تَـرَى أنَّ الأُولـى كـانت تَصـيرُ ياءً[10] مكسوراً ما قبلها ساكنةً من غيْرِ إدْغامٍ، فيَتَعَذَّرُ النُّطْـقُ بهـا، فيَجِـبُ قَلْبُهـا يـاءً، فلذلـك قَلَبُـوا الأُولى دون الثانيةِ، ولم يَلْتَزِموا فيه ما الْـتَزَموه في[11] سَيِّدٍ، لأنَّ إبْدالَهـا يـاءً عـارِضٌ، فكأَنَّهـا علـى واوِيَّتِها.

---

(١) حكى أبو زيد «مكُّوك ومَكَاكيّ»، انظر سر الصناعة: ٧٦٣، وشـرح الملوكـي: ٢٥١، والممتـع: ٣٧٧، «والمكُّوك: طاس يشرب به»، اللسان (مكك).

(٢) في ط: «في جمع».

(٣) «الدُّجَّة: شدة الظلمة، ومنه اشتقاق الدَّيجوج بمعنى الظلام»، اللسان (دجج).

(٤) في د: «خفف».

(٥) انظر سر الصناعة: ٧٦٤، وشرح الملوكي: ٢٤٨، والممتع: ٣٧٨.

(٦) «الديوان: مجتمع الصحف» اللسان (دون)، وانظر المعرب: ١٥٤.

(٧) ذكر ابن جني أن بعضهم قال: «دَيَاوين»، انظر سر الصناعة: ٧٣٥، وشرح الملوكي: ٢٥٣.

(٨) «الحُوَّة: الكمتة.. احْوَوَى الفرس يَحْوَوِي احْوِوَاءً» اللسان (حوا)، قال سيبويه: «ومن قال: قِتَّالاً قال: حِوَّاء» الكتاب: ٤/ ٤٠٤، وانظر التكملة: ٢٧٢، والمنصف: ٢/ ٢٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢٠، والممتع: ٥٨٩.

(٩) في ط: «قلبها»، تحريف.

(١٠) سقط من ط: «ياء»، خطأ.

(١١) في ط: «من».

و«دِيْبَاج»[1] أَصْلُه دِبَّاجٌ[2] لأَنَّك تقولُ: دَبَابِيج، فهو مِثْلُ دَوَاوِيْن، ففُعِل مِثْلُ فِعْلِه لِمَا ذَكَرْناه، فقُلِبَت الأُولى دون الثانيةِ، لأَنَّهما من بابٍ واحِدٍ، فحُمِلَ عليه.

و«قِيْرَاط» أَصْلُه قِرَّاطٌ بدليل قَرَارِيط، فحُمِلَ على دَوَاوِيْن، وكذلك شِيْرَاز لقولهم: شَرَارِيز[3]، وكذلك دِيْماس[4] لقولهم: دَمَامِيْس، وقولُه[5]:

قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ ... وايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

٣١٠ب أَبْدَلَ الياءَ من التاءِ التي هي بَدَلٌ من الواو التي هي فاءٌ، فأَصْلُه / «اوْتَصَلَتْ»، فقُلِبَت الواوُ تاءً على القياسِ، ثمَّ أَبْدَلوا من التاءِ ياءً لكَوْنِها أَحَدَ حَرْفَي[6] التضعيفِ، وقَلَبُوا الأُولى دون الثانيةِ لأَنَّهم لو قَلَبُوا الثانيةَ لأَدَّى إلى قَلْبِ الأُولى، لأَنَّ قَلْبَها تاءً إِنَّما كان لأَجْلِ وقوعِ التاءِ بعدها، فلو غيَّروها لوَجَبَ ردُّها إلى أَصْلِها[7] لفَوَاتِ المعنى المُقْتَضِي قَلْبَها تاءً، ولو قيل: إِنَّ الياءَ مُبْدَلَةٌ عن الواوِ التي هي فاءٌ لم يكُنْ بعيداً.

قال: «ومِمَّا سِوَى ذلك».

يَعْني ومِمَّا أُبْدِلَت فيه الياءُ، وهو ما ذَكَرَه من النونِ والعَيْن والباءِ والسِّينِ والتاءِ، وتَرَكَ تفصيلَ ذلك لتقدُّمِه وقِلَّتِه، فجَمَعَ الجميعَ بقوله: «ومِمَّا سِوَى ذلك»، وذكَرَه على الترتيبِ.

---

(١) هو ضرب من الثياب، معرب، انظر المعرب: ١٤٠، ١٤٣، واللسان (دبج).

(٢) سقط من د: «أصله دباج».

(٣) هذا على قول الأخفش، وأما على قول من قال: شواريز فالياء عنده بدل من الواو، انظر سر الصناعة: ٧٤٨، وشرح الملوكي: ٢٤٩، والممتع: ٢٨٩، ٣٧٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١١، والشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه، القاموس (شيز).

(٤) انظر ماسلف ق: ١٧٧أ، ق: ١٨٢أ.

(٥) جاء الرجز بلا نسبة في سر الصناعة: ٧٦٣-٧٦٤، وشرح الملوكي: ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٢٦، والممتع: ٣٧٨، واللسان (وصل)، والأشموني: ٤/ ٣٣٧، نَشَدَ الضالة: طلبها وعرَّفها، والفرقد: النجم الذي يهتدى به.

(٦) في د: «طرفي».

(٧) في د. ط: «أصله»، تحريف.

فأَنَاسِيُّ وظَرَابِيّ الياءُ الثانيةُ فيه مُبْدَلَةٌ عن النُّونِ، لأَنَّه جَمْعُ إِنْسانٍ[1] وظَرِبَانٍ[2]، فقِياسُه أَنَاسِيْنُ وظَرَابِينُ، فأَبْدَلوا من النونِ ياءً، ووقَعَتْ ياءُ الجَمْعِ قبلها، فوَجَبَ إِدْغامُها فيها لاجْتِماعِ المِثْلَيْنِ، فقالوا: أَنَاسِيُّ وظَرَابِيّ، وهذا وإِنْ كان هو القياسَ إِلاَّ أَنَّه كَثُرَ إِبْدالُها ياءً في فصيحِ الكلامِ.

وأَمَّا إِبْدالُ الياءِ عن العَيْنِ والباءِ والسِّينِ والثَّاءِ فمن أَرْدَأ اللُّغاتِ، لم يَأْتِ إِلاَّ في أَبْياتٍ شاذَّةٍ، كقوله[3]:

ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ ... ...

و[4]:

... ... مِنَ الثَّعَالي ... ...

---

(١) أجاز الزجاج أن يكون «أناسي» جمع إنسان وإنسيّ، وذكر الجوهري وابن يعيش والرضي وابن منظور هذين الوجهين، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٧١، والصحاح (أنس)، وسر الصناعة: ٧٥٨، وشرح الملوكي: ٢٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٢٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١١-٢١٢.

(٢) هي دابة تشبه القرد. انظر اللسان (ظرب).

(٣) ورد هذا البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٢٧٣، والشعر والشعراء: ١/ ١٠٢، والمقتضب: ١/ ٢٤٧، والبغداديات: ٣١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣١-٣٢، وسر الصناعة: ٧٦٢، والممتع: ٣٧٦، وقال الأعلم: «ويقال: هو مصنوع لخلف الأحمر»، وكذا حكى عنه البغدادي؛ انظر الكتاب (بولاق): ١/ ٣٤٤، وشواهد الشافية للبغدادي: ٤٤٣، والجَمُّ: جمع جَمَّة، وهي معظم الماء ومجتمعه، والنقانق: أصوات الضفادع واحدتها: نَقْنَقَة، شواهد الشافية: ٤٤٢.

(٤) البيت بتمامه:

لهَا أَشَارِيرُ مِنْ لحمٍ تُتَمِّرُه ... مِنَ الثَّعَالي ووَخْزٌ مِنْ أَرانيها

وهو لأبي كاهل اليشكري كما جاء في جمهرة اللغة: ٢/ ١٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٥٦٠، وشواهد الشافية للبغدادي: ٤٤٣-٤٤٤، واللسان (شرر) (تمر)، ونسب في الكتاب إلى رجل من بني يشكر، ونسبه العيني إلى أبي كاهل النمر بن تولب اليشكري، وانتقده البغدادي؛ انظر المقاصد: ٤/ ٥٨٣، وشواهد الشافية: ٤٤٦.

وورد البيت بلا نسبة في الشعر والشعراء: ١/ ١٠١، والمقتضب: ١/ ٢٤٦-٢٤٧، ومجالس ثعلب: ١٩٠، وسر الصناعة: ٧٤٢، وأشارير: جمع إشرارة بكسر الهمزة، وهي اللحم القديد، والتتمير: تجفيف اللحم والتمر، والوَخْزُ بفتح الواو: الشيء القليل.

وقوله(1):

... ... وأبوكِ سادي

وقوله(2):

... ... وهذا الثّالي ... ...

وكُلُّه لم يَأْتِ في فصيحِ الكلامِ(3)، بخلافِ الأَناسِيّ والظَّرَابِيّ(4)، فإنَّه من فصيحِ الكلامِ.(5)

«والواوُ أُبْدِلَتْ(6) من أُخْتَيْها ومن الهمزةِ».

وكُلٌّ ذلك مُطَّرِدٌ، أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ ألفَ(7) فاعلةٍ إذا وقَعَتْ في مَوْضِعِ الحركةِ وَجَبَ قلْبُها واواً قياساً(8) مُطَّرِداً لوجوبِ حَرَكتِه، ولم تُقْلَبْ ياءً لِمَا ثَبَتَ من قَلْبِها واواً قياساً في قولهم: ضُوَيْرِب،

---

(1) البيت بتمامه:

إذا ما عُدَّ أَرْبعةٌ فِسَالٌ — فزَوْجُكِ خامسٌ وأبوكِ سادي

ونسبه ابن دريد في جمهرة اللغة: 2/ 196 إلى امرئ القيس، وانظر ملحقات ديوانه: 459، ونقل البغدادي عن ياقوت أنه يروى للنابغة الجعدي، ولم أجده في ديوانه، وانظر شواهد الشافية للبغدادي: 448، وورد البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق: 301، وسر الصناعة: 741، والمخصص: 3/ 92، وشرح الملوكي: 255.

(2) البيت بتمامه: «قد مَرَّ يَوْمان وهذا الثّالي».

وهو بلا نسبة في سر الصناعة: 764، وشرح الملوكي: 255، وشرح المفصل لابن يعيش: 10/ 28 والممتع: 378، وشواهد الشافية للبغدادي: 448-449.

(3) في د: «في فصيح من الكلام».

(4) في د: «أناسي وظرابي».

(5) جاء بعدها في د: «قال الشاعر:

وهل أنتُمُ إلاّ ظَرَابِيُّ مَذْحِجٍ — تَفَاسَى وتَسْتَنْشِي بآنُفِها الطُّخْمِ

وقال الفرزدق:

وما جَعَلَ الظَّرْبى القِصارَ أُنوفُها — إلى الطَّمِّ من موج البحار الخَضَارِمِ»

والبيت الأول في اللسان (ظرب) بلا نسبة، والأطخم: مقدم الخرطوم في الإنسان والدابة، والبيت الثاني في ديوان الفرزدق: 2/ 319، والطَّمُّ: الماء.

(6) في ط. المفصل: 366: «تبدل».

(7) سقط من د: «ألف»، خطأ.

(8) في د: «قياسها»، تحريف.

فقلبوها أيضاً في ذلك لمّا كانت قد ثَبَتَ قَلْبُها إليها، وكذلك قَلَبوا الألفَ الثانيةَ في المُصَغَّرِ[1] واواً[2] إذا لم يكُنْ أَصْلُها الياءَ، كقولك في ضارِبٍ: ضُوَيْرِبٌ، وفي عاقُولٍ[3]: عُوَيْقِيلٌ، وذلك واضحٌ في التعليلِ.

وأمَّا «أَوادِمُ» فجَمْعٌ لآدَمَ، فإذا جُمِع وَجَبَ تحريكُ الألفِ التي في آدَم، ولا يُمْكِنُ ردُّها إلى أَصْلِها الذي هو الهمزةُ، فوَجَبَ قَلْبُها إلى ما تُقْلَبُ إليه الألفُ، وهو الواو، ولو قيلَ: إنَّ الواوَ بَدَلٌ[4] عن الهمزةِ لكان مستقيماً، وأَصْلُه أَأْدَمُ، كُرِهَ اجتماعُ الهمزتَيْنِ، فقُلِبَت الثانيةُ، وقد تقَدَّمَ / ٣١١أ ذلك في تخفيف الهمزة.

وأَمَّا أُوَيْدِم فالكلامُ فيه كالكلامِ في أَوَادِم، ومَنْ جعَلَ الواوَ [بدلاً][5] عن الهمزة في أَوَادِم جَعَلَها عنها في أُوَيْدِم، وهو واضحٌ، إلاَّ أَنَّهم[6] لَمّا التزَموها في آدَم صارت الهمزةُ نَسْياً مَنْسِيّاً، فكأَنَّ المعاملةَ مع الأَلفِ.

و«عَصَوِيٌّ» و«رَحَوِيٌّ» قلبوا الألفَ فيه واواً لَمّا اضْطُرُّوا إلى تَحْريكها، ولا يُمْكِنُ إبْقاؤُها أَلفاً لوقوعِها في موضعِ الحركةِ، فقالوا: عَصَوِيٌّ ورَحَوِيٌّ، ولو قيلَ: إنَّ الواوَ في عَصَوِيٍّ هي الواوُ الأَصليَّةُ، والواوُ في رَحَوِيٍّ مُبْدَلَةٌ عن الياءِ لكان مستقيماً، ولكنَّهم عَدَلوا إلى ذلك لوجوبِ انْقِلابِ الواوِ والياءِ في بابهما أَلفاً، فكانت المعاملةُ كأَنَّها مع الأَلفِ كما ذُكِرَ في أُوَيْدِم.

و«إِلَوَان» تثنيةُ «إِلَى» اسماً[7]، وخُصَّ إِلَوَان دون عصا ورَحَى لأَنَّها في عصا ورَحَى تُرَدُّ إلى أَصْلِها، وفي إِلَوَان لم يَثْبُتْ لها أَصْلٌ، وإنَّما قُلِبَتْ واواً[8] لَمّا اضْطَرُّوا إلى تحريكها، ولو قيلَ في عَصَوَانِ: إنَّ الواوَ مُبْدَلَةٌ عن الأَلفِ، وفي رَحَيَان: إنَّ[9] الياءَ مُبْدَلَةٌ عن الأَلفِ لكان ذلك جارياً على قياسِ كلامهم.

---

(١) في ط: «التصغير».

(٢) في ط: «ياء»، تحريف.

(٣) «عاقول البحر: معظمه.. وهو أيضاً ما التبس من الأمور». اللسان (عقل).

(٤) في ط: «إن الواو في أوادم بدل...».

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في ط: «أنه».

(٧) انظر سر الصناعة: ٥٧٦-٥٧٧.

(٨) في الأصل. ط: «ألفا»، تحريف. وما أثبت عن د.

(٩) في الأصل. ط: «رحيان من أن»، مقحمة. وما أثبت عن د.

وإِبْدالُها من الياءِ في نَحْوِ: مُوْقِن فيما[1] وقعَت فيه الياءُ فاءً وانْضَمَّ ماقبلها، كقولك: مُوْقِنٌ ومُوْسِرٌ، وكذلك إذا وقَعَت عَيْناً في الاسم دون الصفة، كقولك: طُوبَى[2]، وسيأْتي ذلك في الإِعْلال، وفي ضُوَيْرِب[3] تصغيرَ ضِيراب مصدرَ «ضارَبَ»، إذا صُغِّرَ ضِيْرابٌ، وقِيْتالٍ مصدرَ فاعَلَ وَجَبَ قَلْبُ يائه واواً، لأَنَّها عن الأَلِفِ في «ضارَبَ» وقد انْضَمَّ ما قبلها، فوَجَبَ أَنْ تَنْقَلِبَ واواً، وكذلك إذا كانت الياءُ في المُكبَّرِ عن الواوِ، كقولك: مِيْقاتٌ ومِيْلادٌ[4]، فإِنَّك تَرُدُّ إلى الأَصْلِ، فتَقْلِبُ الياءَ واواً، فتقول: مُوَيْقِيْتٌ ومُوَيْلِيد[5]، وإِنْ كانت الياءُ ليست عن الواوِ ولا عن الأَلفِ بَقِيَت ياءً، كقولك في بَيْعٍ: بُيَيْعٌ وفي دَيْنٍ: دُيَيْن.

«وفي «بَقْوَى» و«بُوطِرَ» من «بَيْطَرَ»».

وهما قياسٌ، أَمَّا بَقْوَى ففَعْلَى اسْماً من «بَقِيَ»، وهو من الياءِ[6]، وكُلُّ اسْمٍ على فَعْلَى ولامُه ياءٌ فإِنَّها تُقْلَبُ واواً للفَرْقِ بين الاسْمِ والصفةِ، كقولك: الدَّعْوَى والشَّرْوَى والتَّقْوَى.[7]

٣١١ب وأَمَّا «بُوطِرَ» فلأَنَّها ياءٌ ساكنةٌ / انْضَمَّ ماقبلها[8]، فوَجَبَ أَنْ تُقْلَبَ ياءً، فهذا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ[9] عليه، وهذا على غيْرِ قياسٍ، لأَنَّ الاسْمَ إذا وقَعَتْ آخرَه ياءٌ قبلها واوٌ قبلها ضمَّةٌ وَجَبَ جَعْلُها ياءً مُشَدَّدَةً مكسوراً[10] ماقبلها كما سيأْتي إلاَّ ما شَذَّ من نَحْوِ قولهم: مَمْضُوٌّ ونَهُوٌّ[11]، ومن الياءِ أَيضاً في جِبَاوَةٍ، وهو أَيضاً على غَيْرِ قياسٍ، لأَنَّه من قولك: جَبَا يَجْبِي[12]، فقياسُه أَنْ تقولَ:

---

(١) في ط: «مما».

(٢) بعدها في د: «وكوسى».

(٣) كذا وردت، والصواب: «ضويريب». انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٢١٧.

(٤) بعدها في د: «وميعاد».

(٥) بعدها في د: «وමويعيد».

(٦) «البَقْوى والبَقْيا: اسمان يوضعان موضع الإبقاء» اللسان (بقي)، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٤.

(٧) بعدها في د: «من دعيت وشريت ووقيت».

(٨) أي: بُيْطر، انظر المنصف: ٢/ ٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٤.

(٩) في د. ط: «ممضُوٌّ»، وهو موافق للمفصل: ٣٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٤.

(١٠) في د: «مكسورة».

(١١) انظر إصلاح المنطق: ٢٢٢، ٣٣٥، وسر الصناعة: ٥٨٩، والخصائص: ١/ ٨٧.

(١٢) حكى الفراء والجوهري «جبيت الماء وجَبَوْتُه»، انظر إصلاح المنطق: ١٤٠، والصحاح (جبا)، والخصائص: ٣/ ٥٩، والمخصص: ٣/ ١٣٩، ١٤/ ٢٤.

جِبَايَة[١]، فإذا قيلَ: جِبَاوَةٌ أَبْدَلوا عن الياءِ واواً على غيرِ قياسٍ، لأنَّه لا مُوْجِبَ لإِبْدالها من حيث الإِعْلالُ، ألا تَرَى إلى صحَّة قولهم: عَبَايَة وعَظَايَة قياساً مُطَّرِداً فيما جاءَ من ذلك؟ وإنَّما قياسُها لو لم تُقَدَّرْ تاءُ التأنيثِ مُتَّصلةً أَنْ تُقْلَبَ همزةً لوقوعها مُتَطَرِّفةً بعد ألفٍ زائدةٍ، كما في كساءٍ ورِداءٍ.

«ومن الهمزةِ في جُوْنَةٍ وجُوَنٍ كما سَلَفَ في تخفيفها».

إِبْدالُها من الهمزةِ مُطَّرِداً واجباً في نَحْوِ: أُوْتُمِنَ، وغيْرَ واجبٍ في نَحْوِ: جُوْنَةٍ وجُوَنٍ[٢] على ما سَلَفَ.

«والميمُ أُبْدِلَتْ من الواو واللاَّمِ والنونِ والباءِ»، إلى آخره.

فإِبْدالُها من الواوِ في «فم» وحْدَه، وقد تَقَدَّمَ عِلَّةُ ذلك، ولم يقَعْ في كلامِهم مِثْلُه فيُلْحِقُوه به، وليس مِثْلَه إلاَّ ذو، ولم يقَعْ إلاَّ مضافاً، فاستُغْنِيَ عن إِبْدالِ واوِه ميماً، وإِبْدالُها من اللاَّمِ في لغة ليستْ بالقويَّة، يَجْعلون لامَ التعريفِ ميماً[٣]، وإِبْدالُها من النون لازمٌ في نَحْوِ: عَنْبَرٍ[٤] وشَنْبَاء[٥] فيما وقَعَتْ فيه النونُ ساكنةً قبل الباءِ، وإنَّما أَبْدَلوها ميماً لأنَّهم لو بَقَّوْها نوناً والحَرْفُ الذي بعدها من حروفِ الشَّفَةِ، فإِنْ أُظْهِرَ استُهْجِنَ، وإنْ أُخْفِيَ استُثْقِلَ أو تَعَذَّرَ، وإنْ أُدْغِمَ ذهبَ ما في النون من الغُنَّةِ، فوَجَبَ قَلْبُه ميماً، فتُوافِقُ النونَ في الغُنَّةِ، ولا تُنافِرُ الباءَ في المَخْرَجِ، فقالوا: عَمْبَر، وهو غيْرُ لازمٍ في غَيْرِ ما ذَكَرَه من باب عَنْبَرٍ، بل شاذٌّ، وإِبْدالُها من الباءِ أيضاً شاذ.

«والنونُ أُبْدِلَتْ من الواوِ واللاَّمِ في صَنْعانيٍّ وبَهْرانيٍّ».

لأَنَّ قياسَه أَنْ تقولَ: صَنْعاوِيّ وبَهْرَاوِي[٦]، لأَنَّها همزةُ تأْنيثٍ، فوَجَبَ أَنْ تُقْلَبَ واواً كحَمْراوِيٍّ، فإِذا قالوا: صَنْعانِيّ فقد جعلوا النون موضعَ الواوِ، وهو معنى الإِبْدالِ.

---

(١) بعدها في د: «أو جباوة».

(٢) انظر ماسلف ق: ٢٧٨ب.

(٣) انظر ماسلف ق: ٢٩٩ب.

(٤) «العنبر من الطيب معروف». اللسان (عنبر).

(٥) «الشَّنَبُ: ماء ورقَّة يجري على الثغر»، اللسان (شنب)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٤٠، والمقتضب: ١/ ٦٤، ١/ ٢١٦، وسر الصناعة: ٤٢١.

(٦) بهراء: حي من اليمن، انظر الاشتقاق: ٥٤٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٥٨، واللسان (بهر).

٣١٢أ وأَمَّا «لَعَنَّ» في «لَعَلَّ» فلغةٌ قليلةٌ، وحُكِمَ بالبدليَّةِ لكَثْرَةِ تِيْكَ وقِلَّةِ / هذه.[١]

«والتاءُ أُبْدِلَتْ من الواوِ والياءِ والسِّينِ والصَّادِ والباءِ، فإِبْدالُها من الواوِ فاءً في نَحْوِ: اتَّعَدَ».

و«اتَّصَلَ»[٢] ممَّا وقَعَتْ فيه الواوُ قبل[٣] تاءِ الافْتعالِ، وهو لازمٌ مُطَّرِدٌ، تقولُ: اتَّعَدَ اتِّعاداً، فهو مُتَّعِدٌ ومُتَّعَدٌ[٤]، فتَقْلِبُها تاءً في جميعِ مُتصرَّفاتِه، وسيَأْتي ذلك في الإِعْلال، وقد أُبْدِلَتْ فاءً في نَحْوِ[٥] «أَتْلَجَه»[٦].

و«تُخْمَة» وفيما ذَكَرَه من الأَمثلةِ، وهو غيرُ مُطَّرِدٍ، وإِنْ كان في بعضِه لازماً، وقد يَلْزَمُ الشيْءُ في بعضِ الأَمثلةِ وهو غيرُ مُطَّرِدٍ، فهو في مِثْلِ «أَتْلَجَه» و«تُجَاه» غيرُ لازمٍ، وفيما عَدَاه لازمٌ.

«وإِبْدالُها[٧] لاماً في أُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْتٍ وكِلْتَا».

لأَنَّ «أُخْت» من الأُخُوَّةِ، و«بِنْت» من البُنُوَّةِ، و«هَنْت» لقولهم: هَنَوَاتٌ[٨]، فدَلَّ على أَنَّ لاماتِها واوٌ، فالتاءُ مُبْدَلَةٌ عنها، وأَمَّا «كِلْتَا» فمنهم مَنْ يقولُ: هي عن الواوِ أيضاً، ومنهم مَنْ يقولُ: هي عن الياءِ، ومنهم مَنْ[٩] يقولُ: ليست مُبْدَلَةً أَلْبَتَّةَ[١٠]، فمَنْ قالَ إِنَّها[١١] [مُبْدَلَةٌ][١٢] عن الواوِ فلأَنَّ إِبْدالَ التاءِ عن الواوِ أَكْثَرُ، فحَمْلُها على الأَكْثَرِ أَوْلَى، وأَمَّا مَنْ[١٣] قالَ: إِنَّها عن الياءِ

(١) انظر سر الصناعة: ٤٤٣، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٠٠.

(٢) سقط من ط: «واتصل».

(٣) في ط: «وقبل»، تحريف.

(٤) سقط من ط: «ومتعد».

(٥) سقط من د: «نحو».

(٦) بعدها في د: «وأوكاه»، ولعلها محرفة عن «تُكَأَة»، ذكرها الزمخشري في المفصل: ٣٦٨، «التُّكَأَة: العصا يُتَّكأُ عليها في المشي»، اللسان (وكأ)، وانظر الممتع: ٢٠٨، ٣٨٤، وأتلجه: أولجه.

(٧) في المفصل: ٣٦٨ «ولاماً» وسقط «إبدالها».

(٨) «في فلان هَنَوَات أي: خَصْلات شرٍّ، ولا يقال ذلك في الخير» اللسان (هنا).

(٩) سقط من د: «مَنْ».

(١٠) انظر ماسلف ق: ٢٠ب، ق: ١٥٣أ.

(١١) في د: «بأنها».

(١٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٣) في د: «ومن» وسقط «أما».

فلأنَّ الإعْلالَ بالياء أكثرُ، وهذا مُعْتلٌّ، فيُحْمَلُ على الأكْثرِ، وأمَّا مَنْ قالَ: إنَّها ليسَتْ بَدَلاً فقد زعَمَ أنَّها لمُجرَّدِ التأْنيث، والألفُ بعدها هي اللاَّمُ، فيكونُ وَزْنُه فِعْتلاً، وليس بمستقيمٍ، لأنَّ تاءَ التأْنيثِ لا تكونُ وَسَطاً، ولا يكونُ ماقبلها ساكناً، وفِعْتَلٌ أيضاً ليس من أبنيتِهم[1].

وإبْدالُها عن الياءِ فاءً في نَحْوِ: اتَّسَرَ، وهو لازمٌ مُطَّرِدٌ كما ذكَرْناه في «اتَّعَدَ»، وتعليلُه سيَأْتي مِثْلَه.

«ولاماً في «أسْنَتُوا»[2] و«ثِنْتان» و«كَيْتَ» و«ذَيْتَ»».

فـ«أسْنَتُوا» لأنَّه زائدٌ على الثلاثةِ، وكُلُّ ما وقَعَتْ ألفُه زائدةً على ثلاثةٍ حُكِمَ بأنَّها ياءٌ، فوَجَبَ أنْ تكونَ التاءُ بَدَلاً عن الياءِ.

وأمَّا «ثِنْتانِ» فلأنَّه من قولك: ثَنَيْتُ[3]، فلامُه ياءٌ، والتاءُ بَدَلٌ عنها، وأمَّا «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» فلأنَّهم يقولون: كَيَّة وذَيَّة في موضع كَيْتَ وذَيْتَ، فدَلَّ على أنَّه الأَصْلُ، ولامُه ياءٌ، ولا يستقيمُ أنْ تُقَدَّرَ واواً لأنَّه لم يقَعْ في كلامهم الياءُ عَيْناً واللامُ واواً كما وقعت في مِثْلِ يَوْمٍ باعتبارِ الفاءِ والعَيْنِ اسْتِثْقالاً لها[4]، ولا يُمْكِنُ تقديرُ ما قبلها أيضاً واواً لأنَّه كان يجبُ أنْ يُقالَ: كَوَّةٌ وكَوْتٌ، فوَجَبَ أنْ تكون ياءً، والتاءُ بَدَلٌ عنها.

وأمَّا إبْدالُها عن السِّين ففي[5] طَسْتٍ[6] وستٍّ، / وهو قليلٌ، وإنْ لم يُقَلْ إلاَّ ستٌّ، وإنَّما حُكِمَ بإبْدالها في طَسْتٍ[7] لقولهم: [طُسَيْسٌ و][8] طَسُوسٌ، ولم يُحْكَمْ بأنَّ السِّيْنَ هي بَدَلٌ عن التاءِ، فيقالَ: «طَسْتٌ» هو الأَصْلُ، والسِّينُ في طَسُوسٍ بَدَلٌ عنها[9]، لأنَّه لم يَثْبُتْ كَوْنُ السِّينِ من

٣١٢ب

(١) في د: «أبنية كلامهم».

(٢) في ط. المفصل: ٣٦٨: «في نحو أسنتوا».

(٣) انظر سر الصناعة: ١٥٢-١٥٣.

(٤) انظر جواب ابن جني عن هذه المسألة في سر الصناعة: ١٥٣، وما سيأتي ق: ٣١٥أ.

(٥) في ط: «في نحو» مكان «ففي»، تحريف.

(٦) نسب الفراء إلى بعض أهل اليمن أنهم يقولون: طست، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١/ ٣٨٩، والمخصص: ١٧/ ١٦، ونسب الجواليقي إلى الفراء قوله: «طيِّئ تقول: طست وغيرهم: طسٌّ» المعرب: ٢٢١.

(٧) في الأصل: «عن السين» مكان «في طست» وما أثبت عن د. ط.

(٨) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٩) ذكر الجوهري وابن منظور أن الطسَّ لغة في الطست، انظر الصحاح واللسان (طسس)، والنحويون يقولون: هو من باب الإبدال، انظر سر الصناعة: ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٤١، والممتع: ٣٨٩-٣٩٠.

حروفِ البَدَلِ أَلبَتَّةَ على ما تقَدَّمَ، وإنْ كان المصنِّفُ قد عَدَّها وَهْماً منه، وذَكَرَها في التفصيل، وذَكَرَ أَنَّه يُبْدَلُ منها، لا أَنَّها تُبْدَلُ من غيْرِها، وإذا لم تكُنْ من حروفِ البَدَلِ والتاءُ من حروفِ البَدَلِ فجَعْلُ التاءِ بَدَلاً عنها هو الوَجْهُ، ثمَّ ولو قُدِّرَ أَنَّها من حروفِ البَدَلِ فلم يَثْبُتْ إِبْدالُها عن التاءِ، وقد ثَبَتَ إِبْدالُ التاء منها، بدليل سِتٍّ، فحَمْلُه على ما ثَبَتَ في لغتِهم أَوْلَى.

وأَمَّا سِتٌّ فلأَنَّه من قولك: سَدَسْتُ وسُدُسٌ وأَسْداس، فلامُه سِينٌ، فإذا قالوا: سِتٌّ فالتاءُ بَدَلٌ[1] عن السِّين، وإنَّما حُكِمَ بأنَّ التاءَ بَدَلٌ [عن السين][2] ولم يُحْكَمْ بأَنَّها أَصْلٌ لِمَا كَثُرَ من قولهم: سُدْسٌ وأَسْداس وسَدَسْتُ، ولم يُحْكَمْ بالعكس لذلك ولِمَا تقَدَّمَ.[3]

«ومن الصَّادِ في «لِصْت»».

وهو قليلٌ شاذ.[4]

وإِبْدالُها عن الباءِ في الذَّعالتِ بمعنى الذَّعَالِبِ[5]، وهو قليلٌ.[6]

«والهاءُ أُبْدِلَتْ من الهمزةِ والأَلفِ والياءِ والتاءِ».

فإِبْدالُها من الهمزةِ في نَحْوِ: «هنرتُ الثوبَ»[7] و«هَرَدْتُ الشيْءَ»[8]، وهو غيْرُ مُطَّرِدٍ، وقد كَثُرَ في قولهم: «هَرَقْتُ الماءَ»، وأَمَّا قولُهم: «لَهِنَّكَ فعَلْتَ كذا»، فأَصْلُه: إِنَّكَ فعَلْتَ كذا، فأَدْخَلُوا لامَ الابتداءِ[9]، وكَرِهوا الجَمْعَ بينها وبين «إِنَّ» مع بقائِها على لفْظِها، فقَلَبُوها هاءً، فقالوا:

---

(١) سقط من د. ط: «بدل».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٩، وسر الصناعة: ١٥٥، والخصائص: ٢/ ١٤٣، والممتع: ٢٣٣، ٧١٥-٧١٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢٦.

(٤) انظر سر الصناعة: ١٥٦، واللَّصْتُ بفتح اللام هو اللِّصُّ بكسرها في لغة طيِّئ، انظر الصحاح (لصت)، وحكى اللحياني «لصت» بكسر اللام، انظر اللسان (لصص).

(٥) «الذِّعْلبُ والذِّعْلِبَة: الناقة السريعة، وجمعها الذعاليب»، اللسان (ذعلب).

(٦) أجاز ابن جني فيهما أن يكونا لغتين، وأن تبدل التاء من الباء، ونقل عنه ابن منظور أن الإبدال هو الوجه، انظر سر الصناعة: ١٥٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢١، واللسان (ذعلب).

(٧) بعدها في ط: «قال الشيخ»، «نيِّر الثوب: علمه، ونرْتُ الثوبَ أَنيرُه وأَنَرْتُه: إذا جعلت له علماً»، اللسان (نير).

(٨) انظر سر الصناعة: ٥٥٤، والممتع: ٣٩٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٩) في ط: «اللام للابتداء»، تحريف.

«لَهِنَّكَ»[1]، وهي قليلةٌ رديئةٌ.

وإِبْدالُها من الأَلفِ في قوله[2]:

إنْ لـــــم تُرَوِّهـــــا فَمَـــــهْ ... ...

يَقْلِبون أَلف «ما» في[3] الاستفهامِ هاءً عند الوقفِ، وكذلك «أَنَهْ» و«حَيَّهَلَهْ»، ويجوزُ أَنْ يُقالَ: إنَّ الهاءَ في «حَيَّهَلَهْ» هاءُ السَّكْتِ، لأَنَّهم يقولـون: حَيَّهَل بغيْرِ أَلـفٍ، فإذا وُقِفَ بالهـاءِ كانت هـاءَ السَّكْتِ، وإذا قيلَ: حَيَّهَلا ثمَّ وُقِفَ بالهاءِ فهي مُبْدَلَةٌ عن الأَلفِ، كما في قولك: أَنا، وكذلـك هي مُبْدَلَةٌ عن الأَلفِ في قولهم[4]:

وقـــد رابَنِـــي قَوْلُهـــا ياهَنَـــاهُ ... ...

عند البصريِّين، لقولهم: هَنَوَات، فثَبَتَ أَنَّ لامَها واوٌ، وإذا ثَبَتَ أَنَّ لامَها واوٌ صار «هناه» مِثْلَ قَبَاءٍ[5]، فقُلِبَت الواوُ أَلفاً لوقوعِها طَرَفاً بعد أَلفٍ / زائدةٍ، ثمَّ قُلِبَت الأَلفُ هاءً، فقيلَ: ياهناه. ٣١٣أ

وأَمَّا قولُ الكوفيِّين: إنَّها هاءُ السَّكْتِ فضعيفٌ من حيث إنَّ هاءَ السَّكْتِ لا تُحَرَّكُ[6]، وهذه مُحَرَّكَةٌ، وإنَّ هاءَ السَّكْتِ لا تكونُ في الوَصْلِ، وهذه في الوَصْلِ، فثَبَتَ أَنَّها ليستْ هاءَ السَّكْتِ، وإذا لم تكنْ هاءَ السَّكْتِ فلا يَخْلو إمَّا أَنْ تكونَ أَصْلِيَّةً أَوْ زائدةً، ولا تكونُ زائدةً، لأَنَّ الهاءَ لا تُزَادُ آخِراً، فثَبَتَ أَنَّها أَصْلِيَّةٌ، وإذا كانت أَصْلِيَّةً فإمَّا أَنْ تكونَ هاءً في الأَصْلِ أَوْ بَدَلاً، وليستْ هاءً في الأصل[7] بدليلِ قولهم: هَنَوَات، فثَبَتَ أَنَّها بَدَلٌ عن أَصْلٍ، وإذا ثَبَتَ أَنَّها بدلٌ عن أَصْلٍ لم يَخْلُ إمَّا أَنْ تكونَ عن أَلفٍ أَوْ لا، وقد ثَبَتَ أَنَّ أَصْلَها واوٌ وأَنَّها في مَحَلٍّ تَنْقَلِبُ فيه الواوُ أَلفاً، فثَبَتَ أَنَّها مُبْدَلَةٌ[8] عن الأَلفِ.

---

(١) فيه ثلاثة مذاهب، أولها مذهب سيبويه، وهو أن الهاء بدل من همزة «إنَّ»، والثاني أن أصله «والله إنك»، وهو قول الفراء، والثالث ماحكاه المفضل بن سلمة عن بعضهم من أن أصله «للّه إنّك»، انظر الكتاب: ٣/ ١٥٠، وكلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ١٥٠، وسر الصناعة: ٣٧١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٧.

(٢) ورد البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ١٦٣، ٥٥٥، والمنصف: ٢/ ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٣٨، ٤/ ٦، ١٠/ ٤٣، وشواهد الشافية: ٤٧٩.

(٣) سقط من د: «في».

(٤) سلف البيت ورقة: ١٧أ.

(٥) في ط: «قباه»، تحريف. والقباء من الثياب: الذي يلبس. انظر اللسان (قبا).

(٦) انظر قول البصريين والكوفيين فيما سلف ق: ١٧أ.

(٧) في ط: «الوصل»، تحريف.

(٨) سقط من ط: «مبدلة»، خطأ.

وإبْدالُها عن الياءِ في قولهم: «هذه أَمَةُ اللّـهِ»، وإنَّما جُعِلَت[1] بَدَلاً عن الياءِ لكَثْرَةِ قولهم: هذي وقِلَّةِ قولهم: هذه، ولو قيل: إنَّهما جميعاً أَصْلٌ لم يكنْ بعيداً.[2]

وإبْدالُها[3] عن التاءِ في كُلِّ تاءِ تأْنيثٍ لَحِقَت الاسْمَ كقولك: قائمة وقاعدة، وهو مُطَّردٌ فصيحٌ، ويجوزُ بقاؤُها تاءً، وليس[4] بالكثير.

وأَمَّا إبْدالُها عن تاءِ الجَمْعِ في نَحْوِ: الأَخَوَاه والبَنَاه فقليلٌ ضعيفٌ.[5]

«واللاَّمُ أُبْدِلَت من النونِ والضَّاد».

فإبْدالُها من النون في مِثْلِ قوله:[6]

وقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسَائلُها عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وقد وقع في بعض[7] النسخ «أُصَيْلاناً» بالنون[8]، وليس بالجيِّد[9]، لأَنَّه إنَّما يَذْكُر[10] اللفظةَ[11] بلَفْظِ البَدَلِ لا بلَفْظِ المُبْدَلِ منه، وإبْدالُها من الضادِ قليلٌ ضعيفٌ.

---

(١) سقط من ط. من قوله: «إبدالها» إلى «جعلت»، خطأ.

(٢) انظر ماسلف ق: ١٣٨ب.

(٣) في ط: «وإبدالهم».

(٤) في د: «وليست».

(٥) حكى قطرب والفراء عن طيِّئ أنهم يقولون: «كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه»، وحكم ابن جني على هذه اللغة بالشذوذ، انظر سر الصناعة: ٥٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٤٥، والممتع: ٤٠٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩٢، وارتشاف الضرب: ١/ ٤٠٤.

(٦) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ٢، والكتاب: ٢/ ٣٢١، والمقتضب: ٤/ ٤١٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٧٢، ٣/ ٣٥، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ٧٨، وشرح الملوكي: ١٠٦، ٢١٦، وقال سيبويه: «وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جداً» الكتاب: ٤/ ٢٤٠، وجاء بعد البيت في د: «وأصيلاناً تصغير أصيل».

(٧) سقط من د: «بعض»، خطأ.

(٨) في المفصل: ٣٧٠: «أصيلالاً».

(٩) في ط: «بجيد».

(١٠) في ط: «ذكر».

(١١) في ط: «اللفظ».

«والطَّاءُ أُبْدِلَت من التاءِ في نَحْوِ: اصْطَبَرَ»[1].

وسيَأْتي ذلك مُفَصَّلاً في بابِ الإِدْغامِ، وأَمَّا إِبْدالُها في نَحْوِ: «فَحَصْطُ» فقليلٌ ضعيفٌ.[2]

«والدَّالُ أُبْدِلَتْ من التاءِ في نَحْوِ: ازْدَجَر».

وسيَأْتي ذلك في بابِ الإِدْغام، وأَمَّا إِبْدالُها في نَحْوِ «اجْدَمعوا» و«اجْدَزَّ»[3] فقليلٌ، وكذلك إِبْدالُها في دَوْلجٍ.[4]

«والجيمُ أُبْدِلَت عن[5] الياءِ» فيما ذَكَرَه، وهو قليلٌ ضعيفٌ في كُلِّ ما ذَكَرَه، وهو في المُحَرَّكةِ نَحْوُ: «أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا»[6] أَضْعَفُ وأَقَلُّ.

«والسِّينُ إذا وقَعَتْ قبل غَيْنٍ أَوْ خاءٍ أَوْ قافٍ أَوْ طاءٍ جازَ إِبْدالُها صاداً» إلى آخره.

قال الشيخُ: ذَكَرَ[7] السِّينَ من حروفِ البَدَلِ، وجَعَلَ لها فَصْلاً، وليْسَتْ من حروفِ البَدَلِ، ولم يَذْكُرْ ما هي بَدَلٌ منه، وإِنَّما ذَكَرَ أَنَّها تُبْدَلُ منها الصَّادُ، فالصَّادُ إِذَنْ هي البَدَلُ، ويُبْدَلُ منها

---

(١) بعدها في د: «يصطبر واضطرب يضطرب». وليس في المفصل: ٣٧١.

(٢) هي لغة بني تميم كما قال سيبويه والرضي، وعزاها السيرافي إلى بعضهم، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٠، والسيرافي: ٥٧٦، والمنصف: ٢/ ٣٣٢-٣٣٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢٦.

(٣) جاءت هذه الكلمة في البيت التالي:

فقُلْتُ لصاحبي لاتَحْبِسانا ... بنَزْعِ أُصولِه واجْدَزَّ شِيحا

نسبه البغدادي إلى مُضَرِّس بن ربعي الفَقْعَسيِّ الأسدي، وذكر الجوهري أنَّ الكسائي أنشده ليزيد بن الطَّثْرِيَّة، ودفعه البغدادي، انظر الصحاح (جزز)، وشواهد الشافية: ٤٨١-٤٨٣، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٤/ ٣٣٧، والبيت بلا نسبة في سر الصناعة: ١٨٧، والممتع: ٣٥٧، والضمير في «أصوله» راجع إلى الحطب، والجز: القطع، وأصله في الصوف، شواهد الشافية: ٤٨٣.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٣٣٣، وسر الصناعة: ١٤٦، والممتع: ٣٨٣.

(٥) في المفصل: ٣٧١ «من».

(٦) وردت هاتان الكلمتان في بيت من الرجز هو:

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجا ... ...

وقائله العجاج، وهو في ملحقات ديوانه: ٢/ ٢٧٨، وجاء بلا نسبة في سر الصناعة: ١٧٧، وشرح الملوكي: ٣٢٩، والممتع: ٣٥٥، وشواهد الشافية للبغدادي: ٤٨٦.

(٧) في د: «قد ذكر».

الزَّايُ أيضاً، فالزَّايُ هي البَدَلُ، وأَمَّا السِّينُ فلم تُبْدَلْ من شَيْءٍ، فلا معنى لثبوتِها مع[1] حروفِ البَدَلِ، وإنَّما أُبْدِلَت السِّينُ صاداً مع هذه الحروفِ لشِدَّةِ استِعْلائِها واستِفالِ السِّينِ، فأُبْدِلَتْ صاداً / ٣١٣ب لتُوافِقَ السِّينَ في المَخْرَجِ والصَّفِيرِ، وتُوافِقَ البَوَاقي في الاسْتِعْلاءِ.

وأَمَّا إِبْدالُها زاياً قبل الدَّالِ فلأَنَّ الدَّالَ حَرْفٌ مجهورٌ، والسِّينُ حَرْفٌ مهموسٌ، فأَبْدَلوا السِّينَ زاياً لتُوافِقَ السِّينَ في المَخْرَجِ والدَّالَ في الجَهْرِ، قال سيبويه: «ولا تجوزُ المضارَعَةُ»[2]، لأَنَّ الزَّايَ والسِّينَ من مَخْرَجٍ واحدٍ، وهما حَرْفا صفيرٍ، فَيَعْسُرُ الإشْرابُ مع شِدَّةِ التقارُبِ، بخِلافِ الصَّادِ مع الزَّاي، فإنَّ الإطْباقَ الذي في الصَّادِ أَمْكَنَ من إشْرابِها صَوْتَ الزَّاي، ولا إطْباقَ في السِّينِ.[3]

«والصَّادُ الساكنةُ إذا وقعت قبل الدَّالِ جاز إِبْدالُها زاياً خالصةً[4] في لغة فصحاءَ من العربِ».

ذَكَرَ الصَّادَ ههنا من حروف البَدَلِ، ولم يَذْكُرْها فيما تقَدَّمَ عند جَمْعِه لها بحروفِ الزيادةِ والطَّاء[5] والدَّالِ[6] والجيم، ولم يَذْكر الصادَ[7]، ثمَّ ذَكَرَ في هذا الفصلِ أَنَّه يُبْدَلُ منها، ولم يَذْكُرْ أَنَّها تكونُ بَدَلاً، وكانت الأَحكامُ التي للسِّين في إبْدالها صاداً أَوْلى بأَنْ تُذْكَرَ ههنا، لأَنَّ الصَّادَ هي البَدَلُ ثمَّةَ، فذَكَرَ[8] كَوْنَ الصَّادِ بَدَلاً في فصل السين، وذَكَرَ كَوْنَ الزَّاي بَدَلاً في فصلِ الصَّادِ، ولم يَذْكُر الزايَ بَدَلاً أَصْلاً لا في الجملة ولا في التفصيل، وقد تقَدَّمَ أَنَّ الإِبْدالَ[9] ليس باعتبار المُبْدَل منه، وإذا كان كذلك فلم يَذْكُرْ ههنا إلاَّ إبْدالَ الزَّاي منها، فالزايُ هي البدَلُ، وقد أُبْدِلَت الزاي من الصادِ إذا وقَعَت الصَّادُ قبل الدَّالِ ساكنةً[10]، كقولك في «يصدق»

---

(١) في د: «من»، وفي ط: «في».

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٨-٤٨٨، وكذا عزا ابن يعيش هذه العبارة إلى سيبويه في شرح المفصل: ١٠/ ٥٢.

(٣) من قوله: «ولا تجوز المضارعة» إلى «السين» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥١١.

(٤) سقط من د: «خالصة».

(٥) في ط: «في الطاء»، تحريف.

(٦) سقط من ط: «والدال»، خطأ.

(٧) بعدها في ط: «والدال»، مقحمة.

(٨) في ط: «ثم ذكر».

(٩) في د. ط: «البدل».

(١٠) نسب سيبويه هذه اللغة إلى العرب الفصحاء، وردَّها أبو الطيب اللغوي إلى طيِّئ ونسب إليهم أنهم لم يشترطوا أن يسبق الصاد دال ساكنة، وعزاها أبو حيان إلى كلب وكعب وعذرة وبني القيس، انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٨، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ١٢٦-١٢٧، وارتشاف الضرب: ١/ ١٥١.

[و«يَصْدِفُ»][1] : يَزْدُقُ [ويَزْدِفُ][1] ، وفي مَصْدرٍ: مَزْدَر ، ومنه قول حاتم[2] : «هكذا فَزْدي أَنَهْ»[3] ، يَعْني: فَصْدي[4] ، ومنه «لم يُحْرَمْ مَنْ فُزِدَ له»[5] ، وأَصْلُه: فُصِدَ ، فسُكِّنت الصادُ تخفيفاً كما خَفَّفوا «عَلِمَ» إلى «عَلْمَ» ، فصار «فُصْدَ» بصادٍ ساكنةٍ قبل الدَّالِ ، فأبدلوها زاياً .

«وأن تضارِعَ بها الزاي»[6] .

لإمكان ذلك فيها كما ضارَعوا في الصِّراط بعد قَلْبها صاداً ، فالمضارَعَةُ ههنا أَقْرَبُ .

«فإنْ تَحَرَّكَتْ لم تُبْدَلْ ، ولكنَّهم قد يُضارِعون بها الزَّايَ»[7] .

لأَنَّها لَمَّا تَحَرَّكت قَوِيَتْ بالحركةِ ، فلمَّا قَوِيَت لم تكن كالمَيْتَةِ الساكنة ، فأُشْرِبَتْ ولم تُقْلَبْ ، وقالوا في «صَدَرَ» : «صَدَرَ» / بالإِشْرابِ ، ولم يقولوا: زَدَرَ ، لقُوَّتِها بالحركةِ . ٣١٤أ

ومِثْلُ الصَّادِ في المضارَعَةِ إشْرابُ الجيم صَوْتَ الشينِ ، وإِشْرابُ الشينِ صَوْتَ الجيم ، وهي لغةٌ قليلةٌ[8] رديئةٌ لعُسْرِ ذلك في النُّطْقِ ، ولذلك لم تَأْتِ في القرآن ولا في فصيح الكلامِ[9] ، بخِلاف إشْرابِ الصَّادِ صَوْتَ الزَّاي ، فإنَّه وَرَدَ في القرآن وفي الكلام الفصيح .

---

(١) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(٢) في الأصل . ط : «قوله» ، وما أثبت عن د .

(٣) قاله حاتم عندما عقر ناقته وقيل له : هَلاَّ فصَدْتَها ، انظر نوادر أبي زيد : ٦٤ ، والإبدال لأبي الطيب : ٢/ ١٢٧ ، وذكر الميداني أن أول من تكلم بهذا القول هو كعب بن مامة ، انظر مجمع الأمثال : ٢/ ٣٩٤ .

(٤) انظر السيرافي : ٥٨٨ ، وشرح الشافية للرضي : ٣/ ٢٣٢ .

(٥) ذكره العسكري في جمهرة الأمثال : ٢/ ١٩٣ ، والميداني في مجمع الأمثال : ٢/ ١٩٢ .

(٦) هو الوجه الثاني مما يجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال ، انظر الكتاب : ٤/ ٤٧٧-٤٧٨ ، وسر الصناعة : ٥٠ ، وفسر الجاربردي المضارعة بأن «تُشْرِبَ الصاد شيئاً من صوت الزاي فتصير بين بين» ، شرح الشافية له : ٥١١ .

(٧) انظر شرح الشافية للرضي : ٣/ ٢٣٢ .

(٨) انتقد الرضي ابن الحاجب في هذه المسألة وفسر الإشراب بأنه إشراب الجيم والشين الواقعتين قبل الدال صوت الزاي كما في قولنا : أَجْدر وأشدق ، وقال : «قوله : «قليل» خلاف ماقاله سيبويه» شرح الشافية : ٣/ ٢٣٢ ، وانظر الكتاب : ٤/ ٤٧٩ ، والمخصص : ١٣/ ٢٧٢ ، وارتشاف الضرب : ١/ ١٥٨ .

(٩) في د : «الكلام الفصيح» ، وفي ط : «كلام فصيح» .

«ومن أَصنافِ المشتَرَكِ الاعْتِلالُ»

قال صاحبُ الكتاب: «حروفُه الأَلفُ والواوُ والياءُ، وثلاثُتُها تقعُ في الأَضْرُبِ الثلاثة».

حروفُ الإعْلالِ الواوُ والأَلفُ والياءُ، وسُمِّيت حروفَ الإعْلالِ لِمَا وقعَ بها[1] من التغييرات المطَّردة[2]، بخِلافِ غيْرِها، وقد جعلَ بعضُهم الهمزةَ من حروفِ العلةِ لذلك[3]، ولم يَعُدَّها كثيرٌ، لأَنَّه لم يَجْرِ فيها ما جَرَى في حروفِ العِلَّةِ من الاطِّرادِ اللاَّزمِ في كثيرٍ من الأَبوابِ[4]، ولكُلٍّ وَجْهٌ.

ثمَّ ذَكَرَ أَنَّ الأَلفَ لا تكونُ في الأَسماءِ والأَفعالِ إلاَّ زائدةً أَوْ منقلبةً، ولا تكونُ الأَلفُ أَصْلاً فيهما[5]، بخلافِ بابِ الحروفِ، وأَرَدْنا بابَ الأَسماءِ[6] المتمكِّنة، وأَمَّا الأَسماءُ غيرُ المتمكِّنةِ [مثلُ «ذا» و«تا»][7] فأَلفاتُها كأَلفاتِ الحروفِ في كَوْنِها أَصْلاً، فلا يُقالُ في أَلف «متى» و«ما»: إنَّها مُنْقَلِبةٌ ولا إنَّها زائدةٌ، وإنَّما لم تقع الأَلفُ في الأَسماءِ والأَفعالِ أَصليَّةً لأَنَّها لو وقَعَتْ[8] أَصْلِيَّةً لم تَخْلُ إمَّا أَنْ تقعَ مُبْدَلَةً في مَحَلٍّ آخَرَ أَوْ لا، فإنْ وقَعَتْ في مَحَلٍّ مُبْدَلَةً أَدَّى إلى اللَّبْسِ بين الأَصْلِيَّةِ والمنقلبة، وذلك مُخِلٌّ بمعرفةِ الأَوْزان، وهو بابٌ كبيرٌ[9]، وإنْ لم تقَعْ في مَحَلٍّ مُبْدَلَةً عن الواو والياء أَدَّى ذلك إلى وقوعِ الياءِ والواو المتَحَرِّكَتَيْنِ[10] في كُلِّ موضعٍ كان أَصْلُها فيه التحرُّكَ، وهو كثيرٌ مُسْتَثْقَلٌ[11]،

---

(١) في ط: «فيها».

(٢) كذا علل تسميتها ابن يعيش والرضي، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٥٤ وشرح الشافية للرضي: ١/ ٣٣، ٣/ ٦٧-٦٨.

(٣) ممن قال بهذا الخليل والفارسي، انظر مقدمة كتاب العين: ١/ ٥٧، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٣٣، وارتشاف الضرب: ١/ ١١.

(٤) من قوله: «وسميت حروف» إلى «الأبواب» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٤١٥.

(٥) انظر المقتضب: ١/ ٥٦، والحلبيات: ١٢٧، والمنصف: ١/ ١١٨.

(٦) في ط: «بالأسماء» مكان «باب الأسماء».

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٨) في ط: «لوقعت» مكان «لو وقعت»، تحريف.

(٩) في ط: «كثير».

(١٠) في د. ط: «متحركتين».

(١١) من قوله: «لو وقعت» إلى «مستثقل» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٤١٦ بتصرف.

فيؤدِّي إلى استِثْقالٍ كثيرٍ، فرَفضوه لذلك، فثَبَتَ أَنَّها لـم تقَـعْ في الأَسـماءِ والأفعـالِ أَصْلِيَّـةً، وإذا[1] أوقعوها مُبْدَلَةً لم يَلْزَمْ شيءٌ مِمَّا ذَكَرْناه، فكان ذلك هو القياسَ.

ثمَّ بيَّنَ اتِّفاقَ مواقعِ الواوِ والياءِ اللَّذَيْنِ[2] ثَبتَ أَنَّهما الأَصْلان في الإِعْلال بعد أَنْ ثبتَ أَنَّ الأَلفَ لا تكونُ أَصْلاً، فذَكَرَ اتِّفاقَهما واختلافَهما، فاتِّفاقُهما فـاءً وعَيْناً ولامـاً كثيرٌ واضـحٌ، واتِّفاقُهمـا في وقوعهما عَيْناً ولامـاً كقُـوَّةٍ وحَيَّةٍ واضـحٌ، وليـس بكثيرٍ في البـابَيْن، وقـد وقـع في بعـضِ النُّسـخِ «في اتفاقهما، وإنْ[3] تقَدَّمَتْ كُلُّ واحدةٍ منهما على أُختِها فاءً وعَيْناً، كيوم وويل»[4]، وهـو مستقيمٌ في باب اتِّفاقِهما، لأَنَّه قد وَقَعَتْ كُلُّ واحـدةٍ منهمـا فـاءً قبـل أُختِهـا وعَيْنـاً بعـد أُختهـا، وهمـا بابـان في ٣١٤ب الاتِّفاقِ/، وإنْ جاءت العبارةُ فيهما واحدةً.

ثـمَّ ذَكَـرَ اختلافَهمـا فقـال: «واختلافُهمـا أَنَّ الـواوَ تقَدَّمَـتْ علـى أُخْتِهـا[5] في نَحْـوِ: وقَيْـتُ وطَوَيْتُ»[6] ولم تَتَقَدَّم الياءُ عليها.

يَعْني أَنَّ الواوَ تقَدَّمَت فاءً على الياءِ لاماً، وتقَدَّمَت عَيْناً على الياءِ لاماً، وتَبَيَّن ذلك من كلامـه بالمثالِ، وإلاَّ فلا يستقيم[7]، لأَنَّـه قـد ثَبَـتَ أَنَّ كُـلَّ واحـدةٍ منهمـا تقَدَّمَـتْ علـى أُخْتِهـا فـاءً وعَيْنـاً في الاتِّفاق[8]، [كويْلٍ ويَوْمٍ][9]، فكيف يستقيمُ أَنْ[10] يُعَمِّمَ تقَدُّمَ الواو على الياءِ مُطْلَقاً دون تقَـدُّم اليـاء في باب الاختلاف؟

---

(١) في د: «وإذ»، تحريف.

(٢) في ط: «الذي»، تحريف.

(٣) عبارة الزمخشري وابن يعيش: «فاتفاقهما أن وقعت كلتاهما فاءً كوعد ويسر وعيناً كقول وبيع ولاماً كغزو ورمي، وعيناً ولاماً كقوة وحية وإن تقدمت..»، المفصل: ٣٧٤، وشرحه لابن يعيش: ١٠/ ٥٤-٥٥.

(٤) في المفصل: ٣٧٤: «في نحو ويل وقوم».

(٥) في المفصل: ٣٧٤: «الياء».

(٦) بعدها في المفصل: ٣٧٤: «وتقدمت الياء عليها في يوم».

(٧) بعدها في ط: «التعميم».

(٨) في ط: «في باب الاتفاق».

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) في الأصل. ط: «بأن». وما أثبت عن د.

ثمَّ أَوْرَدَ اعتراضاً بالحَيَوانِ بأنَّه[1] قد تقدَّمت فيه الياءُ عيناً على الواو لاماً، فهما موافقتان لـ«طَوَيْتُ»، وقد ذَكَرَ أنَّ «طَوَيْتُ» ممَّا اختَلَفا في بابه، ولم تقع الياءُ قبل الواو في مِثْله، وأَجابَ عنه بأنَّ الواوَ مُبْدَلةٌ عن الياء، والأَصْلُ حَيَيَان[2]، وإنَّما حَمَلَ النحويِّين على ذلك عَدَمُ نظير ذلك من كلامهم، وإذا[3] جاءَ الحَيَوان مُحتَمِلاً أَنْ يكونَ من الواو من ظاهِرِ[4] لفظه، ومُحتَمِلاً أَنْ يكونَ من الياءِ باعتبار استِقْراءِ كلامهم كان حَمْلُه على الياء أَوْلَى إجْراءً له على ما ثَبَتَ من قياس كلامهم، ولا يستقيمُ الاستِدْلالُ بقولهم: حَيِيَ من[5] أنَّ اللاَّمَ ياءٌ، فإنَّه لو كانت[6] اللاَّمُ واواً لانْقَلَبَت ياءً لانْكسارِ ماقبلها، فلم ينهض الاستدلالُ على أَنَّها ياءٌ بذلك، أَلاَ تَرَى أَنَّهم قالوا: رَضِيَ، فقَلَبوا الواوَ ياءً لانْكِسارِ ماقبلها[7]؟ وإذا كان «حَيِيَ» يجوزُ أَنْ تكونَ فيه اللاَّمُ ياءً لانْكسارِ ماقبلها ويجوزُ أَنْ تكونَ أَصْلاً لم يستقم الاستدلالُ به على أَنَّها ياءٌ.

قال: «و[اختلافُهما][8] أَنَّ الياءَ وقعت فاءً وعَيْناً معاً وفاءً ولاماً معاً في يَيْنٍ[9] اسْمَ مكانٍ، وفي «يَدَيْتُ»[10]، ولم تقع الواوُ كذلك». هذا الكلامُ إلى آخره.

[قوله:][11] «مُوَافِقَتُها[12] في «يَدَيْتُ»[13]».

---

(١) في ط: «فإنه».

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبويه، وخالف المازني وذهب إلى أن واو الحيوان أصل، انظر الكتاب: ٤/ ٤٠٩، والمقتضب: ١/ ١٨٦، والبغداديات: ٦٢-٦٣، والمنصف: ٢/ ٢٨٤-٢٨٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٧٣، وما سلف ق: ٣١٢أ.

(٣) في د: «وإنما»، تحريف.

(٤) في ط: «مظاهر»، تحريف.

(٥) في د: «في».

(٦) في الأصل. ط: «كان». وما أثبت عن د.

(٧) من قوله: «ولا يستقيم..» إلى «قبلها» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٤١٧ بتصرف.

(٨) زيادة عن المفصل: ٣٧٤ ليتضح المعنى.

(٩) انظر ماسلف ق: ١٧٤أ، ق: ٣٠٣أ.

(١٠) هي لغة في «أَيْدَيْتُ»، انظر الصحاح (يدي) وسر الصناعة: ٥٨٤، ٧٢٩.

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٢) في د: «وموافقتهما»، مخالف للمفصل: ٢٧٤.

(١٣) سقط من ط: «قوله: موافقتها في «يديت»»، خطأ.

وقَعَ فيه اختلالٌ.

وذلك أنَّه لا يَخْلُوا إمَّا أنْ يعتَبِرَ لَفْظَ الواو في الموافقةِ أَوْ لا يَعْتَبِرَه، فإن اعتَبَرَه لم يَصِحَّ إطلاقُ قوله: «إنَّ الياءَ مُخْتَصَّةٌ بوقوعها فاءً وعَيْناً»[1] [إلاَّ][2] على قَوْلِ مَنْ قال: إنَّ أَلِفَ الواوِ [منقلبةٌ][2] عن ياءٍ[3]، وإنْ لم يَعْتَبِرْه لم يستقِمْ[4]، لأَنَّها من كلامهم، وأيضاً فإنَّه لا يستقيمُ قوله: «فهي على هذا[5] موافقةٌ الياءَ في «يَيَّيْتُ»[6]».

وقولُه: «فهي موافقةُ الياءِ في يَدَيْتُ»[7].

315أ فإنْ قلت: ذَكَرَ انْفرادَ الياء على وَجْهِ الجوازِ / على اختلافِ الأَقْوال في الواو قُلْتُ: فكان ينبغي أَنْ يقولَ: فيما انفردَتْ به الياءُ في وقوعها فاءً وعَيْناً ولاماً، وكان[8] ينبغي أَنْ يقولَ: وأَنَّ الياءَ وَقَعَتْ فاءً وعَيْناً ولاماً، ولم تقع الواوُ كذلك كما قالوا[9]، وأَنَّ الياءَ وقعَت فاءً[10] ولاماً في «يَدَيْتُ»، ولم تقع الواوُ كذلك، فالذي جَوَّزَ له ذلك في «يَدَيْتُ» مُجَوِّزٌ له ذلك في «يَيَّيْتُ»، فالفَصْلُ بينهما حتى ذكر ذلك[11] أَوَّلاً في أَصْلِ الباب، وذِكْرُ هذا عارضاً في ضمنه لا معنى له، والأَوْلى أَنْ

---

(1) نقل كلام الزمخشري بالمعنى.

(2) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(3) في ط: «من قال: إن الألف عن واو»، تحريف.

(4) ذهب الأخفش إلى أن ألف واو منقلبة عن واو لأن الياء لاتتقدم عيناً على الواو لاماً، وذهب الفارسي إلى أن ألف واو منقلبة عن ياء، انظر الحلبيات: 8، وسر الصناعة: 598، والمنصف: 2/ 214، وشرح الشافية للرضي: 3/ 74، وارتشاف الضرب: 1/ 90.

(5) في المفصل: 374 «قوله» مكان «هذا»، والضمير في «قوله» يعود إلى الأخفش.

(6) سقط من ط: «قوله: فهي على هذا موافقة الياء في يَيَّيت»، خطأ. وجاء بعد كلمة «ييت» في د: «ياءً حسنة، أي كتبتها، وليس في الكلام كلمة حروفها كلها ياءات إلا هذه» اهـ. وهذه الزيادة من كلام ابن يعيش في شرح المفصل: 10/ 57.

(7) عبارة الزمخشري: «فهي على هذا موافقتها في يديت»، المفصل: 374.

(8) في د: «فكان».

(9) في الأصل: «قال». وما أثبت عن د. ط.

(10) سقط من ط من قوله: «وعيناً ولاماً ولم تقع..» إلى «فاء»، خطأ.

(11) سقط من د: «ذلك»، خطأ.

يَعْتَبِرَ في الواوِ الواواتِ إنْ كانت الأَلفُ عن واوٍ، والواوَيْن والياءِ إنْ كانت الأَلفُ عن ياءٍ، فيقولَ[1] بعد قوله: «وأَنَّ الياءَ وقَعَتْ فاءً وعَيْناً معاً وفاءً ولاماً معاً»: ولم تقع الواوُ كذلك وأَنَّ الياءَ وقَعَتْ عَيْناً والواوَ فاءً ولاماً في قول مَنْ قال: إنَّ الأَلفَ في الواوِ عن ياءٍ، ولم تقع الواوُ مع الياءِ كذلك، وأَنَّ الياءَ وقَعَتْ فاءً وعَيْناً ولاماً، ولم تقع الواوُ كذلك إلاَّ في الواوِ على قَوْل مَنْ قال: إنَّ الأَلفَ في الواوِ عن واوٍ.

قال: «وقالوا: ليس في العربيَّة كلمةٌ»، إلى آخره.

قال الشيخ: هذا الكلامُ مستقيمٌ، ولا يَضُرُّ الاختلافُ في الأَلف، لأَنَّ ذلك لا يُخْرِجُها عَمَّا ذكره.

قال: «ولذلك آثَروا في الوَغَى أَنْ يُكْتَبَ بالياءِ».

حَمْلاً له على ذَوَاتِ الياءِ، لأَنَّه لو حُمِلَ على الواوِ لأَدَّى إلى أَنْ يكونَ من النادر، وهو بابُ لفْظِ الواوِ، فحَمْلُه على الياءِ التي هي أَكثَرُ في مِثْلِ ذلك[2] أَجْدَرُ، فلذلك كان الوَجْهُ كتابَتَه بالياءِ.

---

(١) في د: «فيقال».

(٢) في د: «هذا».

«القولُ في الواوِ والياءِ فاءَيْنِ»

قالَ: «الواوُ تَثْبُتُ صحيحةً وتَسْقُطُ وتُقْلَبُ، فثباتُها على الصحَّةِ في نَحْوِ: وَعَدَ ووَلَدَ»، إلى آخره.

هذا تقسيمٌ حاصِرٌ، لأَنَّها إمَّا أَنْ تُغَيَّرَ أَوْ لا، فإنْ لم تُغَيَّرْ فهو معنى ثباتِها على الصحَّةِ، وإنْ غُيِّرت فإمَّا أَنْ تُغَيَّرَ بالحَذْفِ أَوْ لا، فإنْ غُيِّرت بالحَذْفِ فهو السقوطُ، وإنْ لم تُغَيَّرْ بالحَذْفِ فهو القَلْبُ.[1]

ثمَّ ذكَرَ مواضعَ كُلِّ واحدٍ من الأُمورِ الثلاثةِ، قال: «فثَبَاتُها على الصِّحَّةِ في نَحْوِ: وعَدَ»، وهو كُلُّ موضعٍ لم تقع موجِباتُ[2] السُّقوطِ ولا مُوجِباتُ القَلْبِ/ ، كقولك: «وَعَدَ» و«وَلَدَ» و«واعِد» و«موعود»[3]، وكذلك ما أَشْبَهَه. ٣١٥ب

وسقوطُها في كُلِّ موضعٍ وقَعَتْ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ[4]، وذلك إنَّما يكونُ في مضارعاتِها[5] الثلاثية، كقولك: «وَعَدَ» و«وَلَدَ»، تقولُ فيه: «يَعِدُ» و«يَلِدُ»، لأَنَّ الأَصْلَ «يَوْعِدُ» و«يَوْلِد» بدليل أَنَّ حروفَ ماضيه هي حروفُ مضارِعه، والفاءُ واوٌ، فوَجَبَ أَنْ تُقَدَّرَ بعد حَرْفِ المضارَعَةِ فوَجَبَ أَنْ يكونَ الأَصْلُ: «يَوْعِدُ» و«يَوْلِد»، فاسْتَثْقلوا وقوعَ الواوِ في مِثْلِ ذلك فحَذَفوها فقالوا: «يَعِدُ» و«يَلِدُ»، وليس كذلك «يُوعِدُ» و«يُوْلِد» لسهولةِ النُّطْقِ لانْضِمام ماقبلها[6]، فلذلك ثَبَتَتْ في أَحدهما وسَقَطَتْ في الآخَرِ.

قالَ: «لفظاً أَوْ تقديراً، فاللفظُ في «يَعِدُ»[7]، والتقديرُ في «يَسَعُ» و«يَضَعُ»».

لأَنَّ الأَصْلَ «وَسِعَ» «يَوْسِعُ» و«وَضَعَ» «يَوْضِعُ»، أَمَّا في «يَضَعُ» فظاهِرٌ، لأَنَّ «فَعَلَ» لا يَأْتي

---

(١) وقع في ط تقديم وتأخير مخل بالعبارة.

(٢) في ط: «لم تقع فيه موجبات».

(٣) في ط: «وواعد ووالد وموعود».

(٤) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الواو سقطت من مثل «يعد» للفرق بين اللازم والمتعدي، انظر الكتاب: ٤/ ٥٢-٥٣، والسيرافي: ١٥٤، والمنصف: ١/ ١٨٨، والإنصاف: ٧٨٢-٧٨٧، وشرح الملوكي: ٣٣٤-٣٣٥، والممتع: ٤٢٦، ٤٣٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٨، ٣/ ٩٢.

(٥) في ط: «مضارعتها».

(٦) انظر المنصف: ١/ ١٩٤، وشرح الملوكي: ٣٣٨، والممتع: ٤٢٦-٤٢٧.

(٧) بعدها في المفصل: ٣٧٥ «ويمق».

على «يَفْعَلُ» على أَنْ يكونَ أَصْلاً، وإِنَّما يَأْتي على يَفْعِلُ أَوْ يَفْعُلُ [بالكَسْرِ أَو الضَّمِّ][1]، ولا جائزٌ أَنْ يكونَ[2] [على][3] يَفْعُلُ [بالضَّمِّ][3]، فوَجَبَ أَنْ يكونَ الأَصلُ يَفْعِل [بالكَسْرِ][3]، والفَتْحُ لِحَرْفِ الحَلْقِ، فقد وقعت الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ مُقَدَّرةٍ في الأَصْلِ.

وأَمَّا «يَسَعُ» فأَشْكَلُ من «يَضَعُ»، لأَنَّ ماضيَه على «فَعِلَ» بكَسْرِ العَيْن، وليس مِثْلَ «يَضَعُ» في أَنَّ ماضيَه بفَتْح العَيْن، وقياسُ ما جاءَ ماضيه بكَسْرِ[4] العَيْنِ أَنْ يكونَ مضارِعُه بفَتْحِ العَيْنِ، فعلى ذلك يُشْكِلُ حَذْفُ الواوِ من[5] «يَوْسَعُ»[6]، وقد جَعَلَ[7] ذلك والجوابَ عنه فَصْلاً برأْسه بعد هذا الفصل، وتحقيقُه أَنَّ «فَعِلَ» مِمَّا تَعْتَلُّ[8] فاؤُه جاءَ مضارِعُه «يَفْعَلُ» بفَتْحِ العَيْنِ، و«يَفْعِلُ» بكَسْرِ العَيْنِ، قالوا: «وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي»، و«وَلِيَ يَلِي»[9]، وقالوا: «وَجِلَ يَوْجَلُ»، و«وَحِلَ يَوْحَلُ»[10]، فإِذا جاء «يَسَعُ» محذوفاً فاؤُه[11] عُلِمَ أَنَّه مِمَّا كان أَصْلُه في التقدير الكَسْرَ، وأَنَّ الفَتْحَ عارضٌ لِحروف[12] الحلقِ لِيَجْرِيَ على قياس لغتهم، فثَبَتَ أَنَّ الفَتْحَ في «يَسَعُ» كالفتح في «يَضَعُ»، وأَنَّ الفتح في «يَوْجَلُ» كالفتح في «يَوْحَلُ»، فلم تُحْذَف الواوُ في «يَسَعُ» إِلاَّ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ تقديريَّة، وثَبَتت الواوُ في «يَوْجَل» لأَنَّ الفَتْحَ فيه أَصْلٌ، فلم تقع الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ لا لفظيَّةٍ ولا تقديريَّة، وشَبَّهَ الفتحةَ[13] في «يَسَعُ» بالكسرةِ في التَّجارِي من حيث كانت عارضةً، والأَصْلُ حركةٌ غيرُها، وهي الضمَّةُ، لأَنَّه مصدرُ «تَجَارَيْنا تَجَارِياً»، فقُلِبت الضمَّةُ كسرةً لأَنَّه ليس في كلامهم ما آخرُه ياءٌ أَوْ واوٌ وقبلها ضمَّةٌ، فإِذا وُجِدَ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د: «يأتي».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) في ط: «ماضيه على فعل بكسر».

(٥) في د: «في».

(٦) انظر ذلك في الكتاب: ٤/ ٥٥، والسيرافي: ١٥٦، ٢٩٣، والمنصف: ١/ ٢٠٦-٢٠٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٧٩، وشرح الملوكي: ٣٣٧.

(٧) في د: «حصل»، تحريف. وفاعل جعل يعود إلى الزمخشري.

(٨) في د. ط: «اعتلت».

(٩) انظر المنصف: ١/ ٢٠٧، والممتع: ١٧٦، ٤٣٤.

(١٠) انظر سر الصناعة: ٧٣٧.

(١١) في د: «واوه».

(١٢) في ط: «كحرف»، تحريف.

(١٣) في ط: «الفتح».

٣١٦أذلك قُلبت الضمَّةُ كسرةً/ لتَسْلَمَ الياءُ أَوْ تَنْقَلِبَ[١] الواوُ فيه ياءً، وشَبَّهَ[٢] الفتحةَ في «يَوْجَلُ» بالكسرةِ في التجارِب، لأَنَّه جَمْعُ التجربةِ[٣]، وقياسُ الجَمْعِ الذي ثالثُه أَلفٌ وبعده حرفان أَنْ يكونَ الحَرْفُ الذي بعد الأَلفِ مكسوراً، كقولك: مَسْجِدٌ ومساجِد، وضاربةٌ وضَوَارِب.

قالَ: «وفي نَحْوِ العِدَةِ والمِقَةِ من[٤] المصادر».

يَعْني أَنَّها تُحْذَفُ[٥] في مصادر هذه الأَفعالِ إِذا كانت بالتاءِ مكسورةَ الفاءِ، ولا تُحْذَفُ منها إِذا وقعت بغَيْرِ تاءٍ، كأَنَّهم قَصَدوا إِلى أَنْ تكونَ التاءُ كالعِوَضِ من المحذوفِ[٦]، وهو الواوُ المكسورةُ.

ولم يَذْكُرْ فِعْلَ الأَمْرِ مِثْلَ: «عِدْ» و«ضَعْ» و«سَعْ» استغناءً عنه بالفعل المضارع، لأَنَّه فَرْعُه، فلم يَحْتَجْ إِلى ذِكْرِه[٧] لذلك.

فإِنْ قلْتَ: حَذْفُها في[٨] الفعلِ المضارع لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، ولَيْسَتْ[٩] مع فِعْلِ الأَمْرِ كذلك، فما وَجْهُ حَذْفِها؟

قُلْتُ: نَزَّلوا تقديرَ حَرْفِ المضارعةِ كوجوده، لأَنَّه الأَصْلُ، كما نَزَّلوا الكسرةَ في «يَضَعُ»، وإِنْ زالَتْ لفظاً لَمَّا كانت هي الأَصْلَ، منزلةَ الموجودِ.

قالَ: «والقلْبُ فيما مَرَّ من الإِبْدالِ».

والذي مَرَّ أَنَّها تُقْلَبُ[١٠] همزةً واجباً أَوْ جائزاً[١١] على ما مضى، وتُقْلَبُ أَلفاً في مِثْلِ: يَاجلُ،

---

(١) في د: «انقلب»، وفي ط: «تقلب».
(٢) في ط: «شبَّه».
(٣) في د: «لتجربة».
(٤) في الأصل. ط: «في»، وما أثبت عن د. وهو موافق للمفصل: ٣٧٥.
(٥) في ط: «الحذف»، تحريف.
(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٣٣٦-٣٣٧، والمقتضب: ١/ ٨٨-٨٩، وشرح الملوكي: ٣٣٩.
(٧) في د: «فلم يحتج إذن إلى ذكر».
(٨) في د: «من».
(٩) في ط: «وليس».
(١٠) سقط من ط: «تقلب»، خطأ.
(١١) في د. ط: «وجائزاً».

وتُقْلَبُ ياءً في مِثْلِ: مِيزانٍ ومِيقاتٍ[1].

قالَ: «والياءُ مِثْلُها إلاَّ في السُّقُوطِ».

يريدُ أنَّ الياءَ تثبُتُ صحيحةً وتُقْلَبُ فيما مَرَّ من الإبْدال، ولا تَسْقُطُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ كما تَسْقُطُ الواوُ، تقولُ في «يَنَعَ»: «يَيْنِعُ»، و«يَسَرَ»: «يَيْسِرُ»[2].

وأَمَّا مَنْ قال: «يَئِسَ» «يَئِسُ»[3] فقد أَجْراها مُجْرَى الواوِ من أَجْلِ مَجيءِ الهمزةِ مُسْتَثْقَلَةً معها[4]، ولا يقولون: «يَسَرَ» «يَسِرُ»[5]، إذْ لا همزةَ فيه، وإنْ كان الفصيحُ أيضاً إثْباتَ الياءِ في مِثْلِ: يَئِسَ يَيْئِسُ[6]، ووَجْهُ حَذْفِها ما ذُكِرَ.

«وقَلْبُها في نَحْوِ: اتَّسَرَ».

يَعْني فيما مَرَّ من الإبْدال، فقد تُقْلَبُ همزةً كقولهم: «في أسنانه أَلَلٌ»[7] وقد تُقْلَبُ واواً كقولهم: مُوْقِنٌ وطُوبَى[8] وضُوَيْرِب، وقد تُقْلَبُ تاءً كقولك: «اتَّسَرَ»[9]، وقد مَضَى ذلك كُلُّه.

قالَ: «والذي فارَقَ به قولُهم: «وَجِعَ يَوْجَعُ» و«وَجِل» «يَوْجَلُ» قولَهم: وَسِعَ»، إلى آخره.

قد مَضَى الكلامُ في هذا الفصل عند الكلام في «يَضَعُ»، فلا حاجةَ إلى إعادته.

---

(١) بعدها في د: «وميعاد وميلاد».

(٢) بعدها في د: «من الإيسار، وهو قمار العرب بالأزلام، والاسم المَيْسر، ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو في نحو «يعد» وأخواته لثقل الواو وخفة الياء». انظر الكتاب: ٤/ ٥٤، ٤/ ٣٣٧، والمقتضب: ١/ ٩٢، والحلبيات: ١٢٩، والمنصف: ١/ ١٩٥.

(٣) في ط: «ييئس»، تحريف.

(٤) نسب سيبويه إلى بعض العرب قولهم: «يَئِسُ»، انظر الكتاب: ٤/ ٥٤، ٤/ ٣٣٩، والسيرافي: ١٥٩، والمنصف: ٣/ ٣٥، وشرح الملوكي: ٥١، والممتع: ٤٣٧.

(٥) في ط: «يَيْسر»، تحريف.

(٦) نسب أبو زيد هذه اللغة إلى عليا مضر، ووصفها الجوهري بأنها شاذة، انظر الصحاح (يئس)، وشرح الشافية للجاربردي: ٤٢٣.

(٧) انظر ماسلف ق: ٣٠٧ب، ٣٠٨ب.

(٨) بعدها في د: «وكوسَى».

(٩) انظر الكتاب: ٤/ ٣٣٤، ونوادر أبي زيد: ٣، والمقتضب: ١/ ٩٠، والأصول: ٣/ ٢٦٩، وسر الصناعة: ١٤٨، والمنصف: ١/ ٢٢٢، والممتع: ٣٨٦-٣٨٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٣.

قالَ: «ومن العربِ مَنْ يَقْلِبُ الواوَ والياءَ في مضارعِ «افْتَعَلَ» ألفاً، فيقولُ: «ياتَعِدُ» و«ياتَسِرُ»».

ولا يَفْعَلُ ذلك في الماضي لانْكِسارِ ماقبل الياءِ، ولَمَّا[1] كَرِهوا الواوَ في مِثْلِ قولك: اوْتَعَدَ قَلَبُوها[2] تاءً لتُدْغَمَ فيما بعدها، ولم يَقْلِبوها ياءً لأَنَّهم يَفْعلون بالياءِ / الأَصْلِيَّةِ هذا[3]، فلأَنْ يفعلوه بالواوِ أَجْدَرُ، فإذا صاروا إلى المضارع فالفصيحُ إبْقاءُ هذه التاء، فتقولُ: يَتَّعِدُ ويَتَّسِرُ، لأَنَّه فَرْعُه، فلم يُغَيَّرْ عَمَّا كان عليه، ومنهم مَنْ يَقْلِبُها ألفاً، لأَنَّ الأَلفَ أُخْتُ الياءِ من حيث كانت حَرْفَ مَدٍّ، وتَعَذَّرَ قَلْبُها ألفاً في الماضي للكَسْرةِ، فلمَّا جاءت الفتحةُ في المضارع قَلَبَها أَلفاً، فقال: يَاتَعِدُ ويَاتَسِرُ.[4]

316ب

وأَمَّا «يَيْئِسُ» فقد تقَدَّمَ أنَّ الإثْباتَ هو الفصيحُ، ومنهم[5] مَنْ يَسْتَثْقِلُها، والذين اسْتَثْقَلوها[6] منهم مَنْ حَذَفَها كما حَذَفَ في «يَعِدُ»[7]، ومنهم مَنْ يَقْلِبُها[8] ألفاً، فيقولُ: يائِسُ[9]، والذين قلبوها ألفاً قلبوها[10] مع الكسرةِ والفتحةِ جميعاً في الهمزةِ، والذين حَذَفوها لم يَحْذِفوها إلاَّ مع الكسرةِ، وسبَبُه زيادةُ الاستِثْقالِ مع الكسرةِ وقِلَّتُه مع الفتحةِ، فحَذَفوا في موضع زيادةِ الاسْتِثْقال، وقلبوا في موضع قِلَّتِه[11].

قال: «وفي مضارع «وَجِلَ» أَربَعُ لغاتٍ: يَوْجَلُ».

---

(1) في د. ط: «لمَّا».

(2) في ط: «فقلبوها»، تحريف.

(3) بعدها في ط: «الفعل».

(4) نسب سيبويه وابن السراج هذه اللغة إلى ناس من العرب، وحكاها المبرد عن أهل الحجاز، وابن جني عن الكسائي، وعزاها الرضي إلى بعض أهل الحجاز، انظر الكتاب: 4/ 334، والمقتضب: 1/ 90، والأصول: 3/ 269، وسر الصناعة: 148، وشرح الشافية للرضي: 3/ 83.

(5) في د. ط: «وأن منهم».

(6) في ط: «استثقلوا».

(7) انظر ما سلف ق: 316أ.

(8) في ط: «قلبها».

(9) ذكر المبرد وابن جني أن بعضهم يقول: «ياءَسُ»، وعقب المبرد فقال: «وهذا رديءٌ جداً» المقتضب: 1/ 92، وانظر سر الصناعة: 667، والصحاح (يئس) وشرح الشافية للجاربردي: 423.

(10) سقط من د: «قلبوها»، خطأ.

(11) بعدها في د: «والله أعلم».

وهو القياس[1]، لأنَّ ماضيه «فَعِلَ»، فالأكثَرُ فيه أنْ يأتي على «يَفْعَلُ» بفتح العين، وتَثْبُتُ الواوُ لأنَّه لم يَعْرِضْ ما يُوْجِبُ حَذْفَها، وقال بعضُهم: «يِيْجَلُ»[2]، فقَلَبَ الواوَ ياءً استِثْقالاً لها على غَيْرِ قياسٍ، كما قالوا: «ثِيَرَةٌ» و«عِلْيَانٌ»[3]، فأبْدلوا من الواو ياءً على غَيْرِ قياسٍ، وقالَ بعضُهم: يَاجَلُ[4]، شَبَّهَه بـ«يَيْئس» على غَيْرِ قياسٍ أيْضاً، وقال بعضُهم: يِيْجَلُ[5]، فكَسَرَ حَرْفَ المضارَعَةِ لتَنْقَلِبَ الواوُ فيه ياءً استِثْقالاً للواوِ، وكُلُّه على غَيْرِ قياسٍ.

«وليست الكسرةُ من لغةِ مَنْ يقولُ: «تِعْلَمُ»».

لأَنَّ[6] أُولئك لا يَكْسِرون الياءَ استِثْقالاً للكسرةِ على الياءِ، فلا تُحْمَلُ هذه اللغةُ على لغتهم مع مخالفتِهم لها، وإنَّما هذه لغةُ آخَرين من أَجْلِ استِثْقالِ الواو بعد الياءِ.[7]

قال: «وإذا بُنِيَ «افْتَعَلَ» من «أَكَلَ» و«أَمَرَ»»، إلى آخره.

قال الشيخُ: يَعْني أنَّ بابَ «افْتَعَلَ» ممَّا فاؤُه همزةٌ يجِبُ أنْ تَنْقَلِبَ فيه الهمزةُ ياءً إذا ابْتُدِئَ به لانْكِسارِ ماقبلها، فيُقالُ: «إِيْتَكَلَ» و«إِيْتَمَرَ»، وأَصْلُه: «إِئْتَكَلَ»[8]، فاجْتَمَعَتْ همزتان، الثانيةُ

---

(١) انظر ماسلف ق: ٣٠٨أ.

(٢) نسبها صاحب كتاب الجيم إلى تميم، وظاهر كلام الأخفش أنها لبعض بني تميم انظر كتاب الجيم: ٣/ ٣٠٥، ومعاني القرآن للأخفش: ٦٠٣.

(٣) انظر ماسلف ق: ٣٠٨ب.

(٤) ذكر الشيباني أنها لبني قيس، ونسبها الفراء إلى بني عامر كما ذكر عنه أبو حيان، وساق سيبويه اللغات الثلاث الأخيرة على أنها لغير الحجازيين، ونسب الأولى منها إلى الحجازيين، انظر الكتاب: ٤/ ١١١-١١٣، وكتاب الجيم: ٣/ ٣٠٥، والحلبيات: ١٢٩، وسر الصناعة: ٦٦٧، ٧٣٧، والمنصف: ١/ ٢٠٢-٢٠٣، ٣/ ٣٥، وشرح الملوكي: ٤٩، وارتشاف الضرب: ١/ ٨٨.

(٥) نسب الجوهري هذه اللغة إلى بني أسد، ونسبها الأخفش وأبو حيان إلى بني تميم. انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٠٣، والصحاح (وجل)، وارتشاف الضرب: ١/ ٨٨.

(٦) سقط من ط: «لأن».

(٧) وافق ابن يعيش والرضي على أن الكسرة في «يِيْجَل» ليست من لغة من يقول: «تِعْلَمُ»، ويفهم من كلام سيبويه أنه قد جاء عن بعض العرب ممن يكسر الحرف الأول من مضارع «فَعِل» ويقول: نِعْلَمُ كسر حرف المضارعة إن كانت فاء الفعل واواً فيقول: يِيْجَل، انظر الكتاب: ٤/ ١١٠-١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٦٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩٢.

(٨) بعدها في ط: «وائْتَمَر».

ساكنةٌ، فوَجَبَ قَلْبُها حَرْفاً من جنْسِ حركةِ ماقبلها، فإذا انْقَلَبَتْ ياءً صارَ مُشَبَّهاً بقولك: «إيْتَسَرَ» باعتبار أَصْلِه، وكذلك «إيْتَعَدَ»، فتُوُهِّمُ قَلْبُ الياء تاءً، كما قُلِبَتْ في «اتَّعَدَ» و«اتَّسَرَ»، فنَبَّه على أَنَّ ذلك ليس بمستقيم، والفَصْلُ/ بينهما أَنَّ هذه الياءَ في قولك: «إيْتَكَلَ» وقولك[1]: «إيْتَمَرَ» عارضةٌ مُبْدَلَةٌ عن همزة[2]، فحُكْمُها حُكْمُ الهمزة، والهمزَةُ لا تُقْلَبُ تاءً إذا اجتمعت مع تاء الافْتِعال، فوَجَبَ أَنْ لا تُقْلَبَ الياءُ التي هي عنها[3] تاءً أَيْضاً لأَنَّها فَرْعُها، فحُكْمُها حُكْمُها، بخلاف «اتَّسَرَ»، فإنَّها ليسَتْ بعارضةٍ، فلا يَلْزَمُ من قَلْبِ الياءِ تاءً في «اتَّسَرَ» قَلْبُ الياءِ تاءً في «إيْتَكَلَ». ٣١٧أ

«وقولُ مَنْ قال: اتَّزَرَ وَهْمٌ[4]».

لأَنَّه من الأَزْرِ، فأَصْلُه «إئْتَزَرَ»، قُلِبت الهمزةُ ياءً لانْكسارِ ماقبلها، فصارَ إيْتَزَرَ، فهو مِثْلُ: «إيْتَكَلَ»، فكما لا تُقْلَبُ[5] الياءُ التي في «إيْتَكَلَ» تاءً لأَنَّها عن الهمزةِ فكذلك الياءُ التي في «إيْتَزَرَ»[6]، فتَبَيَّن من ذلك أَنَّ الياءَ في «إيْتَزَر» و«إيْتَكَلَ» واحدٌ، فكما لا تُقْلَبُ في «إيْتَكَلَ» لا تُقْلَبُ في «إيْتَزَرَ»، فقولُ مَنْ قال: اتَّزَرَ وَهْمٌ.[7]

---

(١) سقط من د: «قولك».

(٢) في ط: «الهمزة».

(٣) في ط: «هي مبدلة عنها».

(٤) في المفصل: ٣٧٥: «خطأ».

(٥) في د: «تنقلب».

(٦) في د. ط: «اتَّزَرَ»، تحريف.

(٧) بعدها في د: «منه». جوز بعض البغاددة قلب الياء تاءً فقال: اتَّزَرَ، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٣، وارتشاف الضرب: ١/ ١٥٢.

لا[١] تَخْلُوَان من أَنْ تُعَلاَّ أَوْ تَسْلَمَا أَوْ تُحْذَفا».

قال الشيخُ: التقسيمُ في ذلك كالتقسيم فيما ذُكِرَ في الفاءِ، فالإعْلالُ في نَحْوِ: «قالَ» و«باعَ» ممَّا تَحَرَّكَتا فيه وانْفَتَحَ ماقبلهما أَوْ كانا[٢] في حُكْمِ المتَحَرِّكِ على ما سيَأْتي تفصيلُه مِمَّا لم يَمْنَعْ فيه مانعٌ، وإنَّما قُلِبَت الواوُ والياءُ إذا كانتا كذلك استثْقالاً لهما، وإنَّما لم يَقْتَصِروا على الإسْكانِ فيهما كراهةَ أَنْ تَلْتَبِسَ صيغةُ المتَحَرِّكِ بصيغة الساكنِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهم لو أَعَلُّوا نَحْوَ: باب[٣] - وأَصْلُه[٤] بَوَبٌ[٥] - بالإسْكانِ فقالوا: بَوْبٌ[٥]، لم يُعْلَمْ كَوْنُه من بابِ فَرَسٍ أَوْ من بابِ فَلْسٍ كيَوْمٍ[٦]، فقلبوها أَلفاً إيْذاناً بأَنَّها[٧] عن حركةٍ، ولأَنَّ الأَلفَ أَيضاً أَخَفُّ من الواو والياءِ، وما ذَكَرَه من إعْلالها إلى غَيْرِ الأَلفِ فسيَأْتي مُفَصَّلاً.

فإذا سَكَنَ ما قبل الواوِ والياءِ فلا يَخْلُو إمَّا أَنْ يكونَ في صيغة فِعْلٍ أَصْلٍ في معناه أَوْ في[٨] صيغةِ فِعْلٍ أَوْ غَيْرِه مِمَّا هو راجعٌ إلى ما تَحَرَّكَتْ فيه وانْفَتَحَ ما قبلها، فإنْ كانت من الأَوَّل صَحَّتْ، كقولك: «تَبَايَعْنا»، و«تَقَاوَلْنا»، و«اعْوارَّ»، وما أَشْبَهَ ذلك، وإنْ كان من الثاني أُعِلَّ بالأَلفِ حَمْلاً له على أَصْلِه كما ذَكَرَه في «أَقَامَ» و«اسْتَقَامَ»[٩].

قال: «أُعِلَّتْ هذه الأَشْياءُ وإنْ لم تَقُمْ فيها عِلَّةُ الإعْلالِ[١٠]».

يَعْني وإنْ لم تَقُمْ فيها نَفْسُ تلك العِلَّةِ الأُولى[١١]، وإلاَّ فلا بُدَّ من عِلَّةٍ أَوْجَبَتْ إعْلاله، ولكنَّها

---

(١) في ط: «قال صاحب الكتاب: لا».

(٢) في د: «كانتا».

(٣) بعدها في د: «وناب».

(٤) في د: «وأصلهما».

(٥) بعدها في د: «ونوب».

(٦) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠٣.

(٧) سقط من ط: «بأنها»، خطأ.

(٨) سقط من د: «في».

(٩) بعدها في د: «فإن أصلهما أقوم واستقوم».

(١٠) في ط. المفصل: ٣٧٦: «الاعتلال».

(١١) أي أن تتحرك الواو والياء وأن يكون ماقبلهما مفتوحاً أو في حكم المتحرك.

٣١٧ب ليست تلك العِلَّةَ الأَصْلِيَّةَ، لأَنَّ تلك انْفَتَحَ فيها ماقبلها، وهذه ماقبلها ساكنٌ، ولكنَّه في / حُكْمِ المُتَحَرِّكِ، أُجْرِيَتْ[1] مُجْرَاها لكَوْنِها مأخوذةً منها وراجعةً إليها.

وقولُه: «والحَذْفُ في «قُلْ» و«قُلْنَ»».

وذلك أَنَّ هذه اللاَّمات لَمَّا سُكِّنت للأَمْرِ أَوْ للجَزْمِ أَوْ لاتِّصالِ الفاعِلينَ، وحَرْفُ العِلَّةِ قبلها ساكنٌ، وَجَبَ حَذْفُه لالتقاءِ الساكنَيْن، لكَوْنِه حَرْفَ مَدٍّ ولِيْنٍ، فقيلَ: «قُلْ» و«قُلْنَ».

وحُذِفَتْ في نَحْوِ «سَيْدٍ» و«مَيْتٍ»، وأَصْلُه سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ، قُلِبَت الواوُ ياءً[2]، وأُدْغِمتْ في الياءِ على ما سيَأْتي، ثمَّ خُفِّفَت بحَذْفِ الياء الثانيةِ.[3]

وفي نَحْوِ «كَيْنونة» و«قَيْلُولة»، وهو مِثْلُ سَيْدٍ، لأَنَّ كَيْنُونةً أَصْلُها كَيْوَنونةٌ، فَفُعِلَ فيها ما فُعِلَ في سَيِّدٍ، ولو كانت فَعْلُولَةً[4] لوَجَبَ أَنْ تكونَ كَوْنونةً، إِذْ لا مُوجِبَ لقَلْبِ الواوِ ياءً.[5]

وأَمَّا قَيْلُولةٌ فالذي مَنَعَ أَنْ يُقالَ فيه: إِنَّه[6] فَعْلولةٌ ما ثَبَتَ من مِثْلِ كَيْنونةٍ، فكان جَعْلُه كمُشابِهِه أَوْلَى.

وفي «الإِقامةِ» و«الاستِقامةِ» لأَنَّ أَصْلَها إِقْوَامَةٌ [واستِقْوامَةٌ][7]، فقُلِبَت الواوُ أَلفاً إِجْراءً للمصدرِ

---

(١) في ط: «فأجريت».

(٢) انظر اطراد هذا القلب في الكتاب: ٤/ ٣٦٦، والمقتضب: ١/ ٢٢٢، والخصائص: ٢/ ٢٨٩، والممتع: ٤٩٩، والأشباه والنظائر: ١/ ٤٠.

(٣) بعدها في د: «قال الشاعر:

لَيسَ مَنْ ماتَ فاسْتراحَ بمَيْتٍ ... إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحْياءِ»

وهو لعدي بن الرعلاء كما في اللسان (موت)، وجاء بلا نسبة في المنصف: ٢/ ١٧، ٣/ ٦١-٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٥٢.

(٤) سقط من ط: «فعلولة»، خطأ.

(٥) ذهب البصريون إلى أن «كَيْنونة» أصله «كَيِّنونة» وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن أصلها كُوْنونة وأنه مغير بإبدال ضمة الكاف فتحة، انظر المقتضب: ١/ ١٢٥ والمنصف: ٢/ ١٠-١٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٣، والإنصاف: ٧٩٦-٨٠١، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٥٤.

(٦) سقط من د. ط: «إنه».

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

مُجْرَى فعله، فاجْتَمَعَ أَلفان، فحُذِفَتْ إِحداهمـا لالْتِقـاءِ السَّـاكنَيْنِ، والأُولـى أَوْلَـى[1]، لأَنَّهـا علـى قياسِ السَّاكنَيْنِ.

قال: «مِمَّا الْتَقَى فيه ساكنان».

يَعْني «قُلْ» و«قُلْنَ».

«أَوْ طُلِبَ تخفيفٌ». يَعْني من سَيِّد ومَيِّتٍ.

«أو اضْطَرَّ إعْلالٌ».

يَعْني في الإِقامةِ والاسْتِقامةِ، فإِنْ قلْتَ: فالإِقامةُ والاسْتِقامةُ[2] كـ«قُلْ» و«قُلْـنَ» في أَنَّ المحذوفَ لالتقاءِ الساكنين.

قلْتُ: الفَرْقُ بينهما أَنَّ «قُلْ» و«قُلْنَ» تَـمَّ[3] إعْلالُـه أَوَّلاً بإِسْكانه، ثـمَّ جـاءَ سـاكنٌ[4] بعـد تمـامِ الإِعْلالِ وثبوتِ حَرْفِ العِلَّةِ ساكناً، فحُذِفَ لأَجْلِـه، و«الإِقامةُ» و«الاسْتِقامةُ» لـم يَثْبُـتْ سـاكناً ثـمَّ حُذِفَ بعد ذلك لساكنٍ عَرَضَ له، وإِنَّما حَذْفُه من تَتِمَّةِ إِعْلالِه، لأَنَّه لم يَنْفَـكَّ عـن مُوجِـبِ حَذْفِـه، فكـان مـن تَتِمَّـةِ إِعْلالـه، فلذلـك فَـرَّقَ بينهمـا، وجَعَـلَ ذلـك حَذْفـاً للسـاكن العـارِضِ وهـذا حَذْفـاً لاضْطِرار الإِعْلال لكوْنِه غَيْرَ مُنْفَكٍّ عنه.

«والسَّلاَمَةُ فيما وراءَ ذلك».

وهو على قسمَيْن: ما فُقِدَتْ فيه أَسْبابُ الإِعْلال كقَـوْلٍ وكَيْـلٍ، أَوْ وُجِـدَتْ، ولكِـنْ عَـرَضَ لهـا مانعٌ يَصُدُّ عن إمْضاءِ حُكْمِها، ومَثَّلَ ذلك بصَوَرَى وحَيَدَى والجَوَلاَنِ[5] والحَيَكانِ والقُوَباءِ والخُيَلاءِ.

أَمَّا «صَوَرَى»[6] و«حَيَدَى»[7] فالسَّبَبُ تَحَرُّكُ[8] الياءِ وانْفِتاحُ ما قبلها، والذي عَرَضَ / كَوْنُـه علـى ٣١٨أ

---

(١) في المسألة مذهبان سلفت الإشارة إليهما ق: ١٦٢ب.

(٢) بعدها في د: «في أن المحذوف لالتقاء الساكنين».

(٣) في د: «ثمة»، تحريف.

(٤) في ط: «ساكناً»، تحريف.

(٥) بعدها في د: «والحيوان». ولم يمثل بها الزمخشري.

(٦) هو اسم ماء، عن الجرمي، انظر المنصف: ٣/ ٥٩، ومعجم البلدان (صورى) وما سلف: ١/ ٦٧٣.

(٧) «هو الكثير الحيد عن الشيء» المنصف: ٣/ ٥٩، وانظر اللسان (حيد).

(٨) في ط: «تحريك».

أَكْثَرَ من ثلاثةِ أَحْرُفٍ، وليس مُوازِناً[1] للفعلِ، وسيَأْتي ذِكْرُ ذلك، والجَوَلانُ[2] والحَيَكانُ[3] كذلك.[4]

وأَمَّا القُوَباءُ[5] والخُيَلاءُ فغايةُ ما يُقالُ فيه أَنَّ تَحَرُّكَ الواوِ والياءِ عِلَّةٌ في الإِعْلالِ لِثِقَلِهما مُتَحَرِّكَيْن، والمانعُ من الإِعْلالِ وقوعُ الضَّمَّةِ قبلهما، لأَنَّ شَرْطَ الإِعْلالِ انفتاحُ ما قبلهما، وإِذا حَصَلَ مُضادٌّ[6] للشَّرْطِ كان مانعاً عن إِمْضاءِ الحُكْمِ.

قال: «وأَبْنِيةُ الفعلِ في الواوِ على «فَعَلَ يَفْعُلُ»».

يريدُ أَنَّ الفعلَ المعْتَلَّ العَيْنِ من الواوِ إِنَّما يأْتي مضارعُه «يَفْعُلُ» بالضَمِّ[7]، وإِنَّما الْتَزَموا ذلك لأَنَّه أَحَدُ الأَصْلَيْن، فلا[8] يُؤَدِّي إِلى تغييرٍ، فكان الْتِزامُه الوَجْهَ، أَلاَ تَرَى أَنَّهم لو بَنَوْا منه «يَفْعِلُ» [بكَسْرِ العَيْنِ][9] لأَدَّى إِلى قَلْبِ الواوِ ياءً مع اسْتِواءِ الصيغَتَيْنِ في غرضِهم.

«وعلى «فَعَلَ يَفْعَلُ»»، وهو على قياسِ الصحيحِ، وعلى «فَعُلَ يَفْعُلُ»، لأَنَّ الضَّمَّ في «يَفْعُلُ» هو القياسُ، وهو مُناسبٌ للواوِ، ولذلك بَنَوْا من الواوِ «فَعُلَ» ولم يَبْنُوا من الياءِ «فَعُل»، لأَنَّهم كانوا بين مَحْذورَيْنِ[10]، إِمَّا مخالفةُ القياسِ في المضارعِ، وإِمَّا تغييرٌ من الياءِ إِلى الواوِ.

---

(١) في د: «موازياً»، تصحيف.

(٢) بعدها في د: «والحيوان».

(٣) حاك يَحيكُ حَيَكاناً، وهو أن يحرك الماشي أليتيه، المنصف: ٣/ ٥٥.

(٤) علَّل ابن يعيش صحة الواو والياء في هذه الأسماء بأنها قد تباعدت عن الأفعال بما في آخرها من علامة التأنيث والألف والنون التي لا تكون في الأفعال، وعلل الجاربردي صحة الواو والياء في هذه الأسماء بأنها للتنبيه بحركته على حركة مسماه - وردَّه الرضي - أو بأن شيئاً منها ليس بجارٍ على الفعل ولا موافق له حركة ووزناً، وقد أعلَّ بعض العرب فعلان فقال: «داران» من «دارَ يدورُ»، وهو قياس عند المبرد شاذ قليل عند غيره، ونقل عن الأخفش أن نحو حيدى وصورى شاذ لأن ألف التأنيث لا تخرج الكلمة عن وزن الفعل، انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٣، والمنصف: ٢/ ٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٠، والممتع: ٤٩١-٤٩٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠٦-١٠٧، ٣/ ١٢٦، وارتشاف الضرب: ١/ ١٤٦، وشرح الشافية للجاربردي: ٤٣٩.

(٥) انظر ما سلف ق: ١٤٣ب.

(٦) في ط: «مضاداً»، تحريف.

(٧) في د: «بضم العين».

(٨) في ط: «ولا».

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) في ط: «محذوفين»، تحريف.

قالَ: «ومن[1] الياءِ على «فَعَلَ يَفْعِلُ»».

الكَسْرُ[2] في الياءِ كالضَّمِّ في الواوِ، وعلى «فَعِلَ يَفْعَلُ» على قياسِ الصحيحِ والواوِ.[3]

ثمَّ قالَ: «ولم يَجِئْ في الواوِ «يَفْعِلُ» بالكَسْرِ، ولا في الياءِ «يَفْعُلُ» بالضَّمِّ».

ولم يَذْكُرْ أنَّه لم يَأْتِ من الياءِ «فَعُلَ» في الماضي بالضَّمِّ.

ثمَّ قالَ: «وزعَمَ الخليلُ في «طاحَ يَطِيحُ» و«تاهَ يَتِيهُ»[4] أنَّهما «فَعِلَ[5] يَفْعِلُ» كـ«حَسِبَ يَحْسِبُ»، وهما من الواوِ».

الذي[6] اضْطَرَّهُ[7] أنْ يَحْكُمَ عليهما بالواويَّةِ مَجِيْءُ «طَوَّحْتُ» و«تَوَّهْتُ» والذي[8] اضْطَرَّه أنْ يَحْكُمَ أنَّ الماضي «فَعِلَ» بالكَسْرِ كـ«حَسِبَ»[9]، ولم يَجْعَلْه «فَعَلَ» بالفَتْحِ كـ«ضَرَبَ» مَجيءُ «طِحْتُ» و«تِهتُ»، ولو كان كـ«ضَرَبَ» وهو من الواو لوَجَبَ أنْ يُقالَ: «طُحْتُ» و«تُهْتُ»، فلمَّا جاءَ الكَسْرُ، وقد ثَبَتَ أنَّه من الواوِ، عُلِمَ أنَّ ذلك لا يأتي في الواوِ إلاَّ فيما[10] عَيْنُه مكسورةٌ، كـ«خِفْتُ»، فثَبَتَ أنَّه لا يستقيمُ «طاحَ يَطِيحُ»[11] [و«تاهَ يَتِيهُ»][12] المشْتَقُّ منهما «طَوَّحْتُ» و«تَوَّهْتُ» إلاَّ «فَعِلَ» بالكَسْرِ «يَفْعِل»[13]، وهما من الواو.[14]

---

(١) في ط. المفصل: ٣٧٦ «وفي».

(٢) في ط: «الكسرة».

(٣) في ط: «على قياس الصحيح كما في الواو».

(٤) «طاح يطوح ويطيح: هلك وسقط، وكذلك إذا تاه في الأرض»، الصحاح (طوح).

(٥) في ط: «أنهما من فعل». زيادة ليست في المفصل: ٣٧٦.

(٦) في ط: «والذي».

(٧) أي الخليل.

(٨) سقط من ط: «والذي»، خطأ.

(٩) بعدها في ط: «يحسب».

(١٠) في د: «مما».

(١١) في ط: «لا يستقيم أن يكون طاح..».

(١٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٣) سقط من ط: «يفعل». وبعد «يفعل» في د: «بالكسر».

(١٤) مذهب الخليل في هذه المسألة هو مذهب جمهور النحويين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٤، والحلبيات: ١٣٢، والمنصف: ٢/ ٢٦١-٢٦٢، والخصائص: ١/ ١٣٧، وشرح الملوكي: ٥٥-٥٦، والممتع: ٤٤٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٢٧-١٢٩.

وأَمَّا إذا كان «طَيَّحْتُ» و«تَيَّهْتُ» هو المأخوذَ منهما فلا إشْكالَ في أَنَّهما مِثْلُ قولهم: «باعَ يَبيعُ»، لأَنَّ ذلك هو الذي يَقْتَضيه قياسُهما/ . ٣١٨ب

«وقد حَوَّلوا عند اتِّصالِ ضميرِ الفاعِلِ «فَعَلَ» من الواوِ إلى فَعُلَ»، ومن الياءِ إلى «فَعِل»، إلى آخره.

وإنَّما فعلوا ذلك إيْذاناً بأنَّ المحذوفَ ياءٌ أَوْ واوٌ، فيقولون في «سارَ»: «سِرْتُ»، وفي «قالَ»: «قُلْتُ»، ولم يُفَرِّقوا في موضعٍ بقائِها إمَّا للمُحافظةِ على الأَلف، فيَتَعَذَّرُ الضَّمُّ والكَسْرُ، وإمَّا لكَوْنِ ما انْقَلَبَتْ إليه الياءُ أَو الواوُ موجوداً، وهو الأَلفُ، بخْلافِ ما إذا اتَّصَلَ به الضميرُ المتَحَرِّكُ، فإنَّه يُحْذَفُ، فكان قياسُه في موضعِ الحَذْفِ أَوْلى منه في غَيْرِه، فأَمَّا إذا كان الفعلُ في أَصْلِه مكسوراً فإنَّهم أيضاً يَفْعلون هذا الفعْلَ، سَوَاءٌ كان المكسورُ ياءً أَوْ واواً، كقولك: «خِفْتُ» و«هِبْتُ»، إمَّا لأَنَّ ذلك قد استَقَرَّ فيما ليس بأَصْلٍ، فكان فيما هو أَصْلٌ أَوْلَى، وإمَّا للإِيْذانِ بأَنَّ المحذوفَ مكسورٌ في الأَصْلِ.

وقالَ: «عند اتِّصالِ ضميرِ الفاعلِ» وأَطْلَقَ، والأَوْلى أَنْ يُقَيِّدَ بـ«ضمير الفاعلِ البارزِ المتَحَرِّك»، كقولك: «قُمْتُ»[1] احْترازاً من قولك: «زيدٌ قامَ» و«قاما» و«قاموا»، فإنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه الأَفْعالِ قد اتَّصَلَ به ضميرُ الفاعل، ولم يُفْعَلْ فيه شيْءٌ، وأَمَّا قولُه: («كِيْدَ» و«مازِيْلَ») فشاذٌ[2] لا يُعْمَلُ عليه.

قالَ: «ويُقال[3] فيما لم يُسَمَّ فاعِلُه: «قِيْلَ» و«بِيْعَ» بالكَسْرِ وبالإِشْمامِ[4]».

قال الشيخُ: قياسُ ذلك أَنْ يأْتيَ مضمومَ الفاءِ مكسورَ العَيْنِ، فيُقالَ: «قُوِلَ» و«بُيِعَ»، فاسْتُثْقِلَت الكسرةُ على الواوِ والياءِ، فنُقِلَتْ إلى ما قبلها، فقيلَ: «قِيْلَ» و«بِيْعَ»، وهذه هي اللُّغَةُ الفصيحةُ.[5]

وأَمَّا مَنْ قالَ: «بُوْعَ» و«قُوْلَ» فوَجْهُه أَنَّه لَمَّا اسْتَثْقَلَ الكسرةَ[6] على الواوِ حَذَفَها[7]، فسَكَنت

---

(١) بعدها في د: «ومت».

(٢) حكى أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: «كِيْدَ زيدٌ يفعل» و«مازِيْلَ يفعل ذاك»، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٢-٣٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٣، والصحاح واللسان (كود)، وما سلف ق: ١٥١أ.

(٣) في ط المفصل: ٣٧٧: «وتقول».

(٤) في المفصل: ٣٧٧: «وقيل وبيع بالإشمام».

(٥) قال سيبويه: «و«قيل» و«بِيْعَ» و«خِيْفَ» أقيس وأكثر وأعرف»، الكتاب: ٤/ ٤٢٣، وانظر المنصف: ١/ ٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٤ وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٠.

(٦) سقط من د: «الكسرة»، خطأ.

(٧) في الأصل: «على الواو والياء فيقلب وحذفها». عبارة مضطربة. وفي ط: «وحذفها»، تحريف. وما أثبت عن د.

وما قبلها مضمومٌ، فبَقِيَتْ على حالها[1]، ثمَّ حُمِلَ ذواتُ الياءِ عليها لاتِّفاقهم على جَرْيِهما مَجْرَى واحداً، وهذا التعليلُ يَنْعَكِسُ لِمَنْ قال: «قِيلَ» و«بِيعَ»، ويكونُ أَوْلَى لأَنَّ فيه حَمْلَ الواوِ على الياءِ، وهو أَقْرَبُ من حَمْلِ الياءِ على الواوِ.

ويَعْضُ أَصحابِ اللُّغةِ الأُولى يُشِمُّونَ الفاءَ الضَّمَّ تنبيهاً على أَنَّ الأَصْلَ فيه الضَّمُّ[2]، وقد جاءَ مقروءاً بها[3] في السبعة[4]، وقد تَوَهَّمَ بعضُهم أَنَّ مِثْلَ هذا الإِشْمامِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، لأَنَّ الإِشْمامَ المُمْكِنَ عنده / هو[5] ضَمُّ الشَّفَتَيْن بعد إِسْكانِ[6] المسكوتِ عليه من غَيْرِ صَوْتٍ[7]، وذلك غَيْرُ معمولٍ به ٣١٩أ هٰهنا باتِّفاقٍ، فلم يَبْقَ إلاَّ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ في حالِ التصويتِ، وذلك إِمَّا أَنْ يكونَ قبلَ التصويتِ بالقافِ أَوْ بعدها أَوْ معها، والجميعُ غيرُ مستقيمٍ، أَمَّا قبلها فلا يستقيمُ لأَنَّه حينَئِذٍ يكونُ[8] إِشْماماً للحَرْفِ الذي قبلها، وأَيضاً فإِنَّ الحَرْفَ الذي قبلها إِنْ كان مضموماً لم يَقْبَلْ إِشْماماً، وإِنْ كان مفتوحاً أَوْ مكسوراً أَوْ ساكناً وضَمَمْتَ شَفَتَيْكَ مع التصويتِ به صارَ مضموماً، وأَمَّا بَعْدَها فكذلك، وأَمَّا معها فلا يستقيمُ، لأَنَّه إذا صَوَّتَ به وضَمَمْتَ الشَّفَتَيْن مع التصويتِ بها جاءَتْ ضَمَّةً خالصةً، لأَنَّ حقيقةَ الضمَّةِ الخالصةِ ضَمُّ الشَّفَتَيْن بالحَرْفِ مع التصويتِ، فوَجَبَ أَنْ تَجِيءَ ضَمَّةً خالصةً عند ذلك.

وقد تَوَهَّمَ بعضُهم أَنَّ الإِشْمامَ إِنَّما يكونُ بعد النُّطْقِ بها في حالِ النُّطْقِ بالياءِ الساكنةِ بعدها[9]، وتَوَهَّمَ أَنَّ ما فيها من المَدِّ يُمْكِنُه من ذلك، وهو فاسدٌ من جهةِ أَنَّ الإِشْمامَ ثابتٌ في مِثْلِ قولك:

---

(١) نسب ابن بَرْهان هذه اللغة إلى بني فقعس ودَبير من أسد، ويفهم من كلام ابن جني أنها لبني ضَبَّة، انظر المحتسب: ١/ ٣٤٥-٣٤٦، وشرح اللمع: ٧٢٨.

(٢) نسبها ابن بَرْهان إلى كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم، وحكى عن الفراء أنها لعامة أسد وأنها قراءة الكسائي، انظر شرح اللمع: ٧٢٨.

(٣) في ط: «به»، تحريف.

(٤) انظر كتاب السبعة: ١٤٣-١٤٤، والكشف: ١/ ٢٢٩، والإتحاف: ٢٥٦، ٣٦١، ٣٧٧.

(٥) في د: «وهو»، تحريف.

(٦) في ط: «الإسكان»، تحريف.

(٧) فسر ابن يعيش الإشمام هنا بأنه روم، وفسره الرضي بأن «تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو إذ هي تابعة لحركة ما قبلها». شرح الكافية: ٢/ ٢٧٠-٢٧١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٤.

(٨) سقط من د: «يكون»، خطأ.

(٩) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧١.

«بِعْتَ ياعَبْدُ» و«قُلْتَ ياقَوْلُ»[1]، وأَيْضاً فإنَّه لو فُعِلَ ما ذَكَرَه هذا القائلُ لانْقَلَبَت الياءُ واواً لضَمِّ الشَّفَتَيْن عندها، إذْ لا معنى للواوِ إلاَّ ذلك.

والجوابُ عن ذلك الإشْكالِ أَنَّ الإشْمامَ إنْ كان عند ابْتدائِك بالكلمةِ فلا إشْكالَ، وإنْ كان مع وَصْلِكَ إيَّاها بغَيْرِها كان ضَمّاً للشَّفَتَيْنِ بسرعةٍ بين النُّطْقِ بما قبلها وبها.

فإنْ زعَمَ زاعِمٌ أنَّه ليس بين النُّطْقِ بالحَرْفَيْنِ زمانٌ وأنَّ زمَنَ الفراغِ من الأَوَّلِ هو زمَنُ الاشْتغالِ بالحَرْفِ الثاني فجوابُه أنَّه إذا نُطِق بحَرْفٍ من حروفِ اللِّسانِ فمعلومٌ أنَّ اللِّسانَ يَنْتَقِلُ من مكانٍ إلى مكانٍ آخَرَ، فزَمَنُ الانْتقالِ زمَنٌ ثالثٌ قَطْعاً، فعُلِمَ بذلك أنَّ بين النُّطْقِ بالحَرْفَيْن زمناً ثالثاً، ولذلك تُدْرِكُ ضرورةً الفَرْقَ بين[2] الحرفِ المُدْغَمِ وغَيْرِه، لأنَّ الحَرْفَ المُدْغَمَ لا يَتَخَلَّلُ بينهما زمَنٌ ثالثٌ بخِلافِ غَيْرِه، ثمَّ لو سُلِّمَ له بذلك لكان الجوابُ أنَّه يُؤْتَى بضَمِّ الشَّفَتَيْنِ بينهما في زمَنٍ بينهما بقَصْدِ[3] المُتكلِّمِ إلى تَرْكِ الحَرْفِ الثاني في الزمنِ الثاني وشَغْلِ الزمانِ الذي كان يكونُ فيه الحَرْفُ الثاني بضَمِّ الشَّفَتَيْنِ ليُمْكِنَ ذلك.

قال: (وكذلك «اخْتِيرَ» و«انْقِيْدَ»).

٣١٩ب لأنَّ العلَّةَ فيه كالعلَّةِ في «قِيْلَ»، وكذلك إذا اتَّصَلَ بهما ضميرٌ يُوجِبُ حَذْفَ / العَيْنِ كقولك: «قُلْتَ ياقَوْلُ» و«بِعْتَ ياعَبْدُ» و«اخْتَرْتَ يارجلُ»، لأنَّ العلَّةَ واحدةٌ.

قالَ: «وليس فيما قبل ياءِ «أُقِيمَ» و«اسْتُقِيمَ» إلاَّ الكَسْرُ الصريحُ».

لانْتفاءِ العلَّةِ الموجبةِ لِمَا ذَكَرْناه، وهو الضَّمُّ الذي هو أَصْلٌ فيما قبل الياآت المذكورة، ألاَ تَرَى أَنَّ أَصْلَ قولك: «أُقِيمَ» و«اسْتُقِيمَ» «أُقْوِمَ» و«اسْتُقْوِمَ»؟ فنُقِلَت حركةُ الواوِ إلى القافِ، فسَكَنَتْ وانْقَلَبَتْ ياءً، فلا وَجْهَ لضَمٍّ في القافِ ولا إشْمامٍ[4]، لأنَّ أَصْلَها السُّكونُ، والضَّمُّ والإشْمامُ في «قِيلَ» و«بِيْعَ»

---

(١) أجاز الرضي إخلاص الكسر في اليائي والضم في الواوي إن أمن اللبس وقام في الكلام قرينة، وذكر ابن جني أن أهل هذه اللغة لم يلتفتوا إلى الالتباس وجروا على ضرب من القياس في هذه المسألة، انظر المنصف: ١/ ٢٥٣-٢٥٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧١.

(٢) في د: «من»، تحريف.

(٣) في د: «في قصد».

(٤) في ط: «للضم في القاف ولا الإشمام».

إنَّما كان من أَجْلِ أَنَّ أَصْلَها الضَّمُّ، فثبت أَنَّ[1] عِلَّةَ ذلك مُنْتَفِيَةٌ في باب «أُقِيمَ» و«اسْتُقِيمَ».

قال: «وتقول[2]: عَوِرَ وصَيِدَ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: يَعْني أَنَّ «عَوِرَ» و«صَيِدَ»[3] من باب العُيُوبِ، وقياسُها [«افْعَلَّ» و][4] «افْعالَّ»، فكان الأَصْلُ «اعْوارَّ» و«اصْيادَّ»، وبابُه لا يُعَلُّ[5] لاكْتِنافِ[6] الساكنَيْنِ لِحَرْفِ[7] العلَّة، ومثْلُ ذلك لا يُعَلُّ[8] كراهةَ الإِخْلالِ بالفعل مُطْلَقاً[9]، وكذلك «ازْدَوَجوا» و«اجْتَوروا» بمعنى[10] «تَزَاوَجُوا» و«تَجَاوَروا»، ومثْلُ ذلك لا يُعَلُّ[11] لوقوعِ الأَلفِ قبل حَرْفِ العِلَّة، لأَنَّهم لو أَعَلُّوه لأَدَّى إلى الإِخْلالِ به مُطْلقاً، بخِلافِ قولك: «أَقَامَ»، فإنَّه أُعِلَّ - وإنْ كان قبل حَرْفِ العلَّة ساكنٌ - لإِمْكانِ بقاءِ حَرْفِ العِوَضِ عنه، وهو الأَلفُ، أَلاَ تَرَى أَنَّهم لو أَعَلُّوا «تَجَاوَروا» لقَلَبُوا[12] الواوَ أَلفاً، وإذا قلبوها أَلفاً فيَجْتَمعُ أَلفان، فتُحْذَفُ إِحداهما، فلا يَبْقَى العِوَضُ، ويَصِيرُ لفْظُه[13] «تَجَاوروا»[14]، فلمَّا كان مِثْلَ «عَوِرَ» و«صَيِدَ» في معنى ما يَجِبُ فيه التصحيحُ صُحِّحَ حَمْلاً عليه.

قالَ: «ومنهم مَنْ لم يَلْمَحُ الأَصْلَ فقالَ: «عارَ يَعَارُ»».

---

(١) في د: «فيثبت على أن»، مقحمة.

(٢) في ط. المفصل: ٣٧٧: «وقالوا».

(٣) «الأصيد: الذي يرفع رأسه كبراً». اللسان (صيد).

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ١١٢.

(٥) في د: «يُعَدُّ»، تحريف.

(٦) في ط: «لالتقاء»، تحريف.

(٧) في ط: «بحرف»، تحريف.

(٨) في د: «يعد»، تحريف.

(٩) علل الفارسي عدم إعلال «صيد وعور» بأنهما في معنى مايلزم فيه التصحيح. انظر التكملة: ٢٥٣، والعضديات: ١٨٨، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٣٤٤، والمقتضب: ١/ ٩٩، والمنصف: ١/ ٢٥٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٤.

(١٠) في د: «في معنى».

(١١) في د: «يُعَدُّ»، تحريف.

(١٢) في الأصل. «لقلب»، وما أثبت عن د. ط.

(١٣) في د: «لفظ».

(١٤) كذا في الأصل. د. ط. والصواب «تجاارو».

يَعْني مَنْ لم يَنْظُرْ إلى أنَّ الأَصْلَ والقياسَ «افْعَالَّ»، بل جَعَلَه من بابِ «خافَ» فأَعَلَّه[1] كإِعْلاله.[2]

«وما لَحِقَتْه الزيادَةُ من ذلك في[3] حُكْمِه».

لأَنَّهم لَمَّا صَحَّحوا ثلاثيَّه صَحَّحوا مازادَ عليه، لأَنَّ إعْلالَ المَزيدِ فَرْعٌ عليه، وهذا على اللغةِ الأُولى[4]، وأَمَّا اللغةُ الثانيةُ فيُعِلُّون[5]، لأَنَّ حُكْمَ «عَوِرَ» عندهم حُكْمُ «خافَ»، وحُكْمُ «اعْوَرَّ» عندهم كحُكْمِ «أَخَافَ»، فيقولون: «أَعَارَ اللَّهُ عَيْنَه»، كما يقولون: أَخافَ.

قالَ: «و«لَيْسَ» مُسْكنةٌ من «لَيِسَ»».

إنَّما أَوْرَدَ «لَيْسَ» ههنا لأَنَّه فِعْلٌ[6]، وقياسُ عَيْنِ الفعلِ أَنْ تُقْلَبَ[7] أَلفاً، كما أَوْرَدَ «عَوِرَ» لَمَّا كان في الظَّاهِرِ مخالفاً للقياسِ فقال: أَصْلُها «لَيِسَ» كـ«صَيِدَ»[8]، إلاَّ أَنَّها لَيْسَتْ / من بابِ «صَيِدَ»، لأَنَّ أَصْلَ ذلك «افْعَالَّ» كما تقَدَّمَ، فأَسْكنوا في «لَيْسَ» كما أَسْكنوها، وإنَّما حملوها[9] على «فَعِلَ» لأَنَّه لا يُمْكِنُ فيه «فَعَلَ» ولا «فَعُلَ»، لأَنَّ «فَعَلَ» لم يَأْتِ فيه إسْكانٌ، و«فَعُلَ» ليس من أَبنيةِ الياءِ[10]، ولم يَأْتِ فيه إسْكانٌ، فكان الأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ «فَعِلَ»، وسُكِّنَ كما سُكِّنَ «عَلْمَ»، وهو بابٌ جائزٌ[11]، فحُمِلَ[12] عليه، والْتُزِمَ هذا الجائزُ لكَوْنِها غَيْرَ مُتَصَرِّفةٍ، فلم تَصِحَّ كما صَحَّ «صَيِدَ»[13]، ولم تُعَلَّ كما أُعِلَّ «هابَ»، بل الْتُزِمَ هذا الإسْكانُ الجائزُ لتكونَ على لفْظِ ما ليس من

٣٢٠أ

---

(١) في د: «فأعل».

(٢) انظر المنصف: ٣/ ٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٥.

(٣) في ط. المفصل: ٣٧٧ «من نحو «عور» في».

(٤) أي: عدم إعلال «عور واجتور».

(٥) أي الإعلال في نحو: «أقام» فإن «أعار» يُعَلُّ مثله.

(٦) انظر ما سلف ق: ٢٠٨أ.

(٧) في د: «تنقلب».

(٨) نقل ابن الحاجب كلام الزمخشري بمعناه.

(٩) في د: «حمله».

(١٠) لم يأت من ذلك إلا قولهم: «هَيُؤ» لمن حسنت هيئته، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٥٠، وشرحها للجاربردي: ٤٥٩.

(١١) سقط من ط: «جائز»، خطأ.

(١٢) في د: «فحمله».

(١٣) في ط: «كما صحَّ في صيد»، مقحمة.

الفعلِ تنبيهاً على ما تَضَمَّنَتْه من شَبَهِ الحروفِ[1].

قالَ: «ولذلك لم ينقلوا حركةَ العَيْنِ إلى الفاءِ في «لَسْتُ»[2]».

يريدُ أَنَّهم قصدوا إلى أَنْ يكونَ «ليس»[3] على وِزَانِ الحَرْفِ، فلم يُغَيِّروه تَغْييرَ الفعلِ، [يَعْني: لم يقولوا: لِسْتُ بكَسْرِ اللاَّمِ][4]، ويَحْسُنُ أَنْ يُقالَ: لم يَنْقُلوا حركةَ العَيْنِ لأَنَّهم الْتَزَموا السُّكونَ، فصارَ الكَسْرُ نَسْياً مَنْسِيّاً، فلذلك لم يَنْقُلوا[5].

قال: «وقالوا في التعجُّبِ: «ما أَقْوَلَه»[6] و«ما أَبْيَعَه»».

أَوْرَدَه أَيْضاً لكونه جاءَ مُصَحَّحاً، وعِلَّةُ تَصْحيحه كَوْنُه أَشْبَهَ الاسْمَ من حيث لم يَتَصَرَّفْ تَصَرُّفَ الفعلِ، فأُجْرِيَ مُجْرَى الأَسماءِ[7]، ولو بَنَيْتَ «أَفْعَلَ» من الاسْمِ المعتَلِّ العَيْنِ لقُلْتَ: «أَقْوَلُ» و«أَبْيَعُ»، وتصحيحُ هذا البابِ قياسٌ[8]، وأَمَّا تصحيحُ مابعده، إلى آخره[9] فشاذٌّ مسموعٌ ولا يُقاسُ عليه.

قال: «وإِعْلالُ اسْمِ الفاعِلِ من نَحْوِ: «قال» و«باع» أَنْ تُقْلَبَ عينُه همزةً»، إلى آخره.

قال الشيخُ: وإِنَّما[10] أُعِلَّ اسْمُ الفاعل مع سكونِ ما قبل حَرْفِ العِلَّةِ حَمْلاً له[11] على الفعلِ

---

(١) في د: «الحرف».

(٢) في ط: «ليس»، تحريف ومخالف للمفصل: ٣٧٧.

(٣) سقط من د. ط: «ليس».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) بعدها في ط: «حركته».

(٦) في الأصل. د: «ما أقيله». وما أثبت عن ط. المفصل: ٣٧٨.

(٧) في د. ط: «الاسم»، وكذا علل الرضي، وكلام ابن الحاجب والرضي مبني على أن أفعل التعجب فعل، وهو مذهب البصريين والكسائي، ومذهب الكوفيين أنه اسم، انظر المنصف: ١/ ٣٥، والإنصاف: ١٢٦-١٤٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٤.

(٨) علل سيبويه تصحيح اسم التفضيل بالفصل بينه وبين الفعل المتصرف، وعلل الرضي ذلك بأن أفعل التفضيل محمول على أفعل التعجب ومشابه له، انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٠، والمنصف: ١/ ٣١٩، ٢/ ١١٣، والإنصاف: ١٤٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٤.

(٩) أي إلى آخر الأمثلة التي ذكرها الزمخشري في المفصل: ٣٧٨.

(١٠) في د. ط: «إنما».

(١١) سقط من ط: «له».

لقُرْبِه منه، وقُلِبَتْ همزةً تشبيهاً لها بكساء ورِدَاء، كأَنَّهم قلبوها ألفاً، فلمَّا اضْطَرُّوا إلى تَحْرِيكِها قلبوها همزةً كما فعلوا ذلك في كساءٍ، لِقُرْبِ الهمزةِ من الأَلفِ.[1]

قال: «ورُبَّما حُذِفَتْ كقولك[2]: «شاكٌ»[3]».

وذلك مسموعٌ، ووجْهُه أَنَّهم قَلَبُوها ألفاً، فحُذِفَتْ لالْتِقاءِ الساكِنَيْنِ[4] أَوْ قَلَبوها[5] همزةً، فحُذِفَتْ تخفيفاً.

«ومنهم مَنْ يَقْلِبُ فيقولُ: شاكٍ».

وذلك مسموعٌ، قَلَبُوا العَيْنَ إلى موضعِ اللاَّمِ، فصارَ «شاكي»، مِثْلُ «قاضِي»، فأُعِلَّ كإِعْلالِه.[6]

«وفي «جاءٍ» قولان: أَحَدُهما أَنَّه مقلوبٌ كالشَّاكي، والهمزةُ لامُ الفعلِ، وهو قَوْلُ الخليلِ».

وأَصْلُه «جايِئ» كَرِهَ قَلْبَ الياءِ همزةً لِمَا يُؤَدِّي / إليه من كَثْرَةِ الإعْلالِ، فقَلَبَ العَيْنَ إلى مَوْضعِ اللاَّمِ، فصارَ «جائي» على وَزْنِ[7] فالِعٍ، فأُعِلَّ كإِعْلالِ قاضٍ، فلم يَزِدْ إِعْلالُه على إِعْلالِ قاضٍ إلاَّ بالقَلْبِ، وهو قريبٌ.

«والثاني أَنَّ الأَصْلَ «جايِئ»».

أَيضاً[8]، فقُلِبَت الياءُ التي هي عَيْنٌ همزةً قَلْبَها في باب بائعٍ، فصارَ «جائِئ»، فاجْتَمَعَتْ همزتان،

---

(١) مذهب سيبويه والسخاوي أن الواو والياء في نحو «قاول» و«بايع» قلبتا همزتين رأساً، وذهب المبرد وابن السراج وابن جني إلى أن اسم الفاعل أعل كما أعل فعله، فقالوا في اسم الفاعل من قال: قاال، فحركت الألف الثانية وقلبت همزة، انظر المقتضب: ١/ ٩٩، والأصول: ٣/ ٢٤٥، والمنصف: ١/ ٢٨٠-٢٨١.

(٢) في المفصل: ٣٧٨: «كقولهم».

(٣) «الشوكة: السلاح، وقيل: حدَّة السلاح»، اللسان (شوك).

(٤) هو تعليل ابن جني وبه قال ابن يعيش، انظر المنصف: ٢/ ٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٧، وأكثر العرب يقول: «هذا شاكٌ ولاثٌ سلاحه»، انظر الكتاب: ٤/ ٣٧٨.

(٥) في ط: «وقلبوها»، تحريف.

(٦) هي اللغة الثانية في «شاك»، والثالثة أن يقال: شائك بالهمز على مقتضى القياس، انظر هذه اللغات في الكتاب: ٤/ ٣٧٧-٣٧٨، والمنصف: ٢/ ٥٣-٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٧، والممتع: ٦١٦.

(٧) سقط من د: «على وزن».

(٨) سقط من ط: «أيضاً».

فوَجَبَ قَلْبُ الثانيةِ ياءً، فصار «جائي»، ثمَّ أُعِلَّ إِعْلالَ «قاضٍ»، وهذا أَقْيَس[1]، وما ذَكَرَه الخليلُ -وإِنْ كان وَجْهاً- إِلاَّ أَنَّه لا يقومُ عليه دليلٌ، وهذا جارٍ على قياسِ كلامهم، والقَلْبُ ليس بقياسٍ.

قال: «وقالوا في «عَوِرَ» و«صَيِدَ»: عاوِر وصايِد، كمُقاوِم ومُبَايِن».

يَعْني أَنَّهم صحَّحوا فيما صَحَّ فيه الفعلُ، لأَنَّ الإِعْلالَ كان حَمْلاً عليه، فلمَّا صحَّ في الأَصْلِ كان[2] في الفَرْعِ أَجْدَرَ، وكذلك «مُقاوِم» و«مُبَايِن» لقولهم: «قَاوَمَ» و«بايَنَ»[3].

«وإِعْلالُ اسْمِ المفعولِ منهما أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُه».

فيكونَ أَصْلُه «مَقْوُوْل» و«مَبْيُوع»، نُقِلَت حركةُ العَيْنِ إلى الفاءِ، فسُكِّنت العَيْنُ، فاجْتَمَعَ ساكنان، العَيْنُ وواوُ مفعولٍ، فحُذِفَت واوُ مفعولٍ عند سيبويه[4]، فبقي «مَقُوْلٌ»[5] على حاله، وقُلِبَت الضمَّةُ في بابِ «مَبِيْع» كسرةً لتصِحَّ الياءُ، وحُذِفَت العَيْنُ عند الأَخفش، فبقي «مَقُولٌ» على حاله أَيضاً، وإِن اخْتَلَفَ التقديران، وقُلِبَت الضمَّةُ في باب «مَبِيْع» كسرةً تنبيهاً على ذواتِ الياءِ، وانْقَلَبت واوُ مفعولٍ ياءً.[6]

وقَوْلُ سيبويه أَسَدُّ لِمَا يَلْزَمُ من مَذْهَبِ الأَخفش من قَلْبِ الضمَّةِ كسرةً لغير عِلَّةٍ، وقَلْبِ واوِ مفعولٍ ياءً، وكأَنَّ الأَخفش تَرَجَّحَ عنده ذلك من حيث رأى[7] أَنَّ الزائدَ إِذا اجْتَمَعَ مع الأَصْليِّ وهما ساكنان حُذِفَ الأَصليُّ كما في قاضٍ وعَصاً وأَشباههما، فحَكَمَ على الواو الأَصليَّة بذلك، وأَيضاً فإِنَّ الأَصْلَ في الساكنَيْن إِذا كان الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ولِيْنٍ أَنْ يُحْذَفَ الأَوَّلُ، والأَصليُّ هو الأَوَّلُ، فكان حَذْفُه أَوْلَى، وما ذَكَرْناه عنه لا يُوازِنُ ظاهِرَ ما تَمَسَّكَ به سيبويه، على أَنَّ مُتَمَسَّكَيْه جميعاً إِنَّما ثَبَتَ فيما كان الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ولِيْنٍ، والثاني صحيحاً «كقاضٍ» و«عاص»[8] و«عَصَا»

---

(١) هو مذهب سيبويه، وسلفت الإشارة إلى مذهبه ومذهب الخليل ق: ٢٩٢ب.

(٢) في د. ط: «فهو».

(٣) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٥، وشرحها للجاربردي: ٤٣٧.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

(٥) في ط: «فبقي باب مقول».

(٦) انظر مذهب سيبويه والأخفش في الأصول: ٣/ ٢٨٣، والمنصف: ١/ ٢٨٧-٢٩١، وشرح الملوكي: ٣٥١-٣٥٢، والممتع: ٤٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٦-١٤٧.

(٧) في ط: «من حيث إنه رأى..».

(٨) سقط من د. ط: «وعاص».

و«قُلْ»، وأمَّا إذا كانا[1] مَدَّيْنِ فلا .

قالَ: «وقالوا: «مَشِيْب» بناءً على «شِيب» بالكَسْرِ».

[٣٢١أ] وذلك شاذ، وقياسُه / مَشُوْبٌ[2] كمَقُول، ووجْهُه أنَّه لَمَّا كان جارياً على «شِيْبَ»[3] وقد قُلِبَت واوُه ياءً في اللغةِ الفصيحة، أُجْرِيَ[4] مُجْرَاه، وقالوا: مَهُوبٌ، وهو شاذ، وقياسُه مَهِيْبٌ كمَبِيْعٍ، ووجْهُه أنَّه لَمَّا كان من «هِيْبَ»، وفيه لغةٌ يقولُ أَهْلُها: «هُوْبَ»[5] أُجْرِيَ مُجْرَاه في هذه اللغةِ.[6]

«وقد شَذَّ نَحْوُ: مَخْيوط ومَزْيُوت ومَبْيُوع وتُفَّاحةٌ مَطْيُوبةٌ»[7].

فجاءَتْ على الأَصْلِ تنبيهاً على أَنَّ ذلك قياسُها وأَصْلُها، وكذلك البيتُ.[8]

«قال سيبويه: ولا نعلَمُهم أَتَمُّوا في الواوِ، لأَنَّ الواواتِ أَثْقَلُ عليهم من الياآتِ»[9].

يريدُ أنَّهم لم يُصَحِّحوا في باب مَخُوفٍ كما صَحَّحوا في باب مَبِيْعٍ، فلم يقولوا: مَخْوُوْف كما

---

(١) في ط: «كانتا».

(٢) من قولهم: شُبْتُ الشيء أشوبه: إذا خلطته بغيره، انظر المنصف: ١/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) هو قول الفراء، انظر إصلاح المنطق: ١٤٣.

(٤) في د: «فأجريت»، وفي ط: «فأجري»، وكلاهما تحريف.

(٥) انظر ماسلف ق: ٣١٨ب.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٨-١٤٩.

(٧) حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع في شعر العرب:
«وكأنَّها تفاحةٌ مَطْيُوبَةٌ».
وجاء هذا الشطر بلا نسبة في المقتضب: ١/ ١٠١، والمنصف: ١/ ٢٨٦، والخصائص: ١/ ٢٦١، وشرح الملوكي: ٣٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٨٠، والممتع: ٤٦٠، ونسب سيبويه إلى بعض العرب أنهم يقولون: مخيوط ومبيوع، وبنو تميم يتممون اسم المفعول من بنات الياء فيقولون: مخيوط، وأهل الحجاز يقولون: مخيط، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٩، وشرح الملوكي: ٣٥٣، والممتع: ٤٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٩.

(٨) أي بيت الشاعر:
حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضاتٍ وهَيَّجَه ... يَوْمُ رَذَادٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ
وقائله علقمة الفحل، وهو في ديوانه: ٥٩، والمقتضب: ١/ ١٠١، والمنصف: ١/ ٢٨٦، والخصائص: ١/ ٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٨٠.

(٩) الكتاب: ٤/ ٣٤٩، وانظر الأصول: ٣/ ٢٨٤.

قالوا: مَبْيُوع اسْتِثْقالاً للواوِ واسْتِخْفافاً للياءِ، وقد شَذَّ نَحْوُ: «ثَوْبٌ مَصْوُوْن»[1].

قال: «ورأى صاحبُ الكتابِ في كُلِّ ياءٍ هي عَيْنٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها أَنْ تُقْلَبَ الضمَّةُ كسرةً لتَسْلَمَ الياءُ».

ومَذْهَبُ الأَخفش أَنْ تُقْلَبَ الياءُ واواً، ومَذْهَبُ سيبويه هو القياسُ نَقْلاً ومعنى[2]، أَمَّا النَّقْلُ فلِمَا ثَبَتَ من قولهم: أَبْيَض وبِيْض، وهو مَحَلُّ إِجْماعٍ، ولذلك يَسْتَثْنيه الأَخفش، وأَمَّا المعنى فلأَنَّ الضرورةَ مُلْجِئةٌ في اجْتِماعِ الياءِ والضمَّةِ إلى تغيير إحداهما، وتغييرُ الحركةِ لِيَبْقى الحَرْفُ على حالهِ أَوْلَى من تغيير الحَرْف لتَبْقى الضمَّةُ على حالها، لأَنَّ المحافظةَ على الحَرْفِ أَوْلَى من المحافظةِ على الحركةِ، وإِذا ثَبَتَ ذلك بالنقل والمعنى كان أَرْجَحَ.

ولا يَحْسُنُ التمَسُّكُ لسيبويه بباب مَبْيع لأَنَّ الأَخفش لا يُوَافِقُه في أَنَّ الياءَ عَيْنٌ، وقد تُمُسِّكَ للأَخفش بقولهم: «مَضُوفة» و«طُوْبى» و«كُوْسَى»، وليس بقويٍّ، أَمَّا «مَضُوفةٌ» فشاذ، وأَمَّا «الطُّوْبى» و«الكُوْسى» فلِمَا ثَبَتَ من تفريقهم بين فُعْلَى في الاسم وفُعْلَى في الصفة، أَلاَ تَرَاهم يقولون: الدُّنْيَا والعُلْيَا والفَتْوَى والشَّرْوَى فيَقْلِبون؟ فهم ههنا أَجْدَرُ، وأَيضاً فإِنَّهم كَرِهوا ذلك ههنا لئَلاَّ يَخْتلطَ فُعْلَى بفِعْلَى، أَلاَ تراهم لو قالوا: طِيْبَى وكِيْسَى لم يُعْلَمْ أَنَّه فُعْلَى أَوْ فِعْلى؟ ثمَّ هو مُعَارَضٌ بقولهم: حِيْكَى وضِيْزَى، فيتقابَلُ البابان، ويبقى المتَمَسِّكُ الأَوَّلُ سالماً.

قال: «و«مَعِيشةٌ» عنده[3] يجوزُ أَنْ تكونَ مَفْعُلَةً ومَفْعِلَةً».

أَمَّا إذا كانت مَفْعُلَةً فأَصْلُها مَعْيُشَةٌ، نُقِلَتْ حركةُ العين إلى الفاء، فصارت ياءً ساكنةً، وهي[4] عَيْنٌ وقبلها ضمَّةٌ، / فوجَبَ أَنْ تُقْلَبَ الضمَّةُ كسرةً على ما هو مَذْهَبُه، فيصيرُ مَعِيشةً، وإِنْ كان أَصْلُه مَعْيِشةً فواضحٌ على كِلاَ القولَيْن، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مَفْعُلَةً عند الأَخفش، لأَنَّه لو كان كذلك ٣٢١ب

---

(١) لم يأت مفعول من ذوات الواو متمَّماً إلا حرفان هما «هو مسك مَدْوُوفٌ» و«ثوبٌ مَصْوُون»، وحكى الفراء عن الكسائي أن لغة التميم لبني يربوع وعقيل، انظر إصلاح المنطق: ٢٢٢، والمقتضب: ١/ ١٠٢، والمنصف: ١/ ٢٧٨، ١/ ٢٨٥، والاقتضاب: ٢٧٥، وشرح الملوكي: ٣٥٥، والممتع: ٤٦١.

(٢) انظر مذهب سيبويه والأخفش في الكتاب: ٤/ ٣٤٩، والعضديات: ٥٧، والمنصف: ١/ ٢٩٦-٣٠١، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٦، ومذهب سيبويه في هذه المسألة مأخوذ من مذهبه في معيشة.

(٣) أي عند سيبويه.

(٤) في الأصل. ط: «هي». وما أثبت عن د.

لكانت ياءٌ ساكنةٌ وقبلها ضمَّةٌ، فيَجبُ قَلْبُ الياءِ واواً على ماهو قياسُ مَذْهبه، فيصيرُ مَعُوشةً.[1]

قالَ: «وإذا بَنَى من البَيْعِ نَحْوَ: تُرْتُبٍ قيل[2]: تُبِيع، وقال الأَخفش: تُبُوْع».

وأَصْلُه «تُبْيُع»، فلمَّا وَجَبَ الإعْلالُ نُقِلَت[3] حركةُ العَيْنِ إلى الفاءِ فصارت[4] ياءً ساكنةً وقبلها ضمَّةٌ، فوَجَبَ قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً على قياس مَذْهَبِ سيبويه، فيصيرُ «تُبِيْع»[5]، ووجَبَ قَلْبُ الياءِ واواً لانْضِمامِ ماقبلها على قياس مَذْهَبِ الأَخفش، فيصيرُ «تُبُوْع».[6]

قال: «والمَضُوفةُ كالقَوَدِ والقُصْوَى»[7] إلى آخره.

يَعْني أَنَّه خَرَجَ عن قياس بابه، لأَنَّ أَصْلَه مَضْيُفَةٌ، نُقِلَت حركةُ العَيْنِ إلى الفاءِ، فوَجَبَ أَنْ تَنْقَلِبَ[8] الضمَّةُ كسرةً، فيقالَ: مَضِيْفَةٌ، هذا هو القياسُ فخُروجُه عن القياس[9] لذلك، ومَذْهَبُ الأَخفش فيه أَنَّه قُلِبَت الياءُ واواً لانضمام ماقبلها على قياس مَذْهبه.[10]

قال: «والأَسماءُ الثلاثيَّةُ المجَرَّدةُ إِنَّما يُعَلُّ منها ماكان على مثال الفعلِ، نَحْوُ: «بابٍ» و«دارٍ» و«شجرة شاكةٍ»»، إلى آخره.

قال الشيخ: إِنَّما أَعلُّوا الثلاثيَّ لَمَّا كانت عِلَّةُ إِعْلاله هي العِلَّةَ الأَصليَّةَ في إِعْلال الفعل، وهو تَحَرُّكُ الواو وانفتاحُ ما قبلها، كقولك: «بابٌ» و«دارٌ» مع مُشَابَهَةِ الفعل الذي هو أَصْلٌ في الإعلال، فأَمَّا إذا زادَ على ثلاثة فإنَّه لا يَجْتَمِعُ فيه الأَمران جميعاً، لأَنَّه إنْ تَحَرَّكَتْ وانْفَتَح ماقبلها لم يكُنْ على وَزْن الفعل، وإنْ كان على وَزْن الفعل لم يَكُنْ ذلك، فلم يَلْزَمْ إِعْلالُه مُطْلَقاً إلاَّ بما سنَذْكُرُه

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٩، والمقتضب: ١/ ١٠٠-١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٦٧.

(٢) في ط. المفصل: ٣٧٩ «قال»، والضمير في «قال» عائد إلى سيبويه.

(٣) في د: «ونقلت».

(٤) في د: «صارت».

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٣.

(٦) انظر هذين المذهبين في الأصول: ٣/ ٢٨٥، والعضديات: ٥٧، والتكملة: ٢٥٦.

(٧) اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشري، انظر المفصل: ٣٧٩.

(٨) في ط: «تقلب».

(٩) سقط من ط: «فخروجه عن القياس»، خطأ.

(١٠) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٦، وشرحها للجاربردي: ٤٤٩.

باعتبارِ غَيْرِ ذلك، ولذلك أُعِلَ[١] نَحْوُ: بابٍ ودارٍ، ولم يُعَلَّ نَحْوُ: اللُّوَمَةِ[٢] والنُّوَمَةِ[٣] والعِوَضِ والعِوَدَةِ[٤]، وأَمَّا نَحْوُ: القَوَدِ وشِبْهِه فشاذ، وقياسُه الإِعْلالُ، ولكنَّه جاءَ مُصَحَّحاً تنبيهاً على الأَصْلِ أَو تنبيهاً[٥] على أَنَّه ليس بالفعل في قُوَّةِ عِلَّةِ الإِعْلال، أَلاَ تَرَى أَنَّه لم يَأْتِ نَحْوُ: «قَوَمَ» كما أَتى نَحْوُ: القَوَدِ؟.

قال: «وإِنَّما أَعَلُّوا قِيَماً»، إلى آخره.

أَوْرَدَ قِيَماً اعْتِراضاً، لأَنَّه اسمٌ ثلاثيٌّ، وقد أُعِلَّ وليس على مثالِ الفعلِ، فكان قياسُه أَنْ يُقالَ: قِوَماً / كما قيل: عِوَضٌ، وأَجابَ عن ذلك بأَنَّه مصدرٌ، والمصادرُ تُعَلُّ بإِعْلال أفعالِها لجَرْيِها عليها[٦]، لا بما ذَكَرَ من مِثْلِ الفعل، ثمَّ اعْتَذَرَ عن وقوعه صفةً لتَحَقُّق مصدريَّته، فجَعَلَه من المصادرِ الموصوفِ بها، كقولك: «رجلٌ عَدْلٌ» و«صَوْمٌ» و«زَوْرٌ»، ثمَّ أَوْرَدَ على الجواب اعْتِراضاً، وهو قولُهم: «حالَ حِوَلاً»[٧]، وأَجابَ بأَنَّ القياسَ حِيَلٌ، ولكنَّه شاذٌّ كالقَوَدِ. ٣٢٢أ

قالَ: «وفُعُلٌ إِنْ[٨] كان من[٩] الواو سُكِّنَتْ عَيْنُه لاجْتِماع الضَّمَّتَيْن».

ذَكَرَه ههنا لأَنَّه ثلاثيٌّ أُعِلَّ، وليس على مثال الفعل، فذَكَرَ أَنَّ أَمْرَه مُنْقَسِمٌ إلى ما يُعَلُّ وإلى ما يَصِحُّ، فإِنْ كان من الواو أُعِلَّ بالإِسْكان اسْتِثْقالاً للضَّمَّتَيْن وإِحْداهما[١٠] على الواو، [والأُخرى على فاء الكلمةِ][١١]، وهو اسْتِثْقالٌ يُوجِبُ الإِعْلالَ لِمَا فيه من الثقل البيِّن، فيُقالُ: «نُورٌ» و«عُونٌ»

---

(١) سقط من د: «أعل»، خطأ.

(٢) «لُوَمة: يلوم الناس»، اللسان (لوم).

(٣) «رجل نُوَمة بالتحريك: ينام كثيراً، ورجلٌ نُوَمَة: إذا كان خامل الذِّكْر»، اللسان (نوم).

(٤) جمع عَوْد، والعَوْدُ: المسنُّ من الإبل، انظر الصحاح (عود).

(٥) في ط: «وتنبيهاً».

(٦) قال الرضي: «ونعني بالجاري المصدر نحو: الإقامة والاستقامة واسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره» شرح الشافية: ٣/ ١٥٦، وانظر الممتع: ٤٨٩-٤٩٠.

(٧) بعدها في د: «والحول اسم للتحول».

(٨) في د: «إذا»، مخالف للمفصل: ٣٨٠.

(٩) في د: «في»، تحريف. مخالف للمفصل: ٣٨٠.

(١٠) في د: «إحداهما».

(١١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

في جَمْعِ نَوَارٍ[١] وعَوَانٍ[٢]، وأَصْلُه «نُوُوْرٌ» و«عُوُوْنٌ».

وأَمَّا تصحيحُه فشاذ، لم يَأْتِ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ لِمَا فيه من الثقلِ، ولذلك عَبَّرَ عنه بقوله: «ويَثْقُلُ في الشعر».

وإنْ كان من الياءِ فجائزٌ فيه وَجْهان[٣]:

أَحَدُهما: أَنْ تُحَرَّكَ بالضَّمِّ على الأَصْلِ، فيكونَ كالصحيح، فيُقالَ: «غُيُرٌ» و«بُيُضٌ» لأَنَّه ليس في الاستِثْقالِ كالواوِ، فلا يَلْزَمُ من كراهةِ الضَّمِّ ثمَّةَ كراهَتُه ههنا.

والثاني: أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُه كما سُكِّنَتْ في «كُتْبٍ» و«رُسْلٍ»، وإذا سُكِّنَتْ وَجَبَ أَنْ يَنْكَسِرَ ماقبلها لتَعَذُّرِ النُّطْقِ بياءٍ ساكنةٍ قبلها[٤] ضمَّةٌ، فيقالَ[٥]: بِيْضٌ وغِيْرٌ[٦].

قال: «وأَمَّا الأَسماءُ المزيدُ[٧] فيها فإنَّما يُعَلُّ منها ما وافَقَ الفعلَ في وَزْنه وفارَقَه إمَّا بزيادةٍ لا تكونُ في الفعل».

يَعْني بمُوافقته في وَزْنه مُوافقَتَه في الحركات والسَّكَناتِ لا في حقيقةِ الزِّنَةِ، فإنَّ ذلك لا يستقيمُ مع مفارَقَتِه له في الزيادةِ أَوْ في المثالِ، وإنَّما أَعَلُّوا ما وافَقَ الفعلَ في وزنه تشبيهاً له به من[٨] حيث وافَقَه في الصورةِ المذكورَةِ، وإنَّما اشْتُرِطَ المفارَقَةُ بالزيادةِ أَوْ بالمثال الذي لا يكونُ في الأَفعال كراهَةَ اللَّبْسِ فيهما، وإنَّما لم يُشْتَرَطْ ذلك في الثلاثيِّ إمَّا لأَنَّه لو اشْتُرِطَ / لم يُعَلَّ، إذْ لا يَتَّفِقُ فيه مُفارَقَةٌ[٩] أَبداً، وإمَّا لأَنَّ[١٠] علَّةَ إعلاله قويَّةٌ، فلا يَلْزَمُ من مُراعاةِ اللَّبْسِ في العلَّةِ الضعيفةِ مُراعاتُه في العلَّةِ القَوِيَّةِ، وإمَّا لأَنَّه لا يكونُ إلاَّ مُنَوَّناً بخِلافِ الزائدِ، فإنَّه قد يكونُ غَيْرَ مُنَوَّنٍ، فيَجيءُ اللَّبْسُ فيه، ولا

٣٢٢ب

(١) «النَّوَار: المرأة النفور من الريبة». اللسان (نور).

(٢) «العَوَان: النَّصْفُ في سنِّها من كل شيء». اللسان (عون).

(٣) في د: «الوجهان».

(٤) في ط: «وقبلها».

(٥) في ط: «فقال»، تحريف.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٩-٣٦٠.

(٧) في د: «المزيدة»، مخالف للمفصل: ٣٨٠.

(٨) سقط من ط: «من».

(٩) سقط من ط: «مفارقة»، خطأ.

(١٠) في ط: «لأنه».

يَجِيءُ ههنا[1]، وهذا الوَجْهُ رُتْبَتُه التقديمُ على أَخَوَيْه.

قال: «وقد شَذَّ نَحْوُ: مَكْوَزَة»، إلى آخره.[2]

وقياسُها أَنْ تَنْقَلِبَ أَلفاً، ولكنَّهم استعملوه على الأَصْلِ تنبيهاً عليه، وإذا كان ذلك قد استُعْمِلَ فيما هو أَصْلٌ لهذا، كـ«أَجْوَدَ» و«اسْتَرْوَحَ» فهو ههنا أَجْدَرُ.

«وقولُهم: «مِقْوَلٌ» محذوفٌ من مِقْوَال».

وهذا يَرِدُ اعْتِراضاً في الظَّاهِرِ على هذه القاعدة، لأَنَّه على مثالِ الفعل، وقد فارَقَه بزيادةٍ لا تكونُ فيه، فقياسُه أَنْ يُعَلَّ كما يُعَلُّ «مَقَامٌ»، وأَجابَ بأَنَّ أَصْلَه مِفْعالٌ، وإذا كان كذلك لم يكُنْ على[3] مثال الفعل لِمُفارَقَتِه له بالأَلف التي بعد العَيْنِ، ولا يكونُ في الفعل مِثْلُ[4] ذلك، فوَجَبَ تصحيحُه، لأَنَّه قد اكْتَنفَه ساكنان، وإذا كان اكْتِنافُ الساكنَيْن يُوجِبُ التصحيحَ في الفعل كقولك: «اسْوَادَّ» و«ابْيَاضَّ» فهو فيما كان مُشَبَّهاً به أَجْدَرُ.

قال: «وإِمَّا بمِثالٍ لا يكونُ فيه».

وهو أَحَدُ الشرطَيْن على البَدَلِ أَوْ على الاجْتِماع، ولذلك أُعِلَّ نَحْوُ: تِحْلِىءٍ[5] من باب «يَبِيْعُ»، لأَنَّه وافَقَ الفعلَ فيما ذَكَرْناه[6]، وفارَقَه في الزِّنَةِ التي لا يكونُ الفعلُ عليها، فلذلك قلْتَ: تِبِيع[7]، ولو صَحَّحْتَ لقُلْتَ: تِبْيِع.

قال: «وما كان منها مُمَاثِلاً للفعل صُحِّحَ».

يَعْني من غَيْرِ المُفارَقَة بأَحَد الوَصْفَيْنِ، وهو الزيادةُ التي لا تكونُ في الفعل والمثالُ الذي لا يكونُ صُحِّحَ فَرْقاً بينه وبينه، كما في قولك: أَسْوَدُ وأَبْيَضُ، أَلاَ تَرَى أَنَّك لو أَعْلَلْتَه لالْتَبَس بصيغةِ الفعل، لأَنَّه لا يُفارِقُه بزيادةٍ ولا مثالٍ لاتِّفاقهما في أَفْعَلَ، وكذلك لو بَنَيْتَ «تَفْعِلُ» أَوْ «تَفْعَلُ» اسماً من «زادَ

---

(١) في د: «هنا».

(٢) في د: «آخرها».

(٣) سقط من ط: «على»، خطأ.

(٤) في د: «الفعل في مثل»، مقحمة.

(٥) هو «القشر الذي عليه الشعر فوق الجلد» المنصف: ٣/ ٥٣، وانظر: ١/ ٦٤٤، ٦٧٠.

(٦) أي في الحركات والسكنات.

(٧) انظر المقتضب: ١/ ١٠٩-١١٠، والمنصف: ١/ ٣٢١-٣٢٢.

يَزِيدُ» لوَجَبَ أَنْ تقولَ: «تَزْيِدُ» أَوْ «تَزْيَدُ» على التصحيحِ للفَرْقِ الذي ذَكَرْناه بين الاسم والفعل من أداءِ الإِلْباس.[1]

قال: «وقد أَعَلُّوا نَحْوَ: قِيَام وعِيَادٍ واحْتِيازٍ[2]»، إلى آخره.

١٢٣أ قال الشيخُ: ذَكَرَ/ هذا الفَصْلَ ليُبَيِّنَ أنَّ في الأَسماءِ المزيدِ فيها أَسْماءً لَيْسَتْ على ما يُوافِقُ[3] الفعلَ[4] في وَزْنه، ومع ذلك فإنَّها أُعِلَّتْ لِئَلاَّ يُفْهَمَ أَنَّه لا يُعَلُّ من المزيدِ فيه إلاَّ ما ذَكَرَه، وقد أُعِلَّ غَيْرُه ممَّا ذَكَرَه[5] في هذا الفصلِ، فمن ذلك المصادرُ نَحْوُ: قِيامٍ وعِيَاد واحْتِيازٍ[6] وانْقِياد، وعَلَّل إعْلالَها فقال: «لإِعْلالِ أفعالِها مع وقوعِ الكسرةِ قبلَها[7] والحَرْفِ المُشْبَّهِ بالياءِ[8] بعدها وهو الأَلفُ».

وقولُه: «لإِعْلالِ أَفعالِها مع وقوعِ الكسرةِ قبلها» مستقيمٌ، وأَمَّا قولُه: «والحَرْفِ المُشْبَّهِ بالياءِ[9]، وهو الأَلفُ»[10] فلا حاجةَ إليه، وبيانُ ذلك أَنَّا نُعِلُّ قِيَماً كما نُعِلُّ قِيَاماً بإِعْلال الفعل والكسرةِ، فَثَبَتَ أَنَّ الأَلفَ ملغاةٌ، وأَمَّا إِعْلالُ الفعلِ والكسرةِ فلا بُدَّ من اعتبارهما، أَلاَ تَرَى أَنَّك تقولُ: «قاوَمْتُه قِوَاماً» و«لاوَذْتُه لِوَاذاً»؟ فلا تُعِلُّ ما[11] لم يُعَلَّ[12] الفعلُ، وتقولُ: «قامَ قَوْمةً» و«عاذَ عَوْذَةً»، فلا تُعِلُّ لَمَّا لم تقع الكسرةُ قبلها، فثَبَتَ اعْتبارُ إِعْلالِ الفعلِ والكسرةِ[13] جميعاً وإِلْغاءُ الأَلفِ، وإِنَّما أَعَلُّوا إِجْراءً للمصدرِ مُجْرَى الفعلِ مع وقوعِ الكسرةِ التي تُناسِبُ هذا الإِعْلالَ الخاصَّ.

---

(١) في الأصل. ط: «على التصحيح لما ذكرناه من أداء الإلباس»، وما أثبت عن د، وهو أوضح.

(٢) في ط: «واختيار»، تصحيف.

(٣) في الأصل. ط: «يوافقه». وما أثبت عن د، وهو أبين.

(٤) سقط من د. «الفعل»، خطأ.

(٥) سقط من ط: «وقد أعل غيره مما ذكره»، خطأ.

(٦) في ط: «واختيار»، تصحيف. وفي د: «واجتياز».

(٧) في المفصل: ٣٨١ «قبل الواو».

(٨) في د. المفصل: ٣٨١ «للياء».

(٩) في د. المفصل: ٣٨١: «للياء».

(١٠) كذا شرط سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٠، والممتع: ٤٩٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٧-١٣٨.

(١١) في د: «لمّا».

(١٢) سقط من ط: «ما لم يعل»، خطأ.

(١٣) سقط من ط: «والكسرة»، خطأ.

وقد وقع في هذه الأَمثلةِ «واختيار»[١] بالخاءِ والراءِ [المهمَلَة][٢]، وليس بمستقيم، لأَنَّه لا يكونُ فيه إِعْلالٌ لأَنَّه من ذواتِ الياءِ، والصَّوابُ أَنْ يكونَ اجتيازاً أَو احْتِيازاً بالجيم والزَّاي أَوْ بالحاءِ[٣] والزاي[٤].

«ونَحْوَ: دِيَارٍ ورِيَاحٍ وجِيَادٍ»، إلى آخره.

فهذا قِسْمٌ من المزيدِ يُعَلُّ لإِعْلالِ واحدِه مع الكسرةِ، وذَكَرَ الأَلفَ أَيضاً، وهي في هذا المَحَلِّ خيْرٌ منها في الأَوَّل[٥]، وبيانُ ذلك أَنَّه لو لم يكُنِ الواحدُ مُعَلاً[٦] بل كان ساكناً لاعْتُبِرَتِ الأَلفُ باتِّفاقٍ، وقد اتَّفَقَ أَنَّها مُعْتَلَّةٌ ساكنةٌ، فيجوزُ أَنْ يكونَ الإِعْلالُ في الجمع[٧] لسكونها في الواحد والكسرةِ والأَلفِ كما أَعَلُّوا نَحْوَ: رِيَاضٍ وثِيَابٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ لأَجْلِ الإِعْلال في الواحد والكسرةِ من غيْرِ أَلفٍ كما أَعَلُّوا نَحْوَ: «تِيَرٍ» جَمْعَ تارَةٍ و«دِيَمٍ» جَمْعَ دِيْمَةٍ[٨]، وإذا احْتَمَلَ الأَمْرَيْنِ واشْتَمَلَهما فليس إِلغاءُ أَحدِهما بأَوْلَى / من الآخَرِ، وهما في ذلك بمنزلة عِلَّتَيْنِ إذا اجْتَمعَتا، فإِنَّ الحُكْمَ عند المُحقِّقِيْنَ يُنْسَبُ ٣٢٣ب إليهما جميعاً، ويَصيران عند اجْتِماعِهما كجُزْأَي عِلَّةٍ، كما لو لَمَسَ ثمَّ بالَ.

وأَمَّا في القسم الأَوَّل[٩] فلم يَظْهَرْ للأَلفِ أَثَرٌ أَلْبَتَّةَ على كُلِّ تقديرٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّا بَيَّنَّا الامْتناعَ من الإِعْلال عند صِحَّةِ الفعل، وإنْ كانت الكسرةُ والأَلفُ موجودتَيْنِ بخلاف هذا؟ فإنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ للأَلفِ أَثراً باعتبارِ قَطْعِ النظرِ عن الإِعْلال، ولإِعْلال المفردِ أَثرٌ مع قَطْعِ النظرِ عن الأَلف، فليس إِلغاءُ أَحدِهما بأَوْلَى من الآخَرِ، فثَبَتَ أَنَّ ذِكْرَ الأَلف في هذا القسمِ أَشْبَهُ من ذِكْرِها في القسم الذي قبله.

«ونَحْوَ سِيَاطٍ وثِيابٍ ورِيَاضٍ لِشَبَهِ الإِعْلال».

هذا القِسْمُ الثالثُ، أُعِلَّ لسكونِ الواوِ في المفرد مع الكسرةِ والأَلفِ، ولا كلامَ في وجوب ذِكْرِ

---

(١) في المفصل: ٣٨١، وشرحه لابن يعيش: ١٠/ ٨٧: «واحتياز».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) في ط: «والحاء».

(٤) في ط: «والراء»، تحريف. وجاء بعد كلمة «والزاي» في د: «المهملتين»، خطأ.

(٥) أي في الموضع الذي أعل فيه المصادر مثل قيام واحتياز، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٦٠، وشرح الملوكي: ٤٧٥، والممتع: ٤٩٥-٤٩٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٦.

(٦) في د: «معللاً»، تحريف.

(٧) في د: «الجميع»، تحريف.

(٨) سقط من ط: «جمع ديمة».

(٩) أي قولنا: قيام واحتياز.

الأَلفِ لِمَا ثَبَتَ من تأْثيرِها بدليل إِعْلالِ ثِيَابٍ [وسِيَاط][1] وامتناع إِعْلالِ[2] كِوَزَةٍ، فثَبَتَ اعتبارُ الأَلفِ.

«وقالوا: تِيَرٌ ودِيَمٌ».

وهذا قِسْمٌ أُعِلَّ لإِعْلالِ[3] الواحدِ والكسرةِ [في الجَمْعِ][4]، وهذا القِسْمُ إنَّما ذَكَرَه لأَنَّ الفَصْلَ مُنْسَحِبٌ على الثلاثيِّ والمزيدِ فيه جميعاً، فذَكَرَ أيضاً أَنَّ من الثلاثيِّ ما يُعَلُّ، وإِنْ لم يكُنْ على مثال الفعل لِمَا ذَكَرَه، وإِنْ كان الكلامُ في نَفْسِه قد أَدَّى إلى ذِكْرِ ذلك.

«وقالوا: ثِيَرَةٌ لسكون الواوِ في الواحد».

وهذا من الشَّوَاذِّ[5] لأَنَّ سكونَ الواوِ في الواحد مع التصحيح لا يَسْتَقِلُّ مع الكسرةِ ما لم تكن الأَلفُ، فلذلك حُكِمَ بشذوذ نَحْوِ ثِيَرَةٍ، والقياسُ ما أَتَى عليه كِوَزَةٌ وعِوَدَةٌ وزِوَجَةٌ.

«وقالوا: طِوَالٌ لتَحَرُّكِ الواوِ في الواحد».

ولم تُفِد الكسرةُ والأَلفُ لَمَّا فُقِدَ إِعْلالُ الواحدِ وسكونُ[6] حَرْفِ العِلَّةِ، فلمَّا قَوِيَ بالحركة صَحَّ في الجَمْعِ، وكان أَوْلَى بالصحَّة، وقد جاءَ [قولُ الشاعر][7]:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وأَنَّ أَعِزَّاءَ الرجالِ طِيَالُها

والقياسُ «طِوَالُها».

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من د: «إعلال»، خطأ.

(٣) في ط: «إعلال».

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، وانظر المنصف: ١/ ٣٤٥، وشرح الملوكي: ٢٤٢.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦١، والمنصف: ١/ ٣٤٦.

(٦) في د: «أو سكون»، تحريف.

(٧) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، أنشد الأخفش أبياتاً خلت من الشاهد ولكنها وردت في القصيدة التي هو منها ونسبها إلى رجل من طيئ، ونسبه المبرد إلى أعرابي من بني سعد، وحكى البغدادي عن ابن المستوفى أنه لأُنَيْف بن زَبَّان النبهاني من طَيِّئ، انظر الكامل للمبرد: ١/ ٩١، ١/ ٩٤، وشواهد الشافية للبغدادي: ٣٨٧، والبيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٣٤٣-٣٤٤، والمنصف: ١/ ٣٤٢، وشرح الملوكي: ٤٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٥، ١٠/ ٨٨، والممتع: ٤٩٧، ودفع المبرد رواية «طيالها» وأثبت رواية «طوالها» وكذا رواه ثعلب، والرواية في سائر المصادر «طيالها». وقمؤ الرجل: صَغُر.

«وأمَّا قولُهم: «رِوَاء» مع سكونها في «رَيَّانَ» وانْقِلابِها»، إلى آخره.

هذا يَـرِدُ اعْتِراضاً على بـاب «رِيْـحٍ» و«رِيَـاحٍ»، لأنَّ العلَّـةَ ثَمَّـة إعْـلالُ/ الواحـدِ مـع الكسـرةِ ٣٢٤أ والألفِ، وإعْلالُ الواحدِ ههنا حاصلٌ، والكسرةُ والأَلفُ لأَنَّ الواحـدَ رَيَّـانٌ[١]، وأَصْلُـه «رَوْيَـانُ»، فقُلِبَت الواو ياءً وأُدْغِمَت في الياء، والكسرةُ والأَلفُ في «رِوَاء» واضحٌ، وأَجـاب بأَنَّـه مَنَـعَ مـانعٌ مـن إجْـراءِ القيـاس في «رِوَاء»[٢]، وذلـك أَنَّهـم لـو أَعَلُّـوه علـى ذلـك القيـاسِ لقـالوا: «رِيَـاء»، وأَصْلُـه «رِوَايٌ»، فقُلِبَت الياءُ التي هي لامٌ همزةً لوقوعها طَرَفاً بعد أَلفٍ زائدةٍ، فلو قلبـوا التـي[٣] هـي عَيْـنٌ ياءً على قياسِ «رِيَاحٍ» لجمعوا بين إعْلالَيْنِ[٤]، قَلْبُ التي هي ياءٌ همـزةً، وقَلْـبُ العَيْـن التـي هـي واوٌ ياء[٥]، فلذلك صَحَّحوه، وكان تصحيحُ العَيْنِ أَوْلَى من تصحيح اللاَّم، لأَنَّ اللاَّمَ طَرَفٌ، والطَّـرَفُ بالتغييرِ أَوْلَى[٦]، ولأَنَّه ليـس في كلامهـم يـاءٌ طَـرَفٌ بعـد أَلـفٍ زائـدةٍ، وفي كلامهـم واوٌ قبلهـا كسـرةٌ وبعدها أَلفٌ كثيراً، ولأَنَّه قد ثَبَتَ من لغتهم تصحيحُ العَيْنِ إذا وقَعَت اللاَّمُ حَرْفَ علَّةٍ أُعِلَّت[٧] اللاَّمُ أَوْ لم تُعَلَّ، كقولك: «رَوِيَ» و«قَوِيَ»، ولو عُلِّلَ بأَنَّـه مُعْتَـلُّ الـلاَّمِ، ومُعْتَـلُّ الـلاَّمِ تَصِـحُّ فيـه العَيْـنُ بدليلِ «حَيِيَ» و«رَوِيَ» لكان وَجْهاً.

«و«نِوَاءٌ»[٨] ليس بنظيره».

يَعْني أَنَّه لا يَرِدُ اعْتِراضاً على القاعدة التي ذكَرْناها، لأَنَّ جُزْءَ العلَّةِ مفقودٌ، وهو إعْلالُ الواحد أَوْ سكونُ حَرْفِ العلَّةِ فيه، و«ناوٍ» ليس كذلك، لأَنَّ الواوَ فيه مُتَحَرِّكةٌ، فكان كطويل وطِوَالٍ.

قال: «ويَمتَنِعُ الاسْمُ من الإعْلال»، إلى آخره.

لأَنَّ عِلَّةَ الإعْلالِ الأَصْلـيِّ أَنْ تَتَحَـرَّكَ ويَتَحَـرَّكَ مـا قبلهـا ولا يُسَـكَّنَ مابعدهـا، كقولـك: سـارَ

---

(١) بعدها في د: «والواحدة ريَّى».

(٢) في ط: «رداء»، تحريف.

(٣) في ط: «قلبوا الواو التي».

(٤) انظر الخصائص: ١/ ١٥٩، وسر الصناعة: ٧٣٤، والممتع: ٤٩٦.

(٥) سقط من ط: «ياء»، خطأ.

(٦) في د: «والطرف أحق بالتغيير»، وفي ط: «والطرف أولى بالتغيير».

(٧) في ط: «وأعلت».

(٨) «نَوَت الناقة تَنْوي فهي ناوية من نوق نِوَاء: سمنت». اللسان (نوى).

ورَمَى، وما أُعِلَّ مِمَّا سَكَنَ ما قبل واوه أَوْ ما بعدها[١] إنَّما كان حَمْلاً له على أَصْلٍ له أُجْرِيَ مُجْرَاه على ما تقَدَّمَ من الفصول، كما أُعِلَّ الإِقامةُ حَمْلاً على «أقامَ»، و«قائِلٌ» و«مَقُولٌ» حَمْلاً على «قالَ»، وكذلك غيرُهما مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُه.

قال: «وإذا اكْتَنَفَتْ أَلفَ الجَمْعِ الذي[٢] بعده حرفان[٣] واوان أَوْ ياءان»، إلى آخره.

يَعْني إذا وقَعَت الأَلفُ بين الواوَيْنِ أَوْ الياءَيْنِ أَو الواو والياءِ فإِنَّ الثانيةَ تُقْلَبُ همزةً بشَرْط أَنْ تكونَ قبل / الطَّرَفِ[٤]، وعِلَّةُ قَلْبِها ما عَرَضَ لها من وجود حَرْفِ العِلَّة قبل أَلفها، فاسْتُثْقِلَ[٥] حَرْفا عِلَّةٍ وبينهما أَلفٌ مع القُرْب من الطَّرَفِ، فقُلِبَتْ همزةً تشبيهاً بقائِلٍ، نُزِّلَ وجودُ حَرْفِ العِلَّةِ قبل أَلفِها في إِيْجاب إِعْلالها منزلةَ جَرْيِ اسمِ الفاعلِ على فعله في إِيْجاب[٦] إِعْلاله، وإِنْ كان قبل حَرْفِ العِلَّة ساكنٌ، وذلك قولك في أَوَّلٍ: أَوائِلُ، وأَصْلُه أَوَاوِل، وفي خَيِّرٍ: خَيَائِر، وأَصْلُه خَيَايِر، وفي سَيِّقَةٍ[٧]: سَيَائِق، وأَصْلُه سَيَاوِق.

٣٢ب

«وفي فَوْعَلَةٍ من البَيْع: بَوَائِعُ، وأَصْلُه بَوَايِعُ».

مَثَّلَه[٨] بالواوَيْنِ والياءَيْنِ والياءِ قبل الواوِ والواوِ قبل الياءِ، وإِنَّما جَعَلَ «بَوَائِعَ» جَمْعَ فَوْعَلَةٍ من البَيْعِ، وإِنْ كان «بَوَائِعُ» جَمْعَ بائِعةٍ كذلك رَفْعاً[٩] لوَهْمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الهمزة في «بَوائِع» جَمْعَ «بائعة» فَرْعٌ عن[١٠] مفردها، فأَرادَ أَنْ يَرْفَعَ هذا الوَهْمَ بتقدير مفردٍ لا همزةَ

---

(١) في د: «بعدهما»، تحريف.

(٢) سقط من د: «الذي»، خطأ.

(٣) أي جمع صيغة منتهى الجموع كمساجد.

(٤) ضبط ابن جني هذه المسألة في المنصف: ٢/ ٤٤، والخصائص: ١/ ١٩٤، وقلب الثانية مما عدَّه همزة مذهب الخليل وسيبويه وجميع النحويين إلا الأخفش، فإنه لا يهمز إلا إذا كانت الألف بين واوين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٩-٣٧٢، والمقتضب: ١/ ١٢٦-١٢٧، والمنصف: ٢/ ٤٥، وشرح الملوكي: ٤٨٨-٤٨٩، والممتع: ٣٣٧-٣٣٨، ٣٤٤-٣٤٥.

(٥) في د: «واستثقل».

(٦) سقط من ط من قوله: «إعلالها منزلة..» إلى «إيجاب»، خطأ.

(٧) «السَّيِّقة: ما اخْتُلِسَ من الشيء فساقه» اللسان (سوق).

(٨) في د: «مثَّل» وفي ط: «ومثله».

(٩) في ط: «دفعاً».

(١٠) في ط: «من».

فيه[1]، وهي فَوْعَلَةٌ من البَيْعِ.

«وقولُهم: ضَيَاوِنُ[2]».

القياسُ أَنْ يقولَ: «ضَيَائِنُ» لاكْتِناف حَرْفَي العِلَّةِ الأَلفَ كما في سَيَائِقَ.[3]

قالَ: «وإذا كان الجَمْعُ بعد أَلفه ثلاثةُ أَحْرُفٍ فلا قَلْبَ».

لأَنَّها بَعُدَتْ عن الطرف، فاحْتَمَلت التصحيحَ لأَنَّ قُرْبَها كان جُزْءاً في إِعْلالها، كقولهم: «عَوَاوِير» و«طَوَاوِيس»، وقولُه[4]:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ ... ...

إِنَّما صَحَّ لأَنَّ الياءَ مُرادَةٌ، وأَصْلُه عَوَاوِيْرُ، لأَنَّه جَمْعُ عُوَّارٍ[5]، فلم تقع الواوُ قبل الطرفِ، وحَذْفُ الياءِ وهي مُرادَةٌ بمنزلة إِثْباتِها، فصُحِّحت لذلك.

قال: «وعَكْسُه».

---

(١) نقل الجاربردي كلام ابن الحاجب في هذه الفقرة بتصرف، انظر شرحه للشافية: ٤٤٣.

(٢) في المفصل: «ضياول»، وفي شرحه لابن يعيش: ١٠/ ٩١ «ضياون»، وضَيَاوِن: جمع ضَيْوَن وهو السِّنَّوْر الذكر، والسنور: الهر، انظر اللسان (ضون).

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٩، والأصول: ٣/ ٢٩٠، ٣/ ٣٤٧-٣٤٨، والمنصف: ٢/ ٤٦-٤٧، وشرح الملوكي: ٤٨٨.

(٤) هو جندل الطّهوي، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٢٩، وفرحة الأديب: ١٧٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: ٦٣١، وشواهد الشافية للبغدادي: ٣٧٤، وجاء الرجز بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٣٧٠، والخصائص: ١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤، والمنصف: ٢/ ٤٩، وسر الصناعة: ٧٧١.

والعواوير: جمع عوار، وهو وجع العين، وهو أيضاً ما يسقط في العين، انظر شواهد الشافية للبغدادي: ٣٧٤.

وجاء قبل البيت في د:

غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِري وأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذا الدوائِرِ
حتى عظامي وأُراه ثاغري»

والأبيات في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٢٨، وفرحة الأديب: ١٧٢، وشواهد الشافية: ٣٧٤، وانظر شرحها ثمة، وجاء بعد الشاهد في د: «يخاطب امرأة، يعني أنه ترك السفر الكبير الذي قيده».

(٥) بعدها في د: «وهو الرمد في العين، قالت الخنساء:

قَذَىً بعينك أم بالعين عُوَّارُ».

يَعْني: وعَكْسُه في كَوْنِ حَرْفِ العِلَّةِ أُعِلَّ مع بُعْدِه عن الطرفِ لكَوْنِ[1] الياءِ مُقَدَّراً عَدَمُها[2] من حيث كانت زائدةً، فقولُه: «بالعَوَاوِرِ» في صِحَّةِ الواو عَكْسُ قولِه: «عَيَائِيل»[3] في إعْلال الياء، لأَنَّ تلك قُدِّرَتْ موجودةً وهي معدومةٌ، وهذه قُدِّرَتْ معدومةً وهي موجودةٌ، وهما سَوَاءٌ من جهة أُخرى، وهو أَنَّهما مُقَدَّران على حالهما في المفرد[4]، وعُوَّارٌ في مفرده حَرْفُ عِلَّةٍ يجبُ قَلْبُه ياءً ساكنةً في الجَمْع، و«عَيِّلٌ» لا شيْءَ في مفردِه يجبُ قَلْبُه ياءً في الجَمْعِ، لأَنَّ «عَيِّلاً» مِثْلُ «خَيِّرٍ»، وكما أَنَّ «خَيِّراً» جَمْعُه «خَيَائِرُ» فكذلك «عَيِّلٌ» جَمْعُه «عَيَائِلُ»، فلم يُعْتَدَّ بما لا أَصْلَ له في المفرد، ولذلك لم يُعْتَدَّ بحَذْفِ / الياء في «العَوَاوِرِ» ولا بإِثْبات الياء في «عَيَائِيل»، حيث صَحَّحُوا «العَوَاوِرَ» وأَعَلُّوا «عَيَائِيل»، ولو اعْتَدُّوا بالعارض فيها لأَعَلُّوا «عَوَاوِرَ» وصَحَّحُوا «عَيَائِيل»، ولكنَّهم لم يَعْتَدُّوا بالعارض، فهما مستويان في كَوْنهما لم يُعْتَدَّ بالعارِضِ في كُلِّ واحدٍ منهما، وأَحَدُهما عَكْسُ الآخَرِ من جهة أَنَّ المعدومَ في أحدِهما قُدِّرَ موجوداً، والموجودُ قُدِّرَ معدوماً. ٣٢٥أ

وشَبَّهَ الياءَ في «عَيَائِيل» بياءِ «الصَّيَارِيفِ»، ويَعْني به جَمْعَ «صَيْرَفٍ»[5] لا جَمْعَ «صَيْرافٍ»، لأَنَّها إذا كانت جَمْعَ «صَيْرافٍ» فليست للإشْباعِ في الجَمْعِ، وإِنَّما هي أَلِفُ «صَيْرافٍ»، قُلِبَتْ ياءً لانْكِسار ماقبلها.

ووقَعَ في كثيرٍ من النُّسَخِ ««وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ»، إِنَّما صَحَّ لأَنَّ الياءَ مُرادَةٌ كياءِ الصَّيَارِيفِ[6]».

---

(١) في د: «ولكون». وفي ط: «وكون».

(٢) في ط: «عدماً».

(٣) هي كلمة من بيت من الرجز هو:

«فيها عَيَائيلُ أُسودٌ ونُمُرْ».

وقائله حكيم بن مُعَيَّة الربعي، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٩٦، وفرحة الأديب: ١٥٢، وشواهد الشافية: ٣٧٧-٣٨١، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٧٤، والمقتضب: ٢/ ٢٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٩٢، والممتع: ٣٤٤. «والعَيِّل: واحد العيَال، والجمع عيائل» اللسان (عول)، والرواية في الكتاب وابن السيرافي وفرحة الأديب والمفصل: ٣٨٢ «عيايل»، وفي سائر المصادر «عيائيل».

(٤) في د: «المفردات».

(٥) «الصيرف: المحتال المتقلب في أموره المتصرف في الأمور المجرب لها» اللسان (صرف).

(٦) في المفصل: ٣٨٢ وشرحه لابن يعيش: ١٠/ ٩١ «لأن الياء مرادة وعكسه قوله: «فيها عيايل أسود ونمر» لأن الياء مزيدة للإشباع كياء الصياريف».

فعلى ذلك يكونُ «الصَّياريفُ» في هذا التقديرِ جَمْعَ «صَيْرَاف»، لأَنَّ المرادَ أَنْ يكونَ بعد الأَلفِ ثلاثةُ أَحْرُفٍ، ولا يكونُ ذلك إلاَّ جَمْعَ صَيْرَافٍ.

«ومن ذلك إعْلالُ صُيَّمٍ وقُيَّم»، إلى آخره.

يريدُ التأْنيسَ[1] بأَنَّهم يُعِلُّون ما قَرُبَ من الطرفِ، وإنْ كان ما بَعُدَ[2] مماثلاً له غَيْرَ مُعَلٍّ كما أَعَلُّوا نَحْوَ: «صُيَّمٍ» ولم يُعِلُّوا «صُوَّاماً»، وليس الإعْلالُ في «صُيَّمٍ» و«قُيَّمٍ» بواجبٍ على ما هو في «خَيَائِر» و«بَوَائِعَ»، ولكنَّه جائزٌ[3]، وإنَّما أَرادَ أَنَّهم يُعِلُّون الشيْءَ للقُرْبِ، ليُبَيِّنَ أَنَّ للقُرْبِ أثراً في الإعْلال، لا أَنَّ البابَيْن سَوَاءٌ في الوجوب والجوازِ.

ثمَّ أَوْرَدَ «فلانٌ من صُيَّابَةِ قومه»[4]، و[5]:

... ... فما أَرَّقَ النُّيَّامَ ... ...

لأَنَّه أُعِلَّ مع البُعْدِ، فجَعَلَه شاذّاً لفَوَاتِ عِلَّةِ الإعْلالِ فيه.

«ونَحْوُ: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ودَيَّارٍ وقَيُّومٍ وقيَّام»، إلى آخره.

قال الشيخُ: الأَصْلُ في الواوِ والياءِ إذا اجْتَمعتا وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون أَنْ تُقْلَبَ[6] الواوُ ياءً

---

(١) سقط من ط: «التأنيس».

(٢) في ط: «بعده»، تحريف.

(٣) قال سيبويه: «لغة القلب مطردة في فُعَّل»، الكتاب: ٤/ ٣٦٣، وانظر المقتضب: ١/ ١٢٨، والأصول: ٣/ ٢٥٦، ٣/ ٣٠٦، والتكملة: ٢٦٣، والمنصف: ٢/ ١-٢، ٢/ ٤، ٢/ ٩، وشرح الملوكي: ٤٩٩-٥٠٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٣.

(٤) حكاه ابنا يعيش ومنظور عن الفراء، وفسره ابن جني بأنهم يريدون «صُوَّابة أي في صميمهم وخالصهم» المنصف: ٢/ ٥، وانظر شرح الملوكي: ٥٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٩٤، والممتع: ٤٩٨، واللسان (صيب).

(٥) البيت بتمامه:

«ألاَ طرَقَتْنا مَيَّةُ بنةُ منذرٍ فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلامُها»

وقائله ذو الرمة، وهو في شرح ديوانه: ١٠٠٣، والمنصف: ٢/ ٥؛ ٢/ ٤٩، وشرح الملوكي: ٤٩٦؛ وشواهد الشافية: ٣٨١، ونسبه العيني إلى أبي الغمر الكلابي في المقاصد: ٤/ ٥٧٨، وورد بلا نسبة في الممتع: ٤٩٨؛ والرواية فيها جميعاً «النيام».

(٦) في د: «تنقلب».

وتُدْغَمَ، فلذلك قالوا: سَيِّد[1]، إلى آخره، ولم يُخالفوا هذا الأَصْلَ إلاَّ فيما[2] خِيفَ فيه لَبْسٌ من مثالٍ بمثالٍ، فاغْتَفَروا الثِّقَلَ خِيفَةَ اللَّبْسِ، كما قالوا: «سُوَيْرٌ» و«بُوَيْعٌ»، لأَنَّهم لو قالوا: «سُيِّرَ» لالْتَبَسَ بفُعِّلٍ.

فإنْ قيلَ[3]: فلِمَ لَمْ يَتْركوه في «سَيِّدٍ» لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بفَعِّلٍ أَوْ فَعِّيلٍ[4]. قلْتُ: لأَنَّ فَعِّلاً وفَعِّيلاً ليس من أَبنيتهم، وإنَّما يَخْشَوْنَ من لَبْسِ مثالٍ بمثالٍ من أَبنيتهم، فأَمَّا المعدومُ فلا يَخْشَوْنَ لَبْساً به، إذْ هو مُنْتَفٍ من أَصْلِه.

٣٢٥ب فإنْ قيلَ: فـ«دَيَّارٌ» و«قَيَّامٌ» يَلْتَبِسُ بفَعَّالٍ، وفَعَّالٌ من أَبنيتهم، ووَزْنُه فَيْعَالٌ، فلِمَ لَمْ / يُتْرَك الإِدْغامُ خِيفَةَ اللَّبْسِ؟

قُلْتُ: كَوْنُها ياءً يَنْفِي اللَّبْسَ، لأَنَّه لو كان فَعَّالاً لوَجَبَ أَنْ يُقالَ: «دَوَّارٌ» و«قَوَّام»، لأَنَّه من الواو، فكان في نَفْسِ حروفِ الكلمةِ ما يَدْفَعُ اللَّبْسَ، فلم يُؤَدِّ هذا الإِعْلالُ إلى لَبْسٍ، فلذلك فُعِلَ به ذلك، ولم يُفْعَلْ بسُوَيْرٍ و«تُسُويرَ» لِمَا ذكَرْناه.

قال: «وتقولُ في جَمْعِ مَقَامَةٍ ومَعُونةٍ ومَعِيْشَةٍ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: لأَنَّ الواوَ والياءَ إنَّما تُقْلَبُ همزةً بعد الأَلف إذا كانت مُتطَرِّفةً أَوْ عَيْناً في اسم الفاعلِ المحمولِ على فعله أَوْ كانت لا أَصْلَ لها في الحركةِ، أَوْ أَصْلِيَّةً وقبلَ أَلفها ياءٌ أَوْ واوٌ، كقولك في جَمْعِ «أَوَّل»: «أَوائِل»، وفي «بَيِّعة»[5]: «بَوائع»، وليس هذا البابُ بواحدٍ من ذلك، فوَجَبَ أَنْ تَبْقَى الواو والياءُ على حالهما، ولذلك كانت قراءَةُ مَنْ قرأَ «مَعَائِشَ»[6] بالهمزِ خطأً، وقد زَعَمَ بعضُهم أَنَّ مَدائِنَ

---

(١) بعدها في د: «ومَيِّت».

(٢) في ط: «إذا» مكان «فيما».

(٣) في ط: «قلت».

(٤) في د: «بفعيل».

(٥) «فرس بَيِّع كسَيِّد: بعيد الخطو» القاموس (باع)، وانظر الممتع: ٣٤٤.

(٦) الأعراف: ٧/ ١٠، والآية ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾، روى خارجة عن نافع «معائش» ممدودة مهموزة، وغلطه ابن مجاهد، وهي قراءة رديئة عند النحاة، انظر معاني القرآن للأخفش: ٥١١، والمقتضب: ١/ ١٢٣، وكتاب السبعة: ٢٧٨، وشواذ ابن خالويه: ٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٢٠-٣٢١، والمنصف: ١/ ٣٠٧، والإتحاف: ٢٢٢.

شاذٌّ من هذا الباب، لأنَّه من «دانَ يَدِيْنُ»، فكان قياسُه أَنْ يُقالَ: «مَدَاين» بغَيْرِ هَمْزٍ[1]، ولا حاجةَ إلى ذلك، فإنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ من «مَدَن بالمكان» إذا أَقامَ به، فعلى هذا يكونُ وَزْنُه فَعَائِلَ[2] مِثْلَ «رسائِلَ»[3]، ولا حاجةَ إلى تقديره على وَجْهٍ يُؤَدِّي إلى شذوذه مع ظُهور جَرْيِه على القياسِ.

وأَمَّا «مَصَائِبُ» في جَمْعِ «مُصِيْبَة» فلا شَكَّ أَنَّه شاذ، لأَنَّ الياءَ أَصلِيَّةٌ[4] عن واوٍ، فقياسُه أَنْ يُقالَ: «مَصَاوِبُ»، إلاَّ أَنَّه كَثُرَ في كلامهم[5]، فخالفوا فيه القياسَ اسْتِخْفافاً.

وذَكَرَ همزَةَ «رسائِلَ» دون جميعِ ما قُلِبَت فيه الياءُ همزةً، لأَنَّه أَشْبَهُ شيْءٍ به في الصورةِ، فذَكَرَ ما يُماثِلُه في الصورةِ، والحُكْمُ فيه مختلفٌ، ولم يَذْكُرْ غَيْرَه لوضوحِ الفَرْقِ بينهما، وإنَّما قلبوا في «رسائِلَ» لأَنَّها زائدةٌ مَدَّةٌ، فلمَّا وقَعَتْ في مَوْضِعِ تحريكها كَرِهوا أَنْ يُحَرِّكوا ما لا أَصْلَ له في الحركة فقَلَبوها حَرْفاً صحيحاً، وأَشْبَهُ شَيْءٍ بها مِمَّا قُلِبَتْ في مِثْله الهمزةُ قولُهم: «كساءٌ» و«رِدَاءٌ» و«قائِلٌ» و«بائعٌ»، فلمَّا قَصَدوا إلى قَلْبِ هذه كان الأَوْلَى أَنْ تُقْلَبَ كذلك، فقالوا: «صحائِف» و«رسائِل».

قال: «وفُعْلَى من الياءِ إذا كان اسماً»، إلى آخره.

قال الشيخ: وهذا مِمَّا جاءَ على خلافِ قياسِ مَذْهَبِ سيبويه ومُوافقاً لِمَذْهبِ / الأَخفشِ، لأَنَّ الياءَ إذا وقعَتْ عَيْناً وقبلها ضمَّةٌ فسيبويه يقولُ: تُقْلَبُ الضَّمَّةُ كسرةً، والأَخفشُ يقولُ: تُقْلَبُ الياءُ واواً[6]، وكذلك فُعِلَ ههنا، ولسيبويه أَنْ يقولَ: إنَّ هذا البابَ مُسْتَثْنًى لأُمورٍ: ٣٢٦أ

منها: أَنَّهم كَرِهوا أَنْ يَلْتَبِسَ مثالٌ بمثالٍ لا يُرْشِدُ إليه أَمْرٌ، أَلاَ تَرى أَنَّهم لو قالوا: «طِيْبَى» و«كِيْسَى» لم يُعْلَمْ كَوْنُها فِعْلَى أَوْ فُعْلَى؟ فراعَوْا ذلك في مِثْلِ هذا.

---

(١) ذكر الأخفش هذا الوجه في معاني القرآن له: ٥١٢.

(٢) أجاز الفارسي أن تكون «مدينة» على مفعلة وفعيلة، انظر اللسان (مدن).

(٣) سقط من ط: «مثل رسائل».

(٤) في ط: «منقلبة».

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٥١٢، والمقتضب: ١/ ١٢٣، والمنصف: ١/ ٣٠٨، وسفر السعادة: ٢٢٣.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٤، والمقتضب: ١/ ١٦٨، والأصول: ٣/ ٢٦٧، والسيرافي: ٥٨٢، وما سلف ق: ٣٢١أ.

الآخَرُ[1] : أَنَّهم قَسَمُوا هذا البابَ قِسْمَيْن ، فرعَوْا في كُلٍّ واحدٍ منهما أَحَدَ الأَمْرَيْنِ ، فإنْ أَوْرَدَ الخَصْمُ أَحَدَ الأَمْرَيْنِ أُوْرِدَ عليه الآخَرُ ، وبيانُ أَنَّهم لو فعلوا ذلك لأَدَّى إلى اللَّبْسِ أَنَّهم فعلوه في الموضع الذي لا يُؤَدِّي فيه إلى اللَّبْسِ[2] ، أَلاَ تَراهم قالوا : «مِشْيَةٌ حِيْكَى»؟ وأَصْلُها «حُوْكَى» ، فقلبوا الضمَّةَ كسرةً لأَنَّ فِعْلَى صفةً ليس من أَبنيتهم[3] ، فلمَّا كان ذلك[4] ليس من أَبنيتهم أَمِنُوا اللَّبْسَ فجَرَوْا على القياسِ المذكورِ من أَصْلِ سيبويه .

---

(١) في د : «ومنها» .

(٢) في د : «لبس» .

(٣) انظر ما سلف : ١/ ٥٤٠ .

(٤) سقط من ط : «ذلك» .

حُكمُهما[1] أن تُعَلاَّ أوْ تُحْذَفا أوْ تَسْلَما»، إلى آخره.

قال الشيخ: فشَرْطُ إعْلالهما إلى الألف أنْ يَتحرَّكا ويَنْفَتحَ ما قبلهما، ولم يَقَعْ قبلهما ساكنٌ، فقولُه: «متى تَحرَّكَتا» احْترازٌ من أنْ تكونا ساكنَتَيْن، كقولك: «غَزَوْتُ» و«رَمَيْتُ» لانْتفاء الاسْتِثْقال، وقولُه: «وانْفَتَحَ[2] ماقبلهما» احْتِرازٌ من أنْ ينْضَمَّ في الواو أوْ يَنْكَسِرَ في الياء، فلا تُقْلَبُ ألفاً لتَعَذُّر ذلك، [نَحْوُ: «يَغْزو» و«يَرْمي»][3]، أوْ يَسْكُنَ ما قبلهما، فلا تُعَلُّ ألْبَتَّة، نَحْوُ: «الغَزْوِ» و«الرَّمْيِ».

وقولُه: «إذا[4] لم يَقَعْ بعدهما ساكنٌ».

احْترازٌ من قولك: «غَزَوَا» و«رَمَيَا» و«رَحَيَان» و«عَصَوَان»، وإنَّما لم تُعَلَّ ههنا لأنَّهم لو أعَلُّوها لأدَّى ذلك إلى الإلْباس، ألاَ تَرَى أنَّكَ لو أعْلَلْتَ «غَزَوَا» و«رَمَيَا» بأنْ تَقْلِبَهما إلى الألف اجْتَمَعَتْ ألفان؟ فتُحْذَفُ إحداهما، فيصيرُ لفْظُه «غَزَا» على ما كان في المفرد، فيَصيرُ فِعْلُ الواحد والاثْنَيْنِ بلَفْظٍ واحد، فلذلك اشْتُرِطَ أنْ يكونَ الساكنُ ألفَ التثنية، فلو كان غَيْرَه لأُعِلَّ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قلْتَ: «غَزَوْا» و«غَزَتْ» فأصْلُه «غَزَوَتْ» و«غَزَوُوا»، فقد وقَعَ بعدها ساكنٌ، ومع ذلك فإنَّه يجبُ إعْلالُها، فتُقْلَبُ ألفاً، فتجْتَمِعُ ساكنةً مع الواو التي للجَمْع ومع التاء / التي للتأْنيث، فتُحْذَفُ لالتقاء الساكنَيْنِ، فيصيرُ «غَزَوْا» و«غَزَتْ»، فلمَّا لم يكُنْ إلباسٌ جرَتْ في الإعْلال على ما يَقْتَضيه الذي تقَدَّمَ.

326ب

فإنْ قيلَ: فنَحْوُ «عَصَوَان» و«رَحَيَان» لا يقعُ فيه لَبْسٌ، لأنَّكَ إذا قلْتَ: «مَلْهَيَان» وأعْلَلْتَه صارَ «مَلْهانِ»، فلا يَلْتَبِسُ[5] بمفردٍ.

قلْتُ: الإلْباسُ فيه حاصلٌ، لأنَّه يُضافُ فتُحْذَفُ نونُه، فلو أُعِلَّ لقِيلَ في الإضافة: «مَلْها زيدٍ» فلا يُعْلَمُ أنَّه مُثَنًّى أوْ مفْرَدٌ.

---

(1) في ط: «قال صاحب الكتاب: حكمهما».

(2) في المفصل: 383: «وتحرك»، وفي شرحه لابن يعيش: 10/98 «وانفتح».

(3) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(4) في المفصل: 383 «إن».

(5) في د: «ولا يلبس».

قولُه : «أَوْ لإِحْداهما إلى صاحبتِها» .

يَعْني أَوْ قَلْباً لإِحْداهما إلـى صاحبتِهـا ، يعنـي قَلْـبَ الـواوِ يـاءً واليـاءِ واواً ، فقَلْـبُ الـواوِ يـاءً[1] في «أَغْزَيْتُ» ، وهو كُلُّ واوٍ وقَعَتْ فيه رابعةً فصـاعداً مفتوحـاً ماقبلهـا و«كالغـازي» و«دُعِـيَ» و«رُضِـيَ» ، وهو كُلُّ واوٍ وقَعَتْ وقبلها[2] كسرةٌ ، وسيَأْتي ذلك[3] مُفَصَّلاً ، وقَلْبُ الياءِ واواً قياساً في فَعْلَى إذا كانت اسْماً كالدَّعْوَى والشَّرْوَى ، وسيَأْتي ، وشاذّاً كالجِباوَةِ ، لأَنَّ قياسَه «جِبَايَةٌ» ، كقولك : «رمَيْتُ رِمَايَةً» .

«أَوْ إسْكاناً[4]» عَطفٌ على قوله : «قَلْباً» أيضاً ، لأَنَّ الإعْلالَ قد يكـونُ قَلْبـاً لهمـا إلـى الأَلـف ، وقد يكونُ[5] قَلْباً لإحداهما إلى صاحبتها ، وقد يكونُ إسْكاناً ، وهو في كُلِّ موضعٍ وقَعَتـا مُتَحَرِّكَتَيْـن مضمومتَيْـن أَوْ مكسـورتَيْن ، فـالواوُ مِثْـلُ قولـك : «يَغْـزُو» و«يَدْعُـو» ، واليـاءُ مِثْـلُ قولـك : «يَرْمِـي» و«القاضي» [6] ، إلاَّ أنَّ[7] الكَسْـرَ لا يقَـعُ في الـواو لأَنَّهـا لا تُوجَـدُ كذلـك إلاَّ في الفعـل ، ولا كَسْـرَ في الفعل ، وسيَأْتي ذلك مُبَيَّناً ، وإنَّما سكَّنوهما[8] استِثْقالاً للضمَّةِ والكسـرةِ عليهمـا ، أَلا تَـرَى أنَّـك إذا قُلْتَ : «يَدْعو» و«قاضي» أَدْرَكْتَ الاستِثْقالَ ضرورةً؟ فسَكَّنوهما ليزولَ استِثْقالُهما .

وحَذْفُهما قد يكونُ قياسـاً في نَحْـوِ : «غـازٍ» و«قـاضٍ» ، وهـو كُـلُّ واوٍ أَوْ يـاءٍ سـكَنَت للإِعْـلالِ وبعدها ساكنٌ ، فقياسُها أَنْ تُحْذَفَ لالْتِقاء الساكنَيْن ، وكذلك قيـاسُ كُـلِّ واوٍ أَوْ يـاءٍ وقَعَـتْ في فعـلٍ ماضٍ لَحِقَتْه تاء التأْنيثِ أَوْ واوُ الجَمْعِ ، فإنَّهـا تُحْـذَفُ لالتقـاءِ السـاكنَيْن ، وكذلـك كُـلُّ[9] واوٍ أَوْ يـاءٍ وقَعَتْ في المضارعِ ولَحِقَه الجازمُ ، فإنَّها تُحْذَفُ للجَزْمِ .

وأَمَّا حَذْفُها شذوذاً ففي نَحْوِ «يَدٍ» و«دَمٍ» و«أَخٍ» وشِبْهِه ، أَلاَ تَـرَى أَنَّ «يَـدَاً» لا بُـدَّ لـه مـن لامٍ؟

---

(١) سقط من ط : «والياء واواً فقلب الواو ياء» ، خطأ .

(٢) في ط : «قبلها» .

(٣) سقط من د : «ذلك» .

(٤) في ط : «واسكاناً» ، تحريف . وفي المفصل : ٣٨٣ «إسكانهما» .

(٥) سقط من ط : «قلباً لهما إلى الألف ، وقد يكون» ، خطأ .

(٦) بعدها في ط : «ومررت بالقاضي» .

(٧) في ط : «لأن» ، مكان «إلا أن» ، تحريف .

(٨) في ط : «سكونهما» ، تحريف .

(٩) في ط : «وكذلك قياس كل» .

فإنْ كان أَصْلُه فَعَلاً[1] مُتَحَرِّكاً[2] فقياسُه «يداً» مِثْلُ «عَصاً»، أَوْ «يَدٍ» مِثْلُ «عَمٍ»، وإِنْ كان أَصْلُه ساكناً فقياسُه «يَدْيٌ» كَرَمْيٍ[3]، فلمَّا قيل: «يَدٌ»/، وجُعِلَ إِعْرابُه على عَيْنِه كان على خلاف ٣٢٧أ تقديراته كُلِّها، ولو كان ذلك قياساً لوَجَبَ أَنْ يَأْتيَ بابٌ من الأَبوابِ التي قَدَّرْنا أَنَّه لا بُدَّ أَنْ[4] يكونَ واحداً منها عليه، فلمَّا لم يَأْتِ شيْءٌ من الأَبوابِ على هذا القياسِ عُلِمَ أَنَّه شاذ.

وسَلاَمَتُهما إذا سَكَنَ ما قبلهما لخِفَّتِهما حينَئِذٍ، كقولك: «غَزْوٌ» و«رَمْيٌ» أَوْ وقعَتْ بعدهما أَلفُ التثنية، كقولك: «غَزَوَا» و«رَمَيَا» لِمَا ذكَرْناه من خَوْفِ اللَّبْسِ، أَوْ سَكَنَتْ سكوناً لازماً، كقولك: «غَزَوْتُ» و«رَمَيْتُ»، لأَنَّها حينَئِذٍ غَيْرُ مُسْتَثْقلةٍ.

قال صاحبُ الكتاب: «ويَجْرِيان في تَحَمُّلِ حركاتِ الإِعْرابِ عليهما[5] مَجْرَى الحروفِ الصحاح إذا سَكَنَ ما قبلهما».

قال الشيخ: شَرَعَ في هذا الفصلِ في بيانِ أَمْرِ الإعرابِ بالنظرِ إلى حروفِ العِلَّةِ إذا وقَعَتْ لاماتٍ، فقال: «إِنْ كان ماقبلهما ساكناً»[6]، يَعْني الواوَ والياءَ، لأَنَّ الأَلفَ لا يكونُ قبلها ساكنٌ، فلذلك ذَكَرَها على حِدَةٍ آخرَ[7] الفصل.

وإِنَّما قَبِلَت[8] الياءُ والواوُ الإِعْرابَ إذا سَكَنَ ما قبلهما لخِفَّتِهما بالسكون قبلهما، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ: «غَزْوٌ» و«ظَبْيٌ» فلا تُحِسُّ[9] في ذلك استثْقالاً كما لا تُحِسُّه في «ضَرْبٍ» و«قَتْلٍ»، ولا فَرْقَ بين أَنْ يكونَ السَّاكنُ حَرْفاً صحيحاً أَوْ أَلفاً أَوْ ياءً أَوْ واواً، فالصحيحُ قولُك[10]: «ظَبْيٌ» و«دَلْوٌ»،

---

(١) سقط من ط: «فعلاً».

(٢) في د: «محركاً».

(٣) سلف الخلاف في وزن يد، انظر ق: ١٥٢ب.

(٤) في الأصل. ط: «وأن». وما أثبت عن د.

(٥) سقط من ط. المفصل: ٣٨٤: «عليهما».

(٦) تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشري. انظر المفصل: ٣٨٤.

(٧) في د: «حدة في آخر..».

(٨) في ط: «قلبت»، تحريف.

(٩) في ط: «تخش»، تحريف.

(١٠) في د: «كقولك».

والأَلفُ قولُك[1] : «زايٌ» و«واوٌ»، والواوُ والياءُ كقولك : «عَدُوٌّ» و«وَليٌّ»، ولا تكونُ الـواوُ إلاَّ مع الواوِ والياءِ، ولا ياءٌ[2] إلاَّ مع الياءِ لتعذُّر اجْتماعِهما، وإذا أدَّى إلى غيرِ ذلـك قيـاسٌ رجَعَت الـواوُ ياءً، كقولك : «طَيٌّ»، وأَصْلُه «طَوْيٌ»، ولا مثالَ لسَبْقِ الياءِ على الواوِ لأَنَّه لم يقـع في كـلام العـربِ ياءٌ قبل واوٍ وهي ساكنةٌ ولا غَيْرَ ساكنةٍ إلاَّ في قولهم : «واوٌ» على خلافٍ.[3]

ثمَّ تكَلَّمَ إذا وقع قبلهما حركةٌ فقال :

«وإذا تَحَرَّك ما قبلهما لم يَتَحَمَّلا من الإعْرابِ[4] إلاَّ[5] النَّصْبَ».

وتَحَرُّكُ ما قبلهما يكونُ ضماً وكَسْراً في الأَفعال، ويكونُ كَسْراً في الأَسماء، ولا يكونُ فتحاً فيهمـا، ولا ضمّاً في الأسماء، لأَنَّه إذا كان فتحاً فيهما انْقَلَبَتْ أَلفاً، / فتَخْرُجُ عن كَوْنِها ياءً وواواً، وإنْ كـان ضَمّاً في الأَسماء قُلِبَت الضمَّةُ كَسْرَةً، فتَنْقَلِبُ الواوُ ياءً، فيصيرُ البابُ كُلُّه للياء، وإنَّما تَحَمَّلا الفتْحَ لاستخفافه عليهما، لأَنَّه لا يَثْقُلُ، مِثْلُ «رأَيْتُ القـاضيَ» و«لـن يَرْمـيَ»، ويُـدْرَكُ الفَـرْقُ ضـرورةً بـين قولـك : «رأَيْتُ القاضيَ» و«مرَرْتُ بالقاضي» و«هذا القاضي» في استخْفاف الأَوَّل واسْتِثْقالِ مابعده.

٣٢٧ب

وقد شَذَّ مَجيْءُ التسكينِ في موضعِ الفتحِ، لأَنَّها حَرْفُ علَّةٍ، فجاءَ[6] للضرورةِ حَذْفُ الفتحـةِ، كما حُذفت الضمَّةُ والكسـرةُ وجوباً، وكمـا جَـوَّزوا حَمْـلَ الجَرِّ علـى النصـبِ شـذوذاً في التحريـك جَوَّزوا[7] حَمْلَ النصبِ على الرَّفْعِ والجَرِّ شذوذاً في التسكين، ومنه «أَعْطِ القوسَ باريها»[8]، و[9] :

---

(١) في د. ط : «كقولك».

(٢) في د. ط : «والياء».

(٣) انظر ما سلف ق : ٣١٤ب.

(٤) سقط من المفصل : ٣٨٤ : «من الإعراب».

(٥) سقط من ط : «إلا»، خطأ.

(٦) في د. ط : «فجاز».

(٧) في ط : «وجوزوا»، تحريف.

(٨) انظر مجمع الأمثال : ٢/ ١٩، وانظر ما سلف : ١/ ٤٩٨.

(٩) البيت بتمامه :

«يـا دارَ هنـد عفَـتْ إلاَّ أَثافيهـا   بـين الطَّـويِّ فصـاراتٍ فواديهـا»

وقائله الحطيئة، وهو في ديوانه : ٢٠١، ونسـب في الكتـاب : ٣/ ٣٠٦ إلـى بعـض السـعديين وانظر تخريجـه في الأشباه والنظائر : ٣/ ٤٢٩.

... ... إلاّ أَثَافِيْهـا ... ...

...

و[1]:

... ... حَتَّـى تُلاَقِـيْ مُحَمَّـدا

وشِبْهُهُ.

ثمَّ بَيَّنَ كَيْفِيَّةَ استعمالِهما[2] وهما على هذه الحالِ في الرفع فقال: «وهما في حال الرَّفْع ساكنتان[3]».

وإنَّما سَكَنَتا[4] اسْتِثْقالاً للضمَّة عليهما، وقبلهما ضمَّةٌ في الواو وكسرةٌ في الياء، ألاَ تَرَى[5] أَنَّ قولك: «القاضِيُ» و«يَغْزُوُ» و«يَرْمِيُ» مُسْتَثْقَلٌ؟ وإنَّما جاءَ الاسْتِثْقالُ من الضمَّة، فوَجَبَ حَذْفُها، فإنْ كان بعدها ساكنٌ حُذِفَت[6]، وإلاّ ثَبَتَتْ، وقد مَضَى مُسْتَوْعَباً مثْلُ ذلك في الوَقْفِ، وقد شَذَّ التحريكُ بالضمِّ، والتحريكُ إنَّما شَذَّ في الياءِ لا في الواو، لأنَّه ليس الثقَلُ على الياءِ مثْلَ الثقلِ على الواو، لأنَّه في الواو أثْقَلُ، وهذا مُدْرَكٌ بالضرورة، ولذلك قال سيبويه: «والياءاتُ عندهم أَخَفُّ من الواوات»[7]، فـ«يَدْعُوُ» أَثْقَلُ من قولك: «القاضيُ»، ولم يَثْبُتْ مثْلُ «يَدْعوُ» شاذاً ولا غيْرُه، وقد ثَبَتَ مثْلُ جَوَارِيٍ.[8]

---

(١) سلف البيت ورقة: ١٣٠ب.

(٢) في د: «استعمال الواو والياء».

(٣) في المفصل: ٣٨٥ «ساكنان».

(٤) في الأصل. «سكنت»، تحريف. وفي ط: «سكنا»، وما أثبت عن د.

(٥) سقط من د: «ترى»، خطأ.

(٦) سقط من د: «حذفت»، خطأ.

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٩، ٤/ ٣٨٢.

(٨) بعدها في د: «كقوله:

مـا إنْ رأَيْـتُ ولا أرى في مُدَّتـي ... كجَـوَاريٍ يلْعَبْـن في الصَّحْـراءِ

وبعضهم يجعل ذلك ضرورة، وعلى هذا يكون قد جمع بين ضرورتين:

إحداهما: أنه قد كسر في حال الجر.

والثانية: أنه قد صرف، وقد ينشد هذا البيت بالهمز» اهـ.

والبيت بلا نسبة في العضديات: ٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٠١، ١٠/ ١٠٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٣، وشرحها للجاربردي: ٤٨١، والخزانة: ٣/ ٥٢٦، وشواهد الشافية: ٤٠٣-٤٠٤، ومن قوله: «وبعضهم يجعل..» إلى «بالهمز» قاله ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠/ ١٠٤.

ثمَّ شَرَعَ يتكَلَّمُ في حالهما[1] في حالِ الجَرِّ، فبَيَّنَ[2] أنَّه لا يَقَعُ فيه إلاَّ الياءُ، لأنَّه لا يكونُ إلاَّ في الأَسماءِ، وليس في الأَسماءِ ما آخِرُه واوٌ قبلها حركةٌ، فوَجَبَ أنْ لا يكونَ الجَرُّ إلاَّ في الياء، كقولك: «مررْتُ بقاضٍ وغازٍ»، ثمَّ ذَكَرَ أنَّ حُكْمَ الياءِ في الجَرِّ حُكمُها في الرفعِ من وجوبِ إسْقاطِها وبقائِها ساكنةً[3] إنْ لم يَقَعْ بعدها ساكنٌ، وحَذْفِها إنْ كان بعدها ساكنٌ.

ثمَّ ذَكَرَ أنَّ الشذوذَ في تحريكِها في الجَرِّ كالشذوذِ في تحريكها بالرفْعِ، ومَثَّلَه بقوله:[4]

... ... كجواريٍ ... ...

وشِبْهِه، وقد تَقَدَّمَ تعليلُه.

٣٢٨أ ثمَّ شَرَعَ يَتَكَلَّمُ / في حُكْمِهما[5] في حال الجَزْمِ فقال:

«ويَسْقطان في الجَزْمِ سُقوطَ الحركةِ».

لأنَّهما لمَّا كانتا[6] حُكْمُهما قبل الجَزْمِ إذْهابُ حركتِهما للإعْلال، وكان الجازمُ حُكْمُه أنْ يَحْذِفَ حركةً، فلمَّا لم يَجِدْ حركةً حذفوهما أنْفُسَهما به، ولا يَقَعُ ذلك إلاَّ في الفعل، لأنَّه لا جَزْمَ في الأَسماءِ، كقولك: «لم يَدْعُ» و«لم يَرْمِ» وقد شَذَّ إثباتُهما في حال الجَزْمِ إجْراءً لهما مُجْرَى الصحيحِ، كما شَذَّ تحريكُهما في حال الرفعِ والجَرِّ، وهو قولُه:[7]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً   من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

---

(١) سقط من د: «في حالهما».

(٢) في د: «فيبين».

(٣) سقط من ط: «ساكنة»، خطأ.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٤٦٩.

(٥) في ط: «حكمه»، تحريف.

(٦) في ط: «كان».

(٧) هو أبو عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق، انظر معجم الأدباء: ١١/ ١٥٨، وقال البغدادي: «والبيت مع شهرته لم يعرف قائله» شواهد الشافية: ٤٠٧، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٢، ٢/ ١٨٨؛ وكتاب الشعر: ٢٠٤، والعضديات: ٣٤، والمنصف: ٢/ ١١٥، وسر الصناعة: ٦٣٠، والإنصاف: ٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٤.

وقولُه:[1]

أَلَـــمْ يَـــأْتِيْكَ والأَنْبَـــاءُ تَنْمِــــي ... بمَــا لاقَــتْ لَبُــونُ بَنِــي زِيَـــادِ

ومنه[2] ﴿ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[3] في قراءة ابن كَثيرٍ على أَحَدِ التأْويلَيْن[4]، وهو أَقْواهما، لأَنَّ حَمْلَ المعْتَلِّ على الصحيحِ الذي هو أَصْلُه أَوْلَى من حَمْلِ الصحيحِ على المعْتَلِّ الذي هو فَرْعُه، وذلك أَنَّا إذا جعَلْنا «مَنْ» شَرْطاً حَمَلْنا «يَتَّقِي» على الصحيحِ، ويَبْقَى[5] «ويَصْبِرْ» مجزوماً على ما يَقْتَضيه، فكان حَمْلاً للفَرْعِ على الأَصْلِ، وإذا جعَلْنا «مَنْ» بمعنى الذي كان «يَتَّقِي» مرفوعاً واجباً[6] فيه إِثْباتُ الياءِ على القياس[7]، وكان «ويَصْبِرْ» مرفوعاً سُكِّنَتْ راؤُه تخفيفاً حَمْلاً له على المعْتَلِّ، فكان فيه حَمْلُ الأَصْلِ على الفَرْعِ، فلذلك كان التأْويلُ الأَوَّلُ[8] أَوْلَى.

ثمَّ شَرَعَ يَتَكَلَّمُ في الأَلفِ فقال: «وأَمَّا الأَلفُ فَتَثْبُتُ ساكنةً أَبداً».

يَعْني في الأَحوالِ الثلاثِ إلاَّ في الجَزْمِ، فإنَّه[9] خَصَّ الجَزْمَ بالذكْرِ آخراً، وإنَّما وَجَبَ بقاؤُها أَلفاً لأَنَّها لا تَقْبَلُ حركةً، إذ الحركةُ تُخْرِجُها عن حقيقتِها، فوَجَبَ بقاؤُها أَلفاً[10] في الرفعِ

---

(١) هو قيس بن زهير العبسي، انظر نوادر أبي زيد: ٢٠٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨٤، ١/ ٢١٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٠٨، والمقاصد للعيني: ١/ ٢٣٠، والخزانة: ٣/ ٥٣٤، وورد البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣١٥-٣١٦، والخصائص: ١/ ٣٣٣، والمنصف: ٢/ ٨١، ٢/ ١١٤، والإنصاف: ٣٠، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٩١، وجاء بعد البيت في د:

«ومَحْبِسُها على القُرَشِيِّ تُشْرَى ... بأَدْراعٍ وأَسْيافٍ حِدَادِ».

وانظر شواهد الشافية: ٤٠٨.

(٢) سقط من ط: «ومنه»، خطأ.

(٣) يوسف: ١٢/ ٩٠، والآية: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.

(٤) قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير وحده «إنَّه مَنْ يَتَّقي ويَصْبِرْ» بياء في الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل» كتاب السبعة: ٣٥١، وانظر التيسير: ١٣١، والنشر: ٢/١٨٧، ٢/٢٩٧، والإتحاف: ٢٦٧.

(٥) في د. ط: «وبقي».

(٦) في ط: «وأجيز»، تحريف.

(٧) أجاز الفارسي أن تكون «من» موصولة، انظر الحجة له: ٤/ ٤٤٨ ومغني اللبيب: ٥٣٠.

(٨) سقط من ط: «الأول»، خطأ.

(٩) في د. ط: «لأنه».

(١٠) سقط من د من قوله: «لأنها لا تقبل...» إلى «ألفاً»، خطأ.

والنصب والجَرِّ، فالرفعُ[1] والنَّصْبُ في الأَسماءِ والأَفعال، والجَرُّ في الأَسماء، وأَمَّا في حال الجَزْمِ فإنَّ المُوجِبَ لحَذْفِ الواوِ والياءِ مُوجِبٌ لحَذْفِها، فلذلك كان الفصيحُ «لم يَخْشَ» و«لم يَدْعُ»، وشذَّ إِثْباتُها كشُذُوذِ الياء والواوِ في الإِثبات، وهذه أَبْعَدُ لأَنَّ تَيْنِكَ أَمْكَنَ حَمْلُهما[2] على الصحيح في حال التحريك، فجَرَتْ[3] في الجَزْمِ مَجْرَى الصحيح، وهذه لا يُمْكِنُ حَمْلُها على الصحيح في حال التحريكِ، فلم تكُنْ مِثْلَهما، ومع ذلك فإِنَّهم اسْتَعْملوها شذوذاً كذلك لأَنَّها منها، فأُجْرِيَتْ مُجْرَىً واحداً، ولأَنَّ الحركةَ مُقَدَّرةٌ، فكانت كالثابتة، ومنه قولُه[4]:

٣٢٨ب ما أَنْسَ / لا أَنْساه ... ...

وموضعُ اسْتِشْهادِه إِثباتُ الأَلفِ في «لا أَنْساه»، وهو مجزومٌ، لأَنَّه جوابُ الشرطِ من غيْرِ فاء، فقياسُه «لا أَنْسَه»، فإِذا قال: «لا أَنْساه» فقد أَثْبَتَ الأَلفَ في حال الجَزْمِ كما أَثْبَتَ الواوَ والياءَ في[5]:

أَلَمْ يَأْتيك ... ...

و[6]:

... ... لم تَهْجُو ... ...

---

(١) في د: «والرفع».

(٢) في د. ط: «حملها»، تحريف.

(٣) الأشبه: «فجرتا».

(٤) البيت بتمامه:

«ما أَنْسَ لا أَنْساه آخِرَ عيْشَتي ... ما لاحَ بالمَعْزاء رَيْعُ سَرابِ».

نسبه القالي مع أبيات أخرى إلى ربيعة الأسدي. ونسبه البغدادي إلى حصين بن قعقاع بن مَعْبد بن زرارة، انظر أمالي القالي: ٢/ ٧٢-٧٣، وشواهد الشافية: ٤١٣-٤١٤ والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٢٠٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٠٤، ١٠/ ١٠٧، «والمعزاء بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها زاي معجمة: الأرض الصلبة الكثيرة الحصا، والريع: مصدر راع السراب يريع أي: جاء وذهب». شواهد الشافية: ٤١٣.

(٥) سلف البيت: ٢/ ٤٧١.

(٦) سلف البيت: ٢/ ٤٧٠.

وكذلك [فيما أنْشَدَه أبو زيد][1]:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

المفهومُ منه النهيُ، فهي[2] في موضعِ جَزْمٍ، فقياسُه «ولا تَرَضَّها»، وكان يُمْكِنُه أنْ يقول: «ولا تَرَضَّها ولا تَمَلَّقِ» ويستقيمَ له الوَزْنُ، ولكنَّه فَعَلَ ذلك إمَّا ذُهولاً عن وَجْهِ الاستقامةِ، وإمَّا مُراعاةً للفرارِ من الزِّحاف، لأنَّ إثْباتَ هذا الساكنِ هو بإزاءِ سينِ مُسْتَفْعِلُن، وحَذْفُ سينِ مُسْتَفْعِلُن في مثْلِ ذلك جائزٌ اتِّفاقاً، وقد حُذِفَتْ في جميعِ أَجزاءِ البيت في قوله: «ولا تَرَضَّ» وفي قوله: «تَمَلَّقِ»، فيصيرُ مُسْتَفْعِلُن مَفَاعِلُنْ، وذلك جائزٌ.

قال: «ولِرَفْضِهم في الأَسماءِ المتمكِّنةِ أنْ تَتطرَّفَ الواوُ بعد مُتَحَرِّكٍ قالوا في جَمْعِ «دَلْوٍ» و«حَقْوٍ» على أَفْعُلٍ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: لَمَّا ذَكَرَ حُكْمَ الواوِ والياءِ التي قبلهما ساكنٌ والتي قبلهما[3] حركةٌ وتضمَّن كلامُه أنَّه ليس في الأَسماء ما آخرُه واوٌ قبلها ضمَّةٌ[4] أَخَذَ يُبَيِّنُ إذا أدَّى إلى ذلك قياسٌ كيف يُصْنَعُ فيه[5]، فقال[6]: حُكْمُه أنْ تُقْلَبَ الضمَّةُ كسرةً، فتَنْقَلِبَ الواوُ ياءً لانْكسارِ ما قبلها[7]، وعَلَّلَ بقوله: «ولِرَفْضِهم في الأَسماءِ المتمكِّنةِ أنْ تَتَطرَّفَ الواوُ بعد مُتَحَرِّكٍ»، والتعليلُ عامٌّ فيما قبله حركةٌ هي ضمَّةٌ أَوْ فتحةٌ أَوْ كسرةٌ، إلاَّ أنَّ الغَرَضَ ههنا لبيان ما قبله ضمَّةٌ، ولا شَكَّ أنَّ[8] العَرَبَ رفَضَتْ في الأَسماءِ كُلَّ لامٍ هي واوٌ قبلها حركةٌ وليس بعدها علامةُ تثنيةٍ، فقَلَبُوا ما قبلها فتحةٌ ألفاً، وقلبوا ما

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د، والرجز لرؤبة، وهو في ديوانه: ١٧٩، والخزانة: ٣/ ٥٣٣-٥٣٤، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ٢٠٥، والمنصف: ٢/ ١١٥، والخصائص: ١/ ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٠٦، وقال ابن جني: «أنشدنا أبو علي عن أبي زيد، البيتان»، المنصف: ٢/ ١١٥. وتَمَلَّق: تَوَدَّد.

(٢) سقط من ط: «فهي»، خطأ.

(٣) سقط من ط: «ساكن والتي قبلهما»، خطأ.

(٤) ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو قبلها ضمة، وإنما يكون ذلك في الفعل، انظر الكتاب ٣/ ٣١٦، وشرح اللمع: ١٠، وشرح الشافية للجاربردي: ٤٧٠.

(٥) في د: «به».

(٦) نقل كلام الزمخشري بالمعنى.

(٧) دفع الرضي هذا القول، انظر شرحه للشافية: ٣/ ١٦٨.

(٨) في د: «ولا شك إلا أن العرب...».

قبلها ضمَّةٌ ياءً بعد أَنْ كَسَروا ما قبلها، أَوْ قلبوها[١] ياءً[٢]، فوَجَبَ انْكسارُ ما قبلها، وقَلَبوا ما آخرُه واوٌ قبلها كسرةٌ ياءً، فالأَوَّلُ مِثْلُ عَصًا، والثاني مِثْلُ أَدْلٍ، والثالث مِثْلُ غازٍ، كُلُّ ذلك لأَجْلِ اسْتِثْقال[٣] الواو إذا وقَعَ قبلها حركةٌ، وتُوَافِقُها الياءُ إذا وقَعَ قبلها فتحةٌ في قَلْبِها أَلفاً، وضمَّةٌ في أَنَّ الضمَّةَ تُقْلَبُ كسرةً، فالأَوَّلُ مِثْلُ رَحًى، والثاني مِثْلُ التَّرَامي والتَّسَاوِي، وكان أَصْلُه[٤] تَرَامُياً وتَسَاوُياً، فوَجَبَ قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً، وإذا قَلَبُوها كسرةً قبل الواوِ فَلأَنْ تُقْلَبَ قبل الياءِ / أَوْلَى. ٣٢٩أ

ثمَّ مَثَّلَ بجَمْعِ «دَلْوٍ» و«حَقْوٍ»[٥] على أَفْعُلٍ، لأَنَّه يكونُ أَصْلُه أَدْلُواً وأَحْقُواً، فوقَعَتْ مُتَطَرِّفةً وقبلها ضمَّةٌ، فوجَبَ أَنْ يُفْعَلَ بها ما ذَكَرْناه من قَلْبِ الضمَّةِ كسرةً، فتَنْقَلِبَ الواوُ ياءً، أَوْ قَلْبِ الواو ياءً، فتَنْقَلِبَ الضمَّةُ كسرةً، وكذلك إذا جَمَعْتَ قَلَنْسُوَةً وعَرْقُوَةً[٦] على حَدِّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ، ومعنى قوله: «على حَدِّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ» أَنْ تَحْذِفَ التاءَ وتُبْقِيَ الاسْمَ على حاله، وإذا حَذَفْتَ التاءَ في[٧] قَلَنْسُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ بَقِيَ الاسْمُ آخِرُه واوٌ قبلها ضمَّةٌ، فيُفْعَلُ فيه ما ذَكَرَ.

قال: «وقالوا[٨]: قَمَحْدُوَةٌ»[٩]، إلى آخره.

يَعْني أَنَّهم لم يَفْعَلوا ذلك فيها إلاَّ إذا وقَعَتْ طرفاً، لأَنَّه يُسْتَثْقَلُ في الطَّرَفِ ما لا يُسْتَثْقَلُ في الوسط، ثمَّ شَبَّهُ[١٠] بباب آخر اسْتَثْقَلوا فيه[١١] الطرفَ ولم يَسْتَثْقِلوا الوَسَطَ، وذلك إذا وقعت الواوُ والياءُ طرفاً وقبلها أَلفٌ زائدةٌ، فإنَّها تُقْلَبُ همزةً، فإنْ لم تقَعْ طرفاً لم تُقْلَبْ، أَلاَ تَرَاهم يقولون: معايِشُ ومَعَاوِن، ومَثَّلَه هو بالنِّهاية والعَظَايَة، لأَنَّه أَشْبَهُ بما هو[١٢] فيه لأَنَّهم أَعَلُّوا قَلَنْسٍ

(١) في ط: «وقلبوها»، تحريف.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٦٨.

(٣) في د: «استقلال»، تحريف.

(٤) في د: «وأصله». وسقط «كان».

(٥) «الحَقْوُ والحِقْوُ: الكشح» اللسان (حقو).

(٦) «العَرْقُوَة: خشبة معروضة على الدلو». اللسان (عرق).

(٧) في د. ط: «من».

(٨) في د: «ويقال». وهو مخالف للمفصل: ٣٨٩.

(٩) في المفصل: ٣٨٩: «وقالوا: قلنسوة وقَمَحْدُوَة»، «قمحدوة: فأس الرأس المشرفة على النُّقْرَة» المنصف: ٣/ ٦٩.

(١٠) في الأصل. ط: «شبه». وما أثبت عن د.

(١١) في د: «فيها»، تحريف.

(١٢) سقط من د: «هو».

ولم يُعِلُّوا قَلَنْسُوَةً، وليس بينهما إلاَّ تاءُ التأْنيثِ، ولذلك شَبَّهَه بما أُعِلَّ طرفاً ولـم يُعَلَّ وسطاً وليس بينهما إلاَّ تاءُ التأْنيثِ، كالكساءِ والنِّهايةِ.

ثمَّ ذكَرَ [سؤالَ][1] سيبويه الخليلَ عن قولهـم: صَلاَءَة وعَبَاءَة، لأَنَّهـم قلبوهـا مـع كَوْنها غيْرَ متطَرِّفة، فكان القياسُ أَنْ لا تُقْلَبَ على التقدير المتقـدِّم، فأَجابه الخليـلُ بمـا معنـاه أَنَّ تـاءَ التـأْنيث في حُكْمِ كلمةٍ أُخرى مُنْضَمَّةٍ إليها بمعنى التأْنيثِ، فكأَنَّها وَقَعَتْ مُتَطَرِّفةً، مِثْلَها في صَلاَءٍ وعَبَاءٍ[2]، وأَمَّا مَنْ قال: صَلاَيَةٌ وعَبَايَةٌ فإنَّه لم ينظُرْ إلى ذلك، وإنَّمـا نظَرَ إلـى اللَّفْظ الحـاصلِ في الكلمـة، ولذلـك قال[3]: «فإِنَّه لم يَجِئْ بالواحد على حَـدِّ الصَّلاءِ»[4]، يَعْنـي أَنَّـه لـم يُنْظَرْ إلـى أَنَّ أَصْلَـه ذلـك، ثـمَّ زِيْدَت التاءُ ليُدَلَّ بها على المفردِ، وإِنَّما جعلَه مُسْتَقلاً برَأْسه موضوعاً لهـذا المعنى، وشـبَّهه[5] بـالمثَنَّى الموضوعِ للمثنَّى من غيْرِ نظَرٍ إلى المفردِ، وهو قولُـه[6]: «كمـا أَنَّـه إذا قيـل[7]: خُصْيَـان لـم يُثَنِّـه علـى الواحد المُسْتَعْمَلِ في الكلام».

وذلك أَنَّه[8] لو ثَنَّاه علـى المفـردِ المُسْتَعْمَل في الكـلام لوَجَـبَ أَنْ يقـولَ: خُصْيَتَـان، لأَنَّ مفـردَه خُصْيَةٌ، فلمَّا كان كذلك جعَلَه[9] كأَنَّه وُضِعَ وَضْعاً أَصْليّاً للمثنَّى كما أَنَّ / صَلاَيَةً وعَظَايَةً فيمَـنْ لـم يَهْمِزْ وُضِعَ في أَصْلِه للمؤنَّثِ، فلذلك لم يَلْزَمْ قَلْبُ الياءِ همزةً ولا إِبْقاءُ التاءِ في «خُصْيَان». ٣٢٩ب

قال: «وقالوا: عُتِيٌّ وجُثِيٌّ [وعُصِيٌّ][10]، ففعلوا بالواو المتَطَرِّفةِ في[11] فُعُولٍ مع حَجْزِ المَدَّةِ بينهما»، إلى آخره.

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) في د. ط: «صلاءة وعباءة»، وما أثبت موافق للكتاب: ٤/ ٣٨٧.

(٣) أي سيبويه.

(٤) في د: «الصلاءة»، انظر الكتاب: ٤/ ٣٨٧، وسر الصناعة: ٩٤، والصَّلاَيَة: مُدُقُّ الطيب، والجمع الصـلاء، انظر اللسان (صلا).

(٥) أي سيبويه.

(٦) الكتاب: ٤/ ٣٨٧.

(٧) في ط. المفصل: ٣٨٩. الكتاب: ٤/ ٣٨٧: «قال».

(٨) في د: «لأنه».

(٩) في د: «جعل».

(١٠) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. المفصل: ٣٨٩.

(١١) في ط. المفصل: ٣٨٩: «المتطرفة بعد الضمة في...».

قال الشيخُ: يَعْني أَنَّهم كَرِهوا الواوَ المُتَطَرِّفَةَ بعد الضمَّةِ وإنْ حالَ بينهما ساكنٌ هو حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ كما كَرِهوا الواوَ المُتَحَرِّكَةَ بعد الفتحة[1] وإنْ كان بينهما ساكنٌ هو أَلِفٌ، فقالوا: عُتِيٌّ وجُثِيٌّ كما قالوا: كِسَاءٌ ورِدَاءٌ، وهذا ظاهرٌ في أَنَّه عنده قُلِبَتِ الواوُ والياءُ التي بعد الأَلِفِ التي في كساءٍ ورِداءٍ أَلفاً، فاجْتَمَعَتْ أَلفان، فقُلِبَت الثانيةُ همزةً، كما قالوا ذلك في حَمْراء وصَحْراء[2]، ولذلك قال: «كما فعلوا في الكساء[3] نَحْوَ[4] فِعْلِهم في العصا».

وهذه الواوُ التي تقَعُ مُتَطَرِّفةً بعد الضمَّةِ وبينهما واوٌ لا يَخْلُو إِمَّا أنْ تكونَ في اسْمٍ هو جَمْعٌ أَوْ فيما ليس بجَمْعٍ، فإنْ كان جَمْعاً فالقياسُ قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً، فتَنْقَلِبُ[5] الواوان ياءَيْن، كقولك: عُتِيٌّ وجُثِيٌّ، وإنْ جاءَ[6] على غَيْرِ قياسٍ[7] ذلك فشاذٌّ، كقولهم: «إِنَّكَ لتَنْظُرُ في نُحُوٍّ كثيرةٍ»[8]، والقياسُ «نُحِيٌّ» لأَنَّه جَمْعٌ[9]، وإنْ كان ذلك[10] فيما ليس بجَمْعٍ فالقياسُ إِبْقاءُ الضمَّةِ على حالها، كقولك: مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ، وقد جاءَ شيْءٌ من ذلك على خلافِ القياسِ[11]، ومُخالَفَةُ القياسِ فيه أَكْثَرُ من مُخالفتِه للقياسِ[12] في البابِ الأَوَّلِ[13]، وإِنَّما فَرَقوا بين كَوْنه جمعاً وبين كَوْنِه غَيْرَ جَمْعٍ لأَنَّه إذا

---

(١) في ط: «الضمة»، تحريف.

(٢) انظر ما سلف ق: ٣٠٧ب.

(٣) بعدها في د: «والرداء». وليست في المفصل: ٣٩٠.

(٤) سقط من ط: «نحو».

(٥) في ط: «فيقلب».

(٦) في ط: «كان».

(٧) سقط من د. ط: «قياس».

(٨) ذكره سيبويه عن بعضهم بلفظ: «إنكم لتنظرون في نحو كثيرة»، الكتاب: ٤/ ٣٨٤، وهو كذلك في المنصف: ٢/ ١٢٣، وشرح الملوكي: ٤٧٨، والممتع: ٥٥١، وشرح الشافية للجاربردي: ٤٧٢، وجاء في شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٧١ بلفظ «إنه لينظر..».

(٩) النحو: الجهة. انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٧١.

(١٠) سقط من ط: «ذلك».

(١١) ظاهر كلام سيبويه والفراء أنه يجوز في مصدر عتا يعتو أن تقول: عُتُوٌّ وعُتِيٌّ، وفي اسم المفعول من غُزِي: مَغْزِيٌّ ومَغْزُوٌّ، ووافقهما المازني والمبرد، انظر الكتاب: ٤/ ٣٨٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٦٥، والكامل للمبرد: ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، والمنصف: ٢/ ١٢٢-١٢٣، والسيرافي: ٥٨٥، وشرح الملوكي: ٤٨٠.

(١٢) في ط: «مخالفة القياس».

(١٣) لعله يريد باب «عُتِيّ».

كان جَمْعاً اشْتَدَّ[1] الاسْتِثْقالُ، لأَنَّ الجَمْعَ مُسْتَثْقَلٌ[2]، وليس المفردُ كالجَمْعِ، فاسْتُخِفَّ ذلك إذا كان غَيْرَ جَمْعٍ، ولم يُسْتَخَفَّ إذا كان مضموماً إليه لتأْكيد[3] الاسْتِثْقالِ بالجمعيَّةِ، وإنَّما أُجْرِيَ[4] ما بينهما ساكنٌ مُجْرَاه إذا لم يكُنْ بينهما ساكنٌ إمَّا لأَنَّ الجَمْعَ قامَ مَقَامَ ما فاتَه من الاسْتِثْقالِ بواسطة هذا الساكنِ، وإمَّا لأَنَّ الساكنَ حَرْفٌ هوائيٌّ، فكأَنَّه إشْباعٌ بعد الضمَّةِ، وقد مَثَّلَ في الأَوَّل بـ«عُتِيٍّ»[5] وفي الثاني بـ«عُتُوٍّ»[6]، ولم يُرِدْ أَنَّهما في الموضعَيْن سَوَاءٌ، وإنَّما أَرادَ في الأوَّل[7] الجَمْعَ لـ«عاتٍ»، يُقالُ: عاتٍ وعُتُوٌّ كقاعِدٍ وقُعُودٍ، وأَرادَ في الثاني المصْدَرَ، تقولُ[8]: عَتَا عُتُوّاً كما تقولُ: قَعَدَ قُعُوداً، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[9]، وليس قولُهم: «مَسْرِيٌّ» و«مَرْمِيٌّ» من هذا الباب، وإنْ كان أَصْلُه «مَسْرُوْي» / و«مَرْمُوْي»، لأَنَّ آخرَ هذا ياءٌ قبلها واوٌ ساكنةٌ، فوَجَبَ أَنْ تَنْقَلِبَ[10] الواوُ ياءً لاجْتماعِها مع الياء، وإذا قُلِبَتْ ياءً انْقَلَبَت[11] الضمَّةُ قبلها كسرةً، فوَجَبَ[12] أَنْ يُقالَ: «مَسْرِيٌّ» و«مَرْمِيٌّ»، فهذا بابٌ آخَرُ راجعٌ إلى اجْتماعِ الواوِ والياءِ وسَبْقِ إحداهما بالسكون، بخِلافِ قولِك: مَدْعُوٌّ ومَغْزُوٌّ، فإنَّ هذا[13] آخرُه واوٌ قبلها واوٌ [ساكنةٌ][14]، فالعلَّةُ الموجِبَةُ في مَسْرِيٍّ ومَرْمِيٍّ مفقودةٌ ههنا، لأَنَّ العِلَّةَ ثَمَّةَ اجْتماعُ الواوِ والياءِ، ولم يَجْتَمِعْ ههنا إلاَّ

330أ

---

(١) في د: «أشَدَّ»، تحريف.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٣٨٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٦٥، والأصول: ٣/ ٣٠٨.

(٣) في د. ط: «لتأكد».

(٤) في ط: «جرى».

(٥) في د: «بعتو»، تحريف.

(٦) في د: «بعتي»، تحريف.

(٧) في د: «بالأول».

(٨) في ط: «يقال».

(٩) الفرقان: ٢٥/ ٢١، والآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾.

(١٠) في ط: «تقلب».

(١١) في ط: «تقلب».

(١٢) في د: «فيجب».

(١٣) سقط من د: «هذا».

(١٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

واوان، ولذلك كان قولُك: مَسْرِيٌّ ومَرْمِيٌّ واجباً، وقولُـك: «مَدْعُـوٌّ ومَغْـزُوٌّ» هـو[1] القيـاسُ، وإنْ كان قد خُولِفَ في بعضه تشبيهاً بالجَمْع[2]، كقولك: «مَرْضِيٌّ» و«مَعْدِيٌّ»، وفي «مَرْضِيٌّ» أَمْـرٌ آخَـرُ، وهو أَنَّ[3] فِعْلَه الأَصْلِيَّ انْقَلَبَت فيه الواوُ ياءً لانْكِسارِ ما قبلها، فجائزٌ أَنْ يُقـالَ: أُجْـرِيَ في تصاريفِ مُشْتَقَّاته مُجْرَاه في أَصْلِه، فقُلِبَتْ واوُه ياءً لذلك، وهذا مِمَّا يَنْفَرِدُ به مِثْلُ مفعولِ «رَضِيَ».

وأَمَّا مِثْلُ مفعولِ «عَدَا» و«غَزَا» فلا يَجْرِي فيه ذلك، وإنَّما ذلك للتشبيه المذكورِ، ويجوزُ أَنْ يُقالَ: إنَّ اسْمَ المفعولِ مَبْنِيٌّ على «فُعِلُ» و«فُعِلَ»[4] تَنْقَلِبُ فيه الواوُ ياءً في مِثْلِ هذه الأَبنيةِ، فـأُجْرِيَ اسْمُ المفعولِ فيما[5] شَذَّ عن القياس مُجْرَى فِعْلِه، كما أَنَّهم قالوا: «مَشِيبٌ» بنـاءً علـى «شِيْبَ»[6]، وقالوا: «مَهُوبٌ» بناءً على لغةِ مَنْ قالَ: «هُوْبَ».

قالَ: «والمقلوبُ بعد الأَلفِ يُشْتَرَطُ فيه أَنْ تكونَ الأَلفُ مَزِيدةً، مِثْلَها في كساءٍ ورِدَاءٍ»، إلى آخره.

قد تقَدَّمَ أَنَّها إنَّما قُلِبَت همزةً بعد قَلْبِهـا أَلفاً[7]، وإنَّمـا قُلِبَتْ بعـد تقديـرِ أَنَّ الأَلـفَ التـي قبلهـا كالمعدومة، وهذا إنَّما يَقْـوَى إذا كـانت الأَلـفُ زائـدةً، لأَنَّ تقديرَ الزائـدِ كـالمعدوم أَقْرَبُ مـن تقديـرِ الأَصْلِـيِّ كـالمعدوم، فلذلـك انْقَلَبَـتْ في كِسَـاءٍ ورِدَاءٍ، ولـم تَنْقَلِـبْ[8] في «زايٍ»[9] و«ثَايَـةٍ»[10] و«واوٍ»[11]، ويُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إنَّما اشْتُرِطَ أَنْ تكـونَ الأَلـفُ زائـدةً لأَنَّـه تَكْثُرُ حـروفُ الكلمـةِ، وإذا كانت أَصْلِيَّةً لم تكثُرْ، فاستَثْقلوها مع الحـروفِ الكثيرةِ، ولـم يستَثْقلوها[12] مـع الحـروف القليلـة،

---

(١) في د: «وهو»، تحريف.

(٢) انظر ما سلف ق: ٣٢٩ب.

(٣) في د: «وأن» وسقط «هو»، خطأ.

(٤) في ط: «أو فعل»، تحريف.

(٥) في ط: «مما».

(٦) انظر ما سلف ق: ٣٢١أ.

(٧) انظر ما سلف ق: ٣٢٩ب.

(٨) في ط: «تقلب».

(٩) ذهب ابن جني إلى أن ألـف «زاي» ليست منقلبة إلا أنها وقعت موقع المنقلبة، فلما احتاجوا إلى تصريفها قالوا: زوَيْتُ، انظر الخصائص: ٣/ ٢٧٧-٢٧٨، وسر الصناعة: ٨٠٤-٨٠٥.

(١٠) «هي حجارة تكون حول الغنم للراعي يثوي إليها، وجمعها ثايٌ» المنصف: ٣/ ٧٢-٧٣.

(١١) انظر ما سلف ق: ٣١٤ب.

(١٢) سقط من د: «مع الحروف الكثيرة ولم يستثقلوها».

ولذلك قالوا: «غَزَوْتُ» و«تَغَزَّيْتُ»، فبَقَّوْها واواً مع قِلَّة الحروف، وقلبوها ياءً مع الكَثْرَةِ، فلذلك فُرِقَ بين أَنْ يكونَ قبلها أَلفٌ زائدةٌ وبين أَنْ يكونَ قبلها أَلفٌ أَصْلِيَّةٌ.

«والواوُ المكسورُ ما قبلها مقلوبَةٌ لا مَحَالَة».

يَعْني مقلوبةً ياءً/ ، لأَنَّهم استَثْقَلُوها لاماً مع الكسرةِ قبلها[1]، إذْ لو بَقَّوْها لَلَزِمَ أَنْ تكونَ في حال الرَّفْعِ والكَسْرِ باقيةً على واوِيَّتِها مع ثِقْلِها بغَيْرِ ذلك، فقلبوها ياءً في الأَحْوالِ كُلِّها، ثمَّ أَعَلُّوها إنْ كان مَعَها ما تُعَلُّ به كغازٍ وعادٍ، أَوْ بَقَّوْها من غَيْرِ إعْلالٍ إنْ لم يكُنْ معها مُوجِبُ الإعلال، نَحْوُ: «رأَيْتُ الغازِيَ والعادِيَ». ٢٣٠ب

وأَمَّا إذا وقَعَتْ عَيْناً مفتوحةً بعد كسرةٍ فإنَّها تَصِحُّ على ما تَقَدَّمَ في نَحْوِ: كِوَزَةٍ[2] [جَمْعَ كُوزٍ][3] إمَّا لكَوْنها غَيْرَ طَرَفٍ وإمَّا لكَوْنِها لا يُؤَدِّي ذلك فيها إلى غَيْرِ الفَتْحِ، فاغْتُفِرَ أَمْرُ الفَتْحِ على انْفِرادِهِ فيها.

قولُه: «وإذا كانوا مِمَّنْ يَقْلِبُها»، إلى آخره.

ليس ذلك بقياسٍ[4]، وإنَّما مَثَّلَ به لأَنَّه لم[5] تُقْلَبْ ياءً مع شذوذِ القَلْبِ فيها إلاَّ للكَسْرَةِ، وإلاَّ فالقياسُ قِنْوَةٌ، و«هو ابْنُ عَمِّي دِنْوَاً»[6] كقولهم: حِذْوَة وصِفْوَة.

قالَ: «وما كان فَعْلَى من الياء قُلِبَتْ ياؤُه واواً في الأَسماء».

وإنَّما فعلوا ذلك لِيَفْرُقُوا بين فَعْلَى في الأَسماءِ وبين فَعْلَى في الصفات، فقلبوا الياءَ واواً وبَقَّوا الصفاتِ على حالها، وإنَّما غَيَّروا في الأَسماء دون الصفات لأَنَّ الأَسماءَ أَخَفُّ عليهم، فكانَتْ أَوْلَى لاسْتِخْفافِها بذلك، وإنَّما لم يَفْرُقوا فيهما إذا كانا من الواو لأَنَّ ذواتِ الواوِ من ذلك قليلٌ، فأُجْرِيَتْ[7] على قياسها لقِلَّتِها، وإذا قَلَّتْ قَلَّ وقوعُ اللَّبْسِ فيها، بخِلافِ فَعْلَى من الياءِ، فإنَّ ذلك كثيرٌ.

---

(١) سقط من د: «قبلها».

(٢) سقط من د: «في نحو: كوزة».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) أي قلب الواو في مثل «قِنْيَة»، انظر الكتاب: ٤/ ٣٨٨، والخصائص: ١/ ١٣٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٦٧-١٦٨.

(٥) في د: «لأنه لو لم»، مقحمة.

(٦) انظر التكملة: ٢٦٨، والعضديات: ٥٥، ٨٧، وسر الصناعة: ٧٣٦-٧٣٧.

(٧) في د: «وأجريت».

وأَمَّا صيغةُ فُعْلَى بضَمِّ الفاءِ فإنَّهم فرَقوا فيها أَيضاً بين الأَسماءِ والصفاتِ إذا كانت من ذواتِ الواوِ، فقلبوا الواوَ ياءً في الأَسْماءِ دون الصفاتِ، وإنَّما فعلوا ذلك في الواوِ دون الياءِ - وهو عَكْسُ فعْلِهم في الفَعْلَى[1] - إمَّا لقلَّةِ بناءِ فُعْلَى من الياءِ والواوِ جميعاً، وإذا استَوَيَا كان قَلْبُ الواوِ ياءً أَوْلَى لأَنَّها الأَثْقَلُ، وإمَّا لأَنَّ بقاءَ الواوِ مع الضَّمِّ في الفاءِ مُسْتَثْقَلٌ، فكان تغييرُ هذه لأَجْلِ هذا الاسْتِثْقالِ أَوْلَى، ولم يُفَرَّقْ في فُعْلَى من الياء كما لم يُفْرَقْ في فَعْلَى من الواوِ إمَّا لأَنَّ الفَرْقَ كان يُؤَدِّي إلى ركوبِ مُسْتَثْقَلٍ، وهو قَلْبُ الياءِ واواً مع ضَمِّ الفاءِ، وإمَّا لقِلَّةِ الصفاتِ من الياءِ في هذه البِنْيَةِ.

«وأَمَّا فِعْلَى»، إلى آخرها.

وهذا يُوْهِمُ أَنَّ فِعْلَى جاءَتْ صفةً، ولم تَجِئْ فِعْلَى عند سيبويه صفةً[2]، وأَمَّا إذا كانت لامُها حَرْفَ علَّةٍ / فلم تَجِئْ أَصْلاً عند أَحَدٍ، وإذا كان كذلك فلا حاجةَ إلى أَنْ[3] تُغَيَّرَ في الأَسماءِ، إذْ مُوجِبُ التغييرِ في أَخواتِها إنَّما هو خِيفَةُ اللَّبْسِ، ولا صفةَ ههنا يَلْتَبِسُ معها الاسْمُ، فإذن علَّةُ التغييرِ الموجودةُ في أَخواتِها مُنْتَفيةٌ فيها، فوَجَبَ أَنْ تأْتيَ في فِعْلَى من غَيْرِ تغييرٍ، فإذاً قولُه: «فحَقُّها أَنْ تَنْساقَ» يُوْهِمُ أَنَّها قد تكونُ[4] صفةً، وليس الأَمْرُ كذلك.

٣٣١أ

«وإذا وقَعَتْ بعد أَلفِ الجَمْعِ الذي بعده حرفان همزةٌ عارضةٌ في الجَمْعِ وياءٌ قلبوا الياءَ أَلفاً والهمزةَ ياءً»، إلى آخره.

قال الشيخُ: شَرْطُ هذا الإعْلالِ أَنْ يكونَ جَمْعَاً وأَنْ تكونَ الهمزةُ عارضةً وأَنْ يكونَ بعدها ياءٌ، فحينَئذٍ يُعَلُّ هذا الإعْلالُ بقَلْبِ[5] الياءِ أَلفاً والهمزةِ ياءً، وذلك أَنَّه لَمَّا اسْتُثْقِلَ ذلك في هذا الجَمْعِ الذي هو مُنْتَهى الجموعِ خفَّفوه بأَنْ قلبوا الياءَ أَلفاً والهمزةَ ياءً ليَسْهُلَ، ولم يَسْتَغْنُوا بأَحدهما لأَنَّهم لو فَعَلوا[6] أَحدَهما لقالوا: إمَّا مَطَاءا بإثْباتِ الهمزةِ مع الأَلفِ، وإمَّا مَطَايِي بقَلْبِ الهمزةِ ياءً مع بقاءِ الياءِ بعدها، وكلاهما مُسْتَثْقَلٌ، فلذلك غيَّروهما جميعاً لِيَنْتَفِيَ ما ذكَرْناه من الاسْتِثْقالِ، ولو لم يكُنْ جَمْعاً

---

(١) في د. ط: «فعلى».

(٢) انظر ما سلف: ١/ ٥٤٠، ٢/ ٤٦٤.

(٣) سقط من د. ط: «أن».

(٤) سقط من ط: «قد تكون».

(٥) في ط: «تعل... وتقلب».

(٦) في الأصل: «علوا». وما أثبت عن د. ط.

لم يُفْعَلْ هذا الفعلُ، لأَنَّه يُسْتَخَفُّ ذلك لخِفَّة المفردِ، ومثالُه[1] قولُك: جاء وشاء[2] وشِبْهُه[3]، ولو[4] كان جَمْعاً والهمزةُ غيْرُ عارضة لم يُعْتَدَّ به، كقولك في جَمْعِ شائِيَة من «شَأَوْتُ»[5]: شَوَاء، لأَنَّ الهمزةَ أَصْلِيَّةٌ غيْرُ عارضةٍ، ولو كان جَمْعاً والهمزةُ عارضةٌ ولكنَّها ليسَتْ عارضةً في الجَمْعِ لم[6] يُعَلَّ أيضاً هذا الإِعْلالَ، كقولك في جَمْعِ شائِيَة وجائِيَةٍ من[7] «شاءَ» و«جاءَ»: شَوَاء، لأَنَّ الهمزة[8] وإِنْ كانت عارضةً في شائِيَة وجائِيَةٍ إِلاَّ أَنَّ الهمزةَ غيْرُ عارضةٍ في الجَمْعِ لثبوتِها فيها قبل جَمْعِها، وإِنَّما لم يَقْلِبوها إِلاَّ إِذا كانت عارضةً في الجَمْعِ لضَعْفِ أَمْرِها حينئذٍ وقُوَّةِ همزيَّتِها إذا لم تكُنْ كذلك.

فإِنْ قيل: فـ«شَوَاءٍ» و«جَوَاءٍ» على مَذْهبِ الخليل وزْنُه فَوَالِعُ[9]، فالهمزةُ إِذن أَصْلِيَّةٌ وليسَتْ عارضةً لا في الجَمْعِ ولا في غيْرِه.

قُلْتُ: هي وإِنْ كانت عند الخليل كذلك فهي عارضةٌ في المفردِ الذي هذا جَمْعُه، وليسَتْ عارضةً في الجَمْعِ، والذي / يُحَقِّقُ لك ذلك أَنَّها جَمْعُ شائِيَةٍ، والقَلْبُ في شائِيَة عنده[10] مِثْلُه[11] في شَوَاءٍ، فثبَتَ أَنَّها عارضةٌ في المفردِ لا في الجَمْعِ. ٣٣١ب

فإِنْ قُلْتَ: إذا[12] كانت مُقَدَّمةً إلى موضع العَيْنِ فهي أَصْلِيَّةٌ، فكيف تكونُ أَصْلِيَّةً عارضةً؟

قُلْتُ: قد تَبَيَّنَ أَنَّها عارضةٌ بعد الألفِ في غَيْرِ الجَمْعِ، بدليل أَنَّكَ تقولُ: أَصْلُ شائِيَةٍ شايِئَةٍ بياء

---

(١) في ط: «ومثال»، تحريف.

(٢) بعدها في د: «وساء».

(٣) في د: «وشبهها».

(٤) في ط: «لو».

(٥) أي: سبقت.

(٦) في ط: «ولم»، تحريف.

(٧) في د: «وجائية لأن الهمزة من..»، وليس هنا موضع قوله: «لأن الهمزة».

(٨) سقط من د: «لأن الهمزة»، خطأ.

(٩) أصل شَوَاء وجَوَاء شوايئ وجوايئ، ومذهب الخليل أنه يحدث قلباً مكانياً فيقول: شوائي وجوائي، فيصير وزنهما «فوالع»، فتحذف الياءان لأنهما يعاملان معاملة الاسم المنقوص المنون، انظر الكتاب: ٤/ ٣٧٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٠.

(١٠) أي عند الخليل.

(١١) في ط: «عنده إذا كانت متقدمة مثله..».

(١٢) في ط: «إنها إذا...».

بعد الألف وهمزةٍ بعدها هي اللامُ، فإذا قُلِبَتْ فقُلْتَ[1]: شائِيَةٌ، فقد أَثْبَتَّ همزةً بعد الألف بعد أَنْ لم تكُنْ، وهذا معنى العُروضِ، والذي يُحَقِّقُ لك ذلك إجْماعُهم على خَطَايَا، وهو جَمْعُ خَطِيئَة، وخَطِيئَةٌ فَعِيلَةٌ، وقياسُه فَعَائِلُ، فأَصْلُه[2] خَطَايِئُ، فعلى مَذْهَبِ غَيْرِ الخليلِ قُلِبَت الياءُ همزةً، فاجْتَمَعَتْ همزتان، فوَجَبَ قَلْبُ الثانيةِ ياءً، فصار بعد ألف الجَمْعِ همزةٌ عارضةٌ في الجَمْعِ وياءٌ، فوَجَبَ[3] إعْلالُه على ما ذكَرْناه، وعلى مَذْهَبِ الخليل قُلِبَت الهمزة إلى موضع الياء الزائدة[4]، فصارَتْ وإنْ كانَتْ أَصْلِيَّةً عارضةً بعد الألفِ، فلذلك اتَّفَقَ مع غَيْرِه على إعْلال خَطَايَا، ولو لم يكُنْ ذلك عارضاً بهذا التقريرِ لوَجَبَ أَنْ تقولَ: خَطاءٍ، كما وَجَبَ في جَمْعِ فاعلةٍ من شَأَوْتُ شَوَاءٍ.

قال[5]: وقد شَذَّ [نَحْوُ][6] هَدَاوَى في جَمْعِ هَدِيَّة[7]، وقياسُه «هَدَايَا» كما قيل: مَطِيَّةٌ ومَطَايَا، وهما من بابٍ واحدٍ، وأَمَّا نَحْوُ: عِلاَوَة[8] وإِدَاوَة[9] وهِرَاوَة فلم يقلبوا الهمزةَ في جَمْعِه ياءً، وإنَّما قلبوها واواً قَصْداً إلى مشاكَلَةِ الجَمْعِ الواحدَ في وقوعِ واوٍ بعد الألف[10]، وهذه الواوُ وإنْ لم تكُنْ واوَ المفردِ فالمشاكَلَةُ حاصلةٌ في الصورة، وبَيَانُ أَنَّها ليسَتْ واوَ المفرد هو[11] أَنَّ إدَاوَةَ مثْلُ رسالة، فالواوُ كاللاَّم، والأَلفُ قبل الواو مِثْلُ الألفِ قبل اللاَّمِ، فإذا جَمَعْتَ رسالةً قُلْتَ: رَسَائِلُ، زِدْتَ أَلفاً للجَمْعِ بعد العَيْنِ، ووقَعَتْ أَلفُ المفردِ بعدها، فوَجَبَ أَنْ تَنْقَلِبَ[12] همزةً، فصارَ أَدَائِو، لأَنَّ وزْنَه فَعَائِل كرَسائِل، فانْقَلَبَت الواوُ التي هي لامٌ ياءً لانْكِسارِ ما قبلها، فوقَعَتْ بعد ألفِ الجَمْع

---

(1) في د: «قلت».

(2) في ط: «وأصله».

(3) في د: «وجب».

(4) انظر ما سلف ق: ٢٩٢ب، ق: ٣٢٠ب.

(5) في ط: «قوله»، والكلام لابن الحاجب.

(6) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(7) هو عند الأخفش قياسي وعند غيره شاذ، انظر المنصف: ٢/ ٦٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٢.

(8) «العلاوة: أعلى الرأس». اللسان (علا).

(9) «الإداوة بالكسر: إناء صغير من جلد يُتخذ للماء». اللسان «أدا».

(10) في ط: «ألف».

(11) سقط من د: «هو».

(12) في ط: «تقلب».

همزةٌ عارضةٌ في الجَمْعِ وياءٌ، فوجَبَ أنْ يُعَلَّ ذلك الإعْلالَ[١]، إلاّ أنَّهم جعلوا الواوَ مكانَ الياءِ لِمَا ذَكَرْناه، فوزْنُ أَدَاوَى / فَعَاوَل، ووَزْنُ إدَاوَة فِعَالَةٌ، فالواوُ في إدَاوَةٍ لامٌ، والواوُ في أَدَاوَى هي الأَلفُ التي قبل الواوِ في إدَاوَة، لَمَّا[٢] وقَعَتْ مُتَحَرِّكَةً بعد ألفِ الجَمْعِ وقُلِبَتْ همزةً، فصارَتْ بعد ألفِ الجَمْعِ[٣] همزةٌ عارضةٌ في الجَمْعِ وياءٌ قلبوها واواً مَوْضعَ الياءِ في أصْلِ البابِ لِمَا ذكَرْناه من قَصْدِ مُشاكَلَةِ الجَمْعِ الواحِدَ.[٤]

١٣٣٢أ

قال: «وإذا لم تكن الهمزةُ عارضةً في الجَمْعِ»، إلى آخره.

لم تُقْلَبْ لِمَا تقَدَّمَ من أنَّها على مَذْهب غَيْرِ الخليلِ هي العَيْنُ[٥]، وقد كانت انْقَلَبَتْ في المفردِ قبل الجَمْعِ، فلم تكُنْ عارضةً في الجَمْعِ، وعند الخليلِ هي اللاّمُ قُلِبَتْ إلى موضعِ العَيْنِ في المفردِ[٦]، فلم تكُنْ أيضاً عارضةً في الجَمْعِ، لأنَّ ذلك فُعِلَ بها في المفردِ قبل الجَمْعِ، فثَبَتَ أنَّها غيرُ عارضةٍ في الجَمْعِ على كُلِّ تقديرٍ، ولا يستقيمُ أنْ تقولَ: هي على مَذْهَبِ الخليلِ أَصْلِيَّةٌ، والأَصْلِيَّةُ أحْرى أنْ[٧] لا تُقْلَبَ لِئلاَّ يَنْخَرِمَ بخَطَايا، ويجبُ على مَذْهَبِ الخليلِ حينَئِذٍ أنْ لا يُقالَ إلاَّ: خَطَاءٍ[٨]، وليس بقائلٍ به، فثَبَتَ أنَّ الوَجْهَ في التعليل ما ذَكَرْناه.

قال: «وكُلُّ واوٍ وقَعَتْ رابعةً فصاعداً ولم يَنْضَمَّ ما قبلها قُلِبَتْ ياءً»، إلى آخره.

وإنَّما قُلِبَتْ رابعةً فصاعداً[٩] إذا لم يَنْضَمَّ ما قَبلها لأَحَدِ أمْرَيْن:[١٠]

---

(١) أي أن تفتح الهمزة في أداَئي فتقلب الياء ألفاً، ثم تقلب الهمزة ياء على نحو ما فعل في «مطايا».

(٢) في ط: «ولما».

(٣) سقط من ط: «وقلبت همزة فصارت بعد ألف الجمع»، خطأ.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٣٩١، والتكملة: ٢٦٥، والمنصف: ١/ ٣٤٤-٣٤٥، ٢/ ٦٣-٦٤، والممتع: ٦٠٣-٦٠٤.

(٥) كهمزة «جَوَاء» جمع «جائية» من «جاء».

(٦) اسم الفاعل من «جاء» على وزن فال عند الخليل لأنه أحدث فيه قلباً مكانياً.

(٧) سقط من ط: «أن».

(٨) في ط: «خطائي»، تحريف.

(٩) سقط من د. ط: «فصاعداً».

(١٠) علل الجاربردي قلب الواو رابعةً فصاعداً ياءً إذا لم ينضم ماقبلها بهذين الأمرين، انظر شرحه للشافية: ٤٦٧-٤٦٨، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٩٣، والمقتضب: ١/ ١٣٦، والمنصف: ٢/ ١٦٤-١٦٦، والإنصاف: ١٠-١٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٦٧.

إمَّا لأَنَّها في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ يَنْكَسِرُ ما قبلها، فيجِبُ قَلْبُها ياءً، كقولك: أَغْزَى يُغْزِي، وغَزَّى يُغَزِّي، واسْتَغْزَى يَسْتَغْزِي، ثمَّ حُمِلَتْ بَقِيَّةُ تصاريفِ الكلمةِ عليها.

فإنْ قيلَ[1]: فمن[2] جُمْلَةِ ما قُلِبَتْ فيه ياءً تَعَدَّى يَتَعَدَّى، وهي لا تُقْلَبُ في مضارِعه ياءً فالجوابُ أَنَّ «تَفَعَّلَ» إنَّما هو مُطاوِعُ «فَعَّلَ»، و«فَعَّلَ» تَنْقَلِبُ[3] واوُهُ[4] في مضارعه ياءً، فحُمِلَ مطاوِعُه عليه.

والوَجْهُ الثاني[5]: أَنَّها لَمَّا وقَعَتْ رابعةً فصاعِداً ثَقُلَت الكلمةُ بها، فكان قَلْبُها ياءً لثِقَلِ الكلمةِ بالطُّولِ أَوْلَى، ولم يَفْعَلوا ذلك فيها إذا كانت مضموماً ما قبلها في مِثْلِ «غَزَا يَغْزُو» و«دَعَا يَدْعُو» لأَنَّهم لو فَعَلُوا لأَدَّى إلى تغييرٍ من غَيْرِ حاجةٍ إليه وإلْباسٍ، فكان بقاؤُه / على أَصْلِه أَوْلَى، وهذا الوَجْهُ الثاني هو الوَجْهُ الذي يُعْتَمَدُ عليه، لأَنَّ الأَوَّلَ يَرِدُ عليه «يَشْأَى»، فإنَّه من «شَأَوْتُ»، ولم يقعْ في تصاريفهِ مكسوراً ما قبل واوِه، وقد يُجابُ عنه بأَنَّه تَنْقَلِبُ فيه الواوُ ياءً عند بنائه لمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه[6]، فحُمِلَ عليه، ولا يَلْزَمُ ذلك في «يَدْعُو»، وإنْ كان ما لم يُسَمَّ فاعلُه «دُعِيَ»، لأَجْلِ الضمَّةِ التي ذَكَرْنا أَنَّهم لا يُغَيِّرون[7] معها الواوَ فيمشي بهذا التقديرِ الوَجْهانِ، وقد جَرَى هذا التغييرُ[8] في الأَسْماءِ والأَفعالِ جميعاً، والعِلَّةُ فيهما واحدةٌ.

وقولُه: «ومضارِعَتِها».

إمَّا أَنْ يكونَ معطوفاً على «أَغْزَيْتُ» فيكونَ مخفوضاً، وكذلك «ومضارِعَةِ[9] «غَزَى» و«رَضِيَ»»[10]، ويجوزُ أَنْ يكون المعنى «ومضارِعَتِها ومُضارِعَةِ «غُزِيَ» كذلك»، فيكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ.

---

(١) في ط: «قلت».

(٢) في ط: «من».

(٣) في ط: «تقلب».

(٤) سقط من د. ط: «واوه».

(٥) أي الأمر الثاني من الأمرين اللذين علّل بهما.

(٦) بعدها في د: «يعني شُئِيَ».

(٧) في ط: «يعتبرون»، تحريف.

(٨) في د: «التقدير».

(٩) في ط: «مضارعه»، تحريف.

(١٠) هذا من كلام الزمخشري.

وأَمَّا العِلَّةُ في قَلْبِ واواتِها ياءً فقد تَقَدَّمَتْ على الوَجهين المذكورَيْن .

قال : «وقد أَجْرَوا «حَيِيَ» [1] و«عَيِيَ» مُجْرَى «فَنِيَ» [2] ، فلم يُعِلُّوه» .

أَمَّا تصحيحُ اللاَّمِ فهو القياسُ ، لأَنَّها انفتَحَتْ وانْكَسَرَ ما قبلها ، فقياسُه في المضارع كباب «فَنِيَ» و«بَقِيَ» ، وإِنَّما الكلامُ في تصحيح العَيْنِ هو المُشْكِلُ ، وكان حَقُّها أَنْ تُذْكَرَ ثَمَّةَ [3] ، وإِنَّما جَرَّ إلى ذِكْرِها ههنا إِعْلالُها في المضارع كإِعْلالِ «يَفْنَى» و«يَبْقَى» ، وإِنَّما صَحَّتْ في «حَيِيَ» وإِنْ كان الكثيرُ الإِدْغامَ لأَنَّهم لو أَعَلُّوها لقالوا : حَايَ ، فيُؤَدِّي إلى أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهما : وقوعُ ياءٍ مُتَطَرِّفةٍ بعد أَلفٍ ، وهو نادرٌ في كلامهم .

والآخَرُ : لزومُ الإِعْلالِ في المضارع حَمْلاً على الماضي ، فكان يَلْزَمُ أَنْ يُقالَ : يَحَايُ ، فتَتَحَرَّكَ اللاَّمُ بالضمِّ ، وهم لا يُحَرِّكون ياءَ المضارعِ ولا واوَه إلاَّ بالفَتْحِ ، فكَرِهوا أَنْ يقولوا : يَحَايُ . [4]

واللُّغةُ [5] الفصيحةُ لَمَّا لم يُمْكِن [6] الإِعْلالُ لِمَا ذَكَرْناه نظروا إلى اجْتِماعِ المِثْلَيْنِ في «حَيِيَ» فأَدْغموا فقالوا : حَيَّ [7] ، ولم يَمْتَنِعوا من الإِدْغام لأَنَّه لا يَلْزَمُ في المضارعِ لانْقِلابِ اللاَّمِ أَلفاً ، فيَفُوتُ المِثْلان [8] ، ولو لم تَنْقَلِبِ الواوُ [9] أَلفاً لَلَزِمَهم الإِدْغامُ لُزومَه في «حَيَّ» ، وكان حينَئِذٍ يُؤَدِّي إلى امْتِناعِه لِمَا يَلْزَمُ [10] من / تحريكِ الياءِ بالضمِّ لو قالوا : يَحَيُّ .

٣٣٣أ

---

(١) في ط . المفصل : ٣٩١ : «أجروا نحو «حيي»» .

(٢) في المفصل : ٣٩١ : «مجرى بقي وفني» .

(٣) أي في باب «القول في الواو والياء عينين» .

(٤) كذا علل الجاربردي في شرح الشافية : ٤٣٠ .

(٥) في ط : «في اللغة» ، مقحمة .

(٦) في الأصل . ط : «يكن» . وما أثبت عن د .

(٧) يجوز الإدغام والإظهار في مثل «حَيِيَ» لأن حركة العين لازمة ، والإدغام أكثر والإظهار عربي كثير ، انظر الكتاب : ٤/ ٣٩٥ ، ٤/ ٣٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٤١١ ، والتكملة : ٢٧١ ، والمنصف : ٢/ ١٨٨ ، والممتع : ٥٧٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٣/ ١١٥ .

(٨) في ط : «المثالان» ، تحريف .

(٩) في ط : «اللام» .

(١٠) في د : «لزم» .

وممَّا يَدلُّكَ[1] على أَنَّهم لا يُدْغِمونَ إلاَّ بعد أَنْ يُعِلُّوا ما وَجَبَ إِعْلالُه امْتناعُهم من الإِدْغامِ في «قَوِيَ يَقْوَى».

فإِنْ قُلْتَ: فقد قالوا[2]: إِنَّما امْتَنَعوا من إِدْغامِ «احْوَاوَى»[3] لأَنَّه كان يُؤَدِّي إلى إِدْغام «يَحْوَاوِي»، فتَتَحَرَّكُ الواوُ بالضمِّ إذا قالوا: احْوَاوَّ يَحْوَاوُّ.

قُلْتُ: هذا وَهْمٌ مَحْضٌ، لأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهم أَدْغموا في «حَيَّ» ولم يُدْغِموا في مضارعه لانْقلابِ الياءِ أَلفاً، وامْتَنَعُوا من إدغامِ «قَوِيَ يَقْوَى» لانْقلابِ الواوِ إلى الياءِ في الماضي وانْقلابِها أَلفاً في المضارعِ، وقد صَرَّحَ[4] بما يَدُلُّ على ذلك، فالأَوْلَى في «احْوَاوَى» أَنْ يُقَالَ: إِنَّما امْتنعوا من إِدْغامه لِفَواتِ المِثْلَيْن لانقلابِ الواوِ الثانيةِ أَلفاً لتَحَرُّكِها وانْفتاحِ ما قبلها، و«يَحْوَاوِي» لقَلْبِ الكَسْرَةِ[5] الواوَ الثانيةَ ياءً، ففاتَ اجْتماعُ المِثْلَيْن.

وقولُه: «ومنهم[6] مَنْ يُدْغِمُ فيقولُ: حَيَّ بفَتْحِ الحاءِ وكَسْرِها».

أَمَّا فَتْحُ الحاءِ فواضحٌ، وأَمَّا كَسْرُها فلأَنَّه لَمَّا سَكَّنَها للإِدْغامِ شَبَّهَها[7] بتسكينِ الياءِ في «لِيٍّ»[8]، فكَسَرَها كما كَسَرَ اللاَّمَ ثَمَّةَ جوازاً، وكَسْرُها في «لِيٍّ» أَظْهَرُ لاسْتِثْقالِ الضمَّةِ قبلَ الياءِ الساكنة، وليس كذلك «حَيَّ» لأَنَّها فتحةٌ، والفتحةُ قبل الياءِ غيرُ مُسْتَكْرَهَةٍ.

«وكذلك أُحِيَّ»، إلى آخره.

لأَنَّ العِلَّةَ فيه وفي «حَيِيَ» واحدةٌ، وليس كذلك «أَحْيَى» و«اسْتَحْيَى» وشِبْهُه لانْقلابِ الثانيةِ أَلفاً، والإِدْغامُ في «حَيِيَ» أَكْثَرُ من «اسْتُحْيِيَ» وبابِه للسُّكونِ الذي قبلَ الياءِ الأُولى في باب

---

(١) في ط: «دل».

(٢) في د: «قال»، تحريف.

(٣) هو افْعالَّ من الحُوَّة، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٠، وما سيأتي ق: ٣٣٤أ.

(٤) أي الزمخشري، انظر المفصل: ٣٩٢.

(٥) في ط: «كسرة»، تحريف.

(٦) في المفصل: ٣٩١: «وأكثرهم».

(٧) في ط: «وشبهها»، تحريف.

(٨) «قَرْنٌ أَلْوَى: مُعْوَجٌّ والجمع لُيٌّ بضم اللام وكسرها». اللسان (لوي). وانظر الكتاب: ٤/ ٤٠٤، والمقتضب: ١/ ١٨٢، والمنصف: ٢/ ٣٠-٣١، ٢/ ١٨٩.

«استَحْيَى»[1]، بخِلافِ باب «حَيِيَ».

وقولُه: «وكُلُّ ما كانت[2] حركَتُه لازمةً».

احْترازٌ من المضارع في «يُحْيِى» و«يَسْتَحْيِي»، لأَنَّهم لو أَدْغموا لأَدَّى[3] ذلك إِلى تَحْريكِ الياءِ بالضمِّ، وهو مُمْتَنعٌ على ما تقَدَّمَ، ولا فَرْقَ بين أَنْ تكونَ الحركةُ ضمَّةً أَوْ غَيْرَها، لأَنَّهم لو أَدْغموا في «أَنْ يَسْتَحْيِي» لَزِمَهم أَنْ يُدْغِموا في «هو يَسْتَحْيِي»، وإِلاَّ حَصَلَ تفريقُ البابِ الواحدِ.

قالَ: «وقالوا في جَمْع حَيَاءٍ[4] وعَيِيٍّ[5]»، إِلى آخره.

لأَنَّه في التصحيح والإِدْغامِ مِثْلُ «أُحْيِي»، فكما جاءَ الوجهان ثَمَّةَ فكذلك / يَجِيئان ههنا.[6] ٣٣٣ب

«و«قَوِي» مِثْلُ[7] «حَيِيَ» في تَرْكِ الإِعْلال».

يَعْني في تَرْكِ إِعْلال العَيْنِ، وإِلاَّ فاللاَّمُ انْقَلَبَتْ ياءً لانْكِسار ما قبلها.

قال: «ولم يَجِئْ فيه الإِدْغامُ لقَلْبِ الواوِ ياءً للكَسْرَة»[8].

وهذا ممَّا يَدُلُّك على أَنَّهم لا يُدْغمون إلاَّ بعد إِعْطاء ما تَسْتَحِقُّه الكلمةُ من الإِعلال، ثمَّ بعد ذلك إِنْ وُجِدَ[9] مُوجِبُ الإِدْغام أَدْغَموا وإِلاَّ فلا، ولو كان الإِدْغامُ قبل الإِعْلال لوَجَبَ أَنْ يقولوا: قَوٌّ، لأَنَّ أَصْلَه «قَوِوَ»، فتَجْتَمِعَ الواوان فيَجِيءَ الإِدْغامُ، ولكنَّهم لَمَّا أَعَلُّوا أَوَّلاً انْقَلَبَت الواوُ الثانيةُ ياءً، ففاتَ اجْتِماعُ المِثْلَيْن، ففاتَ الإِدْغامُ.

---

(١) هي لغة أهل الحجاز، ولغة تميم «استَحَى»، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١١٨.

(٢) سقط من د: «كانت».

(٣) سقط من ط: «لأدى»، خطأ.

(٤) «الحَيَاء ممدود: الفرج من ذوات الخُفِّ والظِّلْف» اللسان (حيا).

(٥) «عَيَّ بالأمر: عجز عنه». اللسان (عيا).

(٦) قالوا في جمع حَيَاء وعَيِيٍّ: أَحْيِيَة وأَحِيَّة، وأَعياَّء وأَعْيِيَاء، انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٦-٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١١٨.

(٧) في ط: «وقوي في مثل»، مقحمة. وليست في المفصل: ٣٩٢.

(٨) في د: «.. الإدغام لقلب الكسرة الواو الثانية ياءً»، والعبارة في المفصل: ٣٩٢ «.. الإدغام إذ لم يلتق فيه مثلان لقلب كسرة الواو الثانية ياء».

(٩) في د: «وجدت».

قال: (ومُضَاعَفُ الواوِ مُخْتَصٌّ بـ«فَعِلْتُ» دون «فَعَلْتُ» و«فَعُلْتُ»)، إلى آخره.

يَعْني أَنَّه إذا كان[1] عَيْنُه ولامُه واواً لم[2] يَجِئْ مفتوحَ العَيْنِ ولا مضمومَه[3]، لأَنَّه لو جاءَ كذلك لوَجَبَ أَنْ يَصِحَّا في كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْكُنُ[4] فيه اللاَّمُ، وذلك عند اتِّصالِ ضميرِ المتَحَرِّكِ المرفوعِ، كقولك: ضَرَبْتُ وضَرَبْنا وضَرَبْتَ وضَرَبْتِ وضَرَبْتُما وضَرَبْتُمْ وضَرَبْتُنَّ وضَرَبْنَ، فيُؤدِّي إلى اجْتماعِ الواواتِ في هذه الصِّيَغِ كُلِّها، لأَنَّ العَيْنَ قد صَحَّتْ بما ذَكَرْناه في نَحْوِ: حَيِيَ، ويَلْزَمُ فيه تصحيحُ اللاَّمِ إذا سَكَنَتْ أيضاً، أَلاَ تَرَى أَنَّك تقولُ في «هَوَى»: هَوَيْتُ[5]، وفي «غَوَى»: غَوَيْتُ[6]، فَتَصِحُّ العَيْنُ واللاَّمُ جميعاً عند سكونِ اللاَّمِ؟ فلو بَنَوْا نَحْوَ «ضَرَبْتُ» و«سَرُوْتُ»[7] لوَجَبَ أَنْ يقولوا: قَوَوْتُ، و«قَوُوْتُ» في جميعِ الأَبنيةِ التي ذَكَرْناها، وهم يَكْرَهون اجْتماعَ الواوَيْنِ، فلمَّا كانت هاتان البِنْيَتان مُؤَدِّيَتَيْنِ إلى ذلك رفَضوهما، وبَنَوْه على صيغةٍ لا تُؤَدِّي إلى ذلك، وهو كَسْرُ العَيْنِ، لأَنَّهم عَلِموا أَنَّهم إذا كَسَروا انْقَلَبَت الواوُ الثانيةُ ياءً لانْكِسارِ ما قبلها، فيَنْتَفي ذلك المحذورُ الذي مَنَعَهم من فَتْحِها وضَمِّها.[8]

ثمَّ أَوْرَدَ القُوَّةَ والصُّوَّةَ[9] اعْتراضاً على قوله: «إنَّهم يَكْرَهون الجَمْعَ بين الواوَيْنِ»[10]، وأَجابَ بأَنَّ[11] الإِدْغامَ سَهَّلَ أَمْرَها، لأَنَّ اللسانَ يَنطِقُ[12] بالمُدْغَم دُفْعَةً واحدةً، حتى كأَنَّه حَرْفٌ واحِدٌ.

---

(١) في ط: «كانت».

(٢) في ط: «ولم»، تحريف.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٤٠٠، والمقتضب: ١/ ١٤٩، والمنصف: ٢/ ٢٠٩-٢١١.

(٤) في ط: «سكن».

(٥) في ط: «وهويت»، تحريف.

(٦) بعدها في د: «وفي عوى عويت».

(٧) في «سرو» ثلاث لغات فعَل وفعِل وفعُل، انظر إصلاح المنطق: ١٨٧، ٢١٤، والصحاح (سرا).

(٨) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٣.

(٩) «الصُّوَّة: حجر يكون علامة في الطريق». اللسان (صوي).

(١٠) نقل ابن الحاجب كلام الزمخشري بالمعنى، انظر المفصل: ٣٩٢.

(١١) في ط: «أن».

(١٢) في ط: «ينطلق».

٣٣٤أ «وقالوا في / «افْعَالّ» من الحُوَّةِ: احْوَاوَى، فقلبوا الثانيةَ[١] ألفاً، ولم يُدْغِموا»، إلى آخره.[٢]

قال الشيخُ: [قولُه:][٣] «وإنَّما لم يُدْغِموا لِئَلاَّ يُؤَدِّيَ إلى تحْريكِ الواوِ في المضارعِ بالضمِّ»[٤] ليس بمستقيمٍ لوَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أنَّ «احْوَاوَى» انْقَلَبَتْ لامُه الثانيةُ ألفاً لتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ماقبلها، ففات المِثْلان، ولذلك صَرَّحَ بأنَّهم لم يُدْغِموا في «قَوِيَ» لِفَوَاتِ المِثْلَيْن على ما قَرَّرَه، وقد مَرَّ أنَّ الإدْغامَ إنَّما يكونُ بعد مُوجِباتِ الإعْلال.

الوَجْهُ الثاني: هو أنَّهم لو أَدْغموا في «احْوَاوَى» لم يَلْزَمْ أنْ يُدْغموا في المضارعِ، ألاَ تَرَى أنَّهم قد أَدْغموا في اللُّغةِ الفصيحةِ في «حَيِيَ» فقالوا: حَيَّ، ولم يُقَلْ في مضارعه: «يَحيُّ»؟، فكذلك لو قَدَّرْنا إدْغامَهم في «احْوَاوَى» لم يَلْزَم الإدْغامُ في مضارعه، إمَّا لأنَّ اللاَّمَ الثانيةَ تَنْقَلِبُ ياءً لانْكسار ما قبلها مِثْلَها في «قَوِيَ»، وإمَّا لأنَّه يُؤَدِّي إلى تحريكِ الواو بالضَّمِّ، فثَبَتَ أنَّه لم يَمْتَنِعْ من الإدْغامِ في ماضيه لأنَّه يُؤَدِّي إلى تحْريكِ الواو في مضارعه بالضَّمِّ، فالوَجْهُ ما ذكَرْناه من أنَّ امْتناعَ الإدْغامِ إنَّما كان[٥] لأنَّه لم يَلْتَقِ مِثْلان، وهذا جارٍ في كُلِّ ما كان على هذا الوَجْه، ألاَ تَرَاهم قالوا: ارْعَوَى، وإنْ كان من بابِ «افْعَلَّ» ولم يُدْغِموا لانْقِلابِ الثانيةِ ألفاً؟

«وتقولُ في مصدره: احْوِيْواء واحْوِيَّاء»، إلى آخره.

فأمَّا «احْوِيْواء» فهو الأَصْلُ[٦]، وصَحَّت الواوُ الثانيةُ، وإنْ كان قبلها ياءٌ لصِحَّتِها في فِعْلِه،

---

(١) في المفصل: ٣٩٣: «فقلبوا الواو الثانية».

(٢) بعدها في د: «أنشد الفراء:

وكأنَّها بين النساء خَرِيدةٌ تَمْشي بسُدَّة بيْتِها فتُعِيُّ»

نسبه صاحب التاج (عيي) إلى الحطيئة، وليس في ديوانه، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤١٢، والمنصف: ٢/ ٢٠٦، والممتع: ٥٨٥، ٥٨٧، واللسان (عيا)، والبيت ليس في المفصل: ٣٩٣.

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) نقل ابن الحاجب كلام الزمخشري بالمعنى، انظر المفصل: ٣٩٢.

(٥) في ط: «يكون».

(٦) حكاه ابنا جني ويعيش عن بعضهم، انظر المنصف: ٢/ ٢٢١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢٠.

ومنهم مَنْ يَنْظُرُ إلى لفْظِها الحاصلِ فيَحْمِلُها على ما يُشَابِهُها في الواو التي وقَعَ قبلها ياءٌ، فيَقْلِبُها ياءً ويُدْغِمُها.[1]

ومَنْ قال: «احْوِوَاء» حَذَفَ الياءَ من المصدر كما حَذَفَها من اشْهِبَاب واحْمِرَار لأنَّه من بابه، فيَبْقَى «احْوِواءً»، وصَحَّحَ الواوَيْن لصِحَّتِهما في الفعل، ومَنْ قال: «قِتَّالٌ» في «اقْتِتال» ونَظَرَ إلى اجْتِماعِ المِثْلَيْنِ فأَدْغَمَ، فلمَّا أَدْغَمَ وَجَبَ تحريكُ ما قبل الأَوَّل بنَقْلِ حركتهِ عليه، فتَحَرَّكَ بالكَسْرِ، فوَجَبَ حَذْفُ همزةِ الوَصْلِ للاسْتِغْناءِ عنها فقالَ: قِتَّالٌ، قال[2] ههنا: حِوَّاءٌ[3] لأَنَّه لَمَّا قَصَدَ / إلى الإِدْغامِ لاجْتِماعِ المِثْلَيْن نَقَلَ حركةَ الواو الأُولى إلى الحاءِ التي قبلها، إذْ لا يُمْكِنُ بقاؤُها ساكنةً مع الإِدْغامِ، فتَحَرَّكَتْ بالكَسْرِ، فاسْتُغْنِيَ عن همزةِ الوَصْلِ فحذفَها[4]، فصار لفْظُه «حِوَّاءً» بكَسْرِ الحاءِ والإِدْغامِ للواوِ الأُولى في الثانية كما فُعِلَ في قِتَّالٍ سَوَاءً.[5]

٣٣٤ب

---

(١) ويقول: «احْوِيَّاء»، ولم يذكر سيبويه والمبرد والمازني غيره، انظر الكتاب: ٤/ ٤٠٤، والمقتضب: ١/ ١٧٧، والمنصف: ١/ ٢٢١، وانظر أيضاً العضديات: ٧٤، والممتع: ٥٨٨-٥٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٠.

(٢) هنا جاء جواب «مَنْ».

(٣) في ط: «حوواء»، تحريف.

(٤) في الأصل ط: «فحذفوها»، وما أثبت عن د.

(٥) انظر الممتع: ٥٨٨-٥٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢١.

«ومن أصناف المُشْتَرَكِ الإدْغامُ»

قال صاحِبُ الكتاب: «ثَقُلَ الْتِقاءُ المتجانِسَيْن على أَلسنتِهم فعَمَدوا بالإدْغام إلى ضَرْبٍ من الخِفَّةِ، والْتِقاؤُهما على ثلاثةِ أَضْرُبٍ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: يجوزُ أَنْ يُقالَ في الإدْغام: إنَّه لأَجْلِ ثقَلِ المتجانسَيْن، ويجوزُ أَنْ يُقالَ: إنَّه لأَجْلِ تخفيفِ الإدْغامِ، وإنْ لم يكُنْ في المتجانسَيْن ثِقَلٌ، أَمَّا الأَوَّلُ[1] فلأَنَّ نَقْلَ[2] اللِّسانِ عن الموضعِ ثمَّ رَدَّه إليه ممَّا يُدْرَكُ ثِقَلُه على النَّاطِقِ، وأَمَّا الثاني[3] فلأَنَّه إذا قُلْتَ: «تَبَّ» نطَقْتَ بالحرفَيْن دُفْعةً واحدةً، فيكونُ أَخَفَّ من قولك: «تَبَبَ»، فلذلك وجَبَ الإدْغامُ عندما يكونُ الأَوَّلُ ساكناً لِعُسْرِ النُّطْقِ بالمِثْلَيْن مُنْفَكَّيْن والأَوَّلُ منهما ساكنٌ، لأَنَّكَ إذا فككْتَهما فلا بُدَّ من زمانٍ تَقْطَعُ به الأَوَّلَ عن الثاني، ثمَّ تَشْرَعُ في الرَّدِّ إليه في زمانٍ آخرَ فيَطولُ، بخِلاف ما إذا كانا غَيْرَ مِثْلَيْن [كـ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[4] و﴿قَدْ سَمِعَ﴾[5]][6]، فإنَّ الزَّمَنَ الذي يُقْصَدُ به انْفِكاكُ الأَوَّلِ عن الثاني هو الذي يُشْرَعُ فيه في الثاني، فمِنْ أَجْلِ ذلك جاءَ الاسْتِثْقالُ، فوَجَبَ الإدْغامُ.

قال: «والْتِقاؤُهما على ثلاثةِ أَضْرُبٍ».

الأَوَّلُ: أَنْ يَجِبَ الإدْغامُ ضرورةً لِمَا ذَكَرْناه من ثِقَلِ ذلك.

«والثاني: أَنْ يَتَحَرَّكَ الأَوَّلُ ويَسْكُنَ الثاني، فيَمْتَنِعَ الإدْغامُ».

ضرورةً، وإنَّما أَرادَ بالسكونِ ههنا السكونَ اللاَّزِمَ، وإلاَّ فسكونُ الوَقْفِ ليس بمانِعٍ إجْماعاً، وسكونُ الجَزْمِ وما يُشْبِهُه[7] غيْرُ مانعٍ أَيْضاً في الأَكْثَرِ، كقولك في الوَقْفِ: «يَشُدُّ»، وكقولك[8] في

---

(١) أي الإدغام الذي من أجل ثقل المتجانسين.

(٢) في ط: «ثقل»، تصحيف.

(٣) أي الإدغام الذي من أجل تخفيف الإدغام.

(٤) الفتح: ٤٨/ ٢٩، والآية ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ﴾.

(٥) المجادلة: ٥٨/ ١، والآية ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾.

(٦) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٧) في د. ط: «شابهه».

(٨) في ط: «وقولك».

الجَزْمِ وما شابَهَه[1]: «لم يَشُدَّ» و«شُدَّ»، وإنْ كان بعضُهم يقولُ: «لم يَشْدُدْ» و«اشْدُدْ» [وهو مَذْهَبُ أَهْلِ الحجازِ][2]، وقد جاءَت اللُّغتان في القرآن، وإنَّما الذي يَمْنَعُ فيه السكونُ ما مَثَّلَ به من نَحْوِ: «ظَلِلْتُ» و«رسولُ الْحسن» وشِبْهِه[3]، وإنَّما امْتَنَعَ لأَنَّ الإِدْغامَ لا بُدَّ[4] فيه من إِسْكانِ الأَوَّلِ لِيُنْطَقَ بهما دُفْعةً واحدةً من غيْرِ أَنْ يُنْقَلَ اللسانُ ثمَّ يُرَدَّ[5]، فإذا كان الثاني ساكناً أَدَّى إِلى الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ في المِثْلَيْن، وهو أَعْسَرُ من الْتِقاءِ الساكِنَيْن في غيرهما، فلذلك امْتَنَعَ.

٣٣٥أ قال: «والثالثُ أَنْ يَتَحَرَّكا، وهو على ثلاثةِ أَوْجُهٍ، ما الإِدْغامُ فيه واجِبٌ / ، وذلك أَنْ يَلْتَقِيا في كلمةٍ».

وليس أَحَدُهما في حُكْمِ المنْفَصِلِ، ولا للإِلْحاق، ولا يُلْبِسُ مثالٌ[6] بمثالٍ آخَرَ، فحينَئِذٍ يَجِبُ الإِدْغامُ، كقولك: «شَدَّ» و«يَشُدُّ»، وإنَّما قلْنا[7]: «أَنْ يكونا في كلمةٍ» احْترازاً من مثْلِ «ضَرَبَ بَكْرٌ»، فإنَّه ليس بلازمٍ، وقولُنا: «ولا في حُكْمِ المنفصلِ»[8] احْترازٌ من نَحْوِ: «اقْتَتَلَ»، لأَنَّ الأَفْصَحَ أَنْ لا يُدْغَمَ، وإنَّما قلْنا: «وليس أَحَدُهما للإِلْحاقِ» احْترازاً من مِثْلِ «شَمْلَلَ»[9]، وإنَّما قلْنا: «ولا يُلْبِسُ مثالٌ بمثالٍ» احْترازاً من نَحْوِ «سُرُرٍ».

والثاني[10]: أَنْ يكونَ الإِدْغامُ جائزاً، وذلك أَنْ يَلْتَقِيا في كلمَتَيْن أَوْ في حُكْمِ الكلمتَيْنِ وليس ما قبل الأَوَّلِ[11] حَرْفاً ساكناً صحيحاً، كقولك: «أَنْعَتُ تِلْكَ» إِلى آخره[12]، فقولُنا:

---

(١) في ط: «أشبهه».

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما سلف ق: ٢٩٦أ.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢١-١٢٢.

(٤) سقط من ط: «لا بدَّ»، خطأ.

(٥) في د: «يرده».

(٦) سقط من د: «مثال».

(٧) الكلام لابن الحاجب.

(٨) عبارة ابن الحاجب التي سلفت «وليس أحدهما في حكم المنفصل».

(٩) بعدها في د: «وقَرْدَدَ».

(١٠) أي الوجه الثاني من القسم الثالث الذي يكون فيه الحرفان متجانسين متحركين، والوجه الأول يكون فيه الإدغام واجباً، وهذا يكون فيه جائزاً، وقد ذكره.

(١١) سقط من د: «ما قبل الأول»، خطأ.

(١٢) أي إلى آخر ما ذكره الزمخشري من الأمثلة.

«في[1] كلمتَيْن» احْترازٌ من «شَدَّ» لأَنَّه واجبُ الإِدْغام[2]، «أَوْ ما في حُكْمِ الكلمتَيْن» ليَدْخُلَ «اقْتَتَلَ» و«مُقْتَتِلٌ»[3] وشِبْهُه على ما ذَكَرَه، وقُلْنا: «وليس ما قبل[4] الأَوَّل حَرْفاً ساكناً صحيحاً» احْترازاً من «عَدُوٌّ وليدٍ» و«قَوْمُ مالكٍ»، لأَنَّه لا يجوزُ فيه الإِدْغامُ عند النحويِّين، والكلام في الجائزِ.

والثالثُ: أَنْ يكونَ الإِدْغامُ مُمْتَنِعاً، وذلك على ثلاثةِ أَضْرُبٍ.

أَحَدُهما: [أَنْ يكونَ أَحَدُ المِثْلَيْن][5] للإِلْحاقِ[6]، لأَنَّها إذا كانت للإلحاق تَعَذَّرَ الإِدْغامُ، لأَنَّها إِنَّما أُلْحِقَت ليكونَ المثالُ الذي أُلْحِقَتْ به على صيغةِ المثالِ الذي هو[7] الأَصْليُّ، فإذا أَدْغَمْتَ[8] تَغَيَّرت الصيغةُ، فيَفُوتُ المعنى الذي كان الإِلْحاقُ لأَجْلِه[9]، فتَقَعُ المنافاةُ بين الإِلْحاقِ والإِدْغامِ، فلذلك لم يَجِئْ مع الإِلْحاقِ إِدْغامٌ.

والثاني: أَنَّه يُؤَدِّي الإِدْغامُ فيه إلى لَبْسِ مثالٍ بمثالٍ، وهذا إِنَّما يكونُ في الأَسماءِ، وتحقيقُ اللَّبْسِ أَنَّكَ إذا أَدْغَمْتَ في «سُرُرٍ» فقُلْتَ: «سُرٌّ» لم يُعْلَمْ أَفُعُلٌ هو أَمْ فُعْلٌ أَمْ فُعَلٌ، وعلى هذا النَّحْوِ يَتَحَقَّقُ اللَّبْسُ في غيْرِه، وإِنَّما لم يُعْتَبَرْ ذلك في الأَفعالِ فيُمْتَنَعَ من إِدْغامِ «شَدَّ» و«فَرَّ» و«عَضَّ» مع تحقيقِ اللَّبْسِ فيه، لأَنَّك إذا قلْتَ: «شَدَّ» لا يُعْلَمُ هل هو «شَدَدَ» أَوْ «شَدِدَ» أَوْ «شَدُدَ»؟، وإذا قُلْتَ: «فَرَّ» لم يُعْلَمْ[10] أَهو «فَرَرَ» أَوْ «فَرِرَ» [أَوْ «فَرُرَ»][11]؟، وعلى هذا النَّحْوِ لَبْسُ «عَضَّ» لأَحَدِ أَمْرَيْنِ[12] أَوْ لَهُما جميعاً:

---

(1) في د: «من».

(2) سقط من د. ط: «الإدغام».

(3) يجوز الإظهار والإدغام في «اقتتل» و«مقتتل»، انظر الكتاب: ٤/ ٤٤٣، والمنصف: ٢/ ٢٢٢-٢٢٦، والممتع: ٦٣٨-٦٤٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٤-٢٨٥.

(4) سقط من د: «ما قبل»، خطأ.

(5) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(6) في الأصل. ط: «الإلحاق». وما أثبت عن د.

(7) سقط من د. ط: «الذي هو».

(8) في د: «فإن أدغم».

(9) في د: «بسببه»، وسقط من ط: «لأجله»، خطأ.

(10) سقط من ط من قوله: «هل هو شدد» إلى «يعلم»، خطأ.

(11) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(12) في الأصل: «الأمرين»، وما أثبت عن د. ط.

الأَوَّلُ: هو أَنَّه يَتَّصِلُ بهما ما يوجِبُ انْفِكاكَهما غالباً، نَحْوُ «شَدَدْتُ» و«فَرَرْتُ» و«عَضِضْتُ»، فيَتَبَيَّنُ بناؤُها في الغالبِ، فلا يَلْزَمُ من الامتناعِ من الإِدْغام الذي يلازِمُ اللبْسَ الامتناعُ من الإدْغام الذي لا يُلازِمُه.

٣٣٥ب الثاني: أَنَّ ذلك يَتَبَيَّنُ بمُضارِعاتِها[1] / وصِيَغِ أَوَامِرِها، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذا قُلْتَ: «يَفِرُّ» و«يَشُدُّ» عُلِمَ أَنَّ ماضيهما «فَعَلَ»، وإذا قُلْتَ: «يَعَضُّ» عُلِمَ أَنَّ ماضيه «فَعِل»، وكذلك إذا بَنَيْتَ[2] صيغةَ الأَمْرِ فقُلْتَ: «فِرَّ» و«شُدَّ» و«عَضَّ» تَبَيَّنَ ذلك أَيْضاً، فلا يَلْزَمُ من الامْتناعِ من الإِدْغامِ الذي لا دَلالةَ معه على ما يُؤَدِّي إليه من اللَّبْسِ الامْتناعُ من الإِدْغام المقْتَرِنِ به ما يَرْفَعُ اللَّبْسَ.

«والثالثُ[3]: أَنْ يَنْفَصِلا ويكونَ ما قبلَ[4] الأَوَّلِ حَرْفاً ساكناً[5] غَيْرَ مَدَّةٍ، نَحْوُ: «قَرْمُ[6] مالِكٍ»، و«عَدُوُّ وليدٍ»».

وإِنَّما امْتَنَعَ الإِدْغامُ لِمَا يُؤَدِّي إليه من التقاءِ الساكنَيْن، وهذا ممَّا اضْطَرَبَ فيه المحقِّقون من أَهْلِ العلمِ، وذلك أَنَّ النحويِّين مُطْبِقون على أَنَّه لا يَصِحُّ الإِدْغامُ، والمقْرِئون مُطْبِقون على أَنَّه يَصِحُّ الإِدْغامُ[7]، فيَعْسُرُ الجَمْعُ بين هذين القولَيْن مع تَعارُضِهما، وقد أَجابَ الشيخُ الشاطِبيُّ في قصيدته عن ذلك بجوابٍ ليس بِبَيِّنٍ[8] فقال ما معناه: يُحْمَلُ كلامُ النحويِّين على الإِدْغامِ الصريحِ وكلامُ المقْرِئين على الإِخفاءِ الذي هو قريبٌ من الإِدْغامِ، فيَزُولُ التناقُضُ[9]، فعلى هذا لا يكونُ النحويُّون

---

(١) في الأصل. ط: «بمضارعتها». وما أثبت عن د.

(٢) في د: «ثبت»، تحريف.

(٣) أي الوجه الثالث من الأوجه التي يمتنع فيها الإدغام.

(٤) سقط من د. ط: «ما قبل»، خطأ. وانظر المفصل: ٣٩٣.

(٥) في د. ط: «صحيحاً»، وهو مخالف للمفصل: ٣٩٣.

(٦) القَرْمُ: السيد.

(٧) سقط من ط من قوله. «والمقرئون» إلى «الإدغام»، خطأ. والإدغام هنا هو إدغام المثلين المتحركين إذا كانا في كلمتين إذا سبق الأول منهما حرف ساكن صحيحٌ، فالنحويون يمنعون الإدغام في مثل هذا، والقراء يجوزونه.

(٨) في د: «بالبيِّن».

(٩) قال الشاطبي:

«وإِدْغامُ حَرْفٍ قبلَه صحَّ ساكنٌ ... عسيرٌ وبالإِخْفاءِ طبَّقَ مفْصَلا
خُذِ العَفْوَ وأْمُرْ ثمَّ من بعدِ ظُلْمِه ... وفي المَهْدِ ثمَّ الخُلْدِ والعِلْمِ فاشْمَلا»

إبراز المعاني من حرز الأماني: ٦٧.

والإخفاء هنا معناه اختلاس الحركة وتضعيف الصوت، انظر الإتحاف: ٢٦.

مُنْكِرين للإِخْفاء، ولا يكونُ[1] القُرَّاءُ مُنْكِرين امْتِناعَ[2] الإِدْغام، وهذا وإِنْ كان جَيِّداً على ظاهره إلاَّ أَنَّه لا يُثْبِتُ أَنَّ القُرَّاءَ امْتَنَعوا من الإِدْغامِ، بل أَدْغَموا الإِدْغامَ الصريحَ، وقد كان هذا[3] المُجيبُ بهذا الجوابِ يَقْرأُ[4] به في نَحْوِ قوله تعالى: ﴿ٱلْخُلْدِ جَزَآءً﴾[5] و﴿ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ﴾[6]، والأَوْلى الرَّدُّ على النحويِّين في مَنْعِ الجَوازِ، وليس قولُهم بحُجَّةٍ إلاَّ عند الإِجْماعِ، ومن القُرَّاءِ جماعةٌ من النحويِّين، فلا يكونُ إِجْماعُ النحويِّين حُجَّةً[7] مع مُخالَفَةِ القُرَّاءِ لهم، ثمَّ[8] ولو قُدِّرَ أَنَّ القُرَّاءَ ليس فيهم نَحْوِيٌّ فإِنَّهم ناقلون لهذه اللُّغةِ، وهم مشاركون النحويِّين في نَقْلِ اللُّغةِ، فلا يكونُ إِجْماعُ النحويِّين حُجَّةً دونهم، وإِذا ثَبَتَ ذلك كان المصيرُ إلى قَوْلِ القُرَّاءِ أَوْلى، لأَنَّهم ناقلوها عَمَّنْ ثَبَتَ عِصْمَتُه عن الغَلَطِ في مِثْله، ولأَنَّ القراءةَ ثَبَتَتْ تواتُراً، وما نَقَلَه[9] النحويُّون آحادٌ، ثمَّ ولو سُلِّمَ أَنَّه ليس بمُتَواتِرٍ فالقُرَّاءُ أَعْدَلُ وأَكْثَرُ، فكان الرُّجوعُ إليهم أَوْلى.[10]

قال: «ومَخارِجُها سِتَّةَ عَشَرَ»، إلى آخره.

قال الشيخُ: قَسَّمَ النحويُّون مَخارِجَ / الحروف إلى سِتَّةَ عَشَرَ قسماً[11] على التقريبِ وإِلْحاقِ ما اشْتَدَّ تَقارُبُه بمُقارِبِه، وجَعْلِه معه من مَخْرَجٍ واحدٍ، والتحقيقُ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ له مَخْرَجٌ يُخالِفُ ‏336أ

---

(1) سقط من د: «يكون».

(2) في د: «لامتناع».

(3) سقط من د. ط: «هذا».

(4) في د: «يقرئ».

(5) فصلت: 41/28، والآية ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾، قرأ أبو عمرو بالإدغام، انظر التيسير: 25.

(6) البقرة: 2/120، والآية: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وانظر التيسير: 20-21، وإبراز المعاني من حرز الأماني: 62-64.

(7) بعدها في ط: «عليهم».

(8) سقط من د: «ثم».

(9) في د: «ينقله».

(10) من قوله: «مما اضطرب فيه المحققون...» إلى «أولى» نقله الجاربردي في شرح الشافية: 524 عن شرح المفصل لابن الحاجب.

(11) سقط من د: «قسماً»، والقول بأن مخارج الحروف ستة عشر هو مذهب سيبويه وابن جني، وجعلها الجرمي والفراء وقطرب أربعة عشر، انظر الكتاب: 4/433، وسر الصناعة: 46، والممتع: 668، وشرح الشافية للرضي: 3/250-254، وارتشاف الضرب: 1/4-5.

الآخَرَ، وإلاَّ كـان إيَّاه، فجَعَلـوا للهمـزةِ والأَلـفِ والهـاءِ أَقْصَـى الحلْـقِ، ولا شَـكَّ أَنَّ الهمـزةَ أَوَّلٌ، والأَلفُ بعدها، والهاءُ بعدها[1]، ولكنْ لمَّا اشْتَدَّ التقارُبُ اغْتَفَروا ذِكْرَ التفْرِقةِ، وبعـده العَيْـنُ والحـاءُ [من وَسَـطِ الحَلْـقِ][2]، وبعـده الغَيْـنُ والخـاءُ، وهـي علـى الـترتيب الـذي ذَكَرْنـاه في الهمـزة والأَلـفِ والهاءِ[3].

«وللقاف أَقْصَى اللِّسانِ وما فوقَه من الحَنَكِ[4] الأَعْلَى، وللكـافِ مـن اللسـان والحَنَـكِ مـا يَلِـي مَخْرَجَ القاف[5]، وللجيمِ والشِّينِ والياءِ وَسَطُ اللسانِ وما يُحَاذيه من الحَنَك»[6] الأَعْلَى، وهـي علـى الـترتيب المتقَـدِّم[7]، «وللضَّـادِ أَوَّلُ حافَـةِ اللِّسـانِ ومـا يَلِيهـا مـن الأَضْـراسِ»، وسَـوَاءٌ إِخْراجُهـا مـن الجانبِ الأَيْمَن والأَيْسَرِ[8] على حَسَبِ ما يَسْهُلُ لبعـضِ الأَشـخاصِ فيهـا دون بَعْـضٍ، وأَكْـثَرُ النـاسِ على إِخْراجِها من جانبِ[9] الأَيْسَرِ، ولم يُصَرِّح الزمخشـريُّ بواحـدٍ منهـا، والأَمْـرُ في ذلـك قريـبٌ، لأَنَّه قد يُوْجَدُ على كُلٍّ واحدٍ من الأَمْرَيْنِ بحَسَبِ اخْتِلافِ الأَشخاصِ مع سـلامةِ الـذَّوْقِ، فعَـبَّرَ كُـلُّ واحدٍ على حَسَبِ وِجْدانه.

«واللاَّمُ[10] ما دون حافَةِ[11] اللسانِ إلى مُنْتَهـى طَرَفِـه ومـا يَلِيهـا مـن[12] الحَنَـكِ الأَعْلـى فُوَيْـقَ

(1) هذا ترتيب سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣١، ولكنه عاد فرتبها فبدأ بالهمزة فالهاء فالألف، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٣، وسر الصناعة: ٤٦-٤٧.

(2) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(3) في د: «وللهاء»، تحريف. وترتيب مخارج أحرف الحلق كما ذكره ابن الحاجب هو ما عليه أكثرهم، إلا أن بعضهم قدم الحاء على العين والخاء على الغين، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٣، والأصول: ٣/ ٤٠٠، والممتع: ٦٦٩، وارتشاف الضرب: ١/ ٥-٦.

(4) بعدها في د: «الأعلى»، وليست في المفصل: ٣٩٤.

(5) جاء بعدها في د من قوله: «ولم يصرح الزمخشري بواحد منها» إلى «على حسب وجدانه»، وليس هذا موضع هذه الفقرة وستأتي بعد قليل.

(6) في المفصل: ٣٩٤ «من وسط الحنك».

(7) انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٣، والأصول: ٣/ ٤٠٠.

(8) في ط: «أو الأيسر».

(9) في ط: «الجانب».

(10) في د. المفصل: ٣٩٤: «وللام».

(11) في المفصل: ٣٩٤: «مادون أول حافة..».

(12) في المفصل: ٣٩٤: «وما يحاذي ذلك من..».

الضاحِكِ والنَّابِ والرَّبَاعِيَةَ والثَّنِيَّةِ».

وكان يُغْنِي[1] أن يُقالَ: «فوق الثَّنَايَا»، إلاَّ أنَّ[2] سيبويه ذَكَرَ مِثْلَ[3] ذلك[4]، فمن أَجْلِ ذلك عَدَّدَ[5]، وإلاَّ فليس في الحقيقة فوق ذلك، لأنَّ مَخْرَجَ النونِ يَلِي مَخْرَجَها، وهو فَوْقَ الثَّنَايَا، فكذلك هذا، على أنَّ الناطِقَ باللاَّمِ تَنْبَسِطُ جوانِبُ طَرَفَيْ لسانه ممَّا فوق الضاحِكِ إلى الضاحِكِ الآخَرِ[6]، وإنْ كان المَخْرَجُ في الحقيقة ليس إلاَّ فوق الثَّنَايا، وإنَّما ذلك يَأْتي لِمَا فيها من شَبَهِ الشِّدَّةِ ودُخولِ المَخْرَجِ في ظَهْرِ اللِّسانِ، فيَنْبَسِطُ الجانبان لذلك، فلذلك عَدَّدَ الضاحِكُ والنَّابُ والرَّبَاعِيَةُ والثَّنِيَّةُ لذلك.

«وللنُّون ما بين طَرَفَي اللسان وفُوَيْقَ الثنايا».

وهي أَخْرَجُ قليلاً من مَخْرَجِ اللاَّمِ، فلذلك ذَكَرَ مَخْرَجَها بعده.

«وللرَّاء ما هو أَدْخَلُ في ظَهْرِ اللسانِ قليلاً من مَخْرَجِ النُّونِ».

وذِكْرُه لمَخْرَجِ[7] الرَّاءِ[8] بهذه الصفة مُقْتَصِراً يُؤْذِنُ بأنَّه قبل / النون، لأنَّه إذا كان أَدْخَلَ كان قَبْلُ، وإنَّما أرادَ أنَّ المَخْرَجَ بعد مَخْرَجِ النونِ، وإنَّما يُشارِكُه ذلك لا على أنَّه[9] يَسْتَقِلُّ به، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا نطَقْتَ بالنُّونِ والرَّاءِ ساكنَتَيْن وجَدْتَ طَرَفَ اللسانِ عند النُّطْقِ بالرَّاءِ فيما هو بعد مَخْرَجِ النونِ؟ هذا هو الذي يَجِدُه المستقيمُ الطَّبْعِ، وقد يُمْكِنُ إخْراجُ الراءِ ممَّا هو أَدْخَلُ من مَخْرَجِ النون أَوْ من[10] مَخْرَجِها، ولكِنْ بتَكَلُّفٍ، لا على حَسَبِ إِجْراءِ ذلك على الطَّبْعِ المستقيمِ، والكلامُ في

٣٣٦ب

---

(١) في ط: «ينبغي».

(٢) في ط: «لأن» مكان «إلا أن».

(٣) سقط من د. ط: «مثل».

(٤) اضطربت نسخة الكتاب بتحقيق (هارون): ٤/ ٤٣٣ فجعل فيها مخرج اللام للنون، انظر الكتاب (بولاق): ٢/ ٤٠٥، والمقتضب: ١/ ١٩٣، والأصول: ٣/ ٤٠٠، وسر الصناعة: ٤٧.

(٥) في د: «عددوا».

(٦) في ط: «والآخر»، تحريف.

(٧) في ط: «وذكر مخرج..».

(٨) في د: «اللام»، تحريف.

(٩) سقط من ط: «وإنما يشاركه ذلك لا على أنّه»، خطأ.

(١٠) في ط: «ومن» مكان «أو من»، تحريف.

المخارِجِ إنَّما هو على حَسَبِ اسْتِقامَةِ الطَّبْعِ لا على التَّكَلُّفِ .

«وللطَّاءِ والتَّاءِ والدَّالِ ما بين طَرَفِ اللسانِ وأُصولِ الثَّنايَا» .

قولُه : «وأُصولِ الثَّنايَا» ليس بحَتْمٍ ، بل قد يكونُ ذلك من أُصولِ الثَّنايَا ، وقد يكونُ مِمَّا بعد أُصولها قليلاً مع سلامَةِ الطَّبْعِ من التَّكَلُّفِ .

«وللظَّاءِ والثَّاءِ والذَّالِ ما بين طَرَفِ اللِّسانِ وأَطْرافِ الثَّنايا» .

وقولُهم : «الثَّنايَا» في هذه المواضعِ إنَّما يَعْنُونَ الثَّنايَا العُلْيَا ، وليس ثَمَّةَ إلاَّ ثَنِيَّتان ، وإنَّما عَبَّروا عنها بلَفْظِ الجَمْعِ لأَنَّ اللَّفْظ به أَخَفُّ مع كَوْنِه معلوماً[1] ، وإلاَّ فالقياسُ أَنْ يُقالَ : «وأَطْرافِ الثَّنِيَّتَيْنِ» .

«وللصَّادِ والزَّاي والسينِ ما بين الثَّنايَا وطَرَفِ اللِّسانِ»[2] .

فهي تُفَارِقُ مَخْرَجَ الطَّاءِ وأُخْتَيْها ، لأَنَّها بعد أُصولِ الثَّنايَا أَوْ بَعْدَ ما بَعْدَ[3] أُصولِها ، وتُفَارِقُ الظَّاءَ وأُخْتَيْها لأَنَّها قبل أَطْرافِ الثَّنايَا .

«وللفاءِ باطنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وأَطْرافُ الثَّنايَا العُلْيَا» .

فهي مُشْتَرِكةٌ بين الشَّفَةِ والثَّنايَا ، بخِلافِ ما بعدها ، فإنَّها للشَّفَتَيْن خاصَّةً .

«وللباءِ والواوِ والميمِ ما بين الشَّفَتَيْن» .

قال : «ويَرْتَقِي عَدَدُ الحروفِ إلى ثلاثةٍ وأَرْبَعِينَ ، فحروفُ العربيَّةِ» ، إلى آخره .

ذَكَرَ أَنَّ الحروفَ المتَفَرِّعةَ عن[4] الأُصولِ على ضَرْبَيْن : حروفٌ واقعةٌ في فصيحِ الكلامِ ، وحروفٌ مُسْتَهْجَنَةٌ لم تَقَعْ في فصيحِ الكلامِ ، وإنَّما تَأْتي مِمَّنْ يَنْطِقُ بها من العربِ[5] عند العَجْزِ عن النُّطْقِ بالأَصْلِ ، فهي كحَرْفِ يُلْثَغُ به ، وإنَّما ذَكَرَها ليُبَيِّنَ إمْكانَها ، لا أَنَّها واقعةٌ قَصْداً إليها من كلامِ العربِ .

---

(١) ذكر الجاربردي مثله في شرح الشافية : ٥٢٩ .

(٢) قول الزمخشري : «وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان» قبل قوله : «وللظاء... وأطراف الثنايا» ، انظر المفصل : ٣٩٤ .

(٣) سقط من ط : «ما بعد» ، خطأ .

(٤) في د : «على» .

(٥) في د : «يأتي بها ممن ينطق بها من العرب» .

٣٣٧أ وعَدَّدَ السِّتَّةَ فسَقَطَ / منها واحدٌ، وهو همزةُ بَيْنَ بَيْنَ، فإنَّها من المأْخوذِ بهـا في القرآنِ وفي كُـلِّ كلامٍ فصيحٍ، والظَّاهِرُ أنَّها سَقَطَتْ من الناقلين غَلَطاً[١]، كقولـك في «سَأَلَ»: «سَالَ» بحَرْفٍ بعد السِّين بين الألفِ والهمزةِ، وكقولك: «يَستَهْزِون» بحَرْفٍ بعد الزَّاي بين الواوِ والهمـزةِ، وكقولـك: «سُئِلَ» بحَرْفٍ بعد السين بين الياءِ والهمـزة[٢]، ولـو عَـدَدْتَ هَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ ثلاثـةً باعتبـارِ حقيقـةِ تفاصيلِها وتمييزِ[٣] أَحَدِها عن الآخرِ لكان صواباً[٤]، لأنَّ الغَرَضَ تَعْدادُ حروف[٥] زائدة على الأُصول، وهذه وإنْ سُمِّيَتْ باسمِ جِنْسٍ فلها ثلاثَةُ أنواعٍ، فهي في الحقيقةِ ثلاثَةُ أَحْرُفٍ، فيكونُ على هذا المتَفَرِّعُ الفصيحُ ثمانيةَ أَحْرُفٍ، الخمسةُ التي ذَكَرْناها، والسَّاقِطُ الذي ذكَرْنا[٦] أنَّه ثلاثةُ أنواعٍ، حَرْفٌ بين الألفِ والهمزةِ، وحَرْفٌ بين الواو والهمزةِ، وحَرْفٌ بين الياءِ والهمزةِ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: الهمزَةُ التي كالألفِ، والهمزةُ التي كالواوِ، والهمزةُ التي كالباء.

وأَمَّا النونُ[٧] التي ذَكَرَها فليست النونَ التي تَقَدَّمَ[٨] ذِكْرُها، فإنَّ تلك من[٩] الفَمِ، وهذه من[٩] الخَيْشُومِ، وشَرْطُ هذه أنْ يكونَ بعدها[١٠] حَرْفٌ من حروفِ الفمِ[١١]، ليَصِحَّ إخْفاؤُها، وإنْ كان بعدها حَرْفٌ من حروفِ الحَلْقِ أَوْ كانَتْ[١٢] آخِرَ الكلامِ وَجَبَ أنْ تكونَ الأُولى[١٣]، فإذا قُلْتَ:

---

(١) لم تسقط من نسخة المفصل المطبوعة، وذكرها الزمخشري مع الأحرف الستة التي يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، انظر المفصل: ٣٩٤.

(٢) انظر تفسير همزة بين بين في سر الصناعة: ٤٩، وما سلف ق: ٢٨٩ب.

(٣) في د: «وتميز».

(٤) همزة بين بين عند سيبويه حرف واحد، وعند السيرافي وابن الحاجب ثلاثة أحرف، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤١، وارتشاف الضرب: ١/ ٨.

(٥) في د: «الحروف».

(٦) في ط: «ذكرناه».

(٧) في ط: «وأما النون التي كالياء وأما النون...»، عبارة مقحمة.

(٨) في د: «التي قد مر».

(٩) في ط: «في».

(١٠) في د: «يكون ما بعدها».

(١١) في ط: «الضم»، تحريف.

(١٢) في ط: «وكانت»، تحريف.

(١٣) في ط: «تكون هي النون الأولى».

«عَنْكَ»[1] و«مِنْكَ» فمَخْرَجُ هذه النونِ من الخَيْشُومِ، وليْسَتْ تلكَ النونَ في التحقيقِ، فإذا قُلْتَ: «مَنْ خَلَقَ» و«مَنْ أبوكَ» فهذه هي النونُ التي مَخْرَجُها من الفَمِ، وكذلك إذا قُلْتَ: «أَعْلِنْ» وشِبْهَه ممَّا يكونُ آخِرَ الكلامِ، وَجَبَ أَنْ تكونَ هي النونَ الأُولى أيضاً، وسُمِّيت الخفيفةَ والخَفِيَّةَ[2] لخِفَّتِها وخَفَائِها.

«وألِفا الإمالةِ والتفخيمِ».

فهما وإِنْ كانَتا أَلِفَيْنِ إلاَّ أَنَّ إحْداهما خَرَجَتْ إلى شِبْهِ الياءِ[3]، والأُخْرى خَرَجَتْ إلى تفخيمٍ ليس في الألفِ الأَصْلِيَّةِ[4]، فالأُولى كألفِ عالمٍ، والثانيةُ كألفِ الصَّلاةِ، وتَعْدادُهما حَرْفَيْنِ يُقَوِّي تَعْدادَ همزةِ بَيْنَ بَيْنَ ثلاثةً.

قال: «والشينُ التي كالجيمِ[5]، نَحْوُ: أَشْدَق».

٣٣٧ب وذَكَرَ أَنَّها مأْخوذٌ بها في القرآن، وليس كذلك، فإنَّه لا يُعْرَفُ في القراءَةِ المشهورةِ / قراءَةُ شينٍ بَيْنَ الشينِ والجيمِ.[6]

«والصَّادُ التي كالزَّاي».

مِثْلُ قولك: «والصِّراط» و«مَصْدر» و«يَصْدِفُون»، وهي مأْخوذٌ بها في القرآن.[7]

قال: «وما[8] عَدَا ذلك حروفٌ[9] مُسْتَهْجَنَةٌ».

---

(١) في ط: «عندك».

(٢) أشار ابن جني إلى هاتين التسميتين، وسماها سيبويه والمبرد «الخفيفة»، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٢، والمقتضب: ١/ ١٩٤، وسر الصناعة: ٤٨.

(٣) سمّى ابن يعيش والرضي ألف الإمالة ألف الترخيم، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٥.

(٤) أشار إليها الرضي وأبو حيان، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٥، وارتشاف الضرب: ١/ ٨.

(٥) في المفصل: ٣٩٤: «التي هي كالجيم».

(٦) انظر سر الصناعة: ٥٠، والممتع: ٦٦٥، وارتشاف الضرب: ١/ ٨.

(٧) قرأ حمزة والكسائي الصاد إذا أسكنت وأتت بعدها الدال بين الصاد والزاي، وذلك في اثني عشر موضعاً في القرآن، انظر الكشف: ١/ ٣٩٣-٣٩٤، والتيسير: ٩٧، والإتحاف: ١٩٣.

(٨) سقط من ط: «وما»، خطأ.

(٩) في المفصل: ٣٩٤: «والبواقي حروف . . ».

ثمَّ عَدَّدَها، فمنها ما يَتحَقَّقُ، ومنها ما يَعْسُرُ[1] تحقيقُه[2]، وذلك يُدْرَكُ تَحَقُّقُه، [وأَصْلُ تَحَقُّقِه][3] بالتلفُّظِ، فالكافُ التي كالجيمِ، والجيمُ التي كالكافِ لا تَتَحَقَّقُ واحدةٌ منهما[4]، فإنَّ إشْرابَ الكافِ صَوْتَ الجيمِ مُتَعَذِّرٌ، وكذلك العَكْسُ، ولو جَعَلْتَ الشِّينَ مكانَ الجيمِ لكان أَقْرَبَ، إذْ قد يُتَوَهَّمُ إشْرابُ الكافِ صوتَ الشِّينِ بنوعٍ من التكَلُّفِ، وأَمَّا إشْرابُها صَوْتَ الجيمِ فبعيدٌ.

«والجيمُ التي كالشِّينِ».

وهذه مُتَحقِّقَةٌ مَقْطوعٌ بصِحَّةِ النُّطقِ بها، وهي واقعةٌ في كلامِ العربِ، إلاَّ أنَّ الفَرْقَ على[5] ما يَزْعُمُ النحويُّون بين الجيمِ التي كالشِّينِ وبين الشِّينِ التي كالجيمِ مُتَعَذِّرٌ، حتى جُعِلَت الشِّينُ التي كالجيمِ فصيحةً، والجيمُ التي كالشِّينِ مُسْتَهْجَنَةً[6]، وذلك لا يُدْرَكُ بالتلفُّظِ[7]، وإنَّما يُدْرَكُ بالتلفُّظِ حَرْفٌ[8] واحِدٌ بين الجيمِ والشِّينِ.

قال: «والضَّادُ الضعيفةُ».

يَعْني التي لم تَقْوَ قُوَّةَ الضادِ المخْرَجَةِ[9] من مَخْرَجِها، ولم تَضْعُفْ ضَعْفَ الظَّاءِ المُخْرَجةِ من مَخْرَجِها، فكأَنَّها بينهما[10]، كما يَنْطِقُ بها أَكْثَرُ الناسِ اليَوْمَ مِمَّنْ[11] يَقْصِدُ الفَرْقَ بينها وبين الظَّاءِ.

---

(١) في الأصل. «يعتبر». وما أثبت عن د. ط.

(٢) في ط: «تحققه».

(٣) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٤) انتقد الرضي ابن الحاجب في قوله: «لا تتحقق واحدة منهما» وردَّ عليه، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٧.
وأشار ابن دريد إلى أن النطق بالكاف كالجيم وبالجيم كالكاف لغة شائعة في اليمن ونسبها ابن يعيش وابن عصفور إلى عوام أهل بغداد، وذكر الرضي أنها في البحرين، انظر جمهرة اللغة: ١/ ٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٢٧، والممتع: ٦٦٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٧.

(٥) في د: «بين»، تحريف. وفي ط: «كما».

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٢، ومناقشة الرضي لهذه المسألة في شرحه للشافية: ٣/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٧) في ط: «باللفظ».

(٨) في ط: «بحرف»، تحريف.

(٩) في ط: «والمخرجة»، تحريف.

(١٠) هي لغة قوم ليس في لغتهم الضاد، انظر الممتع: ٦٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٦، وارتشاف الضرب: ١/ ٩، ومن قوله: «التي لم تقو..» إلى «بينهما» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٣٣.

(١١) في ط: «فمن»، تصحيف.

«والصَّادُ التي كالسِّين»[1].

مُدْرَكَةٌ[2]، وهي[3] أَنْ يُؤْتَى بها بينهما.

«والطَّاءُ التي كالتَّاء»[4] كذلك.

«والظَّاءُ التي كالثَّاء» كذلك.

«والباءُ التي كالفاء»[5] كذلك.

وبَقِيَ حَرْفٌ لم يَتَعَرَّضْ له، وإنْ كان ظاهِرُ الأَمْرِ أَنَّ العربَ تتكَلَّمُ به، وهي القافُ التي كالكاف كما يَنْطِقُ[6] بها أَكْثَرُ العربِ اليَوْمَ، حتى تَوَهَّمَ بعضُ المتأَخِّرين أَنَّ القافَ كذلك كانوا يَنطِقون بها، حتَّى تَوَهَّمَ أَنَّهم كذلك كانوا يَقْرؤون بها، والظَّاهِرُ أَنَّها في كلامهم، وأَنَّ القافَ الخالصةَ أَيضاً في كلامهم، وأَنَّ القرآنَ لم يُقْرأْ إلاَّ بالقاف الخالصة على ما نَقَلَه الثِّقاتُ[7] مُتَواتِراً، ولو كانت تلك قُرِئَ بها لنُقِلَتْ كما نُقِلَ غيرُها، / ولَمَّا لم تُنْقَلْ دَلَّ على أَنَّها لم يُقْرَأْ بها، أَوْ قَرَأَ بها مَنْ لم يُعْتَدَّ بنَقْلِها[8] عنه.

٣٣٨أ

قال: «وتَنْقَسِمُ إلى المجهورةِ والمهموسةِ»، إلى آخره.

قسَّمَ الحروفَ باعتبار صفاتٍ تُلازِمُها، وليسَتْ هذه الأَقْسامُ باعتبار تَقْسيمٍ واحدٍ، وإنَّما هي باعْتبار تقسيماتٍ مُتَعَدِّدةٍ، فالمجهورةُ والمهموسةُ تقسيمٌ، ومعنى التقسيمِ المستَقِلِّ أَنْ تكونَ الأَنواعُ منحصرةً بالنفي والإِثْباتِ في التحقيقِ لا في صورةِ إِيْرادِها، [وإنَّما قلْنا: «في التحقيق» لأَنَّ القائِلَ

---

(١) في ط: «والفرق بين الصاد والسين والصاد التي كالسين»، عبارة مضطربة.

(٢) في ط: «يدركه»، تحريف.

(٣) في د: «وهو».

(٤) تسمع من عجم أهل المشرق، وذكر الجاربردي أنها في لسان أهل العراق، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢٧، والممتع: ٦٦٦، وارتشاف الضرب: ١/ ٩؛ وشرح الشافية للجاربردي: ٥٣٣.

(٥) كذا في الكتاب: ٤/ ٤٣٢، والمفصل: ٣٩٤، وشرحه لابن يعيش: ١٠/ ١٢٨، وفي شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٤، ٢٥٦، وشرحها للجاربردي: ٥٥٣: «والفاء كالباء». وهي كثيرة في لغة العجم.

(٦) في ط: «يتكلم».

(٧) في د. ط: «الأثبات».

(٨) في ط: «بنقل».

ربَّما يَغْلَطُ في المجهورة والمهموسةِ، ويَجْعَلُ منهما قسماً آخرَ][1]، وإذا عَلِمْتَ أَنَّ المجهورةَ هي الحروفُ التي لا[2] يَجْرِي النَّفَسُ معها عند النُّطْقِ بها، والمهموسَةَ هي التي يَجْري النَّفَسُ معها عند ذلك[3] عَلِمْتَ انْحِصارَ التقسيمِ بالنَّفْيِ والإثْباتِ.

وكذلك الشديدةُ والرِّخْوَةُ وما بين الشديدةِ والرِّخْوَةِ قِسْمٌ[4]، والمُطْبَقَةُ والمنفتِحَةُ قِسْمٌ[5]، والمُسْتَعْلِيَةُ والمنخَفِضَةُ تقسيمٌ، وما بعد ذلك لم يُقْصَدْ فيه إلى ذِكْرِ القَسِيمِ[6] مع قَسِيمِه، وإذا[7] لم يُسَمَّ قَسيمُه باسْمٍ باعتبار مُخَالَفَتِه فإذا قُصِدَ إلى وَصْفِه بذلك ذُكِرَ مَنْفِيّاً عنه ذلك الوَصْفُ، كما تقول: «ما عَدَا الرَّاءَ من الحروفِ ليس بمُكَرَّرٍ»، وليس لها لقَبٌ باعتبار نَفْسِ التَّكْرارِ.

قال: «فالمجهورةُ ما عَدَا المجموعةَ في قولك: «سَكَتَ فحَثَّه شَخْصٌ»[8]».

حَصَرَها بحَصْرِ قَسِيمِها، فحَصَلَ حَصْرُ القِسْمَيْنِ لكَوْنِ الحروفِ معلومةً، واختارَ ذلك لقِلَّةِ الحروفِ[9] المهموسةِ، وبَيَّنَ معنى الجَهْرِ بما ذَكَرَه «من إشْباعِ الاعْتِمادِ من[10] مَخْرَجِ الحَرْفِ ومَنْعِ النَّفَسِ أَنْ يَجْرِيَ معه، والهَمْسُ بخلافِه».

وإنَّما سُمِّيَتْ مجهورةً من قولهم: «جَهَرْتُ بالشَّيْءِ» إذا أَعْلَنْتُه، وذلك أَنَّه لَمَّا امْتَنَعَ النَّفَسُ أَنْ

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) سقط من ط: «لا»، خطأ.

(٣) انظر تعريف المجهور والمهموس في الكتاب: ٤/ ٤٣٤، والأصول: ٣/ ٤٠١، وسر الصناعة: ٦٠، والممتع: ٦٧١، وارتشاف الضرب: ١/ ١٠.

(٤) في ط: «تقسيم».

(٥) سقط من د: «قسم». وفي ط: «تقسيم».

(٦) في د: «القسم».

(٧) في ط: «إذا».

(٨) في ط. المفصل: ٣٩٤: «ستشحثك خصفه»، قال الرضي: «بالهاء في «خصفه» للوقف، ومعنى الكلام «ستشحذ عليك» أي تَتَكَدَّى، والشحاذ والشحاث: المتَكَدِّي، وخصفه: اسم امرأة» شرح الشافية: ٣/ ٢٥٩، والشَّحْثُ: الإلحاح في المسألة، وجعل بعض المتأخرين الضاد والظاء والذال والزاي والعين والغين والياء من المهموسة، انظر الكشف: ١/ ١٣٧، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٣٦.

(٩) في د: «حروف».

(١٠) في ط: «الاعتماد به من»، وسقط «به» من المفصل: ٣٩٥.

يَجْرِيَ معها[1] انْحَصَرَ الصوتُ لها، فقَوِيَ التصويتُ بها، وسُمِّيَ قَسِيمُها مهموساً أَخْذاً من الهَمْسِ الذي هو الإخْفاءُ، لأنَّه[2] لَمَّا جَرَى النَّفَسُ معها لم يَقْوَ التصويتُ بها قُوَّتَه في المجهورة[3] فصارَ في التصويتِ بها نَوْعُ خَفَاءٍ لانْقِسام النَّفَسِ عند النُّطْقِ بها.[4]

ثمَّ أَخَذَ يُبَيِّنُ تَبَايُنَ القِسْمَيْن بحَرْفَيْنِ مُتَقارِبَيْن، وإذا تَبَيَّنَ في الحَرْفَيْن المتقارِبَيْن كان في المُتَباعِدَيْن أَبْيَنَ، وهما القافُ والكافُ، فإذا كرَّرْتَ القافَ فقُلْتَ: «قَقَق» وجَدْتَ النَّفَسَ محصوراً لا تُحِسُّ معها بشَيْءٍ منه، وإذا كَرَّرْتَ الكافَ فقُلْتَ: كَكَكَ أَدْرَكْتَ ضرورةً خروجَ / النَّفَسِ معها حالةَ النُّطْقِ، فتَحَقَّقَ[5] تَبايُنُهما[6]. ٣٣٨ب

«والشديدةُ منحصرةٌ في قولك: «أَجَدْتَ طَبَقَكَ»، والرِّخوةُ ما عَدَاها وعَدَا ما في قولك: «لم يروعنا»، وهي ما بين الشديدةِ والرِّخْوَةِ»[7].

ومعنى الشِّدَّةِ انْحِصار[8] صَوْتِ الحَرْفِ في مَخْرَجِه فلا يَجْرِي، والرَّخَاوَةُ بخلافها، وما بينهما وهو أَنْ لا يَتِمَّ له الانْحِصارُ فلا[9] يَتِمَّ له الجَرْيُ، وسُمِّيَتْ شديدةً، مأْخوذةٌ من الشِّدَّة التي هي القُوَّةُ، لأَنَّ الصوتَ لَمَّا انْحَصَرَ في مَخْرَجِه فلم يَجْرِ اشْتَدَّ، أَي امْتَنَعَ قَبُولُه للتليينِ، لأَنَّ الصَّوْتَ إذا جَرَى في مَخْرَجِه أَشْبَهَ حروفَ اللِّيْنِ لذلك، فسُمِّيَ شديداً، والرَّخَاوَةُ مأْخوذةٌ من الرَّخَاوَةِ التي هي اللِّيْنُ لقَبُوله التطويلَ لجَرْيِ الصوتِ في مَخْرَجِه عند النُّطْقِ.

ثمَّ حَقَّقَ تبايُنَهما بحَرْفَيْن متقارِبَيْن، أَحَدُهما شديدٌ والآخَرُ رِخْوٌ، وهما الجيمُ والشينُ،

---

(١) سقط من ط: «معها»، خطأ.

(٢) سقط من ط: «لأنه»، خطأ.

(٣) في ط: «المجهور».

(٤) في د. ط: «نطقها»، ومن قوله: «وإنما سميت مجهورة» إلى «بها» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٣٥-٥٣٦ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

(٥) سقط من ط: «فتحقق»، خطأ.

(٦) في ط: «تباينها»، تحريف. وانظر سر الصناعة: ٦٠.

(٧) تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشري، انظر المفصل: ٣٩٥.

(٨) في د. ط: «أن ينحصر».

(٩) في د. ط: «ولا».

وقَدَّرَهما ساكنَيْن ليَتَبَيَّنَ انْحِصارُ الصوتِ في مَخْرَجه أَوْ جَرْيُه بخِلاف ما تَقَدَّمَ، فإنَّه في التَحَرُّكِ[1] أَبْيَنُ[2]، فقد عُلِمَ أَنَّه إذا وُقِفَ على الجيم فقيلَ: «الحَجُّ» وشِبْهُه انْحَصَرَ الصوتُ، فلم يَجْرِ في مَخْرَجه، وإذا وُقِفَ[3] على الشين فقيل: «الطَّشّ»[4] جَرَى الصوتُ معها، وأَمْكَنَ أَنْ يُمَدَّ الصوتُ مع النُّطْقِ بها، وهو معنى رِخْوِها، وذلك مُدْرَكٌ ضرورةً بأَدْنَى تمييزٍ[5] وتَأَمُّل.

وقد تَتَداخَلُ المجهورةُ والمهموسةُ مع الشديدةِ والرِّخْوَةِ، فيكونُ الحَرْفُ مجهوراً شديداً، ومجهوراً رِخْواً، ومهموساً شديداً، ومهموساً رِخْواً.

فأَمَّا الشديدُ المجهورُ فما تَجِدُه في «أَجَدْتَ طبَقَكَ» مع[6] انْتفائِه في «ستُشْحِثُك خَصَفَه»، وهي الهمزةُ والجيمُ والدَّالُ والطَّاءُ والباءُ والقافُ، فهذه اتَّفَقَتْ في أَنَّها لا يَجْري النَّفَسُ معها ولا الصَّوْتُ في مَخْرَجها، وهو معنى الشِّدَةِ والجَهْرِ جميعاً.

وأَمَّا المجهورةُ الرِّخْوَةُ - ونَعْني بالرِّخوةِ ههنا ما ليس بالشديد[7] - فهو ما وُجِدَ فيما عَدَا «ستُشْحِثُكَ خصفة» وفيما عَدَا «أَجَدْتَ طبقَك»، وهي الذَّالُ[8] والرَّاءُ والزَّايُ والضَّادُ والظَّاءُ والعَيْنُ[9] والغَيْنُ واللاَّمُ والميمُ والنونُ والواوُ والياءُ.

وأَمَّا المهموسةُ الشديدةُ فما كان موجوداً في «ستُشْحِثُكَ خصفه» مع وجوده في «أَجَدْتَ طبَقَك»، / وهي التَّاءُ والكافُ لا غَيْرُ، لأَنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما يَجْري النَّفَسُ معها، فكانت مهموسةً، ولا يَجْري الصوتُ في مَخْرَجها، فكانت شديدةً. ٣٣٩أ

وأَمَّا المهموسةُ الرِّخْوَةُ فكُلُّ ما وُجِدَ في «ستُشْحِثُكَ[10] خصفه» مع انْتِفائه في «أَجَدْتَ طبَقَك»،

---

(١) في ط: «التحريك».

(٢) من قوله: «وسميت شديدة. .» إلى «أبين» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٣٧ بتصرف.

(٣) في د: «وقفت».

(٤) «الطَّشُّ من المطر: فوق الرَّكِّ ودون القطْقط». اللسان (طشش).

(٥) في د: «تميز».

(٦) في د: «ومع»، تحريف.

(٧) في ط: «بالشديدة».

(٨) في ط: «الدال»، تصحيف.

(٩) في د: «والظاء والفاء والعين»، مقحمة.

(١٠) في ط: «استشحثك»، تحريف.

وهي السينُ والشينُ والحاءُ والثاءُ والخاءُ والصادُ والفاءُ والهاءُ، لأنَّهـا يَجْري النَّفَسُ مع صوتِها[1]، فهي مهموسةٌ بهذا الاعتبارِ، ويَجْري الصوتُ في مَخْرَجِها، فهي رِخْوَةٌ بهذا الاعتبارِ.

قال صاحِبُ الكتابِ: «والمُطْبَقَةُ الضَّادُ والظَّاءُ والصَّادُ والطاءُ[2]، والمُنْفَتِحَةُ ما عَدَاها».

قال الشيخُ: ثمَّ عَلَّل تسميتَها مُطْبَقَةً بما ذَكَرَ[3]، وهو في الحقيقة اسْمٌ مُتَجَوَّزٌ فيها[4]، لأنَّ المُطْبَقَ إنَّما هو اللسانُ والحَنَكُ، وأمَّا الحَرْفُ فهو مُطْبَقٌ[5] عنده، فاخْتُصِرَ فقيلَ: مُطْبَقٌ كما قيل للمُشْتَرَكِ فيه: مُشْتَرَكٌ ومثْلُه كثيرٌ في اللغة[6] والاصْطلاحِ، والانْفِتاحُ بخلافه، والكلامُ في المُنْفَتحةِ في التسميةِ كالكلام في المُطْبَقةِ، لأنَّ الحَرْفَ لا يَنْفَتِحُ، وإنَّما يَنْفَتِحُ عنده[7] اللِّسانُ عن الحَنَكِ.

«والمُسْتَعْلِيَةُ الأَربعةُ المُطْبَقَةُ والغَيْنُ والخاءُ والقافُ»[8].

سُمِّيَتْ مُسْتَعْلِيَةً لأنَّ اللِّسانَ يَسْتَعْلِي عندها إلى الحَنَك، فهي مُسْتَعْلٍ عندها اللِّسانُ، وتُجُوِّزَ في تسميتِها مُسْتَعْلِيةً كما تُجُوِّزَ في قولهم: «ليلٌ نائمٌ» [و«نهارُه صائمٌ»][9]، ويجوزُ أَنْ تكونَ سُمِّيَتْ مُسْتَعْلِيةً لخروجِ صَوْتِها من جهةِ العُلُوِّ، وكُلُّ ما حَلَّ[10] في عالٍ فهو مُسْتَعْلٍ[11]، والانْخِفاضُ على العَكْسِ مِمَّا ذُكِرَ في الاسْتِعْلاءِ.

وحروفُ القَلْقَلَةِ سُمِّيَتْ حروفَ قَلْقَلَةٍ إمَّا لأنَّ صَوْتَها صَوْتُ أَشَدِّ الحروفِ أَخْذاً من القَلْقَلَةِ التي هي صَوْتُ الأَشياءِ اليابسةِ، وإمَّا لأنَّ صَوْتَها لا يكادُ يَتَبَيَّنُ به سكونُها ما لم يَخْرُجْ إلى شِبْهِ التحَرُّكِ لشِدَّةِ أَمْرِها من قولهم: «قَلْقَلَه» إذا حَرَّكَه، وإنَّما حَصَلَ لها ذلك لاتِّفاقِ كَوْنِها شديدةً

---

(١) في د. ط: «صوته»، تحريف.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٦؛ والأصول: ٣/ ٤٠٤، وسر الصناعة: ٦١.

(٣) في د: «ذكره».

(٤) في د: «فيه».

(٥) في د: «منطبق».

(٦) من قوله: «وهو في الحقيقة اسم» إلى «اللغة» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٣٨.

(٧) سقط من د: «عنده»، خطأ.

(٨) انظر الكشف: ١/ ١٣٧، والممتع: ٦٧٥.

(٩) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(١٠) في ط: «جاء».

(١١) من قوله: «سميت مستعلية» إلى «مستعل» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٣٨.

مجهورةً، فالجَهْرُ يمنَعُ النَّفَسَ أَنْ يَجْرِي معها، والشِّدَّةُ تَمْنَعُ أَنْ يَجْرِيَ صَوْتُها، فلمَّا اجْتَمَعَ لها هذان الوَصْفان - وهو امْتِناعُ النَّفَسِ معها وامْتِناعُ[1] جَرْيِ صَوْتِها - احْتاجَتْ[2] إلى التكَلُّفِ في بيانِها[3]، فلذلك يَحْصُلُ ما يَحْصُلُ من الضَّغْطِ للمتكَلِّمِ عند النُّطْقِ بها ساكنةً حتَّى يكادَ[4] يَخْرُجُ إلى شِبْهِ / ٣٣٩ب تَحْرِيكِها[5] لقَصْدِ بيانِها، إذْ لولا ذلك لم تَتَبَيَّنْ[6]، لأَنَّه إذا امْتَنَعَ النَّفَسُ والصَّوْتُ تَعَذَّرَ بيانُها ما لم يُتَكَلَّفْ إظْهارُها[7] على الوَصْفِ المذكور[8].

«وحروفُ الصَّفيرِ الصَّادُ والسينُ والزايُ»، وتَسْمِيَتُها[9] ظاهرةٌ.

«وحروفُ الذَّلاَقَة ما في قولك: «مُرْ بنَقْلٍ»».

والذَّلاقَةُ الاعْتِمادُ بها على ذَلَقِ اللِّسانِ، وهو طَرَفُه[10]، وهذا التفسيرُ[11] باعتبارِها غيرُ مستقيمٍ من جهته في نَفْسِه، ومن جهةِ أَمْرٍ مُضَادِّه من المُصْمَتَة.

أَمَّا من جهتِه فلأَنَّها لا تَعْتَمِدُ على طَرَفِ اللِّسانِ إلاَّ ببعضِها، فالميمُ والباءُ والفاءُ منها لا مَدْخَلَ لها في طَرَفِ اللِّسانِ[12]، فكيف تَصِحُّ تسميتُها بذلك مع خروجِ نِصْفِها عن ذلك المعنى؟

وأَمَّا من جهةِ القِسْمِ الآخَرِ المُضادِّ لها فلأَنَّه إنَّما سُمِّيَ مُصْمَتاً لأَنَّه كالمسكوتِ عنه، فلا يَنْبغي أَنْ يكونَ ضِدُّ ذلك المنطوقَ بطَرَفِ اللِّسانِ.

---

(١) سقط من ط: «وامتناع»، خطأ.

(٢) في ط: «فاحتاجت»، تحريف.

(٣) في د: «بنائها»، تحريف.

(٤) في ط: «حتى لا يكاد»، مقحمة.

(٥) في د. ط: «تحركها».

(٦) من قوله: «سميت حروف قلقلة» إلى «تتبين» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٤٠ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

(٧) في د: «بإظهارها».

(٨) في د. ط: «إظهار أمرها على الوجه المذكور»، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٣.

(٩) في د: «تسميتها».

(١٠) فسر ابن جني وابن يعيش وابن عصفور تسميتها بالذلاقة بأنه يعتمد عليها بذَلَق اللسان، وهو طرفه، انظر سر الصناعة: ٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢٨، والممتع: ٦٧٦.

(١١) في د. ط: «التفصيل».

(١٢) أشار الجواليقي إلى أن أحرف الذلاقة ثلاثة منها من طرف اللسان وهي الراء والنون واللام وثلاثة من الشفتين، وهي الفاء والباء والميم، انظر المعرب: ١٢.

وإنَّما الأَوْلَى أَنْ يُقالَ: سُمِّيَتْ حروفَ ذَلاَقة - أَيْ سهولة - من قولهم: «لسانٌ ذَلْقٌ» من الذَّلْقِ الذي هو مَجْرَى الحَبْلِ في البَكَرَةِ لسهولةِ جَرْيِه فيه[1]، فلمَّا كانت[2] كذلك الْتَزَموا أَنْ لا يُخْلُوا رُباعِياً أَوْ خماسِياً عنها[3]، فكان هذا الحُكْمُ هو المُعْتَبَرَ في تسميتِها، إلاَّ أَنَّهم اسْتَغْنَوْا بسببه، وهو الذَّلاقةُ، فأَضافوها إليه، والمُصْمَتَةُ على هذا المعنى تكونُ ضِدَّها، وهي الحروفُ[4] التي لا يَتَرَكَّبُ منها على انْفِرادِها رُباعِيٌّ أَوْ خماسِيٌّ لكَوْنِها ليسَتْ مِثْلَها في الخِفَّةِ، فكأَنَّه قد صُمِتَ عنها، ولعَلَّه لم يَقْصِدْ في تعبيرِه[5] إلاَّ إلى ذلك، وإنَّما وقَعَ الوَهْمُ من أَخْذِ الدَّلالةِ من الطَّرَفِ وجَعْلِها من طَرَفِ اللسانِ لِمَا ذَكَرْناه من خروجِ الباءِ والفاءِ والميمِ عنها[6].

«واللَّيِّنَةُ حروفُ اللِّينِ».

وهي الأَلفُ والواوُ والياءُ لِمَا فيها من قَبُولِ التطويلِ لصَوْتِها، وهو المَعْنِيُّ باللِّينِ فيها، فإذا وافَقَها ما قبلها في الحركةِ فهي حروفُ[7] مَدٍّ ولِينٍ[8]، فالأَلفُ حَرْفُ مَدٍّ ولِيْنٍ أبداً، والواوُ والياءُ بعد الفتحةِ حَرْفُ لِينٍ وبعد الضمَّةِ[9] والكسرةِ حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ.

«والمُنْحَرِفُ اللاَّمُ».

لأَنَّ اللسانَ عند النُّطْقِ به[10] يَنْحَرِفُ إلى داخلِ الحَنَكِ قليلاً[11]، ولذا سُمِّيَ مُنْحَرِفاً وجَرَى فيه

---

(١) كذا في اللسان (ذلق).

(٢) في د: «كان».

(٣) انظر سر الصناعة: ٦٥، والمعرب: ١٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٢، وارتشاف الضرب: ١/ ١٢.

(٤) في د: «الحرف»، تحريف.

(٥) في د: «تفسيره».

(٦) سقط من ط: «عنها».

(٧) في د: «حرف»، تحريف.

(٨) لم يذكر سيبويه وابن السراج الألف على أنها حرف لين، واقتصرا على ذكر الواو والياء باعتبارهما حرفي لين، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٥، والأصول: ٣/ ٤٠٣.

(٩) من قوله: «وهي الألف والواو والياء» إلى «الضمة» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٤٠ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

(١٠) سقط من ط: «به».

(١١) سقط من ط: «قليلاً»، خطأ. وانظر سبب تسمية اللام حرفاً منحرفاً في الكتاب: ٤/ ٤٣٥، والأصول: ٣/ ٤٠٣، وسر الصناعة: ٦٣، والممتع: ٦٧٨، وارتشاف الضرب: ١/ ١١.

الصوتُ، وإلاَّ فهو في الحقيقةِ لولا ذلك حَرْفٌ شديدٌ، إذْ لولا الانْحِرافُ لم يَجْرِ الصوتُ، وهو معنى الشِّدَّةِ، ولكنَّه لَمَّا حَصَلَ الانْحِرافُ / مع التصويت كان في حُكْمِ الرِّخْوَةِ لِجَرْيِ الصوتِ، ولذلك جُعِلَ بين الشديدةِ والرِّخوةِ. ٣٤٠أ

«والمُكَرَّرُ الرَّاءُ».

لِمَا تُحِسُّه من شَبَهِ تَرْديدِ اللِّسانِ في مَخْرَجِه عند النُّطْقِ به، ولذلك أُجْرِيَ مُجْرَى الحَرْفَيْنِ في أحكامٍ متعَدِّدةٍ، فحَسُنَ إسْكانُ ﴿يَنصُرْكُم﴾[1] و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾[2]، ولم يَحْسُنْ إسْكانُ «يَقْتُلْكُم» و«يُسْمِعْكُمْ»، وحَسُنَ إدْغامُ مِثْلِ ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ﴾[3] أَحْسَنَ منه في ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ﴾[4]، ولم يُمَلْ «طالبٌ» و«غانمٌ»، وأُمِيلَ «طارِدٌ» و«غارِمٌ»، وامْتَنَعوا من إمالةِ «راشِد»، ولم يَمْتَنِعوا من إمالةِ «ناشِدٍ»، وكُلُّ هذه الأَحكامِ راجعةٌ في المَنْعِ والتسويغِ إلى التكريرِ الذي في الرَّاءِ[5].

«والهاوي الأَلفُ».

لأَنَّه في الحقيقةِ راجعٌ إلى الصوتِ الهاوي الذي بعد الفتحةِ، وهذا وإنْ شارَكَه الواوُ والياءُ فيه إلاَّ أَنَّه يُفارِقُهما من وجهَيْن:

أَحَدُهما: ما تُحِسُّه عند الواو والياءِ من التعَرُّضِ لِمَخْرَجَيْهما.

---

(١) الملك: ٦٧/ ٢٠، والآية ﴿أَمَّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾. روي عن أبي عمرو إسكان الراء في «ينصركم» دون غيره، وانظر آل عمران: ٣/ ١٦٠، وإدغام القراء: ٧-٨، والتيسير: ٧٣، والنشر: ٢/ ٢٤٣.

(٢) الأنعام: ٦/ ١٠٩، والآية ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، قرأ قوم بسكون ضمة الراء، وقرأ أبو عمرو باختلاس حركة الراء وإسكانها، انظر كتاب السبعة: ٢١٣، ٢٦٥، والتيسير: ٥٩، ٧٣، والبحر المحيط: ٤/ ٢٠١.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٢٠ والآية ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾.

(٤) آل عمران: ٣/ ١٤٠ والآية ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾.

(٥) انظر سر الصناعة: ٦٣، والممتع: ٦٧٥، وارتشاف الضرب: ١/ ١١.

وثانيهما: اتِّساعُ هواءِ الألفِ، لأَنَّه صَوْتٌ بعد الفتحةِ، فيكونُ الفَمُ فيها[1] مفتوحاً بخلافِ الضمَّةِ والكسرةِ، فإنَّه لا يكونُ كذلك، فلذلك اتَّسَعَ هواءُ صَوْتِ الأَلفِ أَكْثَرَ منه في الواو والياء.[2]

«والمَهْتُوتُ التاءُ»[3].

لضَعْفِه وخَفَائه لأَنَّه حَرْفٌ شديدٌ، فيَمْتَنِعُ الصَّوْتُ أَنْ يَجْرِيَ معه، وهو وإِنْ كان مهموساً يَجْرِي النَّفَسُ معه إلاَّ أَنَّه عند الوَقْفِ عليه لا نَفَسَ يَجْرِي معه، فيَتَحَقَّقُ خَفَاؤُه[4]، والكافُ وإِنْ شارَكَه في ذلك إلاَّ أَنَّ مَخْرَجَه من أَقْصَى الحَنَكِ، فيَقْوَى صوتُه ولا يَضْعُفُ كضَعْفِه، ولا يَلْزَمُ ذلك في الشديدِ المجهورِ، لأَنَّه بجَهْرِه[5] يَخْرُجُ عن الخفاءِ بخلافِ الشديدِ المهموسِ، فإِنَّ هَمْسَه يُوْجِبُ خفاءَه، ولذلك سُمِّيَ بالهَمْسِ، وهو الصَّوْتُ الخَفِيُّ، وسُمِّيَ ضِدُّها بالجَهْرِ، وهو الصَّوْتُ العالي، نعم لو اتَّفَقَ أَنْ يكونَ في الحروفِ الشديدةِ ما وافَقَ المهموسَ وليس مَخْرَجُه من أَقْصَى الحَنَكِ لكان حُكْمُه حُكْمَ التاءِ في الخفَاءِ، ولكنَّه لم يَتَّفِقْ، وما ذَكَرَه من تسميةِ صاحِبِ العَيْنِ فاصْطِلاحٌ[6] قد نَبَّهَ على عِلَّتِه.

قال: «وإِذا رِيْمَ إِدْغامُ الحَرْفِ في مُقَارِبِه»، إلى آخره.

٣٤٠ب قال الشيخُ: إذا ثَبَتَ أَنَّ الإِدْغامَ / هو النُّطْقُ بحَرْفَيْن من مَخْرَجٍ واحدٍ دَفْعةً واحدةً من غَيْرِ فَصْلٍ بينهما لضَرْبٍ من الخِفَّةِ وَجَبَ[7] إذا رِيمَ إِدْغامُ الحَرْفَيْنِ المُتقارِبَيْنِ أَنْ[8] يُقْلَبَ أَحَدُهما إلى الآخَرِ، ومن ثَمَّ[9] قال: «لأَنَّ مُحاوَلَةَ إِدْغامِه كما هو فيه مُحَالٌ»[10]، لأَنَّ حقيقةَ الإِدْغامِ تُنَافِي إِبْقاءَ الأَوَّلِ على حالٍ

(١) في د. ط: «فيه».

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٥-٤٣٦.

(٣) كذا في المفصل: ٣٩٦، وشرحه لابن يعيش: ١٠/ ١٣١، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٤٢، ووقع في الممتع: ٦٧٦ «فالمهتوت الهاء»، وذكر ابن جني أن الهاء هو الحرف المهتوت، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة هي الحرف المهتوت، انظر سر الصناعة: ٦٤، والتسهيل: ٣٢، وارتشاف الضرب: ١/ ١١-١٢.

(٤) نقل الجاربردي هذه الفقرة في شرح الشافية: ٥٤٢ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

(٥) سقط من د: «بجهره»، خطأ.

(٦) الذي ذكره الزمخشري عن صاحب العين أنه يسمي القاف والكاف لهويتين، انظر المفصل: ٣٩٦ وكتاب العين: ١/ ٥٢.

(٧) سقط من د: «وجب»، خطأ.

(٨) في د: «إدغام الحرف في مقاربه أن...».

(٩) في د: «ثمة».

(١٠) في المفصل: ٣٩٦: «إدغامه فيه كما هو محال».

تُخالفُ الثاني في الحقيقةِ، فإذا قُصِدَ إلى إدْغامِ المُتقارِبَيْن وَجَبَ أنْ يُقْلَبَ الأَوَّلُ إلى الثاني[1]، ثمَّ يُسَكَّنَ إنْ كان مُتَحَرِّكاً، فحينَئذٍ يَحْصُلُ الإدْغامُ كما مَثَّلَه في ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ ﴾[2] و ﴿ وَقَالَت طَّآبِفَةٌ ﴾[3].

قال: «ولا يَخْلو المتقاربانِ من أنْ يَلْتَقِيَا في كلمةٍ أَوْ كلمتَيْن[4]»، إلى آخره.

ثمَّ ذَكَرَ كيْفيَّةَ الْتقاءِ المتقارِبَيْن وأنَّهما يكونـان تـارةً في كلمتَيْـن وتـارةً في كلمـة، فحُكْمُهمـا[5] في كلمةٍ أنْ[6] يُنْظَرَ فإنْ أدَّى الإدْغامُ إلى لَبْسٍ مُنِعَ، كقولـك: «وَتِـدٌ» و«عَتَـدٌ»[7]، لأنَّـكَ لـو أدْغَمْـتَ لقُلْتَ: «وَدٌّ»[8] و«عَدٌّ»، فيَلْتَبِس[9] من وجْهَيْن:

أَحَدُهما: أنْ لا يُعْرَفَ تركيبُ الكلمةِ، هل عَيْنُها دالٌ أَوْ غَيْرُها، وهو الذي أرادَه.

والثاني: أنْ[10] لا يُعْرَفَ وَزْنُها هل هو ساكنٌ على مـا هـو عليـه أَوْ مُتَحَـرِّكٌ سُـكِّنَ للإدْغـام؟، فيَتَحَقَّقُ اللَّبْسُ من الوَجْهَيْن المذكورَيْن لو أُدْغِمَ.

وكذلك «شاةٌ زَنْماء»[11] و«غَنَمٌ زُنْمٌ»، لأنَّه لو أُدْغِمَ لم يُعْلَمْ تركيبُه هل هو[12] عـن مِيْمَيْـن أَوْ

---

(١) هو القياس إلا لعارض، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) النور: ٢٤/ ٤٣، والآية ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾، انظر التيسير: ٢٤، والنشر: ١/ ٢٩١.

(٣) آل عمـران: ٣/ ٧٢، والآيـة ﴿ وَقَالَت طَّآبِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾. انظر كتاب السبعة: ١١٥-١١٦.

(٤) في المفصل: ٣٩٦: «أو في كلمتين».

(٥) في د. ط: «فحكمها»، تحريف.

(٦) سقط من د: «أن»، خطأ.

(٧) «فرس عَتَدٌ وعَتِدٌ بفتح التاء وكسرها: شديد تام الخلق». اللسان (عتد).

(٨) أدغـم بنـو تميـم «وتـد» فقـالوا: وَدٌّ، والحجـازيون يقولـون: وتـد، انظـر الكتـاب: ٤/ ٤٨٢، والأصـول: ٣/ ٤٣٢، وشرح الشافية لـلرضي: ٣/ ٢٦٨، ونسـب ابـن السـكيت هـذه اللغـة إلـى أهـل نجـد، انظـر إصـلاح المنطق: ١٠٠، والمخصص: ١٥/ ٨٣.

(٩) في د. ط: «فيلبس».

(١٠) سقط من د: «أن».

(١١) «المُزَنَّمُ من الإبل: المقطوعُ طرَفِ الأُذُن، وزَنَمتا الناقة وزنمتهـا: هنـة معلقـة في حلقهـا تحـت لحيتهـا، والأنثى زَنْماء». اللسان (زنم).

(١٢) سقط من د. ط: «هل هو».

عن نُونٍ وميمٍ، وكذلك «كُنْيَةٌ» لو أُدْغِمَ لم يُعْلَمْ تركيبُه هل هو عن ياءَيْنِ أَوْ عن نونٍ وياءٍ.

ثمَّ قرَّرَ ذلك برَفْضِهم «وَطْداً»[1] و«وَتْداً»[2] إلى «طِدَة» و«تِدَة»[3] لِمَا يُؤَدِّي الإِدْغامُ إليه من اللَّبْسِ والإِظْهارُ من الثِّقَلِ، ثمَّ ذَكَرَ في «يَتِدُ» مانعاً آخَرَ على تقديرِ أَنْ يَنْتَفِيَ هذا المانعُ يكونُ هو مُسْتَقِلاً، وهو أداءُ الإِدْغام فيه إلى إعْلاَلَيْن، حَذْفُ الواوِ التي هي فاءٌ، وإِبْدالُ التاء التي هي عَيْنٌ وإِدْغامُها إذا قُلْتَ: «يَدٌّ»، لأَنَّ أَصلَه «يَوْتِدُ»، فتَحْذِفُ الواوَ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ، ثمَّ تَقْلِبُ التاءَ دالاً وتُدْغِمُها في الدَّالِ، وقَرَّرَ ذلك برَفْضِهم بناءَ نَحْوِ «وَدَدْتُ» بالفَتْحِ، لأَنَّه كان يُؤَدِّي إلى «يَدُّ» في مضارعِه، إذْ أَصْلُه كانَ يكونُ «يَوْدِدُ»، فتُحْذَفُ الواوُ لوُقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ، ويُدْغَمُ المِثْلان كما أُدْغِمَ في «وَدَّ»، وإذا رفَضوه في هذا البناء لأَدائه إلى / ذلك في المِثْلَيْن لوجوبِ الإِدْغام فيه فلأَنْ لا يَفْعلوه في المُتقارِبَيْن من طريقٍ أَوْلَى[4]، إذْ هو في المِثْلَيْن أَخَفُّ لقلَّة التغييراتِ فيه، فإنَّ المُتقارِبَيْن يُقْلَبُ الأَوَّلُ منهما[5] إلى الثاني عند الإِدْغام، فيَزيدُ الإِعْلالُ فيه أَكْثَرَ منه[6] في المِثْلَيْنِ، فلأَنْ[7] لا يُفْعَلَ فيه أَوْلَى.

[٣٤١أ]

«وإنْ لم يُلْبِسْ جازَ، نَحْوُ: «امَّحَى» و«هَمَّرِش»».

لأَنَّه ليس فيه ما تقَدَّمَ من الإِلْباسِ، وذلك لا يُلْبِسُ على أَحَدٍ أَنَّ هذه الميمَ المشدَّدَةَ ليسَتْ من ميمَيْن، لأَنَّها لو كانت من[8] ميمَيْن لوَجَبَ أَنْ تكونَ الأُولى أَصْلِيَّةً أَوْ زائدةً، فإنْ كانَتْ زائدةً فيكونُ[9] وَزْنُه[10] «امْفَعَلَ»، وإنْ كانَتْ أَصْلِيَّةً فيكونُ وَزْنُه «افَّعَلَ»، وكِلاَهما ليس من الأَبنيةِ[11]،

---

(١) «وَطَدَ الشيءَ يَطِده وَطداً وطِدَةً: أَثْبَتَه». اللسان (وطد).

(٢) «وتَدْتُ الوَتِدَ أَتِدُه وَتْداً وتِدَةً». اللسان (وتد).

(٣) جاء في مصدر «وَطَدَ» و«وَتَدَ» قولهم: وَطْداً وطِدَةً ووَتْداً وتِدَةً، والأجود تِدَة وطِدَة، انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٤، ٤/ ٤٨٢، والتكملة: ٢٧٦، والمخصص: ١١/ ١٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٨، واللسان (وتد) (وطد).

(٤) في د: «الأولى»، وفي ط: «الطريق الأولى».

(٥) في د: «فيهما».

(٦) في ط: «فيه»، تصحيف.

(٧) في د: «فأن».

(٨) في د: «عن».

(٩) في الأصل. ط: «يكون». وما أثبت عن د.

(١٠) أي وزن «امَّحَى».

(١١) انظر المنصف: ١/ ٧٣، والممتع: ٧١٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٩.

فلا لَبْسَ، ولم يَتَعَرَّضْ لتقديرِ أَنْ تكونَ الأُولى زائِدةً لوضوحِه، وإنَّما تَعَرَّضَ لتقديرِها أَصْلِيَّةً.

وكذلك «هَمَّرِشٌ» إذا أَدْغَمْتَ النونَ في الميمِ، لأَنَّها لا يُلْبِسُ أَنَّها ليسَتْ ميمَيْن، لأَنَّها لو كانَتْ ميمَيْن لكانت الأُولى أَصْلِيَّةً أَوْ زائدةً، فإنْ كانَتْ زائدةً فوَزْنُه «فَمَعْلَلٌ»، وإنْ كانَتْ أَصْلِيَّةً فوَزْنُه «فَعَّلِلٌ»، وكِلاَهما ليس من الأَبنيةِ، واغْتُفِرَ تقديرُها زائدةً لوضوحِ ذلك، وقَدَّرَها[1] أَصْلِيَّةً لا غَيْرُ.

قال: «وإنِ الْتَقَيا في كلمتَيْن بعد مُتَحَرِّكٍ أَوْ مَدَّةٍ»[2]، إلى آخره.

فقولُه: «بعد مُتَحَرِّكٍ أَوْ مَدَّةٍ» هو الشَّرْطُ المتَقَدِّمُ في الإدْغام في المِثْلَيْن، فهو في المتقارِبَيْن كذلك[3]، مثالُه: ﴿قَالَ رَبِّ﴾[4]، و﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[5] و﴿جَعَلَ رَبُّكِ﴾[6] وشِبْهُه، ثمَّ عَلَّلَ ذلك بأَنَّه «لا لَبْسَ فيه ولا تغييرَ صيغةٍ»، ويَعْني بقوله: «لا لَبْسَ فيه» ما تقَدَّمَ من لَبْسِ التركيبِ بتركيبٍ آخَرَ، وهو غَيْرُ مستقيمٍ في الحقيقةِ إذا قُصِدَ النَّفْيُ المُطْلَقُ، فإنَّه إذا قِيلَ مِثْلُ: «القارِّدِيْء» لم يُعْلَمْ أَهو «القالُ» أَم «القارُ»، وهو لَبْسٌ في التركيب كاللَّبْسِ في «زَنْماءَ» لو قُلْتَ: «زمَّاء»، والفَرْقُ بينهما أَنَّ هذا غَيْرُ لازمٍ، إذْ وقوعُ هذه الكلمةِ بعد الأُخرى ليس بحَتْمٍ فيها[7]، وإنَّما هو عارِضٌ، بخلافِ بابِ «زَنْماءَ»، فإنَّه لو أُدْغِمَ لكان اللَّبْسُ لازماً، فاغْتُفِرَ اللَّبْسُ العارِضُ ولم يُغْتَفَرِ اللَّبْسُ اللاَّزِمُ، فيَجِبُ حَمْلُ قوله: «لا لَبْس» أَيْ: لا لَبْسَ لازِمٌ مِثْلُ ذلك / اللَّبْسِ. ٣٤١ب

وقولُه: «ولا تغييرَ صيغةٍ».

---

(١) أي الزمخشري، انظر المفصل: ٣٩٦.

(٢) بعدها في د. ط: «جاز»، وليست في المفصل: ٣٩٧.

(٣) سقط من د: «كذلك»، خطأ.

(٤) آل عمران: ٣/ ٣٨، والآية ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ أدغم أبو عمرو اللام في الراء في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ﴾، انظر التيسير: ٢٧.

(٥) التكوير: ٨١/ ٧، أدغم أبو عمرو السين في الزاي في قوله تعالى: ﴿ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ انظر التيسير: ٢٤، والنشر: ١/ ٢٩٢.

(٦) مريم: ١٩/ ٢٤، والآية ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾، أدغم أبو عمرو اللام في الراء في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ رَبُّكِ﴾، انظر التيسير: ٢٧.

(٧) في الأصل: «فيه». وما أثبت عن د. ط.

واضحٌ على عُمومِه، لأنَّه إنَّما يُغَيَّرُ في إدْغامِ الكلمتَيْن من الحركاتِ آخِرُ[1] الأُولى[2] إنْ كان مُتَحَرِّكاً، ولا اعْتِبارَ بحَرَكاتِ[3] الأَواخرِ في اختِلافِ الصِّيَغِ، لأنَّه يَتَغَيَّرُ - والصيغةُ واحدةٌ - بالإعْرابِ والوَقْفِ وغَيْرِه، فلم يكُنْ لإسْكانِه للإدْغامِ أَثَرٌ في تغييرِ صيغةٍ، فلذلك حكَمْنا بأَنَّ قولَه: «ولا تغييرَ صيغةٍ» عامٌّ.

قال: «وليس بمُطْلَقٍ أَنَّ كُلَّ مُتَقارِبَيْن يُدْغَمُ[4] أَحَدُهما في الآخَرِ، ولا أَنَّ كُلَّ مُتَباعِدَيْنِ يَمْتَنِعُ ذلك فيهما»، إلى آخره.

قال الشيخُ: قولُه: «وليس بمُطْلَقٍ أَنَّ كُلَّ مُتقارِبَيْن يُدْغَمُ أَحَدُهما في الآخَرِ» مستقيمٌ، لأَنَّه قد يَطْرَأُ مانعٌ يَمْنَعُ من حُكْمِ الإدْغامِ، وقولُه: «ولا أَنَّ كُلَّ مُتباعِدَيْن يَمْتَنِعُ ذلك فيهما» لا يستقيمُ على ظاهرِه لمَا تَقَدَّمَ من أَنَّه إنَّما يُدْغَمُ المِثْلان أو المُتقارِبان[5]، وتأْويلُه أَنَّه قَصَدَ المُتباعِدَيْنِ في الأَصْلِ، وإنْ كان المُدْغَمُ منهما في الآخرِ إنَّما يكونُ بحصولِ صفةٍ قَرَّبَتْ بينهما، فصَحَّ إطْلاقُ المقارَبَةِ باعتبارِ حصولِ الوَجْهِ الذي قَرَّبَ بينهما، وصَحَّ إطْلاقُ التَّباعُدِ باعتبارِ حقيقةِ مَخْرَجَيْهما.

ثمَّ ذَكَرَ المتقاربةَ التي لا تُدْغَمُ في مُقارِبِها لحصولِ مانعٍ مَنَعَ من إدْغامِها، وهي السبعةُ المرَكَّبةُ في «ضَوِيَ مِشْفَرٌ»، فأَمَّا الضَّادُ فلمَا فيها من الاسْتِطالة، فلو أُدْغِمَتْ في مُقارِبِها لزالَتْ صفَتُها من غَيْرِ شَيْءٍ يَخْلُفُها، والواوُ والياءُ لمَا فيهما من المَدِّ واللِّيْنِ، والميمُ لمَا فيها من الغُنَّة، والشِّينُ لمَا فيها من التَّفَشِّي، والفاءُ لمَا فيها من شَبَهِ التَّفَشِّي، والرَّاءُ لمَا فيها من التكرير[6]، وما ذَكَرَه وإنْ كان مناسباً وعليه جمهورُ أَهْلِ اللُّغَةِ فليس بموافِقٍ على الجميع، فإنَّه قد أُدْغِمَت الضَّادُ في القراءةِ الصحيحةِ في قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[7]، وأُدْغِمَت الشينُ في السينِ في قوله تعالى:

---

(١) في ط: «الأواخر»، تحريف.

(٢) في ط: «والأولى»، تحريف.

(٣) في ط: «بحركاته»، تحريف.

(٤) في المفصل: ٣٩٧: «متقاربين في المخرج يدغم..».

(٥) في ط: «والمتقاربان».

(٦) في د: «التكرار».

(٧) النور: ٢٤/ ٦٢، والآية ﴿فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾. الإدغام في قوله تعالى «لبعض شأنهم» رواه السوسي عن أبي عمرو، ولم يأت به غيره، انظر كتاب السبعة: ١٢٢، والتيسير: ٢٣-٢٤، والممتع: ٧٢٥، والبحر المحيط: ١/ ٣٨٧، والنشر: ١/ ٢٩٣.

﴿ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾[1]، وأُدْغِمَت الفاءُ في الباء في قوله تعالى: ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾[2]، وأُدْغِمَت الرَّاءُ في اللاَّم في قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾[3]، إلاَّ أنَّ الأَكْثَرَ على ما تَقَدَّم من قوله.

ثمَّ ذَكَرَ من الموانعِ أيضاً أَنْ يكونَ الثاني من حروف الحَلْقِ أَدْخَلَ في الحَلْقِ من الأَوَّلِ، كالعَيْنِ في الهاء، والحاءِ في العَيْنِ، / والغَيْنِ في الخاء، والخاءِ في باقيها، وإنَّما كَرِهوا ذلك لأنَّ الأَدْخَلَ أَثْقَلُ، فلو أَدْغموا الأَخْرَجَ[4] في الأَدْخَلِ[5] لقلبوا الأَخَفَّ إلى الأَثْقَلِ، وفي العَكْسِ يُقْلَبُ الأَثْقلُ إلى الأَخَفِّ، فحَسُنَ عندهم إِدْغامُ الأَثْقَلِ في الأَخَفِّ[6] ليَخِفَّ، ولم يَحْسُنْ إِدْغامُ الأَخَفِّ في الأَثْقَلِ[7] لِيَثْقُلَ، وهو أَيْضاً جارٍ فيه على الأَكْثَرِ، وإلاَّ فقد رُوِيَ إِدْغامُ الحاءِ في العَيْنِ في قوله تعالى: ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾[8]، وهو على خلافِ ما ذُكِرَ.

٣٤٢أ

---

(١) الإسراء: ١٧/ ٤٢، والآية ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾، أدغم أبو عمرو الشين في السين في قوله تعالى «ذي العَرْش سبيلا»، ونحاة البصرة يمنعونه، انظر التيسير: ٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٣٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٨، والنشر: ١/ ٢٩٢، والإتحاف: ٢٤.

(٢) سبأ: ٣٤/ ٩، والآية ﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾، الإدغام في قوله تعالى: «نَخْسِفْ بهِمُ» مَرْوِيٌّ عن الكسائي وحده، انظر الكشف: ١/ ١٥٦، والتبصرة: ١١٥، والتيسير: ٤٤، والممتع: ٧٢٠، والنشر: ٢/ ١٢.

(٣) نوح: ٧١/ ٤، والآية ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾. روي الإدغام في قوله تعالى: «يَغْفِرْ لكُمْ» عن أبي عمرو وحده، انظر كتاب السبعة: ١٢١، والكشف: ١/ ١٥٧، والتيسير: ٤٤، والنشر: ٢/ ١٢-١٣، وأنكر النحويون إدغام الراء في اللام، انظر الكتاب: ٤/ ٤٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٩٨، وسر الصناعة: ١٩٣.

(٤) في ط: «الإخراج»، تحريف.

(٥) سقط من ط: «في الأدخل»، خطأ.

(٦) سقط من د. ط: «في الأخف»، خطأ.

(٧) سقط من د. ط: «في الأثقل»، خطأ.

(٨) آل عمران: ٣/ ١٨٥، والآية: ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾.
قرأ أبو عمرو قوله تعالى: ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾ بالإدغام بقلب الحاء عيناً، إلا أنه لم يقس ذلك، وقصره على السماع، انظر التيسير: ٢٣، والممتع: ٧٢٢-٧٢٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٧، والنشر: ١/ ٢٩٠-٢٩١، وهذا الإدغام ضعيف عند سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٣٦-١٣٧.

ثمَّ ذَكَرَ من المتباعدةِ[1] ما يَحْصُلُ له وَجْهٌ في التقريبِ مُسَوِّغٌ لإدْغامِه، فذَكَرَ النونَ مع الميم، والنونُ مِنْ طَرَفِ اللِّسانِ وفَوْقِ الثَّنايَا، والميمُ من الشَّفَتَيْنِ، وبينهما مَخارِجُ، وإنَّما الوَجْهُ الذي قَرَّبَ بينهما الغُنَّةُ التي اشْتَرَكا فيها، فصارا بذلك مُتقارِبَيْن على ما تَقَدَّمَ، وإنَّما أَدْغموا النونَ في الميمِ ولم يُدْغموا الميمَ في النون ولا في غيْرِها لأنَّ النونَ الساكنةَ كَثُرَتْ في استعمالهم حتى اسْتَغْنَوْا بغُنَّتِها فيما تَحْسُنُ معه تخفيفاً للكلامِ وتَحْسيناً له، فلمَّا ثَبَتَ ذلك لها أُجْرِيَتْ مع الميمِ على[2] ذلك المُجْرَى، ولم تُدْغَم الميمُ لِمَا ذَكَرْنا من فَوَاتِ صفتِها على ما تَقَدَّمَ، وكذلك أَدْغَموا النُّونَ في الواو والياءِ لِمَا ذَكَرْناه من إمْكانِ بَقَاءِ الغُنَّةِ منها فيهما مع كونِها كَثُرَتْ ساكنةً، فأُجْرِيَت معها مُجْرَى الحروفِ التي يَحْسُنُ إخْفاؤُها فيها.

قال: «وأَدْغموا حروفَ[3] طَرَفِ اللِّسانِ في الضَّادِ والشِّين».

يَعْني بحروفِ طَرَفِ اللِّسانِ التاءَ والطَّاءَ والدَّالَ[4]، فإنَّهم يُدْغِمونها في الضَّادِ والشينِ والجيمِ، وإنْ كانت متباعدةً عنها في المَخْرَجِ، لأَنَّك عند النُّطْقِ بها يَصيرُ طَرَفُ اللِّسانِ - وإنْ لم يكُنْ مَخْرَجاً لها[5] - قريباً من مَخْرَجِ حروفه من الحَنَكِ، فصارَتْ بذلك كأَنَّها مُقارِبَتُها، وإنْ كان صَوْتُها يَخْرُجُ من غَيْرِ ذلك المَحَلِّ، فلذلك أُدْغِمَتْ فيها.

قال: «فالهمزَةُ لا تُدْغَمُ في مِثْلِها إلاَّ في قولهم[6]»، إلى آخره.

قال الشيخُ: ثمَّ شَرَعَ يَذْكُرُ الحروفَ حَرْفاً حَرْفاً باعتبارِ إدْغامه والإدْغامِ فيه، لِيَتَبَيَّنَ بالتفصيل ما لا يَتَبَيَّنُ في الإجْمالِ، فقال: «وأَمَّا الهمزَةُ[7] فلا / تُدْغَمُ في مِثْلِها» إلى آخره، يَعْني إلاَّ في بابِ فَعَّالٍ، فإنَّه بابٌ قياسِيٌّ، فحُوفِظَ عليه مع وجودِ المَدَّةِ بعدهما، فكانت كالمُسَهِّلَةِ لأَمْرِهما. ٣٤٢ب

---

(١) في ط: «التباعد»، تحريف.

(٢) سقط من ط: «على».

(٣) في المفصل: ٣٩٧: «وحروف». وسقط «أدغموا».

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٥، والمقتضب: ١/ ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٣٤.

(٥) أي للضاد والشين والجيم.

(٦) في المفصل: ٣٩٧: «نحو».

(٧) في المفصل: ٣٩٧: «فالهمزة».

وأمَّا الدأْآتُ[1] فَمُنْفِردٌ[2]، وسَهَّلَ أَمْرَه ما بعده من الأَلف[3]، فكأَنَّهم كَرِهوا إِدْغامَها في مِثْلِها لِمَا يُؤَدِّي إليه من كُلْفَةِ النُّطْقِ بها، لأَنَّها عندهم على انْفرادِها مُسْتَثْقَلَةٌ، حتى إِنَّهم قد خَفَّفوها بوجوهٍ من التخفيفاتِ، وكَرِهوا اجْتِماعَها غَيْرَ مُدْغَمةٍ في كلمةٍ وفي كلمتَيْنِ في مِثْلِ: «آدمَ» و«أُوَيْدِم»، وفي كلمتَيْن في مِثْلِ «قَرَأَ أَبوكَ»، وقد رُوِيَ عن بعضِ العَرَبِ أَنَّهم يُحَقِّقون الهمزةَ في كلمتَيْن في مثْلِ «قَرَأَ أَبوك»، وأَخَذَ سيبويه جَوَازَ الإِدْغامِ لهؤلاءِ قياساً على غَيْرِها ممَّا يَجْتَمِعُ فيه المِثْلان[4]، ورأَى أَنَّهما إِذا اجْتَمَعتا غَيْرَ مُدْغَمَتَيْنِ كان اجتماعُهما مُدْغَمَتَيْنِ أَسْهَلَ، ولم يُسْمَعْ ذلك عن العربِ الذين يُحَقِّقون، ويُمْكِنُ أَنْ يكونَ الأَمْرُ على ما ذَكَرَ، ويُمْكِنُ أَنْ يكونَ على خلافه، ويُفَرَّقُ بأَنَّه إِذا أُدْغِمَ اشْتَدَّ الثِّقَلُ عند اجتماعِهما من غَيْرِ فَصْلٍ عند الإِدْغامِ، وفي غَيْرِ الإِدْغامِ تَحْصُلُ كُلٌّ[5] واحدةٍ منطوقاً بها على حِدَتِها، فلا يَلْزَمُ من اغْتفارِ اجْتِماعِهما عند الانْفكاكِ اغْتفارُه عند الإِدْغامِ، وهذا كافٍ في إِبْطالِ قياسِ الإِدْغامِ، مع أَنَّه يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: لو كان الإِدْغامُ سائغاً لوَقَعَ، ولو وقَعَ لنُقِلَ، وكثيراً ما يَسْتَعْمِلُ سيبويه نَحْوَ هذا الاسْتِدْلالِ في المعنى، إِلاَّ أَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يقالَ: هذا مخصوصٌ بما يَكْثُرُ عنهم[6]، فأَمَّا ما هو قليلٌ في أَصْلِه فلا يَلْزَمُ في فَرْعٍ من فروعِه أَنْ يَلْزَمَ نَقْلُه لوقوعِه، وإِنَّما امْتَنَعَ إِدْغامُها[7] في مُقارِبِها لأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهما: أَنَّ ما فيها من القوَّةِ[8] لا يُشارِكُها فيه غيْرُها[9]، فلا تُدْغَمُ لفَوَاتِ وَصْفِها من غَيْرِ

---

(١) «دَأَتَ الطعامَ: أكله» اللسان (دأث)، والدأْآث: اسم واد، انظر معجم البلدان (دأاث)، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٣٦.

(٢) في ط: «فمفرد».

(٣) لا يجوز إدغام الهمزتين إلا في باب فَعَّل وفَعَّال، انظر المقتضب: ١/ ١٩٨ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٣٤-١٣٥، والممتع: ٦٣٣.

(٤) يجب تخفيف الهمزة في مثل «قرأ أبوك» عند أكثر العرب، وهو مذهب يونس والخليل وسيبويه، وحققهما ابن أبي إسحاق وأناس معه، وقال عنه سيبويه: «وهو رديء» الكتاب: ٤/ ٤٤٣، وفسر السيرافي كلام سيبويه بأنه إنما أنكر الإدغام على مذهب من يخفف الهمزة، وأجازه على لغة من حقق الهمزتين، انظر المقتضب: ١/ ١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٣٥، والممتع: ٦٣٣-٦٣٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٣٦.

(٥) في ط: «لكل»، تحريف.

(٦) في ط: «عندهم».

(٧) أي الهمزة.

(٨) في ط: «قوة».

(٩) سقط من د: «غيرها»، خطأ. وفي ط: «غيره»، تحريف.

خَلَفٍ كما لم تُدْغَمْ حروفُ اللِّينِ لذلك .

والثاني : أَنَّهم في غُنْيَةٍ عن الإِدْغامِ لِمَا ثَبَتَ فيها من جَوَازِ التخفيفِ الذي تَحْصُلُ به سهولَتُها، وعند التخفيفِ يَتَعَذَّرُ الإِدْغامُ، لأَنَّها إِمَّا أَنْ تُحْذَفَ فلا إِدْغامَ، وإِمَّا أَنْ تُسَهَّلَ فتَصيرَ كحروفِ اللِّينِ، فلا إِدْغامَ، وإِذا امْتَنَعَ إِدْغامُها في مُقارِبِها امْتَنَعَ / إِدْغامُ مُقارِبِها فيها لذلك، ولوجْهَيْنِ آخَرَيْن : ٣٤٣أ

أَحَدُهما : أَنَّه يُؤَدِّي إِلى إِدْغامِ[1] الأَدْخَلِ في الفَمِ في الأَدْخَلِ في الحَلْقِ .

والثاني : يُؤَدِّي إِلى اجْتِماعِ الهمزتَيْنِ بعد أَنْ لم يكُنْ، وكُلُّ ذلك[2] مناسِبٌ لمَنْعِ الإِدْغامِ .

«وأَمَّا الأَلفُ[3] فلا تُدْغَمُ أَلْبَتَّةَ لا في مِثْلِها ولا في مُقارِبِها»، إِلى آخره .

قال الشيخُ : لأَنَّ إِدْغامَها في مِثْلِها مُتَعَذِّرٌ لوُجوبِ التحريكِ، وهي لا تَقْبَلُه، وإِدْغامُها في مُقارِبِها إِنْ كان في الأَدْخَلِ في الفَمِ فلِمَا يُؤَدِّي إِليه من ذهابِ مَدِّها من غَيْرِ ما يقومُ مَقَامَه، وإِنْ كان في الأَدْخَلِ[4] منها [في الحَلْقِ][5] وهو الهمزَةُ فلذلك[6] ولِمَا[7] يُؤَدِّي إِليه من اجْتِماع الهمزتَيْن وإِدْغامِ الأَدْخَلِ في الفَمِ في الأَدْخَلِ في الحَلْقِ، ولا يُدْغَمُ فيها غَيْرُها للتَعَذُّرِ المتَقَدِّمِ ذِكْرُه .

قال : «والهاءُ تُدْغَمُ في الحاءِ وقَعَتْ قبلها أَوْ بَعْدَها[8]»، إِلى آخره .

إِنَّما أُدْغِمَتْ في الحاءِ لمُقارَبَتِها لها[9]، ولم تُدْغَمْ في العَيْنِ وإِنْ كانَتْ أَقْرَبَ إِليها لشَبَهِ العَيْنِ بالهمزةِ، فكما[10] كَرِهوا الإِدْغامَ في الهمزةِ كَرِهوا الإِدْغامَ في العَيْنِ لِمَا فيها من التَّهَوُّعِ[11]،

---

(١) في ط : «الإدغام» تحريف .

(٢) سقط من د . ط : «ذلك» .

(٣) في ط . المفصل : ٣٩٧ «والألف» .

(٤) سقط من ط من قوله : «في الفم فلما . .» إلى «الأدخل»، خطأ .

(٥) سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

(٦) في ط : «فكذلك» .

(٧) في ط : «لما» .

(٨) في ط . المفصل : ٣٩٧ : «وقعت بعدها أو قبلها» .

(٩) البيان أحسن كقولنا : «اجْبَهْ حَمْلاً» والإدغام عربي حسن، انظر الكتاب : ٤/ ٤٤٩، والمقتضب : ١/ ٢٠٧، والممتع : ٦٧٩-٦٨٠، وشرح الشافية للرضي : ٣/ ٢٧٦، وما سيأتي ق : ٣٤٣أ .

(١٠) في ط : «فلما» .

(١١) «تَهَوَّعَ : تكَلَّفَ القَيْءَ» . اللسان (هوع) .

وأَدْغَموا الحاءَ فيها بعد قَلْبِها حاءً لتقارُبِهما، ولكنَّهم قَلَبوا الثاني إلى الأَوَّلِ عَكْسَ بابِ الإِدْغامِ لِئَلاَّ يُؤَدِّي إلى إِدْغامِ الأَدْخَلِ في الفَمِ في الأَدْخَلِ في الحَلْقِ لو جَرَوْا على قياسِ الإِدْغامِ، ولم يَلْتَزِموا الإِظْهارَ لِمَا فيه من عُسْرِ إِخْراجِ الهاءِ بعد الحاءِ الساكنةِ في قولك: «اذْبَحْ هذه»، وأَمَّا إِدْغامُها في مِثْلِها فواضِحٌ.

قال: «والعَيْنُ تُدْغَمُ في مِثْلِها»، إلى آخره.

قال الشيخُ: وإِدْغامُ[1] العَيْنِ في مِثْلِها واضِحٌ[2]، وأَمَّا إِدْغامُ الحاءِ فيها فضعيفٌ عند النحويِّين[3]، لأَنَّه إِدْغامُ الأَدْخَلِ في الفَمِ في الأَدْخَلِ في الحَلْقِ، ولِمَا ذكَرْناه من أَنَّها كالهمزةِ في أَنَّه لم يُدْغَمْ فيها.

قال: «وإذا اجْتَمَعَ العَيْنُ والهاءُ جازَ قَلْبُهما حاءَيْنِ وإِدْغامُهما».

لم يُدْغموا أَحَدَهما في الآخَرِ إلاَّ بعد تغييرِهما جميعاً، لأَنَّهم لو أَدْغموا الهاءَ في العَيْنِ بقَلْبِ الهاءِ عَيْناً على قياسِ الإِدْغامِ لأَدَّى إلى الإِدْغامِ في العَيْنِ مع شَبَهِها بالهمزةِ على ما تقَدَّمَ، وهو مُسْتَكْرَهٌ، ولو أَدْغموا العَيْنَ في الهاءِ بقَلْبِ العَيْنِ هاءً لأَدْغموا الأَدْخَلَ في الفَمِ في الأَدْخَلِ في الحَلْقِ فلمَّا كان كذلك واشْتَدَّ[4] تَقارُبُهما وعَسُرَ النُّطْقُ بهما بعد الآخِرِ ساكناً قَلَبُوهما جميعاً حَرْفاً يُقارِبُهما، ولا يَلْزَمُ منه شَيْءٌ مِمَّا تقَدَّمَ، وهو الحاءُ، فقالوا في «مَعَهُمْ»: «مَحُّمْ»، وفي «اجْبَهْ عُتُبَهَ»[5]: اجْبَحُّتْبَهَ[6]، وهذا الحُكْمُ كان ينبغي أَنْ يكونَ في قِسْمِ الهاءِ لأَنَّه مُشْتَرَكٌ/ بينه وبين العَيْنِ، ٣٤٣ب وقد تقَدَّمَت الهاءُ، فكان ينبغي أَنْ يكونَ فيها جَرْياً على قياس تَصْنيفِه في مِثْلِه.

«والحاءُ تُدْغَمُ في مِثْلِها».

---

(١) في ط: «وأما إدغام».

(٢) في ط: «فواضح».

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٤٥١، والممتع: ٦٨٢-٦٨٣، وما سلف ق: ٣٤٢أ.

(٤) في ط: «اشْتَدَّ»، تحريف.

(٥) «جَبَهَه جَبْهاً: صَكَّ جَبْهَتَه». اللسان (جبه).

(٦) البيان فيه أحسن، والأكثر ترك القلب والإدغام، وقلب العين والهاء حاءَيْن وإدغام إحداهما في الأخرى لغة كثيرة في بني تميم، انظر الكتاب: ٤/ ٤٤٩-٤٥٠، والمقتضب: ١/ ٢٠٨، وسر الصناعة: ٨١٦، والممتع: ٦٨١-٦٨٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٦.

قال: وإِدْغامُها في مِثْلِها واضحٌ.

«ويُدْغَمُ فيها الهاءُ والعَيْنُ».

لقُرْبِهما منها مع كَوْنِهما أَدْخَلَ في الحَلْقِ، فلذلك قيلَ في «اجْبَه حاتماً»: «اجْبَحَّاتِماً»، وفي «ادْفَعْ[1] حَمْلاً»: «ادْفَحَّمْلاً».

«والغَيْنُ والخاءُ يُدْغَمُ كُلُّ واحدةٍ منهما في مِثْلِها وفي أُخْتِها».

فأَمَّا إِدْغامُهما في مِثْلِهما وإِدْغامُ الغَيْنِ في الخاءِ فواضِحٌ [كقولك: ادْمَغْ خَلَفاً»][2]، وأَمَّا إِدْغامُ الخاءِ في الغَيْنِ فهو على خلاف قياسِ قولهم: إنَّ الأَدْخَلَ في الفَمِ لا يُدْغَمُ[3] في الأَدْخَلِ في الحَلْقِ، وقولُك: «اسْلَغَّنَمَكَ»[4] إِدْغامٌ للأَدْخَلِ في الفَمِ وهو الخاءُ في الأَدْخَلِ في الحَلْقِ وهو الغَيْنُ، والذي سَوَّغَه شِدَّةُ تَقَارُبِهما حتى لا يكادَ يَتَمَيَّزُ الأَدْخَلُ منهما من الآخَرِ، فلمَّا كانا كذلك اغْتُفِرَ أَمْرُ إِدْغام[5] الأَدْخَلِ في أَخيه لذلك.

«والقافُ والكافُ كالغَيْنِ والخاءِ».

في إِدْغامِ كُلٍّ واحدةٍ منهما في مِثْلِها وفي أُخْتِها واضِحٌ، وهما قياسُ الإِدْغامِ إِذْ لا يُعْتَبَرُ الأَدْخَلُ باعتبارِ إِدْغامه في غَيْرِه إِلاَّ في حروفِ الحَلْقِ مع أَنَّهما لو كانا من حروفِ الحَلْقِ لكانا أَشْبَهَ شَيْءٍ بالخاءِ والغَيْنِ، وإِذا أُدْغِمَت الخاءُ في الغَيْنِ وهما من حروفِ الحَلْقِ فإِدْغامُ الكافِ في القافِ أَجْدَرُ.[6]

«والجيمُ تُدْغَمُ في مِثْلَها». واضحٌ.

«وفي الشِّينِ».

---

(١) في ط: «اذبَحْ»، تحريف.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والبيان فيه أحسن والإدغام حسن، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥١، والمقتضب: ١/ ٢٠٨، والأصول: ٣/ ٤١٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٧.

(٣) في د: «يدخل».

(٤) البيان في مثله أحسن، والإدغام حسن لا كحسن إدغام الغين في الخاء، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥١، والممتع: ٦٨٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٧.

(٥) سقط من د: «إدغام»، خطأ.

(٦) إدغام القاف في الكاف والكاف في القاف حسن والبيان أحسن، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥٢، والمقتضب: ١/ ٢٠٩، والأصول: ٣/ ٤١٥-٤١٦، والممتع: ٦٨٥.

لقُرْبِها منها[1] مع كَوْنِ الشِّينِ أَزْيَدَ صفةً[2]، ولذلك لم تُدْغَم الشِّينُ فيها ولا في غَيْرِها عند النحويِّين[3]، وقد أُدْغِمَتْ في التاء عن أبي عَمْرٍو في ﴿ٱلْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ﴾[4]، وليس إدْغامُها بالقويِّ، وإنْ أُدْغِمَتْ فيها، أَلاَ تَرَى أنَّها أُدْغِمَ[5] فيها الطَّاءُ والدَّالُ والظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ، ولم تُدْغَمْ في واحدةٍ منهنَّ؟، وإنَّما لم يُدْغِموها فيهنَّ لمشارَكَتِها للشِّينِ، فأُجْرِيَتْ مُجْرَاها لذلك، وأُدْغِمَ هؤلاءِ فيها كما تُدْغَمُ في الشِّينِ أيضاً.

«والشِّيْنُ لا تُدْغَمُ إلاَّ في مِثْلِها»[6]. وقد تقَدَّمَ ذلك.

«ويُدْغَمُ فيها ما يُدْغَمُ في الجيمِ». وقد تقَدَّمَ.

«والجيمُ»، لشدَّةِ قُرْبِها منها على ما تقَدَّمَ.

«واللاَّمُ»، في مِثْلِ «الشَّاسعُ»، كقولك: «هَشَّرَيْتَ شيئاً؟» في «هَلْ شَرَيْتَ شيئاً؟»، لكَثْرَةِ اللاَّمِ في كلامهم وانْحِرافِها / مع مُقَارَبَتِها لها[7]، وإنَّما أُدْغِمَتْ في الشِّينِ ولم تُدْغَمْ في الجيمِ في مِثْلِ قولك: «الجارُ» لبُعْدِ الجيمِ عن الشِّينِ قليلاً، فلذلك لم تُدْغَمْ فيها ولا فيما هو أَدْخَلُ[8] منها، ٣٤٤أ

---

(١) سقط من ط: «منها»، خطأ.

(٢) الإدغام والبيان في الجيم والشين حسنان، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥٢، والمقتضب: ١/ ٢١١، والأصول: ٣/ ٤٢٦، والممتع: ٦٨٦.

(٣) قال المبرد: «ولا تدغم الشين في الجيم البتة» المقتضب: ١/ ٢١١، ولم يذكر سيبويه إدغام الشين في الجيم، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥٢.

(٤) المعارج: ٧٠/ ٣-٤، والآيتان ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝﴾.

روى اليزيدي عن أبي عمرو إدغام الجيم في التاء، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٣٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٨، والنشر: ١/ ٢٨٩، وقال ابن عصفور: «فينبغي أن يحمل ذلك على إخفاء الحركة» الممتع: ٧٢٢.

(٥) في ط: «تدغم».

(٦) في الأصل: «الشين»، وهو مخالف لما جاء في د. ط. المفصل: ٣٩٨.

(٧) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٢٧٩، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٥٧، والمقتضب: ١/ ٢١٤، والتكملة: ٢٨٠، والكشف: ١/ ١٤١، والممتع: ٦٩١-٦٩٢.

(٨) في ط: «داخل»، تحريف.

وأُدْغِمَتْ فيما قارَبَها مِمَّا هو أَدْخَلُ[1] من الشِّينِ لِمَا ذَكَرْناه.

«والياءُ تُدْغَمُ في مِثْلِها مُتَّصِلَةً»، إلى آخره.

قال الشيخُ: أَدْغموا الياءَ[2] في مِثْلِها مُتَّصِلَةً أَوْ شبيهةً بالمُتَّصِلة، سَوَاءٌ كانَتْ قبلها فتحةٌ أَوْ كسرةٌ، فإِدْغامُها عند الفتحةِ واضحٌ، وإِدْغامُها عند الكسرةِ للمُماثَلَةِ[3] ولزومِ الاتِّصالِ جميعاً، ولم تُدْغَمْ مُنْفَصِلَةً إلاَّ إذا انْفَتَحَ ما قبلها، لأَنَّه إذا لم يَنْفَتِحْ كان إِدْغامٌ[4] فيما لا يَلْزَمُ الكلمةَ مع إذْهابِ المَدِّ الذي فيها، بخِلافِ ما إذا كانت مُتَّصلةً، لأَنَّها تكونُ من بِنْيَتِها أَوْ مُنَزَّلَةً مَنْزِلةَ ما هو من البِنْيَةِ، فاغْتُفِرَ ذهابُ المَدِّ لذلك، فتقولُ: «قاضِيَّ» ولا تقولُ: «قاضِيي»، فإِنْ جاءَ الانْفِصالُ امْتَنَعَ الإِدْغامُ، كقولك: «اضْرِبِي يَوْماً» و«فِي يومٍ»، ولا تقولُ: «اضربِ يَّوْماً» ولا «ف يَّوْمٍ»، وقد تقَدَّمَ أَنَّها لا تُدْغَمُ في غَيْرِها، وتُدْغَمُ فيها النونُ، وإِنْ كانت ليسَتْ مُقارِبَةً لها لِمَا تَقَدَّمَ من قَصْدِهم إلى تحسينِ الكلامِ بالغُنَّةِ عند الإِمْكانِ في الحروفِ التي لا يُسْتَثْقَلُ ذلك فيها.

قال: «وتُدْغَمُ فيها الواوُ»[5].

وقد تقَدَّمَ أَنَّ الواوَ لا تُدْغَمُ في مُقارِبَتِها[6]، والياءُ ليسَتْ مقارِبةً لها، فكان انْتِفاءُ إِدْغامِها لانْتِفاءِ المقارَبَةِ فيها أَجْدَرَ، والتحقيقُ أَنَّه من باب الإِبْدالِ للاسْتِثْقالِ، ولكنَّهم لَمَّا أَبْدَلوها واتَّفَقَ أَنَّ بعدها ياءً وَجَبَ الإِدْغامُ ضرورةَ اجْتِماعِ[7] المِثْلَيْنِ، لا أَنَّ[8] الإِدْغامَ كان من أَجْلِ مُقارَبَةٍ أَوْ تقريبٍ[9] من مُقارِبةٍ[10]، ولذلك عُدَّت الياءُ في حروف الإِبْدالِ من الواوِ في مِثْلِ هذه المَحَالِّ، ولم تُعَدَّ بقيَّةُ الحروفِ لأَجْلِ الإِدْغامِ، فدَلَّ ذلك على أَنَّ الإِدْغامَ إِنَّما طَرَأَ بعد الإِبْدالِ الذي كان لأَجْلِ

---

(١) في د: «داخل»، تحريف.

(٢) سقط من د: «الياء»، خطأ.

(٣) في د: «المماثلة»، تحريف.

(٤) في ط: «الإدغام».

(٥) في المفصل: ٣٩٩: «ويدغم فيها مثلها والواو».

(٦) في ط: «مقاربها»، والمقارب للواو حروف صحيحة هي الميم والباء والفاء، انظر الممتع: ٧١٠.

(٧) في ط: «لاجتماع».

(٨) في الأصل. ط: «لأن» مكان «لا أن»، تحريف. وما أثبت عن د.

(٩) في د. ط: «تقريبها».

(١٠) في ط: «المقاربة».

الاسْتِثْقال، لا أَنَّه[1] لأَجْلِ الإدْغام لانْتِفاءِ المِثْلِيَّةِ والمُقارَبَةِ وشَبَهِ المُقارَبَةِ.

قال: «والضَّادُ لا تُدْغَمُ إلاَّ في مِثْلِها».

لِمَا تقَدَّمَ من أَنَّه لو أُدْغِمَتْ في غَيْرِها لذهَبَت الاسْتِطالَةُ من غَيْرِ تعويضٍ عنها، وقد عَقَّبَ بالقَدْحِ في قراءَةِ السُّوسِي[2] بإدْغامِ الضَّادِ / في الشِّيْنِ في قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[3]، وفيه ٣٤٤ب ضَعْفٌ آخَرُ من حيث إِنَّه سَكَنَ ما قبلها، وإِدْغامُ مِثْلِ ذلك وإنْ لم يكُنْ ضاداً مُمْتَنِعٌ عند النحويِّين لِمَا يُؤَدِّي إليه من اجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ على غَيْرِ حَدِّهما، فصارَ ضَعْفُها عندهم من وجهَيْن، وقد أُجِيبَ عن الإِدْغامِ مع[4] الإسْكانِ من وجْهَيْن[5]:

أَحَدُهما: أَنَّه إخْفاءٌ أُطْلِقَ عليه الإِدْغامُ مُسامحةً، والإِخْفاءُ مع الإِسْكانِ قبلها جائزٌ[6] بالاتِّفاقِ[7]، وهذا وإِنْ كان حَسَناً وصالحاً لأَنْ يُجابَ به عن إِطْلاقِهِم إِدْغامَ الضادِ في الشِّيْنِ فإِنَّ الإِخْفاءَ في الضَّادِ قبل الشِّيْنِ وغَيْرِها غَيْرُ مُمْتَنِعٍ باتِّفاقٍ لو ساعَدَ رُوَاةُ القراءة[8]، والذي نُقِلَ عن المشهورِينَ أَنَّهم يُدْغِمونَ ذلك إِدْغاماً مَحْضاً بقَلْبِ الضَّادِ شِيْناً وتشديدِها، وليس مع الإِخْفاءِ قَلْبٌ ولا تشديدٌ، فضَعُفَ الجوابُ على هذا التقديرِ.

والجوابُ الثاني: أَنَّهم قالوا: قد ثَبَتَتْ هذه القراءَةُ في السَّبْعِ، وهي منقولةٌ تواتُراً[9]، وهو إِثْباتٌ مفيدٌ للعِلْمِ، وما ذَكَرَه النحويُّون نَفْيٌ مُسْتَنَدُه الظَّنُّ، والإِثْباتُ العلميُّ أَوْلَى من النَّفْيِ الظَّنِّي[10]، وهذا الجوابُ بعَيْنِه يَجْرِي مُعارِضاً في مَنْعِهم إِدْغامَ الضَّادِ، وغايَةُ ما يُجيبون عنه القَدْحُ

---

(١) في ط: «لأنه» مكان «لا أنه»، تحريف.

(٢) هو صالح بن زياد بن عبد الملك بن إسماعيل، أبو شعيب السوسي الرقي المقرئ، توفي سنة ٢٦١هـ. انظر غاية النهاية: ١/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٣) النور: ٢٤/ ٦٢، انظر ما سلف ق: ٣٤١ب.

(٤) في ط: «من»، تحريف.

(٥) في د. ط: «بوجهين».

(٦) في د: «جائز قبلها».

(٧) بهذا أجاب الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٢٧٤.

(٨) في د: «القراء».

(٩) انظر طريق هذه القراءة في النشر: ١/ ٢٩٣.

(١٠) في ط: «والظني».

في تواترِ القراءةِ، أَوْ في تواتُرِ مِثْلِ هذه التي قد رُوِيَ غَيْرُها، ولو سُلِّمَ أَنَّها غَيْرُ مُتواترةٍ فـأَقَلُّ الأَمْـرِ أَنْ تَثْبُتَ لغـةً[1]، بدِلالـةِ نَقْـلِ العُـدولِ لهـا، فينبغـي الـترجيحُ فيهـا بالإِثْبـاتِ، ومَذْهَـبُ الخَصْـمِ نَفْـيٌ، والإِثْباتُ أَوْلى.

«ويُدْغَمُ فيها ما يُدْغَمُ في الشِّيْنِ إلاَّ الجيمَ».

وقد تَقَدَّمَ ذلك عند ذِكْرِ الجيم والشِّيْنِ باعتبارِ إِدْغامِهما، ولذلك لم يُمَثِّلْ به لتقدُّمه.[2]

«واللاَّمُ إِنْ كانت المُعَرِّفةَ».

قال: تُدْغَمُ في غَيْرِ حروفِ الشَّفَتَيْنِ وغَيْرِ الجيمِ، وما هو أَدْخَلُ منها، فلا تُدْغَمُ في الفـاءِ والبـاءِ والميمِ والواوِ ولا في الجيمِ والقافِ والكافِ والخاءِ والغَيْنِ والحاءِ والعَيْنِ والهاءِ والهمزةِ، وتُدْغَمُ فيما سِوَى ذلك، وهي التاءُ والثَّاءُ والدَّالُ والذَّالُ والرَّاءُ والزَّايُ والسِّيْنُ والشِّـيْنُ والصَّـادُ والضَّـادُ والطَّـاءُ والظَّاءُ واللاَّمُ والنونُ، فـإِنْ كـانَتْ لامَ التعريـفِ الْتُزِمَ ذلـك فيهـا لكَـثْرَةِ دَوْرِهـا / في كلامهـم، وإِنْ كانت غَيْرَها فأَمْرُها مُنْقَسِمٌ إلى مُتَأَكِّدٍ وحَسَنٍ، فالمتأَكِّدُ إِدْغامُها في الرَّاءِ في مِثْلِ «هَلْ رَأَيْتَ»[3] لشِدَّةِ قُرْبِها ولِمَا في الرَّاءِ من التكرارِ.

345أ

وأَمَّا إِدْغامُها في اللاَّمِ فواجِبٌ في مِثْلِ ﴿هَل لَّكَ﴾[4] جَرْياً على وجوبِ إِدْغامِ المِثْلَيْنِ إذا سَـكَنَ الأَوَّلُ.

وقد ذَكَرَ الحَسَنَ وجَعَـلَ الإِدْغـامَ في النُّـونِ[5] قبيحـاً، وليـس بمسـتقيمٍ، فإِنَّهـا ثَبَتَـتْ قـراءَةٌ عـن الكسائيِّ لم يُخْتَلَفْ فيها عنه، ومِثْلُها لا يُوصَـفُ بـالقُبْحِ، وقـد رُوِيَ عـن الكسـائيِّ ﴿هَلْ نَّحْنُ﴾[6]

---

(1) في الأصل. ط: «اللغة»، تحريف. وما أثبت عن د.

(2) انظر ما سلف ق: 343ب.

(3) البيان لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة، والإدغام أحسن، انظر الكتـاب: 4/ 457، والمقتضـب: 1/ 214، والأصول: 3/ 420، والكشف: 1/ 158، وشرح الشافية للرضي: 3/ 279.

(4) النازعات: 79/ 18، والآية: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ١٨﴾.

(5) في د: «إدغام النون».

(6) الشعراء: 26/ 203، والآيـة: ﴿هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ٢٠٣﴾، ذكر المبرد أن إدغام اللام في النون في مثل «هل نحن» قبيح، انظر الكتاب: 4/ 456، 459، والمقتضب: 1/ 214، وكتاب السبعة: 123، والتيسير: 43، وشرح المفصل لابن يعيش: 10/ 141، والممتع: 694، والإتحاف: 334.

بالإِدْغام بلا خلافٍ عنه في ذلك، ولا تَصْلُحُ نِسْبَةُ القُبْحِ إلى قراءَةٍ منقولةٍ عن أَحدٍ من القُرَّاءِ السبعةِ بلا خلافٍ عنه فيها.[1]

«ولا يُدْغَمُ فيها إلاَّ مِثْلُها».

لِمَا فيها من الانْحِرافِ، فكأَنَّهم كَرِهوا الإِدْغامَ فيها لذلك، وأُدْغِمَتْ فيها النونُ لشدَّةِ تقارُبِها معها، ولِمَا ثَبَتَ من أَنَّهم كَرِهوا إِظْهارَ إِسْكانِ النونِ[2] من مَخْرَجِها صريحاً إذا أَمْكَنَ الإِدْغامُ، والفصيحُ إِدْغامُها فيها بغَيْرِ غُنَّةٍ لِمَا بينهما من التقارُبِ الذي لا يَحْسُنُ معه ذلك، لأَنَّه إذا ظَهَرَ[3] الغُنَّةُ بطَرَفِ[4] اللِّسان على مَخْرَجِ النونِ جاءَتْ نوناً أَوْ قارَبَتْها[5] أَوْ لاماً، فإنِ احْتُرِزَ جاءَتْ[6] لاماً ساكنةً مُدْغَمةً في لامٍ أُخْرَى مع الغُنَّةِ، فيُخالِفُ طريقَ الإِخْفاءِ، وقد كَرِهوا الإِظْهارَ فأَدْغموها من غَيْرِ غُنَّةٍ، وذلك واجبٌ فيها وجوبَ الإِخْفاءِ في حروفِ الفَمِ، وأَمَّا إِظْهارُ غُنَّتِها في اللُّغةِ الشَّاذَّةِ فإِجْراءٌ لها مُجْرَى غَيْرِها من الحروفِ التي أَمْكَنَ إِخْفاؤُها مع بقاءِ غُنَّتِها.[7]

قال: «وإِدْغامُ الرَّاءِ لَحْنٌ».

وهو يُشيرُ إلى قراءَةِ أَبي عمرٍو نَحْوَ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[8] و﴿ٱشْكُرْ لِي﴾[9] وما أَشْبَهَه، والكلامُ في إِدْغامِها كالكلامِ في إِدْغامِ الضَّادِ، على أَنَّ نَقْلَ إِدْغامِ الرَّاءِ في اللاَّمِ أَوْضَحُ وأَشْهَرُ، ووَجْهُه من حيث التعليلُ ما بينهما من شِدَّةِ التَّقارُبِ، حتى صارا كالمِثْلَيْنِ، بدليلِ لزومِ إِدْغامِ اللاَّمِ في الرَّاءِ في اللُّغةِ الفصيحةِ، ولولا شِدَّةُ التقارُبِ لم يَكُنْ ذلك، وكان ذلك يَقْتَضي أَنْ تُدْغَمَ في اللاَّمِ لزوماً، إلاَّ

---

(١) انظر مراتب إدغام اللام في النون في مصادر قراءة آية سورة الشعراء السالفة، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٩.

(٢) في الأصل. ط: «من أنهم أظهروا إسكان النون»، تحريف. وما أثبت عن د.

(٣) في د. ط: «أظهر».

(٤) في د: «فطرف»، تحريف.

(٥) في د: «قاربها».

(٦) في ط: «وإن أخفيت جاءت..».

(٧) أجاز سيبويه إدغام النون في اللام بغنة وبلا غنة وتابعه ابن عصفور، وذكر الرضي أن الأولى ترك الغنة، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥٢، والمقتضب: ١/ ٢١٧، والكشف: ١/ ١٦١-١٦٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٣، وأبقى ابن عامر الغنة مع إدغام النون في اللام، انظر كتاب السبعة: ١٢٦.

(٨) نوح: ٧١/ ٤، سلفت الآية ق: ٣٤١ب.

(٩) لقمان: ٣١/ ١٤، والآية: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾، انظر ما سلف ق: ٣٤١ب.

٣٤٥ب أَنَّه عارَضَه ما في الرَّاءِ من التكرارِ، / فلُمِحَ تارةً فأُظْهِرَ، واغْتُفِرَ تارةً لشِدَّةِ التقارُبِ، وذلك واضِحٌ.

«والرَّاءُ لا تُدْغَمُ إلاَّ في مِثْلِها».

قد تقَدَّمَ أَنَّ الرَّاءَ لا تُدْغَمُ في مُقارِبِها، فلم يَبْقَ ما تُدْغَمُ فيه إلاَّ مِثْلُها، وتقَدَّمَتْ علَّةُ ذلك[1]، وأَمَّا ما يُدْغَمُ فيها فاللاَّمُ والنونُ لِمَا بينهما من التقارُبِ، وإِدْغامُ النونِ بغَيْرِ غُنَّةٍ على الأَفْصَحِ كما تقَدَّمَ في إِدْغامِها في اللاَّم.[2]

قال: «والنونُ تُدْغَمُ في حروف «يَرْملون»».

قال الشيخ: للنُّونِ مع الحروفِ أَرْبَعُ أَحْوالٍ، قِسْمٌ تُظْهَرُ عنده إظْهاراً مَحضاً، وقِسْمٌ تُدْغَمُ فيه، وقِسْمٌ تُخْفَى[3] فيه، وقِسْمٌ تُقْلَبُ عنده[4]، فالأَوَّلُ حروفُ الحَلْقِ، كقولك: «مَنْ أَبوك» و«مَنْ هانِئ» [و«مَنْ عِنْدَكَ» و«مَنْ حَمَلَكَ» و«مِنْ غَيْرِكَ» و«مَنْ خالَفَكَ»][5].

والثاني: الواوُ والياءُ واللامُ والراءُ، وهي على ضَرْبَيْن: قِسْمٍ يَحْسُنُ فيه بقاءُ غُنَّتِها، وهو الواوُ والياءُ، وقِسْمٍ[6] الأَحْسَنُ[7] فيه ذهابُ غُنَّتِها، وهو اللاَّم والرَّاءُ، وقد تقَدَّمَ تعليلُ ذلك.[8]

والثالثُ من الجيم إلى الفاء، وهو الجيمُ والشِّينُ والطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ والذَّالُ والظَّاءُ والثَّاءُ والصَّادُ والضَّادُ[9] والزَّايُ والسينُ والفاءُ.

والرابعُ: وهو الباءُ، فإِنَّها تُقْلَبُ عندها ميماً، كقولك: «عَنْبَر» و«شَنْباء»[10]، وإِنَّما قلبوها

---

(١) انظر ما سلف ق: ٣٤١ب.

(٢) انظر ما سلف ق: ٣٤٥أ.

(٣) في ط: «تختفي».

(٤) في د: «عنه»، تحريف.

(٥) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٦) في د: «والقسم»، تحريف.

(٧) في ط: «لا يحسن»، تحريف.

(٨) انظر ما سلف ق: ٣٤٥أ.

(٩) سقط من د: «والضاد».

(١٠) «الشَّنَبُ: ماء ورقة يجري على الثغر»، اللسان (شنب)، قسم ابن عصفور حال النون مع الحروف إلى خمسة مواضع، وعَدَّ إخفاءها وإظهارها مع الغين والخاء موضعاً، انظر الممتع: ٦٩٥.

ميماً عند الباء لأَنَّهم[1] لَمَّا رَفَضُوا إظْهارَها عند مِثْلِها، وكانوا يُبْقونَ غُنَّتَها ويُحافظون عليها لَزِمَ عند النُّطْقِ بالباءِ بعدها طَبَقٌ[2] ضَمِّ الشَّفَتَيْن على مَخْرَجِها عند التصويتِ بالغُنَّة قبلها، فوَجَبَ أَنْ تَجيءَ ميماً، إذْ لا معنى للميمِ إلاَّ تَصْويتٌ[3] من مَخْرَجِ الباءِ بغُنَّةٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: أَبْ أَمْ لم يكُنْ بينهما فَرْقٌ إلاَّ الغُنَّةُ؟ فوَجَبَ أَنْ تكونَ ميماً عند النُّطْقِ بالباءِ بعدها لذلك.

وأَمَّا الإِخْفاءُ عند الغَيْنِ والخاءِ فضعيفٌ[4]، لأَنَّها حروفُ حَلْقٍ، فلا يَحْسُنُ إخْفاؤُها عندها[5] كما لا يَحْسُنُ عند بَقِيَّتِها[6]، وإنَّما حَسَّنَهما[7] قُرْبُهما[8] من القافِ والكافِ وبُعْدُهما عن أَقْصَى الحَلْقِ، فلذلك جاءَ النُّطْقُ بالغُنَّةِ معهما أَسْهَلَ منه مع غَيْرِهما، والوَجْهُ ما تقَدَّمَ، وعليه إطْباقُ القُرَّاءِ السبعةِ في القرآنِ[9]، وقولُ أَبي عثمانَ: «إنَّ بيانَها[10] مع حروفِ الفَمِ لَحْنٌ»[11] قد تقَدَّمَ تعليلُه وبَيَانُ[12] وَجْهِ استِحْسانه.

قال/ : «والطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ والظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ يُدْغَمُ[13] بَعْضُها[14] في بَعْضٍ». ٣٤٦أ

---

(١) في د. ط: «لأنه».

(٢) في ط: «بعدما أطبق»، تحريف.

(٣) في ط: «بصوت».

(٤) حكى سيبويه عن بعض العرب أنهم يجرون الغين والخاء مجرى القاف في جواز إخفاء النون، وحكى المبرد عن قوم أنهم يجيزون إخفاء النون مع الخاء والغين وقال: «وهذا عندي لا يجوز» المقتضب: ١/ ٢١٦، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٥٤، والممتع: ٦٩٥، ٦٩٩-٧٠٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٣.

(٥) سقط من ط: «عندها»، خطأ.

(٦) أي بقية أحرف الحلق.

(٧) في د: «حسنها»، تحريف.

(٨) في د: «قربها»، تحريف.

(٩) كلهم يظهر النون الساكنة والتنوين عند الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، إلا أن المسيبي روى عن نافع أنه لم يظهر النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين، وروى غيره عن نافع الإظهار. انظر كتاب السبعة: ١٢٥-١٢٦، والكشف: ١/ ١٦١، والنشر: ٢/ ٢٢-٢٣.

(١٠) أي النون.

(١١) انظر قول المازني في التكملة: ٢٧٨.

(١٢) في د: «ببيان».

(١٣) في المفصل: ٤٠١: «والثاء ستتها يدغم..».

(١٤) في الأصل: «يدغم أيضاً بعضها»، وليست في المفصل: ٤٠١.

لِشِدَّةِ تَقَارُبِها[1]، وتُدْغَمُ في الصَّادِ والزَّايِ والسينِ لِمَا بينها وبينها من[2] المقارَبَةِ أيضاً.[3]

قال: «وهذه لا تُدْغَمُ في تلك».

يَعْني الصَّادَ والزَّايَ والسينَ لا تُدْغَمُ في السِّتَّةِ المتقَدِّمةِ، لأَنَّها حروفُ صفيرٍ، ففيها زيادَةٌ، فلو أُدْغِمتَ فيها لفاتَتْ تلك الزيادَةُ، وصَحَّ إدْغامُ بَعْضِها في بَعْضٍ لاشْتِراكِها في الصَّفيرِ، فيَنْتَفِي مانِعُ الإدْغامِ، فلذلك أُدْغِمَ بعضُها في بَعْضٍ، ولم تُدْغَمْ في السِّتَّةِ الأُولى.[4]

«والأَقْيَسُ في المُطْبَقَةِ إذا أُدْغِمَتْ تَبْقِيَةُ الإطْباقِ».

قال: وقد اعْتُرِضَ على النحويِّين في إطْلاقِهم الإدْغامَ في الحروفِ المُطْبَقَةِ واشْتِراطِهم بقاءَ الإطْباقِ[5]، فقيلَ: الإطْباقُ صفةٌ للحَرْفِ[6] لا[7] يكونُ إلاَّ بها، وإذا لم يكُنْ إلاَّ بها وَجَبَ حصولُه عند حصولِها، وإذا وَجَبَ حصولُه تَنَافَى مع الإدْغامِ، لأَنَّه يجبُ به إبْدالُها إلى المُدْغَمِ فيه، فيُؤَدِّي إلى أَنْ تكونَ موجودةً غَيْرَ موجودةٍ، وهو مُتَناقِضٌ، ومَنْ أجابَ بأَنَّ الإطْباقَ في المُطْبَقةِ كالغُنَّةِ في النونِ، فكما أَمْكَنَ مَجِيءُ الغُنَّةِ عند حروفِ الإخْفاءِ من غَيْرِ نونٍ، فلا يَبْعُدُ حصولُ الإطْباقِ بعد إدْغامِ[8] حروفِه مع عَدَمِ حروفِ الإطْباقِ، فليس على بصيرةٍ، لأَنَّ الغُنَّةَ لا يَتَوَقَّفُ حصولُها على مَجِيْءِ النونِ، بل تَحْصُلُ مُسْتَقِلَّةً بنَفْسِها[9] من غَيْرِ تَصْويتٍ بالنونِ، وسبَبُه أَنَّها تَخْرُجُ من الخَيْشومِ، والنونُ من الفَمِ، فأَمْكَنَ انْفِرادُ الغُنَّةِ عنها، نعم لا تَتَبَيَّنُ النونُ إلاَّ بالغُنَّةِ، ولا يَلْزَمُ من التلازُمِ من

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٠، والأصول: ٣/ ٤٢٢-٤٢٥، والممتع: ٧٠١.

(٢) في ط: «لما بينهما من...».

(٣) انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٣٣٧.

(٤) في د: «في الست الأول».

(٥) إذا أدغم حرف الإطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء الإطباق، وحكى سيبويه عن بعض العرب أنهم يذهبون الإطباق، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٠، والممتع: ٧٠٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨١-٢٨٢، والنشر: ١/ ٢٢٠.

(٦) في ط: «للحروف».

(٧) في ط: «ولا».

(٨) سقط من د: «إدغام»، خطأ.

(٩) سقط من ط: «بنفسها».

أَحدِ الطَّرَفَيْنِ[1] التَّلازُمُ من الطَّرَفِ الآَخَرِ، وذلك بخلافِ[2] الإطْباقِ، لأنَّ الإطْباقَ رَفْعُ اللِّسانِ إلى ما يُحَاذِيه من الحَنَكِ للتصويتِ بصَوْتِ الحَرْفِ المُخْرَجِ عنده، فلا يستقيمُ إلاَّ بنَفْسِ الحَرْفِ، إذْ ليس هو أَمْراً آخَرَ[3]، ولذلك عَدَّها[4] المحقِّقون حَرْفاً مُسْتَقِلاً والنونَ حَرْفاً مُسْتَقِلاً، وإنْ كانت الغُنَّةُ تُلازِمُها كما[5] كانت الغُنَّةُ تَنْفَصِلُ عنها.[6]

وأَشْبَهُ ما يُجَابُ به أَنَّه في الحقيقةِ ليس بإدْغامٍ، ولكنَّه لمَّا اشْتَدَّ التقارُبُ وأَمْكَنَ النُّطْقُ بالثاني بعد / الأَوَّلِ من غَيْرِ ثِقَلِ اللسانِ[7] كان كالنُّطْقِ بالمِثْلِ بعد المِثْلِ، فأُطْلِقَ عليه الإدْغامُ لذلك، ولذلك يُحِسُّ الإنسانُ من نَفْسه ضرورةً عند قوله: «أَحَطْتُ» النُّطْقَ بالطَّاءِ حقيقةً وبالتَّاءِ بعدها، فلا يجوزُ أَنْ يُقالَ: إنَّ[8] الطَّاءَ مُدْغَمَةٌ، لأَنَّ إدْغامَها يُوجِبُ قَلْبَها إلى ما بعدها، وقد عُلِمَ أَنَّها لم تُقْلَبْ، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: إنَّ ثَمَّةَ حَرْفاً آخَرَ أُدْغِمَ في التَّاءِ مع بقاءِ الطَّاءِ الأُولى لِمَا يُؤَدِّي إليه من إدْغامِ الحَرْفِ وإظْهارِه في حالةٍ[9] واحدةٍ، ولِمَا يُؤَدِّي إليه من الْتقاءِ الساكِنَيْنِ، وذلك فاسدٌ[10]، فثَبَتَ أَنَّ الأَمْرَ على ما ذَكَرْناه من أَنَّ الطَّاءَ مُبَيَّنَةٌ[11]، وإنَّما اشْتَدَّ التقارُبُ حتى نُطِقَ بالتَّاءِ بعدها من غَيْرِ فَصْلٍ، فأُطْلِقَ لفظُ الإدْغامِ لذلك.[12]

وقولُه: «كقراءَةِ أَبي عمرو «فَرَّطْتُ»».

(١) في الأصل «الحرفين». وما أثبت عن د. ط.

(٢) في الأصل: «مخالف». وما أثبت عن د. ط.

(٣) في ط: «مستقلا».

(٤) أي الغنة.

(٥) في د: «لما»، تحريف.

(٦) انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٣٣٨.

(٧) في د: «للسان».

(٨) سقط من د: «إن».

(٩) في د: «حال».

(١٠) من قوله: «الإطباق صفة للحرف..» إلى «فاسد» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٥١ بتصرف.

(١١) في الأصل: «مثبتة». وما أثبت عن د. ط.

(١٢) انظر مناقشة الرضي لهذه المسألة في شرح الشافية: ٣/ ٢٨١-٢٨٢.

ليس[1] بمستقيم، فإنَّ الاتِّفاقَ من القُرَّاءِ على ﴿فَرَّطتُ﴾[2] ليس بينهم فيه[3] خِلافٌ.

«والفاءُ لا تُدْغَمُ إلاَّ في مِثْلِها».

لِمَا تقدَّمَ من شَبَهِ التَّفَشِّي فيها، هذا قَوْلُ النحويِّين، والتحقيقُ أنَّها قد أُدْغِمَتْ في الباءِ، قَرَأَ الكسائيُّ ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾[4] بإدْغامِ الفاءِ في الباءِ[5]، وهو عند النحويِّين ضعيفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على مِثْلِ ذلك[6]، فمَنْ نَظَرَ إلى ما فيها من شَبَهِ التَّفَشِّي أَجْرَاها[7] كالشين، ومَنْ نَظَرَ إلى ما في الشينِ من ظهورِ ذلك أجازَ فيها الإدْغامَ، وإطْباقُ النحويِّين على تخصيصِ الشينِ بالتَّفَشِّي رَدٌّ على مَنْ يَمْنَعُ إدْغامَ الفاءِ منهم في الباءِ لعَدَمِ الصفةِ المانعةِ للإدْغامِ منها، وإدْغامُ الباءِ فيها واضِحٌ، لأنَّها إنْ لم تَزِدْ عليها فلا أقَلَّ من أنْ تُماثِلَها في صفتِها، فصَحَّ الإدْغامُ على كُلِّ تقديرٍ، كقوله تعالى: ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾[8] و﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾[9]، وهي مَرْوِيَّةٌ عن أبي عمرو والكسائيِّ وخَلاَّدٍ عن حمزةَ.

«والباءُ تُدْغَمُ في مِثْلِها[10]، قَرَأَ أبو عمرو ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[11]».

---

(١) في ط: «فليس».

(٢) الزمر: ٣٩/ ٥٦، والآية ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾. انظر إدغام القراء: ١٨.

(٣) سقط من ط: «فيه».

(٤) سبأ: ٣٤/ ٩، وسلفت الآية ق: ٣٤١ب.

(٥) سقط من د: «في الباء».

(٦) في ط: «قولك»، تحريف. وانظر ما سلف ق: ٣٤١ب.

(٧) في ط: «أخرها»، تحريف.

(٨) النساء: ٤/ ٧٤، والآية: ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، وانظر كتاب السبعة: ١٢١، والكشف: ١/ ١٥٥، والتيسير: ٤٣-٤٤، والنشر: ٢/ ٨-٩.

(٩) الحجرات: ٤٩/ ١١، والآية: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، وانظر الكشف: ١/ ١٥٥، والتيسير: ٤٤، والنشر: ٢/ ٨-٩.

(١٠) في المفصل: ٤٠١: «والباء لا تدغم إلا في مثلها».

(١١) البقرة: ٢/ ٢٠، والآية: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ وانظر التيسير: ٢٠، والنشر: ١/ ٣٠٠، ٢/ ٢٠٨.

فإدْغامُها فيها واضِحٌ، وفي الفاءِ[1] قد تقَدَّم عند الكلامِ على الفاءِ[2]، وإدْغامُها في الميمِ واضحٌ لأنَّها تُقارِبُها مع زيادَةِ الميمِ عليها، فصَحَّ إدْغامُها فيها كما صَحَّ[3] إدْغامُها في الفاءِ، كقوله تعالى: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[4] وشِبْهِه.

«ولا يُدْغَمُ فيها إلاَّ مِثْلُها».

٣٤٧أ لأنَّ مُقارِبَها الميمُ والفاءُ، فامْتَنَعَ إدْغامُ الميمِ لِمَا يَلْزَمُ[5] من ذهابِ الصفةِ التي هي[6]/ الغُنَّةُ، وامْتَنَعَ إدْغامُ الفاءِ عندهم لِمَا تَقَدَّمَ من شَبَهِ الشينِ.

قال: «والميمُ لا تُدْغَمُ إلاَّ في مِثْلِها».

لِمَا يَلْزَمُ من ذهابِ غُنَّتِها لو أُدْغِمَتْ في مُقارِبِها، ولا يَلْزَمُ عليه إدْغامُها في الواوِ والياءِ مع إبْقاءِ الغُنَّةِ كما فُعِلَ في النونِ لِمَا تَقَدَّم من أنَّ النونَ حَرْفٌ كَرِهوا النُّطْقَ به ساكناً قبل حروفِ الفَمِ لِمَا فيه من الصَّدْعِ المَنْفُورِ من مِثْلِه في المُعْتادِ، ولِمَا يَلْزَمُ من إخفائه من تحسينِ الكلامِ وتَزْيِينِه بها[7]، بخلافِ الميمِ، فإنَّ الأَوَّلَ[8] مفقودٌ[9] فيه، وليس بالكثيرِ كالنونِ فيُفْعَلَ فيه ما يُفْعَلُ في النُّونِ.

«وتُدْغَمُ فيها النونُ والباءُ».

فأمَّا إدْغامُ النونِ فيها فواضِحٌ، فإنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ تُدْغَمِ الميمُ فيها[10] مع كَوْنِ النونِ حَرْفَ غُنَّةٍ كما أُدْغِمَت النونُ فيها قُلْتُ: النونُ حَرْفٌ كُرِهَ التصريحُ به ساكناً مع إمْكانِ إخْفائِه لِمَا تقَدَّمَ، وليس الميمُ

---

(١) في د: «الباء»، تحريف.

(٢) انظر ما سلف ٢/ ٥٣٠.

(٣) في ط: «يصح».

(٤) هود: ١١/ ٤٢، والآية ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾، أظهر ورش وحمزة وابن عامر وأدغم الباقون في قوله تعالى: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾، انظر الكشف: ١/ ١٥٦، والتيسير: ٤٥، والنشر: ٢/ ١١.

(٥) في د: «يذهب»، تحريف.

(٦) في ط: «في».

(٧) في د: «بهما»، تحريف.

(٨) لعله قصد به إدغام الميم في الواو والياء.

(٩) في ط: «مقصود»، تحريف.

(١٠) أي في النون.

كذلك، بل الأَمْرُ فيها بالعَكْسِ، أَلاَ تَرَى أَنَّك لو أَدْغَمْتَ الميمَ في النونِ لكُنْتَ آتياً بنونٍ ساكنةٍ؟ فكان مُؤَدِّياً إلى الإتْيانِ بما فُرَّ[1] منه لو كانَ، فلم يَلْزَمْ من صحَّةِ إِدْغامِ النونِ في الميمِ إِدْغامُ الميمِ في النونِ.

وأَمَّا إِدْغامُ الباءِ في الميمِ فقد تقَدَّمَ عند ذِكْرِ الباءِ[2]، وهو أَنَّها زائدةٌ عليها ومُقارِبَةٌ لها، فصَحَّ إِدْغامُها فيها كما أُدْغِمَ فيما[3] هو مُماثِلٌ لها في ذلك.

قال: «و«افْتَعَلَ» إذا كان بعد تائِها مِثْلُها جازَ فيه البيانُ والإِدْغامُ»، إلى آخره.

قد تقَدَّمَ أَنَّ تاءَ الافْتِعالِ مع ما بعدها من تاءٍ أَوْ مُقارِبٍ بمنزلةِ المِثْلَيْنِ أَوْ المتقارِبَيْن من كلمتَيْنِ، ولم تَجْرِ مَجْرَى الكلمةِ في وجوبِ الإِدْغامِ في المِثْلِ وامْتِناعِه في المقارِبِ[4] من حيث إِنَّ تاءَ الافْتِعالِ لا يَلْزَمُها وقوعُ تاءٍ أَوْ مُقارِبٍ بعدها، فهي ككلمةٍ[5] أُخرى انْضَمَّتْ إلى ما يَليها، فلذلك أُجْرِيَتْ مُجْرَى الكلمتَيْنِ، فإذا قُصِدَ إلى الإِدْغامِ أُسْكِنَت التاءُ الأُولى على ما هو قياسُ الإِدْغامِ، فيَجتَمِعُ ساكنان، الفاءُ والتَّاءُ المُسَكَّنَةُ، فتُحَرَّكُ[6] الفاءُ لالْتِقاءِ الساكنَيْنِ إمَّا بالفَتْحِ طَلَباً للخِفَّةِ، لأَنَّها الحركةُ التي كانت للمُدْغَمِ تنبيهاً عليه، كما في «يَشُدُّ» و«يَعَضُّ»، وإِمَّا بالكَسْرِ على أَصْلِ الْتِقاءِ الساكنَيْن، وتُحْذَفُ/ همزةُ الوَصْلِ باتِّفاقٍ للاستِغْناءِ عنها.[7] ٣٤٧ب

وكان قياسُ إِجْرائِه[8] مُجْرَى الكلمتَيْنِ عند النحويِّين مَنْعَ الإِدْغامِ لسكونِ ما قبلَ الأَوَّلِ، لأَنَّهم يَمْتَنِعون من إِدْغامِ مِثْلِ «قَرْمُ مالك»[9] كراهَةَ اجْتِماعِ[10] الساكنَيْنِ، فكذلك هذا.

---

(١) في د. ط: «يفر».

(٢) انظر ما سلف ق: ٣٤٦ب.

(٣) في د: «ما»، وهو أشبه.

(٤) في د: «المتقارب».

(٥) في الأصل: «فهي كل كلمة»، وفي ط: «كلمة»، وما أثبت عن د.

(٦) في د: «فتحركت».

(٧) انظر في هذه المسألة الكتاب: ٤/ ٤٠٣، ٤/ ٤٤٣-٤٤٤، والأصول: ٣/ ٤٠٩، والمنصف: ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، ٢/ ٣٣٥-٣٣٦، والممتع: ٦٣٨-٦٤٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٣-٢٨٥.

(٨) أي «افتعل» الذي بعد تائه مثلها كقولنا: اقتتل.

(٩) انظر ما سلف ق: ٣٣٥ب.

(١٠) في د. ط: «التقاء».

والجوابُ أنَّ[1] فيه شائبةَ شَبَهِ الكلمةِ الواحدةِ وشَبَهِ الكلمتَيْنِ، فيجوزُ[2] فيه الإدْغامُ لذلك، ولم يَجْرِ مَجْرَى «قَرْمُ مالك» لأنَّ الانْفِصالَ فيه مُحَقَّقٌ، وإنَّما لم يَجِئْ في بقاءِ الهمزةِ وحَذْفِها الوَجْهان في «لَحْمَر» و«الَحْمَرِ» من حيث كانت الحركةُ في «لَحْمَر»[3] مُحَقَّقَةَ العُروضِ لا أَصْلَ للحركةِ فيها أَلْبَتَّةَ، وأمَّا هذه [يَعْني «افْتَعَلَ»][4] فأَصْلُها الحركةُ، وسكونُها عارِضٌ، فلمَّا تَحَرَّكَتْ لم يكُن اعْتِبارُ سكونِها العارضِ بأَوْلَى من حركتِها الأَصْلِيَّةِ مع كَوْنِها مُتَحَرِّكةً، ولذلك لم يُخْتَلَفْ في إسْقاطِ الهمزةِ التي لم[5] يُجَأْ بها إلاَّ لذلك السكونِ[6] العارِضِ[7].

ومَنْ قال: «قَتَّلُوا» بالفَتْحِ قالَ: «يَقَتِّلون» بفَتْحِ القاف أيضاً، ومَنْ قال: «قِتَّلُوا» بكَسْرِ القافِ قالَ: «يَقِتِّلون» بالكَسْرِ أيضاً، لأنَّها مِثْلُها وكذلك «مُقَتِّلون» و«مُقِتِّلون»، وقد جاءَ نَحْوُ: «مُقُتِّلون»[8]، وعِلَّتُه ما ذَكَرَه من قَصْدِ الإتْباعِ.

قال: «وتُقْلَبُ تاءُ الافْتِعالِ مع تسعةِ[9] أَحْرُفٍ إذا كُنَّ قبلها»، إلى آخره.

وإنَّما قُلِبَت مع هذه الحروفِ لِمَا بينها وبينها من مُقارَبَةٍ في المخارجِ ومُباعَدَةٍ في الصفاتِ، فقلبوها إلى مُقارِبٍ لها مُوافِقٍ لصفتِها، فقُلِبَتْ مع الطَّاءِ والظَّاءِ والصَّادِ والضَّادِ طاءً[10]، لأنَّها لو

---

(١) في د: «أنه».

(٢) في د: «فجوز».

(٣) انظر ما سلف ق: ٢٩١ب.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) سقط من ط: «لم»، خطأ.

(٦) في د: «كذلك للسكون».

(٧) من قوله: «وكان قياس إجرائه» إلى «العارض» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٠١ عن شرح المفصل لابن الحاجب بتصرف.

(٨) حكى سيبويه عن الخليل أن ناساً من العرب يقولون: «مُرُدِّفين»، وهذه الكلمة من آية في سورة الأنفال: ٨/ ٩، وهي ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝﴾ انظر الكتاب: ٤/ ٤٤، والأصول: ٣/ ٤٠٩، والمنصف: ٢/ ٢٢٣، ٢/ ٢٢٦، والمحتسب: ١/ ٢٧٣، ٢/ ١٣٨، وشواذ ابن خالويه: ٤٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٥.

(٩) في المفصل: ٤٠١: «وتقلب مع تسعة»، وسقط «تاء الافتعال».

(١٠) في ط: «وطاء»، تحريف.

بَقِيَتْ مع مُقارَبَتِها لها لأَدَّى إمَّا[1] إلى إدْغامِها، وهي لا تُدْغَمُ في التَّاءِ لِمَا فيها من الإطْباقِ الذي يَفُوتُ بالإدْغامِ، وإمَّا إلى إظْهارِها، فيَعْسُرُ النُّطْقُ بها معها لقُرْبِها [في المَخْرَجِ][2] ومُنافاتِها في صفاتِها[3]، لأَنَّ التَّاءَ حَرْفٌ شديدٌ، والطَّاءُ والظَّاءُ والضَّادُ والصَّادُ رِخْوَةٌ، وأَيْضاً فإنَّ التَّاءَ حَرْفٌ مهموسٌ، والطَّاءُ والظَّاءُ والضَّادُ حروفٌ مجهورةٌ، فقَلَبوها[4] مع الطَّاءِ لمُخالَفَتِها لها في الجَهْرِ، ومع الظَّاءِ لمُخالَفتِها لها في الجَهْرِ[5] والرَّخَاوَةِ، ومع الضَّادِ كذلك، ومع الصَّادِ لمُخالَفتِها في الرَّخَاوَةِ، فقلبوا تاءَ الافْتِعالِ حَرْفاً يُوافِقُ التَّاءَ في المَخْرَجِ، ويُوافِقَ ما قبله في الصفةِ قَصْداً لنَفْيِ التنافُرِ بين الحروفِ.[6]

وقلبوها مع الدَّالِ والذَّالِ والزَّايِ دالاً لأَنَّهم لو بَقَّوْها تاءً لكانوا[7] في الزَّاي على ما تقَدَّمَ من[8] حروفِ الإطْباقِ وفي الدَّالِ على أَحَدِ مكروهَيْن من[9] إدْغامٍ / مُخِلٍّ بالفاءِ أَوْ إظْهارٍ فيما قَارَبَ المِثْلَيْن وفي الذَّالِ لمقارَبَتِها للدَّالِ[10] في المَخْرَجِ، هذا مع أَنَّها تُخالِفُ الثلاثةَ في الصفاتِ. ٣٤٨أ

أَمَّا مُخالَفَتُها للذَّالِ والزَّايِ فإنَّ التَّاءَ حَرْفٌ شديدٌ، وهذان رِخْوان، والتَّاءُ حَرْفٌ مهموسٌ، وهذان مجهوران، وأَمَّا مُخالَفَتُها للدَّالِ فلأَنَّها حَرْفٌ مهموسٌ، والدَّالُ مجهورةٌ[11]، فقُلِبَت دالاً لتُوافِقَ التَّاءَ في المَخْرَجِ، والدَّالَ في الجَهْرِ، ومع الزَّايِ كذلك.

«وقُلِبَتْ مع الثَّاءِ[12] والسينِ ثاءً وسِيْناً».

يَعْني ثاءً مع الثَّاءِ وسِيناً مع السينِ، لأَنَّها لو بَقِيَتْ مع السينِ لكانت كالتَّاءِ مع الطَّاءِ على ما تقَدَّمَ، ولو بَقِيَتْ مع الثاءِ لكانت كبقائِها مع الذَّالِ مع أَنَّها تُخالِفُ السينَ في الشِّدَّةِ والجَهْرِ، وتُخالِفُ

(١) سقط من د: «إما»، خطأ.

(٢) زيادة عن شرح الشافية للجاربردي: ٥٥٥.

(٣) في د: «صفتها».

(٤) أي تاء الافتعال.

(٥) سقط من ط: «ومع الظاء لمخالفتها في الجهر»، خطأ.

(٦) من قوله: «لأنها لو بقيت..» إلى «الحروف» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٥٥ بتصرف.

(٧) في د: «لكان».

(٨) في ط: «في».

(٩) في ط: «على».

(١٠) في د: «الدال».

(١١) في د: «مجهور».

(١٢) في المفصل: ٤٠١: «ومع الثاء». وسقط «قلبت».

الثَّاءَ في الشِّدَّةِ، فقُلِبَتْ ثاءً[1] مع الثَّاءِ لموافقَةِ التَّاءِ في المخْرَجِ والثَّاءِ في المَخْرَجِ والصفةِ جميعاً، وكذلك قَلْبُها مع السِّين.

فإذا قُلِبَت التَّاءُ طاءً مع الطَّاء وَجَب الإدْغامُ لاجْتماعِ المِثْلَيْنِ[2]، وإذا قُلِبَتْ مع الظَّاء ففيها ثلاثَةُ أَوْجُهٍ، الإظْهارُ وهو الأَصْلُ[3]، والإدْغامُ بقَلْبِ الظَّاء طاءً على أَصْلِ قياسِ الإدْغام[4]، وبقَلْبِ الطَّاءِ ظاءً تَرْجيحاً للحَرْفِ الأَصْليِّ على الحَرْفِ الزَّائدِ ليُنَبَّهَ به على الأَصْلِ.[5]

وإذا أُبْدِلَتْ مع الضَّادِ ففيها البَيَانُ الذي هو الأَصْلُ، والإدْغامُ بقَلْبِ الزائدِ إلى الأَصْلِ، ولم يَجِئِ الإدْغامُ على أَصْلِ الإدْغامِ لِمَا يَلْزَمُ من إدْغامِ الضَّادِ التي هي زائدةٌ بصفةِ الاسْتطالةِ على ما تقَدَّمَ، فلذلك جاءَ «اضْطَرَبَ» و«اضَّرَبَ»، ولم يَأْتِ «اطَّرَبَ» إلاَّ على شذوذٍ، لأَنَّ فيه إدْغاماً للضَّادِ وهو شاذ.

وإذا أُبْدِلَتْ مع الصَّادِ ففيهاما في الضَّادِ سَوَاءً، لأَنَّ الصَّادَ لا تُدْغَمُ فيما ليس بصفيرٍ لِمَا يَلْزَمُ من ذهابِ صفتِها، فيُقالُ: «اصْطَبَرَ» و«اصَّبَرَ»، ولا يُقالُ: «اطَّبَر»[6].

وإذا أُبْدِلَتْ مع الدَّالِ وَجَبَ الإدْغامُ لاجْتماعِ المِثْلَيْنِ، فيُقالُ «ادَّانَ»[7] لا غَيْرُ، وإذا أُبْدِلَتْ مع الذَّالِ جازَ إظْهارُها وجازَ إدْغامُها على أَصْلِ الإدْغامِ وهو الكثيرُ، وجازَ إدْغامُها بقَلْبِ الثانيةِ إليها، كما قُلِبَتْ في «اظَّلَمَ» على ما تقَدَّمَ، فيُقالُ: «اذْدَكَرَ» و«ادَّكَرَ» و«اذَّكَرَ»[8].

وإذا أُبْدِلَتْ مع الزَّاي كانت كالضَّادِ مع الطَّاءِ في إظْهارِها / وإدْغامِها بقَلْبِ الثانيةِ إليها، ولا تُدْغَمُ هي على قياس الإدْغامِ لِمَا يَلْزَمُ من إدْغامِ حَرْفِ صَفيرٍ فيما ليس بمُوافِقٍ له في صفته، وقد ٣٤٨ب

---

(١) سقط من د: «ثاء»، خطأ.

(٢) كقولنا: «اطَّلَبَ»، انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٠.

(٣) كقولنا: «اظطلم».

(٤) ذكر سيبويه هذين الوجهين فحسب، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٥) انظر المنصف: ٢/ ٣٢٩، وسر الصناعة: ٢١٩، وشرح الملوكي: ٣١٩-٣٢٠.

(٦) انظر إبدال تاء الافتعال مع الصاد والضاد واللغات فيها الكتاب: ٤/ ٤٦٧، والتكملة: ٢٨٠، والمنصف: ٢/ ٣٢٧-٣٢٨، وشرح الملوكي: ٣١٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٩.

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٠-٤٧١، والسيرافي: ٥٧٥.

(٨) أجاز الجرمي «اذْدَكَر» وأجودها «ادَّكَر»، انظر المنصف: ٢/ ٣٣١، وسر الصناعة: ١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥٠، والممتع: ٣٥٧-٣٥٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٩.

تقَدَّمَ أَنَّ ذلك غَيْرُ سائغ، وإذا أُبْدِلَتْ مع التَّاءِ أُدْغِمَتْ لاجْتِماعِ المِثْلَيْن.

قولُه: «ومع الثَّاءِ تُدْغَمُ ليس إلاَّ بقَلْبِ كُلٍّ واحدةٍ منهما إلى صاحبتِها».

ليس على ظاهرِه، لأَنَّـا إنَّمـا نَقْلِـبُ إحداهمـا، ولكنَّـه جَمَـعَ وأَرادَ التفصيـلَ، وأَمَّـا مَـنْ قـالَ: «مُثَّرِدٌ» فقَوْمٌ لا يَقْلِبون تاءَ الافْتِعالِ، بل يُبْقُونها على حالها، ويُدْغِمون فيها الثَّاءَ[1] على أَصْلِ قياسِ الإِدْغامِ[2]، فمن ثَمَّةَ جاءَ «مُتَّرِدٌ» و«مُثَّرِدٌ»[3] و«اتَّأَرَ» و«اثَّأَرَ».

وإذا أُبْدِلَتْ مع السينِ وَجَبَ الإِدْغامُ لاجْتِماعِ المِثْلَيْن.

وقولُه: «ومع السِّينِ تُبَيَّنُ وتُدْغَمُ».

ليس أَيضاً بالجَيِّدِ، لأَنَّ الكلامَ بعد إبْدالِ تاءِ الافْتِعالِ، ولا يَصِحُّ حينَئذٍ إلاَّ الإِدْغامُ، [كقولك: «مُسَّمِعٌ»][4]، وأَمَّا البيانُ في قولك: «مُسْتَمِعٌ» فإنَّمـا هـو علـى لغـةِ مَـنْ يُبْقِيهـا ولا يُبْدِلُهـا، وأَمَّـا مَـنْ يُبْدِلُها[5] فواجِبٌ عنده الإِدْغامُ لاجْتِماعِ المِثْلَيْن، والذين لم يُبْدِلوها لم يُدْغِموا فيها السـينَ لِمَـا يَـلْزَمُ من إدْغامِ حَرْفِ الصَّفيرِ فيما ليس بمُوافِقٍ له فيه.[6]

قال: «وقد شَبَّهوا تاءَ الضميرِ بتاءِ الافْتِعالِ، قال:[7]

---

(١) في د: «التاء»، تصحيف.

(٢) وهو الأفصح القوي في القياس، وذكر الفراء أن هذه اللغة كثيرة في بني أسد، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥١، وسر الصناعة: ١٧٢.

(٣) وهو جائز فصيح، انظر ماسلف ق: ٣٤٨أ، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٥٤.

(٤) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٥) في د. ط: «أبدلها».

(٦) البيان عربي جيد لاختلاف المخرجين، والإدغام جائز لاتحاد السين والتاء في الهمس وتقاربهما في المخرج، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٨، والمقتضب: ١/ ١٧٤، والأصول: ٣/ ٢٧٢، والتكملة: ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥١.

(٧) عجز البيت: «فَحُقَّ لشَأْسٍ مِنْ نَداكَ ذَنُوبُ».

قائله علقمة الفحل، وهو في ديوانه: ٤٨، والكتاب: ٤/ ٤٧١، والكامل للمبرد: ١/ ١٩٤-١٩٥، ومجالس ثعلب: ٧٨، والمفضليات: ٣٩٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٨٠-١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥١، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٢١٩، وشرح الملوكي: ٣٢٥، والممتع: ٦١، ورواية الديوان والكامل ومجالس ثعلب والمفضليات وأمالي ابن الشجري: «خبطت»، والذنوب: النصيب، والبيت من قصيدة خاطب فيها علقمة الحارث الغساني، وقد كان أخوه شأس أسيراً عنده.

وفي كُـلِّ حَـيٍّ قـد خَبَـطٌّ بنعمـةٍ ... ... »، إلـى آخـره

قال الشيخُ: لأَنَّها تاءٌ شبيهةٌ بالمتَّصِلَةِ[1]، وقَعَتْ[2] بعد الحروفِ التي يُسْتَكْرَهُ اجْتماعُهـا معهـا، فكمـا قـالوا: «اطَّلَبَ» في «اطْتَلَبَ» قـالوا: «خَبَطُّ» في «خَبَطْتُ» وكذلك «نَقَدُّ» و«فَزْدُّ»، قـال[3] سيبويه: «وأَعْرَبُ اللغتَيْن[4] وأَجْوَدُهما أَنْ لا تَقْلِبَ»[5]، وإنَّما ضَعُفَ ذلك فيها لكَوْنِهـا مُنْفَصِلَـةً في الحقيقةِ كما[6] في كلمةٍ أُخْرَى، فكما لا يَحْسُنُ في «اخبط تَسْعَدْ» وفي «فُزْ تَسْعَدْ» وفي «انْقَدْ تَسْعَدْ»[7] «اخبطَّ سْعَدْ» و«فُزَّ سْعَدْ» و«انْقَدَّ سْعَدْ» لا[8] يَحْسُنُ «خَبَطُّ» و«فُزُّ» و«انَقْدُّ»، لأَنَّهـا مِثْلُهـا في كَوْنِهـا كلمةً[9] منفصلةً في الحقيقةِ.[10]

«قالَ[11]: وإذا كـانت التـاءُ مُتَحَرِّكـةً وبعدهـا هـذه الحـروفُ سـاكنةً لـم يكُـنْ إدْغـامٌ نَحْـوُ[12]: «استَطْعَمَ» و«استَضْعَفَ»».

لسكونِ الثاني من المتقـارِبَيْن، إذْ شَـرْطُه أَنْ يكـونَ مُتَحَرِّكـاً، وإذا وَجَـبَ الإظْهـارُ في «يَشْـدُدْنَ» وهما مِثْلان لسكونِ الثاني / فلأَنْ يَمْتَنِعَ في «اسْتَطْعَمَ» ونَحْوِه مِمَّا ليس بِمِثْلَيْنِ أَجْدَرُ. ٣٤٩أ

قال: «و«اسْتَدَانَ» و«اسْتَضَاءَ» و«اسْتَطَالَ» بتلك[13] المنْزِلةِ».

---

(١) انظر وجه الشبه بين تاء «افتعل» وتاء «فعلْتُ» في الكتاب: ٤/ ٤٧١، وسر الصناعة: ٢٢٠.

(٢) في ط: «ووقعت».

(٣) في ط: «قوله: قال...»، ونقل الزمخشري قول سيبويه في المفصل: ٤٠٣..

(٤) سقط من د: «اللغتين»، خطأ.

(٥) عبارة سيبويه: «وأعْـربُ اللغتـين وأجْوَدُهمـا أن لا تقلبهـا طاءً، لأنَّ هـذه التـاء علامـة الإضمـار، وإنمـا تجـيء لمعنى». الكتاب: ٤/ ٤٧٢.

(٦) سقط من ط: «كما».

(٧) سقط من ط: وفي «انْقَدْ تَسْعَدْ».

(٨) في ط: «ولا»، تحريف.

(٩) سقط من د: «كلمة».

(١٠) من قوله: «فكما لا يحسن» إلى «الحقيقة» نقله الجاربردي في شرح الشافية: ٥٥٨ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

(١١) أي سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٢، والمفصل: ٤٠٣.

(١٢) في المفصل: ٤٠٣: «يريد نحو».

(١٣) في الأصل. د: «واستطال ليـس بتلـك». زيـادة مخلـة، ومـا أثبـت عـن ط. المفصـل: ٤٠٣، وشرحه لابـن يعيش: ١٠/ ١٥١.

يَعْني أَنَّه لا يُدْغَمُ، لأَنَّ ما يُدْغَمُ فيه لو أُدْغِمَ في حُكْمِ السكونِ، إِذْ أَصْلُه «اسْتَدْيَنَ» و«اسْتَضْوَءَ» و«اسْتَطْوَلَ»، وتَحَرُّكُها عارِضٌ بانْقِلابِ عَيْنِها أَلفاً، وإِذا وَجَبَ إِظْهارُ «اشْدُدْ» في قولك: «اشْدُدِ اليومَ» عند مَنْ لُغَتُه «اشْدُدْ» بغَيْرِ إِدْغامٍ لسكون الثاني[1]، ولم يَعْتَدَّ بحَرَكَتِها العارِضَةِ في «اشْدُدِ اليَوْمَ» مع كَوْنِهما مِثْلَيْنِ فلأَنْ لا يُعْتَدَّ بهما ههنا أَوْلَى.

قال: «وأَدْغَموا تاءَ «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» فيما بعدها».

يَعْني إِذا كان مُقارِباً لها، وإِنَّما حَذْفُه للعِلْمِ به، إِذْ لا يُلْبِسُ أَنَّ «تَعَلَّمَ» و«تَقَاتَلَ» لا يَصِحُّ إِدْغامُه، فإِذا أَدْغَموا اجْتَلَبوا همزةَ الوَصْلِ للنُّطْقِ بالسَّاكِنِ، لتَعَذُّرِ الابْتِداءِ به، فقالوا: «اطَّيَّروا» و«ازَّيَّنوا» و«اثَّاقَلُوا» [و«ادَّارَؤُوا»][2]، قال اللَّهُ تعالى: ﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾[3] وقال: ﴿وَٱزَّيَّنَتۡ﴾[4]، وقال: ﴿ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾[5]، وقال: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا﴾[6]، وليس «اطَّيَّرُوا» بـ«افْتَعَلُوا»، لأَنَّه لو كان «افْتَعَلُوا»[7] لكان[8] لفْظُه «اطَّاروا»، وكذلك «اثَّاقَلُوا» إِذْ[9] لو كان «افْتَعَلُوا» لكان «اثَّقَلُوا»، و«ادَّارَؤُوا» لو كان «افْتَعَلوا» لكان «ادَّرَؤُوا»، و«ازَّيَّنُوا» لو كان «افْتَعَلُوا» لكان «ازَّانُوا»، وإِنَّما «اطَّيَّرُوا» و«ازَّيَّنُوا» «تَفَعَّلُوا»، فلذلك جاءَت العَيْنُ مُشَدَّدَةً على ما كانَتْ عليه، و«اثَّاقَلُوا» و«ادَّارَؤُوا» «تَفَاعَلُوا»، فلذلك جاءَت الأَلفُ مُقَرَّرَةً[10] بين العَيْنِ[11] والفاءِ.

---

(١) انظر ما سلف ق: ٢٩٦أ.

(٢) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٣١، والآية ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾.

(٤) يونس: ١٠/ ٢٤، والآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا﴾.

(٥) التوبة: ٩/ ٣٨، والآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾.

(٦) البقرة: ٢/ ٧٢، والآية: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا﴾.

(٧) سقط من ط: «افتعلوا».

(٨) في ط: «كان».

(٩) سقط من ط: «إذ».

(١٠) في د. ط: «مفردة».

(١١) سقط من د: «العين»، خطأ.

«ولم يُدْغِموا نَحْوَ «تَذَكَّرون»» .

لأَنَّ أَصْلَهُ «تَتَذَكَّرون» ، فحُذِفَت التَّاءُ الأُولى أَو الثانيةُ تخفيفاً[1] ، فلو ذهبوا يُدْغِمون هذه الباقيةَ لأَذْهَبوا التَّاءَيْنِ جميعاً ، فيُخِلُّون بالكلمةِ .

ووَجْهٌ آخَرُ ، وهو أَنَّه[2] يُؤَدِّي إلى بقاءِ الفعلِ المضارعِ من غَيْرِ حَرْفِ مُضارَعَةٍ ، إنْ كان المحذوفُ الثانيةَ أَوْ ما يقومُ مَقامَها من جِنْسِها إنْ كان المحذوفُ الأُولى ، ولا يستقيمُ أَنْ يكونَ فِعْلاً مُضارِعاً عَرِيّاً منها .[3]

قال : «ومن الإِدْغامِ الشَّاذِّ قولُهم : سِتٌّ» .

قولُه : «ومن الإِدْغامِ» ليس بمستقيمٍ ، لأَنَّ الإِدْغامَ بعد إِبْدالِ السِّينِ تاءً ليس بشاذٍّ لثِقَلِ النُّطْقِ بها معها ، ولذلك اتُّفِقَ على إِدْغامِ مِثْلِ «قَدْ تَبَيَّنَ» و«وَدَدْتُ»[4] ، حتَّى كأَنَّهما مِثْلان ، / وإِنَّما الشُّذوذُ في إِبْدالِ السِّينِ تاءً[5] ، ويُحتَمَلُ أَنْ يُريدَ بالشُّذوذِ أَنَّه لم يَقَعْ مِثْلُه مُدْغَماً ولا مُظْهَراً ، فهو مستقيمٌ ، إلاَّ أَنَّ نِسْبَةَ الشُّذوذِ إليه مع الإِدْغامِ كنِسْبَتِه إليه مع الإِظْهارِ ، إلاَّ أَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يقولَ : إنَّ قياسَ كلامِ العربِ لو قَدَّرْنا وقوعَه أَنْ يكونَ مُظْهَراً لأَنَّهما[6] في كلمةٍ واحدةٍ ، وهم لا يُدْغِمونَ المُتقارِبَيْن في كلمةٍ لِمَا يُؤَدِّي إليه من اللَّبْسِ كما تَقَدَّمَ ، ولذلك لم يُدْغِموا «عِتْدَان» في جَمْعِ «عَتُودٍ»[7] ، وإنْ كان مُسْتَكْرَهَ[8] النُّطْقِ به .

349ب

---

(1) مذهب سيبويه والبصريين أن التاء الثانية هي المحذوفة ، ونسب صاحب الإنصاف إلى الكوفيين قولهم : إن المحذوف التاء الأولى ، وهذا القول نسبه أبو بكر بن الأنباري إلى هشام . انظر الكتاب : 4/ 476 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 2/ 316-317 ، وشرح السبع الطوال : 143 ، وأمالي ابن الشجري : 1/ 388 ، والإنصاف : 648-650 ، وشرح الشافية للرضي : 3/ 290 .

(2) أي الإدغام .

(3) في ط : «عنها» ، «عَرَّاه من الأمر : خلَّصه وجرَّده» اللسان (عرا) .

(4) في ط : «وودت» ، تحريف .

(5) انظر الكتاب : 4/ 239 ، 4/ 481-482 ، والأصول : 3/ 270 ، 3/ 432 ، وسر الصناعة : 155 ، والممتع : 223 ، 715-716 ، وشرح الشافية للرضي : 3/ 266 .

(6) أي الدال والتاء في «سدت» بعد الإبدال .

(7) «العَتُود : الجَدْي الذي استَكْرَش» اللسان (عتد) ، وانظر الكتاب : 4/ 482 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 10/ 153 ، والممتع : 716 ، وشرح الشافية للرضي : 3/ 268 .

(8) في ط : «يستكره» .

قال: «ومنه «وَدٌّ» في لغة بني تميم[١]، وأَصْلُه[٢] وَتِدٌ».

الكلامُ فيه بعد إِسْكانِ التَّاء كـالكلام[٣] في سِتٍّ، ومَنْ قالَ: عُتُدٌ[٤] في عِتْدان والْتَزَم «وَتِدٌ» بتَحْريكِ العَيْنِ ولم يُسكِّنْها كما أَسْكَنَ «كَتْف» فإنَّه فَرَّ ممَّا يَلْزَمُه من أَحَدِ الأَمْرَيْنِ[٥]، الإِدْغام[٦] المُؤَدِّي إلى اللَّبْسِ، والإِظْهارِ المُؤَدِّي إلى الثِّقَلِ، كما أَنَّهم امْتَنَعُوا من بناءِ فَعْلٍ مصدراً لـ«وَتَدَ»، فلم يقولوا: وَتْداً[٧] لِمَا يَلْزَمُهم من ثِقَلٍ إِنْ أَظْهَروا ولَبْسٍ إِنْ أَدْغَموا.

قال: «وقد عَدَلوا في بَعْضِ مُلاقِي المِثْلَيْن أو[٨] المُتقارِبَيْن لإِعْوازِ الإِدْغامِ إلى[٩] الحَذْفِ»، إلى آخره.

لأَنَّهم لَمَّا ثَقُل عليهم اجْتِماعُ المِثْلَيْنِ من غَيْرِ إِدْغام، وتَعَذَّرَ الإِدْغامُ عَدَلُوا إلى ما هو شَبِيهٌ بالإِدْغامِ من الحَذْفِ الذي لا يُنافِيه سُكونُ الثاني، وشَرْطُه أَنْ يكونَ ما قبل الأَوَّلِ مُتَحَرِّكاً، أَمَّا لو سَكَنَ فليس فيه إِلاَّ الإِظْهارُ، كقولك: «يَشْدُدْنَ» وشِبْهِه، لأَنَّه لا يُفَرُّ[١٠] من ثِقَلٍ إلى مُتَعَذِّرٍ، فتَعَذَّرَ الإِدْغامُ والحَذْفُ، فاغْتُفِرَ الاسْتِثْقالُ لأَنَّه أَخَفُّ المكروهاتِ اللاَّزِمَةِ، وكُلُّ ما كَثُرَ مِثْلُه في كلامهم حَسُنَ الحَذْف فيه، وما قَلَّ لم يَحْسُنْ لتَرَجُّحِ[١١] الثِّقَلِ فيه بالكَثْرَةِ التي يَلْزَمُ منها كَثْرَتُه[١٢]، فلذلك كان «ظَلْتُ» أَكْثَرَ من «مَسْتُ»، وهذا في المِثْلَيْن كثيرٌ على ما ذُكِرَ.

وأَمَّا في المتقارِبَيْن فلم يَأْتِ[١٣] مُخففاً[١٤] إلاَّ في مِثْلِ بَني العَنْبَرِ وبَنِي العَجْلانِ [وبَنِي الحارِثِ

---

(١) سلفت الإشارة إليها ق: ٣٤٠ب.

(٢) في المفصل: ٤٠٤: «وأصلها».

(٣) في ط: «كاللام»، تحريف.

(٤) أي جمع عَتُود على فُعُلٍ كرُسُل، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥٣.

(٥) في ط: «أمرين».

(٦) في ط: «من الإدغام».

(٧) انظر ما سلف ق: ٣٤٠ب.

(٨) سقط من ط: «أو»، خطأ.

(٩) في ط: «في»، تحريف. وهو مخالف للمفصل: ٤٠٤.

(١٠) في د: «يضر»، تحريف.

(١١) في ط: «لترجيح».

(١٢) في ط: «تلارزه»، كلمة غامضة.

(١٣) أعاد الضمير إلى ملاقي المتقاربين، وهو الحرف الأول من المتقاربين.

(١٤) في د: «تحقيقاً»، تحريف.

وبَنِي الهُجَيْم][1] مع كَوْنِه قليلاً[2]، و«يَسْتَطِيعُ» وإِنْ كان كثيراً لِمَا فيه من اجْتِماعِ التاءِ والطَّاءِ والسين مع شِدَّةِ التقارُبِ بين التاءِ والطَّاءِ فالذي حَسَّنَ حَذْفَها[3] كَوْنُ الطَّاءِ مُتَحَرِّكَةً للإِعْلالِ، / ولولا ذلك ٣٥٠أ لم تُحْذَفْ كما لم تُحْذَفْ في «يَسْتَطْعِمُ» وشِبْهِه لَمَّا كانت ساكنةً لأَدائِه إِلى اجْتِماعِ الساكِنَيْنِ فيما لا يستقيمُ تَحَرُّكُ الأَوَّلِ منهما.

وأَمَّا «اسْتَخَذَ» فيُحْتَمَلُ أَنْ لا يكونَ من هذا البابِ، وهو ظاهِرٌ[4]، لأَنَّهم لا يقولون: «اسْتَتْخَذَ»، ولو كان منه لجاءَ الأَصْلُ، إِذْ لا مانعَ يَمْنَعُ من وجودِه، وأَيضاً فإِنَّ المعهودَ حَذْفُ الأُولى لا حَذْفُ الثانيةِ ممَّا اسْتُثْقِلَ فيه الاجْتِماعُ وتَعَذَّرَ الإِدْغامُ، وأَيضاً فإِنَّه بمعنى «اتَّخَذَ»، فلو كان على «اسْتَفْعَلَ» لاخْتَلَفَ معناه في الظَّاهِرِ، ويَبْعُدُ[5] أَنْ يكونَ من «اتَّخَذَ» لبُعْدِ[6] إِبْدالِ السينِ من التَّاءِ، على أَنَّه شاذٌّ كيفما قُدِّرَ.[7]

وأَمَّا «يَسْتِيعُ» بالتَّاءِ فمِثْلُه في الشذوذِ، ولم يُخْتَلَفْ في أَنَّ الأَصْلَ[8] «يَسْتَطِيع»، إِذْ لا مُحْتَمَلَ له غَيْرُه، ثمَّ فيه تقديران:

أَحَدُهما: أَنْ يكونَ المحذوفُ الطَّاءَ، وإِنْ كانَتْ ثانيةً، كما كان المحذوفُ في «اسْتَتْخَذَ» الثانيةَ لَمَّا تَعَذَّرَ حَذْفُ الأُولى، ويَضْعُفُ ههنا من حيث إِمْكانُ حَذْفِ الأَوَّلِ لتَحَرُّكِ الثاني، فيُقالُ: «يَسْطِيعُ»

---

(١) سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(٢) هو شاذ عند سيبويه، وجائز في سعة الكلام عند أبي حيان، انظر الكتاب: ٤/ ٤٨٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥٥، وارتشاف الضرب: ١/ ٣٤٣، ونسب الرضي إلى سيبويه قوله: إن الحذف في مثل بلعنبر قياس. انظر شرح الشافية له: ٣/ ٢٩٣.

(٣) أي التاء من «يستطيع».

(٤) في د. ط: «الظاهر».

(٥) سقط من د: «ويبعد»، خطأ. وفي ط: «ويضعف».

(٦) في ط: «بعد»، تحريف.

(٧) حكى سيبويه في قولهم: «اسْتَخَذَ» قولين: أحدهما: أن يكون أصله «اتَّخَذَ» أبدل من التاء الأولى سيناً، والثاني أن يكون «اسْتَفْعل» وحذفت التاء الثانية الساكنة، وعزاهما الجوهري إلى المبرد، وذكرهما ابن جني دون نسبة، انظر الكتاب: ٤/ ٤٨٣-٤٨٤، والمنصف: ٢/ ٣٢٩، والصحاح (أخذ)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٩٤.

(٨) في د: «أصله».

كما هو الكثيرُ، ويُمْكِنُ أَنْ يُجابَ بأَنَّ الطَّاءَ في حُكْمِ السكونِ، وحركَتُها عارِضةٌ، فكأَنَّها في الحُكْمِ ساكنةٌ، إذْ وِزَانُها وِزَانُ التَّاءِ الثانيةِ في «اسْتَتْخَذَ» سَواءٌ، ويجوزُ[1] أَنْ تكونَ مُبْدَلةً من الطَّاءِ بعد حَذْفِ التَّاءِ، كأَنَّه قيلَ: «يَسْطِيعُ» أَوّلاً، ثمَّ قِيلَ[2]: «يَسْتِيعُ»، إلاَّ أَنَّ إِبْدالَ التَّاءِ من الطَّاءِ ضعيفٌ[3]، وإنَّما ضَعُفَ «بَلْعَنْبَر» وشِبْهُه وإنْ كان اجْتِماعُها[4] مع لام التعريفِ كثيراً لأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهما: أَنَّهما من كلمتَيْنِ مُنْفَصلتَيْن، والمتَّصِلُ آكَدُ من المنْفَصِلِ.

والثاني: أَنَّهما في الحقيقةِ لم يَجْتَمِعا لِمَا بينهما من الفَصْلِ بالياءِ في «بَنِي» أَو الواوِ في «بَنُو»، والأَلفِ في «على»[5] لأَنَّها مُرادةٌ، فكانت فاصلةً في الحقيقةِ بينهما.

قال: «وإذا كانوا مِمَّنْ يَحْذِفون مع إمْكانِ الإدْغامِ في «يَتَّسِعُ» و«يَتَّقِي»».

يريدُ أَنَّهم كَرِهوا اجْتماعَ المِثْلَيْن مع إمْكانِ تخفيفه[6] بالإدْغامِ حتَّى حَذَفوا هَرَباً من اجْتماعِهما مع إمْكانِ ضَرْبٍ من التخفيفِ[7] فيهما، وإذا فَعَلُوا ذلك فيه فلأَنْ يَفعلوه في الذي لم يُمْكِنْ[8]/ فيه ضَرْبٌ من ضروبِ[9] التخفيفِ أَوْلَى، على أَنَّ «يَتَسِعُ» و«يَتَقِي» ضعيفٌ[10]، ولولا ذلك لكان الحَذْفُ فيما[11] تَعَذَّرَ فيه الإدْغامُ أَوْلَى كما يَتَبَيَّنُ[12] بالاسْتِدْلالِ، وإنَّما هو أَوْلَى من «يَتَسِعُ»

---

(١) هو التقدير الثاني.

(٢) سقط من ط: «يسطيع أولاً ثم قيل»، خطأ.

(٣) ذكر سيبويه هذين التقديرين، انظر الكتاب: ٤/ ٤٨٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٩٣.

(٤) لعله أعاد الضمير إلى النون في «بني» أو ما يقوم مقامها في مثل «على الماء»، وفي ط: «اجتماعهما».

(٥) أي في مثل قولهم: «عَلْمَاء» يريدون «على الماء». انظر الكتاب: ٤/ ٤٨٥، والأصول: ٣/ ٤٣٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٩٧، ١/ ٣٨٦.

(٦) في ط: «تحقيقه»، تصحيف.

(٧) في د: «تخفيف».

(٨) في ط: «يكن»، تحريف.

(٩) سقط من د: «ضروب».

(١٠) هو شاذ عند سيبويه والرضي، والمحذوف عندهما التاء الأولى، انظر الكتاب: ٤/ ٤٨٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٩٣.

(١١) في ط: «ممَّا».

(١٢) في ط: «تبيَّن».

و«يَتَقِي» باعتبارِ شُذوذَيْهما[1]، واللَّهُ أَعْلَمُ بالصوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمآبُ.

وقد فَرَغَ من هذا الكتاب عُبَيْدُ اللَّه خِضر بن يوسف
في أَوائلِ شهر اللَّهِ المبارك
جمادَى الآخرةِ في سنة
أَربعٍ وثمانين وستمائة
حامداً ومُصَلِّياً على
نبيِّه محمَّدٍ وآله
الطَّيِّبين
المُسَبِّحِين
وسَلَّمَ

(١) في ط: «شذوذهما».



فهرس الفهارس



١ ـ فهرس شواهد القرآن

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
	١ ـ سورة الفاتحة	
٥	وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	١/ ١
٧	غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	١/ ٣٣٣
	٢ ـ سورة البقرة	
٢	سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	١/ ١٥٦
٢٠	لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ	٢/ ٣٥٠
٣١	أَنْبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ	١/ ٣٨٨
٤٢	وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ	٢/ ٢٤
٧١	وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ	٢/ ٨٦-٨٧
٧٢	فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا	٢/ ٥٣٨
٧٤	فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً	٢/ ١٩٢
٩٠	بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ	٢/ ٩٠، ٢/ ٩٤
١١١	وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ	١/ ١٤٦
١٢٠	ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ	٢/ ٤٩٥
١٢٨	وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا	٢/ ٥٨
١٨٤	فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	١/ ٥٢١
١٨٤	وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ	٢/ ١٨٦
١٨٩	لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ	٢/ ١٩٢
١٩٥	وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ	٢/ ١٤٠
١٩٧	فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ	١/ ٣٥٧

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
١٩٨	فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ	٢/ ٢٧٣
٢٠٠	كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا	٢/ ٣٢١
٢١٤	وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ	٢/ ٢١
٢٢١	وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ	١/ ١٥٠
٢٢٨	ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ	١/ ٥٩٠
٢٣٣	أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ	٢/ ٢٢٧
٢٧١	فَنِعِمَّا هِيَ	١/ ٤٦٦، ١/ ٤٦٨، ٢/ ٩٤
٢٧٤	ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ	١/ ١٧٠
٢٨٢	أَن يُمِلَّ هُوَ	٢/ ٣٧٤
٢٨٢	أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ	٢/ ٢٤٤
٢٨٦	لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ	٢/ ١٢٣

٣ ـ سورة آل عمران

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
١-٢	الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ	٢/ ٣٥٧
٧	فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ	٢/ ٢٥٥
٢٦	قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ	١/ ٢٥٦
٣٨	قَالَ رَبِّ	٢/ ٥١٣
٤٥	ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ	١/ ٣٨٨
٧٢	وَقَالَت طَّآئِفَةٞ	٢/ ٥١١
٧٥	يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ	٢/ ٢٧٩
١٢٠	وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا	٢/ ٥٠٩
١٤٠	إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥ	٢/ ٥٠٩
١٥٤	يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ	٢/ ٦٢

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
	٥ ـ سورة المائدة	
٦	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ	٢/ ١٣٧
١٩	مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ	٢/ ٢٠٥
٣٨	فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا	١/ ٥١٠
٥٤	مَن يَرۡتَدَّ	٢/ ٣٦٢
٦٩	وَٱلصَّٰبِـُٔونَ	٢/ ١٧٦
٧٢	ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ	١/ ١
٩٥	وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ	١/ ٣٤٦
١١٧	مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ	٢/ ٢٢٤
١٨٥	وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ	١/ ١٤٦
	٦ ـ سورة الأنعام	
٢٣	ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ	٢/ ٢٨
٢٩	وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ	٢/ ٢٠٥
٥٧	إِنِ ٱلۡحُكۡمُ (وانظر سورة يوسف: ٤٠، ٦٧)	٢/ ٣٦٤
٩٠	ٱقۡتَدِهۡۗ قُل	٢/ ٢٧٨
٩١	ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ	٢/ ٣٦
٩٦	وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ	١/ ٦١٤
١٠٩	وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ	٢/ ١٥٨، ٢/ ١٨٧، ٢/ ٥٠٩
١١٠	كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ	٢/ ١٨٧
١١٧	أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ	١/ ٦٣٥
١٢١	وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ	٢/ ٤١

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
١٣٧	قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ	٢/ ٤١
١٦٢	وَمَحْيَايَ	١/ ٤٠٦
	٧ ـ سورة الأعراف	
٤	وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ	٢/ ١٩٧
١٠	مَعَـٰئِشَ	٢/ ٤٦٢
١٢	مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ	٢/ ٢٢٢
٢٨	أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ	٢/ ٢٣٥
٥٦	قَرِيبٌ	١/ ٥٣٤
٧٥	لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ	١/ ١٢١، ١/ ٤٠٦
١٣١	يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ	٢/ ٥٣٨
١٣٢	مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ	١/ ٤٦٧
١٦٠	ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا	١/ ٥٨٨
١٧٠	إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ	٢/ ١٧٤
١٧٢	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ	٢/ ٢١٣
١٧٧	سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟	٢/ ٩٦
١٨٥	وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ	٢/ ٢٢٠، ٢/ ٢٢٥
١٨٦	مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ	٢/ ٣٩
	٨ ـ سورة الأنفال	
٩	مُرْدِفِينَ	٢/ ٥٣٣
٤٣	وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ	٢/ ١٨٨
	٩ ـ سورة التوبة	
٥	فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ	١/ ٣٢٤

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
٦	وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ	١٤١/١
١٢	وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ	٣٥١/٢
٢٥	وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ	٢٢٦/٢
٢٨	وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ	٢٤٥/٢
٣٨	ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ	٥٣٨/٢
٤٢	لَوِ ٱسْتَطَعْنَا	٣٦٤/٢
٦٩	وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟	٤٦٢/١
١٠٨	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ	١٥١/٢
١١٧	كَادَ يَزِيغُ	٤٥٢/١

١٠ ـ سورة يونس

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
١٠	وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ	١٨٤/٢
٢٢	حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ	١٣٩/٢
٢٤	وَٱزَّيَّنَتْ	٥٣٨/٢
٢٦	لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ	٣٩٩/١
٢٧	وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ	٣٩٩/١
٥٨	فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا۟	٢٦٧/٢
٧١	فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ	٢٨٩/١
١٠١	قُلِ ٱنظُرُوا۟	٣٤٥/٢
١٠٥	وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ	٢٢٠/٢

١١ ـ سورة هود

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
١	لَّدُنْ حَكِيمٍ	٣٦٨/١
٨	أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	٨٠/٢، ٨٢/٢

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
٤٢	ٱرْكَب مَّعَنَا	٢/ ٥٣١
٤٣	لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ	١/ ٣٢٩
٧٢	وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا	١/ ٢٩٥
٨٠	لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً	٢/ ٢٦٦
٨١	وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ	١/ ٣٣٠
٨٧	إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ	٢/ ٣١، ٢/ ٢٨٤
١١١	وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ	٢/ ١٨١

١٢ ـ سورة يُوسف

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
١٨، ٨٣	فَصَبْرٌ جَمِيلٌ	١/ ١٥٩
٣١	وَقَالَتِ ٱخْرُجْ	٢/ ٣٦٣، ٢/ ٣٧٣
٣١	حَٰشَ لِلَّهِ	٢/ ١٥٢
٣١	مَا هَٰذَا بَشَرًا	١/ ٣٦٢
٤٠	مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً	١/ ٣٨٨
٤٠، ٦٧	إِنِ ٱلْحُكْمُ	٢/ ٣٦٤
٨٠	فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ	٢/ ٢,٨
٨٢	وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ	١/ ٣٩٦، ١/ ٣٩٨
٩٠	مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ	٢/ ٤٧١

١٣ ـ سورة الرعد

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
٩	ٱلْمُتَعَالِ	٢/ ٣١٢
٢٦	ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ	١/ ٤٦١
٣١	وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ	٢/ ٢٦٦

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
	١٩ ـ سورة مريم	
٥-٦	فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ	١/ ٢١٠، ٢/ ٣٦
٢٤	جَعَلَ رَبُّكِ	٢/ ٥١٣
٢٦	فَإِمَّا تَرَيِنَّ	١/ ٢٧٥
٣٨	أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ	١/ ٢٥٧
٦٦	وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا	١/ ٤٩٢، ٢/ ٩، ٢/ ٢٦٩
٦٩	ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ	١/ ٤٧٢
	٢٠ ـ سورة طـه	
١٧	وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ	١/ ٤٦٦
٣١	ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى	٢/ ٣٦٢
٤٤	لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ	٢/ ١٩٢
٧١	وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ	٢/ ١٣٩
٧٧	فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا	٢/ ٣٧
٨٢	وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا	٢/ ١٩٧-١٩٨
١١٢	وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ	٢/ ٢٤٤
	٢١ ـ سورة الأنبياء	
٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ	١/ ٣٢٧، ١/ ٣٣٣، ٢/ ٢٣٨
٧٣	وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ	١/ ٦٠٧
	٢٢ ـ سورة الحج	
٥	وَنُقِرُّ	٢/ ٢٧
٢٩	وَلْيَطَّوَّفُوا	٢/ ٢٦٧
٣٠	فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ	٢/ ١٣٥

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
٢٠٣	هَلْ نَحْنُ	٢/ ٥٢٤
٢٠٨	وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ	١/ ٣٤٠
	٢٧ ـ سورة النَّمل	
٦	لَّدُنْ حَكِيمٍ	١/ ٣٦٨
١٨	قَالَتْ نَمْلَةٌ	١/ ٥٣٦
٢٥	أَلَّا يَسْجُدُواْ	١/ ٢٦٩
٣٦	فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ	٢/ ٣١٨
٧٢	رَدِفَ لَكُم	٢/ ١٤٢
٨٧	وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ	١/ ٢٠٢
٨٨	وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ	١/ ٢٠٢
	٢٨ ـ سورة القصص	
٣٢	وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ	٢/ ٣٦٢
٦٨	وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ	١/ ٦
٨٢	وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ	١/ ٤٨٦
	٢٩ ـ سورة العنكبوت	
١٤	فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا	١/ ٣٢٤
٣٣	وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا	٢/ ١٩٠
	٣٠ ـ سورة الرُّوم	
٣	وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ	١/ ٦١٠
٣٦	وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ	١/ ٤٩٣
	٣١ ـ سورة لقمان	
١٤	ٱشْكُرْ لِي	٢/ ٢٢٥

٤٠ ـ سورة غافر

٤١ ـ سورة فُصِّلت

٤٢ ـ سورة الشُّورَى

٤٣ ـ سورة الزُّخرف

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الجزء والصفحة
	٧٩ ـ سورة النَّازعات	
١٨	هَل لَّكَ	٢/ ٥٢٤
	٨١ ـ سورة التَّكوير	
٧	وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ	٢/ ٥١٣
١٤	عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ	١/ ٥١
١٥-١٨	فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴿١٧﴾ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ	٢/ ١٤٨، ٢/ ٣٣٤
	٨٤ ـ سورة الانشقاق	
١	إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ	١/ ٤٨٩
١٨	وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ	٢/ ١٤٧
	٨٥ ـ سورة البروج	
١٠	إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ	١/ ١٧٢
١٤-١٦	وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ	١/ ١٦٩
	٨٦ ـ سورة الطَّارق	
٤	إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ	٢/ ٢٦٩
	٨٧ ـ سورة الأعلى	
١	سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى	١/ ٣٨٨
١٤	قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ	٢/ ٣١٥
	٨٩ ـ سورة الفجر	
٤	يَسۡرِ	٢/ ٣١٣
١٥	رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ	٢/ ٣١٨

٢ ـ فهرس شواهد الحديث الشريف

٣ - فهرس أقوال الصحابة

٤ - فهرس أقوال العرب

٥ - فهرس الأمثال

٦ - فهرس الأشعار والأرجاز

١ - فهرس الأشعار

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
وأطيبُها	م. الوافر	ابن الرُّقيات	١/ ١١٥
ولا أَبُ	الكامل	هُنَيّ بن أحمر ونسب إلى غيره	١/ ٣٦٠
جندبُ	الكامل	هُنَيّ بن أحمر ونسب إلى غيره	١/ ٣٦٠

(بَ)

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
الطنبا	البسيط	مرة بن محكان	١/ ٦٠١
ذهابا	الوافر	——	٢/ ٢٢٦
طلبا	الكامل	أوس بن حجر	١/ ٢١٥
ندبا	الكامل	أوس بن حجر	١/ ٢١٥
طيبا	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيات	١/ ٢١٤

(بِ)

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
مُذْهَبِ	الطويل	طفيل الغنوي	١/ ١٣٠
بيثربِ	الطويل	الشماخ	١/ ١٩٣
بيتربِ	الطويل	الأَشجعي	١/ ١٩٤
القرائبِ	الطويل	——	١/ ٣٨٣
الكرْبِ	الطويل	مالك بن أبي كعب	١/ ٦٠٥
تُصبِ	البسيط	حسان بن ثابت	٢/ ٣٤٢
العِرابِ	الوافر	——	٢/ ٧٣
متغابي	الكامل	——	٢/ ١١٥
سرابِ	الكامل	ربيعة الأسدي ونسب إلى غيره	٢/ ٤٧٢

قافية التاء

(تُ)

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
تَبيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس	١/ ٣٤٩

(تِ)

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
أَقَلَّت	الطويل	——	٢/ ٢٠٠
فادهَأَمَّت	الطويل	كثير	٢/ ٣٦٧
لعَلاَّتِ	البسيط	——	١/ ٣١٢

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
أَجَنَّت	الكامل	حجل بن نضلة ونسب إلى غيره	١/ ٣٩١
المصيبَات	المنسرح	أبو دَهْبَل الجمحي	١/ ٦٤
		قافية الجيم	
		(جَ)	
تأَجَّجَا	الطويل	عبد الله بن الحر	٢/ ٣٨، ٢/ ٤٠٥
		(جِ)	
واجِي	الوافر	عبد الرحمن بن حسان	٢/ ٣٤٣
وِداجي	الوافر	عبد الرحمن بن حسان	٢/ ٣٤٣
داجي	الوافر	عبد الرحمن بن حسان	٢/ ٣٤٣
		قافية الحاء	
		(حُ)	
الطوائحُ	الطويل	الحارث بن نهيك ونسب إلى غيره	١/ ١٣٩
ورائحُ	الطويل	الحارث بن نهيك ونسب إلى غيره	١/ ١٤٠
يبرحُ	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٨٦
مصبوحُ	البسيط	رجل من بني النبيت ونسب إلى غيره	١/ ١٨٣
الريحُ	البسيط	رجل من بني النبيت ونسب إلى غيره	١/ ١٨٤
تمليحُ	البسيط	رجل من بني النبيت ونسب إلى غيره	١/ ١٨٤
فاستراحوا	م. الكامل	سعد بن مالك	١/ ٢٤٣
		(حَ)	
شيحا	الوافر	نسب إلى مضرِّس الفقعسي وغيره	٢/ ٤٢٠
		(حِ)	
والجوانحِ	الطويل	قَسَّام بن رواحة	٢/ ٢٣٣
		قافية الدال	
		(دُ)	
ويقصدُ	الطويل	أبو اللحام التغلبي ونسب إلى غيره	٢/ ٣١

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
والسَّنَدِ	البسيط	النابعة الذبياني	١/ ٣٨٦
البلدِ	البسيط	ذو الرمة	٢/ ٩٦
فقَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢/ ١٥٧
أَحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢/ ٤١٩
سادي	الوافر	امرؤ القيس	٢/ ٤١١
البلادِ	الوافر	عبيد الله بن الزَّبير	١/ ٣٥١
زيادِ	الوافر	قيس بن زهير العبسي	٢/ ٤٧١
حدادِ	الوافر	قيس بن زهير العبسي	٢/ ٤٧١
وكَأَنْ قَدِ	الكامل	النابغة الذبياني	٢/ ١٣٢
المتعمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٢/ ١٨٣
ترقدِ	المتقارب	امرؤ القيس	١/ ١٠١
هندِ	الهزج	مصنوع	١/ ٢٠٦
		(دْ)	
الصَّمَدْ	الطويل	نادبة بني أسد	١/ ٦
		قافية الراء	
		(رُ)	
المقادرُ	الطويل	ذو الرمة	١/ ٢٤٠
جازِرُ	الطويل	ذو الرمة	١/ ٢٧٦
تصفرُ	الطويل	تأبَّط شرّاً	٢/ ١٤
دعاثرُهْ	الطويل	مضرس بن ربعي الأسدي	٢/ ٢١٥
تذرُ	البسيط	ـــــــ	١/ ٣٤٦
سنمَّارُ	البسيط	سُليط بن سعد	١/ ١٢٧
عمَرُ	البسيط	جرير	١/ ٢٤٤، ١/ ٣٥٢
مضرُ	البسيط	جرير	١/ ٢٤٤
مضرُ	البسيط	عمر بن لجأ	١/ ٢٤٥

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
أَثَرِ	البسيط	ابن مقبل	١/ ٦٨٧
لمقدارِ	البسيط	الأخطل	٢/ ٣٦
بالسُّوَرِ	البسيط	الراعي أو القتال	٢/ ١٤٢
مكفورِ	البسيط	أبو زبيد الطائي	٢/ ١٦٩
اليَسْتَعُورِ	الوافر	عروة بن الورد	١/ ٧٠٢
الأَوْبَرِ	الكامل	ـــــ	١/ ٤٢
فجارِ	الكامل	النابغة الذبياني	١/ ٤٧
غَدُورِ	الكامل	نسب إلى الفرزدق	١/ ١٣٤
عشاري	الكامل	الفرزدق	١/ ٥٠٤
دَهْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٢/ ١٥١
المشتري	الكامل	ابن المولى	١/ ٢٨٤
الفاخرِ	السريع	الأعشى	١/ ٤٥، ١/ ٢٠٤
للكاثرِ	السريع	الأعشى	١/ ٦٣٢
		(رْ)	
اعتذرْ	الطويل	لبيد	١/ ٣٨٩
بشَرْ	المتقارب	امرؤ القيس	١/ ٦٩، ٢/ ٤١٨
فُخُرْ	الرمل	طرفة بن العبد	١/ ٦١٣
		قافية السين	
		(سُ)	
يتلمَّسُ	الطويل	ـــــ	١/ ٢٠٨
المكيَّسُ	الطويل	زيد الخيل	١/ ٦٠٥
ناخسُ	الطويل	عبد الله بن همام السلولي	١/ ٦٤٦
والآسُ	البسيط	أمية بن أبي عائذ ونسب إلى غيره	٢/ ١٤٣
		(سَ)	
القوانسا	الطويل	العباس بن مرداس	١/ ٦٣٤

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
صنعُ	البسيط	ابن مقبل	٢/ ٣١٣
الأَذرعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١/ ٢٦
مَصْرَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١/ ٤٠٥
		(عَ)	
فَيَيْجعا	الطويل	متمم بن نويرة	١/ ٢٠٦
أَجْمعا	الطويل	ابن عتَّاب الطائي	١/ ٣٨٣
إصبْعا	الطويل	الأسود بن يعفر	١/ ٤٠٣
أَجدَعَا	الطويل	متمم بن نويرة	٢/ ١٩٣
المقَنَّعا	الطويل	جرير	٢/ ٢٢٨
مضاعا	الوافر	عدي بن زيد العبادي	١/ ٤٢٩
وقوعا	الوافر	المرَّار	١/ ٤٣١
الوداعا	الوافر	القطامي	٢/ ٦٩
رفعَهْ	الخفيف	الأضبط بن قريع	٢/ ٢٧٧
		(عِ)	
تدعِ	البسيط	الفرزدق	٢/ ٤٧٠
فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	١/ ٢٧٩
الراقعِ	السريع	أنس بن مرداس السلمي	١/ ٣٤٨
مَجْمَعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	١/ ١١٤
		قافية الفاء	
		(فُ)	
المتقاذفُ	الطويل	النابغة الجعدي	١/ ٤٧٩
مختلفُ	المنسرح	عمرو بن امرئ القيس الخزرجي	١/ ١٣٣، ١/ ٣٩٣، ٢/ ١٧٧

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
		قافية القاف	
		(قُ)	
سملقُ	الطويل	جميل	٢/ ٢٩
صديقُ	الطويل	ــــــ	٢/ ١٨٠
معانقُهْ	الطويل	الراعي النميري	١/ ٦٨٩
		(قِ)	
للعقيقِ	الطويل	أبو دؤاد	١/ ٤٠٢
شقاقِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	١/ ١٧٧
السَاقِي	الخفيف	عدي بن زيد العبادي	١/ ١٤١
		قافية الكاف	
		(كَ)	
لسوائكا	الطويل	الأعشى	١/ ٢٨٤
		(كِ)	
العوارِكِ	الطويل	هند بنت عتبة	١/ ٣١٣
		قافية اللام	
		(لُ)	
تقتلُ	الطويل	الأخطل	٢/ ٩٧
تفعلُ	الطويل	الشنفرى	٢/ ١٥١
أقيلُها	الطويل	كثير عزة	٢/ ٢٥٨
طيالُها	الطويل	رجل من طيِّئ ونسب إلى غيره	٢/ ٤٥٦
الأَباطيلُ	البسيط	كعب بن زهير	١/ ١٩٤
وينتعلُ	البسيط	الأعشى	٢/ ١٨١
وحيَّهلُهْ	البسيط	ــــــ	١/ ٤٧٩
لأَمَيلُ	الكامل	الأحوص	١/ ٢٠١
يتحوَّلُ	م. الكامل	نسب إلى الأسدي	١/ ٤٣

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
		(لَ)	
قذالا	الوافر	ذو الرمة	١/ ٦٢٩
مَهَلا	المنسرح	الأعشى	١/ ١٧٩
الرجُلا	المنسرح	الأعشى	١/ ١٨٠
التأميلا	الخفيف	العنبري	٢/ ٢٩
قليلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	١/ ٣٣٢، ٢/ ٢٧٤
إبقالَها	المتقارب	عامر بن جوين	١/ ٥٢٩
		(لِ)	
المضلّلِ	الطويل	الأسود بن يعفر	١/ ٦١
المال	الطويل	امرؤ القيس	١/ ١٣١-١٣٤
أَمثالي	الطويل	امرؤ القيس	١/ ١٣٥
التهازُل	الطويل	أبو طالب	١/ ٢٠١
وتَجْهَلِ	الطويل	نسب إلى جرير	٢/ ٢٤
بقؤُول	الطويل	كعب الغنوي	٢/ ٢٦
وأَوْصَالي	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٣٣٠
والجدل	البسيط	نسب إلى الفرزدق	١/ ٢٠
أَوْقال	البسيط	صيفي بن الأسلت	١/ ٤٠٤
ذَمولِ وأبيات أخرى	الوافر	بعض الشعوبية	١/ ٢-٣
فضولِ وأبيات أخرى	الوافر	بديع الزمان الهمذاني	١/ ٣-٤
المليل	الوافر	جرير	١/ ٤٢
فيل	الوافر	جرير	١/ ٤٢
مالي	الوافر	زيد الخيل	١/ ٤٥٧
الدِّخال	الوافر	لبيد	١/ ٣٠٧
جهولِ	الكامل	عمرو بن معديكرب	١/ ١٦٦
السلسلِ	الكامل	حسان بن ثابت	١/ ٣٩٦

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
الدُّئِلِ	المنسرح	كعب بن مالك	١/ ٩١
والأَسَلِ	المنسرح	كعب بن مالك	١/ ٩١
العقالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت ونسب إلى غيره	١/ ٤٦٥
احتيالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت ونسب إلى غيره	١/ ٤٦٥
أقيالِ	الخفيف	الأعشى	٢/ ١٤٥
السَّعَالي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	١/ ٢٥٩
كالطِّحال	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	١/ ٢٥٩
للعيالِ	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	١/ ٢٥٩
		(لْ)	
فعلْ	الطويل	النابغة الذبياني ونسب إلى غيره	١/ ١٣٦
تَملْ	الرمل	كعب بن جعيل	١/ ١٤١
وقَبَلْ	الرمل	عبد الله بن الزبعرى	١/ ٣٧٨
		قافية الميم	
		(مُ)	
حالمُ	الطويل	ابن كراع العكلي	٢/ ١٥٦
بهيمُها	الطويل	ـــــ	٢/ ٣٦٧
سلامُها	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٤٦١
علموا	البسيط	ابن حَبْناء التميمي	١/ ٢٦٢
مبغومُ	البسيط	ذو الرمة	١/ ٣٨٩
مغيومُ	البسيط	علقمة الفحل	٢/ ٤٤٨
السلام	الوافر	الأحوص	١/ ٢٢٥
وشامُ	الوافر	جرير	١/ ٥٢٨
سُخامُها	الكامل	لبيد	١/ ٣٨
المظلومُ	الكامل	لبيد	١/ ٦١١
لئيمُ	الخفيف	حسان بن ثابت	٢/ ٢٠٠

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
حمُ	م. الخفيف	فقيد ثقيف	١/ ٧٩
		(مَ)	
معظما	الطويل	مصنوع	١/ ٣٧٣
مطعما	الطويل	حسان بن ثابت	١/ ١٢٧
الدما	الطويل	الحصين بن الحمام	١/ ٥٧٤
مصطلاهما	الطويل	الشماخ	١/ ٦٢٤
خثعما	الطويل	حميد بن ثور	١/ ٦٣٧
أُماما	الوافر	جرير	١/ ٢٦٢
الطعاما	الوافر	يزيد بن عمر بن الصعق	١/ ٣٩٢
يعدَما	المتقارب	النمر بن تولب	١/ ٤٧٨
نياما	المتقارب	بشر بن أبي خازم	١/ ٢٧٨
		(مِ)	
وهاشمِ	الطويل	الفرزدق	١/ ٧
غارمِ	الطويل	عمارة بن الوليد	١/ ٦٢
التنادُمِ	الطويل	عمارة بن الوليد	١/ ٦٢
عقيمِ	الطويل	هَوْبَر الحارثي	١/ ٧٨
المكرَّمِ	الطويل	أوس بن حجر	١/ ٢٦٤
بسلَّمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١/ ١٧٤
فخاصمِ	الطويل	——	١/ ٢٣٣
ومَقَامِ	الطويل	الفرزدق	١/ ٣٠٠
كلامِ	الطويل	الفرزدق	١/ ٢٩٩، ١/ ٦٠٣
وسلامِ	الطويل	ذو الرمة	١/ ٣٨٩
حاتِمِ	الطويل	ربيعة الرقي	١/ ٤٨٢
سالمِ	الطويل	ربيعة الرقي	١/ ٤٨٢
واللَّهازِمِ	الطويل	——	٢/ ١٦٠، ٢/ ١٦٦، ٢/ ١٧٩

قافية البيت	بحره	قائله	الجزء والصفحة
الحميريُّ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	١/ ٣٠
العصيُّ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	١/ ٣٠
		(يَ)	
مواليا	الطويل	نسب إلى الفرزدق	١/ ١٠٤
تلاقيا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	١/ ٢٢٥
واديا	الطويل	سحيم بن وثيل	١/ ٦٣٣
واقيا	الطويل	سحيم بن وثيل	١/ ٦٣٣
جائيا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢/ ٤١، ٢/ ١٧٦

أنصاف الأبيات

ولكنَّني من حبِّها لعميد	——	١/ ٤٥٦، ٢/ ١٦٨
وكأنها تفاحةٌ مطيوبةٌ	——	٢/ ٤٤٨

٢ - فهرس الأرجاز

قافية البيت	قائله	الجزء والصفحة
	قافية التاء	
	(تُ)	
وقِّيتُ	رؤبة أو العجاج	١/ ٦٠٥
تنبيتُ	رؤبة	١/ ٦٧٩
	(تَ)	
أَنتا	سالم بن زرارة	١/ ٢٢١
جُعْتا	سالم بن زرارة	١/ ٢٢١
	(تِ)	
بتِّي	رؤبة	١/ ٥٨٢
مشتِّي	رؤبة	١/ ٥٨٢
	قافية الجيم	
	(جَ)	
وأَمْسجا	العجاج	٢/ ٤٢٠
	قافية الحاء	
	(حِ)	
الفلاحِ	لبيد	٢/ ١٦٣
الرماحِ	لبيد	٢/ ١٦٣
	قافية الدال	
	(دُ)	
يزيدُ	رؤبة	١/ ٢٣، ١/ ٤٢٤
فديدُ	رؤبة	١/ ٢٣، ١/ ٤٢٤
	(دَ)	
واحدَهْ	——	١/ ٨
بزائدهُ	——	١/ ٨

قافية البيت	قائله	الجزء والصفحة
	(عَ)	
رواجعا	العجاج	١/ ١٨٠، ٢/ ١٩١
	قافية الفاء	
	(فَ)	
وفا	العجاج	١/ ٧٩
	(فِ)	
ازدهافِ	رؤبة	١/ ٢٠٠
	قافية القاف	
	(قُ)	
نقانقُ	ـــــ	٢/ ٤١٠
	(قِ)	
زَهوقِ	ـــــ	٢/ ٤٠٤
فطلِّقِ	رؤبة	٢/ ٤٧٣
تملَّقِ	رؤبة	٢/ ٤٧٣
الأَدْفقِ	ـــــ	١/ ٦٥٩
	(قْ)	
المخترقْ	رؤبة	٢/ ١٥٤، ٢/ ٢٧٣
	قافية الكاف	
	(كَ)	
إِيَّاكا	حميد الأرقط	١/ ٤٤١
	قافية اللام	
	(لَ)	
فضالَهْ	ـــــ	١/ ٤٨٤
تُهالَهْ	ـــــ	١/ ٤٨٤

قافية البيت	قائله	الجزء والصفحة
	(يَ)	
تنزيًّا	——	١/ ٦٠٨
صَبيًّا	——	١/ ٦٠٨
ناجِيَهْ	——	٢/ ٢٨١
	(يِ)	
للمطيٍّ	نسب إلى بعض بني دبير	١/ ٣٥٠
خيبريٍّ	نسب إلى بعض بني دبير	١/ ٣٥٠
	قافية الألف اللّيِّنة	
والصفا	غنيَّة	١/ ١٠
العصا	غنيَّة	١/ ١٠

٧ ـ فهرس البلدان

٨ ـ فهرس الحيوان

٩ - فهرس المعرب

اللفظ	الصفحة والجزء
آجر	١/ ١٠٩
أرزّ	١/ ١٠١
آنك	١/ ١٠١
إبريم	١/ ١١٢
الجوالق	١/ ١٠
ديباج	١/ ١١٢
سراويل	١/ ١٠٦
طيلسان	١/ ٢٦٥
فارز	١/ ١٠٢
لجام	١/ ١١٢
ماه	١/ ١١٨

١٠ - فهرس الأبنية

١١ ـ فهرس الأعلام والقبائل

١٢ - فهرس الكتب المذكورة في الكتاب

١٣ ـ الفهرس التحليلي لموضوعات الكتاب

القسم الأول ـ الأسماء

فصل في معنى الكلمة والكلام

اسم الجنس

العلم

الاسم المعرب

الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة

علل منع الصرف

القول في وجوه إعراب الاسم

الفاعل

المبتدأ والخبر

خبر إنَّ وأخواتها

خبر لا التي لنفي الجنس

المنصوبات

١-المفعول المطلق

المفعول به

المنصوب باللازم إضماره

منه المنادى

توابع المنادى

تابع المنادى المبهم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

فصل في المندوب

حذف حرف النداء

الاختصاص

الترخيم

التحذير

المنصوب على الاشتغال
[ما أُضمر عامله على شريطة التفسير]

المفعول فيه

التمييز

الاستثناء

الخبر والاسم في بابي كان و إنَّ

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

خبر ما ولا المشبَّهتَيْن بليس

المجرورات

حكم المضاف إلى ياء المتكلم

التوابع

التوكيد

الصفة

البدل

عطف البيان

العطف بالحرف

ومن أصناف الاسم
المبنيُّ

المضمرات

أسماء الإشارة

الموصولات

أسماء الأفعال

الكلام على بناء بعض الظروف

المركَّبات

الكنايات

ومن أصناف الاسم

المثنى

ومن أصناف الاسم

المجموع

المذكر والمؤنث

الاسم المصغَّر

الاسم المنسوب

أسماء العدد

اسما الزمان والمكان

اسم الآلة

ومن أصناف الاسم الثلاثي

الرباعي

القسم الثاني

الفعل

المضارع المنصوب

المضارع المجزوم

مثال الأمر

ومن أصناف الفعل

الفعل المتعدي وغير المتعدي

الفعل المبنى للمفعول

أفعال القلوب

وهي سبعة

الأفعال الناقصة

وهي كان وأصبح وصار وأمسى

أفعال المقاربة

فعلا المدح والذم

فعلا التعجب

الفعل الثلاثي

القسم الثالث

الحروف

حروف الإضافة

الحروف المشبهة بالفعل

حروف العطف

حروف النفي
وهي ما ولا ولم ولما ولن وإنْ

حروف التنبيه
وهي ها وأَلاَ وأَمَا

حروف النداء

حروف التصديق

وهي نعم وبلى

حروف الاستثناء

وهي إلاَّ وحاشا وعدا وخلا في بعض اللغات

حرفا الخطاب

وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامةً للخطاب

حروف الصلة

وهي إنْ وما ولا ومِنْ والباء

حرفا التفسير
وهما أيْ وأَنْ

الحرفان المصدريان
وهما ما وأَنْ

حروف التحضيض
وهي لولا ولوما وهلاً وألاَ

حرف التقريب
وهو قد

حروف الاستقبال
وهي سوف والسين وأنْ ولا ولن

حرفا الاستفهام
وهما الهمزة وهل

حرفا الشرط
وهما إنْ ولو

ومن أصناف الحروف

حرف التعليل وهو كي

ومن أصناف الحروف حرف الردع وهو كلاً

ومن أصناف الحروف اللامات وهي لام التعريف ، ولام جواب القسم ، والموطئة للقسم ، ولام جواب لو ولولا ولام الأمر ولام الابتداء

لام التعريف :

لام جواب القسم :

اللام الموطئة للقسم :

لام جواب لو ولولا :

- حذفها، حذف جواب لو: ٢/ ٢٦٦ .

لام الآمر :

- شرطها، وضعها على الكسر، يجوز تسكينها: ٢/ ٢٦٦-٢٦٧ .
- تحذف في ضرورة الشعر: ٢/ ٢٦٧-٢٦٨ .

لام الابتداء :

- مواضع استعمالها: ٢/ ٢٦٨-٢٦٩ .
- «إن زيداً لسوف يقوم» جائز عند البصريين ممنوع عند الكوفيين: ٢/ ٢٦٩ .

اللام الفارقة :

- وظيفتها، مذهب بعض الكوفيين في إنْ المخففة واللام الفارقة: ٢/ ٢٦٩ .

ومن أصناف الحرف
التاء

- وظيفتها، تعليل سكونها، دخولها في الأسماء المشتقة فرع على دخولها في الفعل: ٢/ ٢٧٠ .
- دخولها في الأسماء غير المشتقة محمول على المشتقة بوجه من الشبه: ٢/ ٢٧١ .
- تحرك بالكسر إذا لقيها ساكن بعدها: ٢/ ٢٧١ .

ومن أصناف الحرف
التنوين وهو على خمسة أضرب

- تعريف التنوين: ٢/ ٢٧٢ .
- أضرب التنوين: ٢/ ٢٧٢ .
- زاد بعضهم تنوين المقابلة: ٢/ ٢٧٣ .
- التنوين ساكن: ٢/ ٢٧٤ .

ومن أصناف الحرف النون المؤكِّدة
وهي على ضربين

- اختصاصها بالفعل المضارع وفعل الأمر، شرطها، دخولها في القسم: ٢/ ٢٧٥ .

- نون التوكيد على ضربين: خفيفة وثقيلة، الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء: ٢/ ٢٧٦.
- دخول نون التوكيد في النفي قليل: ٢/ ٢٧٧.
- إذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذفت ولم تحرَّك: ٢/ ٢٧٧.

ومن أصناف الحرف
هاء السكت

- تعريفها: ٢/ ٢٧٨-٢٧٩.
- حقها أن تكون ساكنة، وتحريكها لحن: ٢/ ٢٧٩.
- الوجه في قراءة «ويَتَّقْه»: ٢/ ٢٨٠-٢٨١.

ومن أصناف الحرف
شين الوقف

- الكشكشة لغة ضعيفة، اختلافهم في إلحاق الشين: ٢/ ٢٨٢.
- حكاية دخول الرجل على معاوية: ٢/ ٢٨٢-٢٨٣.

ومن أصناف الحرف
حرف الإنكار

- حرف الإنكار وقع في كلام غير فصيح، أحوال حرف الإنكار، زيادة الإنكار لها معنيان: ٢/ ٢٨٤.
- زيادة الإنكار ليست كزيادة الندبة، وهي تابعة لما قبلها: ٢/ ٢٨٥.
- تترك زيادة الإنكار عند الدرج وتلحق الآخر: ٢/ ٢٨٥.

ومن أصناف الحرف
حرف التذكُّر

- لا يكون إلا مدة مجردة من إنْ، حرف التذكر شاذ، موضعه: ٢/ ٢٨٦.

القسم الرابع في المشترك

الوقف

القسم

تخفيف الهمزة

التقاء الساكنين

حكم أوائل الكلم

التاء :

- اطردت زيادتها في نحو تفعيل وتفعال، وتفعُّل وتفاعَل وفعلي الأخيرين، وفي الآخر وفي التأنيث والجمع : ٢/ ٣٩٠-٣٩١، وفي نحو رغبوت وجبروت : ٢/ ٣٩١.

الهاء :

- اطردت زيادة الهاء في الوقف لبيان الحركة والمدِّ : ٢/ ٣٩٢.
- زيدت الهاء في جمع أُمّ وأهراق إهراقة وفي هركولة وهجرع : ٢/ ٣٩٣-٣٩٤.

السين :

- اطردت زيادتها في استفعل : ٢/ ٣٩٤، ومع كاف الضمير فيمن كسكس : ٢/ ٣٩٥، وزيدت في اسطاع : ٢/ ٣٩٥.

اللام :

- زيدت في ذلك وهنالك وفي عبدل وزيدل وفحجل وهيقل : ٢/ ٣٩٦.

إبدال الحروف

- يقع الإبدال في أضرب الكلمة الثلاثة : ٢/ ٣٩٧.
- للبدل طريقان : الاشتقاق والكثرة : ٢/ ٣٩٧.
- حروف الإبدال : ٢/ ٣٩٧.

الهمزة :

- إبدالها إبدالاً واجباً :
  - من ألف التأنيث - وفي نحو كساء ورداء : ٢/ ٣٩٨.
  - وفي نحو قائل وبائع وأواصل وأواق : ٢/ ٣٩٩.

إبدالها إبدالاً جائزاً :

- في نحو وُوْري ووُوْصل : ٢/ ٤٠٠-٤٠١.
- تبدل على سبيل الجواز من كل واو مضمومة وقعت مفردة فاء أو عيناً غير مدغم فيها : ٢/ ٤٠١-٤٠٢.

إبدالها إبدالاً غير مطرد :

- إبدالها من الألف والواو غير المضمومة ومن الياء في نحو قطع الله أَدَيْه، وفي أسنانه أَلَلٌ : ٢/ ٤٠٢.

الإدغام

١٤ - فهرس مباحث الكتاب

القسم الأول - الأسماء

وجوه إعراب الاسم

المنصوبات

القسم الثاني - الأفعال

القسم الثالث

الحروف

القسم الرابع

المشترك

ثبت المصادر والمراجع المطبوعة مرتبة على حروف المعجم

📖 الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٠.

📖 إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، مطبعة عيسى البابي الحلبي

📖 إتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر، للشيخ أحمد عبد الغني الدمياطي، الشهير بابن البناء، صححه علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة

📖 إدغام القراء، لأبي سعيد السيرافي، دراسة وتحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني، باتنة، الجزائر، ط ١٩٨٦.

📖 إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، ط١ ١٩٨٩.

📖 أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي ١٩٥٧.

📖 الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد الإله نبهان وزملائه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٥.

📖 الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٨.

📖 الإصابة في تمييز الصحابة- لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي البجاوي، ١٩٧٢.

📖 إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣.

📖 الأصمعيات، لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.

📖 الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

📖 إعجاز القرآن، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٣.

📖 أعجب العجب في شرح لامية العرب، للزمخشري، تحقيق د. محمد إبراهيم حور، مكتبة سعد الدين بدمشق.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، طبع في حيدر آباد الركن، منشورات دار الحكمة، دمشق.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٣.
- إعراب القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الكتب المصرية، وغيرها.
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، لعبدالله بن محمد، ابن السيد البَطَلْيَوْسي. دار الجيل - بيروت.
- الأمالي، لإسماعيل بن القاسم، أبي علي القالي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
- أمالي ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن أبي بكر، ابن الحاجب. تحقيق د. فخر الدين قدارة، دار عمار، الأردن.
- أمالي الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون. الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ.
- الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى علي بن الحسين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤م.
- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الثانية، ١٩٦٩.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٧٣.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٩٦٦.

- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى، ١٩٦٩.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن مبارك، الطبعة الثانية، دار النفائس، ١٩٧٣.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل بن باشا البغدادي، دار الفكر، ١٩٨٢.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.
- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، دقق أصوله وحققه: د. أحمد أبو ملحم، ود. علي نجيب عطوي، وزملاؤهما، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق د. عبد العظيم الديب، طبع في قطر سنة ١٣٩٩هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، الطبعة الثانية.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، طبعة القاهرة.
- التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محمد غوث الندوي، نشر الدار السلفية.
- التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦.
- تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، طبع في حاشية الكتاب لسيبويه، طبعة بولاق

- التخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. تحقيق د. عبد الرحمن عثيمين. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى - ١٩٩٠.
- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود بالرياض ١٩٩٠-١٩٩٦.
- تفسير ابن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- التكملة لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الناشر عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ١٩٨١.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد.
- التمهيد للإمام أبي بكر محمد بن الطِّيب الباقلاَّني، عني بتصحيحه ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية - بيروت.
- التنبيهات، لعلي ين حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، القاهرة - دار المعارف ١٩٦٧.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، حيد آباد الركن.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، وراجعه محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان، ١٩٧٦م.
- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أتويرتزل، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، أعاد طبعه دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ١٩٦٥.
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، للسيوطي، تحقيق عبد الله الدرويش، ١٩٩٦.
- الجمل، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت- الأردن ١٩٨٤.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق محمد علي البجاوي ط١.

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل - بيروت، ط٢.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٢.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، حيدر آباد الركن، ط١.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح للأزهري، انظر شرح التصريح.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، انظر شرح الأشموني.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالوية، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ١٩٧٤.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، ط١ ١٩٨٤.
- حياة الحيوان الكبرى- لكمال الدين الدميري، دار الألباب للطباعة والنشر بيروت - دمشق.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، ط١، نسخة مصورة.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي البخار، دار الهدى - بيروت.
- دائرة المعارف الإسلامية، لفؤاد البستاني - بيروت ١٩٥٨.
- الدرر اللوامع عل همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط٣.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، بعناية محمد رشيد رضا، دار المعرفة لبنان، ١٩٧٨.
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبَّار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٦٩.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٦٢.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، بغداد ١٩٥٤.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر ط٣.

- ديوان أبي تمام، ضبطه إيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط١، ١٩٨١.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي [عن كتاب دراسات في الأدب العربي لجوستاف فون جرنباوم] حققه د. إحسان عباس، بيوت ١٩٥٩.
- ديوان أبي دَهْبَل الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء في النجف الأشرف ١٩٧٢، الطبعة الأولى.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه علاء الدين آغا، النادي الأدبي الرياض- ١٩٨١.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعه د. نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية - بغداد.
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، ط٣.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت.
- ديوان بشر بن أبي حازم، تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٦٠.
- ديوان تأبط شراً، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان جميل، جمع وتحقيق د. حسين نصار، الطبعة الثانية - ١٩٦٧.
- ديوان حاتم الطائي، مطبعة دار التقدم.
- ديوان حاتم الطائي، تحقيق كرم البستاني، مكتبة صادر - بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، بيروت - ١٩٦٦.
- ديوان الحطيئة، تحقيق د. محمد أمين نعمان طه، مصطفى البابي الحلبي.
- ديوان ذي الإصبع العدواني، تحقيق عبد الوهاب علي العدواني ومحمد نايف الديلمي، مطبعة الجمهورية - الموصل - ١٩٧٣.
- ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان - بيروت.
- ديوان رؤبة بن العجاج، مجموعة من أشعار العرب، عني بتصحيحه وليم بن الورد البروسيّ، طبع في ليبسيغ ١٩٠٣.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، صنعة نفطويه أبي عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدي، تحقيق

عبد العزيز الميمني الراجكوتي، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.
- ديوان شيخ الأباطح أبي طالب، جمع ابن هفان بن عبد الله بن أحمد المهزومي العبدي، رواية عفيف بن أسعد عن عثمان بن جني النحوي مشروحاً، صححه وعلق عليه العلامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم - العراق - النجف.
- ديوان الصمة بن عبد الله القشيري، جمع وتحقيق عبد العزيز محمد الفيصل، الرياض، النادي الأدبي.
- ديوان صيفي بن الأسلت، تحقيق د. حسن محمد باجوده، مكتبة دار التراث - القاهرة.
- ديوان الطرماح، تحقيق د. عزة حسن وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٦٨.
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحم، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى ١٩٦٨.
- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري، ط١ ١٩٩١.
- ديوان عبد لله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، تحقيق د. حسن محمد باجودة، الناشر مكتبة دار التراث - القاهرة.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح د. حسن نصار، الطبعة الأولى ١٩٥٧.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٨.
- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس - دمشق.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد - بغداد.
- ديوان علقمة الفحل، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي - حلب.
- ديوان عمارة بن عقيل، جمعه وحققه شاكر العاشور، مطبعة البصرة، الطبعة الأولى.
- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي - المكتب الإسلامي.
- ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت، وطبعة الصاوي.
- ديوان القتال الكلابي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦١.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، الطبعة الأولى - ١٩٦٢.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة - بيروت ١٩٧١
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق سامي مكي العاني - بغداد ١٩٦٦.
- ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، الناشر مكتبة مصر.

- ديوان النابغة الذبياني، صنعه ابن السكيت، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط ط١ ١٩٧٥. و ط٢ عام ١٩٨٥.
- روح المعاني، للآلوسي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، علق عليه طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر.
- زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ١٩٥٣. البابي الحلبي.
- زهرة الأدباء في شرح لامية شيخ البطحاء أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، تأليف جعفر نقدي، المطبعة الحيدرية في النجف.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق.
- سفر السعادة وسفير الإفادة لعلي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي، تحقيق د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣، وطبعة دار صادر، بيروت ١٩٩٥.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، شرحه عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦.
- سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤادي عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، تحقيق عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.
- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر.
- سنن النسائي، أحمد بن علي بن شعيب، أبي عبد الرحمن النسائي، تصحيح الغمراوي، ١٣٠٦هـ.
- السيرافي النحوي، دراسة وتحقيق د. عبد المنعم فارس، دار الفكر.
- السيرة النبوية، لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، جمال الدين، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، دار القلم - بيروت.
- الشافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، عدة طبعات.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية - حلب ١٩٧٤ .
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٦ .
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية، دمشق.
- شرح أشعار الهذليين، صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، كنوز الشعر -٣- مطبعة المدني - القاهرة.
- شرح الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأُشْمُوني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- شرح ألفية العراقي، أو التبصرة والتذكرة فتح الباقي على ألفية العراقي، لمحمد الأنصاري السنكي الأزهري، تصحيح محمد الحسيني، بيروت، دار الكتب العلمية.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق . عبد الحميد عبد الحميد - دار الجيل.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١ ١٩٩٠ .
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١ .
- شرح ديوان كعب بن زهير، صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد السكري، الطبعة الأولى بمطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠ .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢ .
- شرح الشافية، للرضي الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق د. عبيد مصطفى درويش، مراجعة محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥ .
- شرح شواهد الشافية، للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- شرح الكافية، لابن الحاجب، طبعة استانبول، ١٣١٧هـ.

- شرح الكافية للرضي الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح اللمع لابن بَرْهان، تحقيق د. فائز فارس، ط١ ١٩٨٤.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، ط١ ١٩٦٣.
- شرح المفصل، لابن يعيش، نشر إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣.
- شروح سقط الزند، للبطليَوْسي والتبريزي والخوارزمي، لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦.
- شعر ابن أحمر الباهلي، تحقيق د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ.
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٩٨٢.
- شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٧.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، الناشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.
- شعر خداش بن زهير، صنعة د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٩٨٦.
- شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه ناصر الحاني وراجعه عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٩٦٤.
- شعر ربيعة الرقي، تحقيق يوسف بكار، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة.
- شعر عمر بن لجأ، تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد ١٩٧٦.
- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم. الناشر مكتبة الأندلس بغداد.
- شعر النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق - ط١.
- شعر النمر بن تولب، صنعه د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف - بغداد.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – دار الكتاب بمصر.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق د. مصطفى البغا، مطبعة الهندي.
- صحيح سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد الربعي، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- صحيح مُسْلِم، مُسْلِم بن الحجاج بن مسلم القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت ١٩٨٠.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي، تحقيق د. محمود طناحي، وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى.
- طبقات فحول الشعراء، تأليف محمد بن سَلاَّم الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه أحمد بن محمد بن عبد ربه، تحقيق أحمد الزين وأحمد أمين وإبراهيم الأبياري.
- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، من منشورات دار الهجرة إيران – قم.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، طبع عام ١٩٣٢.
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، للشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة محمد علي النجار، الطبعة الأولى ١٩٦٠.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن عبد الله باز،

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني ، تحقيق د . محمد علي سلطاني ، دار قتيبة .
- الفهرست ، لابن النديم محمد بن إسحق أبي الفرج بن أبي يعقوب النديم ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- القاموس المحيط ، لمحمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي ، دار مكتبة التربية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق د . طارق نجم عبد الله ، جدة ، ١٩٨٦ .
- الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر .
- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، ١٩٦٦ ، وطبعة بولاق .
- كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد . تحقيق د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
- كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١٩٨٨ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار المعرفة - بيروت .
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني ، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د . محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٤ .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، نشر وتوزيع مكتبة التراث الإسلامي - حلب .
- اللامات ، للزجاجي ، تحقيق د . مازن المبارك ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ١٩٦٩ .

- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار القلم للملايين، ١٩٧٩.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- المؤتلف والمختلف، لأبي القاسم الحسن بشر الآمدي، تحقيق عبد الستار فراج القاهرة، ١٩٦١.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي بمصر.
- مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٩٨٣.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٩٩٩.
- المحكم في نقط المصحف، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، ط٢ ١٩٨٦.
- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، نشره براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤.
- المخصص، لابن سيدة، دار الفكر، بيروت.
- مراتب النحويين؛ لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
- المزهر، للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ١٩٨٥.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٨٦.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٩٨٦ .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات مكة المكرمة، ١٩٨٠ .
- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢ ١٩٧٧ .
- المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق عبد الله الدرويش، دار الفكر للطباعة والنشر.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٩٧٤ .
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، ١٩٨٣ .
- معاني الحروف، للرماني [وفي نسبته إليه كلام] تحقيق د. عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة.
- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط١ ١٩٨٥، وبتحقيق د. فايز فارس، ط٢، وبتحقيق د. هدى قراعة.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب.
- المعاني الكبير، لابن قتيبة، حيدرآباد الدكن، ط١ .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحيم العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأخيرة.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤ .
- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار فراج، ١٩٦٠ .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢ ١٩٦٩ .
- المعرب، للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.
- المعمرون والوصايا، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر ١٩٦١ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٦٩ .
- المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية .
- المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يَعْلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، للإمام محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني ، على هامش خزانة الأدب .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت .
- المقرب ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ، ابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد .
- الممتع في التصريف ، لأبي الحسن علي بن مؤمن ، ابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي بحلب - الطبعة الثانية .
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٩٦٠ .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ١٩٦٥ .
- الميسر والقداح ، لعبد لله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تعليق محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية - القاهرة ١٩٢٤ .
- نسب قريش ، لأبي عبد الله المصعب الزبيري ، دار المعارف بمصر .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة

- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- نقائض جرير والفرزدق، طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل ١٩٠٧.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق د. محمود الطناحي وطاهر الزواي الطبعة الأولى عام ١٩٦٣.
- النوادر في اللغة- لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تعليق سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر ١٩٨٢.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء محمد يوسف نجم - الطبعة الثانية.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلّكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

الرسائل الجامعية

- شرح الشافية، تحقيق د. نبيل أبو عمشة، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق.
- البغداديات، تحقيق وفاء طرقجي، اطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق.